Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

41455

تقرير التنمية الدولية لعام 2008

الزراعة من أجل التنمية

ترجمة

قسم الترجمة بالدار

مراجعة

د. هبة عجينة

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية

القاهرة ــ مصر

World Development Report:
Agriculture for Development

تقرير البنك الدولي الزراعة من أجل التنمية 2008
البنك الدولي

Copyright © 2008 by The International Bank for Reconstruction
and Development/The World Bank
1818 H Street, NW, Washington, DC 20433, USA
All RIGHTS RESERVED

حقوق النشر © 2008 محفوظة للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتطوير/ البنك الدولي. لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمًا.

The findings, interpretations, and conclusions expressed herein are those of the author(s) and do not necessarily reflect the views of the Executive Directors of The World Bank or the governments they represent.
The World Bank does not guarantee the accuracy of the data included in this work. The boundaries, colors, denominations, and other information shown on any map in this work do not imply any judgment on the part of The World Bank concerning the legal status of any territory or the endorsement or acceptance of such boundaries.

إن النتائج والتفسيرات، والتوصيات التي تمت الإشارة إليها في هذا العمل هي ملك للمؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المديرين التنفيذيين في البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.
لا يضمن البنك الدولي دقة المعلومات الموجودة في هذا العمل. ولا تتضمن الحدود، الألوان، التسميات، أو أية معلومات أخرى تظهر على أية خارطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بالأوضاع القانونية لأية منطقة، ولا المصادقة على مثل هذه الحدود أو قبولها.

رقم الإيداع: 2008/16926
ISBN 977-282-377-2

تصميم الغلاف Chris Lester من Rock Creek Strategic Marketing ، Bill Pragluski من Critical Stages.
التنضيد الطباعي باللغة الإنجليزية: Precision Graphics.

صور الغلاف، من موظفي البنك الدولي، من اليسار إلى اليمين من الزاوية العلوية اليسرى: مقياس حرارة الحليب، Lillian Foo؛ درس القمح، Alexander Rowland بقرة من نوع Holstein، Lillian Foo؛ فاصولياء السوق المركزية Lillian Foo؛ امرأة من جبال الأنديز وطفلها في السوق، Curt Carnemark/World Bank photo Library؛ مصنع تجهيز القطن، Arne Hoel.

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م
ص.ب: 5599 هليوبوليس غرب/ القاهرة ــ مصر.
تليفون/ 26391113 ــ 26391112 (00202) فاكس/ 26372122 (00202)
بريد إلكتروني: ihci@link.net الموقع الإلكتروني: www.ihciegypt.com

International House for Cultural Investments S.A.E
P. O. Box: 5599 Heliopolis West, Cairo, Egypt
E-mail: ihci@link.net
Website: www.ihciegypt.com

محتويات الكتاب

مقدمة ي
شكر و تقدير. ك
اختصارات وملاحظات بيانية. ل
1 نظرة عامة 1
ماذا يمكن أن تقدم الزراعة للتنمية؟ 3
ما هي الأدوات الفعالة في استغلال الزراعة من أجل التنمية؟ 10
ما هو التطبيق الأمثل لجداول الأعمال المعدة لإبراز دور الزراعة في التنمية؟ 23

الجزء الأول

ماذا يمكن أن تفعل الزراعة من أجل التنمية؟ 30
الفصل الأول: النمو والحد من الفقر في العوالم الثلاثة للزراعة 30
- التحول الهيكلي. 31
- العوالم الثلاثة للزراعة من أجل التنمية. 33
- التغير المؤقت لإمكانية التنمية الزراعية. 46
- الاقتصاد السياسي للسياسة الزراعة. 51
- دور الزراعة الجديد في التنمية. 53

بؤرة التركيز (أ): هبوط معدلات الفقر فى المناطق الريفية من بين العوامل الرئيسية فى مُجمل الحد من الفقر 54

الفصل الثانى: أداء و تنوع الزراعة. واحتمالاتها المجهولة 63
- نمو الإنتاجية في البلدان النامية أدى إلى تحقيق النجاح العالمي للزراعة. 63
- عدم تساوى معدل النمو عبر القارات والبلدان. 66
- تعكس الاختلافات في الأداء الزراعى الظروف المتباينة الواضحة. 67
- تزداد الفرص للزراعة الحديثة من خلال التنوع. 72
- التوقعات المستقبلية ما بين مواجهة التحديات والشكوك الصاعدة. 76
- الخاتمة – تحدي الإنتاج المستمر. 85

بؤرة التركيز (ب): الوقود الحيوي بين الأمل والمخاطر 87
الفصل الثالث: الأسر الريفية وسُبل خلاصها من براثن الفقر 91
- السبل الثلاثة المتممة للخروج من براثن الفقر وهم: الزراعة،و العمالة والهجرة. 92
- التنوع في استراتيجيات دخل الأسر الريفية. 94
- المهن الريفية ومصادر الدخل. 97
- سلوك أفراد الأسرة الريفية عند فشل الأسواق والحكومات: سلوك منطقى رغم المظاهر الخارجية. 104
- أوضاع أصول الأسر الريفية تنخفض غالباً وغير متساوية. 106
- المخاطر متغلغلة والردود مُكلفة. 113
- تحديات تواجه صغار الملاك خلال المنافسة. 115
- الخاتمة 117

بؤرة التركيز (ج): ما هي العلاقة بين الإنتاج الزراعي وأمن الغذاء؟ 120

الجزء الثانى

ما هي الوسائل الفعالة لاستخدام الزراعة في التنمية؟ 124
الفصل الرابع: إصلاح التجارة، والأسعار وسياسيات الدعم. 124

بؤرة التركيز (ج): ما هي العلاقة بين الإنتاج الزراعي وأمن الغذاء؟ 120

الجزء الثانى

ما هي الوسائل الفعالة لاستخدام الزراعة في التنمية؟ 124

الفصل الرابع: إصلاح التجارة، والأسعار وسياسيات الدعم. 124

- الحماية الزراعية والدعم في البلدان المتقدمة. 124
- الضرائب الزراعية فى البلدان النامية. 127
- المكاسب والأرباح من تحرير التجارة. 134
- فرصة لتحقيق المكاسب المحتملة. 144
- الدعم الانتقالى. 146
- الاستثمار العام فى التنمية طويلة الأمد. 149
- الخاتمة. 152

الفصل الخامس: توصيل الزراعة إلى السوق. 154

- المواد الغذائية الأساسية: تحسين تجارة السلع وإدارة المخاطر. 154
- إجمالي سلع التصدير التقليدية: الحفاظ على التنافس الدولي. 160
- الأسواق الحضرية مرتفعة القيمة: الربط بين المنتجين و مجموعات التوريد الحديثة. 163
- الصادرات عالية القيمة: توفير المعايير الأساسية للمنتج. 168
- الخاتمة. 174

بؤرة التركيز (د): العمل الزراعي من أجل التنمية 176

الفصل السادس: مساندة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة من خلال ابتكارات المؤسسات 181

- سياسات الأرض لحقوق أمنة وإعادة توزيع الموارد. 181
- الخدمات المالية لصغار الملاك. 187
- التأمين على إدارة المخاطر. 194
- تكاليف كفاءة أسواق المدخلات. 197
- منظمات المنتجين في إطار سلاسل القيمة والعولمة. 201
- الابتكارات المؤسساتية مازالت تعمل في إطار النمو. 205

الفصل السابع: الابتكار من خلال العلوم والتقنية الحديثة 206

- التحسينات الوراثية حققت نجاحاً باهراً ولكن ليس في كل مكان. 207
- الإدارة وتقنيات النظم يجب أن تتكامل مع التحسينات الوراثية. 212
- زيادة الاستثمارات في البحث والتنمية 215
- الترتيبات المؤسسية لزيادة كفاءة وفعالية أنظمة البحث والتنمية. 221
- استخدام التكنولوجيا المتاحة بشكل أفضل لإطالة وتطبيق ابتكارات تقنيات الاتصالات والمعلومات. 226
- التقدم للأمام. 231

بؤرة التركيز (هـ): الحصول على مزايا الكائنات المُعدلة وراثياً وتوجيهها لصالح الفقراء 233

الفصل الثامن: زيادة استدامة أنظمة الزراعة. 237

- محفزات انحلال الموارد. 238
- تحسين إدارة مياه الزراعة. 240
- زيادة الرقعة الزراعية من خلال الثورة الخضراء. 246
- نظم إدارة الثروة الحيوانية المكثفة. 248
- عكس اتجاه التدهور فى المناطق الأقل تفضيلاً. 250
- دفع نفقات الخدمات البيئية. 259
- الخاتمة 261

بؤرة التركيز (ف): التكيف وتخفيف آثار تغير المناخ على الزراعة 263

الفصل التاسع: التحرك بعيداً عن الحقل الزراعى. 267

- توظيف العمالة الريفية: تحد مثبط للهمم. 267
- توظيف الأجور الزراعية. 270
- ارتفاع التوظيف فى القطاعات غير الزراعية فى الريف. 275
- الأجور والأرباح في سوق العمل بالريف. 279
- مورد العمل: الهجرة والاقتصادي الحضري. 281
- التعليم، والتدريب والانتقال لسوق العمل. 284
- توفير شبكات الأمان للتخفيف من التعرض للفقر. 288
- كلمة أخيرة عن أسواق العمل بالريف والهجرة: الحاجة إلى رعاية السياسة. 291

بؤرة التركيز (ز): التعليم والمهارات من أجل تنمية المناطق الريفية 292

بؤرة التركيز (ح): الصلات ذات الاتجاهين بين الزراعة والصحة 297

الجزء الثالث

كيف يمكن أن توظيف جداول أعمال الزراعة من أجل التنمية للوصول إلى أفضل النتائج؟ 301

الفصل العاشر: البرامج الناشئة فى البلدان من أجل عوالم الزراعة الثلاثة 301

- فرص جديدة وتحديات. 301
- المنهج المقترح. 303
- البلدان المعتمدة على الزراعة – دفع النمو، وخفض الفقر، وتأمين الغذاء. 305
- البلدان المتحولة – خفض الفجوات بين النفقات الريفية و الحضرية والحد من الفقر الريفى. 311
- البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية – ربط صغار الملاك بالأسواق الغذائية الجديدة وتوفير فرص عمل جيدة. 316
- جدوى السياسة الإدارية والمالية. 321
- اكتشاف مشاكل السياسة. 322

الفصل الحادى عشر: تدعيم نظام الإدارة العامة من المحلية إلى العالمية 324

- تبادل الأدوار: الدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. 325
- عمليات السياسة الزراعية. 328
- إصلاحات الإدارة لتطبيق سياسة أفضل. 331
- اللامركزية والإدارة المحلية. 335
- التنمية التي يقودها المجتمع. 337

- فعالية المعونة للبرامج الزراعية. 338
- التقدم في الأجندة العالمية. 340
- التقدم للأمام بسلطة حكم أفضل من أجل الزراعة 349
- **ملحوظات ببليوجرافية** 351
- **التعليقات الختامية** 354
- **فهرس الإطارات والأشكال البيانية والجداول والخرائط**

إطـــارات

.1 ما هو مستقبل مصدر الغذاء العالمي ؟ 11

1.1 ديناميكيات سكان الريف . 34

1.2 الدليل المشترك بين البلدان عن أثر النمو الزراعي على الحد من الفقر . 34

1.3 لدى البلدان الكبرى تباين في الخواص الإقليمية التي تضم العوالم الثلاثة للزراعة . 38

1.4 الميزة المقارنة للزراعة في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء . 40

1.5 دور الزراعة في البلدان الأفريقية الغنية بالمعادن. 42

1.6 دعم المزارعين بدون أساس مادى قوى: دروس مستفادة من تجربة تايلاند. 43

2.1 الثورة الخضراء التي لم تحدث في منتجات الغذاء الأساسية: البلدان الأفريقية جنـــوب الصـــحراء والتنوع الهائل. 68

2.2 الكثافة السكانية وتعريف مصطلح "ريفي". 71

2.3 لماذا توجد أقاليم زراعية متأخرة في البلدان ذات النمو الزراعى المرتفع؟ 73

2.4 الآثار العالمية البيئية للتوسع في تربية الثروة الحيوانية. 76

2.5 إمكانية لا يستهان بها لامتداد الرى بالطريقة الصحيحة فى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. 81

3.1 تأسيس الأهمية المعنية بالسبل المختلفة. 95

3.2 إنشاء معايير متساوية للدخل عبر البلدان. 95

3.3 تحدي التغيرات السكانية القوية دراسة مختارة عن الهجرة. 102

3.4 العودة للزراعة في زامبيا– الزراعة المستديمة ومرض نقص المناعة المكتسبة والأزمـــة الاقتصادية. 108

3.5 التكنولوجيات الجديدة وسياسات التفرقة الإيجابية تقلل اللامساواة في الهند. 111

3.6 سبل العيش لرعاة الغنم تحفها المخاطر. 114

3.7 هل تتناقص مساحة المزارع ؟ 118

4.1 أنواع الوسائل التي تحرف التجارة . 125

4.2 الاقتصاد السياسي للإصلاحات الزراعية في البلدان المتقدمة. 127

4.3 المعدلات الضئيلة للمعونة. 130

4.4 التقدم الكبير فى تخفيض المحاباة غير الزراعية في الصين والهند. 133

4.5 الاقتصاد السياسي للإصلاحات الزراعية في البلدان النامية. 135

4.6 محاكاة تأثيرات تحرير التجارة مع النماذج العالمية. 137

4.7 أعداد المشترين وأعداد البائعين للسلع الغذائية داخل البلد. 142

4.8 أمثلة للدعم في الهند وزامبيا . 150

5.1	تأثيرات البنية التحتية للطرق على الأسواق والإنتاج.	156
5.2	الاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات لربط المزارعين بالأسواق في الهند وغرب أفريقيا .	158
5.3	استقرار الأسعار من خلال التجارة الدولية: ادخار 200 مليون دولار في بنجلاديش.	161
5.4	زامبيا وبوركينافاسو: خبرات متباينة في تحرير أسواق القطن المحلية.	162
5.5	ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالمجموعات مرتفعة القيمة: ثلاثة مناهج.	168
5.6	أرباح التوظيف والحد من الفقر في المناطق الريفية بالسنغال.	172
6.1	فوائد من توثيق الأرض المستمد من المجتمع في إثيوبيا.	183
6.2	تحسين كفاءة خدمات إدارة الأراضي في جورجيا.	185
6.3	كيف يمكن لعملية استئجار الأراضى أن تزيد من الإنتاجية وعملية المساواة فى الصين؟	186
6.4	أسواق الإيجار وأثر القيود المفروضة في الهند.	188
6.5	بان رورال (SA) : من سوء إدارة البنك الزراعي إلى تربح المؤسسات المالية من القطاع العام والخاص .	191
6.6	التأمين القائم على مؤشر لتربية الماشية في منغوليا.	196
6.7	هل هناك أسس منطقية لدعم الأسمدة؟	199
6.8	ازدهار يعم تجار التجزئة المختصين بمدخلات الزراعة كتجار زراعيين في أفريقيا.	201
6.9	منظمات المنتجين ذات العضوية الدولية.	203
7.1	عندما يعني الصفر الكثير : منافع فلاحة الصفر في أنظمة الأرز والقمح بجنوب آسيا.	213
7.2	استخدام البقوليات في تحسين خصوبة التربة .	215
7.3	حقوق الملكية الفكرية القوية في البلدان النامية: أثرها على صغار المزارعين .	217
7.4	تحديات البحث والتنمية الزراعية في بلدان الصحراء الكبرى.	219
7.5	طاقة التنمية طويلة الأمد في غانا .	221
7.6	خيارات حماية حقوق الملكية الفكرية لتمكين الفقراء من الحصول على العلوم الحديثة.	224
7.7	يقود المزارعون المكسيكيون عملية البحث من خلال مؤسسات بروديوس(أو المنتج)	225
7.8	إضافة قيمة لمحصول المزارع الفقير: نبات المنيهوت فى كولومبيا وغانا.	227
7.9	الأعمال الزراعية الخاصة والمنظمات غير الحكومية: توجيه احتياطي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمزارعين في الهند.	231
8.1	استعادة بحر Aral الشمالي من خلال مضاعفة تدفق Syr Darya	243
8.2	تدهور الموارد فى نظم الأرز والقمح في جنوب آسيا.	247
8.3	تكاتف إدارة مكافحة الحشرات للقضاء على سوسة البطاطس Andean في بيرو.	249
8.4	تكثيف عمليات إدارة إنتاج الدواجن في تايلاند .	250
8.5	المسارات الأربعة: الاختفاء أو استعادة الغابات أو المعاناة أو النمو.	253
8.6	علم زراعة الغابات في Parklands في النيجر يحول الصحراء ويستعيد مصادر الدخل.	255
8.7	روايتان عن الإدارة المستمدة من المجتمع و مستجمع مياه الأمطار والمراعي.	257
8.8	إدارة الجفاف والثروة الحيوانية في المناطق الرعوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	258
9.1	تنمية الزراعة البستانية في ماهاراشترا Maharashtra	275

9.2	التعاونيات النسائية في الهند.	278
9.3	عمالة الأطفال: توسعهم في العمل بالزراعة .	288
9.4	التحرك التدريجي غير المكتمل نحو المعونة الغذائية النقدية.	290
10.1	معين أهداف السياسات الأربعة فى جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية.	303
10.2	برنامج التنمية الزراعية المتكامل لأفريقيا.	306
10.3	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زراعة من أجل الوظائف وخلق شبكة أمان.	312
10.4	سمات خاصة للزراعة في أوروبا ووسط آسيا.	318
11.1	الصراعات على الأرض تشرد الملايين في كولومبيا.	325
11.2	ترجمة الرؤية إلى ممارسة: وجهة نظر وزير سابق لخطة أوغندا في تحديث الزراعة.	328
11.3	دعم منظمات المنتجين وتطوير الرؤية من أجل الزراعة في السنغال.	329
11.4	تقدم فيتنام في تنظيم الميزانيات مع أولويات القطاع .	331
11.5	التكامل الإقليمي: فرص وتحديات في غرب أفريقيا .	332
11.6	صناعة الثورة الخضراء عبر الرؤية والقيادة .	334
11.7	الاضطلاع بالخدمات العامة على مستوى العالم.	344
11.8	التمويل الدولي للتكيف مع تغير المناخ و تخفيف أثاره _ ضرورة تلبية احتياجات البلدان الأكثر عرضة لتغيرات المناخ وأصحاب الحيازات الصغيرة.	346

أشكال بيانية

1	ارتفع عدد الفقراء في جنوب آسيا و منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من عام 1993 حتى عام 2002 بمعدل (دولار واحد يومياً عند خط الفقر) .	4
2	مساهمة الزراعة في النمو ومشاركتها في الفقر الريفى توضح ثلاثة أنماط من البلـــدان: البلدان القائمة على الزراعة، البلدان المتحولة والبلدان القائمة علـــى اقتصـــاد المنـــاطق الحضرية.	6
3	نمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ في الزراعة يوفر بشكل كبير مكاسب للنصـــف الأشـــد فقراً من السكان	8
4	الإنفاق العام على الزراعة هو الأكثر انخفاضاً في البلدان الزراعية بينما نصـــيبهم فـــي إجمالي الناتج المحلي أعلى.	9
5	تفرض البلدان النامية ضرائب أقل على المنتجات الزراعية القابلة للتصدير.	14
6	الاستهلاك المحلي وصادرات المنتجات مرتفعة القيمة ينموان بسرعة في البلدان النامية .	16
7	اتسعت فجوة عائدات الحبوب بين المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء وأقاليم أخرى.	19
8	الزراعة وإزالة الغابات هما مساهمين في انبعاثات الغازات من الصوبات الزجاجية.	21
9	الأهداف السياسية الأربعة لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية تشكل مُعين السياسية.	24
10	ازدياد النمو الزراعي في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء مع تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي.	25
11	ازدياد تباين الدخل الحضري الريفي في معظم البلدان المتحولة للزراعة .	26

12	تحصل البلدان القائمة على الزراعة والبلدان المتحولة للزراعة على مجموع نقاط أقل في تقييم السلطة.	28
1.1	ارتفعت عائدات الحبوب وهبطت معدلات الفقر في جنوب آسيا ولكن لم تشهد عائدات الحبوب و معدلات الفقر أى تغيير في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء.	31
1.2	مع تقدم البلدان تميل حصص إجمالي الناتج القومى والعمالى من الزراعة إلى الانخفاض ولكن مع العديد من الخصوصيات.	32
1.3	تشكل البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعى والبلدان المتحولة والبلدان القائمة على الاقتصاد الحضري،العوالم الثلاثة للزراعة.	36
1.4	سيطرت آثار الأجور والأسعار على المرونة طويلة الأمد للفقر الريفي على عائدات الحبوب في الهند 1958 – 1994.	40
1.5	نسبة الصناعات الغذائية إلى القيمة الزراعية المضافة تزداد مع ازدياد الدخل .	45
1.6	كانت إنتاجية العمالة مصدراً أكثر أهمية للنمو في القطاع الزراعى عنه في القطاعات غير الزراعية 1993 – 2005 .	47
1.7	تحسن السياسات الاقتصادية الكلية والنمو فى القطاع الزراعي في بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء.	48
1.8	انخفضت المعونة الرسمية للتنمية الزراعية بشدة ما بين عامى 1975 و 2004 .	50
2.1	ارتفعت عائدات الحبوب ما عدا في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء .	64
2.2	الامتداد السريع للموارد الحديثة ولكن هناك تباطؤ فى الرى فى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء .	65
2.3	ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلى الزراعي بالنسبة للمجتمع الزراعي فى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء عن باقى المناطق.	66
2.4	ربما انتهى الركود فى الزراعة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء.	67
2.5	هناك اختلافات كبيرة بين المناطق فى الإمكانية الزراعية والقدرة على الوصول إلى السوق.	70
2.6	يتحول استهلاك الغذاء في البلدان النامية إلى استهلاك الفواكه والخضراوات واللحوم والزيوت.	75
2.7	التوسع السريع فى الصادرات عالية القيمة في البلدان النامية .	77
2.8	من المتوقع نمو أقل فى استهلاك الحبوب واللحوم في الثلاثين عاماً القادمين.	77
2.9	ستصبح البلدان النامية أسواقاً أكبر للحبوب التي تصدرها البلدان المتقدمة بكميات كبيرة.	79
2.10	يتضاءل نصيب الفرد من الأرض الزراعية الصالحة للزراعة وأرض المحاصيل فى المجتمعات الزراعية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وجنوب آسيا.	79
2.11	تؤثر ندرة المياه على ملايين البشر في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	80
2.12	تتباطأ معدلات عائدات الحبوب في البلدان النامية.	83
2.13	تزداد فجوات استهلاك محصول الذرة في أفريقيا.	84
3.1	الدخل الحقيقى للفرد يتنوع بتوسع لكل استراتيجية معيشة.	98
3.2	في معظم البلدان تشارك الأغلبية العظمي من الأسر الريفية في الزراعة.	98
3.3	تتنوع مصادر الدخل بين الفقراء والأثرياء.	99
3.4	تختلف مشاركة النساء فى العمل الزراعى الحر بالنسبة للرجال حسب الإقليم.	101

3.5	تزداد الفجوات بين المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية فى الحصول على التعليم.	106
3.6	توزيعات حجم الأرض الزراعية غالباً ما تكون ذات نسقين إحصائيين.	111
3.7	الغلة التى تنتجها المزارع الكبرى تزيد على غلة المزارع الصغرى فى المحاصيل الثابتة فى كل من البرازيل وتشيلى.	116
4.1	كان التقدم بطيئًا فى عملية تقليل الدعم الكلى للمنتجين الزراعيين فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ولكن كان هناك بعض التحرك لمدفوعات أقل تحريفاً وغير مزدوجة.	126
4.2	بالنسبة للبلدان القائمة على الزراعة انخفض صافى الضريبة الزراعية فى 9 بلدان من إجمالى 11 بلد.	130
4.3	البلدان النامية تفرض ضرائب أقل على الواردات.	131
4.4	بالنسبة للبلدان المتحولة ، قامت9 بلدان من إجمالي 10بلدان، إما بزيادة الحماية أو بتخفيض الضرائب.	132
4.5	بالنسبة للبلدان الحضرية قامت 6 بلدان من إجمالي7 بلدان إما زادت من الحماية أو خفضت الضرائب.	134
4.6	الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع العالمية فى أعقاب التحرير الكامل للتجارة.	138
4.7	الأرباح المتشابهة فى نصيب التجارة المتوقعة فى البلدان النامية.	138
4.8	بلدان أمريكا اللاتينية و جنوب الصحراء الكبرى يتوقع أن تزداد فيها المحاصيل الزراعية وفق إصلاح التجارة العالمية.	140
4.9	ارتفعت الإعانات فى الوقت الذى تراجعت فيه الاستثمارات فى الهند.	150
5.1	طبقات من الوسطاء يشكلوا أسواق الذُرة فى غانا.	155
5.2	تتقلب أسعار تجارة الجملة فى أثيوبيا داخل نطاق عريض من تكافؤ الواردات والصادرات.	159
5.3	تستمر الأسعار العالمية لإجمالى الصادرات التقليدية فى الانخفاض.	162
5.4	تتحول نفقات استهلاك الغذاء فى إندونيسيا من الحبوب إلى الغذاء مرتفع القيمة والأغذية الجاهزة.	163
5.5	إن رفع الدخل للفرد يزيد من نمو مشاريع السوبر ماركت .	164
5.6	النقل، تعبئة السلع والتغليف ، هم تكاليف أساسية لصادرات الفول الفرنسى إلى بنجلاديش.	169
6.1	قيود ائتمان الأسر الريفية تستخدم مدخلات أقل وتحصل على دخل منخفض.	189
6.2	تُشكل تكاليف النقل حوالى ثُلث سعر المزرعة لسماد اليوريا فى البلدان الأفريقية، 2005.	198
6.3	أكثر من ثلث الميزانية العامة لزامبيا لعامى 2004–2005 للزراعة، أُنفقت على دعم مخصبات التُربة.	198
7.1	انتشار الأصناف المُحسنة بتوسع ماعدا فى المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء.	207
7.2	تُعد العوائد المقدرة على الاستثمارات فى البحث والتنمية الزراعية مرتفعة فى كل الأقاليم بنسبة 43 بالمائة.	215
7.3	تمويل خدمات تمديد المُهلة،المنهج التقليدى منها والحديث.	230
8.1	معدل الاعتماد على الرى بالمياه الجوفية مرتفع فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا.	241
8.2	خزانات المياه الجوفية فى الهند نفذت من الماء .	244
8.3	مع شركات القطاع العام تحولت المراعى المتدهورة إلى أرض زراعة دائمة الاستخدام فى نيكاراجوا .	260

9.1	لا تكفى الزراعة لاستيعاب العمال الجدد بالريف.	268
9.2	ارتفاع نصيب أجور العمال فى المجال الزراعي مع ارتفاع دخل الفرد.	271
9.3	نصيب العمال بالأجر من التوظيف فى المجال الزراعى يرتفع فى العديد من البلدان.	271
9.4	أصبح التوظيف الرسمى فى مجال الزراعة بالبرازيل دَورِىْ بشكل أكبر.	272
9.5	متطلبات العمل مرتفعة بشكل ملحوظ فى زراعة الخضراوات عنها فى زراعة الحبوب.	276
9.6	تسيطر التجارة بالتجزئة والخدمات على أجور الوظائف غير الزراعية.	276
9.7	فى إندونيسيا معظم المشروعات الريفية غير الزراعية بها عامل واحد فقط أو اثنان ومعظمهم يعمل لحسابه الخاص، 2005.	277
9.8	ترتفع الأجور فى الوظائف الريفية غير الزراعية عنها فى الوظائف الزراعية فى الهند والمكسيك وأوغندا.	279
9.9	لا تختلف أجور العمال غير المتعلمين عند العمل فى القطاعات المختلفة زراعية كانت أم غير زراعية.	280
9.10	انخفاض أجور العاملين بالزراعة فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية.	280
9.11	ارتفاع أجر العمال فى مجال الزراعة فى معظم بلدان آسيا وأفريقيا.	281
9.12	إنتاجية العامل فى المشاريع غير الزراعية تعتبر متغايرة فى إندونيسيا.	282
9.13	نمو التوظيف فى القطاعات الصناعية وقطاع الخدمات فى المكسيك عند الابتعاد عن المراكز الحضارية التى تزيد أعداد سكانها عن 250 ألف نسمة.	283
9.14	متوسط عدد سنوات التعليم فى المناطق الريفية، بالنسبة للعمر.	284
10.1	مُعين السياسة للبلدان القائمة على الزراعة.	307
10.2	مُعين السياسة للبلدان المتحولة .	315
10.3	مُعين السياسة للبلدان القائمه على اقتصاد المناطق الحضرية.	320
11.1	تحصل البلدان القائمة على الزراعة والمتحولة على نسب أقل فى الإدارة.	324
11.2	التوافقات الجيدة للظروف الخاصة للبلدان من ناحية الإنتاج ومن ناحية نهج تقديم الدعم، مطلوبة لتحسين سلطة القطاع الزراعى.	332

الجداول

1	خصائص الأنماط الثلاثة للبلدان ، 2005.	6
1.1	الخصائص السكانية والاقتصادية للأنماط الثلاثة للبلدان ، 2005.	37
1.2	الفقر فى الأنماط الثلاثة للبلدان ، 2002.	37
1.3	انخفاض الإنفاق العام فى البلدان القائمة على الزراعة.	49
3.1	تغيير مشاركة السوق بين الأسر المزارعة فى فيتنام.	93
3.2	أنماط الأسر الريفية حسب استراتيجيات المعيشة فى الأنماط الثلاثة للبُلدان.	96
3.3	تغيرات مساحة الحقل الزراعي وتوزيع الأرض.	110
4.1	المعدلات الضئيلة للمعونة للبضائع فى البلدان النامية(بالمائة).	132
4.2	توزيع النفقات المتوقعة لسياسات التجارة الحالية.	138
4.3	يوضح أثار الفقر من إصلاح التجارة الزراعية فى البلدان المتقدمة والنامية.	141
5.1	الخيارات العامة والخاصة لتدعيم روابط المزارعين بالسوق.	167

5.2	أدوار القطاعين العام والخاص لتحسين الامتثال لمعاييرsps المرتبطة بالتجـــارة وقـــدرة إدارة الجودة.	172
7.1	إجمالي الإنفاق العام على البحث والتنمية الزراعية حسب الإقليم،من عام 1981حتى عام 2000.	218
7.2	أصول القطاعين العام والخاص فى البحث الزراعى البيئى.	223
7.3	أساليب تقديم خدمات الإرشاد الزراعية وتمويلها.	229
8.1	المشاكل البيئية الزراعية داخل الموقع وخارجه.	238
9.1	المصادر المتنوعة لدخل الأسر الريفية .	269
9.2	العمالة الريفية وقطاعات الأنشطة(بلدان مختارة) .	270
9.3	متوسط سنوات التعليم بالنسبة للريفيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18–25 عام بلـــدان مختارة.	285
11.1	أنواع المنظمات الدولية والشبكات المرتبطة بالزراعة.	343

خرائط

2.1	نطاقات الزراعة البيئية فى المناطق الزراعية.	69
2.2	القدرة على الوصول للسوق فى مناطق زراعية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.	69
8.1	أدى استنزاف المياه الشديد إلى الضغط على كثير من أحواض الأنهار.	240
8.2	العديد من البقع الحارة المتصحرة تقع فى المناطق الاستوائية.	252

مقدمة

الزراعة هى أداة تنمية حيوية لتحقيق الهدف الإنمائى للألفية والذى يُطالب بتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر الشديد والجوع إلى النصف بحلول عام 2015. وهذا هو مُجمل رسالة هذا العام لتقرير التنمية الدولية (WDR) وترتيبها الثلاثين فى سلسلة التقارير. يذكر التقرير أن ثلاثة أفراد من كل أربعة أفراد فقراء فى البلدان النامية يعيشوا فى المناطق الريفية ويعتمد معظمهم بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة من أجل المعيشة.

كما يقدم هذا التقرير إرشاد للحكومات والمجتمع الدولى عن كيفية تصميم وتطبيق جداول أعمال الزراعة من أجل التنمية والتى يُمكن أن تُظهر تباين فى حياة مئات الملايين من فقراء الريف.

يلقى التقرير الضوء على اثنين من التحديات الإقليمية الأساسية. ففى الكثير من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، نجد أن الزراعة هى خيار قوى لتحفيز النمو والتغلب على الفقر ودعم الأمن الغذائى. إلا أن نمو الإنتاج الزراعى حيوى ليُحاكى النمو فى أجزاء أخرى من الاقتصاد . ولكن النمو السريع يتطلب زيادة قوية فى الإنتاج وفى الزراعة الخاصة بصغار المُلاك مع تقديم دعم أكثر فاعلية للملايين المكافحين لأجل العيش، حيث يقطن العديد منهم فى مناطق نائية. يُبشر الأداء الذى تم تحسينه بالأمل ويوضح هذا التقرير الإنجازات الناشئة والتى يمكن أن تزداد.

فى آسيا، يتطلب التغلب على الفقر المتفشى، مواجهة التفاوت المتسع للدخل فى الريف والحضر. بالرغم من النمو السريع للاقتصادات فى آسيا إلا أن ما يزيد عن 600 مليون من الآسيويين يعيشون فى فقر مُدقع وبالرغم من الهجرة الكبيرة من الريف للمدينة إلا أن الفقر الريفى سوف يظل مُسيطر لعقود أكثر من الوقت. ولهذا السبب يركز تقرير التنمية الدولية على طرق توليد فرص عمل ريفية من خلال التغيير إلى قطاع غير زراعى يكثف العمل وبه زراعة مرتفعة القيمة ومتفاعل مع الريف.

فى كل الأقاليم، وبالرغم من الرقعة الزراعية المتزايدة ونّدرة المياه والضغوط التى تُضيفها اجتياح العولمة لبلدان العالم، إلا أن مستقبل الزراعة مرتبط فعلياً بتدبير أفضل للموارد الطبيعية.

ومع تواجد الحوافز الصحيحة والاستثمارات يمُكن للأثر البيئي للزراعة أن يَبرُز وتُسخر خدمات حماية البيئة لحماية مستجمعات الأمطار والتنوع البيولوجى.

واليوم وفى ظل التوسع السريع للأسواق المحلية والعالمية، وفى ظل الابتكارات المؤسساتية فى الأسواق والتمويل والعمل الجماعى المؤثر، وفى ظل الثورات فى التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات نجد أنهم جميعاً يقدموا فرص مُحفزة لاستغلال الزراعة فى دفع التنمية.

ولكن اغتنام هذه الفرص سوف يتطلب الإرادة السياسية للمُضى قُدماً مع الإصلاحات التى تُحسن من السلطة المسئولة عن الزراعة.

وأخيراً سوف يعتمد النجاح على العمل المُخطط له من قِبل مجتمع التنمية الدولى لمواجهة التحديات القادمة . لذا يجب أن نُمهد ميدان اللعب فى التجارة الدولية وذلك من خلال توفير سلع عالمية عامة مثل : التكنولوجيا للسلع الغذائية الإستوائية ومساعدة البلدان النامية على مواجهة تَغيرات المناخ والتغلب على تفشى الأمراض التى من المتوقع أن تصيب النباتات والحيوانات والبشر. وهناك 900 مليون فقير يعيشون فى الريف، مصادر رزقهم معرضة للخَطر، فَمنْ أيضاً يستحق أن يُشارك فى أرباح عولمة قابلة للاستمرار وشاملة.

Robert B. Zoellic
روبرت ب. زوليك
رئيس
مجموعة البنك الدولى

شكر و تقدير

أعد هذا التقرير فريق رائع بقيادة Derek Byerlee و Alain de Janvry و أيضاً تألف من Elisabth Sadoulet و Robert Townsend و Irina Klytchnikova.

كما قدم يد العون للفريق كلاً من:

Beatriz Avalos- Sartorig Harlod Alderman Regina Birner Julio Berdegue Michael carter Lynn Brown Marie Collion Luc Christiaenseng Peter Hazell Klaus Dein inger Micdhael Morris Karen Macours Dina Umali- deininger Paula Savanti.

وجميعهم أعدوا أجزاء من التقرير . كما قدم يد العون أيضاً للفريق كـلاً مـن : Jorge Aguero , Noora Aberman , Sarah Baird , Shahrooz Badkoubei , Benjamin Davis , Leandre Bassole , Ashok Gulati , Nago Dembele , Tidiane Kinda , Corinna Hawkes, Alex Mocalla , Melissa Klink , Stefano Pagiola , Claudio Monteregro , Catherine Ragasa , Eija Pehu , John Staatz , Antti Seelaff , وتم إعداد العمل تحت الإشراف العام. لـ Fran Cois Bourguignon بالتعاون مع شبكة التنمية الدائمة.

كما كان Bruce Ross- Larson هو المُحرر الرئيسى. أيضاً قُدمت لنا نصـائح شـاملة وممتـازة مـن Kym Anderson و Karen McConnell Brooks و Hans Binswanger و Manuel chiriboga و Mark Cackler و Christopher Delgado و Jouse Dione و Shantayanan Devarajan و Alan Harold Gelb و Gershon Feder و Jeffecy Lewis و Ravi Kanbur و Keijiro Otsuka و Were Omamo و Probhu Pingali و Rajul Pandya – Lorch و Kostas Stamoulis و Pierre Rondot و C.Peter Timmer و Erik Thorbecke و Joachim Von. Braun. والعاملين بقسم التنمية الزراعية والريفية والعاملين بشبكة التنمية الدائمـة بالبنـك الـدولى والعاملين بمجموعة RIMISP (مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية) وآخرون عديدون يتقدم لهم الفريق بخالص الامتنان بدون ذكر أسماء (انظر صفحة 266. كما نتقدم بخالص الشكر لكل من قدم لنا تعليقات مفيدة ومُدخلات من العاملين داخـل وخـارج البنـك الدولى. كما نشكر مجموعة تنمية البيانات على مساهمتها فى بيانات ملحقات التقدير حيث كانت المجموعة مسئولة عن المؤشرات المختارة من التنمية الدولية. كما يتقدم فريق العمل بخالص الشكر للدعم السَخِيْ المقدم من صندوق الثقة المنظم متعدد المتبـرعين (المعرفة من أجل التغيير) وأيضاً وكالة التنمية الدولية الكندية ومؤسسة Ford ووزارة الخارجية الفرنسية ومنصة المتبرع الـدولى للتنمية الريفية ومركز تنمية الأبحاث الدولى والصندوق الدولى للتنمية الزراعية و InWEnt(بناء السعة الدوليـة) ووزارة الماليـة اليابانية و مجلس العلوم للمجموعة الاستشارية لأبحاث الزراعة الدولية والوكالة السـويدية لتنميـة التعـاون الـدولي. والوكالـة السويسرية للتنمية والتعاون و وزارة التنمية الدولية البريطانية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليـة ومؤسسـة The William and Falora Hewlett.

حَظى الفريق باستفادة رائعة من نطاق عريض من الاستشارات. أيضاً عُقدت محلياً اجتماعات و ورش عمل إقليمية فى اسـتراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان وكينيا ومالى والنرويج و السويد والمملكة المتحدة. أما المناقشات ومُسَودَة التقرير فتم عرضهم عبر شبكة الإنترنت. كما يرغب فريق العمل أن يَشكُر كل من شارك فى ورش العمـل ومـؤتمرات الإذاعـة المرئيـة والمناقشات الذين تضمنوا حضور الدارسين الأكاديميين والباحثين ومسئولى الحكومة والموظفين غير الحكوميين وأفراد المجتمـع المدنى ومنظمات القطاع الخاص. بالإضافة إلى Rebecca Sugui التى عَملت كمساعد تنفيذى رئيسى للفريـق و Ofelia Valladolid كمساعد برنامج و Jason Victor و Maria Hazel Macadangdang كمساعدين للفريق.

وأيضاً نشكر Evargeline Santo Domingo الذى عمل كمساعد إدارة الموارد.

اختصارات مؤلفه و ملاحظات بيانية

الاختصارات

AATF	مؤسسة التكنولوجيا الزراعية الأفريقية.
ADB	بنك التنمية الأسيوى.
AfDB	بنك التنمية الأفريقى.
CAADP	البرنامج الأفريقى المتكامل لتنمية الزراعة.
CDD	التنمية المستمدة من المجتمع.
CGIAR	المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية.
CIAT	المركز الدولى للزراعة الاستوائية.
CIMMYT	المركز الدولى لتحسين زراعة الذرة والقمح.
CIRAD	الأبحاث الزراعية عن البلدان النامية.
DAC	لجنة تنمية المعونة.
EU	الاتحاد الأوروبى.
FAO	منظمة الغذاء والزراعة.
GAEZ	المناطق البيئية الزراعية الدولية.
GDP	إجمالى الناتج المحلى.
GHG	انبعاثات غازات صادرة عن الصوبات الزجاجية.
GMO	الكائنات المعالجة بالجينات الوراثية.
GPS	النظام الدولى لتحديد الموقع.
HIV/AIDS	فيروس ضعف المناعة البشرية/ أعراض ضعف المناعة المكتسبة.
ICARDA	المركز الدولى لأبحاث الزراعة فى المناطق الجافة.
ICRAF	المركز الدولى لأبحاث زراعة الغابات.
ICTs	تقنيات المعلومات والاتصالات.
IDA	جمعية التنمية الدولية.
IDB	بنك التنمية الأمريكى المُشترك.
IEA	وكالة الطاقة الدولية.
IFAD	الصندوق الدولى للتنمية الزراعية.
IFAP	الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين.
IFDC	المركز الدولى للتنمية الزراعية وخُصوبة التُربة.
IFPRI	المعهد الدولى لأبحاث سياسة الغذاء.
ILO	منظمة العمل الدولية.
IMF	صندوق النقد الدولي.
IPCC	هيئة الحكومات الدولية لمناقشة تغيرات المناخ.
IPR	حقوق الملكية الفكرية.
IRI	المعهد الدولى لأبحاث المناخ والمجتمع .
IRRI	المعهد الدولي لأبحاث الأرز.
IWMI	المعهد الدولى لإدارة المياه.
MDG	هدف التنمية فى الألفية.
MFI	معهد دراسة الاقتصاد الجزئي.
NEPAD	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.
NERICA	شتلة الأرز الجديده لأفريقيا.
NGO	منظمات غير حكومية.
NRA	المُعدل الضئيل للمعونة.
ODA	المعونة الرسمية للتنمية.
OECD	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
PPP	الشراكات العامة الخاصة.
PES	نفقات خدمات حماية البيئة.
PSE	تقييم دعم المُنتْج.
R & D	البحث والتنمية.
SAFEX	تغيرات مستقبل جنوب أفريقيا.
SPS	معايير الصحة العامة وصحة النبات.
SWAps	مناهج توسيع القطاع.
TFP	إجمالى عامل الإنتاج.
UN	الأمم المتحدة.
UNDP	برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة لإطار العمل على تغيرات المناخ.
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
USDA	وزارة الزراعة الأمريكية.
WDR	تقرير التنمية الدولية.
WHO	منظمة الصحة العالمية.
WTO	منظمة التجارة الدولية.
WWF	صندوق البيئة الدولى.

اسم البلد	رمز البلد
أنجولا	AGO
الأرجنتين	ARG
أزربيجان	AZE
بوروندى	BDI
بنين	BEN
بوركينا فاسو	BFA
بانجلاديش	BGD
بلغاريا	BGR
بيلاروس	BLR
بوليفيا	BOL
البرازيل	BRA
تشيلى	CHL
الصين	CHN
ساحل العاج	CIV
الكاميرون	CMR
كولومبيا	COL
جمهورية التشيك	CZE
جمهورية الدومينيك	DOM
الجزائر	DZA
الإكوادور	ECU
جمهورية مصر العربية	EGY
إثيوبيا	ETH
غانا	GHA
غينيا	GIN
جواتيمالا	GTM
هندوراس	HND
المجر	HUN
إندونيسيا	IDN
الهند	IND
جمهورية إيران الإسلامية	IRN
كينيا	KEN
كمبوديا	KHM
لوا PDR	LAO
سريلانكا	LKA
المغرب	MAR
مدغشقر	MDG
المكسيك	MEX
مالى	MLI
موزمبيق	MOZ
مالاوى	MWI
ماليزيا	MYS
النيجر	NER
نيجيريا	NGA
نيبال	NPL
باكستان	PAK
بيرو	PER
الفلبين	PHL
بابوا غينيا الجديدة	PNG
بولندا	POL
باراجواى	PRY
رومانيا	ROM
الاتحاد الروسى	RUS
رواندا	RWA
السودان	SDN
السنغال	SEN
السلفادور	SLV
جمهورية السلوفاك	SVK
الجمهورية العربية السورية	SYR
التشاد	TCD
توجو	TGO
تايلاند	THA
طاجيكستان	TJK
تونس	TUN
تركيا	TUR
تانزانيا	TZA
أوغندا	UGA
أوكرانيا	UKR
فنزويلا	VEN
فايتنام	VNM
جمهورية اليمن	YEM
جنوب أفريقيا	ZAF
جمهورية الكنغو الديمقراطية	ZAR
زامبيا	ZMB
زيمبابواى	ZWE

ملاحظات بيانية

البلدان المُدرجة فى المجموعات الإقليمية ومجموعات الدخل فى هذا التقرير، تم إدراجهم فى تصنيفات جدول الاقتصادات فى نهاية المؤشرات المختارة من التنمية الدولية. تمت تصنيفات الدخل بناءً على إجمالى الدخل القومى (GNP) للفرد، أى أن بدايات تصنيفات الدخل فى هذه الطبعة رُبما توجد فى مقدمة المؤشرات المختارة من التنمية الدولية. إن معدلات المجموعة المذكورة فى الأشكال البيانية والجداول هى معدلات غير دقيقة unweighted للبلد المُدرج فى مجموعات ما لم يَثُبت عكس ذلك.

إن استخدام كلمة بُلدان للإشارة إلى الاقتصادات يعكس عدم حُكم البنك الدولى على الحالة القانونية أو الحالات الأخرى للمنطقة.

أما مُصطلح بُلدان نامية فيشمل الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة وبالتالى ربما تشمل اقتصادات فى حالة تحوّل من التخطيط المركزى كخطوة للتوافق. وبالنسبة للمصطلحات بُلدان متُطورة أو بُلدان متقدمة فهم ربما يُستخدموا كنوع من الملائمة ليدلوا على الاقتصادات ذات الدخل المُرتفع.

الأرقام المُسجلة بالدولار تعنى الدولار الأمريكى الحالى ما لم يحُدّدَ الدولار كعملة لبلد آخر.

مصطلح بليون يعنى ألف مليون أما مصطلح تريليون فهو يعنى ألف بليون. صربيا ومونتينجرو هما اسمان يُستخدما فى هذا التقرير لأن الحَدث الذى يُناقش فى النص حدث قبل استقلال جمهورية مونتينيجرو فى يونيو عام 2006، أو لأن بيانات منفصلة غير مُتاحة عن جمهورية صربيا وجمهورية مونتينجيرو.

نظرة عامة

امرأة أفريقية مُنحنية تحت الشمس وفي يدها معزقة تقتلع بها الأعشاب الضارة من حقل الذرة السكرية. وكانت تربط طفلها بنطاق على ظهرها. كان ذلك صورة مُعَبرة عن الفقر الريفى. بالنسبة لأسرتها الكبيرة وأُسر الملايين مِثلها، ذلك المحصول الضئيل من الزراعة القائمة على الكفاف هى الفرصة الوحيدة للنجاة. ولكن هناك نساء ورجال آخرون سَعَوا وراء خيارات مُختلفة للهروب من الفقر.

فبعض أصحاب الحيازات الصغيرة انضموا لجمعيات المُنتجين وتعاقدوا مع المُصدرين والمتاجر الكبيرة لبيع الخضراوات التى ينتجوها بطرق الزراعة المروية.

إلا أنه مازال هناك عُمال آخرين يتجهوا نحو الاقتصاد الريفى غير الزراعى من خلال مشروعات صغيرة لبيع السلع الغذائية الجاهزة. وبينما تتسع عوالم الزراعة وتتنوع وتتغير بسرعة من خلال السياسات الصحيحة والاستثمارات المُدعمة على المستويات المحلى والقومى والعالمى ، نجد أن الزراعة تُقدم فرص جديدة لمئات الملايين من فقراء الريف بغية الخلاص من براثن الفقر. فتفتح لهم سُبُل الخلاص من براثن الفقر من خلال العمل بالأجر لدى مزارعين أصحاب حيازات كبيرة وتربية الحيوانات لتكاثرها وأيضاً من خلال العمل فى "الزراعة الجديدة" ذات المنتجات ذات المستوى العالى والعمل الحر والوظائف المتاحة فى الاقتصاد الريفى الناشئ غير الزراعى.

مازالت الزراعة في القرن الحادي والعشرين أداة جوهرية من أجل التنمية المستدامة وتقليص الفقر

هناك ثلاثة أفراد من كل أربعة أفراد فقراء فى البلدان النامية يعيشوا فى المناطق الريفية ومنهم 2.1 بليون يعيشون على أقل من دخل 2 دولار يومياً و880 مليون يعيشون على دخل يومى أقل من 1 دولار ومعظمهم يعتمد على الزراعة من أجل مصادر رزقهم[1] وبغض النظر أين يكونوا وما أفضل ما يقوموا به، إلا أن تنمية الزراعة هى أمر ضرورى ليُناسب هدف تنمية الألفية لتخفيض نسبة الفقر والجوع للنصف بحلول عام 2015 والاستمرار فى الحد من الفقر ومحاربة الجوع لعقود عديدة بعد ذلك. لذا فالزراعة وحدها لن تكون كافية للحد الكبير من الفقر ولكنها أثبتت قوتها الفريدة لهذه المُهمة. ومع اكتمال آخر تقرير عن التنمية الدولية عن الزراعة منذ 25 عاماً مضت، حان الوقت لوضع الزراعة من جديد فى محور جدول أعمال التنمية مع الأخذ فى الاعتبار بالسياق الشاسع المختلف للفرص والتحديات التى نشأت[2].

تؤثر الزراعة فى ثلاثة عوالم بارزة:

عالم قائم على الزراعة وعالم متحول وعالم قائم على اقتصاد المناطق الحضرية. وفى كل عالم منهم يختلف جدول أعمال التنمية من أجل الزراعة فى ملاحقة النمو المُستمر والحد من الفقر.

فى البلدان القائمة على الزراعة والتى تشمل معظم بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء نجد أن الزراعة والصناعات المرتبطة بها لا غنى عنهم من أجل النمو والحد من معدل الفقر الضخم وتخفيض انعدام الأمن الغذائى.

إن استغلال الزراعة كعنصر أساسى للنمو الاقتصادى فى البلدان القائمة على الزراعة يتطلب ثورة إنتاجية فى زراعة الحيازات الصغيرة

وعلى فرض أن الزراعة والمؤسسات الموجودة فى المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء فريدة، إلا أن هذه الثورة الخضراء يجب أن تكون مختلفة عن الثورة الخضراء فى آسيا. ولكن كيفية تطبيق ذلك بعد سنوات عديدة من النجاح المحدود، تَجعلها تحدٍ شاق. ولكن الظروف تغيرت وهناك العديد من الإنجازات المحلية وفرص جديدة للانطلاق منها.

فى البلدان النامية والتى تشمل مُعظم جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أمريكا تزداد التفاوتات بسرعة بين الدخول الريفية والحضرية تُصبح هى والفقر الريفى الشديد مصادر أساسية للتوتر الاجتماعى

والسياسى. ولا يمكن أن تُواجه المشكلة باستمرار من خلال الحماية الزراعية التى ترفع من سعر الغذاء (لأن العدد الكبير من الفقراء هو صافى عدد المُشترين للغذاء) أو من خلال الإعانات.

إن مناقشة تفاوتات الدخل فى البلدان المتحولة يتطلب منهج متكامل ليتبع السُبل المتعددة للخلاص من براثن الفقر من خلال التحول إلى الزراعة مرتفعة القيمة

وجعل النشاط الاقتصادى غير الزراعى لا مركزى فى المناطق الريفية وتقديم المَعونة لمساعدة الناس على الخروج من نطاق العمل فى الزراعة. يتطلب القيام بكل ذلك وجود مبادرة مبتكرة للسياسة والتزام سياسى قوى. ولكن ذلك يمكن أن يكون ذو فائدة لست مائة مليون من فقراء الريف بالعالم.

فى البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية والتى تشتمل على أمريكا اللاتينية والكثير من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، يمكن أن تساعد الزراعة على الحد من الفقر الريفى المُتبقى لو أن أصحاب الحيازات الصغيرة أصبحوا موردين مباشرين فى الأسواق الغذائية الحديثة فتظهر فرص عمل جديدة فى الزراعة والصناعة الزراعية وتظهر أيضاً أسواق لتقديم خدمات حماية البيئة.

مع زيادة نُدرة الموارد وتزايد الأمور الخارجية، أصبحت التنمية الزراعية وحماية البيئة متضافرتان.

يمكن أن يقل الأثر البيئى الكبير على الزراعة وتصبح الأنظمة الزراعية أقل عُرضة لتغيرات المناخ وتُسَخر الزراعة لتقديم خدمات بيئية أكثر.

ليس الحل هو الإبطاء من تقدم التنمية الزراعية ولكن الحل هو السعى وراء أنظمة إنتاج مستمر. والخطوة الأولى لإنجاز هذا هو الحصول على الحوافز بشكل صحيح من خلال تقوية حقوق الملكية ووقف الإعانات التى تؤدى إلى نَضوب الموارد الطبيعية. أيضاً من الضرورى التكيف مع تَغيرات المناخ التى سوف تصدم المزارعين الفقراء بشدة وفجأة لأنهم ساهموا فى أسبابها على نحو طفيف.

هكذا تتعهد الزراعة بالنمو والحد من الفقر وتقديم الإصلاحات البيئية ولكن إدراك تحقيق هذا الوعد يتطلب التحرك الملموس للدولة من خلال تقديم سلع عامة أساسية وتحسين مناخ الاستثمار وتنظيم إدارة الموارد الطبيعية وتأمين النواتج الاجتماعية المرغوبة.

لتطبيق جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية تحتاج السلطات الزراعية المحلية والقومية والعالمية إلى تحسين.

كما ستحتاج الدولة لقدرة أكبر للتنسيق عبر القطاعات ولُتشكل شراكات مع المُحركات الخاصة والمدنية للمجتمع.

تحتاج المحركات العالمية إلى تقديم جدول أعمال مجمع للاتفاقيات ذات العلاقات المتبادلة والسلع العامة الدولية. إن تمكين المجتمع المدني وبالأخص لمنظمات المنتجين لهو أمر ضروري لتحسين السلطة على كافة المستويات.

يجيب هذا التقرير عن ثلاثة أسئلة رئيسية:

- ما الذي يمكن أن تقدمه الزراعة للتنمية؟
  قامت الزراعة بدورها كقاعدة للنمو وساعدت على الحد من الفقر في العديد من البلدان ولكن هناك بلدان أكثر كان بإمكانها الاستفادة إذا ما عكسوا سنوات إهمال السياسة وأعدوا علاج لقصور الاستثمار وضياع الاستثمار في الزراعة.
- ما هي الأدوات الفعالة في استخدام الزراعة من أجل التنمية؟
  من الأولويات الأساسية زيادة الأصول للأسر الفقيرة وجعل أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة بشكل عام أكثر إنتاجية وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد غير الزراعي الريفي لكي يتمكن الفقراء من استغلالها.
- كيف يكون التطبيق الأمثل لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية؟

يتم ذلك من خلال تصميم سياسات وجعل عمليات اتخاذ القرار مناسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من خلال حشد الدعم السياسي وتحسين السلطة المسئولة عن الزراعة.

ماذا يمكن أن تقدم الزراعة للتنمية؟

للزراعة مقومات كثيرة تجعلها أداة فريدة للتنمية.

يمكن أن تعمل الزراعة بتوافق مع قطاعات أخرى لإنتاج نمو أسرع والحد من الفقر والحفاظ على البيئة في هذا التقرير تتكون الزراعة من محاصيل ومواشي وحراجة زراعية وزراعات مائية.

فهي لا تشمل الحراجة ولا مصائد الأسماك التجارية لأنهم يتطلبوا تحليلات شديدة الاختلاف. ولكن التفاعلات بين الزراعة و الحراجة مطروحين في مناقشات إزالة الغابات وتغيرات المناخ وخدمات حماية البيئة.

تساهم الزراعة في التنمية بطرق عديدة

تساهم الزراعة في التنمية كنشاط اقتصادي ومصدر رزق وكمورد لخدمات حماية البيئة فهي تجعل القطاع الزراعي أداة فريدة للتنمية.

كنشاط اقتصادي يمكن للزراعة أن تكون مصدرًا لنمو الاقتصاد القومي ومورد لفرص الاستثمار للقطاع الخاص وحافز رئيسي للصناعات التابعة للزراعة والاقتصاد غير الزراعي الريفي. وتنتج بلدان العالم النامي ثُلثي القيمة المضافة للزراعة في العالم.

أما في البلدان القائمة على الزراعة، توفر الزراعة معدل 29 بالمائة من إجمالي الناتج القومي وتوظيف 65 بالمائة من القوي العاملة. غالباً ما تعتمد الصناعات والخدمات المرتبطة بالزراعة في مجموعات القيمة، على أكثر من 30 بالمائة من إجمالي الناتج القومي في البلد المتحولة والبلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية.

الإنتاج الزراعي مهم للأمن الغذائي لأنه مصدر للدخل لأغلبية فقراء الريف. أصبح الموقف حرج تحديداً في عشرات بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء حيث يضموا نسبة سكان تصل إلى مئتي مليون نسمة وبهم إنتاج محلى متنوع إلى حد كبير والقدرة على تجارة السلع الغذائية محدودة القابلية للتبادل التجاري، كما أن هناك قيود على العملات الأجنبية لتلبية احتياجاتهم من الغذاء من خلال الصادرات. هذه البلدان معرضة لحالات نقص غذائي متكررة ومعونة غذائية مشكوك فيها ومن الضروري بالنسبة لهم زيادة وتوازن الإنتاج المحلي للأمن الغذائي.

كمصدر دخل للمعيشة.

الزراعة هي مصدر من مصادر دخل المعيشة لنسبة تقدر بحوالي 86 بالمائة من سكان الريف فهي توفر فرص عمل لـ 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال المستأجرين ويطلق على ذلك "الرفاهية الاجتماعية الممولة من الزراعة" ويحدث ذلك عندما يكون هناك تكدسات حضرية ومؤسسة تخدم المجتمعات الريفية القابلة للنمو. من إجمالي 5.5 بليون من سكان بلدان العالم النامي يعيش 3 بليون في المناطق الريفية أي ما يقرب من نصف البشرية. ومن هؤلاء السكان الريفيين تقدر نسبة بحوالي 2.5 بليون من الأسر العاملة بالزراعة و 1.5 بليون من أسر أصحاب الحيازات الصغيرة[3].

الهبوط الحالي الذي وصل إلى 1 دولار يومياً في معدلات الفقر في البلدان النامية والذي هبط من نسبة 28 بالمائة في عام 1993 إلى نسبة 22 بالمائة في عام 2002، كان نتيجة أساسية لهبوط معدل الفقر الريفي من (نسبة 37 بالمائة إلى 29 بالمائة). بينما معدل الفقر الحضري بقي تقريباً ثابت عند (نسبة 13 بالمائة).

هناك أكثر من 80 بالمائة من هبوط معدلات الفقر الريفي مرتبطة بالظروف الأفضل في مناطق ريفية عن الهجرة الخارجية للفقراء. لذا، وبالتناقض مع المفاهيم العامة، لم تكن الهجرة إلى المدن هي الأداة الرئيسية للحد من الفقر الريفي و (العالمي).

ولكن الهبوط الكبير في عدد فقراء الريف (من 1.036 مليون في عام 1993 إلى 0.883 مليون في عام 2003) اقتصر على شرق آسيا و دول الباسيفيك (شكل بياني 1). في جنوب آسيا والمنطقة الأفريقية جنوب الصحراء استمر عدد الفقراء في الارتفاع.

شكل بياني 1: ارتفع عدد الفقراء في جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء من عام 1993 وحتى عام 2002 بمعدل (دولار واحد يومياً عند خط الفقر)

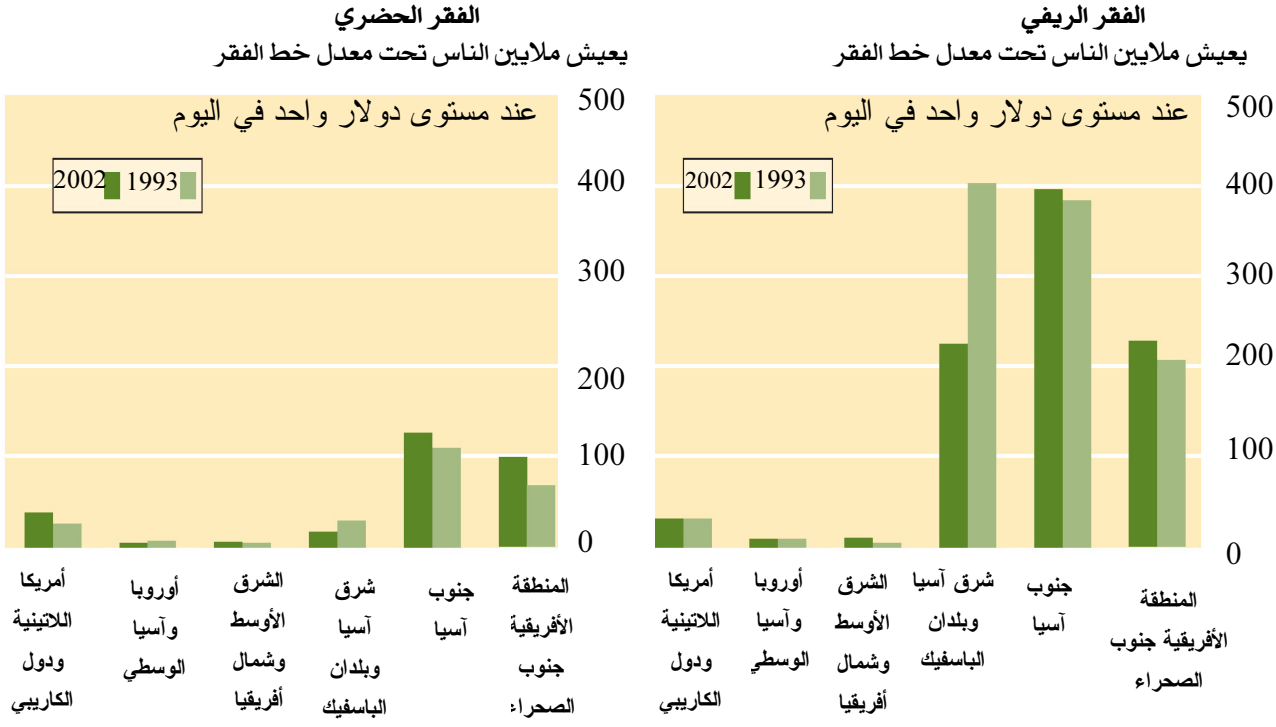

المصدر: *Ravallion, Chen & sangraula, 2007*

ومن المحتمل أن يتجاوز عدد فقراء الحضر حتى عام 2040 في هذه الأقاليم التي تتركز فيها الأولوية الأساسية في توجيه الزراعة نحو الحد من الفقر.

الزراعة كمورد لخدمات حماية البيئة

عند استغلال (أو إساءة الاستغلال المستمرة) للموارد الطبيعية فيمكن للزراعة أن تخلق نواتج بيئية جيدة وسيئة وهي إلى حد بعيد المستخدم الأكبر للمياه الذي يساهم في ندرة المياه. وهي أيضاً لها دور أساسي في استنزاف المياه الجوفية والتلوث الزراعي الكيميائي وإنهاك التربة وتغير المناخ في العالم مما يتسبب في مايزيد عن 30 بالمائة من انبعاثات الغازات من الصوبات الزراعية كما أن الزراعة أيضاً مورد رئيسي لخدمات حماية البيئة وبشكل عام عزل الكاربون غير المعترف به وغير المكافأ وإدارة مستجمعات المياه والحفاظ على التنوع الحيوي. ومع ازدياد الموارد وتغير المناخ والاهتمام بتكاليف حماية البيئة فالعمل كالمعتاد بالطريقة التي تستغل بها الزراعة الموارد الطبيعية ليس خياراً.

إن تصميم الأنظمة الزراعية الذي يجعل فقراء الريف أقل عرضة لتغير المناخ لهو أمر ضروري كما أن إدارة حلقات الوصل بين الزراعة و صيانة الموارد الطبيعية والبيئة يجب أن يكون جزء متكامل لاستخدام الزراعة من أجل التنمية.

تختلف مساهمة الزراعة في الثلاثة عوالم الريفية

تتنوع الطريقة التي تعمل بها الزراعة من أجل التنمية عبر البلدان اعتماداً على كيفية اعتماد البلدان على الزراعة كمصدر للنمو وأداة للحد من الفقر. يمكن أن تلاحظ مساهمة الزراعة في النمو والحد من الفقر من خلال تصنيف البلدان طبقاً لنصيب الزراعة من إجمالي النمو في 15 عام المنقضية والنصيب الحالي للزراعة من إجمال معدل الفقر في المناطق الريفية باستخدام 2 دولار يومياً عند خط الفقر (شكل بياني 2).

يقدم هذا المنظور ثلاثة أنماط من البلدان لثلاثة عوالم ريفية واضحة (جدول1):

البلدان القائمة على الزراعة

الزراعة هي مصدر رئيسي للنمو، فهي تساهم بـ 32 بالمائة من نمو إجمالي الناتج المحلي في المعدل الطبيعي وبشكل أساسي لأن الزراعة هي جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي ومعظم الفقراء في المناطق الريفية (يشكلوا نسبة 70 بالمائة).

هذه المجموعة من البلدان يسكنها 417 بليون من سكان الريف ويتركزوا بشكل رئيسي في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء. تعيش نسبة 82 بالمائة من سكان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء في البلدان القائمة على الزراعة.

البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول

لم تعد الزراعة مصدراً أساسياً للنمو الاقتصادي فهي تساهم بمعدل طبيعي وهو 7 بالمائة من نمو إجمالي الناتج المحلي ولكن الفقر يبقي ريفي الأصل بشكل كبير (82 بالمائة من كل الفقراء).

تتمثل هذه المجموعة في الصين، الهند، إندونيسيا، المغرب و رومانيا ويسكنهم 202 بليون من سكان الريف.

كما أن نسبة 98 بالمائة من سكان الريف في جنوب آسيا 96 بالمائة في شرق آسيا ودول الباسيفك و 92 بالمائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يكونوا في مجموعة البلدان السائرة على طريق التحول.

البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الريفية

تساهم الزراعة في هذه البلدان المباشرة بدرجة أقل في النمو الاقتصادي بنسبة 5 بالمائة في المعدل الطبيعي ومعظم الفقراء من الحضر.

ومع ذلك، مازالت المناطق الريفية بها45 بالمائة من الفقراء أما الأعمال الزراعية والصناعة الغذائية والخدمات فهم يساهموا بما يعادل ثلث إجمالي الناتج المحلي.

تشتمل هذه المجموعة على 255 مليون من سكان الريف الفقراء الذين يتوزعوا على أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي و العديد من بلدان أوروبا وآسيا الوسطي.

وهناك 88 بالمائة من سكان الريف في كلا الإقليمين موزعين في بلدان متحولة.

البلدان التي تتبع السبل الارتقائية، يمكن أن تنقلهم من نمط إلى نمط آخر.

فالصين والهند انتقلوا من نمط البلدان القائمة على الزراعة إلى نمط مجموعة البلدان المتحولة في الـ20 عام الماضية بينما انجذبت إندونيسيا نحو النمط الحضري. (شكل بياني 2).

بالإضافة إلى ذلك، البلدان التي لديها تباينات جغرافية حادة ومنها على سبيل المثال، العديد من البلدان المتحولة والبلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية بهم مناطق قائمة على الزراعة (مثل بيمار في الهند وشيباس في المسكيك).

تصنيف الأقاليم الزراعية داخل البلدان يتم طبقاً لمقوماتهم الزراعية وإمكانية دخولها للأسواق مما يوضح أن 61 بالمائة من سكان الريف في البلدان النامية يعيشون في مناطق متميزة رطبة وبها مياه ري ومناطق شبه رطبة وضغط النداوة بها طفيف وإمكانية دخول الأسواق بها يتراوح من متوسط إلى جيد (أي أقل من خمس ساعات من بلدة السوق التي تجمع 5.000 منتج أو أكثر).

شكل بياني 2: مساهمة الزراعة في النمو ومشاركتها في الفقر الريفي توضح ثلاثة أنماط من البلدان: البلدان القائمة على الزراعة، البلدان المتحولة والبلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية.

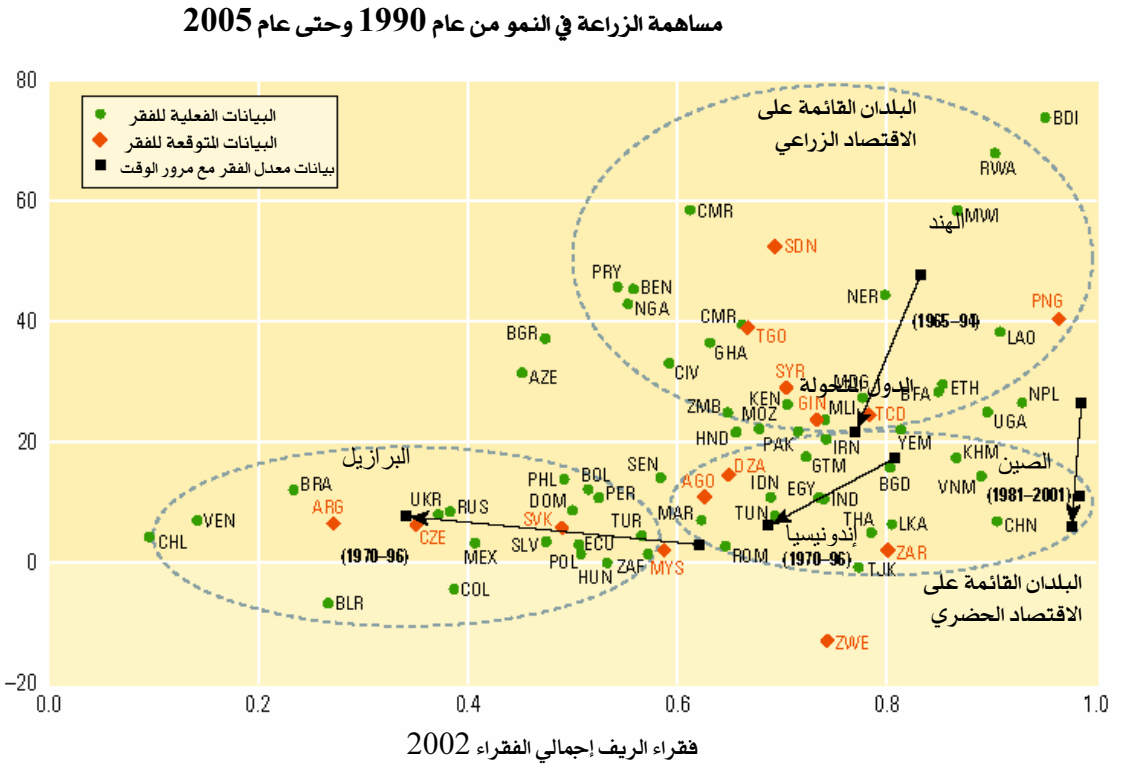

المصدر: WDR2008 team.

ملحوظة: تشير الأسهم إلى السُبل من أجل البرازيل، الصين، الهند، وإندونيسيا.

توجد قائمة تحتوى على اختصارات البلدان المكونة من ثلاثة أحرف، في صفحة ن.

جدول 1 خصائص الأنماط الثلاثة للبلدان 2005:

	البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية	البلدان المتحولة	البلدان القائمة علي الزراعة
سكان الريف (ملايين) 2005	255	2.220	417
نسبة السكان الريفيين (%) 2005	26	63	68
إجمالي الناتج المحلي للفرد (2000) دولار 2005	3.489	1.068	379
نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي (%) لعام 2005	6	13	29
النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الزراعي السنوي من عـــام 1993 – 2005(%)	2.2	2.9	4.0
النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي غيرالزراعي السنوي ، من عـــام 1993 – 2005 (%)	2.7	7.0	3.5
عدد فقراء الريف (ملايين) عام 2002	32	583	170
معدل الفقر الريفي لعام 2002 (%)	13	28	51

المصدر : Ravallion, chen ,and Sangraula 2007: world Bank 2006y.

ملحوظة : معدل خط الفقر هو 1.08 دولار في اليوم وحسب تكافؤ القوة الشرائية بالدولارات عام 1993.

ولكن ثلثي السكان الريفيين في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء يعيشوا في مناطق أقل تفضيلاً وتعرف كأرض مجدبة أو شبه مجدبة وإمكانية مشاركتها في السوق ضعيفة.

وفي خمسة بلدان ذات خرائط توزيع معدلات الفقر بالتفصيل، يظهر معدل الفقر مرتفع في المناطق الأقل تفضيلاً ولكن معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية المتميزة.

لذلك استخدام الزراعة للحد من الفقر لا يتطلب فقط الاستثمار في المناطق الأقل تميزاً لمقاومة الفقر الشديد ولكن أيضاً استهداف أكبر عدد من الفقراء في المناطق الريفية المتميزة.

تباين الخواص يحدد العالم الريفي

إن تباين الخواص الاقتصادي والاجتماعي هو معلم محدد للمناطق الريفية.

ويتعايش المزارعون التجاريون الكبار مع صغار المزارعين.

ويتخلل هذا التنوع أيضاً صغار المزارعين من السكان.

أما صغار المزارعين التجاريين فيقدموا فائض من الغذاء للأسواق الغذائية كما أنهم يشاركوا في مكاسب توسع الأسواق للزراعة الجديدة ذات الأنشطة الزراعية مرتفعة القيمة.

ولكن هناك آخرون عديدون يعيشون على الزراعة من أجل الكفاف، وبشكل رئيسي نتيجة أصول المنح المنخفضة والبيئات غير المفضلة.

فهم يستهلكون معظم الطعام الذي ينتجوه، كما أنهم يشاركوا في الأسواق كمشترين للغذاء وكبائعين لليد العاملة. مجموع الأعضاء في هذه التصنيفات لم يتأثر فقط بمواضع الأصول ولكن تأثر أيضاً بالنوع (ذكر أم أنثي) والانتماء العرفي والحالة الاجتماعية حيث إنهم يعكسوا قدرات متباينة في استخدام نفس الأصول والموارد في الاستجابة للفرص.

يظهر تباين الخواص في سوق العمل الريفي حيث يوجد العديد من فرص العمل الزراعية التي تتطلب مهارات بسيطة وتلقي أجر زهيد ويظهر أيضاً في عدد صغير من فرص العمل الزراعية التي تتطلب مهارات فائقة وتقدم للعمال سبل الخلاص من الفقر. ويظهر التباين الاقتصادي، الريفي غير الزراعي حيث يتعايش الإنتاج المنخفض و العمل الحر والأجور الفردية مع العمل في المشروعات الفعالة.

كما يظهر التباين في نواتج الهجرة التي تنتشل بعض من فقراء الريف من الفقر ولكنها تهوي بالبعض الآخر في الأحياء الحضرية الفقيرة والفقر المستمر.

هذا التباين الواسع الانتشار في الزراعة والمجتمع الريفي له تأثيرات عميقة على السياسة العامة في استغلال الزراعة من أجل التنمية.

ومن المحتمل أن تسفر الإصلاحات في سياسة الزراعة عن رابحين وخاسرين.

يتسبب تحرير التجارة في رفع أسعار الغذاء مما يؤذي صافي المشترين (وهم أكبر مجموعة من فقراء الريف في دول مثل: بوليفيا وبنجلاديش) وتدفع المكاسب نحو صافي الجائعين (وهم أكبر مجموعة من فقراء الريف في كمبوديا وفيتنام) .

لذا يجب أن تختلف السياسات طبقاً لحالة وبيئة الأسر مع الأخذ في الاعتبار بالمعدلات الإحصائية للجنس المسيطر.

صممت السياسات المختلفة ولكن ليس بالضرورة لتفضيل مجموعة عن الأخرى ولكن لخدمة كل الأسر من ناحية التكلفة الفعالة والسياسات المفصلة طبقاً لظروفهم واحتياجاتهم وبالأخص للأسر الأشد فقراً.

إن التساوي في توزيع الاهتمام بالقطاعات الفرعية. المفضل منها والأقل تفضيلاً، والأقاليم الصغيرة والأسر لهو واحد من أشد المعضلات التي تواجه البلدان الفقيرة ذات القيود الشديدة على الموارد.

للزراعة سجل قوي في التنمية

للنمو الزراعي قوي مميزة في الحد من الفقر عبر كل أنماط البلدان.

تشير التقديرات عبر البلدان إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ في الزراعة هو على الأقل ذو تأثير مضاعف في الحد من الفقر مثل نمو الناتج المحلي الناشئ خارج الزراعة.

(شكل بياني 3) – بالنسبة للصين إجمالي النمو الناشئ في الزراعة يقدر بأنه كان 3.5 (ثلاثة أضعاف ونصف) في فاعلية الحد من الفقر عنه في النمو الناشئ خارج الزراعة وبالنسبة لأمريكا اللاتينية قُدر النمو بزيادة قدرها 2.7. مرة أكثر.

أما النمو الزراعي السريع الذي يتبع الابتكارات التكنولوجية في الهند (والذي أظهر انتشار في تنوع العائدات المرتفع) وفي الصين تبع النمو الزراعي تطورات مؤسساتية (مثل نظام تحديد مسئولية الأسرة

وتحرير السوق) وتَبِعَ كل هذا انخفاضات كبيرة في الفقر الريفي.

وحديثاً جداً، وفي غانا، ساهمت الأسر الريفية بنسبة كبيرة في هبوط حاد في الفقر حدث تدريجياً من خلال النمو الزراعي.

يمكن للزراعة أن تكون القطاع الرائد للنمو ككل في البلدان القائمة على الزراعة

للزراعة سجل قوي يعمل كأداة للحد من الفقر ولكن هل يمكن أن تكون أيضاً القطاع الرائد لإستراتيجية النمو القائمة على الزراعة؟ بجانب الحجم الكلي للقطاع توجد مناقشتان يتم طرحهما عن البلدان القائمة على الزراعة للمنطقة الأفريقية جنوب الصحراء ، مما يدعم وجهة النظر التي تقر بأن الزراعة يمكنها أن تكون القطاع الرائد.

أولاً: وفي العديد من هذه البلدان، يبقي الغذاء قابل للتجارة بشكل غير كامل بسبب التكلفة المرتفعة للتعاملات التجارية وبسبب سيطرة السلع الغذائية التي يتم الإنجاز فيها بشكل طفيف مثل الجذور والدرنيات والحبوب المحلية.

لذلك، فالعديد من هذه البلدان يجب أن توفر غذائها لنفسها بكمية كبيرة.

شكل بياني 3: نمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ في الزراعة يوفر بشكل كبير مكاسب للنصف الأشد فقراً من السكان.

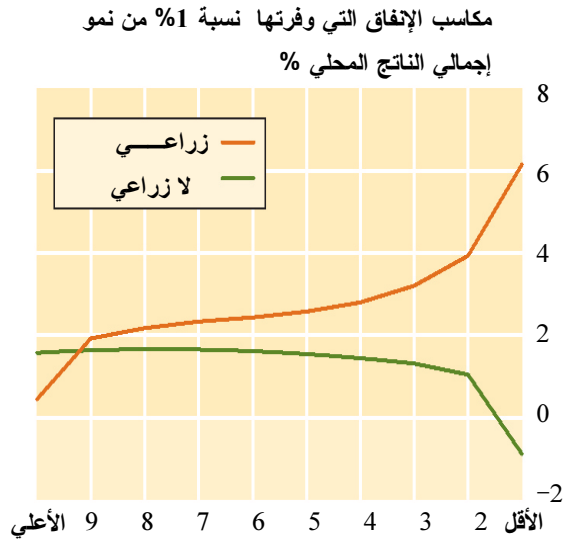

المصدر: *Ligon and sadoulet 2007*

ملحوظة: الإحصائية صادرة بناء على بيانات توفرت من 42 بلد في الفترة من 1981 وحتى 2003

تختلف المكاسب بشكل ملحوظ للنصف الأقل من عشيرات الإنفاق.

يحدد الإنتاج الزراعي سعر الغذاء والذي بدوره يحدد تكاليف الأجور والتنافس بين القطاعات القائمة على التعاملات التجارية بهذا يصبح إنتاج السلع الغذائية هو مفتاح النمو.

ثانياً: الميزة النسبية في القطاعات الفرعية القائمة على التعاملات التجارية سوف تظل في نطاق الأنشطة الأولية (وهي الزراعة والتعدين) والمعالجة الزراعية لسنوات عديدة بسبب منح المصدر ومناخ الاستثمار الصعب للمصنعين.

تعتمد معظم الاقتصادات على حافظة سندات متنوعة للصادرات الأولية المعالج منها وغير المعالج (ويشمل ذلك السياحة أيضاً) لتوفير العملات الأجنبية.

النمو في القطاعات الزراعية القائمة على التجارة والقطاعات غير القائمة على التجارة يخلق نمو قوي في قطاعات أخرى من الاقتصاد من خلال نتائج مضاعفة.

لهذا السبب، لعدة سنوات قادمة، يجب أن تكون إستراتيجية النمو لمعظم الاقتصادات القائمة على الزراعة، مستمرة في دفع الزراعة للأمام.

تعج بداية تاريخ عملية التنمية بقصص نجاح الزراعة كأساس للنمو.

فكان النمو الزراعي هو النذير ببدء الثورات الصناعية التي انتشرت عبر بلدان العالم بدءاً من إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر وحتى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر.

وحديثاً جداً، كان النمو الزراعي السريع في الصين والهند وفيتنام هو النذير بنهوض الصناعة.

وبالمثل للفقر، فالقوي الخاصة بالزراعة كعنصر أساسي للنمو المبكر، تعد جيدة الإعداد.

ومع ذلك كانت الزراعة تُستغل بشكل بسيط من أجل التنمية

بالتوازي مع تلك النجاحات للزراعة كان هناك العديد من تجارب الفشل في استغلال الزراعة من أجل التنمية.

فمازالت العديد من البلدان القائمة على الزراعة يظهر لديها ضعف في معدل النمو الزراعي للفرد وتحول هيكلي بسيط (ويعني ذلك نصيب متدني للزراعة في إجمالي الناتج المحلي ونصيب متزايد في الصناعة والخدمات مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للفرد).

ويسري نفس الشيء على المناطق الشاسعة داخل البلدان من كل الأنماط.

النمو السكاني السريع، تقلص حجم الرقعة الزراعية وانخفاض معدل خصوبة التربة والفرص الضائعة من تنوع الدخل والهجرة يتسببوا جميعاً في حجز جبري حيث تبقي قوي الزراعة من أجل التنمية راقدة.

كما يقع اللوم على السياسات التي تفرض ضرائب مفرطة على الزراعة وتستمر فيها بشكل قليل ويعكس هذا الاقتصاد السياسي الذي تظهر فيه اليد العليا للمصالح الحضرية. ومقارنة مع البلدان الناجحة في التحول في الوقت الذي يتوفر فيه لديها نصيب كبير للزراعة في إجمالي الناتج المحلي.

يظهر لدى البلدان القائمة على الزراعة انخفاض الإنفاق العام في الزراعة كنصيب من إجمالي الناتج المحلي الزراعي (بمعني أن هناك 4 بالمائة في البلدان القائمة على الزراعة في عام 2004 مقارنة بـــ 10 بالمائة في عام 1980 في البلدان المتحولة انظر شكل بياني 4).

ضغوط الأزمات الغذائية المتكررة أيضاً تجعل الميزانيات العامة وأولويات المتبرعين تميل مباشرة نحو توفير احتياطي من الغذاء بدلاً من الاستثمارات في النمو وتحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع الدخول. وحيثما تشكلن النساء الأغلبية أصحاب الحيازات الصغيرة، يظهر الفشل في إطلاق مقوماتهم الكاملة في الزراعة ويصبح عامل مساعد على انخفاض النمو والأمن الغذائي.

شكل بياني 4: الإنفاق العام على الزراعة هو الأكثر انخفاضًا في البلدان الزراعية بينما نصيبهم في إجمالي الناتج المحلي أعلى.

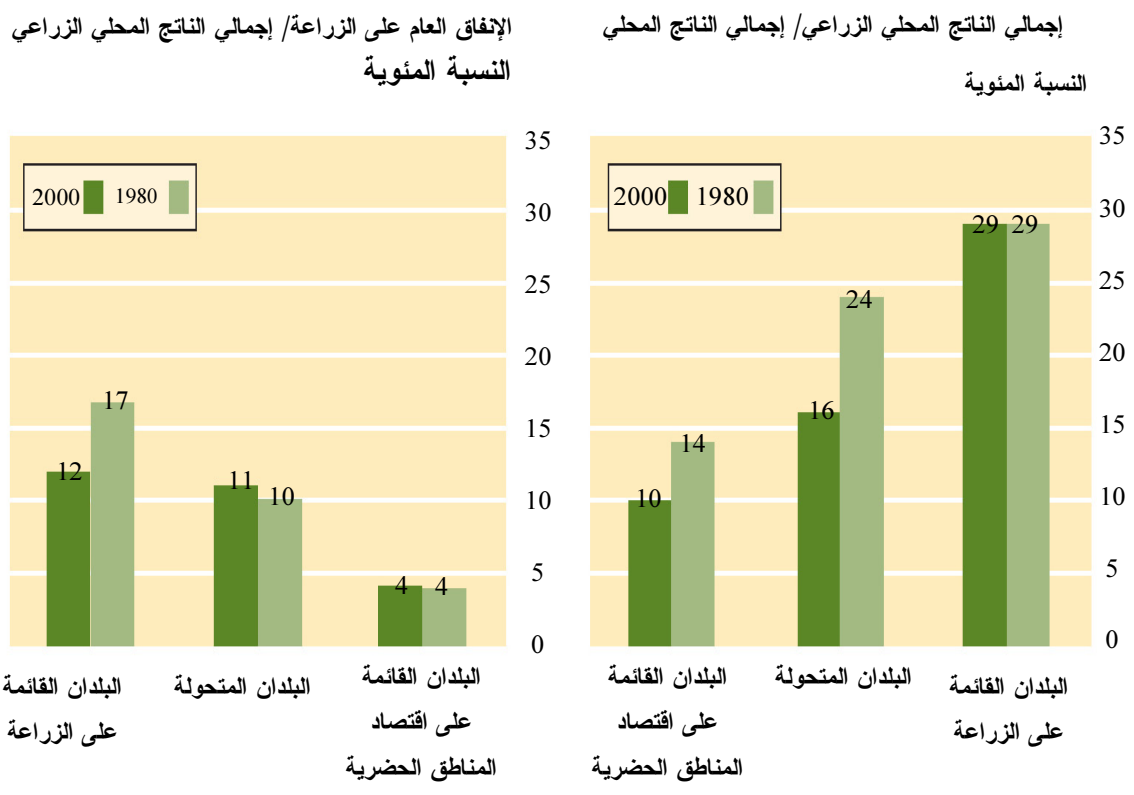

المصدر: Fan, forthcoming.

استخدام الزراعة من أجل التنمية بشكل بسيط ليس مقيد بالبلدان القائمة على الزراعة.

ففي البلدان المتحولة للتنمية الزراعية ذات النمو السريع في القطاعات غير الزراعية، نجد أن إعادة توزيع العمالة خارج الزراعة أمر متأخر بشكل نموذجي، مما يخلف وراءه عدد كبير من الفقراء في المناطق الريفية ويزيد من اتساع فجوة الدخل الريفي الحضري.

يطالب السكان الزراعيين بتوفير الدعم والحماية.

ولكن القدرة المالية الضعيفة لتحمل تحويلات كبيرة وضخمة لتقليص فجوة الدخل والمتطلبات الحضرية المستمرة لتخفيض أسعار الغذاء، يخلق معضلة سياسية[4]. تكلفة الفرصة الضائعة للإعانات (والتي تعد ثلاثة أضعاف الاستثمارات العامة في الزراعة في الهند)

هي سلع عامة مخفضة من أجل النمو والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية وزيادة الدخول في الزراعة والاقتصاد غير الزراعي الريفي يجب أن يكون جزء من الحل .

ظهور الفرص الجديدة

تَغير عالم الزراعة على نحو مثير منذ صدور تقرير التنمية الدولية عن الزراعة عام 1980 . الأسواق النشيطة الجديدة، التطورات المؤسساتية والتكنولوجية التي يصعب الحصول عليها والأدوار الجديدة للدولة ، القطاع الخاص والمجتمع المدني كلهم يصوروا البيئة الجديدة للزراعة. ظهرت الزراعة الناشئة الجديدة من خلال مقاولي الأعمال الخاصة في سلسلة القيمة الشاملة التي تربط المنتجين بالمستهلكين وتتشكل من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يلقون دعم من منظماتهم.

إن زراعة المحاصيل الأساسية وسلع التصدير التقليدية أيضاً تجد أسواق جديدة حيث إنها تصبح أكثر تميزًا لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعميل والاستخدامات الجديدة (مثال على ذلك الوقود الحيوي) وتستفيد من التكامل الإقليمي للسوق ومع ذلك تواجه الزراعة شكوك كثيرة يصعب التنبؤ بها والحاجة إلى إدارة مورد الغذاء العالمي (إطار 1).

هناك رؤية ناشئة للزراعة من أجل التنمية تعيد تعريف أدوار المنتجين، القطاع الخاص، و دور الدولة. يتم الإنتاج بشكل رئيسي من خلال المنتجين الذين يبقوا في الغالب أكثر المنتجين فاعلية وبالأخص عند تآزرهم وانتظامهم.

ولكن عندما لا تستطيع تلك المنظمات أن توازن بين الإنتاج والتوزيع فإن الزراعة التجارية كثيفة العمالة يمكنها أن تُكون شكل أفضل للإنتاج كما أن معارض أسواق العمل الفعالة هي الأداة المفتاحية للحد من الفقر الريفي.

يقود القطاع الخاص منظمة سلاسل القيمة التي تجلب السوق لصغار المزارعين والمزارع التجارية.

أما البلد، من خلال دعمها للقدرة والأشكال الجديدة للسلطة فهي بذلك تصحح إخفاقات السوق و تنظم التنافس وتشارك بشكل إستراتيجي في الشركات العامة الخاصة لتنمية التنافس في قطاع الأعمال الزراعية وتدعم التضمين الأكبر لأصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الريفيين. وفي هذه الرؤية الناشئة تفترض الزراعة وجود دور بارز في جدول أعمال التنمية.

ما هي الأدوات الفعالة في استغلال الزراعة من أجل التنمية؟

يمكن للزراعة أن تكون المصدر الرئيسي للنمو في البلدان القائمة على الزراعة ويمكنها أن تحد من الفقر وتحسن التنمية في كل الأنماط الثلاثة للبلدان ولو بطرق مختلفة.

ويتطلب هذا تحسين موضع الأصل لفقراء الريف من خلال التنافس بين صغار المزارعين والإبقاء عليهم وتنويع مصادر الدخل نحو سوق العمل والاقتصاد غير الزراعي الريفي وتسهيل الهجرة الناجحة خارج الزراعة.

زيادة إمكانية: أصول الأسر هي المعايير الرئيسية للقدرة علي المشاركة في الأسواق الزراعية لتأمين مصادر الرزق في الزراعة التي توفر الطعام كتنافس مقاولي الأعمال الحرة في الاقتصاد الريفي غير الزراعي والبحث عن فرص في الوظائف التي تتطلب مهارات .

إطار 1: ما هو مستقبل مصدر الغذاء العالمي ؟

كانت الزراعة ناجحة بشكل كبير في تلبية المتطلبات الفعالة للغذاء في العالم . ولا يزال أكثر من 800 مليون شخص بدون أمن غذائي كما أن الزراعة تركت بصمة بيئية كبيرة والمستقبل غير أكيد حتماً . تتنبأ النماذج بأن أسعار الغذاء في الأسواق العالمية ربما تعكس مفهومهم المنحدر طويل الأمد مما يسبب شكوك متزايدة عن أمن الغذاء العالمي . كما أن تغير المناخ ، الانحلال البيئي ، زيادة التنافس على الأرض والماء ، ارتفاع أسعار الطاقة والشكوك في معدل تبني التكنولوجيا الجديدة في المستقبل يمثلوا جميعاً تحديات كبيرة ومخاطر تزيد من صعوبة التنبوء.

ولمقابلة المطالب المطروحة ، سيتطلب ذلك زيادة إنتاج الحبوب بنسبة 50 بالمائة تقريباً وإنتاج اللحوم بنسبة 85 بالمائة بدءاً من عام 2000 وحتى عام 2030 بالإضافة إلي هذا المتطلبات الزائدة للمخزون الزراعي من أجل الوقود الحيوي والذي دفع بالفعل أسعار الغذاء في العالم للزيادة. إدارة الاستجابة الكاملة للزراعة للمتطلبات المتزايدة سوف يتطلب سياسة جديدة واستثمارات مستمرة وليس تبادل تجاري كالمعتاد . الاستثمارات المتزايدة بحدة هي حاجة ملحة خاصة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى حيث يتنبأ بزيادة استيراد الغذاء أكثر من الضعف بحلول عام 2030 وذلك في السيناريو الذي يدعى تجارة ضرورية كالمعتاد ومن المتوقع أن يزداد تغير المناخ مع قدرة قليلة علي التلائم في المقابل ويستمر التقدم حتى يصبح بطيئاً في توفير الغذاء للفرد .

المصدر : Rosegrant وآخرون 2007

الأصول المحورية الثلاثة هي الأرض والماء ورأس المال البشري . ومع ذلك ، غالباً ما تتقلص أصول فقراء الريف بسبب النمو السكاني، الانحلال البيئي، التجريد من الملكية بسبب المصالح المسيطرة والتحيزات الاجتماعية في السياسات وفي توزيع السلع العامة .

لا يوجد في أي مكان آخر افتقار إلي الأصول أكثر مما هو موجود في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ، حيث مساحة الرقعة الزراعية في العديد من المناطق ذات الكثافة السكانية الكثيفة ، صغيرة بنسبة لا يمكن الإبقاء عليها كما أنها تتقلص وتتآكل التربة الزراعية بسرعة أما الري في الزراعة فهو مُهمل ، كما أن هناك إنتاجية محدودة وضعيفة في الرعاية الصحية والتعليم وصعوبة في الوصول إلي خيارات الضغط السكاني والحجم المتقلص للرقعة الزراعية وندرة المياه هم أيضاً تحديات رئيسية في أجزاء عديدة من آسيا ، يتطلب دعم الأصول استثمارات عامة وبارزة في الري والصحة والتعليم وفي حالات أخرى يميل الأمر أن يكون تنمية مؤسساتية مثل دعم أمن حقوق الملكية وجودة إدارة الأرض . الأصول المتزايدة ربما تتطلب أيضاً تحرك إيجابي للمساواة في الفرص للمجموعات المستبعدة التي لا تتمتع بمزايا مثل النساء والأقليات العرقية .

الأرض

إن أسواق الأراضي وبالأخص أسواق الإيجارات يمكنها أن تزيد من الإنتاجية وتساعد الأسر علي توزيع دخولهم وتسهل لهم الخروج من أعباء الزراعة ومع تقدم المزارعون في العمر ، تتنوع الاقتصادات الريفية ومع زيادة الهجرة تصبح هناك حاجة لأسواق الأراضي الفعالة لتنقل الأرض إلي المزارعين المنتجين ولتسهل المشاركة في القطاع غير الزراعي الريفي والهجرة بعيداً عن الزراعة ولكن في العديد من البلدان، التي بها حقوق ملكية غير مؤمنة وتنفيذ ضعيف للعقود والقيود القانونية الصارمة ، يقوضوا أداء أسواق الأراضي ويتسببوا في إخفاقات كبيرة في إعادة توزيع كلاً من الأراضي والعمالة كما أنهم يساندوا بذلك عدم المساواة الواقع عند الحصول على قطعة أرض لذلك هناك حاجة إلي شبكات الأمان والحصول على إئتمان بنكي لتقليل الضغط على بيع الأراضي عندما يواجه المزارعون أزمات.

يمكن أن يُطور إصلاح الأراضي من إمكانية مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق والحد من عدم المساواة في توزيع الأراضي وزيادة الفاعلية و التنظيم بحيث يصبح هناك اهتمام بحقوق المرأة. إن إعادة توزيع الممتلكات الكبيرة التي تعاني من قصور في استعمالها ، بهدف الإبقاء على المزارعين ، يمكنها أن تُظهر نتائج جيدة ّإذا صحبها إصلاحات لتأمين التنافس للمستفيدين وهو شيء كان يصعب تحقيقه . الإعانات المستهدفة لتسهيل إصلاح الأراضي القائمة على المشاركة في الأسواق ، يتم استخدامها في البرازيل وجنوب أفريقيا ويجب الاستفادة من دروس هذه التجارب الرائدة من أجل تطبيق قوي ممتد .

الميـــــاه :

الحصول على المياه والري هو أمر رئيسي محدد لإنتاجية الأرض وثبات الإيرادات لذا إنتاج الأرض المروية هو أكثر من ضعف إنتاج الأرض التي تروى بالأمطار في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء حيث توجد نسبة 4 بالمائة من المنطقة التي تُنتجْ بمياه الري مقارنة ب39 بالمائة في جنوب آسيا و29 بالمائة في شرق آسيا .

ومع وجود تغيرات المناخ التي تؤدي إلى ازدياد الشكوك في الزراعة القائمة على الري بمياه الأمطار وانخفاض انصهار الأنهار الجليدية، سوف يصبح الاستثمار في مخزون المياه حرج إلى حد كبير. حتى مع ازدياد ندرة المياه وارتفاع تكاليف خطط الري الضخمة، توجد العديد من الفرص لمؤازرة الإنتاج من خلال تجديد الخطط الموجودة والتوسع في الخطط الصغيرة وحصاد المياه.

التعليـــم:

وبينما نجد أن الأرض والمياه هم أصول حَرجة في المناطق الريفية، غالباً ما يكون التعليم هو أكثر الأصول قيمة لسكان الريف لاغتنام الفرص في الزراعة الجديدة، الحصول على وظائف ذات مهارات مرتفعة. بدء العمل في الاقتصاد غير الزراعي الريفي والهجرة بشكل ناجح وبالرغم من أن مستويات التعليم في المناطق الريفية تميل إلى الانخفاض بشكل محبط في كل أنحاء العالم، إلا أن نصيب التعليم للذكور الريفيين هو أربع سنوات و أقل من ثلاث سنوات للإناث الريفيات في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فكان تحسين التعليم الأساسي الريفي بطئ عن المناطق الحضرية وحيثما تتأخر المطالبة بتنمية التعليم بين الأسر الريفية، إلا أنه يمكن دعم التعليم من خلال حوالات نقدية مشروطة بالحضور في المدرسة (كما في بنجلاديش، البرازيل، والمكسيك) ومع ذلك، ومع تزايد جودة التعليم الريفي التي تتطلب معظم التحسينات، مع تصور مفهوم التعليم بتوسع ليشمل التدريب المهني الذي يمكن أن يقدم المهارات الفنية والعملية النافعة في الزراعة الجديدة والاقتصاد الريفي غير الزراعي.

الرعاية الصحية:

إن الانتشار الواسع للمرض والموت بسبب مرض وفيروس الإيدز، يمكن أن يقلل بشدة من الإنتاج الزراعي ويدمر مصادر العيش. والأغلبية العظمى المصابة من الناس بفيروس الإيدز يعملوا في الزراعة وهناك هدف من السياسة الزراعية وهو الاستجابة مع حالات الإصابة بفيروس الإيدز في إطار دعم التوافقات مع صدمات العمل وتوعية الأيتام. وفي ريف دولة زامبيا كانت معدلات هبوط نسبة السكان حادة بالنسبة للشباب الريفي وكانت النسب: 19 بالمائة للأفراد في سن 24-15 في عام 1990 وهذا السن هو الأكثر إنتاجاً ومن المقدر لهم أن يُتوفوا بحلول عام 2000 ولكن الزراعة أيضاً تفرض تهديدات على صحة فقراء الريف أيضاً من الممكن للرى أن يزيد من حوادث الإصابة بالملاريا أما التسمم بالمبيدات الحشرية فمن المقدر له أن يُسبب 355.000 حالة وفاة سنوياً . الأمراض التي تنتقل عن طريق الحيوانات مثل أنفلونزا الطيور التي تزداد من مجاورة الإنسان والحيوان لتفرض تهديدات على صحة البشر لذلك، فالتنسيق الأفضل لجداول أعمال الزراعة والصحة يمكن أن يثمروا عن مكاسب كبيرة للإنتاج والرفاهية.

زيادة إنتاجية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة

إن تحسين الإنتاج والربح والاستمرار لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لهو السبيل الرئيسي للخلاص من براثن الفقر من خلال استغلال الزراعة من أجل التنمية فماذا سيتطلب ذلك؟

سيتطلب ذلك مجموعة منظمة متوسعة من أدوات السياسة، العديد منهم يتم تطبيقهم بشكل مختلف مع أصحاب الحيازات الصغيرة التجارية والمزارعين القائمين على الزراعة من أجل الكفاف ويمكن استغلال مجموعة الأدوات لتحقيق الآتي:

- تحسين محفزات السعر وزيادة الكم والكيف للاستثمار العام (فصل 4)
- تحسين أداء أسواق المنتجات والمستلزمات (فصلي 5 و 6)
- تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية وتقليل التعرض لمخاطر غير آمنة (فصل 6).
- تعزيز أداء منظمات المنتجين (فصل 6).
- تطوير الابتكار من خلال العلم والتكنولوجيا (فصل 7) .
- زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها داعمة قوية للخدمات البيئية (فصل 8).

تحسين محفزات الأسعار وزيادة الكم والكيف للاستثمار العام

حسنت الإصلاحات الحديثة من محفزات السعر للإجراءات الزراعية في البلدان النامية، وبهذا قللت ولم تمحو التحيزات التاريخية السياسية ضد الزراعة ما بين عام 1980وعام 1984 وعام 2000 وعام 2004 انخفض صافي الضرائب الزراعية في المعدل من 28 بالمائة إلى 10 بالمائة في البلدان القائمة على الزراعة، وانخفض من 15 بالمائة إلى 4 بالمائة في البلدان المتحولة ومن الحماية السلبية المهمشة إلى شبكة الحماية بنسبة 9 بالمائة في البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية.

ورغم ذلك، يخفي المستوي الأدني من شبكة الضرائب تركيبة من الحماية للسلع القابلة للاستيراد وضرائب السلع القابلة للتصدير (خاصة في البلدان القائمة على الزراعة والبلدان المتحولة) مما يعني أن بإمكان كلتاهما أن ترتفعا. (شكل بياني 5) لذلك، تبقي هنالك مساحة كبيرة لمكاسب أخرى فعالة من خلال الإصلاحات في سياسات التجارة الخاصة بالبلدان النامية كما أن تحرير واردات السلع الغذائية الأساسية يمكن أن يضُعف لأنه في الغالب العدد الأكبر من الفقراء ومن ضمنهم صغار المزارعين وهم شبكة المشترين للغذاء ولكن العديد من شبكة البائعين الفقراء (وهم أحياناً أكبر مجموعات الفقراء) سوف يخسروا أي برامج مناسبة للظروف الخاصة ببلدهم وسوف يكون هناك حاجة إليها لتسهيل الانتقال لحقائق السوق الجديد.

في التناقض الشديد، كان هناك تقدم نسبي ضئيل في إجمالي الانخفاض في دعم المنتجين. وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) انخفض الدعم المقدم للمنتجين من 37 بالمائة من القيمة الإجمالية لإيرادات المزارع من عام 1986 وحتى عام 1988 ثم انخفض إلى 30 بالمائة في الفترة من عام 2003 حتى عام 2008. لقد كان هناك تغير بعيداً عن الدعم ومرتبط مباشرة بأسعار المنتجات مع نماذج أخرى أقل تشويهاً مثل الحالات النقدية "المنفصلة" عن الإنتاج وبالأخص في الاتحاد الأوروبي (EU) ولكن مثل هذه الحوالات ليست دائماً محايدة للإنتاج لأنهم يقللوا من الخوف من المخاطرة (أثر الثروة) ويقللوا من قابلية التغير لدخل المزرعة (أثر التأمين) ويسمحوا للبنوك بتقديم القروض للمزارعين الذين لا يقبلونها من نواح أخرى.

شكل بياني5: تفرض البلدان النامية ضرائب أقل على المنتجات الزراعية القابلة للتصدير.

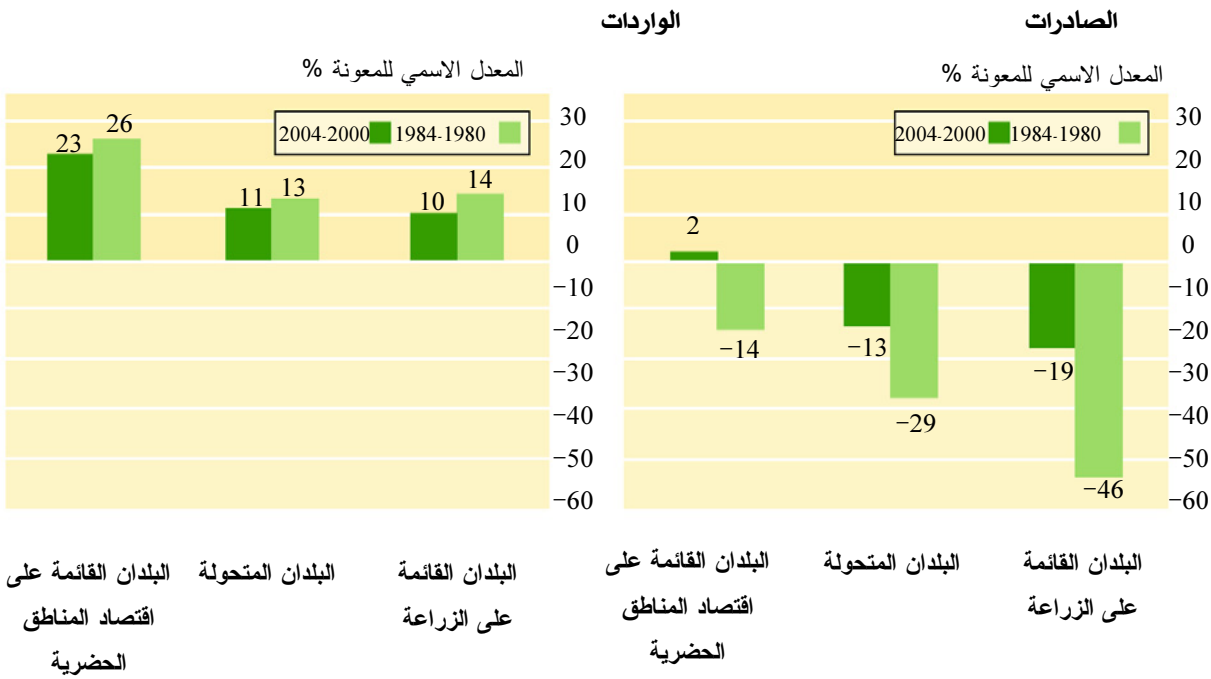

المصدر: Anderson، (تحت الطبع).

ملحوظة: المعدل الاسمي للمعونة هو معيار لأسعار الناتج المحلي بالنسبة إلى أسعار الحدود والتي تضع في الاعتبار إعانات المساهمة المحلية.

الآثار التقديرية للرفاهية للتحرير الكامل للتجارة هي آثار كبيرة نسبياً ومن خلال إزالة مستواهم الحالي من الحماية، فيمكن للبلدان الصناعية أن تجتذب المكاسب السنوية للرفاهية للبلدان النامية التي من المقدر لها أن تكون خمسة أضعاف التدفق السنوي الجاري من المعونة المقدمة للزراعة ولكن هذا الأثر متباين الخواص عبر المنتجات والبلدان ومع التحرير الكامل للتجارة من المقدر لأسعار السلع الزراعية الدولية أن تزيد بمعدل 5.5 بالمائة بينما أسعار القطن من المتوقع أن تزيد بنسبة 21 بالمائة وبذور الزيت بنسبة 15 بالمائة ويثير هذا مخاوف معينة لدى البلدان المستوردة للغذاء والتي لديها قيود محكمة على تبادل العملات الأجنبية مثل دولة بوروندي ورواندا والنيجر أما البلدان الفقيرة التي تصدر القطن أو بذور الزيت مثل تشاد والسودان، بوركينا فاسو، مالي وبنين يسعوا للمكاسب ومن ضمن المستفيدين الكبار المتوقعين: البرازيل، تايلاند وفيتنام.

يجب أن يختتم مجلس الدوحة مفاوضات التجارة بشكل عاجل وبالأخص للتخلص من عوامل التشويه مثل معونات القطن الأمريكي والتي تضر بالبلدان الفقيرة. أما السياسات التكميلية والبرامج (وتشمل برنامج دعم التجارة) هناك حاجة إليهم ليعوضوا الخاسرين (من برامج التحويل) وليسهلوا سرعة وتساوي التنظيمات من خلال أصحاب الحيازات الصغيرة لظهور الميزات التنافسية (وهي الاستثمارات في السلع العامة والإصلاحات المؤسساتية).

سوف يُحدد الاقتصاد السياسي سرعة ومدى التجارة والأسعار وإصلاحات الإنفاق العام الإضافية. يمكن للحصول على عضوية في منظمة الغذاء العالمية أن تساعد على بدء الإصلاح، كما يمكن للإعلام المحلي أن يعرض التكاليف التي يتكبدها دافعو الضرائب و حالات عدم تساوي الأرباح. في بعض الحالات يمكن للتسويات المتفاوض عليها وبرامج التعويضات للخاسرين أن تكون ذات فاعلية مثلما حدث في

إصلاحات سياسة الأرز في اليابان وإصلاحات السكر في دول الاتحاد الأوروبي وإصلاحات السلع الغذائية الأساسية في المكسيك في عام 1990.

أيضاً يمكن لربط الإصلاحات المحلية الزراعية بمجموعة أكبر من الإصلاحات الاقتصادية الموسعة، أن تزيد من إمكانية النجاح كما حدث في العديد من البلدان النامية في الثمانينيات والتسعينيات ولكن هذه الإصلاحات تميل إلى عدم اكتمالها من أجل الزراعة. هناك إصلاحات دعم أخرى، مثل الطاقة الكهربائية المجانية للمزارعين في الهند التي بقت جامدة في مفاوضات بسبب الكفاءة العالية والتكاليف البيئية.

تعتمد الاستجابة لمحفزات أسعار أفضل على الاستثمارات العامة في سوق البيئة التحتية والمؤسسات وخدمات الدعم ولكن جودة الإنفاق العام غالباً ما تكون متدنية وفي حاجة إلى تحسينات وفي بعض البلدان، تبلغ معونات الدعم غير الإستراتيجي مقدار نصف الميزانية العامة للزراعة لحشد الدعم السياسي لاستخدام أفضل للإنفاق العام في الزراعة يتطلب ذلك خطوة أولية وهي الإفصاح العام الكبير والشفافية في توزيع الميزانية وتحليل التأثيرات المترتبة.

تحسين عمل أسواق المنتجات والمُستلزمات

ومع وجود التغيرات الهيكلية الأساسية في الأسواق الزراعية ودخول فاعلين جدد أقوياء، يدعم الأمر الأساسي للتنمية مشاركة صغار المزارعين ويضمن إبراز آثار الحد من الفقر الناتجة عن النمو الزراعي كما تختلف الخيارات عبر نطاق الأسواق.

أسواق السلع الأساسية. يمكن لتقليل تكاليف التداول التجاري Transactian Costs والمخاطر في أسواق السلع الغذائية الأساسية أن يطور نمو سريع ويقدم مكسب للفقراء ما بعد الاستثمارات في البنية التحتية، تطورات واعدة تشمل تبادل السلع، أنظمة معلومات السوق بناء على محطة الإذاعة الريفية وأنظمة إرسال الرسائل القصيرة، إيصالات صرف من المخازن وأدوات إدارة المخاطرة القائمة على السوق.

هناك أمر شائك في أسواق الغذاء وهو كيف يتم إدارة تذبذب الأسعار للسلع الغذائية الأساسية ذات الحساسية السياسية في البلدان حيث تساهم في حصة كبيرة من إنفاق المستهلك.

إذا كانت السلع الغذائية الأساسية قابلة للتبادل التجاري فإن التأمين من خلال العقود المستقبلية المتاجرة بالتبادل يمكن أحياناً أن يدبر مخاطر زيادة الأسعار فيما يتعلق بالبلدان أو التجار في بلدان جنوب أفريقيا التي تستخدم نظام تبادل السلع التجارية مع بلدان جنوب أفريقيا يمكن أيضاً لإدارة المخاطر أن تدعم من خلال فتح موسع للحدود ومن خلال التجارة الخاصة كما حدث في الإدارة الناجحة لأزمة نقص الأرز الغارق بالفيضان في دولة بنجلاديش عام 1998 لكن معظم السلع الغذائية الأساسية في البلدان القائمة على الزراعة هي قابلة للتبادل التجاري بشكل جزئي والعديد من البلدان المعرضة لصدمات مناخية متتالية تدير احتياطي الحبوب العام لتقلل من عدم استقرار الأسعار ويتم ذلك بنجاح مختلط مازالت زيادة مخاطر تذبذب الأسعار باقية للمزارعين والمستهلكين في العديد من البلدان القائمة على الزراعة وستستمر شبكات الأمان الفعالة في زيادة أهميتها حتى ترتفع الدخول أو يتحسن أداء السوق.

إجمالي الصادرات التقليدية يهدد المفهوم المستمر في الانحدار في أسعار أسواق العالم للصادرات التقليدية مثل البن والقطن مصادر رزق الملايين من المنتجين نتج عن تقليل الضرائب والتحرير الكبير لأسواق الصادرات، تحسن في الدخول في العديد من الإنشاءات ولكن هذه الأسواق المحررة تتطلب دور جديد من جانب الحكومة وبالأخص في تنظيم المعارض والعمليات الفعالة في التسويق.

وحيثما تم ذلك تحسنت الجودة والإنتاج بالنسبة لزراعة القطن في زامبيا حيث وصل الإنتاج إلى ثلاثة أضعاف ومن الأمور ذات الأهمية الحساسة أيضاً، هي زيادة إنتاجية الصادرات، كما ضرب المثل في النجاح الحالي لتجربة غانا مع الكاكاو يمكن لتحسينات الجودة ومعارض التجارة أن تتيح فرص جديدة للمزيد من الأسواق المربحة لبعض صغار المزارعين.

أسواق القيمة المرتفعة:

يمكن لمشاركة صغار المزارعين أيضاً أن تلقي دعم في الأسواق ذات القيمة المرتفعة المتواجدة عالمياً ومحلياً ويشمل ذلك ثورة الأسواق التجارية الكبيرة المنتشرة في العديد من البلدان.

وجود الأسواق ذات القيمة المرتفعة من أجل الاستهلاك المحلي من أسرع الأسواق الزراعية في النمو في معظم البلدان النامية وتتوسع الأسواق حتى نسبة 6-7 بالمائة سنوياً وذلك من خلال منتجات الثروة الحيوانية وزراعة البساتين (انظر شكل بياني 6) تساهم الآن الفاكهة والخضراوات الطازجة والمجهزة و الأسماك ومنتجات الأسماك بنسبة 43 بالمائة من صادرات الأغذية الزراعية من البلدان النامية والتي قُدرت بقيمة 138 بليون دولار في عام 2004 ومع ارتفاع الدخل تصبح الأسواق التجارية الكبيرة أكثر سيطرة على بيع التجزئة المحلي للمنتجات الزراعية لتصل إلى نسبة 60 بالمائة في بعض دول أمريكا اللاتينية.

تعتمد آثار الفقر لهذا النمو على كيفية مشاركة السكان الريفيين في الأسواق مرتفعة القيمة إما بشكل مباشر كمنتجين (كما يحدث في بنجلاديش) أو من خلال سوق العمل (كما يحدث في دولة تشيلي) لذلك، نجد أن مساهمة أصحاب الحيازات الصغيرة تحتاج إلى سوق ذو بنية تحتية وتحديث القدرة الفنية للمزارعين وأدوات إدارة المخاطر والتحرك الجماعي من خلال منظمات المنتجين التي تطبق المعايير الصارمة للصحة العامة والصحة النباتية في الأسواق العالمية وهو أيضاً تحد أكبر. ولتطبيقه على أكمل وجه يعتمد ذلك على اشتراك الجهود العامة والخاصة في السياسة (تشريع السلامة الغذائية) و الأبحاث (تقييم المخاطر والتطبيقات الجيدة) و البنية التحتية (وسائل معالجة التصدير) والإشراف (مراقبة ظهور الأمراض).

سوق مستلزمات الإنتاج

من أجل البذور والمخصبات تستمر إخفاقات السوق في الانتشار في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء بسبب تكاليف المعاملات التجارية المرتفعة والمخاطر واقتصادات الإنتاج الضخم economies of scale.

وكنتيجة لذلك يُعد انخفاض استخدام المخصبات واحد من العوائق الرئيسية على زيادة الإنتاجية الزراعية في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء.

شكل بياني 6 : الاستهلاك المحلي وصادرات المنتجات مرتفعة القيمة ينموان بسرعة في البلدان النامية

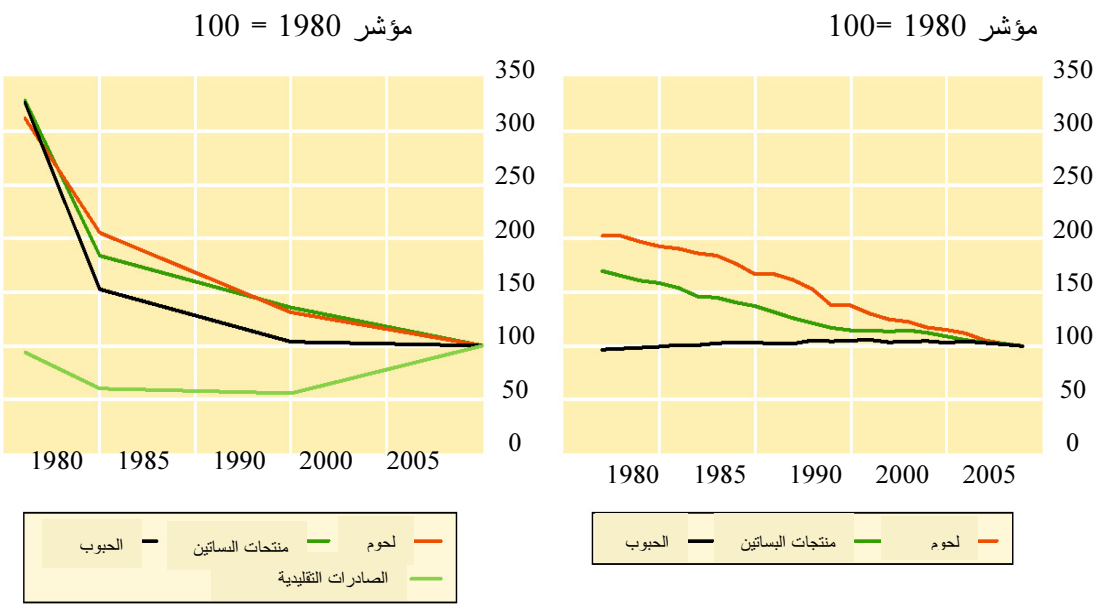

المصدر: Source: http://faostat.fao.org,accessed June 2007, and http://comtrade.un.org

تحتاج الاهتمامات المتجددة في معونات المخصبات إلى التركيز على الحلول الدائمة لإخفاقات السوق بهدف مفهوم "السوق الذكي" إلى تشكيل أسواق مستلزمات إنتاج سريعة العمل تتضمن سندات الصرف الموجهة targeted vouchers لتُمكن المزارعين من شراء مستلزمات الإنتاج ومحاكاة الطلب في الأسواق الخاصة والتوافق مع المنح المقدمة لهم ويتعهدوا بدفع التكاليف المختارة للبدء مع دخول الموزعين المستقلين لأسواق مستلزمات الإنتاج.

مثل أي معونات مقدمة، يجب أن تستخدم معونات مستلزمات الإنتاج بحذر لوجود فرص تكاليف مرتفعة للسلع العامة المنتجة والإنفاق الاجتماعي كما أن لهم مخاطر سياسية وعدم القدرة على العودة ولكن من خلال الاستخدام المتعقل للإعانات من المحتمل أن تظهر أعباء المخاطر لاختيار التكنولوجيا الجديدة وتحقيق اقتصاديات الإنتاج الضخم في الأسواق. لتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج تحتاج الإعانات إلى أن تكون جزء من الإستراتيجية المتكاملة لتحسين الإنتاجية ويجب أن يكون لها خيارات خروج موثوق بها.

تحسين إمكانية الحصول على خدمات مالية والحد من التعرض للمخاطر غير المؤمنة.

تبقي القيود المالية في الزراعة مستمرة كما أنها موزعة بغير تساوٍ وبتكاليف باهظة ويقيدون بشدة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التنافس. تنشأ القيود المالية في حالة انعدام ملكية الأصل لتخدم كضامن (تقنين الثروة) وفي تحفظ للمجازفة بالأصول كضامن عندما يكونوا مهمين لمصادر الدخل (تقنين المخاطر) إن التنازل عن خطوط ائتمان خاصة للزراعة من خلال برامج عامة أو بنوك الدولة، قد خلف وراءه فجوة كبيرة في الخدمات المالية ومازالت تلك الفجوة لم تُطمس على الرغم من وجود العديد من التطورات المؤسساتية.

التمويل الريفي.

نتج عن التمويل الجزئي ثورة من خلال تسهيل الحصول على ائتمان بدون ضمانات رسمية، مما أتاح الحصول على القروض لملايين الفقراء وبخاصة النساء ولكنها لم تصل لكل الأنشطة الزراعية ما عدا الأنشطة ذات معدل تدوير العمالة المرتفع مثل المشروعات الصغيرة لتربية الحيوانات وزراعة البساتين. ومع ذلك، توسع نطاق المنتجات المالية المتاحة لفقراء الريف ليشمل الادخار وتحويل الأموال وخدمات التأمين وخيارات التأجير ومع زيادة مجموعات الدعم المتكاملة والزراعة التعاقدية تصبح الوساطة المالية أكثر شيوعاً من خلال وكلاء متواصلين. تقلل تكنولوجيا المعلومات من تكاليف التعاملات التجارية و تجعل القروض أقل كلفة في المناطق الريفية ومثال على ذلك، استخدام كروت الائتمان الزراعي لشراء مستلزمات الإنتاج أو الهواتف المحمولة لاستكمال المعاملات المصرفية الائتمانية ومكاتب الاستعلام التي تغطي مؤسسات التمويل الجزئي Microfinance والطبقة السفلي من البنوك التجارية تساعد أيضاً أصحاب الحيازات الصغيرة أن يستفيدوا من سمعتهم الجيدة التي أسسوها كمقترضين بنظام التمويل الجزئي للحصول على قروض تجارية أكثر وأكبر.

مازالت العديد من هذه الابتكارات في مرحلة التجربة مما يتطلب التقييم والقياس حتى يظهر فرق حقيقي لتنافس أصحاب الحيازات الصغيرة.

السيطرة على المخاطر:

إن مواجهة مخاطر غير مؤمنة كنتيجة لكوارث طبيعية، أزمات صحية، تغيرات سكانية، تذبذب الأسعار وتغير السياسات، له فاعلية قوية وتكاليف رفاهية اجتماعية للأسر الريفية للتحكم في التعرض لهذه المخاطر. يجب على المزارعين أن يمتنعوا عن الأنشطة ذات الربح الكبير. ومن المتوقع أيضاً بيع الأصول للخروج من الأزمات والذي يمكن أن يتسبب في تكاليف مرتفعة على المدى البعيد بسبب فقدان رأس المال Decapitalization (بيع الأرض والماشية بأسعار مخفضة) مما يتسبب في عدم القدرة على الرجوع للوضع الأول أو بطء في استرداد الوضع الأولى في ملكية الأصول الزراعية علاوة على ذلك، تعليم الأطفال والرعاية الصحية يمكن أن يعانوا من عواقب طويلة الأمد عندما يخرج الأطفال من المدارس استجابة للأزمة أو لتعرضهم لفترات مبكرة من سوء التغذية مما يؤدي إلى نقل الفقر بين الأجيال.

على الرغم من تعدد المبادرات، ظهر تقدم طفيف في الحد من المخاطر غير المؤمنة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. أثبتت برامج التأمين التي تديرها الدولة عدم كفاءتها الملحوظة.

أما التأمين القائم على المؤشرات لمخاطر الجفاف يتم تقييمه الآن من خلال مبادرات خاصة في الهند وأماكن أخرى ويمكنه أن يحد من المخاطر التي يتعرض لها المقترضون ويحرر التمويل الزراعي. ورغم ذلك من المحتمل لهذه المبادرات أن تصل إلى الكتلة ما لم يوجد عنصر المعونة على الأقل ليغطي تكاليف البدء.

دعم أداء منظمات المنتجين

التحرك الجماعي من خلال منظمات المنتجين يمكن أن يقلل من تكاليف التعاملات التجارية في الأسواق مما يزيد من مقدار قوة السوق ويزيد من حجم الظهور في الاجتماعات القومية والعالمية. أما بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة ومنظمات المنتجين من الضروري لهم أن يحققوا التنافس فقد توسعوا بسرعة بشكل ملحوظ في العدد والعضوية وغالباً ما يكون ذلك في محاولة لشغل الفراغ الذي تسببت فيه الدولة بانسحابها من التسويق وتوفير مستلزمات الإنتاج والائتمان. وللحصول على ميزة من الانفتاحات الديمقراطية التي تسمح بوجود مساهمة كبيرة للمجتمع المدني في الحكم ما بين عام 1982 وعام 2002 ارتفعت نسبة القرى التي بها منظمات المنتجين من نسبة 8 بالمائة وحتى نسبة 65 بالمائة في السنغال وارتفعت من نسبة 21 بالمائة إلى نسبة 91 بالمائة في بوركينا فاسو.

يشترك في شبكة جمعيات مصنعي الألبان الهندية 12.3 مليون عضو، العديد منهم نساء ولا يملكوا أراض وينتجوا 22 بالمائة من إجمالي موارد اللبن بالهند.

وعلى الرغم من النجاحات العديدة، مازالت فاعلية منظمات المنتجين تواجه عوائق من خلال القيود القانونية والقدرة الإدارية الضعيفة وسيطرة صفوة المجتمع واستبعاد الفقراء والفشل في أن تعترف بها الدولة كشريك كامل يمكن للمتبرعين والحكومات أن يقدموا المساعدة من خلال تسهيل حقوق التنظيم و تدريب القادة وتمكين الأعضاء الضعفاء و بالأخص النساء وصغار المزارعين. مع ذلك تقديم هذه المساعدة بدون خلق الاستقلال يبقي تحدي.

تطوير الابتكارات من خلال العلم والتكنولوجيا.

نتيجة لتأثير النمو السريع للاستثمار الخاص في البحث والتنمية (R&D) يتسع كم المعرفة المقسمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ومع ضم كلاً من الموارد العامة والخاصة تستثمر البلدان النامية فقط تسع ما تخصصه البلدان الصناعية لأبحاث وتنمية الزراعة كنصيب من إجمالي الناتج المحلي للزراعة.

ولتقليص القسمة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، يجب على الاستثمارات المتزايدة الشديدة في البحث والتنمية، أن تكون على رأس أولويات جدول أعمال السياسة. سددت العديد من الاستثمارات الدولية والمحلية نفقات البحث والتنمية علي نحو ملائم بمعدل عائد داخلي بنسبة 43 بالمائة في 700 مشروع عن البحث والتنمية تم تقديرها في البلدان النامية في كل الأقاليم لكن الإخفاقات العالمية المحلية للأسواق والسلطة تؤدي إلى انخفاض خطير في استغلال الاستثمارات في البحث و التنمية وفي أنظمة التطوير بشكل أكثر عمومية وبالأخص في البلدان القائمة على الزراعة . وبينما زاد الاستثمار في البحث والتنمية الزراعية إلى ثلاثة أضعاف في الصين والهند خلال العشرون عاماً المنقضية، إلا أن الاستثمار بالكاد زاد بنسبة خُمس في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء (تنخفض بحوالي نصف البلدان هناك) بالإضافة إلى ذلك لا تتمتع البلدان الأفريقية بالحقيقة التي تقر بأن تحديد ملامح البيئة الزراعية يجعلهم أقل مقدرة من أقاليم أخرى على الاستفادة من نقل التكنولوجيا العالمية كما أن العديد من البلدان صغيرة الحجم تعوقهم عن اللحاق باقتصادات الإنتاج الضخم في الأبحاث والتنمية الزراعية . تواكبت الاستثمارات المنخفضة في البحث والتنمية وانخفاض سرعة النقل الدولي للتكنولوجيا مع ركود عائدات الحبوب في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء مما نتج عنه فجوة في العائدات مع باقي بلدان العالم (شكل بياني 7) ومن أجل هذه البلدان، يجب التعجيل بالاستثمارات سريعة التزايد والتعاون الإقليمي في البحث والتنمية.

انخفاض الإنفاق هو فقط جزء من المشكلة التي تواجه العديد من منظمات الأبحاث العامة والقيود القيادية والإدارية والمالية الصارمة التي تتطلب اهتمام عاجل .

ولكن الأسواق مرتفعة القيمة تتيح فرص جديدة للقطاع الخاص ليرعي الابتكار بتواصل مع مجموعة القيمة value chain وللسيطرة عليهم يتطلب ذلك غالباً شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمزارعين والمجتمع المدني من أجل تمويل تطوير وتطويع الابتكار.

ومع وجود نطاق واسع من الخيارات المؤسساتية المتاحة الآن، يصبح هناك حاجة أكثر لتقييم مدى جودة الأعمال في أي بيئة.

هناك تحد آخر لرأب فجوات الدخل والإنتاجية بين الأقاليم المفضلة والأقاليم الأقل تفضيلاً كما أن هناك حاجات يجب أن تتوفر لأقاليم أخرى مثل استخدام تكنولوجيا أفضل للتربة الزراعية، المياه وإدارة الثروة الحيوانية وأنظمة زراعية أكثر استمراراً ومرونة تتضمن خيارات منوعة للقدرة على التعامل مع الحشرات والأمراض والجفاف. أما الطرق التي تستغل العمليات الحيوية والبيئية يمكنها تقليص استخدام مستلزمات الإنتاج الخارجية وخاصة الكيماويات الزراعية.

والأمثلة التي تتضمن الحفاظ على الأرض المحروثة وتحسين فترات إراحة الأرض الزراعية، محاصيل السماد الأخضر، الحفاظ على التربة ومكافحة الحشرات التي تعتمد على التنوع الحيوي والسيطرة الحيوية أكثر من استخدام مبيدات الحشرات.

شكل بياني 7: اتسعت فجوة عائدات الحبوب بين المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء و أقاليم أخرى

المحصول (أطنان لكل هكتار)

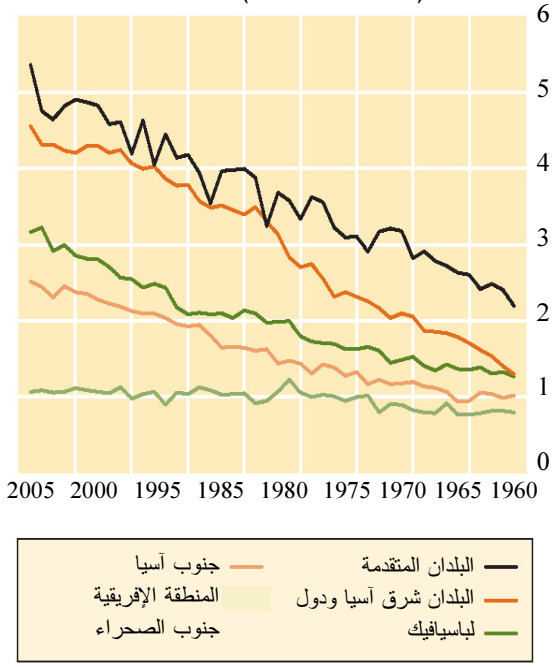

المصدر: http://faostat.fao.org, accessed June 2007.

لأن معظم هذه التكنولوجيا تختص بالموقع المتواجدة فيه، يتطلب تطويرهم وتطويعهم طرق تعاونية ولا مركزية بالاشتراك مع التحرك الجماعي من ناحية المزارعين والمجتمعات.

تُقدم التطورات الثورية في التكنولوجيا الحيوية مكاسب كبيرة وقوية لفقراء المنتجين والمستهلكين الفقراء ولكن الاستثمارات الحالية في التكنولوجيا الحيوية التي تركزت في القطاع الخاص وتقرر نجاحها من خلال المصالح التجارية أصبح لها آثار محدودة على إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة في البُلدان النامية ونذكر الاستثناء للقطن Bt في الصين والهند.

أدت الاستثمارات العامة المنخفضة في التكنولوجيا الحيوية والتقدم البطئ في تنظيم مخاطر السلامة الغذائية والبيئية الممكنة إلى تقييد تنمية الكائنات المعالجة جينياً (GMOs) التي كان بإمكانها مساعدة الفقراء. سوف تضيع المكاسب الكامنة لهذه التكنولوجيا ما لم يُزيد مجتمع التنمية الدولية بسرعة من دعمه البلدان المشاركة.

زيادة استدامة الزراعة أكثر وجعلها مصدر للخدمات البيئية:

كانت آثار الزراعة على البيئة كبيرة ولكن هناك فرص عديدة للحد منها. منذ انعقاد قمة سكان الأرض (Earth Summit) عام 1992 في مدينة ريو. أصبح من المقبول بشكل عام أن جدول أعمال البيئة لا يمكن فصله عن جدول الأعمال الأكبر للزراعة من أجل التنمية. ومستقبل الزراعة مقيد جوهرياً لإدارة أفضل لقاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها.

تواجه كلاً من الزراعة المكثفة والشاملة مشاكل بيئية ولكن من أنواع مختلفة. تتسبب تكثيف الزراعة في مشاكل بيئية مثل: الحد من التنوع البيولوجي، سوء ترشيد مياه الري، التلوث بالكيماويات الزراعية والتكاليف الصحية وحالات الوفاة من التسمم بسبب المبيدات الحشرية.

أما ثورة الثروة الحيوانية فلها تكاليفها، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق الواقعة على أطراف المدن وذلك من خلال نفايات الحيوانات وانتشار أمراض الحيوانات مثل أنفلونزا الطيور. تعاني العديد من المناطق

الأقل تميزاً من إزالة الغابات وتآكل التربة والتصحر وتجريد المراعي ومستجمعات الأمطار.

في مرتفعات شرق أفريقيا، يمكن أن يتسبب تآكل التربة في خسارات الإنتاجية بنسبة مرتفعة تصل إلى 2–3 بالمائة في العام بالإضافة إلى خلق تأثيرات خارجية مثل ترسيب المخزون.

ليس الحل هو إبطاء التنمية الزراعية ولكن الحل هو إيجاد أنظمة إنتاج مستقرة ودعم احتياطي الزراعة من الخدمات البيئية. العديد من الابتكارات التكنولوجية والمؤسساتية يمكنها أن تجعل الزراعة أكثر استقراراً بأدني نسبة هالك Tradeoffs تؤثر على النمو والحد من الفقر إستراتيجيات إدارة المياه في المناطق المرورية يجب أن تُحسن من إنتاجية المياه، تلبية متطلبات كل المستخدمين (بما فيهم البيئة) و الحد من تلوث المياه والتنقيب غير الدائم عن المياه الجوفية.

تعتمد هذه الإستراتيجيات على نقل محفزات للاستخدام المُهدر للمياه وتحويل إدارة المياه للمجموعات المحلية المستخدمة لها والاستثمار في تكنولوجيا أفضل وتنظيم الأمور الطارئة بشكل أكثر فاعلية. للسلطة اللامركزية في إدارة الري فرصة نجاح أكبر لو حددت إطارات العمل القانونية بوضوح أدوار وحقوق مجموعات المستخدمين وما إذا كانت قدرة المجموعات على إدارة الري ازدادت بشكل جماعي.

يمكن للتكنولوجيا الأفضل والسبل الأفضل للإدارة الحديثة لمستلزمات إنتاج الحقل أن تُنشئ زراعة قائمة على مياه الأمطار وأكثر استقراراً. ومن أكبر تجارب النجاح الرئيسية للزراعة في العقدين الماضيين هو المحافظة على (أو عدم وجود) الأرض المحروثة.

ساهم هذا المدخل في الزراعة التجارية في أمريكا اللاتينية بين صغار المزارعين في أنظمة زراعة القمح والأرز في بلدان جنوب آسيا وفي دولة غانا. أما في الأقاليم الأقل تمييزاً تُقدم المداخل القائمة على تعاون المجتمع لإدارة الموارد الطبيعية مثل برنامج إدارة مستجمعات المياه في شرق الأناضوليا بتركيا، والتي تقدم وعود صادقة.

وكما يظهر في بيانات استقصاء الرأي من 20 بلد، يظهر أن الإدارة النشيطة لمنظمات المرأة في المجتمع تُحسن من فاعلية إدارة الموارد الطبيعية والقدرة على فض النزاعات.

الحصول على المحفزات بشكل صحيح هو الخطوة الأولي نحو إدارة دائمة للموارد. أما التطويع المنتشر للمداخل الأكثر استقراراً تواجه في الغالب عوائق بسبب التسعير غير الملائم وسياسات الدعم والفشل في التعامل مع الأمور الخارجية الطارئة. تقوية حقوق الملكية (منا في زراعة الغابات في Parklands في دولة النيجر) وتوفير المحفزات طويلة الأمد لإدارة الموارد الطبيعية مع تقديم مكاسب خارج نطاق الحقل Off- farm مثل (توافق الضمانات للحافظ على التربة) لهم نفس الأهمية في كلا مناطق الزراعة المكثفة والشاملة.

أما المحفزات غير الملائمة التي تشجع على التنقيب عن الموارد مثل معونات المحاصيل الزراعية المستهلكة للمياه الكثيرة والتي تسبب الإفراط في ضخ المياه الجوفية– يجب الحد منها.

الإصلاحات في الغالب تَصُعب سياسياً:

لذا يمكن للمعايير الأفضل للمياه من خلال التكنولوجيا (الاستشعار عن بعد) وجودة أفضل لخدمات الري والمسئولية الكبيرة لمستخدمي المياه أن تنشئ دعم سياسي للإصلاحات المتأخرة من نواح أخرى.

يمكن لنفقات خدمات حماية البيئة أن تساعد على التغلب على إخفاقات السوق في إدارة الأمور الخارجية البيئية. تقدم مستجمعات المياه وحماية الغابات خدمات حماية البيئة (مثل تنقية مياه الشرب، تدفق مستقر للمياه في أنظمة الري والاحتباس الكربوني. وحماية التنوع الحيوي، ولأجل هذا يجب أن تقدم تعويضات للموردين من خلال مدفوعات من المستفيدين من هذه الخدمات.

زاد الاهتمام بذلك وبالأخص في بلدان أمريكا اللاتينية. في نيكارجوا أظهرت المدفوعات انخفاض في منطقة تآكل المراعي والمحاصيل السنوية بأكثر من 50 بالمائة وذلك في صالح silvopastoralism ونصفه من خلال المزارعين الفقراء تسمح أيضاً الشهادات

البيئية للمنتجات لكل المستهلكين أن يدفعوا من أجل استقرار الإدارة البيئية، وذلك كما تم تطبيقه في معارض التجارة أو Shade-grown coffee.

ضرورة الحاجة للتعامل مع تغير المناخ:

إن فقراء المزارعين الذين يعتمدوا على الزراعة هم أكثر المعرضين لمخاطر تغير المناخ. كما تفرض زيادة تلف المحاصيل ونفوق الثروة الحيوانية خسائر اقتصادية فادحة وتقود الأمن الغذائي في أجزاء من المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء وسوف تزداد الأمور في التعقيد أكثر فأكثر مع استمرار الاحتباس الحراري للأرض.

ربما تسبب نوبات الجفاف المستمرة وزيادة ندرة المياه في تخريب أجزاء كبيرة من المناطق الاستوائية وتقود الري ومياه الشرب في المجتمعات بأكملها سواء للفقراء أو للأفراد المعرضين للخطر. كما يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه العاجل لحماية أنظمة زراعة الفقراء من المناخ وبالأخص في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء وأقاليم الهيمالايا والمناطق الواقعة حول جبال الإنديز.

شكل بياني 8: الزراعة وإزالة الغابات هما مساهمين في انبعاثات الغازات من الصوبات الزجاجية.

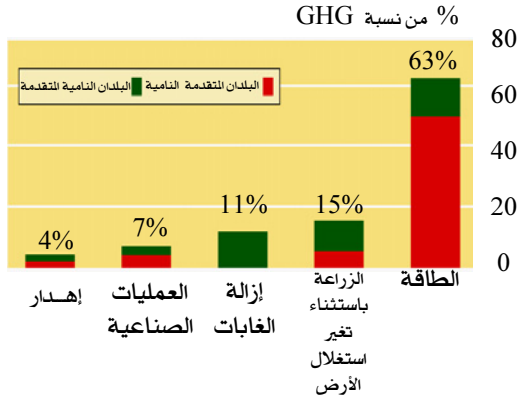

المصدر: WDR 2008 team, based on data from the United Nations Framework Convention on Climate Change, www.unfccc.int.

استناداً إلى مبادئ تغريم البلد المتسببة للتلوث، فإنه من مسئولية البلدان الثرية أن تقوم بتعويض الفقراء عن تكاليف التكيف. وحتى الآن، كانت الالتزامات الدولية لصناديق التكيف الموجودة غير ملائمة بشكل كبير.

زراعة البلدان النامية وإزالة الغابات هم أيضاً مصادر رئيسية لانبعاثات الغازات من الصوبات الزراعية حيث إنهم يساهموا تقديراً بـ 22 بالمائة وحتى 30 بالمائة من إجمالي الانبعاثات وأكثر من نصف النسبتين هو بسبب الإزالة المتوسعة للغابات التي سببتها الزراعة بانتهاك حرمة الغابات (بمعدل 13 مليون هكتار من الإزالة السنوية للغابات عالمياً انظر شكل بياني 8).

برامج Carbon-Trading وبخاصة لو أن غطائهم ممتد لتقديم التمويل لتجنب إزالة الغابات والاحتباس الكربوني للتربة (على سبيل المثال، الحفاظ على الأرض المحروثة) يقدم مقوم بارز غير مستغل للحد من الانبعاثات من تغير استخدام الأرض في الزراعة. بعض التحسينات في ممارسات إدارة الأرض والثروة الحيوانية كانت في موقف مُرضي لكل الأطراف وذلك مثل (الحفاظ على الأرض المحروثة وزراعة الغابات) فبعد الاستثمارات الأولية، يمكن أن ينتج عنهم أنظمة زراعة أكثر استقراراً وإنتاجية. الوقود الحيوي هو فرصة وتحد.

الفرص الجديدة المتوعدة بتخفيف حدة تغير المناخ وخلق أسواق جديدة للزراعة، بدأت من خلال إنتاج الوقود الحيوي والذي أثار إنتاجه ارتفاع أسعار الطاقة. ولكن عدد قليل من البرامج الحالية للوقود الحيوي قابلة للتطبيق اقتصادياً والعديد منها يواجه مخاطر اجتماعية (ارتفاع أسعار الغذاء) وبيئية (إزالة الغابات) . حتى الآن تطور الإنتاج في البلدان الصناعية تحت مظلة التعريفات الوقائية المرتفعة المفروضة على الوقود الحيوي ومع إعانات كبيرة تضر هذه السياسات بالبلدان النامية التي تكون أو التي ستكّون منتجين فعالين في الأسواق الجديدة المربحة. يدفع أيضاً المستهلكين الفقراء مقابل أسعار الغذاء الأساسي المرتفعة مثل ارتفاع أسعار الحبوب بشكل مباشر في الأسواق العالمية نتيجة لتحويل الحبوب إلى وقود حيوي أو بشكل غير مباشر نتيجة لتحويل مسار الأرض الزراعية بعيداً عن إنتاج الغذاء.

البرازيل هي أكبر بلدان العالم وأكثر المنتجين الفعالين في الوقود الحيوي الذي يُنتج من تكاليف الإنتاج الرخيصة لقصب السكر. ولكن عدد آخر قليل من البلدان النامية من المحتمل أن تكون بلدان منتجة فعالة بالتكنولوجيا الحالية.

تحتاج القرارات السياسية بشأن الوقود الحيوي إلى تطوير لوائح أو أنظمة تراخيص لتخفيف الأثر القوى لإنتاج الوقود الحيوي.

من المهم زيادة الاستثمارات العامة والخاصة لتطوير عمليات إنتاج أكثر فاعلية وقدرة على الاستمرار وتعتمد على feed stocks بدلاً من السلع الغذائية الأساسية.

التحرك بعيداً عن الحقل الزراعي:

اقتصادي ريفي نشط ومهارات للمشاركة فيه خلق فرص عمل ريفية:

مع وجود النمو السكاني السريع والتوسع البطئ في فرص العمل الزراعية، يعد خلق فرص عمل في المناطق الريفية تحد ضخم ولا يلقي الاهتمام المناسب ما بين نسبة 45 بالمائة و 60 بالمائة من قوة العمل الريفي تشترك في سوق العمل الزراعي والاقتصاد الريفي غير الزراعي في آسيا وأمريكا اللاتينية.

أما في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء، مازال العمل الحر في الزراعة إلى حد بعيد هو النشاط السائد لقوة العمل الريفية خاصة للمرأة . لكن مع النمو السكاني السريع في الريف وتقلص حجم الحقول، سوف تحتاج مشكلة التوظيف أن يتم مناقشتها هناك أيضاً.

يقدم سوق العمل الريفي احتمالات التوظيف للسكان الريفيين في الزراعة الجديدة وفي القطاع الريفي غير الزراعي. لكن تتوفر فرص العمل بشكل أفضل للعمال ذوي المهارات ولا تتوفر للنساء ذوات المستوى التعليمي البسيط.

من الممكن أن تكون الهجرة هي وسيلة لرفع الدخل للعمال المهرة المؤهلين أو يمكنها أن تكون إحلال بسيط للفقر للمقيمين الآخرين في البيئة الحضرية.

من أولويات السياسة الزراعية توفير فرص عمل في كل من الاقتصاد الريفي للمكونات الأساسية للاقتصاد غير الزراعي والريفي وغير الريفي النشط هي زراعة سريعة النمو ومناخ جيد للاستثمار. يبدو أنه من الخطر ربط الاقتصاد المحلي بأسواق أكبر من خلال تقليل تكاليف التعاملات التجارية والاستثمار في البنية التحتية وتوفير خدمات للأعمال ومعلومات السوق Market intelligence.

كانت مجموعة الشركات القائمة على الزراعة في منطقة جغرافية محددة تنسق للتنافس في تقديم خدمات للأسواق النشطة بشكل فعال باستغلال خبرات مدعمة بوثائق للصادرات غير التقليدية في وادي سان فرانسيكيو بالبرازيل ولإنتاج الألبان في بيرو والأكوادور.

التحدي الحقيقي هو تقديم المساعدة لسكان الريف عند التحول إلى العمل في وظائف ذات أجر مرتفع. هناك حاجة للوائح العمل التي تساعد على دمج نسبة أكبر من العمال الريفيين في السوق الرسمية والقضاء على التمييز بين الرجال والنساء.

يمكن تقديم الرعاية للخدمات التعليمية، والمهارات، والأعمال الخاصة من خلال توفير حوافز للآباء لتوفير تعليم أفضل لأبنائهم وتحسين جودة المدارس وتوفير فرص التعليم المرتبطة بأسواق الوظائف الناشئة.

توفير شبكات الأمان:

توفير المعونة الاجتماعية للمتعايشين مع الفقر الدائم والمؤقت لزيادة كلاً من الكفاية والإنعاش الاجتماعي. تأتي أرباح الكفاية من الحد من تكلفة إدارة المخاطر ومخاطرة نزع الرسملة decapitalization عن الأصول للتجاوب مع الصدمات. تأتي أرباح الرفاهة الاجتماعية من الدعم المقدم للفقراء المتعايشين مع الفقر الدائم من خلال المعونة الغذائية أو تحويل الأموال.

في البرازيل وجنوب أفريقيا ومعظم البلدان في أوروبا وآسيا الوسطي تقدم صناديق المعاشات الريفية اللاإسهامية حماية للمسنين وتسهل من النقل المبكر لملكية الأرض للجيل الجديد وتحرر العاملين الذين يعملوا من أجل الأعباء المالية من دعم المسنين. أظهرت هذه السياسات أن لديها تأثيرات فائضة مهمة على الصحة والتعليم للأحفاد متلقي المعاشات.

شبكات الأمان مثل برامج أجرة العمل المضمونة والمعونة الغذائية أو تحويل الأموال لهم، أيضاً وظيفة تأمينية فى حماية معظم المعرضين لصدمات. يجب أن تكون هذه البرامج منظمة لكى لا يضعفوا سوق العمل المحلى والاقتصاد الغذائى ولكى لا يتسببوا فى عقبات العمل للمستفيدين ولكن لكي يصلوا إلى أصحاب الحاجة المُلحة " فى الوقت المناسب". ومع تغير التأكيد للحكومات وبرامج المتبرعين على العقدين الماضيين نحو التحويلات كأدوات للحد من الفقر وجذب الانتباه بشكل كبير لأثر التقييم، تم اكتساب الكثير من الخبرات عن كيفية تحديد الأهداف بصورة أفضل وتقويم هذه البرامج من أجل فاعلية أكبر.

ما هو التطبيق الأمثل لجداول الأعمال المعدة لإبراز دور الزراعة في التنمية؟

إن متابعة البلد لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية يعكس اهتمام البلد لتحديد ما يفعله وكيف يفعله. ما الذى يقوم به البلد يتطلب سياسة إطار عمل تتركز على سلوك العملاء المنتجين ومنظماتهم والقطاع الخاص فى مجموعات القيمة والبلد. وتنفيذ ذلك يتطلب سلطة فعّالة لحشد الدعم السياسى وتنفيذ السعة، والتى تتركز مرة أخرى على سلوك العملاء والبلد والمجتمع المدنى والقطاع الخاص والمتبرعين والمؤسسات الدولية.

تحديد جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية:

فتح وإتاحة السُبل للخلاص من براثن الفقر:

تسعى الأسر الريفية للحصول على حافظة مستندات للأنشطة الزراعية وغير الزراعية التى تسمح لهم بعمل رأس المال بالمهارات المختلفة للأفراد الأعضاء ولتنويع المخاطر.

يمكن لسُبل الخلاص من براثن الفقر أن تتم من خلال زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، التوظيف الزراعى، التوظيف أو العمل الحرفي، الاقتصاد الريفي غير الزراعي والهجرة خارج المناطق الريفية أو بعض من ذلك الدمج. اختلافات النوع فى الحصول على الأصول وقيود التحرك مهم فى تحديد السُبل المُتاحة.

لجعل الزراعة أكثر فاعلية فى دعم النمو المستمر والحد من الفقر يبدأ ذلك بمناخ سياسى اجتماعى، سلطة ملائمة وأساسيات سليمة للاقتصاد الكلى.

عند ذلك يتطلب تحديد جدول أعمال لكل نمط بلد استناداً على توحيد الأهداف الأربعة لمُعين السياسة (شكل بيانى 9):

- الهدف 1: تحسين إمكانية المشاركة فى الأسواق وتأسيس مجموعة قيمة فعّالة.
- الهدف 2: تعزيز قوة تنافس أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركة فى الأسواق.
- الهدف 3: تحسين المعيشة فى الزراعة من أجل الكفاف والوظائف الريفية التى تتطلب مهارات بسيطة.
- الهدف 4: زيادة فرص العمل فى الزراعة وفى الاقتصاد الريفى غير الزراعى وتعزيز المهارات.

عند استغلال الزراعة من أجل التنمية ينبغى على البلد أن يصنع جدول أعمال به الخصائص التالية:

- تأسيس الأوضاع الأولية:

بدون وجود السلام الاجتماعى، السلطة الملائمة والأساسيات الضخمة السليمة، يمكن لأجزاء قليلة من جدول أعمال الزراعة أن تطبق بشكل فعَّال. هذا الافتراض المنطقى كان غالباً مفقود بأكمله فى البلد القائمة على الزراعة حتى منتصف التسعينيات وبالأخص فى المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء.

- التكامل:

يُشكل جدول الأعمال الأهداف الأربعة لمُعين السياسة استناداً على بيئة البلدان وتُحدد المؤشرات التى تساعد على مراقبة وتقييم التقدم نحو كل هدف للسياسة.

- الاختلاف:

تختلف جداول الأعمال حسب نمط البلد ويظهر انعكاس الاختلافات فى الأولويات والأوضاع الهيكلية عبر عوالم الزراعة الثلاثة. يجب أن تكون جداول الأعمال مُعدلة طبقاً للمتطلبات المُحددة للبلد من خلال استراتيجيات زراعية قومية مع مشاركة مُوسَعة من حملة الأسهم.

- الاستقرار:

يجب أن تكون جداول الأعمال مستقرة بيئياً للحد من كل من أثر الزراعة على البيئة وأيضاً لدفع مستقبل النمو الزراعى.

- الجدوى:

من أجل التطبيق والحصول على أثر فعّال، يجب أن تتوافق السياسات والبرامج مع أوضاع الجدوى السياسية والسعة الإدارية والقدرة على تحمل النفقات المالية.

- البلدان القائمة على الزراعة: تحقيق النمو والأمن الغذائى.

تُساهم المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء بنسبة تزيد عن 80 بالمائة من السكان الريفيين فى البلدان القائمة على الزراعة. بالنسبة لهم، مع وجود كلاً من إمكانية التجارة فى الغذاء والميزة التنافسية فى القطاعات الفرعية الأساسية، يجب أن تكون أرباح الإنتاجية الزراعية هى الأساس للنمو الاقتصادي القومى والأداة للحد من الفقر الحاد وأداة للأمن الغذائى.

يفرض هذا تحد هائل على الحكومات والمجتمع الدولى، لكن هناك بديل صغير للنجاح فى هذا المشروع وهناك فرص جديدة لتوفير أساس للتفاؤل.

مع تحسن أوضاع الاقتصاد الكلى وأسعار السلع فى المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء بداية من منتصف التسعينيات (شكل بيانى 10). ازداد النمو الزراعى من نسبة 2.3 بالمائة فى العام فى الثمانينيات إلى 3.8 بالمائة ما بين عامي 2001، 2005.

بدأت معدلات الفقر الريفى فى الهبوط حيثما بدأ النمو – لكن النمو السكانى السريع يمتص الكثير من الأرباح مما يقلل نسبة الفرد من النمو الزراعي بمعدل 1.5بالمائة . النمو السريع والحد من الفقر متاحين الآن لكنهم سيتطلبوا التزامات ومهارات وموارد. يؤدى التنوع في الظروف المحلية فى المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء إلى إنتاج نطاق واسع من أنظمة الزراعة والاعتماد على أنواع عديدة من الأغذية الأساسية مما يبرز سبيل لنمو الإنتاجية التى تختلف بشكل كبير عن آسيا[7].

شكل بيانى9: الأهداف السياسية الأربعة لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية تشكل معين السياسة.

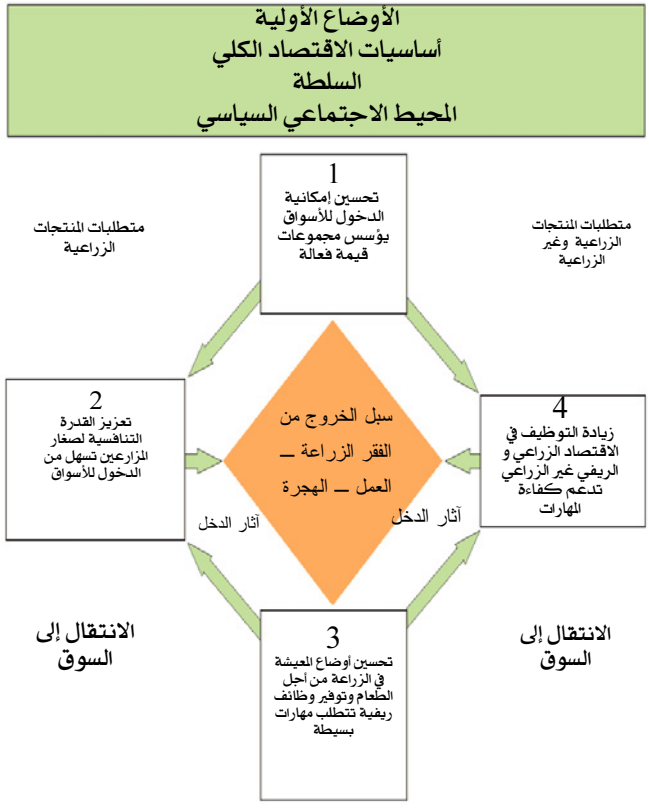

المصدر : WDR 2008 team.

على الرغم من أن التنوع يعوق التنمية للتكنولوجيا الجديدة إلا أنه يقدم نطاق واسع من الفرص للابتكار.

كما أن الاعتماد على التوقيت وكمية هطول الأمطار يزيد من العرضة لخطر صدمات الطقس ويعوق من القدرة على استخدام تكنولوجيا معروفة لتعزيز المحصول. لكن الإمكانية غير المستغلة لتخزين المياه واستغلالها بحكمة تعد هائلة. البلدان الصغيرة والمحاطة بالأراضى والتى تتحرك وحدها، لا يمكنها تحقيق اقتصادات الإنتاج الضخم فى أسواق المنتجات والبحث والتدريب بما يبرز أهمية التكامل الإقليمي. يفرض انخفاض الكثافة السكانية التى تزيد من تكاليف توفير خدمات البنية التحتية والخسارة فى الموارد البشرية بسبب مرض ضعف المناعة ومرض الإيدز، تفرض قيود إضافية.

يهدف جدول أعمال المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء إلى تعزيز النمو من خلال تحسين القدرة التنافسية لأصحاب الحيازات الصغيرة فى المناطق ذات المقومات المتوسطة والمرتفعة حيث ترتفع عوائد الاستثمار، فى الوقت الذى فيه تضمن مصادر المعيشة والأمن الغذائى للمزارعين القائمين على الزراعة من أجل الغذاء. ومن أجل دفع الزراعة يتطلب ذلك تحسين إمكانية المشاركة فى الأسواق وسلسلة الأسواق الحديثة النامية. كما يتطلب ذلك أيضاً ثورة إنتاجية قائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة وتتركز على السلع الغذائية الأساسية وتشمل أيضاً الصادرات التقليدية وغير التقليدية. هناك حاجة للاستثمارات طويلة الأمد فى التربة وإدارة المياه لتعزيز مرونة أنظمة الزراعة خاصة للأفراد القائمين على الزراعة من أجل الغذاء فى البيئات النائية والمحفوفة بالمخاطر. ويتطلب ذلك، رسملة النمو الزراعى لتنشيط الاقتصاد الريفى غير الزراعى فى إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري والخدمات. يجب أن يدرك جدول الأعمال الدور المهيمن فى أغلب الأحيان للمرأة كمزارعة، المعالجين للمنتجات الزراعية والتجار فى الأسواق المحلية. تعكس بيئة المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء، أربعة أوجه متميزة لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية. أولاً، يجب على النهج متعدد القطاعات أن يضم التعاون بين أنماط التكنولوجيا مثل (تكنولوجيا الحبوب، المخصبات، وتربية الماشية)، وإدارة المياه الدائمة

والتربة، ، الخدمات المؤسساتية (مَد المُهلة، التأمين، والخدمات المالية) وتنمية رأس المال البشرى مثل (التعليم والصحة) حيث إنهم جميعاً مرتبطون بتنمية السوق. ثانياً: يجب أن تكون فاعليات التنمية الزراعية لا مركزية لكى تطبقهم وفقاً للأوضاع المحلية. ويتضمن أولئك المناهج التى آثارها المجتمع للتعامل مع المرأة التى تُساهم بنسبة مع الأغلبية من المزارعين فى الإقليم وتلعب دوراً مهمًا. ثالثاً: يجب أن تكون جداول الأعمال منسقة عبر البلدان لتوفير سوق متوسع ولتحقيق اقتصادات الإنتاج الضخم فى خدمات مثل البحث والتنمية. رابعاً: يجب أن تُعطى جداول الأعمال الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ لاستمرار النمو.

سوف يتطلب هذا الجدول استقرار للاقتصاد الكلى، سياسات لتحسين تحفيزات المنتجين والتجارة والاستثمارات العامة المتزايدة بقوة خاصة فى البنية التحتية والطرق والاتصالات لتحسين إمكانية المشاركة فى السوق والبحث والتنمية لمناقشة المحاصيل المتميزة لأفريقيا والزراعة والبيئة كما هو مقترح فى الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية.

شكل بياني 10: ازدياد النمو الزراعي في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء مع تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي.

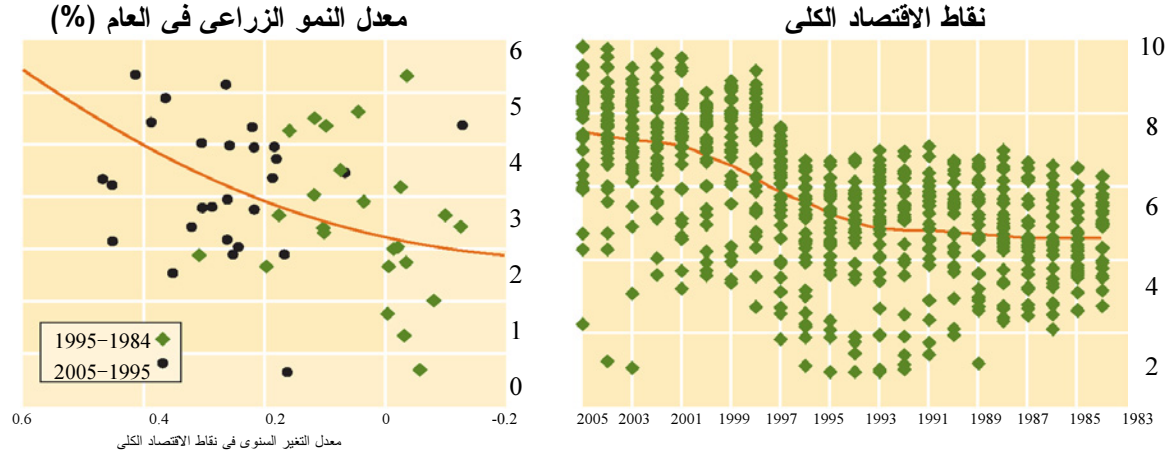

المصدر: WDR 2008 team, based on data from International Country Risk Guide, http://www.icrgonline.com.

ملحوظة: نقاط الاقتصاد الكلي هي معدل نقاط الموازنة، نقاط التضخم ومعدل تذبذب الاستقرار كل نقطة تمثل بلد.

حدث النمو الحالي فى زراعة المنطقة الواقعة جنوب الصحراء نتيجة لتحسين محفزات الأسعار من خلال الإصلاحات الكبيرة وإصلاحات القطاعات والأسعار المرتفعة للسلع. ومع الحصول على المكاسب السهلة من إصلاحات الأسعار فى العديد من البلدان، سوف يعتمد النمو المستقبلي على أكثر من إنتاجية متزايدة. الرغبة المتزايدة للحكومات والقطاع الخاص والمتبرعين من أجل الاستثمار فى زراعة المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء، يفتح كل هؤلاء نافذة على فرصة لا ينبغى إهدارها.

الدول المتحولة: الحد من تباينات الدخل الريفى والحضرى والفقر الريفى:

فى البلدان المتحولة، ذات الكثافة السكانية لـ 600 مليون فقير ريفى و 2.2 بليون من السكان الريفيين، كانت القطاعات غير الزراعية هى الأسرع نمواً فى العالم. أما التركيز الأساسى للزراعة من أجل التنمية هو تقليص التباينات بين الدخل الريفى الحضرى والحد من الفقر الريفى أثناء تجنب المعونات ومشاكل الحماية والتحديات التى تناقش بغير اهتمام حتى هذه النقطة (شكل بيانى 11). ومع ازدياد الاهتمام السياسى بتوسيع التباينات فى الدخل. إلا أن هناك ضغوط قوية للاستغلال الأفضل لقوى الزراعة من أجل التنمية[8].

فى هذه البلدان، تقع الزراعة بشكل حصرى فى أيدى أصحاب الحيازات الصغيرة. كما أن استمرار الضغوط السكانية يعكس التقلص السريع فى إحجام الأراضى الزراعية، فيصبح الأمر دقيق لدرجة أنهم يمكنهم أن يساوموا على فرص النجاة لو أن فرص العمل خارج نطاق الحقل غير متاحة. التنافس على الحصول على الماء أصبح شرس مع تزايد المتطلبات الحضرية وإضاعة الجودة بسبب السرقات. مع زيادة الدخول

غير الزراعية، ستنافس الضغوط الموجهة لتباينات الدخل الريفي الحضري من خلال المعونات، من أجل نفقات مالية مع وجود فرصة تكلفة أكيدة للسلع العامة والاحتياجات الريفية الأساسية.

ومن ناحية أخرى، مواجهة هذه البيانات من خلال حماية الاستيراد سوف يرفع من تكاليف الغذاء للشرائح الكبيرة من المستهلكين الفقراء الذين سيكونوا شبكة مشترى الغذاء Net food buyers.

بسبب الضغوط السكانية وقيود الأرض، يجب على جدول أعمال البلدان المتحولة أن تحشد كل السُبل معاً للخلاص من الفقر مثل: الزراعة، التوظيف في الاقتصاد الزراعى والاقتصاد غير الريفي الزراعي والهجرة، فرض الاحتمالات جيدة لتطوير الدخل وتجنب فخ حماية الدعم، فى حالة أن الإرادة السياسية يمكن حشدها. تقدم الأسواق سريع التوسع للمنتجات مرتفعة القيمة وخاصة منتجات البساتين والدواجن والأسماك والألبان، فرصة لتنويع أنظمة الزراعة وتنمية قطاع لأصحاب الحيازات الصغيرة يكون قادر على التنافس وقاصر على العمالة. أسواق التصدير للمنتجات غير التقليدية هى أيضاً يمكن المشاركة فيها، لأن البلدان المتحولة لديها ميزة مقارنة في الأنشطة المقصورة على العمالة والإدارة. لدى العديد من البلدان مستويات مرتفعة من الفقر فى الأقاليم الأقل تميزاً التى تتطلب بنية تحتية أفضل وتكنولوجيا تناسب هذه الأقاليم.

شكل بيانى 11: ازداد تباين الدخل الحضري – الريفي في معظم البلدان المتحولة للزراعة

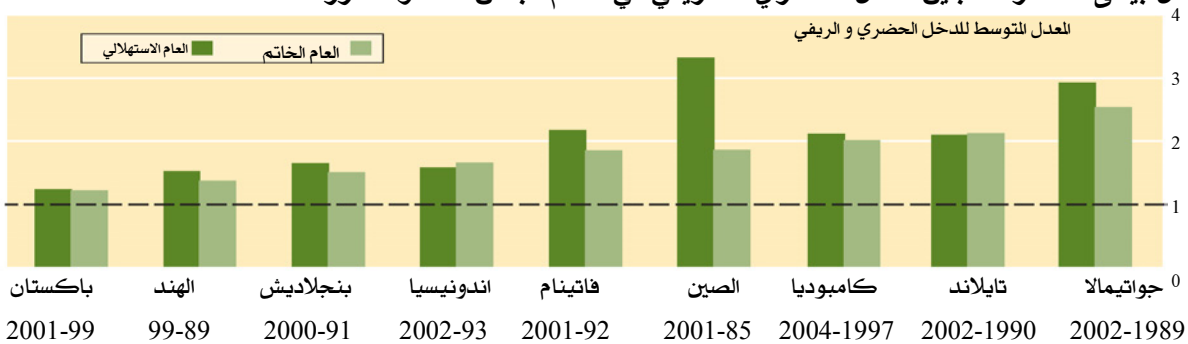

المصدر: WDR 2008 team, based on nationally representative household surveys.

من أجل مواجهة البطالة الريفية، هناك هدف سياسى تكميلى يطور من قطاع غير زراعى ريفى نشط فى المدن الثانوية المتصلة بالزراعة والاقتصاد الحضرى. أنشأت الصين الصناعة فى المدن الريفية لتنوع مصادر الدخل الريفية وهو مدخل يمكن أن يُحاكَى فى بلدآخر متحول فى كل البلدان، يجب أن يكون نقل العمالة للقطاعات النشيطة للاقتصاد، من خلال استثمارات ضخمة للمهارات لهذا الجيل والجيل التالى. كما يجب أن تكون التغيرات العرضية التى تعكسها لإعادة البناء هذه ، مؤمنة من خلال برامج شبكة أمان لكى تسمح للأسُر باحتمال ظهور المخاطر عند الانتقال إلى أفضل الخيارات. يمكن عند مواجهة مشكلة التباينات بنجاح فى البلد المتحولة، أن تظهر انتكاسة للفقر فى العالم.

البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية: ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بأسواق الغذاء الحديثة وتوفير وظائف جيدة:

الهدف العريض من ذلك هو الرسملة فى وجود التوسع السريع لأسواق الغذاء المحلية الحديثة والقطاعات الفرعية الزراعية المزدهرة للحد بقوة من الفقر الريفى الباقى والذى يعد مرتفع بشكل عنيف.

البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية بها 32 مليون فقير ريفى يمثلوا 39 بالمائة من كل الفقراء، يمروا بخبرة ثورة المتاجر الكبيرة فى بيع الغذاء بالتجزئة. بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، تنافسهم فى توريد السلع للمتاجر الكبيرة يُعد تحد كبير يتطلب التوافق مع المعايير الصارمة وتحقيق معدل جيد فى تسليم السلع ولأجل هذا تظهر أهمية فاعلية منظمات المنتجين. ومن الاستثناءات شديدة البروز عدم التساوى فى حجم الأراضى بأمريكا اللاتينية والذي يعوق أيضاً مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة. عند زيادة إمكانية صغار المزارعين من الأصول وخاصة الأرض الزراعية وعند تلبية مطالبهم فى المجتمعات غير العادلة، يمكن لذلك أن يُعزز من حجم وقدرة التنافس لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة. بعيداً عن الزراعة، نجد أن هناك سعى وراء مداخل إقليمية

لتطوير التوظيف من خلال زراعة مترابطة وصناعة زراعية ريفية، لذا تحتاج هذه التجارب إلى الفهم الجيد من أجل تطبيق أوسع. النمو الزراعى مهم بشكل خاص من أجل تحسين الرفاهة الاجتماعية فى القدرة المالية للتوزيع الجغرافى للفقر من خلال مقوم زراعى جيد. أما الأقاليم التى لا يوجد بها هذا المقوم، فإن الانتقال خارج الزراعة وتوفير خدمات بيئية يوفر إمكانيات أفضل. لكن الدعم المقدم للمكون الزراعى لمعيشة المزارعين القائمين على الزراعة سوف يبقى ضرورى لسنوات عديدة.

تطبيق جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية :

يعرض جدول أعمال التنمية من أجل الزراعة عقبتين للتنفيذ. العقبة الأولى هى إدارة الاقتصاد السياسى للسياسات الزراعية للتغلب على تحيزات السياسة، قلة الاستثمار وسوء الاستثمار. أما العقبة الثانية فهى تعزيز السلطة من أجل تطبيق السياسات الزراعية وبالأخص فى البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعى والبلدان المتحولة، والتى تحصل السلطة بسببها على نقاط تقييم أقل. (شكل بيانى 12).

إن الاهتمام غير الكافى بهذه العقبات السياسية الاقتصادية وراء عدم التطبيق الكامل للعديد من التزكيات الأساسية لتقرير التنمية الدولى عن الزراعة الصادر عام 1982 وبالأخص من أجل تحرير التجارة وزيادة الاستثمارات فى البنية التحتية والبحث والتنمية فى أفريقيا وتقديم خدمات أفضل فى مجال التعليم والصحة لسكان الريف.

يقدم المستقبل وعود أكثر للزراعة من أجل التنمية:

أصبحت الإمكانيات متاحة اليوم أكثر مما كانت عليه فى عام 1982. حيث تقلص التحيز المناهض للزراعة فى سياسات الاقتصاد الكلى نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الموسعة. من المحتمل أن تستفيد الزراعة من الإصلاحات الأخرى العامة للسلطة والتى هى الآن محسومة فى جدول الأعمال مثل اللامركزية وإصلاحات إدارة القطاع العام لكن الإصلاحات المخصصة لاستغلال الزراعة من أجل التنمية لم تُطبق بشكل موسع حتى الآن.

يوجد أيضاً دليل على أن الاقتصاد السياسى كان يتغير من أجل الزراعة والتنمية الريفية. كُلاً من منظمات المجتمع المدنى الريفى والقطاع العام فى مجموعة القيمة فى الزراعة Value Chain ، هم أقوى مما كانوا عليه فى عام 1982. إن الديمقراطية وزيادة السياسة الإسهامية، زادوا من الإمكانيات لأصحاب الحيازات الصغيرة وللفقراء الريفيين لزيادة مشاركتهم السياسية. أصبح قطاع الأعمال الزراعية الخاص أكثر تذبذباً، خاصة فى البلدان المتحولة والبلدان القائمة على الاقتصاد الحضري.

انضمت عوامل جديدة قوية لمجموعة القيمة الزراعية، لها مصلحة اقتصادية فى القطاع الزراعى النشط والمزدهر ولهم مشاركة فى الشئون السياسية. ومع ذلك لا يمكن لهذه الأوضاع المحسنة وحدها أن تضمن الاستغلال الأكثر نجاحاً للزراعة من أجل التنمية حيث يجب أن تلبى مطالب أصحاب الحيازات الصغيرة عند مناقشة الشئون السياسية، كما يجب على صُناع السلام والمتبرعين أن يغتنموا الفرص الجديدة.

دور جديد للدولة:

أصبحت إخفاقات السوق منتشرة خاصة فى البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعى، كما أن هناك حاجة لسياسة عامة لتضمن النواتج الاجتماعية المرغوبة، للدولة دور فى تنمية السوق وتوفير السلع الأساسية العامة وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص وفى إدارة أفضل للموارد الطبيعية من خلال تقديم محفزات وتحديد حقوق الملكية.

هناك حاجة ملحة لتقوية قدرة الدولة فى أدوارها الجديدة للتنسيق عبر القطاعات والمشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى لتطبيق جداول أعمال الزراعة من أجل التنمية. فى معظم البلدان، تحتاج وزارات الزراعة إلى إصلاحات بعيدة المنال ليعيدوا توضيح أدوارهم ويطوروا قدرات جديدة. هناك نماذج جديدة تبدأ فى الظهور. أصبحت دولة أوغندا رائدة فى التعاقد خارج الخدمات الاستشارية من خلال إعطاء منظمات المنتجين رأى عند مسح العقود.

تقوية المجتمع المدنى والديمقراطية:

يمكن لمجتمعات "القطاع الثالث"، المُنـتِجْ ومنظمات حملة الأسهم والمنظمات غير الحكومية (NGO's)، أن يقوموا بتحسين تمثيل فقراء الريف وستقوم الحكومة بذلك. يمكن لمنظمات المنتجين أن تعطى حق التصويت السياسى لصغار المزارعين وتسيطر على صناع السياسة وتأسيس وكالات يمكن الاعتماد عليها من خلال المشاركة فى صناعة السياسة الزراعية ومراقبة الميزانية والتعاون فى تحقيق السياسة. فى السنغال. Conseil National de Concertation et de Cooperation des Ruraux. هى مؤسسة شمولية تجمع تحتها منظمات المنتجين، وهى منظمة نشيطة فى التنمية وتحقيق الاستراتيجيات الزراعية القومية والسياسات. إن حرية المشاركة وحرية الصحافة والاستثمار فى رأس المال الاجتماعي للمنظمات الريفية، بما فيهم منظمات المرأة، لهم أهمية لاستراتيجيات المتطلبات الجانبية لتحسين السلطة.

خليط من الخدمات المركزية واللامركزية:

من خلال تقريب الحكومة من السكان الريفيين تحقق اللامركزية المقوم اللازم للتعامل مع الملامح المحلية وخارجية المنشأ للزراعة وخاصة للتوسع.

شكل بياني 12: تحصل البلدان القائمة على الزراعة والبلدان المتحولة للزراعة على مجموع نقاط أقل في تقييم السلطة.

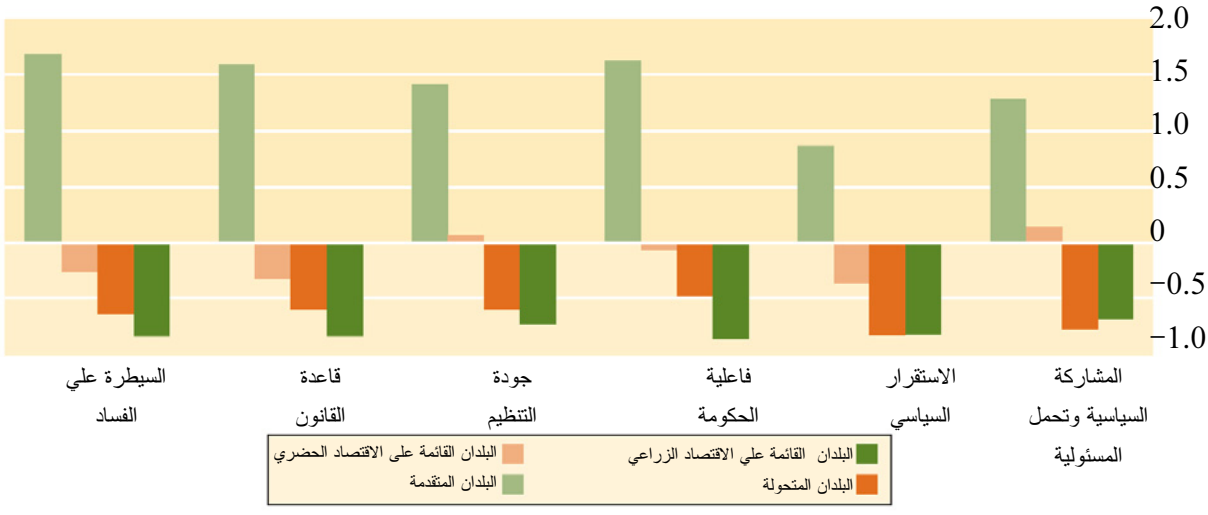

المصدر: Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi 2006

لكن ليست كل الخدمات الزراعية لا مركزية، حيث إن البعض من هذه الخدمات مثل البحث العلمى وتعقب أمراض الحيوانات لها اقتصادات إنتاج ضخم مهمة economies of scale تحتاج المؤسسات اللامركزية إلى مناقشة سيطرة الصفوة المحلية من السكان والاستثناء المحلى السائد غالباً فى المجتمعات الزراعية. فى الهند، ساعد حجز المقاعد للمرأة فى المجالس المحلية على استهداف أفضل للاستثمارات العامة للمتطلبات الخاصة بالنوع (ذكر/ أنثى). انخفض معدل الفساد فى مكان آخر من خلال مراقبة أنظمة التربة السطحية ومراجعات الحكومة للنتائج التى ينشرها الإعلام واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للحفاظ على السجل ومشاركة المعلومات التنمية التى تنبثق مع المجتمع (CDD) يمكنها أن تُسخر إمكانية المجتمعات الريفية، ومستوى معرفتهم المحلية، القدرة على الإبداع ورأس المال الاجتماعي. اللامركزية والتنمية المنبثقة من المجتمع يساهموا بشكل نموذجى فى جدول أعمال التنمية من أجل الزراعة بطريقة متتابعة لتركز على الخدمات الأساسية والسلع العامة أولاً وتشارك فى أنشطة تنشيط الدخل إذا ما تقابلت الاحتياجات الأساسية يمكن للتنمية الإقليمية أن تساعد فى إدارة المشروعات الاقتصادية على نطاق أوسع من مدخل التنمية المنبثقة من المجتمع.

تحسين فاعلية المتبرع:

فى البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعى نجد المتبرعين لهم تأثير فوق العادة فى 24 بلد من المنطقة االأفريقية جنوب الصحراء تمثل مساهمات المتبرعين على الأقل 28 بالمائة من إنفاق التنمية الزراعية وأكثر

من 80 بالمائة عن بعض البلدان. توفر الاستراتيجيات الزراعية التى تديرها الدولة والاستراتيجيات الموسعة للحد من الفقر، إطار عمل للمتبرعين ليوحدوا توجيه دعمهم للقطاع الزراعى معاً، وذلك من خلال استغلال الإنفاق العام للحكومة وأنظمة توفير الاحتياجات كآليات لبرنامج التطبيق. على المستوى الإقليمى، يوفر برنامج التنمية الزراعية الأفريقي المتكامل. أولويات لتنسيق استثمارات المتبرعين. على الرغم من هذه الجهود القومية والإقليمية تقدم إطارات عمل دعم المتبرعين المقدم من أجل الزراعة، إلا أن التقدم فى التنفيذ كان بطئ.

إصلاح المؤسسات العالمية:

لا يمكن لجداول أعمال الزراعة من أجل التنمية أن تدرك نتائجها بدون التزامات دولية أفضل وأكثر. والمهام الدولية، للقرن الواحد والعشرين التى تقضى على الجوع والفقر والمحافظة على البيئة وتوفير الأمن وإدارة الصحة عالمياً، لن يتم استكمال كل ذلك بدون الزراعة. يتضمن جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية عدد وافر من الأبعاد Multipilicity of dimensions مثل وضع قواعد عادلة للتجارة الأولية والاتفاق على معايير الإنتاج وحقوق الملكية الفكرية وتوفير التكنولوجيا الحديثة من أجل صالح الفقراء وتجنب الأمور الخارجية السلبية مثل أمراض الماشية والحفاظ على التنوع الحيوى فى العالم والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.

أنشأت المؤسسات الدولية ذات بؤرة التركيز القطاعى الضيقة الذى أنشأته من أجل الزراعة فى القرن الواحد والعشرين على الرغم من إنجازاتهم العديدة إلا أنهم غير مجهزين بشكل ملائم لمناقشة جداول الأعمال الحالية ذات القطاعات المتعددة والمشتركة . هناك حاجة للإصلاحات والابتكارات لتسهيل تنسيق أكبر عبر الوكالات الدولية ومع العوامل الجديدة فى الساحة الدولية بما فى ذلك المجتمع المدنى وقطاع الأعمال والأعمال الخيرية الإنسانية.

يتطلب تنفيذ جدول الأعمال الدولى دمج من الترتيبات المؤسساتية. أما المؤسسات المتخصصة، مثل المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية ومنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة والصندوق الدولى للتنمية الزراعية يمكنهم تقديم دعم والتزامات طويلة الأمد من خلال تطوير فاعليتهم والتنسيق بين الوكالات، يمكن للشبكات المشتركة بين القطاعات وذات الأمور المخصصة، أن تتجاوب بسرعة مع حالات الطوارئ مثل السيطرة على مرض أنفلونزا الطيور واغتنام الفرص الناشئة مثل التحصين الحيوى من خلال المحاصيل المعززة بالمغذيات. وفى حالات أخرى، نجد أن الأولويات الدولية السائدة مثل التكيف مع تغيرات المناخ وحتى معونة المتبرعين المتزايدة المقدمة للزراعة ربما تعمل بشكل أفضل . تنفيذ جدول الأعمال الدولى ليس فقط مجرد مصلحة شخصية والتى تتمدد بتوسع فى أنحاء العالم ولكنها أيضاً مسألة مساواة وعدالة بين البلدان النامية والمتقدمة وبين أجيال الحاضر والمستقبل.

ماذا سيحدث الآن؟ نحو التطبيق:

لو التزم العالم بالحد من الفقر وتحقيق نمو مستقر فإن قوى الزراعة المُسخرة من أجل التنمية يجب أن تحرر قوى الزراعة من أجل التنمية، لكن لا توجد كرات سحرية. إن استغلال التنمية من أجل الزراعة لهو عملية معقدة . تتطلب هذه العملية استشارات موسعة على مستوى الدولة لتعديل جداول الأعمال وتحديد استراتيجيات التطبيق. كما أنها تتطلب عمل الزراعة فى تناغم مع القطاعات الأخرى ومع العوامل المساعدة على المستويات المحلية والقومية والعالمية. أيضاً تتطلب بناء السعة لأصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم والعمل الزراعى الخاص. والدولة إضافة إلى ذلك، فهى تتطلب مساعدة الزراعة على خدمة التنمية والتكنولوجيا من أجل استقرار استغلال الموارد الطبيعية. وتتطلب أيضاً حشد الدعم السياسي والمهارات والموارد هناك إدراك متزايد بين الحكومات والمتبرعين بأن الزراعة يجب أن تكون الزراعة جزء بارز فى جدول أعمال التنمية سواء لتحقيق النمو فى البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي أو للحد من الفقر الريفى ومناقشته جدول أعمال البيئة فى كل مكان. أما الفرص الجيدة الحالية والاستعداد التام للاستثمار في الزراعة يظهروا تفاؤل بأن جداول أعمال الزراعة من أجل التنمية يمكنها التحرك للإمام. ونافذة الفرصة التي يقدمها كل هذا، لا يجب أن تترك لأن النجاح سوف يقدم دفعات أهداف الألفية الإنمائية وما بعدها.

الجزء الأول

ماذا يمكن أن تفعل الزراعة من أجل التنمية؟

الفصل الأول

النمو والحد من الفقر
في العوالم الثلاثة للزراعة

أظهرت الإحصاءات في عام 2002 أنه ثلاثة من كل أربعة فقراء في البلدان النامية ذات الكثافة السكانية التي تصل إلى 883 عاشوا في المناطق الريفية[1]. يعتمد معظمهم على الزراعة من أجل الكفاف. إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم، فإن تحويل الزراعة إلى قطاع أكثر نشاطا، من شأنه أن يحد من الفقر الريفي بشكل جذري، وبالتالي أن يحقق هدف الألفية الإنمائي في مشكلتي الفقر والجوع.

هناك العديد من قصص النجاح للزراعة باعتبارها "محركاً للنمو" في المراحل المبكرة لعملية النمو وبوصفها "قوة رئيسية" للحد من الفقر. وقريباً، نجح النمو السريع في قطاع الزراعة في الصين في خفض نسبة الفقر في الريف من 53 بالمائة في عام 1981 إلى 8 بالمائة في عام 2001 (انظر بؤرة التركيز أ). يرجع الفضل في ذلك إلى النمو الزراعي الذي كان مؤشر لدفع النمو الصناعي وبطريقة مشابهة للغاية للثورات الزراعية التي سبقت الثورات الصناعية التي انتشرت في أنحاء العالم من إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر وحتى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر[2].

قدمت الزراعة فرصاً مغرية لقطاع الأعمال، منها منتجات مرتفعة القيمة للأسواق المحلية مثل (منتجات الألبان في كينيا ومنتجات مزارع الأسماك في بنجلاديش والخضراوات للمتاجر الكبرى في أمريكا اللاتينية وللأسواق الدولية وخاصة (حبوب القهوة في رواندا ومحاصيل البساتين في تشيلي وجواتيمالا والسنغال). تحققت صور النجاح أيضاً للحاصلات التقليدية من خلال صور جديدة من الطلب لها مثل: الذرة الصفراء للصين والتي تأتي من لاوس وقصب السكر من أجل صنع الوقود الحيوي في البرازيل.

بالتوازي مع هذه الصور المختلفة من النجاح، حدثت حالات من الإخفاقات عند محاولة دفع تقدم الزراعة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الأداء ذو المستوى الثابت غير المرضي للزراعة في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء وخاصة عندما تقارن بالثورة الخضراء في جنوب آسيا (شكل بياني 1.1). في منتصف الثمانينيات، كانت حاصلات الحبوب منخفضة بينما ارتفعت معدلات الفقر مقارنة بالمناطق الأخرى. بعد 15 عام مضت في جنوب آسيا، ارتفعت حاصلات الحبوب بنسبة تزيد عن 50 بالمائة، بينما انخفضت معدلات الزراعة بنسبة 30 بالمائة. أما في معظم المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء لم تشهد حاصلات الحبوب ولا معدلات الفقر أدنى تغير، مازال الأمن الغذائي يشكل تحديا لمعظم البلدان الأفريقية، في ظل معدل منخفض للنمو في القطاع الزراعي، ومعدل سريع للنمو السكاني وعائدات متدنية من النقد الأجنبي وتكاليف مرتفعة للمعاملات في ضوء ربط الأسواق المحلية بالأسواق الدولية.

ومازالت الزراعة تواجه تحديات قوية في مناطق أخرى أيضاً. وحيثما نرصد تزايد في النمو بالقطاعات

غير الزراعية، وبالأخص في آسيا، يظهر لنا تراجعاً في إعادة توزيع القوى العاملة خارج القطاع الزراعي مما يؤدي إلي تركز الفقر في مناطق الريف مع نشوء تباينات واسعة في دخول الأفراد في الريف والحضر. ويمثل ذلك مصدراً رئيسياً للتوترات السياسية وانعدام الأمن. وحيثما يحدث تقلص كبير في نصيب الزراعة من الاقتصاد كما حدث في أمريكا اللاتينية، فإن ربط الأسر الريفية الفقيرة بالقطاعات الفرعية النشيطة الجديدة للزراعة يبقي تحديًا في حد ذاته، سواء بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة أو بالنسبة للعمال، وعن طريق الاستخدام الأمثل للمياه والأراضي وتوفير تلك الخدمات البيئية كإدارة لمستجمعات المياه، فإن الزراعة يمكن أن تجعل النمو دائم على المستوى البيئي بصورة أكبر.

ويعمد هذا الفصل إلى وضع منظور كلي يظهر أنه في العديد من الأوضاع يقوم بإعادة التوازن للمحفزات التي تواجه الزراعة والتصنيع والخدمات للاستثمار بشكل أفضل وأكبر في الزراعة. وبغرض إعادة التصميم المناسب للسياسات المختلفة خلال الأوضاع المتباينة، يضع هذا الفصل تصنيف للبلدان وفقاً لنسبة مساهمة الزراعة في النمو والحد من الفقر. قسم هذا التصنيف البلدان إلى: بلدان قائمة على الاقتصاد الزراعي وبلدان متحولة وبلدان قائمة على اقتصاد المناطق الحضرية. يستعرض هذا الفصل أيضاً السياسات السابقة والنماذج الاستثمارية ويقدم إطار عمل لفهم الاقتصاد السياسي الذي يتواري خلف صناعة قرار السياسة الزراعية.

شكل بياني 1.1: ارتفعت عائدات الحبوب وهبطت معدلات الفقر في جنوب آسيا ولكن لم تشهد عائدات الحبوب ومعدلات الفقر أي تغيير في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء.

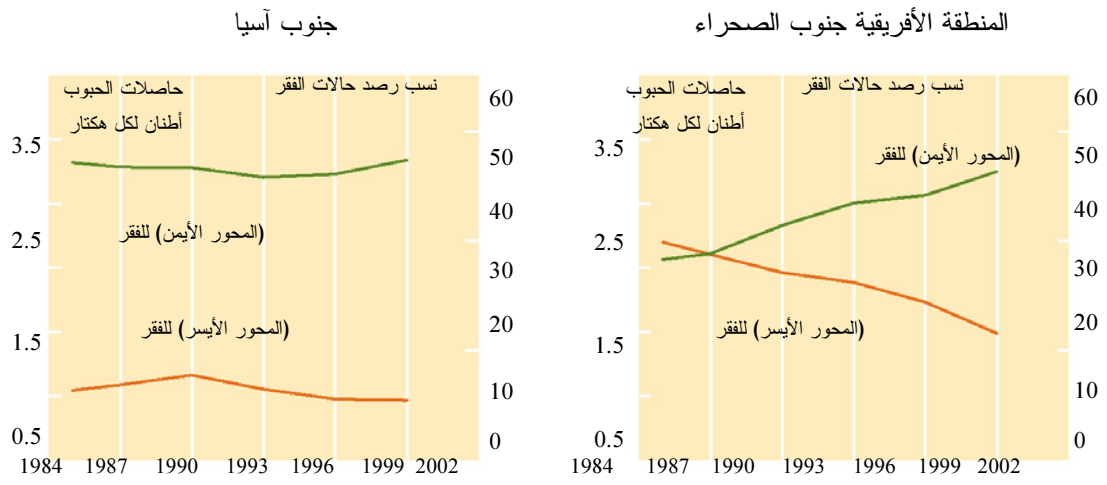

المصدر: Ravallion and Chen 2004، البنك الدولي عام 2006.

s

التحول الهيكلي:

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عبارة عن توضيح متواصل للأدوار التي تضطلع بها الزراعة والتصنيع والخدمات. ويتسم هذا التحول بمعيارين تجريبيين، يحدث أولهما خلال المستويات المنخفضة من التنمية حيث تكون حصص الزراعة من إجمالي الناتج المحلي ومن معدلات توظيف العمالة، كبيرة وقد (تصل إلى 50 بالمائة و85 بالمائة بالترتيب) ولكن تنخفضا النسبتين مع نمو البلدان المعنية (شكل بياني 1.2) وثانيهما يتمثل في وجود فجوة كبيرة ودائمة بين حصة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي وحصة الزراعة في قوة العمل. وتوحيا هاتان الحقيقتان النمطيتان بوجود دور جوهري متزايد للزراعة في تعزيز النمو والحد من الفقر.

لوحظ وجود هذان النمطان من التحول الهيكلي السابق في معظم البلدان المتقدمة وكما أنهما يحدثان حالياً في البلدان النامية التي تسجل معدلات من زيادة النمو. غير أنه ثمة أشكال للاختلاف تستحق الملاحظة. ففي معظم المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء وعلى مدار الأربعون عاماً الماضية، لوحظ وجود تقلص كبير لحصة العمالة في الزراعة برغم عدم تسجيل أي نمو تقريباً لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي. ويظهر ذلك على سبيل المثال في حالة دول نيجيريا (انظر شكل بياني 1.2). وينطبق نفس الأمر على أمريكا اللاتينية منذ عام 1980، كما يتضح ذلك في حالة البرازيل. ويتسق هذا مع ما تم ملاحظته من تمدين الفقر (انتقال الفقر إلى المناطق الحضرية) في هاتان المنطقتان. ويرجع هذا جزئياً إلى القيود المفروضة على حركة انتقال العمالة مما أدي إلى تزايد الفجوة بين مناطق الريف والحضر خاصة في ظل النمو السريع للقطاعات الأخرى غير الزراعية[3].

مساهمة الزراعة جوهرية ولكنها تتقلص مع تقدم البلدان:

مازالت كثير من البلدان الفقيرة تسجل حصصاً كبيرة في إجمالي ناتجها المحلي ومعدلات التوظيف بمتوسط 34 بالمائة و64 بالمائة على الترتيب في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء[4]. وبالنسبة للبلدان ذات فئة الدخل الذي يتراوح بين 400 دولار و1800 دولار للفرد سنوياً من إجمالي الناتج المحلي وكثير منها في آسيا، فإن الزراعة تستأثر بنسبة 20 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي وبنسبة 43 بالمائة من القوة العاملة. وتنخفض هاتان النسبتان إلى 8 بالمائة و22 بالمائة على الترتيب في البلدان من فئة الدخل الذي يتراوح بين 1800 دولار 8100 دولار للفرد سنوياً من إجمالي الناتج المحلي. وتقع كثير من بلدان هذه الفئة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. ومع إضافة عوامل التطور والتأخر في الزراعة (الزراعة الموسعة)، فإن ذلك يزيد من حصتها في الاقتصاد القومي بشكل نموذجي بنسبة النصف أو أكثر، وبخاصة في البلدان متوسطة الدخل[5].

شكل بياني 1.2: مع تقدم البلدان، تميل حصص إجمالي الناتج القومي والعمالي من الزراعة إلى الانخفاض ولكن مع العديد من الخصوصيات.

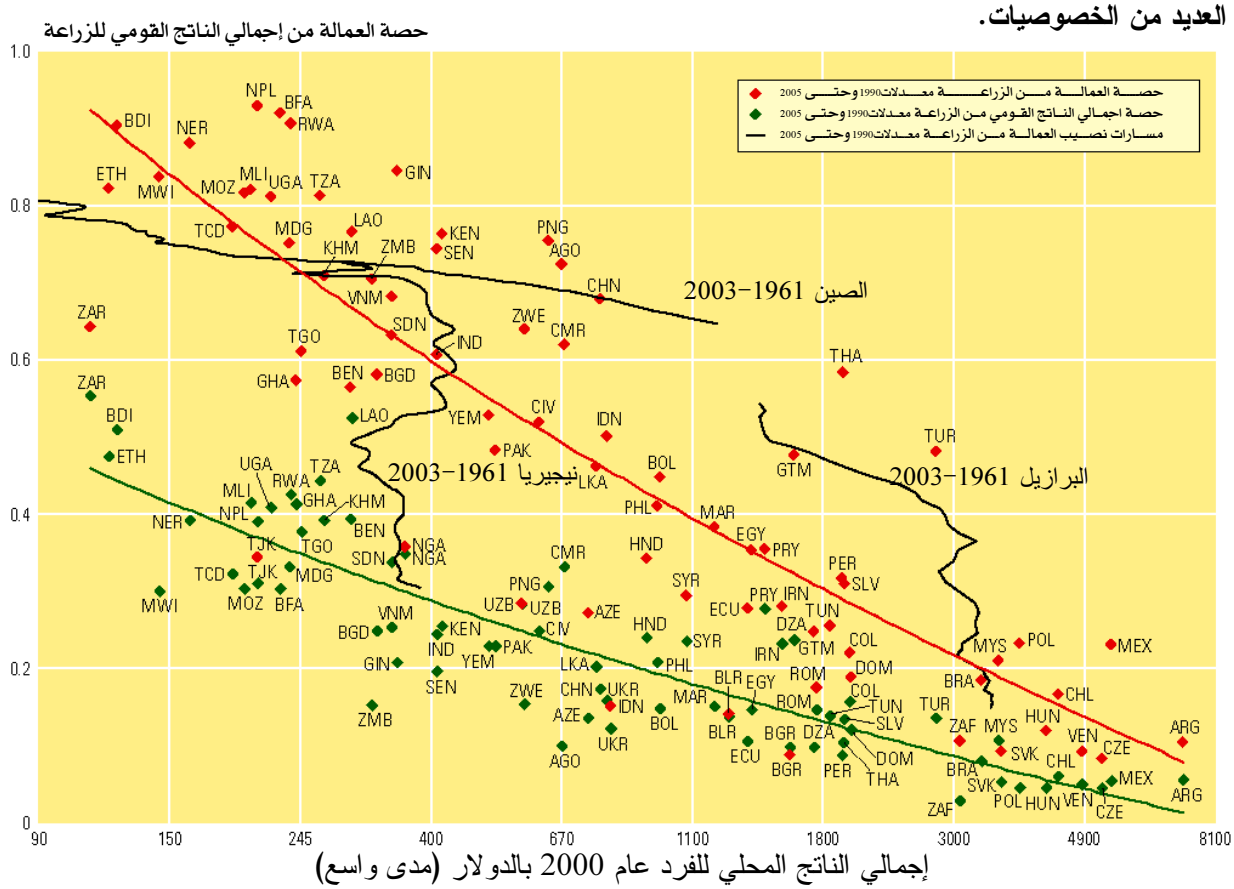

المصدر: WDR 2008 team, based on data from World Bank 2006y.

ملحوظة: القائمة التي تتضمن اختصارات البلدان المؤلفة من ثلاثة أحرف، توجد في صفحة ن.

إن الحصة الكبيرة التي تستأثر بها الزراعة في الاقتصادات الأكثر فقراً توحي بأن تحقيق نمو قوي للزراعة يمثل عاملاً حيوياً لتعزيز النمو الاقتصادي الكلي. فمع ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، تتقلص حصة الزراعة وكذلك الحال بالنسبة لمساهمتها في النمو الاقتصادي ويحدث هذا بينما يتزايد الناتج الزراعي بصورة متزامنة من ناحية القيمة المطلقة. ويرجع هذا إلى أن الاقتصادات غير الزراعية تسجل معدلات نمو أسرع.

تساهم الزراعة بشكل متزايد في تشكيل درجة الاستدامة البيئية لعملية التنمية بجميع أبعادها. فالزراعة مستخدم رئيسي للموارد الطبيعية النادرة (85 بالمائة من المياه العذبة المستهلكة و 42 بالمائة من الأراضي) بالإضافة إلى كونها مورداً رئيسياً للخدمات (عن طريق امتصاص الكربون وإدارة مستجمعات المياه والحد من تآكل الغابات).

قوة الزراعة في الحد من الفقر:

إن الفجوة الكبيرة الدائمة بين حصة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات توظيف العمالة توحي بأن الفقر يتركز في الزراعة وفي المناطق الريفية وبأنه مع تسارع وتيرة النمو في القطاعات الأخرى غير الزراعية، فإن شريحة كبيرة من الريفيين الفقراء يظلون على فقرهم.

أما حقيقة أن الفقر بين الأسر العاملة في القطاع الزراعي والأسر الريفية يزيد كثيراً وبشكل دائم فيؤكدها دليل عل المستوى الجزئي تستخلصه من دراسات عديدة لمستويات الفقر بالبلدان، أجريت هذه الدراسات من قبل البنك الدولي (انظر بؤرة التركيز أ). وعلاوة على ذلك، فإننا نرصد تزايداً في معدلات النمو للقطاعات غير الزراعية، نجد اتساعاً متزايداً في فجوة دخل الأفراد في الريف والحضر، وعلى سبيل المثال، نجد في شرق آسيا، أن نسبة الفقر بين الريف والحضر تزايدت من 2:1 تقريباً إلى ما يزيد عن 3.5:1 ما بين عام 1993 وعام 2002 برغم معدل الانخفاض الكبير في الفقر من الناحية المطلقة. وحتى في حالة تحقيق معدلات سريعة من التمدين، فإنه من المتوقع أن يبقى العالم النامي ريفي الطابع بشكل عام في معظم المناطق حتى 2020 تقريباً (انظر إطار 1.1). ومن المتوقع أن تعيش الأغلبية العظمي من الفقراء في مناطق ريفية حتى عام 2040[6].

إن التركيز الدائم للفقر (المطلق والنسبي) في مناطق الريف يُظهر مدى الصعوبة في إعادة توزيع الدخل المحقق خارج قطاع الزراعة، والصعوبة الكامنة في التحول المهني للأفراد مع إعادة هيكلة الاقتصادات. إن الهجرة من المناطق الزراعية إلى المناطق الحضرية غالباً ما يعوقه نقص في المعلومات والتكلفة الصحيحة وتفاوت المهارات، والتقدم في العمر والروابط الأسرية والاجتماعية. ومن ثم، فإن الكثير من الأفراد يبقون في المناطق الريفية وتملأهم آمال لا تتحقق بحياة أفضل. يتسبب ذلك في صور من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي يمكنها أن تعوق عملية النمو. كما أن تحقيق نمو عريض القاعدة للاقتصاد الريفي يبدو أمراً جوهرياً للتخفيف من حدة الفقر بشكليه النسبي والمطلق.

في الواقع ومن خلال التحليل البسيط، نلاحظ أن 81 بالمائة من أسباب الحد من الفقر من عام 1993 وحتى عام 2002، يمكن أن ننسبها إلى تحسن الأوضاع في المناطق الريفية ذاتها. أما الهجرة فقد مثلت نسبة 19 بالمائة فقط من أسباب الحد من الفقر خلال الفترة ذاتها[7]. إن الميزة النسبية للنمو الزراعي في الحد من الفقر تؤيده أيضاً دراسات الاقتصاد الكمي. ويظهر دليل الاقتصاد الكمي في مختلف البلدان، أن نمو إجمالي الناتج المحلي المتحقق في الزراعة له فوائده بالنسبة للفقراء. كما أنه فعال بمقدار الضعف على الأقل في مجال الحد من الفقر مقارنة بالنمو المتحقق من خلال القطاعات الأخرى المتحكمة في حكم هذا القطاع (انظر إطار 1.2). إلا أنه مع تزايد ثراء البلدان، فإن دور النمو الناتج عن الزراعة في توفير فوائد للفقراء، يبدأ من التقلص على الأرجح.

العوالم الثلاثة للزراعة من أجل التنمية:

في ظل الدور المتنامي للزراعة في تعزيز النمو والحد من الفقر، تُصنَف البلدان في هذا التقرير كالآتي: بلدان قائمة على الاقتصاد الزراعي، وبلدان متحولة وبلدان قائمة على اقتصاد المناطق الحضرية، ويعتمد هذا التصنيف على حصة الزراعة من النمو، وحصتها من الفقر الكلي (2.15 دولار أمريكي يومياً) في القطاع الريفي.

إطار 1.1 : ديناميكيات سكان الريف

يشارك ما يتراوح من 2.5 بليون من إجمالي 3 بليون نسمة من سكان الريف في العملية الزراعية. منهم 1.5 بليون في صورة أسر من أصحاب الحيازات الصغيرة، بينما يعمل 800 مليون منهم لدى أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن المتوقع أن يستمر حجم السكان في مناطق الريف في النمو حتى عام 2020، على أن يبدأ في التراجع بعد ذلك التاريخ لدواعي بطء النمو السكاني والتمدين السريع في معظم البلدان (انظر الشكل بأسفل).

ولن تبدأ منطقة جنوب آسيا في هذا التقلص قبل عام 2025، بينما تبدأ أفريقيا بعد عام 2030 على أقل تقدير. إلا أن المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية ظلوا يفقدوا أعداد كبيرة من سكانهما في عام 1995. وبرغم ذلك فإن نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق ريفية مستمرة في الهبوط في جميع القارات بما فيهم أفريقيا.

سوف تبقي نسبة السكان في البلدان النامية ريفية بشكل دائم حتى عام 2020

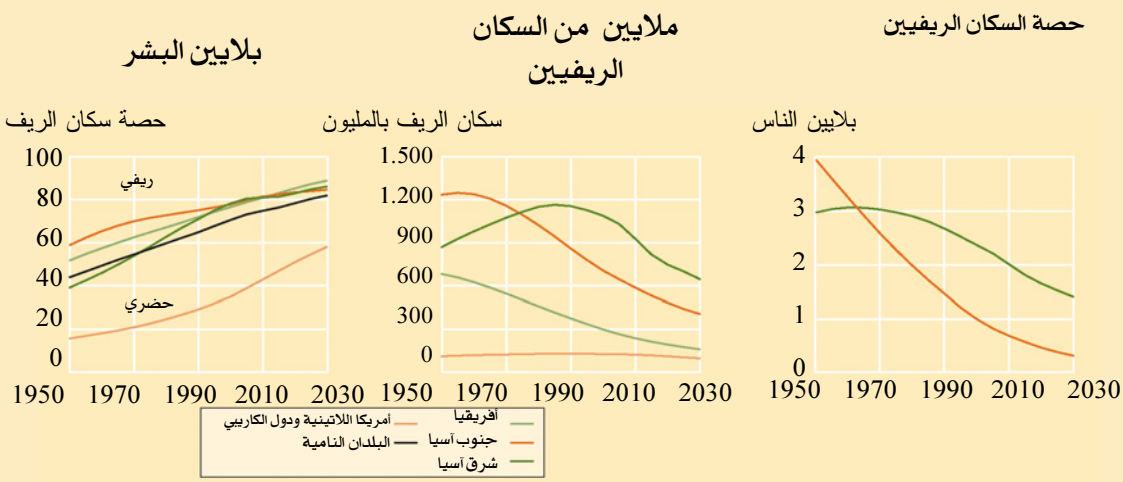

المصدر: United Nations 2004.

إطار 1.2: الدليل المشترك بين البلدان عن أثر النمو الزراعي على الحد من الفقر:

من بين 42 بلد نامي في خلال الفترة من عام 1981 وحتى عام 2003، فقط نسبة 1 بالمائة من نمو إجمالي الناتج المحلي والموجودة في قطاع الزراعة، زادت من نفقات على الأقل أفقر ثلاث نسب (Decile) بمعدل 2.5 أضعاف النمو في القطاعات الأخرى في الاقتصاد (انظر الشكل بأسفل).

ويكتشف Lederman & Bravo-Ortega (2005) نفس الحالة، فيجدوا أن أي زيادة في إجمالي الناتج القومي تأتي من إنتاجية العمل الزراعي هي بمعدل 2.9 أضعاف أكثر فاعلية في زيادة دخل الأفراد الأفقر Quintile في تنمية البلدان وبنسبة 2.5 أضعاف ذات فاعلية بلدان في أمريكا اللاتينية عن الزيادة المساوية في إجمالي الناتج المحلي والتي تأتي من إنتاجية العمل غير الزراعي. وبدلاً من التركيز على الفقر الحقيقي، واستناداً لملاحظات سجلت من 80 بلد خلال الفترة من عام1980

وحتى عام 2001، استخلصا Demery & Christaensen (2007) في تقريرهما أن الميزة المقارنة للزراعة تهبط من نسبة 2.7 أضعاف فاعليتها في الحد من معدل الفقر القائم على دخل دولار واحد يومياً في أفقر ربع من البلدان في عينتهم إلى 2 ضعف فاعليتها في الربع الثري من البلدان . ومن خلال رصد الارتدادات المشتركة بين البلدان، حسب الأقليم، وبالنظر إلى معدل الفقر القائم على دخل يومي 2 دولار، اكتشف Hasan & Quibriam (2004) أن التأثيرات أكبر من النمو الزراعي على الحد من الفقر على المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء وجنوب آسيا ولكن الأثر الأكبر للنمو على الحد من الفقر الناشئ في قطاعات أخرى في شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية.

مكاسب الرفاهة الاجتماعية من النمو الناشئ في الزراعة هي كبيرة بشكل جوهري للأسر الموجودة في النسب Deciles الخُمسى للإنفاق.

أرباح الإنفاق الناتجة عن 1 بالمائة من نمو إجمالي الناتج المحلي

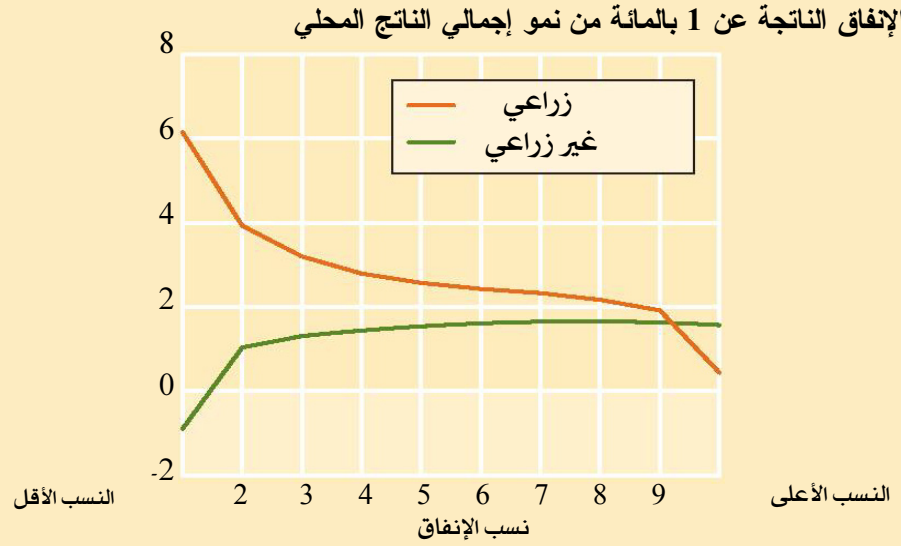

المصدر: Ligon and Sadoulet 2007

ملحوظة: يختلفا المنحنيان بشكل ملحوظ عند 95 بالمائة من مستوى الثقة للنسب الخمسة الأقل للإنفاق.

واستناداً إلى هذا التصنيف نجد أن هناك ثلاثة مجموعات من الاقتصادات المختلفة هيكلياً. وتتسم كل مجموعة منها بتحديات مميزة تواجه عملية وضع السياسات الزراعية. (انظر شكل بياني 1.3 وجدول 1.1 و 1.2). وفي حالة الاقتصادات القائمة على الزراعة (ومعظمها في إقليم جنوب الصحراء) تساهم الزراعة بصورة كبيرة في النمو، بينما يتركز الفقراء في المناطق الريفية. أما التحدي الرئيسي في وضع السياسات فيتمثل في مساعدة الزراعة على القيام بدورها كمحرك للنمو وكوسيلة للحد من الفقر.

أما بالنسبة للاقتصادات المتحولة (ومعظمها في آسيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط) فإن الزراعة تساهم بصورة أقل من النمو، ولكن الفقر يظل ريفياً بصورة مهيمنة. وتتسبب الفجوة المتزايدة في الدخل بين سكان الريف وسكان الحضر، إلى جانب الطموحات المحبطة في صور شتى من التوتر السياسي[8]، ويجب الإشارة إلى أن تحقيق النمو في القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي غير القائم على الزراعة (Non-Farm) يمثل أمراً ضرورياً للحد من الفقر في الريف، وتقليص تلك الفجوة الكبيرة في الدخل بين الريف والحضر.

وعلى مستوى الاقتصادات الحضرية (وغالبيتها في أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية)، نجد الزراعة تساهم بشكل طفيف في تحقيق النمو. وفي حالة هذه الفئة، فإننا نلحظ أن الفقر لم يعد ظاهرة قاصرة بالدرجة الأولى على الريف فحسب، برغم حقيقة أن مستوى 2.15 دولار من الدخل اليومي للفرد كمعيار للفقر، يظل مرتفعاً بنسبة 63 بالمائة عنه في مناطق الحضر. تعادل الزراعة أي قطاع تجاري آخر يملك القدرة على المنافسة وهي القطاع السائد في بعض المناطق. وفي حالة هذه الاقتصادات يمكن للزراعة أن تحد من الفقر الريفي المتبقي من خلال اعتبار فقراء الريف منتجين مباشرين كغيرهم، وعن طريق توفير فرص عمل جديدة لهم.

ويجب الإشارة في هذا السياق إلى أنه ليس هنا طريق موحد يمكن لبلد أن يسلكه بغرض الانتقال من مرحلة الاقتصاد القائم على الزراعة إلى اقتصاد حضري وصولاً إلى مستوى بلد مرتفع الدخل في النهاية. غير أنه، بالنظر إلى السبل التي سلكتها الصين (من عام 1981 وحتى 1988 ومن عام 1996 وحتى عام 2001) والهند (1965 وحتى عام 1970 ومن عام 1989 وحتى عام 1999) وإندونيسيا (من عام 1970 وحتى عام 1996) والبرازيل (من عام 1970 وحتى عام 1975 ومن عام 1990 وحتى عام 1996) يتضح لنا ذلك (انظر الشكل البياني 1.3). انتقلت كلا من الصين والهند من فئة البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي إلى فئة البلدان المتحولة، وذلك خلال فترة تتراوح بين 15 و25 عاماً. ولكن من الملاحظ أن تغيراً طفيفاً للغاية قد طرأ على حصة مناطق الريف من الفقر الكلي. أما إندونيسيا، التي كانت في مرحلة التحول فعلياً خلال فترة السبعينيات، فقد نجحت في

الحد من الفقر الريفي بصورة أكبر، وينطبق ذلك على البرازيل أيضاً وهي بلد من فئة البلدان الحضرية.

ومن الملاحظ أن الفئات الثلاث التي استعرضناها تتسم كل واحدة منها بملامح مميزة رئيسية على مستوى الدور الذي لعبته الزراعة في تحقيق النمو، والحد من الفقر في بلدان كل فئة من الفئات السابق تصنيفها. ولعل هذه الملامح المميزة توفر لنا إطار عمل مفيد بهدف التركيز في المناقشة والمساهمة في بلورة إرشادات عامة لوضع السياسات المنشودة. وحتى في هذه الحالة، من الملاحظ بقاء صور من التفاوت الكبير بين بلدان كل فئة، بل وداخل كل بلد (انظر إطار 1.3).

البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي:

في حالة البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي التي تقع غالبيتها في جنوب الصحراء الكبرى، نلاحظ أن الزراعة قد استأثرت بنسبة الثلث تقريباً من معدلات النمو الكلي التي سجلتها هذه البلدان خلال الفترة من عام 1993 حتى عام 2005. وتضم هذه البلدان أكثر من نصف بليون نسمة، يعيش 49 بالمائة منهم بأقل من معدل دخل دولار يومياً، بينما يقيم 68 بالمائة منهم في مناطق ريفية (انظر جدول 1.1 وجدول 1.2). ومع الأخذ في الاعتبار بضخامة حجم هذا القطاع فقط، فإن الزراعة تشكل أداة حيوية لتحقيق التنمية، على الأقل ويعلب قطاع الحاصلات الأساسية والصادرات الزراعية دورين مهمين ولكنهما مختلفان تماماً من أجل تعزيز معدلات النمو والحد من الفقر، أما قطاع الحاصلات غير الأساسية، فينتج من أجل التصدير، وغالباً ما تهيمن عليه السلع التقليدية. غير أنه من الملاحظ أن هذا القطاع بدأ في ضم قطاعات فرعية أخرى بصورة متزايدة. وتتسم هذه القطاعات النشيطة بمنتجاتها مرتفعة القيمة كالزهور والخضراوات والأسماك.

شكل بياني 1.3: تشكل البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي والبلدان المتحولة والبلدان القائمة على الاقتصاد الحضري، العوالم الثلاثة للزراعة.

مساهمة الزراعة في النمو من عام 1990 وحتى عام 2005

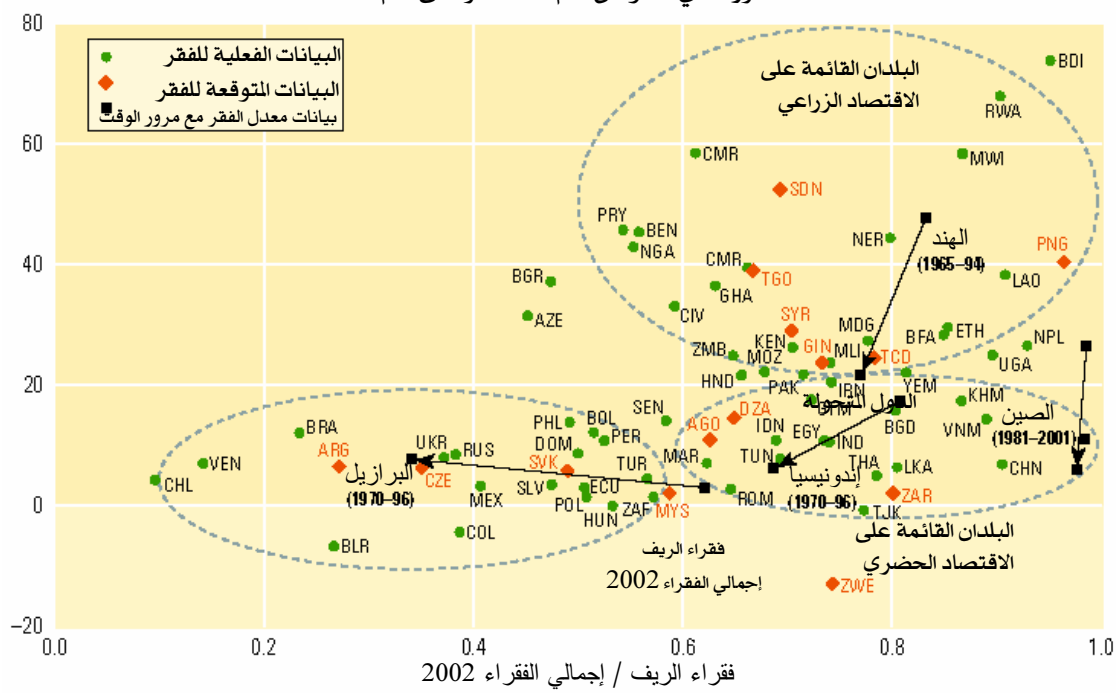

المصدر: WDR 2008 team.

ملحوظة: تعرف إسهامات الزراعة للنمو بمعدل النمو الزراعي أضعاف حصة معدل القطاع على مدار الفترة الزمنية التي يقسمها نمو إجمالي الناتج المحلي (بيانات مقتبسة من البنك الدولي DDP لعام 2006) تظهر الحصص الريفية للفقر في شكل دائرة خضراء (كما حددها Sangraula, Chen, Ravallion 2007) باستخدام نسبة دخل خط الفقر بمعدل 2.15 دولار باليوم. الحصص الريفية من الفقر في شكل ماسة برتقالية اللون ويتنبأ بهم بمعدل ارتداد مقدار للحصة الريفية من الفقر على الحصة الريفية من السكان، الحصة الزراعية في إجمالي الناتج المحلي، مقياس إجمالي الناتج المحلي للفرد في عام 2000 بالدولار والنماذج الإقليمية.

السبل الديناميكية مقتبسة من أبحاث Chen, Ravallion 2004 عن الصين من البنك الدولي 2006 عن الهند ومن الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي (www.aclac.org) عن البرازيل والمكتب المركزي للإحصاءات (http://www.bps.go.id) عن إندونيسيا مع معدلات الفقر استنادا على خطوط الفقر القومية لهم. كما تشير الأسهم إلى السبل للبرازيل والصين والهند وإندونيسيا.

القائمة التي تتضمن اختصارات البلدان المؤلفة من ثلاث أحرف، توجد في صفحة ن.

جدول 1.1: الخصائص السكانية والاقتصادية للأنماط الثلاثة للبلدان، 2005.

البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي	البلدان المتحولة	البلدان القائمة على الاقتصاد الحضري	
			السكان
615	3,510	965	الإجمالي (بالملايين)
417	2,220	255	**السكان الريفيين (بالملايين)**
68	63	26	حصة السكان الريف (بالملايين)
2.5	1.4	1.0	النمو السكاني السنوي من عام 1993 وحتى عام 2005 (٪)
82.2	13.6	4.2	المنطقة الافريقية جنوب الصحراء
2.2	97.8	0	جنوب آسيا
0.9	96.1	2.9	شرق آسيا وحزام الباسيفيك
8	92	0	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
0	12	88	أوروبا وآسيا الوسطى
2.2	9.7	88.1	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
			القوى العاملة (في عام 2004)
266	1,780	447	الإجمالي (بالملايين)
172	1,020	82	الزراعة (بالملايين)
65	57	18	حصة الزراعة (٪)
			الاقتصاد
379	1,068	3,489	إجمالي الناتج المحلي للفرد (بالدولار عام 2000)
3.7	6.3	2.6	إجمالي الناتج المحلي السنوي (٪) من عام 1993 وحتى عام 2005
			الزراعة
111	142	215	القيمة المضافة للزراعة للفرد (بالدولار في عام 2000)
29	13	6	حصة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي (٪)
32	7	5	مساهمة الزراعة في النمو من عام 1993 وحتى عام 2005 (٪)
4	2.9	2.2	النمو السنوي الزراعي لإجمالي الناتج المحلي 1993-2005 (٪)
3.5	7	2.7	النمو السنوي الغير زراعي لإجمالي الناتج المحلي 1993-2005 (٪)

المصدر : Labor force data: FAO 2006a. Other data: World Bank 2006y.

ملحوظة: تم تقييم المعدلات استنادا على 74 بلد مع 5 مليون نسمة على الأقل ماعدا القيمة المضافة للزراعة التي تمت استناداً إلى بيانات 71 بلد لسبب نقص المعلومات. البيانات مسجلة لعام 2005 ما لم تظهر بيانات أخرى.

جدول 1.2: الفقر في الأنماط الثلاثة للبلدان، 2002.

البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي	البلدان المتحولة	البلدان القائمة على الاقتصاد الحضري	
			السكان (بالملايين)
494	3,250	888	**إجمالي السكان**
335	2,100	251	**إجمالي سكان الريف**
			الفقر (بمعدل دخل يومي 2.15 دولار)
80	60	26	**إجمالي معدل الفقر (٪)**
278	1,530	91	**عدد فقراء الريف (بالملايين)**
70	79	39	**حصة فقراء الريف من إجمالي الفقر (٪)**
83	73	36	**معدل الفقر الريفي (٪)**
73	35	22	**معدل الفقر الحضري (٪)**
			الفقر (بمعدل دخل يومي 1.08 دولار)
49	22	8	**إجمالي معدل الفقر (٪)**
170	583	32	**عدد فقراء الريف (بالملايين)**
70	82	45	**حصة فقراء الريف من إجمالي الفقر (٪)**
51	28	13	**معدل الفقر الريفي (٪)**
45	11	6	**معدل الفقر الحضري (٪)**

المصدر : Ravallion, Chen, Sangraula 2007

ملحوظة: تم وضع المعدلات استناداً على دراسات 60 بلد من بين البلدان المذكورة في جدول 1.1 والذي تم رصد معدلات الفقر فيهم في مصدر البيانات. تم تحديد خطوط الفقر في تباين القوى الشرائية بالدولار في عام 1993.

قطاع المحاصيل الأساسية غير القابلة للتبادل التجاري:

حتى برغم وجود العولمة، مازال قطاع المحاصيل الأساسية غير قابل للتبادل التجاري في أنحاء شاسعة من البلدان القائمة على الزراعة لسببين:

الأول: أن المحاصيل الزراعية المزروعة محلياً كالكسافا والبطاطا والذرة السكرية (سوجوم، ونبات الدخن وTeff، لا يمكن التجارة فيهم دولياً (وإن كان من الممكن أحياناً التجارة فيهم على المستوى الإقليمي).

وغالباً ما تسيطر منتجات هذا القطاع على الوجبات اليومية للسكان المحليين.

أما السبب الثاني: فيتمثل في أن اقتصاد الأغذية المحلية مازال معزولاً عن الأسواق العالمية نظراً لارتفاع تكاليف النقل والتسويق وبالأخص في المناطق النائية[9]. والبلدان التي تطوقها بلدان أخرى. ومثلا في حالة بلد أثيوبيا، يمكن أن ينقلب سعر الذرة من 75 دولار للطن (أي ما يعادل سعر التصدير) وصولاً إلى 225 دولار للطن (ما يعادل سعر الاستيراد) بدون التدخل في علاقات تجارية دولية. ويمثل هذا القطاع من المحاصيل غير التجارية نسبة 60 بالمائة من جملة الإنتاج الزراعي في مالاوي و70 بالمائة في زامبيا وكينيا[10]. وعندما يكون قطاع المحاصيل الأساسية كبيراً ولا يمكن الاتجار في منتجاته، فإن ارتفاع إنتاجية محاصيله يزيد إجمالي الكميات المعروضة منها محلياً فتنخفض أسعارها. ويُبقي هذا الوضع، مستوى الأجور الإسمية للعمالة منخفض. كما أنه يحافظ على مستويات منخفضة لأسعار جميع مستلزمات الإنتاج التي تعتمد على مكون كبير من الأيدي العاملة. وبالتالي يساهم ذلك في الحفاظ على القدرة التنافسية لقطاع المنتجات غير الغذائية التجارية[11]. أما بالنسبة للسلع الأساسية الرئيسية في أفريقيا، فهناك دليل على وجود علاقة ارتباط سلبية بين نصيب الفرد من الإنتاج، وسعر الذرة في أثيوبيا وغانا والذرة السكرية (السورجوم) في بوركينا فاسو ومالي والسودان والكاسافا في غانا وبدرجة ضعيفة بالنسبة للدَخْنْ (Millet) في بوركينا فاسو ومالي والسودان. أما كينيا فهي الوحيدة التي لا ينطبق عليها هذا النمط ويرجع الفضل إلى ذلك التدخل القوى في الأسعار. ورغم ذلك، فإن آلية الانتقال هذه يمكن استمرارها فقط في حالة ارتفاع الأرباح الناتجة عن عامل الإنتاجية بصورة أسرع من مستوى الانخفاض في أسعار الأغذية، ومن ثم يمكن الحفاظ على ربحية المزارع. ما لم يتحقق ذلك، فإن المزارعين قد يهجروا الوسائل التكنولوجية التي حققت لهم مكاسب إنتاجية في المقام الأول.

إن آثار الحد من الفقر الناجمة عن زيادة الإنتاج في قطاع المزارع يعتمد على الوضع التسويقي البحت للفقراء ومرونة الأسعار للطلب على الغذاء[12]. فالأسر الفقيرة التي تشتري غذائها تستفيد من انخفاض أسعار المواد الغذائية، مادام بقى المكسب من انخفاض الإنفاق على الغذاء أكبر من الخسارة في الدخل الناتجة عن انخفاض الأجور. وفي المقابل، فإن المنتجين البائعين للمواد الغذائية يكسبون فقط في حالة نمو الإنتاجية بوتيرة أسرع من الانخفاض في الأسعار. ونظراً لأن الطلب على المحاصيل الأساسية غالباً ما يفتقد للمرونة في الأسعار. فإن المنتجين قد يخسرون كثيراً. وحتى في هذه الحالة، فإن زيادة إنتاجية المحاصيل الأساسية غالباً ما يُخفِضْ من حدة الفقر بشكل عام، ويرجع هذا إلى أنه علاوة على فقراء الحضر، فإن أكثر من نصف الأسر الريفية الفقيرة هي أسر مشترية للغذاء بشكل ملحوظ. وهذه حقيقة غير مقبولة كثيراً. (انظر فصل4).

إطار 1.3: لدى البلدان الكبرى تباين في الخواص الإقليمية التي تضم العوالم الثلاثة للزراعة

في البلدان الكبرى، ربما يتم تصنيف المدن إلى فئات مختلفة. فالهند بُرمتها، بلد متحول، وبها أيضاً مدن قائمة على الاقتصاد الزراعي مثل Uttar Pradesh و Bihar وعدد قليل من المدن ذات الاقتصاد الحضري (انظر الشكل بأسفل).

ويتطابق نفس الشيء، مع المكسيك فهي بلد تعتمد بالكامل على الاقتصاد الحضري، وبها أيضاً بعض المدن المتحولة ومدينتان قائمتان على الزراعة. وهذا يتناقض مع، هذا التباين للخواص، حيث إن كل مدن البرازيل مؤهلة لتصبح قائمة على الاقتصاد الحضري وكذلك في كل المقاطعات في الصين ماعدا مقاطعات Hainan التي مازالت متحولة.

في الهند المتحولة، توجد مدن قائمة على الزراعة ومُدن قائمة على الاقتصاد الحضري وفي المكسيك القائمة على الاقتصاد الحضري، هناك مدن متحولة ومدن قائمة على الاقتصاد الزراعي.

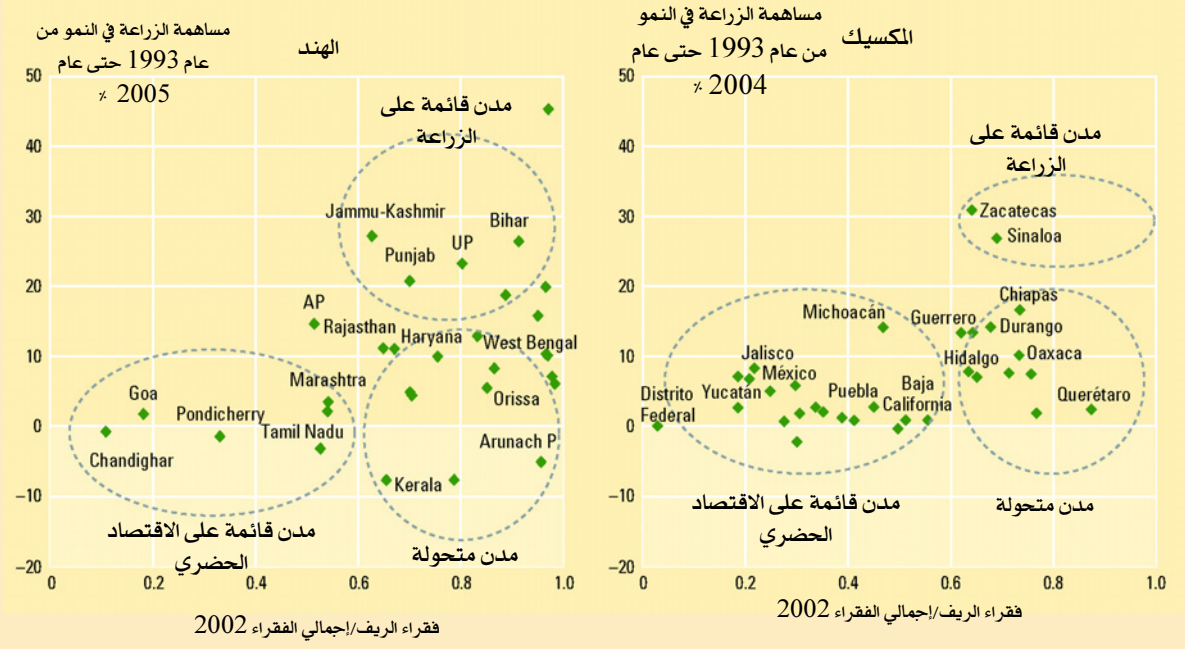

المصدر: Central Statistical Organization and Planning Commission for India, Instituto Nacional de Estadística Geografía e Informática (INEGI) for Mexico.

ويوضح الدليل الجزئي الذي توفره مدغشقر هذه الأوضاع. فبرغم أن الأرز سلعة قابلة للتبادل التجاري بها، فقد ثبت عدم التبادل التجاري لها بالمناطق الريفية بمدغشقر نظراً لتكاليف النقل المرتفعة هناك. ويظهر تحليل لبيانات التعداد الخاصة بمناطق بالبلاد أن مضاعفة إنتاجية الأرز يخفض من نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي داخل مجموعة سكانية معينة بمقدار 38 نقطة مئوية. كما يقلل فترة الجوع بمقدار 1.7 في الشهر (أي ما يعادل الثلث). أما انخفاض أسعار الأرز وارتفاع الأجور الاسمية للعمالة الزراعية فقد عزز الأجور الحقيقية، فاستفادت الشرائح الأكثر فقراً على وجه الخصوص ممن يشكلون فئة المشترين للأرز، وهذه الفئة هي التي تقدم العمالة لهذا القطاع. واستفاد أيضا من هذا الوضع بائعو الأرز الفقراء حيث تخطت مكاسب الإنتاجية المرتفعة الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعاره أكثر من مرة[13]. وتظهر دراسات الاقتصاد الكمي للهند خلال الفترة من عام 1958 وحتى عام 1994 (حيث يعيش معظم فقراء الريف كعمال أُجراءْ غير مالكين للأراضي). كما أن تأثيرات الأسعار ومستويات الأجور الناجمة عن إنتاجية المحاصيل الغذائية تلعب دوراً أكثر أهمية في تخفيض حدة الفقر بمناطق الريف على المدى البعيد. وتتخطى تلك التأثيرات نظيراتها المباشرة على دخول الأفراد التي تحققها المزارع، وتهيمن تلك الآثار على المدى القريب (شكل بياني 1.4).

القطاع الزراعي التجاري:

أدت العولمة إلى جانب المنتجين الديناميكيين الجدد (على سبيل المثال، إنتاج حبوب القهوة في فيتنام) أدت إلى زيادة المنافسة في مجال الصادرات التقليدية. إلا أن الطفرة التي سُجلت مؤخرًا في إنتاج الكاكاو في المزارع الصغيرة في غانا (من 390 ألف طن في عام 2001 إلى 740 ألف طن في عام 2006)[14]. يبشر بأن كثيراً من بلدان أفريقيا تملك قدرة تنافسية في مجال السلع الزراعية الأولية. وكانت غانا قد حققت تلك الطفرة بفضل الشتلات والأصناف الجديدة، وتحسين أساليب تهجين النباتات عقب ارتفاع الأسعار بالسوق العالمية.

ويمثل الشاي في كينيا مثالاً آخر، وهناك إمكانية جيدة لزيادة الإنتاج مجدداً هناك. كما فتحت أسواق جديدة أمام الصادرات التقليدية، مثل أنواع حبوب القهوة الممتازة والمنتجات الزراعية غير التقليدية مرتفعة

القيمة مثل الخضر (من السنغال) والأسماك (من أوغندا) والزهور (من كينيا)[15].

شكل بياني 1.4: سيطرت آثار الأسعار والأجور على المرونة طويلة الأمد للفقر الريفي على عائدات الحبوب في الهند 1958–1994

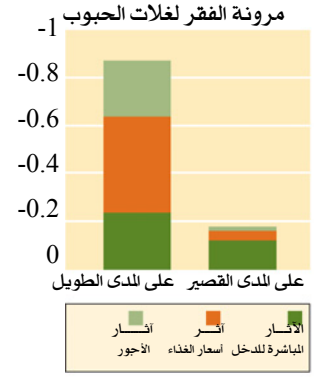

المصدر: Datt and Ravallion 1998a

ملحوظة: يتضمن آثر الدخل المباشر آثار الحاصلات المرتفعة والتوظيف.

ويشكل النقد الأجنبي صورة المساهمة القياسية على مستوى الاقتصاد الكلي للمنتجات الزراعية التجارية في معدل النمو الكلي، إذ تتيح عائدات النقد الأجنبي الفرصة لاستيراد مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية. أما البلدان التي تملك موارد معدنية مثل زامبيا، فإنها تعتمد بطبيعة الحال بدرجة أقل على صادرتها الزراعية، إلا أن معظم الاقتصادات القائمة على الزراعة، تعتمد على الزراعة في تحقيق الشريحة الأكبر من عائدتها الوطنية من النقد الأجنبي وهو ما يظهر في حالة صادرات التبغ في مالاوي.

وتعتمد آثار التخفيف من حدة الفقر المرتبطة بتطوير الزراعة التجارية، على مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الفقيرة في العملية الإنتاجية. ويمكن للصادرات غير التقليدية وذات العمالة الكثيفة أن تلعب دوراً كبيراً أيضاً على مستوى الحد من الفقر عن طريق توفير فرص عمل. ويظهر هذا في حالتي كينيا والسنغال[16] وذلك على الرغم من المعايير الغذائية الأكثر انضباطاً، ووجود سلاسل التسويق الأكثر اندماجا من الناحية الرأسية. إذ تميل هذه السلاسل التجارية إلى تفضيل المزارع المتوسطة. (انُظر فصل5).

العلاقات مع القطاعات الأخرى خارج الزراعة:

بالإضافة إلى وجود قنوات الاقتصاد الكلي من خلال أسعار المنتجات الزراعية غير التجارية، ومن خلال النقد الأجنبي المتحصل من تجارة المنتجات الزراعية، فإن نمو الزراعة يُمكنه أن يساند النمو في قطاعات أخرى عن طريق علاقات الاستهلاك والإنتاج. فعندما يتم إنفاق الدخول الزراعية على سلع غير تجارية وخدمات مُنتَجة محلياً، فإن ذلك يُحفز الطلب على الصناعة والخدمات المحلية. وتتحرك علاقات الإنتاج إلى الأمام عن طريق دعم النمو في مجال الصناعات الزراعية وتسويق المنتجات الغذائية. وتتحرك تلك العلاقات في الاتجاه العكسي عن طريق الطلب على مستلزمات الإنتاج والخدمات الوسيطة. ومن تحقيق تلك العلاقات، يتعين ضمان توافر الموارد (خبرة إدارة الأعمال والطاقة الفائضة) ومناخ استثمار مناسب، فيخلق ذلك عامل العرض من جانب منتجات القطاع غير الزراعي.

إطار 1.4: الميزة المقارنة للزراعة في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء

تتحقق الميزة النسبية للزراعة من خلال ثلاثة مصادر وهي:

أولاً: الموارد الطبيعية، فمعظم الاقتصادات الأفريقية والقائمة على الزراعة تتميز بثرائها النسبي في الموارد الطبيعية ولكنها فقيرة من ناحية العمالة الماهرة. ويفتح هذا الباب أمام توفير ميزة نسبية للمنتجات الأولية غير المصنعة.

وفى بعض البلدان، نجد أن توافر خليط من الموارد الطبيعية ورأس المال البشري يؤدي بنا إلى ميزة نسبية أخرى في مجال السلع الأولية المصنعة، حتى وأن حجبت عوامل أخرى أحياناً تطوير قطاع التصنيع الزراعى حتى الآن.

ثانياً: الفارق بين الإنتاجية والتكاليف. ويتحدد ذلك عن طريق مناخ الأعمال السائد والبنية التحتية (الطرق والكهرباء والمواصلات) والمؤسسات المتوافرة (القانونية والمالية والتنظيمية) التي تؤثر على كفاءة عمل الشركات والصناعات.

ويعد مناخ الأعمال الأكثر أهمية بالنسبة لقطاعي الصناعة والخدمات مرتفعة القيمة لأنهما يستفيدان من هذه العوامل بشكل أكثر تكثيفاً. وتؤيد دراسات المسح الميداني التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار مقولة أن التكاليف غير المباشرة اللصيقة بأجواء الأعمال السيئة، أعلى معدل لها في أفريقيا عنها في البلدان المنافسة لها بالعالم النامي. ثالثاً: الاقتصادات الكمية الديناميكية. إن مجرد وجود اقتصادات كمية يحجب الميزة عن المتأخرين في الانضمام إلى الصف على مستوى التنافس مع بلدان طورت قاعدتها الصناعية فعلياً.	فإن الاقتصادات القائمة على الزراعة، هي بشكل عام عنصر توسع القطاع الصناعي ذو العمالة الكثيفة الذي دفع التنمية في آسيا في الثمانينيات. ومازال النقاش مستمراً حول احتمالات أن تبزغ أفريقيا كمصدر كبير للسلع تامة الصنع. غير أنه، استناداً إلى الميزة القائمة والمستمرة في الظهور، فإن مجموعة متنوعة من الصادرات المصنعة وغير المصنعة، القائمة على المواد الأولية (بما في ذلك الخدمات كالسياحة) ستبقي الدليل الرئيسي الذي يحقق عائدات من النقد الأجنبي على المدى المتوسط.
المصدر: Collier and Venables (تحت الطبع) Eifert, Gelb and Ramach and ran 2005, Wood and Mayer, 2001	

ويؤكد الدليل التجريبي هذه الآثار المتضاعفة[17]. فقوة عناصر المضاعفات الزراعية تختلف بعضها عن بعض وفقا للهيكل الاقتصادي لبلد ما. فالاقتصادات الصغيرة ذات القطاعات الكبيرة (مثل Lesotho) لديها مضاعفات أصغر مقارنة بالاقتصادات الكبيرة التي تتميز بحصة كبيرة من الزراعة والخدمات غير التجارية (مثل الكاميرون ونيجيريا وتنزانيا). وتحدث معظم هذه الآثار المترابطة من خلال التجارة والخدمات. وبالتالي، فإن العولمة والواردات رخيصة الثمن من السلع تامة الصنعة في الأسواق الريفية (مثل الصين) من المحتمل أن لها أثرها المحدود على قوة هذه العلاقات المترابطة. ولكنها تسمح لصادرات جديدة قائمة على الزراعة ببناء علاقات مترابطة جديدة.

الزراعة كمحرك للنمو فى مرحلة مبكرة

الزراعة هى مُحرك فعال للنمو لمعظم البلدان القائمة على الزراعة نظراً لأنهم بحاجة لإنتاج معظم غذائهم ومن المُرجح لهم أن يتمتعوا بميزة تنافسية فى الزراعة، على الأقل على المدى المُتوسط لوضعه إنتاج الغذاء فى المقام الأول. أما فى البلدان ذات الدخل المنخفض للأفراد، يستحث النمو السريع للسُكان ومرونة الدخل المرتفع، الطلب على السلع الغذائية الأساسية. و من المُتوقع أن يصل الطلب على الغذاء إلى 100 بليون دولار بحلول عام 2015 و ذلك ضعف ما وصل إليه المستوى فى عام 2000[18]. وفى ضوء الأغذية الأساسية و التى معظمها غير قابل للتجارة، و فى ضوء حالات العجز فى النقد الأجنبي لاستيراد حبوب بديلة، إلا أن إنتاج الغذاء فى البلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي يجب أن يتوافق مع المُتطلبات المحلية (انظر بؤرة التركيز ج).

و بالعودة إلى موضوع الصادرات الآن. و تخطياً لموريشيوس، و كما يبدو من كينيا و مدغشقر و فى ضوء اتفاقيات التجارة المتميزة (و خاصة النمو الأفريقي و التحرك نحو استغلال الفُرص)، إلا أن الصادرات المُصنعة لم تتوقف فى أفريقيا. فالصادرات الأفريقية تتركز فى منتجات أولية غير مُعالجة، بالتناقض الشديد مع المنتجات المصنعة المُصدرة من البلدان الآسيوية. و بالرغم من أن هذا الاختلاف مرتبط بسياسات التجارة و السياسات الشاملة، إلا أن بنية التجارة تتوافق بشكل كبير مع الميزات التنافسية لمعظم البلدان الأفريقية (إطار 1.4). لذا نجد أن إستراتيجية النمو فى الاقتصادات القائمة على الزراعة، ينبغى لها أن تتركز فى تحسين الإنتاجية الزراعية.

ما يُظهره التاريخ

إن الإنتاجية الزراعية المرتفعة التى تُنتج فائض زراعي تُدفع ضرائبها لتمويل التنمية الزراعية و التى تُمكن أسعار السلع المنخفضة من تعزيز التنمية المبكرة فى غرب أوروبا و الولايات المتحدة واليابان ومؤخراً فى تايوان و الصين و الجمهورية الكورية[19].

وحديثًا، لُوحظ نمو الإنتاجية الزراعية السريع في الصين و الهند ومع بدء التصنيع و الحث على التخفيف السريع لحدة الفقر[20]. والشيء الكامن وراء هذه التجارب الناجحة هو التأثيرات المنعكسة لاستخلاص فائض الزراعة، كانت متزنة أو (مُسبقة) من خلال الاستثمار العام في مجال البحث العلمي للتقنيات الزراعية. و في البنية التحتية الريفية بما في ذلك الرى.

كما أن الاستخلاص المبكر والمرتفع المُفرط للفائض من خلال تحيُز سياسة زراعية تضم الحاجة إلى الاستثمار العام في الزراعة على الرغم من وجود مكون نمو جيد، يُلقى الضوء عليهم في القسم التالي كدوافع أساسية للأداء الزراعي الراكد في العديد من البلدان القائمة على الزراعة. و يُوحى مُعدل النمو في غانا و الحد من الفقر في الألفية، أن النمو الزراعي المتوازن القوى ما زال مُجدٍ اليوم (انظر بؤرة تركيزأ). و في البلدان أو الأقاليم الصغيرة داخل البلدان التي بها عوامل زراعية بيئته فقيرة، نجد أن مساهمة الزراعة للنمو محدودة. و على الرغم من ذلك، مازال من المحتمل للزراعة أن تلعب دور تكميلي مهم في الحد من الفقر و تحسين الأمن الغذائي (انظر بؤرة تركيز ج). كما سيكون التكثيف الزراعي حَرِجْ من أجل تحويل انحلال الموارد الطبيعية و خاصة الأرض و الغابات إلى أساس لاستدامة النمو الزراعي. و كما يظهر في التجارب المتباينة، لإندونيسيا ونيجيريا، وبما أن كلاهما من المُصدرَّين الكبارللزيت، إلا أن تشجيع النمو الزراعي يُعد ملائم للحد من الفقر في البلدان الغنية بالمعادن أيضاً(انظر إطار 1.5).

إطار 1.5: دور الزراعة في البلدان الأفريقية الغنية بالمعادن

تساهم الزراعة بثلث اقتصاديات البلدان الأفريقية الغنية بالمعادن. ففي الفترة ما بين عام 1985 و عام 1999 ساهمت الزراعة بمتوسط ضعف ما ساهمت به الصناعة في النمو [21]. ولكن يستمر الفقر في الانتشار علي الرغم من ارتفاع متوسط إجمالي الناتج المحلي(GDP) علي مستوى الفرد بصورة أكثر من البلدان الفقيرة في الثروات المعدنية. وهذا ما يوضحه التناقد في خبرات ما قبل 1996 بين أندونسيا ونيجيريا.

ساندت أندونسيا الزراعية بصورة غير مباشرة عن طريق خفض قيمة العملة مما قدم محفزات للمنتجين للزراعات التجارية. وذلك بصورة مباشرة عن طريق استثمارات في عوائد طاقة الرياح والنفط في البيئة والتنمية والري والرصيد الزراعي ومكونات المخصبات في البنية التحتية الريفية. وفي المقابل قلصت نيجيريا الزراعة بصورة مباشرة عن طريق مجالس إدارات التسويق وبصورة غير مباشرة عن طريق معدل العملة الثابت بصورة كبيرة علي فرض الضرائب علي الصادرات الزراعية والإعانات علي الواردات الرخيصة . وانخفض في أندونسيا مستوي فقر الدولار يومياً من 47 بالمائة عام 1981 إلي 1996 وذلك في نيجيريا من 58 بالمائة إلي 70 بالمائة في نفس الفترة [22] فالمعاملة المختلفة للزراعة تفسر كثيرًا النتائج شديدة التباين.

المصادر: البنك الدولي 1982 و Mwabu and Thorbecke 2004

البُلدان المتحولة :

يقطن أكثر من مليوني نسمة أي حوالي ثلاثة أرباع المجتمع الريفي في البلدان النامية في مناطق ريفية من البلدان المتحولة مشتملة بذلك علي أغلب جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وبعض أجزاء في أوروبا ووسط آسيا. فعلى الرغم من مساهمة الزراعة بنسبة 7 بالمائة فقط من النمو خلال 1993 – 1995 إلا أن نصيبها يعادل حوالي 13بالمائة من الاقتصاد ويعمل بها 57 بالمائة من القوي العاملة. ولكن بالرغم من النمو السريع ونقص معدلات الفقر في العديد من هذه البلدان إلا أن الفقر لازال متفشيا وبشكل أكثر في الريف فأكثر من 80 بالمائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية وتعاني الموارد الطبيعية من طائلة الضغط المتزايد. والمنافسة علي الأراضي الزراعية والمياه من المجتمعات الحضرية سريعة النمو والقطاعات غير الزراعية .

التقسيم الريفي الحضري

السمة المُميزة للاقتصادات المتحولة، هي الفجوة المتسعة بين الدخل الريفى و الدخل الحضرى. انخفض الفقر الحضرى مرتان بسرعة الفقر الريفى فى الفترة ما بين عام 1980 و عام 2001. و فى إندونيسيا، 2.5 عن نفس الفترة، و فى تايلاند 3.7 فى الفترة ما بين عام 1970 و عام 1999. وتساهم القطاعات غير الزراعية الآن فى معظم النمو الاقتصادى و لكن تَحُول الأفراد عن الزراعة والمناطق الريفية لا يُحافظ على السرعة مع الاقتصادات المُعاد بناؤها بعيداً عن الزراعة. وفي الصين انخفض الفقر الحضري مرتين بسرعة انخفاض الفقر الريفي في الفترة مابين 1980 و2001 وفي إندونيسيا انخفض الفقر مرتين ونصف عن نفس الفترة وفي تايلاند بنسبة ثلاثة وسبعة من عشرة في الفترة مابين 1965 و 1999[23].

وتساهم القطاعات غير الزراعية الآن بغالبية النمو الاقتصادي ولكن تحول الأفراد عن الزراعة والمناطق الريفية لا يحافظ علي السرعة مع الاقتصاديات المعاد بنائها بعيداً عن الزراعة. ففي الصين عملت السياسات العوائقية لتحرك العمال[24] علي تأخر المجتمع الريفي بينما كانت تتوسع الاقتصاديات الحضرية بسرعة .وفى الهند كان مستوى التعليم وجودته المنخفضة لأغلب العمال الريفيين المسئولية الكبرى فى عجزهم عن إيجاد فرص عمل فى اقتصاد الخدمات المكتسح.

ومن ردود أفعال خطة العمل تسهيل الاستيعاب الأسرع لقوة العمل الزراعية فى الاقتصاد الحضرى من خلال الاستثمارات فى القوة البشرية وسياسات سوق العمالة مثل التدريب المهنى وخدمات النقل وملائمة الوظيفة (انظر فصل 9) ولكن تقصيرات الوقت في تعليم الأفراد تُعد شيء أساسى علاوة على أن نفس السياسات تجعل الهجرة أكثر جاذبية لنخبة من الذين يعانون البطالة فى الحضر والمسببون لتكدس سكاني حضري وتمدين للفقر . ويمكن لإكمال السياسات الأخرى المعززة لنمو الدخل الريفى والهجرة البطيئة بعيداً عن القطاع التقليدى أن توفر توافقات مهمة[25] .

فيمكن لنمو الدخل الريفى أن يفعل الكثير فى الحد من الفقر فى البلدان المتحولة عن الاقتصاد الريفى (انظر بؤرة التركيز أ) فعلى سبيل المثال ترجع نسبة 75ــ80 بالمائة من انخفاض مستوى الفقر القومى فى الصين فى الفترة بين 1980 ــ2001 إلى خفض مستوى الفقر فى المناطق الريفية والنموذج المشابه كان فى إندونيسيا حيث ظهرت المدن الريفية (تمدين دون هجرة) وكانت أكثر تأكيداً[26].

إطار 1.6: دعم المزارعين بدون أساس مادى قوى : دروس مستفادة من تجربة تايلاند

قبل الستينيات كانت تايلاند بلد قائم على الاقتصاد الزراعي. و كان الأرز يوفر أكبر الأرباح من التصدير و كانت صادرات الأرز تُفرض عليها الضرائب فى الأساس عن طريق رسم مفروض بصوره نسبية لتصدير الكميات (مدفوعات الأرز)، والذى ارتفع بنسبة حوالي 30 بالمائة حتى منتصف السبعينيات. و هذا ما ساعد على تحقيق الهدف الثانى من رفع عائد الحكومة من الاستثمار و توفير غذاء بسعر رخيص لمستهلكى الحضر. و مع تضاعف نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى و زيادة الصادرات من تصنيع العمالة المُحفزة بنسبة (40 بالمائة فى أواخر الستينيات) و بالتالى توسيع الفجوة بين الريف و الحضر، مما دفع السياسيين لوضع معايير واضحة لدعم المزارعين.

و بعد فترة من عدم الاستقرار السياسى تم بناء صندوق تمويل للعمال فى عام 1974 على أساس العوائد المرتفعة للأرز من الزيادات المرتفعة لأسعار الأرز على المستوى العالمى أثناء أزمة الغذاء العالمية فى الفترة ما بين عام 1973 و عام 1975. و أتبعت صندوق التمويل عدة برامج لدعم المزارعين متضمنة دعم الأسعار عن طريق مشتريات الحكومة من الأرز و لكن تم حل البرامج بعد فترة بسيطة نظرًا لهبوط عوائد الأرز المرتفعة مع هبوط أسعار الأرز عالميًا بعد أزمة الغذاء. وتلخص هذه المأساة من خلال استنباط سياسات مستدامة لمواجهة التباينات الريفية الحضرية. فكان البرنامج متناقضاً نظراً لأنه حاول دعم المزارعين على أساس العائد من الضرائب المفروضة عليهم دون وجود أساس مادى قوى خارج إطار الزراعة. و لو استمر البرنامج لكانت زيادة الأسعار ستواجه مقاومة عنيفة من مستهلكى الحضر الفقراء.

و مع تقدم اقتصاد تايلاند، انخفضت مدفوعات الأرز تدريجياً ثم اختفت فى عام 1986. و ظهرت برامج دعم أخرى منذ ذلك الحين مثل برنامج ائتمان السلعة. و تم منح قروض حكومية منخفضة الفائدة فى مواجهة رهون الأرز ليُلغَىَ الدين إذا لم تُحقق أسعار الأرز الهدف. و لكن مثل هذه البرامج من المحتمل أن تكون ثابتة أو جيدة بالقدر الكافى لرأب فجوات الدخل.

المصدر: Hayami 2005

الحد من الفقر عن طريق الزراعة الجديدة والعمالة غير الزراعية

فعلى مر التاريخ كانت هناك محاولات شتى للحد من الفقر الريفي ومواجهة الفجوة المتزايدة فى الدخل عن طريق زيادة الحماية الزراعية ولكن غالباً بنجاح محدود ؛فالدعوة الحالية للإعانات الزراعية فى مواجهة القدرة المادية الضعيفة فى البلدان المتحولة اقتصاديًا عن الزراعة هى من غير المحتمل أن توفر حل ثابت للفقر الريفى الهائل (إطار 1.6) .

ستكون زيادة الإنتاجية الزراعية بما فى ذلك محاصيل الغذاء الأساسية أمراً أساسياً فى مواجهة ضغوط الحماية الزراعية فلا زالت محاصيل الغذاء الأساسية القطاع الفرعى الزراعي الأكبر (فيمثل أكثر من ثلث الإنتاج الزراعي فى الصين والهند وأكبر من النصف بكثير فى فيتنام) وفى بعض البلدان التى تعتبر الأقوى فى الأسواق الدولية بعد الاستمرار فى التركيز على محاصيل الغذاء الأساسية أيضا ضرورة لضمان التأمين القومى للحصول على الغذاء ولكن الدخول المتصاعدة حولت تكوين نفقات الغذاء من محاصيل غذائية أساسية وغير مصنفة إلى أنظمة غذائية أكثر تنوعاً وبطعام مُصنَّعْ (انظر فصل 2) ولذلك، فنمو الزراعة يرجع بصورة متزايدة إلى الطلب الممتد سريعاً على المنتجات الحيوانية والمحاصيل عالية الجودة والتى أيضاً تعد حافز عمالى[27] .

ولذلك سيعتمد تأثير الفقر على النمو فى القطاع الزراعى بشكل كبير على الفقراء المرتبطون بعمليات النمو الجديدة هذه. كما يؤثر الفقر في عملية نمو القطاع الزراعي، والتي تعتمد بشكل مباشر على الفقراء سواء أكانوا عمالاً أم أصحاب حيازات صغيرة، كما تضع سلاسل الدعم الرأسية تحديات مُحددة لهم (انظر فصل 5)، على الرغم من أن الأدلة الحالية من الصين توضح أن المُزارع الفقير الصغير يشارك بدوره فى النمو السريع لاقتصاد منتجات البستنه[28].

الوظائف خارج المزرعة: لا يمكن للزراعة وحدها أن تُنهى الفقر فى الريف فالوظائف غير الزراعية أيضاً لها أهميتها. تختلف قدرة الزراعة على المساهمة فى خفض الفقر فى الريف من بلد إلى آخر. ففي بلد مثل الصين، والتي تتوزع بها الأرض الزراعية بشكل متساوى نسبياً، فإن معدل خفض نسبة الفقر من نسبة نمو الناتج القومى كان فى حدود أربعة أضعاف النمو فى الناتج القومى الناتج من قطاعى الصناعة والخدمات.[29] كما يساهم النمو السريع فى الزراعة بشكل كبير فى الخفض الهائل للفقر فى فيتنام على مدى الخمسة عشر عاماً السابقة ومن الأرجح أنه سيظل مسلكاً مهماً للخروج من الفقر للكثير من فقراء فيتنام[30] ولكنه بالرغم من ذلك، فإنه فى الهند وإندونيسيا، النمو فى الخدمات الريفية يُقدر بأنه يساهم على الأقل بنفس القدر الذى يساهم به النمو فى الزراعة نحو تخفيض الفقر.[31] وفى الهند فإن الآثار الخافضة للفقر للنمو الاقتصادي غير المبنى على الزراعة أكبر فى المُدن التى بها معدلات مبدئية أعلى فى الإنتاجية ومستوى المعيشة الريفي [32].

إن النمو فى الوظائف غير الزراعية فى كثير من الأحيان يكون وثيق الارتباط بالنمو فى الزراعة حيث تصبح الزراعة بمثابة مورد أكبر للمُدخلات البينية للقطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعات الغذائية (رابطة أمامية) (شكل 1.5). إن التجارة والنقل الريفى، والتى غالباً ما تكون للأطعمة، تشكل حوالى 30 بالمائة من الوظائف غير الزراعية فى الريف.[33] كما تشير التقديرات الاقتصادية فى الريف الصينى إلى تأثيرات كبيرة للنمو فى الزراعة على بعض الأنشطة غير الزراعية مع ظهور دلائل أقل على وجود روابط عكسية تشير إلى تأثير تلك الأنشطة على النمو الزراعى[34].

ولكن مع الزحف الحضرى وامتداد تأثير العولمة فإن النمو فى الوظائف غير الزراعية تظهر بصورة متزايدة بشكل مستقل عن الزراعة. فالمناطق الموجودة بالهند والتى بها أقل معدلات للنمو فى الإنتاجية

الزراعية كان لها أعلى معدل نمو فى قطاع التجارة الريفي غير الزراعي [35]. عندما يكون رأس المال والسلع قابلة للانتقال فإن المستثمرين يبحثون عن الفرص ذات الأجور المنخفضة فى المناطق التى لم تتسبب فى رفع دخولهم من خلال إنتاجية زراعية أعلى. كما أن الازدحام فى المدن والتكلفة الأعلى للعمالة فى المدن يحفز هو الآخر التعامل بنظام المقاولة من الباطن من المدن إلى المناطق الريفية فى القطاعات المختلفة فى كل مكان فى شرق آسيا لكل من الاستهلاك المحلى وللتصدير.[36] وبدون النمو السريع للوظائف الريفية غير الزراعية من خلال نظام المقاولة من الباطن فى المشاريع الموجهة نحو التصدير فى كل من المدن والقرى لكان الفقر وعدم المساواة فى الريف أكبر بكثير فى مدينة الصين الوسطى هوبى[37].

وتتم عملية الحد من الفقر عن طريق الوظائف الريفية غير الزراعية فى أغلب الأمر بشكل غير مباشر. ففى الهند وبانجلاديش فإن عدد قليل نسبياً من الفقراء يتمكنون من شغل الوظائف غير الزراعية[38] بيد أنه عن طريق سحب العمالة الزراعية الأجيرة الفقيرة فإن التوظيف غير الزراعي يضغط بشكل تصاعدي على الأجور الزراعية مما يؤدى إلى استفادة الفقراء.

البلدان الحضرية

تشكل الزراعة 6 بالمائة فقط من اقتصاديات المناطق الحضرية وتساهم بشكل متكافئ فى النمو بيد أن الأعمال المعتمدة على الزراعة والصناعات الغذائية والخدمات يمكن أن تساهم بنسبة 30 بالمائة من الناتج القومى. ورغم أن حوالي ثلاثة أرباع السكان فى البلدان الحضرية يعيشون فى مناطق مدنية إلا أن 45 بالمائة من الفقراء يعيشون فى المناطق الريفية ولا يزال 18 بالمائة من القوى العاملة يعملون فى الزراعة. معظم البلدان فى أمريكا اللاتينية والعديد من البلدان فى أوروبا وآسيا الوسطى يقعون تحت هذه الفئة. كما اندرجت معظم بلدان أمريكا اللاتينية والعديد من بلدان أوروبا فى هذه الشريحة.

شكل بياني 1.5 نسبة الصناعات الغذائية إلى القيمة الزراعية المضافة تزداد مع ازدياد الدخل.

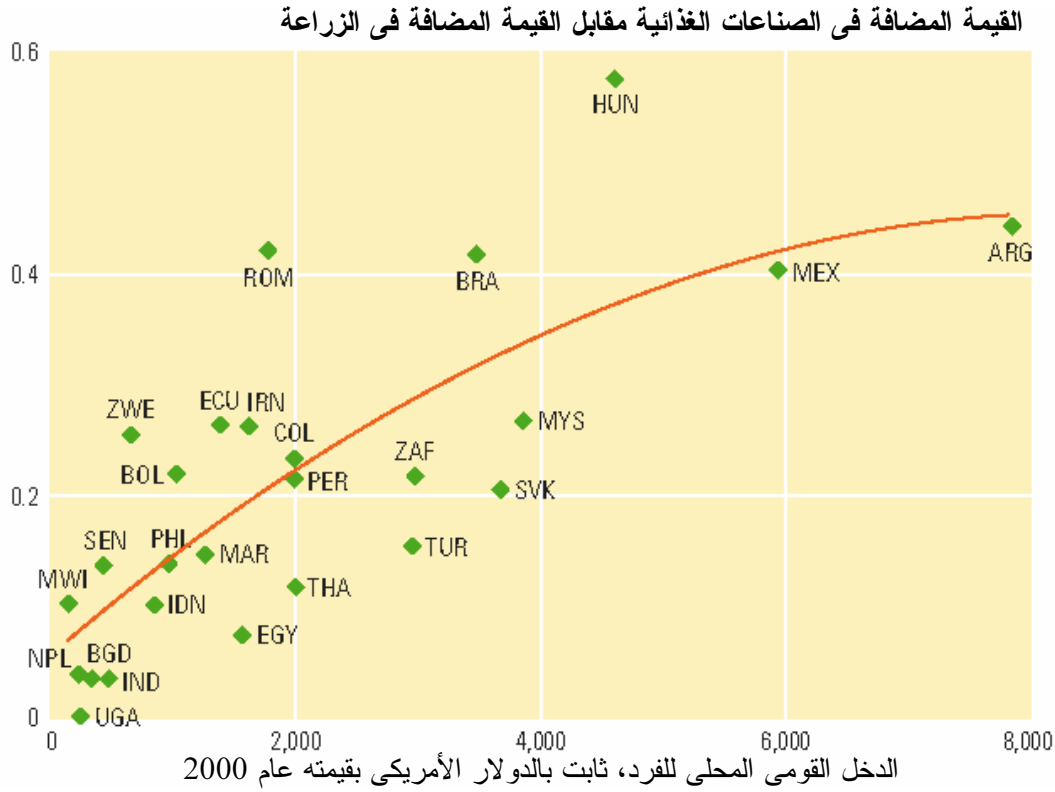

المصدر: World Bank 2006y; UNIDO Industrial Statistics Database 2005.

ملحوظة: قائمة اختصارات أسماء البلاد موجودة فى صفحة ن.

الزراعة قطاع عمل جيد و به إمكانية للحد من الفقر

تعمل الزراعة فى البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية مثل القطاعات القابلة للتجارة و غالبًا ما تكون مهمة فى بعض المناطق النائية. فهى توفر فرص تنموية فى القطاعات الفرعية بمميزات كبيرة، علاوة على الخدمات البيئية. و مع فتح أسواق جديدة للوقود الحيوى، أصبحت تجارة الكربون و المحافظة على الفرص الجديدة للتنوع الحيوي، أمورًا يجب استغلالها. كم أصبحت مُقسمة الآن بين القطاع الريفى التقليدي والقطاع الريفى الحديث و القطاع الحضرى حتى يستمر الضغط على الحماية الزراعية.

وفى ضوء الزراعة التجارية، لا تنخفض الأسعار نظراً لنمو الإنتاجية، و يحصل أصحاب الحيازات على أغلبية الفائض. كما سيتحكم توزيع الأرض الزراعية والكثافة العمالية فى تأثيرات الحد من الفقر. فيقل الفقر بشكل مُتزايد عن طريق تشغيل العمالة غير الماهرة. كما يمكننا أن ننسب توسُع إجمالي الناتج المحلى لبلد تشيلى إلى توسُع الصادرات الزراعية ذات الاستخدام المُكثف للأيدي العاملة على مدار العقدين المنصرمين. فاستفاد فقراء الريف بصورة غير مُباشرة من العمل مع المزارعين أصحاب الإنتاج الضخم و العاملين بقطاع المعالجة الزراعية حيث شغلت المرأة العديد من الوظائف. و أصبح أثر الحد من الفقر قوى على الرغم من التكامل العمودى لسلاسل الدعم. فكل نسبة مئوية واحدة من توسع الإنتاج الزراعي و المعالجة الزراعية، تُقاس بقدرتها على خفض مُعدل الفقر القومى بنسبة 0.6 – 1.2 بالمائة [39].

و لكن لا يُقلل النجاح فى الزراعة دائماً من معدلات الفقر. إذ شهدت البرازيل نمواً هائلاً فى الزراعة خلال التسعينيات و ذلك بعد مرحلة من العولمة التجارية وإصلاح مُحفزات الأسعار. ولكن لا يتضح إلى أي مدى حقق هذا النجاح خفضاً فى معدل الفقر الريفى. حيث إن العمالة الزراعية انخفضت و تحولت إلى عُمال بالأجرة و ذوى مهارة أكبر حيث أصبح الإنتاج حافزًا ماديًا بصورة أكبر. فأصبح الحد من الفقر الريفى بصورة كبيرة هو السبب فى تحولات الدخل و العمالة فى الاقتصاد الريفى غير الزراعى[40].

إن التحدي فى استغلال الزراعة من أجل التنمية فى البلدان القائمة على الاقتصاد الحضرى، هو خلق فرص لأصحاب الحيازات الصغيرة فى توفير أسواق الغذاء الحديثة و الوظائف الجيدة فى الزراعة و الاقتصاد الريفي غير الزراعي(انظر فصل 10) و التركيز السريع على التجارة الزراعية، بالإضافة إلى أن البيع بالتجزئة للسلع الغذائية يُعزز هذا التحدي (انظر فصل 5).

التغير المؤقت لإمكانية التنمية الزراعية

اتضحت روابط الزراعة من أجل التنمية بالدليل المذكور هنا و الذى أوضح أن تلك الروابط لم تُستغل فى أغلب الأحيان. فمن المؤكد أن الزراعة يجب أن تعمل كمُحرك للنمو فى أغلب المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء حيث تتمدين المجتمعات ببطء دون حدوث نقص فى مُعدل الفقر. و حتى فى البلدان المتحولة لا زال تحدى الفقر الريفي و فجوات الدخل كبيرة جداً على الرغم من النمو الملحوظ فى بعض البلدان.

هناك أربع مُعطيات يمكنها تفسير هذا الفرق بين الوعد و الواقع

- يُعد نمو الإنتاجية الزراعية بطيئاً فى الأصل مما يجعل استيعاب النمو صعب و معه إمكانية الحد من الفقر بالنسبة للزراعة.
- يتصف الاقتصاد الكلى و الأسعار و سياسات التجارة بصورة غير عادلة ضد الزراعة.
- هناك تحيُز للحضر فى توزيع الاستثمار العام بالإضافة إلى سوء الاستثمار بالزراعة.
- خفض معونات التنمية الرسمية للزراعة.

هل قطاع الزراعة أقل إنتاجًا؟

يُشير البعض إلى النمو الذى غالبًا ما يُلاحظ أنه أبطأ فى الزراعة عن باقى الاقتصاد لإثبات أن الزراعة أقل جوهريًا بصورة حيوية و يرجع هذا الجدل إلى Adam Smith الذى أقر أن الإنتاجية محكوم عليها بالبطء فى قطاع الزراعة دون قطاع الصناعة بسبب العوائق الكبيرة للتخصص و تقسيم العمل فى الإنتاج الزراعى. و فى الآونة الأخيرة كان الجدل الذى يدور حول أفريقيا يفيد بأن النمو الزراعى السريع سيكون من الصعب تحقيقه نظرًا لوجود قاعدة بيئة زراعية غير مناسبة و موروثة و انحلال فى التربة و كثافة سكانية ضعيفة و أسواق ذات أداء ضعيف ومنافسة قوية من باقى بلدان العالم[41].

و لأجل هذا الجدال، من المهم التمييز بين معدل النمو فى الإنتاج (أو القيمة المُضافة) فى الزراعة و بين معدل النمو فى بعض معايير الإنتاجية مثل إنتاجية العمل أو إجمالى عامل الإنتاجية.

بمقارنة معدل ومصادر النمو للقيمة المضافة في الزراعة بتلك التي في القطاعات غير الزراعية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية تظهر لنا أنماط مختلفة على عوالم الزراعة الثلاث (شكل 1.6). ففي البلدان المتحولة تنعكس الديناميكية منقطعة النظير في القطاع غير الزراعي على معدل نموها المرتفع والمستمر المبنى على الزيادة في كل من التشغيل وفي إنتاجية العمالة كما هو ظاهر من هذا التحليل للنمو المُبين في الشكل. ولكن معدلات النمو في الزراعة وفي القطاعات غير الزراعية متماثلة في البلدان المعتمدة على الزراعة وتلك الحضرية. وقد نمت إنتاجية العمالة الزراعية بشكل أسرع من تلك التي في القطاع غير الزراعي في كلا الفئتين من البلدان.

وعلاوة على ذلك، فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) قد نمت بشكل أسرع في القطاع الزراعي عنها في القطاع الصناعي في العديد من البيئات. فبالنسبة لخمسون من البلدان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة خلال الفترة ما بين عامي 1967 و1992 ارتفع متوسط النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) 0.5 إلى 1.5 نقاط مئوية أكثر في القطاع الزراعي عنها في القطاعات غير الزراعية، كما ظهر نفس ذلك التباين عبر البلدان التي تتمتع بدرجات مختلفة من النمو[42].

هذه النتائج لا تستخدم للزعم بتفوق نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة خلال العقود الماضية ولكن لدحض فكرة أن الزراعة هو قطاع متخلف تكون الاستثمارات والسياسات به ذات فاعلية أقل في إحداث النمو. فالبرازيل وشيلي، حيث أصبحت أغلب السلع الزراعية قابلة للتداول وحيث فاق النمو في القطاع الزراعي في القطاعات غير الزراعية لأكثر عشرة أعوام، دليل على أن القطاع الزراعي يمكن له أن يكون قطاع ديناميكي. ولكن في العديد من البلدان التي تكون بها الزراعة ذات تداولية أقل فإنه من الأرجح أن ينمو القطاع الزراعي بشكل أبطأ من القطاعات غير الزراعية ويمكن استنتاج ذلك من قانون إنجل Engel's Law (والذي ينص على أن: نسبة الإنفاق على الطعام تنخفض مع ارتفاع الدخول).

شكل 1.6 كانت إنتاجية العمالة مصدراً أكثر أهمية للنمو في القطاع الزراعي عنه في القطاعات غير الزراعية، 1993–2005

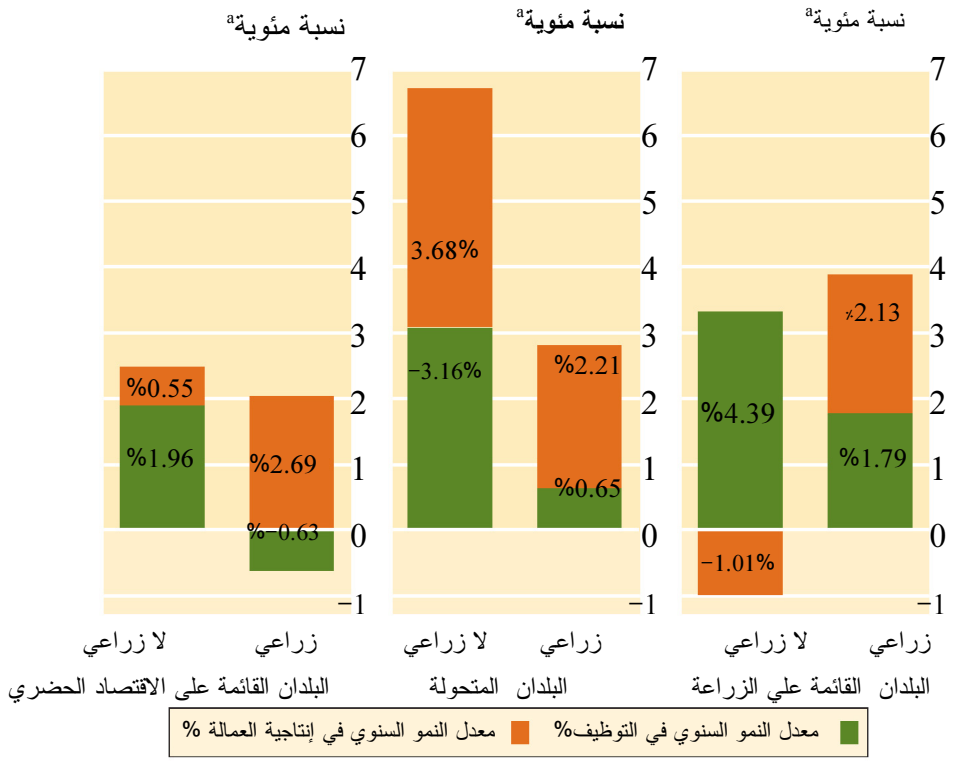

المصدر: FAO (2006a)

a: معدل النمو السنوي في القطاع (يساوي مجموع معدلات النمو في الوظائف وإنتاجية العمالة).

هل سياسات الاقتصاد الكلى والتسعير والتجارة متحيزة ضد الزراعة؟

هناك أدلة دامغة أن معدلات النمو الأقل فى الزراعة متعلقة بالسياسات الكلية والقطاعية المتحيزة ضدها. فالدراسة البارزة التى قام بها كروجر وشيف وفالدى (1991)[43] قامت بالتوثيق بوضوح لكيف أن 18 بلد أنهكت القطاع الزراعى مقارنة بباقى القطاعات. فقد تسببت التدخلات فى إحداث انخفاض قدره 30 بالمائة فى السعر النسبى للمنتجات الزراعية مقارنة بمعيار أسعار معتمد على المنتجات غير الزراعية. هذا التحيز فى السياسات ضد القطاع الزراعى كان أكبر ما يكون فى البلدان القائمة على الزراعة فى المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء مع وجود أسعار صرف مغالاً فيها وحماية مرتفعة للتعريفة فى القطاع الصناعى وضرائب على الصادرات الزراعية وقد ساهمت كل تلك العوامل مجتمعة على هذا التحيز ضد الزراعة. من المقدر أن انخفاض قدره 10 نقاط مئوية فى الضرائب الكلية فى القطاع الزراعى سوف يزيد النمو السنوى الإجمالي بنسبة 0.43 نقاط مئوية.

ومنذ ذلك الحين فإن معظم البلدان النامية قامت بتحسين سياساتها الاقتصادية الكلية بشكل كبير للغاية وخفضت من تحيزاتها ضد الزراعة (انظر فصل 4). ويوضح الرقم المركب الناتج عن حساب ثلاثة عناصر رئيسية من عناصر السياسات الاقتصادية الكلية السليمة (المالية والنقدية وسعر الصرف) تحسن ملموس منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين فى كل بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء (شكل 1.7). كما نلاحظ علاقة إيجابية ما بين التحسن فى هذا الرقم وبين أداء القطاع الزراعى.

شكل 1.7 تحسن السياسات الاقتصادية الكلية والنمو فى القطاع الزراعى فى بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء

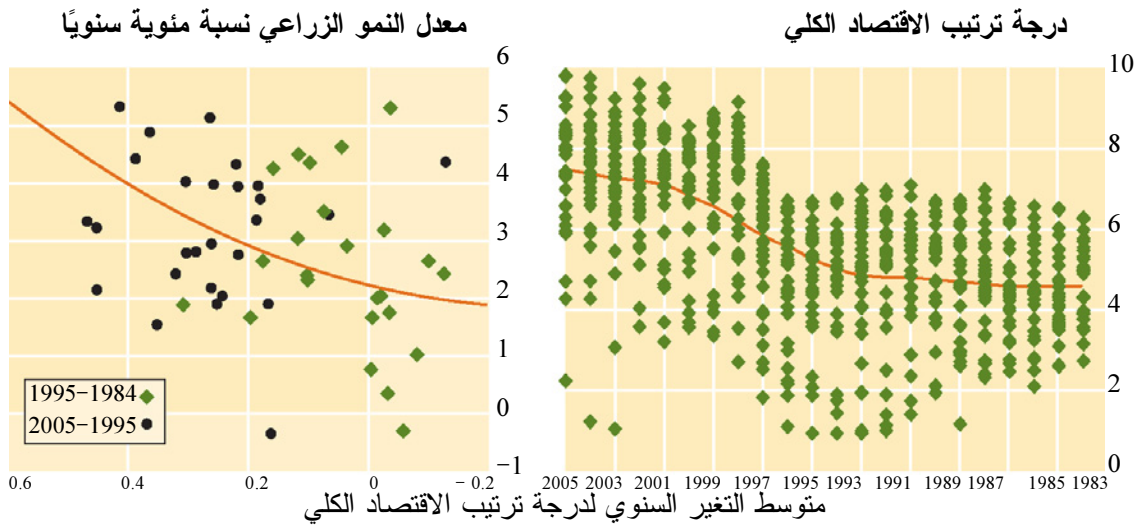

المصدر: http://www.icrgonline.com

ملحوظة: مؤشر الاقتصاد الكلى هو متوسط مؤشر الموازنة ومؤشر التضخم ومؤشر استقرار سعر الصرف المأخوذ من الدليل الدولى لمخاطر البلدان. كل نقطة تمثل بلد.

تشير أدلة الاقتصاد الإحصائى على مستوى البلاد إلى أن فترات النمو السريع فى القطاع الزراعى والتحسن الملحوظ فى الحد من الفقر ظهرت بعد عمل تلك الإصلاحات فى السياسات. ففى أوغندا ساهم الارتفاع فى أسعار القهوة، والذى أتى بشكل كبير عن طريق تحرير السوق المحلى وأيضاً من خلال تخفيض سعر الصرف والأسعار العالمية الجيدة، ساهم هذا الارتفاع فى سعر القهوة بشكل كبير فى تقليص الفقر فى المناطق الريفية خلال الفترة ما بين عامى 1992 و2000 عن طريق توليد زيادة فى العرض لتقابل هذه الزيادة فى الأسعار. من المقدر أن زيادة قدرها 10 نقاط مئوية فى سعر القهوة تخفض الفقر، من حيث عدد الفقراء، بنسبة 6 نقاط مئوية.[44] وفى الصين فإن 60 بالمائة من التوسع الهائل فى الناتج الزراعى، بينما 51

بالمائة من الانخفاض فى الفقر فى المناطق الريفية من 33 إلى 11 نقطة مئوية ما بين عامى 1978 و1984 نسبت إلى الإصلاحات فى القطاع الصناعى وبخاصة نظام الإنتاج ذو المسئولية المنزلية وأيضاً نُسِب للإصلاحات فى التسعير[45].

وحتى فى المناطق التى تم عمل إصلاحات بها فى الاقتصاد الكلى والتسعير فإن السياسات التجارية الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بالحماية والدعم للبلدان الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، فإن تلك السياسات مستمرة فى فرض تكاليف باهظة على القطاع الزراعى فى البلدان النامية. تقوم السياسات التجارية المجملة بالضغط على أسعار السلع الزراعية فى الأسواق الدولية بنسبة فى حدود 5 بالمائة (انظر فصل 4). لم يتم إلا عمل تقدم طفيف حتى الآن فى إصلاح تلك السياسات وحصول الكثير على نتائج ناجحة تنتج عن جولة الدوحة من المباحثات التجارية.

هل الإنفاق العام متحيز لاحتياجات المناطق الحضرية؟

قامت البلدان الناجحة بالاستثمار فى القطاع الزراعى قبل أن تقوم بالضغط عليه (بشكل مباشر وبشكل غير مباشر) للقيام بتمويل النمو الصناعى.[46] فقد كان الاستغلال الجائر الذى سبق استثمارات القطاع الخاص ذات الجدوى فى التنمية الزراعية الذى اتضح أنه قاتل وخاصة فى أفريقيا. فكانت الدجاجة غالباً ما يتم ذبحها قبل أن تضع بيضتها الذهبية. وكان نصيب الإنفاق العام على الزراعة فى البلدان القائمة على الزراعة (ومعظمها فى أفريقيا) أقل بكثير (4 بالمائة فى عام 2004) عنها فى البلدان المتحولة أثناء نموهم الزراعى المطرد (10 بالمائة فى عام 1980). (جدول 1.3).

ليست المعدلات المنخفضة فى الإنفاق الزراعى فى بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بكافية للنمو المستدام. يهدف التحرك الحديث الذى يقوم به البرنامج الاقتصادي الجديد للتنمية فى أفريقيا لرفع مستوى الإنفاق الزراعى إلى 10 بالمائة من الميزانيات القومية كما يهدف هذا التحرك إلى عكس اتجاه هذه الظاهرة ليصل بها إلى معدل يقارب ذلك المعدل الذى أتى بالنجاح للبلدان التى أصبحت حالياً بلداناً متحولة.

للقيام بتقييم أفضل توزيع للاستثمار العام بين القطاعات المختلفة فإن أفضل طريقة لعمل ذلك هى المقارنة المنظمة للعودة إلى الإنفاق عبر القطاعات. وعمل ذلك مثقل بمشاكل فى المفاهيم والمناهج والبيانات مما يشير إلى مساحة تتطلب أبحاثاً مستمرة. هناك أدلة موثقة على العائد المرتفع الذى ينتج عن البحوث الزراعية والتوسع فى تطبيقها بينما تشير التحليلات التى أجريت على 700 دراسة إلى عوائد تبلغ 35 بالمائة (منطقة أفريقيا جنوب الصحراء) إلى 50 بالمائة (آسيا)، وهذا أعلى بكثير من الأموال التى فى حوزة البلدان النامية (انظر فصل 7).[47] وبينما مشاريع الرى فى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء كانت فى معظم الوقت تنتشر من بلد إلى آخر بشكل سريع مثل العدوى فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن العائد على المشاريع فى الوقت الراهن غالباً ما يصل إلى ما بين 15 بالمائة و20 بالمائة والذى يتم الوصول إليه فى باقى بلدان العالم اليوم بشكل طبيعى من غير تلك المشاريع (انظر فصل 2).[48] تشير الدلائل من المناطق الريفية فى أوغندا إلى أن البحث والتنمية والطرق المغذية للمناطق الريفية هى استثمارات مجدية اقتصادياً[49].

جدول 1.3: انخفاض الإنفاق العام فى البلدان القائمة على الزراعة

	البلدان القائمة على الزراعة		البلدان المتحولة		البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية	
	1980	2004	1980	2004	1980	2004
الإنفاق العام على الزراعة كجزء من الإنفاق العام الكلى (%)	6.9	4.0	14.3	7.0	8.1	2.7
الإنفاق العام على الزراعة كجزء من الناتج القومى المحلى الزراعى (%)	3.7	4.0	10.2	10.6	16.9	12.1
نسبة مشاركة الزراعة فى الناتج القومى المحلى (%)	28.8	28.9	24.4	15.6	14.4	10.2

المصدر: تحت الطبع .Fan

ملحوظة: الأرقام للبلدان القائمة على الزراعة مبنية على 14 بلد (12 منهم من جنوب الصحراء، و12 بلد من البلدان المتحولة و11 بلد قائمة على اقتصاد المناطق الحضرية).

وفى آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن الانخفاض فى التمويل العام للقطاع الزراعى يعكس جزئياً الدور المتناقص للزراعة فى الاقتصاد (جدول 1.3). ولكنه ثمة انعكاسات حديثة فى الاتجاه فى العديد من البلدان من ضمنها الصين والهند والمكسيك،[50] يحدوهم فى ذلك حاجتهم إلى محاربة الفقر وتقليص الفجوة فى الدخل ما بين الحضر والريف.

الإنفاق الزراعى غالباً ما كان منحازاً نحو دعم السلع الخاصة (الأسمدة، الائتمان) وعمل تحولات تؤدى إلى التردى الاجتماعى. وهذه المحاولات فى مجملها أقل إنتاجية بكثير عن الاستثمار فى السلع العامة الأساسية مثل البحوث الزراعية والبنية التحتية فى الريف والتعليم والصحة.[51] إن الانحياز نحو السلع الخاصة غالباً ما يزداد سوءاً كلما ارتفع الناتج القومى المحلى للفرد فى البلد مثلما حدث فى الهند حيث ارتفع الدعم الزراعى من 40 بالمائة من الإنفاق العام الزراعى فى عام 1975 ليصل إلى 75 بالمائة فى عام 2002 (انظر فصل 4). بالإضافة إلى التردى فى الاستثمار الزراعى، والذى يظهر بشكل ملحوظ فى البلدان القائمة على الزراعة، فإنه يزيد على ذلك سوء الاستثمار خاصة فى البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية.

انخفاض حاد فى معونة التنمية الزراعية

نسبة مشاركة الزراعة فى التنمية الرسمية للمعونة (ODA)[53,52] انخفضت انخفاضاً حاداً على مدى العقدين السابقين من حوالى 18 بالمائة فى 1979 إلى 3.5 بالمائة فى عام 2004 (شكل 1.8). كما انخفضت من حوالى 8 بليون دولار (بقيمة الدولار الأمريكى فى عام 2004) فى عام 1984 إلى 3.4 بليون دولار فى عام 2004. وكان الانخفاض الأكبر من جهة المؤسسات المالية متعددة الأطراف وخاصة البنك الدولى. وفى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين تم توجيه معظم المعونة التنموية الرسمية الزراعية إلى آسيا وخاصة الهند دعماً للثورة الخضراء، بيد أن هذا الدعم انخفض بشدة فيما بعد. الدعم الرسمى للتنمية لأفريقيا[54] بأكمله ازداد بعض الشيء فى الثمانينيات من القرن العشرين ولكنه تراجع الآن إلى المعدل الذى كان عليه فى عام 1975 والذى بلغ حوالى 1.2 بليون دولار. هذا الانخفاض فى الاهتمام بالزراعة كان له تأثيراً كبيراً بالذات لأنه حدث أثناء ازدياد نسبة الفقر فى الريف.

شكل 1.8: انخفضت المعونة الرسمية للتنمية الزراعية بشدة ما بين عامى 1975 و2004.

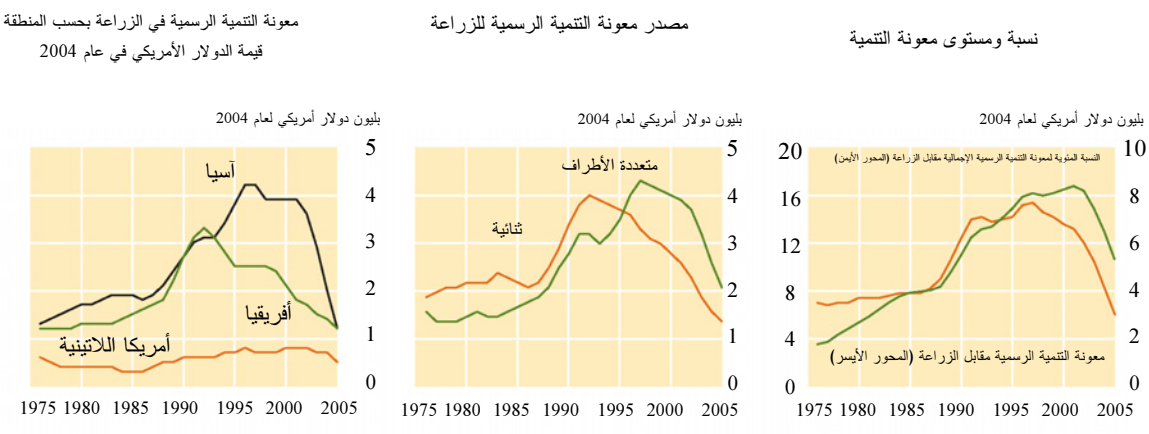

المصدر: OECD 2006a

ملحوظة: تم عمل المنحنى عن طريق ملء الفراغات ما بين الأرقام بأرقام مستنتجة عن طريق الإحصاء المحلى للوصول إلى رسم منحنى انسيابى متصل.

هناك تركيبة من الأسباب تفسر الانخفاض فى الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى التنمية الزراعية والريفية: (1) انخفاض الأسعار العالمية للسلع والذى أدى إلى جعل الزراعة أقل ربحية فى البلدان النامية، (2) التنافس المتزايد بين قطاعات الدعم الرسمى للتنمية نفسه وخاصة من القطاعات الاجتماعية، (3) استجابات لحالات الطوارئ الناتجة عن العديد من الكوارث، (4) المعارضة من المزارعين فى بعض البلدان المانحة لدعم الزراعة داخل البلد الذي يمثل أكبر أسواق التصدير لهم، (5) معارضة من الجماعات البيئية التى رأت فى الزراعة عنصراً مساهماً فى تدمير الموارد الطبيعية والتلوث البيئى.

كما أن فشل الجهود الرامية إلى التنمية الزراعية أثرت على توقعات الجهات المانحة. ويبدو أن التشاؤم الزراعى لدى الكثير من الجهات المانحة له مرتبط بمساهمات زراعية سابقة غير ناجحة مثل التنمية الريفية المتكاملة على نطاق واسع ونظام التدريب ثم المتابعة لنشر تبنى الطرق الحديثة فى الزراعة قد قام البنك الدولى بالترويج لكليهما بكثافة.[55] وقد ساهمت عدة عوامل فى هذا الفشل من أهمها سوء فهم الديناميكية الخاصة التى يعمل بها القطاع الزراعى والتحكم الضعيف وميل الجهات المانحة إلى استخدام نفس المناهج العامة للجميع بغير النظر إلى خصوصية كل منطقة. وبصفة خاصة، فإن مستوى التحديات فى التطبيق يرتفع عندما تكون الزراعة خاضعة لمستوى ضعيف من التحكم وعندما يتم يحدث تشتيت مكانى لبرامج التنمية هذه. تؤكد هذه التجارب على الحاجة إلى قدرة الجهات المانحة والبلدان على تصميم البرامج والاستثمار فى تقوية التحكم والاستثمار فى المؤسسات لكى يتم التنفيذ بشكل فعال (انظر فصل 11).

ازداد اهتمام الحكومات والجهات المانحة بالزراعة منذ عام 2001 على الأقل فى خطاباتهم الرسمية وأحياناً من خلال المعونات. يحدث ذلك بسبب تغير فى أسباب انخفاض الدعم الزراعى مثل ارتفاع الأسعار العالمية للسلع وارتفاع أولوية الزراعة عند حكومات البلدان النامية ومناهج مستحدثة لبرامج التنمية الزراعية مبنية على اللامركزية والمشاركة ما بين القطاعين العام والخاص مما يبشر بنتائج أكثر إيجابية.

الاقتصاد السياسى للسياسة الزراعية

بينما باتت معتقدات الإنتاجية المنخفضة تتغير تحت وطأة الدليل الحى كما تحسنت ظروف الاقتصاد الكلى بشكل واضح فإننا لازلنا فى حاجة إلى فهم أعمق للاقتصاد السياسى لعملية وضع السياسات الزراعية لمجابهة الإهمال المستمر فى السياسات والاستثمار المنخفض والاستثمار غير الموجه فى مكانه الصحيح فى القطاع الزراعى. سوف نستخدم هذا الفهم فى الفصلين الرابع والثامن لتفسير نتائج السياسات وفى الفصلين العاشر والحادي عشر لتصميم جداول أعمال للزراعة من أجل التنمية تتواءم مع معيار الجدوى السياسية.

عملية صناعة السياسات الزراعية

يمكن أن ننظر إلى صناعة السياسات الزراعية على أنها نتاج فصال ما بين الساسة ومواطنيهم.[56] فالمواطنون يمكن أن يعملون بشكل فردى مطالبون بأخذ قرارات سياسية فى اتجاه ما نظير لتأييدهم السياسى (عن طريق التصويت) أو يمكن أن يتحدوا تحت تجمعات تدافع عن مصالح خاصة.

أهداف البلد وعملية صنع القرار. يتمتع رجال السياسة بدرجات متفاوتة من القدرة على التحرك الذاتى. فلهم أهدافهم الخاصة، على سبيل المثال أن يتم إعادة انتخابهم أو المحافظة على مصداقيتهم وتحسين مستوى من بداخل دائرتهم الانتخابية أو السعى وراء تحقيق رؤية ما لبلادهم. المؤسسات مثل الهيكل البيروقراطى والأشكال البديلة للتمثيل وآليات تحديد جداول الأعمال ونظم المكافآت كل هذه تقوم بتطويع أولوياتهم ونفوذهم فى اللعبة السياسية. هناك العديد من الأمثلة على إصلاحات كبيرة فى السياسات تقوم بلد بانتهاجها بشكل أغلبه ذاتى من حيث اتخاذ القرار. فالثورة الخضراء فى آسيا على سبيل المثال قامت فى ظل أنظمة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية. ففى الهند كانت القوة الدافعة وراء الثورة الخضراء هى الرغبة

السياسية فى الوصول إلى الاكتفاء الذاتى غذائياً بعد أن قررت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف الستينيات من القرن العشرين استخدام المعونة الغذائية كأداة ضغط فى سياستها الخارجية. كما أن إندونيسيا (تحت حكم سوهارتو) هى مثال على نظام حكم الحزب الواحد الذى قام بعمل ثورة خضراء.

ويبدو أن الأنظمة المتسلطة فى أفريقيا كان لديها دوافع سياسية أقل لتدعيم أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة. استخدمت البلدان الأفريقية كلاً من الإكراه والدعم الاستراتيجى للمزارعين الكبار لقمع المعارضة لسياسات التسعير التى أنهكت القطاع الزراعى.[58] وهناك أيضاً العديد من الأمثلة لبلدان أفريقية قامت ببذل جهود حثيثة لتكثيف الإنتاج الزراعى، ولكنها لم تكن مثل تلك التى فى آسيا، حيث ركزت العديد من البلدان الأفريقية على الإنتاج على نطاق واسع بدون إحداث نجاح دائم ومستمر.[59]

يمكن للكوارث الاقتصادية أن تعطى صانعى القرار قدرة أكبر على تفعيل الإصلاحات التى كان من الصعب تفعيلها فى الأوقات الطبيعية. تم إدخال العديد من الإصلاحات المتعلقة بدور البلد فى الزراعة كجزء من التعديل الهيكلى الذى كان لا مفر منه نتيجة لأزمة الديون، ومثال لذلك حل مجالس التسويق فى أوغندا (انظر إطار 4.4).

ويحاول صناع القرار فى أغلب الأحيان تحقيق الحد الأقصى من الدعم السياسى لهم فى حدود مواردهم. يتصل الدعم السياسى عادة بالتغييرات فى مستوى المعيشة الناتجة عن السياسات الموضوعة. ولذلك، فإن رجال السياسة يمكن أن يقومون بحشد التأييد عن طريق تفضيل مجموعات تتأثر سلبياً مقارنة بالمجموعات الأخرى. تم بدء تقديم الدعم للمزارع فى الثلاثينيات من القرن العشرين فى الولايات المتحدة عندما انخفضت دخول المزارع بنسبة 50 بالمائة أكثر من دخول نظرائهم فى الحضر. كما تبقى الهند تدعيم الكهرباء كنوع من التعويض للتفاوت المتزايد ما بين القطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية. قامت الصين ببدء إصلاحاتها الجريئة فى عام 1978 لاستعادة استقلالها الغذائى وللوصول على الأقل للحد الأدنى من مستوى المعيشة لكل شعبها. وفى البلدان الديمقراطية، يمكن أن تكون لقدرة المزارعين على التصويت قوة تأثير كبيرة. فعلى سبيل المثال فى انتخابات عام 2004 فى الهند فاز فى الانتخابات تحالف وعد بالاستجابة للاستغاثات فى القطاع الزراعى.[60]

العمل الجماعى وصناعة السياسات. يمكن لمجموعات منظمة من المواطنين أن يكون لها تأثيراً كبيراً على عملية وضع السياسات. تعتمد قوة التجمعات على قدرتهم على التغلب على نفقات التنظيم والاستغلال المجانى لبعض الأعضاء. تشير الدلائل المبنية على تجارب واسعة النطاق إلى أن المجموعات الصغيرة وتلك الأكثر تمركزاً من الناحية الجغرافية يكون لها تأثيراً أكبر وكذا المجموعات الأكثر تنظيماً وذات قيادة قوية. تحتاج التجمعات إلى موارد مالية كى تكون ذات فاعلية للمساهمة فى الحملات الانتخابية على سبيل المثال. وكذا يحتاجون إلى رأس المال البشرى مثل مهارة التأثير فى رجال السياسة. كما يحتاجون بشكل كبير إلى رأس مال اجتماعى مثل أعضاء من المنظمات القوية يمكن تعبئتها لعمل المظاهرات وللعمل كمراكز ضغط. أما فى البلدان النامية فإن تكلفة تعبئة المزارعين للانضمام إلى عمل جماعى نظراً لأعدادهم الكبيرة وأماكنهم المتبعثرة وارتفاع تكلفة الانتقال ونقل المعلومات بالنسبة لهم والفقر بالإضافة إلى العلاقة الترابطية الوثيقة بينهم وبين طبقة من الملاك الكبار الذين يمكن أن تكون لهم مصالح فى اتجاه معاكس. ولهذا السبب فإن مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة يكون تمثيلها ضعيفاً فتكون السياسات منحازة للمصالح الحضرية والنخبة من الملاك الكبار.

وفى مقابل ذلك، فإن فقراء المناطق الحضرية لا يحتاجون إلى درجة عالية من التنظيم لتنظيم مظاهرة شعبية كما هو واضح من مظاهرات الخبز على سعر الخبز فى مصر. تمتلك المجموعات الصناعية موارد مالية أكبر للتأثير السياسى وغالباً ما تكون مملوكة لأفراد من صفوة المجتمع والذين تسعدهم ثروتهم الاجتماعية على تفعيل مجموعات الضغط. وبينما تتحول البلدان إلى بلدان حضرية وصناعية فإن المزارعين يواجهون تحديات أقل للاندماج فى العمل الجماعى. فتناقص عددهم وتتزايد قدرتهم على الوصول للموارد فى حين تعطى الفجوة المتزايدة ما بين الدخل فى القطاع الزراعى والدخل فى القطاعات

الغير زراعية دافعاً لتفعيل العمل الجماعى. تاريخياً، فى الاقتصاد المعتمد على الصناعة قام المزارعون بعمل مجموعات ضغط فعالة للغاية بشكل مثير للدهشة للضغط على رجال السياسة للقيام بحماية القطاع الزراعى وتدعيمه والذى تبين أنه من الصعوبة بمكان حله برغم سرعة تناقص عدد المزارعين (انظر فصل 4) [61].

التحول إلى الديمقراطية فى العديد من البلدان النامية زاد من إمكانيات أصحاب الحيازات الصغيرة لعمل المنظمات والتأثير على السياسات. ففى غرب أفريقيا على سبيل المثال فإن منظمات المنتجين والبرلمانات تشارك بشكل متزايد فى صياغة الاستراتيجيات والسياسات الزراعية (انظر فصل 11)[62]. فقد أثروا على صانعى السياسات فى السنغال ومالى. ويبقى أن ننتظر لنرى ما إذا كانت تلك السياسات الزراعية سوف تؤدى إلى زيادة المخصصات من الميزانية للقطاع الزراعى.

لماذا يتم استخدام أدوات غير فعالة في تنفيذ السياسات؟

تشير المعلومات غير الكاملة بشأن تأثيرات الرفاهية إلى أنه ثمة أدوات محددة في تنفيذ السياسة ذات فعالية من الناحية السياسية أكثر من غيرها حتى ولو كانت أقل فعالية من الناحية الاقتصادية، ومع مضاعفة السياسيين للدعم السياسى قصير الأمد بدلاً من رفاهة جمهور الناخبين، إلا إنهم يفضلوا الأدوات السابقة على الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تم اختيار دعم الأسعار عبر تحويلات دخل مباشرة بسبب الاكتفاء الذاتى المصاحب للتعاطف القومى للمؤيدين، و خوف المزارعين من الوضوح الزائد لعلامة "الرفاهة" والمعلومات عن تكلفة الحوالات المباشرة التى كانت لتؤدى لانعكاس متعاقب للسياسة. أما بعض الأدوات فلها فوائد أسهل لتستهدف المساهمين السياسيين مثل مشروعات الاستثمار أو المعونة الغذائية. و بهذا فإن التشوش الموسع للضرائب ربما يبقى هكذا لتوفير العوائد المالية التى يمكن أن تُكفى المساهمين السياسين و مجموعة المساندين السياسين [63].

لأدوات محددة، تكاليف سهلة الإخفاء، و منها ضرائب التجارة فى مقابل الأرض أو قيمة الضرائب المضافة. لذا تبدلت الكلفة الاجتماعية مع الجدوى السياسية والأرباح المعاد توزيعها.

إن عدم القدرة على الالتزام الحقيقى فى العملية السياسية الديناميكية ربما تجبر الحكومة على الاتجاه إلى حد بعيد نحو سياسة فرعية مثالية. فالمجموعات التى تخسر من الإصلاح يتوقعوا أنهم سوف تزداد حالتهم سوءاً على المدى الطويل، على الرغم من أن التعويض ربما قُدم كوعد الآن. كما أن الافتقار إلى أداة الالتزام للتملك من التعويض عندما يكون هناك تأخير بين تطبيق السياسة و إعادة توزيع الآثار هو حاجز رئيسى لوضع السياسة. و الوضع الناتج الحالى للتحيز كان يُستخدم لتفسير المعارضة لإصلاح التجارة و وقف الدعم فى مقابل تقديم خدمات عامة لمستقبل أفضل. ربما تُعد اللامركزية و درجة التقارب الشديد بين جمهور الناخبين و صناع السياسة، جزء من الإجابة. كما أن زيادة استقلال الوكالات التعويضية أو تحويل التعويض إلى تشريع مثل التشريع المكسيكي PROCAMPO و الذى نجح فى جعل مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية مقبولة سياسياً من منتجى المحاصيل المتنافسين بإنتاجهم مع الواردات، و ذلك فى ظل مخاطرة عدم القدرة على الرجوع للوضع السابق بمجرد تقديم الدعم.

دور الزراعة الجديد فى التنمية

إن قضية استغلال قوى الزراعة للحد من الفقر وكمحرك للنمو فى البلدان القائمة على الزراعة مازالت نشطة لليوم.لذلك، يتطلب الاستخدام الفعال لها ضبط جداول الأعمال لكل نمط بلد وداخل البلدان أيضاً. ومع ذلك، و بالرغم من النجاحات الواقعية، لم تُستغل الزراعة بإمكانياتها فى العديد من البلدان نظراً لأن تحيزات السياسة المناهضة للزراعة و ضعف مستويات الاستثمار، غالباً ما تنشأ من سوء الاستثمار و إهمال المتبرعين، مما يصاحبه من تكاليف باهظة من معاناة البشر. والفرص الجديدة للتعرف على هذه الإمكانية، متاحة اليوم، و لكن هناك تحديات جديده أيضاً وبالأخص عند السعى لنهج منبثق من أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل النمو الزراعى الذى يوفق بين الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للزراعة. و تعمد الفصول التالية إلى استكشاف الأدوات المتاحة لاستغلال الزراعة من أجل التنمية و كيفية تعريف و تطبيق جداول الأعمال الخاصة بكل بلد.

هبوط معدلات الفقر في المناطق الريفية من بين العوامل الرئيسية فى مُجمل الحد من الفقر

انخفضت معدلات الفقر فى المناطق الريفية على مدار العقود المنقضية، و تم معظم ذلك نظراً للأرباح المهولة فى الصين. و لكن مازال يعيش 75 بالمائة من فقراء العالم فى المناطق الريفية وظلت معدلات الفقر مرتفعة بشكل ثابت فى جنوب آسيا و المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء. كما ساهمت عملية الحد من الفقر الريفى بـ 45 بالمائة من مجمل الحد من الفقر من عام 1993 و حتى عام 2002، و ذلك بفضل الحصة الصغيرة الناتجة عن مساهمة الهجرة من الحضر للمدينة. كما تقلصت فجوات الدخل بين الحضر و الريف فى معظم الأقاليم ما عدا آسيا، حيثما يصبح تزايد الفجوة مصدر للتوترات السياسية و حافز لجهود جديدة لمحاكاة التنمية الزراعية و الريفية.

يتركز الفقر فى المناطق الريفية، حيث يصل معدل خط الفقر العالمى إلى 1.8 دولار يوميا، و ويعيش نسبة 75 بالمائة من فقراء العالم النامى فى المناطق الريفية حيثما يشكل سكانها الريفيين 58 بالمائة.

كما انخفضت معدلات الفقر فى المناطق الريفية فى العشر سنوات الماضية و لكنها ظلت مرتفعه للغاية (انظر الشكل 1.أ). و كانت معدلات الانخفاض من 37 بالمائة فى عام 1993 إلى 30 بالمائة فى عام 2002 فى العالم النامى بأكمله، و ذلك بمعدل 1.08 دولار يوميا عند خط الفقر (انظر إطار 1.أ). و على الرغم من ذلك، كانت النتائج أقل تأثيراً خارج الصين، بمعدل انخفاض من 35 بالمائة إلى 32 بالمائة. وانخفض عدد الفقراء فى المناطق الريفية بشكل طفيف من 1 بليون إلى 0.9 بليون. و مع ارتفاع معدل الدخل اليومى عند خط الفقر 2.15 دولار فى اليوم، انخفضت معدلات الفقر من 78 بالمائة إلى 70 بالمائة، كما انخفض عدد الفقراء بشكل طفيف من 2.2 بليون ليصل إلى 2.1 بليون.

تخفى هذه الاتجاهات العالمية تنوع كبير فى نمو الفقر عبر الأقاليم و البلدان. فبقت معدلات الفقر الريفى مرتفعة بشكل محبط و ثابت فى جنوب آسيا (بنسبة 40 بالمائة فى عام 2002) و فى المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء (بنسبة 51 بالمائة)، كما ارتفع العدد المطلق للفقراء فى هذه الأقاليم منذ عام 1993.

شهدت العديد من البلدان ذات معدلات النمو المرتفعة نوعاً، انخفاضات قوية فى الفقر الريفى ومن أمثلة ذلك فيتنام التى قامت بإصلاح الأراضي و تحرير الأسعار ثم مولدوفا التى قامت بإعادة توزيع الأرض وبنجلاديش التى شهدت رفع الأرباح الزراعية و غير الزراعية و انخفاض سعر الأرز الناتج عن تطبيق التكنولوجيا الجديدة ثم أوغندا التى شهدت إصلاحات اقتصادية و بالتالي طفرة فى إنتاج حبوب القهوة. كانت الزراعة أيضًا هى الممر للانخفاض الهائل و غير المسبوق فى معدلات الفقر الريفى ثم الانخفاض طويل المدى، البطيء والقوى من نواحٍ أخرى للفقر الريفى فى الهند (إطارى 2.أ ــ3. أ). أما غانا فهى بلد أفريقي يقع جنوب الصحراء و له تجربة رائعة فى الحد من الفقر فى الخمسة عشر سنة الماضية حيث انخفض فيه الفقر الريفى ليصبح المساهم الأكبر (إطار 4.أ).

إلا أن الفقر الريفى لم ينخفض فى بعض البلدان على الرغم من النمو الزراعى و من أمثلة ذلك النمو الزراعى لبوليفيا و البرازيل و الذى تركز فى القطاع الديناميكى المرتبط بالصادرات للمزارع الكبيرة. و فى بلدان أخرى كانت معدلات انخفاض الفقر الريفى غير مرتبطة بالزراعة مثل السلفادور ونيبال حيثما انخفض فيهما الفقر الريفى بشكل كبير ارتفاع الخل غير الزراعى للأفراد و زيادة الحوالات النقدية [1].

من متوقع أن تصل نسبة السكان الحضريين فى العالم النامى إلى 60 بالمائة بحلول عام 2030.[2]. و عند هذا المعدل، سوف تصل النسبة الريفية لمعدل الإنفاق اليومى عند خط الفقر من 1.08 دولار فى اليوم و التى هى الآن تشكل نسبة 25 بالمائة، سوف تصل إلى 39 بالمائة بحلول عام 2030.[3] . هذه التخطيطات هى نسب تقريبية لأن سرعة التمدين سوف تعتمد على حجم و نمط النمو الاقتصادى فى المستقبل. و لكن مما يُعرف الآن، أنه من المحتمل أن فقراء العالم سوف يظلوا فى المناطق الريفية لعقود عديدة.

تقسيم الدخل الريفى و الدخل الحضرى كبير و مرتفع فى معظم الاقتصادات المتحولة تقريباً، فى معظم أنحاء العالم، معدلات الفقر الريفى معدلات الفقر الحضرى وجذور الفقر فى المعتاد أعمق. ففى عام 2002، كانت معدلات الفقر فى المناطق الريفية فى البلدان النامية، أكثر من ضعفى المناطق الحضرية (بنسبة 13 بالمائة) وبمعدل إنفاق 1.08 دولار فى اليوم عند معدل خط الفقر[4]

شكل بيانى 1.أ معدلات الفقر الريفى و عدد الفقراء الريفيين (معدل الإنفاق 1.08 فى اليوم عند خط الفقر)

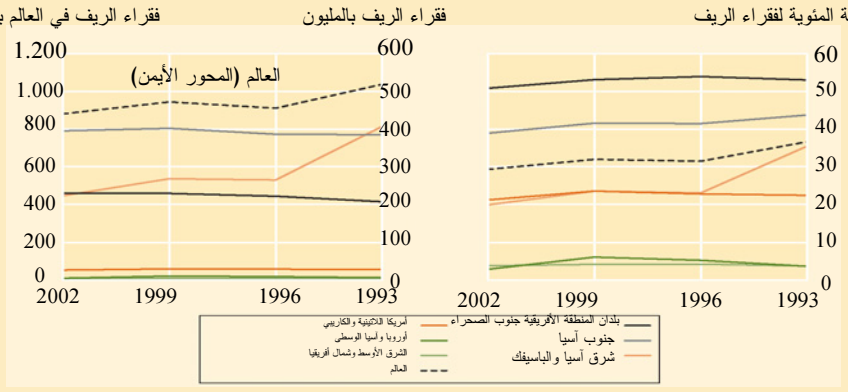

المصدر: Ravallion, Chen and Sangraula 2007

إطار 1. أ : إعادة تقييم لمستويات الفقر العالمية

تم تقييم إحصائيات الفقر الريفى و الحضرى فى العالم للفترة من عام 1993 حتى عام 2002 باستمرار لأول مرة من خلال فريق البنك الدولى (Ravallion, Chen and Sangraula 2007). و يتضمن المنهج المُتبع تعديل لخطوط الفقر من 1.08 دولار إلى 2.15 دولا فى اليوم، و ذلك طبقًا لتعادل القوة الشرائية، بسبب التكلفة المرتفعة للمعيشة فى المناطق الريفية. و بهذا التعديل، تصبح تقييمات مجمل الفقر فى العالم مرتفعة بشكل مفاجيء عما كانت عليه من قبل، بحوالى 10 بالمائة. وفى ظل معدل الإنفاق 1.08 دولار فى اليوم، فإن مجمل الفقر فى عام 2002 يُقدر الآن ب1.183 مليون، مقارنةً بـ 1.067 مليون رُصدت من قبل. أما الانخفاض الحديث فى مُجمل الفقر و الذى نُشر فى منشورات أُخرى للبنك الدولى، لم يُذكر فى هذا التقرير نظراً لأن تفكك بيانات الريف و الحضر غير متاح ما بعد عام 2002.

إطار 2 .أ: انخفاض غير مسبوق لمعدلات الفقر في المناطق الريفية في الصين

حدث انخفاض غير مسبوق في معدلات الفقر في الصين في السنوات الـ "25" المنصرمة . وتشير التقديرات التي قام بها "Ravallion" و "Chen" (2007) إلي حدوث انخفاض في نسبة الفقر من 53 بالمائة في عام 1981 إلي 8 بالمائة في عام 2001، وهذا من شأنه أنه أنقذ حوالي 500 مليون شخص من براثن الفقر.

كما حدث انخفاض في نسبة الفقر الريفي من 76 بالمائة في عام 1980 إلي 12 بالمائة في عام 2001، وهذا يمثل ثلاثة أرباع إجمالي النسبة . وقد حدث تفاوت شديد في تطور الفقر مع مرور الزمن . أما الانخفاض الأكثر حدة ، فقد جاء في أوائل الثمانينيات، مع حدوث بعض الانتكاس في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

دور التغيير المؤسسي في انخفاض الفقر.

لقد حثت الإصلاحات الزراعية التي بدأت في عام 1978 علي حدوث انخفاض حاد في الفقر في الفترة من عام 1981 عام 1985.

فنظام المسئولية العائلية، الذي قام بتخصيص حقوق قوية لمستخدمي قطع الأراضي الفردية لصالح العائلات الريفية ، والزيادة في أسعار شراء المستلزمات الحكومية والتحرير الجزئي للأسعار، فقد كان لكافة هذه العوامل تأثيرات إيجابية قوية في تحفيز المزارعين الفرديين وفي مستهل سنوات الإصلاحات، زاد الإنتاج والإنتاجية الزراعية بشكل ملحوظ ، وتم ذلك بشكل جزئي من خلال تبني المزارعون لزراعة أنواع جديدة من الأرز المهجن ذو الإنتاج العالي .(Lin 1993) . وقد ارتفعت الدخول الريفية بنسبة15 بالمائة في العام في الفترة ما بين عام 1978 وعام 1984 (Von Braun, Gulati, Fan 2005)، لذا من الممكن عزو حدوث انخفاض النسبة الأكبر من الفقر المحلي الذي حدث مابين عام 1981 و 1985 إلي هذه المجموعة من الإصلاحات الزراعية.

ولقد ارتفعت حصة القطاع الريفي غير القائم علي المزارع في إجمالي الناتج المحلي " GDP" من ما يقارب الصفر في عام 1952 إلي ما يزيد علي ثلث إجمالي الناتج المحلي في عام 2004 (Von Braun,

"Chem Gulati, Fan 2005) . وقد لخص "Ravallion" و " (2007) ، عند الأخذ في الاعتبار إجمالي هذه الفترة الزمنية ، إلي أن النمو في المجال الزراعي قد ساهم في انخفاض الفقر بشكل أكبر من أية صناعة أو خدمات أخري.

زيادة (معدلات التفاوت الاجتماعي)

لقد جاء الارتفاع في دخول أجزاء كبيرة من السكان علي حساب ارتفاع معدل اللامساواة . وبخلاف معظم البلدان النامية، نجد أن معدل التفاوت النسبي في الأجور في المناطق الريفية في الصين أعلي من المناطق الحضرية (Ravallion & Chen 2007) . كما توجد تفاوتات إقليمية وقطاعية كبيرة . فالقيود المفروضة علي هجرة العمالة الداخلية، والسياسات الصناعية التي فضلت المناطق الساحلية للصين علي المناطق الداخلية الأفقر، والانحيازات في توزيع الخدمات والتي سمحت لأنظمة التعليم والصحة الريفية في التدهور هي جميعها أمثلة لتلك السياسات التي ساهمت في حدوث تباينات في معدلات الأداء الاقتصادي الإقليمي والقطاعي.

الفقر الحضري والريفي في الصين

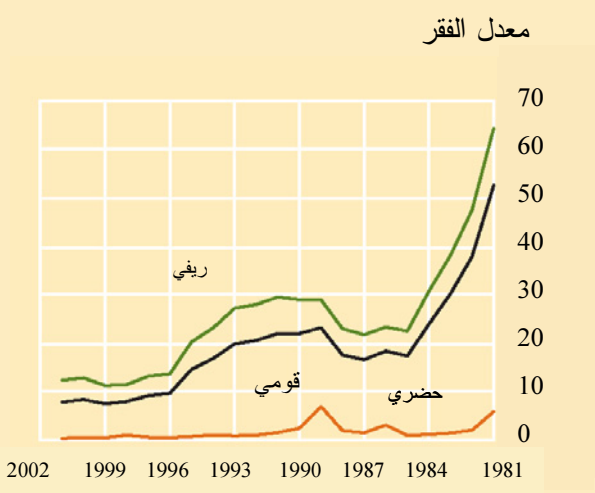

المصدر: Ravallion and Chen 2007

إطار 3.أ: تخفيض الفقر الريفي في الهند

دور التغيير التكنولوجي في انخفاض الفقر

أدي استحداث تشكيلة متنوعة صغيرة نسبياً من القمح والأرز فى الستينيات والسبعينيات فى الثورة الخضراء – إلي حدوث وثبات مفاجئة مثيرة في الإنتاج الزراعى وزيادة دخول المزارعين ، لاسيما فى شمال غرب الهند.

فقد انخفضت نسبة الفقر الريفى من 64 بالمائة فى عام 1967 إلى 50 بالمائة فى عام 1977 و إلى 34 بالمائة فى عام 1986 . وقد جاءت نسبة كبيرة من المكاسب من خلال حدوث زيادة فى الأجور الحقيقية وتقلص في أسعار الحبوب . فالنمو في القطاع الزراعى أدى إلى انخفاض الفقر فى كل من المناطق الحضرية والريفية . وقد كان ذلك صحيحاً أيضاً فيما يخص النمو في الخدمات . ولكن نجد أن النمو الصناعى لم يؤد إلى تقليل الفقر. فيراجع إصلاح الأراضى ، الائتمان الريفى ، وسياسات التعليم (التثقيف) قد لعبت دوراً في فترة السبعينيات والثمانينيات، حتى ولو أن هذه البرامج من الممكن أنها كانت ذات كلفة على النحو الاقتصادي إلى حد ما.

وكانت البداية فى عام 1991 حيث شرعت الهند فى إصلاحات اقتصادية وتجارية واسعة النطاق والتى من شأنها أنها أدت إلي حدوث نمو مثير في التصنيع وبصفة خاصة فى مجال الخدمات . وتوضح البيانات الخاصة بالفقر لعام 2004 ، مقارنة بالأرقام الواردة في عام 1993 ،استمرار الانخفاض في معدلات الفقر. **أنماط متشعبة وصورة متفاوتة للرفاهية الريفية**

على الرغم من ثبات نمط انخفاض الفقر عبر كافة الولايات الهندية تقريباً، إلا أن النمو كان متفاوتاً. فمنذ عام 1980 وحتى عام 2004 . بدأت الولايات الأكثر فقراً بشكل مبدئى فى النمو على نحو أكثر بطأً، مما نجم عنه حدوث اختلاف في الدخول عند التحدث بشكل مطلق ونسبى . فما حدث من التحرير السريع للتجارة فى فترة التسعينيات كان لديه تأثيرات إقليمية مختلفة بشكل حاد. فالمناطق الريفية التى تتمتع بوجود تركز أعلى للصناعات والتى تضررت من عملية التحرير قد تباطئت بشكل أكبر فى التقدم نحو تخفيض مدي حدوث الفقر وعمقه بسبب الحراك المحدود للغاية للعمالة عبر المناطق والصناعات.

كما زادت الدخول والنفقات الحضرية بشكل أسرع من الدخول الريفية مما أدي إلى حدوث ثبات فى الزيادة في معدل متوسط الاستهلاك الحقيقي الحضري – إلى – الريفى من أقل من 1.4 فى عام 1983 إلى حوالى 1.7 فى عام 2000 . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان لدي الهند تفاوت منخفض إلى حد ما فى الدخول . ولكن وعلى الرغم من حدوث نمو مثير وانخفاض للفقر فى فترة التسعينيات، إلا أن صورة المكاسب الشاملة للرفاهية لا تكاد تدرك ، وذلك لأنه لم يتم تحسين نتائج الصحة . فما قامت به الهند من إصلاحات مؤخرة ، بخلاف تلك التي قامت بها الصين، لم تكن موجهة نحو الزراعة . واليوم، نجد أنه ثمة تجديد فى السياسة يركز على الزراعة فى الهند لأنه ثمة العديد ممن يعتقدون أن ما تمتلكه الزراعة في الهند من إمكانيات للقضاء التام على الفقر لم يطلق لهما العنان حتى الآن.

الفقر الحضري والريفي في الهند

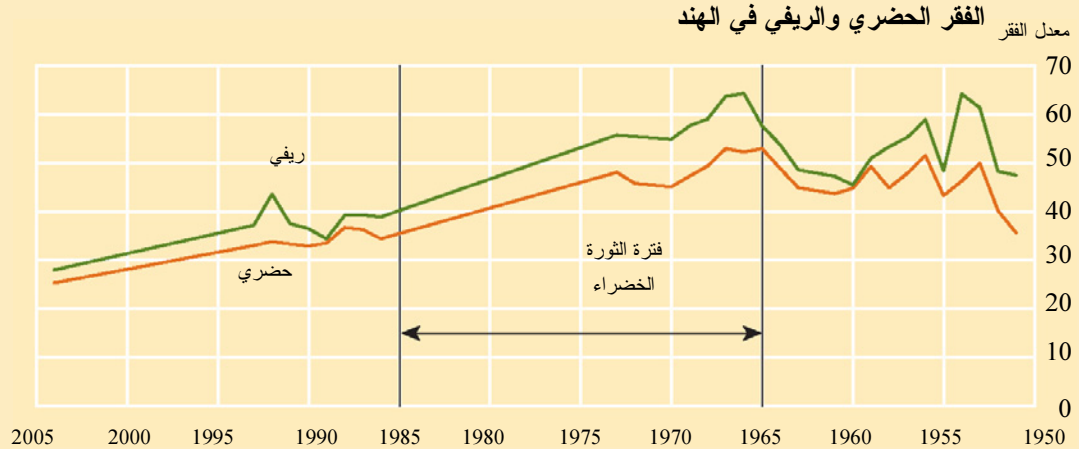

المصدر: World Bank 2000b; 2007 National Sample Survey (NSS), Government of India

ملاحظة: تستند معدلات الفقر على أساس البيانات الخاصة بـ "NSS" والخط الرسمى للفقر.

إطار 4-أ: غانا: النجاح الأفريقي في الحد من الفقر

إن ما حدث من نمو لـ "غانا" وانخفاض الفقر لديها على مدي السنوات "15" المنصرمة هو قصة نجاح جديدة ومهمة لأفريقيا. فقد نما إجمالى الناتج المحلى الحقيقى لأكثر من 4 بالمائة فى العام وذلك منذ عام 1980 وبما يزيد على 5 بالمائة منذ عام 2001 .

وانخفض معدل الفقر من 51.7 بالمائة فى 1991 – 92 ، إلى 39.5 فى عام 1998 – 99 ، وإلى 28.5 فى عام 2005 – 2006 . فقد انخفض معدل الفقر بما يقرب من 17 نقطة فى المناطق الحضرية . ونسبة 24 نقطة فى المناطق الريفية – وفى حالة إذا ما تم افتراض أن كافة المهاجرين الريفيين – الحضريين هم مهاجرين فقراء ، فإن التقديرات تشير إلى أن 59 بالمائة من إجمالى نسبة الانخفاض فى الفقر كانت بسبب حدوث انخفاض فى الفقر الريفى . ولكن كان ثمة حدوث زيادة فى التفاوت الاجتماعى (فقد ارتفع معامل Gini من 0.35 إلى 0.39 على مدي الـ "15" سنة) ، لاسيما على الصعيد الإقليمى، حيث تشهد العاصمة " أكرا " ومناطق الغابات مزيداً من انخفاض الفقر عما تشهده المناطق العشوائية الريفية الواقعة فى الشمال.

فما شهدته غانا من نمو متسارع جاء نتيجة لوجود سياسة اقتصادية أفضل ومناخ استثماري أفضل فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع . وفى الفترة من عام 2001 – 2005 . تفوق القطاع الزراعى فى أدائه على قطاع الخدمات، محققاً نمو نسبة 7 و 5 بالمائة فى العام ، وبشكل أسرع من إجمالى الناتج المحلى الشامل بنسبة 5.2 بالمائة.

ويعود حدوث النمو الزراعى بصفة أساسية إلى التوسع فى المناطق مع زيادة المحاصيل بشكل متواضع بنسبة 1 بالمائة. ومنذ عام 2001 ، حدث جزء ملحوظ من مكاسب الإنتاجية فى "الكاكاو" فقد ساهم إنتاج " الكاكاو"، على الرغم من أنه يمثل نسبة 10 بالمائة فحسب من إجمالى قيم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ، بحوالى 30 بالمائة من النمو الزراعى .

كما تمتعت غانا أيضا بحدوث نمو قوي فى علم البستنة (بلغ تقريباً 9 بالمائة من إجمالى الصادرة فى عام 2006 ، حيث إن الدافع وراء تحقيق هذا النحو هو فى الأغلب نبات " الأناناس" . فنبات " الكاكاو" و "الأناناس" هى نباتات تقوم على أساس أصحاب الحيازات الصغيرة، وتبدو قوة انخفاض الفقر المتزامن من النمو الحادث مؤخراً ، بصفة خاصة بين متعهدي زراعة المحاصيل النقدية.

وعلى الرغم من ذلك ، لا تزال قاعدة الموارد والصادرات الخاصة بالاقتصاد ضيقة ، ولا يزال الاقتصاد عرضة بشكل كبير لحدوث صدمات خارجية.

وتعد غانا واحدة من بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء القليلة التى تسجل نمو إيجابى مستدام للفرد فى إنتاج الغذاء وانخفاض فى أسعار الغذاء منذ عام 1990 . وثمة دليل على حدوث تدهور بيئى وعدم استدامة فى استخدام الموارد الطبيعية . فثمة حاجة إلى تعزيز إنتاج المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية وذلك لدعم المعدلات الحالية للنمو الزراعى ولتحقق مزيد من الاستفادة من السكان ز فارتفاع إجمالى عناصر الإنتاج وإنتاجية العمالة والاستخدام المتنامى للأسمدة على مدي السنوات الـ 10 الماضية هى مؤشرات إيجابية لهذه العملية.

الفقر الريفي والحضري في غانا

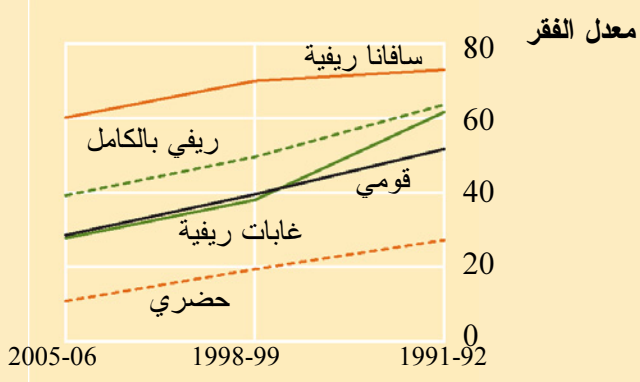

مصدر الشكل: Coulombe and Wodon 2007

المصدر: Bogetic and others 2007; Coulombe and Wodon 2007; Jackson and Acharya 2007.

وعلي الرغم من ضيق الفجوة في أجزاء عديدة من العالم، إلا أنها اتسعت بشكل ملحوظ في شرق آسيا وظلت مستقرة في جنوب آسيا

فالتفاوت في الدخول بين المناطق الريفية والحضرية يوضح وجود مشكلة التفاوت الريفي – الحضري . وفي عينة تم أخذها لما يقرب من 70 بلد ، نجد أن متوسط الدخل الحضري (الاستهلاك) تبلغ علي الأقل 80 بالمائة أعلي من الدخل الريفي في نصف هذه البلدان . وحدث زيادة لهذه التفاوتات في العديد من البلدان ويمكن ملاحظة هذه الزيادة في بلدان آسيا التي تتحول بشكل سريع (شكل رقم2.أ) ففي الهند، كانت الدخول الريفية والحضرية في عام 1951 متشابهة إلي حد ما ، ولكن ومنذ ذلك الحين اتسعت الفجوة بشكل كبير (إطار 3.أ) . وفي الصين ، ضاقت الفجوة بين الدخول الريفية والحضرية في بدايات سنوات الإصلاح وذلك عندما دفع النمو الزراعي السريع بمجمل النمو الاقتصادي إلي الأمام ، ولكنها اتسعت مرة أخري منذ ذلك الحين (إطار 2.أ) [5].

شكل بياني 2.أ: ارتفع التفاوت في الدخل الحضري ــ الريفي في معظم البلدان المتحولة

نسبة متوسط الدخل الحضري إلى الريفي.

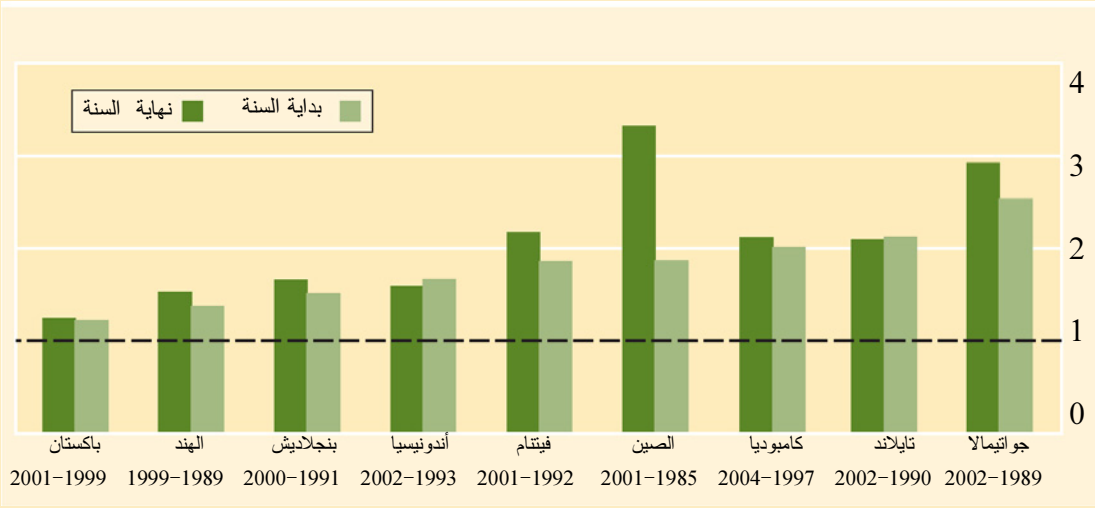

المصدر: WDR 2008 team, from nationally representative household surveys.

ما هو السبب وراء هبوط الفقر في المناطق الريفية – هل هو التنمية الريفية أم الهجرة ؟

جذبت الدخول الحضرية الأكثر ارتفاعاً تدفقات من الهجرة الريفية – الحضرية. ولكن إلي أي مدي تسببت الهجرة أو تسبب الهبوط الفعلي للفقر بين هؤلاء الأشخاص الغير مهاجرين الذين يقطنون المناطق الريفية في إحداث تناقضات ملحوظة في الفقر الريفي؟ تتوقف إجابة هذا السؤال علي نمط الهجرة.

في حالة إذا ما كانت الهجرة معادلة للفقر – أي أن الفقراء وغير الفقراء يقومون بالهجرة بنفس المعدل – نجد أن الهبوط الفعلي في الفقر لقاطني المناطق الريفية معادلاً للهبوط الملحوظ في معدل الفقر الريفي . ولكن إذا كان من المحتمل أن غير الفقراء هم الذين يهاجرون – كما هو موثق للعديد من البلدان – نجد أن التناقض في الفقر بين غير المهاجرين يكون أعلي من الهبوط الملحوظ في الفقر . في حالة إذا ما افترضنا أن كافة المهاجرين هم من الفقراء ، فإن ذلك يقلل من حجم التناقص الفعلي للفقر في المناطق الريفية[6].

وفي حالة إذا ما كان كافة هؤلاء المهاجرون من الفقراء ، فإن نسبة 81 بالمائة من التناقص في الفقر الريفي (6.9 نقطة مئوية من 8.5 نقطة انخفاض مئوية) لا تزال باقية بسبب تناقص الفقر بين قاطني

المناطق الريفية وليس بسبب الهجرة (جـدول 1.أ) . وفي الواقع ، فإن السبب وراء ما يقرب من إجمـالي التقلص الحادث في جنوب آسيا وشرق آسيا يرجع إلي حدوث تناقص فعلي في الفقر في المناطق الريفية . بل أنه حتي وإذا ما استبعدنا الصين من العينة ، فـإن 67 بالمائة من الانخفاض في الفقر الريفي يأتي من أسباب أخري بخلاف الهجرة . لاحظ أن هـذا التقسـيم هـو تمرين حسابي ولا يتحدث عن الطرق غير المباشـرة التي تساهم من خلالها الهجرة والنمو الحضـري فـي خفض الفقر الريفي (مثل التحـويلات الماليـة مـن الخارج).

جدول 1-أ: وحتى مع افتراض أن كافة المهاجرين من الفقراء فإن معظم الانخفاض في الفقر في المنـاطق الريفيـة يرجع إلى تقلص الفقر بين قاطني الريف

	التغير في معدل الفقر الريفي يغير المهاجرين		معدل الفقر الريفي (حد الفقر 2.15 دولار في اليوم)	
	كافة المهاجرين	معادلة للفقر		
المنطقة	فقراء	هجرة	2002	1993
المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء	-1.5	-2.8	82.5	85.2
جنوب آسيا	-0.4	-0.8	86.8	87.6
الهند	-2.7	-2.9	88.6	91.5
شرق آسيا والمحيط الهادي	-20.0	-21.9	63.2	85.1
الصين	-22.1	-23.6	65.1	88.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.1	1.9	37.6	35.8
أوروبا وآسيا الوسطى	-0.3	-1.1	18.7	19.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.8	-0.9	46.4	47.3
الإجمالي	-6.9	-8.5	69.7	78.2
فيما عدا الصين	-1.6	-2.4	71.3	73.7

المصدر: WDR calculations, based on data in Ravallion, Chen and Sangraula 2007

ملحوظة: يتم تقدير معدلات الفقر باستخدام حد الفقر لعام 1993 البالغ 2.15 دولار أمريكي في اليوم.

المناطق الريفية تساهم بنصيب كبير من الانخفاض في الفقر القومي .. لذا ، لماذا يسـاهم انخفـاض الفقـر الريفي في انخفاض الفقر بشكل مجمل ؟ ثمة سـبيلين لتقسيم مجمل التغير في الفقر في الفترة ما بـين عـام 1993 أو عام 2002 وذلك إلـي الإسـهام الريفـي ، الإسهام الحضري وعنصر التغير في السكان (جدول2 .أ)[7] . ففي التقسيم الأول ، نجد أن الإسهام الريفي هو انخفاض في معدل الفقر الريفي وساري علـي سـكان الريف في عام 2002 . أما الإسهام الحضـري فهـو انخفاض في معدل الفقر الحضري ساري علي سـكان الحضر في عام 2002 (عدد سكان الحضر في عـام 1993 بالإضافة إلي المهاجرين) .

أما إسهام الهجرة الريفية – الحضرية فهـو انخفـاض الفقر متوافق مع انتقال المهاجرون من معـدل الفقـر الريفي إلي معدل الفقر الحضري.

أما التحديد الثاني فإنه يفترض أن كافة المهاجرين هـم من الفقراء . ومن خلال عزو أقصي مساهمة للهجـرة إزاء انخفاض الفقر في المناطق الريفية فإن هذا التقسيم يقلل من حجم التناقص الفعلي لمجمل الفقر الـذي تـم تحقيقه في المناطق الريفية.

وثمة حد أدني يبلغ 45 بالمائة فيما يتعلق بإسهام القطاع الريفي إزاء الانخفاض في مجمل الفقر، وثمة إسهام أكثر احتمالاً تزيد نسبته علي 55 بالمائة (جدول 2.أ) . وخارج الصين، نجد أن إسهام المناطق الريفية من المحتمل أن يبلغ 80 بالمائة (وبالتأكيد لا يقل عن 52 بالمائة) ، وفي المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء يزيد علي 80 بالمائة . لذا فالتنمية الريفية تقوم على أساس من أجل تقليل الفقر وتحقيق " هدف التنمية الألفي، فيما يخص خفض معدل الفقر الإجمالي إلي النصف.

التغير داخل البلد الواحد:

المناطق الأقل رعاية والفقر .

وإذا ما تحدثنا فيما وراء نطاق تقسيم الدخول الريفية – الحضرية ، فإن مسألة التغاير داخل البلد الواحد في الفقر عبر المناطق الريفية هي مسألة تحمل اهتمام ملحوظ في العديد من البلدان . فمن المقرر بشكل عام أن الاستثمارات الزراعية والريفية ينبغي أن يتم توجيهها إلي المناطق الأقل رعاية لأن الفقراء يتركزون في هذه المناطق . وثمة آخرون يعارضون ذلك. فما تم إحرازه مؤخراً من تقدم في نظم المعلومات الجغرافية يوفر فرص جديدة للإجابة عن أسئلة أساسية بشأن التوزيع المكاني للفقر الريفي فيما يتعلق بالزراعة. كما أن الوسائل المتبعة لتقدير حجم الرفاهية علي مستوي المجتمعات الصغيرة، والتي غالباً ما يشار إليها "وضع خريطة للفقر" ، توفر معلومات أساسية بشأن مكان الفقراء . فهذه المعلومات من الممكن أن تكتنفها معلومات جغرافية تتعلق بالظروف الزراعية البيئية والوصول إلي الأسواق، كما هو موضح في " الفصل الثاني" .

جدول 2–أ:إسهام القطاع الريفي إزاء مجمل الفقر

	التغير في معدل الفقر الريفي يغير المهاجرين		معدل ممل الفقر (حد الفقر 2.15 دولار في اليوم)		
	كافة المهاجرين	معادلة للفقر	التغير		
المنطقة	فقراء	هجرة	2002–1993	2002	1993
جنوب الصحراء الأفريقية	44.6	81.1	-2.2	77.5	79.8
جنوب آسيا	1734	35.8	-1.7	83.4	85.1
الهند	56.0	60.7	-3.5	85.6	89.1
شرق آسيا والمحيط الهادي	48.8	53.4	-25.0	45.6	70.6
الصين	48.8	52.0	-28.3	44.6	72.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	n.a	n.a.	0.1	23.5	23.5
أوروبا وآسيا الوسطى	3.5	14.1	-3.0	13.6	16.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	88.1	-10.3	2.1	31.7	29.6
الإجمالي	**45.1**	**55.5**	**-8.8**	**54.4**	**63.3**
فيما عدا الصين	52.4	78.8	-1.8	57.9	59.6

المصدر: WDR calculations, based on data in Ravallion, Chen, and Sangraula 2007.

ملحوظة: يتم تقدير معدلات الفقر باستخدام حد الفقر لعام 1993 البالغ 2.15 دولار أمريكي في اليوم.

n.a = غير مطبق

تظهر التحليل عن البرازيل و الإكوادور و فيتنام وتايلاند ومالاوى، أن معدلات الفقر تتجه نحو الزيادة فى المناطق النائية عنها فى المناطق القريبة (شكل بيانى 3.أ). كما أن الفقر مُتغلغل عن كونه مدقع فى المناطق النائية. و لكن فى ظل مستوى التفكيك المستخدم للفقر، لا يوجد علاقة عامة بين مُعدلات الفقر و الإمكانية الزراعية[9]

نلاحظ أن الأشكال المُفرغة، و التى تُمثل عدد الفقراء (كثافة الفقر)، مختلفين بشكل مدهش عن الأشكال التى تُمثل معدلات الفقر (حدوث حالات الفقر). و فى كل البلدان التى تم إجراء دراسات عليها، كان السواد الأعظم من الفقراء يعيشون فى مناطق سهلة الوصول إليها، كما هو واضح فى البرازيل (انظر الشكل 3.أ)[10]. ويوجد هذا بشكل كبير، نظراً لأن المناطق الأقل تفضيلاً هى أقل كثافةً سكانية عن الأكثر تفضيلاً. و على سبيل المثال، نجد أن فى البرازيل ، 83 بالمائة من السكان الريفيين يعيشوا على بُعد ساعتين من المُدينة الكبيرة. و على النقيض، لا يوجد شكل واضح بين البلدان يوضح توزيع السكان الفقراء و الإمكانية الزراعية. بينما فى البرازيل، يعيش الكثير من الفقراء (75 بالمائة) فى مناطق ذات إمكانية زراعية منخفضة و متوسطة، ففى تايلاند و كمبوديا، يعيش أكثر من 70 إلى 80 بالمائة من السكان فى مناطق ذات إمكانية زراعية جيدة.

و حيثما لا يتزامن الفقر مع كثافة الفقر، توجد تبادلات تجارية فى الاستهداف الإقليمي للتدخل السياسى. ربما يكون الأثر الأكبر على الفقر من خلال رعاية النمو فى الأقاليم الأكثر تفضيلاً حيثما يعيش معظم الفقراء، ويلاحظ النمو الذى يوفر الدخل لأصحاب الحيازات الصغيرة و يوفر فرص عمل. إلا أن الفقر المدقع فى المناطق الأكثر هامشية وخاصة المُعرضة للفقر و حتى توفر الهجرة فرص بديلة، يكون التحدى هو تحسين استقرار و مرونة مصادر المعيشة فى هذه الأقاليم. والسبب الوحيد للاهتمام بالمناطق المُهمشة ، هو احتمال وجود عقبات الفقر الجغرافية. و الدليل على مثل هذه العقبات موجود فى الصين، على سبيل المثال[11]. وفى مثل هذه الحالة، يتطلب الحد من الفقر الريفى، إما نهج إقليمي كبير أو مساعدة للخلاص السكان من براثن الفقر.

شكل بيانى3.أ رصد حالات الفقر و الخصائص الجغرافية فى البرازيل.

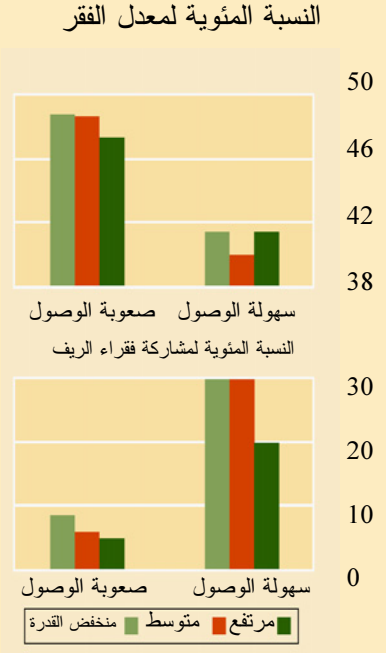

المصدر: Buys and others 2007

ملحوظة: المناطق ذات الإمكانية الزراعية هى المناطق ذات الإمكانية الزراعية المرتفعة تحت تصنيفات (المناطق البيئية الزراعية العالمي GAEZ)، التى تساهم فى المناخ، التربة، تضاريس و كيفية استغلال الأرض، وقد وضع هذه التصنيفات منظمة الغذاء و الزراعة العالمية و IIASA فى عام 2000. أما المناطق ذات الإمكانية الزراعية المتوسطة، فهى مناطق ذات تصنيف متوسط أو معقول لـ GAEZ. و المناطق ذات الإمكانية الزراعية المنخفضة، هى مناطق ذات تصنيف منخفض و مهمشة أو مهمشة فى تصنيفات GAEZ. تعرف إمكانية الوصول الجيد بوقت السفر الذى لا يزيد عن ساعتين لأقرب مدينة يسكنها 100.000 أو أكثر. تم حساب نسبة السكان الفقراء للمناطق الريفية عند مستوى المقاطعة السكنية.

الفصل الثاني

أداء وتنّوع الزراعة، واحتمالاتها المجهولة

كان السؤال الكبير الذي طُرِحَ في تقرير التنمية الدولية الأخير حول الزراعة عام 1982 هو ما إذا كان بإمكان الزراعة أن تفي باحتياجات العالم المتزايدة من الغذاء. فقد اتضح في ظل الخمسة وعشرين عاماً السابقة أن الزراعة على المستوي العالمي قد أوفت بالمطلب العالمي من الغزل والنسيج وساهم في تحقيق هذا النجاح كُلاً من الإنتاج على مستوي الفرد وتصاعد الإنتاجية بالإضافة إلى هبوط أسعار السلع. ولكن ليست الإمدادات العالمية المناسبة تعني حصول البُلدان والأسر على الغذاء الكافي. فشراء القوة أهم من التوافر (انظر نقطة التركيز ج) وقد يكون هناك شكوك في الإمداد العالمي للغذاء في المستقبل بسبب زيادة ندرة الموارد وارتفاع المخاطر بسبب التغير المناخي والأسعار المتزايدة للطاقة والحاجة إلى الوقود الحيوي والشكوك حول سرعة التقدم التكنولوجي شكلت هذه العوامل التي تؤثر على مستوي الأداء الزراعي في المستقبل.

بالإضافة إلى أن تحسَّن الأداء الزراعي لم يكن متماثلاً في جميع أنحاء العالم. فالتحسينات يجب أن تُحاكِي نمواً كافياً في البُلدان القائمة على الزراعة، خاصة بُلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، للسماح لهم بتحقيق تحول بنائي راسخ (انظر فصل 1). فالتكاليف البيئية دائماً تكون مرتفعة تجُب التوفيق بين ثبات الإنتاج في المستقبل والتأثير على الأنظمة البيئية الطبيعية وصحة الإنسان.

والأداء الزراعي الفقير في بعض المناطق يرجع إلى صعوبة الظروف المناخية أو ضعف الاستثمار في البنية التحتية التي تحكم الوصول للسوق. فالتحدي الزراعي في هذه المناطق الأقل أفضلية هو تكثيف الإنتاج بصورة ثابتة في الأنظمة الزراعية المتنوعة وتحسين البنية التحتية والأسواق.

أما في المناطق ذات الإمكانية المرتفعة التي قادت إلى الزيادة العالمية في إنتاج الغذاء وخاصة البُلدان المتحولة في آسيا فإن التحدي يكون مختلفاً حيث ثبات الإنتاجية وزيادة الدخل في مواجهة هبوط أسعار الحبوب والصادرات الاستوائية التقليدية ووفرة الطلب المتصاعد على زراعة بساتين عالية الجودة والماشية في هذه الاقتصاديات سريعة النمو تعطي الفرص للمزارعين للانتقال إلى أسواق جديدة.

ويبرز هذا الفصل الاتجاهات الجديدة والفرص والقيود التي ستوجه مستقبل الأداء الزراعي في مواجهة أربع تحديات:

أولاً: إمكانية نشوب ثورة إنتاجية في بُلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

ثانياً: اختيارات للمناطق الأقل أفضلية.

ثالثاً: التنوع في المناطق المفضلة زراعياً.

رابعاً: الشكوك العالمية والاختلاف الملحوظ في الظروف الاقتصادية يوضح مدى تعقد هذه التحديات.

نمو الإنتاجية في البُلدان النامية أدى إلى تحقيق النجاح العالمي للزراعة

كان الأداء الزراعي مؤثراً. ففي الفترة ما بين 1980 و2004 اتسع إجمالي الناتج المحلي للزراعة (GDP) عالمياً بمتوسط قدره 0.2 بالمائة سنوياً وهو يفوق بذلك الزيادة السكانية التي قُدرَّت بنحو 1.6 بالمائة سنوياً وهذا النمو الذي نتج عن الزيادة الإنتاجية قد خفض السعر الحقيقي للحبوب في الأسواق العالمية بمقدار 1.8 بالمائة سنوياً خلال الفترة السابق ذكرها.

قيادة البُلدان النامية للنمو الزراعي

حققت البُلدان النامية نمواً زراعياً أسرع من البُلدان المتقدمة بنسبة 2.6 بالمائة سنوياً بمقارنة بنسبة 9.0 بالمائة سنوياً في الفترة ما بين (1980 – 2004) فبالفعل حققت البُلدان النامية نمواً ملحوظاً يعادل البُلدان الصناعية، من إجمالي الناتج المحلي. حيث ارتفع من 56 بالمائة عام 1980 إلى 65 بالمائة عام 2004 وفي المقابل تم تحقيق 21 بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي من دون الزراعة عام 2004 [1]. وحققت الاقتصاديات المتحولة في آسيا ثلثي النمو الزراعي في العالم النامي وكان المساهم الأكبر في النمو في آسيا والعالم النامي[2] هو الإنتاجية وليس التوسع في مساحة الأرض الزراعية. وقد زادت محاصيل الحبوب في شرق آسيا بنسبة رائعة تقدر بنحو 2.8 بالمائة سنوياً

في الفترة ما بين 1961–2004 متفوقة بذلك على الزيادة في البُلدان الصناعية التي قدرت بنحو 1.8 بالمائة (انظر الشكل 2.1). ونتيجة لتصاعد الإنتاجية هبطت أسعار الحبوب خاصة الأرز الذي يعد أهم السلع الغذائية في البُلدان النامية وكذلك أسعار منتجات التصدير التقليدية مثل القطن وحبوب القهوة.

المصادر الأساسية لتحقيق النمو: التكنولوجيا الأفضل والسياسة الأفضل

فمنذ الستينيات من القرن الماضي ترجع زيادة محاصيل الحبوب إلى انتشار استخدام الري والتنوع المحصولي والمخصبات (انظر الشكل 2.2). فعلى الرغم من الامتداد الجيد للتحسينات المحصولية لتعدي المناطق المزروعة بالري لتشمل مناطق زراعة الأمطار كما تشارك البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في هذا النجاح الزراعي.

وبالنسبة للألفيات كُثفت الزراعة في آسيا عن طريق الري واستمرت الزيادة في فترة التسعينيات حتى بدايات الألفية الثانية. فاليوم يتم ري 39 بالمائة من المحاصيل جنوب آسيا و 29 بالمائة شرق آسيا والمحيط الهندي ولكن يُطبق ذلك على 4 بالمائة فقط في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

ومع بداية الستينيات من القرن الماضي بدأ التوسع في اللجوء إلى العديد من المحاصيل الحديثة للحبوب واستمرت المنطقة المخصصة لزراعة الأنواع المختلفة في الامتداد. وبدخول القرن الواحد والعشرون أصبحت هذه المناطق المزروعة بالأنواع الحديثة من الحبوب تمثل 80 بالمائة من منطقة جنوب وشرق آسيا بزيادة عن سنة 1970 تُقدَّر بنحو 10 بالمائة. وبعد بداية متأخرة اتسعت البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في استخدام الأنواع المستحسنة من الحبوب والتي غطت نحو 22 بالمائة من منطقة زراعة الحبوب عام 2000[3].

انتشر استعمال المخصبات الكيماوية بصورة ملحوظة في أغلب العالم، ما عدا البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. فقد ارتفعت نسبة استعمال البُلدان النامية للمخصبات من حوالي 10 بالمائة في الستينيات لأكثر من 60 بالمائة اليوم وللمزارعين الأسيويين النصيب الأكبر بين المستخدمين للمخصبات فقد ارتفع الاستخدام من متوسط سنوي 6 كيلو جرام للهكتار في الفترة ما بين 1961 – 1963 إلى 143 كيلو جرام للهكتار في الفترة ما بين 2000– 2002[4] وهي نسبة تفوق البُلدان المتقدمة. فقد ساهمت النسبة المرتفعة لاستخدام المخصبات بـ20 بالمائة على الأقل في نمو الزراعة في البُلدان النامية (باستثناء زراعة الأرض الجافة) وذلك على مدار الثلاثة عقود الماضية[5].

شكل بياني 2.1: ارتفعت عائدات الحبوب ما عدا في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

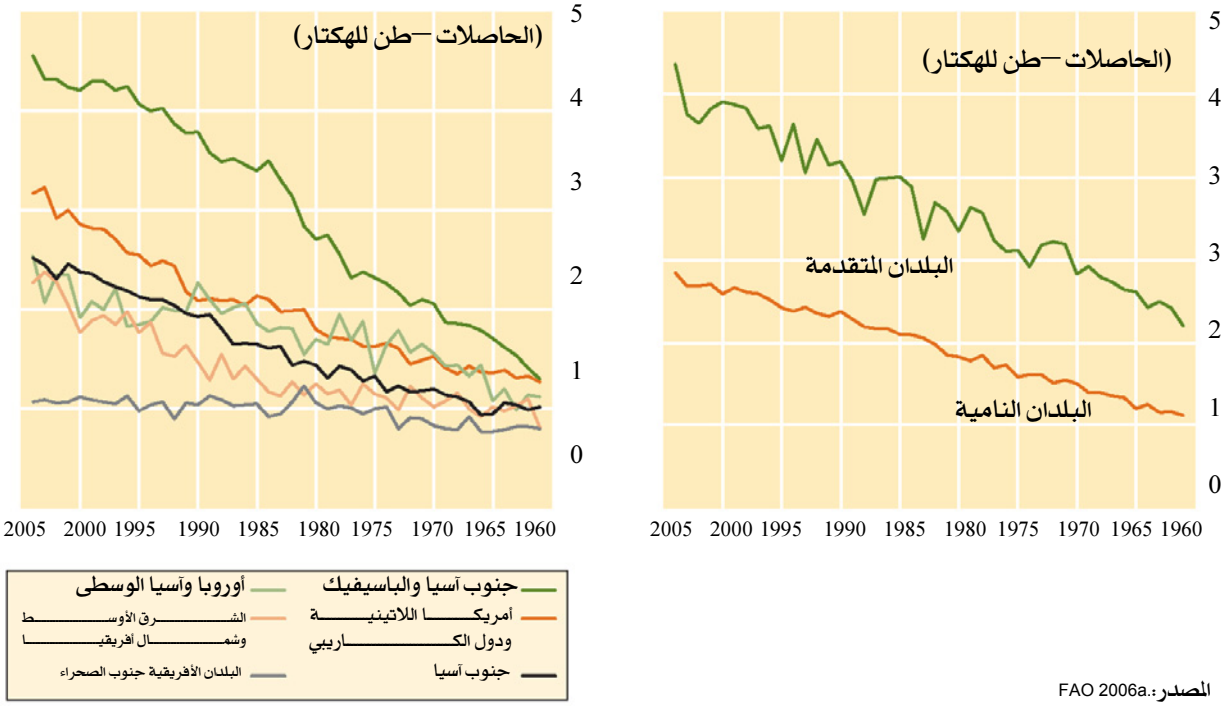

المصدر: FAO 2006a.

شكل بياني 2.2 الامتداد السريع للموارد الحديثة ولكن هناك تباطؤ في الري في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء.

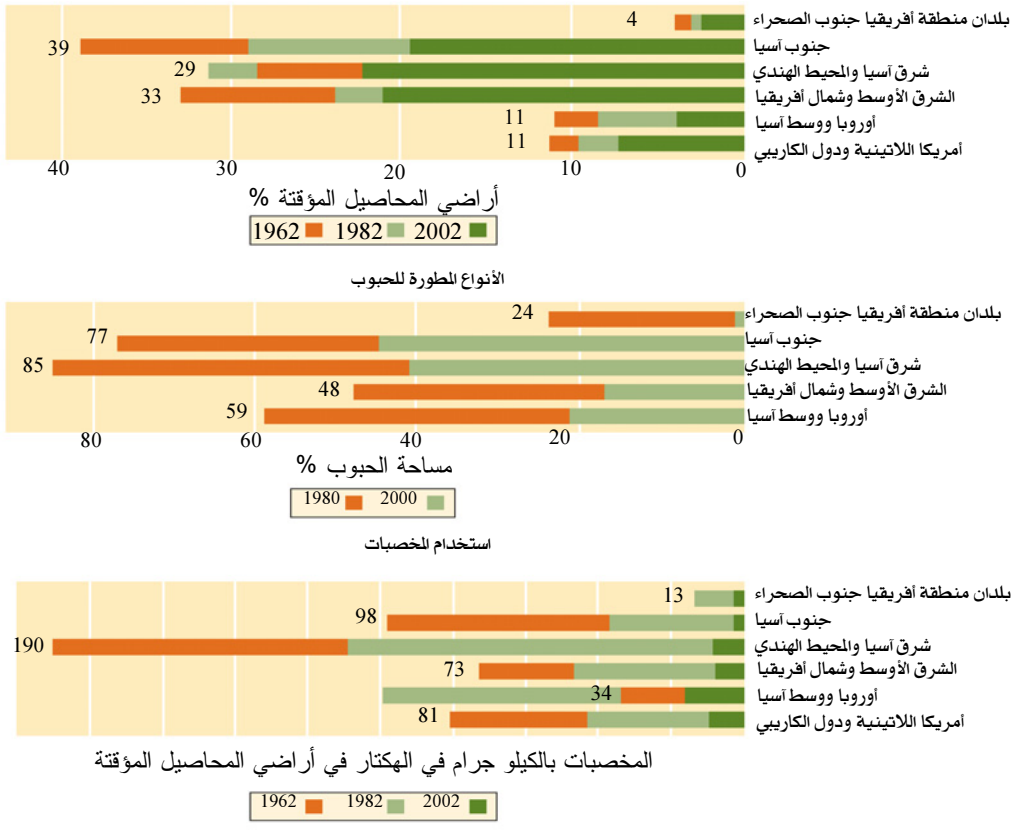

المصدر: Evenson and Gollin 2003; FAO 2006a.

كما ساهم التوسع في تربية الماشية في ارتفاع معدلات النمو الزراعي. فتربية الماشية تعد واحدة من أسرع القطاعات الفرعية نمواً في البُلدان النامية. علاوة على أنها تمثل ثلث إجمالي الناتج المحلي [6]من الزراعة فقد تضاعف إنتاج اللحوم على مدار الخمسة عشر سنة الماضية وساهم في ذلك إنتاج الدواجن بنسبة 7 بالمائة سنوياً.

وقد نتج عن هذا المزيد من الإنجازات نمواً ثابتاً في إجمالي عامل الإنتاجية (TFP) وخاصة في آسيا بمعدل زيادة من 1–2 بالمائة سنوياً[7] وتسبب زيادة إجمالي عامل الإنتاجية في نصف ما تم من زيادة بعد عام 1960 في الصين والهند و 30–40 بالمائة من زيادة الإنتاج في أندونيسيا وتايلاند مما عمل على تخفيف الضغط بصورة هائلة من النسبة المتزايدة لقدرة الأرض الزراعية[8]. وساهمت الاستثمارات في العلوم والطرق والموارد البشرية منذ الستينيات بالإضافة إلى التحسن في السياسات والمؤسسات ساهم كل هؤلاء بقوة في إتاحة مكاسب الإنتاجية الزراعية[9].

وتشير الدراسات التحليلية لمكاسب الإنتاجية بصورة مطابقة إلى الاستثمار في البحث والتطوير كمصادر أساسية للنمو[10]. فتقدر مساهمة هجين الأرز وحده بتحقيق نصف مكاسب محصول الأرز في الصين في الفترة ما بين 1975 إلى 1990 [11]. وساهمت الأنواع المحسنة بنسبة 53 بالمائة من إجمالي مكاسب عامل الإنتاجية (TFP) في باكستان وبنجاب في الفترة ما بين 1971 و 1994. وحتى في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء فقد تم تعريف أهمية تأثير الاستثمار في البحث والتطوير للزيادة وحدود الإنتاجية.

تقرير التنمية العالمي 2008.

وللبنية التحتية خاصة الطرق أهمية كبيرة في النمو الزراعي[12] في آسيا ففي الهند ساهمت الاستثمارات في الطرق الريفية بحوالي 25 بالمائة من نمو الإنتاج الزراعي في التسعينيات مع ارتفاع نسبة النجاح[13] فأظهر الاستثمار في الموارد البشرية وتحسين التعليم والصحة والتغذية زيادة إجمالية في الإنتاجية[14]

فوجدت إحدى الدراسات للبُلدان الأفريقية جنوب الصحراء نتيجة إيجابية في توافر السعرات الحرارية في الإنتاجية الزراعية مثبتين بذلك بالدليل على وجود الاعتماد المتبادل بين سوء التغذية والجوع والنمو الزراعي[15].

ومن المحتمل كذلك أن تعد السياسة والتغيرات التنظيمية موارد أساسية لنمو الإنتاجية على الرغم من أن بعض الدراسات قد عددت بوضوح المؤتمرات واحدة في هذه الدراسات كانت للتأثير الموثق جيداً لنظام مسئولين الأسرة في الصين حيث تؤكد على أن الإصلاح التنظيمي والسياسة هما العاملان المسيطران في تحضير النمو الزراعي والحد من الفقر الريفي خلال الفترة بين 1978 – 1984 [16].

وعلى الرغم من هذا التقدم فإن نمو الإنتاجية طويل الأجل كان الأعلى وكان من الممكن الحد من تكاليف النظام البيئي والصحة إذا تم تجنب التكاليف البيئية للتكنولوجيا الحديثة. فعلاوة على أن ثلث مكاسب الإنتاجية من التقدم التكنولوجي في الصين وباكستان قد تم استبداله بانحلال الماء والتبريد وذلك ضريبة التلوث[17].

عدم تساوي معدل النمو عبر القارات والبُلدان:

سيطرت المكاسب في القارة الآسيوية على التقدم الذي تم تحقيقه في النمو الزراعي وخاصة في الصين فبلغت نسبة النمو في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء 3 بالمائة على مدار الخمسة وعشرون عاماً السابقين. ونتقارب في ذلك مع معدل النمو في البُلدان النامية والنسبة على المستوي الفردي في المجتمع الزراعي في قياس عشوائي للدخل الزراعي هي 0.9 بالمائة وهو أقل مما تم تحقيقه في أي منطقة أخرى. وتقل عن نسبة المارد الأكبر في شرق آسيا والمحيط الهندي حيث بلغت النسبة 3.1 بالمائة. أما في أمريكا اللاتينية، فكان النمو أقل ما هو عليه في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. ومع انخفاض نسبة المجتمع الريفي وصلت متوسط النسبة 2.8 بالمائة سنوياً (انظر الشكل 2.3).

وفي أغلب الأحوال أضافت البلدان ذات معدلات الزيادة المرتفعة بالنسبة للفرد في المجتمعات الزراعية مثل الصين معدل نمو (3.5 بالمائة) سنوياً وماليزيا (3.1 بالمائة) وفيتنام (2.4 بالمائة). وكان ذلك عاملاً من عوامل تقليل معدل الفقر في الريف (انظر بؤرة التركيز أ). ولكن يصل معدل النمو في البرازيل إلى (5.3) سنوياً وباكستان (2.4 بالمائة) حيث حققت أقل نسبة نجاح في الحد من الفقر. ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى الملكية غير الهابطة لأصول الإنتاج مثل الأرض الزراعية ومياه الري[18].

والسمة المميزة لنمو البلدان الأفريقية جنوب الصحراء هي التعددية الكبيرة وهو ما يميزها بين البُلدان وعبر الزمن فعلى مدار الخمسة والعشرون عاماً السابقين، حافظت كل من نيجريا والموزمبيق والسودان وجنوب أفريقيا فقط على معدلات مستويات للنمو على مستوي الفرد في المجتمعات الزراعية فاقت 2 بالمائة سنوياً وقلت في المقابل معدلات النمو في سبعة دول أخرى عن 1 بالمائة سنوياً وهناك ستة دول مرت بنمو سلبي بالنسبة للفرد ومرت دول عديدة من فترات واضحة للنمو السلبي حيث كان مصحوباً بالنزاعات أو الكوارث الاقتصادية.

واقترب معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الزراعي للفرد في المجتمعات الزراعية من الصفر خلال بداية السبعينيات وهبط عن ذلك خلال الثمانينيات وبداية السبعينيات ولكن معدلات النمو ارتفعت بصورة إيجابية خلال العشر سنوات الماضية وتحول التيار ليشير إلى أن الركود في الزراعة بالنسبة للبلدان الأفريقية

الشكل بياني 2.3: ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الزراعي بالنسبة للمجتمع الزراعي في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء عن باقي المناطق.

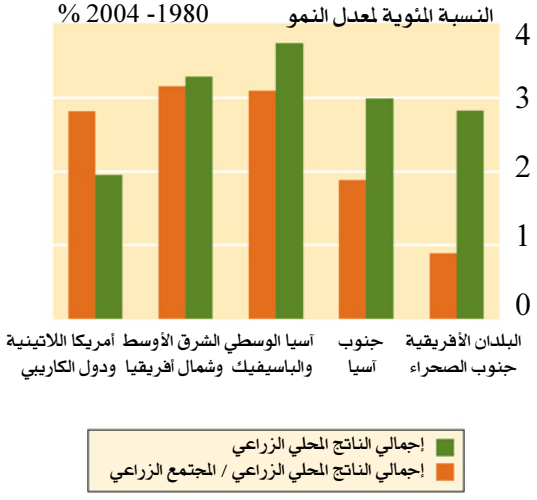

المصادر: FAO 2006a; World Bank 2006y.

الشكل 2.4 ربما انتهي الركود في الزراعة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء.
(نمو في إجمالي الناتج المحلي (GDP) الزراعي على مستوى المجتمع الزراعي في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى).

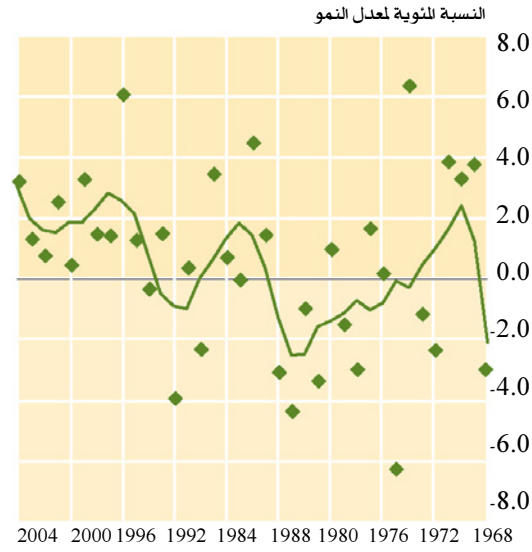

المصادر: FAO 2006a; World Bank 2006y.

ملحوظة: يشير الخط للبيانات المخفضة بأحكام محلية.

جنوب الصحراء قد يكون انتهي (انظر الشكل 2.4) وتتزامن التحسينات في الأداء الزراعي مع سياسات اقتصاد شامل أفضل وأسعار أكثر ارتفاعاً للسلع (الفصل الأول بينما يزال هناك تباطؤ في إنتاج الغذاء (إطار 2.1)

وتتميز المحاصيل الغذائية الأساسية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء بصفتها بصفة عامة حتى وقت قريب. أما بالنسبة لاقتحام الثورة الخضراء في محاصيل الحبوب والذي قفز بالنمو الزراعي والاقتصادي الآسيوي بصفة عامة في الستينيات والسبعينيات. فلم تصل بعد البلدان الأفريقية جنوب الصحراء لصف اللجوء إلى مدخلات لتعزيز الإنتاجية (انظر شكل 2.2) وهناك عدة أسباب لذلك وهي: الاعتماد على زراعة الأمطار في محاصيل الغذاء المتنوعة والتربة الضعيفة والسياسات العنصرية ضد الزراعة والاستثمار الضعيف (انظر الإطار 2.1)

تعكس اختلافات الأداء الزراعي الظروف المتباينة الواضحة

تعكس أنواع الأداء الزراعي المختلفة للبلدان والقارات، التباين الهائل لأنظمة الإنتاج الزراعي لتلك البلدان والقارات باختلاف المناخات الزراعية والكثافات السكانية. ويمكن حساب العديد من هذه العوامل ووضعها على الخرائط للمناطق الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

لكل من ظروف البيئة الزراعية والوصول إلى السوق أهميته

تعتمد الإمكانية الزراعية خاصة زراعة الأمطار بشكل كبير على جودة التربة والحرارة وكمية الأمطار. فثلثي (أي 1.8 بليون نسمة) من سكان العالم يعيشون في مناطق ذات بيئة زراعية جيدة. تمثل المناطق المروية (42 بالمائة من المجتمع الريفي) أو مناطق يتم ريها بواسطة الإنسان (Semi humid & Humid) بنسبة يُعتمد عليها من الرطوبة (26 بالمائة من المجتمع الريفي) انظر الخريطة 2.1 والشكل (2.5)[19]. ولكن يعيش الثلث (820 مليون نسمة) في مناطق زراعية سيئة الري بالأمطار وبها ضغوط رطوبة متلاحقة وهي تحدد الإنتاج الزراعي (مناطق جافة أو نصف جافة) انظر الخريطة 2.1. وعلى الرغم من أن هذه المناطق غير الجيدة زراعياً تمثل 54 بالمائة من المنطقة الزراعية (45 بالمائة من المناطق المزروعة محاصيل) فإنها تنتج 30 بالمائة فقط من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي وتمتلك أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء أنصبة مرتفعة نسبياً من المجتمعات الزراعية في ظل مناطق تعاني ضغط الرطوبة.

ويرتبط الأداء الزراعي كذلك بالوصول للأسواق والخدمات. وعلى حسب التعريف تتبعثر المناطق الريفية على مساحات متسعة والذي بالتالي يؤثر على تكاليف المواصلات وجودة الخدمات العامة والاعتماد على الإنتاج لما يؤمن القوت. ويعيش في البلدان النامية 16 بالمائة من المجتمع الريفي (439 مليون نسمة) في مناطق فقيرة القدرة على الوصول للسوق. إذ يحتاجوا إلى خمس ساعات أو أكثر للوصول إلى سوق المدينة حيث يبعد 5000 أو أكثر (انظر الخريطة في الشكل 2.2). وتمتلك نصف المنطقة الزراعية الواقعة في أماكن نامية إمكانية زراعية جيدة ولكنها تفتقر للبيئة التحتية لاندماجها في اقتصاد أوسع. وفي البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزيد نسبة المجتمع الريفي الذي يصعب عليه الوصول إلى السوق بنسبة تزيد عن 30 بالمائة (انظر الشكل 2.5). أما في جنوب آسيا يعيش 5 بالمائة فقط في مناطق نائية و17 بالمائة شرق آسيا والمحيط الهندي فصعوبة الوصول للسوق تعكس مستوى استثمار ضعيف للبنية التحتية ويرجع ذلك في الغالب إلى الكثافة السكانية المنخفضة (إطار2.2).

إطار 2.1 :الثورة الخضراء التي لم تحدّث في منتجات الغذاء الأساسية: البلدان الأفريقية جنوب الصحراء والتنوع الهائل

يُعد التباين في التوسع في إنتاج الغذاء في كل من آسيا والبُلدان الأفريقية جنوب الصحراء، تباينا ملحوظا حيث تحققت بصورة هائلة زيادات في المنتجات الأساسية للغذاء بالتوسع في المنطقة المزروعة كما هو موضح في الشكل التالي.

هل الكثافة السكانية منخفضة؟

إلى حد ما، يعكس التوسع في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء، التباين مع آسيا في الكثافة السكانية من ناحية وتوافر الأرض الزراعية من ناحية أخرى فتمثل الكثافة السكانية في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء لعدد 29 فرد لكل كيلو متر مربع عُشر مثيلتها في جنوب آسيا. فوصلت الكثافة السكانية في بعض مناطق البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء إلى مستويات حيث لم يَعُد من الممكن السيطرة على النمو من خلال اتساع الكثافة السكانية لصالح جودة الأرض الزراعية. ستقترب الكثير من الكثافات السكانية لصالح جودة الأرض الزراعية من الكثافات السكانية في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء من مثيلتها في آسيا. فعلى سبيل المثال تقدر الكثافة السكانية المُنفقة مع جودة الأرض الزراعية في كينيا بأفضلها عن مثيلتها في بنجلاديش[20].

البنية التحتية – غير مطورة

تخسر البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء بشكل كبير من البنية التحتية والتكاليف المتزايدة للصفقات ومخاطر السوق. وتتسبب بنسبة الكثافات السكانية المنخفضة في طرق أقل عدداً وتقدماً من مثيلتها في آسيا في نفس توقيت الثورة الخضراء.

سلك التوسع في إنتاج الحبوب في كل من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى وآسيا طرقًا مختلفة اختلافًا كبيراً

المحصول في الفترة من (1961-1965=100)

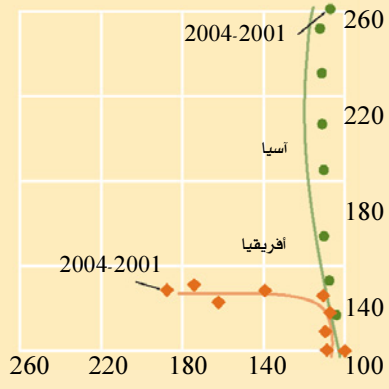

المنطقة (1961-1965=100)

المصدر: FAO 2006a.

ملحوظة: تعرض كل نقطة متوسط خمسة أعوام بداية من 1961-1965=100

والبُلدان الأفريقية جنوب الصحراء ضيقة المساحة والكثير منها محاط بالأرض من كل جانب ويوجد الكثير من العوائق التجارية التي تتسبب فيها التكاليف الباهظة للانتقالات. وكما سبق ذكره تستثمر البلدان الأفريقية جنوب الصحراء في ري (4 بالمائة من منطقة المحاصيل) كجزء بسيط مقارنة بما تماثله مثيلتها في آسيا (34 بالمائة من منطقة المحاصيل).

التنوع الزراعي والزراعي البيئي

هناك أسباب أخرى لتباين الإنتاجية الزراعية. حيث تتضمن الخصائص الزراعية البيئية المختلفة اختلافات جوهرية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. فأهم ما يميز الثورة الخضراء في إنتاج الحبوب في آسيا هو الدقيق والأرز حيث كان يتم ريهّم بصورة هائلة. أما بالنسبة للتنوع في زراعات الأمطار في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء. فإنها تستخدم الكثير من أنظمة الفلاحة والكثير من المنتجات الغذائية الرئيسية (فمن نبات المنهيوت في غرب ووسط أفريقا إلى ذرة عويجة (millet) والسورجهوم (sorghum) الذرة السكرية في الساحل). ولكن ما هذا التنوع في تعدد الخواص في إنتاج المحاصيل والظروف البيئة الزراعية؟ تظهر الحاجة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء إلى زراعة أنواع جديدة مستحسنة لزيادة الإنتاجية. والتكنولوجيات الخارجية غالبًا لا يمكن نقلها مباشرة. فتظهر الحاجة إلى تكنولوجيات خاصة بأفريقيا لتحسين الإنتاجية الزراعية في المنطقة (الفصل السابع) ولكن بان الاتجاه R&D راكدا في فترة التسعينيات.

استخدام المخصبات - ضعيف

ويرجع السبب بقوة في ذلك إلى ضعف تقدم الأسواق. فركود استخدام المخصبات لمستويات متدنية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء هو أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض مُزارعي البلدان الأفريقية جنوب الصحراء ما يعادل ضعف ما يبيعه المزارعين الأسيويين ومزارعي أمريكا اللاتينية لشراء كيلو جرام من المُخصبات بسعره المرتفع[21] وأهم العوائق التي تقابل استخدام المخصبات في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء هي المساحات الصغيرة والتكاليف الباهظة للانتقالات والأسواق الخاصة للإمدادات الغير مطورة.

تجريف التربة الزراعية

أدى المزيج بين الأرض المحروثة غير العميقة والزحف إلى الأراضي الزراعية الأكثر ضعفا بسبب النمو السكاني السريع وقلة استخدام المُخصبات إلى انحلال التربة الزراعية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. فتتأثر نسبة 75 بالمائة من الأرض الزراعية بالتنقيب القاسي لمغذيات التربة ويُشير أحدث تقدير لمركز تطور المخصبات الدولية إلى أن المعدل المتوسط لمغزى التربة الزراعية هو 52 كيلو جرام من النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم للهكتار الواحد سنويًا وهو ما يمثل خمس مرات زيادة عن متوسط تطبيق 10 كيلو جرامات لهكتار المغذيات من خلال المُخصبات الكيماوية[22] وتبلغ أعلى نسبة لتنقيب المغذيات في التربة الزراعية في مناطق الكثافة السكانية العالية وتقدر على سبيل المثال الخسارة الإنتاجية السنوية بسبب تجريف الأرض الزراعية في أثيوبيا بنمو 2 إلى 3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي[23]. فمن الواضح أن هبوط مستوي خصوبة الأرض الزراعية يشكل بدرجة كبيرة السبب في انخفاض محاصيل البلدان الأفريقية جنوب الصحراء ولهذا فإن انقلاب الوضع يجب أن يعطي أولوية عظمي.

السياسات – مشوشة تاريخية

لتقليل المخاطر ورفع المكاسب توفر آسيا الرصيد وتدعم الأسعار والموارد للمزارعين. وكذلك في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء تتدخل الحكومات بشكل كبير في الأسواق ولكن تحسب الضرائب على الزراعة بصورة أكبر من المناطق الأخرى ولازالت على هذا الحال حتى الآن (الفصل الرابع). وعلى الرغم من بدء كينيا ومالاوى وزمبيا وزيمبابوي في ثورات قائمة على زراعة الذرة باستخدام بذور مخصبات إلا أن هذه البرامج. من الصعب الحفاظ عليها بسبب تكاليف التسويق المرتفعة والقدرة المادية العامة والصدمات المناخية المتلاحقة فعملت سياسات اقتصاد شامل. والاستثمار الحكومي في الزراعة والذي يقل معدله بكثير عن ما يحدث في آسيا على الحد من الحوافز لوكالات خاصة والإمداد المحدود للخدمات الحكومية مثل البحث والتنمية والطرق (الفصل الأول).

تحول الاتجاه

تشير الدلائل الحديثة إلى أن البُلدان فريقين: أما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء قد تمر بمراحل حيث ظهرت العديد من النجاحات في إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية على المستوي المحلي مثل إنتاج الذرة في كثير من دول غرب أفريقيا والفاصوليا في شرق أفريقيا ونبات المنهيوت في العديد من البُلدان وبسبب حاجة السوق، ظهر التوسع في استخدام المخصبات في محاصيل الذرة في كينيا حيث تتبنى بصورة مبدئية التجديدات التقنية الواعدة (انظر فصل السابع) والتحدي هنا يكون في كيفية تحقيق مكاسب الإنتاجية في غضون أنظمة متنوعة لزراعة بمياه الأمطار. وتقارن الاستثمارات في التقنية مع الاستثمارات في المؤسسات والبنية التحتية لحث التطور في مدخلات ومخرجات السوق.

المصدر: Dawswell, Borlaug، 2007 Cummings، 2005 Djurfeldt، 2006 Harrigan، 2003 Gulati, Hazell, Johnson، 2004 المجلس الدولي الأكاديمي 1994 Spencer 2002 Sanchez 2002 Mosely.

تعريف المناطق الأقل أفضلية

إن الجمع بين إمكانية المناخ الزراعي والقدرة على الوصول إلى السوق يفسر التعريف الواقعي للمناطق المفضلة والمناطق الأقل أفضلية للزراعة على الأقل بالنسبة للإنتاج المرتبط بالسوق. فتعتبر المناطق المفضلة في هذا التقرير، هي تلك التي يتم ريها أو التي تصلها مياه الأمطار بصورة جيدة ولها قدرة متوسطة إلى مرتفعة على الوصول إلى الأسواق ويقطن هذه المناطق 60 بالمائة من المجتمع الريفي أما المناطق الأقل أفضلية فتنقسم إلى نوعين. النوع الأول مقيد بصعوبة الوصول إلى السوق والثاني نوع يعاني من ندرة مياه الأمطار.

خريطة 2.1 نطاقات الزراعة البيئية في المناطق الزراعية

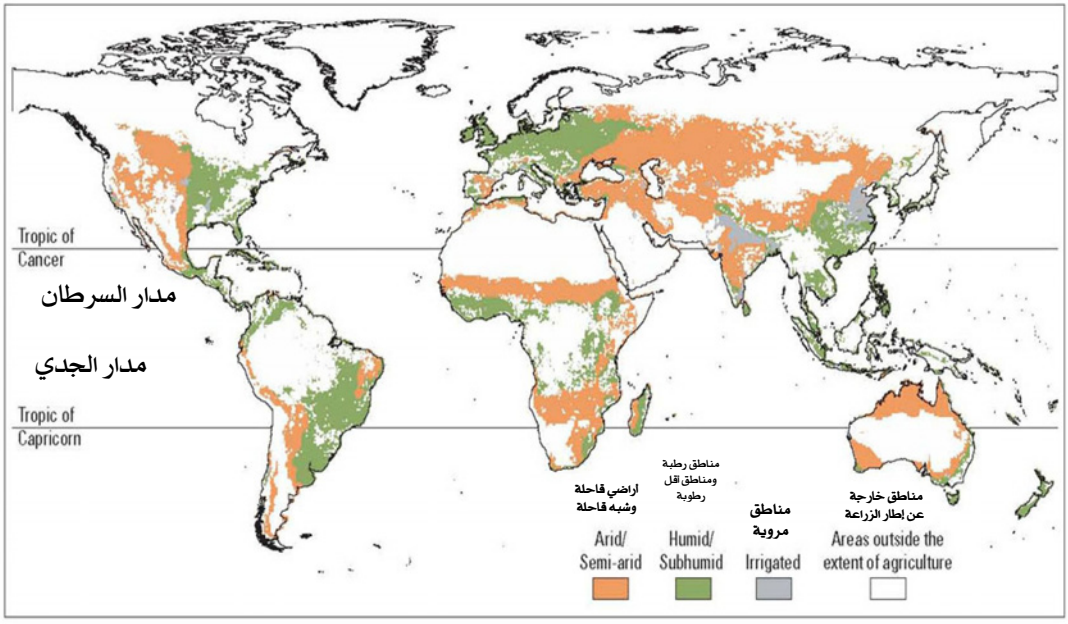

المصدر: Sebastian 2007, based on GAEZ climate data from FAO/IIASA; GMIA irrigated area data from FAO; and cropping and pastureland data from Ramankutty/SAGE.

Note: Agricultural areas include those with at least 10 percent irrigated, cultivated, or grazing lands.

خريطة 2.2 القدرة على الوصول إلى السوق في مناطق زراعية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

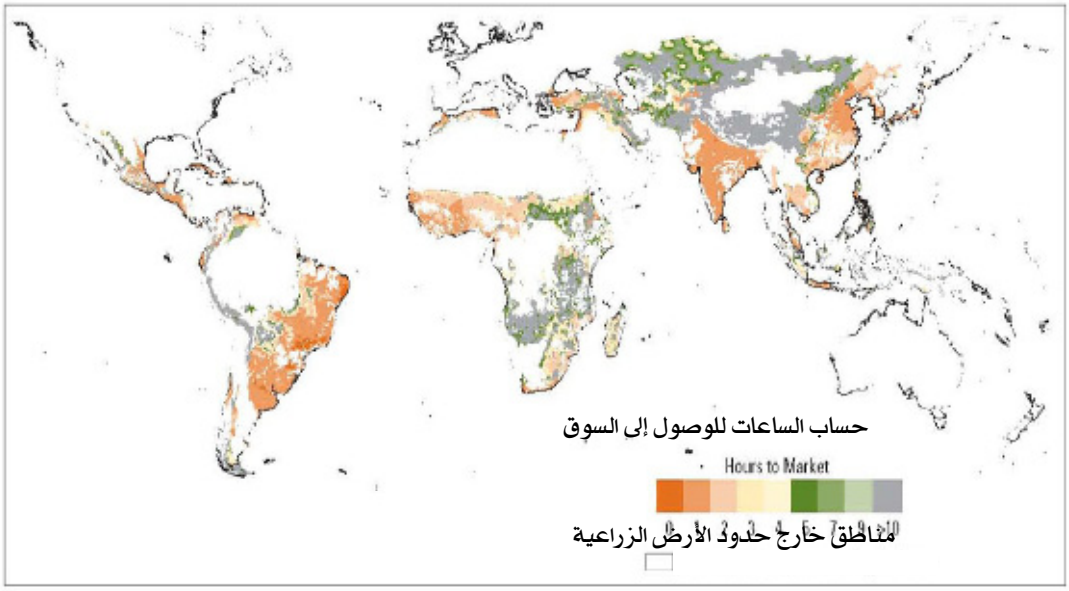

المصدر: Sebastian 2007, based on market access data from A. Nelson, and extent of agriculture from IFPRI.

الملحوظة: تمثل المناطق الزراعية تلك المناطق التي تشمل نسبة 10 بالمائة على الأقل مناطق مروية أو مزروعة أو أرض صالحة للزراعة (ممهدة) وهذه البيانات لم تظهر بالنسبة لاستراليا وكندا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

يقع ثلثي المجتمع الريفي في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء في المناطق الأقل أفضلية التي تسببها ضعف الإمكانية الزراعية وصعوبة الوصول للسوق أو كلاهما. وذلك في مقابل نسبة 25 بالمائة فقط للمناطق الزراعية الأقل أفضلية في آسيا وبالطبع يجب وضع الاعتبارات الإضافية للمناطق الأقل أفضلية في الاعتبار منضمة لضعف أساس المورد الطبيعي (انظر فصل 8). والظروف الاجتماعية فتحدد هذه الفروق اختيار أنظمة واستراتيجيات الزراعة ففي أثيوبيا على سبيل المثال يوجد نسبة غير متكافئة.

شكل بياني 2.5: هناك اختلافات كبيرة بين المناطق في الإمكانية الزراعية والقدرة على الوصول إلى السوق

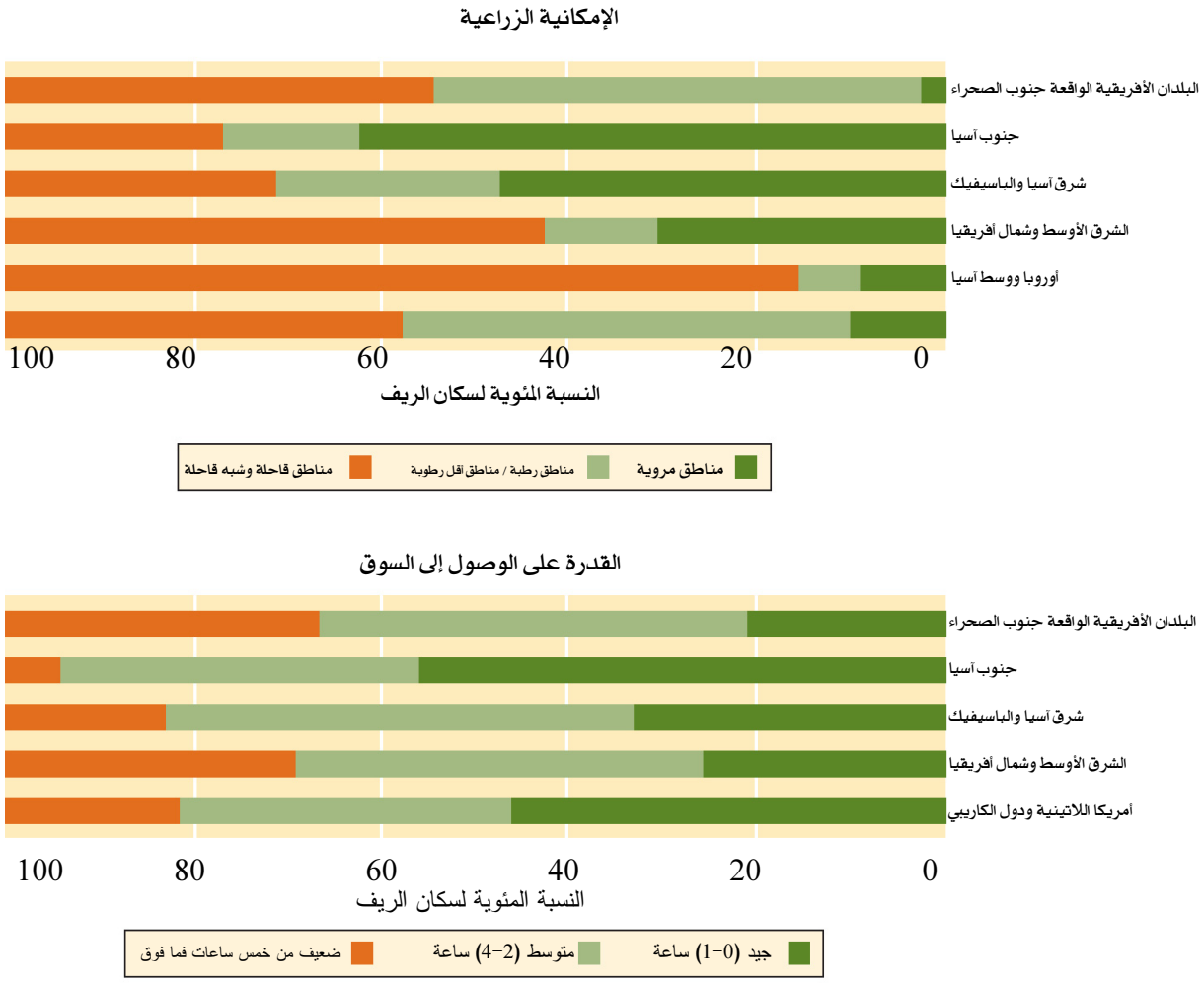

المصدر: Sebastian 2007

لإنتاج الخضراوات في المناطق سهلة الوصول للسوق (63 بالمائة) من الإنتاج بينما يمثل الإنتاج في المجتمع الريفي (38 بالمائة) فقط وتتركز زراعة الحبوب في المناطق الغير مفضلة زراعياً سواء كان بسبب نقص الأمطار أو صعوبة الوصول للسوق[24].

ولكن هذه الخصائص ليست ثابتة، فيمكن للاستثمارات أن تحول المناطق الأقل أفضلية بسبب الأمطار أو صعوبة الوصول للسوق إلى مناطق مفضلة زراعياً فزراعة الري التي تسببت في زراعة بعض صحراوات العالم هي المثال الأكثر شيوعاً محولة بذلك أنظمة زراعية وطرق كسب العيش وفي الوقت ذاته سمح الاستثمار في البنية التحتية للمواصلات لعدة برازيليين داخليين، دخول الأسواق العالمية بفول الصويا ومحاصيل أخرى.

أما بالنسبة للبُلدان الأفريقية جنوب الصحراء فعائق صعوبة الوصول للسوق في (34 بالمائة من المجتمعات الريفية) يماثل افتقار الأمطار (45 بالمائة من المجتمع الريفي). وفي أثيوبيا يعيش 68 بالمائة من المجتمع في مناطق متوسطة إلى مرتفعة الأمطار ولكن تبعد منازل المزارعين بمتوسط 10 كيلو مترات عن أقرب طريق و 18 كيلو متر عن أقرب وسيلة مواصلات عامة. ويظهر التحدي في هذه الأجواء في تسلسل الاستثمارات الباهظة التكاليف في المناطق الغير آهلة بالسكان حيث يضعف النشاط التجاري والحل هنا هو تركيز الاستثمارات جغرافياً لحدوث تطور كبيرة للتنمية.

وفيما وراء البنية التحتية يمكن للاستثمارات الزراعية في الأنواع الجديدة تحسين استقرار المحصول وإدارة الموارد الطبيعية فيؤثروا بشكل فعال في المناطق الأقل أفضلية (انظر فصل 8) فعلى المدى البعيد. تعمل الاستثمارات في الموارد البشرية (التعليم والصحة والدعم التنظيمي) على تعزيز فكرة التنوع وتصبح الهجرة الخارجية أفضل الاختيارات للعديد من المناطق (انظر فصل 9).

وعلى الرغم من أن الرؤية التقليدية تقول: إن أغلب الفقراء يتواجدون في المناطق الأقل أفضلية إلا أن الخرائط الخاصة بإمكانية المناطق الزراعية والوصول للسوق المتداخلة مع خرائط الفقر توضح أن هذا ليس جميعاً (انظر بؤرة التركيز أ) فعلى الرغم من أن معدلات الفقر تكون غالباً مرتفعة في مناطق الحدود إلا أن النسبة الأكبر من الفقراء يعيشون في المناطق المفضلة زراعياً أما المناطق الغير مفضلة حيث مستويات الفقر مرتفعة فإنها تتواجد من خلال البُلدان ذات النمو الاقتصادي السريع (انظر الجدول 2.3).

إطار 2.2 : الكثافة السكانية وتعريف مصطلح "ريفي"

يرتبط مفهوم الوصول للسوق بالكثافة السكانية. فعلى المستوي العالمي يوجد تعدد خواص هائل للكثافات السكانية. تعيش في الهند أقل من 1 بالمائة من السكان في مناطق يقطنها أقل من 50 فرد على مساحة كيلو متر مربع مقارنة بنسبة 20 بالمائة في البرازيل و 60 بالمائة في زامبيا (انظر الشكل التالي) ويتميز التوسيع السكاني في زامبيا بأنه غير متساو بشكل ملحوظ ولكن التوزيع في كمبوديا[25] عادل بشكل ما بما ينطوي على أن التعريفات القومية لكلمة "ريفي" يمكن أن يكون لها أكثر من مدلول مختلف تماماً في البُلدان المختلفة.

فالمناطق الريفية يمكن أن تُعرف بالانشغال السكاني أو بالكثافة السكانية أو بالبُعد عن مناطق الحضر أو من خلال التقسيمات الإدارية وأهمية القطاع الزراعي. وتستخدم البرازيل التقسيمات الإدارية وتفيد التقارير أن 19 بالمائة من البرازيليين ينتمون إلى الريف وتستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الكثافة السكانية في تعريف المنطقة التي يقطنها 150 فرد على مساحة الكيلو متر مربع بأنها منطقة ريفية وبتطبيق هذا التعريف على البرازيل فستزيد المنطقة الريفية لتصل إلى 25 بالمائة وأقرت الهند أن نسبة المنطقة الريفية بها تمثل 72 بالمائة ولكن بتعريف (OECD) ستقل النسبة إلى 9 بالمائة فقط فحتى أكثر المناطق كثافة زراعية في الهند لن تتدرج تحت تعريف OECD للريف.

فاختلاف الكثافة السكانية والبعد عن أسواق المدن يشير إلى تحديثات مختلفة اختلافاً كبيراً للبنية التحتية وتوصيل الخدمة والتطور الريفي فتؤدي الكثافة السكانية المرتفعة إلى خفض التكلفة لتوفير الخدمات القومية مثل الطرق. والكثافة السكانية المنخفضة ترفع تكاليف مثل هذه الاستثمارات ولكنها في الوقت ذاته تخفف القيود على موارد الأرض.

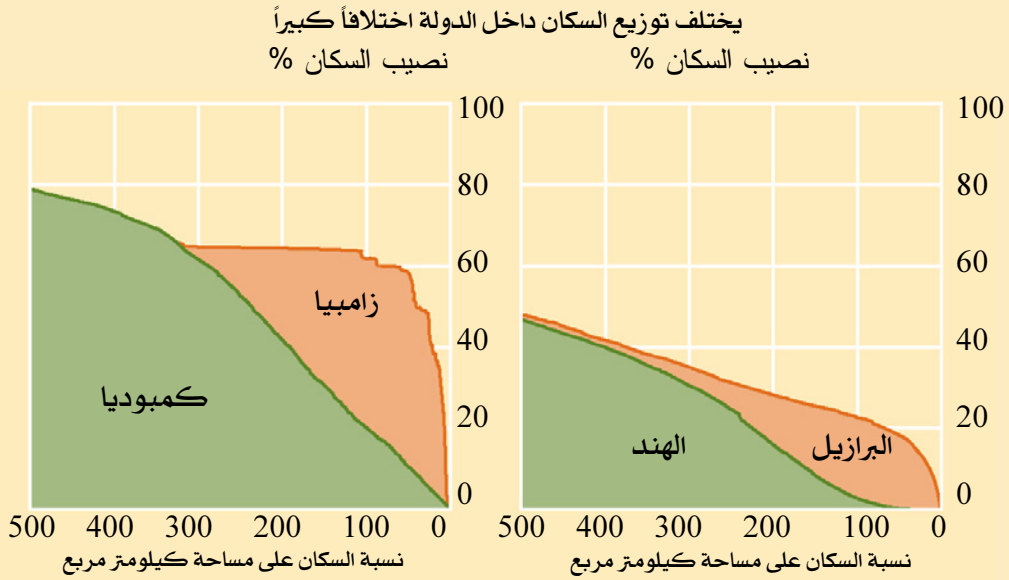

النصيب لأقل من 150 فرد على مساحة كيلو متر مربع		النصيب الريفي (الأمم المتحدة)	
البرازيل	٪25	البرازيل	٪19
الهند	٪9	الهند	٪72
زامبيا	٪65	زامبيا	٪65
كمبوديا	٪31	كمبوديا	٪83

المصادر: Center for International Earth Science Information Network (CIESIN) 2006; data on the share of rural population are from United Nations 2004.

تزداد الفرص للزراعة الحديثة من خلال التنوع

للمزارعين في المناطق ذات الإمكانية الزراعية الجيدة والقدرة على الوصول إلى الأسواق فرص جيدة في الأسواق الحديثة. ويُمثل هؤلاء المزارعون 60 بالمائة من المجتمع الريفي في العالم النامي. وبالتحول لزراعة منتجات عالية القيمة يمكنهم تعويض هبوط أسعار الحبوب والزراعات التقليدية.

وتسوق التغيرات في الأنظمة الغذائية للمستهلك وهو ما نتج عن النمو الاقتصادي السريع بالإضافة إلى حركة التمدن المتزايدة، إلى هذا التحول في الاتجاه وخاصة في الاقتصادات المُستبدلة والبُلدان ذات الاقتصاد الحضري فيتحول الاتجاه من زراعة الحبوب والجذور والدرنيات والبقول إلى المنتجات الحيوانية والزيوت النباتية والفواكه والخضراوات (انظر الشكل 2.6) وميل المستهلك في البُلدان الصناعية إلى المنتجات الخاصة والإمدادات السنوية للمنتج الطازج خلقت أسواقاً عالمية للعديد منهم وأسرعهم انتشاراً كانت زراعة البساتين ومحاصيل بذور الزيوت والشروة الحيوانية بظهور الأسواق الجديدة لحبوب التغذية والماشية والوقود العنصري. وتتميز منتجات الغذاء في هذه الزراعة بسرعة فسادها لذا فُتحكم بمعايير دقيقة للجودة والأمان مما يزيد من الامتداد العمودي في أنظمة الغذاء.

ثورة زراعة البساتين

تعد زراعة الفاكهة والخضراوات واحدة من أسرع الأسواق نمواً في البُلدان النامية بمعدل زيادة إنتاج تصل إلى 3.6 بالمائة للفاكهة و 5.5 بالمائة للخضراوات في الفترة ما بين 1980 – 2004[26] فخلال تلك الفترة نادت زيادة زراعة البساتين بنسبة 58 بالمائة من الصين و 38 بالمائة من البُلدان النامية الأخرى و نسبة 4 بالمائة من البُلدان المتقدمة في إشارة إلى أن الازدهار في زراعة البساتين إنما يفيد بالدرجة الأولى البُلدان النامية. في الهند كانت زراعة الفاكهة والخضراوات تمثل أهم قطاع تنموى لإنتاج المحاصيل في التسعينيات[27].

وتعزز ثورة زراعة البساتين دخل الأفراد والعمالة. فترفع زراعة البساتين العوائد على الأرض الزراعية بحوالي عشرة أضعاف وهي نسبة زراعة الحبوب في ذلك. كما أن زراعة البساتين تولد فرص عمل هائلة خلال الإنتاج (فتحتاج ضعف العمالة التي تحتاجها الحبوب على مساحة الهكتار الواحد) بالإضافة إلى الحاجة لمُزارعين في التشغيل والتغليف والتسويق (انظر فصل 9)[28] وتتولى النساء العديد من هذه الوظائف.

كما تستلزم البستنة قيام المنتجون بتعديلها. إنها عملية إدارة مكثفة مع وجود مجموعة متنوعة من المحاصيل واستخدام مكثف للمدخلات النقدية والمواد الكيماوية. أنها عملية تنطوى على مخاطرة، وهذا يرجع إلى تفشى الآفات وتذبذب الأسعار، أما إنتاج الفواكه فهو أمر يستلزم القيام بعمل استثمارات لعدة سنوات حتى يتسنى استرداد التكاليف.

إطار 2.3: لماذا توجد أقاليم زراعية متأخرة في البُلدان ذات النمو الزراعي المرتفع؟

حتى البُلدان ذات النمو الزراعي الإجمالي القوي لديها مناطق متأخرة النمو، حيث تعد الإنتاجية الزراعية منخفضة وكذا دخل الأسرة. وفي كثير من الحالات يكون لهذه المناطق قدرة زراعية أقل من مناطق أخرى في البلد ذاته أو تفتقر إلى الوصول إلى السوق مقارنة بمناطق أخرى. غير أن تخلف تلك المناطق عن ركب النمو الزراعي قد يكون نتيجة لعمليات اجتماعية، حيث تتجاهل السياسيات العامة أو الحكم الضعيف أراضي محددة. والمناطق الأكثر صعوبة هي التي تجمع بين الحصول على منح زراعية – بيئية ضعيفة والعزلة والتهميش الاجتماعي.

منطقة شمال شرقي البرازيل – قدرة زراعية منخفضة بجوار منطقة منتجة للحبوب:

كان للصادرات الزراعية الناتجة عن جنوب ووسط البرازيل الدور الرائد في دفع النمو الزراعي في البلاد في الفترة من 1990 إلى 2004 إلى 5.3 بالمائة. وكان الناتج المحلي الإجمالي الزراعي هناك مذهلا – ماتو جروسو 14.8 بالمائة سنويا، جويدز 6.8 بالمائة، بارانا 6.7 بالمائة، ماتو جروسو دو سول 5.3 بالمائة. بيد أن هذا الأداء لا يعكس أداء البلد كله. فبجانب البرازيل الزراعية التي تعد رائدًا عالميًا للعديد من الصادرات الزراعية، هناك برازيل أخرى يتفشى فيها فقر والحرمان ما يؤثر على ملايين من الأشخاص في المناطق التي تعد الزارعة نصف مورد رزقها.

تسجل منطقة شمال شرق البرازيل المعدل الأعلى للفقر الريفي في البلاد (76 بالمائة) بل وتعد أكبر مراكز الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية[29]. وكان الأداء الزراعي للولايات الواقعة في الشمال الشرقي من بين أفقر أوجه الأداء الزراعي بالبلاد في الفترة من 1990 إلى 2004، وسجلت بعضها معدلات نمو زراعي سلبية (سيرا – 4.3 بالمائة سنويا، ريو جراندي دي نورت – 2.3 بالمائة ، سيرجيب – 0.5 بالمائة) [30]. وصاحب ندرة الموارد الطبيعية وعدم الاستقرار المناخي في الشمال الشرقي الجفاف الذي يقع بمعدل كل خمس سنوات، وكلها عوامل برزت بسبب التوازن المشتت للأنظمة الإيكولوجية والحصول غير العادل بشكل كبير على الأراضي. كما أن زهاء ثلثي أراضي المنطقة غير صالحة للزراعة، وهو وضع اشتد سوءًا بفضل قرون من استخدام الأراضي (لاسيما لتربية المواشي) ما نحت التربة وقوض قدرتها على امتصاص الأمطار.

منطقة الانديز ببيرو - مناطق لم تشارك في النمو الزراعي السريع:

يعزى النمو الاقتصادي الأخير في بيرو إلى قطاعي التعدين والزارعة في ظل معدلات نمو سنوي بلغت 7.9 بالمائة في القطاع الأول و 3.8 بالمائة في القطاع الأخير في الفترة من 1997 إلى 2004. وقد ساهم النمو في تلك القطاعات في تفسير سبب ظهور المناطق الريفية على أنها أفضل من المناطق الحضرية فيما يتعلق بتقليل الفقر عقب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد بين عامي 1998 و 1999. ولكن تقليص الفقر بالمناطق الزراعية ظل غير متساو عبر المناطق الجغرافية.

بدا الفقر في المناطق الريفية سريع الاستجابة بشكل كبير في المناطق الساحلية (المعدل بين– 0.9 و – 1.3) وأقل في سرعة الاستجابة في الجبلية (بين – 0.6 و – 0.9). [31] ويمكن تفسير هذا من خلال جغرافية منطقة الانديز حيث تعد بلدات منعزلة عن باقي اقتصاد البلاد. فتزيد الأراضي الجبلية من تكاليف تشييد الطرق، وفي بعض المناطق من الضروري أن يسير المرء لساعات عديدة من أجل الوصول إلى سوق البلدة أو المركز الصحي أو المدرسة العامة. والمسافة إلى الأسواق تشجع من يقومون بزراعة المحاصيل التي تعد موردًا للرزق على شراء مواد الإنتاج أقل، في ظل أن 20 بالمائة من الإنتاج الزراعي يستخدم في الاستهلاك الشخصي، وتتسم تبادلات العمالة بالنزعة إلى الامتيازات الخاصة، وتعد فرص الحصول على الدخل من القطاعات غير الزراعية معدومة رغم قلة إنتاجية الأراضي.

تسجل هذه المناطق المنعزلة أعلى معدلات الفقر في البلاد (حيث يبلغ دخل الفرد في نسبة تزيد على 65 بالمائة من السكان دولار واحد يوميا) [32]. ورغم أن الإنتاج الزراعي يمثل ما يزيد على75 بالمائة من الدخل الإجمالي لمناطق الانديز، إلا أن هذه المناطق لم تستفد من النمو الزراعي الأخير الذي تركز بشكل كبير في المناطق الساحلية التي تزرع بنظام الري.

ولاية بيهار بالهند – مواجهة تحديات الحكم في مناطق ذات قدرة زراعية فائقة :

بفضل الأراضي الخصبة وموارد المياه، تتمتع ولاية بيهار بقدرة زراعية تمكنها من تحقيق مستويات من الإنتاجية تعادل الولايات الأكثر نموا في الهند [33].

غير أن الأداء الزراعي لتلك الولاية تراجع بشكل خطير عن النمو الكلي للبلاد. يعد أداء القطاع الزراعي بالولاية والذي يوظف 80 بالمائة من القوى العاملة ويسهم بنحو 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لها، ضعيفا وانخفض في أوائل التسعينيات بنسبة 2 بالمائة سنويا وازداد بنسبة تقل عن 1 بالمائة سنويا منذ عام 1995، ما يعد نصف المعدل الوطني.

ابتلى القطاع الزراعي في بيهار بإنتاجية ضعيفة وتنوع بطئ في المحاصيل عالية القيمة وبنية تحتية تفتقر إلى التطوير واستثمارات غير كافية للتوسع وللحفاظ على أنظمة الري السطحية ومزارع صغيرة ومشتتة فضلا عن انتشار أنظمة الاستئجار غير القانونية وضآلة الشفافية في سوق الإنتاج وعدم كفاية البحث العام وخدمات التوسع. وتواجه بيهار تحديات أمام تحسين وتقوية الإدارة العامة وتقديم الخدمات ومناخ الاستثمار. وقد لاقت جهود الحكومة الخاصة بالوفاء بحاجات الفلاحين وتقديم الخدمات الداعمة القليل من النجاح، ويعزى هذا بسبب كبير إلى الاستراتيجية غير الواضحة وضعف القدرة المؤسساتية والمخاوف بشأن الأمن وخرق القانون. وسبب هذه المشكلات هو البناء الاجتماعي شبه الإقطاعي المقسم بين طبقات. ولكن تدخل المجتمع ونقل المسئوليات فيما يتعلق بتوفير التكنولوجيا الزراعية والري السطحي شهدوا بعض النجاح. [34]

ويمكن أن يتسبب ذلك أيضا في إلحاق ضرر بالغ بالبيئة: وتستهلك المحاصيل البساتنية 28 بالمائة مما يتم استهلاكه عالمياً من المبيدات الحشرية[35].

قاد القطاع الخاص والسوق بشكل كبير ثورة البستنة بعكس الحال في الثورة الخضراء ولذلك أثره على تنظيم سلاسل القمة في الأعمال الزراعية المنخفضة والسوبر ماركت، حيث ترفع نصيبهما في الأسواق خاصة في الدول المتمدينة، ويزيد وجود المعايير القياسية من الصعوبة على أصحاب الحيازات الصغيرة والذين يعملون بمفردهم للمشاركة في هذه الأسواق مما يؤدي لظهور الزراعة عن طريق العقود والعمل الجماعي من خلال روابط للمنتسبين.

ثورات تربية الماشية والمزارع المائية :

برز دور ثورات تربية الماشية و المزارع المائية بشكل كبير في تحويل بلدان آسيا الريفية إلى بلدان حضارية ودفعت هذا زيادة الطلب على الدجاج ولحم الخنزير والسمك والبيض في ظل زيادة الدخول. كما ازداد إنتاج لحم البقر واللبن بثبات في البُلدان سريعة النمو. في الهند تضاعف استهلاك اللبن تقريبًا بين أوائل الثمانينات وأواخر التسعينيات[36] .

شكل بياني 2.6: يتحول استهلاك الغذاء في البلدان النامية إلى استهلاك الفواكه والخضراوات واللحوم والزيوت:

معدل النمو السنوي بالكيلو كالوري للشخص / اليوم/ %

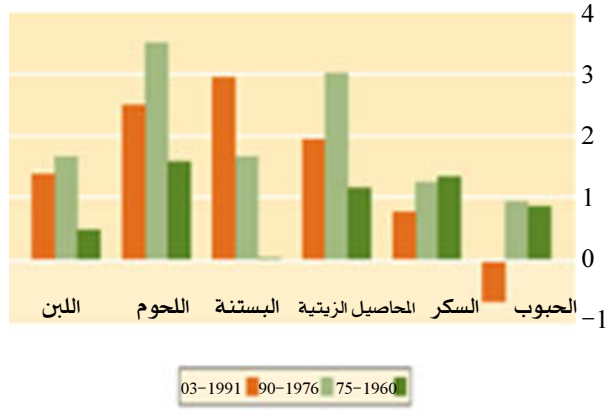

المصدر: FAO2006a.

ويتحول إنتاج الماشية من شامل (رعاية الماشية) إلى تكثيفي (دجاج وخنازير وأبقار لبن تربى في حظائر، ما زاد من الطلب على حبوب التغذية ومن بينها بزور الزيت. والبُلدان النامية في عام 2005 استخدمت 28 بالمائة من استهلاك الحبوب في التغذية. غير أن استخدام الحبوب للتغذية بات ينمو بشكل أكثر بطئًا عن زيادة إنتاج اللحوم بسبب أن عادات التغذية الأخرى مثل وجبات بذور الزيت والنبات بدأت تستعيض عن الحبوب كما أن نصيب الدجاج في إنتاج اللحوم الكلي تزايد (وتتطلب الدجاجة فقط من 2 إلى 3 كجم من الغذاء لكل كيلو من اللحم، مقارنة بـ 10 كجم من لحم البقر).[37]

وتعد المزارع المائية أسرع القطاعات الخاصة بإنتاج الغذاء نموًا في العالم بزيادة سنوية قدرها 10 بالمائة منتصف الثمانينيات. كما تمثل المزارع المائية في الوقت الحالي ما يزيد على 30 بالمائة من إنتاج سمك الطعام[38]. ويقع أكثر من 90 بالمائة من إنتاج المزارع المائية في البُلدان النامية وتمثل الصين وحدها 67 بالمائة من الإنتاج العالمي. ومن الممكن أن توفر المزارع المائية مصدرًا مهمًا للمعيشة بالنسبة للفقراء في الريف حيث توفر الدخل من خلال المبيعات المباشرة للمنتجات كما توفر الوظائف في إنتاج الأسماك والخدمات ولاسيما في عملية المعالجة. في آسيا يعمل ما يزيد على 12 مليون شخص بشكل مباشر في المزارع المائية. وفي بنجلاديش وفيتنام أكثر من 50 بالمائة من العمال في مزارع السمك ومحطات المعالجة من النساء. وبالرغم من أن الرواتب ما زالت ضئيلة إلا أنها أعلى إلى درجة كبيرة من أجور العمال في الأنشطة الزراعية.

تزيد ثورات تربية الماشية والمزارع المائية من إمدادات البروتين وتوفر حميات أكثر تنوعًا. غير أن سبل الإنتاج المكثف والتركيزات المتزايدة للحيوانات بالقرب من المناطق الحضرية والمناطق القريبة من الحضر بالبُلدان النامية من الممكن أن يزيد من التلوث الناتج عن الفضلات ووقوع أمراض مثل السل وانفلونزا الطيور. ويجعل نقل الحيوانات وإنتاج المزارع المائية الانتشار العرضي للأمراض أكثر احتمالاً. وقد توسع العولمة التأثير البيئي لتربية الماشية و إنتاج المزارع المائية (كما يظهر الإطار 4.2) ما يدعو إلى فرض سياسات لوقاية من العواقب التي يصعب النكوص عنها (انظر فصل 8).

التنويع من خلال أسواق التصدير:

تمثل المنتجات عالية القيمة كذلك نصيبًا متزايدًا للنمو من التجارة الدولية في المنتجات الزراعية. وتمثل صادرات الماشية والأسماك والزهور والمنتجات العضوية نحو 47 بالمائة من الصادرات الكلية لبلد نامي وما يزيد على 21 بالمائة من الإنتاج الاستوائي التقليدي مثل البن و الشاي والقطن (الشكل 7.2). وعبر نطاق عريض من منتجات التصدير غير التقليدية ظلت البُلدان النامية تجني نصيبًا في السوق، وفي عام 2004 مثلوا نسبة 43 بالمائة من التجارة العالمية في قطاع الفاكهة والخضراوات (باستثناء الموز والموالح).

سيطرت كل من البرازيل وتشيلي والصين و المكسيك على أسواق التصدير الزراعي غير التقليدية . غير أن الكثير من البُلدان من بينها بعض دول جنوب الصحراء الأفريقية (على سبيل المثال كينيا) تجني حاليًا أنصبة في أسواق إنتاج بعينها. والبُلدان الأقل نموًا تتسم بمشاركة محدودة للغاية باستثناء النيجر التي تصدر 2.6 بالمائة من إنتاج الفول الأخضر في العالم[39]، لكن كانت هناك نجاحات أخرى مؤخرًا مثل إنتاج الزهور في إثيوبيا. ورغم التوسع في الصادرات غير التقليدية إلا أن الأسعار باتت مرتفعة كذلك. وتوضح الإحصائيات الخاصة بعوائد التصدير أن ثمة مجال لمزيد من التوسع في السوق[40].

حتى إن سلع التصدير التقليدية توفر فرصًا لدخول الأسواق عالية القيمة. وقد ازدادت أسواق السلع ذات الجودة الاستثنائية مثل البن والمنتجات العضوية ومعارض المنتجات بشكل كبير خلال العقد الماضي

حيث بدأت من قاعدة منخفضة. وسوق المعارض التجارية أكثر نموًا في أوروبا وأقل في اليابان والولايات المتحدة. بيد أن سوق المنتجات العضوية قد نمى بشدة في أوروبا (مبيعات التجزئة 10.5$ بليون 2003) والولايات المتحدة (12 بليون $)[41]، وهناك مجال يوضع بالحسبان للتوسع في الصادرات لهذه الأسواق النامية (انظر فصل 5).

الوقود الحيوي ثورة في العمل؟

سيكون الوقود الحيوي هو الثورة التالية إذ يوفر الوقود الحيوي بأنواعه أسواقاً رئيسية جديدة محتملة اعتماداً على الذرة والسكر ونبات المنهيوت ونخيل الزيت ومحاصيل أخرى. فعملت بعض البُلدان على تشجيع إنتاج الوقود الحيوي بشدة حيث ارتفعت أسعار الوقود وزادت المخاوف حول تأمين الطاقة والبيئة ولكن الاقتصادات الحالية بالإضافة إلى القضايا البيئية والنظريات حول التكنولوجيا البديلة واحتياطي الغذاء جعلوا من النمو المستقبلي للوقود الحيوي أمراً مشكوكاً فيه (انظر بؤرة التركيز ب).

التوقعات المستقبلية: ما بين مواجهة التحديات والشكوك الصاعدة

حتى إذا كانت أنظمة الزراعة والغذاء حققت نجاحاً على المستوى العالمي على مدار الأربعة عقود الماضية. هل باستطاعتهم توفير الحاجة المحتملة للغذاء على مدار 25 أو 50 عاماً القادمين؟ هل باستطاعتهم مواجهة عملية التحدي السريعة والأنظمة الغذائية المتغيرة؟ وهل يمكن الحفاظ على هذا الأداء بطريقة غير مضرة للبيئة؟ وما هي الشكوك الرئيسية التي قد تعوق النجاح؟

سيناريو "التجارة كما هو معتاد"

تتعرض تكهنات العرض والطلب على إمدادات الغذاء العالمي في المستقبل إلى تفسيرات خاطئة وتتأثر بصفة عامة بظروف السوق السائدة. فعندما ترتفع الأسعار كما هو الحال اليوم تميل التكهنات إلى إحباط[42] فأخرجت كل من منظمة الغذاء والزراعة (FAO) والمعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء (IFPRI) ما يُطلق عليه تكهنات "التجارة كالعادة" لعام 2025 – 2030 و2050 وأبرزوا فيها الاتجاهات الثابتة ولكن تلك التكهنات تلتزم تقليدياً[43] فتفترض عدم وجود تغيرات جوهرية في السياسات (مثل التجارة) أو مردودات السياسة حول ظروف السوق مثل الاستثمار المتزايد في الربح والتنمية المقُنَّع بارتفاع الأسعار وتكهنات تأثير التغير المناخي وأسعار الطاقة وهي بالأخص صعبة في ظل الشكوك الحالية.

إطار 2.4 : الآثار العالمية البيئية للتوسع في تربية الثروة الحيوانية

تضاعف حجم التجارة العالمية لفول الصويا خلال الفترة 1994–2004 وتحتل الصين 70 بالمائة من الزيادة العالمية للصادرات بينما ارتفع الإنتاج الكلي للحوم من 45 مليون إلى 74 مليون جنيه خلال تلك الفترة مما يؤدي إلى زيادة سريعة على طلب العلف فأسرعت كل من البرازيل والأرجنتين لكسب فرصة السوق هذه موفرين لأكثر من ثلثي الصادرات العالمية المتزايدة لفول الصويا.

وساعد هذا النمو السريع للصادرات من الأرجنتين والبرازيل على توفير أرض زراعية جديدة للزراعة والتي غالباً ما تكون على حساب الغابات وأراضي الأخشاب ففي منطقة شمال سالطا بالأرجنتين كانت نصف المنطقة المزروعة بفول الصويا عام 2003/2002 في الأصل مغطاة بالحياة النباتية فأغلب هذه المنطقة تتضمن النظام البيئي المهدد (Chaco) [44] وفي البرازيل ضاعفت ولايتي جوياي وماتوجروس وماتجروسو دوسول المنطقة المزروعة فول صويا فى الفترة ما بين 2000/1999 و 2005/2004 بزراعة 54.000 كيلو متر مربع إضافية وهى مساحة أكبر من كوشاريكا وأكثرها حلت محل غابات السافانا (Cerrado) [45] وذات الأهمية البيئية ومعدل عملية التجريف السيئة للغابات وأراضي الأخشاب في الأمازون بلغت في الفترة ما بين 2000 إلى 2005 (392 .22كم مربع سنوياً) أي بنسبة 18 بالمائة زيادة عن الخمس سنوات السابقة حيث كانت (19.018 كم مربع سنوياً) وذلك يرجع نسبياً إلى التوسع الزراعي[46] بسبب حرق الأشجار للحصول على الأرض الزراعية على حدود ولايات بارا وماتوجروسو وأرض ودونديو فأصبحت البرازيل من أكبر البُلدان المشعة لغازات الصُوب الزجاجية، وللحد من الآثار السلبية، وقع تحالف بين شركات خاصة ومؤسسات غير حكومية والحكومة البرازيلية على حظر لمدة عامين يقضي بمنع شراء فول الصويا من أرض غابية مجرفة فى منطقة الأمازون[47].

شكل بياني 2.7 التوسع السريع في الصادرات عالية القيمة في البُلدان النامية

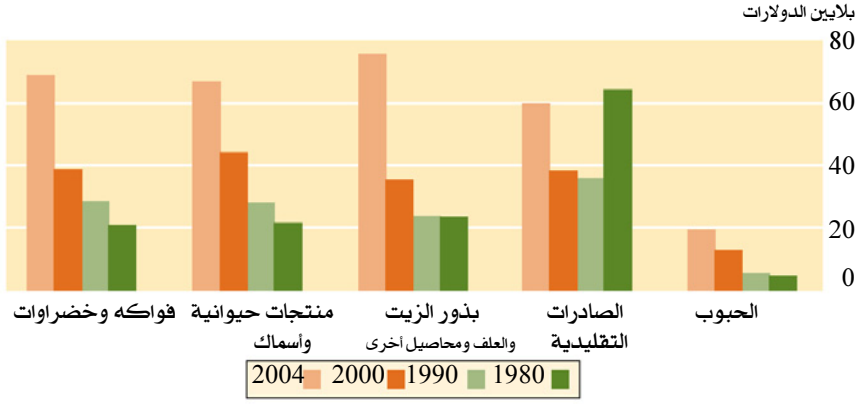

المصدر: United Nations Commodity Trade Statistics Database (COMTRADE).

ملاحظات: تتضمن الصادرات التقليدية الكاكاو والشاي والقهوة والتبغ والسكر والقطن والتوابل

فتشير التكهنات العامة في نماذج يضع المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء قواعد "متوسطة" السيناريوهات لكليهما[48].وتظهر نماذج المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء أن الاستهلاك العالمي للغذاء سيرتفع أكثر بطئاً في المستقبل فيصل تزايد استهلاك الحبوب من 1.9 بالمائة سنوياً في الفترة من 1969–1999 إلى 1.3 بالمائة سنوياً في الفترة من 2000 إلى 2030 وكذلك يقل استهلاك اللحوم من 2.3 بالمائة سنوياً إلى 1.7 بالمائة سنوياً (انظر الشكل 2.8)[49].

شكل بياني 2.8 من المتوقع نمو أقل في استهلاك الحبوب واللحوم في الثلاثين عاماً القادمين

(استهلاك الحبوب) (استهلاك اللحوم)

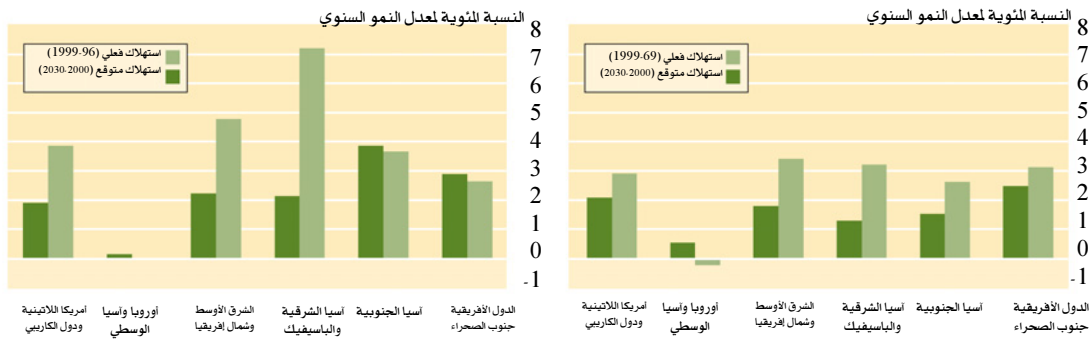

المصدر: Rosegrant and others 2006b.

a. Includes food, feed , and other uses

b. No data are available on ment consumption for Europe and Central Asia in 1969-99

ويعكس هذا البطء عاملين: الأول هو التباطؤ العام للنمو السكاني إلى نسبة 1 بالمائة سنوياً (تعدد الزيادة تقريباً إلى البُلدان النامية) بينما المستويات المتوسطة إلى مرتفعة الاستهلاك الغذائي للفرص قد تحققت في بعض البُلدان النامية عالية الكثافة السكانية (مثل الصين).

فمستوى استهلاك الحبوب سينخفض قليلاً في البُلدان النامية بصفة عامة مع الاتجاهات المستمرة لتحقيق

الكفاية من تحويل الغذاء من الحبوب إلى اللحوم فزيادة استهلاك الحبوب بالنسبة للفرد في البُلدان النامية هي 1.0 بالمائة فقط سنوياً ونمو الطلب البطئ يؤدي إلى إنتاج بطئ للحبوب في كل المناطق ويتباطأ استهلاك اللحوم بصورة كبيرة باستثناء منطقة جنوب آسيا والبُلدان الأفريقية جنوب الصحراء بينما يزيد الاستهلاك بمعدل أسرع قليلاً ولكن بمستوي استهلاك فوري بطئ جداً.

وعلى الرغم من النمو البطيء في الاستهلاك، تنقض على المدى البعيد التكهنات الحالية الهبوط في أسعار الحبوب بنسبة 1.6 بالمائة سنوياً وهو الملاحظ في العقود السابقة. فمن المتوقع لأسعار الحبوب أن تزيد هامشياً بمعدل 0.26 بالمائة سنوياً لسنة 2030 وترتفع لنسبة 0.82 سنوياً من عام 2030 إلى 2050 [50] فالارتفاع الضئيل لسعر الحبوب هو إبطال ملحوظ للتكهنات السابقة فندرة الأرض الزراعية والمياه بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي البطئ يشرح هذا الإبطاء.

تخفي التكهنات انعدام التوازن المتسع للعرض والطلب في البُلدان النامية. فصافي استيراد البُلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية للحبوب متوقع لهم أن يزيد إلى 265 مليون طن عام 2030 من 85 مليون طن عام 2000 ويعكس هذا الاعتماد المتزايد باستمرار على الاستيراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاعتماد المتزايد على الواردات في آسيا والبُلدان الأفريقية جنوب الصحراء. (انظر الشكل 2.9)

وتُزيد هذه الاتجاهات بشكل كبير من أهمية البُلدان النامية في أسواق الغذاء العالمية وأكبر البُلدان المصدرة هي البُلدان المتقدمة والبرازيل والأرجنتين فمن المتوقع لبعض بلدان أوروبا ووسط آسيا أن يصبحوا مصادر مهمة.

فقط في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء تتوقع تكلفة المواصلات وندرة النقد الأجنبي إلى تزايد فجوة الاستيراد وهو ما يزيد من مخاوف تأمين الحصول على الغذاء. فمرة أخرى نجد التحدي الأكبر في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء، فمتوقع متوسط استهلاك السعر الحراري بالنسبة للفرد عام 2030 حوالي 2.500 وهو أقل من 3.000 في المناطق الأخرى.

والافتراضات التي توُضِع لهذه التكهنات تفسر أن قيود الإمداد للأرض الزراعية والمياه والطاقة والتنوع المتزايد للمناخ والتغير المناخي ومستويات الاستثمار الثابتة الانخفاض في البحث تشكل التحديات المرعبة في مقابلة الطلب على الغذاء في المستقبل وهو ما يفسر الشكوك واجتماعية الصدمات المتلاحقة بالنسبة لأسعار الغذاء العالمي.

قيود الأرض الزراعية تلوح

على مدار جزء كبير من التاريخ كان نمو الزراعة يعتمد على الحصول على مساحة أكبر للأرض الزراعية وذلك بسبب النمو السكاني وامتداد الأسواق ولكن في أكثر المناطق المأهولة بالسكان نجد أن حدود الأرض الزراعية قد أغلقته وندرة الأرض الزراعية في آسيا أصبحت شديدة في أغلب البُلدان والتمدن السريع معا عملا على تقليل المساحة المتاحة للزراعة[51].

فتملك البُلدان القائمة على الاقتصاد الحضري من أمريكا اللاتينية وأوروبا ووسط آسيا أراضي وفيرة بسبب قلة الكثافة السكانية وصغر حجم المجتمع الريفي (انظر الشكل 2.10). ويوجد في أمريكا اللاتينية نظرة أبعد للتوسع في الأرض الزراعية بسبب أسواق التصدير ولكن يأتي ذلك دائماً على حساب قطع الغابات وأرض الأخشاب الاستوائية وشبه الاستوائية[52] أما في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء فالنمو الهائل للسكان في المصنع الريفي يؤدي إلى الزحف حيث الغابة أو المرعي مما يؤدي إلى نزاعات قومية وقد يكون الزحف حيث الإنسان أو الحيوان عرضه للأمراض وعلى الرغم من ذلك هناك مساحة متاحة للتوسع في بعض البُلدان الأفريقية هذه. لكن يستلزم ذلك استثمارات هائلة في البنية التحتية والتحكم في الإنسان والحيوان لتحويل هذه الأراضي إلى أراضٍ زراعية منتجة.

شكل بياني 2.9 ستصبح البلدان النامية أسواقًا أكبر للحبوب التي تصدرها البلدان المتقدمة بكميات كبيرة:

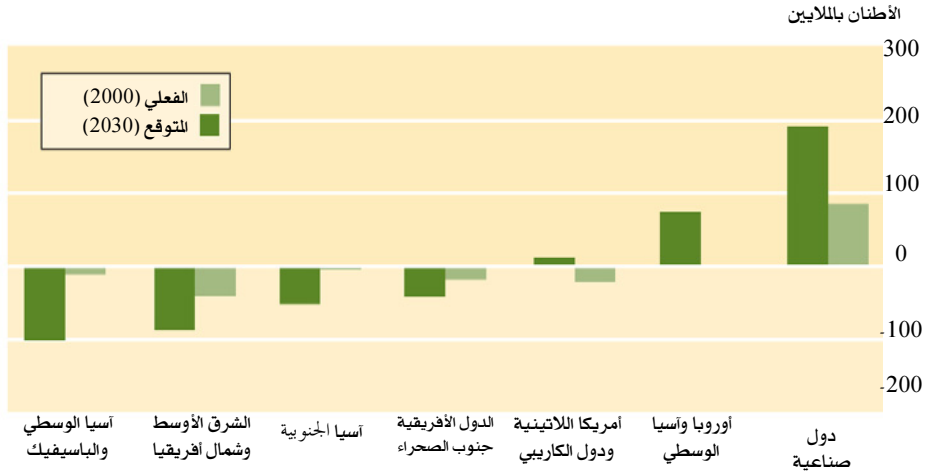

المصدر: Rosegrant 2006 .b وآخرون.

ملاحظات: تشير القيم السلبية إلى صافي واردات الحبوب والإيجابية إلى صافي صادرات الحبوب.

فحتى الأرض الزراعية المستخدمة حالياً في الزراعة مهددة فنمو الإنتاجية المعتمد على الأرض الزراعية المتاحة يقل غالباً بسبب التلوث والتملح وانحلال التربة بسبب السيطرة الضعيفة على الخصوبة وكلها أسباب لتقليل المحاصيل المحتملة (انظر فصل 8) فتفترض بعض المصادر أنه من خمس إلى عشرة مليون هكتار من الأرض الزراعية يتم فقدهم سنوياً بسبب انحلال التربة الشديد[53] فانحلال التربة بسبب تنقيب المغذيات في التربة يعد مشكلة هائلة في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء بالرغم من أنه على العكس يوجد الكثير من الأراضي الزراعية الجيدة بسبب الإدارة الجيدة للتربة واستعمال المخصبات (انظر إطار 2.1).

شكل بياني 2.10 يتضاءل نصيب الفرد من الأرض الزراعية الصالحة للزراعة وأرض المحاصيل في المجتمعات الزراعية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وجنوب آسيا.

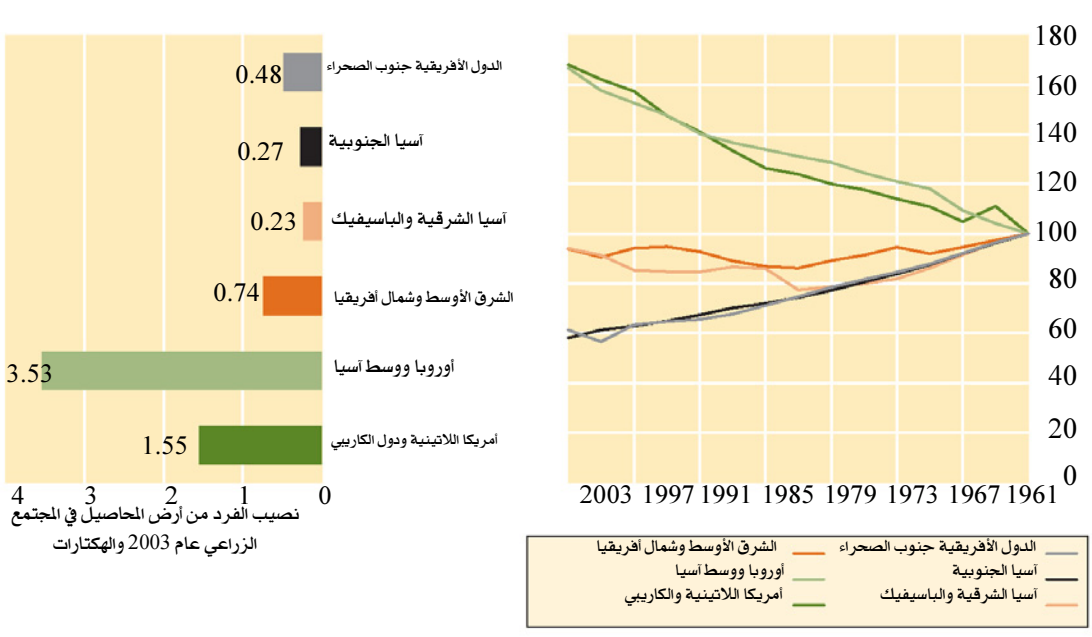

المصدر: FAO 2006a.

ملاحظات: تمثل الأرض المحاصيل كلا من الأرض الصالحة للزراعة وأرض المحاصيل الدائمة.

الندرة الحادة للمياه

تستهلك الزراعة 85 بالمائة من مصادر المياه العذبة في البُلدان النامية و تمثل الزراعة المعتمدة على الري 40 بالمائة من قيمة الإنتاج الزراعي[54] فبدون الري لم يكن من الممكن حدوث زيادات في المحاصيل والإنتاج الذي كان يطعم سكان العالم النامي وأتاح وجود إنتاج غذائي مستقر.

تتصاعد الحاجة إلى الماء للأغراض الزراعية والغير زراعية وأصبحت مشكلة المياه مُلِحَة في أغلب بلدان العالم النامي مُحَددِين بذلك التوسع المستقبلي في الري فليس متوقع للمياه المتوافرة لزراعة الري في البُلدان النامية أن تزيد بسبب المنافسة من القطاعات الصناعية سريعة النمو وسكان المدن[55]. فمصادر المياه الجديدة مرتفعة التكاليف مُحِددةً بذلك التوسع وبناء السدود الجديدة غالباً ما يفرض تكاليف بيئية تسكينية للفرد عالية.

أوضح التقييم الشامل لإدارة المياه في الزراعة[56] أن حوالي 1.2 بليون نسمة يعيشون على ضفاف النهر ويعانون من فقر في المياه شديد (انظر الشكل 2.1) و478 مليون نسمة يعيشون على ضفاف نهرية مترقبين ندرة سريعة و 1.5 بليون نسمة يعانون صعوبة الوصول للمياه

شكل بياني 2.11 تؤثر ندرة المياه على ملايين البشر في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

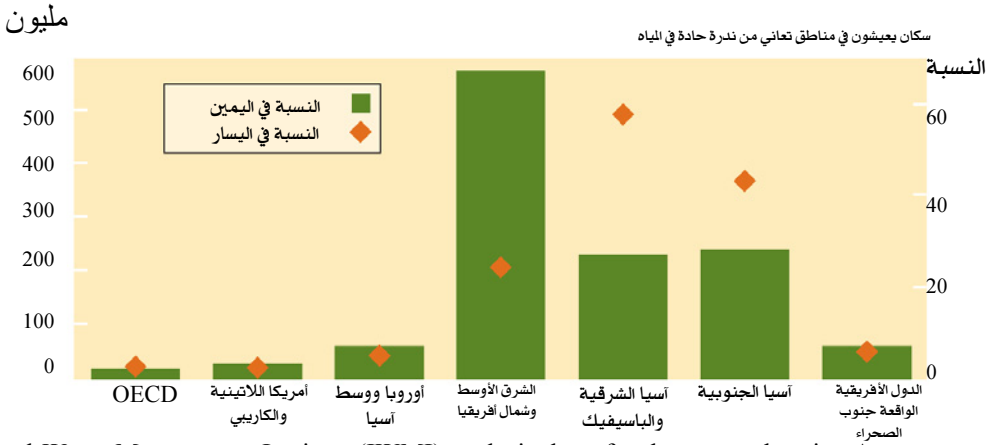

المصدر: International Water Management Institute (IWMI) analysis done for the comprehensive Assessment of Water Management in Agriculture (2007) using the Watersim model.

بسبب ضعف البنية التحتية أو رأس المال للحصول على المياه المتاحة (انظر فصل 8). وأكثر المناطق معاناةً من نقص المياه هي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا على الرغم من معاناة المناطق الأخرى من ندرة شديدة في المياه.

تحافظ مناطق شاسعة في الصين وجنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا على إنتاج مستقر للغذاء معتمدةً على الري من خلال استخراجات غير ثابتة للمياه من الأنهار والمياه الجوفية[57] فكمية المياه الزائدة عن المسموح سحبها من باطن الأرض تفوق 25 بالمائة في الصين و 56 بالمائة في بعض أجزاء شمال غرب الهند[58] ومع الاستغلال الزائد للمياه الجوفية في الري بسبب إعانات الكهرباء أو الكهرباء غير مدفوعة الأجر ويزداد انحلال المياه الجوفية من السحب الزائد بسبب زيادة الضخ والتلوث الذي من المؤكد أن يشتد (الفصل 8)[59].

ولكن تمتلك البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء وبلدان أمريكا اللاتينية مصادر هائلة للمياه غير مستغلة في الزراعة بينما حتى في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء يعيش ربع السكان في بلدان تعاني من ضغوط في موارد المياه والنسبة تتصاعد[60]. وعلى الرغم من هذا فهناك العديد من الفرص الآن للاستثمار الاقتصادي في الري في كل المناطق الأخرى أيضًا. (انظر إطار 2.5) ومن المتوقع أن تتضاعف المنطقة المروية بحلول عام 2030.

وفي المناطق الأخرى تَحَّول التأكيد على المياه لأغراض الري إلى زيادة مصادر إنتاجية المياه الموجودة بإصلاح المؤسسات وإبعاد مفاسد السياسة في الزراعة وفي قطاع المياه (انظر فصل 8). فتنمو الإنتاجية ويتحقق نمو متواضع في المنطقة للإنتاج القائم على الري الذي يحقق ما يقرب من 40 بالمائة من الإنتاج الزراعي المتزايد في العالم الثالث بحلول عام 2030.

المؤثرات غير المؤكدة للتغير المناخي

تنطوي درجة حرارة الأرض المتزايدة على أكبر عامل شك بالنسبة للزراعة فإذا استمرت هذه الإصدارات بمعدل اليوم فإن درجة حرارة العالم سترتفع 2–3 درجة سيلزية في فترة 50 عاماً القادمين بالمؤثرات على معدل هطول الأمطار والأحداث الجوية المتطرفة المتعاقبة و الكثيفة[61]

إطار 2.5: إمكانية لا يستهان بها لامتداد الري بطريقة صحيحة في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء.

تمتلك البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء إمكانات هائلة غير مستغلة للري. فنسبة 4 بالمائة فقط من المساحة الكلية للأرض المزروعة تعتمد على الري بمساحة 4 مليون هكتار أضيفت في الأربعين عاماً السابقة بمعدل يقل عن أي مكان آخر بالمنطقة[62] فهبط الاستثمار في مشروعات الري بصورة ثابتة في الثمانينيات وكان ذلك انعكاساً بصورة جزئية لاستثمارات الري الفاشلة وبصورة أخرى لفرص السوق المتضائلة والتكاليف المتزايدة عن أي منطقة أخرى.

ولكن مع الجيل الجديد لمشاريع الري الأفضل تصميمًا والتكاليف في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء التي أصبحت متقاربة مع المناطق الأخرى بفضل تحسينات المؤسسات والتكنولوجيا وفرص السوق للمنتجات عالية القيمة (انظر الجدول الموضح) فيمكن للعوائد الاقتصادية هذه أن تتحقق فقط إذا تم بذر جزء كبير من المنطقة بمحاصيل عالية القيمة ويُبرز هذا، الحاجة إلى استثمارات تكميلية في الطرق وخدمات للتوسع والوصول إلى الأسواق فلاقي الري على نطاق ضيق نجاحات ملحوظة مؤخراً خاصة في النيجر وبرنامج الفاداما (Fadama) في نيجيريا (انظر فصل 8).

العوائد على الري في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى:

	1995–99	1990–94	1985–89	1980–84	1975–79	1970–74
الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى						
عدد المشروعات	3	4	15	11	9	3
التكلفة بالهكتار	8,347	8,287	7,669	11,319	24,496	4,684
معدل متوسط الاقتصاد	30	17	16	8	2	10
الدول غير الأفريقية الواقعة جنوب آسيا						
عدد المشروعات	6	49	41	75	66	21
التكلفة بالهكتار	3,506	3,222	2,252	5,174	4,152	3,433
معدل متوسط الاقتصاد	17	21	18	15	15	19

المصادر: African Development Bank and others 2007; Carter and Danert 2007; IFAD 2005a; International Water Management Institute (IWMI) 2005; World Bank 2006t.

ملحوظة: معدلات العائد على مشروعات الري الممولة في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء وباقي بلدان العالم (ثلثي عما كان في آسيا) خلال الفترة من 1970–1999.

والتأثيرات ليست متماثلة التوزيع فبينما أصبحت بعض المناطق رطبة فنجد مناطق الساحل (Sahel) والبحر المتوسط وجنوب أفريقيا وأجزاء من جنوب آسيا أصبحوا أكثر جفافاً وسيستمر هذا الاتجاه وفيه تزداد ندرة المياه في العديد من المناطق خاصة في المناطق الجافة بالفعل في أفريقيا والمناطق التي أصبح فيها الانصهار الجليدي مهُماً لمياه الري. مع ارتفاع الحرارة (سيتوقع للمحاصيل أن تزداد في المناطق الحارة وتقل

في المناطق الاستوائية وتتنبأ نماذج (المحصول – المناخ) زيادة عالمية في إنتاج المحاصيل في المناطق قليلة إلى متوسطة الارتفاع في درجات الحرارة الذي يَصل إلى 3 درجة سليزية[63] ولكن العوامل المتداخلة من ارتفاع متوسط درجات الحرارة والتنوع الهائل في درجات الحرارة وسقوط الأمطار ونوبات الجفاف والفيضانات المتلاحقة وندرة مياه الرى المتزايدة يمكن أن تكون مدمرةً للزراعة في الكثير من المناطق الاستوائية (انظر بؤرة التركيز ح) فثلث سكان العالم المُهددون بالمجاعة في أفريقيا وربع السكان في غرب آسيا وسدس السكان في أمريكا اللاتينية[64].

من المتوقع أن يكون تأثير التغير المناخي على أسعار الطعام على المستوي العالمي ضعيفاً حتى عام 2050 ولكن تَتوقَع بعض النماذج تأثيرات كبيرة للتغير المناخي بعد عام 2050 مع الارتفاعات المستمرة في درجة الحرارة[65] ولكن التأثيرات الأقوى مُتَوقَعة على مستوي المناطق وبصورة تشبه سيناريو عدم التغير المناخي فإن إجمالي الناتج المحلي (GDP) الزراعي في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء (المنطقة الأكثر تأثُراً من التغير المناخي) يمكن أن يتضاءل من 2 إلى 9 بالمائة[66].

ولهذا فإن التخمينات الرئيسية للتغير المناخي ترجع بصورة كبيرة لتوزيع الإنتاج الزراعي ففي المجتمع المتعولم يمكن أن تحدث بعض التكيفات المكانية من خلال التجارة إذا تحقق بالقياسات وجود ما يضمن مصادر عيش بديلة لهؤلاء الأكثر تضرراً ولكن بالنسبة للعديد من المناطق الاستوائية خاصة البلدان الأفريقية جنوب الصحراء المتضررة من التغير المناخي فإن التجارة قد تحل المشكلة بشكل بسيط.

التكلفة الباهظة للطاقة تسبب الضغط على الغذاء من ناحيتين

على الرغم من الشكوك الواضحة فيما يتعلق بمستقبل أسعار الطاقة[67] فهناك شك ضعيف أن أسعار الطاقة ستزداد عن العشرين عاماً السابقين والذي سيرفع تكاليف الإنتاج الزراعي وبالتالي سيمثل ضغط كل أسعار الغذاء. فمن الجانب الاحتياجي يظهر الشك الأكبر في التوسع الوقود الحيوى باستخدام مخزون الغذاء الزراعي في مواجهة أسعار الطاقة الباهظة. فَكِبَرْ التوسع في استخدام مخزون الغذاء وتأثيره على أسعار الغذاء هو أمر مشكوك فيه. (وتشير التكهنات الحديثة إلى أن زيادات الأسعار الحقيقة لما يمثل 40 بالمائة من الذُرة بحلول عام 2020 بتأثيرات (Spillover) على الحبوب البديلة (الدقيق) تم إعطاءها نمواً سريعاً في الحاجة إلى الوقود الحيوى ولكن على المدى البعيد لا يمكن أن تزيد أسعار احتياطي الذرة والسكر أسرع من الأسعار الحقيقية للطاقة إذا دخل الوقود الحيوى المنافسة فمن المحتمل أن تكون المؤثرات أقل. فالشكوك الأساسية إذاً ترتبط بأسعار الوقود والتقدم التقني في كفاية نمو الاحتياطات الزراعية والكتلة الحية. وللحد الذي تصل فيه الحكومات إلى دعم أو فرض إنتاج الوقود (انظر بؤرة التركيز ب) ومن الجانب الإمدادى فإن نسبة الكثير من الإنتاج الزراعي اليوم ضعيفة من حيث كثافة الطاقة وبالأكثر في البُلدان المتقدمة عن البُلدان النامية وتوضح مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة FAO أن 6000 ميجاجول Megajoule (MJ) من الطاقة الحفرية والتي تعادل 160 لتر من الوقود تستخدم لإنتاج طن واحد من الذرة في الولايات المتحدة بينما يُستخدم في المكسيك لزراعة طن واحد من الذرة بالطرق التقليدية 180 Mj فقط من مدخلات الطاقة وهو ما يعادل 4.8 لترات من الوقود[70]).

هناك حاجة مباشرة للطاقة في تشغيل المعدات وغير مباشرة للمُخَصبات والكيماويات الأخرى فترتبط أسعار المخصبات على سبيل المثال بأسعار الطاقة بسبب الغاز الطبيعي حيث يمثل عنصرًا أساسياً في إنتاج سماد النيتروجين فمثلاً 75 بالمائة إلى 90 بالمائة من تكاليف الإنتاج[71]. حققت أسعار الطاقة في الولايات المتحدة 16 بالمائة من تكاليف الإنتاج الزراعي عام 2005 أي حوالي ثلث للوقود والكهرباء وثلثين بصورة غير مباشرة للطاقة لإنتاج المخصبات والكيماويات[72] وتشير التحليلات الاقتصادية أن أسعار الحبوب

الأمريكية (والتى تحدد أسعار الحبوب عالمياً ستؤدي بمعدل 18–20 بالمائة إلى أي زيادة في أسعار الوقود الخام غير متضمنة للمؤثرات على جانب الطلب خلال منتجات الوقود الحيوى[73].

وفي البُلدان النامية تمثل تكاليف المخصبات نصيباً متنامياً من تكاليف الإنتاج أي 18 بالمائة من التكاليف المتباينة للدقيق القائم على الري في بونجاب الهندية عام 2002 و 34 بالمائة من تكاليف فول الصويا في ما توجرا سو بالبرازيل[74]. فللأسعار المتزايدة بحدة للمخصبات آثار بعيدة المنال على الزراعة بالبُلدان النامية سببَه انخفاض في معدل استخدام المخصبات وبالتالي انخفاض في المحاصيل و ارتفاع في أسعار الغذاء. إلا إذا حدث تقدم في فتح مجال النيتروجين المثبت بيولوجيا بتضمين (legumes) في الأنظمة الغذائية أو دفعات تكنولوجية بيولوجية تثبت النيتروجين في الحبوب (انظر فصل 7). فبعيدًا عن بوابة الزراعة باقي مدخلات إنتاج الطعام المعتمدة على الطاقة مثل تكاليف المواصلات والتبريد التي ستتأثر بالتكاليف المرتفعة للطاقة. فأربعة من المئة من تكاليف الغذاء في الولايات المتحدة ترجع إلى تكاليف المواصلات وحدها[75] والأكثر تأثراً مواصلات الطيران لمسافات بعيدة لأسواق الغذاء العالمية. فيمثل وقود رحلات الطيران 7 بالمائة من السعر المفرق لسلة المنتجات عالية القيمة في السوق البريطاني[76]. تُحاكي هذه التكاليف الفائدة في الأسواق المحلية للغذاء في البُلدان الصناعية لتقليل "Food miles" ولكن لا يوجد دائماً ارتباط قوى بين المسافة التي يقطعها الغذاء والاستخدام المتداخل للطاقة غير المتجددة في إنتاج الغذاء والمواصلات[77].

هل سيتم توصيل العلم؟

مع الندرة المتزايدة للموارد يعتمد مستقبل الغذاء العالمي أكثر من أي وقت مضى على إنتاجية المحاصيل والثورة الحيوانية ولكن لنتيجة التقدم التكنولوجية وجهان أحدهما سلبي والآخر إيجابي مما يزيد الشكوك فبالنسبة للحبوب الرئيسية: الأرز والدقيق والذرة. انخفض بحدة معدل نمو المحاصيل منذ الثمانينيات (انظر الشكل 2.12) والمكاسب السهلة من الاستخدام المرتفع للمدخلات للثورة الخضراء التي يتم الحصول عليها فيما عدا في أفريقيا. ويستمر المزارعون في زيادة محصول الدقيق بمعدل 1 بالمائة سنوياً ولكن النسبة أقل لمحصول الغذاء الرئيسي الأرز[78] فانخفاض معدل البحث والتنمية المتبع في العديد من البُلدان يزيد المخاوف حول الخطوة المستقبلية للمكاسب (انظر فصل 7).

فتاريخياً تحققت مكاسب مهمة في المحاصيل بتضييق الفجوة بين متوسط المحاصيل الزراعية والمحاصيل تحت الاختبار صموداً إلى نقطة يصل فيها متوسط محاصيل الزراعة إلى 80 بالمائة من محاصيل الاختيار. ووصلت أقاليم إنتاج الأرز الرئيسية والكثير من البُلدان الصناعية المنتجة للدقيق والذرة إلى هذه النقطة وبالتالي تقل الفجوة[79] وتنخفض مناطق أخرى منتجة للأرز في آسيا من نسبة 80 بالمائة من محاصيل الاختبار ويتضاءل النمو المحصولي بسبب التربة المتهالكة وجودة المياه والاستخدام غير المتوازن للمغذيات[80].

شكل بياني 2.12 تتباطأ معدلات عائدات الحبوب في البلدان النامية

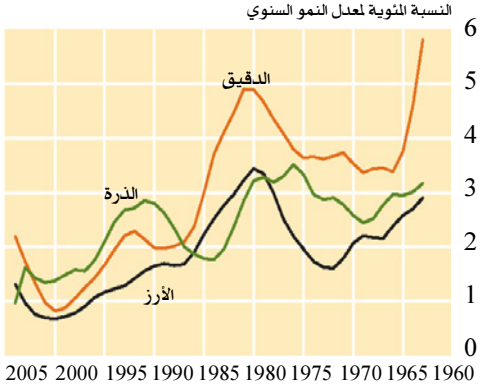

المصدر: FAO 2006a.

ملحوظة: هذه البيانات مخفضة بإحصاءات محلية.

يمكن التغلب على فجوات المحصول في المناطق متوسطة إلى عالية الاحتمالية للبلدان القائمة على

الاقتصاد الزراعي على وجه الخصوص والدلائل العملية في المزرعة تشير إلى أن استخدام تكنولوجيا (Best Bet) المتاحة إلى فجوة محصولية واسعة النطاق للذرة في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء (انظر الشكل 2.13). ولكن يُعَد غلق الفجوات أمراً ليس فقط لنقل هذه التكنولوجيات للمزارعين ولكن لحل الأبنية التنظيمية محلها خاصة مدخلات ومخرجات الأسواق العاملة جيداً والوصول للأموال وطرق السيطرة على المخاطر التي يحتاجها المزارعون لتبني التكنولوجيا (انظر الفصلين 5و6).

ويوازن العالم ثورة تكنولوجية أخرى في الزراعة باستخدام الأدوات الجديدة في التكنولوجيا البيولوجية لنقل المكاسب المحصولية الواضحة (انظر فصل 7). ويتم بذر 100 مليون هكتار من المحاصيل أو حوالي 8 بالمائة من المنطقة المزروعة بما يسمي بذور Transgenic (وهي ما تعرف غالباً الكائن العضوي المعدل جينياً GMOs).

ولكن هناك شك كبير في إمكانية تحقيق هذه الثورة في العالم الثالث بسبب انخفاض الاستثمار المحلي في هذه التكنولوجيات والجدال حول المخاطر الممكنة (انظر بؤرة التركيز ج). بينما لا تخضع التطبيقات للتكنولوجيا الحيوية باستخدام Genomics والأدوات الأخرى لأي جدال لأسعارها المنخفضة والتطبيق المتسع. لابد أن يضمن مكاسب محصولية مستمرة من خلال مقاومة أفضل للأمراض وقوة تحمل وقت الجفاف والضغوط الأخرى (انظر فصل 7).

الخط السفلي : مستقبل أكثر شكاً؟

يمكن إبراز الاتجاهات المستقبلية إذا حدثت نتائج مختلفة عديدة. فالأسعار العالية للطاقة ممزوجة بإنتاج أكبر للوقود العضوي من محاصيل الغذاء يمكن أن يقود إلى زيادات أكبر في سعر محصول الغذاء خلال تأثيرات على كل من العرض والطلب ويمكن أن يحدث الدفء العالمي المتزايد بصورة أسرع مما هو متوقع بالإضافة إلى نقص المياه الذي سيصيب زراعة الري بانخفاض المحاصيل وازدياد المخاطرة من زراعة الأمطار. وربما يقود نمو الدخل السريع في البُلدان الآسيوية مع محدودية الأرض الزراعية ومصادر المياه إلى ضعف في صادرات الغذاء والذي بالإضافة إلى الأسعار المتزايدة للطاقة والمخصبات سيؤدى إلى رفع أسعار الغذاء أو يحدث الثلاثة أشياء مع بعضهم البعض.

ومن المحتمل أن يتضمن الاعتماد المتبادل تضارب بين الفقر وتأمين الغذاء والثبات البيئي فعلى سبيل المثال يمكن تهدئة قيود الأرض الزراعية في الكثير من المناطق في مقابل زيادة الأسعار ولكن بحساب بيئي واضح.

شكل بياني 2.13 تزداد فجوات استهلاك محصول الذرة في أفريقيا

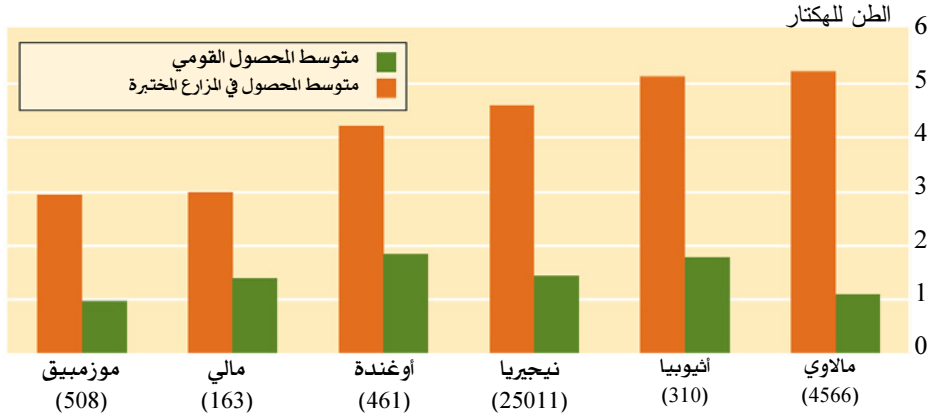

المصدر : Sasakawa Africa, personal communication.

ملحوظة : عدد قطع الأراضي بين الأقواس ينتج التلقيح أنواع محسنة في كل الحالات ما عدا في نيجيريا التي تستخدم التهجينات . هذه البيانات خاصة بأثيوبيا ونيجيريا أوغندة عام 2002 لملاوي ومتوسط 2001، 2002 مالي و 2004.

وبسبب هذه الشكوك يمكن لصدمات الإنتاج العالمية والقومية والمحلية أن تتعاقب فتحتاج البُلدان لزيادة الكثافة الإنتاجية للسيطرة على الصدمات من خلال تقليص مخاطرة الإنتاج (التحكم الجيد للمياه ومواجهة الجفاف بالطرق المختلفة) أو التجارة والتأمين (انظر فصل 5). ولكن البُلدان التي تتميز بدخل الأفراد المرتفع ستكون أفضل قدرة على السيطرة على هذه الصدمات الناتجة عن الأسعار المتزايدة للغذاء لما له من تأثير بسيط على الدخول الحقيقية وستكون الضربة أشد بالنسبة للبلدان الأقل تقدماً.

هل تتزايد الفروق بين المناطق؟

من المتوقع أن تصمد اختلافات الأداء الزراعي بين البُلدان بل ستزداد في ظل سيناريو التجارة مثل العادة وخاصة بين البُلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي والبُلدان الأخرى فبالنسبة للبُلدان الأفريقية جنوب الصحراء يضيف النمو المستمر للمجتمع الريفي الذي تزيد نسبته عن 1.8 بالمائة سنوياً في بعض البُلدان يضيف على الضغط الخطير الواقع على الأرض الزراعية المتاحة[81]. فبالإضافة إلى المواد الزراعية الفقيرة والاعتماد الكبير على الزراعة المحلية فإن مخاطر عدم تأمين الحصول على الغذاء في تلك البُلدان المحاطة بالأرض مثل بوروندي وإثيوبيا والنيجر سترتفع بشدة إلا إذا بُذلت جهود كثيفة لزيادة حجم الإنتاج في الأرض الزراعية الموجودة. وتُبْرِزْ تكهنات IFPRI الرابط الشديد بين الإنتاجية الزراعية والنتائج الغذائية في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء من ناحية وبين الحاجة الملحة للاستثمارات المتزايدة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية الجديدة وهو خفض وجود المجاعات إلى النصف.

الخاتمة: تحدي الإنتاج المستمر

هل يعني تحقيق النجاح على مدار الثلاثة عقود السابقة في مقابلة الحاجات الغذائية سريعة النمو. أن إنتاج الغذاء لم يَعُد مشكلة؟ تشير مراجعة اتجاهات الإنتاج الزراعي والغذائي والتحديات في هذا الفصل إلى وجود أربعة أسباب تجعل لمشكلة الإنتاج وجود في جدول أعمال التقدم.

والسبب الأول: يرجع إلى تباطؤ أداء البُلدان القائمة على الاقتصاد الزراعي خاصة البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء بالإضافة إلى النمو السكاني في أجواء تجعل من إنتاج الغذاء أهميته في التأمين الغذائي (انظر فصل 1). إن وجود قدرة محدودة للتجارة بسبب أنواع الغذاء المُستهلكة والتكاليف العالية للصفقات واستمرار الحاجة في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء للقدرة على الإطعام ذاتياً من الإنتاج الذاتي لهو حقيقة واضحة، فالأداء الفقير يعد مصدر لعدم الأمن الغذائي والذي يُعوض جزئياً فقط بصادرات الغذاء والمعونات الغذائية.

يعتبر النمو الأسرع للإنتاج الزراعي في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء عاملاً أساسياً للنمو بصفة عامة والحد من الفقر في المنطقة، كما هو موضح في الفصل الأول. فيجب الحفاظ على التقدم الحديث في زيادة النمو في البُلدان الأفريقية جنوب الصحراء وخاصة البُلدان التي تمر بنمو سريع وتتسع لبلدان (تتنازع غالباً أو دائماً) لم تشارك بعد.

والسبب الثاني: للتركيز المستمر على الإنتاج الزراعي هو الأداء الزراعي الضعيف عبر الأنواع المختلفة للبلدان في مناطق بظروف زراعية مناخية صعبة أو بنسبة تحسين غير مناسبة تعوق الوصول للسوق ففي هذه المناطق تعتمد أقوات السكان على الإنتاج الزراعي إما كمصدر للدخل أو للحصول على الطعام للاستهلاك المنزلي ويكون التحدي هنا هو زيادة الإنتاجية للزراعة التي يعتمد عليها في كسب العيش والتحول إلى أسواق جديدة إن أمكن وفتح الفرص أمام الأعمال غير الزراعية والهجرة كطرق للتخلص من الفقر (انظر فصل 3).

والسبب الثالث: هو أنه حتي المناطق عالية الإمكانية التي قادت الزيادة العالمية لإنتاج الغذاء (مثل البُلدان المتحولة في آسيا) فإنها تواجه تحدي إنتاجي ثلاثي الأبعاد. فهم في حاجة إلى الحفاظ على الإنتاجية ونمو الدخل في مواجهة الأسعار الهابطة للحبوب والصادرات الاستوائية التقليدية، وأيضا في حاجة إلى

اغتنام الفرصة للتحول الدولي والمحلي سريع النمو وعليهم الحد من الآثار البيئية للأنظمة المكثفة للمحاصيل والثروة الحيوانية.

والسبب الأخير أكثر تضارباً ولكنه مهم فحتى على المستوى العالمي ربما يتداخل النجاح الزراعي المستقبلي مع نُدرة أشد للموارد ومخاطر متزايدة للتغير المناخي. وارتفاع فى أسعار الطاقة والمنافسة على الأرض بين الغذاء والوقود الحيوي والتقدم التقني الضعيف فى الاستثمار. فلأول مرة منذ أزمة الغذاء العالمية فى السبعينيات تتنبأ النماذج العالمية باحتمالية تصاعد أسعار الغذاء فيتطَلب إمداد الغذاء على المستوى العالمي رقابة شديدة واستثمارات جديدة للإسراع بنمو الإنتاجية وجعل الأنظمة الإنتاجية أكثر ثباتاً وأكثر قدرة على التكيف مع التغير المناخي.

يوفر الوقود الحيوى إمكانية مَصدر للطاقة المتجددة وأسواق كبيرة جديدة ممكنة للمنتجين الزراعيين: فبعض البرامج الحالية للوقود الحيوى ممكنة اقتصادياً ولأغلبها تكاليف اجتماعية وبيئية مثل: تصاعد الضغط على أسعار الغذاء، المنافسة المتزايدة على الأرض الزراعية والمياه وإمكانية تجريف الغابات. ولهذا تحتاج سياسات الوقود الحيوى القومية أن تقوم على تقييم شامل لهذه الفرص والتكاليف.

يمكن أن يوفر الوقود الحيوى أسواقاً كبيرة للزارعة ولكن المخاطر ممكنة

بسبب أسعار الوقود المرتفعة تقريباً دائماً ووجود البدائل القليلة للمواصلات. تؤيد كلاً من البرازيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان عديدة أخرى إنتاج أنواع الوقود الحيوى السائل مثل (ايثانول والبايوديزل) [1]. ولكن تخضع الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأنواع الوقود الحيوى للجدل بصورة واسعة النطاق كمصدر طاقة متجدد. باستطاعة الوقود الحيوى المساعدة فى تقليص دَورة التَغيِّر المُناخِي والحد من الاعتماد على البترول في قطاع المواصلات وربما يكون باستطاعته توفير أسواق جديدة للمنتجين الزراعيين لمحاكاة النمو الريفي ودخول المزرعة. وعلى الجانب السلبي هناك المخاطر البيئية والضغط المتصاعد على أسعار الغذاء فتحتاج هذه النتائج المعتمدة على نوع معين من الاحتياطي (المادة الخام) وعملية الإنتاج وتغيرات في استخدام الأرض الزراعية إلى التقييم الحَذِر قبل التوسع فى الدَعم الحكومي لبرامج الوقود الحيوى الواسعة النطاق.

فبالنسبة لإنتاج وقود الايثانول، أُنتج حوالي 40 بليون لتر عام 2006 وما يقارب نسبة 90 بالمائة تم إنتاجهم في البرازيل والولايات المتحدة وأُنتج أكثر من 6 بليون لتر من البيوديزل وتم إنتاج 75 بالمائة منهم في الاتحاد الأوروبي وأنتج أكثر من 6 بليون لتر من البيوديزل. وتم إنتاج 75 بالمائة منهم في الاتحاد الأوروبي وعلى الأخص فى فرنسا وألمانيا (الشكل B.1). وتعد البرازيل أقوى منافس وتمتلك أطول تاريخ فى إنتاج الايثانول (يرجع ذلك إلى الثلاثينيات) مستغلة حوالي نصف إنتاجها من قصب السكر لإنتاج الايثانون ومسيطرة على استهلاكه. واستهلكت الولايات المتحدة 20 بالمائة من إنتاج محصول الذرة لإنتاج الايثانول عام 2007/2006 (تنبؤ)[2] بفرض حوافز ضريبية وإعانات وأحكام استهلاكية على إنتاج الوقود الحيوى. ويظهر الجديد من المنتجين على الساحة فبدأت العديد من البُلدان النامية برامج الوقود الحيوى اعتماداً على الاحتياطي الزراعي مثل إنتاج (البيوديزل) من زيت النخيل في اندونيسيا وماليزيا وإنتاج الايثانول من قصب السكر فى (موزمبيق) والعديد من بلدان وسط أمريكا وإنتاج (الايثانول) من قصب السكر والبيوديزل من النباتات الغنية بالزيت مثل (الجاتروفا والبونجاميا) واحتياطات غذائية أخرى فى الهند[3] فعلى الرغم من أن الاختبارات علي الإمكانية الاقتصادية العالمية لأنواع الوقود الحيوى قد بدأت توًا فإن باستطاعة السياسات الحالية للوقود الحيوي على حسب بعض التقديرات أن تقود إلى زيادة خماسية لنصيب الوقود العضوي من الاستهلاك العالمي للطاقة فى المواصلات الذي يرتفع من فقط 1 بالمائة اليوم إلى حوالي 5 إلى 6 بالمائة بحلول عام 2020[4].

الإحياء الاقتصادي للوقود الحيوى والتأثير على أسعار الغذاء:

توفر الحكومات دعم قوي للوقود الحيوى حتى إنه يستطيع التنافس مع الجازولين والوقود التقليدي وهذا الدعم يتضمن حوافز الاستهلاك (خصومات ضريبية على الوقود) وحوافز الإنتاج (حوافز ضريبية وضمانات فرضية وإعانات مباشرة). ومتطلبات استهلاك فرضية. تفيد أحدث التقديرات أن ما يقرب من 200 مقياس دعمي بتكلفة تتراوح بين 5.5 إلى 7.3 مليون دولار تقريباً مستويات الولايات المتحدة تفيد بأن 0.38 – 0.49 دولار لكل لتر بترول يعادل

الايثانول و0.45–0.57 يعادل البيوديزل[5] وحتى في البرازيل كانت هناك حاجة لدعم حكومي متواصل من خلال الإعانات حتي وقت قريب لتطوير تلك الصناعة المنافسة على الرغم من الظروف المُفَضِلة بتميز لنمو قصب السكر والبنية التحتية جيدة التطور والنجاح الفائق الناتج للسكر والايثانول معاً ويتلقي المنتجون الضريبة الجمركية العالية للواردات على الايثانول.

هل أنواع الوقود الحيوى حية اقتصادياً دون الإعانات والحماية؟ إن إعطاء السعر المناسب لأى من أنواع الوقود الحيوى حتي يصبح اقتصادياً هي مهمة العديد من القياسات والقواعد والعامل المحدد الأهم هو سعر الوقود وتكلفة الاحتياطي الذي يشمل أكثر من نصف تكاليف الإنتاج اليوم.

دَفع إنتاج الوقود الحيوى أسعار الاحتياطي صعوداً والذرة هو أوضح مثال لذلك حيث ارتفع سعره 23 بالمائة عام 2006 و60 بالمائة خلال العامين الماضيين. والسبب يرجع بصورة كبيرة إلى برنامج الولايات المتحدة للأثينول[6] وبحافز من الإعانات ومعيار الوقود المتجدد الصادر عام 2005 أخذت الولايات المتحدة فى توجيه كميات ذرة أكبر لإنتاج الايثانول ولأنها المصدر الأول للذرة فقد ساهم الاتساع فى الوقود الحيوى فى الولايات المتحدة في هبوط أسهم الحبوب إلى مستوى منخفض وأوضح ضغوط مرتفعة على الأسعار العالمية للحبوب. كما أنه بسبب إنتاج البيوديزل طرأت زيادات مشابهة في الأسعار الخاصة بزيوت الخضراوات، (النخيل وفول الصويا وعباد الشمس[7]) ومن المحتمل أن تظل إمدادات الحبوب مقيدة في الفترة القريبة المقبلة وسترتفع الأسعار بسبب صدمات إمدادية أخرى[8] كما أنه لن يكون هناك طفرات حادة فى أسعار الطاقة ولكن من المحتمل أن ترتفع أسعار الاحتياطي بصورة بطيئة على المدى البعيد حيث يرد المزارعون على الأسعار المتزايدة (انظر فصل 2) وستعتدل أسعار الوقود الحيوى من خلال الأرباح الأقل بسبب الأسعار المرتفعة للاحتياطي[9].

يحظى إنتاج وقود الايثانول والبايوديزل بتركيز عالي

شكل 1.ب

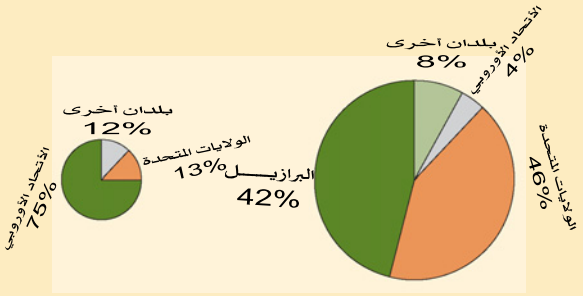

المصدر: F.O Licht Consulting Company, Personal communication, July17.2007.

ملحوظة: النسب المئوية للإنتاج العالمي لوقود الايثانول والبايوديزل عام 2006.

وجاءت الأسعار المتصاعدة للمحاصيل الزراعية بسبب الطلب على الوقود الحيوى في مقدمة الجدال حول الصراع المحتمل بين الغذاء والوقود. فالحبوب المطلوبة لملء خزان عربة استخدام رياضي بالايثانول (240 كيلو جرام من الذرة تعادل 100لتر من الايثانول) يمكنها أن تطعم إنسان لمدة عام كامل إذاً فالمنافسة بين الوقود والغذاء حقيقة والأسعار المتصاعدة للحبوب سيكون لها تأثير مضاد عن كثير من البُلدان المصدرة للغذاء. فحتى على المدى القصير الأسعار المرتفعة للمحاصيل يمكن أن تتسبب في خسائر في الرخاء للفقراء[10] ولكن قد يستفيد الكثير من المنتجين الفقراء من ارتفاع الأسعار (انظر فصل 4).

فقد تعتمد تكنولوجيا الوقود الحيوى المستقبلية على المحاصيل المخصصة لإنتاج الطاقة بالإضافة إلى الفضلات الزراعية والخشب بدلاً من محاصيل الطعام فيما يعمل على تقليل الضغط الواقع على أسعار المحاصيل الغذائية ويساهم في إنتاج إمدادات أكثر صداقة للبيئة من الوقود السائل ولكن التكنولوجيا المطلوبة لكسر السليلوز إلى عناصر السكر المقطرة لإنتاج الايثانول أو تحويل العناصر الحية إلى جاز (بنزين) ليس متقبلاً تجارياً بعد ولن يكون لسنوات عديدة مقبلة[11]. ومن المحتمل أن تستمر بعض المنافسات بين المحاصيل المخصصة للطاقة والأخرى المخصصة للغذاء على الأرض الزراعية والتربة.

تظهر الحاجة إلى تقييم الفوائد المخصصة للوسط دون السوق :

هل التكاليف المالية وخسائر الكفاية والتوازن المثالي بين الغذاء والوقود في ارتباطهم بمقاييس دعم متباينة هل كل هذه الأشياء مبررة؟ يعتمد ذلك على الفوائد البيئية والاجتماعية ومخاطر أنواع الوقود الحيوى وإسهامهم في تأمين الحصول على الطاقة.

احتمالية تعزيز تأمين الطاقة :

يمكن لتكنولوجيا الوقود الحيوى الحالية أن تعزز بصورة هامشية فقط تأمين الحصول على الطاقة في البُلدان المنفردة لأن المحاصيل المحلية لاحتياطي المحاصيل تقابل جزء صغير من الطلب على وقود المواصلات بالقليل من التوقعات (على سبيل المثال الافينول في البرازيل) في عامي 2006/ 2007. استخدم ما يقارب من خُمس محصول الذرة للاثينول ولكنه حل محل 3 بالمائة فقط من استهلاك البنزين[12](البترول).

وتشير التكهنات الحديثة أن 30 بالمائة من محصول الذرة في الولايات المتحدة يمكن استخدامه في إنتاج الايثانول بحلول عام 2010 ولكنه لا يزال ينتج أقل من 5 بالمائة من استهلاك بترول الولايات المتحدة[13] ويمكن لتكنولوجيات الجيل الجديد تقديم إسهامات أعلى لتأسيس الحصول على الطاقة.

تأثيرات بيئية محتملة : الفوائد البيئية العالمية من استخدام الوقود المتجدد وتقليل الانبعاثات الغازية من الصوب الخضراء تم تحديدهم كأسباب لدعم سياسة الوقود الحيوى ولكن على الرغم من احتمالية الحدوث لهذه الفوائد لا يمكن افتراضها فالانبعاثات الصادرة من الاحتياطي المتزايد متضمناً انبعاثات من إنتاج المخصبات وتصنيع الوقود الحيوى ونقل الوقود الحيوى إلى مركز الاستهلاك ومن التغيرات في الاستخدام الأرضي[14].

باستخدام أرض المحصول الموجودة قُدر قصب السكر البرازيلي لتقليص انبعاثات البترول بنسبة 90 بالمائة وللبيوديزل نفس الكفاءة في التقليل بنسبة 50 بالمائة على 60 بالمائة وعلى النقيض كان تقليص الايثانول من الذرة في الولايات المتحدة نسبة من تصل 10 إلى 30 بالمائة[15] فقط وفي مثل هذه الأحوال قياسات كفاية جانب الطلب في قطاع المواصلات من المحتمل أن يكون مؤثر مادياً بصورة أكبر من الوقود الحيوى في تقليل تكلفة طن واحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الإنتاج واستخدام الايثانول المعتمد على الذرة يمكن أن تكون مرتفعة لتصل إلى 500 دولار للطن أو ثلاثة أضعاف سعر طن ثاني أكسيد الكربون في بورصة المناخ الأوروبية[16].

فبالنسبة لإستراتيجية الوقود الحيوى للاتحاد الحيوى عام 2006 يمكن التغير في استخدام الأرض الزراعية مثل قطع الغابات أو تضخم الأرض لإنتاج احتياطي مثل زيت النخيل يمكن أن تلغي محاولات تقليل انبعاثات الوقود. فتقليل المخاطر البيئية المحتملة من الإنتاج المتسع للوقود الحيوى[17] يمكن أن يكون ممكناً من خلال خطط مقننة لقياس ونقل الأداء البيئي للوقود الحيوى (مثل: الفهرس الأخضر للوقود الحيوى الأخضر لتقليل الانبعاثات الغازية GHG)[18] وتوجد معايير مشابهة للمنتجات العضوية وللإنتاج الثابت من منتجات الغابات (مجلس خدمة الغابة) يرد المزارعون على الأسعار المتزايدة (انظر فصل 2) وستعتدل أسعار الوقود الحيوى من خلال الأرباح الأقل بسبب الأسعار المرتفعة للاحتياطي المحافظ عليه من الغابات (مجلس خدمة الغابة) ولكن يتطلب فعاليات الخطط المقننة لتقليل المخاطر البيئية من الوقود الحيوى مشاركة كاملة من كافة المنتجين والمشترين بالإضافة إلى نظام رقابة صارم.

فوائد لأصحاب الحيازات الصغيرة: يمكن أن يفيد الوقود الحيوى المزارعين الصغار عن طريق جميل العمالة والدخول الريفية الأكبر ولكن لا يزال نطاق هذه التأثيرات محدوداً. فإنتاج الايثانول بالتكنولوجيات الحالية يتطلب اقتصاديات كبيرة نسبياً ويعطي القليل لمساعدة المزارعين الصغار. ولكن في بعض أجزاء

البرازيل نجحت الجمعيات التعاونية للمنتجين في تأسيس مشاركة الحاملين الصغار[19].

ويتطلب الجيل الثاني من الوقود الحيوى المستخدم لتكنولوجيا السليلوز اقتصاديًا أوسع نطاقاً بتكاليف استثمارية باهظة : مئات الملايين من الدولارات لبناء مصنع واحد.

فعلى الرغم من اتساع نطاق إنتاج أغلب الوقود الحيوى إلا أن إنتاج البيوديزل المحدود في ظل التكنولوجيات الحالية قد يفي بالمتطلبات المحلية للطاقة (مثل : استخدام البيوديزل في محطات توليد الكهرباء) ولكن في الأسواق الأكبر ولاستخدام البيوديزل في المواصلات والالتزام بمواصفات الجودة الثابتة في ظل إنتاج محدود للبيوديزل هو المشكلة[20].

تعريف السياسات الحكومية للوقود الحيوى :

اليوم تتطور إنتاج البُلدان الصناعية وراء الضرائب الجمركية المرتفعة على الوقود الحيوى وبالإعانات الكبيرة. فتتكلف هذه السياسات كثيراً مما يفوق قدرة البُلدان النامية التي تصبح أو يمكن أن تصبح منتجة بكفاية في أسواق التصدير المربحة. قد يدفع المستهلكين الفقراء أسعاراً أعلى لمنتجات الغذاء الأساسية حيث ترتفع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية[21] ويمكن لأسعار الغذاء أن ترتفع مباشرة بسبب تحول الحبوب لوقود حيوى أو غير مباشرة بسبب تحول الأرض الزراعية عن إنتاج الغذاء إذا صدرت قرارات عن سياسات فاسدة.

فهل بإمكان البُلدان النامية بعيدًا عن البرازيل الاستفادة من إنتاج الوقود الحيوى؟ إن الظروف الاقتصادية المفضلة والفوائد البيئية والاجتماعية الهائلة التي تبرر الإعانات الواضحة هم في الغالب غير متوفرين في تكنولوجيات الجيل الأول : ففي بعض الأحوال مثل البُلدان المحاطة بالأرض من جميع. الجهات والمستوردين للوقود ومنتجين جيدين لقصب السكر.

يمكن أن تكون التكلفة العالية للمواصلات سبباً في إنتاج الوقود الحيوى حتى في ظل التكنولوجيات الحالية[22] الاحتمالية الأكبر لتحقيق الفوائد من الجيل الجديد للتكنولوجيات بما في ذلك الإنتاج المحدود للبيوديزل يبرر الاستشارات في البحث الممولة من قبل كل من القطاع الخاص والحكومي.

والتحدي بالنسبة لحكومات البُلدان النامية هو تجنب دعم الوقود الحيوى من خلال حوافز تشويهية ربما تحل محل أنشطة بديلة بعوائد أكبر ولتطبيق القوانين واستخراج أنظمة مقننة للحد من المخاطر الحكومية. فتحتاج الحكومات إلى تقسيم الفوائد الاقتصادية والبيئة الاجتماعية بحذر وتقيم احتمالية تعزيز تأمين الحصول على الطاقة ويجب الأخذ في الاعتبار للطرق المكلفة لإرسال الفوائد البيئية والاجتماعية من خلال التحسينات في الكفاءة الوقودية.

الفصل الثالث
الأسر الريفية وسُبل خلاصها من براثن الفقر

الزراعة هى مصدر رئيسي للمعيشة للسكان فى الدول النامية ولكن المناطق الريفية هى أكبر مأوى للفقر. وبغرض فهم كيف يمكن للنمو الزراعى أن يخفف من حدة الفقر، فإن هذا الفصل يعهد إلى تصنيف ثلاثة سُبل للخروج من أزمة الفقر، فهو يصف استراتيجيات المعيشة للأسر الريفية ويحدد التحديات التى تعوق القضاء على الفقر من خلال هذه السُبل[1] .

تتحرك العديد من الأسر الريفية خارج الفقر من خلال الأعمال الزراعية الحُرة، ويهرب آخرون من خلال سوق العمل الريفى والاقتصاد غير الزراعى الريفى وآخرون يهربون من الفقر من خلال الهجرة للمدن والمدن الكبرى أو دول أخرى. السُبل الثلاثة للخروج من أزمة الفقر هى سُبل متممة، بمعنى أن دخل الأفراد غير الزراعى يمكنه تعزيز إمكانية الزراعة كسبيل للخروج من الفقر كما يمكن للزراعة أن تسهل العمل وسُبل الهجرة.

وبرصد ما يقوم به الأفراد والأسر الريفية فى المناطق الريفية، فإن ذلك يساعد على التخلص من اثنين من المفاهيم الخاطئة عن سكان الريف: المفهوم الخاطئ الأول هو الاعتماد علي أن الأسر الريفية إما جميعهم مزارعين أو متنوعى المهن. والعكس صحيح، فهناك تباين كبير فى الخواص فيما يقوموا به وفى الأهمية النسبية لما يقوموا به من أجل دَخلهم. فالسواد الأعظم من الأسر الريفية مشتركة فى بعض الأنشطة الزراعية، ولكن العديد يستمد جزء كبير من دخلهم من الأنشطة الخارجة من الزراعة ومن الهجرة. أما الأفراد، فهم يشاركوا فى نطاق عريض من المهن ولكن التنوع المهنى لا يتحول بالضرورة إلى تنوع ملحوظ فى دخل الأسر الريفية.

المفهوم الخاطئ الثانى هو الاعتقاد بأن نوع الأنشطة التى تمارسها الأسر الريفية تحدد نجاحهم فى الهروب من الفقر. والأمر غير صحيح، بسبب وجود التفاوت الكبير للخواص داخل الأنشطة. إذ إن استراتيجيات المعيشة فى الزراعة تتصف بالازدواجية بين صغار المزارعين ذو العمل الحر والذين هم على دراية كافية بالسوق وبين صغار المزارعين المشتركين فى الزراعة من أجل الطعام. كما أن هناك ازدواج متطابق فى سوق العمل بين المهن ذات مستوى المهارة المنخفض وبين الهجرة ذات العوائد المرتفعة والمنخفضة. ومن ثم لا يكون التنوع دائماً علامة على النجاح. يعمد الفصل التاسع إلى تحليل العوامل التى تكمن تحت تباين الخواص لسوق العمل ونواتج الهجرة مع التركيز على معايير السياسة لتحسين هذه النواتج من أجل فقراء الريف.

تصمم الأسر الريفية استراتيجيات المعيشة لكى تُلائم منح أصولهم ويتسببوا فى القيود التى تفرضها إخفاقات السوق وإخفاقات الدولة والمعايير الاجتماعية والتعرض لمخاطر غير آمنة. فهم لا يستخدموا هذه المُسميات ولكنهم بالتأكيد يدركوا عواقب القيود. كما يمكن لاستراتيجياتهم أن تعكس صنع القرار المشترك بين الرجل والمرأة فى داخل الأسرة أو يمكن الاتفاق بينهم عندما يمارس كل عضو من الأعضاء حقه كفرد فى الأسرة. إلا أن استراتيجياتهم تُعَوَّض عن جزء فقط من القيود التى يعملوا تحت ضغطها، تاركين بذلك أدوار مهمة للتحسينات فى إمكانية حصولهم على الأصول وفى بيئة استغلال هذه الأصول[2]. إذن الحل هو دعم التحرك الجماعى وحشد السياسة العامة لمضاعفة احتمال النجاح للأسر الريفية ليسلكوا سبيلهم خارج وطأة الفقر.

وبهذا يواجه صناع السياسة تحديات مثبطة للهمم. لأجيال ممتدة كانت منح الأصل متدنية للأسر الريفية ومازالت تستمر فى التقلص فى أماكن كثيرة. مازالت إخفاقات الحكومة والسوق التى تؤثر على عوائد تلك الأصول متشعبة. وغالباً ما تستنفذ الصدمات المعاكسة الأصول المحدودة كما أن انعدام القدرة على التغلب

على الصدمات يستحث الأسر على ممارسة أنشطة ذات مخاطر أقل وعائد أقل. إن التغيرات الحالية فى سوق الغذاء العالمى وفى العلوم والتكنولوجيا وفى نطاق المؤسسات التى تؤثر على التنافس، تخلق أيضاً تحديات جديدة للتنافس بين صغار المزارعين. يعد إدراك هذه التحديات أمر ضرورى من أجل وضع سياسات عامة بإمكانها مساعدة الرجل والمرأة الريفيين فى الفرار من الفقر. تختلف التحديات عبر الدول وفى الأقاليم داخل الدول وبهذا تطالب التحديات بجداول أعمال حسب بيئة الدولة للحد من الفقر الريفى.

السبل الثلاثة المتممة للخروج من براثن الفقر وهم:

الزراعة والعمالة والهجرة:

هبطت معدلات الفقر الريفى فى العديد من الدول (انظر بؤرة التركيز أ). ولكن كيف حدث هذا بالتحديد؟ هل حدث ذلك عندما غادرت الأسر الفقيرة المناطق الريفية أو فى وقت أبعد من ذلك، عندما تبدلت الأجيال الفقيرة القديمة بأجيال جديدة أو بأجيال أقل فقراً؟ هل كانت هناك أسر ريفية مُعينة قادرة على الهروب من الفقر من خلال التحسين التدريجي لمكاسبهم مما يقوموا به أو هل حدث ذلك من خلال التغيير العنيف لأنشطتهم؟ تساعدنا قصص النجاح على تصور كيف خرجت الأسر الريفية من مأزق الفقر من خلال السبل الثلاثة التى تشكلت فى الزراعة والعمالة والهجرة.

فى تنزانيا، كان أنجح الأفراد فى الهروب من الفقر هم المزارعين الذين نوعوا من أنشطتهم الزراعية من خلال زراعة المحاصيل الغذائية بغرض استهلاكهم المنزلى والمحاصيل غير التقليدية المُدرة للنقود مثل (الخضراوات والفاكهة والفانيليا) وأيضاً تربية الماشية. أما الأفراد الذين عاشوا فى الفقر هم الذين بقوا على أنظمة زراعتهم التقليدية. وفى أوغندا. ارتبط الفرار من الفقر بتحسين إنتاجية الأرض والتنوع فى المحاصيل الزراعية التجارية. كما يصور الدليل الكيفى فى النيجر، أن التحويل إلى ممارسات زراعية مستقرة من خلال مزارعين الإنتاج الصغير أدى إلى الحفاظ على التربة بشكل أفضل وزيادة الدخل من زراعة الغابات وانخفاض معدل التعرض للمخاطر[3].

عززت بعض الإصلاحات السياسية بشكل كبير من قدرة صغار المزارعين ذوى الأعمال الحُرة على انتشال أنفسهم من الفقر. وكان هذا المدخل للنجاح الزراعى المبكر للصين (انظر بؤرة التركيز أ). فى مالاوى، غيرت الإصلاحات التى تَحد من الحماية المختلفة للممتلكات الكبيرة، من هيكل الإنتاج الزراعى بشكل قوى. كما تحول صغار المزارعين بسرعة نحو المحاصيل المُدرة للنقد ويُنتجوا الآن 70 بالمائة من تبغ البُرلى وهو محصول تصدير رئيسى. كما أن التوسع ساعد العديد من الأسر الريفية من دفع سلم الاقتصاد الاجتماعى. واستفاد مزارعون آخرون من التوسع التجارى فى المحاصيل الغذائية[4].

فى فيتنام، دفع تحرير الأسواق الزراعية العديد من المزارعين القائمين على الزراعة من أجل الطعام على أن يصبحوا أكثر دراية بالسوق (انظر جدول 3.1). كما أن ثلثى صغار المزارعين السابقين دخلوا الأسواق بعد أن كانوا يزرعوا من أجل الطعام بشكل أساسى. كما انخفضت معدلات الفقر لديهم بشكل قوى، بالإضافة إلى أن دخلهم تضاعف تقريباً، بينما ارتفع إنتاج المحاصيل الصناعية مرتفعة القيمة. زادت المبيعات الزراعية بشكل أكبر للأسر الريفية مع الزيادة الكبيرة لمنح الأرض Land endowment كما زادت أيضاً للمزارعين القريبين من السوق أو المزارعين فى الصناعات غير الزراعية فى مجتمعاتهم. أما الأسر المنهمكة فى الزراعة من أجل الطعام ولم يشاركوا فى الأسواق، كانوا من المحتمل لهم أن ينوعوا مصادر دخلهم من خارج الزراعة وتزامن ذلك مع انخفاض معدلات الفقر فى شريحتهم أيضاً.

وفى الهند، كان الدخل من القطاع غير الزراعى وهو سبيل العمل للخروج من الفقر، كان عامل مُحفز للنمو فى المناطق الريفية ما بين عام 1970 حتى عام 2000. كما أن لفرص العمل غير الزراعية تأثيرات قوية غير مباشرة من خلال زيادة الأجور الزراعية. وفى إندونيسيا كانت الأسر القائمة على الزراعة والتى تحولت إلى الاقتصاد غير الزراعى بين عام 1993 وعام2000، كانت من المحتمل لها أن تخرج من أزمة

الفقر. وفى تنزانيا أيضاً، قدما قطاعى التجارة والأعمال سبيل قوى للخروج من أزمة الفقر ولكن كان ذلك للأفراد ذوى الشبكات فى المجتمعات جيدة التواصل. علاوة على ذلك، أدى تحويل النقد بالبريد من خلال الهجرة الداخلية والخارجية إلى التخفيف من حدة الفقر الريفى، كما حدث فى ريف الصين ونيبال[5]. يمكن للهجرة أن تقدم سبيل للخروج من الفقر للأفراد المهاجرين والباقين (انظر فصل 9).

غالباً ما يقوم السبل بنشاطاتها فى توقيت واحد. ففى بنجلاديش وتنزانيا، كانت العمالة غير الريفية وسُبل الهجرة ناجحة تماماً. وفى إندونيسيا، نجح بعض الأفراد فى الخروج من أزمة الفقر من خلال سبيل الزراعة ونجح آخرون من خلال سُبل غير زراعية. وفى 35 قرية بمدينة Andhra Pradesh ارتبط تنوع مصادر الدخل بالخروج من أزمة الفقر [6].

سلطت هذه الدراسات المتأنية باستخدام البيانات الطولية، الضوء على الإمكانية القوية للعلاقة بين الحد من الفقر وسُبل الخروج منه. ورغم ذلك، يصعب إيجاد سبب وراء ذلك، كما أنه لا يوجد دليل منظوم على الأهمية والنجاح المرتبطين بهذه الاستراتيجيات كنتيجة للتحديات الإدراكية فى فهم ديناميكيات الفقراء (إطار 3.1).

جدول 3.1: تغيير مشاركة السوق بين الأسر المزارعة فى فيتنام:

	تكيف مع السوق [28a]		مشترك في السوق [13a]		تكيف مع الزراعة من أجل الطعام [6a]	
خصائص الأسرة	**1997/8**	**1992/3**	**1997/8**	**1992/3**	**1997/8**	**1992/3**
الأصول						
الأراضي المملوكة (ha)	0.72	0.60	0.57	0.50	0.43	0.37
الأراضي المنزرعة (ha)	0.75	0.71	0.58	0.59	0.43	0.55
مستوى تعليم العقل المدبر في الأسرة (بالسنوات)	-	6.3	-	6.3	-	4.6
البيئة						
السوق في المجتمع (%)	–	47	–	40	–	31
المشروع التجاري	-	42	-	43	-	34
النواتج:						
الدخل الحقيقي للفرد (عام 1998، 1000) دونج	2.978	1.359	2.042	1.138	1.702	893
حصة الدخل الزراعي من إجمالي الدخل (%)	73	83	66	83	62	80
حصة السكان تحت خط الفقر %	37	64	48	73	62	86
حصص إجمالي الدخل الزراعي حسب نوع المحصول						
محاصيل الغذاء الرئيسي (%)	54	63	61	70	73	78
المحاصيل الزراعية مرتفعة القيمة	39	29	31	21	13	14

المصدر: WDR 2008 team using VLSS 1992/93 and 1997/98.

ملحوظة: الأسر الزراعية المتكيفة مع الزراعة من أجل الطعام تعرف هنا على أنها تبيع أقل من 10 بالمائة من إنتاجها الزراعي في كل الأعوام، في حين أن الأسر المشتركة في السوق كانت تبيع أقل من 10 بالمائة في عام 1993/1992 وأكثر من 25 بالمائة في عام 1998/1997، أما الأسر الريفية المتكيفة مع الأسواق فتعرف أنها تبيع أكثر من 25 بالمائة في كل الأعوام. الأسر الريفية الزراعية هي أسر تحصل على أكثر من 50 بالمائة من الدخل من الزراعة.

90 = نسبة الأسر الريفية المزارعة.

– = غير متاح.

غالباً ما تُعززالسُبل بعضها البعض:

يمكن أن تكون الآثار المُكملة للأنشطة الزراعية وغير الزراعية قوية. ففى بنجلاديش والإكوادور، تكسب الأسر الريفية التى لها إمكانية قوية المشاركة فى السوق أو التى تقيم فى مناطق ذات إمكانيات زراعية قوية، أكثر من الزراعة، إلا أنهم يتحولوا أيضاً نحو الأنشطة الزراعية. وفى آسيا، جعلت المعدلات الادخار الريفية المرتفعة الناشئة من ارتفاع دخول الأفراد خلال الثورة الخضراء، رأس المال متاح للاستثمار فى الأنشطة غير الزراعية[7]. يمكن للتحول نحو الأنشطة غير الزراعية أن تخفف من قيود الائتمان والسيولة النقدية على الإنتاج الزراعى الخاص وتدعم التنافس بين الأسر المزارعة على استغلال السبيل الزراعى للخروج من أزمة الفقر.

غالباً ما دعمت سبل الزراعة والعمالة والهجرة بعضها البعض. ففى الفلبين سمحت الثورة الخضراء لأطفال المستفيدين من إصلاح الأراضى والمزارعين الكبار وخاصة فتياتهم، من الحصول على أعلى مستويات التعليم. ينفق هذا الجيل المتعلم الآن مبالغ كبيرة على أسرهم فى الريف. وفى باكستان، أصبح للحوالات المالية عن طريق البريد المرسلة من المهاجرين المؤقتين، أثر كبير في عمليات شراء الأرض الزراعية، كما أن المهاجرين العائدين من المحتمل أن يقيموا على الأرض مشروع غير زراعى[8].

وبالرغم من أن الحوالات من المهاجرين للأسر الريفية يمكنها أن تخفف من ضغط رأس المال وقيود المخاطرة إلا أن العلاقة بين الهجرة والإنتاجية الزراعية معقدة. كما أن الغياب (المؤقت) لأعضاء الأسرة يقلل من موارد العمالة الزراعية. لذلك يمكن للإنتاجية الزراعية أن تنهار على المدى القصير ولكنها تقوم مرة أخرى على المدى الطويل، إذ إن الأسر الريفية ذات الأعضاء المهاجرين تتحول إلى تكثيف أقل للعمالة ولكن من المحتمل أن تكون مربحة على حد سواء فى المحاصيل أو الثروة الحيوانية[9]. يمكن للذكور المهاجرين أن ينقلوا مسئولية إدارة الحقل للنساء. وأينما لا تتمكن المرأة من الحصول على ائتمان، أو مهلة إضافية ومشاركة فى الأسواق، يكون بالتالى احتمال انخفاض إنتاجية الأرض كنتيجة لذلك. ربما يكون نقل المسئولية بشكل جزئى أيضاً، يقوض من إمكانيات المرأة فى الاستفادة من الفرصة الجديدة لتحسين التنافس.

التنوع فى استراتيجيات دخل الأسر الريفية:

على عكس الصورة النموذجية لصغار المزارعين كمزارعين فقط، إلا أن الأسر الريفية المالكة للأرض تعتمد على العديد من الأنشطة ومصادر الدخل. فبجانب الزراعة، نجدهم يشاركوا فى أسواق العمل الزراعى وفى العمل الحر، والعمل بالأجرة فى الاقتصاد غير الزراعى الريفى وربما يتلقوا حوالات نقدية من أعضاء الأسرة الذين هاجروا بالخارج.

للتنوع أبعاد كثيرة لا ينبغى تفنيدها. أما الاقتصاد الريفى فهو متنوع، حتى لو أن أنشطة غير زراعية عديدة مرتبطة بشكل غير مباشر بالزراعة. ومن خلال هذا الاقتصاد الريفى المتنوع، يأتى جزء كبير من تنوع دخل الأسرة من خلال دمج الدخول من الأعضاء المختلفين للأسرة، حيث إن كل منهم غالباً ما يكون متخصص فى مهنة واحدة. فى مالاوى ، 32 بالمائة من الأسر المزارعة لديه مصدران للدخل و42 بالمائة منهم لديهم ثلاثة مصادر أو أكثر ولكن من بين الأفراد المُدبرة للأسرة، هناك 27 بالمائة منهم يمارسوا أكثر من نشاط مهنى. وفى الصين 65 بالمائة من الأسر الريفية تعمل فى كلٍ من القطاع الزراعى وغير الزراعى، بينما ثلث الأفراد يسيروا على نفس الوتيرة[10]. تعكس هذه الأنماط أن تنوع دخل الأسرة يمكن أن يتغلب بشكل كبير مع دورات حياة الأسر، ومع عدد الأفراد ذو السن المناسب للعمل فى الأسرة، إضافة إلى ذلك عوائد هذه الأنشطة العديدة منخفضة ولا يعكس تنوع الوظائف دائماً تنوع الدخل، إذ إن نشاط واحد غالباً ما يكون المصدر السائد للدخل.

ومن أجل وضع سياسات تساعد الأسر في السُبل الناجحة، فإنه من الحسم أن ندرك أى استراتيجيات دخل التى يتبعونها حالياً ولماذا اختاروا اتباعها. ويسمح هذا بتقييم ما إذا كانت السياسات ينبغى أن تهدف إلى دعم استراتيجياتهم الحالية أو تساعدهم على اتباع استراتيجيات أكثر ربحية. أيضاً، فهم السبب الذى يبقى بعض الأسر فقيرة على الرغم من اختيار استراتيجيات مثالية، فى ظل أن أصولهم والقيود تساعدهم على تحديد خيارات السياسة.

أنماط الأسر الريفية:

تنهمك الأسر الريفية فى الزراعة والعمل والهجرة ولكن أحد هذه الأنشطة هو مصدر الدخل السائد. يمكن التمييز بين الخمس استراتيجيات للمعيشة : الاستراتيجية الأولى فيها بعض الأسر الزراعية تستمد دخلها من المشاركة الفعّالة فى الأسواق الزراعية (صغار المزارعين المتكيفين مع السوق).[11] والاستراتيجية الثانية بها آخرون يعتمدوا بشكل أساسي على الزراعة من أجل معيشتهم ولكنهم يستخدموا معظم محصولهم فى المنزل (المزارعين المتكيفين مع الزراعة من أجل الطعام).[12]. وفى الاستراتيجية الثالثة مازال آخرون يستمدوا جزء كبير من دخلهم من أجور العمل فى الزراعة أو الاقتصاد غير الزراعى الريفى أو من العمل الحر غير الزراعى (الأسر الريفية المتكيفة مع العمل). وفى الاستراتيجية الرابعة، ربما تختار بعض الأسر أن تغادر القطاع الريفى بأكمله أو تعتمد على الحوالات النقدية من أفراد الأسرة الذين هجروا الريف وتسمى هذه الفئة (الأسر المتكيفة مع الدخل المحول من أفرادها المهاجرين . وأخيراً الاستراتيجية الخامسة، وبها أسر متنوعة تدمج الدخل من الزراعة، مع العمل في غير الزراعة ودخل الأفراد المهاجرين.

إطار 3.1: تأسيس الأهمية المعنية بالسُبل المختلفة

الخروج من أزمة الفقر، هى عملية يمكنها أن تستغرق وقتاً طويلاً جداً. ويمكن أن تحدث العديد من الصدمات خلال هذا الوقت وربما تتشابه تقلبات دخل الأسرة فى الحجم مع تغيرات الدخل طويلة المدى. ولذلك وعلى المدى القصير، نادراً ما يتجلى بوضوح ما إذا كانت تغيرات الدخل الملحوظة تعكس التحركات المؤقتة داخل وخارج أزمة الفقر أو المفاهيم طويلة الأمد. ومن خلال إجراء مقابلات فقط مع الأسر نفسها مرات عديدة على فترات طويلة، من المحتمل تقدير الأهمية النسبية للسبل المختلفة فى بيئة محددة.

وأخذاً فى الاعتبار محاولة رصد الآثار الكاملة لسبيل الهجرة على الأفراد الذين هاجروا. فعندما يهاجر الأفراد فإنهم يختفوا تماماً من الإحصاءات، ما لم يحاول أحد تعقبهم فى مواقعهم الجديدة، الأمر الذى يصعب إنجازه. إضافة إلى ذلك تتم الهجرة من خلال الشباب قبل أن يكونوا أسر مستقلة. وبهذا لا يمكن معرفة ما إذا كانوا سيظلوا على فقرهم إذا ما هاجروا أم لا (انظر بؤرة التركيز أ). هذا أمر مهم بالأخص نظراً لأن العديد من المهاجرين ذوى مستوى عال من التعليم عن الباقين فى مدنهم ومن المحتمل ألا يكونوا من ضمن الفقراء.

وليس من السهل أيضاً معرفة السبب وراء اختيار الأسر لإستراتيجية محددة من الاستراتيجيات التى جعلت سبيل الخروج من الفقر أمر ناجح. ربما تختار أسر أكثر ذات أعمال حرة. الاستراتيجيات "أفضل" ولكن ربما يكونوا ناجحين أكثر فى الخروج من أزمة الفقر وهم مستقلين عن الاستراتيجيات التى اختاروها. رصدت بعض الدراسات عن الهجرة هذا الموضوع المختار وحددت آثار الهجرة على الفقر لأعضاء الأسرة الباقين. ولكن القيام بهذا من أجل سُبل أخرى يبقى أمر عالق.

يمكن لمصادر الدخل أن تستخدم لتصنيف الأسر الريفية طبقاً للاستراتيجيات الخمس للمعيشة (جدول 3.2- إطار 3.2) كما تختلف الأهمية النسبية لكل منهما من خلال الأنماط الثلاثة للدول وهى: دول قائمة على الاقتصاد الزراعى والدول المتحولة من الاقتصاد الزراعى والدول القائمة على الاقتصاد الحضرى. كما

أنها تختلف عبر الأقاليم داخل الدول. تظهر أهمية الاستراتيجيات التى تقودها الزراعة بالأخص فى الدول القائمة على الزراعة حينما تكون الزراعة هى مصدر المعيشة الرئيسى لنسبة كبيرة من الأسر الريفية بنسبة 71 بالمائة فى النيجر و54 بالمائة فى غانا ومدغشقر. العديد من هذه الأسر متكيفة مع الزراعة من أجل الطعام.

فى الدولة المتحولة من الاقتصاد الزراعى والقائمة على الاقتصاد الحضري، نجد أن الاستراتيجيات المتكيفة مع العمل والهجرة، أكثر شيوعاً مع حصص من الأسر المتكيفة مع العمل والتي تتراوح ما بين 18 بالمائة فى فيتنام، و53 بالمائة فى الإكوادور[13].

بين هذه الأسر، غالباً ما تساهم أجور العمل غير الزراعى بحصة كبيرة من معدل دخل العمل (كما فى إندونيسيا وباكستان وبنما)، على الرغم من أن مكاسب العمل الحر غير الزراعى، أكثر أهمية فى الأسر المتكيفة مع العمل فى غانا وفيتنام. وفى بلغاريا والإكوادور ونيبال، نجد الأجور الزراعية مهمة للأسر الريفية المتكيفة مع العمل. وعلى الرغم من أهمية سبيل العمالة للخروج من أزمة الفقر فى الدول المتحولة من الاقتصاد الزراعى، إلا أن الأسر الريفية المتكيفة مع الأسواق تبقى أكثر مجموعة ريفية فى فيتنام.

جدول 3.2 : أنماط الأسر الريفية حسب استراتيجيات المعيشة فى الأنماط الثلاثة للبلدان

			تكيف الزراعة					
		إجمالي	متنوع	تكيف مع الهجرة	تكيف مع العمل	إجمالي	تكيف مع السوق	عام
	نسبة الأسر الريفية في كل مجموعة							
دول قائمة على الاقتصاد الزراعي	النيجر	100	14	1	14	71	60	2004
	مدغشقر	100	26	2	18	54	—	2001
	غانا	100	19	3	24	54	41	1998
	مالاوي	100	39	3	24	34	14	2004
	نيبال	100	42	4	29	25	8	1996
	نيكاراجوا	100	33	0	45	21	4	2001
دول متحولة من الاقتصاد الزراعي	فيتنام	100	39	1	18	41	4	1998
	باكستان	100	28	8	34	31	2	2001
	ألبانيا	100	56	10	15	19	10	2005
	أندونيسيبا	100	36	12	37	16	—	2000
	جواتيمالا	100	39	3	47	11	7	2000
	بنجلاديش	100	48	6	40	6	2	2000
	بنما	100	37	6	50	6	5	2003
دولة قائمة على الاقتصاد الحضري	الأكوادور	100	19	2	53	25	11	1998
	بلغاريا	100	46	37	12	5	1	2001

المصدر: Davis and others 2007.

ملحوظة: الأسر المتكيفة مع الزراعة يحصلوا على أكثر من 75 بالمائة من إجمالي الدخل من إنتاج الحقل والأسر المتكيفة مع الزراعة والسوق: يحصلوا على أكثر من 50 بالمائة للإنتاج الزراعي المباع في السوق. الأسرة المتكيفة مع الزراعة والزراعة من أجل الطعام: يحصلوا على أقل أو ما يساوي 50 بالمائة من الإنتاج الزراعي المباع في السوق.
الأسرة المتكيفة مع العمل: تحصل على أكثر من 75 بالمائة من إجمالي الدخل من الأجور أو العمل الحر غير الزراعي.
الأسرة المتكيفة مع الهجرة وتحويل الأموال: تحصل على أكثر من 75 بالمائة من أجمالي الدخل من الحوالات النقدية ومصادر أخرى غير العمل.
الأسرة المتنوعة: لا مصدر دخل زراعي ولا عمالي ولا هجرة تساهم بأكثر من 75 بالمائة من إجمالي الدخل.
= غير متاح.

وحتى لو أن معظم الأسر متخصصة – يعنى أنهم يستمدوا الأغلبية المتسعة من دخلهم فقط من واحد من المصادر الثلاثة للدخل (الزراعة، العمالة أو الهجرة). نجد أن هناك نسبة كبيرة من الأسر فى كل الدول، لديها، استراتيجيات دخل منوعة، أما فى 15 دولة المذكور فى جدول 3.2 ، نجد أن 14 إلى 56 بالمائة من الأسر لا يحصلوا على أكثر من 75 بالمائة من دخلهم من واحد من هذه المصادر الثلاثة. بل لديهم بدلاً من ذلك، حافظة مختلطة الدخل[14]. تحصل هذه الأسر المتنوعة على ما بين 20 بالمائة (فى بنجلاديش) و 46 بالمائة (فى غانا ومالاوى وفيتنام)، من دخلهم من الزراعة.

إطار 3.2 : إنشاء معايير متساوية للدخل عبر البلدان

إن تحليل مصادر الدخل الريفى الذى تظهر هنا، تمت بناءً على إجمالي الدخل من قاعدة بيانات أنشطة توليد الدخل الريفى. بالنسبة لكل دولة، تتضمن مكونات الدخل الأجور (منفصلة عن العمل الحر، المحاصيل، الثروة الحيوانية، تحويل الأموال (الزراعى وغير الزراعى) وشريحة أخيرة لكل مصادر الدخل غير المرتبطة بالعمل الباقية (باستثناء الإيجار) وذلك طبقاً لما ورد فى استقصاء الرأى لكل دولة.

كل مجموع الإحصاءات تم تقديره بالعملة المحلية عند مستوى الأسرة وتم الرصد السنوى والتقييم. ربما تختلف بعض من النتائج عن الدولة عن نتائج سبق نشرها فى تقسيمات معدلات الفقر وفى تقارير عن دولة أخرى نظراً لأن الجهود التى تضمن التشابه بين الدول فى النتائج المقدمة هنا.

أما التحاليل التى تظهر بناءً على إجمالي الدخل من مصادر مختلفة باستخدام طرق مختلفة فهى ربما تجعل الأمر مستحيل لمقارنة النتائج بين الدول المختلفة.

وبالرغم من أن توحيد الحسابات عبر الدول يعزز إمكانية التشابه، إلا أن تحليل مصادر الدخل الريفى عليها قيود بسبب الضعف المتشعب للبيانات الخام للدخل فى العديد من الإحصاءات التى تم تحليلها. هناك العديد من الإحصاءات عن الأسر التى من المحتمل لها أن تبخس قدر الدخل بسبب التقليل من أهمية التقارير وسوء إعداد التقارير لقيمة الاستهلاك الخاص وموسمية الدخل وصعوبة الحصول على بيانات دخل موثوقة من الأسر الذين لا يُحدد مَصادر دخلهم.

انظر بحث Davis وآخرون (2007) أو احصل على معلومات إضافية عن المنهجية من خلال www.fao.org/es/esa/riga/.

تباين الخواص لاستراتيجيات الأسر الريفية:

إن هيكل دخل الأسرة لا يوضح ما إذا كانت الأسرة مشتركة فى استراتيجية دخل ناجحة. فكل من الاستراتيجيات يمكنها أن تصبح سُبل للخروج من الفقر و لكن العديد من الأسر الريفية لا يُحسنوا تحسين وضعهم مع مرور الوقت مما يعكس التباين الواضح للخواص الموضحة فى كل الأنشطة وحقيقة أن الدخل يتنوع بشكل يسع كل الاستراتيجيات (انظر شكل بيانى 3.1) [15].

المهن الريفية ومصادر الدخل:

يعكس تباين الخواص فى كلاً من استراتيجيات الأسر الريفية، الاختلافات فى العوائد للأنشطة المختلفة للأسر الريفية والأفراد. الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل نفسها تختلف بشكل كبير عبر الأقاليم وبين الأسر الفقيرة والغنية وبين الأسر ذات منح الأصول المختلفة وبين الرجال والنساء.

الزراعة هى الوظيفة الأساسية للأسر الريفية، خاصة للفقراء:

تقييم منظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة (FAO)، الزراعة بأنها تُقدم 1.3 بليون فرصة عمل للناس فى العالم وبالأخص 97 بالمائة منهم فى الدول النامية [16]. كما أنها مصدر رئيسى للدخل للأسر الريفية. هناك ما بين 60 و 90 بالمائة من الأسر الريفية تحصل على دخلها من الزراعة فى 14 دولة ذات بيانات متشابهة (انظر الشكل البيانى 3.2). فى الدول القائمة على الزراعة كما يظهر فى الشكل البيانى 3.2، وفرت محاصيل الحقول ودخل الثروة الحيوانية والأجور الزراعية، ما بين 42 و75 بالمائة من الدخل الريفى. يأتى دخل الحقل من كل من الإنتاج للاستهلاك الشخصى ومن مبيعات المنتجات الزراعية فى السوق. فى الدول القائمة على الزراعة والدول القائمة على الاقتصاد الحضرى تتراوح حصة الدخل الريفى من أنشطة الحقل ما بين 27 بالمائة و48 بالمائة. لذلك المشاركة فى الأنشطة الزراعية تنعكس دوماً فى شكل حصص مرتفعة للدخل الزراعى.

أما بالنسبة للأسر الفقيرة، يساهم دخل الحقل والأجور الزراعية بشكل نموذجى فى حصة كبيرة من دخل الريف تتراوح ما بين 77 بالمائة فى دولة غانا إلى 59 بالمائة فى جواتيمالا عنها الأسر الثرية (شكل بيانى 3.3). فى آسيا، وأمريكا اللاتينية، وبعض الدول فى أفريقيا مثل (مالاوى ونيجيريا) تظهر الأجور الزراعية ذات أهمية أكثر لذوى الدخل المنخفض عنه للأسر ذات الدخل المرتفع.

شكل بياني 1. 3 : الدخل الحقيقي للفرد يتنوع بتوسع لكل إستراتيجية معيشة.

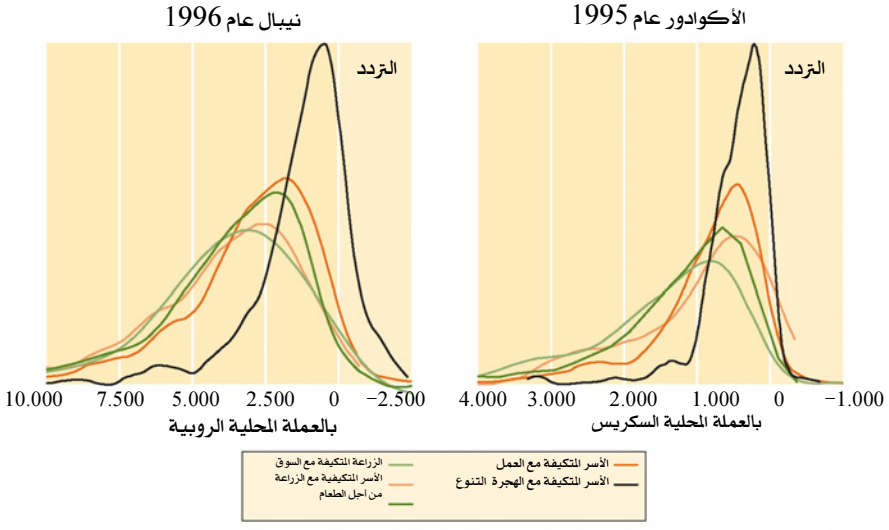

المصدر: Davis وآخرون 2007.

شكل بياني 3.2: في معظم البلدان تشارك الأغلبية العظمى من الأسر الريفية في الزراعة.

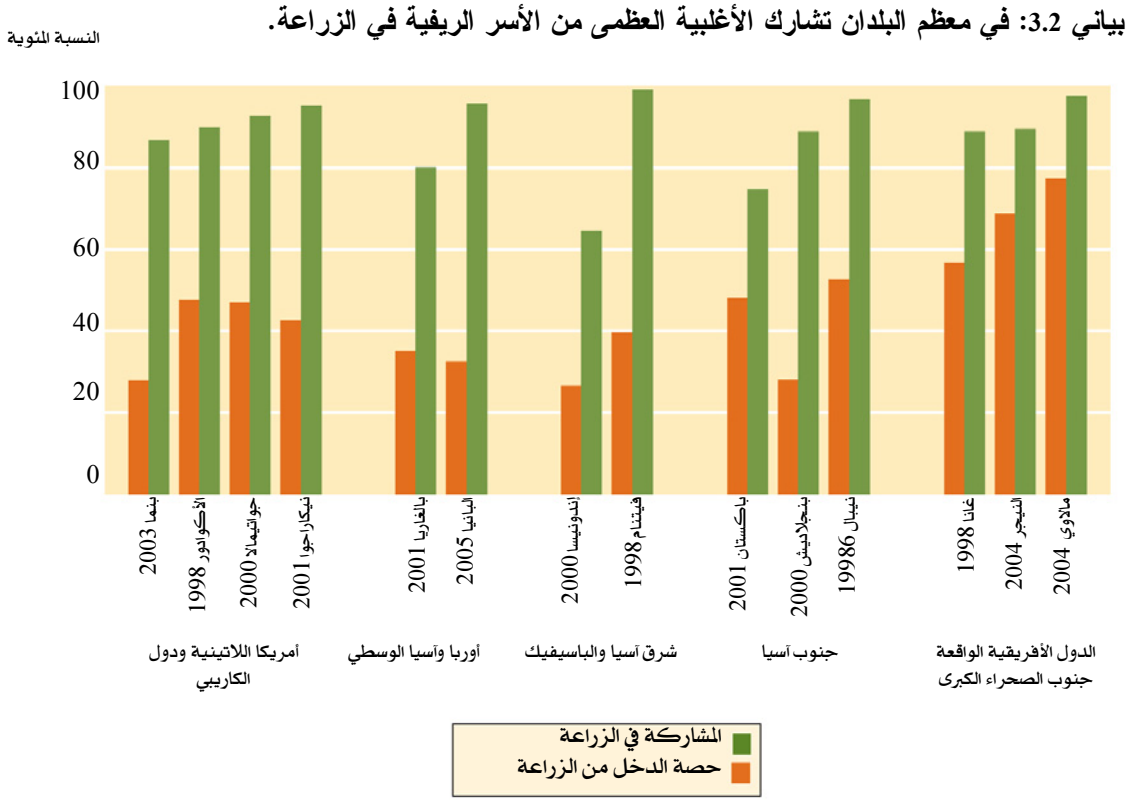

المصدر: Davis، وآخرون (2007)

غالباً ما يتقلص دخل الحقل مع زيادة مجمل النفقات (كما في غانا، جواتيمالا وفيتنام على سبيل المثال، ولكنه مهم للأسر في منتصف التوزيع للدخل في نيبال. في معظم الدول، هناك ازدواجية ملحوظة في قطاع صغر الملاك وبين المزارعين المتكيفين مع السوق وصغار المزارعين المشاركين في الزراعة من أجل الطعام، هناك حصة صغيرة فقط من المنتجات الزراعية في السوق والتي تنتجها الأسر القائمة على الزراعة من أجل الطعام. في مالاوي، يبيع المزارعون القائمون على الزراعة من أجل الطعام 9 بالمائة من المنتجات الزراعية بالسوق ولكن في نيبال وفيتنام

يبيعوا أقل من 2 بالمائة [17]. عادة ما تعكس الازدواجية فى استراتيجيات الأسر المزارعة الاختلافات فى منح الأصول asset endowments . من المحتمل أن يكونوا المزارعين ذوى منح الأرض الكبيرة، أن يكونوا متكيفين مع السوق. كما يمتلك المزارعون المتكيفون مع السوق، مساحة أرض ضعفي مساحة الأرض التى يملكها المزارعين القائمين على الزراعة من أجل الطعام فى نيكارجوا وبنما وأربعة أضعاف ذلك فى باكستان. إن منح رأس المال البشرى للأسر الريفية هى أيضاً مرتبطة بالتكيف مع السوق. من المحتمل غالباً للأفراد الكبار المتعلمين فى الأسرة أن يبيعوا حصة كبيرة من منتجاتهم للسوق، بينما غالباً ما تنتج المرأة المتزعمة للأسرة، من أجل الاستهلاك المنزلى.

إلا أن منح الأصول ليست دائماً مؤشرات جيدة لاتجاه السوق. أيضاً الاختلافات فى منحة الأرض بين المزارعين المتكيفين مع السوق والمزارعين المتكيفين مع الزراعة من أجل الطعام، هى أقل ظهوراً فى بنجلاديش ، جواتيمالا ومالاوي. وفى غانا والنيجر، تميل المرأة المتزعمة للأسرة الريفية أن تكون متكيفة مع السوق عن الزراعة من أجل الطعام. ويوضح هذا أن اتجاه السوق، يمكن أن يكون أيضاً مشروط بالعديد من العوامل الأخرى، مثل: جودة الأرض الزراعية والمشاركة فى الأسواق أو الإمكانية الزراعية التى تؤثر على اختيار وإنتاجية المحصول والثروة الحيوانية.

يمكن أن يختلف الاتجاه للسوق فى داخل الأسرة مع اختلاف نوع الفرد القائم على الزراعة (ذكر/أنثى) وغالباً ما تكون المرأة مشتركة فى الزراعة من أجل الطعام وأقل احتمالاً أن تزرع المحاصيل المدرة للنقد. رغم ذلك أما رفع الإنتاج الضخم للصادرات الزراعية مرتفعة القيمة وغير التقليدية من أجر المرأة العاملة فى الحقول والمعالجة والتغليف للمنتجات. ولا يستمر هذا فى كل مكان. ففى الصين، علي سبيل المثال، تشير الأدلة إلى أنه لا يوجد مفهوم (الأنثى) فى قطاع الزراعة[18]. (فالرجال كالمرأة متساويان فى الأجر ونوع العمل).

عموماً ، تختلف مشاركة المرأة فى العمل الزراعى الحر عبر الأقاليم، وفى أفريقيا ، وأوروبا وآسيا الوسطى وبعض دول شرق آسيا، يعمل الرجل والمرأة بالتساوي فى العمل الزراعى الحر[19]. (انظر شكل بياني رقم 3.4)

شكل بياني 3.3: تتنوع مصادر الدخل بين الفقراء والأثرياء

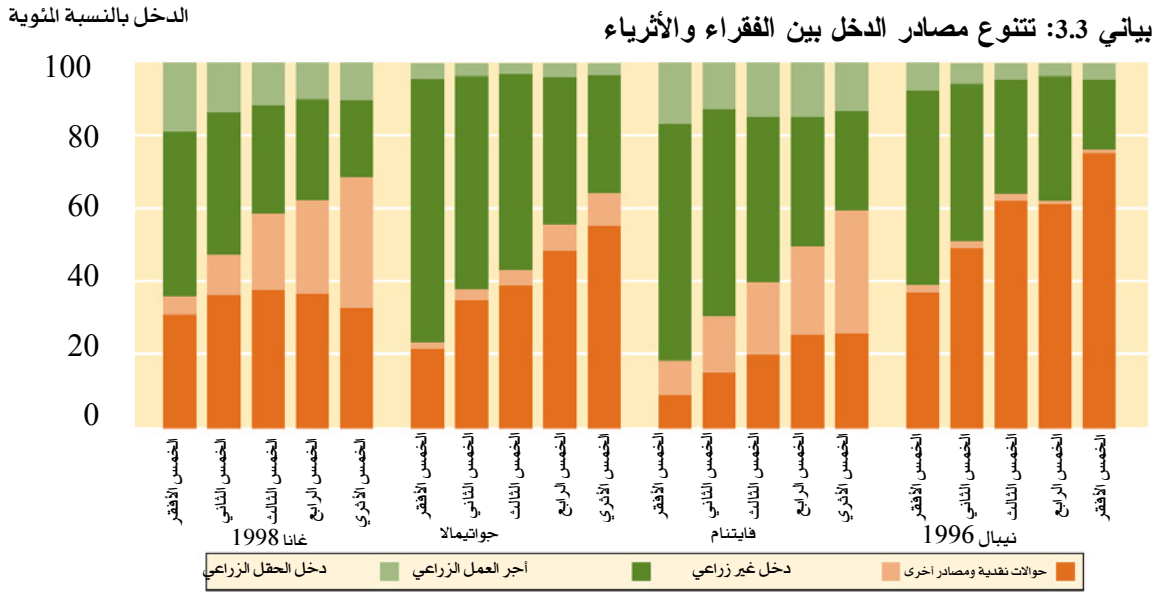

المصدر: Davis وآخرون (2007)

ملحوظة: لكل دولة أعمدة تمثل الخمس السفلي للخمس العلوي من توزيع النفقات.

فى موزمبيق ورواندا وأوغندا ومصر، من المرجح أن المرأة تشارك فى العمل الزراعى الحر. وعلى عكس ذلك ، فى أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، ووفقاً للتقارير، تقل مشاركة المرأة فى العمل الزراعى الحر. ولكن فى هذه الأقاليم، مثلها مثل أفريقيا، وسعَّت المرأة وعمقَّت من مشاركتها فى الإنتاج الزراعى فى العقود الحالية[20]. إلا أن العديد من سياسات التنمية تستمر فى الافتراض خطأ أن المزارعين هم الرجال. وينادى الدور المهم المرأة فى الزراعة فى أجزاء عديدة من العالم بالاهتمام العاجل بالقيود الخاصة بالنوع (ذكر/أنثى) فى الإنتاج والتسويق.

التنوع فى الدخل والتخصص فى التوظيف بالأجر والعمل الحر غير الزراعى:

يمكن لصغار المزارعين المتكيفين مع السوق أن ينجحوا فى المشاركة فى أسواق الغذاء وفى الزراعة الجديدة. ولكن بالنسبة للعديد من صغار المزارعين، الزراعة هى طريق للحياة، يقدم الأمن ويتمم الأرباح فى سوق العمل ومن خلال الزراعة، أما الأسر الريفية الأخرى فهى متخصصة فى العمل بالأجر أو العمل الحر غير الزراعى. أما بالنسبة للأسر التى تعيش فى الأقاليم الريفية المزدهرة فهي تنوع دخلها نحو أنشطة غير زراعية للاستفادة من الفرص الجيدة. وبالنسبة للأسر التى تعيش فى بيئات أقل تمييزاً ، فهم ربما يتحولوا إلى أنشطة غير زراعية منخفضة القيمة لكي يتغلبوا على المخاطر. كما نجد الأسر ذات منح الأصول المتزايدة الجيدة، ربما يغتنموا الفرص المربحة فى القطاع غير الزراعى. والأسر التى تفتقر إلى الأرض أو الثروة الحيوانية ، ربما يتجهوا إلي العمل غير الزراعى منخفض القيمة. كما يمكن لدخل سوق العمل أن يكون ذو أهمية أينما تكون الضغوط السكانية على مصادر الأرض المحدودة ، مرتفعة أو أينما يكون الدخل الموسمي من الزراعة غير كاف للتأقلم فى غير مواسم الدخل بسبب العجز المزمن فى سقوط الأمطار أو ارتفاع الأسعار أو انتشار الأمراض [21].

يمكن للدخل من الأنشطة خارج الحقل الزراعى أن يكون له أهمية لكلا من الأسرة الفقيرة والثرية، غالباً ما تسيطر على قطاعات الأعمال المربحة. أما الفقراء الذين يفتقروا إلى المشاركة فى رأس المال والتعليم والبنية التحتية فهم ليسوا المستفيدين الأساسيين من المصادر المربحة للدخل غير الزراعي. يحدث هذا، إلى حد ما نظراً لاختلاف الحصول على وظائف تتطلب مهارات عالية ووظائف تتطلب مهارات مربحة (انظر فصل 4). أما الأفراد البالغين الأميين فمن المرجح لهم أن يعملوا بالأجر فى القطاع الزراعى والعمل الحر. ومن ناحية أخرى، من المرجح للأفراد البالغين المتعلمين أن يعملوا بالأجر فى وظائف غير زراعية. أما الجماعات الكبيرة فى السن فمن المرجح لها أن تعمل بالأجر فى الوظائف غير الزراعية عن الجماعات صغيرة السن[22].

شكل بياني 3.4: تختلف مشاركة النساء في العمل الزراعي الحر بالنسبة للرجال حسب الإقليم:

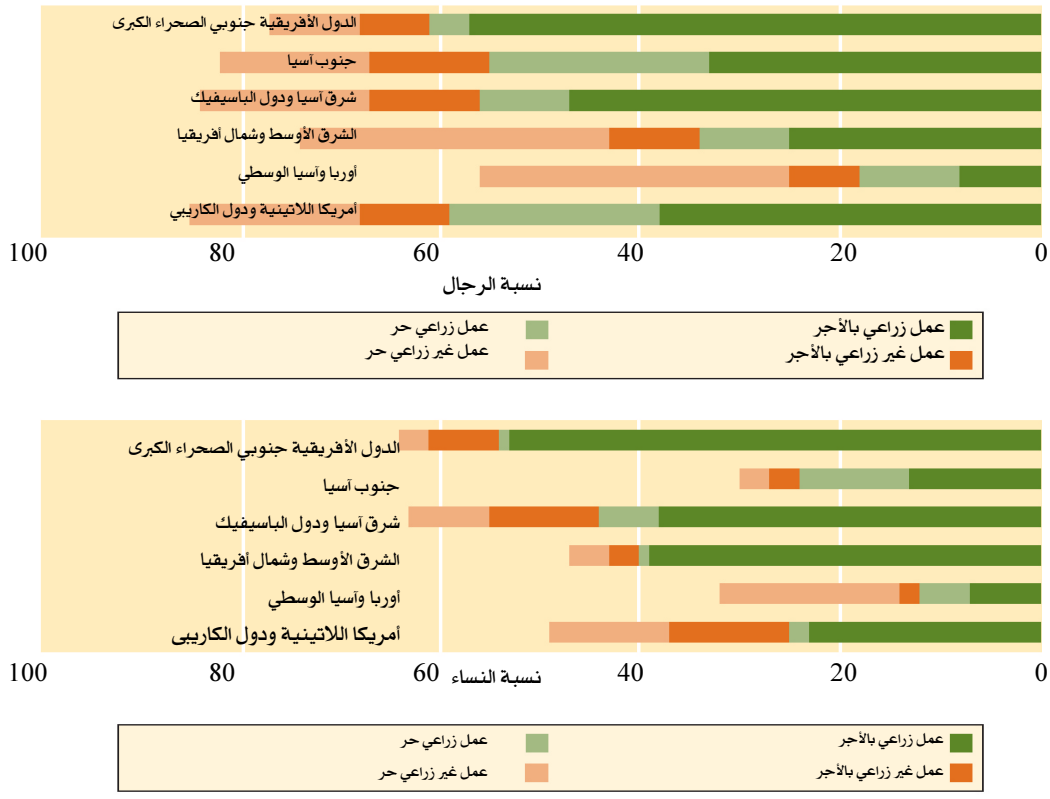

المصدر: Regional averages based on available household surveys for 66 countries (ages 15 to 64)

ملحوظة:تتضمن المجموعة المحذوفة أفراد خارج القوى العاملة وأفراد غير محددي الأنشطة الاقتصادية يشير النشاط إلى النشاط الأساسي المنقول عن الفرد. للحصول على توضيح مفصل، راجع الملحوظات الخاتمة رقم 19 في صفحة 357. أيضاً راجع فريق إعداد التنمية الدولية لعام 2007 .

الخروج من أزمة الفقر، التغلب على المخاطر والحصول على رأس المال من خلال الهجرة:

أينما يكون الحصول على وظيفة غير زراعية محدود أو أينما يمنع المناخ (أو التكنولوجيا) من الزراعة المستمرة، فإن الهجرة الموسمية يمكنها أن تُعوض الدخل وتساعد على تدفق الاستهلاك وتحمي العناصر الأساسية لأصول الأسرة خلال موسم الجفاف. يهاجر العمال بشكل موسمي للأقاليم الأخرى في داخل بلدهم، ويكونوا غالباً منجذبين للمزارع ذات محاصيل التصدير الضخمة والتي توفر لهم دخل خلال موسم الكساد أو في حالات الطوارئ. كما أنهم يهاجروا عبر الحدود وتكثر، الهجرة الموسمية في جزء كبير داخل الجنوب[23].

أينما تكون الهجرة أكثر أو أقل حدوثاً، فإن الدخل من الهجرة يعتمد على نجاح المهاجر وسبب الهجرة. لذا فالهجرة ليست سبيل مضمون للخروج من أزمة الفقر. (انظر فصل 9). وليست الهجرة متاحة للكل. غالباً ما تمنع التكاليف المرتفعة أفقر الفقراء من الهجرة أو تحدد نطاق هجرتهم إلى الأماكن القريبة حيث العائد المادى المنخفض.

تتجاوب عوائد الهجرة مع فجوات الدخل بين البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه. وتحدث الهجرة بسبب الصدمات القوية التى تدفع السكان خارج المناطق الريفية أو بسبب سوء قاعدة المصادر أو أن فرص العمل الجذابة تنتزعهم لأماكن أخرى في دولة تشيلى، ويرتبط معدل البطالة المحلية بشكل إيجابى مع الهجرة الخارجية، ولكن التوسع في التوظيف الزراعي وفرص العمل في المعالجة للمنتجات الزراعية أبطأوا من الهجرة. تشير التحاليل الجماعية مع الإحصاءات السكانية ما بين عام 1990 وعام2000 بالنسبة للإكوادور والمكسيك وبنما وسيرلانكا، أن السكان يتحركوا خارج المواقع النائية والتى تفتقر لبنية تحتية

قوية وبها ظروف معيشية فقيرة. إلا أن المناطق ذات الإمكانيات الزراعية المرتفعة يمكنها أيضاً أن يكون بها نسبة هجرة خارجية مرتفعة كما هو الحال في جواتيمالا. غالبًا ما يذهب مهاجرو الريف إلى الخارج أو إلى مناطق متمدينة تمنح فرص دخل أفضل. ولكن الكثير يختاروا الهجرة للمناطق المتمدينة القريبة نسبيًا أو ينتقلوا إلى مناطق ريفية أخرى (إطار 3-3)[24].

إطار 3.3: تحدي التغيرات السكانية القوية: دراسة مختارة عن الهجرة:

يمكن للهجرة أن تكون مصدر مهم للدخل من خلال الحوالات النقدية بالبريد (وهى نقود يرسلها للبيت أحد الأفراد المهاجرين فى الأسرة) ولكنها غالباً ما تُغيِّر بقوة تركيبة السكان الريفيين. ويمكن لهذا أن يفرض تحدياته على التنمية الريفية نظراً لأن الهجرة. الأفراد الذين يهاجرون هم صغار السن بوجه عام وذى مستوى تعليمى أفضل كما أنهم يتمتعوا بمهارات أكثر[25]. ومن ثم، فإن الهجرة، يمكنها أن تضعف من إقامة المشروعات الحرة ومستوى التعليم بين السكان الباقين[26] . بالإضافة إلى أن تغير تركيبة السن والمهارة للأفراد الباقين من ناحية، يمكن للهجرة من الناحية الأخرى أن تغير التركيبة العرقية للسكان الريفيين. غالباً ما تكون معدلات الهجرة السكانية الأصليين منخفضة نظراً لارتباطهم بالأرض الزراعية التى تُعد إرث الأجداد، ونظراً لأنهم ربما يعانوا من التمييز ضدهم فى سوق العمل. كما يوجد اختلافات واضحة فى النوع (ذكر/أنثى) عند الهجرة، لكن التمييز بينهم يشيع عبر الدول حتى داخل نفس الإقليم . تسيطر هجرة الذكور على معدلات الهجرة الدولية الخارجية، فى الإكوادور والمكسيك إلا أن هجرة الإناث تظهر سيطرتها فى جمهورية الدومينكان وبنما والفلبين[27].

حوالي ربع السكان من عمر 15 إلى 20 تركوا المناطق الريفية بالمكسيك بحلول 2000

السكان الحضريين من عام 1990-2000 حسب المجموعة العمرية

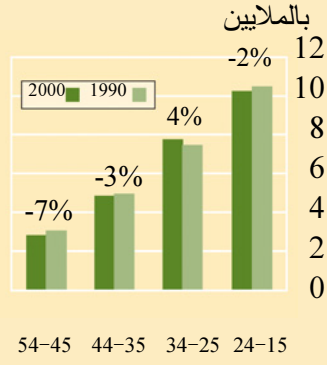

السكان الريفيين من عام 1990 -2000 حسب المجموعة العمرية

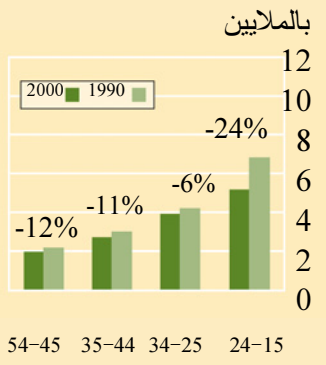

المصدر: Buck وآخرون (2007) مقتبسة من معلومات من عينة 10 بالمائة من الإحصاء السكانى للمكسيك (2000/1990)
ملحوظة: تمثل الأعمدة نفس المجموعة العمرية من الأفراد الذين تم فيهم الإحصاء السكانى لعامى 1990/2000 مع فجوة 10 سنوات فارق فى العمر. تم تصحيح الإحصاء السكانى الذي رصد فى عام 1990 لتحديد معدل مواقع الأفراد وسن الوفاة حتى العقد الماضى.

أما التغير المتبقي فهو نتيجة لصافي الهجرة الخارجية

توضح تحاليل الإحصاءات السكانية فى البرازيل والمكسيك بعض من التناسق. فى البرازيل ما بين عام 1995 وعام، 2000 كانوا الرجال والنساء ذوى الأعمار المتراوحة ما بين 20 و 25 من المحتمل أن يهاجروا ، كما كانت هجرة النساء صغيرات السن أكثر من الرجال (انظر الشكل بأسفل) كانت احتمالات الهجرة ضعيفة بالنسبة للأفراد الأميين ومرتفعة الضعفين بالنسبة للأفراد المتعلمين. انتقل السكان من كل المستويات التعليمية إلى كل من المناطق الريفية والحضرية ولكن السكان ذوى التعليم العالي كانت الأرجحية الكبيرة لهم أن يستقلوا إلى مراكز حضرية خارج الدولة. (انظر الشكل بأسفل)

تقريباً أن ربع الأفراد ذوى الأعمار من 15 إلى 24 فى عام 1990 أن يكونوا غادروا ريف المكسيك بحلول عام 2000 مهاجرين إلى مراكز حضرية أو للخارج (انظر الشكل السابق). وبين المجموعات الأفراد الكبيرة فى السن، كانت معدلات الهجرة مرتفعة لتصل من نسبة 6 إلى 12 بالمائة. كما تشيع الهجرة الريفية بكثير من الذكور المكسيكيين أكثر من الإناث بمعدل (27 بالمائة من الذكور فى مقابل 21 بالمائة من الإناث). وأشيع أيضاً بين السكان غير الأصليين عن السكان الأصليين (نسبة 25 بالمائة فى مقابل 18 بالمائة) . حتى عام 2000 كانت النساء تميل إلى الهجرة للمراكز الحضرية و نصف الحضرية داخل نفس الدولة وكان الرجال يميلوا إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة. وكان هجرة السكان الأصليين الديناميكيات الخاصة بها، كاستجابة للدورات الموسمية الزراعية داخل المكسيك، على الرغم من ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية ثبات بين مجموعات السكان الأصليين فى التسعينيات.

تزداد هجرة النساء البرازيليات الصغيرات عن هجرة الرجال، أما النساء ذوات مستوى التعليم المنخفض تقل هجرتهم

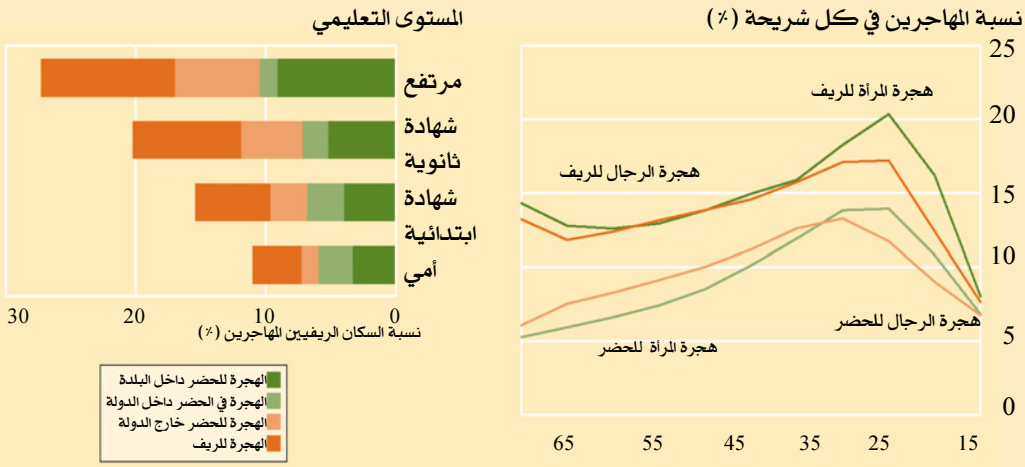

المصدر: Buck and others 2007; Lopez-Calva 2007; from information available in Brazils 2000 census on residence in 1995.

وفي غالب الأحيان تزيد التحويلات المالية التي يرسلها أفراد الأسر لأفراد أسرهم الذين ظلوا في الريف – من قاعدة رأس المال المتمثل في البشر والمواشي والأراضي، كما يمكن أن تعوق التحويلات المالية الصدمات التي تتعرض لها الدخول وأن توفر تلك التحويلات المالية الحماية لقاعدة الأصول الإنتاجية المملوكة للأسر الريفية ، ويوضح دليل مستقي من برنامج الفرص Oportunidades المكسيكي أن التحويلات المالية العامة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى وجود استثمارات في أنشطة إنتاجية وفي مكافحة الأخطار[28].

وتمثل التحويلات العامة والخاصة نسبة كبيرة للغاية من الدخل في الريف وبصفة خاصة في الاقتصادات التي تشهد تحولات أو تلك التي تتجه نحو المدنية وقد شهدت بعض الدول زيادة التحويلات المالية ، ففي بلغاريا ، أصبح أفراد الأسرة الواحدة أكثر اعتماداً علي التحويلات المالية العامة نظراً لارتفاع وزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الحماية الاجتماعية من أجل التغلب علي الصعوبات الاقتصادية، كما أنه في كل من المكسيك والبرازيل، أصبحت التحويلات النقدية المشروطة ذات أهمية لدخل الأسرة في الريف، كما أصبحت تلك التحويلات المالية المشروطة تساهم مساهمة رئيسية في القضاء علي الفقر في الريف.

وتظهر الهجرة من المدن إلي الريف الدور الذي تلعبه الزراعة بصفتها شبكة أمان، كما توضح تلك الهجرة أن كثير من قاطني المدن لا يزالون يشكلون جزءاً من شبكة صلات قرابة أسرية واسعة النطاق في المناطق الريفية، ففي خلال الأزمة المالية التي ضربت كلا من

إندونيسيا وتايلاند عام 1997، وفي خلال السنوات الأولي للتحول في دول القوقاز وآسيا الوسطي، عملت الهجرة العكسية علي مساعدة الناس في التعامل مع الصدمات الاقتصادية، وثمة دليل علي عودة المهاجرين مرة أخري ، في أجزاء من القارة الأفريقية وهذه العودة تتصل بالأزمات الاقتصادية وتفشي مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) ، وعليه، يمكن القول أن الزراعة تعد مصدراً " للضمان الاجتماعي الذي تحوله الزراعة " عندما تكون خدمات الضمان الاجتماعي عاجزة أو غير موجودة أصلاً [29].

سلوك أفراد الأسرة الريفية عند فشل الأسواق والحكومات : سلوك منطقي رغم المظاهر الخارجية:

يقرر الرجال والنساء في الريف الاستراتيجيات الخاصة بسبل حياتهم ودخولهم في ظل ظروف تفرضها أسواق فاشلة، فالكثير من الأسواق في الريف لا توفر عوائد كبيرة نظراً لارتفاع تكاليف التحويلات المالية أو لعدم توافر المعلومات بطريقة ذات كفاءة أو مساواة ، أو بسبب المنافسة غير الشريفة أو بسبب الظروف غير المتوقعة أو فشل الدولة في توفير السلع العامة، وفي ظل مثل هذا المناخ من فشل للسوق والدولة، فإن عمليات منح الأصول الأولية تؤثر علي كفاءة استغلال الموارد ومن ثم تؤثر علي رفاهية أفراد الأسر.

ويمكن أن تكون الحياة في منطقة فقيرة هي نفسها بمثابة أحد العوامل العارضة التي تساهم في استمرار الفقر نظراً لوجود ظروف غير متوقعة [30]. وتعمل الإمكانيات الزراعية والموارد الطبيعية المتاحة أو المتوفرة في البيئة الريفية علي التنسيق بين استراتيجيات الأسر في الريف (انظر فصل 2) وتلقي الأبحاث الأخيرة التي أجريت علي جغرافية الفقر – الضوء علي الطريقة التي تربط منها تلك العوامل بين إستراتيجيات الأسر والفقر في المناطق الريفية (انظر بؤرة التركيز أ) ، وإن الكثافة السكانية وتوافر الأسواق ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بتكلفة التحويلات المالية وبعدم تناسق المعلومات ، كما أنهما يحددان استراتيجيات الأسر ، فعندما تتوافر مزيد من المعلومات يصبح الفلاحون مهيئين علي نحو أكبر لاتخاذ قرارات متصلة ولمعرفة مزيد من المعلومات عن فرص العمل المتنوعة الإضافية، ويمكن أن تساعد التقنيات الجديدة في مجال المعلومات علي مواجهة بعض عيوب أو مساوئ تلك المعلومات (انظر فصل 7).

وفي حالة تزامن حالات فشل الأسواق، يجب علي أصحاب المشروعات أن يدرسوا احتياجاتهم الاستهلاكية المتعلقة باتخاذ قرارات إنتاجية وبالعكس ، وهذا يبين ويوضح العديد من أوجه الاستراتيجيات الخاصة بسبل حياتهم ودخولهم ، وقد تشمل تلك الأوجه أوجه غير منطقية[31] وعلى هذا يجب النظر في بعض النماذج.

الأسر الزراعية العاملة في إنتاج محاصيل غذائية وأخري نقدية لن تكون دائماً قادرة علي الاستجابة مع زيادة أسعار المحاصيل النقدية وحينما تكون تكلفة عمليات الإنتاج مرتفعة وحين تفشل سوق العمل في القيام بأداء جيد ، فإن أصحاب تلك المشروعات قد لا يتمكنون من توظيف مزيداً من العمالة من أجل زيادة الإنتاج في المحاصيل النقدية ومن الحفاظ في الوقت ذاته علي إنتاجهم اللازم من المحاصيل الغذائية التي من شأنها توفير الأمن الغذائي[32]. وعليه فإن إنتاج المحاصيل الغذائية يصبح ملازماً الحوافز السعرية من خلال التغييرات التقنية أو استخدام مزيد من المخصبات الزراعية ولكن عدم كمال سوق رأس المال قد يحد من تلك الاحتمالات ونتيجة لذلك ، فإن التجاوب مع الحوافز السعرية المقدمة للمحاصيل النقدية دائماً ما تكون محدودة مما يقلص من مكاسب السياسات السعرية والتجارية التي تزيد من الحوافز المقدمة للمنتجين (انظر فصل 4)[33].

إن ضعف أداء السوق بالإضافة للاختلاف في منح الأصول بما في ذلك رأس المال الاجتماعي – يمكن أن يلقي الضوء علي تبني استخدام التكنولوجيا . (انظر فصل 7) ، فالأدلة الواردة من كل من غانا، والهند، وموزمبيق ، توضح أن التعلم الاجتماعي ربما

يعد مهماً لتبني استخدام تقنيات جديدة، حيث إن قرارات الزارعين تتأثر بالخبرات والتجارب التي اكتسبها المزارعون من شبكاتهم الاجتماعية التي يمكن أن تقل من المعلومات غير المتناسقة فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة. غالباً ما تتضمن التكنولوجيا الجديدة شكوكاً حول التطبيق السليم أو الملائمة مع بيئة بعينها وبالتالي يمكن أن تكون مراحل التكييف بطيئة مثلما يحدث في حالة انتظار المزارعين كأفراد وتعلمهم من أخطائهم ففي بعض الأحيان يعتبر المزارعون تكاليف التقييم عالية بشدة أو مشكوكاً فيها مختارين المكوث مع الوضع الراهن في تصرف قد يبدو غير كاف بالنسبة لأي شخص خارجياً فتشير الدلائل الأخيرة أن المنازل في كينيا تعاني من مشكلة الالتزام بالتوفير حيث لا يحتفظون بالأموال جانبياً بعض الحصاد لشراء المخصبات للموسم التالي وهو ما يعد تفسيراً آخر للتبني المحدود للاستراتيجيات المربحة[34].

فالمنزل هو حيز التفاعلات المعقدة بين التعاون والسلطة القوية فتأتي قوة المرأة من مشاركتها في النشاط الاقتصادي وهو ما يعتمد على الهبة المتأصلة (هبة الأصل) [متضمنة القوى البشرية] ووصولها لأصول المنزل فالاختلافات الداخلية بالمنزل في تحكمها في الأصول والأموال يمكن أن تؤثر على القرارات الزراعية والتكنولوجية كما في حالة اتجاه السوق المتأثر بالمنزل فقد وجدت أحد الدراسات جنوب غانا أن نسبة خصوبة الأرض الزراعية وضمان حيازة ملكية الأراضي الزراعية والمشاركة في سوق البرجة تقل بالنسبة للمرأة عنها بالنسبة للرجل وبالتالي كانت المرأة أقل حظاً في زراعة الأناناس عن الرجل فالأناناس أكثر أرباحاً من المحاصيل المعيشية التي تميل المرأة إلى زراعتها وتشير إحدي الدلائل من بوركينا فاسو أن ناتج المحصول المزروع بواسطة الرجال والنساء يمكن أن يزداد بمقدار6 بالمائة لو تم إعادة تسكين بعض العمالة والأسمدة في أراضي النساء[35].

لدرجة أن هذه العوامل تمنع المنازل من المحافظة على خصوبة التربة الزراعية أو في المقابل الاعتماد على أنشطة ثابتة حيث يمكنهم الحصول على توابع/ أصداء مهمة في إدارة المورد الطبيعي ويمكن حدوث نتائج يصعب المحافظة عليها نتيجة لمشاكل العمل الجمعي فيما يسمي "مأساة الجماعة" حيث تعتمد الأقوات (انظر فصل 8) فيشير الدليل التجريبي أن التعاون في إدارة المورد[36]. غالباً ما تظهر في هذه الأجواء ففي العديد من الحالات لا يستطيع العمل الجماعي وحده تصحيح أخطاء السوق فهذا يعد دور محوري للسياسات والبلدان ولكن في العديد من البلدان النامية فشلت الدولة في لعب هذا الدور و على النقيض فإن الكثير من السياسات متحكمة في الأقوات المعيشية في المنزل الريفي فملت الضرائب على قطاع الزراعة مع سياسة التحيز باتجاه المزارع الكبرى والفشل في توفير الخدمات التعليمية والصحية عمل كل هؤلاء بشدة على الحد من إمكانية المنزل الريفي في التخلص من الفقر في طريق الفلاحة فتحول تلك السياسات يمكن تعزيز استراتيجيات المنزل الحالية أو فتح المجال لاستراتيجيات جديدة وناجحة.

التأثير المتبادل بين استراتيجيات المنزل والأعراف الاجتماعية

غالباً ما يكون للأعراف الاجتماعية تأثير قوي على استراتيجيات المنزل وعلى أدوار كل من الرجل والمرأة داخل المنزل فتحكم المعايير الاجتماعية في الكوديفوار بأن تزرع المحاصيل الغذائية بواسطة النساء والمحاصيل ذات العائد المساوي بواسطة الرجل[37] كما أن الأعراف الاجتماعية تتحكم في استخدام أرباح المحاصيل المختلفة في النفقات المنزلية وتقر الأعراف الاجتماعية أن أغلب ما يتعلق بتربية الأطفال والطبخ والأعمال المنزلية هي مسئوليات نسائية مما يحدد إمكانيتهن من الاستفاد من مفهوم الزراعة الجديد وفرص العمالة والهجرة مما يعزز فكرة اللامساواة أو الزيادة النسائية في المشاركة في القوة العمالية بالإضافة إلى الأدوار التقليدية النسائية في المنزل والذي يعني ساعات عمل أطول في اليوم الواحد للنساء عن الرجال.

ولكن في بعض الأجواء تستطيع وظائف النساء المعتمدة على الأجور وما تولده من دخول تحويل ميزان القوى والعمل داخل المنزل فعمل النساء في

الصناعية المتنامية لتصدير الزهور في الأكوادور رفع من مشاركة الرجال في الأعمال المنزلية[38] كذلك يمكن أن تتأثر توزيعات المواقيت التقليدية (allocation patterns) عندما تتجه السياسة المنزلية لإنتاج المحاصيل المعتمد على أرباح السوق. فيمكن أن تعول التقسيمات على أساس الجنس (رجل أو مرأة) بين المحاصيل مع التكنولوجيا الجديدة كما حدث بالنسبة لنمو الأرز في زامبيا ففي جواتيمالا أجبر العجز على خفض الوقت المخصص للأنشطة المستقلة المنتجة للدخل. أو زراعة المحاصيل تحت سيطرتهم وتجاوزت القيود العمالية لتشمل الوقت الذي يمكن أن تخصصه النساء للمحاصيل الزراعية فبينما يتحكم الرجال في دخل المحاصيل المربحة (ذات العائد المادي) يمكن أن تزداد اختلالات القيود داخل المنزل بفتح فرص جديدة للسوق[39] فالتحرك في استراتيجيات المنزل والتي يمكن أن تفتح أفاق جديدة للفقر ليست بمحايدة بالنسبة لنوع الجنس.

أوضاع أصول الأسر الريفية : تنخفض غالباً وغير متساوية

تحدد أوضاع أصول الأسر الإنتاجية المنزلية وبصفة عامة تتحكم هبات أصل الأسرة في استراتيجيات القوت المعيشي فتؤثر الحالة التعليمية والصحية في إمكانية الشخص شغل وظائف غير زراعية عالية القيمة بالإضافة إلى التأثير في العوائد على الزراعة فربما يساعد التعليم في تعلم التكنولوجيات الجديدة يمكن أن يؤثر توافر العمالة الفعلية والصحة والتغذية على الإنتاجية الزراعية ويتحكم حجم وجودة الممتلكات للأراضي الزراعية واختيارات المحصول والتكنولوجيا وإمكانية الإنتاج في إتقان التسويق. فالأسر غير القادرة على الوصول للسوق مستثناة من طريق الزراعة ويؤثر امتلاك الحيوانات في العمل على توقيت الممارسات الفلاحية الزراعية وتعتمد استراتيجيات المعيشة على شبكات اجتماعية للشقة والتعليم الاجتماعي والعمل الجماعي.

شكل بياني 3.5 تزداد الفجوات بين المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية في الحصول على التعليم

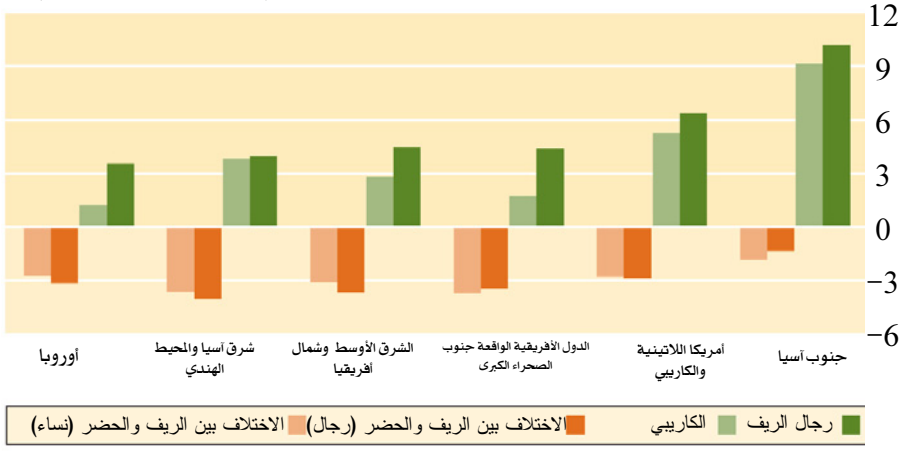

المصدر : WDR 2008 team.

ملحوظة: يمكن أن يوقع نقص الحد الأدنى لمنح الأصول في فقر طويل الأجل حيث بقيت منح أصول العديد من الأسر الريفية منخفضة على مر الأجيال مما يسفر عن استمرار الفقر الريفي وضغط الأصول الأشد على الملاك الصغار في تحديهم للاستمرار في الحياة فتعد ازدياد قاعدة الأصول بالنسبة للفقراء التحدي الأكبر لصناع السياسة في تطبيق إستراتيجية الزراعة من أجل التقدم.

منح القوى البشرية

تميل منح القوى البشرية للأسر الريفية للانخفاض بصورة موحشة فتظل الفجوات بين الريف والحضر في الحصول على التعليم والرعاية الصحية كبيرة في أغلب المناطق فتشير المتوسطات الإقليمية للدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا

والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن الذكور الريفيين البالغين يحصلون على 4 أعوام تقريباً من التعليم وتحصيل الريفيات البالغات على 1.5 إلى 4 سنوات (انظر الشكل 5.3) فقط في أوروبا ووسط آسيا ترتفع مستويات التعليم ارتفاعاً ملحوظاً وتعتبر اللامساواة في تحصيل التعليم بسبب الإقليمية العرفية مرتفعة في العديد من الدول والاختلاف بين المناطق الريفية والحضرية أكبر بالنسبة للذكور البالغين في ريف أفريقيا وأمريكا اللاتينية في حصولهم على حوالي 4 سنوات تعليمية أقل من أمثالهم في الحضر. (انظر الشكل 3.5).

وفي بعض الدول مثل المكسيك عززت البرامج التعليمية للبالغين معدلات محو الأمية الريفية وفي العديد من الدول ارتفعت معدلات التسجيل في المدارس بشكل ملحوظ في العقد الأخير ولكن الفروق في حضور الأطفال بسبب التصنيفات المادية والأقليات العرفية واختلافات نوع الجنس لا تزال كبيرة وواضحة في الكثير من البلاد ففي أمريكا اللاتينية حققت عوائد التعليم أقل المعدلات بالنسبة للسكان الأصليين علاوة على أن جودة التعليم هي في الغالب أقل بشدة في المناطق الريفية (انظر فصل 9) [40].

والحصول على خدمات صحية جيدة أقل بكثير في المناطق الريفية ففي الكثير من الدول يعد الخلل بين المناطق الريفية والحضرية في العمال المهرة الأصحاء في أشده ففي أفريقيا يستطيع فقط نصف سكان الريف الحصول على المياه المحسنة أو نظام صرف صحي محسن وفي آسيا تحصل على هذا نسبة 30 بالمائة فقط [41] إن الصحة السيئة تقلل الإنتاجية الزراعية وتساهم بعض الممارسات الزراعية في مشاكل صحية مثل الملاريا وتسمم الآفات والأمراض المسبب لها الحيوان (انظر بؤرة التركيز د).

ويدمر مرض الإيدز بشكل كبير المجتمع الريفي في أفريقيا بنسب وفيات مرتفعة بين الشباب البالغين: متوسط أعمار الأحياء ينخفض في العديد من الدول فملاوي على سبيل المثال انخفضت النسبة من 46 عاماً عام 1987 إلى 37 عاماً عام 2002 بنسبة حدوث HIV مبكراً في الوباء مرتفعة غالباً بالنسبة للمتعلمين مدمراً القوى البشرية[42] ويضعف مرض الإيدز من قدرات البالغين على العمل موجهًا باقي العمال لإبداء الغضب ويكسر حيز الانتقال المعرف بين الأجيال، وكل هذه العوامل تؤدي إلى خفض الإنتاج الزراعي وتفيد الأدلة من ريف كينيا أن علاج (antiretroviral) يمكن الحفاظ على القوة العاملة البالغة مما يؤدي إلى خفض عمالة الأطفال ونتائج غذائية أفضل للأطفال[43].

ويمكن للإيدز أن يؤثر بشدة على الملف السكاني للمجتمعات الريفية خلال المؤثرات المباشرة على نسبة الوفيات والهجرة التي تساعد الأفراد على التكييف وفي تقرير الصحة العالمي لعام (2003) ومنظمة الصحة العالمية (2003) (WHO) أقروا بتحول نسبة اليتامى إلى المناطق الريفية[44].

ويشير التحليل الصادر على تجمعات مكانية أن الدول الأفريقية بالانتشار الواسع (الوباء) HIV (بوتسوانا، سوازيلاند وزيمبابوي) لديهم معدلات تبعية أعلى مما هو متوقع لها قياساً بمستوي التقدم[45] وهذه التغيرات في تركيبة الأسرة الريفية قد تؤثر على استراتيجيات دخل الأسرة وإمكانية استفادة الأسر من النمو الزراعي كما أن لهذه التغيرات تداعيات على دور الزراعة من أجل حياة الأسرة (الإطار 3.4).

تأثير الضغوط التي يسببها توزيع الأراضي واستمرار النموذج الثنائي على امتلاك الأسر الصغيرة للأراضى الزراعية.

مع استمرار تقسيم الأراضي بسبب المواريث بين السكان المتزايد عددهم باستمرار، فإن مساحة المزارع تصبح أقل، وفي الهند انخفض متوسط ملكية الأراضي من 2.6 هكتار عام 1960 إلي 1.4 هكتار عام 2000، ولا يزال ذلك المتوسط في انخفاض، وتوضح البيانات

التي حصلت عليها الهيئة والتي تعقبت أرباب الأسر وذريتهم علي مدار فترات زمنية تقترب من العشرين عاماً – أن متوسط مساحات المزارع ينخفض، وأن أعداد الأفراد الذين لا يمتلكون أية أراضي في ازدياد، وفي كثير من المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في قارة إفريقيا ، كان متوسط مساحات المزارع في انخفاض ويعد هذا الضغط علي الأراضي – في الاقتصادات التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً علي الزراعة – مصدراً أساسياً من مصادر الفقر، كما يمكن أن تتسبب تلك الضغوط في حدوث توترات اجتماعية تسهم بدورها في اندلاع صراعات أهلية[46]. وهذا حقيقي حتي لو كان تقسيم الأراضي لملكيات الأراضي ذات تأثير يعادل مع انخفاض ملكية الأراضي في الهند ومالاوي وتنزانيا، كما يتضح في (جدول 3.3) .

وعلي النقيض من ذلك، لا تزال الأراضي الزراعية تتسع وتزيد في عدد من الدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما أن مساحات المزارع في ازدياد .

(انظر الجدول رقم : 3.3 ، وفصل 2) ، وفي المناطق التي تزرع بها المحاصيل النقدية في مورزمبيق وجد أن التوسع في مساحات الأراضي الزراعية يقلل من وطأة الفقر [47] ويعد إتاحة مزيد من مساحات الأراضي الزراعية للفقراء من الريف وبصفة خاصة عندما تنعدم فرص الهجرة أو اكتساب الوزن من موارد بعيدة عن الزراعة – من الأدوات الأساسية من أجل استخدام الزراعة كوسيلة للتنمية..

وفي أمريكا اللاتينية ، وبعض بلدان أفريقيا ، وجنوب آسيا، يتم عادة إعادة إتاحة الأراضي علي نحو عادل من خلال آليات اجتماعية، وذلك من خلال عدم إتاحة الأراضي للكثير من الأسر والتي عادة ما تسمي للأقليات العرقية أو ما تكون من أهل تلك المناطق، أو من خلال منحهم مساحات صغيرة من الأراضي لا تكفي الوفاء باحتياجاتهم ، وعادة ما تكون الأراضي في المزارع الكبيرة، بينما تكون معظم المزارع ذات مساحات صغيرة [48] وهذا النموذج الثنائي كان ولا يزال يتزايد في البرازيل خلال الثلاثين عاماً الماضية حيث قل عدد المزارع متوسطة المساحة بينما ازدادت أعداد كلاً من المزارع صغيرة المساحة والمزارع ذات المساحات الكبيرة جداً وتمثل المزارع الصغيرة نسبة متناقصة من الأراضي الزراعية بينما تسيطر المزارع الكبيرة علي نسبة كبيرة متزايدة (الشكل 3.6) ، وفي بنجلاديش، تضاعف عدد المزارع خلال العشرين عاماً الماضية، وازداد عدد المزارع التي تقل مساحة أي منها عن 0.2 هكتار نسبة أكبر، ولكن معظم الأرض تتركز في المزارع الكبري [49]، وعلاوة علي هذا، فإن نسبة كبري من الأسر الريفية في تلك المناطق لا يتاح لهم امتلاك الأرض[50]، ولهذا فتركيز الأرض يساهم في الأصول علي أصحاب الحيازات الصغيرة ومعدومي الأراضي من الأسر.

إطار 3.4: العودة للزراعة في زامبيا – الزراعة المستديمة ، ومرض نقص المناعة المكتسبة، والأزمة الاقتصادية:

يلقي تحليل حشد البيانات المأخوذة من التعداد الذي أجري في زامبيا – الضوء علي التغيرات في التركيبة العمرية للسكان في كل من الريف والحضر في بلد يعاني من معدلات انتشار مرتفعة لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) .

إن أبرز الملاحظات هي ارتفاع معدل الوفيات خلال الفترة من عام 1990 حتي عام 2000، ونظراً لانخفاض معدلات الهجرة الدولية، فإن الحجم المتناقص لكل حشد والذي يوضحه معدلات الاستنزاف في كل من الريف والحضر، يوضح ارتفاع نسبة الوفيات.

وفي المناطق الحضرية في زامبيا ، حدثت انخفاضات كبيرة في أعداد السكان من شتي الشرائح العمرية ماعدا صغار السن وهو ما يتناقض مع الحال في الريف في زامبيا حيث تكون الانخفاضات أكبر ما تكون في الشرائح العمرية للشباب صغير السن (19 بالمائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً ، وذلك خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين) ، وهذا يشير إلي ارتفاع نسبة الوفيات في تلك الشريحة العمرية[51] .

ويشير تحليل سكاني مشابه إلي ارتفاع معدل الوفيات بين السكان الأميين مما يؤكد الاتجاهات التي لوحظت في الأماكن الأخرى في أفريقيا.

وتساعد الصدمات الاقتصادية التي اشتملت علي هجرة داخلية – علي توضيح الفروق بين النماذج في الريف والحضر، ففي عام 2000 ذكر أن كثير من سكان الريف والذين ينتمون لمختلف الشرائح العمرية – قد انتقلوا للإقامة بعيداً من المناطق الحضرية، وعلي النقيض من ذلك، فإن عدد قليل من سكان الحضر كانوا من أصول ريفية وخاصة في الشرائح الأكبر عمراً (انظر الشكل التالي) ، وهذا يدل علي أن شبكة الهجرة قد انعكست لتصبح من الحضر إلي الريف في العقد الأول من الألفية بدلاً من الهجرة من الريف إلي الحضر كما كان الحال في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وقد انخفضت الهجرة من الريف إلي الحضر انخفاضاً ملحوظاً في الفترة من عام 1990حتي عام 2000، ولكن الهجرة من الحضر إلي الريف قد زادت، وقد ربط بين تلك النماذج وبين ندرة فرص العمل في المدن والمدن الكبري مع الركود الذي أصاب صناعة التعدين النحاس الأحمر – التي تعد صناعه مرتبطة بالمدن علي نحو كبير، كما أن هذا الركود كان يسبب انخفاض أسعار النحاس الأحمر عالمياً .

وثمة تفسيراً آخر للاختلاف بين الريف والحضر فيما يتعلق بمعدلات الاستنزاف بين الشباب وهو عودة المهاجرين الذين أصيبوا بفيروس HTV المسبب لمرض الإيدز ، وهناك نسبة مرتفعة من الأسر الريفية التي كان أرباب أسرها (12.9بالمائة مقابل 4.8 بالمائة في الحضر) ، وتعتمد تلك الأسر اعتماداً متزايداً علي الزراعة المستديمة ولا تتاح لهم مصادر أخري للدخل من الأنشطة غير الزراعية إلا فيما ندر بما في ذلك التحويلات المالية من أفراد الأسرة الآخرين، ومعظم الكبار في الأسر الريفية يعيلون أيتام فقدوا آبائهم بسبب مرض الإيدز ويعيش هؤلاء الأيتام مع ذويهم (في المتوسط 0.8 يتم لكل أسرة ريفية)

تعقب الحشد السكاني بين عام 1990 وعام 2000 يوضح ارتفاع معدلات الوفيات وخاصة بين الشباب البالغين

السكان من 1990 حتي 2000 – حسب المجموعة الريفية .

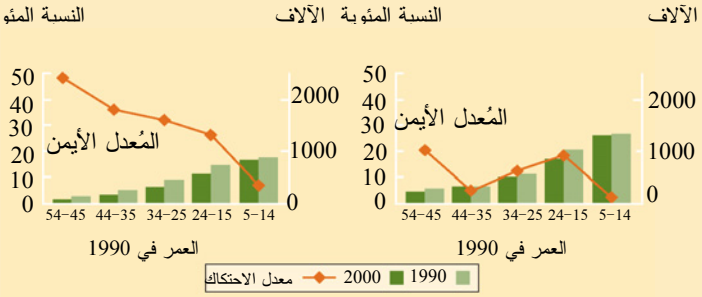

السكان من 1990 حتي 2000 حسب المجموعة الحضرية .

المصدر : WDR 2008 team, based on Zambia population census.

ملحوظة: تمثل الأعمدة نفس المجموعة من الأفراد الذين تم إدراجهم في الإحصاء السُكاني في عام 1990 وعام 2000 مع وجود 10 سنوات اختلاف في العمر يتضمن هذا التضارب بين المُلاحظتين كلاً من نسبة الهجرة الخارجية ونسبة الوفيات.

ــ تُشير الأعمار إلى مجموعة الأعمار في عام 1990

انعكاس نماذج الهجرة علي الزيادة الأخيرة للهجرة من الريف للحضر.

عدد السكان من عام 1990 حتي عام 2000 مولودين في الحضر ويعيشون حالياً في الريف.

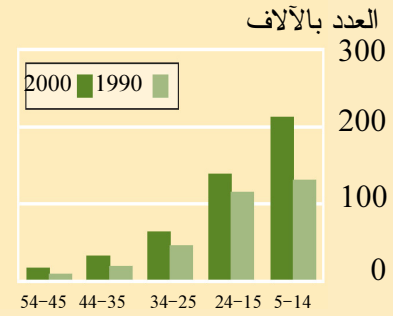

عدد السكان من عام 1990 حتي عام 2000 مولودين في الريف ويعيشون حالياً في الحضر .

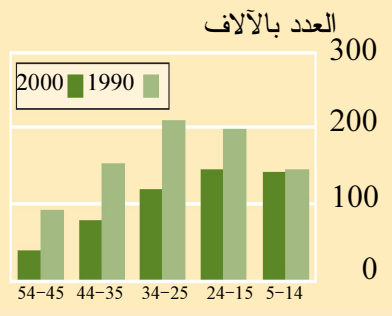

ملحوظة : الأرقام الممثلة فى الأعمدة هى لعدد الأشخاص من نفس الشريحة العمرية والذين ولدوا فى الحضر (أو فى الريف) ويعيشون حالياً فى الريف (أو فى الحضر) والفرق بين الملحوظتين يشمل على كل من الهجرة والوفاة.
المصدر: Potts 2005 البنك الدولى p2005 الحسابات تم الحصول عليها من فريق إعداد تقرير التنمية الدولى لعام 2008 استناداً إلى سجلات الإحصاء للسكان في زامبيا.

وتتضمن الآليات المتعبة لعدم المساواة في توزيع الأرض الزراعية الأسواق المفصلة للأرض عندما تكون حقوق الملكية غير مأمونة والحصول غير العادل على رأس المال ومدخلات ومخرجات السوق الأخرى. وبشكل عام وعلي نحو أكبر، فإن عدم العدالة في العديد من المجتمعات الريفية يستمر بسبب سيطرة الطبقات العليا علي الخدمات العامة، عملية انتقال الفقر من جيل لآخر وذلك من خلال مستويات تعليمية منخفضة وصحة متدهورة وتغذية سيئة وثقافة فقر راسخة رسوخاً كبيراً (الإطار 3.5)[52].

ودائماً ما تؤدي قوانين الميراث والزواج غير المناسبة إلي الحد من امتلاك النساء للأراضي، كما تقل احتمالات امتلاك النساء للأراضي وعادة ما تمتلك النساء صاحبات الأراضى مساحات أقل من تلك التي يمتلكها الرجال، ويوضح دليل مأخوذ من عينة من دول أمريكا اللاتينية أن نسبة النساء اللاتي يمتلكن أراضي تتراوح ما بين 11 بالمائة و 27 بالمائة، كما تحتل النساء النصيب الأكبر في الإنتاج الزراعي في أوغندا ولكنهن يمتلكن 5 بالمائة فقط من الأراضي كما أن النساء لا يتمتعن بحقوق آمنة بالنسبة للأراضي التي يستخدمونها أو التي يشغلونها[53] .

جدول 3.3 تغيرات مساحة الحقل الزراعي وتوزيع الأرض

الدول	التغير في المساحة الإجمالية %	التغير في إجمالي عدد المزارع %	توزيع الأرض (Gini) النهاية	توزيع الأرض (Gini) البداية	الفترة النهاية	الفترة البداية	
حجم اصغر للمزرعة، زيادة عدم المساواة							
بنجلاديش	–13	103	0.6	1.4	1977–96	43.1	إجمالي
	6	31	3.1	3.8	1990–2000	53.5	إجمالي
باكستان	27	42	3.4	3.8	1978–93	43.5	إجمالي
تايلاند	56	63	14.7	15.4	1974–2000	69.3	إجمالي
الأكوادور							
حجم أصغر للزراعة، انخفاض عدم المساواة							
الهند	–5	8	1.4	1.6	1990–95	46.6	إجمالي
مصر	5	31	0.8	1.0	1990–2000	46.5	إجمالي
مالاوي	–8	37	0.8	1.2	1981–93	34.4	مزروعة
تانزانيا	26	64	1.0	1.3	1971–96	40.5	مزروعة
تشيلي	–31	6	7.0	10.7	1975–97	60.7	زراعي
بنما	–6	11	11.7	13.8	1990–2001	77.1	إجمالي
حجم أكبر للمزرعة، زيادة عدم المساواة							
تساونيا	43	–1	4.8	3.3	1982–93	39.3	مزروعة
البرازيل	–6	–16	72.8	64.6	1985–96	76.5	إجمالي
حجم أكبر للمزرعة، انخفاض عدم المساواة							
توجو	105	64	2.0	1.6	1983–96	47.8	مزروعة
الجزائر	63	14	8.3	5.8	1973–2001	64.9	زراعي

المصدر : Anrquez and Bonomi (2007). Calculations based on agricultural censuses.
A. إجمالى مساحة الأرض مساحة الأرض الصالحة للزراعة، أو المنطقة (المزروعة) بالمحصول.
B. البيانات المرصودة من مالاوي عن مسح للأسرة (لعام 2004 و عام 2005).

شكل بياني 3.6: توزيعات حجم الأرض الزراعية غالبًا ما تكون ذات نسقين إحصائيين

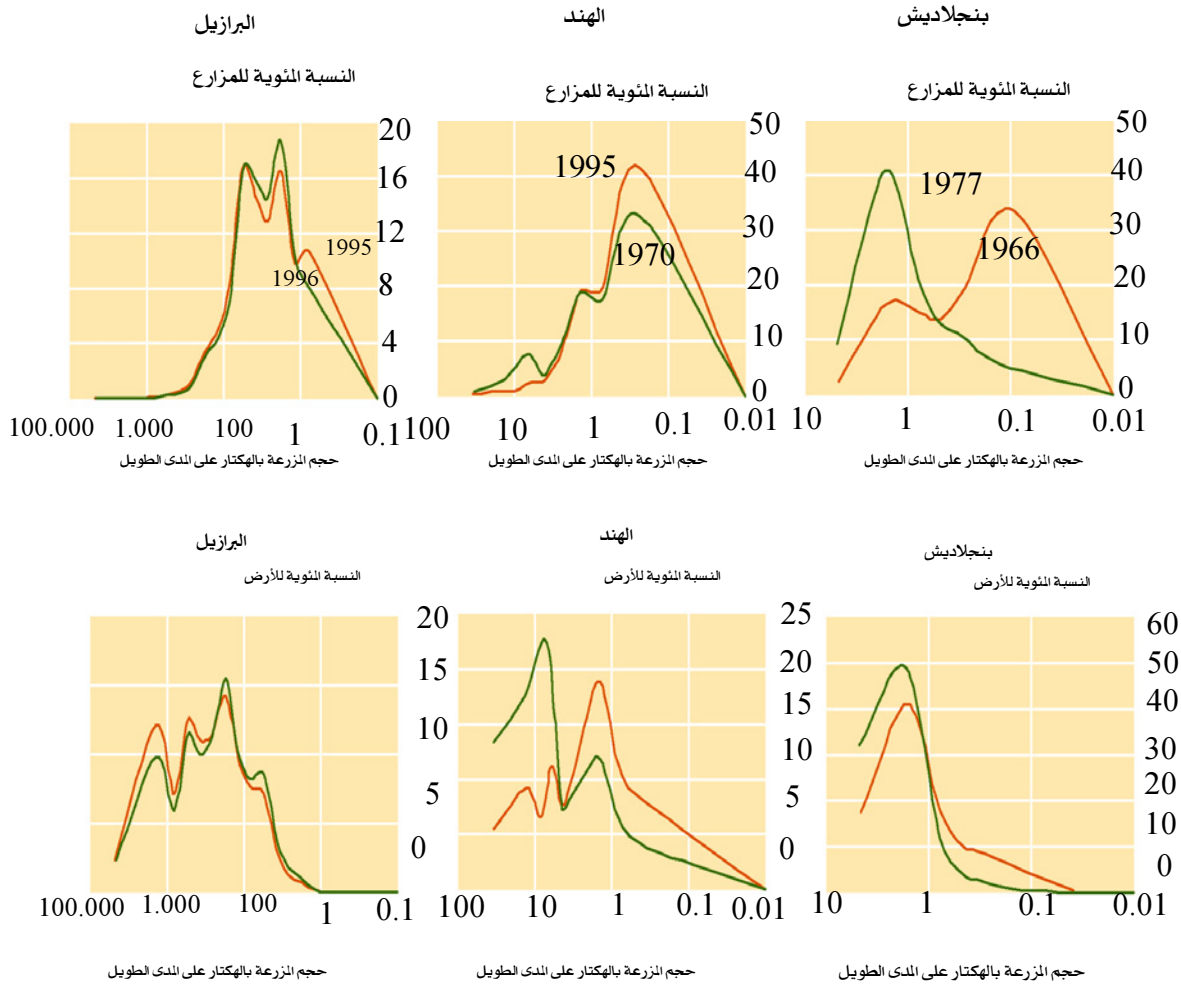

المصدر: Estimations based on agricultural census (Anriquez and Bonomi 2007)
ملحوظة: حجم المزرعة رصد على المدى الطويل.

إطار 3.5: التكنولوجيات الجديدة وسياسات التفرقة الإيجابية تقلل اللامساواة في الهند

غالباً ما تعكس عدم المساواة عبر المجموعات الثقافية والاجتماعية والعرقية فروقاً في الحصول على الفرص الاقتصادية باعتبار إصرار اللامساواة التي أساسها الكاست في الاقتصاد الهندي فأعضاء الطبقة دون المتميزة من المتدرجين تحت مسمى كاست أو من القبائل يعيشون في مناطق سكنية أقل في القرية تتميز بصورة جغرافية عن القرى الأصلية فالتفرقة السكنية هنا تعني أن المصالح العامة التي يستهلكها أعضاء الطبقات المميزة مثل تسهيلات الصرف الصحي ومياه الشرب والطرق المحلية وحتى المدارس كلها فيتميز، عن تلك التي يستهلكها الطبقات الأدني من الكاست وبصفة عامة يتميز بفقر الجودة الشديد.

وتستطيع الحكومات تقليل اللامساواة بتوجيه الأموال تجاه المناطق التي يقطنها الفقراء فحقاً تتطلب برامج الحكومة الهندية الأموال لصرفها على المناطق السكنية المجدولة لطبقات الكاست ولكنها أيضاً تبرز أن تلك السياسات ليس بإمكانها تقليل الانحياز السائد من الحكومة لتخفيض موارد القرية الرئيسية.

يتضمن التحول الأخير في الهند لنظام Panchayat للحكومة المحلية مقاعد المجلس المحفوظة للنساء وأعضاء من طبقات الكاست المجدولين والقبائل والتأكيد الجديد على المشاركة والاقتراب سلطة في تحد للأعراف الثقافية مع تحول أساسيات بناءات السلطة التقليدية.

فالتكنولوجيات الجديدة التي تربط القرى بالإنتاج والاستهلاك العالمي والحكم لازالت تقلل الاعتماد على الأعراف التقليدية وغير التلفاز ووسائل الاتصالات رغبات المستهلك الريفي ووفرت التغيرات التكنولوجية في الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والتجارة والمواصلات الفرص للعديد من الريفيين. لايرتبط الحصول على المعلومات بالضرورة مع الطبقات الاجتماعية التقليدية فبإمكان الحصول على المعلومات كتركيز اللامساواة ولكن قد يؤدي إلى ظهور لا مساواة جديدة فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على المعلومات حيث يراعي هنا رأس المال أكثر من الأعراف التقليدية.

المصدر: Kochar 2007 : Rao 2007

تلقي أمثلة البلدان الضوء على بعض من الآليات الواضحة حتى صدور التغير الأخير في القانون. لم تستطع المرأة في نيبال وراثة الأرض الزراعية من واليها. وفي مالاوي يمكن أن تفقد الأرملة أرضها حيث يستولى عليها أهل زوجها. فحقوق الأرض الزراعية للمرأة تحت سيطرة أنظمة الحيازة التقليدية أقل بكثير من حقوق الرجل وتشير الدلائل من غانا أن تحولات الملكية الفردية في مثل تلك الأجواء يمكن في حالات أخرى حيث تقوم البرامج بإعطاء ألقاب للذكر رب الأسرة وتساهم هذه البرامج في انهيار الأنظمة التقليدية التي تساعد في ضمان حصول المرأة المتزوجة على الأرض الزراعية[54].

الثروة الحيوانية: أصل أساس للذكر فقراً، خاصة في المناطق الفاصلة وشبه الفاصلة.

فالثروة الحيوانية هي غالباً أكبر الأصول دون الأرض الزراعية بالنسبة للأسرة الريفية ففي بوركينا فاسو وأثيوبيا تقدر الثروة الحيوانية بأكثر من نصف ثروة الأسرة الريفية وفي المناطق الزراعية الفاصلة وشبه الفاصلة في أفريقيا وآسيا تستطيع أن توفر الثروة الحيوانية الإستراتيجية الزراعية الملموسة الحية الوحيدة للأسرة (إطار 3.6) ففي مثل هذه الأجواء تعتمد رفاهية الأسرة على حجم الماشية و الصدمات التي ربما تؤثر فيها ويعزز الطلب المتزايد بسرعة على منتجات الثروة الحيوانية من الدول النامية من قيمة الثروة الحيوانية كجزء من أساسيات أصول الأسرة وإمكانيتها في الحد من الفقر[55].

ففي 14 دولة تم تحليلهم تمتلك أغلبية الأسر بعض الماشية بأنصبة تفوق 80 في المائة في ألبانيا والأكوادور ونيبال وفيتنام وحتى أفقر الأسر الريفية يمتلك 40 في المائة منهم ماشية بنسبة الثروة الحيوانية التي يمتلكها أكبر خمسة ملاك للثروة الحيوانية تتراوح بين 42 في المائة و 93 في المائة مما يوضح أن امتلاك الثروة الحيوانية يميل أن يكون غير عادل فبالفعل نسبة هذه اللامساواة تلك الخاصة بامتلاك الأرض الزراعية[56].

الوصول التفاضلي للرأس مالية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية

إن العضوية في المنظمات الرسمية وغير الرسمية وفي المجتمع أو الشبكات العرقية أصل أساس بالنسبة للفقراء الريفيين لما لها من أهمية في الوصول إلى مدخلات ومخرجات الأسواق والتأمين والثقة في الصفقات والسلطة على القرارات السياسية وتستطيع الشبكات الاجتماعية أيضاً تعزيز التكنولوجيا عن طريق التعليم الاجتماعي فالابتعاد عن تلك الشبكات يمكن بشدة وضع حدود لاختيارات الكثيرين والأفقرهم الأكثر احتمالية للاستبعاد فرأس المال الاجتماعي ليس فقط مهماً للمزارعين ولكنه أيضاً يحدد الفرص في القطاعات الغير زراعية (للمزارعين أو المرشحين للوظائف) وللهجرة فبالنسبة لعمال الزراعة (المعزولة غالباً) في ضيعات سيريلانكا الكبيرة ومناطق أخرى تشكل نقص الشبكات عقبة أساسية في الصعود بتحريك لأعلى[57].

فمنظمات المنتج يمكن أن تكون جزءاً من رأس المال الاجتماعي للعديد من الملاك الصغار في مساهمة في تنافسية نسبة القرى بوجود منظمة المنتج من 8 في المائة إلى 65 في المائة في السنغال ومن 21 في المائة

إلى 91 في المائة في بوركينا فاسو وبصفة عامة أصبح 69 في المائة من الأسر الريفية في السنغال و57 في المائة من أسر بوركينا فاسو الريفية اليوم أعضاء في منظمات المنتج.

كما تشير البيانات الخاصة بالبلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، علي الرغم من تفتتها ، إلي حدوث زيادة سريعة في عدد هذه المنظمات المحلية[58].

فالاستبعاد من الشبكات الرسمية يؤثر بشكل نموذجي علي السيدات أكثر من الرجال، وثمة احتمال أقل بالنسبة للسيدات أن يصبحن أعضاء في منظمات المنتجين، حيث إن ثمة معايير ثقافية تقيد عضوياتهن. ولكن ثمة استثناءات في هذا الشأن. ففي السنغال، نجد أن السيدات تشاركن بشكل أكبر من الرجال في منظمات المنتجين وفي بنجلاديش و الهند، نجد أن مجموعات الجهود الذاتية والإقراض المتناهي الصغر تتألف بشكل أساسي من السيدات . وفي ولاية " Andhra Pradesh" بالهند ، نجد أن برامج خفض الفقر، التي تصل إلي ما يزيد عن 8 مليون سيدة، قد اعتمدت علي مجموعات الجهود الذاتية وعززتها ، حيث يتم زيادة إمكانية الحصول علي قروض جماعية وتسويق جماعي للسلع الزراعية وتوريدات مستلزمات للإنتاج[59].

المخاطر متغلغلة والردود مُكلفة

تعد الزراعة واحدة من أكثر قطاعات النشاط الاقتصادي التي تنطوي علي مخاطر ، وثمة نقص شديد في وسائل تقليل المخاطر في المناطق الريفية . فالصدمات السلبية يمكن أن تستنفذ الأصول من خلال البيع الجبري للأراضي والثروة الحيوانية . ويمكن أن يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لكي تتمكن العائلات من استرداد عافيتها من مثل هذه الخسائر . وعندما يتزامن حدوث صدمات في الدخول والأصول، تضطر العائلات أن تختار بين تقليل الاستهلاك أو استنفاذ الأصول[60] : وهذا يقترح دوراً للسياسات تقوم به لتعزيز قدرة العائلات علي إدارة المخاطر والتكيف معها عندما تتعرض لأحد الصدمات.

وفي أغلب الأحيان تحدد العائلات الريفية الصدمات ذات العلاقة بالطقس والصدمات الصحية علي أنها أكبر المخاطر التي تواجهها ، فالخسائر المباشرة في الإنتاج والرفاهية التي يصاحبها حدوث جفاف يمكن أن تكون شيء أساسي. وفي " كيليمنجارو" ، " تنزانيا" ، أفاد المزارعون أن معدل سقوط الأمطار كان أقل من المستوي الطبيعي في العام السابق لإجراء هذا المسح وحدث لهم انخفاض بنسبة 50 بالمائة في عائداتهم الزراعية وانخفاض بنسبة 10 بالمائة في معدل استهلاكهم . كما أن حدوث أمراض وإصابات في أسرة ما تقلل من الدخل بشكل فوري بسبب وقت العمل المفقود واستنزاف مدخرات المنزل حيث يتم الإنفاق علي العلاج . وتقترح الدراسات الخاصة بأفريقيا ، آسيا ، وأمريكا اللاتينية أن الصدمات الصحية تساهم في إدخال ما يزيد علي نصف كافة أجيال العائلات الغير فقيرة سابقاً إلي فقر مزمن . كما أن المزارعين يساورهم قلق بشأن التغيرات المفاجئة في القواعد المتعلقة بحيازة الأراضي أو لوائح التجارة، وبالنسبة لهم، فإن هذا الوضع يمكن أن يكون مصدر إضافي لخطر ليس مؤمناً . كما أن العنف والجرائم السياسية الريفية يمكن أن تتسبب أيضاً في حدوث خسائر ملحوظة في إنتاجية المزارع، كما هو الحال في " كولومبيا" [61] .

فوجود نقص في إمكانية الحصول علي التأمين وأسواق الائتمان يجعل المنتجين الزراعيين عرضة للضرر بشكل خاص . لذا غالباً ما تقوم العائلات بتقليل خطر استهلاكهم من خلال اختيار أنشطة أو تكنولوجيا قليلة المخاطر والتي تتمتع بمتوسط منخفض من العائدات . وفي المناطق الريفية من المناطق شبه القاحلة في الهند، فإن التأمين الذاتي يأتي بعائدات للفقراء والتي تقل بنسبة 35 بالمائة في حالة إذا لم يكونوا في حاجة إلي التأمين الذاتي[62].

فالصدمات يمكن أن تكون ذات خصوصية – عندما تكون أحد التجارب التي تمر بها عائلة ما تتصل بشكل واهن بأحد تجارب لعائلات مجاورة – أو متغايرة –

عندما توجد عائلات في نفس المنطقة الجغرافية أو الشبكة الاجتماعية وتعاني جميعها من صدمات مشابهة. فالصدمات ذات الخصوصية يمكن أن تنشأ من تغييرات في المناخ المحلي، أو ضرر من الحياة البرية المحلية، أو تفشي الآفات ، الإصابة بالأمراض ، وخسائر في الممتلكات من جراء حرائق أو سرقات . فمثل هذه الصدمات يمكن ، وبشكل مبدئي ، أن يتم إدارتها من خلال التأمين داخل الموقع . وعلي العكس، نجد أنه في حالة الصدمات المتغايرة ، والتي تنشأ من جراء الحروب، الكوارث الطبيعية ، عدم الاستقرار في الأسعار ، أو أزمات مالية ، فإنه من الصعب التأمين محلياً وتستلزم الأمر وجود استجابة خارجية منسقة إلي حد ما . وعلي الرغم من ذلك ، وحتي مع ضخامة التأثيرات الناجمة عن الصدمات ذات الخصوصية ، فإنه ثمة إشارة إلي وجود إمكانية لإدارة محلية أفضل للمخاطر.

إطار 3.6: سبل العيش لرعاة الغنم تحفها المخاطر

إن رعاية الغنم ورعاية الغنم القائمة علي الزراعة هما النظامين الأساسيين للإنتاج الزراعي في مناطق الأراضي الجافة ، فهي تدعم سبل العيش لـــ 100 إلي 200 مليون شخص علي مستوى العالم.

وتشير التقديرات إلي أن عدد رعاة الغنم ورعاة الغنم القائمين علي الزراعة الفقراء بشكل مفرط يبلغ من 35 إلي 90 مليون شخص . وثمة ما يزيد علي 40 بالمائة من رعاة الغنم القائمين علي الزراعة يعيشون في جنوب الصحراء الإفريقية ، و 25 بالمائة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و 16 بالمائة في شرق آسيا ، و 8 بالمائة في جنوب آسيا و 4 بالمائة في كل من أمريكا اللاتينية وفي أوروبا وآسيا الوسطي.

فالتجمع في قطيع متجول، والانتقال بالحيوانات من مكان إلي آخر لتتبع توافر المياه والمرعي قد تطور علي مدي القرون وهو ملائم تماماً للمد بأسباب الحياة في المناطق التي لا يتم التنبؤ فيها بسقوط الأمطار . وعلي الرغم من ذلك ، فإن سبل العيش لرعاة الغنم ذات صلة وثيقة بظروف الطقس ومن ثم فهي عرضة للضرر بشكل خاص.

وتعكس الاستراتيجيات الرعوية فيما يخص تنوع القطيع، ومرونته ، حراكه وجود آليات عقلانية وحاسمة للبقاء علي قيد الحياة في بيئات لا نظامية . ومن الممكن تعزيز مثل هذه الاستراتيجيات من خلال وجود سياسة ، وكذلك قيام بعض البلدان الساحلية (بوركينافاسو ، مالي ، موريتانيا والنيجر) بتشجيع سياسة الإصلاحات التي تهدف إلي الإقرار قانوناً بحقوق رعاة الغنم وتحسين إدارة موارد الأراضي القاحلة . وما يتم مؤخراً من جهود لإهمال مناطق واسعة من الأراضي الهامشية مثل المتنزهات القومية واحتياطيات التنوع الحيوي، لاسيما في إفريقيا ، يضع تحديات جديدة إزاء رعاية الغنم .

المصدر: Blench 2001: Rass 2006 : Thornton and others 2002.

هل تزداد المخاطر الزراعية ؟ تقترح أدلة تجريبية بأن التقلب والذي يمكن عزوه إلي الزيادات الواضحة في التنوع المناخي (الجفاف، الفيضانات ، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية الأخري) ثم تعويضه بتقلب متناقص ناجم عن الاستخدام المتزايد للري والثروة الحيوانية[63] وعلي الرغم من ارتفاع تكاليف أي حدث طقس أو كارثة طبيعية أخري ، فهي تعكس وجود توسع سكاني وزراعي في مناطق أكثر عرضة للضرر وعلاوة علي ذلك، فثمة زيادة في التكاليف الاقتصادية للأحداث المناخية المفرطة حيث إن نظم الإنتاج مستخدم المزيد من رأس المال ، وذلك ما لم يسمح رأس المال ذلك باستخدام تكنولوجيا لتقليل المخاطر . ومن ثم يمكن للاستثمارات الأعلي أن تزيد من التعرض لمخاطر الأصول، وهي عقبة واحدة تقف أمام التوسع في استخدام الائتمان عن طريق العائلات الفقيرة وهذا يساعد أيضاً علي تفسير السبب وراء بقاء العديد من

المزارعين ممن ليسوا بفقراء عرضه للصدمات في ظل غياب إجراءات تخفيف المخاطر. تعد المناطق الفقيرة أيضاً وبصفة عامة أكثر تعرضاً للمخاطر، فالأسعار تتجه لأن تكون أكثر تنوعاً في المناطق الأكثر بعداً، وفي أغلب الأحيان في الأقاليم الأكثر فقرًا، وذلك لأن إمكانية الوصول إلي الأسواق تكون محدودة كما أن التكلفة الحالية للوصول إلي الأسواق يجعل من الصعوبة كثيراً أن يتم تعويض صدمات العرض والطلب المحلي. كما أن العائلات الفقيرة تمتلك أيضاً وسائل أقل للتأمين ضد الطقس السيئ وهي تواجه مزيداً من الكوارث ذات الصلة بالطقس – والتي تتفاقم من خلال عدم المساواة في التأمين الشمولي وفاعلية البنية التحتية فإن نسبة احتمال وفاة الناس في المجتمعات ذات الدخول المنخفضة في الكوارث الطبيعية تبلغ أربعة أضعاف نسبة وفاة هؤلاء الذين يوجدون في البلدان ذات الدخول المرتفعة[64] لذا فإن حدوث كوارث غير مؤقتة وفقر يمكن أن يحدث منحنيات حلزونية انخفاضية من الافتقار الدائم.

نقص التأمين واستنزاف الأصول

إن عدم القدرة علي حماية عائلة ما من كوارث الدخول والأصول يمكن أن يتمخض عن تداعيات طويلة الأمد عبر الأجيال من خلال نقص الاستثمارات في الصحة ، التغذية أو التعليم . وفي العديد من الأحوال ، نجد أن الإفاقة من صدمة ما يكون بطيئاً وغالباً غير مكتمل بحلول وقفه حدوث الصدمة التالية . وعقب حدوث كارثة ما في الدخل، يسترد الفقراء عافيتهم علي نحو أكثر بطئاً من الغير فقراء وقد فقدت العائلات القاطنة في مجتمع معزول في زيمبابوي 80 بالمائة من ماشيتهم في الجفاف الذي حدث في عام 1992 . وبحلول عام 1997 فقد استرد متوسط حجم القطيع إلي 50 بالمائة من مستويات فترة ما قبل الجفاف، ولكن كان التعافي قليل بالنسبة للعائلات التي فقدت قطيع الماشية الذي يتغذون عليه بأكمله[65].

فالتكيف مع الكوارث غالباً ما يأتي علي حساب الاستثمارات في الأجيال القادمة . فبالإضافة إلي ارتفاع معدل الوفيات في الأطفال في سنوات الجفاف فإن الباقون علي قيد الحياة فغالباً ما يتوقفون عن النمو ، وهذا من شأنه أن يؤثر تباعاً علي فرص الحصول علي التعليم في المستقبل وعلي إيراد طيلة فترة حياتهم . وفي أغلب الأحيان نجد أن العائلات الريفية تستجيب أيضاً بالكوارث الخاصة بانخفاض معدل سقوط الأمطار أو بالبطالة من خلال سحب الأطفال من المدرسة أو تقليل فترة حضورهم بحيث يمكنهم المساعدة في المنزل وفى المزرعة . وثمة احتمال ضئيل للغاية بالنسبة لهؤلاء الأطفال الذين يتم إخراجهم من المدرسة وحتي لفترة زمنية قصيرة أن يعودوا إليها مرة أخري [66] .

ويمكن أن تكون للكوارث السلبية تأثيرات مختلفة علي طول مدي الجنس، ونجد أن السيدات (أو البنات) في العائلات الفقيرة غالباً ما يتحملن العبء الأكبر . كما أن مواجهة الاستهلاك الجاري عقب حدوث كارثة ما يمكن أن يخفض من قيمة البيئة على حساب سبل العيش المستقبلية ويمكن لهذه الكوارث أن تزيد من حدة الضغوط على الممتلكات العامة ، ويزيد من الانتهاكات والتعديات على المناطق المحمية، ويزيد من النزاعات بين المجتمعات الرعوية والزراعية [67] لذا فإن حماية العائلات الريفية ضد المخاطر الغير مؤمنة هو مجال لمزيد من عناية السياسات (انظر فصل 6) .

تحديات تواجه صغار الملاك خلال المنافسة

تتوقف إمكانية إسهام الزراعة في النمو وخفض الفقر علي إنتاجية المزارع الصغيرة. فالأغلبية الساحقة من المزارعين في البلدان النامية هم من ذوي الحيازات الصغيرة، وتشير التقديرات إلي أن ثمة 85 بالمائة منهم يقومون بزراعة ما يقل عن اثنين هكتار. وفي بلدان متنوعة مثل بنجلاديش، الصين، مصر، وملاوي، نجد أن 95 بالمائة من المزارع تقل مساحتها عن هكتارين، وفي العديد من البلدان الأخرى فإن الأغلبية العظمي من المزارع تقل مساحتها عن هكتارين [68] .

أما الكتابات التي تربط بين ما يتم منحه من أصول للعمالة والإنتاجية الزراعية قد أكدت طويلاً علي وجود علاقة عكسية بين حجم المزرعة وإنتاجية عناصر الإنتاج وأوضحت كلاً من الأدلة النظرية والتجريبية علي أن هذه العلاقة هي علاقة شائعة عندما تكون ثمة نواقص كثيرة في كل من أسواق الأراضي

والعمالة[69]. فالعلاقة العسكية هي أساس منطقي قوي لسياسات الحصول علي الأراضي التي تعيد توزيع الأراضي إزاء أصحاب الحيازات الصغيرة، مما يزيد من كل الفاعلية والأنصاف.

لا يزال النشاط الزراعي الذي يقوم به صغار المزارعين والذي يسمي أيضا بالزراعة الأسرية هو أكثر الأنماط الزراعية انتشاراً عند الحديث عن تنظيم الزراعة و يعد هذا النوع من الزراعة نمطاً ذي نطاق صغير يقوم فيه أفراد الأسرة بمعظم العمل و تكون فيه الاستعانة بعمالة مستأجرة علي نطاق محدود و ينتشر هذا النوع من الزراعة حتي في البلدان الصناعية و يعد سجل سيادة هذا النمط مدهشاً بحق ، وقد حاولت الكثير من الدول أن تطور نمط زراعة واسع النطاق و المساحة معتقدين أن هذا النوع من الزراعة غير كفْء و متخلف و يناهض التغير و لكن محاولاتهم جاءت بنتائج غير مشجعة و في بعض الأحيان كارثية. و قد ركزت الجهود التي بذلتها الدول لتكثيف الإنتاج الزراعي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء و بصفة خاصة إبان الحقبة الاستعمارية على الزراعة واسعة النطاق و لكن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة. على النقيض من ذلك ، فقد تمكنت الدول الآسيوية – التي قررت مؤخرًا أن تطور نمط الزراعة التي يقوم بها صغار الملاك– من القيام بثورة خضراء، فقد بدأت تلك الدول في تدعيم هذا النمط عقب فشل المزارع الجماعية في توفير حوافز إنتاج ملائمة كما هو الحال في قيام الصين بجعل المزارع مزارع جماعية، كما أدت المزارع الجماعية إلي أن أصبحت الهند علي حافة أزمة جياع، و قد استغلت الدول– التي قامت بتطوير نمط الزراعة التي يقوم بها صغار الملاك– من الزراعة كمحرك للنمو و قاعدة لعمليات التصنيع في تلك الدول .

و حتى إن استغل صغار الملاك مواردهم بكفاءة أكبر من تلك التي يستغل بها كبار الملاك مواردهم، لا يزال صغر حجم هذا النشاط أحد عيوبه. ورغم أن صغار الملاك لديهم ميزة في التغلب على مشاكل الإشراف على العمال، فإن ثمة عوامل أخري يمكن أن تمحو ميزتهم التنافسية تلك. فالغلات التي تنتجها الأرض المخصصة لإنتاج المحاصيل تكون أعلي في المزارع الكبري و التي تميل لاستخدام المخصبات والمدخلات الأخري. و قد تكون الفجوة بين المزارع الصغري و الكبري في اتساع مع مرور الوقت، فعلي سبيل المثال ليست المكاسب التي تحققها محاصيل الحبوب المنتجة في المزارع الصغري علي مستوي مكاسب محاصيل المزارع الكبري في كل من البرازيل و شيلي)(الشكل 3.7)

شكل بياني 3.7 الغلة التي تنتجها المزارع الكبري تزيد على غلة المزارع الصغري فى المحاصيل الثابتة في كلا من البرازيل و تشيلي

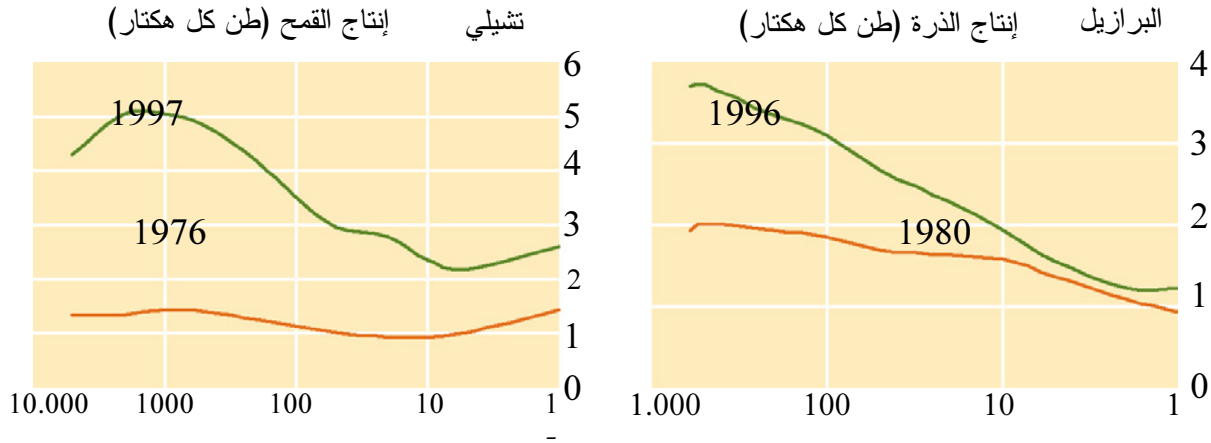

المصدر: Anriquez and Bonomi 2007.

و قد تزيد الفجوة في الغلة بسبب القصور الذي تعانيه أسواق التأمين الائتمان مما يعيق صغار المزارعين من تطبيق أساليب تحفز رأس المال و أساليب لإنتاج المحاصيل مرتفعة القيمة و يشير دليل مستقي من البرازيل إلي أن تغيرات الأسعار في أعقاب عمليات تحرير الأسواق تشجع و تدعم المنتجين الأكثر تطورًا من الناحية التكنولوجية و الذين يتمتعون بقدرة أفضل علي مسايرة تغيرات الأسعار و القادرين علي التعامل مع متطلبات التصنيع الزراعي. و يمكن أن يؤدي القصور في أسواق التأمين و رأس المال بالإضافة إلى عمليات بيع و تأجير الأراضي إلي إعاقة أسواق بيع و تأجير الأراضي عن تخصيص الأراضي للمستخدمين الذين يتمتعون بأفضل مستوى احترافي [70] و علاوة على ذلك فإن المنافسة غير الشريفة في تلك الأسواق قد تشجع من تركيز الأراضي في المزارع الكبري وتشير هذه التعقيدات إلى أن ثمة حاجة للقيام بدراسة مشتركة للسياسات التي تستهدف الأراضي و رأس المال و المخاطر التي يتعرض لها صغار المزارعين و الملاك (انظر فصل 6).

وعلاوة علي هذا ، و على الرغم من أنه قد تكون هناك عائدات مستمرة للارتقاء بالإنتاج، إلا أن اقتصادات الوفرة في "الزراعة الحديثة" غالبا ما تكون السبب الأساسي في الحصول علي المدخلات والتقنيات والمعلومات و في الدخول إلي أسواق الإنتاج (انظر فصل 5). و نظرًا لتوسع الزراعة في استخدام التقنيات و أنه لا تتاح منتجات زراعية إلا من خلال المصانع الزراعية و الأسواق الكبري (السوبر ماركت) فإن اقتصادات الوفرة سوف تفرض تحديات هائلة علي صغار الملاك.

وهذه الآليات المختلفة يمكن أن تعكس الميزة التي تتميز بها العمالة التي تعمل في المزارع الصغري أو يمكن أن تجعل تلك الميزة غير ذات صلة مما قد يؤدي إلي تقلص الزراعة الأسرية (الإطار رقم 3.7) ويمكن تلخيص فهم المشكلة التي يعاني منها صغار الملاك من خلال النظر إلي زيادة إعداد حوداث الانتحار التي يقوم بها الفلاحون الذين يعانون من وطأة الديون الكبيرة في الهند، ومن خلال طول أمد الركود في إنتاجية المحاصيل الغذائية في قارتي أفريقيا و أمريكا اللاتينية، و من خلال زيادة الأدوار التي يقوم بها الفلاحون الفقراء في أحداث القلاقل السياسية في كثير من دول أفريقيا و أمريكا اللاتينية ، و من خلال تزايد الفروق في الدخول بين الريف و الحضر في مناطق جنوب وشرق آسيا و لكن هناك الكثير من الأدوات السياسية التي يمكن من خلالها مساعدة صغار الملاك علي زيادة قدراتهم التنافسية طالما أن الحكومات لا توفر لهم الحماية ضد تقلبات ملكياتهم للأراضي.

التعاون بين صغار الملاك و أصحاب المشاريع:

تعدد المجالات في قطاعات عمل صغار الملاك يمكن أن تدل ضمنا علي أن مجموعة من صغار الملاك يمكنهم أن يتجاوبوا مع الفرص الجديدة التي تقدمها لهم السوق، و أن تحسن عملية إتاحة الأصول و التقنيات والحوافز ذات المستوي الأفضل من شأنها أن تتيح لكثير من صغار الملاك فرصة المشاركة في أسواق المحاصيل الثابتة و المحاصيل مرتفعة القيمة.

و يمكن لصغار الملاك أن يعملوا بصورة جماعية للتغلب علي مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج و ذلك من خلال إنشاء اتحادات تضم المنتجين (انظر الفصل 6).

و يعد التعاون بين كبار المزارعين الذين يقومون بالإنتاج علي نطاق تجاري و بين صغار المزارعين من الفرص الأخرى للتغلب علي تلك المشكلات ويمكن لصغار المزارعين الاستفادة من اقتصاديات الوفرة في أسواق المدخلات والمخرجات من خلال تأجير أراضيهم و العمل في المزارع الكبرى [71] و يمكن أن تساعد زيادة القوة التفاوضية لصغار الملاك في هذا النوع من الترتيبات علي ضمان اقتسام المكاسب والأرباح بين صغار الملاك و المزارع الكبرى.

الخاتمة:

ثمة ثلاثة سبل قوية و متكاملة تمكن من الخروج من دائرة الفقر : الأنشطة الزراعية التي يقوم بها صغار الملاك ، و العمل في الاقتصاد غير الزراعي بالريف،

و الهجرة . ستناقش الفصول التالية السياسات و البرامج التي يمكن أن تفتح و توسع من نطاق هذه السبل لصالح الفقراء في الريف و ذلك عبر زيادة الظروف ومدي تقلب العائدات التي تدرها الأصول، أما الفصول من الرابع حتى الثامن فستكشف عن السبل التي يمكن من خلالها جعل الزراعة نشاطًا ذا تأثيرًا أكبر لتوفير سبل الهروب من الفقر، ويتطرق الفصل التاسع إلي الفرص التي توفرها الزراعة لكل من سوق العمل و للاقتصاد غير الزراعي في الريف وللهجرة.

الإطار 3.7 : هل تتناقص مساحة المزارع؟

تعد الضغوط التي تفرضها الزيادة السكانية و عدم امتلاك الأرض على نحو عادل و الأعراف التي بموجبها توزع المواريث من العوامل التي تؤدى إلي تقلص سريع في مساحات المزارع في أجزاء عديدة في قارتي آسيا و أفريقيا، ففي الصين و بنجلاديش يبلغ متوسط مساحة المزارع حوالي0.5 أو 0.6 هكتار، أما في إثيوبيا و مالاوي فيبلغ متوسط مساحة المزارع 0.8 هكتار فهل أصبحت المزارع ذات مساحات متناهية الصغر؟

تعمل عدة أمور مقلقة علي إثارة الجدل حول مساحات المزارع. أولا يقول البعض إن العلاقة العكسية بين مساحة وكفاءة المزرعة ربما لا تنطبق علي المزارع متناهية الصغر، و حتى إن كانت تتمتع بالكفاءة فإنها تكون صغيرة للغاية بحيث لا تتيح للأسر الريفية الهرب من الفقر في حال اعتمادها علي دخل تلك المزارع فقط. و يري آخرون أنه في حالة أداء أسواق العمل بشكل جيد، فإن المزارع الصغيرة تضم بطالة مقنعة، وأن ترابط تلك الآراء يعتمد في جزء منه علي مدي توافر مصادر بديلة للدخل و علي جودة شبكات الأمان الموجودة في المزارع الصغيرة

و هنا يبرز سؤال ألا وهو " هل يوسع انخفاض مساحات المزارع من الفجوات في الدخل الموجودة بين الريف و الحضر؟"و مع زيادة الأجور في الحضر في كثير من الدول الآسيوية ربما يوجب ذلك زيادة إنتاجية العاملين في مجال الزراعة لتفادي اتساع تلك الفجوة. و ربما يكون دعم و ميكنة المزارع هو أحد الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الزيادة في الإنتاجية

و يمكن أن تقوم السياسات التي تهدف لتنشيط عمليات بيع و تأجير الأراضي بتطوير ذلك الدعم، كما يمكن أن يتزامن اختلاف مساحات الأراضي المملوكة ، وعدم امتلاك أية أراضي مع عمليات التغيير التي تنجز لصالح الفقراء كما حدث في فيتنام حيث أحدثت التنمية الريفية بالإضافة إلي عمليات تنويع مصادر الدخل في تقليص مستوي الفقر تقليصاً هائلاً. و علي النقيض من ذلك، يمكن أن يؤدي عدم تأمين الملكية من الأراضي إلي إعاقة عمليات إعادة تخصيص الأراضي من خلال البيع أو التأجير مما يحول دون تحقيق مكاسب. و في اليابان، تحافظ عمليات التدخل الحكومية في أسواق تأجير الأراضي علي المزارع الصغيرة و تلك التي لا تتمتع بالكفاءة، أما في الصين فقد أدت المحافظة علي تأمين الملكيات إلي تيسير التحول إلي الاقتصاد غير الزراعي و دون توفير مثل هذه التغييرات السياسية ربما كان اتجاه تناقص مساحات المزارع قد استمر.

و في الدول الأخرى فقد وضع في الاعتبار مسألة تدعيم الأراضي بقرارات سياسية، و رغم ذلك لا تتضح دائمًا مميزات ذلك التدعيم نظرًا لأن بعض الأسر ستفقد حقها في الحصول علي أراض[72] ، ولكن عندما يتحقق هذا التدعيم من خلال سوق تأجير الأرض فإن الموقف الذي يمكن أن يفوز فيه الجميع يتحقق. و كبديل لذلك، تؤدي زيادة إنتاجية المزارع الصغيرة - عبر زراعة محاصيل عالية القيمة أو من خلال تطبيق تقنيات تؤدي لإنتاج غلات أكبر– إلي زيادة الدخل الذي تحققه المزارع الصغيرة.

المصدر: Anriquez and Bonomi 2007: Deininger and Jin 2003: Otsuka 2007: Ravallion and Van de Walle forthcoming.

هناك عدم تجانس بين أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث إن البعض محتك بالأسواق والبعض الآخر متنحي عنها، وهذا يدعو إلى تباين السياسات الزراعية التي لا تفضل مجموعة على أخرى. لكن ذلك من شأنه أن يخدم احتياجات فريدة من نوعها للإسراع في الطريق بعيدًا عن التنحي والاتجاه نحو الزراعة القريبة من السوق. إن التغيرات الراهنة في سوق الغذاء العالمي في العلوم والتكنولوجيا وعلى نطاق واسع من المؤسسات التي تؤثر على المنافسة تخلق تحديات جيدة لأصحاب الأعمال من ذوي الحيازات الصغيرة. كما أنها أيضًا تفتح فرص جديدة لمواجهة هذه التحديات واقتباس هذه الفرص يمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من أن يهربوا من الفقر من خلال طرق الزراعة خاصة عندما تعكس السياسات التحيزات التقليدية ضد أصحاب الحيازات الصغيرة.

تدعو الطبائع المتباينة لصغار الملاك وبعض الأسواق الموجهة وبعض أنواع الزراعة من أجل الغذاء الموجهة إلي سياسات زراعية مختلفة لا تفضل جماعة بعينها عن الأخرى، ولكن هذا يخدم الحاجات الوحيدة لجميع الأسر بينما يسرع من المرور من الزراعة من أجل الغذاء إلي الزراعة من أجل السوق الموجهة إن التغيرات الأخيرة في سوق الغذاء العالمية وفي العلوم والتكنولوجيا وفي نطاق عريض من المؤسسات التي تؤثر في التنافسية، تخلق تحديات جديدة أمام المقاولين من صغار الملاك . كما أن هذه التغيرات تفتح فرصًا جديدة. ومن خلال معالجة هذه التحريات واقتناص هذه الفرص يمكن لصغار الملاك التخلص من الفقر عبر مسار الزراعة، لاسيما عندما تدفع السياسات التحيزات التقليدية بعيداً عن صغار الملاك.

لدي العالم اليوم أكثر مما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع ومع ذلك يعيش 850 مليون في عدم أمان غـذائي. ولتحقيـق أمن الغذاء يتطلب التوافر والقدرة علي الحصول والاستخدام اللائقين للغذاء . وتلعب الزراعة دوراً رئيسياً في توفير.

1 – الغذاء عالمياً (ووطنياً ومحلياً في بعض البلـدان التي يقوم اقتصادها علي الزراعة).

2 – مصدراً مهماً للدخل من أجل شراء الغذاء .

3 – الأغذية ذات الوضع فائق التغذية.

في وسط السبعينيات وفي ظل زيادة الأسعار السـريعة التى تسببت في أزمة غذاء عالمية، ظهرت فكرة أمـن الغذاء. وقد تركز الانتباه في بداية الأمر علي تـوفير الطعام ولكن بعد ذلك توجه سريعاً نحو الحصول علي الطعام واستخدامه . وحديثًا توجه التركيز إلـي حـق الإنسان في الحصول علي الغذاء الكافي.

ويلزم الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية الذى صادقت عليه 153 دولة ، تلك البلـدان علي تحقيق متقدم لحق الحصول علي الغذاء.

والتعريف المتفق عليه لأمن الغذاء هو :

عندما يكون الجميع في جميع الأوقات لديهم القدرة علي الحصول مادياً واجتماعياً واقتصادياً علي غذاء كـاف وآمن ومغذي للوفاء بحاجاتهم الغذائية وتنوع الغذاء من أجل حياة نشطة وصحية [1] .

إن الذين تعرضوا لعدم أمان غذائي تاريخياً لـم يكـن لديهم ما يكفيهم من غذاء . وقد جـاء عـدم الأمـان الموسمي أقل من مستويات الاسـتهلاك الكافيـة فـي الفصول القاحلة. كما جاء عدم الأمان الغذائي الانتقالي اقل من معدل الاستهلاك الغـذائي، ونتيجـة لصـدمة اقتصادية أو طبيعية مثل الجفاف وأحياناً كانت هنـاك عواقب طويلة الأمد.

تعد الاستثمارات في قطاع الزراعة مهمة لزيادة أمـن الغذاء . إن القنوات معقدة ومتعددة. فالإنتاجية المتزايدة تزيد من الدخول الريفية وتقلل من أسعار الغذاء وتجعل الغذاء أكثر توافراً أمام الفقـراء .أمـا الاسـتثمارات الأخرى، مثل تحسين الري وزراعة محاصيل لا تتأثر بالجفاف، فتقلل السعر وتنوع الدخول من خلال الحـد من أثر الجفاف. وتعد مكاسب الإنتاجية أساسية لأمـن الغذاء في بلدان تتسم بعجز في العملة الصعبة أو البنية التحتية المقيدة لاستيراد الغذاء. وينطبق نفـس الحـال علي الأسر التي تفتقر إلي الوصول إلي أسواق الغذاء. كما أن المحاصيل المحسنة للتغذية تـوفر الحصـول الأفضل علي الكميات الغذائية وبخاصـة مـن خـلال التحصين العضوي الذي يحسن من مكونات المحاصيل المغذية. والمساهمات التي تقدمها الزراعة لأمن الغذاء بحاجة إلي أن تكملها برامج متوسطة الأمد مـن أجـل زيادة الدخول بالنسبة للفقراء وتأمين شـبكات الأمـن الغذائي ، ومن بينها المساعدات الغذائية، لحماية الفقراء القدامي وراثياً والفقراء الانتقاليين. (انظر الفصل 9).

عالم آمن وأسر غير آمنة:

يعد العالم بشكل عام آمن غذائياً إذ ينتج غـذاء كـاف للوفاء بالحاجات الغذائية لسكان العالم، بالرغم مـن أن أمن الغذاء العالمي المستقبلي لا يجب أن يعد مضموناً لأن هناك شكوك ناجمة عن تزايد ندرة الموارد وتغير المناخ (انظر الفصل 2) . ومع ذلك مازال هناك 850 مليون شخص يعانون عدم أمان غذائي [2] وعلي هذا، تتضمن أهداف التنمية الألفية هدف تقليص معدل الجوع إلي النصف والذي يقاس بمعيار سوء التغذيـة الـذي توفره منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمـم المتحـدة (الفاو) [3]

كانت أعلي آثار سوء التغذية متأصلة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث أن واحد من كل ثلاثـة أفـراد يعاني من جوع مزمن(الشكل ج . 1) . والعدد الأكبر للذين يعانون سوء التغذية يقع في جنوب آسيا (229 مليون) ويتبعه شرق آسيا (225 مليون) .

قللت منطقة شرق آسيا من معدل سوء التغذية في العقد الماضي بواقع 1.7 بالمائة سنويا، ولكن ظل الإخفـاق في تقليل العدد الكبير للذين تعرضوا لسـوء التغذيـة

مسار قلق . وفي السبعينيات ، ثبت أن 37 مليون شخص أزيلوا من علي قائمة الذين يعانون سوء التغذية و 100 مليون في الثمانينيات ، ولكن في التسعينيات تمت فقط إزالة 3 ملايين من علي هذه القائمة.

ما الحل لرفع معاناة هذه الملايين التي تعاني عدم أمان غذائي؟

إن أمن الغذاء يعتمد علي توافر الغذاء بشكل كافي ومستقر والحصول علي غذاء كاف ولائق واستخدام لائق للغذاء والصحة الجيدة من أجل ضمان أن المستهلكين يتمتعون بكامل فوائد التغذية من الأطعمة المتاحة والتي يمكنهم الحصول عليها . إن توافر الغذاء ضروري ولكن ليس كافيا لضمان الحصول عليه وهذا أيضا ضروري ولكن ليس كافياً لضمان استخدامه بشكل فعال.

شكل (ج.1) سوء التغذية الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء:

نسبة سوء التغذية عام 2003

(% من إجمالي عدد السكان)

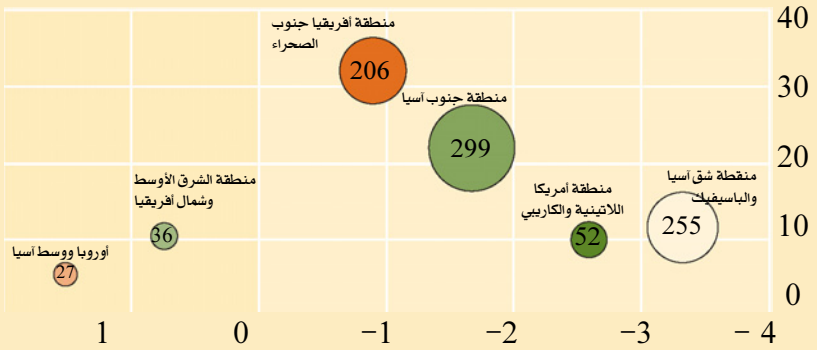

المعدل السنوي لتغير نسبة سوء التغذية 1992–2003 %

المصدر: http://faostat.fao.org; FAO 2006c.

ملحوظة: The size of bubbles represents millions of undernourished people. EAP–East Asia and Pacific, LAC–Latin America and Caribbean, SA–South Asia, SSA–Sub-Saharan Africa, MENA–Middle East and North Africa, ECA–Europe and Central Asia.

ومع ذلك مازالت المقدرة على توفير الغذاء تمثل قلقاً في بعض البلدان التي يقوم اقتصادها علي الزراعة . وقد خفضت الكثير من البلدان معدل إنتاجها المحلي لكل فرد فيما يتصل بالأغذية الأساسية (4) فكل من بوروندي وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر ونيجيريا والسودان وتنزانيا وزامبيا، لديهم معدل سلبي للنمو السنوي لكل فرد من الأغذية الأساسية الثابتة يتراوح ما بين (1–) و (1.7) بالمائة في الفترة من 1995 إلي 2004 . وفضلاً عن هذا شهد إنتاج الأغذية الأساسية في كثير من البلدان التي يقوم اقتصادها علي الزراعة معدلات منخفضة وإخفاقات تسبب فيها تنوع المناخ . علي سبيل المثال، يبلغ معدل تنوع إنتاج الأغذية الأساسية الجيدة 25بالمائة. وهذا يعني أن هناك عجز لا يقل عن 25بالمائة من معدل الإنتاج يقع كل ستة أعوام . وبلدان أخري كثيرة اتسمت بإخفاقات عالية فبلغت النسبة في النيجر ومالاوي 18بالمائة وفي رواندا 15بالمائة وفي بوركينا فاسو وتشاد وكينيا وأوغندا وجمهورية اليمن زادت النسبة عن 10بالمائة.

توافر الغذاء – الإنتاج الكافي للأطعمة

كانت أزمة الغذاء الناتجة عن تزايد الأسعار في منتصف السبعينيات مدفوعة بانخفاض مخزون الصرف الأجنبي ومحدودية واردات الطعام في كثير من البلدان ذات العجز الغذائي. وهذه الزيادة في الأسعار دفعت بعض البلدان إلي التركيز داخلياً والتوجه والاكتفاء الذاتي من خلال الإنتاج المحلي. ولكن في الوقت الحالي وفي ظل وجود أسواق دولية أكثر من الممكن أن تؤدي الأسعار المنخفضة ووجود بلدان ذات معدلات صرف جيدة إلى توافر الغذاء وانخفاض الأسعار في معظم البلدان (انظر فصل 5) . كما أن معظم البلدان نوعت قاعدة صادراتها إذ زادت من قدرتها علي الاستيراد.

ويزيد تدهور الإنتاج المحلي وتزيد إخفاقاته بوضوح من مشكلة محتملة أمام توافر الغذاء علي المستوي الوطني . فهل من الممكن معالجة هذه المشكلة من خلال الاستيراد؟ في كثير من البلدان الإجابة ستكون " نعم " . وفي بلدان أخري تعد الكثير من الأغذية الأساسية الاستهلاكية ذات درجة منخفضة من الاتجار ويصعب المتاجرة فيها دولياً (انظر فصل 1) . كما أن البني التحتية المعدومة تفرض تكاليف مرتفعة للغذاء حيث يصعب الوصول إلي المناطق المنعزلة حتي عندما تخدم الأسواق الدولية العاصمة والمدن الساحلية في أي من هذه البلدان بشكل جيد.

وبخلاف مسألة المتاجرة وفي ظل البنية التحتية الضعيفة و العراقيل التي تواجه المتاجرة الدولية، غالباً ما تقيد القدرة علي توفير العملة الصعبة القليلة من إمكانية الاستيراد. وبالنظر إلى إثيوبيا مثلاً فهي مستوردة بمعدل 8بالمائة من استهلاكها من الأغذية الأساسية (بافتراض أنها لا تحصل علي مساعدات غذاء) من أجل الحفاظ علي المستويات الحالية من التغذية . وفضلاً عن هذا، من الممكن أن يتم تعويض العجز البالغ 9بالمائة في الإنتاج والذي يقع بمعدل 9بالمائة كل ستة أعوام ، من خلال مضاعفة الواردات . ولكن في ظل غياب مساعدات الغذاء، ستنفق إثيوبيا 16بالمائة من مكاسبها من العملة الصعبة علي استيراد الغذاء ، مما سيترك مساحة قليلة لزيادة الواردات الأخرى المطلوبة.

إن معظم البلدان التي يقوم اقتصادها علي الزراعة مستوردين خالصين للأغذية الأساسية حيث استوردت 14 بالمائة من استهلاكهم الكلي خلال العقد الماضي، ولكن وصلت بعضها إلي مستويات مرتفعة من الاستقلال الغذائي بما يزيد علي 40 بالمائة في كل من غينيا بيساو وهايتي وجمهورية اليمن . وفي ظل هذه المستويات من الاستقلالية الزراعية وواردات الأغذية التي تمثل غالباً ما يزيد علي 20 بالمائة من معدل الصرف الأجنبي، تضيف زيادات الأسعار العالمية قيودًا أخرى علي القدرة علي الاستيراد، ومن ثم علي القدرة علي توفير الغذاء محلياً . وقد ظل سعر الأغذية المتاحة عالمياً مرتفعاً حيث يبلغ معدل التنوع نحو 20 بالمائة .

وبسبب مرونة سعر الطلب علي الأغذية الأساسية وضآلة الأسواق، تتحول مشكلات توافر الغذاء (من انخفاض الإنتاج المحلي إلي نقص الواردات) إلي مشكلات كبري في الأسعار المحلية ونقص في الدخول الحقيقية للمستهلكين الفقراء (ومعظمهم من الفلاحين) .حتي في البلدان التي تشترك في التجارة والنقل والتسويق تعد التكاليف الناتجة عن اختلاف كبير بين القدرة علي الاستيراد والتصدير سببًا في حدوث عجز دونما تأثير في التجارة . وتتفشي التنوعات في الأسعار والتي تعد مرتفعة في العواصم حتي حيث الأسواق الأكثر تحرراً، في المناطق الداخلية والأكثر انعزالًا.

الحصول على الغذاء توفير ما يكفي من الأطعمة :

لكن بالنسبة لمعظم من يعانون من التغذية السيئة، يعد الافتقار إلى الوصول إلى الغذاء مشكلة كبرى تفوق توافر الغذاء. وأشهر ما كتب "أمارتياسين" الحائز على جائزة نوبل هو أن "المجاعة وضع يكون فيه بعض الناس لا يملكون الطعام الكافي ليأكلوه"[5]. وما يثير السخرية هنا أن معظم الذين يعانون عدم الأمن الغذائي من المناطق الريفية حيث ينتج الغذاء،و مع ذلك هم من المشترين للغذاء وليسوا من البائعين له (انظر الفصل4).

والفقر يقوض قدرة هؤلاء على الحصول على الغذاء من الأسواق. ووفقًا لمهمة عمل مكافحة الجوع التابعة للأمم المتحدة، فإن نصف الجوعى من صغار الملاك، وخمسهم لا يملكون الأراضي وعشرهم من الرعاة الزراعيين وصائدي الأسماك والذين يعيشون في الغابات والخمس الباقي يعيشون في مناطق حضرية[6].

واليوم تعد قدرة الزراعة على إنتاج الدخل للفقراء، لاسيما النساء، أكثر أهمية بالنسبة لأمن الغذاء من قدرتها على زيادة إمدادات الغذاء المحلية. تنفق النساء أكثر من الرجال على الغذاء من دخولهن. ففي جواتيمالا، تبلغ نفقات الأسر التي تجني ربحها من

صادرات زراعية غير تقليدية تسيطر عليها النساء ضعف ما تنفقه الأسر التي يسيطر فيها الرجال على الربح[7].

وقد تحركت الهند من عجز الغذاء إلى فائض الغذاء مقللة معدل الفقر لدرجة كبيرة كما دفعت دخل كل فرد إلى مستوى أعلى من معظم أجزاء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك ما زالت الهند موطنًا لـ 210 مليون شخص من الذين يعانون سوء التغذية و39 بالمائة من الأطفال ناقصي الوزن[8]، وتحتل بنجلاديش والهند ونيبال ثلاثة من المراكز الأربعة الكبرى في التصنيف العالمي لعدد الأطفال ناقصي الوزن وتأتي أثيوبيا في المرتبة الرابعة بنفس اتجاه انخفاض وزن الأطفال كما في الهند. ويظن الكثيرون أن الوضع المتدني للمرأة في جنوب آسيا أدى بدرجة ما إلى تقويض أمن الغذاء وفوائده الناجمة عن تقليل معدل الفقر من خلال الزراعة.

ـ استخدام الغذاء ـ إنهاء الجوع الخفي:

يفسر استخدام الغذاء أمن الغذاء على أنه أمن التغذية. فلضعف التغذية عواقب اقتصادية وخيمة إذ تؤدي إلى فقدان قدرة الفرد التقديرية على الإنتاج بمعدل 10 بالمائة من مكاسب العمل وخسائر في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 2 ، 3 بالمائة في أسوأ البلدان تضررًا[9]، ولكن ضعف التغذية ليس مجرد ناتج من نواتج الحصول المحدود على السعرات الحرارية. لا بد ألا يكون الغذاء متاحًا فقط ويمكن الحصول عليه، ولكن لا بد أن يكون أيضًا على الجودة الصحيحة والتنوع الجيد(فيما يتعلق بالطاقة والمغذيات الصغرى)، كما لا بد أن يكون آمنًا في إعداده ويستهلكه جسد صحي حيث إن المرض يخفي قدرة الجسم على تحويل استهلاك الغذاء إلى تغذية كافية.

يؤدي العجز في تنويع الغذاء وجودته إلى ضعف التغذية بالمغذيات الصغرى أو الجوع الخفي[10]، حتى عندما تكون مدخلات الطاقة كافية. ومن الممكن أن يتسبب الجوع الخفي في المرض والعمى والموت المفاجئ وتطورات سلبية في حالة الناجين. فالأشهر الـ 12 المقبلة سيقتل ضعف التغذية مليون شخص دون سن الخمس سنوات[11]، وسوف يكلف نقص عنصر الحديد بين نساء سيراليون العاملات في قطاع الزراعة الاقتصاد هناك 100 مليون دولار أمريكي في السنوات الخمس المقبلة[12].

وبالرغم من أن إنتاج الحدائق والماشية من العائدات الرئيسية للزراعة من أجل تحسين جودة الغذاء إلا أن الزراعة حتى الوقت الحالي توفر مسارًا إضافيًا لمعالجة الجوع الخفي كما أن التحصين العضوي يقوي تنوع المحاصيل الأساسية ويحسن جودة الأغذية بمستويات أعلى من الفيتامينات والمعادن من خلال إنتاج المحاصيل التقليدية والتكنولوجيا العضوية.

وفي المستقبل سوف تواصل الزراعة لعب دورًا مركزيًا في مواجهة مشكلة أمن الغذاء. ويمكن للزراعة الحفاظ على إنتاج الغذاء العالمي وزيادته، وضمان توافر الغذاء. ويمكنها كذلك أن تكون السبيل الأساسي لتوفير الدخل للفقراء وتأمين حصولهم على الغذاء. ومن خلال تنوعات جديدة ومحسنة، يمكن للزراعة أن تحسن جودة الغذاء وتنوعه وتعزز العلاقة بين أمن الغذاء وأمن التغذية.

الجزء الثاني

ما هي الوسائل الفعالة لاستخدام الزراعة في التنمية؟

الفصل الرابع

إصلاح التجارة، والأسعار وسياسات الدعم

تعتبر الزراعة سبباً للنزاع والجدال في المفاوضات التجارية الدولية فضلاً عن أنها سبباً للنزاع أيضاً في النقاشات الداخلية التي تدور حول سياسات الدعم والأسعار وغالباً ما تكون هي السبب الرئيسي وراء أي تأجيلات وإعاقات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كما حدث في اجتماعات أوروجواي والدوحة؛ حيث كانت الزراعة مصدراً للتوترات السياسية خاصة بالبلدان المتحولة، كما كانت مجال اعتراض بالنسبة لحوار السياسة مع شركاء التنمية في البلدان الأكثر فقراً وعادة ما تعتبر الإصلاحات ذات حساسية سياسية ومصالح قوية ونحوه. ومن هذا المنطلق غالباً ما تكون صعبة التحقيق، ومع ذلك فإنه يمكن صنع منافع ومكاسب مهمة من المزيد من إصلاحات سياسة التجارة الزراعية والأسعار وسياسة الدعم. ولن تأتي قبل هذه المكاسب والأرباح بسهولة، فهذه الإصلاحات تتطلب مواجهة الاقتصاد السياسي لخيارات السياسة الصعبة ومن ثم سيكون هناك رابحون وخاسرون من هذه الإصلاحات.

إن السياسات الزراعية تتنوع بصورة كبيرة عبر البلدان. فهي تحيل على مدار التاريخ للتغير ما بين صافي حصيلة الضرائب والإعانات بالنسبة لزيادات الدخل للفرد بالبلاد (انظر فصل 1)[1] فالبلدان منخفضة الدخل تميل لفرض ضرائب مرتفعة نسبياً على المزارعين في قطاع التصدير لتكون مصدراً مهماً للعائد المالي. بينما تميل البلدان المتقدمة إلى تقديم الدعم والإعانات للمزارعين بصورة مكثفة وغالباً ما تُوجِد هذه الاختلافات سياسة متميزة ضد الفقراء في كل من الأسواق الداخلية والدولية.

وتعتبر التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التجارة والأسعار والدعم هذه الأيام بالنسبة لعالم الزراعة مرتفعة للغاية. فهي تعمل على تخفيض أسعار السلع الدولية بمعدل 5 بالمائة (أكثر من بعض السلع الأخرى). وتعوق نمو الناتج الزراعي بالبلدان النامية. كما أن هذه السياسات تستهلك جانباً كبيرًا من موازنة الحكومة وتصرف الانتباه عن تعزيز نمو الاستثمارات. ورغم أن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية قد قلت على مدار العقدين الماضيين. خاصة بالبلدان النامية، إلا أنها مازالت كبيرة وتعمل على استدامة تباينات الدخل العالمية. من هنا يمكننا القول أن تصحيح هذه السياسة وإخفاقات الاستثمار سيسرع من النمو ويَحد من الفقر.

يعرض هذا الفصل تغيرات السياسات الأخيرة في كل من العالمين النامي والمتقدم، والمطالب والأرباح المحتملة مع المزيد من الإصلاحات، وحجم الرابحون والخاسرون والإصلاح، ونسبة التقدم الحادث، والتتابع، والدعم المكمل المطلوب لتعزيز هذه الإصلاحات من أصل دعم النمو وتقليل نسبة الفقر. ويساعد إطار الاقتصاد السياسي المذكور في الفصل الأول على فهم العوامل المحددة للخيارات السياسية للحالات المختارة والأساليب المطلوبة الهادفة للمزيد من التحسين التجاري ومحركات الأسعار وفعالية الإنفاق العام.

الحماية الزراعية والدعم في البلدان المتقدمة

أُعطِي المزيد من الاهتمام لتقليل الآثار السلبية لسياسات البلدان المتقدمة على البلدان النامية خاصة عبر الجهود المتداولة لفتح الأسواق وإلغاء سياسات الدعم لدى البلدان المتقدمة والتي عملت على الحث على الإنتاج وتخفيض الأسعار العالمية (إطار 4.1). لقد استحثت زيادة الحماية الزراعية بالبلدان المتقدمة والمخاوف الناجمة عن آثارها على البلدان النامية الأكثر فقراً. الجهود الدولية في الثمانينيات وذلك لتقليل الأسعار المحُرفة بالأسواق العالمية. وفي بداية جولة

المفاوضات التجارية لأوروجواي عام 1986، شكلت بعض البلدان الزراعية المُصَدرة مجموعة كيرنس (Cairns Group) وضمنت أن يضع الأعضاء بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة قضية التجارة الزراعية وإصلاح الدعم على قمة جدول عمل جولة أورجواي. كما شكلت البلدان النامية أيضاً مجموعة العشرين (G-20) أثناء مؤتمر Cancun الوزاري بدولة الدوحة عام 2003 لضمان وتأمين تخفيضات الحماية الزراعية بالبلدان المُتقدمة.

تباطؤ التقدم في الإصلاح مع القليل من التغير في الدعم الكلي

تعمد البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى إصلاح سياستهم الزراعية. إلا أن التقدم يبدو بطيئاً، فقد انخفض معدل الدعم للإجراءات الزراعية من 37 بالمائة من القيمة الإجمالية لمدفوعات المزارع فيما بين 1986–1988 (في بداية جولة أورجواي) لتصبح 30 بالمائة فقط فيما بين 2003–2005. ويقيس هذا التقييم– الذي يشار إليه بتقييم دعم المنتج – القيمة النقدية السنوية للتحويلات الإجمالية من المستهلك ودافعي الضرائب بالثقة بالمنتجين الزراعيين، ويُقَاس التقييم على مستوي المزرعة من حيث حصة القيمة الإجمالية لمدفوعات المزرعة وينشأ هذا التقييم من معايير السياسة التي تَدعَم الزراعة، بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها أو آثارها على إنتاج المزرعة أو دخلها[2]. وبينما تعتبر الانخفاض في الدعم بنسبة 7 بالمائة نوعاً من التقدم، فقد زاد مبلغ الدعم على مدار نفس الفترة من 242 مليار دولار إلى 273 مليار دولار في العام.

وتُقَدَم البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر من 90 بالمائة من قيمة الدعم الزراعي بالدولار. وتتمثل هذه البلدان في الاتحاد الإداري الذي يقدم وحده حوالي نصف الدعم واليابان، والولايات المتحدة، وجمهورية كوريا. ومازالت تقييمات دعم المُنتج مرتفعة في كل تلك الدول الأربع. كما هو موضح في (الشكل البياني 4.1)[3] وفي المقابل، نرى أن دولتين آخرتين أعضاء بالمنظمة وهما استراليا ونيوزيلندا، تقدمان دعماً أقل لمزارعيهم.

لقد زادت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من إمكانية وصولهم المميز لأسواقهم بالنسبة لبعض البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، وقعت الولايات المتحدة عام 2000 قانون الفرص والنمو الأفريقي والذي يتيح إمكانية مميزة للوصول إلى منتجات القارة الأفريقية في أسواق الولايات المتحدة. ويستمر الاتحاد الأوروبي في إمكانية الوصول المميزة غير التبادلية للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء، وجزر الكاريبي، بموجب اتفاق كوتونو (Cotonou). وفي عام 2001، أتاح الاتحاد الأوروبي إمكانية للوصول معفية من الحصص والواجبات بالنسبة لأسواقها للبلدان التي حددتها الأمم المتحدة على أنها الأقل تقدماً وذلك بالنسبة لجميع السلع والبضائع عدا الأسلحة، رغم أن (الاتحاد الأوروبي) استثني الخدمات وأجل فتح الأسواق الحساسة سريعة التقلب مثل أسواق الموز والأرز والسكر.

إطار 4.1: أنواع الوسائل التي تحرف التجارة

هناك 3 أنواع رئيسية من الوسائل التي تحرف التجارة ألا وهي، حرية أو إمكانية الوصول للأسواق، إعانات التصدير، والدعم الداخلي، حرية الوصول للأسواق: تضمن التعريفة الجمركية للاستيراد ونظام الحصص الذي يحمي المنتج المحلي من منافس البضائع والسلع المستوردة. ومن هنا يعزي إجراء الحماية للإنتاج المحلي ليكون مرتفعاً أكثر مما عليه الحال بأسعار السوق. وذلك على حساب المنتجين والمصدرين الدوليين تتضمن إعانات التصدير المنوعات الحكومية التي تغطي بعض تكاليف المُصدرين مثل نفقات التسويق، رسوم النقل الداخلي الخاص والمدفوعات التي تُقَدم للصادرات المحلية لجعل منتجات المنتجين المحليين تَنافَسية.

الدعم الداخلي: يتضمن الدعم المباشر للمزارعين والمتصل بنوع وسعر وحجم الإنتاج وبالاعتماد على مستوي الدعم، عادة ما يكون الإنتاج مرتفعاً ومنافساً للواردات بينما يكون أقل في غياب الدعم.

شكل بياني 4.1: كان التقدم بطيئاً في عملية تقليل الدعم الكلي للمنتجين الزراعيين بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن كان هناك بعض التحرك لمدفوعات أقل تحريفاً وغير مزدوجة.

تقييم دعم المنتج بالمائة[9].

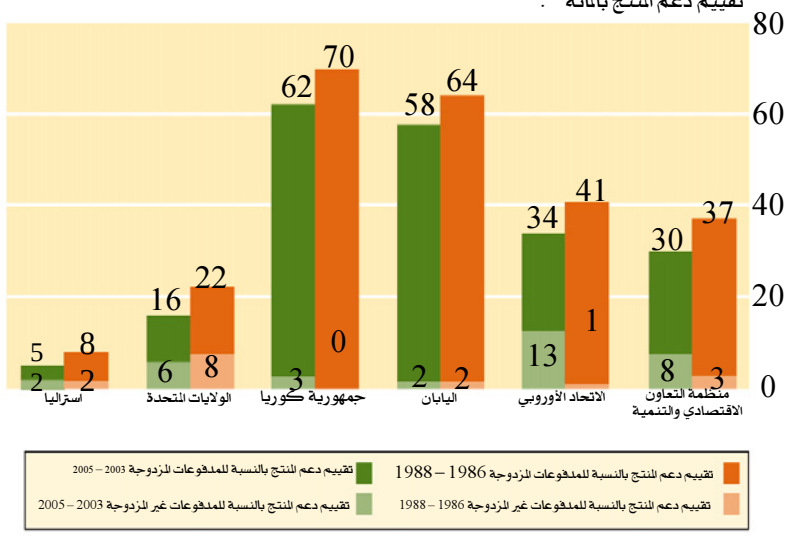

المصدر: OECD 2006b.

ملاحظة: تتضمن المدفوعات المزدوجة عمليات دعم أسعار السوق والمدفوعات المرتبطة بمستوي الناتج وتتضمن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الاتحاد الأوروبي، استراليا، كندا، أيسلندا، اليابان، جمهورية كوريا، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة.

a. التحويلات للمنتجين الزراعيين كحصة من القيمة الإجمالية لمدفوعات المزرعة.

تعمل عملية دعم الأسعار للمزارعين ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمُحفزات تدفع لإنتاج المزيد ويعتبر التحول الأخير لفصل ازدواج الدعم عن نوع وحجم وسعر المنتجات بمثابة جهد لتقليل الآثار التجارية المحرفة على الإنتاج الحالي أو المستقبلي بينما يتم المحافظة على دعم المزارعين وقد تم فك ازدواج 28 بالمائة من الإنتاج واستخدام المدخلات، أي بزيادة 9 بالمائة عن الفترة ما بين 1986–1988 (الشكل 4.1).

ويعتبر فك ازدواج المدفوعات أقل تحريفاً من أشكال الدعم المرتبطة بالناتج مثل حماية التعريفة الجمركية. ومع ذلك ما زال بإمكانها التأثير على الإنتاج. ويمكنها الحد من كراهية المزارعين لخطر (أثر الثروة) وتقليل التنوع في شكل دخل المزرعة (أثر التأمين). وغالباً ما تقوم البنوك بتقديم القروض للمزارعين الأمر الذي تصنعه لباقي المقترضين للحفاظ على عمل المزارعين بالزراعة.[4]

ولا يوجد حداً للوقت بالنسبة لبرامج الموضوعات غير المزدوجة، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي وتركيا. أما الولايات المتحدة فقد كان لها برنامجاً محدود الوقت في مشروع قانون المزارع لعام 1996، لكنه لم يتم تنفيذه وقد كان للبرنامج غير المزدوج للمكسيك حداً للوقت في البداية وكان من المفترض لهذا البرنامج أن ينقضي عندما يتم الانتهاء من مراحل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عام 2008، إلا أن الحكومة قد أعلنت بالفعل أنه سيتم الاحتفاظ بهذا البرنامج بصورة ما وما لم تكن لهذه البرامج حدوداً زمنية مع التزامات حكومية جديرة بالثقة تجعلها ملتزمة بهذه الحدود، فستصبح خطورة المدفوعات غير المزدوجة أكثر تحريفاً مما هو شائع الافتراض. علاوة على ذلك، فإن استمرار البرامج المرتبطة بالناتج إلى جانب الدعم غير المزدوج يمكن لهما أن يكبحا جماح الآثار الأقل تحريفاً للبرامج غير المزدوجة.

لقد تنوع التقدم في عملية عدم الازدواجية بصورة كبيرة بواسطة السلع، حيث إن أكثر التقدم الذي طرأ كان في الحبوب. مع ذلك فإن المبادرات الأخيرة التي تقضي بتوسيع استخدام أنواع الوقود الحيوي ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تعكس بصورة غير مباشرة بعضاً من هذا التقدم وما تحتاجه الآن هو أن يحدث تحولاً سريعاً للدعم غير المزدوج الأقل تحريفاً من أجل تصدير المنتجات المهمة للبلدان

النامية، خاصة القطن كما إن هناك بالفعل بعض التغيرات الأخيرة لسياسات الأرز والسكر والقطن باليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلا أنها مازالت في المرحلة الأولى من التنفيذ.

عوامل الاقتصاد السياسي من أجل المزيد من الإصلاح

تحدد عوامل الاقتصاد السياسي في كل بلد مسرعة متقدمة ومدى الإصلاحات. ومن ثم فإن سياسات القطن الأمريكي، وسياسات السكر لبلدان الاتحاد الأوروبي والأرز بالنسبة لليابان تشير كلها إلى أن تأثير منظمة التجارة الدولية تكمن في أن حثها لعمليات الإصلاح يُعتبر حقيقياً. وأن الضغط الإعلامي يمكن له أن يكمل هذا الإصلاح (إطار 4.1). ومن ثم تُظهر هذه الحالات أن الإصلاحات ليست بالأمر السهل وغالباً ما تَتَطَلَبْ لتسويات وحلول وسط متفق عليها وبرامج تعويض للخاسرين من أجل الاتفاق على المزيد من التقليل للمستويات المرتفعة من الحماية الزراعية (كما هو الوضع في إصلاحات سياسة الأرز اليابانية وإصلاح سياسة السكر ببلدان الاتحاد الأوروبي).

الضرائب الزراعية في البلدان النامية

أضعفت سياسات البلدان النامية هي الأخرى محفزات الإجراءات الزراعية. كما أن سياسات الاقتصاد الكبرى ترهق الزراعة بالكثير من الضرائب أكثر مما تفعله السياسات الزراعية نفسها. ومع ذلك فإن كلاهما مهمان للبلدان الأكثر فقراً فالضرائب المباشرة على الزراعة من خلال أسعار العملات المُغالى فيها والحماية الزراعية، كانت أكبر 3 مرات تقريباً من الضريبة المباشرة على القطاع الزراعي وقت إصدار آخر تقرير للتنمية العالمية عام 1982 حول الزراعة. وفي دراسة تضمنت 16 بلدًا ناميًا حالياً في الفترة ما بين الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات، قُدر معدل الضريبة غير المباشرة بحوالي 24 بالمائة وارتبطت الضرائب المرتفعة على الزراعة بانخفاض النمو الزراعي ومن ثم النمو الأكثر بطأ في الاقتصاد[5]. وتعرض البلدان النامية الأكثر فقراً، الكثير من الضرائب على القطاع الزراعي بينما تُعتبر إعادة استثمارات عوائد الضرائب بالقطاع منخفضة وغير فعالة. (انظر فصل 1)

ومع الإصلاحات التي طرأت في حقبة الثمانينيات والتسعينيات لاستعادة توازن الاقتصادات الضخمة، وتحسين حصص الموارد واستعادة النمو في العديد من البلدان الأكثر فقراً. خُفضت كلاً من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وانعكس إصلاح العملات المبالغ في أسعارها، والتي تُرهق الصادرات الزراعية (المقدرة بالمعدل الرسمي). وواردات الطعام المدعم بالضرائب، على الانخفاض الكبير في فروق قيمة السوق الموازية بالنسبة للعملات الصعبة في البلدان النامية. فقد انخفض معدل فرق قيمة الموازنة بالتجارة بالنسبة لـ 59 بلد نامي من أكثر من 140 بالمائة في فترة الستينيات إلى حوالي 80 بالمائة في السبعينيات والثمانينيات. كما انخفض 9 بالمائة أخرى في بداية التسعينيات، وبتنوع كبير بين البلدان[6] .

تُفرض ضرائب أقل على البلدان القائمة على الزراعة

خَفَضَتْ إصلاحات البلدان النامية على الزراعة خاصة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من نصف معدل صافي حصيلة الضرائب على الزراعة في الفترة ما بين 1980 – 1984. و2000–2004 حيث انخفضت من 28 بالمائة إلى 10 بالمائة (يوضح الشكل 4.2 المعدل البسيط للبلدان). وكانت الطريقة المستخدمة لقياس التغير الحادث في صافي حصيلة الضرائب بالبلدان النامية عبر حساب المعدل الضئيل للمساعدة بالنسبة للمزارعين (إطار 4.3).

إطار 4.2 : الاقتصاد السياسي للإصلاحات الزراعية بالبلدان المتقدمة

تم تقدير الإعانات الزراعية والتعريفة الجمركية على الأرز والسكر عبر جميع البلدان مجتمعة بحوالي 20 بالمائة و 18 بالمائة على التوالي من التكلفة العالمية لجميع السياسات التجارية الزراعية وهي الأعلى من بين جميع البضائع ورغم أن التكلفة العالمية المناظرة للإعانات والتعريفة الجمركية للقطن تُعتبر أقل كثيراً، إلا أن التكلفة الثابتة بالنسبة للبلدان النامية تُعتبر كبيرة، حيث تم تقديرها بـ283 مليون دولار في العام وبالنسبة للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء، بلغت الإعانات والتعريفة الجمركية للقطن بالنسبة للبلدان المتقدمة حوالى 20 بالمائة من التكلفة (الكلية للسياسات التجارية بالنسبة للبضائع والسلع التي يتم المتاجرة فيها.

إصلاح سياسة الأرز اليابانية: التوصل لتسوية متفاوض عليها للموافقة على الدعم المُزدوج:

دأبت اليابان على حماية منتجي الأرز – حيث إنه المصدر التقليدي للدعم السياسي الذي تتلقاه الحكومة منهم وذلك عبر 778 بالمائة من التعريفة الجمركية المحددة لصادرات الأرز المكافئة. وفي عام 2007، قدمت اليابان مدفوعات مباشرة أقل تحريفاً للمزارعين على أساس حجم المزرعة، وليس الإنتاج ومن المتوقع أن يكون قد تم التفاوض على المدفوعات في مقابل انخفاض مستويات التعريفة الجمركية على الأرز مما جعل المدفوعات بالنسبة للمزارع أكبر من الحجم المحدد لاستهداف "رأس المال" بالتفضيل على المزارعين العاملين لفترات جزئية وتم النظر بهذا المشروع على أنه بديل أقل تحريفاً لحماية المزارع الصغيرة كما أنها آلية من شأنها الإغراء على الإنتاج بمعدلات كبرى.

لماذا وافق الساسة على هذا المشروع المقترح رغم الخطورة الواضحة لتقويض دعمهم السياسي بالمناطق الريفية؟ لثلاثة عوامل:

أولاً: الدعم المطلق لقطاعات اقتصاد غير المُزارعين.

ثانياً: الضغط الإعلامي: فقد كان هناك مخافة من أن تؤدي سياسات الأرز لليابان في زيادة عُزلتها عن المجتمع الاقتصادي العالمي.

ثالثاً: وجهة النظر القائلة بأن الزراعة يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية الكبرى.

حافظ ائتلاف قوي مؤيد للزراعة يتألف من وزارة الزراعة والقياسات والصيد السمكي، والحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، والجمعيات التعاونية الزراعية اليابانية على الحفاظ على نظام حماية الزراعة، حيث عمد الائتلاف على تنفيذ برامج دعم المزارع. إلا أن وزارة الزراعة والغابات بدأت تدريجياً في تغيير هذا النظام إلى سياسات يعمل السوق على توجيهها أكثر كما حول الحزب الديمقراطي الليبرالي من اهتمامه إلى المناطق المدنية، وذلك بسبب الدعم المتزايد من المدن الكبرى خلال الانتخابات الأخيرة، وذلك في إشارة إلى أن الجماعات غير الزراعية تنال اهتماماً سياسياً في هذا المضمار السياسي.

وفي الوقت الذي يبدو فيه الإصلاح أمراً حتمياً، أدت معارضة الجمعيات التعاونية الزراعية إلى تسوية تقضي بتغطية مشروع الدفع المباشر. والذي توسع ليشمل المدفوعات المباشرة للمزارعين الصغار الذين يعملون لفترات جزئية إذا ما تم تنظيمهم في وحدة زراعية جماعية.

ورغم أن ذلك تم النظر إليه على أنه يضعف جهود التغيير الهيكلي، إلا أنه قد بدأ ضرورياً للوصول لاتفاق حول برنامج الإصلاح وبينما لا تعتبر هذه التسوية مقوضة، فإنها قد تبطئ التحول النهائي نحو إنتاج أكبر حجماً. وفي ظل الوجود الفعلي للمزارعين المنتجين للكميات الكبرى في النظام التسويقي للجمعيات التعاونية الكبرى. فمن المتوقع أن تزيد سرعة خروجهم من الجمعيات بسبب برنامج المدفوعات المباشر، وبالتالي تقلل القوة السياسية للجمعيات من مقاومتها ومعارضتها للإصلاح.

إصلاح سياسة السكر في الاتحاد الأوروبي: التعويض وإعادة الهيكلة لإكمال الإصلاح

تعتبر أسعار السكر الداخلية بالاتحاد الأوروبي المدعومة بالتعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات أكبر 3 مرات عن الأسعار العالمية. إلا أن عاملين أساسيين لاستهلاك الإصلاحات: الأول، الحُكم على نظام دعم صادرات السكر بالاتحاد الأوروبي على أنه غير متماشي وغير متوافق مع الالتزامات المتفق عليها لدى منظمة التجارة الدولية. ثانياً: تقديم مبادرات تجارية تتعلق بكل شيء عدا الأسلحة عام 2001، وذلك لفتح أسواق السكر أمام الواردات الخالية من الالتزامات والحصص من البلدان الـ 50 الأقل تقدماً بداية من عام 2009 وما بعد ذلك . وكان من المتوقع أن يُفضي هذا الأمر إلى زيادة في واردات السكر وإضعاف وإفقاد نظام السكر بالاتحاد الأوروبي لاستقراره ما لم يتم تخفيض أسعاره. أضف إلى تلك العوامل المحددة جملة ائتلاف المنظمات غير الحكومية الدولية والتي أكدت على الآثار السلبية لسياسة السكر التابعة للاتحاد الأوروبي على البلدان النامية.

وفي الوقت الذي تحول فيه التوازن السياسي ضد منتجي السكر، تم وضع بعض المعايير حيز التنفيذ لمواجهة الخسارة المتوقعة في العوائد. فمن المنتظر أن يحترم هذا الإصلاح معارضة المنتجين. وفي فبراير 2006، تمت الموافقة على تعويضات وتمويلات إعادة الهيكلة التي يُحولها المنتجون جزئياً لتشجيع المنتجين غير المنافسين على ترك هذه الصناعة. ومن المتوقع أن يتلقى مزارعو الاتحاد الأوروبي تعويضاً يبلغ حوالي 62 بالمائة من قيمة تخفيض السعر المحلي على مدار 4 سنوات.

هناك 3 أهداف لتمويلات إعادة الهيكلة المستمرة على مدار 4 سنوات: ألا وهي تشجيع المنتجين غير التنافسيين على ترك هذه الصناعة. التعامل مع الآثار البيئية والاجتماعية لإغلاق المصانع، ومساعدة المناطق الأكثر تأثيراً على تطوير الأعمال والشركات الجديدة في ضوء تمويلات التنمية القروية والهيكلية للاتحاد الأوروبي. خضعت بلدان أفريقيا، والكاريبي، والأطلنطي عام 2006 التي تلقت أسعاراً أكبر من أسعار السوق العالمية نظير حصة السكر التي يتم إنتاجها لبيعها في سوق الاتحاد الأوروبي، على خطة مساعدة قيمتها 40 مليون إسترليني.

إصلاح سياسة القطن بالولايات المتحدة:

منظمة التجارة الدولية والإعلام المحلي يمارسون ضغوطاً لموازنة سلطة الضغط الخاصة بالصناعة. يُحسب للولايات المتحدة وحدها 40 بالمائة من صادرات القطن العالمي و20 بالمائة من إنتاج القطن بالعالم. أما الإعانات فتساوي في قيمتها حوالي ثلثي قيمة سوق الإنتاج في الفترة مابين 2000، 2005 وتم تقدير الإنتاج الإضافي للولايات المتحدة الذي تحفزه الإعانات لتقليل سعر القطن العالمي بنحو 10 – 15 بالمائة وهو ما يُكبد البلدان النامية خسارة كبيرة.

تتأثر سياسة القطن الأمريكي بشدة بجماعة قوية ذات شأن تسمي مجلس القطن الأمريكي (وتمثل 24.721 من منتجي ومزارعي القطن وفقاً لإحصاء عام 2002، بالإضافة إلى آخرين مثل المصدرين، وأصحاب المصارف، والموردين، وجامعي القطن). ويعتبر هذا المجلس واحداً من أقوى مجموعات الضغط الأمريكي بالنسبة لسلعة ما، فقد نال دعماً مرتفعاً غير متكافئ بالنسبة للقطاعات الأخرى، خاصة منذ سن قانون الزراعة الوطني لعام 1996 وهو معدل يساوي 120.000 دولار في العام للمزارع).

وقد سلمت أربع بلدان أفريقية منتجة للقطن هي (بنين، بوركينا فاسو، تشاد، مالي) مقترحاً مشتركاً لمنظمة التجارة الدولية في مايو 2003، يطالبون فيه بأن تلغي الولايات المتحدة والصين برنامج تعويضات الخسائر التابع للاتحاد الأوروبي دعمهم لقطاع القطن حتى يتم إلغاء الدعم نهائياً. كما قد رفعت البرازيل قضية شاملة ضد الولايات المتحدة لعدم إذعانها مع التزامات منظمة التجارة الدولية حول إعانات القطن. وفي مارس 2005، أعطت هيئة تسوية النزاعات التابعة بمنظمة التجارة الدولية تعليماتها للولايات المتحدة بأن تجعل معايير دعم القطن المضُرة متماشية ومذَعنة لالتزامات المنظمة. حينها أقدمت الولايات المتحدة على صنع بعض التعديلات للاستجابة لقرار منظمة التجارة الدولية لكن في ديسمبر 2006، عبَّرت البرازيل رسمياً عن عدم رضاءها بمدى التغيرات السياسية التي أحدثتها الولايات المتحدة وطالبت لجنة منظمة التجارة بالحكم على الولايات المتحدة بأنها غير مذعنة للقوانين والالتزامات الأصلية. وتجري الآن إجراءات قضية مرحلة الإذعان وفي الوقت الذي عقدت فيه عمليات تخفيض الإعانات الأمريكية استجابة لمنظمة التجارة الدولية، مارس الإعلام الأمريكي وحسابات الإصلاح ضغوطاً أيضاً على الكونجرس الأمريكي لتقليل هذا الدعم.

المصدر: Anderson, Martin, and Van Der Menshrugghe 2006a, Anderson and Valenzuela (تحت الطبع), Masayoshi Honma, Yujiro Hayami, Dan Sumner, Don Mitchell, and John Baffes, all Personal Communication 2007.

وأشارت دراسة أخيرة إلى أن 9 بلدان من بين 11 صافي الضريبة بهم أقل من الفترة الثانية (شكل 4.2). بينما كانت نيجيريا وزامبيا هما الوحيدتان اللتان كانتا صافي الضريبة بهما مرتفعاً بين الفترتين، أما أعلى نسبة صافية للضريبة فقد كانت في الكوت ديفوار في الفترة ما بين 2000 – 2004 (حوالي 40 بالمائة من المعدل الضئيل للمساعدة).

وبالرغم من التعديلات الاقتصادية الضخمة، لم تتغير الأسعار الداخلية الحقيقية للصادرات الزراعية عبر هذه البلدان كثيراً من حيث المعدل على مدار الثمانينيات فالتحسينات الاقتصادية الضخمة بالكاد عوضت عمليات النقص التي طرأت على أسعار البضائع عالمياً وتغير هذا الوضع خلال حقبة التسعينيات، أدت أسعار البضائع العالمية الإيجازية والإصلاحات الاقتصادية الكبرى المستمرة، وإصلاحات القطاع الزراعي إلى زيادات أكبر في الأسعار الداخلية للصادرات الزراعية[7]. فقد عللت المحفزات القوية للأسعار جزءاً من النمو الزراعي بالعديد من البلدان القائمة على الزراعة، منذ منتصف التسعينيات (انظر فصل 1).

عملت المعدلات الضئيلة الكلية للمساعدة على حجب الفروق والاختلافات المهمة بالضرائب والحماية بين الواردات والصادرات الزراعية وبين المنتجات. حيث يشير المعدل

الضئيل للمساعدة الذي يقارب الصفر على مستوي البلد إلى أنه ليس هناك صافي ضرائب، لكنه قد يكون نتيجة للتعريفات الجمركية الكبرى على الواردات التي تعادل تعويضاً عن الضرائب الكبرى على الصادرات وبناء على المعدل في الفترتين ما بين 1980 – 1984، 2000 – 2004 خفضت البلدان التي القائمة على الزراعة من حمايتها على قدرة استيراداتها الزراعية من 14 بالمائة بالنسبة للتعريفة الجمركية إلى 10 بالمائة كما أن هناك تخفيض كبير في ضريبة الصادرات الزراعية، حيث قلت من 46 بالمائة إلى 19 بالمائة (الشكل 4.3) ويعتبر أغلب الانخفاض في الضرائب نتيجة للسياسات الاقتصادية الكبرى المحسنة.

إطار 4.3: المعدلات الضئيلة للمعونة

يتم تعريف المعدل الضئيل لمساعدة المزارعين على أنه سعر محصولهم بالسوق المحلية (بالإضافة إلى أي دعم مباشر للمحصول) حيث يقل نفس هذا المحصول في سعره خارج البلدان، ويتم التعبير عنه على أنه النسبة المئوية للسعر الخارجي (مع تحديد تعويضات تكاليف النقل، والجودة، والاختلافات، وما غير ذلك). ويقيس المعدل الضئيل اختلافات أسعار المحصول، إلا أنه قد يكون هناك بعض التحريف من جانب المدخلات التي يتم التزويد بها ولتحديد مثل هذا التحريف بالبلدان التي تُعتبر مهمة، يتم تعديل وضبط المعدل الضئيل (الذي يتم التعبير عنه على أنه السعر المكافئ للمحصول) لتتم المدخلات والأسعار التي يدفعها المزارعون لنفس هذه المدخلات. وإذا كانت هناك بلد تقوم بتحريف سوقها من أجل العملة الصعبة، يتم بذل بعض الجهود لاحتساب الاختلاف بين معدل سعر الصرف الذي يستخدمه المستوردون (والمفترض منه أن يكون معدل سعر الصرف الموازي) والمصدرون (وهو المعدل الموازي لمعدلات سعر الصرف الموازية والرسمية) ومعدل سعر الصرف المتوازن المقدر.

المصدر: (تحت الطبع) Andersen.

شكل بياني 4.2: بالنسبة للبلدان القائمة على الزراعة، انخفض صافي الضريبة الزراعية في 9 بلدان من إجمالي 11 بلد.

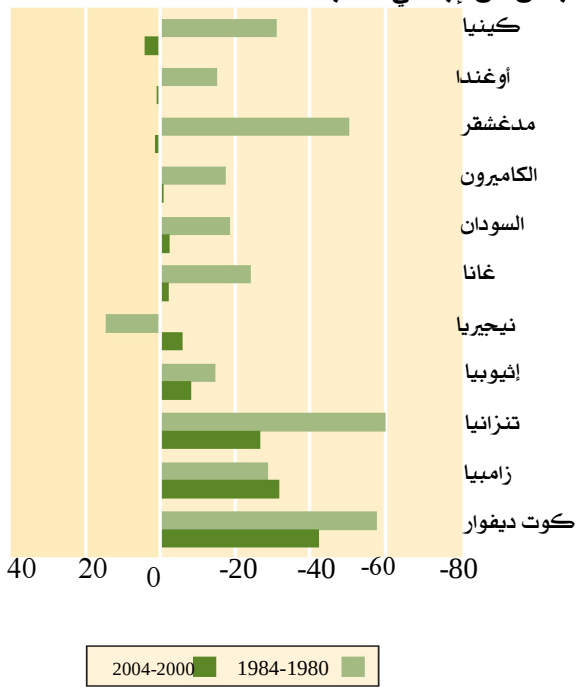

المعدل الضئيل للمساعدة بالمائة

المصدر: (تحت الطبع) Anderson

وبالنسبة للبلدان القائمة على الزراعة، مازال يتم فرض ضرائب كبرى على بعض المحاصيل مثل التبغ، الفول السوداني، والكاكاو في الفترة ما بين 2000– 2004. أما صافي الضريبة على حبوب القهوة فقد انخفض من 53 بالمائة إلى 7 بالمائة وانخفض بالنسبة للقطن من 32 بالمائة إلى 15 بالمائة على مدار الفترتين. بينما تحول السكر من كونه يتم فرض ضرائب كبرى عليه (حيث كان معدل المساعدة الضئيل 36 بالمائة في الفترة ما بين 1980 –1984) إلى أن يتم حمايته بصورة مكثفة (76 بالمائة في الفترة ما بين (2000 – 2004) (الجدول 4.1).

البُلدان المتحولة والبُلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية تحمي الزراعة بصورة أكبر:

انخفض معدل صافي الضريبة في البلدان المتحولة في معدلها من 15 بالمائة إلى 4 بالمائة، إلا أنه كانت هناك تنوعات واختلافات كبيرة بين البلدان (يوضح الشكل 4.4 المعدل البسيط للبلدان). فقد تحولت بعض البلدان

نحو حماية هذا القطاع بصورة أكبر مثل (اندونيسيا، الهند، ماليزيا، تايلاند)، بينما استمرت بعض البلدان الأخرى في رفض تحصيل الضرائب على القطاع الزراعي، رغم انخفاض مستويات الضريبة عما كان عليه الحال في فترة الثمانينيات مثل (مصر، والسنغال). كما هو موضح في الشكل البياني 4.4. أما زيمبابوي فقد كانت البلد الوحيدة بهذه المجموعة التي فرضت صافي ضريبة أكبر على القطاع الزراعي، وذلك يرجع بصورة رئيسية إلى العُملة المُغالَى في قيمتها بصورة مرتفعة. كما كان هناك أيضاً تغييراً كبيراً بمعدل المساعدة النسبي للزراعة مقابل القطاع غير الزراعي ببعض البلدان. ومن هنا يبدو لنا أن التحدي الباقي هو الإبقاء على المحاباة والتحيز القائم على أساس القطاع أو النشاط منخفضاً (إطار 4.4).

شكل بياني 4.3: البلدان النامية تفرض ضرائب أقل على الواردات

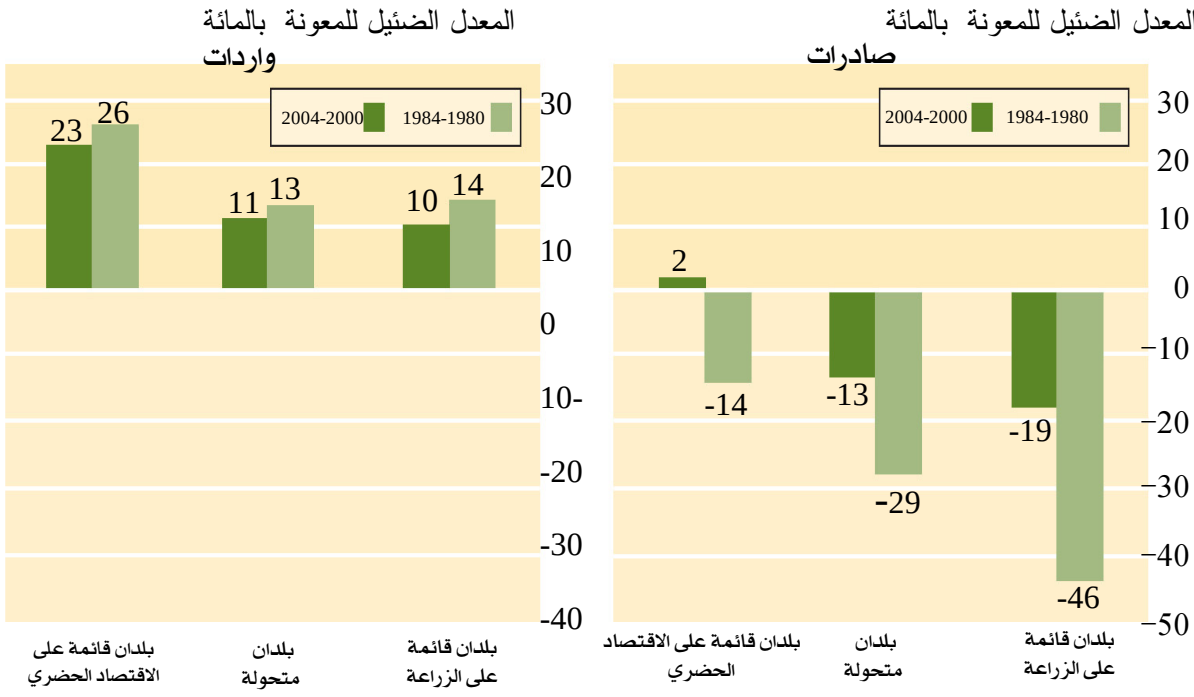

المصدر: (تحت الطبع) Andersen

ملحوظة: البلدان المستخدمة في كل تصنيف موضحة في الأشكال 4.2، 4.4، 4.5 على التوالي وتعتبر هذه المجموعات معدلات بسيطة غير متوازنة وتظهر معدلات القيمة المتوازنة نموذجاً مماثلاً، وبالرغم أن المعدل الضئيل للمعونة في البلدان المتحولة في الفترة ما بين 2000، 2004 قد اقترب من الصفر، بقيت صحيفة الصين على تلك الموازنة وخفضت موازنة القيمة من المعدلات الضئيلة للمعونة في البلدان المتمدنة على مدار الفترتين.

هناك أيضاً اختلافات بين الواردات والصادرات الزراعية في الفترتين 1980–1984و 2000–2004. حيث خفضت البلدان المتحولة قليلاً من حمايتها على الواردات الزراعية وتعريفة جمركية قدرها 13 بالمائة إلى 11 بالمائة كما خفضت من التعريفة الجمركية على صادراتها من 29 بالمائة إلى 13 بالمائة (الشكل 4.3). أما في البلدان الحضرية، فقد تحول معدل صافي الضريبة من كونه سلبياً فيما بين 1980–1984 إلى معدل صافي للحماية قدره 9 بالمائة فيما بين 2000–2004 (المعدل البسيط للبلدان في الشكل 4.5). وقد يقلل تقييم الضريبة النهائية لبلدان أمريكا اللاتينية من الضريبة الحقيقية حيث إن المبالغة في قيمة العملات ليس متضمناً في مثل تلك التقييمات [8] (وقد تم استخدام معدل سعر الصرف الرسمي في كلا الفترتين). وأشار التقييم لستة بلدان من إجمالي السبعة الذين خضعوا للتحليل وهم الأرجنتين، تشيلي، كولومبيا، جمهورية

الدومينيكان، الإكوادور، الفلبين أن بهم إما معدلات حماية أكبر أو ضريبة أقل في الفترة ما بين 2000، 2004 عن الفترة السابقة خلال حماية بالبلدان القائمة على الاقتصاد الحضري (الجدول 4.1). وفيما بين الفترتين 1980–84، 2000–2004، خفضت البلدان القائمة على الاقتصاد الحضري قليلاً من مستوي الحماية على الواردات الزراعية من معدل سعر التعريفة الجمركية البالغة 26 بالمائة إلى 23 بالمائة، كما تحولت من الضريبة على الصادرات البالغ قيمتها 14 بالمائة إلى الإعانة البالغ قدرها 2 بالمائة(شكل4.3).

الجدول 4.1 المعدلات الضئيلة للمعونة للبضائع في البلدان النامية (بالمائة)

	البلدان القائمة على الزراعة		البلدان المتحولة		البلدان القائمة على الاقتصاد الحضري	
المنتج	84-1980	04-2000	84-1980	04-2000	84-1980	04-2000
السكر	-36	76	33	35	-11	52
الأرز	-4	5	-12	4	-4	44
القمح	-12	-3	-4	8	8	-8
حبوب القهوة	-53	-7	-	-	-38	4
الذرة	-11	-7	-23	8	-14	-1
القطن	-32	-15	-20	-2	-	-
كاكاو	-51	-36	-	-	-	-
الفول السوداني	-19	-38	9	9	-	-
التبغ	-49	-50	-	-	-	-

المصدر: (تحت الطبع) Andersen، غير متاحة.

ملحوظة: يتم توازن المعدل الضئيل للمعونة بواسطة قيمة الإنتاج بين البلدان في التصنيفات الثلاثة للبلدان، ويتم تضمين التقييمات إذا كانت التقييمات الثلاثة متاحة.

شكل بياني 4.4: بالنسبة للبلدان المتحولة قامت 9 بلدان من إجمالي 10 بلدان إما بزيادة حمايتها أو بتخفيض الضرائب.

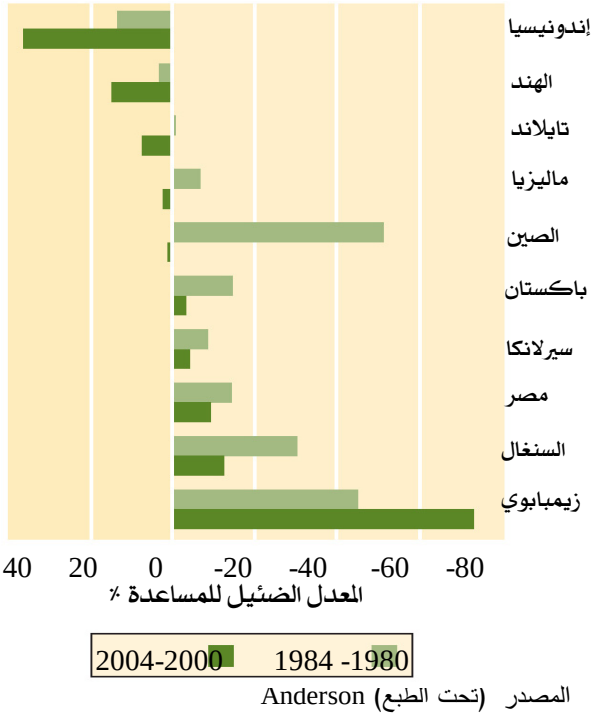

المصدر (تحت الطبع) Anderson

وتكون البلدان القائمة على الاقتصاد الحضري في شرق ووسط أوروبا على معدل متزايد من الحماية الزراعية[9]، (ولا تتوافر الإحصاءات المقارنة في الأشكال هنا وذلك يرجع إلى أن البيانات المتاحة لفترات سابقة ترجع لعام 1992) فقد زاد معدل صافي الحماية من 4 بالمائة عام 1992 /93 إلى 30 بالمائة في الفترة ما بين 03/2002 (المعدل البسيط عبر البلدان)[10]. كما أن هناك اختلافات كبرى بين البلدان بعضها البعض، ومقالاً على ذلك، بلغت نسبة الضريبة المكافئة المفروضة على القطاع في استونيا، لاتفيا، ولتوانيا حوالي 30 بالمائة فيما بين 93/1992. كما زادت الحماية على الواردات الزراعية في الفترة ما بين 93/1992 و 03/2002 من 13 بالمائة إلى 38 بالمائة من حيث التعريفة الجمركية. أما الصادرات الزراعية فقد كان يتم فرض ضريبة عليها بنسبة 2 بالمائة في الفترة ما بين 93/1992. لكن في

2003/2002 فرضت عليها الحماية بمعدل تعريفة جمركية يساوي 24 بالمائة واعتبرت زيادة الحماية جزئياً كنتيجة لنمو الاتحاد الأوروبي بالكثير من هذه البلدان خلال الفترة التي خضعت للتحليل، مما أدي إلى تحول في مستويات الحماية المرتفعة بالاتحاد الأوروبي.

مازالت هناك مساحة للمزيد من مكاسب الفعالية

في الوقت الذي تنخفض فيه الأسعار الداخلية كما يشيع الاستثمار والاستقلال للسياحة التجارية بالنسبة للمزارعين عما كان عليه الحال ذي قبل في حقبة الثمانينيات بالبلدان النامية، لم تتلاشى باقي العقبات وصافي الضريبة وأصبح أمراً منخفضاً في كل البلدان إلا في القليل منها. مع ذلك تُظهر صافي الضريبة غير الكلية للسلع القابلة للتصدير والمنتجات الاستيرادية التنافسية أن الصادرات مازالت تخضع لضريبة كبيرة في العديد من البلدان بينما يتم حماية بعض الواردات بصورة مكثفة.

إطار 4.4: التقدم الكبير في تخفيض المحاباة غير الزراعية في الصين والهند

فى الوقت الذي أصبحت فيه البلدان النامية أكثر ثراءاً، اتجهوا لحماية الزراعة بصورة عامة فقد قللت كل من الصين والهند محاباتها غير الزراعية بصورة كبيرة على مدار العقود الثلاث الأخيرة. ليس فقط بصورة مباشرة إنما أيضاً بصورة غير مباشرة وذلك عبر التخفيضات التى طرأت على الحماية التصنيعية (انظر الرسم التالي) وعند مقارنتهما مع الاقتصاد الأكثر تقدماً شمال شرق القارة الآسيوية من حيث تساوي معدل الدخل للفرد مع تلك البلدان، وجدنا أن هذه الاتجاهات متشابهة بصورة لافتة للنظر. وقد خفضت الصين من انحيازها ونزعتها للزراعة في مرحلة متأخرة من التنمية الاقتصادية الخاصة بها مقارنة بالهند،إلا أن المعونة الموجهة للزراعة بالتناسب مع القطاع غير الزراعي (والتي يتم قياسها من خلال مؤشر المعدل النسبي للمعونة) فقد كانت تميل دوماً للارتفاع في كلا البلدين ولدى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، تُثبّتْ الصين التعريفة الجمركية الزراعية فى مستويات منخفضة نسبياً والتحدي الكائن أمامنا الآن هو الحفاظ على الإنجازات والنزاعات القطاعية منخفضة وعدم اتباع اتجاه (الحماية المكثفة للزراعة الذي تبعثه البلدان الأخرى عندما كانوا **في نفس هذه المستويات والمراحل من التنمية).**

الهند – المعونة للإمكانيات التجارية 1965–2004

معدل المعونة بالمائة

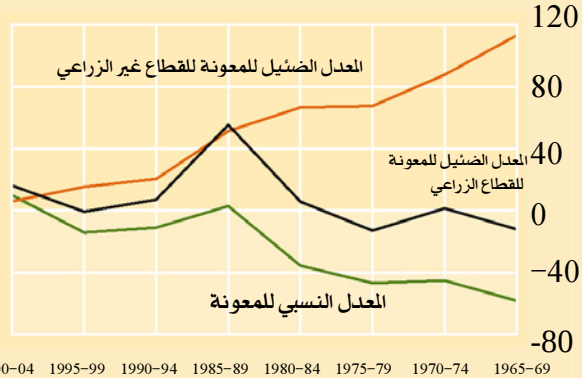

الصين– المعونة للإمكانيات التجارية 1980–2005

معدل المعونة بالمائة

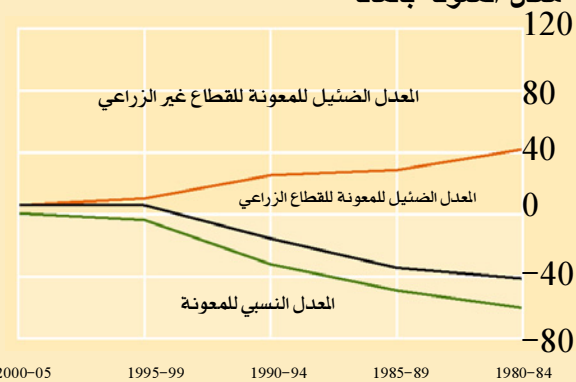

المصدر: (تحت الطبع) Andersen

ملحوظة: المعدل النسبى للمعونة الزراعية هو (100+Nra nanagt)-1) / (100+NRAag) 100 حيث إن (NRAag) هو المعدل الضئيل للمعونة لمنتجى البضائع الزراعية القابلة للتجارة، بينما (NRAnanag) هو المعدل الضئيل للمعونة للبضائع غير الزراعية التى يمكن المتاجرة بها (خاصة التعديد والتصنيع). ينتهى المؤشر عن –100، ويصل إلى الصفر عندما يكون للبضائع الزراعية وغير الزراعية التي يمكن المتاجرة بها نفس المعدلات الضئيلة للمعونة.

شكل بياني 4.5: بالنسبة للبلدان الحضرية قامت 6 بلدان من إجمالي 7 بلدان إما بزيادة الحماية أو بتخفيض الضرائب.

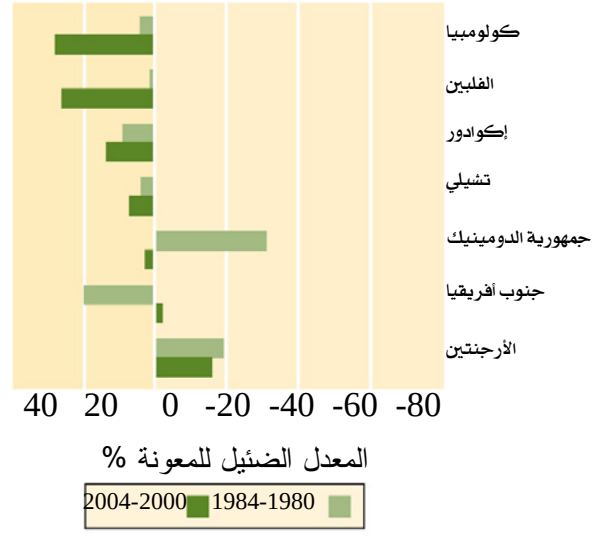

المصدر: (تحت الطبع) Anderson

ويوضح هذا الأمر مساحة من أجل المزيد من أرباح الرفاهية ويجب تصميم وتخصيص المزيد من الإصلاحات في سياق مستوي التنمية بالبلدان وسيحتاج الكثير من البلدان النامية التي تحتل الزراعة بها نصيباً كثيراً من إجمالي الناتج المحلي أن تستمر في فرض الضريبة على الزراعة (رغم عدم تفاوتها) لتوفير فائض من أجل برامج أوسع للتنمية (انظر قسم الدعم الانتقالي).

عوامل الاقتصاد السياسي تعتبر مهمة من أجل المزيد من الإصلاح:

جاءت الإصلاحات الزراعية في الكثير من البلدان النامية خاصة البلدان القائمة على الزراعة – بعد إصلاحات الاقتصادات الكبرى في الثمانينيات وقد تم دعمهم بصورة كبيرة من المتبرعين الخارجيين بواسطة الاستشارات السياسية والإقراض المشروط وتضمنت العناصر المهمة الأخرى للإصلاحات والتي تعكس الاقتصاد السياسي في البلدان (إطار 4.5) القيادة واستغلال واستثمار الفرص (كما حدث في أوغندا) وربط ثروات الزعماء المحليين بنجاح الاقتصاد المحلي، والعيناء على الدعم المحلي، واستغلال النظام والوصول إلى منظمة التجارة العالمية (كما حدث في الصين) والسياسات التكميلية المتفاوض عليها لدعم التجارة الحرة كما حدث في المكسيك.

إن الإصلاحات ليست بالأمر السهل، لأنه دائماً ما سيكون هناك رابحون وخاسرون فتخفيض الضريبة الكبيرة وتحيزات المؤيدين لمذهب حماية الإنتاج الوطني في البلدان النامية يتطلب تفهم مفاهيم الاقتصاد السياسي للإصلاح. إن سلطة العوامل الخارجية تعتبر بالأمر الحقيقي، كما هو موضح من تأثير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في الحماية بالبلدان المتحولة القائمة على الاقتصاد الحضري ومن خلال تأثير المعونة الخارجية على الضريبة بالبلدان القائمة على الزراعة ومع ذلك فإن التغير الدائم يظهر فقط في الدوائر السياسية القوية كما يمكن أن يساعد تعزيز الدوائر السياسية المحلية في بناء التحالفات من أجل المحافظة على الإصلاحات السياسية خاصة عندما تصبح الأنظمة السياسية أكثر انفتاحاً وتنافسية.

المكاسب والأرباح من تحرير التجارة:

يتيح إصلاح السياسة الزراعية في كل من البلدان النامية والمتقدمة إمكانية كبرى لمكاسب الرفاهية، والتي تنجم عن الإصلاحات التجارية. ولقد تم تحديد مقدار نفقات وحسابات السياسات التجارية الحالية والمكاسب المحتملة المكافئة من الإصلاحات الأخرى عبر تقليد ومحاكاة نماذج التوازن العامة العالمية القابلة للحساب. وتُركز هذه النماذج على تمثيل مبسط للإنتاج والدخل والطلب في كل بلد أو مجموعة من البلدان والأسواق الدولية. ورغم كونه مبسطاً إلا أنه يكون في ذات الوقت متنافساً وبينما تتطلب هذه النماذج افتراضات قوية، فإنها تبقي أداة قوية لتحليل سيناريوهات التجارة العالمية (إطار 4.6) .

ارتفاع تكاليف سياسة التجارة الحالية بالنسبة للبلدان النامية.

تنخفض تكاليف الرفاهية العالمية للسياسات التجارية الحالية بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية وتُظهر التقييمات الأخيرة أن التكاليف العالمية للتعريفات الجمركية والإعانات ستتراوح ما بين حوالي 100 مليار دولار إلى 300 مليار دولار في العام بحلول عام 2015[11]. وتم تقدير حوالي ثلثي التكاليف على أنها تأتي من التعريفات الجمركية الزراعية والإعانات (والبقية تأتي من التعريفات الجمركية والإعانات بالقطاعات الأخرى). وهو ما يعتبر أعلى من حصة الزراعة والغذاء المعالج 6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي من التجارة العالمية البالغ قدرها 9

بالمائة وفي الوقت الذي تعتبر فيه هذه متواضعة بالنسبة لحصة إجمالي الناتج المحلي العالمي بالنسبة للبلدان النامية، فإنها تعتبر كبيرة بالنسبة لتدفقات الإعانات الحالية بالنسبة للتنمية الزراعية وتكلف السياسات الزراعية للبلدان المتقدمة والنامية حوالي 17 مليار دولار في العام الواحد وهي تكلفة أكبر 5 مرات من المستويات الحالية لمعونة التنمية الزراعية المخصصة للزراعة[12].

إطار 4.5: الاقتصاد السياسي للإصلاحات الزراعية في البلدان النامية:

توضح النماذج الثلاثة لكل بلد من كل فئة. الاقتصاد السياسى للإصلاح فى البلدان النامية فى أوغندا (القائمة على الزراعة) والصين (بلد متحولة)، تراجع الاعتماد على الزراعة بصورة واضحة بين عامي 1980-1984 و2000 – 2004. بينما في المكسيك (القائمة على الاقتصاد الحضري) كان هناك تحول نحو الحماية في الفترة ذاتها.

أوغندا : القيادة وإطلالة على الفرصة :

أدت الإصلاحات الزراعية الأوغندية إلى حل احتكارات مجلس تسويق القهوة ومجلس تسويق الكتان فى عام 1991 وإنشاء مجلس تسويق فى 1993، وكل ما تعاني من الضرائب الباهظة، كما أزيلت القيود على نقل المنتجات بين المقاطعات، كما زادت الإصلاحات بصورة بارزة من نصيب السعر الهامشي الذي يحصل عليه الفلاحون والذي ساهم بصورة كبيرة في التراجع الكبير في نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلاد.

تلك الإصلاحات أعقبت الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي تبنتها حكومة حركة المقاومة الوطنية التى ارتفعت إلى السلطة فى 1986. وقد كانت لتلك الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة (عبر خفض قيمة العملة) الأثر الكبير على أسعار الصادرات الزراعية أكثر من الإصلاح الزراعي ذاته، بالرغم من أهميتها وشكلتها الشرعية الشعبية في أعقاب الكفاح المسلح للوصول إلى السلطة، حجر الزاوية بالنسبة للنظام الحاكم، وهو الأمر الذي ساعد الرئيس بصورة كبيرة فى المضى قدماً فى سياسات الإصلاحات الصعبة والأساسية والتي لم تلق شعبية كبيرة والتي كانت من بينها الإصلاح الزراعى ونتيجة لذلك فقدت جماعات المصالح في مجلس التسويق ثقلها السياسي خلال تغيير النظام.

الصين تربط نجاح القادة المحليين بنجاح الاقتصاد المحلي:

أطلقت الصين حزمة من الإصلاحات الجزئية ولكنها جاءت متدرجة في 1978، ففي أول الأمر زادت من أسعار الحاصلات الزراعية ثم بدأت بعد ذلك في التوجه ببطء وثبات فى نزع سيطرة البلد على الزراعة نتيجة لذلك انطلق الاقتصاد الريفي وازدهرت الزراعة وتضاعف الإنتاج الزراعي. وانخفضت أعداد الفقراء من الزارعين من 300 مليون إلى أقل من 50 مليون.

كيف تمكنت من اتخاذ تلك الإجراءات الصعبة في الوقت الذي يصعب فيه على كثيرين من القادة في البلدان الأخرى القيام بذلك؟

نبعت الضغوط من أجل الإصلاح من السياسات الفاشلة والأداء فى الزراعة والتزام القادة الصينيين تجاه استقلال وأمن الصين أكثر من أي شيء آخر، كما كانت هناك أيضاً حاجة ملحة للقلق تجاه المساواة وتوفير أدنى مستويات المعيشة للمواطنين إضافة إلى أن التخطيط المركزي لم يكن فعالاً بالقدر الكافي.

ربطت الإصلاحات اللامركزية في الصين نجاحات القادة المحليين بنجاح الاقتصاد المحلي، ومن ثم فإن مبادرات السياسة التي ربطت الدخل المحلي والإنفاق على الاستثمار المحلي والمرتبات بزيادة الحاصلات الزراعية والتحول بالاقتصاد نحو تحديث المناطق الرعوية صناعياً حظيت بدعم القادة المحليين. وقد تم تقديم تلك الإصلاحات بصورة متدرجة عبر تجارب محلية ومخاطر سياسية بسيطة مبنية على المعرفة ممتزجة بالإصلاح علاوة على ذلك ساهمت الضغوط في نجاح الإصلاحيين في الحكومة الصينية على الفوز في معركتهم ضد منتقدو الإصلاح من المحافظين **المكسيك: التوازن الدقيق بين البرامج التكميلية لتسهيل إصلاح السياسة الزراعية وتوفير الحماية خلال عقد التسعينيات وفي أعقاب اتفاقية تحرير التجارة في أمريكا الشمالية، والتي أسهمت (بشكل تدريجي) في إزالة التعريفة الجمركية على الواردات الزراعية:**

بحلول 2008، قامت الحكومة المكسيكية بتطبيق سياسات إصلاحات واسعة النطاق للسوق الزراعية، وقد رسمت تلك الإصلاحات بصورة تعمل على تجنب المعارضة السياسية من المنتجين الزراعيين المحليين مع السلطة السياسية البارزة.

وقد برزت قوة منظمات العاملين الزراعيين في المكسيك في 2002 بدخول عدد كبير من الزراعيين إلى مباني المجالس التشريعية للتأثير في السياسة وظلت الرسالة الباقية من الثورة المكسيكية في 1910 والتي جاءت من صنع الاتفاقية الوطنية للريف التي تم التفاوض عليها ساهمت في زيادة الموارد العامة الموجهة إلى المناطق الريفية.

وقد ساهمت إصلاحات التسعينيات في إزالة شركات تجارة المنتجات الزراعية المملوكة للبلد ودعم الأسعار، وفي المقابل زودت المنتجين المحليين بخدمات السمسرة ومعلومات السوق لإدارة مخاطر الأسعار وأسعار الدعم البديلة مع المكافآت التعويضية المبنية على أساس الدخول التي يهدف الوصول إليها وقد أكملت البلد دعم السوق لمنتجي الذرة وعباد الشمس وفق برنامج جديد يدعي PROCAMPO وعززت الحكومة من حقوق ملكية الأرض في المناطق الريفية كما ساعدت برامج المنح الأساسية والبرامج المعتمدة على تقديم العون المالي في تحول القطاع الزراعي نحو الكفاءة الكبيرة والتنافسية العالمية عبر منظمة التحالف معكم وفي 2004 تم تخصيص حوالي 80 بالمائة من ميزانية الزراعية البالغ قيمتها 3.5 مليار دولار نحو دعم السوق ومنظمة التحالف معكم وتقريباً ثلث الإنفاق العام من المكسيك على تنمية المناطق الريفية.

ولم يفض الإصلاح على التشويه في مخصصات عوامل الإنتاج، فالتدخلات في السوق وفق السياسة الجديدة التي ساهمت في ذات الوقت في زيادة دور القطاع الخاص بصورة كبيرة، في زيادة الانحرافات وإعاقة التوجه نحو الاستخدام الأمثل لموارد القطاعين العام والخاص. وبرغم بروز تلك التدخلات كإجراءات مؤقتة لتسهيل ضبط قطاع الطعام المعتمد على السوق والمصالح التجارية التي خلقتها تلك التدخلات وشركات التصدير في البلدان النامية جعلت ذلك غير قابل للتطبيق سياسياً بالنسبة لصناع السياسة المسكينين لتبرير إستراتيجيتهم الحالية.

المصادر: Avalos-Sartorio 2006; Huang, Rozelle, and Rosegrant 1999; Lin 1992; McMillan, Waley, and Zhu 1989; Opolot and Kuteesa 2006; Qian and Weingast 1996; Robinson 2005; Rosenzweig 2003; Rozelle 1996; Swinnen and Rozelle 2006; World Bank 2002a; Yang 1996; Yunez-Naude and Barceinas Paredes 2004; Zahinser 2004.

ومن المتوقع أن تشارك البلدان النامية بنسبة 30 بالمائة في إنعاش أسعار سياسات التجارة سواء عن طريق السياسات الزراعية أو السياسات في القطاعات الأخرى (جدول 4.2) تلك التكاليف المنخفضة في البلدان النامية تترجم إلى نسبة عالية من الدخل نتيجة لاقتصاداتها الصغيرة. وبالإجمال فإن التكلفة المتوقعة بحلول 2015 ستكون 0.8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، إلا أن بعض البلدان يتوقع أن ترتفع فيها تلك النسبة إلى 5.2 كبلدان مثل فيتنام، و3.2 في تايلاند. وبالنسبة للتحرير الزراعي وغير الزراعي على حد سواء فإن نصف التكاليف بالنسبة للبلدان النامية يتوقع أن تأتي من السياسات في البلدان المتقدمة والنصف الآخر من البلدان النامية كمجموعة (جدول 4.2).

ويتوقع أن ينجم أكثر من 90 بالمائة من النفقات العالمية من القيود على حرية الوصول للسوق عبر التعريفات بدلاً من إعانات التصدير أو الدعم المحلي. غير أن أهميتها النسبية تختلف بصورة واضحة حسب المنتج[13]، فعلى سبيل المثال يكون العكس صحيح بالنسبة للقطن حيث يتوقع أن تأتي 89 بالمائة من النفقات من الإعانات الحكومية وبرامج الدعم و11 بالمائة من التعريفة[14].

وتقدم إصلاحات التجارة فرصة جيدة لخفض النفقات العالمية للسياسات الحالية عبر رفع الأسعار الزراعية العالمية والتي يتوقع أن تزيد من نصيب التجارة العالمية للبلدان النامية، وزيادة معدلات الإنتاج الزراعي بصورة إجمالية.

الزيادة الكبيرة في الأسعار بالنسبة لبعض السلع من إصلاحات التجارة: مكسب للمصدرين وخسارة للمستوردين.

حسب الدراسة التي أعدها البنك الدولي عام 2006، يتوقع أن يزيد تحرير التجارة الدولية من أسعار السلع بنسبة 5.5 بالمائة للمنتجات الزراعية الأولية و 1.3 بالمائة للأغذية المصنعة[15]. ويتوقع أن تجني البلدان النامية 9 بالمائة في نصيبها من الصادرات الزراعية العالمية بزيادة تبلغ 54 إلى 65 بالمائة.

لكن تلك النتائج الإجمالية تخفي اختلافات كبيرة بين السلع، وبالتالي بين البلدان أيضاً، ويتوقع أن تكون أعلى الأسعار بالنسبة للمحاصيل كالقطن وعباد الشمس (الشكل 4.6)، مع أرباح في نصيب التجارة المتوقعة بصورة كبيرة للبلدان النامية التي تصدر هذه المنتجات (شكل 4.7). ويتوقع أن يحدث تحرير القطن وعباد الشمس تحولاً في الإنتاج العالمي لصالح البلدان النامية مع تحول أكبر في نصيب التصدير ويتوقع أن يزداد نصيب البلدان النامية من صادرات القطن من 49 بالمائة إلى 83 بالمائة ومن 55 بالمائة إلى 82 بالمائة بالنسبة لعباد الشمس. والتحول المباشر في الأسعار الدولية واضح، لكن حجم التغير في الأسعار يختلف عبر الدراسات، فعلى سبيل المثال عند مراجعة 11 دراسة أعدت حول تقييم التغيرات في أسعار القطن العالمية الناتجة عن التحرر الكامل للتجارة تفيد بزيادة في معدل السعر بنسبة 10 بالمائة[16] (أقل بـ 21 بالمائة من دراسة البنك الدولي لعام 2006) وتقدر زيادة نسبة أسعار الحبوب بنسبة تتراوح من 8:4 بالمائة[17].

إطار 4.6: محاكاة تأثيرات تحرير التجارة مع النماذج العالمية.

نماذج التوازن العام الذي تستخدمه الدراسات المختلفة لتحليل سيناريوهات التجارة العالمية تعد متشابهة في ذات الفكرة. وتصنيف العالم إلى عدد من البلدان أو مجموعة من البلدان، ووضع نماذج لكل حالة تدرس الإمداد والطلب وتدرس متطلبات الاستيراد وإمدادات التصدير، وحل مشكلة توازن الأسعار العالمية التي تعمل على وضوح السوق الدولية. ونموذج LINKAGE للبنك الدولي على سبيل المثال يجمع 27 إقليما أو بلد مع التركيز على إقصاء كبار مصدري السلع والمستوردين و 25 قطاعاً من بينها 13 هي للزراعة أو الغذاء أحد أهم قوى نماذج التوازن العام هو فرضها الترابط، فكل الصادرات تستوردها بلد أخرى والتوظيف العام لا يتجاوز على الإطلاق توفير العمالة وكل الاستهلاك يغطيه الإنتاج أو الاستيراد إلا أنها يجب أن تعتمد على الافتراضات القوية خاصة عند ضبط التغيرات في سياسات التجارة كما يوردها المورد الرئيسي، ومرونة الطلب والتي غالباً ما تكون دقة الملاحظة فيها غير وافية. والملامح الرئيسية للنماذج هي درجة تجارية السلع في كل بلد مما يحدد مسار الأسعار الدولية للأسعار المحلية واستجابة الإمداد لتغيرات الأسعار التي تعتمد على توافر الموارد في البلد والمرونة في إعادة تخصيص الموارد عبر قطاعات الإنتاج، ورسم ملامح بنية سوق المنافسة والاهتمام الخاص الذي يتم توفيره لبناء مصادر نماذج انحراف الأسعار والتي تشمل التعريفات الثنائية والإعانات الحكومية والإعانات المحلية للزراعة، غير أن رسم نماذج للتأثيرات الانحرافية لمعايير معينة مثل حصص التعريفة والأشكال المختلفة من قيود الكمية وما يسمي دعم decaupled صعب جداً على المستوي العالمي. وهناك دليل ضئيل مبني على الملاحظة ومبني على أساس محددات آثار الاستثمار والإنتاجية، ومن ثم تم تجاهل هؤلاء بصورة كبيرة (بالرغم من أهميتها). وتحديد المجموعات بناء على الدخل بين البلدان يميل نحو الانخفاض إن لم يكن في الأغلب. وكما يورد المؤلفون فإن كثيراً من الافتراضات التي تحتوي ضمنياً على تلك النماذج يمكن أن تؤدي إلى انخفاض تقييم آثار إصلاحات تجارة السلع على الدخل الحقيقي الخالص للبلد غير أنه لا يوجد بديل حقيقي لاستخدام تلك النماذج عند تحليل الإصلاح غير المباشر ذو الآثار الكثيرة والمقارنة بين النتائج عبر النماذج مهمة للحصول على أساس مصداقيتها.

(المصادر): Francois and Martin 2007; Hertel and others 2006; van der Mensbrugghe 2006.

والإعانات الحكومية لإنتاج عباد الشمس في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتعريفات الاستيراد في بعض البلدان النامية هي السبب الرئيسي في خسارة نصيب تجارة عباد الشمس الحالية لصالح البلدان النامية مجتمعة. وفي الوقت الذي تنخفض فيه تعريفات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

جدول 4.2 توزيع النفقات المتوقعة لسياسات التجارة الحالية.

النسبة نفقات سياسيات التجارة العالمية الحالية 2015 مقارنة بسيناريوهات تحديد التجارة الكاملة.

	توزيع نفقات الرفاهية		
	البلدان النامية	البلدان المتقدمة	المجموعة
مصدر نفقات الرفاهية			
سياسات البلدان النامية			
الزراعة والغذاء	9.8	6.6	16.4
القطاعات الأخرى	5.2	23.0	28.2
سياسات البلدان المتقدمة			
الزراعة والغذاء	9.1	38.0	47.0
القطاعات الأخرى	5.9	2.4	8.4
سياسات تجارة كل البلدان (ملخص لما سبق)	30.0	70.0	100.0
نفقات إجمالي الناتج المحلي على الحقيقة	0.8	0.6	0.7

المصدر: Anderson, Martin, and van der Mensbrugghe 2006a.

ملحوظة: سيناريو تحرير التجارة الكامل مبني على تقييمات الإعانات التصدير والتعريفات الثنائية والمحلية في 2001 وتم أرواح طيارات التجارة الثنائية.

شكل 4.6 الزيادة المتوقعة في أسعار السلع العالمية في أعقاب التحرير الكامل للتجارة.

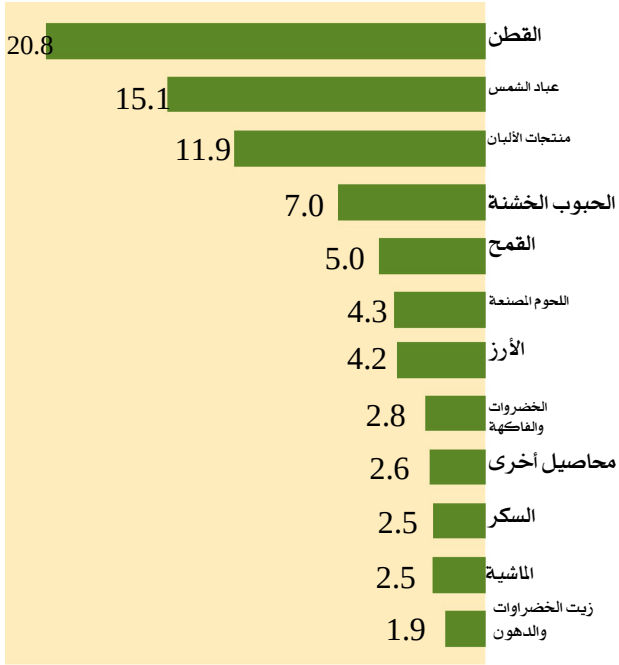

التغير في السعر الأساسي بالنسبة المئوية

المصدر: Anderson, Martin, andvan der Mensbrughe 2006a.

شكل 4.7 الأرباح المشابهة في نصيب التجارة المتوقعة في البلدان النامية

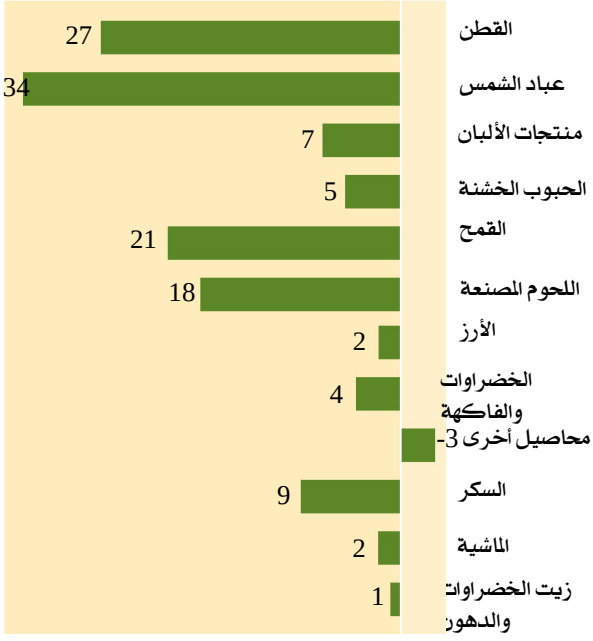

نقاط الأرباح بالنسبة المئوية

المصدر: Anderson, Martin, andvan der Mensbrughe 2006a.

وتقدم الكثير من البلدان الدعم للإنتاج المحلي عبر الدعم الحكومي للمزارعين فالهند والصين أكبر مستورد لعباد الشمس تفرضا تعريفات جمركية كبيرة ومن المتوقع أن يرفع التحرير الكامل للتجارة الدولية من أسعار عباد الشمس العالمية وإنتاج أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وخفض الإنتاج في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (نتيجة لإلغاء الإعانات الحكومية). ومع التأثير البسيط لانعدام التكتلات في شرق وجنوب آسيا كتأثيرات لتعريفات الاستيراد المنخفضة (خاصة في الهند والصين) ستوازنها ارتفاع الأسعار العالمية [18].

وستعمل إعانات إنتاج القطن في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخاصة في الولايات المتحدة في خفض نسبة صادرات القطن في البلدان النامية. وتقدم العديد من البلدان النامية مساعدات مباشرة لمنتجي القطن (كالصين على سبيل المثال)، وتطبق تعريفات استيراد حتى 10 بالمائة (كالأرجنتين والبرازيل ومصر والهند وأوزبكستان)[19]. والتحرير الكامل للتجارة سيزيد الأسعار العالمية والإنتاج في بلدان جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية ويتوقع أن تزيد صادرات بلدان غرب أفريقيا بنسبة 60 بالمائة[20]، يتوقع أن يؤدي إلغاء الإعانات الحكومية الأمريكية إلى زيادة دخل بلدان غرب أفريقيا المصدرة للقطن بنسبة من 20:8 بالمائة[21]، كما يتوقع أن يتراجع إنتاج بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصورة واضحة في غياب الإعانات الحكومية.

هناك قلق كبير على البلدان النامية [22] المستوردة للغذاء نتيجة لارتفاع أسعاره العالمية. ولأن كثيراً من البلدان الفقيرة تنفق جزءاً كثيراً من دخلها على استيراد الحبوب فربما تكون عرضة لخسارة الرفاهية بشكل عام رغم المكاسب من زيادة الأسعار في السلع غير الغذائية مثل القطن [23].

وتقريباً كل تلك البلدان التي تعتمد على الزراعة مستوردة بشكل رئيسي للحبوب وتنفق قسم كبير من دخلها الناتج عن التصدير على وارادات الحبوب فأكثر من 10 بالمائة عبر السنوات العشر الأخيرة أنفقتها بنين وبوروندي و إثيوبيا وموزمبيق والنيجر ورواندا والسودان و 20 بالمائة من بوركينا فاسو. والزيادة بمقدار 5 بالمائة من أسعار الحبوب (التغيير المتوقع لتحرير التجارة) سيؤثر بصورة سلبية على مستورد الحبوب هذا التغير في الأسعار طويل المدى يعد صغيراً نسبياً لحركة أسعار الحبوب قصيرة المدى كما كان في الذرة عند سعرها 50 بالمائة في الأسواق العالمية عبر العامين الماضيين. والزيادة في أسعار الحبوب عبر العامين الماضين ربما تبرز المشكلات المرتبطة بالتقلبات في الإنتاج المحلي (التركيز على إنتاج الغذاء)، إلا أن الكثير من البلدان ذاتها تعد مستوردة بشكل كامل لعباد الشمس والقطن. وتكسب السودان حوالي 12 بالمائة من عملتها الصعبة من صادرات عباد الشمس و7 بالمائة من صادرات القطن وخلال العشر سنوات الماضية مثلث صادرات القطن 40 بالمائة من جملة صادرات بلدان مثل بنين و25 بالمائة لبلدان مثل تشاد ومالي (بالرغم من انخفاض تلك الأنصبة) و30–60 بالمائة لبلدان كبوركينافاسو. وإصلاح التجارة الذي يزيد من أسعار القطن وعباد الشمس بصورة متزامنة مع أسعار الحبوب يبدو أنه سيعوض تلك البلدان عن خسائرها من العملة الصعبة في صادرات الحبوب. بيد أنه يوجد بعض البلدان المستوردة للغذاء التي تنتج القليل من القطن أو عباد الشمس أو لا تنتجه ــ مثل كينيا وبوروندي والنيجر ورواندا ــ ستظل عرضه لارتفاع أسعار الحبوب. والاستثمارات الإضافية في الزراعة المحلية التي ستزيد إنتاجية الغذاء ربما يتم الحاجة إليها مع البلدان المعرضة لذلك.

زيادة المحاصيل الزراعية في أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء في أفريقيا.

في دراسة البنك الدولي يتوقع زيادة المحاصيل الزراعية في البلدان النامية من معدل سنوى من 3.9 بالمائة في السيناريو الأساسي إلى 4.2 بالمائة وفق سيناريو التحرير الكامل و 8 بالمائة زيادة مع معدل

النمو أو 4.3 بالمائة زيادة في المحصولات الزراعية عبر العشر سنوات القادمة. ونصيب أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء في أفريقيا ستكون الأكبر بينما البلدان المتقدمة وجنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطي يتوقع أن تخسر (شكل 4.8).

ومعظم مكاسب البلدان النامية يتوقع أن تأتي من كفاءتها[24]. ومن ثم فإن دعم الاستثمارات التكميلية ستنتم الحاجة إليه لتسهيل التغيير لتحقيق مكاسب الكفاءة من إصلاحات التجارة.

تراجع الفقر في بعض البلدان دون جميع البلدان.

لن يربح الجميع نتيجة تحرير التجارة وسيكون هناك خاسرون في البلدان النامية.

واقتفاء آثار الرفاهية بوجه عام لإصلاح سياسة التجارة على الفقر يتطلب سياسة شاملة تربط نماذج الاقتصاد الضخم المتوازن العام والواسع ببيانات المسح الداخلي المفصل. وقد قامت دراسة شملت 15 بلد نامية بانتهاج هذا المنحي [25].

شكل بياني 4.8 بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء الكبرى يتوقع أن تزداد فيها المحاصيل الزراعية وفق إصلاح التجارة العالمية.

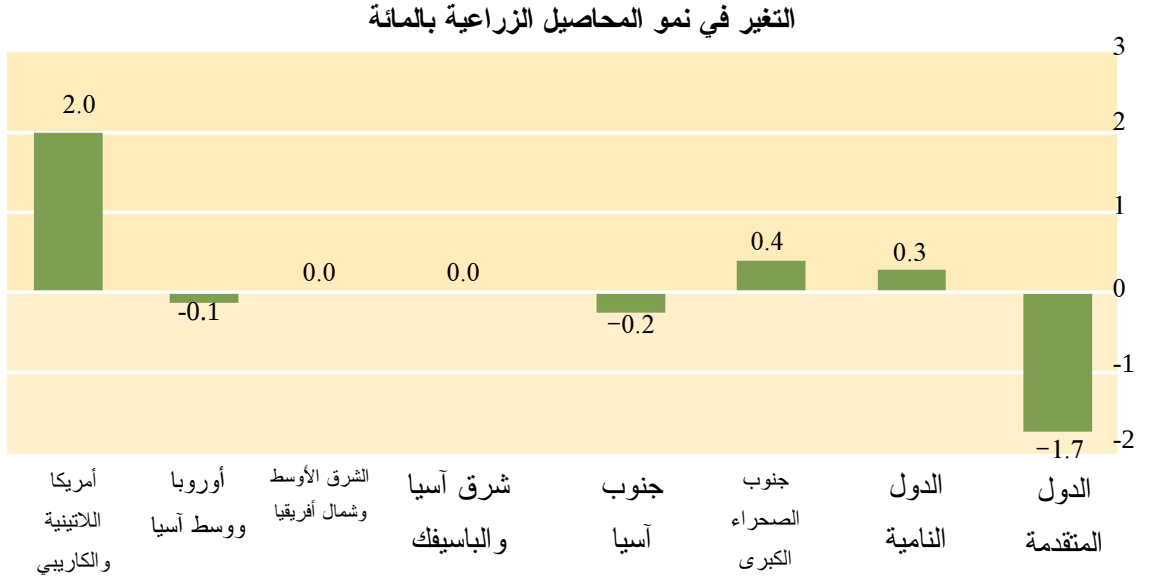

المصدر:

Derived from Anderson, Martin, and van der Mensbrugghe 2006a.

a. Difference between estimated average annual agricultural growth to 2015 under full liberalization in 2005 and the baseline without liberalization

وقد برزت العديد من القياسات الواسعة من الدراسة فإلغاء السياسات الزراعية المحرفة للتجارة مزجت صيغ تأثيرات التجارة في البلدان النامية، فمصطلح التجارة يعمل على تحسين مستوي البلدان المصدرة للسلع والمحمية في الوقت الحاضر في البلدان المتقدمة لكنها تزيد الأمر سوء بالنسبة لمستوردي هذه السلع. والتغيرات اللاحقة في الرفاهية القومية عادة ما تتبع اتجاه صيغ تغيرات التجارة تلك، لكن التغيرات في الفقر لا تتبع هذا النموذج، والتراجع في الفقر يمكن أن يظهر حتى مع سوء مصطلح التجارة (كما هو متوقع في بنجلاديش) والعكس بالعكس (جدول 4.3) وفي مقابل سيطرة مصطلحات تأثير التجارة عن إصلاحات البلدان المتقدمة فإن مكاسب إصلاحات التجارة الزراعية في البلدان النامية يتوقع أن تأتي غالباً من أرباح الكفاءة من إصلاحات البلد ذاتها تلك المكاسب يتوقع أن يكون لها تأثيرات إيجابية في خفض الفقر غير أن عظم تلك التأثيرات سيختلف من بلد لآخر معتمداً على حجم الانحرافات المسيطرة.

وتشترك الكثير من القنوات في انتقال الإصلاحات العالمية للتجارة الرامية إلى خفض الفقر، والتأثيرات

المحددة تتنوع حسب البلدان ذاتها. فبعض البلدان النامية يتوقع أن تستفيد من التحسينات التي طرأت على التجارة في أعقاب إصلاحات البلدان المتقدمة مثل البرازيل التي تنافس في المنتجات الزراعية المحمية مثل السكر وعباد الشمس واللحوم وتايلاند (مصدر الأرز) (جدول 4.3) تطوير ومصطلح التجارة يترجم إلي مستويات عليا من الرفاهية القومية في تايلاند أكثر منه في البرازيل لأن الأولى أكثر اعتماداً على الزراعة.

جدول 4.3 يوضح أثار الفقر من إصلاح التجارة الزراعية في البلدان المتقدمة والنامية

	البرازيل	تايلاند	فيتنام	المكسيك	موزمبيق	بنجلاديش
التحرير في البلدان المتقدمة						
التغير في						
مصطلح التجارة (النسبة)	4.9	1.1	0.3	-0.2	-0.4	-0.5
الرفاهية (النسبة)	0.7	0.8	0.2	-0.2	-0.6	-0.2
الفقر (النسبة)	-1.8	-6.6	0.2	0.3	0.1	-0.1
التحرير في البلدان النامية						
التغير في						
مصطلح التجارة (النسبة)	0.6	0	-0.4	-0.3	0.6	-0.4
الرفاهية (النسبة)	0.1	0.5	1.1	0.1	0.8	0.3
الفقر (النسبة)	-0.2	-4.6	-1.7	-0.6	-1.1	-0.2
التحرير في كل من البلدان المتقدمة والنامية						
التغير في						
الفقر المعدل 1 دولار في اليوم الواحد (النسبة)	-1.9	-11.2	-1.5	0.9	-1.0	-0.3
الفقر المعدل 1 دولار في اليوم الواحد (في الألف).	-445	-133	-23	86	-62	-128

المصدر: Hertel and others 2007.

ملحوظة: 6 من بين 15 بلد ممثلة في الجدول بالأعلى تم اختيارها لتوضيح عظم الانتقال في مصطلحات التجارة والرفاهية وانخفاض الفقر عبر البلدان. ومن بين البلدان الخمس عشرة التي تمت دراستها توقع أن تعاني من زيادة في الفقر الناجم عن تحرير التجارة الزراعية في البلدان النامية والمتقدمة.

ويتوقع أن تزداد مصطلحات التجارة توتراً بالنسبة لبلدان مثل بنجلاديش المستورد للقطن والقمح وعباد الشمس وموزمبيق المستوردة للقمح والأرز المصدرة للأطعمة البحرية والذي يتوقع أن تتراجع أسعارها مع إصلاح التجارة العالمية.

وتأثير الفقر لمتغيرات مصطلحات التجارة من الإصلاحات الزراعية للبلدان المتقدمة يعتمد على مكان الفقراء وطريقه كسب معيشتهم وماذا يستهلكون فعلى سبيل المثال المصطلحات الصغيرة لتغيرات التجارة بالنسبة لتايلاند يتوقع أن تؤدي إلى آثار فقر كبيرة مقارنة بالبرازيل، والسبب أن ثلث الفقراء (أقل من دولار يومياً) في البرازيل يعيشون معظمهم على النقل ويخسرون نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء التي تعمل على تضائل فرص العمالة والدخل للثلثين الباقي من الفقراء، وغالبية العمال الزراعيين غير المهرة وأصحاب الأعمال. وفي المقابل فإن الفقراء في تايلاند الذين يتواجدون بكثافة في المناطق الريفية ذات مصادر الدخل المتنوع يتوقع أن يكسبوا نتيجة لزيادة الأسعار وفي بنجلاديش يتوقع أن تترجم مصطلحات خسارة التجارة إلى مستويات منخفضة من الفقر حيث يعتمد الفقراء بصورة كبيرة على الدخل الصادر عن الرواتب لغير المهرة ويستفيدون من انخفاض أسعار الغذاء.

ويتوقع أن يكون لإصلاحات التجارة الزراعية في البلدان النامية أثر ضئيل على مصطلحات التجارة، أكثر منها تغيرات سياسية في البلدان المتقدمة (جدول 4.3). وإلغاء تعريفات الاستيراد في البلدان النامية

تخفض من أسعار الغذاء بالنسبة للمستهلكين الفقراء وتخفض دخل منتجي الغذاء. فعلى سبيل المثال يتوقع أن يزايد الفقر في المكسيك في المناطق الريفية نتيجة لخفض التعريفة المحلية، وفي المقابل فبلد كفيتنام يتوقع أن لكل من الدخل الزراعي الحقيقي والأجور الحقيقية أن ترتفع في أعقاب الإصلاحات مما يتولد عنه خفض في نسبة الفقر.

وبصورة إجمالية، عندما تمتزج إصلاحات التجارة الزراعية في البلدان النامية والمتقدمة فإن مدى انخفاض الفقر يتجه نحو التحسين، وتنخفض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر.

إطار 4.7 : أعداد المشترين وأعداد البائعين للسلع الغذائية داخل البلد

عرضة الأفراد الفقراء لارتفاع أسعار الغذاء تختلف من بلد لأخرى (الجدول بالأسفل). ففي بوليفيا وأثيوبيا تشتمل الوجبة الغذائية على البطاطس والذرة السكرية والتف وهي أطعمة لا تتاجر بها تلك البلدان في السوق الدولية ولذا فإن الفقراء في تلك البلدان أقل عرضة لتنوع الأسعار في الحبوب المستوردة وفي بلدان خمسة أخرى في الجدول فإن المنتجات القابلة للتجارة (الأرز والقمح والذرة الفول) تمثل ما بين 40 و64 بالمائة من النفقات على الغذاء. وفي بنجلاديش لا يمتلك 50 بالمائة من الفقراء في المناطق الريفية أرضاً زراعية وينفقون 27 بالمائة من ميزانيتهم الكلية على شراء الأرز ويكون الفقراء أكثر عرضة لزيادات أسعار الأرز. ويعمل 8 بالمائة فقط من الفقراء كبائعين خالصين للغذاء ولذا فإن أثر الرفاهية غير الثابت لتغير أسعار الأرز يسيطر عليه تأثيره على المشترون الخالصون. ويوجد نسبة قليلة من الفقراء الذين لا يمتلكون أرض في زامبيا غير الكثير من أصحاب الأرض مشترون خالصون ويتأثرون بالتغير في استيراد الذرة والقمح. وفي المقابل، فكمبوديا ومدغشقر وفيتنام لديهم الكثير من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والذين يمثلون كبائعين خالصين للمنتجات الغذائية (ولأن بيع الأرز، والذرة في مدغشقر) يمثل حصة كبيرة من الدخل في هذه البلدان يصل إلى 70 بالمائة في مدغشقر فإن البائعون يشعرون بحساسية تجاه أي تغيرات في الأسعار. والدخل الكلي بالنسبة بالبائعين من الزيادة في أسعار الأرز تفرض الخسارة على المشترين. وفي المغرب 35 بالمائة من فقراء المناطق الريفية بائعون ويخسرون أكثر من المشترين من التراجع في أسعار الحبوب [26].

غالبية الفقراء في المناطق الريفية ليسوا بائعين خالصين للمحاصيل الغذائية القابلة للتجارة.

	بوليفيا	إثيوبيا	بنجلاديش	زامبيا	كمبوديا	مدغشقر	فيتنام
	2002	2000	2001	1998	1999	2001	1998
نسبة المحاصيل الغذائية القابلة للتجارة عالمياً في استهلاك الغذاء للفقراء.	25.5	24.1	41.2	40.4	56.3	62.7	64.4
توزيع الفقر							
المناطق الحضرية المشترون.	50.9	22.3	14.9	30.0	8.4	17.9	6.1
لا يملكون أرضاً في المناطق الزراعية المشترون)	7.2	–	53.3	7.4	11.5	14.8	5.8
صغار الملاك من المشترين الخالصين	29.1	30.1	18.8	28.8	25.8	18.9	35.1
صغار الملاك من لديهم اكتفاء ذاتي	7.1	39.5	4.6	20.8	18.0	27.3	19.4
صغار الملاك من البائعين الخالصين	5.6	8.0	8.4	13.0	36.3	21.1	33.6
	100.0		100.0	100.0	100.0	100.0	

نسبة الشراء البيع الخالص للمحاصيل لمجموعة معينة من الفقراء (النسبة من مجموع النفقات الكلية لمجموعة محددة)							
الشراء عند المشتري في المناطق الحضرية	12.0	9.4	22.7	11.5	5.9	4.8	13.1
الشراء عند المشتري في المناطق الريفية	12.9	28.4	27.3	18.9	20.8	10.7	19.9
البيع عند البائع الخالص	37.6	35.1	39.7	21.0	39.0	70.3	37.4
حصة الشراء – البيع للمحاصيل الكلية بين الفقراء.							
الشراء عند كل الفقراء المشترين الحاصلين	11.3	10.2	22.0	10.3	8.1	3.6	8.8
البيع عند كل الفقراء البائعين الحاصلين	1.4	2.8	4.0	2.3	14.4	18.4	12.5

المصدر:

Autors' calculations, based on data provided by Ataman Aksoy and Aylin Isik-Dikmelik, personal communication.

ملحوظة: البيانات لهؤلاء الأشخاص الذين يقعون تحت خط الفقر القومي. تلك المحاصيل القابلة للتبادل التجاري تشمل الأرز والقمح والذرة والفول، وتم استثناء المنيهوت (الكسافا) والبطاطس والذرة السكرية والتف (Teff).

الرابحون والخاسرون من الفقراء داخل البلدان.

الاهتمام الخاص بسياسات التجارة للسلع الغذائية يكون بسبب أثر الرفاهية على الفقراء. وفي الوقت الذي يمثل فيه الفقراء معظم المشترين للغذاء، فإن آخرين يكونون البائعين. والتغير في السعر سينتج عنه بالتالي رابحون وخاسرون بين الفقراء. ودراسة أثر نسبة الفقر فقط (كما في جدول 4.3) ربما يحمل نتائج مهمة لإصلاح السياسة لمحاربة الفقر في البلدان (إطار 4.7). وأما توزيع الرابحين والخاسرين هو تخصص البلد.

وفي تقييم أثر أسعار استيراد الغذاء على الرفاهية الداخلية، فإن درجة انتقال الأسعار العالمية للمناطق الريفية أمر مهم، ودرجة الانتقال تختلف بصورة واضحة في البلد. التى تأثرت بتكاليف العمليات والقابلة للتجارة داخل البلد فعلى سبيل المثال أشارت الدراسة الحديثة التي أجريت على ثمان بلدان نامية إلى انتقال السعر المنخفض إلى الفلاحين في كولومبيا ومصر وغانا وأندونيسيا ومدغشقر إلا أن 60 بالمائة من التغير في السعر المحلي في الأرجنتين وشيلي والمكسيك يمكن تفسيره على أساس التغيرات في الأسعار العالمية[27]. وتغيرات السعر على مستوى البلد يحدد عظم أهمية أثر الرفاهية[28].

وبغض النظر عن أسعار طلب الغذاء الأول يؤثر تحرير التجارة على الفقراء عبر تشكيل وخسارة الأسواق وعبر التوظيف وآثار الرواتب التي أحدثها تغير الأسعار[29]. وفي عديد من البلدان مثل مالى وبوركينا فاسو يقوم عدد كبير من صغار الملاك بإنتاج الغذاء وتصدير السلع وربما يستفيدون من تحرير التجارة الذي يمكن أن ينتج عنه ارتفاع في أسعار الحبوب والقطن. وقدرة المزارعين على الاستجابة لفرص الأسواق الجديدة يعتمد على عوامل انعدام السعر كبنية سوق تحتية للمؤسسات والخدمات. والإصلاح التجاري الواسع النطاق في فيتنام في بداية التسعينيات أحدث استجابة ومكاسب رفاهية بين المزارعين الفقراء[30].

الارتفاع أو الانخفاض في أسعار الحاصلات والمنتجات الزراعية الأخرى يمكن أن يحدث تغيرات في العمالة والأجور فاتجاه وعظم تلك التأثيرات تشكل حالة خاصة وتعتمد على ظروف السوق. وفي البلدان ذات سكان المناطق الزراعية لغير مالكي الأرض والعاملين في الزراعة للحصول على رواتب كما في جنوب آسيا، وتأثيرات سوق العمالة يمكن أن تكون بارزة. وخلصت

الدراسة التي أجريت على بنجلاديش إلى أن نسبة الفقراء الذين لا يمتلكون أراضي يخسرون نتيجة الارتفاع في أسعار الأرز على المدى القصير، لكن المكاسب تأتي على المدى البعيد[31] نتيجة لارتفاع الأجور عبر الزمن. وهناك نتيجة عكسية يمكن الحصول عليها ففي المكسيك، أحدثت الإصلاحات في التسعينيات انخفاضاً في أجور غير المهرة والأرباح الزراعية التي توازن المكاسب من الأسعار المنخفضة لبضائع الاستهلاك[32]. وتحليل الدخل في فيتنام وبنجلاديش وأوغندا يكشف عن أن تأثرات سوق العمالة قنوات مهمة بالفعل لإصلاحات التجارة لتؤثر في الرفاهية[33].

فرصة لتحقيق المكاسب المحتملة.

تقدم تحرير التجارة العالمية ليس بالأمر الهين كما توضح مفاوضات أوروجواي الاتفاقات متعددة الأطراف للتجارة. والمصالح الثابتة تدافع بصورة كبيرة عن السياسات الحالية وهي مترددة في التغير. ومعظم سياسات الإصلاح السابقة نتجت عن جهود إصلاح فردية ستستمر في تشكيل أهمية في المستقبل، لكن الاتفاقات الإقليمية ومتعددة الأطراف ستظل أداة مهمة في إلغاء انحرافات الأسواق العالمية والإقليمية[34].

الاتفاقات متعددة الأطراف (جولة الدوحة).

جولة التنمية بالدوحة لمفاوضات التجارة تقدم الفرصة لتحقيق جزء على الأقل من المكاسب المحتملة لتحرير التجارة الكامل، بينما المكاسب المحتملة من التحرير الكامل للتجارة كنصيب الناتج الإجمالي المحلي أكبر بالنسبة للبلدان النامية منه بالنسبة للبلدان المتقدمة (جدول 4.2). والتأثيرات المتوقعة لاتفاقات الدوحة تشير إلى أن المكاسب أصغر بالنسبة للبلدان النامية[35]. وكجزء من السبب أكدت الدوحة بشدة على إلغاء مساعدات التصدير وعلى قطع المعونات المحلية أكثر من خفض التعريفات في كل من البلدان المتقدمة والنامية وخفض التعريفة متوقع أن يكون له تأثير كبير على الرفاهية العالمية، وخفض الفقر أكثر من الإعانات الحكومية في البلدان المتقدمة بالرغم من أهميتها[36]. وهناك استثناءات (على سبيل المثال: القطن) حيث متوقع أن يكون لخفض إعانات التصدير أثر كبير ويمكن أن تتحقق المكاسب من جولة الدوحة[37].

وتعليق مفاوضات تجارة جولة الدوحة بين يوليو 2006 ويناير 2007 والتقدم المتقطع الذي أعقب استئناف المحادثات أثار أسئلة مهمة حول التوقعات بإصلاحات أخرى عبر الاتفاقات المتعددة الأطراف وهناك الكثير من السيناريوهات المتوقعة.

اتفاقات جولة الدوحة ــ قضايا المضمون. وأفضل نتيجة ستكون اتفاقاً حول إصلاحات أخرى، خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية المهمة للبلدان الفقيرة مثل القطن وسيعتمد التأثير على الآتي:

- المدى الذي تطبق فيه أو أن تكون التعريفة الحقيقية دون المستويات العليا المتفق عليها وفق منظمة التجارة العالمية. والمعدلات المطبقة حالياً تعد دون معدلات حدودها. وحدود التعريفة إنما هي غالباً معدلات مطبقة بصورة مضاعفة في البلدان المتقدمة وخلال مرتين ونصف من معدلاتها في البلدان النامية[38].
- مستوي الانخفاض في الإعانات الحكومية في البلدان المتقدمة لمحاصيل التصدير المحلية تمثل 89 بالمائة من نفقات الرفاهية العالمية لسياسات تجارة القطن وخفض تلك الإعانات يمكن أن يكون مكسباً مهماً للبلدان النامية، خاصة البلدان المنتجة للقطن في جنوب الصحراء الأفريقية. ومرة أخرى فإن الحدود المتفق عليها في منظمة التجارة العالمية تفوق بشكل كبير مستويات الدعم الحالي.
- معاملة المنتجات الحساسة والتي لم يتم فرض قيود عليها يمكن أن تفوض آثار الإصلاح وتسعي البلدان المتقدمة إلى خفض الإعانات وتطبيق تعريفات ضئيلة للمنتجات الحساسة التي تختارها بنفسها أكثر من فرصتها عبر صيغة عامة وتظهر التقديرات أنه إذا ما تم إعفاء 1 بالمائة من التعريفة في الاتحاد الأوروبي فإن خفض التعريفة

المتوقع وفق جولة الدوحة، دون استثناءات، يمكن أن ينخفض إلى النصف[39] وتقترح الولايات المتحدة بتحديد المنتجات الحساسة إلى 1 بالمائة من خط التعريفة، بينما يقترح الاتحاد الأوروبي بخفضها 8 بالمائة.

- معاملة "المنتجات الحساسة. سعي البلدان النامية إلى خفض أو إلغاء التعريفات على المنتجات الحساسة يشكل أهمية لأمن الغذاء والأمن المعيشي والتنمية الريفية. والأثر المتوقع لأي استثناءات يتوقع أن يكون منوطاً بالبلد. والمشترون الخالصون للغذاء، خاصة شديدو الفقر، من المحتمل أن يتضرروا بالتعريفات على المحاصيل الغذائية بأن رفع الأسعار فوق ما سيكون بدون وجود تعريفة (إطار 4.7). و سوف يستفيد البائعون الخالصون وبعض البلدان النامية التي تصدر المنتجات التي يمكن أن تكون "خاصة" لدي بلدان أخرى مهتمة بالقيود المحتملة على وصول البلدان النامية لأسواق تلك المنتجات. تلك العوامل يجب دراستها في الاتفاقات حول المنتجات الخاصة (انظر أيضاً القسم الخاص بالدعم الانتقالي).

المعاملة الخاصة والمتميزة للبلدان النامية. يطلب من البلدان النامية القيام بخفض بسيط في الحماية أكثر من البلدان المتقدمة وفق مفاوضات جولة تنمية التجارة (وفق اتفاقات معاملة متميزة وخاصة). وفي الوقت الذي ستكون لإصلاحات التجارة الزراعية للبلدان المتقدمة تأثير كثير للفقر على العديد من البلدان أكثر من إصلاحات البلدان النامية يمكن للأخيرة خفض الفقر بصورة أكبر عبر عدد من البلدان النامية وكلاهما مهم[40].

وخلاصة ما سبق، تحظي اتفاقية الدوحة ببعض فوائد التحرير الكامل إذا ما ساهمت تلك الاتفاقية في خفض التعريفة لما دون المستويات الفعلية وستخفض إعانات البلدان المتقدمة حيث تهتم أكثر بالبلدان النامية (مثل القطن)، وتحدد خطوط التعريفة على المنتجات الحساسة وتعكس وضع المشترين الخالصين من الفقراء في اتفاقات الإنتاج الخاصة.

سيناريوهات غياب وجود اتفاق.

في غياب جولة الدوحة لاتفاقات التجارة ستكون البلدان النامية بحاجة إلى استخدام الاتفاقات الثنائية الإقليمية لتحسين الإصلاحات وستكون اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية أقل كفاءة وناتجها أكثر تكلفة من الإصلاحات العالمية وربما يؤدي إلى تأخرها وتعقيدها لكن الاتفاقات الإقليمية يمكن أن تكون غالباً مفيدة. في التعامل مع قضايا ليست على الأجندة متعددة الأطراف. (انظر ما يلي)

وأسوأ نتائج فشل جولة الدوحة سيكون العودة إلى الحماية العالمية لتشمل في البلدان النامية عكس مكاسب الكفاءة السابقة وآثار خفض الفقر. وستغري الإعانات التي تقدمها بلدان منظمة الاقتصاد والتنمية بعض البلدان النامية على طلب معدلات الحماية أكثر على سلسلة المنتجات الزراعية (كما في قمة أمن الغذاء لجنوب الصحراء الأفريقية 2006).

اتفاقات التجارة الإقليمية.

والتجارة بين البلدان النامية لها نصيب متزايد من التجارة الكلية. وتحسن قدرة البلدان النامية على الوصول لأسواق البلدان النامية يمكن أن يكون له تأثيرات بارزة.

والاتفاقات الإقليمية يمكن أن تتعامل مع قضايا العمل الجمعي الإقليمي التي لا تكون على الأجندة في مناقشات التجارة متعددة الأطراف فعلي سبيل المثل يمكن للاتفاقات الإقليمية أن تقلل من التوتر السياسي، وتتمتع بالمميزات الاقتصادية في نطاق البنية التحتية. والتعامل الإقليمي الأوسع وفتح الأسواق الإقليمية يمكن أن يكون ذا أهمية بالنسبة للمناطق ذات البلدان الصغيرة (كما في جنوب الصحراء الأفريقية على سبيل المثال) [41].

أكثر من ثلث التجارة العالمية يكون بين بلدان تمتلك صيغة اتفاقات تجارة إقليمية تبادلية. تلك الاتفاقات كانت أسهل في التوصل إليها من الاتفاقات متعددة الأطراف بوجود عدد قليل من المشتركين بها، وهي عادة ما تمتد إلى ما وراء خفض التعريفة إلى خفض

العوائق المرتبطة بعبور الحدود والتشريعات والمعايير. ولا تخلق كل تلك الاتفاقات تجارة جديدة واستثمار، والبعض يحولها بدلاً من ذلك. (فعلى سبيل المثال البلدان التي تحمي حدودها بصورة مبالغ فيها ربما يؤدي ذلك إلى خفض تجارة الأعضاء الكلية، على الرغم من ازدياد التجارة داخل المجموعة).

والبلدان الأفريقية توجد بها أربع اتفاقات تجارية في المتوسط وبلدان أمريكا اللاتينية لديها سبعة إضافة إلى تعقيد التجارة. والمراجعة الأخيرة التي قام بها البنك الدولي للاتفاقات الإقليمية[42] خلص إلى أن تلك الاتفاقات التي يحتمل أن تزيد الدخل القومي هي تلك الاتفاقات ذات التعريفات الخارجية المنخفضة، وإعفاءات المنتجات واختبارات بلدان المصدر غير التقيدية، وإجراءات تسهيل التجارة والقواعد الحاكمة للاستثمار والملكية الفكرية التي تلائم سياق التنمية وجداول التطبيق المفعلة في حينها[43]. وقد ثبت صعوبة تطبيق ذلك في كثير من البلدان فمجلدات من الوثائق الرسمية جاءت لتقنن حرية حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود لكن التطبيق لا يزال ضعيفاً ولا تزال بحاجة إلى الكثير من الجهد لضمان سياسة التوافق، وخفض عوائق إلغاء التعريفة، وخفض عوائق الحدود والفساد والتعاطي مع المشكلات تحويل الأموال والاعتماد على اقتصاد متدرج في البنية التحتية.

الدعم الانتقالي:

ربما تكون هناك حاجة للدعم الانتقالي لتسهيل الإصلاحات وضبط القطاع والقضايا المهمة هي دور الحماية الانتقالية والقدرة على التحول لأشكال بديلة من الدخل والإنفاق العام الضروري لدعم الانتقالات.

مناقشة لصالح وضد حماية المحاصيل الغذائية في البلدان النامية.

سياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

كانت هناك دعاوي من بعض البلدان النامية لحماية مؤقتة للاستيراد واستجابة سياسات OECD التجارية. وكانت الآراء بأن حماية OECD تخفض الأسعار الدولية دون اتجاه المدى الطويل مما يضر بالتنافسية في قطاع استيراد المواد الغذائية ويؤدي إلى إلغاء مركزية الزراعة والهجرة من الريف إلى الحضر. ومن ثم فإن حماية الواردات أمر مبرر للحفاظ على الصناعة المحلية.

لكن هناك بعض الآراء التي تعارض ذلك فالانحراف المتوسط في الأسعار العالمية من السياسات التجارية حوالي 5 بالمائة للحاصلات الغذائية، كما نوقش في موضع آخر من هذا الفصل. والأثر طويل المدي يعد ضئيل نسبياً لتغيرات الأسعار الحالية، كما انعكس علاوة على ذلك في زيادة بلغت 50 بالمائة في أسعار الذرة العالمية في العامين الماضيين، بسبب تكاليف البنية التحتية والمواصلات وانتقال أسعار محاصيل الغذاء العالمية إلى المنتجين المحليين غير مكتمل بصورة كبيرة خاصة في البلدان التي تعتمد في اقتصادها على الزراعة[44]. وحقيقة الأمر أن معظم الحاصلات الزراعية في البلدان المعتمدة على الزراعة لا تتم المتاجرة بها في السوق العالمية وإنما محلياً وفي المنطقة المتواجدة بها (انظر بؤرة التركيز ج) لذا فإن التأثير الكلي لانحرافات التجارة على إجراءات دخل المزارع لمنتجي المحاصيل الغذائية في المناطق الأكثر فقراً من البلدان النامية يتوقع أن تكون صغيرة.

وفي حالة المحاصيل الغذائية القابلة للتجارة ذات التحول الكبير في السعر، يمكن أن تكون متواضعة، والحماية على المدى القصير حيث يوجد احتمالية كبيرة لخفض الحماية في الأسواق العالمية في المدى القريب أو المتوسط يمكن أن يحدث ارتفاعاً في الأسعار العالمية، وحيث يمكن للصناعة المحلية أن تكون تنافسية بشكل أوضح دون وجود أسعار مبالغ فيها. ولكن حتى في هذه الحالات فإن الحماية ستكون متواضعة وهذا هو التقارب الهائل للارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية والذي يتوقع أن يكون بالنسبة للحبوب 5–10 بالمائة. ويجب أن تتم دراسة المصاعب السياسة في ضبط السياسات بمجرد إزالة الانحراف، وبالتالي فإن استراتيجيات الخروج الموثوقة يجب أن تحدد إذا ما قدمت الحماية.

أمن الغذاء: بعيداً عن المنافسات الخاصة بانحراف الأسعار العالمية فإن القضية أحياناً يتم إثارتها لحماية صناعات المحاصيل الغذائية باسم أمن الغذاء ويجب أن يتم دراسة ذلك بنوع من الحذر أولاً: لأن المستهلكين يتحملون ثمن الحماية خاصة المستهلكين الفقراء الذين ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم على المحاصيل الغذائية. والعديد من الفقراء في الريف هم مشترون خالصون (انظر إطار 4.7) ثانياً: الفقر والقدرة الشرائية غير الكاملة عوضاً عن افتقاد واردات الطعام هو عادة ما يكون السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي وبالرغم من وجود استثناءات مهمة في البلدان المعتمدة على الزراعة على سبيل المثال في 2004 سنت اندونيسيا خطراً مؤقتاً على الصادرات والذي أصبح الآن دائماً لزيادة الإنتاج المحلي. وثلثي الفقراء هم مستهلكون خالصون للأرز ويتعرضون للضرر بزيادة أسعار الأرز نتيجة هذا الخطر. والآثار المترتبة على الحظر تم تعريفها كأحد أهم الأسباب في زيادة الفقر ليترفع من 16 بالمائة في 2005 إلى 1 بالمائة في 2006[45].

وإذا تمت حماية الصناعة سيكون هناك تحرر لقطاع كبير والجزء القابل للتجارة من الاقتصاد يمكن أن يولد بطالة كبيرة ومصاعب على المدى القريب وبخاصة بالنسبة للفقراء الذين يفتقدون الأصول أو المعرفة للتمتع بمزايا الفرص الجديدة[46]. وفي هذه الحالة يصير لزاماً ضم الدعم الانتقالي للمجموعات المعرضة للفقر لضمان استفادتهم من النمو وتعضيد الدعم السياسي لإصلاح التجارة وبالنسبة لهؤلاء الذين يتمتعون بأصول إنتاجية فهذا الدعم الانتقالي يجب أن يتم تزويده ليس فقط بدعم الدخل (كما في PROCAMPO في المكسيك) ولكن أيضاً لتسهيل التحويل إلى الأنشطة التنافسية.

سياسات الأمان: الحكومات التي تطلب أماناً كاملاً لزيادة مستوي الراحة عندما يحاولون تحرير الأسواق وخفض التعريفات المطبقة، ربما تدرس زمرة الأسعار لخفض التعرض للأسعار العالمية المتغيرة، إذا كانت سياسات الأمان تلك مسموحاً بها في جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية. والحدود الأدنى المطبقة عبر الزيادة المؤقتة لقيود الاستيراد ربما تساعد في منع المصاعب الكبيرة بالنسبة للمنتجين في السنوات التي تنخفض فيها الأسعار العالمية وبالمثل فإن الانخفاض المؤقت في التعريفات يمكن أن يطبق عندما تكون الأسعار العالمية عالية (ويجب أن يدرك، أن قدرة تلك الآلية، لخفض ملحوظ لارتفاع السعر سيكون محدوداً، وإذا لم يكن هناك حماية للتعريفة الأولية البارزة والتي تكون متمتعة بالكفاءة أو المساواة) ولتقليل التكلفة الاقتصادية لأي خطط قيود متغيرة، وضمان أنها لن تصبح زيادات دائمة في الحماية، فمن المهم أن تكون هناك قواعد محددة لضمان التدخلات التي لا يمكن الفوز بها عن طريق المصالح الثابتة. وأن تكون زيادات التعريفة غير مؤقتة ولفترة قصيرة[47] وحتى الآن هناك القليل من النماذج الناجحة لاستخدام تلك الضمانات وبعض الأمثلة التي أثبتت فشلها الكامل.

وباختصار سياسة التجارة الخاصة بالمنتجات الغذائية يجب أن تضع في اعتبارها أن حماية الإنتاج المحلي ليس من مصالح الفقراء على الأغلب ولا تتمتع الحماية بالكفاءة في مساعدة الفقراء كسياسات بديلة مثل زيادة الوصول إلى الأصول والاستثمارات في تحسين الإنتاجية في الأبحاث والتعليم والتوسع والبنية التحتية الريفية لكن الاعتراف بالحساسية السياسية في هذه الأسواق وخصوصية البلد في تأثيرات سياسة التجارة توفر مرونة عبر قواعد التجارة تعطي الشعور بأنه إذا ما تم بصورة يمكن أن تشجع التحول إلى تحرير السوق.

التحول إلى الأشكال البديلة للضرائب.

الانخفاض الأكبر في حماية الواردات والضرائب على صادرات السلع الغذائية يمكن أن يفرض مشكلة مالية للعديد من البلدان المعتمدة على الزراعة والتي تعتمد على هذه الدخول للاستثمار العام. وفي بلدان جنوب الصحراء الكبرى تمثل الضرائب التجارية ربع الدخل الحكومي وفي البلدان النامية الأسيوية والمحيط الهادي تمثل 15 بالمائة[48]. وتظل الزراعة القطاع المسيطر

في معظم البلدان المعتمدة على الزراعة وستضطر للاستمرار في المساهمة في الدخل الحكومي القومي والمحلي بالتوافق مع مستوياتها الحالية من التنمية الاقتصادية. وهناك أربعة عناصر أساسية لتوجيه الضرائب الزراعية وأبرزت في تحليل سابق لأفريقيا أنها تظل قابلة للتطبيق[49] ويجب أن تكون متميزة وتخفض من خسارة الكفاءات وتهتم بفعالية الإسهام المالي والقدرة على التطبيق.

ويجب ألا تكون الزراعة خاضعة لضرائب عالية أكثر من القطاعات الأخرى، وأن تكون الضرائب الزراعية متكاملة مع القيمة العامة المضافة والربح وضرائب الدخل. ومنافذ ومدخلات الضرائب يجب خفضها على الأرض. والضرائب على الأرض يمكن أن تخفض بكفاءة الخسائر وتساعد على الإنتاج بالرغم من أنها لا تتواجد بصورة عامة في البلدان التي تعتمد على الزراعة. وضرائب الحاصلات يمكن استبدالها بضرائب الاستهلاك (المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة) في البلدان ذات القدرة الإدارية على تطبيقها[50] والقدرة على تطبيق أنظمة جديدة يجب أن يبني على مدار سنوات عدة وفي الفترة المؤقتة يمكن أن تكون ضرورية للاعتماد جزئياً على السلع وضرائب الدخل من الدخل العام.

والأدلة الحديثة تظهر أن الصورة المختلطة في التحول إلى المصادر البديلة للدخل تقدم بعض الدروس حول كيفية التعامل مع خسائر عائدات التجارة. والبلدان المتقدمة استعادت كل عائداتها التي خسرتها في إصلاح التجارة السابقة والبلدان ذات الدخل المتوسط استعادت من 45–60 بالمائة من كل دولار خسرته من عائداتها والبلدان ذات الدخل المنخفض استعادت 30 بالمائة فقط من كل دولار خسرته في دخلها العام. والتجربة في البلدان منخفضة الدخل تختلف بصورة كبيرة فبلدان مثل مالاوى وأوغندا والسنغال استطاعت استعادة معظم خسائر دخلها. ما الذي جعل ذلك ممكناً؟ جهود توسيع قواعد الضرائب عبر خفض الإعفاءات وتبسيط بنية المعدل وتجويد إدارة الدخل يمكن أن يساعد، كما يمكن أن يزيل أو يستأصل، والضرائب القيمة المضافة الموسعة على الاستهلاك[51]. وفي المقابل فإن أنظمة القيمة المضافة ذات المعدلات المتعددة والاستثناءات والمقدرة الإدارية الضعيفة تؤدي إلى انتعاش ضئيل. وربما تحتاج إصلاحات التجارة لأن تكون متسلسلة ومتعاقبة مع إصلاحات الضرائب المحلية التكميلية. والتحسن البارز في جودة اتفاق الزراعة العامة.

السياسات والإنفاق العام لدعم التحولات.

نادراً ما تتم مناقشة تحرير التجارة دون دراسة الدور الهام للسياسات التكميلية والبرامج لتسهيل التحويلات ودعم الخاسرين. والسياسات التكميلية تشمل الاستثمارات العامة والسياسات الأخرى التي تسهل الاستجابة لمؤشرات السوق الجديد للنمو طويل المدى (تمت مناقشته، في القسم السابق) ومن الضروري مراعاة التغير في المجموعات التي تأثرت بصورة عكسية، ودراسة ملامحها الديمغرافية والجغرافية وتحليل الخسائر والمكاسب المحتملة. وربما يشمل الدعم الانتقالي الآتي:

- منح لتسهيل تحولات الإنتاج. مثال ذلك برنامج تركيا لخفض المعونات الزراعية فالمنح على الهكتار كانت تقدم للمزارعين لتسهيل تحولهم من إنتاج التبغ والبندق إلى محاصيل أكثر كفاءة مثل الذرة وفول الصويا وعباد الشمس والخضراوات وتم تقديم دعم تكميلي لتحسين كفاءة تعاون قنوات السوق[52].
- تحويل النقد وشبكات الأمان العام. لدعم شديدي الفقر ودعم المحتاجين ربما تلجأ الحكومة إلى دفع نفقات نقدية وتقدم شبكات أمان اجتماعي كما حدث في المكسيك عبر برنامج PROCAMPO (انظر إطار 4.5) [53] غير أن تحويلات النقد لتعويض الخسائر غير كافية لإحداث الاستجابة. والاستثمارات المستهدفة مثل استثمارات البنية التحتية ومد الخدمات يحتاج إليها لتحسين الإنتاجية أو التعليم ولتسهيل التحول (انظر القسم التالي) [54].

والتحدي لضمان توازن مناسب بين دعم الدخل التكميلي للتحويلات والبرامج الموجهة العامة لضمان

نمو طويل المدى وخفض الفقر. والمخاطرة بالسقوط في الحماية وشرك المعونات تحدث تأثيراً دائماً على دعم الانتقال في نفقات النمو طويلة الأجل ستكون كبيرة والمشكلات الحاكمة التي يمكن أن تحد المعذرة على تطبيق هذه البرامج يجب التعامل معها (انظر فصل 11).

الاستثمار العام في التنمية طويلة الأمد:

ومن بين العوامل الأخرى التي تعتمد أهمية استجابة تزويد صغار الملاك للتجارة في المناطق الرعوية البنية التحتية (الري والطرق والمواصلات والقوى الكهربية والاتصالات) والأسواق والتمويل الريفي والبحث[55]. ولأن هذه العوامل قاصرة فإن الاستثمارات التكميلية ستكون ضرورية للتمتع بميزات إصلاحات التجارة. وبالمثل إذا كانت عوامل انعدام السعر تطبق بصورة صحيحة لأن الاقتصاد المحلي للسياسات القطاعية تكبت حوافز الإنتاج واستجابة الرد يمكن أن تكون محدودة. وفي كثير من البلدان خاصة تلك التي تعتمد على الزراعة فإن عوامل انعدام السعر تكون غير متطورة وبحاجة إلى استثمار ضخم خاصة في مجال البنية التحتية للسوق والمؤسسات والأبحاث والتوسع والموارد الطبيعية والإدارة. وعبر المدى الطويل فإن تلك الاستثمارات من المحتمل أن تكون أكثر أهمية من إصلاحات التجارة في استخدام الزراعة من أجل التنمية. وتفاصيل أولويات الاستثمار ستكون موضوعات الفصول التالية.

كان الإنفاق العام دائماً موجه من تلك التي تحتاج إلى استثمارات طويلة الأمد إلى الإعانات الزراعية. والإعانات عادة ما تكون غير ذات جدوى اقتصادية وغالباً ما تشجع على الاستخدام السيئ للموارد بثمن مرتفع للمزارعين في صورة دخل مستمر. وحيث يتواجد استثمار رأس المال ويتم تخصيص بعض الموارد للعمليات والصيانة لضمان دعم تلك الاستثمارات.

والإعانات الزراعية تعرف هنا على أنها مدفوعات من ميزانية الحكومة للبضائع الخاصة الأساسية مثل المدخلات الزراعية. ويمكن للمساعدات هذه أن تساعد في التغلب على الفشل المؤقت في السوق (كجزء من الإستراتيجية الموسعة) وتحويل النفقات المحددة للبيئة التحتية، وخفض المخاطر (انظر فصل 6) لكنها نادراً ما تستخدم لهذه الأغراض ويستفيد منها أغنياء المزارعين وغالباً ما يصعب إزالة ما كان متعارفاً عليه ــ وكل ما يؤدي إلى الاستخدام غير الأمثل وغير المناسب للموارد ومن ثم جودة الإنفاق العام ــ وكفاءة استخدام الموارد هي غالباً أمر أكثر أهمية للتعامل معه من هذا المستوي.

غياب الكفاءة في الإنفاق الحالي:

تم استخدام قسم كبير من الإنفاق العام لتوفير المصالح الخاصة بسعر عالي ومراجعة الإنفاق العام تشير إلى أن مخصصات الميزانية الزراعية للمصالح الخاصة مرتفعة 37 بالمائة في الأرجنتين (2003) و43 بالمائة في اندونيسيا (2006) و75 بالمائة في الهند (2002) و75 بالمائة في أوكرانيا (2005) والتحول نحو الإعانات في كينيا في 2003/2002 زادت بنحو 26 بالمائة من إجمالي النفقات الحكومية في الزراعة وفي زامبيا في 2004/2003 وحوالي 80 بالمائة ذهب إلى الإعانات للفلاحين من أجل الأسمدة وأسعار الذرة.

ومخصصات الإعانات غالباً ما توجه التمويلات والاستمارات ذات الدخول المرتفعة في المنافع العامة. وفي زامبيا تم إنفاق 15 بالمائة من الميزانية الزراعية عام 2004/2003 على الأبحاث وخدمات التوسع والبنية التحتية الريفية وقد أظهرت الاستثمارات نسبة أجور عالية (انظر فصل 7). وإعادة تخصيص الإنفاق على الإعانات الخاصة للبضائع العامة يمكن أن يزيد النمو[56] إلا أنه بالرغم من أن تلك الإعانات غير ذات جدوى اقتصادية إلا أنها غالباً ما تكون ملائمة من الناحية السياسية وتحسين كفاءة استخدام الموارد لذلك يتطلب التعامل مع الضغوط الاقتصادية المحددة للمخصصات الميزانية (إطار 4.8).

وأيضاً في الهند كان الاتجاه يميل نحو التحرك بعيداً عن الاستثمار في المصالح العامة نحو الإعانات.

والإنفاق العام الإجمالي على الزراعة ظل ثابتاً عند 11 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي العام بينما كان نصيب الإعانات للأسمدة والكهرباء (انظر إطار 4.8) ولدعم أسعار الحبوب والماء تم رفع الاعتماد بصورة ثابتة على نفقات الاستثمار في البضائع العامة مثل الأبحاث والتنمية والري والطرق الريفية. والإنفاق الزراعي يزيد أربع مرات عن الإعانات عن المصالح العامة (شكل 4.9). علاوة على ذلك فإن العائدات على الإعانات في الهند تراجعت[57]. تلك النتائج من الدراسة أشارت إلى إمكانية حدوث أرباح كفاءة بارزة من إعادة تخصيص النفقات العامة في الزراعة في الهند[58].

الإصلاحات لتحسين كفاءة الإنفاق في المناطق الريفية.

فهم سبب الإنفاق الريفي العام المخصص للتدخلات غير المنتجة يتطلب فهم الاقتصاد السياسي لسياسات الحكومة. والمتغيرات المؤسسية والديمغرافية والاقتصادية تشكل مجتمعة حجم وجودة الإنفاق العام. وتعتبر المعلومات أحد العوامل التي تؤثر في الجودة وغياب برنامج رسمي لتقييمات الإنفاق ممتزجة مع نقص حرية الوصول إلى المعلومات العامة حول النفقات ومستحقيها تخفض من كفاءة أي آلية محاسبة رسمية يمكن أن المراجعات والموازنات السياسية والصحافة الحرة أو منظمات العمل الخيري المدينة. ومع تلك الفجوة في المعلومات فإن المناقشات العامة بشأن السياسات العامة تميل نحو التلاعب بها من قبل جماعات المصالح الخاصة.

شكل 4.9: ارتفعت الإعانات في الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات في الهند.

إجمالي الناتج المحلي للزراعة بالنسبة المئوية

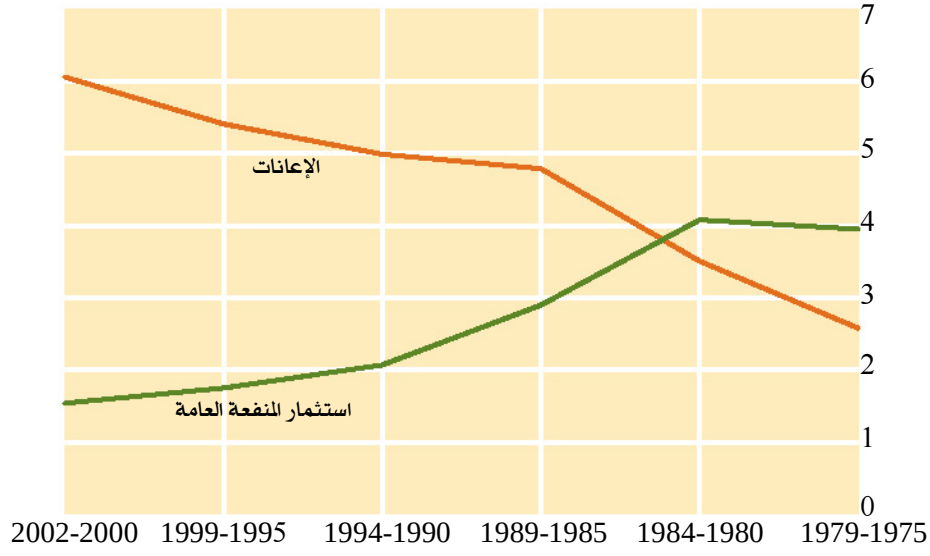

المصدر: Chand and Kumar 2004.

إطار 4.8: أمثلة للدعم في الهند وزامبيا:

دعم الكهرباء للزراعة في الهند: هل يمكن أن تحث زيادة المسائلة المحلية على إجراء إصلاحات؟

مع ري نسبة تتراوح بين 60:55 بالمائة من الأراضي الهندية بمياه الأنهار تعتبر الكهرباء بالنسبة لمضخات الآبار أحد المدخلات المهمة، تقدم معظم حكومات البلدان الكهرباء للفلاحين بسعر مدعم وغالباً بالمجان إلا أن جودة الخدمة فقيرة بسبب الإنتاج الذي يستقيم على حالة واحدة والمحددة والترددات والتقلبات في القوة الحركية الكهربائية التي من الممكن أن تتسبب في خسائر في المحاصيل من ترك الري ومن معدات الضخ التي تحتاج للإصلاح.

إضافة إلى ذلك فإن دعم الكهرباء للزراعة يستنزف ميزانية البلد ومتلف للبيئة ففي إقليم البنجاب بلغ دعم الكهرباء للزراعة في عام (2002–2003) 7 بالمائة من نفقات البلد. ويسهم دعم الكهرباء بالإضافة إلى السياسات الأخرى التي تشجع إنتاج المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه في الاستغلال الزائد للماء مثل الأرز ساهم دعم الكهرباء في الاستغلال الزائد للمياه. وحوالي 60 بالمائة من مصادر المياه يتم استخدامها استخداماً زائداً بالفعل حيث يتجاوز معدلات التحصيل أو الاستخلاص معدلات إعادة الشحن على نحو غير مستديم بشكل واضح.

زيادة أسعار الكهرباء وتقديم نظام القياس يبدو رشيداً من الناحية التقنية والاقتصادية ولكنهما غير مجديين من الناحية السياسية. وحتى الآن من الواضح أن كبار الفلاحين ينتفعون بشكل أكبر من الدعم ولديهم نفوذ سياسي بالرغم من وجود الكثير من الإعانات. وتلي تقديم هذه الإجراءات احتجاجاً ضخمًا من الفلاحين ضد زيادات سعر الكهرباء في الثمانينيات. والآن يستجيب استمرار الدعم لتزايد الفصل في الدخل بين القطاعات الزراعية والغير زراعية والتي أساء وضعها الانخفاض النسبي في معدل النمو الزراعي في الهند. وجعل الكهرباء سهلة المنال هو أداة مناسبة سياسياً لتحويل الدخل إلى القطاع الزراعي على خلاف الأدوات السياسية الأخرى لا تتطلب تلك الأداة تنفيذاً من الإدارة العامة (الغير فعالة في الغالب). والفلاحون الذين يشترون المياه من أصحاب المضخات وهم قسم كبير الفلاحين في معظم البلدان من المحتمل أن ينتفعوا من الدعم أيضاً والذي يزيد من القدرة على الجذب لتلك الأداة السياسية والتي ينتفع بها السياسيين الذين يريدون الفوز في انتخابات البلد.

والتعاطي مع كل من جودة الكهرباء وتكلفتها عنصر مهم من إصلاح سياسة الدعم بالرغم من ذلك، فإنه بسبب انتشار سرقة الطاقة والفاقد منها يفقد البلد المصداقية في تقديم خدمة أفضل في مقابل أسعار أعلى. وقد تكون أحد الخيارات إلغاء المركزية وتقديم الطاقة للحكومات المحلية أو المنظمات والجماعات المجتمعة اعتماداً على المسائلة المحلية من أجل تحسين جودة الكهرباء.

يجب أن يستمر منع سيطرة الصفوة، ولكن ذلك الخيار الموجه من قبل المجتمع لديه إمكانية أن يفض الأزمة السياسية وذلك يمثل مفاضلة بين ثمن الكفاءة المحتملة والتاريخ من خسارة الاقتصاديات المتدرجة في جيل الخدمات الغير مركزية وعدم إحراز أي تقدم على الإطلاق.

دعم السماد في زامبيا: لا توجد ائتلافات معارضة قوية. حوالي 5 بالمائة من الميزانية القومية لزامبيا يذهب للزراعة. وفي السنة المالية 2005 أنفق أكثر من نصف الميزانية على برنامج دعم السماد (37 بالمائة) وتسويق المحصول (للذرة الصفراء) تحت إدارة وكالة احتياطي الغذاء (15 بالمائة) لم يذهب سوى 3 بالمائة من الميزانية إلى تنبيه الري والبنية التحتية الأخرى و 11 بالمائة لتكاليف التشغيل وتشمل البحث والتوسع الزراعي انخفض الإنفاق على التنمية والبحث الزراعي من 1.2 بالمائة من إجمالي الإنتاج الزراعي في 1985 إلى حوالي 0.5 بالمائة في عام 2000.

ما السبب وراء ارتفاع دعم السماد؟ لا توجد منظمات أو جماعات قوية يمكنها أن تنتفع من إلغاءه بالرغم من كونه استخدام غير بناء اقتصادياً للمصادر العامة ذلك يتناقض مع الإصلاحات الأولية في طحن الذرة الصفراء وهو مجال استطاع القطاع الخاص أن يجني منه الأرباح بشكل كبير من خلال الخصخصة أن يؤيد الإصلاح بقوة وفي ظل برنامج السماد ينفع التجار في الغالب.

في عام 2002/ 2003 أوضح استطلاع للرأي داخلي أن 29 بالمائة فقط من الفلاحين حصلوا على السماد في حين أن 59 بالمائة منهم حصل عليه من خلال التجار الخصوصيين و 36 بالمائة من خلال برنامج دعم السماد من جانب الحكومة. كلا الجماعتين لديه دخل وثروة أعلى وقريبين من الطرق الملفتة ومراكز الإقليم. وبالرغم من ذلك، فإن أولئك الذين يتلقون السماد من خلال برنامج الحكومة أغلبهم موظفين مدنيين في برنامج يقصد منه أن يستهدف الفقراء ينتفع أيضاً أعضاء البرلمان وأحياناً يخبرون جماعات الفلاحين أنه لا توجد حاجة إلى إعادة دفع القروض حول السماد المستلم.

التكاليف الاقتصادية للبرنامج ــ مرتفعة من الاتفاق المنخفض في مناطق الإنتاجية المرتفعة مثل البحث الزراعي والتوسع والبنية التحتية ومن التنوع البطئ في إنتاج الذرة الصفراء.

المصادر: Beintema and others 2004; Birner, Sharma, and Palaniswamy 2006; Govereh and others 2006; Pletcher 2000;. World Bank 2003d.

تؤثر جماعات المصالح الخاصة أيضاً في نماذج الإنفاق العام. ففي أمريكا اللاتينية يكون نصيب الدعم الريفي الذي تقدمه الحكومات أعلى في الأماكن التي يوجد بها عدم مساواة[59] في الدخل البلاد في المتوسط فيما بين 1980 – 1984 و2000 – 2004 انخفضت من 28 بالمائة إلى 10 بالمائة في البلدان الزراعية ومن 15 بالمائة إلى 4 بالمائة في البلدان الموجودة في طور التحول ومن السلبية الهامشية إلى الحماية الخالصة لـ 9 بالمائة من البلدان المتحضرة. القطاعات الاقتصادية أو جماعات المنتجين التي تسيطر على قسم كبير من الثروة القومية لديها أيضاً وسائل للتأثير في السياسات العامة لأجل منفعتها. إذا كان عدم فاعلية النفقات العامة هو نتيجة لتأثير جماعات المصلحة الخاصة. ربما يكون الحل هو ربط تنفيذ الميزانية بصنع القرار القائم على المشاركة والذي تشارك فيه المناطق الريفية وربما يكون ذلك مناسباً لأقصي حد للنفقات المحلية حيث يصاحب إلغاء المركزية الإدارية التحول الديمقراطي للسياسة[60] لا يزال التحدي هو تجنب سيطرة الصفوة ولا يزال الدليل الخاص بتأثير إلغاء المركزية على الفساد مختلط حتى الآن[61].

الخاتمة

إصلاحات السياسة الأخيرة حسنت من حوافز السعر للمنتجين الزراعيين في البلدان النامية فانخفضت الضرائب الزراعية الخالصة بشكل حاد في هذه البلدان، ففي الفترة من 1980 – 1984 و2000 – 2004 تراجعت من 28 بالمائة إلى 10 بالمائة في البلدان التي يعتمد على الزراعة هي نتيجة لارتفاع الحماية للواردات الزراعية استمرار الضرائب على الصادرات تلك الاختلافات تشير إلى وجود المساحة الكبيرة لتطورات السياسة ولكن مع التأثيرات الموزعة داخل تلك البلدان وفي المقابل كان هناك تقدم طفيف في التراجع العام في دعم منظمة التعاون الاقتصادي للمنتج إلا أنه كان هناك تحول بعيد عن الدعم المباشر المرتبط بأسعار الإنتاج والمساحات الزراعية إلى الأشكال الأقل انحرافاً مثل تحويل النقد وخاصة في الاتحاد الأوروبي.

والتأثير المتوقع لتحرير التجارة الكامل أمر جوهري لنمو تجارة البلد النامية من الحاصلات الزراعية والتحرير الكامل للتجارة يتوقع أن يزيد من أسعار السلع العالمية بنسبة 5 بالمائة في المتوسط ونصيب البلدان النامية في التجارة الزراعية العالمية بنسبة 9 بالمائة ونمو الحاصلات الزراعية في البلدان النامية بحوالي 0.3 بالمائة في العام. والبلدان المختصرة خاصة تلك التي تقع في أمريكا اللاتينية مع ميزان المنافسة في الكثير من المنتجات المحمية تعمل على دعم الأغلبية. ولن يربح الجميع من تحرير التجارة فالفلاحون البائعون الخالصون سوف يستفيدون بينما المشترون للغذاء ربما يخسرون من ارتفاع أسعار السلع إذا لم ترتفع أجورهم أو دخلهم بصورة كافية لتعويض تلك الخسائر.

وتحرير التجارة في البلدان النامية ربما يكون بحاجة لأن يكون متصلاً بإصلاحات الضرائب لخفض خسائر الضرائب من عائدات التجارة والاستثمار العام اللاحق في قطاعات الزراعة في هذه البلدان والسياسات التكميلية والبرامج تتم الحاجة إليها لتعويض الخاسرين في البلدان النامية ولتسهيل الضبط السريع المتوازن لمميزات المقارنة الناشئ.

الاستجابة لإصلاحات التجارة يعتمد على الاستثمار العام في المصالح العامة مثل الري والطرق والبحث والتنمية والتعليم ودعم المؤسسات المشاركة لكن الاستثمارات العامة في الزراعة نادراً ما تنفق على الإعانات الارتدادية ويبقي المجال متاح لتطوير الكفاءة في الموارد البشرية عبر زيادة المعلومات والمحاسبة والالتزام والمعلومات في المعرفة العامة لمخصصات الميزانية. وتأثير الإنفاق العام على الزراعة يجب أن يكون متقارباً عبر إعلام حر وشفافية ومخصصات ميزانية وتقييم.

ويحدد الاقتصاد السياسي سرعة ومدى الإصلاح ويجب التعامل معه في كل من البلدان النامية

والمتقدمة. وبناء تحالفات لدعم وتعزيز الإصلاحات يمكن أن يساهم. وقد أحدثت منظمة التجارة العالمية إصلاحات ولعب الإعلام المحلي أدواراً داعمة كما في صناعة القطن الأمريكية. وفي بعض الحالات ربما تكون هناك حاجة للمفاوضات وخطط التعويضات للخاسرين كما حدث في إصلاحات سياسة الأرز اليابانية الجديدة وإصلاحات السكر في الاتحاد الأوروبي وإصلاحات التسعينيات في المكسيك. وربط الإصلاحات الزراعية المحلية بمجموعة تحالفات الصلاحيات الاقتصادية الواسعة والزيادة في التقدم المحتمل كما حدث في بعض البلدان النامية في الثمانينيات والتسعينيات.

والعناصر الأساسية للأجندة المستقبلية هي استمرار الحصول على حق الأسعار عبر إصلاح السياسة المحلية والتجارة لضمان إصلاحات الضرائب التكميلية لتحل محل الدخل الضائع من التجارة لإعادة الاستثمار في هذا القطاع لضمان تطور جودة الإنفاق العام لتقديم الدعم لفرض برامج إرشادية لتسهيل الانتقالات وللاستثمار بصورة كبيرة في المصالح العامة للنمو المدعوم طويل المدى. كل ذلك يتطلب سياسة شاملة لما وراء السعر والضبط ويجب على الحكومات التركيز على تحسين البنية التحتية للسوق والمؤسسات وخدمات الدعم. وتلك الموضوعات هي عناوين الفصول القادمة.

الفصل الخامس

توصيل الزراعة إلى السوق

تفتح تغيرات واسعة النطاق في الأسواق المحلية والعالمية فرصاً عظيمة أمام المزارعين ورجال الأعمال الذين يعملون في مجال الأعمال الزراعية. حيث يتزايد على نحو سريع الطلب على المنتجات الأولية والمعالجة ذات القيمة العالية وذلك مع زيادة الرواتب، ومع التحضر السريع والتجارة الحرة ومع وجود الاستثمارات الأجنبية والتقدم التكنولوجي. وتعمل هذه التطورات على تنامي الفرص في السوق، الأمر الذي يعد مهماً من أجل نمو أسرع للأنشطة الزراعية وغير الزراعية ومن أجل تحقيق تزايد في دخول الوظائف وفي الدخول الريفية. بينما تطالب الأسواق الجديدة بجودة المنتج وبتوصيله في الوقت المناسب وباقتصادات الحجم طارحةً تحديات خاصة أمام أصحاب الحيازات الصغيرة.

ففي الدول التي تقوم على الزراعة والدول النامية، لاتزال المواد الغذائية الأساسية تشكل عصب نسبة كبيرة من الأسر، أغلبها من الأسر الفقيرة. ولكن ضعف البنية التحتية وعدم ملائمة الخدمات الداعمة وضعف المؤسسات وارتفاع التكاليف التجارية وتقلب الأسعارغالباً ما يقف عقبة في طريق أداء الأسواق التي تقدم المواد الغذائية الأساسية. فإن كيفية أداء أسواق المواد الغذائية الأساسية يؤثر على المعيشة وصلاح الحياة والأمن الغذائي خاصة في الأسر الفقيرة.

فإن أنظمة التسويق الزراعية التي تؤدي وظيفتها بشكل جيد يمكن لها أن تخفض تكلفة الغذاء وتخفض من نسب الأغذية غير الموثوق فيها مما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي بالنسبة للأسر الفقيرة وغير الفقيرة. وبتضييق حلقة الوصل بين المزارعين والمستهلكين، ترسل أنظمة التسويق هذه إشارات للمزارعين بوجود فرص جديدة في السوق وتباشر منتجاتهم بحيث تلائم رغبات المستهلك المتغيرة بشأن الكم والجودة والتنوع وأمن الغذاء.

تتطلب الأسواق الفعالة تَوفر الإرشاد الجيد ووجود سياسة عامة جيدة – البنية التحتية والمؤسسات والخدمات التي توفر معلومات عن السوق والتي تضع تقييمات ومعايير والتي تدير المخاطر وتطبق بنود العقود – ويشكل ذلك تحدياً متواصلاً في العديد من الدول. بيد أن الأسواق الفعالة وحدها لا تكفي للإتيان بنتائج متكافئة. لذا من المحتمل أن يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى بناء قوة المساومة الخاصة بهم من خلال منظمات منتجيهم بمعاونة السياسة العامة.

وتختلف طبيعة التنمية وخطاها في السوق ما بين المواد الغذائية الأساسية (الحبوب)، والسلع المستوردة التقليدية (القهوة والكاكاو والشاي والقطن) والمنتجات ذات الجودة العالية للأسواق المحلية وأسواق التصدير (منتجات الألبان واللحوم والفاكهة والخضراوات). ويبحث هذا الفصل في الفرص والتحديات الجديدة المتاحة أمام أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق فيما يتعلق بكل من مجموعات السلع السابقة. كما يلقي الضوء على المجموعة العريضة من مبادرات المجتمع الخاص والمجتمع العام والمجتمع المدني التي اتبعت من أجل حث الأسواق على العمل بشكل أفضل نحو التنمية ونحو خفض معدلات الفقر.

المواد الغذائية الأساسية : تحسين تجارة السلع وإدارة المخاطر

يظل سوق المواد الغذائية الأساسية من أهم الأسواق في الدول التي تقوم على الزراعة والدول النامية حيث تحتل المواد الغذائية الأساسية النصيب الأعظم من المصروفات الغذائية للأسر وتكون سبباً في زيادة إجمالي الناتج المحلي حيث يتنامى طلب السكان المتواصل لها فضلاً عن التنامي السريع في طلب طعام الماشية في الدول ذات الدخول المتوسطة. ومن الأمور التي تعترض سبيل سوق المواد الغذائية الأساسية ارتفاع التكاليف التجارية ووجود نسبة تالف واتساع حجم السوق وضعف السياسات التكاملية وضعف مصادر التمويل وضعف المؤسسات التنظيمية. إن الأسواق الجيدة للمواد الغذائية الأساسية لديها تداعيات واسعة النطاق تختص بالنمو الزراعي حيث ترفع من أسعار المنتج التي تحددها المزرعة وتبني ثقة المزارعين في اعتماديتها وتسمح للمزارعين في التنويع في منتجاتهم على أن تشمل المنتجات المرتفعة القيمة.

شكل بياني 5.1 طبقات من الوسطاء يشكلوا أسواق الذرة في غانا:

$ لكل 100 كيلوجرام، 1998

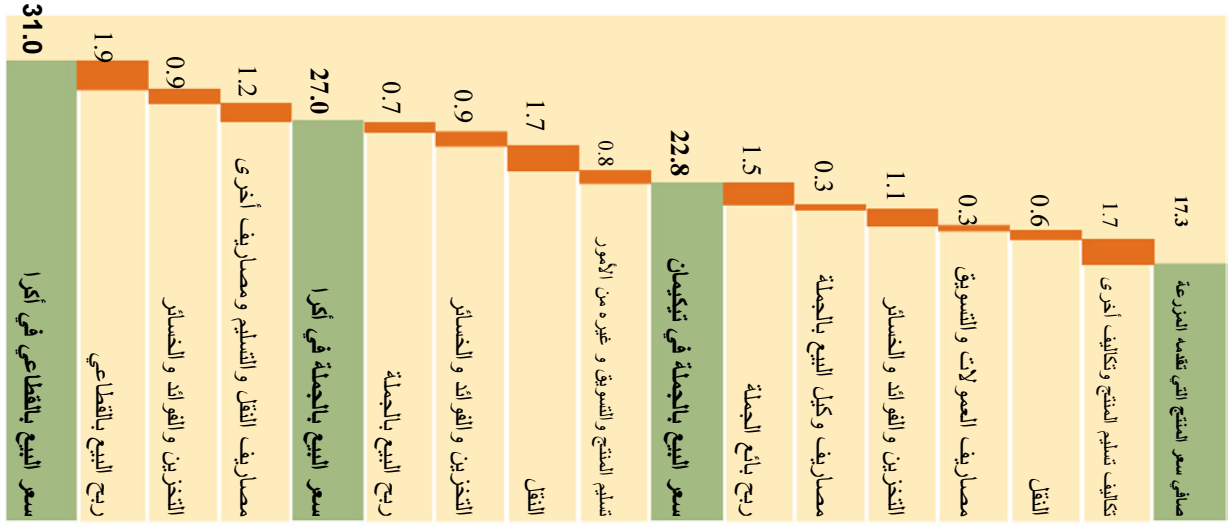

المصدر: Natural Resources Institute, personal communication 2006.

ففي البلدان القائمة على الزراعة والمتحولة، يشيع وجود التجار الصغار والمتوسطين والوسطاء في تسويق السلع الغذائية الأساسية وسلع تجارية أخرى. وفي التعاملات التجارية التي يقوم بها فرد واحد، غالباً ما يقوم التجار والوسطاء بتمويل أنفسهم وذلك نظراً للمستوى المحدود للائتمان. فهم يزيدون من عوائد رأس المال الذي يعملون به إلى أقصى درجة عن طريق تسريع دورة رأس المال وذلك باستخدام مبالغ صغيرة للتمويل والاحتفاظ بمعدل صغير من المخزون. ونادراً ما توحد تقييمات الجودة والأوزان والمقاييس، الأمر الذي يجعل التفتيش الشخصي الذي يقوم به المشترين أمراً ضرورياً. ويتطلب ذلك السفر المتواصل للتجار مما يزيد من التكاليف التجارية.

إن تحسين نظام السوق وتحديثه يمكن له أن يزيد من كفاءة السوق ويعزز التنافس مع الواردات ويحد من الخسائر والمخاطر. ويشتمل تحديث السوق، إلى جانب تحسين وسائل المواصلات الرئيسية، على تحديث نظم معلومات السوق وتبادل السلع وإدارة مخاطر الأسعار.

سوء شبكات الطرق

إن البنية التحتية غير السليمة لوسائل المواصلات والخدمات غير الجيدة في المناطق الريفية ترفع من تكاليف التسويق وتحط من قدر الأسواق المحلية والصادرات. وينطبق هذا الحال على قارة أفريقيا الذي يسكن فيها خمسون في المائة من سكان الريف بالقرب من الطرق المستخدمة طوال السنة. فإن المسح الذي أجراه التجار في بنين ومدغشقر وملاوي قد وجد أن تكاليف النقل تحتل من 50 بالمائة إلى 60 بالمائة من إجمالي تكاليف التسويق[1]. لذا فإن تحسين الطرق يعد بالتالي ضرورياً لتعزيز الروابط بين المزارعين والاقتصاد الريفي والأسواق المحلية والإقليمية والدولية. (انظر إطار 5.1)

نظم معلومات السوق

إن معلومات السوق توائم المزارعين مع مطالب المستهلكين واختياراتهم المتغيرة ومع الإرشاد الزراعي والتسويق والاستثمار. وتتضمن معلومات السوق الأسعار الدقيقة والمناسبة ومعلومات عن معارف البائعين وعن قنوات التوزيع وعن أساليب البائع والمنتج وعن لوائح الاستيراد وعن المنافسين وعن مواصفات التقييم والمعايير وعن نصائح التعامل مع المنتج ما بعد الحصاد وعن توصيات النقل والتخزين[2].

وغالباً ما تكون نظم معلومات السوق مخذلة وذلك بسبب تباطؤ نشر المعلومات ونشرها في صورتها الخاطئة وعدم ثبات نفعها لكل من يشارك في السوق[3]. كما تُوَجه العديد من المناهج المبتكرة في أجزاء مختلفة من العالم معتمدة على التقدم في تكنولوجيا الاتصالات (الراديو وهاتف المحمول والتلفاز وشبكة الإنترنت) وعلى تحرر الاتصالات السلكية واللاسلكية والإذاعة. ففي الهند، يُشغل وزير الزراعة شبكة AgMark Net التي تجمع معلومات عن الأسعار

من أسواق البيع بالجملة في أنحاء البلاد وتنشرها خلال شبكة الإنترنت. ويستثمر القطاع الخاص أمواله في البنية التحتية لشبكات الاتصالات السلكية مثل شبكات هواتف المحمول والأكشاك الريفية المتصلة بالإنترنت، الأمر الذي يعزز معلومات السوق والخدمات الأخرى لدى المزارعين. وفي غرب أفريقيا، أنشأت شراكة عامة خاصة بشبكة تريدTrade Net، وهي شبكة تجارية تسمح باتصال البائعين والمشترين معاً عبر الإنترنت وبالهاتف المحمول. (انظر إطار 5.2).

إطار 5.1: تأثيرات البنية التحتية للطرق على الأسواق والإنتاج:

إن تطوير الطرق الريفية يمكن له أن يقلل تكاليف النقل ويزيد من أنشطة السوق. ففي فيتنام، أدى ترميم الطرق إلى زيادة أنواع البضائع التي تبيعها الأسر في السوق– الفاكهة والخضراوات واللحوم– كما حث على مشاركة أكبر في التجارة وفي تقديم الخدمات. ففي جورجيا، زاد بناء الطرق وترميمها من فرص العمل خارج المزرعة وفرص عمل المرأة. وفي مدغشقر، تشير التقديرات إلى أن تقليل وقت السفر بنسبة 50 بالمائة لكل كيلومتر يزيد من إنتاج الأرز بنسبة 1 بالمائة .

بيد أن هذه الآثار سيتوسطها أوضاع جيوغرافية وسياسية واقتصادية. فمن الممكن أن تطلب مدخلات وسياسات مكملة لتحقيق المنفعة الكاملة من الطرق المرممة. وحتى لو اقتربت مكاسب المخرجات، سيكون هناك خاسرين أيضاً. فكيف يمكن للفرد تقييم المكاسب والخسائر وكيف يمكن له تقييم إذا كان الفقر يتقلص أم لا، يعد من الأسئلة التجريبية. فإن الأعمال المؤخرة التي تستخدم أساليباً لتقييم الآثار تأتي بنتائج مختلطة، فباقتراحها أن هذا الأمر قد أثبت فعاليته، تحتاج سياسة الطرق الريفية إلى أن تتأقلم مع السياقات والأوضاع.

ينبغي أن تزيد السياسات التركيز على الدور التكميلي للطرق الريفية. فلقد ركزت السياسات الماضية على أن الطرق الريفية تعد عاملاً محفزاً للتنمية ولأنشطة السوق. وغالباً ما يلازم أحوال الطرق السيئة وجود عقبات أخرى تعترض سبيل الإنتاجية الزراعية والتنمية الاقتصادية بما في ذلك انخفاض الكثافة السكانية، وعدم وجود خدمات النقل، وقلة الهبات المناخية الزراعية، poor agroclimatic endowments وانخفاض مستويات التعليم، وعدم وجود الكهرباء، ووجود المخاطر والائتمان، بالإضافة إلى أزمات أخرى في السوق. فإن منافع الطرق تعتمد بشدة على التفاعلات مع البنيات التحتية الأخرى وعلى صفات جيوغرافية ومجتمعية وأسرية أخرى.

فعلى سبيل المثال، وجدت إحدى الدراسات التي أجريت في فيتنام أنه بعد مرور أربع إلى ست سنوات على ترميم الطرق، استجابت خدمات النقل حيثما أنشأت الأسواق كما ندرت نسبياً الكوارث الطبيعية. وتحتاج السياسات إلى أن تضع في اعتبارها ما هو أكثر من مجرد عدم وجود طريق أو الحالة السيئة للطرق قبل اتخاذ قرار أهمية شق طريق جديد. وفي كل حالة من الحالات الخاصة، ينبغي أن تتساءل السياسات إذا ما كانت الطرق هي الوسيلة الصحيحة لتخطى القيود التى تعترض سبيل نتائج الصلاح، وإذا كان ذلك، ما السياسات والاستثمارات التي نحتاج إليها.

فإن الاختلافات بين الأسر سيحدد من الفائز ومن الخاسر. ومع الاحتفاظ بالصفات المجتمعية، ستوضع بعض الأسر في الموضع الذي يجعلها تنتفع من طريق جديد على نحو أفضل، ويكون ذلك بالاعتماد على تبرعاتهم وطبيعة وظائفهم. تختلف الأسر فيما يقومون ببيعه وشرائه وبالتالي تختلف فيما سيحققون من مكاسب و خسائر نتيجة التغيرات التى تطرأ على الأسعار بسبب تحسين الطرق. فإن الأسر الفقيرة من المحتمل لها أن تعتمد على إنتاج البضائع و الخدمات التى لا يتم الإتجار بها والتى من الممكن أن تحل الطرق المرممة محلها الأمر الذي يزيد من التنافس. ومن ناحية أخرى، إن لتحسين الطرق أثار عامة على الدخول يمكن لها أن تحدث إقبالاً على الخدمات من موفري الخدمات الفقراء.ويعد صافي الآثار أمراً تجريبياً. فإن الصورة التي تنبعث من تقييمات الآثار المؤخرة ذات الدقة المنهجية تتسم بالتعقيد. ففى نيبال، انتفع الفقراء وغير الفقراء من سلك الطرق الممهدة، بينما كانت المكاسب المناسبة أكثر ارتفاعاً لدى غير الفقراء. وجد دركون (2006) وغيره أن استخدام الطرق التي تتسم بالأجواء جميعها قد قام بتقليص الفقر بنسبة 6.7 بالمائة في 15 قرية أثيوبية.

ومن منطلق تباين خواص التأثيرات، هناك حاجة للتركيز الشديد للانتقال إلى تنوع المستفيدين مع مراعاة وجود السلع التجارية.

فضلاً عن أنه يمكن للطرق أن تُوفر باعتبارها جزء من عرض من عروض التدخلات التي تساعد مجموعات بعينها على الانتفاع بشكل أكبر والتي تحمي هؤلاء الذين من الممكن لهم أن يخسروا أو تعوضهم.وتعد الأوضاع الحكومية والمؤسسية ضرورية أيضاً في تحديد الآثار. ومن المحتمل لتمويلات مشروع الطرق أن تنتهي دون تمويل ما تم عقد العزم عليه وبالتالي لا يكون لها آثار.وتتيح مصروفات البنية التحتية الفرصة لابتزاز المال ولانحراف الموارد. ويتغير ذلك بتغير الحوافز. وجدت إحدى الدراسات أن الإنذار بالتدقيق الحسابي في مشاريع الطرق بإندونيسيا رفع من الحجم الفعلي للأموال المنفقة على العمالة ومواد بناء الطرق، ومن ثم أثر ذلك على جودة الطرق التي أصبحت قريبة من معايير الطرق المتفق عليها في الأصل. كما يمكن لعمليات الاستبدال أن تؤثر سلباً على الآثار حيث إن الإعانات أو التمويل الحكومي المركزي لمشاريع الطرق من الممكن أن يحل محل الإنفاق المحلي للحكومة على البنية التحتية.

وأخيراً، إن النقص في التمويل وفي الترتيبات المؤسسية لإجراء الصيانة الروتينية من الممكن أن تقلص بوضوح الآثار المترتبة على الطرق الممهدة حديثاً. والإجابة على ما مدى أهمية الطرق تعتمد على مجموعة من العوامل.

فبالطبع، تعد الطرق أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، بينما معرفة ما مدى أهميتها يعتمد على عدة عوامل أخرى. ونحتاج إلى مناهج شاملة تتفق وأسلوب العمل التطبيقي للمؤسسات المحلية، بما في ذلك ما الذي يمكن لها تقديمه. ومن المحتمل أن يتطلب ذلك إقامة مجموعة من الاستثمارات عبر القطاعات (الطرق واستثمارات تكميلية) كما يتطلب ذلك تغيير السياسات بحيث يضمن ذلك زيادة فعالية الآثار ويودي إلى نتائج مرغوب فيها على نحو أكبر خاصة بالفقر والمساواة.

المصدر: Limao and Venables 2001; Van der Walle 2007.

فإن نظم معلومات السوق تتشرأيضاً معلومات عن الأسعار في كينيا وموزمبيق والسنغال مستخدمة مزيج من الإنترنت وخدمة الرسائل القصيرة (SMS)، وخدمة البريد الصوتي والراديو واللوحات الطباشيرية الخاصة بالسوق[4]. وتذيع شبكة الراديو المحلية الـــ إف إم (FM) معلومات عن السوق في مالي وأوغندا[5]. ولايزال الوقت مبكراً للحكم على قابلية ذلك على الاستمرار وعلى أثر ذلك، ولكن الأدلة الحياتية تشير إلى حرص المزارعين على ذلك (بزيادة استخدام الـــ إس إم إس (SMS)) وإلى رغبة شركات هواتف المحمول في استثمار رءوس الأموال في هذه النظم بحيث يدعمها تمويلات المتبرعين.وإن لدى النظم الجديدة على نحو واضح إمكانية خفض التكاليف التجارية وخصوصاً تكاليف البحث والنقل وإمكانية ضمان الاستثمار والتقييم المتواصلين.

تبادل السلع:آليات سريعة وذات تكاليف منخفضة

تقدم عملية تبادل السلع آلية سريعة وذات تكلفة منخفضة لاكتشاف الأسعار وللتجارة ولحل النزاعات الناشئة حول العقود. فإن التبادل المادي للسلع غالباً ما يكون الخطوة الأولى نحو عقود تجارية أكثر تعقيداً – تعاقدات أولية على تسليم السلع ثم عقود فيم بعد على التعاملات التجارية المستقبلية وعلى الخيارات المتاحة وعلى نظام المقايضة. فإن لدى الصين والهند وجنوب أفريقيا وتايلاند تبادلات سلعية زراعية تهدف إلى تسهيل عمليات تمويل واسعة النطاق وإلى تسهيل العمليات التجارية الخاصة بإدارة المخاطر[6].

إطار 5.2: الاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات لربط المزارعين بالأسواق في الهند و غرب أفريقيا

إي تشوبال وأكشاك الإنترنت الريفية الخاصة بها

إن قسم الأعمال الزراعية في آي تي سى ليمتد، ما بين عام 2000 و2007،قد أنشأ 6400 كشك إنترنت يدعى إي تشوبال في تسع بلدات هندية حيث دخلت هذه الأكشاك 38000 قرية ووصلت إلى أربعة ملايين مزارع. وتنشأ أي تي سى شركة انترنت في إحدى القرى وتقوم بتعيين عامل فني من المزارعين وتدربه على أن يشغل الكمبيوتر ليُمَكن المزارعين من الحصول على معلومات مجانية عن الأسعار في الأسواق المحلية والعالمية، وعن حالة الطقس، وعن ممارسات المزارعين. وتتيح الإي تشوبال للمزارعين فرصة شراء سلع استهلاكية ومدخلات وخدمات زراعية (يتم الحصول عليها من شركات أخرى).

ويلعب الإي تشوبال دور مركز الشراء للآي تي سي حيث يوفر 13 سلعة زراعية. كما يلعب العامل الفني دور الوكيل الذي يشتري المنتجات وينظم عملية تسليمها للآي تي سى.

ففي عام 2006/ 2007، اشترت الآي تي سي قرابة 2 مليون طن قمح وفول صويا وقهوة وجمبري وحبوب بقيمة 400 مليون دولار من خلال شبكة الإي تشوبال. ويعمل هذا النوع من الشراء على خفض التكاليف التجارية بالنسبة للمزارعين والآي تي سي. كما يزيد من شفافية الأسعار ويسمح بعمل تقييم أفضل للمنتج. ويتيح الفرصة أمام المزارعين بالحصول على نصيب أكبر من السعر النهائي.

تريد نت، وسيلة للتجارة في غرب أفريقيا باستخدام الإنترنت والهواتف المحمولة

تسمح تريد نت، وهي وسيلة للتجارة مقرها في غانا، للمستخدمين بالاشتراك في خدمة إنذارات الرسائل القصيرة التي تخبر المستخدمين بآخر أخبار السلع والسوق. ومن خلال هذه الخدمة، يتسلم المستخدم رسائل فورية عن عروض البيع والشراء بمجرد تقديم أحد الأفراد لعرض من العروض من خلال هاتف المحمول الخاص بالمستخدم.

كما يمكن للمستخدم من خلال هذه الخدمة معرفة الأسعار الفعلية لأكثر من 80 سلعة من 400 سوق عبر غرب أفريقيا. ويمكن لكل مستخدم على حدة أن يعلن عن سلعه وعروضه على مواقع مجانية باستخدام عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بهم، كما يمكن للمزارعين والتجار إنشاء مواقع لإدارة جميع هذه الخدمات للمشتركين فيها.

إن منظمة منتجي وتجار غانا الزراعيين(www.tradenet.biz/gapto) من مقدمي المنافع الأساسية. ففي عام 2006، أبرمت اتفاقيات تجارية مع منتجين آخرين في بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا تصل قيمتها إلى 60000 دولار. وتضمنت هذه الاتفاقيات شراء الطماطم والبصل والبطاطس دون وسطاء، الأمر الذي عمل على خفض التكاليف التجارية بشكل كبير.

المصدر: Kofi Debrah, personal communication 2007; DeMaagd and Moore 2006; Shivakumar, personal communication, 2007.

وتمتلك الدول الأربع أسواق محلية كبيرة وقطاعات مالية مطورة جيداً على نحو مقبول.

ولقد اتسعت التبادلات السلعية المستقبلية للهند بسرعة بعد أن رفعت الحكومة الحظر على عملياتهم التجارية في عام 2004[7]. وهناك ثلاثة عقود لتبادلات سلعية مستقبلية وطنية إلكترونية وواحد وعشرون تبادل سلعي مستقبلي إقليمي للحبوب والسكر والقطن والبطاطس وبذور الزيت والتوابل[8]. وقد وصل مجموع عائد التبادلات الوطنية الثلاثة خلال أسبوعين إلى 8.7 بليون دولار في سبتمبر 2005[9]. وتقدم شركة سافكس (تغيرات مستقبل جنوب أفريقيا) عقود بشأن الذرة البيضاء والصفراء والقمح وعباد الشمس وفول الصويا، كما تاجرت بعقود بلغت قيمتها 1.9 مليون في 2006. ويستعين التجار في جميع أنحاء جنوب أفريقيا بسافكس باعتبارها المقياس الذي يسعر العمليات التجارية المادية. ففي 2006، استخدمت حكومة مالاوي إحدى خيارات الاتصال التي وضعتها سافكس لحماية نفسها من مخاطر ارتفاع الأسعار الدولية حينما يستدعي حصاد شيء وجود كميات كبيرة من الواردات[10].

تتطلب العمليات التجارية المستقبلية هيئات مالية وقانونية وسياسات حكومية داعمة. وستتقلص المنافع إذا انفصلت الأسواق المخصصة لأصحاب الحيازات الصغيرة عن التبادلات السلعية بارتفاع تكاليف النقل وارتفاع التكاليف التجارية أو بتباين مستويات الجودة. ويعد إقامة تبادلات تجارية سلعية في أفريقيا من التحديات وذلك بسبب استمرار تدخل الحكومة في أسواق الحبوب والأسواق الصغيرة، والأنظمة الضعيفة لمستندات التخزين وتقييماتها ومعاييرها.

إدارة مخاطر الأسعار: هل هناك دور تلعبه الحكومة؟

ونظراً لضعف المنتجين والمستهلكين أمام صدمات تقلب أسعار المواد الغذائية الأساسية، تسعى الحكومات أحياناً إلى موازنة الأسعار متصديةً للجهود المبذولة في تحرير السوق. ويظل اختلاف أسعار الحبوب في العالم أمراً مهماً مع معامل تباين تصل نسبته من عشرين إلى ثلاثين للأرز والقمح والذرة البيضاء. ويزيد عدم استقرار الأسعار المحلية في أفريقيا وخصوصاً في البلدان غير الساحلية (مثل إثيوبيا)، حيثما تتسع الفجوة بين أسعار الصادرات والواردات كما يزيد الجفاف من حدة آثار الصدمات المحلية (انظر شكل 5.2) [11].

شكل بياني 5.2 تتقلب أسعار تجارة الجملة في إثيوبيا داخل نطاق عريض من تكافؤ الصادرات والواردات

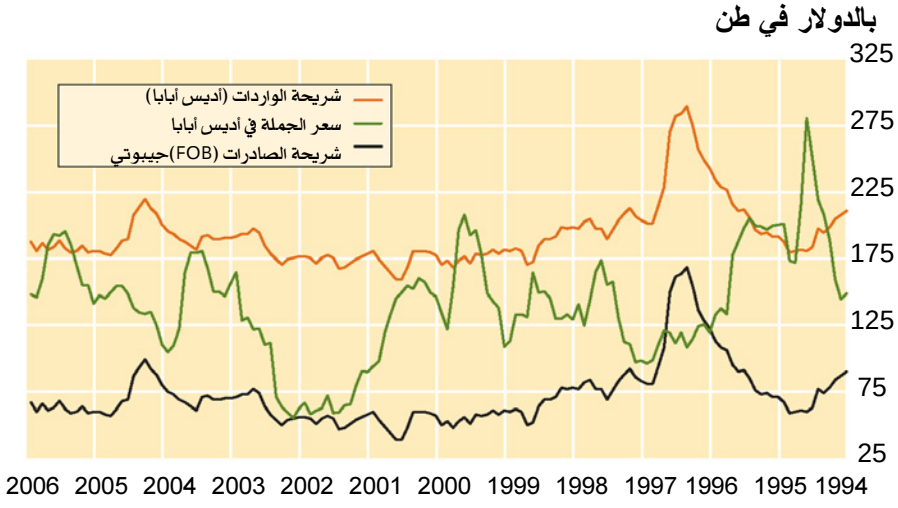

المصدر: Rashid, Assefa, and Ayele 2006

ولا تزال المناقشات تدور حول الدور المناسب الذي من الممكن للحكومة القيام به في إدارة مخاطر تقلب أسعار المواد الغذائية. ويشير من يعارض تدخل الحكومة أن السياسات الرامية إلى استقرار الأسعار غالباً ما تؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير فعالة تخص الإنتاج، كما غالباً ما تثبط الهمم حيال البحث عن أساليب فنية ومؤسسية مبتكرة لخفض التكاليف. وغالباً ما تخضع الهيئات الحكومية التي تنفذ هذه السياسات للفشل أو الفساد أو المنافع المقررة، الأمر الذي يترتب عليه تحمل تكاليف مالية ضخمة[12]. ويوضح،على النقيض، مؤيدي فكرة تدخل الحكومة أن صافي نتائج الرفاهة الخاصة بعدم استقرار أسعار المواد الغذائية من الممكن لها أن تتجلي في النمو الاقتصادي وفي غذاء الأسر وفي الأمن الغذائي[13].

وتشير وجهة نظر أخري إلى أن طبيعة التدخلات الرامية إلى استقرار الأسعار ومداها ستعتمد على عوامل خاصة بالبلدان[14]. وتتصل المحاولات الرامية إلى استقرار الأسعار على نحو أكبر بالبلدان منخفضة الدخل التي تحتل فيها المواد الغذائية الأساسية النصيب الأكبر من دخول المنتجين محدودي المستوى ومن مصروفات المستهلكين الفقراء. ففي هذه البلدان تسيطر المواد الغذائية على دخل الفرد ويتقلب فيها الإنتاج المحلي ويقف ضعف البنية التحتية وعدم تميز الموقع حائلاً دون إجراء العمليات التجارية.

وتقترح الدروس المستفادة خلال العقود العديدة المنصرمة أن الشكل العام للتدخلات التي تدير مخاطر تقلب أسعار المواد الغذائية يجب أن يشكل جزءاً من استراتيجية طويلة المدى تقر اتباع إجراءات لرفع معدلات إنتاج المواد الغذائية الأساسية، ولتحسين فعالية الأسواق (البنية التحتية ومعلومات السوق والتقييمات والمعايير ومستندات التخزين)، ولتقليل آثار صدمات الأسعار(تأمين على تقلب الأجواء وأمن الشبكات) (انظر فصل 6) [15]. وإن تحرير التجارة بالنهوض بالتجارة الإقليمية على وجه الخصوص يمكن له أن يكون مصدراً لتحقيق "نجاحات سريعة" فيم يتعلق بالحد من تقلب الأسعار وخصوصاً في البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم (إطار 5.3) .

وتمتلك العديد من البلدان النامية هيئات للحفاظ على احتياطي استراتيجي من المال العام يهدف إلى الحد من عدم استقرار الأسعار، بيد أن غالباً ما تساعد هذه الوكالات في عدم استقرار الأسعار من خلال تدخلات مفاجئة في السوق، ومن خلال غلق الحدود ومن خلال تحديد مواعيد غير مناسبة للواردات[16]. لذا تستدعي الحاجة وجود إجراءات وقائية لمنع ذلك. وتتمثل تلك الإجراءات في استقلال أطراف العملية التجارية، وفي استقلال البنك المركزي، وفي قدرة إدارية وتحليلية عالية الاحتراف، وفي عمليات تسويقية تخضع لقواعد صارمة وتتسم بالشفافية من أجل تحقيق هدف محدد بدقة، وفي استغلال إمكانيات القطاع الخاص في الحصول على عطاءات واستخدام طاقاته التخزينية[17].

إجمالي سلع التصدير التقليدية: الحفاظ على التنافس الدولي

إن الحفاظ على التنافس الدولي لسلع التصدير الزراعية يشكل تحدياً رئيسياً لدى العديد من البلدان المنخفضة الدخول خصوصاً في أفريقيا. فإن التنافس ضروري لأن الصادرات من القهوة والكاكاو والشاي[18] والقطن وغيرها من سلع التصدير تشكل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في هذه البلدان. فبالنسبة لبلدان مثل بنين وبوركينا فاسو وبوروندي ومالي، تشكل إحدى هذه السلع أكثر من نصف قيمة إجمالى الصادرات.

بيد أن منتجي هذه السلع قد واجهوا انخفاضاً طويل الأمد في الأسعار حيث فاق العرض في العالم الطلب (انظر شكل 5.3). و زادت معدلات الإنتاج لدى المنتجين التقليديين، والمصدرين، والدول التي شاركت في هذه الصفقات مجدداً، فعلى سبيل المثال وسعت فيتنام نطاق العرض بالنسبة للقهوة والشاي. فإن رفع معدلات الإنتاج لمواكبة الانخفاض في الأسعار قد ساعد بعض الدول على المدى القصير بينما كثف الضغط الذي دام طويلاً على الأسعار في العالم بهدف خفضها. ولقد تزامن ذلك مع وجود ركود في الاستهلاك بالأسواق (في الغرب) وحدوث كبح جماح النمو بالأسواق "الجديدة" (في شرق أوروبا والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي السابق) [19]. وإن الدعم المادي الذي تقدمه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للقطن ساعد أيضاً على انخفاض الأسعار(انظر فصل 4). كما تشير التقديرات إلى أن أسعار القهوة والكاكاو والشاي ستنخفض[20].

وهناك تحدياً رئيسيا آخراً يتمثل في انخفاض الطلب على الكاكاو والقهوة والشاي ذوي الجودة العالية والتكلفة الباهظة، وذلك بسبب زيادة الطلب على المنتجات ذات الجودة المنخفضة. فإن التقدم التكنولوجي في مجالي التكنولوجيا المعالجة ونقل السلع قد أتاح للشركات الدولية لطحن الكاكاو فرصة استخدام حبوب كاكاو منخفضة الجودة[21] وتقديم تعويضات مادية فعالة لها. فضلاً عن أن التقدم التكنولوجي في تحميص قهوة الروباستا ذات الجودة المنخفضة يسمح بحلها محل القهوة العربية ذات الجودة العالية. كما أن تغير رغبات المستهلكين مثل اتجاههم نحو القهوة سريعة التحضير والقهوة ذات المذاقات المضافة ونحو أنواع الشاي التي تتفق ورغباتهم قد رفع أيضاً الطلب على المنتجات ذات الجودة المنخفضة. بينما يشكل القطن استثناءً حيث إن الأهمية المصاحبة لجودة النسيج قد زادت في السنوات الأخيرة مع انتشار استخدام ماكينات الغزل السريعة على أن توافق متطلبات الجودة المرغوب فيها.

تقدم الأسواق المتخصصة (أسواق المنتجات العضوية، وأسواق الطعام، والتجارة النزيهة) سوقاً بديلاً ترتفع فيه الأسعار، ولكن تلك الأسواق تحتل نصيباً ضئيلاً من السوق العالمي (انظر الجزء الخاص بالأسواق المتخصصة). ففي الفترة الحالية، يشكل فقط قطاع القهوة المتخصص من 6 إلى 8 بالمائة[22] من الاستهلاك العالمي. والعديد من البلدان مثل تنزانيا والقهوة الخاصة بمدينتها كيليمانجارو أو مبادرة كيليكافيه (KILLICAFE) تستهدف هذه الأسواق لتوسيع نطاق أسواق التصدير ولرفع الإيرادات [23].

مسارات مختلفة لتحرير الأسواق المحلية

كانت الهيئات شبه الحكومية التي تمتلك قوى احتكارية في السوق المحلي وفي سوق التصدير وفي توفيرها مدخلات للمزارعين (البذور والمخصبات والائتمان وخدمات أخرى) تتحكم على نحو تقليدي في أسواق سلع التصدير في أفريقيا. وتهدف هذه الهيئات إلى موازنة الأسعار التي يتسلمها المزارعين. وفي كثير من الأحوال، إن عمليات التنسيق الرأسية التي تقام في الإنتاج والتسويق مكنت المزارعين من التغلب على الفشل الذي يلحق بأسواق المدخلات والائتمان والتأمين. كما كفلت توفير منتظم لمنتجات مضمونة الجودة من أجل التصدير. ولقد وجهت انتقادات واسعة النطاق لهذه الهيئات متهمة إياها بعدم الفاعلية وبسوء الإدارة اللذان من دورهما قد أسفرا عن انخفاض القيمة المالية المدفوعة للمزارعين وعن ارتفاع التكاليف المادية التي تلتزم بها الحكومة[24]. ولإصلاح هذا الخفقان، حُررت أسواق السلع في العديد من بلدان قارة أفريقيا في الثمانينيات وفي التسعينيات، كما منعت العديد من الهيئات شبه الحكومية من ممارسة أنشطتها أو أعيد هيكلتها.

إطار 5.3 : استقرار الأسعار من خلال التجارة الدولية: ادخار 200 مليون دولار في بنجلاديش

ولموازنة الأسعار المحلية ولموازنة عملية توافر الغذاء، قد قامت العديد من الدول بمراكمة عدد كبير من الأسهم القومية باعتبارها احتياطي للظروف الطارئة. بينما توفر تنمية السوق ويوفر تحرير التجارة خياراً آخراً أقل تكلفة وأكثر فاعلية.

ومع انتشار الفيضانات في أغلب أنحاء بنجلاديش في منتصف 1998، ارتفعت أسعار الأرز إلى مستويات استيراد متساوية (سعر التصدير الخاص بالأرز في الدولة المصدرة بالإضافة إلى تكاليف النقل والسوق التقليدية). شجعت تحرير تجارة الأرز استيراد مئات من صغار التجار لكميات كبيرة من الأرز. فإن واردات الأرز الخاصة التي قدر حجمها بـ 2.42 مليون طن كانت 6.1 مرات أكبر من الكميات التي قامت الحكومة بتوزيعها. فلو كانت الحكومة قد استوردت هذه الحبوب، لكانت قد وصلت التكلفة المضافة للأرز المستورد الذي تم تسليمة لمناطق التسليم المحلية من 50 إلى 100 مليون دولار. وإذا كانت الحكومة قد دعمت هذا الأرز ببيعه بسعر مبيعات الحكومة المحدودة في المراكز الحضرية، ستكون قد وصلت التكاليف من 160 إلى 210 مليون دولار.

ولقد ساعدت سياسة التجارة الحرة الحكومة على موازنة الأسعار دون اللجوء إلى أسهم الحكومة الكبيرة. وثبت أهمية العديد من العوامل الأخرى. فإن التوسع الكبير في حصاد الأرز والقمح في فصل الشتاء خلال أكثر من عقدين ساعد على انخفاض أهمية محصول الأرز الذي يظهر في موسم الرياح بالنسبة لإجمالي الإنتاج المحلي، كما ساعد أيضاً على تقليل الوقت بين الحصادات المحلية الرئيسية. فضلاً عن أن الواردات واسعة النطاق ما كان سيكون لها وجود في ظل غياب البنية التحتية للسوق وخصوصاً الطرق والكباري. كما لن يكون لها وجود في ظل غياب سياسات السوق، بما في ذلك عدم وضع حدود للأسهم الخاصة وعدم إرساء قيود على حركة العملة الأجنبية وعلى إمكانية الحصول عليها.

المصدر: Del Ninno and others 2001; Dorosh 2001.

شكل 5.3: تستمر الأسعار العالمية لإجمالي الصادرات التقليدية في الانخفاض

السعر بالسنت لكل كليو جرام

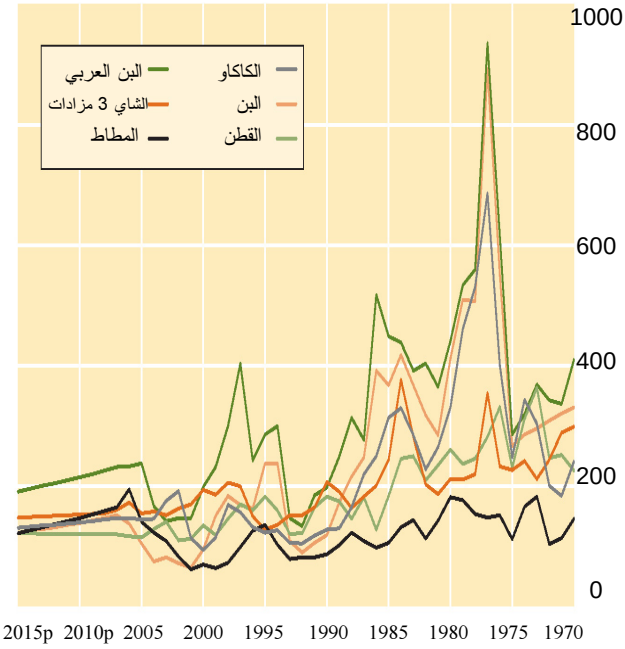

المصدر: World Bank data group.

ملحوظة: ففي عام 1990، تستقر الأسعار. كما تم تقدير الأسعار بدءاً من عام 2007 وما يليه من أعوام.

سلكت البلدان الأفريقية التي أعادت هيكلة أسواق سلعها طرقاً مختلفة تتنوع ما بين إعادة هيكلة الملكيات شبه الحكومية على أن يشتمل ذلك القطاع الخاص والمزارعين (فعلى سبيل المثال القطن في بوركينا فاسو)، و تقسيم الأسواق (مثل القطن في غانا)، والتحرير الكامل للسوق (القطن في أوغندا والكاكاو والقهوة في الكامرون و كوت دي فوار)[25]. وعلى وجه العموم، جلبت برامج التحرير منافع فورية، تتمثل في تدفق رأس المال الخاص، ووجود الإدارة الخاصة والخبرة التسويقية؛ و انتشار التنافس في السوق الأمر الذي يترتب عليه انخفاض التكاليف التجارية وزيادة القيمة المالية التي يتسلمها المزارعين والدفع الفوري للمحاصيل المشتراة[26]. ووجدت إحدى الدراسات أن 85 بالمائة من منتجي القهوة في تانزانيا قد تيسرت أحوالهم المادية حيث إن المكاسب التي يحققونها من الأسعار الأكثر ارتفاعاً التي يضعها المنتجون عوضتهم عن الخسارة التي ألحقت بهم نتيجة قلة إمكانية الحصول على ائتمان من المصادر العامة[27].

بعد تحرير التجارة: تناول مشكلات الجيل الثاني

إن إعادة هيكلة السوق في العديد من البلدان قد جلب مشاكل الجيل الثاني المتمثلة في مشكلة القطن في البلدان الرئيسية المنتجة في أفريقيا.

صندوق 5.4: زامبيا وبوركينافاسو: خبرات متباينة في تحرير أسواق القطن المحلية

زامبيا – ثلاثية الإنتاج بعد بعض الأزمات: يستمر قطاع القطن في زامبيا في التنامي بعد تحرير السوق مع تركه لبعض الآثار على الإنتاجية والجودة. ففي عام 1995، باعت الحكومة شركة لينت في زامبيا، وهي شركة شبه حكومية، إلى شركتين خاصتين، ألا وهما شركة كلارك للقطن Clark Cotton وشركة لورنهو Lornho اللتان قد حصلت عليهما شركة دونافانت Dunavant. ولضمان استخدام المزارعين المشاركين للخدمات والمدخلات (بالاقتراض)، نفذت الشركتان خططاً للتنمية بالتعاقد مع أصحاب الحيازات الصغيرة. وكان على المزارعين تسديد تكاليف المدخلات بمجرد بيع حبوب القطن التي يمتلكونها. ولكن الانضمام السريع لمشترين آخرين، قد كشف من عمليات حلج القطن وقد أدى إلى وجود تنافس ضار بين المشترين. وقد بدأت خطط التنمية في الفشل بسبب البيع الجانبي الذي يقوم به المزارعين لتجار آخرين يقدمون أسعاراً مرتفعة دون تقييم للمنتجات أو تقصير في سداد قروض المدخلات. فكلما زاد التعثر في دفع القروض، تزيد تكلفة الائتمان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التعثرات أو الانسحاب من برنامج التنمية.ولقد كان إنتاج عام 2000 أقل من نصف إنتاج عام 1998 . وبعد عام 2000، انسحب العديد من الوكلاء والمشترين من الصناعة مخلفين وراءهم شركتان. استخدمت شركة دونافانت Dunavant موزعين لتحسين تسديد قيمة الائتمان. وكان الموزعون مسئولون عن تحديد المزارعين وعن توفير المدخلات وعن تقديم المشورة الفنية وعن جمع المحصول بالنيابة عن شركة دونافانت Dunavant. وترتبط مباشرة التكاليف المفروضة على الموزعين بكمية الائتمان المسترد على نطاق واسع. وقد أنشأت شركة دونافانت Dunavant نقاط تفتيش في كل محطات الشراء من أجل ضمان تطبيق معايير الجودة. وقد تضاعف الإنتاج القومي ثلاث مرات بين عام 2000 وعام 2003، كما تحسنت القيم المسددة للائتمان من 65 بالمائة إلى أكثر من 90 بالمائة. وهناك الآن أكثر من 300,000 مزارع منتج للقطن في زامبيا.

بوركينا فاسو – خسائر تصل إلى 128 مليون دولار

حاولت الحكومة التقليل من حالات عدم الكفاءة بتغيير بنية ملكية سوفيتكس SOFITEX، شركة قطن شبه حكومية، في عام 1999 . وسمحت للمنتجين الممثلين من خلال الاتحاد القومي لمنتجي القطن في بوركينا فاسو Union Nationale des Producteurs de Coton du Burkina Faso أن يحصلوا على 30 بالمائة من أسهم الشركة، الأمر الذي يمكن المزارعين من الإشراف على أساليب الإدراة المتبعة في SOFITEX ومن ضمان اتباع أساليب الإدارة المحترفة. ولكن التغيرات المؤسسية في SOFITEX لم تحسن من وضعها المالي. وبدعم أسعار القطن المحلي مع انخفاض أسعار العالم وبموازنتها، وجدت خسائر مادية تصل إلى 128 مليون دولار من عام 2005/2004 إلى 2007/2006 .

المصادر:

Bonjean, Combes, and Sturgess 2003;Food Security Research Project (FSRP) 2000;Christopher Gilbert, personal communication, 2007;Tschirley, Zulu, and Shaffer 2004.

حيث إن غياب الأطر القانونية والتنظيمية لإرشاد القطاع الخاص ولتوجيه سلوك المزارعين في سياق المنافسة الحرة بالسوق أو الالتزام المحدود ببنود العقود قد أدى إلى خلق ارتباكاً و فتح الطريق أمام بعض الممارسات غير الشرعية (انظر إطار 5.4). ومن أجل مساعدة التجار على الالتزام ببنود العقود، اتخذت كل من كوت دي فوار وزامبيا إجراءات تقسيم السوق من أجل تنظيم عمليات تسويق القطن التي سارت على ما يرام[28]. بيد أن التنافس الملحوظ بين المشترين الجدد في زمبابوي وتانزانيا قد أضعف من الاهتمام بتطبيق الجودة[29].

فما الذي ساهم في ظهور مشكلات الجيل الثاني؟ فإن ضعف المؤسسات العامة وانعدام وجود المصداقية بأن تلك المؤسسات ستقوم بتطبيق قواعد مناسبة للسلوك عند التعامل مع القطاع الخاص يشكل جزءاً من أسباب ظهور تلك المشكلات. فإن تدخل القطاع العام في وضع التقييمات والمعايير وفي الالتزام بتطبيق بنود العقود يعد ضرورياً لضمان سير العمل في الأسواق الخاصة بشكل جيد. ولقد أدى تحرير التجارة إلى تدهور الأنظمة المالية في الريف، وهي مشكلة من المشاكل التي ينبغي مواجهتها (انظر فصل 6). وتلقي التجربة الأفريقية الضوء على إمكانية تخطي الهيئات والمنظمات المتخصصة (مجموعات المزارعين في تانزانيا) لقصر نظر المزارعين والمشترين[30]. فلقد منحت الخصخصة الجزئية المزارعين ملكيات أكثر، ولكنها أسفرت عن تكبد نفقات مالية ضخمة (انظر إطار 5.4).

الأسواق الحضرية مرتفعة القيمة: الربط بين المنتجين ومجموعات التوريد الحديثة

إن ارتفاع الدخول والتحضر وازدياد مشاركة المرأة في حقل العمل والاختراق المتسع لوسائل الإعلام يزيد الطلب على المنتجات عالية القيمة والمنتجات المعالجة وشبه المعالجة والأطعمة التي توافق ذوق المستهلك (انظر شكل 5.4). كما يجذب انتباه المستهلكين لجودة الطعام وأمنه بشكل متزايد. وتعولمت الحمية أيضاً وذلك بتأثر رغبات المستهلك المحلي بالذوق الدولي. وتفتح هذه الاتجاهات أسواقاً جديدة أمام شريحة عريضة من المنتجات الزراعية العالية القيمة وتدفع بتطور نظام التسويق في كثير من البلدان النامية بظهور سلاسل السوبر ماركت وصناعات معالجة المواد الغذائية وصناعات التخديم على المواد الغذائية ونموها السريع.

شكل بياني 5.4 تتحول نفقات استهلاك الغذاء في إندونيسيا من الحبوب إلى الغذاء مرتفع القيمة والأغذية الجاهزة.

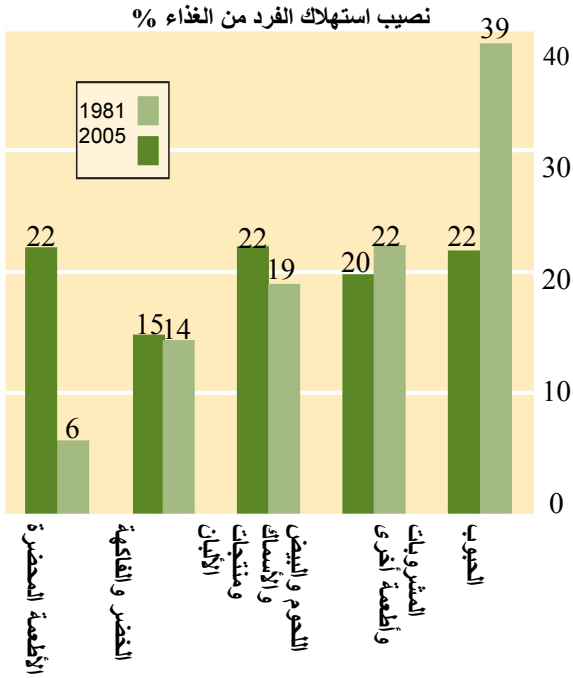

المصدر: Badan Pusat Statistick Indonesia, http://www.bps.go.id

ففي العديد من البلدان النامية، بدأت ثورة السوبر ماركت في بداية التسعينيات أو وسطها. وفي بدايات القرن الواحد والعشرين، زادت مبيعات المواد الغذائية بالتجزئة عن 50 بالمائة من إجمالي مبيعات المواد الغذائية التجزئة في العديد من دول أمريكا اللاتينية وفي أغلب المراكز الحضرية في سائر أنحاء العالم (انظر شكل 5.5). ولإسراع التوسع، تقيم سلاسل السوبر ماركت المتعددة القوميات استثمارات مباشرة أجنبية مهمة في البلدان النامية إما بصورة مباشرة أو من خلال عمليات تجارية مشتركة مع الشركات المحلية.

شكل بياني 5.5 إن رفع الدخل للفرد يزيد من نمو مشاريع السوبر ماركت

نصيب السوبر ماركت من بيع الأغذية بالتجزئة

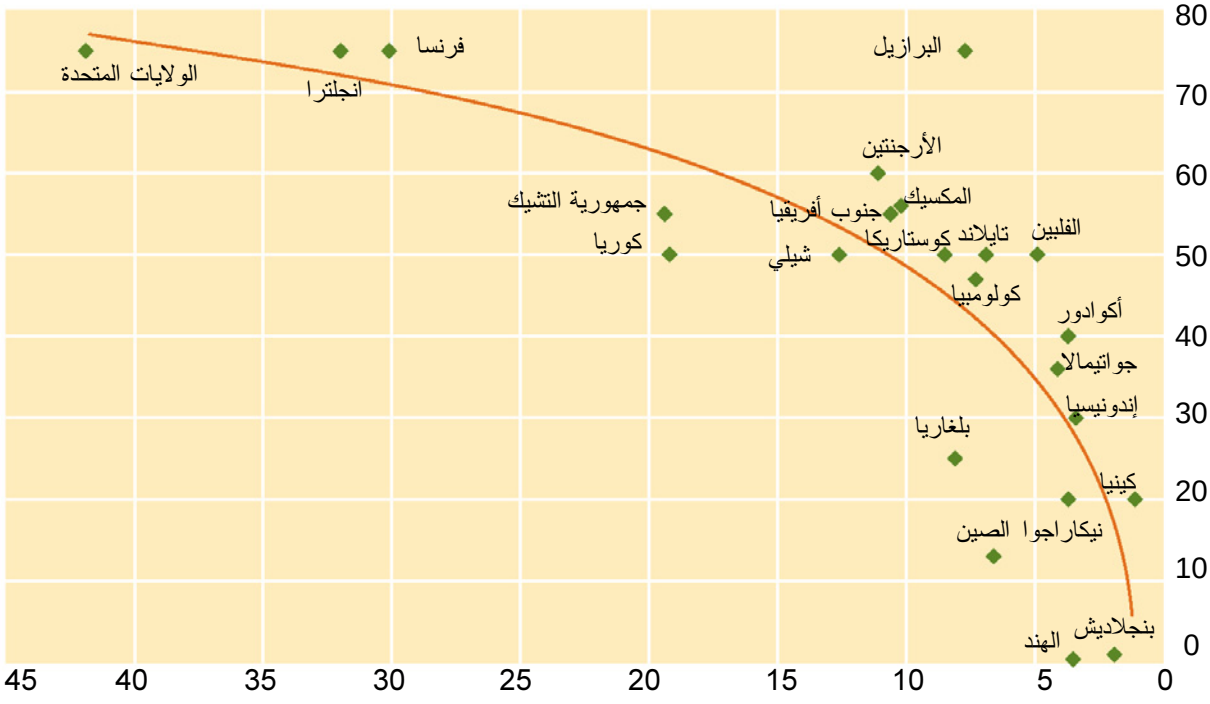

المصادر: Reardon and Berdegue 2006; World Bank 2006 y.

إن تغيير طلبات المستهلك ينمي صناعات معالجة المواد الغذائية وصناعات التخديم على المواد الغذائية. وتحتل الأطعمة المعالجة 80 بالمائة من مبيعات الطعام في العالم والمقدرة بـ 3.2 تريليون دولار في عام 2002 [31]. وعلى الرغم من أن الإنفاق على الأطعمة المعالجة ضئيل في البلدان النامية (143 دولار لكل فرد في السنة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل و63 بالمائة لكل فرد في البلدان المنخفضة الدخل)، فإنها تتزايد بسرعة في هذه البلدان – 28 بالمائة في السنة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل و13 بالمائة في السنة في البلدان المنخفضة الدخل. كما يزداد تناول الطعام "خارج المنزل." فعلى سبيل المثال، إن الإنفاق على خدمات الطعام يحتل الآن 22 بالمائة من ميزانيات الطعام في البرازيل وإندونيسيا و15 بالمائة من إنفاق أهل الحضر على الطعام في الصين.

عوائق تعترض سبيل البنية التحتية

إن هلاك أغلب المنتجات الزراعية عالية القيمة تتطلب معالجةً خاصة، و تسهيلات خاصة (مخازن، تخزين بارد، نقل مثلج)، وتسليم المنتجات سريعاً للمستهلك للحفاظ على الجودة ولتقليص الخسائر المادية والغذائية.

ففي العديد من البلدان النامية، إن سلاسل التوريد، وسوء شبكات الطرق والكهرباء، وضعف البنية التحتية، وعدم ملائمة الخدمات المقدمة في الأسواق المادية أسفر عن زيادة التكاليف التجارية وتسبب في تدهور الجودة وفي ارتفاع نسبة التالف. ففي الهند، أشارت التقديرات إلى ارتفاع نسبة التالف من الفاكهة والخضراوات بعد الحصاد إلى 40 بالمائة من الإنتاج السنوي. ويساوي ذلك استهلاك عام واحد في المملكة المتحدة[32].

غالباً ما تكون البنية التحتية للسوق وتسهيلات السوق محدودة ويكثر الضغط عليها في البلدان النامية، الأمر الذي يزيد من صعوبة الإتجار بالسلع الهالكة. ووجدت دراسة عن أسواق الجملة التي تتعامل مع المنتجات الطازجة في أربع بلدات في الهند أن 17 بالمائة منها تفتقر إلى المحال المغلقة، وأن حوالي نصفها يفتقر إلى الطرق المرصوفة في ساحة السوق، كما أن 40 بالمائة من المحال تنقصها الكهرباء، وأن 6 بالمائة من السوق يقدم خاصية التخزين البارد[33]. ففي تاميل نادو بالهند، وجدت دراسة ذات صلة أن المزارعين الأكثر ثراءً يعزمون على الحصول على نصيب غير متكافيء من المنافع الناجمة عن التسهيلات المتاحة في أسواق الجملة[34] المكتظة بالسكان. بيد أن الاستثمارات في ظل التسهيلات المتاحة في السوق ستكون ضئيلة للغاية حيث ستتزايد مبيعات المزارعين الفقراء عن تلك التي سيحققها المزارعين الأغنياء.

الأنظمة الحديثة للحصول على السلع

إن نمو ظاهرة السوبر ماركت في أغلب البلدان تتبع نفس أنماط الانتشار عبر المكان وشرائح المستهلكين وأصناف المنتجات[35]. انتشر السوبر ماركت أولاً، باتخاذ المدن الكبيرة قاعدة له، في المدن والبلدات المتوسطة، ثم في البلدات الصغيرة في المناطق الريفية – وذلك رداً على التنافس المنتشر في السوق وحالة الإشباع التي أصابت السوق. وغالباً ما يستهدف السوبر ماركت المستهلك ذات الدخل العالي أولاً (المواطن والمغترب) ثم مستهلك الطبقة المتوسطة وبعد ذلك الأسر الحضرية ذات الدخل المنخفض.

وتحتل الأطعمة المعالجة (المعلبات والأطعمة الجافة والمعبئة) المجموعة المختارة من منتجات السوبر ماركت في المراحل الأولى، حاصلين على الحافز من اقتصادات الحجم ومن علاقاتهم المباشرة بمصنعي الأطعمة المعالجة. وتتنوع مجموعة المنتجات تدريجياً متضمنة الأطعمة شبه المعالجة (مثل منتجات الألبان، واللحوم والفاكهة). أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة التي ينبغي إضافاتها هي الفواكه والخضراوات الطازجة لأن رغبة المستهلك في المنتجات الطازجة وقرب محال المنتجات الصغيرة وموافقتها لذوق المستهلك والأسواق التقليدية المفتوحة تقدم بديلاً تنافسياً. وعموماً، تحتل الخضر والفاكهة النصيب الأصغر من مبيعات السوبرماركت، وستظل المحال الصغيرة والأسواق المفتوحة تشكل قنوات مهمة لتسويق هذه المنتجات خلال السنوات المقبلة[36].

إن عدم الفاعلية الملحوظة في الأنظمة التقليدية لسوق الجملة وفي عمليات التنافس المنتشرة في سوق الجملة يشجع السوبر ماركت ومعالجي الطعام وموفري خدمات الطعام على استخدام سلاسل التوريد لخفض تكاليف التنسيق، وللاستيلاء على اقتصادات الحجم ولزيادة أمن الغذاء وجودته.ويغير هذا من بنية الإنتاج وبنية سوق الجملة في العديد من البلدان النامية. وتوضح دراسات حديثة أن أنظمة الحصول على السلع تتغير مؤخراً بالنسبة للأطعمة المعالجة واللحوم ومنتجات الألبان و أخيراً تتسع هذه القائمة لتشمل الخضر والفاكهة الطازجة[37].

وتظهر أنظمة الحصول على السلع في صور مختلفة تتنوع فيما بين سلسة السوبر ماركت والمنتج والدولة[38]. وتتضمن تلك الأنظمة الحصول المركزي على السلع الذي ينتقل من المشتريات المنفصلة من كل محل على حدة إلى تشغيل مركز توزيع يُخدم على حي بعينه (كما هو الحال بالصين)، أو على البلد بأكملها (كما هو الحال في المكسيك)، أو على منطقة بعينها (كما هو الحال في أمريكا الوسطى). كما تتضمن تلك الأنظمة عمليات الانتقال من مشتريات في أسواق الجملة التقليدية إلى

الاعتماد على تجار جملة متخصصين أو ذوي باع طويل في هذه المهنة أو على الشركات اللوجستية (كما هو الحال في أمريكا الوسطى وشرق آسيا) أو على التعاقدات المباشرة (كما هو الحال في شرق آسيا وشرق أوروبا). ويكون ذلك لخفض التكاليف التجارية وتكاليف التنسيق والبحث، ولضمان تحكم أكبر في الجودة وثبات معدل التوريد[39]. وتقدر شركة الصين للموارد أنها توفر 40 بالمائة من تكاليف التوزيع بدمج اللوجستيات الحديثة مع التوزيع المركزي في مركزيها الكبيرين في جنوب الصين[40].

وتتضمن الأنظمة الحديثة للحصول على السلع أيضاً التعاقد مع معالجي الأغذية والمزارعين أو تتضمن استخدام قوائم الموردون المفضلون. يتم ذلك حيثما يزيد عدد المزارعين والمعالجين (كما هو الحال في الفلبين وروسيا وتايلاند) [41]. وتحفز العقود الموردين على مساندة المشتري وعلى استثمار الأصول التي توافق مواصفات المنتجات لتجار التجزئة. ومن المحتمل أن تشتمل الترتيبات على مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للمزارعين لاستثمار الجهد والمال في التدريب والإدارة و المدخلات والمعدات الأساسية.

وغالباً ما تشتمل أنظمة الحصول أيضاً على معايير خاصة وعلى أسس تطبيقها – ويقصد بذلك المعايير التي تؤدي وظيفتين أساسيتين[42]. وتساعد هذه المعايير على التنسيق بين سلاسل التوريد بتوحيد متطلبات المنتج لدى الموردين في مناطق أو بلدان عديدة، الأمر الذي يدعم تحقيق الفاعلية ويخفض تكاليف الإنتاج. وتضمن المساعدة تطبيق المعايير العامة لأمن الغذاء في الأسواق جميعها التي يُخدم عليها سلسلة البيع بالتجزئة أو شركة معالجة الغذاء مما يؤدي إلى التفريق بين منتجات الفرد ومنتجات منافسيه من خلال العلامات التي تميز كل منتج على حدة[43]. وبإقرار تلك المعايير الخاصة، يتنامى القلق حول مقدرة المزارعين الصغار على الالتزام بها.

أثر تحديث أنظمة الحصول على السلع على أصحاب الحيازات الصغيرة وتجار التجزئة

إن تحديث أنظمة الحصول على السلع يختلف تأثيره على المزارعين في البلاد المختلفة وفيم يتعلق بالمنتجات. ووجدت بعض الدراسات الحديثة عن بعض السلع المختارة أن أنظمة الحصول على السلع تستبعد المزارعين ذوي الأصول القليلة. ويفضل وكلاء المشتريات لمحال السوبر ماركت الحصول على سلعهم من المزارعين الكبار والمتوسطين على قدر المستطاع (فعلى سبيل المثال الحصول على الطماطم من المكسيك، والبطاطس من إندونيسيا). فإذا كان لدى المزارعين الكبار والمتوسطين كميات كافية من السلع، يُستبعد أصحاب الحيازات الصغيرة. وأينما تسود المزارع الصغيرة، لا يكون لدى محال السوبر ماركت خيار آخر سوي الحصول على السلع من هذه المزارع. ومن الممكن أيضاً أن يعتمد السوبر ماركت على المزارعين الصغار للوفاء بطلبات المستهلك للمنتجات المتخصصة أومنتجات الأسواق المحدودة الحجم التي ينتجها المزارعين الصغار ذوي الأيدي العاملة الوفيرة. وفي بعض الأحيان، يحتاج السوبر ماركت أداة دعاية لرفع معدل المبيعات في وجود مستهلكين يتمتعون بالوعي الاجتماعي "فيشترون ما يحتاجون من السلع من أصحاب الحيازات الصغيرة." [44]

ونظرًا إلى أن المزارع الصغيرة هي الكيان المهيمن، فليس لدى الأسواق التجارية (السوبر ماركت) خيارًا آخر غير أن يكون مصدر إنتاجهم منهم أنفسهم. وقد تعتمد الأسواق أيضًا على المزارعين الصغار وذلك من أجل تلبية رغبة المستهلكين بشأن المنتجات الخاصة والتي ينتجها أصحاب الحيازات الصغيرة ممن يملكون فائض في إنتاج العمل. وأحيانًا ما تحتاج الأسواق لأداة إعلانية لتعزيز المبيعات إلى جانب المستهلكين ذوي الإدراك الاجتماعي: لـــ "شراء المنتج المحلي، من صغار الملاك"[45].

ولا يعد حجم المزرعة هو العامل المحدد لمدى مشاركة المزارعين الصغار. وبينما يمكن أن يتمثل هذا العامل في الأصول الطبيعية والاجتماعية والتي تتضمن التعليم، والري، والنقل، والطرق، وغيرها من الأصول الطبيعية مثل الينابيع والسلاسل الباردة والصوبات ومياه الري النقية (الخالية من الشوائب)، والمركبات، وأكواخ التعبئة[46]. وإن وجود مؤسسة إنتاج فعالة – وهي تعد أصلاً من الأصول الأساسية – من الممكن أن يساعد المزارعين الصغار على الانضمام إلى سلاسل التوريد عالية القيمة.

ويستبعد أغلب المزارعين الذين يفتقرون إلى تلك الأصول[47]. ففي جواتيمالا، يمتلك زارعي الخص الذين يشاركون في سلاسل التوريد الحديثة ضعف مساحة المزرعة (2 هكتار إلى 1)، كما لديهم 40 بالمائة من

التعليم أكثر من المزارعين غير المشاركين. كما يقدمون خدمة الري ويمتلكون الجرارات. كما أنهم قريبين من الطرق الممهدة ويكونون أعضاء في مؤسسة زراعية. ويقوم المزارعون المشاركون بأعمال تعتمد على عدد كبير من الأيدي العاملة للوفاء بمتطلبات العمل في الحقول والذي يتضمن تصنيف المنتجات وتعبئتها. ويضاعف المزارعون المشاركون عدد الأيدي العاملة مرتين ونصف (وتكون من الأسر المحلية الفقيرة) نظراً لمضاعفة المحصول خلال السنة. فإن لم يشارك المزارعون الصغار مباشرة، يمكن لهم الاستفادة من عمليات التوظيف التي تتم داخل المزرعة (انظر فصل 9). ولقد توصلت دراسات عن زارعي الطماطم في إندونيسيا واللفت في كينيا إلى نتائج مشابهة.

إن المشاركة في سلاسل التوريد الحديثة من الممكن أن يؤدي إلى زيادة دخل المزارع من 10 بالمائة إلى 100 بالمائة (جواتيمالا، وإندونيسيا، وكينيا) [48]. وتوضح دراسات حديثة عن المزارعين المتعاقدين أنهم يتمتعون بدخول أكبر من الدخول التي يحصل عليها مزارعون آخرون[49]. ولأن المزارعين المشاركين ينزعون إلى حصد منافع جوهرية، من الممكن أن يرفع المزارعون المساعدون قيمة ما يدفعونه في "الاستثمارات" المهمة.

ووجدت بعض الدراسات أن الشركات الصغيرة لمعالجة المواد الغذائية قد استبعدت من سلاسل التوريد، وتم اللجوء إلى الشركات المتوسطة والكبيرة في إجراء العقود الطويلة الأجل[50]. وغالباً ما يكون عدد متاجر التجزئة قد انخفضت مع ارتفاع نصيب محلات السوبر ماركت في السوق – مع وجود تداعيات تتعلق بالتوظيف.ففي الأرجنتين الحضرية، من عام 1984 إلى 1993، الفترة التي تزايدت فيها أعداد محلات السوبر ماركت، انخفضت أعداد المتاجر الصغيرة من 209.000 إلى 145.000[51]. ولكن المنافسة قد شجعت بعض متاجر التجزئة الصغيرة ومعالجي المواد الغذائية على النمو وعلى تطوير الخدمات التي يقدمونها (كما هو الحال في الهند) [52].

مساعدة صغار الملاك على الوفاء بالمتطلبات المختلفة:

يمكن للحكومة والقطاع الخاص مساعدة صغار الملاك على توسعة وتحديث ممتلكاتهم وممارستهم للوفاء بالمتطلبات الجديدة للأسواق المركزية وسلاسل الإمدادات الأخرى المرتبطة بها. (جدول5.1) وتشمل الخيارات التي يمكن أن يضطلعوا بها استثمارات المنفعة العامة لزيادة إنتاجية الفلاحين وصلتهم بالسوق، وتغيير السياسية لتسهيل التجارة وتنمية السوق، والجهود العامة والخاصة لتشجيع العمل الجماعي، وبناء قدرة تقنية للفلاحين للوفاء بالمعايير الجديدة.

الجدول 5.1 الخيارات العامة والخاصة لتدعيم روابط المزارعين بالسوق

الموضوع	الاستثمارات العامة	بيئة السياسة	القطاع الخاص
افتقار الوصول إلى السوق	الاستثمار في التعليم والبنية التحتية الريفية الطرق والأسواق والكهرباء والري دعم تشكيل منظمات المنتجين	بيئة السياسة تحرير التجارة المحلية دعم تنمية المعلومات والأسواق والاعتمادات.	مساعدة الفلاحين في تشكيل منظمات المنتجين
المقدرة الفنية الضعيفة	دعم التوسع المبنى على السوق	تقوية المناخ لظهور التوسع الخاص.	تقديم التوسع والمعلومات الرئيسية للفلاحين
تحقيق معايير الجودة	دعم تدريب الفلاحين على ممارسات الزراعة الجيدة لتحسين الجودة والأمن الغذائي	وضع المعايير والدرجات	توفير المعلومات وتدريب الفلاحين على إدارة الجودة والأمن الغذائي
تحقيق شروط العقد	تدريب الشركات على تصميم العقود والإدارة، وتدريب الفلاحين على معرفة حقوقهم والتزاماتهم	دعم المؤسسات لاتخاذ القرار. وتعزيز منظمات المنتجين	تدعيم الثقة، وتطوير العقود. الداعمة للذات
تعرض الفلاحين للمخاطر	تعزيز مخازن تنمية السلع والتسليمات المستقبلية	خلق بيئة فاعلة لسوق الائتمان	استخدام العقود التي تتقاسم المخاطر بالتساوى بين الأطراف المختلفة للوصول للتأمين.

المصدر: Adapted from World Bank 2007e.

وتعمل بعض الأسواق المركزية والمصنعون ووكلاؤهم الفلاحين على التغلب على مشكلات الأصول وتحسين صورة أعمالهم عبر تقديم المساعدة الفنية، وفي بعض الحالات عبر الشركات العامة–الخاصة[53].

وتتضمن الأمثلة التوسع المشترك من قبل فريق عمل السوق المركزية ومسئولي التوسع الحكوميين. والمساعدة التقنية لاكتساب المعلومات والحصول على التوثيق والتدريب لتحسين جودة الإنتاج وأمن الغذاء.

وتدخل الأسواق المركزية والمصنعون إلى عقود العمل التي تشمل أحياناً التزويد بالمعلومات والائتمان وخدمات التوسع (كما حدث على سبيل المثال في مدغشقر وسلوفاكيا) [54]. وبالنسبة لصغار الفلاحين، تعد هذه العقود هي الطريقة الوحيدة لاكتساب المعلومات واستخدام خدمات الدعم. وعبر التزويد بالمعلومات وتقديم الأسواق والأسعار تشارك شركات التعاقد الإنتاج ومخاطر التسويق مع الفلاحين. وخفض تلك المخاطر يساعد على استقرار دخل الفلاحين ما يعد أمراً حيوياً في غياب أسواق التأمين. كما تعمل المساعدة الفنية التي تقدم للفلاحين على إيجاد فوائد غير مباشرة لأن الفلاحين يطبقون الممارسات الزراعية لمحاصيل العقد إلى المحاصيل الأخرى لزيادة إنتاجيتها.

وتحصل الأسواق المركزية على متطلباتها عبر الموردين المميزين أو تجار الجملة الذين يتعاقدون مع منظمات المنتجين أو الفلاحون التجاريون "كبار المزارعين" الذين يكملون منتجاتهم الشخصية بمحاصيل صغار الفلاحين (إطار 5.5). وتقدم منظمات المنتجين أو كبار المزارعين المساعدة الفنية لضمان جودة ونوع وتوقيت التسليمات. إضافة إلى ذلك، يتوقع الموردون المتميزون أو تجار التجزئة في الغالب، أن تقوم منظمات المنتجين أو كبار المزارعين بتجميع منتجاتهم الغسيل والفرز، والتصنيف والتعبئة ووضع الملصقات) لعرضها في الأسواق. ولا تملك الكثير من منظمات المنتج القدرة على توفير المساعدة التقنية المطلوبة لأعضائها لضمان الالتزام الجماعي بالجودة والكمية والتوقيت (انظر فصل 6). وتكون المساعدة الفنية والمالية التي يقدمها المانحون والحكومات والمنظمات غير الحكومية ضرورية لمنظمات المنتجين للتغلب على العقبات الأولية لتصبحوا متعهدين محترفين[55]. كما يجب أن يقدم الدعم عبر التزام طويل المدى شريطة أن يكون عبر استراتيجية مرحلية واضحة ورؤية للمساعدة (انظر فصل 6).

الصادرات عالية القيمة : توفير المعايير الأساسية للمنتج

تنوعت الصادرات الزراعية بصورة واضحة في العقدين الأخيرين، خاصة في مجال المنتجات الطازجة عالية القيمة والصناعة التي يدفعها أذواق المستهلكين المتغيرة. والتقدم في مجال الإنتاج والمواصلات وتكنولوجيات سلسلة الإمداد الأخرى (انظر فصل 2). ومقارنة بذلك، فإن خفض حواجز التعريفة الجمركية الإمدادات المستمرة زاد من تنافسية صادرات الدولة النامية[56]. وتمثل الخضراوات والفواكه الطازجة والمصنعة والأسماك ومنتجاتها واللحوم والبندق والتوابل والنباتات المزهرة 47 بالمائة من صادرات الدول الزراعية والتي بلغت في إجمالها 138 مليار دولار (انظر فصل 2). والنمو المتزايد لهذه الصادرات عالية القيمة يتطلب سلاسل عمليات فاعلة خاصة النقل المحلي والتعامل مع المنتج والتعبئة التي تشكل قسماً كبيراً من التكاليف النهائية . (الشكل 5.6).

الإطار 5.5 : ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالمجموعات مرتفعة القيمة : ثلاثة مناهج.

الفلبين : كبار المزارعين وجماعات أصحاب الحيازات الصغيرة.

يعتبر "نورمن فيجس" اتحاد للمنتفعين المختلفين لتوفير الخضراوات لصناعة الأطعمة السريعة والأسواق المركزية ومصنعي الخضراوات في الفلبين.وفي عام 2003 بدأت "نور من كورب" شركة التسويق التي تربط الفلاحين مباشرة بالمشترين مقابل 6 بالمائة لخدمات التسهيلات.

يحتفظ الفلاح المسئول عن المنتج بملكيته له على طول تلك السلسلة. وتتألف "نور من كورب" من مجموعات الإنتاج: مجموعة من عشرة من صغار الفلاحين مرتبطون بمزارع كبير يساعد في انطلاقه إنتاج الجودة. تلتزم تلك المجموعات بالشروع في إنتاج مشترك وخطة تسويق لمنتج معين لسوق محدد. وينسق المزارع الكبير بتنسيق عمليات الإنتاج الفلاحي المجموعة ويعد مسئولاً عن تدريبهم لضمان الجودة المخصصة التي يحددها السوق. وقد أصبحت شركة "نور من كورب" المورد المفضل للعديد من العملاء والفضل يرجع لقدرتها على الاستجابة لتغيرات متطلبات السوق. وقد ضاعفت المبيعات الشهرية للخضراوات المتنوعة من 30 –40 طن عندما بدأت العمل في مايو 2006 إلى 80 طن في الشهرين الأخيرين.

الصين : الفلاحون يسوقون عبر الجمعيات التعاونية :

بدعم من الحكومة المحلية سجل مجموعة صغيرة النطاق من المزارعين علامة تجارية باسم "يولين" لإنتاجهم من البطيخ مطابق لمعايير الإنتاج عبر الزراعة التعاونية وتفتيش الجودة والتعبئة. وشكلوا جمعية "روهنج" للبطيخ لضمان تقنيات ملكيتهم وتوسيع شبكة تسويتهم. وتبيع الجمعية التعاونية بصورة مباشرة إلى تجارة الجملة (40 بالمائة) والأسواق المركزية (25 بالمائة) وتجار التجزئة (45 بالمائة) والتي تشتري من تلك الجمعية لأنها تستطيع توفير كميات كبيرة بانتظام وفي الوقت المحدد وضمان معايير الأمن الغذائي والجودة. وتحصل ماركة بطيخ "يولين" على أسعار أعلى من أنواع البطيخ الأخرى (3 يوان) للكيلو مقابل 1.2 يوان للأنواع الأخرى مما زاد من دخل أعضاء الجمعية. ومع نجاح التسويق ارتفع عدد أعضاء الجمعية من 29 إلى 152 وزادت الرقعة المنزرعة التابع لها من 0.2 هكتار في 1992 إلى 2000 هكتار في 2005 مع رأس مال بلغ 21 مليون RMB في 2005.**كرواتيا: الأسواق المركزية تساعد الفلاحين في الحصول على قروض استثمار.**

أنشأت سلسلة "كونزوم" للأسواق المركزية برامج المورد المميز لمنتجي الفراولة. حيث تشجع الفلاحين على استخدام الري والصوبات لخفض موسمية إنتاج الفراولة وتحسين جودة المنتج. ومثل تلك الاستثمارات تتطلب رأس مال كبير لا يمتلكه الكثير من الفلاحين أو يمتلكون ضمانات كافية لتأمين قروض البنك، لذا تفاوضت "كونزوم" مع البنوك المحلية لاستخدام عقود الفلاحين "كبديل عن الضمانات".

المصدر: Concepcion, Digal, and Uy 2006; Dries, Reardon, and Swinnen 2004; Zuhui, Qiao, and Yu 2006.

الوفاء بالمعايير الصحية والنباتات الصحية.

تتحكم معايير منتجات الغذاء الزراعي والصحة والنباتات الصحية في التجارة الدولية للتعاطي مع الأمن الغذائي ومخاطر الصحة الزراعية المرتبطة بالآفات (ذباب الفاكهة) والأمراض الناجمة عن الغذاء والحيوانات (أمراض الفم والقدم وجنون البقر) والأمراض الجرثومية والملوثات الأخرى. ويركز النمو السريع والتنوع في الصادرات الزراعية الانتباه على كيفية اختلاف معايير الأمن الغذائي وصحة الحيوان والنبات عبر الدول– القدرات المختلفة للحكومات وسلاسل الإمداد التجاري لإدارتها.

شكل بياني 5.6 :النقل، تعبئة السلع والتغليف، هم تكاليف أساسية لصادرات الفول الفرنسي إلى بنجلاديش.

دولار لكل 100 كجم، 2004

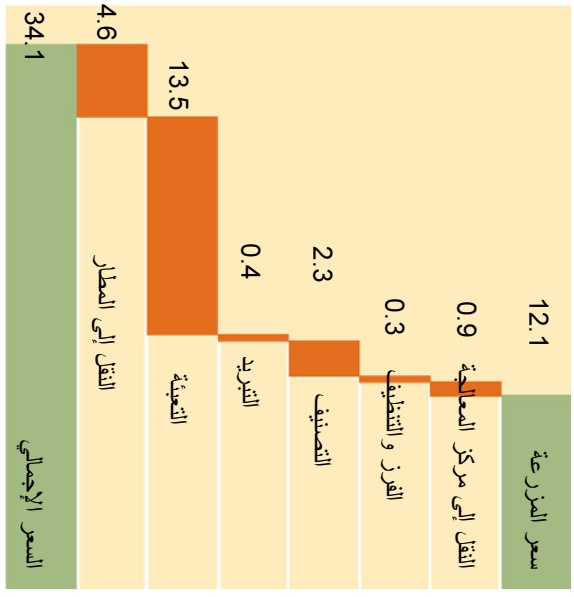

المصدر: Global Development Solutions LLC data 2004.

و كرد فعل على "مخاوف الطعام" الدورية في الدول الصناعية المقترنة بالتقدم العلمي والمخاوف العامة الكبيرة بشأن تلك المخاطر المختلفة، شددت عدد من الدول من معايير Sps ووسعت من مدة تغطيتها للمناطق الجديدة. وطُبقت المعايير العامة لضمان المنافسة العادلة وخفض تكاليف المعلومات للمستهلكين (الزراعة العضوية) [57] وتشجيع المنافسة المرتكزة على الجودة. وبالتوازي مع ذلك طور القطاع الخاص معايير ومورد بروتوكولاته لضمان التوافق مع التشريعات الرسمية. وملأ القطاع الخاص الفجوات البارزة في تلك التشريعات وميز ماركاتها التجارية في أماكن السوق التنافسية، وأدار المخاطر التجارية والمخاطر المتعلقة بسمعتها بصورة أخرى[58]. وتميل تلك المعايير إلى مزج الاهتمام بإدارة الجودة والأمن الغذائي أو الحصول على بروتوكولات تمزج الأمن الغذائي والبيئة والضوابط الاجتماعية (عمالة الأطفال- ظروف العمل- صحة الحيوان). والمثال على ذلك تلك البروتوكولات التي طورها تجار التجزئة الأوروبيون (مجموعة عمل أنتج للممارسات الزراعية الجيدة) التي تتضمن 33 شركة بيع تجزئة وخدمات غذائية في أوروبا واليابان[59].

وتأتي مخاوف الدولة النامية من صرامة معايير الأمن الغذائي والصحة التي تتبناها أسواق التصدير. فيخشى الكثيرون أن تكون المعايير الجديدة عنصرية وحمائية (تهدف إلى حماية منتجي الدول المستوردة). وتبدى الدول النامية قلقها من إمكانية إستثنائها من أسواق التصدير لافتقارها إلى القدرات الفنية والإدارة للتوافق مع المتطلبات أو أن تكاليف الالتزام بالمعايير سيقوض من مميزاتها التنافسية. ويمكن لتلك المعايير أن تهمش أصحاب الاقتصادات الضعيفة بصورة أكبر، لتشمل الدول والشركات والمزارعون البسطاء. وتقدم القضايا الفردية والبحث بعض الأدلة على دعم فكرة "المعايير كعوائق"[60].

تبرز إحدى وجهات النظر البديلة الفرص في بيئة المعايير المتطورة ومجال الاعتماد عليها[61]. فالمعايير العامة والخاصة في الأسواق الدولية يمكن أن تخفض أسعار العقود كما يمكن أن تقدم المعايير حوافز لتحديث منظومات الموارد في الدول النامية وتساعد في إيضاح أدوار الحكومة في إدارة المخاطر الملائمة والضرورية. وربما لا يساعد صب الاهتمام على الممارسات الجيدة في الزراعة وتصنيع الغذاء على تنامي التنافس في التصدير فحسب وإنما قد يقدم فوائد جمة للمستهلكين المحليين. وبالرغم من وجود رابحين وخاسرين في النهاية إلا أن وجهة النظر تلك تشير إلى أن الالتزام بالمعايير الصارمة يمكن أن يقدم الأسس لصادرات زراعية أكثر ربحية وديمومة على المدى البعيد.

هناك اتفاق عام على أن معايير SPS تؤثر على تجارة الأغذية الزراعية، إلا أنه لا يوجد إجماع على الأهمية النسبية للإجراءات الفردية المرتبطة بإجراءات تحريف التجارة أو على تأثير آثار تلك الإجراءات على الشبكة الكلية. وانعدام الإجماع ليس أمراً مستغرباً لأن تقييم تأثير تلك المعايير يقدم صعوبات تجريبية عديدة. فقدرت العديد من الدراسات المبنية على النماذج الاقتصادية الخسائر الكبيرة المتوقعة في التجارة[62]. وفي المقابل تعرف معظم دراسات قضية الصناعة عوامل التنافسية التي تؤثر على التجارة (والتي تشكل المعايير جزءاً منها) وتشير إلى كلاً من "الرابحين" و"الخاسرين" وليس إلى التراجع المطلق في التجارة. وعندما واجهت صناعة التوت الجواتيمالية مشكلات الوصول إلى السوق العامة والخاصة في أعقاب اندلاع الأمراض الناجمة عن الغذاء في الولايات المتحدة، قام العديد من القادة المشتغلين بتحويل إنتاجهم عبر الحدود إلى المكسيك. وفي الوقت الذي لم تشهد فيه الصناعة الجواتيمالية أي انتعاشة، عملت الصادرات من المكسيك وتشيلي كسوق توسعية[63].

النهوض بمتطلبات التوافق مع المعايير :

رغم القلق من تشكيل معايير SPS وتكاليف التوافق مع المعايير قصوراً في الدول النامية، وجدت الدراسات

الحديثة أن تكاليف التوافق[64] تميل إلى نحو الضآلة مقارنة بنطاق غالبية صناعات التصدير. فالتكاليف الثابتة غالباً ما تشكل 0.5 بالمائة إلى 5 بالمائة من صادرات 3–5 سنوات، في الوقت الذي تميل فيه التكاليف الدائمة نسبة 1 بالمائة إلى 3 بالمائة من الصادرات السنوية[65]. والتركيز على نفقات التوافق يمكن أن يصرف انتباه الدول عن الفوائد التي يكون الكثير منها طويلة الأمد غير ملموسة. والأرباح الإنتاجية والمخلفات المنخفضة وأمن العمال والفوائد البيئية وإمكانية الوصول المستمر إلى السوق يمكن أن يستهان بها أولا يتم اعتبارها كفوائد. ويمكن للتوافق أن يجلب فوائد كبيرة للمستهلكين المحليين من خلال الوعي المتزايد بمخاطر أمن الغذاء والوصول إلى غذاء آمن.

والعمل التجريبي على آثار المعايير الصارمة على مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في منظومات الموارد العالية القيمة تظهر صورة مختلطة. على الجانب النظري هناك اقتصادات الحجم في تتبعية المنتج والتوثيق والاختيار الذي يميل إلى تقديم ميزات تنافسية لوحدات الإنتاج الأكبر. ومع ذلك فهناك أمثلة في عديد من الدول، إذ بسبب القيود على امتلاك الأراضي أو الملامح الأخرى للبنية الزراعية، يظل أصحاب الحيازات الصغيرة موردين رئيسيين لشركات التصدير[66] ونتيجة لذلك تم تطوير الترتيبات المؤسسية لإدارة المخاطر المصاحبة وتكاليف التعاقدات للصادرات القادمة من الخارج مع معايير ثابتة من أصحاب الحيازات الصغيرة.

هناك أمر مهم أيضاً هو الزيادة الكبيرة في فرص العمل خارج إطار الزراعة مع ازدياد صادرات الأغذية الزراعية. ففي السنغال، على الرغم من فرض معايير صارمة للتصدير والتي أدت إلى حدوث انتقالة من عقود أصحاب الحيازات الصغيرة إلى إنتاج متكامل وواسع النطاق، رفعت الصادرات الدخل كما قلصت الفقر الإقليمي بحوالي 12 بالمائة نقطة والفقر الشديد إلى النصف[67]. واستفادت البيوت الفقيرة أكبر عبر أسواق العمالة أكثر منها عبر أسواق المنتجات (إطار 5.6).

نظرة على الفوائد والفرص:

الملخص الفني والاختيارات البلدان النامية نادراً ما تواجه الموردين بكل شيء أو لا شيء عند تحديد الاختيارات والتغييرات وتوظيف الاستثمارات اللازمة والمطابقة إلى المعايير الناشئة. إنها مجموعة من الخيارات. واحد هو الامتثال – اعتماد تدابير لتلبية المعايير. أمر آخر– السعي إلى صوت النظام الداخلي لكل لعبة. الثالث هو إعادة توجيه التماس الأخرى الأسواق والبلدان أو تغيير مزيج [68] من الموردين على الحاجة إلى يزن تكاليف ومزايا لمنتجات مختلفة وقطاعات السوق. في بعض الحالات، قد تكون هناك أكبر حجما وأكثر الفرص الجدول بروفي لخدمة السوق المحلية، والسوق الإقليمية، أو شرائح من البلدان الصناعية أن يفرض معايير أقل صرامة أو إتاحة مزيد من الوقت لتنفيذها.

إطار 5.6: أرباح التوظيف والحد من الفقر في المناطق الريفية في السنغال

زادت صادرات الفواكه الطازجة والخضراوات في السنغال إلى الاتحاد الأوروبي في ال 15 عام الماضية رغم صرامة معايير SPS. ويعد الفول الفرنسي أهم صادرات السنغال حيث يقدر بنسبة 42 بالمائة من صادرات الفواكه الطازجة والخضراوات ليصبح أكثر من الضعف فمن 3000 طن متري في 1991 إلى 7000 طن متري في 2005. وقد وضع تغير المعايير في الاتحاد الأوروبي الكثير من الضغوط على المصدرين لاستثمار الكثير للنهوض بتلك المعايير وزيادة التنسيق الرأسي مع الغالبية العظمى من المشترين (لضمان السوق)، والموردين لضمان الأمن الغذائي والجودة وتوقيت المنتج). وقد أدت زيادة التنسيق الرأسي إلى التحول من الزراعة التعاقدية مع أصحاب الحيازات الصغيرة إلى إنتاج واسع النطاق في المزارع الزراعية الصناعية. وقد تراجعت الزراعة التعاقدية (من 23 بالمائة للأسر المشتركة إلى 10 بالمائة)، لكن العمالة في المزارع زادت (من نسبة 10 بالمائة من الأسر إلى 34 بالمائة) وفي الوقت الذي قامت فيه الزراعة التعاقدية برعاية عدد أكبر من الفلاحين شاركت الكثير من الأسر كعمال زراعيين. والمشاركة في تصدير الخضراوات والفواكه الطازجة سواء كعمال أو فلاحون متعاقدون رفع دخل الأسر (الشكل بالأسفل). وحصل العمال الزراعيون على دخول من 1.2– 2.3 مليون فرنك أكثر من الأسر غير المشاركة. في الوقت الذي حصل فيه الفلاحون على دخل بين 2.4 مليون 4.1 مليون فرنك.

الأسر المشاركة في إنتاج الفول الفرنسي المصدر في السنغال.

نسبة مشاركة الأسر.

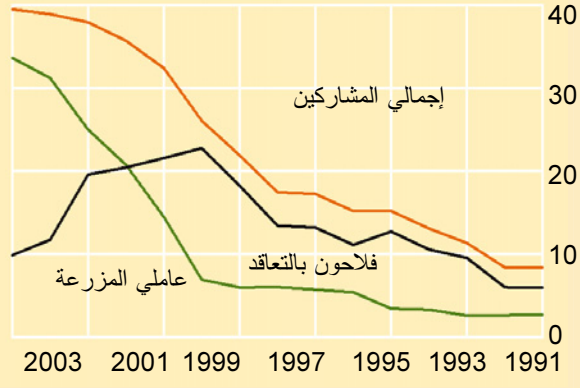

تواجد الفقر والفقر المدقع بين الأسر المشاركة 2005.

نسبة الأسر.

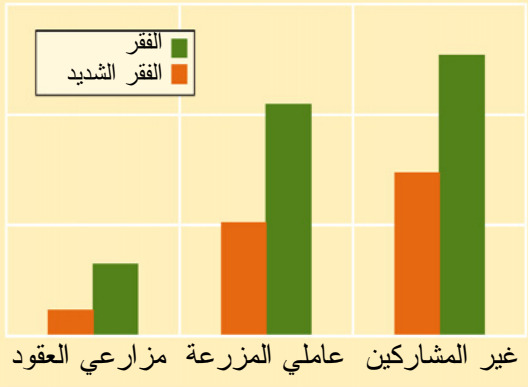

المصدر: Maertens and Swinnen 2006.

الجدول : 5.2 أدوار القطاعين العام والخاص لتحسين الامتثال لمعايير SPS المرتبطة بالتجارة وقدرة إدارة الجودة.

القطاع العام	القطاع الخاص
البيئة التشريعية والسياسة.	**ممارسات الإدارة الجيدة:**
متابعة الحوار الدولي : تبني سياسات أمن غذائي داخلي ومعايير متوافقة مع الخيارات والأوضاع المحلية ومنظمة التجارة العالمية والتزامات التجارة الأخرى.	تطبيق ممارسات الإدارة الملائمة (تحليل المخاطر ونقطة السيطرة الحرجة وأساليب الزراعة الجيدة) تحصل على شهادات رسمية حيث تكون قابلة للتطبيق.

– **تقييم المخاطر وإدارتها:**
تدعيم الأنظمة القومية ودون القومية للآفات وأمراض الحيوان ومراقبة السوق ودعم البحث في مجالات الأمن الغذائي والصحة الزراعية.
– **بناء الوعي وتعزيز الممارسات الجيدة:**
يعمل على دعم حملات توعية المستهلك بشأن الأمن الغذائي، وعلى تعزيز الصحة الزراعية الجيدة وأساليب تصنيع الغذاء لكي تكون متكاملة مع البرامج التوسعية، وعلى الاستثمار في البنية التحتية الملائمة للمعامل وكذلك تجهيز المعامل الخاصة.
– **استثمارات البنية التحتية.**
تحسين مواد المياه والصحة العامة وتسهيلات التسويق.

التتبعية :
تطوير الأنظمة والإجراءات للتمكن من تتبعية المواد الخام والمنتجات المتوسطة والنهائية.
– **تطوير التدريب والاستشارة وخدمات التقييم والتكييف.**
تدعيم رأس المال البشري والبنية التحتية البدنية وأنظمة الإدارة لتوفير الخدمات الداعمة للزراعة والصناعة والحكومة المرتبطة بالجودة وإدارة الأمن الغذائي.
العمل الجماعي وضبط النفس:
ضبط النفس يأتي عبر التكييف والإشراف على الصناعة "قوانين الممارسة" والحكومة اليقظة للقضايا الناشئة، والمدافعة عن خدمات الحكومة الفاعلة.

المصدر:.Adapted from World Bank (2007e)

التعامل مع تحديات معايير التصدير SPS تتطلب مشاركة الجهود العامة والخاصة. ويجب على القطاع العام الاضطلاع بدور متقدم في تلك السياسة (المعايير وتشريعات الأمن الغذائي) خاصة في البحث الخاص بتقييم المخاطر وأساليب الإدارة الجيدة وفي مراقبة الأمراض (الجدول 5.2) كما يجب على القطاع الخاص الاضطلاع بدور متقدم في بناء الوعي والتدريب والامتثال لقواعد الأمن الغذائي ومتطلبات استخدام الكيماويات الزراعية إما بصورة منفردة أو جماعية عبر اتحادات التجارة.

وهناك أدلة متنامية على أن الدول التي تلتزم بالمتطلبات التجارية والتقنية والتي تتوقع التغيرات المستقبلية أعادت وضع مكانتها في مفردات السوق المربحة[69]. ولتدعيم القدرة المحلية للوفاء بتلك المعايير يمكن للدول النامية طلب الدعم من مؤسسة تنمية التجارة والمعايير وهو برنامج عالمي يهدف إلى تقديم الدعم المالي والفني للدول لرفع خبراتها وقدراتها في تحليل وتطبيق معايير SPS وتحسين مكانة صحة الإنسان والحيوان والنبات[70].

انخفاض السلع الزراعية في الأسواق الخاصة

بعض السلع الزراعية يفتح الأسواق البديلة للمنتجات عالية القيمة للدول النامية. والمؤشرات الجغرافية (وضع العلامات التجارية مثل جاميكا) التي تعتمد على المعرفة المحلية والظروف البيئية لتأسيس هوية العلامة التجارية من أحد الأمثلة والمنتجات العضوية والتجارة العادلة ومنتجات الغابات المطيرة أمثلة أخرى. وتزرع المنتجات العضوية دون استخدام المبيدات الحشرية التقليدية أو الأسمدة الصناعية أو رواسب الصرف الصحي وتصنع دون استخدام الإشعاع المتأين أو الإضافات الغذائية[71]. والتجارة العادلة تسعى بشكل أكبر إلى المساواة في التجارة الدولية وتهدف إلى المساهمة في التنمية الداعمة عبر تقديم ظروف سوق أفضل وضمان الحقوق للمنتجين والعمال المهشمين[72]. ومنتجات الغابات المطيرة توافق لظروف البيئية الصعبة والمعايير الاجتماعية للإنتاج.

ومبيعات التجزئة تواجه على النحو الأغلب الطلب المتنافي في الدول ذات الدخل المرتفع، وقد توسعت المناطق المنزرعة بهذه المنتجات بصورة مميزة. والمساحة المنزرعة بالمحاصيل العضوية بلغت 31 مليون هكتار في 2005 مع مبيعات تجزئة بلغت 23.9 مليار دولار في الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة، وآسيا في 2006[73] وتعد الصين ودول أمريكا اللاتينية المتوسطة الدخل أكبر الدول المنتجة للمحاصيل العضوية. تتميز دول جنوب الصحراء الكبرى بزراعة نسبة عالية من إنتاج القطن العضوي بينما آسيا وأمريكا اللاتينية تسيطر على إنتاج القهوة

العضوية والكوكا. بيع التجزئة لمنتجات التجارة العادلة في الدول عالية الدخل بلغ 1.4 مليار في 2005 ويعتبر الموز والقهوة أهم منتجات أسواق التجارة العادلة[74].

التجارة العادلة : ما مدى عدالتها ؟.

تبرز معظم دراسات الحالة الأثر الإيجابي للتجارة العادلة على أسعار المنتج والدخول والرفاهية. وتشمل بعض فوائد التجارة العادلة بناء القدرة (الخدمات الداعمة، ومعلومات السوق المطورة، والوعي) تعطي القوة للمثلين المحليين، وتخفض من انعدام التوازنات بين الجنسين وتقديم المساعدات البيئية الواضحة[75].

غير أن هناك مخاوف تجاه مساندة التجارة العالية، إذ يواجه بعض المنتجين في الدول النامية مشكلات التوزيع لأن أسعار التجارة العادلة تقدم على مستويات حسابات السوق والإمداد المتوقع يفوق الطلب. كما أن هناك مخاوف تجاه الآثار طويلة الأمد على الاستثمار والإنتاجية وكفاءة قنوات التجارة العادلة. لكن القليل من التقييمات تم تنفيذها.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن التكاليف والفرق بين سعر وشراء القهوة المباعة عبر التجارة العادلة مرتفعة، وأن الوسطاء يتلقون نصيباً كبيراً من السعر الاستثنائي وليس الفلاحون. وكان أحد التقييمات أن المزارعين يتلقون 43 بالمائة من السعر الاستثنائي الذي يدفعه المستهلكون في التجارة العادلة و42 بالمائة في القهوة القابلة للذوبان[76]. وكلما ارتفعت نفقات التصنيع والتسويق يتم تفسيرها بصورة جزئية عبر اقتصادات الحجم المرتبطة بكميات صغيرة والتكاليف المتصلة بها العالية: وممثلو شهادة سلسلة الإمداد ورسوم العضوية والإعلان وإدارة الحملات[77].

تشبع السوق : منتجات : أكثر بأسعار أقل ؟

هناك قلق تجاه تشبع سوق التصدير للصادرات عالية القيمة، لأن الدول النامية تقفز إلى نفس الموقف والذي غالباً ما يشار إليه بأنه مشكلة "الإضافة" أو "زيف التشكيل". وإذا ما حاولت الدول جميعاً وخاصة الدول الكبرى زيادة صادراتها من منتج معين فهناك مخاطرة من مواجهتها لرفع الحماية من الدول الصناعية أو أن اتفاقات التجارة سوف تتراجع لدرجة أن الفوائد تكمن وراء أي زيادة في حجم الصادرات سيقابلها انخفاض السعر. وفي ذات الوقت هناك أدلة على أن الدول النامية تواجه توجهات حماية من الدول الصناعية وبعض الدول النامية أيضاً عندما تتجاوز الصادرات الحدود، وتعمل القواعد التي تبنتها منظمة التجارة العالمية على خفض المخاطر. ومخاطر الحماية منخفضة بالنسبة للمنتجات الاستوائية ذات التنافس الداخلي المحدود في الدولة النامية وهي أعلى بالنسبة للمنتجات الموسمية[78].

توسيع الصادرات غير التقليدية للدول النامية يمكن أن يشكل مشكلة مضافة إذا ما سعت دول عديدة إلى التوسع في منتجاتها وربما تراجع الدخل القومي نتيجة لذلك. والتوقعات لذلك كبيرة جداً في أسواق السلع للأطعمة غير المعالجة.[79] والمنافسة المتوقعة التي يفرضها كبار المنتجين مثل البرازيل والصين يمكن أن تكون ذات أثر[80]. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن ينخفض الزيادة في صادرات الصين من أسعار الفول الأخضر في السوق العالمية مع نتائج عكسية على عائدات تصدير الدول النامية الأخرى[81]. لذا فوفق بعض الظروف فإن التوسع في الصادرات الزراعية من قبل المشاركين في السوق يمكن أن يقلص من مقوماته.

الخاتمة:

والمراقبة بحاجة لأن تستمر على منتجات التصدير التي تسيطر عليها دولة أو دولتان أو عندما توسع الدول الصغيرة في الوقت ذاته أسهم سوق الصادرات الخاصة بها[82]. وهو ما يؤكد على الحاجة إلى وكالات تعزيز الصادرات في الدول النامية لبناء قدرات أكبر في استخبارات السوق.

الأسواق جيدة للكفاءة، وتم إحراز تقدم في تنمية السوق خاصة في ظل قيادة القطاع الخاص.

لكن مكاسب الكفاءة الأخرى ستتطلب دعم القطاع العام لتقديم المنافع العامة الضرورية ولدعم ابتكارية المؤسسات ولضمان التنافسية، ولأن الأسواق الفاعلة لا

تضمن دائماً النتائج الاجتماعية المرغوبة، فغالباً ما تكون هناك حاجة لسياسات تكميلية لضمان مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة.

وتظل هناك أجندة كبيرة في تطوير أداء أنظمة السوق في الدول النامية. فالاستثمارات العامة لتوسعة الوصول إلى البنية التحتية الريفية والخدمات– مثل خدمات النقل والطرق في المناطق الريفية، والأسواق والاتصالات والكهرباء– ستكون أمراً حيوياً في خفض نفقات التعاقد والخسائر المادية وتحسين الشفافية والتنافسية في الأسواق التقليدية. الابتكارية المؤسسية والتقنية المخفضة لتكاليف التعاقدات والمخاطر أظهرت نتائج مبشرة، خاصة الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات (الهواتف المحمولة، والانترنت وتبادل السلع) وترتيبات التنسيق الرأسي مع الفلاحين ومنظمات المنتجين.

والطلب المحلي والدولي المتنامي بسرعة على المنتجات الزراعية العالية القيمة يفتح فرص نمو مهمة لقطاع الزراعة في الدول النامية. إلا أن الأنظمة الحديثة للحصول على السلع المرتبطة بمنظومات الموارد وأسواق السوبرماركت في ظل معايير الأمن الغذائي الصارمة زادت المخاوف حول كيفية ضمان مشاركة الدول النامية بوجه عام وصغار الفلاحين على وجه الخصوص في تلك الفرص المتنامية.

وتؤكد الخبرات العالمية على أدوار الحكومات والقطاع الخاص في مواجهة تلك التحديات وتتبع الأولوية بالنسبة للعمل العام في خلق بيئة سياسية قادرة (سياسة منافسة– تنفيذ العقود، وضع المعايير والدرجات). كما سيشمل أيضاً تنمية المؤسسات العامة الموثوق بها لتطبيق التشريعات لحمايتها من الانتهازيين والسلوك غير التنافسي في أنظمة السوق. ويمكن للشركات العامة– الخاصة أن تكون مهمة في القيام بالبحث وبناء القدرة لتنمية الممارسات الزراعية الجيدة لمواجهة المعايير SPS الدولية الجديدة وتدريب ومساعدة الفلاحين على تبنيها.

والقطاع الخاص يمكنه تسهيل وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الفرص الكبيرة التي يقدمها تطور السوق. ويعد الوصول الكبير إلى أصول أصحاب الحيازات الصغيرة (كما تمت ملاحظته بصورة واضحة في أولويات الشراء في أسواق السوبر ماركت) ومجالات مستوى اللعب، ومنظمات المنتجين القوية لتحقيق سوق قوى عناصر مهمة. والفرص التي تقدمها التغيرات الكبرى في الأسواق ستعمل لصالح الفقراء إذا ما تم تطبيق تلك السياسيات التكميلية بصورة صحيحة.

ويمكن للقطاع الخاص تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من المشاركة لشركاء في أنظمة التنفيذ الحديثة والصادرات. ويمكنها أن تؤسس ترتيبات تنسيق رأسية ابتكارية مع الفلاحين أو جماعات المنتج. ويمكنها تسهيل وصول الفلاحين إلى الائتمان والمعلومات والتوسع والحصول على شهادات الجودة. ويمكنه أيضاً أن يدعم تدريب الفلاحين في الممارسات الزراعية الجيدة للوصول إلى معايير الأمن الغذائي والجودة ومعايير الصحة العالمية.

بؤرة تركيز (د) العمل الزراعي من أجل التنمية

قطاع العمل الزراعي الخاص الفعال الذي يربط الفلاحين بالمستهلكين يمكن أن يكون قائداً رئيسياً للتنمية في القطاعات الزراعية والريفية غير المالكة للأراضي. ولكن نمو تركيز العمل الزراعي قد يخفض من كفاءتها وآثار خفض الفقر. إن المناخ الاستثماري الجيد للشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يحسن التنافسية. كما تعد شركات القطاع العام والخاص والمستهدفة ومبادرات المسئولية الاجتماعية المشتركة أدوات لتعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة.

والعمل الزراعي هو الرابط خارج الأرض الزراعية في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية. وتعمل على توفير المواد لقطاع المزارع، وتربط قطاع المزارع بالمستهلك عبر التعامل مع المنتج والمعالجة والنقل والتسويق وتوزيع الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى[1]، ومن ثم فهناك تعاون بين العمل الزراعي والأداء الزراعي من أجل التنمية. والعمل الزراعي الفعال يدعم النمو الزراعي. والصلة القوية بين العمل الزراعي وأصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن يخفض الفقر في المناطق الريفية.

وللعمل الزراعي نصيب كبير ومتزايد في الناتج الإجمالي المحلي في الدول النامية (شكل 1.د) وبرغم تراجع معدل نصيب الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي من 40 بالمائة إلى 10 بالمائة ارتفعت نسبة مشاركة العمل الزراعي من أقل من 20 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي إلى أكثر من 30 بالمائة قبل التراجع ليصبح الاقتصاد صناعياً (13 بالمائة في الولايات المتحدة) [2].

وشركات العمل الزراعي تتألف من شركات زراعية متنوعة، غالبيتها صغيرة، وتتركز غالبيتها في أسواق المدن الريفية، ويديرها الأسر التي غالباً ما تحصل على أجور وتعمل كمصادر أخرى للدخل.[3] والشركات الزراعية المتوسطة والكبيرة غالباً ما تكون مرتكزة في المناطق الحضرية بسبب متطلبات اقتصادات الحجم والبنية التحتية. والشركات الكبرى غالباً ما تسيطر عليها شركات دولية تضافرت عبر التكامل الرأسي والأفقي[4].

وفي السنوات الأخيرة تغيرت البنية الزراعية بصورة كبيرة وكان أدائها عالي الفعالية متأثرة بالتغيرات في مطالب المستهلك والتطور التكنولوجي والابتكارات المؤسسية. وهناك تحديات يجب التعامل معها لدراسة دور العمل الزراعي في التنمية : قوى السوق لا تضمن التنافسية، ولا تضمن مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة وكلاهما ضروري لربط النمو الزراعي بالتنمية. ولهذه الأسباب فإن تشجيع التنافسية وتحسين مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة أولويتان لأجندة الزراعة من أجل التنمية (انظر فصل 10). والاثنان يكملان بعضهما البعض لأن الشركات الزراعية المتوسطة والصغيرة المتنافسة في المناطق الزراعية يمكن أن يربط أصحاب الحيازات الصغيرة بسلاسل القيمة ومطلب المناطق المتحضرة.

شكل 1.د: الأنصبة النسبية للزراعة والعمل الزراعي في تغير إجمالي الناتج المحلي لارتفاع الدخل.

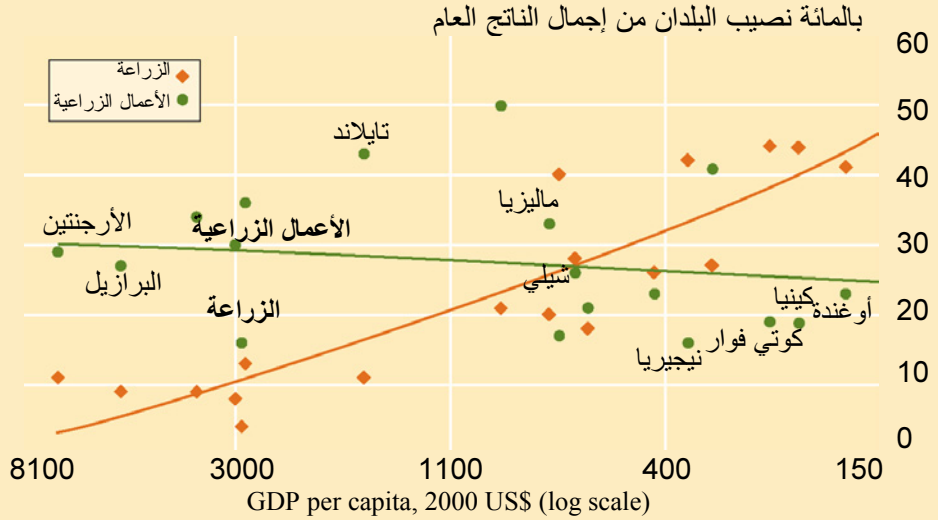

المصـــدر: WDR 2008 team. Data from Jaffee (1999) as cited in World Bank (2003f); and from Pryor and Holt (1999).

Note: Agribusiness includes the value added for agro-related industries and for agricultural trade and distribution services. Data are for Argentina, Brazil, Cameroon, Chile, Côte d'Ivoire, Ghana, India, Indonesia, Kenya, Malaysia, Mexico, Nigeria, Republic of Korea, South Africa, Tanzania, Thailand, Uganda, and Zimbabwe.

ثورة العمل الزراعي : هل هناك مبيعات

ازدياد التركيز في قطاع العمل الزراعي

تسيطر الشركات الدولية الكبرى على قطاع العمل الزراعي عبر سلسلة القيمة مدفوعة بالمكاسب من اقتصادات الحجم وعولمة سلسلة الغذاء. وتوفر الشركات المواد مثل مبيدات الآفات والبذور وتكنولوجيا المحاصيل الجينية التي اندمجت أفقياً ورأسياً في عدد من الشركات الدولية (الجدول1.د). وعلى جانب التسويق تتنوع عدد قليل من الشركات من البذور والأسمدة إلى التعامل مع المنتج ومعالجة مياه الصرف والوقود الحيوي. وتندمج شركات معالجة الغذاء للتعامل بداية من التعامل مع المنتج ونهاية بتوزيع التجزئة. وقد تحول البيع بالتجزئة عبر "ثورة أسواق السوبر ماركت (انظر فصل 5). وقد تبدلت منظومات الموارد الوطنية والإقليمية والعالمية متجنبة الأسواق التقليدية التي يبيع فيها أصحاب الحيازات الصغيرة للأسواق المحلية والتجار. وتتحكم أسواق السوبر ماركت من 60 إلى 70 بالمائة من مبيعات الغذاء في الأرجنتين والبرازيل وتتوسع بصورة كبيرة في الصين والهند والمناطق الحضرية في أفريقيا. ورغم استمرار تلك الاتجاهات في العمل الزراعي لسنوات في الدول الصناعية، فقد أصبحت الآن أمراً شائعاً في الدول النامية أيضاً[5].

وفي عام 2004 بلغت حصة أكبر أربع شركات في مجال المبيدات الزراعية[6] والبذور 60 بالمائة بالنسبة لمبيدات الآفات[7] و33 بالمائة للبذور بعد أن كانت 47 بالمائة، 23 بالمائة في 1997[8]. ونسبة تركيز الأربعة الكبار في التكنولوجيا الحيوية المصرح بها دولياً بلغت 38 بالمائة في 2004 (جدول1.د). وفي القطاعات الثانوية أصبح قوتها العالمية أكثر ارتفاعاً في 2004. كان لإحدى الشركات 91 بالمائة من مناطق فول الصويا[9] المعدلة جينياً. ومن المعتقد بوجه عام أنه عندما تتجاوز نسبة صناعة الأربعة الكبار 40 بالمائة تبدأ التنافسية في التراجع[10]، مما يؤدي إلى انتشارها بين ما يدفعه المستهلك وما يتسلمه المنتج لمنتجهم[11].

جدول1.د كبار موردي المدخلات الزراعية وازدياد التركيز:

الشركة	الكيماويات الزراعية		البذور		التكنولوجيا الحيوية	
	مبيعات 2004 (بالمليون)	حصة السوق ٪	مبيعات 2004 ($ million)	حصة السوق ٪	عدد الشركات الأمريكية المرخصة	حصة الشركة ٪
مونساناتو	3.180	10	3.118	12	605	14
دوبونت/ بيونير	2.249	7	2.624	10	562	13
سينجنتا	6.030	18	1.239	5	302	7
بايركروب سينس	6.155	19	387	2	173	4
بي اس اف	4.165	13	–	–	–	–
دو أجرو سينس	3.368	10	–	–	130	3
ليماجران	–	–	1.239	5	–	–
آخرون/ الخاص	7.519	23	16.593	66	1.425	34
القطاع العام	–	–	–	–	1.037	24
نسبة السوق						
نسبة الأربعة الكبار (2004)	60		33		38	
نسبة الأربعة الكبار (1997)	47		23			

المصدر: UNCTAD 2006b;International Seed Federation at http;//www.worldseed.org.

a. Number of U.S. Agricultural biotechnology patents issued durng the 1982-2001 period.

b. يقاس تركز السوق من خلال تركز نسبة CR4 والتي تشير إلى نسبة السوق من المؤسسات الأربعة الكبيرة التي تساهم في السوق

c. Fulton and Giannakas 2001.

=-غير متاح .

إن تكثيف العمل الزراعي عبر العالم يبدو واضحاً في القهوة والشاي والكوكا. وتنتج القهوة من قبل حوالي 25 مليون مزارع وعامل زراعي ومع ذلك فإن نسبة الشركات الأربعة الكبرى في هذه التجارة تبلغ 40 بالمائة وفي القهوة المحمصة تبلغ حصتها 45 بالمائة والرقم المتوقع للمستهلكين هو 500 مليون شخص.

ونسبة سعر التجزئة الذي تناله الدول المنتجة للقهوة- البرازيل وكولومبيا وأندونيسيا وفيتام تبلغ 64 بالمائة من الإنتاج العالمي- تراجع من الثلث في التسعينيات إلى 10 بالمائة في 2002 بينما تضاعفت قيمة مبيعات التجزئة. ويلاحظ وجود تكثيفات مشابهة في سلسلة القيمة الخاصة بالشاي حيث تتحكم ثلاث شركات كبرى في 80 بالمائة من السوق العالمي وفي نطاق الكوكا تبلغ حصة الأربعة الكبار 40 بالمائة للتجار العالميين و51 بالمائة من مطاحن الكوكا و50 بالمائة من مصانع الحلويات. وتراجع مطلب الدول النامية بشأن القيمة المضافة من 60 بالمائة في 1970- 1972 إلى 28 بالمائة في 1998-2000[12].

إن تكثيف العمل الزراعي يعمل على توسعة الهوة بين الأسعار المحلية والعالمية في أسواق سلع كالقمح والأرز والسكر التي زادت أكثر من الضعف في الفترة من 1974 إلى 1994. وتعد قوة السوق لشركات التجارة الدولية السبب الرئيسي لاتساع الهوة[13].

موازنة الاستثمار الخاص والتنافسية

إن وضع السياسات وتنفيذها لإحداث المنافسة في مجال العمل الزراعي ليس بالأمر اليسير، فهناك الكثير من المفاضلة، وستزيد متطلبات السيطرة والإدارة من تكاليف التعاقدات والمخاطر التجارية السياسية. وإن التدخلات التي تحمي أعضاء السوق الضعفاء من الممكن أن تشكل ضرراً أكثر منه نفعاً – فربما يخسر المستهلكين والمزارع الصغيرة والشركات الصغيرة إذا ما تدخلت الشركات الخاصة أو زادت من تكاليف العقود لصالحها. لكن الدعم لتنمية الشركات الزراعية يمكن أن يزيد التنافسية عبر رعاية الشركات المتوسطة والصغيرة وتسهيل انضمام أصحاب الحيازات الصغيرة.

تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

هناك منهجان مكملان لبعضهما البعض يمكن اتباعهما لدعم تنمية الشركات الزراعية من أجل التنافسية والمشاركة. إحداهما تحسين مناخ الاستثمار لتشجيع دخول الاستثمارات الخاصة خاصة الشركات المتوسطة والصغيرة. وتشير الدراسات التي أجريت على مناخ الاستثمار في أندونيسيا ونيكاراجو وسيرلانكا وتنزانيا إلى أن افتقار التمويل فى المناطق الريفية والبنية التحتية وخدمات العمل والخدمات العامة يعد أمراً ملزماً على وجه الخصوص[14]. أما بالنسبة للمنهج الآخر فإنه يستهدف عنق الزجاجة فى تنمية الشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة خاصة فى سلاسل القيمة.

تحسين مناخ الاستثمار:

يمكن للمكونات الأربعة الرئيسية لمناخ الاستثمار المساهمة. أولاً: ضمان وجود بيئة سياسية ضخمة. ثانياً: توفير المرافق العامة مثل البنية التحتية. وثالثاً: الحصول على إطار عمل قانوني وتشريعي يقوي المنافسة وتكامل الأعمال والممارسات العادلة. ورابعاً إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الخاصة ومؤسسات مشاركة المخاطر وخدمات تنمية الأعمال.

تؤثر قواعد وتشريعات الملكية الفكرية وأوضاع التوظيف والتعاقدات ومعايير المنتج على ربحية الشركات الزراعية وتوزيع الأرباح من تنمية العمل الزراعي والعوائق أمام الدخول فى تأسيس الأعمال الكبيرة بالنسبة للشركات الصغيرة التي تعاني من افتقار التمويل وضعف مهارات العمل[15].

التعامل مع عنق الزجاجة:

تشمل أدوات التعامل مع عنق الزجاجة بالنسبة للشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة منح التوافق واعتمادات التحدي من الشركات العامة – الخاصة والوصول إلى التمويل وضمانات القروض الجزئية وخفض الضرائب والمساعدة فى تشكيل شبكات الصناعات الغذائية. وبالنسبة للشركات الزراعية الصغيرة النامية فى المناطق الريفية عادة ما يكون

التركيز على التدخل المباشر بدلاً من تحسين مناخ الاستثمار الذي يمكن أن يكون له آثار واسعة وأكثر مساندة. والسبب في ذلك أن وزارات الزراعة لم يكن لها تفويض رسمي في المسائل العامة لمناخ الاستثمار بينما تولى الوزارات المفوضة بسياسات اقتصادية اهتماماً محدوداً بسلاسل القيمة الزراعية في المناطق الريفية[16].

وهناك بعض الجدل حول منح التوافق للنهوض بالعمل الزراعي لأنها مرتبطة بانحرافات السوق والمحسوبية ولا تعزز على الدوام نحو الشركات الصغيرة والمتوسط إلا أنها حظيت ببعض النجاحات فى زيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الارتباط بسلاسل القيمة (إطار1.د). ومنح التوافق تستخدم بصورة أفضل لفرص العمل التي يمكن أن تكون مربحة على المدى البعيد لكنها تواجه تكاليف بداية عالية. والمراقبة من هيئات مراجعة معروفة ضرورية لضمان العدالة والشفافية.

إطار 1-د: فتح أسواق التصدير لصغار العضوية منتجي الكاكاو في الجمهورية الدومينيكية

وزارة التنمية الدولية وصندوق تحدي روابط الأعمال فى جمهورية الدومنيكان فى 2002 منح مشاركة النفقات لتعزيز روابط الأعمال وتنمية السوق وسياسات مناصرة الفقراء من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة، قدم الصندوق منحاً إلى جانب القطاع الخاص لتمويل مشروع إنتاج الشوكولاتة العضوية الذي استمر لمدة عامين والذي عزز تنافسية منتجي الكوكا العضوية من أصحاب الحيازات الصغيرة بالحصول على أسعار أعلى وأكثر ثباتاً لمنتجهم وخلقت علاقات فى أعلى وأسفل سلسلة القيمة وشكلت روابط بين اتحاد صغار مزارعي الكاكاو والمشترى فى الاتحاد الأوروبي وقد أوجد المشروع أيضاً منتجات ذات جودة أفضل فتحت أسواقاً جديدة لمنتجي الكولا تلك الاستثمارات دفعت 405 دولار سعراً للطن لمزارعي النطاق المحدود وأحدثت زيادة فى الوظائف بنسبة 25 بالمائة استفادت منها النساء، وزادت من انتشار الحاسبات وتكنولوجيا الإنترنت عبر المجتمعات وزادت من القوة للمجتمع الأوسط وساهمت فى خفض الفقر.

المصدر: www.businesslinkageschallengefund.org.

المسئولية الاجتماعية للشركات:

يمكن أن تظهر مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة فى سلاسل قيمة الأغذية الزراعية عبر مبادرات الأعمال الزراعية التي تحركها أمور من مجرد الربح. ويمكن للشركات العالمية أن تستغل مواردها وخبراتها للمساعدة فى تنمية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وتشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة. وهناك اتجاه متنامي بين الشركات الكبرى لمتابعة الأعمال التي لا تتفق مع المصالح المشتركة فحسب بل تقدم عائداً اجتماعياً غالباً ما ينفع أشد الأفراد فقراً. تلك الأنشطة يمكنها أن تتخذ أشكالاً متعددة معتمدة على المفاضلة الاقتصادية المباشرة غير أن هناك عامة – خاصة وشراكات المجتمع المدني – الخاصة يكون فيها الرائد هو القطاع الخاص.

وفي أحد أطراف تلك السلسلة برامج تقدم فوائد اجتماعية لكن دون تحقيق أرباح على المدى القريب للشركة وعلى الرغم من ذلك يمكنهم تعزيز تطوير السوق للصناعة التي تشترك فيها الشركة مشروع الحليب المدرسي وبرامج تطوير منتجات الألبان التي رعتها شركة "تتراباك فود" للتنمية بهدف تحسين الصحة والأداء الأكاديمي للأطفال وفي ذات الوقت خلق سوق لطلب الحليب ودعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة[17].

وفي الجانب الآخر من السلسلة تأتي البرامج التي تقدم فوائد قوية للفقراء وفي الوقت ذاته تسمح للشركات بإعادة استثمار أرباحهم. والمثال على ذلك مجموعة دانون للحليب المصفي وشراكتها مع المجموعة

الألمانية فى بنجلاديش. قامت هـذه الشـركة بتقـديم المساعدة الفنية والقروض لأصحاب الحيازات الصغيرة للحصول على أبقار الحليب، كما تستثمر فـى منشـأة لتصنيع منتجات الألبان التي تعني بحاجـات التغذيـة والتي تخلق فرص عمل من خلال عمليـات التصـنيع والتوزيع[18].

وبين هذا وذلك تأتي الشراكة العامة والخاصـة التـي يمكن أن تكون ميزة للمستثمرين لكنها لن تدر عائداً فى بداية الأمر. وشركة Mars كان لها السبق في إندونيسيا فى الاستثمار المشترك مع القطاع العام والمانحين فـى برامج البحث والتنمية لتعزيز جودة الكاكاو والإمدادات المساعدة وفي الوقت ذاته مـنح أصـحاب الحيـازات الصغيرة مكافآت لزراعة منتجات عالية الجودة[19].

الفصل السادس

مساندة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة

من خلال ابتكارات المؤسسات

أدى الإصلاح الهيكلي في فترة الثمانينيات إلى توقف النظام التوسعي للوكالات العامة والتي كانت تمد المزارعين بالأراضي والقروض والتأمين والمدخلات والمنظمات التعاونية. وقد كان من المتوقع أن يؤدي إبعاد الحكومة إلى تحرير السوق لممثلي القطاع الخاص لكي يستطيعوا القيام بمهام كخفض التكاليف وتحسين مستوى الجودة والقضاء على النزعة المؤقتة إلا أن ذلك لم يحدث. حيث ظهر في أرجاء أخرى القطاع الخاص بصورة بطيئة وجزئية لخدمة المزارعين التجار في المقام الأول مهملاً صغار الملاك الذين تعرضوا لإخفاقات كبيرة في السوق وتكاليف باهظة في النفقات ومخاطر وتراجعات في مستوى الخدمات، بينما تتعرض الأسواق الجزئية والفجوات المؤسساتية لتكاليف باهظة في الزيادة المتروكة وخسائر لصغار الملاك مهدداً قدرتهم على المنافسة واستمراريتهم في كثير من الحالات.

لقد شهد العقد الماضي ثورة عظيمة في الابتكارات المؤسساتية لسد حالات العجز في أسواق بيع الأراضي والخدمات المالية وأسواق الدخل والمنظمات المنتجة. وبالرغم من ذلك التطور الجزري الهام إلا أن إعادة هيكلة المؤسسات الزراعية لم تكتمل ولاسيما لصغار الملاك وفي كثير من المناطق المهمشة. ويتطلب المضي قدُماً الوضوح التام في كل من أدوار الدولة والقطاع الخاص وكذا تحليل ماهية الإنجازات وكيفية تطويرها.

يوضح هذا الفصل كيف:

- يمكن للآليات الجديدة أن ترفع من ضمان حقوق الملكية وتسهل عملية تقسيم الأرض لتحسين مستوى المعيشة أو الهجرة للمدينة بالإضافة إلى تسهيل ملكية الأرض لمن لا يملك أراض على الإطلاق.
- تستطيع الابتكارات في الموارد المالية إمداد صغار الملاك بفرص أفضل للقروض والتوفير وآليات تحويل المال والمدفوعات البسيطة والاستئجار.
- يمكن للتأمين المدرج أن يوفر طرق جديدة للحد من أزمات المعلومات غير الدقيقة وذلك للحد من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون.
- يمكن أن تعمل الابتكارات المؤسساتية على ترويج أسواق أكثر فعالية حيث ظهر تجار زراعيين محليين جدد مع محاولات لأخذ معونات مالية حكومية سريعة.
- يمكن للمنظمات المنتجة أن تبادر بعمل جماعي أكثر فعالية لتحسين الخدمات وتحقيق اقتصاديات التوسع في الأسواق وتكتسب صوتاً في صناعة السياسة.

سياسات الأرض لحقوق أمنة وإعادة توزيع الموارد:

تؤثر المؤسسات المتحكمة في حقوق الأرض والحيازة على كفاءة استغلال الأرض. فلو فقد المشتغلون بالزراعة الحقوق الآمنة للأرض فسيضعف الحافز لديهم على بذل جهد سواء في الإنتاج أو الاستمرارية أو الاستثمارات المتعلقة بالأرض لتُستَغل بشكل منتج ومستقر وانشغلوا بالاستثمارات المتعلقة بالأرض. ولو أن النساء اللاتي تزرعن كثيراً من الأرض في أفريقيا تمتلكن بعض الحقوق الثابتة لعُني السكان بإنتاج معدلات أقل من تلك التي اعتادوا إنتاجها. وتسمح الحقوق الآمنة وحقوق الملكية الواضحة أيضاً للأسواق بتحويل الأرض الأكثر إنتاجية ومستخدمين إنتاجيين. تعمل أنظمة التكلفة الفعالة لإدارة الأرض على تسهيل عمليات الاستثمار الزراعي والتقليل من تكلفة الإقراض عن طريق زيادة استغلال الأرض كضمان ومن ثم تنخفض المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية.

إن المؤسسات التي تهيمن على عملية الحصول على الأرض لها تاريخ عريق من التأقلم مع المجتمع والطبيعة والعوامل الاقتصادية. وتعكس عملية التنوع قيمة الأرض ليس فقط كعامل إنتاج ولكن كمصدر للقوانين والهوية الثقافية والقوى السياسية. يعد التخطيط لحقوق الملكية التي تدعم كفاءة استخدام الأرض ومعرفة عدد كبير من الحقوق ولا سيما الحقوق المتعلقة بالمرأة والمجموعات الأهلية قضية معقدة بشكل كبير حيث إنها تتطلب بحث على نطاق واسع قلما وظفت سياسات الأرض لزيادة الفعالية عن كونها أكثر دعمًا للمجموعات المهينة مما يؤدي إلى ربط المسائل المتعلقة بالأرض بالسياسة. وهذا الجزء يوضح كيف تستطيع الابتكارات التكنولوجية والمؤسساتية مؤخرًا الإسهام في التعامل مع مثل تلك التشريعات وزيادة الأمن وتوفير قاعدة واسعة لامتلاك الأرض وصولا إلى الحد الأقصى لإسهاماتها في القدرة على المنافسة الزراعية والتقدم الاقتصادي.

تأمين امتلاك الأرض:

يؤدي توفير الأمن لملاك الأرضي وللمستخدمين ضد نزع الملكية إلى دعم قدرتهم على التنافس عن طريق تشجيع الاستثمار الذي يتعلق بالأراضي (كما توضح العديد من الدراسات)[1]، وقد ركزت التدخلات السابقة -يكاد يكون تمامًا – على الحيازة الفردية ولكن ذلك يمكن أن يضعف الحقوق المشتركة أو الثانوية أو حقوق المرأة، علاوة على ذلك فإن عملية تأكيد حيازت الأرض لمن يمتلكها يمكن أن تستغل للاستيلاء على الأرض من قبل الصفوة المحلية والبيروقراطيين وعلى الرغم من أن الحيازة الفردية لا تزال مهمة في كثير من الأحوال إلا أنها تحتاج إلى أن تكون مكتملة بطرق جديدة لضمان حيازة الأرض.

الاعتراف بحيازة الأرض بالطريقة العرفية: لا تتمتع كثير من البلدان والمساحات الشاسعة من الأراضي التي تطبق عليها الحيازة العرفية بالحماية القانونية ويرجع ذلك غالبًا إلى التشريعات التي خلقتها فترات الاستعمار. فعلى سبيل المثال: تعتبر معظم التشريعات الأفريقية ملكًا للدولة فهؤلاء الذين قاموا بزرع تلك الأرض على مدى أجيال قد تسلموا حقوق حيازة عادية وبالتالي يمكن أن يفقدوا تلك الأرض مثل إفساح المجال للاستثمارات الاستراتيجية سواءاً قبضوا تعويضات أو بدون. وخلال العقد الماضي أقر عدد كبير من البلدان الأفريقية مجموعة من القوانين الجديدة الخاصة بالأرضي لإقرار حيازة الأرض بالطريقة العرفية. وقبول الصيغ الشفهية التي تدل على الأحقية للأرض، وتقوية أحقية المرأة في امتلاك الأرض، وإنشاء مؤسسات أرض لا مركزية[2]. مع مزيد من المعرفة لمثل هذه القوانين وللاستثمار المتعلق بالأرض وللزيادة الإنتاجية كما تدلل على ذلك (أوغندا). فمعرفة أقل من ثلث السكان بالقانون ربما يكون للجهود المبذولة لنشر المعلومات تأثيرًا كبيرًا [3].

كما تعد الأراضي وموارد الملكية المشتركة بما فيها المراعي والأرضي الطبيعية حالة خاصة من حالات حيازة الأرض بالطريقة العرفية فبالإضافة إلى قيمتها الإنتاجية، هي غالبًا ذات أهمية للفقراء لما تمثله من قيمة ولكنها مع ذلك عرضة للتجريف والاستيلاء عليها من قبل أصحاب النفوذ والبيروقراطيين والغرباء. ويمكن زيادة إنتاجية هذه الموارد كالتالي:

- إضفاء الطابع الرسمي على القوانين العرفية في الحالات التي تقوم على المشاركة والتي تعكس التنوع العرقي والتاريخي والبناء الاجتماعي للأرض[4]. تحديد الحقوق القائمة أوالتي يمكن أن تتداخل أو تكون ذات طبيعة موسمية (بين الرعاة والمزارعين المستقرين) وتسجيلها حسب الحاجة.
- أن تصبح قرارات الإدارة يومية لضمان شفافية قراراتها على فرض أنهم مجموعة مستخدم متحد له قواعد واضحة لفض الخلافات التي تحترم القرارات الحاسمة بشأنها من خلال جميع المتضمنين فيها.
- تطوير رسمية حيازة الأرض من خلال عملية جيدة الشفافية والتصنيف ففي المكسيك يمكن أن تتحول قطعة الأرض المطلة على الشارع إلى أرض قابلة إذا صوت الأعضاء المعنيين بالجمعية بذلك.

ولكن الحقيقة أن اختيار أقل من 15 بالمائة حيازة الأراضي المشاع يوضح أن العديد من المستخدمين يرون أن الفائدة العائدة من المحافظة على العلاقات بين الطوائف يمكن أن تصبح أكبر من تلك التي تجني جراء تخصيص الحقوق.

توثيق الحقوق المتعلقة بالأرض: في حين أن الإقرار القانوني بالحقوق القائمة يعتبر خطوة أولى لاغنى عنها إلا أنه هناك دائما طلب لرسم المخططات وإصدار شهادات للحيلولة دون نزاعات حدودية وتسهيل المعاملات العقارية.

كانت المعايير العالية والتكاليف المرتبطة بإطار التكنولوجيا التقليدية ما بين 20 دولار إلى 60 دولار[5]، كانت بمثابة عقبة كبيرة أمام توسيع نطاق التنفيذ. ولكن التطور الذي حدث مؤخرًا في مجال التكنولوجيا خاصة مع انتشار الصور الفضائية وكذا نظام تحديد المواقع اليدوي العالمي كل ذلك بالإضافة إلى وجود الترتيبات المؤسساتية والتي وضعت العناصر الفاعلة المحلية موضع مسئولية عن الفصل المنهجي يمكن أن يخفض كثيرًا تكلفة إصدار الشهادات مع الحرص على مراعاة المعايير المعقولة للدقة. وتوضح التجربة أن هناك طلب كبير على هذه الأراضي وكذا برامج إصدار شهادات الأراضي كما في أثيوبيا (إطار 6.1).

في حين أن المرأة لها دور رئيس في الزراعة إلا أن حقوقها في الأرض تؤثر على الإنتاجية والاستثمار[6]. وبالإضافة إلى الأرض كأصول رئيسية، إلا أن أحقية المرأة في امتلاك الأرض شيء مهم ورئيسي حتى لا تتم مساومتها داخل الأسرة. وهذا يوفر لها فرص اقتصادية كبيرة بالإضافة إلى الأمن والأمان الذي توفره ملكيتها للأراضي على المدى الطويل في حال حدوث طلاق أو إثر وفاة فرد من أفراد الأسرة.

إطار 6.1: فوائد من توثيق الأرض المستمد من المجتمع في أثيوبيا

بفضل النتائج الباهرة من إصدار شهادات استخدام الأراضي لحوالي 632 ألف أسرة في تيجراي في عام 1998 / 1999. بدأت غيرها من المناطق الأثيوبية جهود التوثيق على نطاق واسع حيث أصدرت شهادات لاستخدام الأرضي لحوالي 6 مليون أسرة (18 مليون قطعة أرض) في الفترة من 2003 إلى 2005.

وتبدأ العملية بحملات التوعية المحلية، ففي بعض الأحيان يتم توزيع مواد مكتوبة يليه انتخابات لجان استخدام الأرضي في كل قرية وبعد فترة من التدريب تقوم هذه اللجان بحل الصراعات القائمة وإحالة القضايا التي لا يمكن تسويتها ودياً إلى المحاكم ثم يتم تعيين الحدود وعمليات المسح لقطع الأراضي بين الجيران. ويتبع ذلك إصدار شهادات استخدام الأراضي بالنسبة للمتزوجين والتي تتضمن أسماء وصور كلا الزوجين[7] ولكن بدون رسم خريطة.

ونظراً لبقاء الأراضي مملوكة للدولة إلى جانب القيود الصارمة على التحويلات فإن توثيق الشهادات يقتصر على الحقوق الموروثة المستخدمة. ومع ذلك فقد بينت دراسة استقصائية قومية أن أكثر من 80 بالمائة من الذين طبقوا هذا النظام في التوثيق قد قلت صراعاتهم وشجعهم ذلك على الاستثمار في الأشجار والحفاظ على التربة وتأجير الأراضي وتحسين أحوال المرأة كما شعروا أيضا بامتلاكهم شهادة من شأنها زيادة إمكانية الحصول على تعويض في حالة أخذ الأرض. ويتوقع الكثير تعيين الحدود للأراضي التي على المشاع للحد من التعدي على الأراضي (بنسبة 76 بالمائة) وزيادة الحفاظ على التربة (بنسبة 66 بالمائة).

والتقدير التقريبي لتكلفة الشهادات واحد دولار فقط لقطعة الأرض ويعود ذلك إلى المدخلات المحلية التي تعمل على حل الصراعات وعمليات المسح تطوعًا من قبل لجان استخدام الأراضي المحلية. قد يؤدي إضافة استخدام جهاز GPS لتحديد المواقع وتحديد الإحداثيات الأقل من واحد متر إلى زيادة هذه التكاليف بنحو ستون سنتاً. تعمل التكنولوجيا الحديثة على خفض تكاليف تطبيق هذا النهج، وبشكل منهجي فإن الشهادة يمكن أن تساعد على تنفيذ التشريعات الجديدة للأراضي في أفريقيا وخارجها. ولكن بدون وضع آليات لتسجيل السجلات أولاً بأول سيكون هناك تأثير على مدى قصير. وتشير التقديرات لمنطقة أمهرة بأن التحديث يجب أن يكون محتملا نحو 65 سنتاً لكل معاملة.

والطلب على الشهادات قوى: فـ 95 بالمائة من الأسر خارج برنامج هذه الشهادة على استعداد لـدفع 1.40 دولار في المتوسط لبدل فاقد الشـهادة و 90 بالمائـة (معظمهم على استعداد للدفع) تود أن تضـيف رسـم الخريطة.	على الرغم من الأثر الإيجابي للشهادات فمن المرجح خفض السياسات الحالية التي تحد من تأجير الأراضي أو حظر البيع أو رهن الأراضي، يمكـن أن يكـون إصدار الشهادات خطوة نحو عملية توسيع إصـلاح سياسة الأرض.
المصدر: Deininger and others 2007.	

إن الاعتراف بالتبعات السلبية للعنصرية ضد المرأة في هذا المضمار أدى إلى إحداث تغييرات فـي الأحكـام الدستورية وإقرار تشريعات أكثـر تحديـداً لضـمان المساواة الشاملة بين الرجل والمرأة، وكذا الحق فـي إصدار سندات ملكية مشتركة وضمان تمثيل المرأة في المؤسسات المعنية بإدارة الأراضي[8].

ولا شك أن مثل هذه الإجراءات قد يكـون لهـا أثـر إيجابي . ولكن الإصلاحات القانونية والتي تتعـارض مع ترتيبات السلطة التقليدية قد يكون لها تأثير مختلف تماماً. تشير الأمثلة إلى أن العديد مـن قـاطني آسـيا وأمريكا اللاتينية يحاولون تجنب حدوث خلافات بمزيد من الوساطة ورفع مستوى الوعي مما يؤدي إلى تكامل برامج أخرى تسمح لملاك الأراضي بممارسة حقوقهم بشكل فعال. وفي نيكارجوا شمل برنامج لحقوق حيازة الأرض باسم كلا الزوجين مشـاورات مـع المـلاك الأصـليين لـلأرض لتوضـيح الحقـوق المشـتركة والجماعية.

توسيع نطاق الخيارات المتاحة لتسوية الصراعات:

يوجد في العديد من محاكم البلدان النامية جزء كبير من القضايا الخاصة بالنزاعات حل الأراضي الزراعيـة، وبغض النظر عن تضخم المحاكم بالقضايا وتضـييق الخناق على الاستثمار إلا أن عدم حسـم مثـل تلـك النزاعات يمكن أن يقلل من إنتاجية اسـتخدام الأرض. ففي أوغندا تمثل إنتاجية المناطق محل النزاع أقل مـن ثلث إنتاجية المناطق غير المتنازع عليهـا[9]. ويمكـن للمؤسسات التقليدية أن تحل بعض النزاعـات الفعليـة ولكنها ليست مؤهلة تماماً لفض المنازعات التي تضـم مجتمعات مختلفة. مثل تلك التي بـين البـدو الرحـل والمزارعين المستقرين عبر الحدود العرقية بين الأفراد والدول. وتميل أيضا المؤسسات التقليدية إلى أن تكون السيطرة للرجل ولصالحه في حال النزاع مع النسـاء كمثل حالات النزاع حول الإرث[10]. يمكن أن يكـون لتوسيع المجال لتسوية النزاع حـول الأرض بشـكل منتظم وخارج نطاق المحكمة فوائد كبيرة، وبخاصـة للفقراء والنساء حيث لا يقووا بغير ذلك للحصول على حقوقهم القانونية كما في أثيوبيا والهند[11].

تحسين إدارة الأراضي: تعد إدارة الأراضي في كثير مـن البلدان واحدة من أكثـر الخـدمات العامـة الفاسـدة فالاحتيال والمخالفات العلنية تكثر في تخصيص وإدارة الأراضي العامة فمن الممكـن أن تكـون الإيجـارات مرتفعة. ففي الهند يقوم المستفيدون من خـدمات إدارة الأراضي بـدفع رشـاوي تقـدر بـ 700 مليـون دولار[12]، ثلاثة أرباع المبالغ المخصصـة كميزانيـة للعلم والتكنولوجيا والبيئة. وفي كينيا، كان الاسـتيلاء على الأراضي من جانب المسئولين العموميين معتـادًا خلال الفترة من 1980 – 2005 "والتي تعد واحدة من أبرز مظـاهر الفسـاد والانحطـاط الأخلاقـي فـي مجتمعنا"[13]. ويمكن أن تؤدي التكنولوجيـا الحديثـة وإقامة شركات مع القطاع الخاص إلى فوائد سـريعة. أحد الأمثلة: حوسبة السجلات في ولايـة كارنتاتاكـا الهندية حيث تشـير التقـديرات إلـى أن مسـتخدميها يقومون بتوفير 16 مليون دولار للرشاوي[14]. سـمح التسجيل آلياً وما يرتبط به من تقييم للأراضي بـدخول المصادر الخارجية إلى القطاع الخاص مما يساعد على تحسين فرص الحصول على الخدمات وتخفيض رسوم الدمغات من 14 بالمائة إلى 8 بالمائة في حـين زادت

الإيرادات الضريبية إلى أربعة أضعاف من 120 مليون دولار إلى 480 مليون دولار[15].

يمكن لمؤسسات إدارة الأراضي البقاء لأجل طويل مع استقلاليتها عن الضغوط السياسية إذا حافظت على ما حققته عملياتها من الناحية المالية دون زيادة عما يريد المستخدمين دفعه. على الرغم من الإصلاحات اللازمة لجعلها أكثر كفاءة مع فعاليتها المعتادة معروفة جيدًا كما هو موضح في (إطار 6.2) فإن التنفيذ يواجه مقاومة قوية من المصالح المستفيدة من الوضع الراهن.

الحصول على الأراضي

تمكين أسواق تأجير الأراضي: يعد الوصول إلى أسواق الأراضي للعمل أمر أساسي حيث تظهر خيارات جديدة للأسر للتسويق في سبل كسب الرزق مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ترك الزراعة. وفي البلدان المتقدمة ما يقارب من 50 بالمائة من الأراضي الزراعية مؤجرة وغالبًا ما تكون بعقود حديثة. وعلى النقيض في البلدان النامية حيث تراجعت أسواق استئجار الأراضي ومع ذلك فإن القيمة الإيجارية للأرض تزداد حيث لم تمارس على نطاق واسع في وقت سابق. كما هو الحال في أوروبا الشرقية. ففي فيتنام ازداد الاستئجار بالمشاركة بمقدار أربعة مرات إلى 66 بالمائة في خمس سنوات، وفي الصين تسمح الإيجارات للمجتمعات الريفية للرد على الهجرة التي على نطاق واسع. كما هو موضح في إطار (6.3).

إطار 6.2: تحسين كفاءة خدمات إدارة الأراضي بجورجيا

أنشأت جورجيا وكالة قومية محدة لإدارة الأرض تقدم جميع المعلومات المتاحة للجمهور على شبكة الإنترنت وتوفر مساحون في القطاع الخاص المرخص لهم (المسئولون عن إجراءات عملية المسح للأراضي) وقامت بشكل جذري بالحد من عدد العاملين (من 2.100 إلى 600) مع زيادة المرتبات إلى ثمانية أضعاف. ولإبقاء التسجيل مستقلاً من الناحية المالية فإنه تم مراجعة قانون التسجيل وتم وضع استشارات قانونية مجانية وتعديل هيكل الرسوم. انخفض وقت تسجيل الممتلكات من 39 يوم إلى 19 يوم وبالتالي انخفضت التكلفة من 2.4 بالمائة إلى 0.6 بالمائة من قيمة الممتلكات ويصاحب ذلك فوائد لمستخدمي الأراضي. ويتضح ذلك من زيادة الإيجار ونشاط سوق البيع وزيادة الرهون العقارية والائتمان من جانب القطاع الخاص ومقرضي الزراعة.

المصدر: Dabrundashvili 2006.

إذا كانت حيازة الأراضي أو عملية الاستئجار غير آمنة فإن تعزيز إنتاجية معاملات الاستئجار لن تتحقق بالكامل أو سيتم استبعاد الفقراء. ففي الجمهورية الدومينيكية ونيكاراجوا وفيتنام تحد ملكية الأراضي من الميل إلى الاستئجار وتحدد المعاملات قبل وجود علاقات اجتماعية[18]. وفي أثيوبيا يعتبر الخوف من فقدان الأرض إلى جانب قيود الاستثمار الواضحة السبب الرئيس في الأداء الأمثل للإيجار في أسواق الاستئجار[19]. وفي الهند أدى فرض القيود إلى انخفاض الإنتاجية والمساواة (إطار 6.4) قد تحسن التعويض عنهم بالسياسات التي من شأنها تسهيل عملية الاستئجار لتحسين عملية الحصول على الأراضي التي لا تزال موجودة في القطاع الريفي.

تعزيز أسواق بيع الأراضي: تزيد أسواق بيع الأراضي من حوافز الاستثمار وتوفر أساس لاستخدام الأرض كضمان في أسواق الائتمان. ومع ذلك فإن العيوب في الأسواق الأخرى وتوقعات المستقبل عن الزيادات في أسعار الأراضي تؤثر على أسواق بيع الأراضي أكثر من عمليات الإيجار وهو ما يعني أن عمليات البيع لن تؤدي بالضرورة إلى نقل ملكية الأرض للمنتجين الأكثر إنتاجاً. و يرصد التاريخ أن معظم عمليات بيع الأراضي حدثت بالحجز عليها نتيجة لتقصير أصحاب الأراضي في سداد ديونهم مما يجعلهم يتنازلون عن الأراضي إلى المرابين الذين تمكنوا من جمع مساحات كبيرة من الأراضي[20].

توضح بيانات عمليات بيع الأراضي في الهند بعض المظاهر الخاصة بأسواق بيع الأراضي:

- ذهبت الأراضي إلى أفضل المزارعين حيث آلت الأراضي الوفيرة إلى الأسر التي ليس لديها أراضي مما أعطى فرصة لتحسين رعاية الأراضي دون وضع بائعو الأراضي في حالة سيئة. ولكن تقلصت أسواق البيع وأصبحت قليلة حيث زاد تأثرها بأحداث دورة الحياة وأصحبت إعادة التوزيع أقل من الإيجارات.

إطار 6.3 : كيف يمكن لعملية استئجار الأراضي أن تزيد من الإنتاجية وعملية المساواة في الصين

يمكن لأسواق تأجير الأراضي أن تساهم في كثير من التنوع بالمناطق الريفية وفي زيادة الدخل عن طريق اقتصاد سريع النمو. فبالنظر إلى الصين وبعد تقديم نظام مسئولية الأسرة عام 1978 فقد تم تحديد حقوق استخدام الأرض على أساس التخصيص للفرد مما يؤدي إلى المساواة في ملكية الأراضي إلى جانب تشغيل الأرض أيضاً كشبكة أمان اجتماعية. ورغم إبرام الأسر لعقود استخدام الأرض لمدة 15 عام فإن إعادة التخصيص الإدارية تعد انتهاك واضح لالتزامات العقود – والتي كانت تمارس بصورة منتظمة بسبب النمو السكاني أو استخدام الأراضي في أغراض غير زراعية. ولكن مع ازدياد عدد المهاجرين من الريف إلى الحضر ثلاثة أضعاف ازداد مجموع القوى العاملة عام 1988م من 5 بالمائة إلى17 بالمائة (أو 125 مليون مهاجر) وفي عام 2000م وأصبحت حدود الاعتماد الحصري على المخصصات الإدارية واضحة.

أثبتت إيجارات الأراضي اللامركزية عدالتها بعد أن تكاملت بل وحلت في نهاية المطاف محل عمليات إعادة التخصيص الإدارية، ولكن مع أكثر. تلقي العينات القومية إلى جانب معلومات عن الطرفين في معاملات الأراضي الضوء على تأثير القيمة الإيجارية للأراضي على الهياكل المهنية والإنتاجية للأرض:

- حولت إيجارات الأراضي الهيكل المهني. فبينما يعتمد 60 بالمائة تقريباً من هؤلاء الذين يقومون بتأجير أراضيهم على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل قبل الدخول إلى أسواق الإيجار فإن 17 بالمائة فقط قد استمروا في ذلك في حين هاجر 55 بالمائة (فالزيادة أكثر من 20 بالمائة) وانشغل 29 بالمائة بالنشاط المحلي غير الزراعي (فالزيادة أكثر من 23 بالمائة).
- تعمل إيجارات الأراضي أيضا على زيادة الإنتاجية. وقد ارتفع صافي الإيرادات من تأجير بعض قطع الأراضي بنحو 60 بالمائة فبدعم فكرة أسواق الإيجار عن طريق نقل الأراضي إلى المزارعين الأفضل من هؤلاء الذين لديهم قدرة منخفضة أو اهتمام قليل بالزراعة يمكن أن يعمل على تحسين الرعاية الريفية. فالمستأجرين الذين كانت لديهم أراضي أقل بصفة عامة ومزيد من العمالة في الأسرة ومستويات أقل من الأصول والتعليم قد تسلموا حوالي ثلثي المكاسب والباقي مستأجري الأراضي في الإيجارات.
- ازداد الدخل الصافي لكل من المستأجرين والملاك بنسبة 25 بالمائة و 45 بالمائة على التوالي (ويرجع ذلك جزئيا إلى دخل الهجرة) بطريقة منصفة للغاية. وهذا يدل على أهمية أسواق إيجار الأراضي ذات الوظيفة الجيدة في إطار من النمو القوي الغير زراعي والهجرة ولكن لا يزال يشعر بقيود في حقوق الملكية غير الآمنة.

ويوضح هذا أهمية أسواق إيجار الأراضي التي تعمل بشكل جيد في نطاق نمو وهجرة قويان وغير زراعيين. إلا أن العديد من المنتجين ما زالو يشعرون بالقيود بسبب حقوق الملكية غير المؤمنة. وللسماح لأسواق الأراضي بالاستجابة الجيدة لاحتياجات الاقتصاد المتغير، تسعى مبادرات حالية، وبالأخص قانون التعاقد على الأرضي الريفية لعام 2003، إلى دعم حقوق ملكية المزارعين وتقليص مجال حرية التصرف في تدخل المسئولين.

المصدر: Benjamin and Brandt 2002; Brandt, Rozelle, and Turner 2004; Cai 2003; Deininger and Jin 2005; Kung and Liu 1997.

- أدت تغيرات المناخ إلى زيادة احتمالية عمليات البيع الاضطراري للأراضي على الرغم من ضمانات العمالة والحصول على القروض من البنوك[21].
- وعلى الرغم من أن فرض حدود قصوى لملكية الأراضي عن طريق "الإصلاح" الذي قد يكون له دورٌ. إلا أن عمليات بيع وشراء الأراضي كانت أكثر من عمليات الإصلاح الزراعي لتحقيق المساواة في ملكية الأراضي بالهند[22].

يدل ذلك على القليل من المبررات للإجراءات السياسية لتقييد عمليات بيع الأراضي ولا سيما لأنها تقوض فرص الحصول على الائتمان الرسمي دون معالجة المشاكل الكامنة في عدم تماثل القوى والمعلومات والحصول على التأمين. تعد شبكات الأمان وغيرها من الإجراءات بما فيها إعادة توزيع الأراضي ملائمة بشكل أكبر من القيود المفروضة على عمليات البيع لمعالجة هذه المشاكل ومنع البيع الاضطراري فيمكن للضرائب العقارية أن تحد من المضاربة وتشجع الاستخدام الأفضل للأراضي حيث توفر الدخل للحكومات المحلية للقيام بمهام وظائفهم[23].

جعل إصلاح الأراضي أكثر فعالية: تعد أسواق الأراضي في البلدان غير المتساوية في ملكية الأراضي ليست علاجاً للاختلالات الهيكلية التي تقلل من إنتاجية الأرض وتعرقل عمليات التنمية[24]. وللتغلب على تلك الفوارق فإن سبل إعادة توزيع الأصول مثل الإصلاح الزراعي ضرورية. ففترة ما بعد الحرب في اليابان وجمهورية كوريا وتايوان (الصين) تدل على أن إصلاح الأراضي يمكن أن يحسن من عملية المساواة والأداء الاقتصادي. ولكن هناك الكثير من الحالات التي لا يمكن للإصلاح الزراعي فيها أن ينفذ بشكل تام أو يأتي بعواقب وخيمة. فطرد المستأجرين أو تغييرات استخدام الأراضي قبل التشريع الذي من شأنه أن يعطي مزيداً من الأمن للمستأجرين أو يسمح بالمصادرة المسموحة للأراضي المستخدمة يؤدي غالبًا إلى جعل الفوائد المستقبلية أكثر سوءاً أو دفع أصحاب الأراضي للجوء إلى أساليب أقل كفاءة[25].

فإذا تم تحويل الأراضي عن طريق إعادة توزيعها فإن تحسين فرص الحصول على المهارات الإدارية والتكنولوجيا والائتمان والأسواق ضرورية للملاك. فقد أثبتت بعض إصلاحات الملكية فعالية أكثر[26]، ولكن هناك حاجة إلى توضيح مقاييس حقوق الملكية لتجنب عقبات الاستثمارات. وقد تم دعم الملاك ليتمتعوا بتنافسية أكبر. جدد إصلاح الأراضي من خلال تبادل السوق اختيار مستفيدين يبشرون بالخير إلى جانب البرازيل الرائد المبتكر ولكن هذا المبدأ يستحق المزيد من التحليل للتكاليف والآثار. ولكي يكون أي منهج لإصلاح الأراضي فعالاً يجب أن يندمج في أوسع استراتيجية للتنمية الريفية باستخدام قواعد ذات شفافية وحقوق ملكية واضحة وغير مشروطة مع العمل على تحسين الحوافز إلى أقصى حد من مكاسب الإنتاج. نعم، يمكن أن يتم تعزيز إمكانية الحصول على الأراضي للفقراء في المناطق الريفية ولكن للحد من الفقر وزيادة الكفاءة فإن الإصلاح يتطلب التزاماً من جانب الحكومة لتجاوز توفير إمكانية الحصول على ضمان للقدرة التنافسية واستدامة المستفيدين كسوق يتجه إلى صغار الملاك.

الخدمات المالية لصغار الملاك

تتشكل قدرة المؤسسات الزراعية والأسرة الريفية على الاستثمار طويل الأجل وجعل القرارات التي تحسب للخطر تدفق الدخل المرتبط بالوقت – على نمط التأثر بالخدمات المالية للاقتصاد. وبالرغم من التطور السريع للخدمات المالية فإن غالبية صغار الملاك في جميع أنحاء العالم استمروا بدون الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها في التنافس وتحسين سبل معيشتهم. فتوسيع نطاق الحصول على مدخرات الخدمات المالية والمنتجات الائتمانية والمعاملات المالية ونقل الخدمات للتحويلات النقدية سيعمل على توسيع نطاق الفرص المتاحة لهم لزيادة الكفاءة في الاعتماد على التكنولوجيا وتخصيص الموارد.

يتم تقديم الخدمات المالية لسكان الريف عن طريق الجهات غير الرسمية والرسمية مع وضع الحدود بين

الفئات التي تكون في كثير من الأحيان غير واضحة. وبصفة عامة فإن المؤسسات المالية الرسمية مرخص لها ولها حق الإشراف من قبل السلطة المركزية. وتشمل هذه البنوك التجارية التابعة للقطاع العام والخاص، بنوك التنمية الزراعية أو الريفية المملوكة للدولة، تعاونيات الادخار والائتمان، بنوك التمويل الصغير، التأجير لأغراض خاصة، الإسكان، وشركات تمويل الاستهلاك، وتشمل الموردون غير الرسميين للخدمات المالية، والمدخرات المالية المتعاقبة والجمعيات الائتمانية ومقرضين الأموال ومحلات الرهونات والشركات التي توفر التمويل لعملائها والأصدقاء والأقارب. ويوجد بين المنظمات المالية غير الحكومية جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات المالية الصغيرة واتحادات التنمية.

إطار 6.4: أسواق الإيجار وأثر القيود المفروضة في الهند

حيثما وجدت بدائل قليلة للمستأجرين فإن ملاك الأراضي استغلوا الإيجارات لانتزاع أكبر قدر ممكن. وهذا ما جعل واضعي السياسات بالهند يفرضون صور قصوى للإيجار لحماية المستأجرين وكذلك لمنع الاستئجار في كثير من الدول. ونتيجة لذلك فقد شهد إيجار الأراضي نشاطا جزئياً في الهند عام 2001 على عكس الاتجاهات السائدة في البلدان الأخرى ومع ذلك لا تزال عمليات الإيجار وسائل مهمة للحصول على الأراضي ويقدر عدد الأسر الذين قاموا بالتأخير عام 2001م أكبر من مجموع عدد الذين استفادوا من الإصلاح الزراعي منذ الاستقلال.

وربما لم تعد الافتراضات التي يقوم عليها التدخل في أسواق تأجير الأراضي تعقد، وذلك بناءًا على دراسة استقصائية قومية قامت بإجراء مقارنات وقت الاقتراضات. وبدلاً من التسبب في عكس الاتجاه فإن أسواق الإيجار تساعد الأسواق التي تعاني من ندرة الأراضي وندرة المهارات الزراعية لدي الأسر العاملة ولكن مع قليل من التعليم فإن 37 بالمائة ليس لديهم أرض يستأجرونها من الأراضي الوفيرة لدي الأسر الغنية والتي تعمل في الأنشطة غير الزراعية. وزيادة دخل القرية يزيد من الاتجاه إلى الإيجار لأن الأسر الغنية كثيراً ما تترك الزراعة وتقوم بتأجير أراضيها. يتضح الأثر العادل لقيود الإيجار من خلال مقارنة الناتج الحدي في يوم واحد من العمل في الزراعة الذاتية (150 روبية للذكور والإناث) بالأجور اليومية في سوق العمل (46 روبية للذكور و34 روبية للإناث: يدل اختلاف (الدلائل الإحصائية) على أنه حتى بعد طرح المدفوعات للمالك فإنه يمكن تحسين رعاية الأسرة بشكل جدي. إن التمييز بين الجنسين في أسواق العمل من شأنه أن يجعل الإيجار ذا جاذبية خاصة بالنسبة للمرأة بما يتفق مع الأدلة المروية عن استخدام المرأة الريفية في جماعات المساعدة الذاتية لإيجار الأراضي والذي كثيرًا ما يتعارض مع القانون. فرفع القيود المفروضة على إيجار الأراضي من شأنه أن يسهل عملية الانتقال إلى الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

المصدر: Deininger, Jin, and Nagarajan 2006.

رفع القيود المالية التي تديم الفقر

تعتبر القيود المالية هي الأكثر انتشارًا في الزراعة وفي الأنشطة ذات الصلة بالعديد من القطاعات الأخرى مما يعكس طبيعة النشاط الزراعي وكذا متوسط حجم الشركات. ترتفع تكاليف المعاملات وكذا نسبة حدوث المخاطر في العقود المالية التي تبرم في المناطق الريفية عن تلك التي في المناطق الحضرية بسبب التبديد الكبير للإنتاج وانخفاض الكثافة السكانية وانخفاض جودة البنية التحتية بشكل عام، وارتفاع تغاير الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية. وبالتالي

فالبنوك وغيرها من الوسطاء الماليون للربح بطريقة تقليدية تحيل للحد من أنشطتها في المناطق الريفية والبلدان إلى المناطق الحضرية والمناطق مرتفعة الكثافة السكانية وكذا الأكثر ثراءًا وأيضًا أكثر المناطق التجارية في الاقتصاد الريفي. فتكاليف التشغيل هناك أقل، كما تكفي القروض الكبيرة الحجم في تغطية تكاليف المعاملات الثابتة كما تسهل تنفيذ العقود القانونية.

واقع المناطق الريفية: أنه يمكن لبعض الأسر والشركات الصغيرة أن تفي بحاجاتها من القروض والخدمات المالية الأخرى. وقد أوضحت دراسة مؤخرة عن 6000 أسرة ريفية أن 87 بالمائة من المزارعين المهمشين لا يصلوا إلى الائتمانات الرسمية وأن 71 بالمائة لا توجد لديهم حسابات توفير في مؤسسات مالية رسمية[27]. تخدم الترتيبات المالية غير الرسمية المجتمعات المحلية الريفية ولكنها تميل لتجزئة خطوط طويلة من مواقع ملاك الأراضي. وكذا ملكية الأصول، أو العضوية في الجماعات العرفية. يؤثر كل هذا في تكاليف معاملات التعاقد، وحجم المعاملات الممكن إجراؤها، وسعر الفوائد [28]، وبالتالي تظهر الحاجة الماسة للابتكارات المالية حتى يستطيع صغار الملاك التقدم وصولا إلى السوق المالية فضلا عن الابتكارات التي يمكن أن تكمل الخدمات المالية عن طريق إدارة المخاطر المنتظمة التي تقتضي على مواردها.

تعتبر تكاليف القيود المالية ضخمة بالنسبة لصغار الملاك حيث الفرص الضائعة وكذا من ناحية تعرضها للمخاطر في المناطق الريفية. في هندوراس ونيكاراجوا وبيرو يمثل التقييد الائتماني للسكان حوالي 40 بالمائة من جميع المنتجين الزراعيين. يفتقر المنتجون إلى استخدام الائتمان بمعدل 50 إلى 75 بالمائة فقط من المدخلات المشتراة غير المقيدة ويمثل كسب الدخل الصافي (العائدة على الأراضي والأسر العاملة) ما بين 60 إلى 90 بالمائة من المعوقات. (شكل 6.1) [29]. وفي شرق ووسط أوروبا يقر 50 بالمائة من صغار الملاك في 5 بلدان أن القيود المالية هي عائق رئيسي أمام نمو وتوسع مشاريعهم[30].

شكل بياني 6.1 قيود ائتمان الأسر الريفية تستخدم مدخلات أقل وتحصل على دخل منخفض.

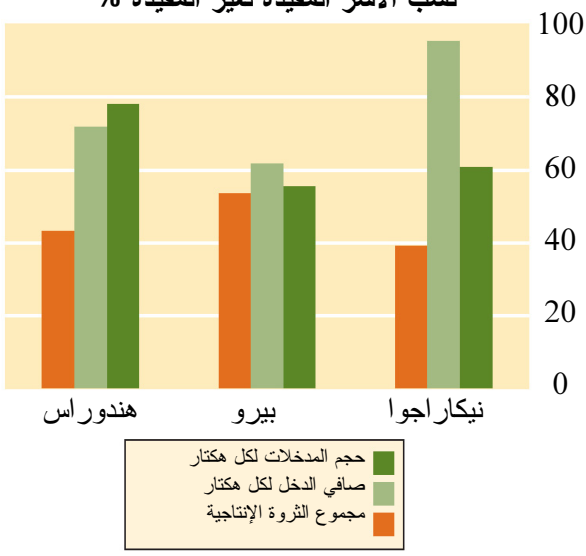

المصدر: Boucher, Carter, and Guirkinger 2006.

يعود السبب الرئيسي للمشكلة إلى أن المقرضين يميلون لعرض قائمة محدودة من المنتجات مع إرساء شروط صعبة بشكل أساسي. ويمكن للمزارعين الأكثر ثراءاً الحصول على قروض منخفضة التكاليف من المقرضين الرسميين لما لديهم من ضمانات. وعلى النقيض من ذلك فإن أصول الأسر الفقيرة، تقتصر على القروض الأصغر بكثير وذات المعدلات العالية. وربما يرفض المزارعون الفقراء أيضاً القروض حتى ولو توافرت فيها الشروط اللازمة لذلك لأنهم غير مستعدين لتحمل المخاطرة بفقدان ضمانات يطلق عليها (خطر التقنين) [31]. وكشفت دراسة أجرتها هندوراس، نيكارجوا وكذا بيرو أن 20 إلى 40 و 50 بالمائة من قيود الائتمان للمقرضين هي على التوالي حصص المخاطر. وهناك ارتباط وثيق وعملي من حيث المفهوم للحصول على القروض والتأمين حيث يجب أن يشتركا معا لتعزيز وتحسين فرص الحصول على الائتمان.

إن الانحراف في إمكانية الحصول على الائتمان يمكن أن يؤدي إلى فظاظة العمالة كما تساهم في تفاقم توزيع الدخل. وتصبح أيضًا سياسات سوق الأراضي أقل نشاطاً إن كانت هناك ثروة متحيزة القيود في الأسواق المالية.

تكييف تمويل المشاريع الصغيرة للوصول إلى صغار الملاك.

تعكس أوجه القصور في الأسواق المالية الريفية المخاطر الحقيقية وتكاليف المعاملات العقارية الغير مرغوب فيها. لابد من إحداث ابتكار لكي تظهر أشكال أكثر يسر ومرونة من القروض مع ضمان تسديد المقرضين لها.

إن أحد الجهود الرائدة لحل هذه المشاكل انبعث من جهود مصرف جرامين. إن مؤسسات التمويل(MFL). تفتح المجال للتعاقدات مع التنظيمات الجديدة التي تحل محل الضمانات ويكون لديهم في كثير من الأحيان مبادئ توجيهية لصالح المجموعات –وبخاصة المرأة المستعدة للاقتراض من قبل هيئات أخرى– وتعطي كثير من مؤسسات التمويل الصغرى القروض للمجموعات المحلية التي يتم اختيار أعضائها بعناية والذين يمتازوا بمسئولية تسديد القروض وبالتالي يحل رأس المال الاجتماعي المحلي محل الضمانات. وتستهدف مؤسسات التمويل الصغرى في معظم الأحيان المناطق الريفية حيث رأس مال اجتماعي أقوى.

كما تشارك مؤسسات التمويل الصغرى بدورها في خلق حوافز قوية ليحدث اختيار دقيق وكذا رصد المقترض كي تعمل بشكل جيد عند استخدام القروض لمجموعة متنوعة من الأنشطة. لكن يبدو أن القروض الصغرى تعمل بصورة أقل تميز لصالح أنشطة المحاصيل، حيث يخضع جميع المنتجين لمجموعة مشتركة من مخاطر الظروف الجوية (فلا يتمكن أحد من السداد وهذا يحدث غالبًا) وفيها يستغرق المشروع فترات طويلة ويشتركون في نفس التوقيت. وتقوض مخاطر الأحوال الجوية الاستقرار المالي لمؤسسات التمويل المحلية الصغيرة وتحد من حصتها من الاقتراض للزراعة، وبالتالي الحد من التعرض للمخاطر وعلاوة على ذلك فإن العديد من منظمات التمويل الصغرى تحدد معايير الحد الأقصى لملكية الأراضي والتي تحد من الإقراض للأنشطة الزراعية.

بدأت مؤسسات التمويل الصغير الابتكار[32] لمواجهة نقص خدمات السوق الزراعية. قدمت صناديق الاستثمار في جواتيمالا قروض فردية للمنتجين الزراعيين لدورة الطماطم القصيرة والخضراوات الأخرى. وقد اعتمد نهج القيمة لتمويل المدخلات والمخرجات باستخدام المحاصيل الدائمة كضمان. وبدأت كاجالوس أنديس في بوليفيا قبول ضمانات أصول غير قياسية وتقديم ضمانات للمزارعين وأيضاً تقديم مجموعة متنوعة من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية[33]. وفي عام 2006 أصبح (بنك لوس أنديس الائتماني) مصرفًا حيث تشكل القروض الزراعية الآن حوالي 10 بالمائة من حافظته.

وباختصار في حين أن التمويل الصغير في الإقراض لا يزال صغيراً إلا أن هناك علامات تبعث على الأمل من حيث أن التجديد سوف يسمح لحركة التمويل الصغيرة جزئياً بملء الفراغ الزراعي، على الأقل بالنسبة للمنتجين المتعاملين مع الشركات الصغيرة العاملة في الأنشطة ذات القيمة العالية لاسيما البستانية وتربية الحيوانات وهناك حجة قوية لدعم السياسات العامة للبحث، وإجراء اختبار تجريبي عن الابتكارات التكنولوجية والمؤسساتية التي تحد من تكاليف المخاطر الناجمة عن ممارسة الأعمال التجارية. وقد يكون للعديد من الابتكارات المطورة حديثًا طابع المنفعة العامة لأن الابتكار من جانب المقرض ربما يكون حذرًا من الآخرين. وهذا يبرر الدعم العام لبدء مشاريع مبشرة للوصول إلى الحجم المطلوب ولتصبح مهيأة للاستمرار مالياً ضمن فترات زمنية محددة مسبقاً.

إن إصلاح النظام المالي، بالإضافة إلى تحسين الهياكل المالية يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية في العديد من البلدان. ولا تزال أسعار الفائدة في معدلاتها القصوى في البلدان الأربعين النامية وكذا الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مما يعرض استمرارية بقاء مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة للخطر إلا في حال لجوئها للرسوم الغير قانونية[34]. وهناك لوائح أخرى تجعل من المستحيل تقريبا على مؤسسات التمويل الصغرى تعبئة المدخرات وتقبل الودائع. وإدراكاً لهذا أصدر الهند مؤخرًا قانوناً جديدًا للتمويلات الصغرى للحد من مقدار رأس المال الأولى حيث كانت التمويلات الصغرى مطلوبة أولاً قبل أن

تتمكن من اتخاذ الودائع. تتطلب مثل هذه الإصلاحات تحقيق التوازن بين حماية الودائع الصغيرة بالإضافة إلى توسيع قائمة الفرص التي تواجههم. وأحد الاحتمالات هو التأمين الجيد للتنظيم الذي لا يختص بالودائع.

إعادة تشكيل الخدمات المالية لأصحاب الحيازات الصغيرة والاقتصاد الريفي غير الزراعي

وعلى أية حال فإن مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة لا يمكن أن توفر الدعامة الأساسية المالية في الريف فلا يزال تعزيز، تحسين، أو حتى إنشاء المؤسسات الريفية في المناطق الريفية أحد التحديات الأساسية التي تواجه حكومات البلدان النامية. مجموعة من البدائل واسعة النطاق. وقد نجحت الآن كثير من الاقتصاديات المتقدمة وذلك برعاية الحكومة ومؤسسات الإقراض الزراعي – مثل جمهورية كوريا وتايوان (الصين). ولكن في العديد من البلدان النامية، سجلت الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الأسواق المالية الريفية الضرر أكثر من النفع بتشوه أسعار السوق إلى حد كبير، وكبت ومزاحمة القطاع الخاص على الأنشطة المالية وخلق مركزية، وعدم كفاءة وكثيرًا ما تكون مكتظة بالبيروقراطيات التي استولت عليها السياسة[35]. ولذا فإنه ليس من المستغرب تعرض الزراعة وتطوير المصارف للنقد اللاذع في فترة الثمانينيات[36]. وقد أغلقت بوليفيا وبيرو البنوك الزراعية التقليدية، في حين أن جامبيا والعديد من الجمهوريات السوفيتية السابقة باعت وخصخصت بشكل كلي أو جزئي العديد من البرامج الحكومية المصرفية[37].

إصلاح البنوك الزراعية العامة:

ما لم تخضع البنوك الزراعية المملوكة للدولة لتحول جذري في ترتيبات الإدارة والتي تعزلهم عن الأسر السياسي فليس من المحتمل أن تعمل على نحو مستدام أو أن تلبي احتياجات صغار الملاك.

وما نحتاج إليه هو حصول شكل من أشكال الخصخصة. وفي بان رورال في جواتيمالا توضح القيود المفروضة على الميزانية المناسبة للشركة وآليات الحكم إمكانية إنشاء مؤسسة بين القطاعين العام والخاص لتلبية الاحتياجات (إطار 6.5).

إطار 6.5: بان رورال (SA): من سوء إدارة البنك الزراعي إلى تربح المؤسسات المالية من القطاع العام والخاص

يدلل بان رورال (SA) في جواتيمالا على أن الأهداف الإنمائية والمالية يمكن أن تتحد ويمكن للبنك أن يظل مربحا جدا بينما تقوم بتوفير خدمات مالية للفقراء وللمناطق الريفية ولعملاء الزراعة. وقد أنشئ بان رورل في عام 1997 عندما أغلقت جواتيمالا بان ديسا وذلك للأداء الردئ للبنك الزراعي العام. وبواسطة 200 ألف عميل ائتماني فإن بان رورال لديها معدل تقصير أقل من 1.5 بالمائة وبواحد مليون حسبا إدخار فإنه يعمل على تسهيل نقل أكثر من 1.3 مليار دولار في التحويلات المالية. وهو يعمل بشكل أساسي خارج مدينة جواتيمالا. فنصف زبائنه من النساء وتوفر أجهزة القياس الحيوية والوسائل متعددة اللغات لخدمة العملاء الأميين والفطريين.

نموذج حكومي مبتكر

بان رورال ويتم السيطرة على بان رورال بواسطة حملة أسهم القطاع الخاص. فالقطاع العام يملك أقل من30 بالمائة من رأس المال السهمي ولا يقدم الإعانات المباشرة. وقد تم تقسيم الـ 70 بالمائة الباقية على خمسة أنواع من الأوراق المالية متمثلة في أعضاء مجلس الإدارة. فمجمل العشرة أعضاء موزع على القطاع العام(3) والاتحادات (معظمها من اتحادات المنتجين الزراعيين وليست من الاتحادات الائتمانية) (2) ومنظمات المايان (2) والمنظمات غير الحكومية (1) والمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا (بما فيها مؤسسات التمويل الصغرى) (1) وجمهور العامة وموظفو بان ديسا السابقون(1). وتنتخب كل جماعة المديرون ويمكن لها أن تبيع الأسهم للأعضاء الآخرين من الجماعة وهذا النموذج الحكومي الغير معتاد مكن متسلمي الرهان بالقطاع الخاص ووازن بين أهداف التنمية الريفية والمربح. وهذا محتمل لأن مجلس إدارة الإنصاف لا يمكن تغييره إلى حد كبير على مر الزمن.

التركيز على المناطق الريفية والعملاء الفقراء: تأتي أرباح بان رورال من ارتفاع حجم المعاملات الصغيرة معظمها في المناطق الريفية. وبعد أخذ الدروس المستفادة من ثورة التمويل الصغير فإنها تتكيف مع التكنولوجيا المالية حيث إن مكاتب قرض العملاء تقوم بزيادة كل العملاء. وتستند القرارات إلى تقييم الأعمال التجارية وتدفقات دخل الأسرة واستخدام الضمانات التقليدية محدود بدون فقد هويته كبنك. فحافظ قروض الخاصة بالزراعة أصبحت أكثر من الضعف منذ أن تمت خصخصته. ولزيادة وصولها لصغار الملاك والمشاريع الصغير في المناطق الريفية فوظائف بان رورال كبنك من الفئة الثانية توفر خطوط ائتمان لأكثر من 150 مؤسسة، مثل الاتحادات الائتمانية والمنظمات غير الحكومية المالية. ولبناء مجتمع قوي السندات فإنه يوفر الرعاية الصحية والمنح الدراسية ويدعم الأنشطة المجتمعية.

المصدر: Trivello 2007.

وفي غير ذلك من الإصلاحات التي ترعاها الدولة فقد أنتج المقرضين بعض من أنجح برامج التمويل الموجهة للزارعة بما فيها بنك راكيان إندونسيا وBAAC تايلاند. وبناء على ما يوجد من بنوك القطاع العام فإنها توفر فرصة استخدام شيكات فروعها لكي تدعم وجودها والاستفادة من الفوائد والتشتت المكاني لكي تقلل من التكاليف. إن نجاح إعادة هيكل وخصخصة البنك الزراعي السابق في منغوليا مؤخراً والذي أعيد تسميته "خان بنك" عام 2006 وNMB في تنزانيا يثبت إمكانية وجود فرع للبنك إذا أصبحت البنية التحتية مبتكرة ومستقلة الإدارة والإشراف وكذا التخلص من عراقيل التدخل السياسي لتحويل المؤسسات المالية. ولكن مثل هذا التحول ليس تلقائيا أو مضمون لأن بنوك الدولة تظل عرضة للضغوط السياسية. فالعناصر الرئيسية للإصلاح تشمل تلك التي تنادي بتحسين الإدارة المساءلة والعديد من وظائف الدولة مثل الشفافية والاحتراف. فالأهداف المالية يجب أن يروج لها حوافز واضحة للإدارة والعاملين والتي من شأنها ربط المكافآت بالأداء المالي للفروع.

تقديم الخدمات المالية من خلال جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات المالية: وفي العديد من الولايات الهندية ظهرت حركة مستقلة تعتمد على جماعات المساعدة الذاتية للمرأة بالقرية وعلى الاتحادات في القرية ومندل وعلى مستوى المقاطعة ويبلغ عدد هذه الجماعات 2.2 مليون جماعة حيث تقوم بجمع المدخرات من أعضائها وتودعها إما في البنوك الريفية أو أن تقرضها للأعضاء وبعد إثبات قدرتها على جمع القروض خلال ستة أشهر فإن البنوك الريفية ستعمل على حشد مدخرات الجماعات إجمالاً والتي تستخدم كثيرا في أغراض الزراعة. وغالبًا ما يكون الحصول على القروض لجماعات المساعدة الذاتية أسهل من إمكانية كبار المزارعين الحصول عليها فكثير منهم عملاء فقراء لدى البنوك الريفية. ومع ذلك فجماعات المساعدة الذاتية مسئولة عن فرز وتجهيز جميع الأنشطة كما انخفضت تكاليف المعاملات للقروض بشكل كبير.

إن التعاونيات المالية وشبكاتها كمؤسسات مبشرة بالخير تعود للظهور في المناطق الريفية في كثير من البلدان. حيث تجمع بين مزايا القرب جنباً إلى جنب وأدوات الإدارة الحديثة، وعلى الأساس المحلي فإن تكاليف المعاملة عادة ما تكون أقل من تلك التي تكون في المؤسسات المالية الأخرى، ولكونها أعضاء في شبكة واسعة فبمقدورهم التنوع واتساع حجم الخدمات المالية التي يحتاج إليها العملاء في المناطق الريفية. كما يمكنهم أن يشتركوا في المخاطر كما يشتركوا في التكاليف. وفي بوركينافاسو (RCPB) أكبر شبكة للتعاونيات المالية تقوم بإنشاء مراكز للخدمة بالريف

واتحادات ائتمانية صغيرة جداً على مستوى القرية تدار ويشرف عليها من قبل إدارة التعاونيات المالية في القرى الأكبر[39].

توسيع نطاق وصول الخدمات المالية للريف: تتيح تكنولوجيا المعلومات مجموعة واسعة من الوسائل الجديدة لتوسيع نطاق الخدمات المالية للمناطق الريفية ولجعل الزراعة على نطاق واسع، واستخدام الهواتف الخلوية للأعمال المصرفية يجري ابتكارها في (ويزيت) بجنوب أفريقيا وبواسطة الاتصال العالمي والمهارة في الفلبين. يمكن استخدام الهواتف الخلوية لدفع ثمن المشتروات وتحول الأموال مما يؤدي إلى تخفي كبير في تكاليف المعاملات ومع وجود إطار عمل قانوني فإنه يمكن لعملية الصرف أن تكون واحدة من التقدمات الكبيرة حيث تمد جسور الاتصال مع العملاء الفقراء[40] إن البنوك التي تملك فروع تستخدم مكاتب البريد والمتاجر ومحطات الوقود للوصول إلى العملاء في المناطق الريفية بتكلفة منخفضة. وتثبت البرازيل وكينيا والهند والفلبين وجنوب أفريقيا الانتعاش المالي على الرغم من وجود قضايا التنظيم مثل هذه المساعي[41].

ويعد التأجير خيار آخر لتمويل المشاريع الريفية في اقتصاد الزراعة والمناطق الريفية غير الزراعية ويوضح الموردون التجاريون في المكسيك وباكستان وأوغندا أنه يمكن للإيجار تمويل امتلاك الأصول الإنتاجية. [42] وهي تسير الآن بشكل مربح، فهؤلاء الموردون قد استفادوا من فرض الحصول على أموال من المانحين والحكومة لكي يبدءوا أعمالهم مما يوضح الفوائد المرتقبة للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

التمويل عن طريق وكلاء متصلون: هناك طريقة أخرى لزيادة فرص الحصول على رأس المال الزراعي وهي الوساطة المالية من خلال ربط الوكلاء واتصالهم ببعضهم (موردوا المدخلات أو المصدرون) "انظر فصل 5".

وغالبًا ما يكون هؤلاء الوكلاء أكثر قدرة على رصد فعالية المزارع. وبذلك تقلل تكاليف الرصد وتمكن المؤسسات المالية من قبول أشكال الثروة الغير قياسية كضمان مثل المحاصيل الدائمة أو الحصول على تمويل لتخزين وحصد المحاصيل[43].

وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحديد ما إذا كانت هذه (غالبًا ما تكون مكانيًا في اختلاج الاحتكارات) الممارسات المالية تقدم أسعار تنافسية وعما إذا كان هناك استمرار لتكاليف المعاملة للتحيز ضد صغار الملاك وكما ذكر من قبل فإن بعض مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والتعاونيات قد بدأت بنفسها بإقرار هذا الشكل من الإقراض المضمون ولكن كثير من الحالات كان نجاحها يقل لعدم ملائمة إطار العمل القانوني والتي كثيراً ما تحول دون تقديم الضمانات ذات الأصول التقليدية الأقل (مثل عقد مورد المدخلات للمحاصيل الدائمة)[44]، إن النظم القانونية التي لا تقدم قواعد واضحة للمطالبة بالأولوية بالأصول والتعويض الفوري عند حدوث تقصير هي التي تسبب الزيادة في أضعاف المكفول للإقراض . فبدون الضمانات فإنه يمكن للمخاطر الكبيرة أن تعوض ارتفاع سعر الفائدة على الأقساط، حيث تقننوا ببساطة في سوق الائتمان.

ضمان سمعة القروض الصغيرة عن طريق تقديم تقارير المكاتب: تعمل مكاتب القروض الصغيرة على إنشاء مكاتب لتقديم تقارير عن سمعة الفرد حيث تساعد صغار الزارعين على استخدام تاريخ الائتمان الماضي لهم كأصل ويبدأ صغار الملاك بتسجيل تاريخ الائتمان في قطاع الاستثمار متعدد الأطراف والذي غالبًا ما يستخدم القروض لأغراض غير زراعية وفي بعض الحالات تتم الموافقة على سجلات الادخار أيضاً كدليل على حسن السلوك المالي ويؤسس مكتب الائتمان الثقة المشيرة إلى سمعة المقترض ويجب أن يكون المقترض قادر على تسديد القرض وتحديد تراكيب قطاع الاستثمار متعدد الأفراد ويجب أن تكون العقود قادرة على تحمل مخاطر حافظة الأوراق المالية والهياكل اللازمة للقروض الزراعية.

ويجب أن يتوافر أمرين هامين حتى يمنح القرض المراد به العمل الأول يجب أن يساعد تقرير الائتمان المقرضين في اختيار العملاء وحث العملاء على سداد

العقود ويصبح هذا أكثر أهمية بالنظر إلى المنافسة التي تزداد بين المقرضين. ثانياً معلومات عن الجدارة الائتمانية وسمعة المقترض يجب أن تنبثق من مؤسسات التمويل المالي للمقرضين التجاريين. وتوضح دراسة مكتب الائتمان الذي يشمل مؤسسات التمويل النقدي في جواتيمالا أن كلا الأمرين يمكن أن يحدث[45]. ومع ذلك فإن تاريخ الائتمان للعميل يتناول المخاطر التي تتعلق بالسلوك المالي للمقترض، ولكن لا يمكن لها التصدي لمخاطر الأعمال التي تتعلق بالطقس والأسعار في مجال الزراعة.

التأمين على إدارة المخاطر:

تسيء المخاطر إلى الاستثمارات وتضع الأصول في خطر، فيمكن للتأمين مساعدة المزارعين تجنب الكثير من مخاطر الإنتاج، وتمنع صدمات تقليص أصولها ويمكن لها أيضاً تخفيض سعر الفائدة اللازمة للتعويض عن مخاطر العجز، ويزد من توافر الائتمان الزراعي عن طريق جعل التجار والوسطاء الآخرين أكثر استعدادًا لوضع أصولهم في محفظة القروض الزراعية [46]. وبالإضافة إلى تعزيز إمدادات الائتمان الزراعي فإنه يمكن للتأمين أن يقدم قروض أكثر استعدادا لتحمل المخاطر الناجمة عن القروض التقليدية وكما هو الحال دائماً فهناك عملية مبادلة. فالتأمين أمر مكلف ويؤدي إلى ارتفاع مجموع التكاليف إذا ما أضيف إلى قرض. يمكن للأفراد والشبكات المحلية أن تفعل الكثير لإدارة المخاطر ولكن مثل هذه الاستراتيجيات غالبًا ما تكون مؤسسة للمخاطر النظامية. بالإضافة إلى قدرة الفرد والمجتمع على الإدارة فإن الابتكارات للتصدي للمخاطر تتكامل مع القوي المحلية للتصدي للمخاطر ومن المتوقع أن الابتكارات سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج وإحداث نمط دائم للزراعة واستثمارات رأس المال البشري.

التصدي الفردي والمجتمعي للمخاطر.

إن العنصر الوحيد لأي استراتيجية للتصدي لتكلفة المخاطر هو توسيع فرص إدارة المخاطر للأسرة فقد قدمت المجتمعات أنظمة غير رسمية متطورة لنظام التأمين المتبادل والقروض العارضة لمواجهة الصدمات استناداً إلى المعايير التقليدية [47] والمعلومات المحلية فمثلاً رعاة الماشية في كينيا يوفرون أعداد من الماشية لجيرانهم الذين فقدوا جزءاً من قطعانهم لسداد ما قدموه لهم في الماضي (رد الجميل) ولخلق الالتزامات في المستقبل [48] ولكن تميل هذه النظم إلى إخفاق الأسر الفقيرة لعدة أسباب أحدها الحد من التأمين ضد الصدمات فأحد الجيران لا يمكنه تقديم المساعدة إذا وقع تحت ضغط وثم سبب آخر هو أن مثل هذه النظم تنطوى على تكاليف المعاملات للبحث عن الشركاء وتنسيق الأنشطة ورصد ترتيبات المعاملة بالمثل كما تزيد هذه التكاليف الحجم الأمثل للدعم المتبادل بين الشبكات حيث تم تخفيضه كما يتم أيضاً الحد من تقاسم المخاطر. بالإضافة إلى اتجاه الأفراد لإنشاء شبكات مع الآخرين من نفس طبقاته وكذا نفس العرق والجنس فضلاً عن تماثل قاعدة الأصول فالتأمين المتبادل رغم فائدته يميل إلى أن يكون الأضعف لأشد الناس فقراً.

إدارة المخاطر عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة.

وقد نوقشت عملية عدم وجود حدود للحصول على الائتمان، وعلى العكس فالوصول إلى الائتمان يمكن أن يساعد على استهلاك الأسر على نحو سلس وتجنب البيع الافتراضي. ولكن لا ينبغى للأسر أن تدخر تحسباً لاحتياجات المستقبل وتستخدم مدخراتها للتأمين الذاتي. فالأسر تفعل ذلك حيث تدخر الحبوب والنقد ولكن قد يكون ذلك أقل من المتوقع. كما يوجد هناك قيود للائتمان فالأسر لديها صور للادخار بسبب انخفاض (أو سلبية) أسعار الفائدة الحقيقية والاضطرابات الأمنية وعدم إمكانية الوصول إلى البنوك بالإضافة إلى التزامات الأسرة ودور الجنسين الذي يعوق تراكم النقدية. وعلى جانب العرض فإن العديد من البنوك تجد أن المعاملة والتكاليف التنظيمية تجعل الودائع الصغيرة غير مربحة وتقوم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بمعالجة هذا الأمر جزئياً بالإضافة إلى معرفتهم الجيدة بتقديم الائتمان للأسر محدودة الضمان فالعديد من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تقدم الأمن والطرق

المربحة والضمان لادخار مبالغ صغيرة والتي غالبًا ما تحتاج إلى تاريخ مدخرات قبل منح القرض الأول.

يمكن لمؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة أن تؤدي دور إضافي في إدارة المخاطر. فيمكنها تقليل تكاليف الرصد والتسويق والتأمين عن طريق وسطاء التأمين لعملائها وغالبًا ما تتطلب مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة التأمين على الأصول المشتراة عندما يؤخذ القرض. فمثلاً التأمين ضد فقدان بقرة. كما أنها قد تحتاج إلى عملاء للتأمين ضد العوامل الخارجية التي تتعارض مع القدرة على السداد في الجدول الزمني المحدد أو تقديم تأمين حماية القرض لضمان أن الديون لا تنتقل إلى من هم أحياء.

ويمكن لمؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة أن تكون بمثابة مؤسسة وسيطة لأنواع أخرى من التأمين ضد المخاطر الفردية والاستفادة من قدرتها على جمع مبالغ صغيرة بطريقة منتظمة تماشياً مع تحويل بعض مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة من مؤسسات إقراضية إلى مجموعة من مقدمي خدمات أوسع لجمع المدفوعات قد تم وقد قام موظفي الشبكات بفتح المجال لإمكانية توفير تأمين الوفاة والعجز وكذلك التأمين الصحي والتأمين على المحاصيل وبالفعل فإن حياة أكثر من 1.6 مليون أفريقي عام 2004 كانت من الممكن أن يتأمن عليها من خلال الربح الجزئي مؤدية إلى تسويق المنتج على الرغم من وجود 26 منظمة غير حكومية تديرها مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة ويوجد 24 منها في أوغندا[49].

الوفاء بالوعد الخاص بالتأمين.

لا يمكن بالضرورة لمؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة معالجة المخاطر الأخلاقية أو سوء الاختيار وهناك عقبتان رئيسيتين أمام توفير التأمين أحدهما الابتكار الذي من المحتمل أن يؤدي إلى التأمين المندرج تحت مؤشر الأحوال الجوية مثل هطول الأمطار أو درجة الحرارة ولأن الأحوال الجوية لا تتأثر بالسلوك الفردي فإنه يمكن للتأمين المفهرس أن يعالج كلا من رصد التكاليف والمخاطر المعنوية ويعتمد اختيار المؤشر على كلا نوعي التغطية والتكلفة ومدى توافر البيانات اللازمة لتقدير حدوث الدفع فهطول الأمطار أو تاريخ بداية فصل الأمطار غالبًا ما يقترح كمؤشر عدد الأيام مع درجات الحرارة أقل أو أعلى من القطع في الاستخدام المشترك أيضا.

وأحد المخاطر الأساسية المراسلات المؤشراتية وكذا الخسائر الواقعية التي يتكبدها التأمين المؤشر الأكثر تخصصاً وانخفاض نسبة المخاطر ستكون أحرى احتياجات المزارعين ولكن الطائفة المتنوعة من المنتجات بما فيها هطول الأمطار المنفصلة للزراعة والنمو ومراحل الحصاد التي تكون أكثر صعوبة في التسويق، حيث يجد الأفراد غالبًا صعوبة في تقدير احتمالات وقوع الحدث وعلاوة على ذلك فإن معالجة صدمات الفرد تزيد من تكاليف الرصد ومن ثم فإن أساس مؤشر التأمين قد يكون له أكبر إمكانية لمعالجة الصدمات.

وهناك عدة نهج تحاول التكيف مع الظروف المختلفة وحيث إنها لا تزال في مرحلة التجربة فإنه يوجد بيان نهائي عن استمراريتها أو أثرها على الائتمان واستخدام المدخلات واختيار الحافظة. إن المكسيك تحدد وقت المساعدة لأصحاب الحيازات الصغيرة بعد الصدمات التي تتعلق بالطقس على أساس الأحوال الجوية ويعتمد دفع المبالغ على التفويض على أساس النيابة عن الفقر المزمن. وفي عام 2006م كانت 28 بالمائة من المساحة المنزرعة مغطاة بعقد تأمين مع حكومات البلدان والحكومات الاتحادية إلى جانب مد محطات الطقس بالحدود الرئيسية. وعلى النقيض فإن منغوليا تشجع التأمين الخاص على الماشية مع الحكومة لمعالجة إدارة التأمين على تقاسم المخاطرين الرعاة وشركات التأمين والحكومة إطار (6.6).

إطار 6.6: التأمين القائم علي مؤشر لتربية الماشية في منغوليا

منذ عام 2005، ومنغوليا تدير تأميناً علي تربية الماشية يقوم علي مؤشر لمشاركة المخاطر بين الرعاة وشركات التأمين علي الذات والتأمين القائم علي السوق والتأمين الاجتماعي. يتحمل الرعاة خسائر صغيرة لا تؤثر علي قدرة أعمالهم علي البقاء (التأمين علي الذات)، بينما تحول الخسائر الكبرى إلي صناعة التأمين الخاصة (التأمين القائم علي السوق من خلال التأمين علي قاعدة الإنتاج) وهذا ليس برنامجًا تجاريًا خالصًا، ومع ذلك تتحمل الحكومة الغطاء الأخير للخسائر الكارثية (التأمين الاجتماعي من خلال تأمين على الاستجابة للكوارث).

يدفع الرعاة معدل قسط للسوق من أجل التأمين على قاعدة الإنتاج الذي يدفع إلى أفراد من الرعاة أينما يتجاوز معدل الحياة مزيج من مرور فصول صيف جافة وعاصفة وفصول شتاء باردة وتشهد سقوط الجليد.

ولا يرتبط مؤشر التأمين بحالة الطقس بل يرتبط ببيانات الماشية التاريخية. ومن ثم لا ترتبط مدفوعات التأمين بشكل مباشر بخسائر أفراد الرعاة بل ترتبط بالمعدل العمرى المحلي. وهذا بدوره يجب أن يتجنب أو يقلل المخاطر الأخلاقية وينوع الاختيار ويقلل النفقات.

وأحد مفاتيح الوصول إلي هذا النهج هو امتلاك بيانات جيدة لتنمية مؤشر العمر الحياتي للماشية. ولدى منغوليا معدل عمري يبلغ 33 عامًا للحيوانات البالغة في جميع المناطق وللأنواع الكبرى الأربعة للحيوانات (البقر والخيول والأغنام والماعز).

ويوفر مؤشر معدل العمرى القاعدة المطلوبة لتحديد معدلات الحياة التي علي أساسها تقيم المدفوعات التعويضية.

المصدر: World Bank 2005l.

وفي مالاوي يغطي التأمين الخاص بالطقس القروض اللازمة لتمويل البذور المحسنة والأسمدة إلى جانب ذهاب دفعات التأمين مباشرة إلى البنوك لتسوية قروض المزارعين. وفي الهند فإن مؤسسة تمويل المشاريع الصغيرة، BASIX، تكون واسطة بين شركات التأمين وعملائها. إن تدخل مستثمري القطاع الخاص وعدد من العملاء المقررين في تأمين عدم استقرار الطقس يفتح المجال لسوق القطاع الخاص.

تحديد دور الحكومة في التأمين الزراعي

يعتبر تسجيل التأمين الزراعي الذي يمد الحكومات مباشرة ليس مشجعا. ففي البرازيل تجاوزت أقساط التكاليف أكثر من 300 بالمائة [50]. ومع ذلك ربما يجوز للحكومات أن يكون لها دور في التحريض على خدمات التأمين. وفي تنزانيا ما كان يريده المزارعون لدفع التأمين أقل من التكلفة العادلة لتوفير التغطية ولاسيما بين أوساط المزارعين ذوي الدخل المنخفض[51]. وبالفعل فإن الاتجاه للأسر الأغني في شراء مزيد من التأمينات هو النمط العام إلى جانب الآثار المترتبة على توزيع الدخل[52]. ومن ثم فقد تكون الإعانات المستهدفة مبررة للتكاليف المتغيرة للحث على التعلم ولاسيما حينما تكون أقساط التأمين ذات تكلفة أقل من تقديم المساعدة السابقة. يمكن أيضاً تعويض التكاليف الثابتة لإنشاء سوق.

ويمكن للحكومات أيضاً تحسين عملية تهدأة المخاطر عن طريق تحسين البيانات اللازمة لتأمين السوق المقدمة من القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال قد لا تقدر شركات التأمين على تقدير تكاليف أحداث نادرة: 1 – في – 100 من حدث من الصعب أن تتميز عن 1 – من – 80 من الحدث. وبالمثل المخاطر حيث يصعب تحديد حجم التغيير في المناخ أو في البيئة الاقتصادية وبالتالي قد تحتاج شركات التأمين إلى قسط أعلى لاستيعاب كل هذا الغموض للخطر. وعندما

شرعت الحكومات في تجميع المعلومات التي يمكن استخدامها في التأمين قامت بتوفير المنفعة العامة التي يمكن أن تعمل على تحسين كفاءة الأسواق وخفض التكاليف .

تكاليف كفاءة أسواق المدخلات.

لقد نمت الإنتاجية الزراعية نمواً سريعاً حيث تم الاعتماد علي الأصناف الحديثة والأسمدة على نطاق واسع والعكس صحيح (انظر فصل 2). في جزء كبير من آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية تم تشجيع استخدام الأسمدة والبذور بمصاحبة الاستثمارات التكميلية في الري وبالطرق الريفية والبنية التحتية للتسويق والخدمات المالية وبغيرها من العوامل التي تجعل استخدام البذور والأسمدة عملية مربحة وتمهد الطريق لأسواق دخل تجارية نشيطة. ولكن في معظم أنحاء أفريقيا هذه الاستثمارات التكميلية صغيرة أو منعدمة ولم تظهر أسواق الدخل الخاصة على نطاق واسع. فالمبادرات الأخيرة لبناء أسواق البذور والأسمدة تقدم الدروس التي يمكن أن تُثري تصميم السياسات في المستقبل.

تحديات خاصة في أسواق البذور والأسمدة.

لماذا يصعب تطوير الأسواق الفعالة للبذور والأسمدة؟ أولاً فإن الطلب على كلا المدخلين متغير بشدة في الزمان والمكان، ففي البلدان النامية الطلب على البذور هو الأكثر عندما يقوم المزارعون بزرع الهجائن التي يجب أن تكون محل البذور بانتظام. ويكون الطلب عليها قليل عندما يقوم المزارعون بزرع البذور التي يمكن أن تنقذ من الحصاد ثم يقوموا بإعادة زرعها لعدة مواسم. بالإضافة إلى ذلك فإن نوعية البذور التي وجدت في السوق قد تكون نوعية غير معروفة كما لا يمكن أن تتحدد من خلال الفحص البصري.

وبالمثل فإن الطلب على الأسمدة المستخدمة في المحاصيل التجارية ضعيف وغير مستقر بشكل عام لكثير من الأسباب نفسها: الافتقار إلى المعرفة وعدم تطابق المعلومات والقيود على السيولة والمخاطر وعدم اليقين وارتفاع تكاليف الفرص[53]. فالربح يميل إلى القيمة الكبيرة لقرارات المزارعين لأن تكلفة الأسمدة غالبًا ما تمثل حصة كبيرة من تكاليف الإنتاج النقدي[54]. وعندما توجد عوامل التكلفة وعوامل المخاطر معاً كما هو الحال في البيئات الممطرة فإن الطلب على المحاصيل من الممكن أن يكون كثيرًا[55].

كيف تؤثر السمات المميزة للطلب على البذور والأسمدة على العرض؟ تعتمد حوافز الشركات الخاصة على الاستثمار في مجال الإنتاج وتوزيع البذور على إمكانية ربحية هذه الأنشطة. ففي البلدان الصناعية حيث تعمل الحوافز الاقتصادية والاستخدام المتوسع في حقوق الملكية الفكرية) على جعل المزارعون يشترون البذور بانتظام فزرع النباتات يتم أساساً عن طريق شركات البذور. ولكن في زراعة صغار الملاك في البلدان النامية تعتمد شركات البذور على برامج البحث العام لتوفير الأصناف. وهذا يعمل على إيجاد خط أنابيب لمنتجات جديدة غير مؤكدة. فشركات القطاع الخاص للبذور عادة ما يكون لديها حوافز من أجل تلبية احتياجات المزارعين عندما تكون تكنولوجيا البذور السائدة المهجنة عالية الجودة[56] وعندما تغيب هذه الشروط كما هو الحال في كثير من الأحيان فإن الحوافز تنخفض لدى شركات القطاع الخاص للبذور.

ولإجراء عملية التسميد فإن التغير الموسمي والتوزيع الجغرافي يتطلبان تثبيط همة الموردين المحتملين نظراً لصغر الأسواق مما يؤدي إلى صعوبة الشراء بتكلفة منخفضة حيث تنطوى عملية الإنتاج والاستيراد ونقل الأسمدة على الاقتصاديات الرئيسية[57]. واستيراد الأسمدة على سبيل المثال هو الأكثر فعالية من حيث التكلفة في استيراد كميات تقدر بـ 25.000 طن حيث تتجاوز كمية الطلب السنوي لمعظم بلدان جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا. وبوجه خاص فإن تكاليف النقل مرتفعة بأفريقيا جراء ضعف البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية. وبسبب تكاليف النقل الداخلي فإن تكاليف استخدم الأسمدة في البلدان الأفريقية أعلى من التي تستخدم في بلدان المناطق الساحلية. وتشكل تكاليف النقل على الصعيدين الدولي والمحلي[58]. في ملاوي ونيجيريا وزامبيا حوالي ثلث سعر المزرعة (شكل6.2).

تكاليف الشراء بالنسبة المئوية لمن تمثل تكاليف النقل ثلث أسعار سماد اليوريا في البلدان الأفريقية 2005.

شكل بياني 6.2: تشكل تكاليف النقل حوالي ثلث سعر المزرعة لسماد اليوريا في البلدان الأفريقية، 2005

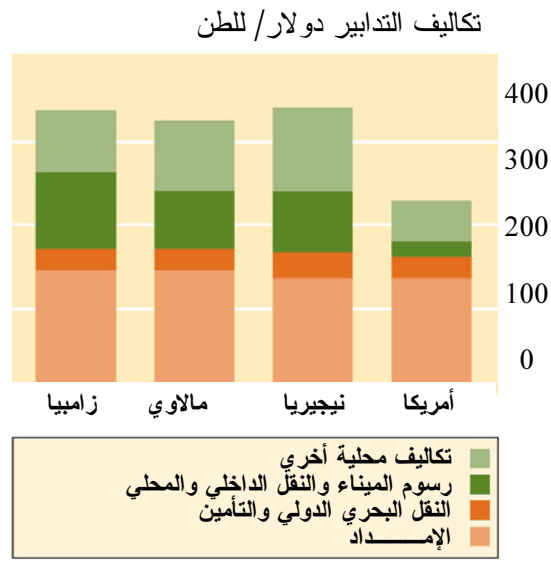

المصدر: Gregory and Bumb 2006.

تعد زيادة تكاليف النقل والإمداد ارتفاع للتكاليف المالية. وتشمل عملية شراء الأسمدة عادة كميات كبيرة، حيث يمكن أن يمر عام أو أكثر بين وقت الدفع مقدماً من جانب المورد ووقت التسلم من مبيعات التجزئة. ويواجه كلا من المنتجين وموردي المدخلات خطراً إذا لم تهطل الأمطار في وقت مبكر من الموسم فإنه من الممكن أن تنخفض مبيعات الأسمدة كما سيقوم المزارعون بالرجوع عن الزراعة. وإذا لم تهطل الأمطار في وقت متأخر من الموسم فإنه من الصعب استعادة الائتمان نتيجة لقلة خبرة المزارعين وعدم قدرتهم على سداد القروض.

ترويج استخدام الأسمدة والبذور في أفريقيا

نظراً لإخفاقات السوق التي تؤدي إلى الأمل في استخدام البذور والأسمدة فإن الحكومات في كثير من الأحيان تتدخل بصورة مباشرة في عملية التوزيع لكلاهما. فالبرامج التي تتولاها الحكومة في التوزيع غالبًا ما تزيد من استخدام المدخلات ولكن التكاليف المالية والإدارة عادة ما تكون عالية وذات أداء فاشل[59]. فالتخفيضات الأخيرة للمشاريع العامة لزيادة البذور والبرامج العامة لتوزيع البذور قامت بادخار للحكومات ولكن الشركات الخاصة لم تدخل عادة في سد هذه الفجوة مما يؤدي إلى ترك العديد من صغار الملاك بدون الحصول على البذور.

إن المبادرات لترويج استخدام الأسمدة عادة ما تشجع الاستيراد الأكثر تكلفة فكثير من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لا تستطيع الحصول على المواد الخام لتصنيع الأسمدة فالقليل منها لديها سوق محلي بما يكفي لدعم عملية التصنيع بكفاءة. وقد سعت مبادرات الحكومة في كثير من الأحيان إلى جعل سعر الأسمدة مناسب لمستوى المزرعة وذلك من خلال الإعانات التي تتمتع بشعبية جيدة[60]. وتظل الإعانات محل جدل إلا أن ذلك يكون بشكل جزئي بسبب ارتفاع التكلفة. فعلى سبيل المثال هناك 37 بالمائة من الموازنة العامة للزراعة عام 2005 في زامبيا كانت مخصصة لإعانات الأسمدة (الشكل 6.3) ويمكن أيضاً زيادة الإعانات بشكل غير متساوي من خلال الاستفادة بشكل رئيسي من كبار المزارعين[61].

وهناك حالات يمكن أن تتعرض فيها الأسمدة لدعم الحكومة بشكل منتج ولكنها تحتاج إلي تحديدها بدقة (الإطار 6.7). وعندما تستخدم كجزء من استراتيجية واسعة للتصدي للقيود الملزمة على العرض والطلب فإنه يمكن لإعانات الأسمدة المخطط لها جيداً أن تساعد في التغلب على إخفاقات السوق المؤقتة. ولكن يجب أن تكون سريعة التسويق. حيث الاتساع في تنمية القطاع الخاص المتنوع الذي يقود أسواق المدخلات [62]. فالإعانات سريعة التسوق يجب أن تذهب إلى فقراء المزارعين لتشجيع زيادة استخدام الأسمدة من قبل الذين لا يستخدمونها ونظراً لزيادة الكمية فإن سعر السوق للأسمدة سينخفض إلى الأسعار الاقتصادية الحقيقية ومن ثم سيقلل الحاجة للحصول على الإعانات.

الشكل 6.3 أكثر من ثلث ميزانية زامبيا العامة للزراعة لعامي 2004 – 2005 أنفقت على دعم مخصبات التربة.

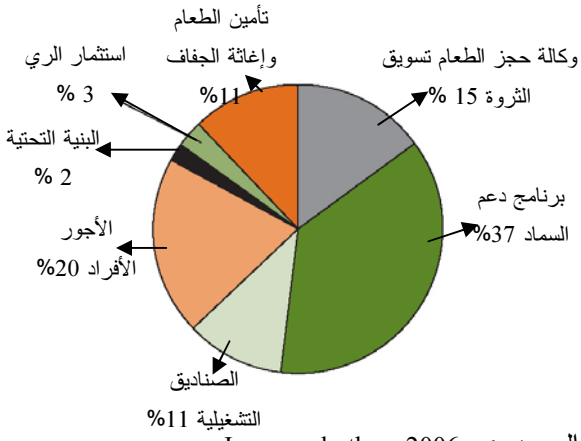

المصدر: Jayne and others 2006a.

إطار 6.7: هل هناك أسس منطقية لدعم الأسمدة؟

حاولت برامج الإعانات الخاصة بالأسمدة معالجة الاستخدام الضئيل للأسمدة من قبل فلاحين صغار في أفريقيا. وتمت الإشارة إلى العديد من المنافع كتبرير لوجود الإعانات الحكومية مثل: زيادة الإنتاجية الحقيقية اقتصاديًا، تقليل تآكل الأراضي بيئيًا، الحد من الفقر أو توفير إعانات طارئة اجتماعيًا. وبرغم أن الإعانات الحكومية الخاصة بالأسمدة كان لها بعض العيوب مثل التكلفة المرتفعة، صعوبة الاستهداف، وازدحام المبيعات التجارية، إلا أن هذه الإعانات استمرت في أن يكون لها دعمًا قويًا من قبل الفلاحين والساسة الذين يرون أن الفلاحين من الأصوات المهمة الداعمة لهم انتخابيًا.

ويجب في هذا الصدد الإجابة عن سؤالين يتعلقان بما إذا كانت الإعانات الحكومية لائقة من أجل دفع زيادة استخدام الأسمدة أم لا.

أولاً: هل يمكن للإعانات الحكومية الخاصة بالأسمدة أن تجلب منافع اقتصادية للمجتمعات بشكل يفوق النفقات؟

ثانيًا: هل هناك ظروف يمكن فيها تبرير الإعانات الحكومية من أجل تحقيق أهداف اجتماعية لا اقتصادية؟

من أجل الكفاءة:

يمكن للإعانات أن تجلب منافع اقتصادية للمجتمع بسبل شتى وهي:

- يمكنها أن تدشن أسواق للأسمدة من خلال تقليل تكاليف التوزيع المبدئية المرتفعة حتى يتوسع السوق ويتم الوصول إلى الاقتصادات ذات معدل النمو الجيد وتنخفض الأسعار.
- يمكنها أن تحفز على الاختيار من خلال تشجيع الفلاحين على استخدام الأسمدة ومعرفة منافعها وخلق فرص إيجابية لآخرين.
- يمكنها تخطي الفائدة المفقودة أو غير الجيدة أو أسواق التأمين بالنسبة للفلاحين والتي تسبب لهم دافعًا لاستخدام كميات غير كبيرة من الأسمدة.
- يمكنها تقليل الضرائب أو السيطرة على الأسعار وهي عوامل كانت تجعل الأسمدة غير مربحة ماليًا، عندما لا تكون إزالة الضرائب أو تقليل السعر أمور من الممكن إجراؤها.
- يمكنها خلق فرص بيئية مرتبطة التربة المرتفعة، من خلال الحد من تآكل التربة وتقليل قطع أشجار الغابات وانبعاثات الكربون.

على الصعيد العملي، كان من الصعب تنفيذ الإعانات الحكومية لتجنب الآثار غير المرغوب فيها من جانب السوق والتوزيع.

من أجل الرفاهة:

إن لم يكن من الاقتصادي استخدام الأسمدة – حتى عندما تكون المدخلات والمخرجات والتمويل وإدارة المخاطر في السوق تعمل جيدًا – فهل هناك سبب لاستخدام الإعانات الحكومية لتحقيق أهداف غير اقتصادية أو تتعلق بالسلامة الاجتماعية مثل أمن الغذاء أو الدعم الطارئ للدخل؟

ينبغي أن تكون الأسمدة الخيار الأكثر فعالية لتحقيق الأهداف الاجتماعية مقارنة ببدائل مثل مساعدات الغذاء أو العمل من أجل الغذاء وتحويل النقود.

سواء كانت المساعدات الخاصة بالأسمدة أرخص من المساعدات الخاصة بالغذاء وتعتمد على تكاليف نسبية في نظر الحكومات من أجل الحصول على الأسمدة والغذاء وتوفير ما تحتاجه الأسر، فهي تعتمد كذلك على الناتج الإضافي لمحاصيل الغذاء حتى من المحتمل أن تقاس بالدولار للسماد الموزع للفلاحين وما يستخدمونه منه. وترتبط تكاليف الادخار الأخرى بمساعدات الأسمدة مثل تجنب النقل من المزارع إلى السوق والتعامل مع النفقات في وقت لابد أن يبيع الفلاحين كمية من محاصيلهم للدفع مقابل قروض الأسمدة.

سوف تكون مساعدات الأسمدة إذا عملت أسواق الغذاء بشكل ضعيف، ومع ذلك قد تكون التحويلات النقدية الخاصة بتمكين الأسر من شراء الغذاء لائقة بشكل أكبر إذا كانت أسواق الغذاء تعمل جيدًا، لاسيما في المناطق المهمة حيث تشهد المدفوعات مقابل استخدام الأسمدة بعض الخطورة.

المصدر: Conley and Udry 2001; Foster and Rosenzweig 1995; Gramlich 1990; Morris and others 2007; Sachs 2003; Pedro Sanchez, personal communication, 2007.

ويمكن لإعانات الأسمدة سريعة التسوق أن تثبت جدارتها ولكن هناك متطلبات للظروف الملائمة لاستخدامها فيجب أن تعمل هذه الظروف على تشجيع الطلب على الأسمدة الجديدة دون أن تحل محل المبيعات التجارية القائمة. وينبغى أن تعمل على تشجيع المنافسة من خلال قنوات توزيع الأسمدة. كما يجب أن تكون مؤقتة ويتم عرضها لفترة محدودة إلى جانب جدول زمني واضح لإنهاء هذه المرحلة عندما يتم تحقيق أهدافها ونادراً ما يمكن أن يوصي بإعانات الأسمدة التي تستخدم كمقياس لشبكة آمنة لبيئات الناتج الحدي لأن الأدوات الأخرى لتوفير دعم الدخل أو تأمين الأمن الغذائي عادة ما ستكون أكثر فاعلية.

ما الذي يبشر بالخير؟

نظراً للتدخلات العامة في أسواق البذور والأسمدة فإنها غالبًا ما تفشل حيث يتحول الاهتمام إلى نهج جديدة لإنشاء قطاع خاص دائم يقود أنظمة توزيع المدخلات. فما الذي يمكن فعله للتغلب على قلة العرض والطلب للبذور والأسمدة؟

من ناحية الطلب فإن الجهود الرامية لتشجيع زيادة استخدام البذور والأسمدة غالبًا ما ترتكز على تعزيز قدرة الفلاحين (المزارعين) في الحصول على المدخلات. ولتنشيط نمو السوق فقد تم توزيع السندات بدلاً من المدخلات نفسها. وفي مالاوي يوجد مخطط معروف باسم مدخلات الأصول حيث تم توزيع السندات فقط على من شارك في مشروع الأشغال العام مما أدي إلى تحقيق بعض الأهداف الذاتية لأن مشاركة المزارعون الأكثر ثراء كانت أقل احتمالاً في بناء الطرق. فقد تم استرداد السندات عن طريق الوسطاء الزراعيون المحليون مما عزز الطلب الفعال للمدخلات وأدى إلى زيادة المبيعات والربح لموزعي القطاع الخاص [63] . وقامت حكومة مالاوي في الآونة الأخيرة بالسعي إلى زيادة كبيرة على الطلب في نطاق واسع من خلال توزيع الكوبونات (3.5 مليون دولار في 2006 – 2007) مع توقع المزارعين بدفع الثمن نقداً ما يتم استرداد الكوبونات بما يعادل نحو ثلث سعر التجزئة من الأسمدة. وبمساعدة الأحوال الجوية الجيدة، شهد إجمالي إنتاج الذرة ارتفاعاً حاداً منذ بداية انطلاق البرنامج ولكن شهدت تكاليف الميزانية للبرنامج ارتفاعاً حاداً ويصعب التحكم فيها مما أدى إلى زيادة مستوى انحلال مبيعات الأسمدة التجارية لصغار الملاك.

وفي مخطط نموذجي تجريبي بكينيا تم بيع سندات الأسمدة إلى المزارعين في موسم الحصاد كوسيلة التزام لضمان أنه تم تخصيص الأموال للأسمدة بدلاً من الاتجاه لتلبي مطالب أخرى إلى جانب الوصول لنتائج مبهرة [64]. وفي مالي ونيجيريا تم توفير منح المطابقة لمنظمات المنتجين خلال فترة أولية لاستخدامها في التجارب والتعلم من التكنولوجيات الجديدة[65].

ومن ناحية العرض، فإن مراكز الأبحاث الدولية للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية قامت بتعزيز الشراكات في شرق وجنوب أفريقيا بين البرامج العامة لتربية النباتات ومنتجي البذور بالقطاع الخاص. وفي غرب أفريقيا قامت ساساكاوا العالمية 2000 بتدعيم منتجي البذور بالقطاع الخاص على نطاق صغير من خلال توفير البذور وتقديم التدريب الفني ومن خلال الخدمات الاستشارية للأعمال التجارية وإمكانية الحصول على الائتمان. وفي كينيا ومالاوي وأوغندا قامت مؤسسة روكفلر بضم فريق مع المنظمات غير الحكومية المحلية لبناء شبكات بين الوسطاء الزراعيين بالمناطق الريفية. (الإطار 6.8) [66] وفي أنجولا وموزامبيق وبلدان أخرى حيث يفقد المزارعون مخزونات البذور أثناء النزاعات الأهلية فإن المنظمات غير الحكومية مثل بذور الأمل قامت برعاية معارض البذور وتبادل البذور لاستكمال توزيع البذور في حالات الطوارئ[67].

ويعمل الطريق الآخر لتحسين نظم الإمداد بالمدخلات على تعزيز قدرة منظمات المنتجين على تحمل المسئولية حتى المراحل النهائية من التوزيع. ولأجل صغار الملاك فإن شراء المدخلات جملة واحدة وتنظيم

توزيعها عن طريق المنظمات الخاصة بهم هي وسيلة للتعويض عن عدم كفاية أداء القطاع الخاص. إن التعامل مع منظمات المنتجين يقدم مزايا كبيرة من خلال التعامل طبقاً للتوزيع الجغرافي مع المزارعين الذين يقومون بشراء كميات صغيرة جداً من المدخلات بشكل فردي. وفي أثيوبيا تقوم منظمات المنتجين بتوزيع الأسمدة بالتجزئة من الشركات الحكومية وشبه الحكومية تعطي هذه وغيرها من الجهود الرامية إلى تشجيع الاستخدام الأكثر للبذور المحسنة وتوفير الأسمدة دروس عن الدعم الحكومي والتطوعي المقدم والذي يقوده القطاع الخاص الزراعي في أسواق المدخلات الزراعية. التقدم المحرز في نظم تحسين توزيع البذور والأسمدة لمن يستمر ما لم يكن هناك قوة وفعالية في الطلب على كل من المدخلين وسيتحقق التطور فقط مع ضمان ربحية الاستثمار في البذور والسماد ولن يكون الأمر كذلك إلا إذا كان لديهم إمكانية الحصول على أسواق يعتمد عليها لبيع منتجاتهم بأسعار مجزية (انظر فصل 4 ، 5) بناء أسواق المدخلات يجب أن تسير جنبًا إلى جنب مع بناء أسواق للمنتجات وربط المزارعين بهذه الأسواق.

إطار 6.8: ازدهار يعم تجار التجزئة المختصين بمدخلات الزراعة كتجار زراعيين في أفريقيا:

كانت مؤسسة "روكفيلر" الرائدة في مجال تنمية خطوط إمداد المدخلات الزراعية في ريف كل من كينيا ومالاوي وأوغندا . وفى إطار عملها مع شركاء عالميين مثل المركز الدولى لتنمية الأسمدة، أدارت الشركة:

- تدريب تجار تجزئة ريفيين لتنمية مهاراتهم الخاصة بالإدارة الفنية والإنتاجية وإدارة الأعمال. وبعد أن يتم تدريبهم يمنح تجار التجزئة هؤلاء شهادات للعمل كتجار زراعيين.
- ربط التجار الزراعيين بشركات إمداد مدخلات زراعية باستخدام ضمانات ائتمانية جزئية تغطى 50بالمائة من خطر القصور.
- إعادة تعبئة البذور والمخصبات في عبوات صغيرة تزن كيلو جرام واحد للبذور و2كيلو جرام للأسمدة من أجل زيادة قدرة الفلاحين على تحمل نفقة شرائها.
- تنظيم التجار الزراعية فى مجموعات من أجل تسهيل عملية الشراء من موردين. ويقدم أعضاء كل مجموعة تأمين مشترك لضمان عملية رد النقود.

وهذه الجهود التى تهدف إلى تقوية شبكات التوزيع الريفية بدأت تؤتى بثمارها، ففي مالاوي أظهر مسح للأسواق الريفية أن غالبية الفلاحين فى الوقت الحالى يشترون مدخلاتهم من تجار زراعيين محليين وليس من هيئة تنمية الزراعة والتسويق التابعة للحكومة، أومن موزعين تجاريين كبار بالمناطق الحضرية. وفى ظل تزايد عدد التجار الزراعيين، قلت المسافات التي كان يقطعها الفلاحون من أصحاب الأراضى الصغيرة المساحة بحثًا عن مدخلات زراعية، بشكل كبير فى كثير من الأحياء. كما تحسن نطاق وحجم وجودة وسعر موارد المدخلات الزراعية فى المناطق الريفية بشكل كبير. وفى الوقت ذاته، كان المعدل التقليدي لضمانات الفائدة أقل من 1 بالمائة في السنوات الثلاث الأولى للبرنامج. ويعزى المعدل المنخفض للجودة العالية للتدريب على الإدارة التقنية وإدارة الأعمال الذي خضع له التجار الزراعيين، وعملهم سويًا علي إعادة الدفع. ونتيجة لهذا التدخل الأكبر فى مبيعات البذور والأسمدة، أصبح التجار الزراعيين يمثلون نماذج توسع مهمة، ولأن تستخدم العديد من شركات البذور ولأسمدة والمواد الزراعية الكيماوية لتدير ثورات من التكنولوجيا الجديدة.

المصدر: Morris and others 2007; Kelly, Adesina, and Gordon 2003; International Fertilizer Development Centre (IFDC) 2005.

منظمات المنتجين في إطار سلاسل القيمة والعولمة:

يعد قطاع صغار الملاك المزدهر واحد من أحد الأركان الأساسية لاستراتيجية التنمية الزراعية. ومع ذلك عادة ما يواجه صغار الملاك ارتفاع تكاليف المعاملات. وانخفاض القدرة على المساواة في أسواق عناصر الإنتاج والمنتجات. فقد قاموا بتحديد فرص الحصول على الخدمات العامة وغالبًا لا تلقي أصواتهم

أذن صاغية في المحافل السياسية حيث تم طرح القضايا التي تؤثرعلي بقائهم.

وتعد المنافسة شرط للبقاء في عالم مفروض عليه بشكل متزايد قيود القيمة وقواعد العولمة. ولمواجهة هذه الحالة فقد قام صغار الملاك بتشكيل أنواع مختلفة من منظمات المنتجين حتى تتم عملياً المنافسة على نحو أفضل. وقد تزايدت هذه المنظمات بشكل سريع في البلدان النامية فهناك نجاحات مختلفة في ثلاث جبهات في الأسواق والخدمات العامة والصوت. ومع ذلك فإن عالم قيود القيمة وقوى السوق العالمية تعمل على خلق تحديات جديدة لمنظماتهم.

ويتمثل التحدي بالنسبة للمنظمات في كيفية الاستجابة، للحكومات والجهات المانحة وكيفية المساعدة دون تحديد اقتصاد المنظمات.

الزيادة السريعة لمنظمات المنتجين في البلدان النامية

تعد منظمات المنتجين منظمات قائمة على العضوية أو اتحادات منظمات يرأسها قادة منتخبون يتم محاسبتهم من قبل ناخبيهم، وتأخذ هذه المنظمات أشكالاً قانونية متنوعة مثل التعاونيات والجمعيات والمجتمعات[68].

ومن الممكن تصنيف وظائفها في ثلاث فئات:

- منظمات محددة السلع الأساسية ترتكز على الخدمات الاقتصادية والدفاع عن مصالح أعضائها في سلع معينة مثل الكاكاو أو البن أو القطن.
- منظمات تأييد تتمثل في مصالح منتجيها مثل اتحادات المنتجون القومية.
- منظمات متعددة الأغراض تستجيب لمختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها وغالبًا ما يكون ذلك في غياب الحكومات المحلية أو الخدمات العامة الفعالة.

وفي البلدان الصناعية تم تأسيس منظمات المنتجين لإنجاح مزرعة الأسرة والتي لا تزال الشكل السائد لمنظمة الإنتاج في الوقت الحالي. وفي الولايات المتحدة تسيطر تعاونيات منتجات الألبان على 80 بالمائة من إنتاج الألبان ويتم تنظيم جمعيات تعاونية بكاليفورنيا لمعظم منتجي المحاصيل بشكل خاص[69]. وفي فرنسا ينتمي من 10:9 من المنتجين إلى منظمة تعاونية واحدة على الأقل إلى جانب أسهم السوق التي تبلغ 60 بالمائة للمدخلات و 57 بالمائة للمنتجات و35 بالمائة لعملية التصنيع[70].

وفي الستينيات بدأت العديد من حكومات البلدان النامية في برامج التنمية التعاونية غالبًا لتأمين حصص محاصيل النقد ولتوزيع الائتمان المدعوم والمدخلات. فقد تمت عملية السيطرة والتوظيف من قبل الحكومة على التعاونيات بشكل كبير. ولذلك اعتبرها المزارعون عملية توسيع للقطاع العام وليست كالمؤسسات التي يمتلكونها. وهذا الشكل من أشكال التعاون نادراً ما كان ناجحاً. فقد أدى التدخل السياسي وسيادة الأغنياء إلى ضعف الأداء وتشويه سمعة الحركة. على سبيل المثال، قضية المنظمات التعاونية بشأن قصب السكر الهندي حيث قام كبار المزارعين بخفض سعر قصب السكر على حساب أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذا يولد أرباح محتجزة داخل المنظمات التعاونية والتي من الممكن أن تجعل كبار المزارعون يعانوا من خلال وسائل متنوعة[71].

وقد تغير هذا الوضع جذرياً في الثمانينيات فقد أتاح التحرر السياسي الفرص للمنتجين لكي يصبحوا ذو دور فعال من خلال المنظمات الخاصة بهم. وقد عمل الإصلاح الهيكلي على الفصل بين الدولة والعديد من الوظائف والخدمات الإنتاجية. وعلى عكس التوقعات أدى تفكيك الوكالات الغير حكومية إلى التدخل المحدود لمقدمي الخدمات من القطاع الخاص والتي يوجد معظمه في مناطق ذات إمكانية عالية. ومن ثم تحول صغار الملاك إلى منظمات منتجين للتعويض عن تراجع خدمات الدولة والحاجة إلى بدائل القطاع الخاص. وعندما تتدخل الحكومة في عملية توافر المنظمات التعاونية غالبًا ما يتجنبهم المنتجين ويقوموا بإنشاء جمعيات.

وكما ذكر في الفصل الثالث أن منظمات المنتجين قد انتشرت بسرعة ومن المقدر أن ينتمي 250 مليون مزارع في البلدان النامية إلى واحدة[72] من هذه المنظمات. ويتم تنظيم المنتجين على الصعيدين الإقليمي والدولي (الإطار 6.9). وتمكن هذه المنظمات مشاركة المنتجين في مشاورات مع الهيئات الإقليمية والدولية.

وتدخل منظمات المنتجين في مجموعة واسعة من الأنشطة التي يجري استعراضها في التقرير. فهي تشارك في المفاوضات التجارية وفي وضع السياسات الزراعية المحلية (انظر فصل 4) وتعمل على تحسين شروط الوصول إلى الإنتاج (انظر فصل 5) والوصول إلى أسواق المدخلات (كما ذكر بالأعلى) وتعمل على توليد واعتماد الابتكارات التكنولوجية إلى جانب التنويع في الأنشطة الجديدة (انظر فصل 7) وأيضاً المساهمة في إدارة الموارد الطبيعية (انظر فصل 8). كما تعد لبنة أساسية لجداول أعمال التنمية الزراعية (انظر فصل 10). وتشارك أيضاً في نشاط الحكم القائم على المشاركة وبصفة خاصة فيما يتعلق باللامركزية حيث تدفع المجتمع إلى نهج التنمية (انظر فصل 11)[73].

وتعد شبكة تعاونيات الألبان الهندية والاتحاد الوطني لمنتجي البن في كولومبيا من أكثر المنظمات المنتجة شهرة وفي عام 2005 بلغت نسبة إنتاج الألبان في الهند 22 بالمائة وكان ذلك عن طريق منظمة تعاونيات الألبان الهندية إلى جانب 12.3 مليون عضو، وتبلغ نسب أعضاء التعاونيات أو صغار الملاك أو النساء الذين لا يملكون أرضًا نسبة 60 بالمائة (وتشكل نسبة عضوية المرأة حوالي 25 بالمائة)[74]. وأنشأ الاتحاد القومي لمنتجي البن في كولومبيا عام 1927 حيث بلغ عدد أعضائه 310.000 عضوا، معظمهم من صغار الملاك (أقل من 2 هكتار لكل عضو) وتقدم المنظمة خدمات التسويق والإنتاج إلى 500000 من مزارعي البن، وتخصص إرادات المنظمة للصندوق القومي للبن حيث يمول البحوث والإرشاد وتستثمر في خدمات (التعليم – الصحة) وتستخدم في البنية التحتية (الطرق الريفية والكهرباء) ولمجتمعات زراعة البن[75].

مواجهة منظمات الإنتاج للتحديات:

وقد توسعت منظمات الإنتاج بشكل سريع ولكن وجودها لا يضمن فعالية كاملة، حيث تحتاج لمواجهة تحديات خمس رئيسية منها داخلية للمنظمة وخارجية[76].

تسوية المنازعات بين الكفاءة والمساواة: عادة ما تعمل منظمات المنتجين في إطار المجتمعات الريفية حيث تخضع لقواعد وقيم التضامن والاندماج الاجتماعي. وهذا قد يتعارض مع متطلبات الأعمال المهنية التي تؤديها المنظمات والتي ينبغي لها مساعدة تنافس الأعضاء لضمان بقائهم في السوق.

إطار 6.9: منظمات المنتجين ذات العضوية الدولية:

تأسس الاتحاد للمنتجين الزراعيين في عام 1946. وللوفاء بحاجات منظمات الزراعة، أسس ما عرف باسم " أجركورد" في عام 2000 وهو تحالف من وكالات زراعية توفر برامج لتقوية أعضاء منظمات الزراعة بالاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين. وبموجب "أجركورد" وبرنامجه الخاص ببناء القدرة تسهم المنظمات الزراعية بالبلدان الصناعية في تعزيز نظيراتها في البلدان النامية.

ويمثل الاتحاد (115) منظمة وطنية في (80) دولة، وتمثل البلدان النامية الآن الأغلبية في عضويته. ويعد هذا الاتحاد المنتدى العالمي الوحيد للفلاحين في البلدان الصناعية والنامية لتبادل المخاوف ووضع أولويات مشتركة.

وللاتحاد وضع استشاري عام مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة و CGIAR.

تم تأسيس "فيا كامبسينا" وهي شبكة دولة من الاتحادات تضم (92) اتحادًا في عام 1992، من أجل تنسيق عمل منظمات تضم منتجين صغار ومتوسطين وعمال زراعيين ونسوة ريفيات منتجات وجمعيات محلية من أفريقيا وأمريكا وآسيا وأوروبا. وتهدف إلى التأثير على قرار الحكومات والمنظمات متعددة الجنسيات الخاص بالسياسات الاقتصادية والزراعية التي تؤثر على أعضائها وتقوي مشاركة المرأة.

المصدر: www.ifap.org، www.vaicampesina.org

وباسم التضامن تجد المنظمات صعوبة في استبعاد الأعضاء الغير ملتزمين بالتعليمات. وباسم التكافل تسعى المنظمات لضمان وصول الدعم إلى الأعضاء ذوي الأداء الأضعف وذلك على حساب رفع مستوى الأداء مما يضعف من المكافأة للكفاءة والابتكار[77]. حيث تسعى كثيراً إلى تقديم السلع العامة للمجتمع مما يستنزف مواردها ويوضح التحليل لـ 410 منظمة منتجين في (شيلي) أن تطبيق القواعد الصارمة قد ينجح في رفع مستوى الأداء وتكاليف تخصيص القواعد والفوائد لكل عضو تكون على أساس ممارسته أو ممارستها في العمل الزراعي والسوق. كما يتم تنفيذ اتفاقيات بين المنظمات والأفراد إضافة إلى خفض تكاليف المعاملات للتفاوض وإلى جانب الرصد وإنفاذ الاتفاقيات المبرمة بين المنظمة والأعضاء[78].

التعامل مع الأعضاء المختلفين:

ويجب على منظمات المنتجين أن تقدم مصالح متنوعة للعضوية (انظر فصل 3) وهذا يخلق تحدياً كبيراً في تحقيق تمثيل عادل عبر زيادة المصالح. وتكون القيادة لكبار السن من الذكور وأفراد من النخبة في المناطق الريفية ومع ذلك يجب على المنظمات أن تضمن أن مصالح صغار الملاك والنساء والمنتجين الصغار تمثل تمثيلاً عادلاً وأيضاً تخدم احتياجاتهم على نحو كاف. وهناك دور مهم للخدمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية للمساعدة على تعزيز قدرة الأعضاء الأضعف لاكتساب المهارات وكسب أصوات في المنظمات. ومن المهم أن تكون أكثر آليات وضع القرار أكثر شفافية وكذلك نظم المعلومات ونظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام لتمكين الأعضاء الجدد والأعضاء الأضعف لضمان تحسين مستوى الحكم في المنظمات بالإضافة إلى تنفيذ نظام المساءلة للقادة من قبل الأعضاء.

تطوير القدرات الإدارية لسلاسل القيمة العالية: تحتل العولمة وسلاسل العرض المتكاملة مكانة المطالب الجديدة من مديري منظمات المنتجين ويجب أن يتعامل المديرون مع سلاسل العرض الأكثر تطويراً على الصعيدين الوطني والدولي إلى جانب المتطلبات المتغيرة والضرورية (انظر فصل 5). ويجب أن توفر الإمدادات للأعضاء لتلبية متطلبات سلاسل القيمة حتى تحقق عملية التسليم في الوقت والمكان كما تعمل على تلبية معايير الصحة النباتية والمواصفات القياسية وتلبية المتطلبات الخاصة لصناع الزراعة والمصدرين السوبر ماركت[79].

يوجد أيضاً دور مهم للحكومات والجهات المانحة للقيام بدعم بناء القدرات في طائفة واسعة من المجالات الإدارة، الأسواق، الجوانب التقنية للإنتاج ومدخلات الشراء والتوزيع والأخذ بالقياسات والمعايير النباتية والمشاركة في تحليل السياسات والحوار والمفاوضات. وقد تضمنت الجهات المانحة تعزيز القدرات الإدارية للقادة لوضع أنظمة لإدارة مالية شفافة.

المشاركة في مفاوضات رفيعة المستوى: تشارك منظمات الإنتاج في مناقشات فنية رفيعة المستوى مثل مفاوضات التجارة العالمية والحاجة إلى مهارات الاتصال[80] والتقنية الجديدة وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تظل المنظمات وفيه لمصالح الأعضاء الوطنية والمحلية فالتحدي الصعب لرئاسة المنظمات يغطي منطقة واسعة من المصالح. وهذا يتطلب الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع أعضاء المنظمات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ويمكن للحكومات والجهات المانحة أن تعزز فعالية منظمات الإنتاج والمشاركة في هذه المشاورات لمساعدة الأعضاء للحصول على المساواة في الوصول للمعلومات والسعي للنصيحة الفنية لضمان فهم أفضل لعواقب السياسات التي تجرى مناقشاتها. إلى جانب توظيف الخبرة الفنية لإعداد مدخلاتهم في الحوار السياسي.

التعامل مع البيئة الخارجية الغير مرغوب فيها:

ومع ذلك فإن لها دور فعال في مواجهة التحديات الأربع المذكورة أعلاه، ولا يمكن لمنظمات المنتجين النجاح في تعزيز مصالح صغار الملاك بدون وجود بيئة قانونية وتنظيمية تضمن الحكم الذاتي للمنظمات. وهذا بدوره يتطلب تغيير طريقة تفكير صناع السياسة

والموظفين في الوكالات الحكومية حول دور تلك المنظمات ويجب أن تعتب بالمنظمات كعناصر فعالة مكتملة وليس كأدوات لتصميم السياسات وتعمل على التنفيذ بدون التشاور معها وأيضاً بدون جعلها كقنوات لجداول أعمال الجهات المانحة المنفذة. ويجب أن تكون الخدمات العامة موجهة للعملاء حتى يتمكنوا من الاشتراك مع المنظمات إلى جانب الآليات التي تسمح بالمفاوضات العادلة بين المنظمات والقطاعات الأخرى ويجب أن يتم إنهاء تدخل الحكومات في إدارة المنظمات التعاونية. حيث تكون هذه العملية صعبة وتتطلب مواجهة قوية على عاتق الأفراد والمصالح السياسية[81]. وكان الدعم المقدم إلى منظمة التعاونيات الهندية من الجهات المانحة موجه بشكل جزئي إلى أهداف تحسين الكفاءة من خلال إنهاء تدخل الحكومات وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير فإن الأهداف لم تتحقق تماماً بعد نهاية عقدين من الدعم[82]. ومن ثم فإن الاستخدام الفعال لمنظمات المنتجين كجزء من جدول أعمال تنمية الزراعة يتطلب أن يكون قوياً وتحديد شروط استباقية البلد لتحقيق هذا النجاح.

دعم منظمات المنتجين لضمان تمكينهم.

قامت الحكومات والجهات المانحة بدعم منظمات المنتجين والجهات المانحة من خلال المنظمات الغير حكومية غالبًا. ويقوم عدد من منظمات المنتجين في البلدان الصناعية بدعم المنظمات في البلدان النامية من خلال المنظمات غير الحكومية التي تمولها رسوم العضوية.

بيد أن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي ليس بالأمر السهل.

ولكي تكون فعالة يجب أن يكون الدعم طويل الأجل ولكن لا يتعارض مع الجدول الزمني لتلك الاستراتيجية. فدعم الجهات المانحة والحكومة سواء أكان مالياً أو إدارياً أو فنياً يمكن أن يكون سلاحاً ذو حدين مما يؤدي إلى خلق التبعية وتقويض المنظمات بدلا من تمكينها معتمدة علي كيفية توفير الدعم[83].

وعلى الرغم من عدم وجود طريقة أفضل لتقديم الدعم فإنه يوجد ثمة نهج أثبتت فاعلية صرف الأموال على توصيل الطلب إلى جانب الأنشطة المختارة من قبل منظمات المنتجين ومقدمي الخدمات مثل الذي يحدث في السنغال ومالي[84]. وثمة نهج آخر تم تقديمه من قبل برنامج خلق سياسة المشاركة والذي يقوم بتمويله المعونة الهندية وتدعم منظمات المنتجين علاقات مع الجامعات التي يمكن أن توفر البحوث السياسية لمواقف منظمات المنتجين المقترحة. فهذه وغيرها من النهج لتمكين منظمات المنتجين تحتاج لمزيد من التجارب والتحليلات لتصبح أكثر فاعلية.

الابتكارات المؤسساتية – ما زالت تعمل في إطار النمو

ورغم ما حدث مؤخراً من تطور في الابتكارات المؤسساتية في طائفة واسعة من البلدان والأسواق، فإنه لا تزال هناك فجوات مؤسساتية كبيرة في دعم القدرة التنافسية لأصحاب الحيازات الصغيرة فأسواق الأراضي لا تزال غير مكتملة وغير فعالة. ولا تزال أسواق المال مشحونة بعدم التطابق في الحصول على المعلومات. فالتأمين ضد المخاطر متاحاً فقط لقليل من الأفراد والمجتمعات. وتعد أسواق المدخلات غير فعالة نتيجة للانتشار على نطاق ضيق والسمعة المشوهة من جانب الإعانات التي تميل إلى استفادة أكثر لملاك الأراضي الأكبر. إن منظمات المنتجين ليست سوى بداية لتمثيل مصالح الفقراء من صغار الملاك. ومع ذلك فإن كثيراً من الأمور لم تنطلق حيث ينتهي الفصل بمذكرة لويس باستحسان العمل إلى جانب إنجازه ولكن للعمل في التقدم مع كثير مما ينبغى القيام به والإلحاح في ذلك للحد من عدم وجود الفعالية وانعدام المساواة والتكاليف البشرية للفجوات المؤسساتية الباقية.

الفصل السابع

الابتكار من خلال العلوم والتقنية الحديثة

تواجه الزراعة فى القرن الحادى والعشرين صعوبات تكنولوجية أكبر من تلك التى واجهتها فى العقود الأخيرة. فمع تزايد ندرة الأرض والمياه سوف يصبح ارتفاع معدل الإنتاجية هو المصدر الرئيسى لزيادة الناتج الزراعى والوسيلة الأساسية للوفاء بالطلب المتزايد على الغذاء والمنتجات الزراعية. ومع ظهور العولمة وظهور سلاسل جديدة لمنافذ البيع سوف يضطر المزارعون والبلدان إلى الابتكار والتجديد المستمر للاستجابة إلى الطلب المتغير فى الأسواق ليحافظوا على تنافسيتهم. ومع التغير فى المناخ سوف يضطرون إلى التأقلم بالتدريج. تحتاج كل المناطق وخاصة تلك الموجودة فى المناطق الشبه صحراوية الغير متباينة فى قارة أفريقيا والتى تتميز بنظام الرى المعتمدة على الأمطار والتى ترتفع بها نسبة المخاطرة، تحتاج هذه المناطق إلى تقنيات مستدامة ترفع من إنتاجية واستقرار وقوة نظم الإنتاج.[1] وهذه التغيرات تستوجب أن تتخطى التكنولوجيا المستخدمة فى التطوير مجرد رفع إنتاجية المحاصيل وتستهدف أيضاً ما هو أبعد من ذلك بكثير من ترشيد استخدام المياه والطاقة وتقليل نسب المخاطرة وتحسين مواصفات المنتج والرفع من جودته وحماية البيئة ومراعاة الفروق بين النساء والرجال عند تصميم النظم الزراعية.

ويشهد العلم أيضاً تغيراً سريعاً. التطورات الثورية فى العلوم الحيوية والمعلوماتية لها القدرة على رفع تنافسية الملاك الصغار المعتمدون على الأسواق وتجنب الجفاف والأمراض فى نظم الإنتاج المهمة بالنسبة للفقراء. ومثالاً لذلك القطن المعدل وراثياً والمقاوم للحشرات، فهو مثال للنجاح لجميع الأطراف، فقد قلل من إهدار المحصول وزاد من أرباح المزارع وقلل بشكل كبير من استخدام المبيدات الحشرية لملايين من الملاك الصغار. ولكن فوائد التقنية الحيوية التى تقود استخدامها الشركات الخاصة الكبيرة متعددة الجنسيات والمهتمة بالزراعة كنشاط تجارى لم يتم استغلالها بعد بشكل آمن لسد احتياجات الفقراء.

كما أن الأشكال التنظيمية للابتكار التقنى تشهد تغيراً سريعاً أيضاً، فهى أشكال أكثر تعقيداً تأخذ أشكالاً تعاونية بدلاً من الأشكال الفردية وتعتمد على مصادر متعددة للابتكار والإبداع. إن عالم الزراعة الجديد يتيح متسعاً أرحب لمجموعة أكبر من المؤثرين عليه وعلى الابتكارات الجديدة فيه ومنهم المزارعون والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى. ويكمن جوهر رفع الإنتاجية مستقبلياً فى الربط بين التطوير التقنى والابتكارات المؤسساتية والأسواق لتفعيل دور هذه الأطياف المتباينة من المؤثرين على الابتكارية فى الزراعة.

تؤدى هذه التغييرات إلى تركيز الانتباه على نظم ابتكارية أوسع. فمع تطور الأسواق تصبح الابتكارية أقل اعتمادية على العلم (العرض) وأكثر اعتمادية على الأسواق (الطلب). تركز الاتجاهات الحديثة المعتمدة على الطلب على قوة المستخدم، أى المزارعين والمستهلكين والمصالح الخارجة عن نطاق الزراعة، فى تحديد الأولويات البحثية وتحديد أهمية البحث العلمى فى سلسلة القيمة المضافة بدءاً بالمزرعة وانتهاءاً بالمستهلك النهائى. تحتاج الابتكارية فى الزراعة الحديثة إلى معرفة رأى المستخدم والعمل الجماعى ما بين هذا النطاق الأكثر اتساعاً من المؤثرين فى الابتكارية فى الزراعة.

يلقى هذا الفصل نظرة على التطورات العلمية والتقنية الحديثة من ثلاث زوايا:

- التأثيرات الحديثة والصعوبات الظاهرة فى التقنيات الحيوية والإدارية.
- الاستثمارات فى مجال البحث والتطوير (R&D) لإنتاج تقنيات جديدة مع الأخذ فى الاعتبار بالفارق المتزايد بين البلدان الصناعية والبلدان النامية بل الفارق المتزايد بداخل البلدان النامية نفسها.
- التشكيلات المؤسساتية التى بدأت فى الظهور والتى تستثمر فى الابتكار بما فى ذلك التوسع وهى تمتلك كفاءة أكبر فى سد احتياجات السوق من خلال العمل الجماعى ومشاركة المزارع.

الاستنتاج الرئيسى: قامت الاستثمارات فى مجال البحث والتطوير (R&D) الزراعى بتحويل جزء كبير من الزراعة فى العالم النامى إلى مجال ديناميكى متفاعل به معدل سريع للابتكارية التقنية والتى أدت إلى تسريع عملية النمو والتقليل من حدة الفقر. بيد أن الإخفاقات فى الأسواق العالمية والمحلية مازالت تتسبب فى نقص شديد فى البحث والتطوير وفى النظم المكملة خاصة فى البلدان الأفريقية التى تعتمد على الزراعة. وقد بات من اللازم زيادة الاستثمارات العامة والخاصة فى البحث أو التطوير وتقوية المؤسسات وعمل الشراكات مع القطاع الخاص والمزارعين ومؤسسات المجتمع المدنى وذلك للوقوف على احتياج المستخدم للبحث والتطوير وزيادة استجابية السوق وتنافسيته وضمان استفادة الفقراء. سوف تكون هذه الاستثمارات والتطويرات المؤسساتية ذات أهمية كبرى فى المستقبل مع ظهور الأسواق سريعة التغير وتزايد ندرة الموارد والقدرة المتناقصة على التنبؤ.

التحسينات الوراثية حققت نجاحاً باهراً ولكن ليس فى كل مكان

الزراعة هى عبارة عن عملية حيوية ولذا فإن الابتكارية فى المجال الزراعى تختلف عنها فى التقنيات الأخرى. أظهرت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أن تقنيات التحسين الوراثى مثل التهجين فى المحاصيل والحيوانات كانت فى الأغلب مقتصرة على المكان المحلى الذى أجريت به وبصفة عامة لم تنتقل بشكل جيد من الشمال ذا المناخ المعتدل إلى الجنوب ذا الجو القارى. وقد أدت الأبحاث التى أجريت فى الستينيات من القرن العشرين والتى استهدفت تكييف سلالات محسنة وحيوانات مهجنة على الظروف القارية والشبه قارية إلى إعطاء مردود عالى وإلى آثار إيجابية للفقراء. بل إن التقدم السريع فى العلوم الحيوية والمعلوماتية يعد بتأثير أكبر لم يتم استغلاله بعد لصالح الفقراء. (انظر بؤرة تركيز هـ).

السحر البطئ: الانتشار المستمر للأصناف المحسنة

منذ الستينيات من القرن العشرين كانت إحدى أكبر قصص النجاح فى مجال التنمية هى التهجين العلمى للنباتات والتى أثمرت أصنافاً محسنة تتناسب مع صغار الملاك فى المناطق القارية والشبه قارية وقد سميت قصة النجاح هذه بالثورة الخضراء (شكل 7.1). وبدأت الثورة الخضراء بمراكز البحث الدولية التابعة للمجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية (CGIAR) والتى أنتجت أصنافاً شبه قزمية من الأرز والقمح وأصنافاً محسنة من الذرة وقد توالت من بعدها برامج التهجين التابعة للقطاع العام فى البلدان النامية والتى نجحت فى إنتاج وتسجيل ما يزيد عن 8000 صنف محسن من المحاصيل على مدار الأربعين سنة الماضية.[2] كما أن الشركات الخاصة المنتجة للبذور أصبحت أيضاً مصادر هامة للأصناف المهجنة المحسنة ومن بعض المحاصيل بالنسبة للملاك الصغار وكانت الذرة من أهم تلك المحاصيل.

شكل بياني 7.1: انتشار الأصناف المحسنة بتوسع ما عدا في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء:

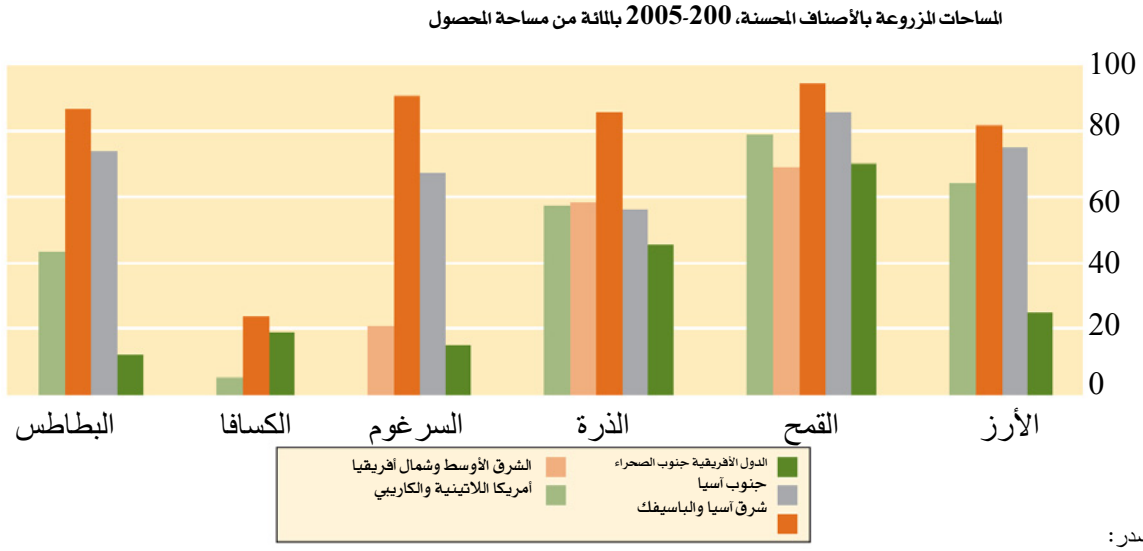

المصدر:
WDR 2008 team, based on Evenson 2003; http://www.faostat. fao.org; IRRI, personal communication 2007; CIMMYT, personal conmmunication 2007.

ملحوظة: الأنواع المحسنة من الأرز والقمح جميعها شبه قزمية والتي تم تطويرها أول مرة فيما عرف بأنها الثورة الخضراء.
جميع البيانات المتوفرة عن الفترة ما بين 2000–2005 فيما عدا الذرة في بعض البلدان الأفريقية جنوب الصحراء حيث تخص البيانات عام 1997.

بل إن مساهمة الأصناف المحسنة من المحاصيل في رفع إنتاج المحاصيل ازداد منذ الثمانينيات من القرن العشرين حتى عنه أثناء عقود الثورة الخضراء. ففي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تقدر نسبة مساهمة الأصناف المحسنة في نمو المحاصيل ب50 بالمائة مقارنة ب21 بالمائة في العقدين السابقين لهما. وكان المستهلك الفقير هو المستفيد الأول، فبدون هذه المكاسب في الإنتاج لكانت أسعار الحبوب قد وصلت من 18 إلى 21 بالمائة أكثر في عام 2000 وانخفضت نسبة توافر السعرات الحرارية للفرد فى البلدان النامية بنسبة 4 إلى 7 بالمائة وتم تصنيف 13 إلى 15 مليون طفلاً إضافياً تحت بند سوء التغذية ولتمت زراعة هكتارات عديدة أخرى من الغابات والنظم البيئية الضعيفة.[3]

ساهمت التحسينات الوراثية للأجيال الجديدة من الأصناف، وانتشارها إلى ما وراء المناطق المروية والمناطق المروية بالمطر عن طريق التحكم الجيد فى المياه، ساهمت فى زيادة مستمرة فى الإنتاج. فعلى سبيل المثال تزرع الهند 80 بالمائة من أراضيها المزروعة بالحبوب تزرعها بأصناف محسنة ونصف هذه الأراضي فقط مروية.[4] أعطت الأجيال الجديدة من أصناف القمح المحسن زيادة سنوية فى الإنتاجية تقدر بنسبة 1 بالمائة وقد تضاعفت المساحة المزروعة بهذه الأصناف على مستوى العالم إلى أكثر من الضعف منذ عام 1981 وجزء كبير منها فى المناطق المروية بالمطر.[5]

لم يمتد تأثير هذا السحر البطئ إلى كل المزارعين.[6] فالجزء الشبه صحراوى من قارة أفريقيا لم تنتشر به زراعة هذه الأصناف المحسنة بشكل كامل على الإطلاق مع وجود بعض البلدان الأفريقية التى ليس لديها تقريباً أى مساحات مزروعة بأصناف محسنة. فما هو سبب الانتشار المحدود للثورة الخضراء فى الجزء الشبه صحراوى من قارة أفريقيا؟[7] تكمن الإجابة فى الأسباب التالية: عدد الأنواع الكبير من المحاصيل المختلفة التى يتم زراعتها فى المنطقة والتعقيدات الزراعية البيئية والتباين الموجود فى المنطقة وعدم وجود البنية التحتية والأسواق والمؤسسات الداعمة والاختلافات بين الرجال والنساء فى مسئوليات العمل والقدرة على استخدام الأصول وقد كان لكل تلك العوامل أثر على عدم انتشار الثورة الخضراء فى هذه المنطقة (انظر فصل 2).[8]

التجارب الحديثة في بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء مبشرة بالخير بشكل أكبر. فبعد بداية متأخرة فإن الأصناف المحسنة تؤثر أخيراً على بعض المواد الغذائية:

الذرة .فى كثير من البلدان الأفريقية فى الثمانينيات من القرن العشرين قامت نسبة كبيرة من الملاك الصغار بالاعتماد على أصناف الذرة المحسنة والهجينة حتى بلغت تغطية شاملة تقريباً فى بعض البلدان مثل بلدة زيمبابوى. ولكن معظم ذلك تم تأمينه عن طريق دعم كثيف للمدخلات والأسعار، وكان دعماً غير مستدام.[9] ولكن فى نفس الوقت، فإن جزء كبير من المساحة المزروعة بالذرة تم زراعتها بأصناف محسنة ومهجنة فى عام 2006 فى كينيا (80 بالمائة)، مالاوى (30 بالمائة)، تانزانيا (28 بالمائة)، زامبيا (49 بالمائة)، زيمبابوى (73 بالمائة).[10]

الكاسافا: تم الاعتماد على سلالات محسنة ومقاومة للأمراض من الكاسافا بلغت أكثر من نصف المساحة المنزرعة بالكاسافا فى نيجيريا وهى تعتبر أكبر منتج فى العالم للكاسافا. الكاسافا هى أسرع المواد الغذائية نمواً فى أفريقيا، وبما أنها مصدراً لتغذية الفقراء فإن تأثير ارتفاع الإنتاجية بالأخص فى صالح الفقراء [11].

الأرز :فى عام 1996 تم إمداد المزارعين بصنف أفريقي جديد من الأرز يجمع ما بين الإنتاجية العالية للأرز الآسيوى والمقاومة الموجودة فى الأرز الأفريقي للحشائش والآفات والأمراض وندرة المياه. وقد أدى ذلك إلى رفع الإنتاجية تحت ظروف المدخلات الشحيحة وتم زراعة هذا الصنف المحسن على مساحة تبلغ حوالى 200 ألف هكتار فى أفريقيا[12] ولكن التحول لهذه السلالة ما زالت نسبته منخفضة وذلك بسبب عدم نشره والتدريب على زراعته.

الفول :فى شرق ووسط وجنوبى أفريقيا يقوم حوالى 10 ملايين مزارع، معظمهم من النساء، بزراعة واستهلاك أصناف جديدة من الفول (Phaseolus vulgaris)والعديد من هذه الأصناف به قدرة على مقاومة مخاطر متعددة [13].

تطور مكمل فى قانون المؤسسات ومناطق الأمطار غير المؤكدة والتى بها قدرة متواضعة على الإنتاج تساهم فى تنوع الاختيار ووسائل التهجين التى تتشارك مع المزارعين فى المراحل الأولى من تهجين النبات. الوسائل اللامركزية والتى تعتمد على المشاركة تسمح للمزارعين أن يختاروا ويؤقلموا التقنيات للأرض المحلية وأنماط سقوط المطر وللظروف الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى استخدام الخبرة الشعبية أيضاً. فيما بين عام 1997 وعام 2004 قام البرنامج البحثى للشعير التابع للمركز العالمى للبحوث الزراعية فى مجال المناطق الجافة فى سوريا بتحويل أعماله من 8 آلاف قطعة أرض كان يزرعها ويقوم بتقييمها فى محطة الأبحاث إلى 8 آلاف قطعة أرض تزرع فى حقول المزارعين ويقوم المزارعون أنفسهم بتقييمها [14] قد تبين أن التهجين النباتى التعاونى والانتقاء المتنوع يؤدى إلى الإسراع بالتطور المتنوع والانتشار ليصل إلى من خمس إلى سبع سنوات، وهو نصف الزمن الذى تحتاجه برامج التهجين التقليدية والذى يتراوح ما بين 10 إلى 15 سنة. [15]

في المناطق شديدة الفقر والتى تزرع الأرز وتعتمد على الأمطار فى جنوب آسيا والتى مرت بها الثورة الخضراء بدأ التهجين التعاونى فى جنى ثماره بالظهور السريع للمزارعين الذين يعتمدون على أصناف قاموا باختيارها بأنفسهم والتى تعطى إنتاجية أعلى بنسبة 40 بالمائة فى مزارعهم. [16] يحتاج هذا الاتجاه إلى الاختبار على نطاق أوسع فى البيئات المطيرة المتباينة فى أفريقيا، فقد أظهرت النتائج الأولية لمشاركة المزارعين وبالأخص المزارعات فى اختيار الأصناف نجاحات فى محاصيل كل من الفول والذرة والأرز.[17] كما نحتاج إلى تقييمات اقتصادية لاستخدام هذا الاتجاه على نطاق أوسع.

ولكن الأصناف المحسنة وحدها لن ينتج عنها ثورة خضراء فى الأماكن الأقل حظاً والتى تتميز بخصوبة منخفضة فى التربة وعدم وجود أى نوع من التحكم فى الماء وكليهما يمثل عقبة كبيرة يصعب التغلب عليها باستخدام التحسينات الوراثية وحدها. وبلغة علماء المحاصيل فكلاً من السلالة والبيئة المحيطة بالمحصول وطريقة إدارته يجب أن يتغيرا كى نستفيد من التفاعل الإيجابى بين كلا العاملين والذى يميز أى ثورة خضراء.

مخاطر المحصول والملكة الحمراء

استقرار المحصول شيء مهم لكل المزارعين ولكن بخاصة للمزارعين الذين يعتمدون على الزراعة للاكتفاء الذاتى والذى يتأثر أمنهم الغذائى ومعيشتهم لتفشى الآفات والأمراض والجفاف والمخاطر الأخرى. يمكن للأصناف المحسنة أن تجعل المحاصيل أكثر استقراراً. توصلت دراسة حديثة إلى أن تنوع محاصيل الحبوب عن طريق قياس معامل التنوع على مدار الأربعين سنة الأخيرة قد انخفض فى البلدان النامية، وأن هذا الانخفاض مرتبط إحصائياً بانتشار الأصناف المحسنة حتى بعد أخذ الزيادة فى الرى والمدخلات الأخرى فى الاعتبار من الناحية الإحصائية. [18] تقدر الفوائد السنوية من جراء المحاصيل الأكثر استقراراً من الذرة والقمح وحدهما بحوالى 300 مليون دولار وهو ما يزيد على الإنفاق السنوى على أبحاث تهجين الذرة والقمح فى البلدان النامية.

يعكس الاستقرار فى المحصول الناتج عن أصناف محسنة بشكل كبير الجهود طويلة المدى للتهجين لمقاومة الأمراض والآفات. وحتى فى حالة تهجين السلالات المحسنة لمقاومة مرض ما فيجب تغييرهم بشكل دورى لتجنب تفشى سلالات جديدة من المسببات المرضية. وبدون الاستثمار فى تلك الأبحاث الوقائية فإن المحاصيل سوف تضمحل، وهو أمر تم التعبير عنه بشكل واضح فى قصة أليس فى بلاد العجائب عندما قالت الملكة الحمراء "كما ترون هنا، تحتاج إلى بذل كل طاقتك فى الجرى لكى تظل فقط فى مكانك".[19] فى حدود ثلث إلى نصف استثمارات البحث والتطوير الحالية فى مجال التهجين يتم استثمارها فى

الصيانة مما يترك موارد أقل لاستخدامها فى تنمية الإنتاجية[20].

يمكن للتقليل من الاستثمار فى بحوث الصيانة أن يهدد الموارد المحلية للغذاء بل وفى بعض الأحيان يمكن أن يكون له تأثيراً عالمياً. فلنأخذ على سبيل المثال الظهور المفاجئ الكبير لUg99 وهى سلالة جديدة من صدأ الساق (Puccinia graminis tritici) فى القمح والذى يمثل المورد الغذائى الثانى فى العالم من حيث الأهمية. صدأ الساق شيء كارثى لأنه يمكن أن يتسبب فى فقد كلى تقريباً للمحصول على مساحات شاسعة. ظهر Ug99 لأول مرة فى عام 1999 فى أوغاندا وهو الآن منتشر فى مناطق زراعة القمح فى كينيا وإثيوبيا كما تم العثور عليه فى عام 2007 فى اليمن. ومن خلال الخبرة السابقة، فإن الUg99 يتوقع أن تقوم الرياح بحمله خلال الشرق الأوسط لمناطق زراعة القمح فى جنوب آسيا وربما إلى أوروبا والأمريكتين. وإذا أخذنا فى الاعتبار القاعدة الضيقة للمقاومة الجينية للمرض فى أصناف القمح الموجودة حالياً فإن انتشار الـ Ug99 يمكن أن يتسبب فى خسائر مدمرة فى بعض سلالات الطعام فى العالم.[21] وقد كان آخر اندلاع كبير لصدأ الساق فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام 1953 وعام 1954 وقد تسبب فى خسائر وصلت إلى 40 بالمائة من المحصول تصل قيمتها إلى 3 بليون دولار بالقيمة الحالية للدولار.[22] يجب أن يتمكن مهجنى النباتات وعلماء المسببات المرضية من خلال عمل دولى مكثف من تجنب وباء عالمى من خلال فحص واختيار للسلالات المقاومة وجلبهما إلى مزارع المزارعين.

إن المزارعين الذين يستخدمون الأصناف التقليدية هم أيضاً فى عرضة لتفشى عشوائى للأمراض كما حدث مؤخراً فى تفشى الذبول البكتيرى (Banana Xanthomonas wilt) فى شرق أفريقيا. يهدد المرض المعيشة والأمن الغذائى لملايين البشر الذين يعتمدون على الموز فى منطقة البحيرات العظمى، وهى منطقة يبلغ نصيب الفرد فيها من استهلاك الموز أعلى معدل له فى العالم.[23] وفى أوغاندا، حيث يستخدمون الموز كغذاء أساسى، تقدر الخسارة الوطنية ب360 مليون دولار فى السنة.[24] ولذا فإن استنباط صنف باستخدام الهندسة الوراثية يقاوم هذا المرض يعتبر إنجازاً كبيراً ولكن استخدامه يعتمد على وضع أوغاندا لقواعد الأمن البيولوجى. (انظر بؤرة تركيز هـ).[25] الأزمات المتعاقبة تعتبر بمثابة جرس إنذار لتطوير استراتيجيات مناسبة لأبحاث الصيانة المصحوبة بتنسيق ومراقبة وتمويل دولى.

إن التقدم فى تطوير أصناف لها أداءً جيداً تحت ظروف الجفاف والحرارة والفيضانات والملوحة المرتفعة هو تقدم أبطأ بشكل عام من التطور فى مقاومة الأمراض والآفات. فبعد مرور أكثر من 30 عاماً من الأبحاث التى أجراها المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح (CIMMYT) لإنتاج أصناف مهجنة من الذرة المقاومة للجفاف يرى الآن نتائج وثمار بحثه فى شرقى وجنوبى أفريقيا. ومقارنة بالهجن الحالية فإن الهجن الجديدة تعطى إنتاجية أكثر بنسبة 20 بالمائة فى المتوسط تحت ظروف الجفاف.[26] وبالمثل، فإن هناك دلائل حديثة تشير إلى مكاسب كبيرة فى الإنتاجية فى تهجين القمح ليتلاءم مع البيئات الجافة والحارة.[27] كما أن استنباط أصناف جديدة من الأرز تتحمل الفيضانات.[28] سوف يكون هذا التقدم فى تحمل الجفاف والحرارة والفيضانات شديد الأهمية للتأقلم مع التغيير فى المناخ.

ولكن مساحات شاسعة من المحاصيل الغذائية الأساسية يتم زراعتها كل عام بنسب منخفضة نسبياً من السلالات المحسنة، وعدم التنوع الجينى يمكن أن يعرض المحاصيل لفقد كبير فى الإنتاجية. هناك بعض الدلائل على أن عدم وجود تنوع جينى يرفع من مخاطر المحصول رغم أن بإمكانها فى نفس الوقت رفع معدل الإنتاجية.[29] وفى العقود الأخيرة تجنب العالم الكوارث الحادة بشكل كبير من جراء نقص التباين الجينى، ويرجع ذلك جزئياً إلى تعاقب الأصناف المختلفة والذى يجئ بمصادر جديدة للمقاومة. ورغم

ذلك، فإننا فى حاجة لترشيد استخدام الموارد الجينية على نطاق أوسع. (انظر فصل 11).

بخلاف المحاصيل: التحسين الوراثى للماشية والأسماك

إن التطورات فى علم الوراثة الحيوانى والسمكى بالإضافة إلى الصحة والتغذية الأفضل للحيوان كانتا أساس الثورة فى مجال الماشية فى البلدان النامية (انظر فصل 2). فقد تم استخدام هجن محسنة من الخنازير والدواجن من خلال نقل مباشر وخاص من الشمال. [30] ويظهر أثر هذه المكاسب فى إنتاجية المواشى. وفى خلال الفترة ما بين عامى 1980 و2005 فى العالم النامى، فإن معدل التكاثر لقطيع من الدواجن ذا وزن كلى حى يبلغ ألف كيلو جرام من 1.290 كيلو جرام إلى 1.990 كيلو جرام وكذا للخنازير تحسن من 140 كيلو جرام ليصل إلى 330 كيلوجرام من الوزن الحى. [31]

أدى تهجين الأبقار المنتجة للألبان مع سلالات أخرى إلى تحسين معيشة الملاك الصغار فى المناطق الاستوائية الواعدة. يتم تربية حوالى 100 مليون رأس من الماشية والخنازير سنوياً فى العالم النامى باستخدام التلقيح الصناعى[32]. ويرجع الفضل إلى حد كبير إلى التلقيح الصناعى فى أن 1.8 مليون مزارع صغير فى مرتفعات شرق أفريقيا تعتمد نسبة كبيرة من معيشتهم على الإنتاج الأعلى للألبان الذى يحصلون عليه من المواشى المحسنة جينياً. [33]

وبالمثل بالنسبة للأسماك، فإن أسماك البلطى المحسنة جينياً تقوم بتغيير المزارع السمكية وتحويلها إلى أحد القطاعات الزراعية الأسرع نمواً فى آسيا. ففى عام 2003 كانت السلالات المحسنة الناتجة عن مشروع واحد، هو مشروع للتحسين الوراثى للسمك البلطى فى المزارع (GIFT)، بالاستئثار بنسبة 68 بالمائة من إجمالى زريعة السمك البلطى فى الفلبين و46 بالمائة فى تايلاند و17 بالمائة فى فيتنام. التكلفة الأقل فى الإنتاج لكل كيلو جرام من السمك ومعدلات البقاء المرتفعة وارتفاع متوسط وزن السمكة والإنتاجية التى ارتفعت بمقدار من 9 بالمائة إلى 54 بالمائة عن السلالات الموجودة كل تلك العوامل تفسر الانتشار السريع للسلالات التى قام مشروع الـGIFT باستنباطها.[34]

ورغم ذلك، فإن التحسين الوراثى فى الحيوانات والأسماك وصل إلى نسبة منخفضة من مزارعى البلدان النامية، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود الموجودة فى نظم التوصيل لتلك التقنيات. خدمات تهجين المواشى فالعديد من البلدان النامية مازلت مدعومة بصفة عامة مما يزاحم القطاع الخاص. إن مزيد من الأبحاث لتقليل تكلفة هذه التقنيات بالإضافة إلى إصلاحات تشريعية ومؤسساتية لضمان توصيل أكثر كفائة وانتشار سوف يمكن العالم النامى من الاستفادة الكاملة من تلك التقنيات الواعدة.

ثورة تقنية حيوية تحت التكوين

التقنية الحيوية الزراعية لها القدرة على إحداث تأثير كبير للغاية على وجوه متعددة من أوجه الزراعة مثل إنتاجية المحاصيل والحيوانات واستقرار المحاصيل والاستدامة البيئية للسمات الاستهلاكية التى تخص الفقراء. يتضمن الجيل الأول من التقنيات الحيوية التكاثر بالأنسجة النباتية لعمل التكاثر وإنتاج مواد الزراعة الخالية من الفيروسات والتشخيص الجزيئى للأمراض التى تصيب المحاصيل والمواشى ونقل الأجنة فى المواشى. وحيث إن هذه التقنيات منخفضة التكلفة نسبياً وسهلة التطبيق، فقد تم استخدامها بالفعل فى بلدان نامية عديدة. فعلى سبيل المثال، البطاطا الخالية من الأمراض الناتجة عن طريق التكاثر بالأنسجة تم استخدامها على مساحة بلغت 500 ألف هكتار فى محافظة شاندونج بالصين بزيادة في الإنتاجية بلغت من 30 إلى 40 بالمائة[35] كما أن الاختبارات التشخيصية المستندة إلى تقنية حيوية متقدمة ساعدت على القضاء على الطاعون البقرى فى المواشى.

الجيل الثانى من التقنيات الحيوية المبنى على علم الأحياء الجزيئى يستخدم علم الجينوم لإعطاء معلومات عن الجينات المهمة لصفة معينة. وهذا يسمح بعمل

علامات جزيئية للمساعدة على اختيار سلالات محسنة فى التهجين التقليدى (ويسمى الانتقاء بمساعدة العلامات). تلك العلامات تسرع من عملية التهجين مما أدى إلى استنباط سلالات ناعمة من الدخن (الميليت) المقاوم للبياض الزغبى فى الهند وماشية مقاومة لمرض النوم الأفريقي وأرز مقاوم لجفاف الأوراق فى الفلبين.[36] بينما تستمر تكلفة الانتقاء بمساعدة العلامات فى الانخفاض فمن المرجح أن تصبح جزء أساسى من عدة الذي يقوم بتهجين النباتات مما سوف يؤدى إلى تحسين كفائة التهجين التقليدى بشكل كبير.

أما عن أكثر التقنيات الحيوية المحسنة إثارة للجدل فهى تقنية النقل الجينى أو الكائنات المعدلة وراثياً والتى يرمز لها برمز GMO (انظر بؤرة تركيز هـ). تقنية نقل الجينات هى أداة لعمل تهجن بدقة متناهية عن طريق نقل جين أو مجموعة من الجينات الحاملة لصفات معينة بين أو عبر الأجناس. فى حدود 9 ملايين مزارع ذا حيازة صغيرة، معظمهم فى الصين والهند، قاموا باستخدام القطن المحسن جينياً بتقنية النقل الجينى لمقاومة الحشرات. وقد أدى ذلك بالفعل إلى تقليل الفقد فى الإنتاج الناتج عن الحشرات ورفعت من ربحية المزارع وقللت بشكل كبير جداً من استخدام المبيدات الحشرية فى الهند والصين. تظل تقنية النقل الجينى مثاراً للجدل رغم ذلك بسبب المخاطر البيئية والصحية العالقة فى أذهان الناس والمحتملة.

ولذا فإن التقنية الحيوية تعتبر تقنية واعدة ولكن الاستثمارات الحالية متمركزة بشكل كبير فى القطاع الخاص وتقودها للمصالح التجارية وليست موجهة إلى احتياجات الفقراء. ولذا فهو من الضرورى زيادة الاستثمارات العامة فى الصفات والمحاصيل لصالح الفقراء على المستويات الدولية والمحلية وتحسين القدرة على رفع المخاطر وتنظيم هذه التقنيات بطرق اقتصادية وكسب ثقة الجمهور فى هذه التقنيات. الفوائد المنتظرة من تلك التقنيات لصالح الفقراء لن يتم الانتفاع بها إلا فى حالة ما إذا قام مجتمع التنمية الدولى برفع مستوى دعمه بشكل كبير للبلدان التى تريد الاستفادة من هذه التقنيات (انظر بؤرة التركيز هـ).

الإدارة وتقنيات النظم يجب أن تتكامل مع التحسينات الوراثية

جزء كبير من البحث والتطوير يركز على تحسين إدارة المحصول والماشية ونظم الموارد الطبيعية. تستثمر الCGIAR حوالى 35 بالمائة من مواردها فى نظم إنتاج مستدامة وهى نسبة تعادل ضعف نسبة ال18 بالمائة التى تستثمرها فى التحسين الوراثى.[37] جزء كبير من هذا العمل أكد على أهمية دور إدارة التربة والماء واستخدام مناهج الزراعة البيئية والتى تسخر العمليات الحيوية والبيئية لتقليص استخدام المدخلات الغير متجددة وبالأخص الكيماويات الزراعية.[38] ومن الأمثلة على ذلك الترشيد فى فلاحة الأرض والحرث والتربة المحسنة ومحاصيل السماد الأخضر وترشيد استهلاك التربة ومكافحة الآفات باستخدام التنوع والتحكم البيولوجى بدلاً من المبيدات الحشرية.

بدون فلاحة

من الثورات التقنية الأكثر تأثيراً فى إدارة المحاصيل هى الفلاحة الترشيدية (أو بدون فلاحة) وهى تقلل أو تستغنى كلياً عن العمليات الفلاحية التى تتم على الأرض وتبقى بقايا المحاصيل كغطاء للتربة. وتفوق هذه الطريقة الطرق الفلاحية التقليدية بمميزات عديدة منها زيادة الربحية عن طريق التوفير فى العمالة والطاقة وترشيد استهلاك التربة وزيادة المقاومة للجفاف وتقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى. ولكنها فى نفس الوقت تؤدى إلى جعل عملية السيطرة على الحشائش والآفات والأمراض أكثر تعقيداً وغالباً ما تلجأ إلى استخدام بعض مبيدات الحشائش.

فى أمريكا اللاتينية (بالأخص الأرجنتين والبرازيل)، الزراعة الخالية من العمليات الفلاحية تستخدم على مساحة تزيد عن 40 مليون هكتار (حوالى 43 بالمائة من الأرض القابلة للزراعة).[39] وفى حين أن المزارعين الكبار ومتوسطى الحجم هم الذين قاموا باستخدام هذه الطريقة فى الزراعة فى البداية إلا أن هذه الطريقة قد انتشرت فوصلت إلى المزارع الصغير فى جنوبى البرازيل.

إطار 7.1: عندما يعنى الصفر الكثير : منافع فلاحة الصفر فى نظم الأرز والقمح فى جنوب آسيا

أنظمة جنوب آسيا الأرز والقمح، أساس الأمن الغذائى، فى مأزق (فصل 8). توضح التجارب طويلة الأجل أن إنتاجية المحصول متوقفة وأن جودة التربة والمياه فى تدهور. ورداً على ذلك طور وروج ائتلاف الأرز والقمح فى سهل نهر جانجا الهندى فى جنوب آسيا– شبكة من العلماء الدوليين والعلماء القوميين، وممثلى الزراعة الممتدة، وصناع الآليات الخاصة، والجمعيات الغير حكومية (NGOs) – فلاحة الصفر فى الزراعة.

ومع أن فلاحة الصفر هى جزءاً من نظام أعرض كثيراً من نظام إدارة المزرعة التى تشتمل على كثير من الممارسات الزراعية، فإن مدخل أساسى للنظام روج له الائتلاف هو زراعة القمح بعد الأرز مباشرة بدون فلاحة حتى تستطيع شتلات القمح من الإنبات مستغلة الرطوبة المتبقية من محصول الأرز السابق. مظهر من مظاهر هذه الطريقة هو العمل مع صناع الآليات المحليين والمزارعين للتمكين من تكييف الحفارات للظروف المحلية.

فلاحة الصفر فى الزراعة تزيد من إنتاج القمح من خلال وضع الشتلات فى الوقت المناسب، وتخفض من تكاليف الإنتاج ليصل إلى 10 فى المائة، كما تقلل من استخدام المياه بحوالى مليون لتر لكل هكتار (يوفر 20–35 فى المائة). كما أنه يحسن من تكوين التربة وخصوبتها وخصائصها البيولوجية ويقلل من وجود الأعشاب الضارة وبعض الآفات الأخرى. أصبحت فلاحة الصفر حين يزرع القمح بعد الأرز من أشهر التقنيات التى تستخدم للحفاظ على الموارد فى سهل نهر جانجا الهندى، خاصة فى الهند حيث زُرع حوالى 0.8 مليون هكتار عام 2004 بهذه التقنية. والأبحاث عن فلاحة الصفر فى نظم الأرز فالقمح فى الهند تقدر بأنها قد أتت بعائد 57 فى المائة، بناء على استثمار 3.5 مليون دولار.[40]

يجب فى الأبحاث التالية الأخذ فى الاعتبار أن النساء يساهمن بأكثر من النصف فى نظام الأرز فالقمح، خاصة فى إدارة الماشية. وهذا له دلالات مهمة فى إشراك المرأة فى ممارسات النظام الخاصة بانتقاء البذور وإدارة العلف.

المصدر: Malik, Yadav, and Singh 2005; Paris 2003.

قامت شبكات من الباحثين وموردى المدخلات وشركات الكيماويات والمزارعين باستخدام الأبحاث التعاونية والتفاعل الرسمى وغير الرسمى لدمج أجزاء عديدة من هذه التقنية (دورة المحصول والبذور والكيماويات والميكنة الزراعية) ويقومون بأقلمتها للظروف المحلية. كما قام باستخدام هذه الطريقة حوالى 100 ألف مالك صغير فى غانا فى العقد الماضى.[41] كما ينتشر استخدامه بشكل سريع فى نظم زراعة القمح والأرز المعتمدة على الرى فى سهل نهر الجانجا الهندى (إطار 7.1).

البقوليات وخصوبة التربة

هناك تقنية أخرى لتوفير المدخلات وحفظ الموارد ألا وهى إدخال أو تحسين البقوليات فى النظم الزراعية لإعطاء منافع متعددة، من أهمها تثبيت النيتروجين بطريقة بيولوجية مما يقلل من احتياج السماد الكيميائى (خاصة إذا كانت البقوليات ملقحة بمادة ال Rhizobium التى تثبت النيتروجين). إن كثير من ربح المحصول فى إنتاج الحبوب فى أستراليا فى الستين عاماً الماضية يأتى من النظام الدورى الذى يشمل البقوليات.[42] وفى بلاد أفريقيا الجنوبية حسنت أشجار "السماد" السريعة النمو، مثل شجر Gliricidia وشجر Sesbania وشجر Tephrosia من خصوبة التربة ومن المواد العضوية فى التربة ومن تسرب المياه ومن إمكانية السعة. كما تشمل المنافع الأخرى على تقليل تآكل التربة وإنتاج خشب الوقود وعلف الماشية (إطار 7.2) [43] وتلك التقنيات هى مرتبطة تماماً بالموقع ويجب أن يكون البحث لاستخدامها ذات أولوية كبيرة لمواجهة النضوب الحاد فى مغذيات التربة جنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا.

إدارة الآفات

ومن جهة أخرى، فالبحث الذى يقلل من استخدام المبيدات للآفات الضارة من الممكن أن يكون له منافع شديدة المكاسب من ناحية الأرباح والبيئة والصحة البشرية فى النظم المكثفة. وتستخدم الإدارة المتكاملة للآفات مجموعة من الممارسات، خاصة المعلومات المحسنة عن عالم الآفات والضوارى لتقدير ما يفقد من الآفات ولتعديل مبيد الآفات تبعاً لذلك. وبالرغم من أمثلة ملاحظة لإدارة الآفات المتكاملة فإن تطبيقها كثيراً ما يكون محدوداً بسبب تعقيداتها (انظر فصل 8).

ورغم ذلك، فإن التحكم البيولوجى فى الآفات يمكن أحياناً أن يكون له تأثيرات مدهشة، غالباً ما لا تتطلب أى عمل من جانب المزارعين. من أفضل الحالات الموثقة هى السيطرة على آفة cassava mealybug فى جنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا التى دخلت البلاد مصادفة مع مواد زراعية قادمة من أمريكا اللاتينية فى السبعينيات من القرن الماضى وسببت خسارة اقتصادية كبيرة. [44] تجاوب المعهد الدولى للزراعة الإستوائية تجاه الأزمة بانتقاء وتربية وتوزيع دبور آفى كان من أعداء الطبيعة لآفة الميليبج ثم تم توزيعه فى 20 دولة. التحكم البيولوجى للآفة كان مؤثراً للغاية لدرجة أن آفة ال mealybug أصبحت تحت السيطرة تماماً الآن. وحتى حين استخدام أكثر الافتراضات المحافظة، فإن العائد بالنسبة للاستثمار البحثى كان عالياً للغاية (القيمة الحالية الصافية تقدر ب 9 بليون دولار أمريكى). [45]

التجميع

إن أعظم تأثير على الإنتاجية يتم من خلال منهج إنتاج بيئي يجمع بين متنوعات محسنة وعدة تقنيات إدارية وتكامل بين المحاصيل والماشية، بجانب التقنيات الآلية لاستغلال تأثيرات هذا الدمج. [46] ففى غانا مثلاً فلاحة الصفر تتجمع مع أنواع محسنة من البقوليات كأنواع مختلفة من الذرة. [47] وفى شرق أفريقيا تطورت الإدارة المتكاملة للآفات بزراعة نبات Desmodium (وهو نبات من عائلة البقول يمكن استخدامه كعلف للماشية) بين صفوف الذرة ليقضى على نبات Striga وهو من النباتات الطفيلية الخطيرة. [48] كما أن هناك منهجاً متكاملاً مماثلاً يشمل أنواعاً محسنة، وتثبيت للنيتروجين البيولوجى، ومحاصيل مغطاة، وآليات متكيفة مع فلاحة الصفر أثبت هذا المنهج أهميته في تنافسه العالمى مع فول الصويا البرازيلى. [49] مع صعود سلاسل القيمة، يجب أن تتضافر تلك التقنيات أيضاً وتتكامل فى جودة الإنتاج والمعالجة الزراعية.

الحاجة إلى مزيد من التقنيات المناسبة

مع أن البحث والتنمية R&D عن الإنتاج وإدارة الموارد له إمكانية كبيرة، لكن النجاح يشوبه بعض الشبهات من فلاحة الصفر. مازال هناك الحاجة الملحة للتقنية المناسبة للحفاظ على المياه النادرة وترشيد استخدامها، والسيطرة على تآكل التربة، واستعادة خصوبتها لصغار المزارعين فى المناطق ذات الإمكانيات الضئيلة. ولكن مثل تلك التقنيات المعقدة غالباً ما تكون فى احتياج إلى كثافة في العمالة والأرض وربما لا تكون ذات جاذبية للمزارعين حيث تكون تكاليف العمالة مرتفعة، أو الأراضى نادرة، أو أن معدلات التخفيض على العوائد فى المستقبل عالية أو أن العوائد فيها مخاطرة. هذه الشئون مهمة للنساء المزارعات خاصة اللاتى ليس لديهن أصول أو خدمات واللاتى لهن نماذج معينة لاستخدام العمالة الموسمية. ومع أن التقنيات تهدف إلى مساعدة الفقراء من المزارعين إلا أن السجلات توضح أن الاستعمال الأكثر للمزارعين الأغنياء. [50]

ممكن أن تتطلب تقنيات النظم والإدارة دعم مؤسسى كبير حتى تُطبق على نطاق واسع (فصل 8). كثير من تلك التقنيات تشمل على تفاعليات العديد من ممثلى الأعمال– مثل العمل الجماعى بين المزارعين المجاورين، وأيضاً المساندة الفنية، التعلم، التفاعل بين المزارعين بعضهم ببعض، ومشاركة المعلومات، مثل فلاحة الحماية فى البرازيل. بالإضافة إلى ذلك، كثير من التقنيات التي لها تأثيرات إيجابية على البيئة لا تؤخذ فى الاعتبار فى المنافع الخاصة للمزارعين الذين يتبنون تلك التقنيات وربما تستدعى مقابل مادى لخدمات البيئة للتشجيع على استعمالها (انظر فصل 8).

إطار 7.2: استخدام البقوليات لتحسين خصوبة التربة

قلة الخصوبة فى أماكن كثيرة من التربة الأفريقية والاستخدام القليل (والمتدهور أحياناً) للأسمدة المعدنية قد زادت من اهتمام المزارع بنظم خصوبة التربة فى الأراضى الزراعية المليئة بالأشجار. الطرق الأساسية هى حرث بالتناوب أو زراعة محصول دائم بين الأشجار المثبتة للنيتروجين. هذه النظم قد انتشرت أساساً فى البلاد الجنوبية لأفريقيا حيث أنتجوا أكثر من ضعف إنتاج الذرة وزادوا من العائد الصافى بالنسبة للأراضى والعمال.

وفى زامبيا، كانت المنافع المالية لأكثر من 80 ألف من المزارعين يمارسون حرث الأراضى المحسنة التى وصلت إلى 2 مليون دولار لسنة 2006\2005. إن التقنيات تنجح عندما تجتمع مع جرعات حكيمة من السماد المعدنى.مع أكثر من 12 مليون من صغار مزارعى الذرة فى شرق أفريقيا وجنوبها تقدم الأراضى المحروثة بالتناوب وزراعة المحاصيل الدائمة بين الأشجار فرص كبيرة طويلة المدى لإدارة متكاملة لخصوبة التربة لتظل التربة الأفريقية منتجة وصحية.

المصدر: Consultative Group on International Agricultureal Research Sience Council (CGIAR) 2006a.

إن الطبيعة التكاملية لمناهج الإدارة والزراعة البيئية تؤثر أيضاً فى طريقة تنفيذ البحث والتنمية. وبسبب خاصية الموقع فإن اشتراك المزارع والمجتمع فى البحث والتنمية يميز قصص النجاح الكبرى لتلك التقنيات. و خاصية الموقع أيضاً تقلل من إمكانية فوائض التقنية فى المناطق الأخرى– وهذا رغم أن استثمارات المجموعة للأبحاث الزراعية الدولية CGIAR فإن دليل المؤثرات محدود. [51]

لتلك الأسباب فالزيادة فى تقنيات النظام والإدارة لن تكون سهلة فتكوين شبكة من العلماء والمزارعين والشركات الخاصة والجمعيات الغير حكومية سيستغرق وقتاً طويلاً لتنمية "الأمية البيئية" حتى تطبق كثير من التقنيات بنجاح (فصل 8). ولكن التقدم فى نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية تفتح طرقاً جديدة لتوليف أجهزة المعلومات الفضائية المعقدة والمختلقة، وتخلق فرص جديدة للتعاون بين العلماء وصانعى القرار والمزارعين.

زيادة الاستثمارات في البحث والتنمية

لقد كانت التحسينات التي أُجريت في مجال الإنتاجية الزراعية وثيقة الصلة بالاستثمارات التي تم ضخها في عمليات البحث والتنمية الزراعية (الفصل 2)[52]، وقد بلغت التقديرات المُعلنة لقرابة 700 معدل من معدلات العوائد من البحث والتنمية واستثمارات التوسع في البلدان النامية، حوالي 43 بالمائة سنويًا[53]، ومما لا ريب فيه أن العائدات مرتفعة في كل المناطق، ومن بينها البلدان الأفريقية الواقعة في الصحراء الكبرى (راجع الشكل 7.2)، وحتى إذا كانت هذه العوائد أقل من ذلك، نتيجة للتحيز في الاختيار في دراسات التقييم والعديد من القضايا [54] الأخرى المتعلقة بمنهجية البحث، فلن يكون هناك إلا قدر ضئيل من الشك في نجاح الاستثمار في البحث والتنمية نجاحًا مدويًا، وكذلك فإن الأرباح المرتفعة مقارنة بتكلفة رأس المال توضح أيضًا أن العلوم الزراعية عمومًا لا تحظى بالتمويل الكافي.

شكل بياني 7.2 تعد العوائد المقدرة على الاستثمارات في البحث والتنمية الزراعية مرتفعة بنسبة 43 بالمائة في كل المناطق

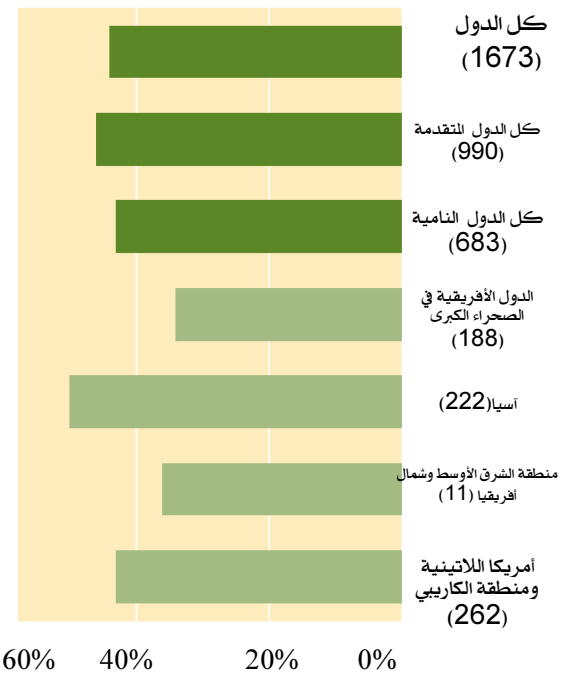

المصدر: Alston and others 2000.
ملحوظة: استنادا على دراسات أجريت من عام 1953 وحتى عام 1997. عدد الملاحظات تم وضعه بين الأقواس

لماذا لا تحظى عمليات البحث والتنمية الزراعية بالقدر الكافي من التمويل؟

تُعد استثمارات القطاع العام بالغة الأهمية في مجال البحث والتنمية الزراعية، ذلك المجال الذي تتهاوى فيه الأسواق نتيجة صعوبة المواءمة بين منافع الأطراف المختلفة، فقد يُعيد المزارعون استخدام العديد من أنواع الحبوب المُحسنة، بل وبيعها أو التشارك فيها مع جيرانهم (عدم وجود حصرية في الاستخدام)، هذا فضلا عن تبادل المعلومات الخاصة بممارسات الإدارة المُنقحة مجاناً بين المزارعين (عدم وجود تنافسية). لقد تغلبت حقوق الملكية الفكرية على هذه الإخفاقات السوقية في البلدان الصناعية، إلا أن عددًا ضئيلاً من التقنيات الهامة للمزارعين الفقراء، هو الذي يمكن حمايته عن طريق الملكيات الفكرية، مع الحفاظ على فعالية التكلفة (إطار 7.3)، ولعل الاستثناء الأساسي من ذلك هو استثمارات القطاع الخاص في الحبوب الهجينة لبعض المحاصيل، إذ يمكن حماية ملكيتها الفكرية من خلال أسرار الصناعة، ويتحتم حينئذ على المزارعين شراء هذه الحبوب الهجينة بشكل متكرر للاحتفاظ بميزتها المتمثلة في الإنتاج المرتفع، مما يوفر سوقاً مستقرًا لشركات القطاع الخاص العاملة في مجال الحبوب.

أصحاب الأداء المتميز – والآخرون:

لهذه الأسباب، كان الاستثمار الخاص في مجال البحث والتنمية في البلدان النامية محدودًا للغاية، إذ تتم 94 بالمائة من عمليات البحث والتنمية الزراعية في البلدان النامية عن طريق القطاع العام[55]، إلا أنه حتى "النمو في الإنفاق العام على البحث والتنمية" قد انخفض بشدة في معظم المناطق خلال العقد الماضي، بعد الزيادة المضطردة التي شهدها في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، مما أدي إلى فجوة في المعرفة بين البلدان الفقيرة وتلك الغنية، وبين قلة من المنظمات صاحبة الأداء المتميز في البلدان النامية، ومعظم الجهات الأخرى في تلك البلدان.

لقد استثمرت البلدان النامية مجتمعة 0.56 بالمائة من إجمالي ناتجها القومي الزراعي في البحث والتنمية الزراعية عام 2000 (يشمل ذلك المنح المقدمة من المساهمين)، وهو ما يساوي فقط تُسع الاستثمار في البلدان المتقدمة، والبالغ 5.16 بالمائة، ولربما يرجع السبب في هذا التباين إلى أن القطاع الخاص يتحمل ما يزيد عن نصف استثمارات البحث والتنمية في البلدان الصناعية، في حين يتحمل 6 بالمائة فقط في البلدان النامية، ومع هذا فلا تزال كثافة الإنفاق العام في مجال البحث والتنمية الزراعية في البلدان الصناعية (كنسبة من إجمالي الناتج القومي الزراعي)، تبلغ خمسة أضعاف نظيرتها في البلدان النامية. (جدول 7.1)

لقد زادت بضع بلدان نامية – وهي الصين والهند والبرازيل تحديدًا – من إنفاقها على البحث والتنمية الزراعية خلال العقدين الماضيين، وهو ما أدي إلى زيادة حصتها في الإنفاق العام للبلدان النامية، من الثلث عام 1981 إلى ما يقارب النصف في عام 2000، وعند أخذ الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا في كل المجالات في الحسبان، تصل نسبة هذه البلدان الثلاث إلى 63 بالمائة من الإجمالي، وهو أمر له دلالته، إذ إن الزيادة في نصيب البحث والتنمية الزراعية تأتي على يد منظمات العلوم والتكنولوجيا[56]، وفضلاً عن ذلك فإن للقطاع الخاص أيضًا تواجد متزايد في هذه البلدان، حيث توفر أسواق الدخل الزراعي الآخذة في الاتساع حوافز تشجع على الاستثمار.

وفي تلك الأثناء، تتدنى العديد من البلدان، التي تقوم اقتصادياتها على الزراعة، في المقدار المنفق على البحث والتنمية، فقد هبط الإنفاق العام على البحث والتنمية في بلدان الصحراء الكبرى، في نصف البلدان الـ27 التي تم تسجيل بيانات عنها، كما هبط متوسط القدر المنفق على البحث والتنمية الزراعية في المنطقة بأسرها[57].

الشئون السياسية والأسعار والفوائضspillovers:

لماذا يستمر هذا القدر الضئيل من الاستثمار في البحث والتنمية على الرغم من معدلات العائد المرتفعة على الاستثمار في هذا المجال، والثابتة بالمستندات الموثقة؟

هناك ثلاثة أسباب تقف وراء هذا الأمر: أولاً، تميل وجهة النظر الاقتصادية السياسية لقرارات الإنفاق العام، إلى التأكيد على العوائد قصيرة الأجل، وأوجه الدعم "الملموسة من الناحية السياسية". (انظر فصل 4)، في حين يتميز الاستثمار في مجال البحث والتنمية الزراعية بأنه طويل الأجل (10 سنوات أو أكثر) كما أنه محفوف بالمخاطر أيضًا، وفضلاً عن ذلك، فإن القوة السياسية للمزارعين، في الاقتصاديات القائمة على الزراعة، منخفضة في جميع الأحوال (انظر فصل 1)، أما السبب الثاني فهو أن الاختلافات في المجال وفي السياسات القومية، والتي تقلل من الحوافز المعطاة للمزارعين في البلدان النامية، هي من الأشياء التي تهبط الاستثمار العام والخاص في مجال البحث والتنمية (انظر فصل 4) [58]

إطار 7.3: حقوق الملكية الفكرية القوية في البلدان النامية: أثرها على صغار المزارعين

وفقًا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن مجالات حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالزراعة، تُعد البلدان الأعضاء في الاتفاقية ملزمة باحترام حقوق الملكية الفكرية، ومنها تلك الخاصة بأنواع النباتات واختراعات التكنولوجيا الحيوية، ويتمثل النوع الشائع من أنواع الحماية في حماية أنواع النباتات، هذا وتوفر قلة من البلدان النامية حماية لحقوق الاختراع.

لقد اختارت العديد من البلدان النامية اتباع النموذج الذي ابتدعته البلدان الصناعية عام 1978، والمتمثل في الاتفاقية الخاصة بحماية أنواع النباتات الجديدة– تلك الاتفاقية التي اكتسبت شهرتها من شهرة الهيئة التي قامت بتطبيقها– ألا وهي الاتحاد العالمي لحماية الأنواع الجديدة من النباتات، والذي قام بالتنسيق بين الشروط والمعايير الخاصة بحماية الأنواع الجديدة من النباتات مع منح المزارعين حق ادخار وتبادل الحبوب، وعلى الطرف الآخر اعترفت بعض البلدان الأخرى (كالهند وتايلاند على سبيل المثال) اعترافًا صريحًا بالحقوق العامة للمزارعين في ادخار وتبادل الحبوب (تلك الحقوق المستقاة من الاتفاقية الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو" عام 2004) فضلاً عن حقهم في المشاركة في المنافع الناتجة عن الانتفاع بمواردهم الطبيعية ومعرفتهم الموروثة (وذلك طبقًا لاتفاقية عام 1993 بشأن التنوع البيولوجي)

كانت الاتفاقيات التجارية الثنائية الأطراف والإقليمية المبرمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب غالبًا ما تتسبب في ممارسة المزيد من الضغوط على البلدان النامية لكي تتبنى قدرًا أكبر من حماية الملكية (كتلك الحماية القائمة على اتفاقية 1991 الصادرة عن الاتحاد الدولي لحماية الأنواع الجديدة من النباتات، والتي تُجرِّم بيع وتبادل حبوب الأنواع المحمية بموجب الاتفاقية)

القليل من التأثير حتى الآن:

لقد أكدت دراسة حديثة لتأثيرات فرض المزيد من الحماية الفكرية، على صناعات الحبوب في الصين وكولومبيا والهند وكينيا وأوغندا، وجود قدر ضئيل من التأثير حتى وقتنا هذا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن حقوق الملكية الفكرية لا تزال قيد التطوير في العديد من البلدان، وعلى الرغم من أن القيود المفروضة على تبادل الحبوب المدخرة لدى المزارعين تبدو عقبة واضحة أمام صغار المزارعين، إلا أنه لا توجد أي دلالات على أن هذه القواعد قد تم تفعيلها. في الواقع إن تفعيل هذه القواعد بالنسبة للمحاصيل المستخدمة في إطعام الماشية، والتي يزرعها صغار المزارعين، غير مجدي من ناحية التكلفة، ولا ينبغي المبالغة في تقييم المزايا المتوقعة من تطبيق حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية، أما بالنسبة للقضايا الأشمل في مناخ الاستثمار، فلا تبدو حقوق الملكية الفكرية بالغة الأهمية في التطوير المبدئي للقطاع الخاص العامل في مجال الحبوب، إلا أنها يمكن أن تسهم في الوصل إلى صناعة حبوب تحظى بمزيد من النضج.

كيف يمكن للبلدان أن تقوم بالمزيد؟

وعلى الرغم من كل ذلك، يمكن للبلدان أن تقوم بالمزيد من الخطوات لتحوير التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وفقًا لاحتياجاتها، ضمن الأطر العامة للاتفاقيات الدولية الحالية، فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدة أن توفر قدرًا أكبر من الحماية للمحاصيل التجارية، كحافز للاستثمار الخاص، مع توفير قدر أقل من الحماية أو استبعادها بالنسبة لمحاصيل إطعام الماشية، المهمة للفلاحين الذين يعيشون عليها، والذين يعتبرون ادخار الحبوب وتبادلها جزءًا لا يتجزأ من ممارسات الفلاحة. إن عددًا قليلاً من البلدان النامية، والتي تتمتع بقطاعات تجارية كبيرة أو إمكانات عظيمة في مجال بحث وتنمية التقنية الحيوية، هو الذي ينبغي عليه أن يدرس إمكانية تطبيق المزيد من الحماية لحقوق الملكية، كتلك المستقاة من اتفاقية عام 1991 المبرمة من جانب الاتحاد الدولي لحماية الأنواع الجديدة من النباتات، وكالقوانين الحازمة الخاصة ببراءات الاختراع، فضلاً عن ضرورة دمج الحقوق الخاصة بأنواع النباتات المختلفة في الأنظمة القانونية الأخرى، كقوانين توثيق الحبوب وقوانين السلامة الحيوية ومختلف أنواع الحقوق الفكرية الأخرى كالعلامات التجارية وأسرار الصناعة. على كل الأحوال، تدعو الحاجة لزيادة حادة في قدرات القطاع العام والشركات الخاصة والمزارعين، وذلك لتصميم وإنشاء أنظمة حماية للملكيات الفكرية، تتميز بالمصداقية والفعالية من حيث التكلفة، وتتناسب مع احتياجات البلد.

المصدر: Oxfam International 2007b; Tripp, Louwaars and Eaton 2007; World Bank 2006k.

جدول 7.1: إجمالي الإنفاق العام على البحث والتنمية الزراعية، حسب الإقليم، من عام 1981 حتى عام 2000

	الإنفاق العام على البحث والتنمية الزراعية		الإنفاق على البحث والتنمية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي الزراعي	
	1981	2000	1981	2000
	مليون دولار			
بلدان جنوب الصحراء	1.196	1.461	0.84	0.72
آسيا ومنطقة الباسيفيك	3.047	7.523	0.36	0.41
الصين	1.049	3.150	0.41	0.40
الهند	533	1.858	0.18	0.34
غرب آسيا وشمال أفريقيا	764	1.382	0.61	0.66
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	1.897	2.454	0.88	1.15
البرازيل	690	1.020	1.15	1.81
البلدان النامية	6.904	12.819	0.52	0.53
اليابان	1.832	1.658	1.45	3.62
الولايات المتحدة	2.533	3.828	1.31	2.65
البلدان المتقدمة	8.293	10.191	1.41	2.36
الإجمالي	**15.197**	**23.010**	**0.79**	**0.80**

المصدر:

Agricultural Science and Technology Indicators database, http://www.asti.cgiar.org; Pardey and others 2007

ملحوظة: تستثني هذه التقديرات أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفيتي الأسبق نظرًا لعدم توفر البيانات المطلوبة.

أما السبب الثالث فهو أن معظم مزايا البحث والتنمية العامة تعود على بلدان أخرى، ومن ثم فقد لا يبدو من المعقول للبلدان النامية أن تنفق مواردها المحدودة للغاية على العلوم الزراعية، نيابة عن بلدان أخرى، ومن ثم صارت معظم البلدان تعتمد على جهود حفنة قليلة من البلدان الأخرى، دون أن تبذل أي مقابل نظير ذلك، ولقد تم إنشاء معظم مراكز البحوث الزراعية التابعة للمجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية CGIAR لكي تقدم نوعًا من الفوائض في العديد من مجالات التكنولوجيا[59]، وإن ما يزيد عن نصف منافع البحث والتنمية الزراعي ناتجة عن هذه الفوائض[60].

ومع هذا فإن الاعتماد المستقبلي على هذه الفوائض لتحسين الإنتاجية يحمل في طياته الكثير من المخاطر[61]، إذ إن خصخصة البحث والتنمية تحد من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات ذات الملكية المسجلة ومن التشارك في المعرفة العلمية (راجع ما يلي)، وكذلك فإن المصادر التقليدية للفوائض المستخدمة في زيادة الإنتاجية – ألا وهي أنظمة البحث والتنمية في البلدان المتقدمة، وفي المجموعة الاستثمارية للأبحاث الزراعية الدولية – قد نقلت الأولوية من البحث المتعلقة بتحسين الإنتاجية إلى البحث المرتبط بالبيئة وسلامة الغذاء وجودته[62]، وهناك احتمال ضئيل أن تحظى بعض المناطق، وخاصة منطقة الصحراء الكبرى، بهذه الفوائض نظرًا للطبيعة الفريدة التي تتميز بها محاصيلها وظروفها المناخية الزراعية إطار (7.4).

أساليب لزيادة الاستثمار في البحث والتنمية

تتطلب زيادة التمويل العام المخصص للبحث والتنمية المزيد من الدعم السياسي للزراعة، وذلك لتمويل البضائع العامة على وجه الخصوص، ويُعد السعي لتكوين تحالفات من المنتجين والشركات الزراعية حول سلع بعينها أو مجموعة من السلع ذات القيمة، هو الأسلوب الأمثل لتكوين جماعات ضغط (لوبي) تساعد في الحصول على مزيد من التمويل العام، وفي حث المنتجين والشركات الزراعية على المساهمة في تمويل عمليات البحث والتنمية، وفضلاً عن ذلك ستدعو الحاجة إلى العديد من الإصلاحات المؤسسية، والتي سنناقشها فيما يلي، لجعل الاستثمار في منظمات البحث والتنمية العامة أكثر جاذبية، بل وأكثر فعالية.

إطار 7.4: تحديات البحث والتنمية الزراعية في بلدان الصحراء الكبرى

- تواجه بلدان الصحراء الكبرى، فضلاً عن الركود في الإنفاق، تحديات من شأنها أن تزيد من ضرورة زيادة الإنفاق على البحث والتنمية الزراعية وعلى عمليات التوسع والخدمات المرتبطة بذلك:
- يقل احتمال حصول بلدان الصحراء الكبرى على الفوائض التكنولوجية الواردة من خارج هذه المنطقة، عن غيرها من البلدان، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن المحاصيل المزروعة في هذه المنطقة تُعد أكثر تنوعًا، بالإضافة إلى وجود محاصيل تُدعى "المحاصيل اليتيمة" نظرًا لقلة البحث والتنمية العالمية العامة والخاصة حولها (ومنها على سبيل المثال، نبات المنهيوت، ونبات اليام "نوع من البطاطا الحلوة"، وحبة الدّخن "الجاورس"، ولسان الحمل "موز الجنة")، كما يرجع ذلك أيضًا إلى ما يُعرف بـــ "التباعد الزراعي البيئي"، وعند استخدام معامل للتباعد الزراعى البيئى – بحيث يعبر الصفر عن انعدام إمكانية الحصول على فوائض من البلدان ذات الدخل المرتفع، والتي تتم فيها معظم عمليات البحث والتنمية، فى حين يعبر الرقم واحد عن وجود أقصى إمكانية للاستفادة من الفوائض – قدَّر باردلي وآخرون (2007) أن متوسط حصول البلدان الأفريقية على الفوائض يبلغ 0.05، مقارنة بـــ 0.27 في باقي البلدان النامية، لذا فإن مسألة التقنيات المستوردة من قارة أخرى لا تسير بشكل جيد.
- هناك قدر معقول من عدم التجانس داخل القارة السمراء، نتيجة لوجود أنظمة الإنتاج المعتمدة على مياه المطر، مما يقلل من إمكانية الحصول على الفوائض في المنطقة.
- نظرًا لصغر حجم البلدان في منطقة الصحراء الكبرى، تنقسم الأنظمة البحثية في هذه المنطقة إلى أكثر من 400 هيئة بحثية منفصلة، وهو ما يساوي أربعة أضعاف العدد الموجود في الهند وثلاثة أضعاف ذلك الموجود في الولايات المتحدة (راجع الجدول التالي)، وهو ما يحول دون الوصول إلى اقتصاديات موسعة فى البحث.
- يعد التمويل المخصص لكل عالم منخفضًا بشكل كبير في بلدان الصحراء الكبرى، وحتى مع وجود زيادة فى عدد العلماء بنسبة 50 بالمائة في الهند وحوالي الثلث في الولايات المتحدة، إلا أن كل ما تنفقه بلدان الصحراء الكبرى مجتمعة يصل فقط إلى نصف ما تنفقه الهند وأقل من ربع ما تنفقه الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن أن ربع العلماء الأفارقة فقط حاصلين على درجة الدكتوراه، في حين أن كل العلماء أو معظمهم فى الهند والولايات المتحدة قد حصلوا عليها.

- تتطلب التحديات المعقدة الموجودة في بلدان الصحراء الكبرى المزج بين التحسين الوراثي (الجيني) مع التأكيد على سبل مقاومة الآفات والأمراض والجفاف، وبين التحسينات في إدارة التربة والمياه، وكذلك التقنيات الموفرة للعمالة في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو التي يتفشى فيها مرض نقص المناعة البشرية / وباء الإيدز.

إن هذه المشاكل يمكن تخطيها عبر العديد من السبل. أولاً: تمتلك أستراليا، وهي قارة أخرى تتميز بأراضيها الجافة وبعدها التكنولوجي عن المناطق الأخرى، إحدى أعلى كثافات الاستثمار العام في العالم في مجال البحث والتنمية (أكثر من 4 بالمائة من إجمالي الناتج القومي الزراعي)، كما أن بها قطاع زراعي منتج وتنافسي. ثانيًا: يمكن توجيه فوائض البحث والتنمية بشكل أفضل على مستوى العالم – على سبيل المثال، تحظى البلدان الجبلية في شرق أفريقيا، كإثيوبيا وكينيا، بنفس المزيج من المنتجات والظروف الزراعية البيئية التي تحظى بها المكسيك. ثالثًا: ينبغي أن يساعد إنشاء هيئات بحثية إقليمية في أفريقيا على الوصول إلى اقتصاديات موسعة في حجمها ونطاقها.

مقارنة بين الأنظمة البحثية في بلدان الصحراء الكبرى والهند والولايات المتحدة في عام 2000

	بلدان الصحراء الكبرى	الهند	الولايات المتحدة
المناطق القابلة للاستصلاح ومناطق الزراعة الدائمة للمحاصيل (مليون هكتار)	147	160	175
عدد الهيئات العامة للبحث الزراعي	390	120	51
عدد العلماء العاملين بدوام كامل	12.224	8.100	9.368
النسبة المئوية للعلماء الحاصلين على درجة الدكتوراه	25	63	100
الإنفاق العام السنوي على البحث والتنمية الزراعية (مليون دولار)	1.085	1.860	3.465
الإنفاق المخصص لكل عالم (ألف دولار)	89	230	370

المصدر: FAO 2006a. Pal and Byerlee 2006; Pardey and others 2007.

وهناك طريقة أخرى لزيادة الاستثمار ألا وهي إزالة العوائق التي تعرقل الاستثمار الخاص إطار في مجال البحث والتنمية، ومنها مناخ الاستثمار الضعيف أمام مستثمري القطاع الخاص بوجه عام (انظر بؤرة تركيز د)، أما ثانيها فهو الطلب المحدود من صغار المزارعين على التقنيات المطورة نظرا لما يكتنفها من مخاطر، ونظرًا للقيود المفروضة على الائتمان وضعف الوصول إلى المعلومات، في حين يتمثل السبب الثالث في أن أنظمة الإنتاج وتقنياته تجعل من الصعب تفعيل أساليب حماية حقوق الملكية الفكرية. وفضلاً عن الأسباب السابقة، تأتي القيود المفروضة على واردات القطاع الخاص من التكنولوجيا، والضوابط القانونية الصارمة على استخدام التقنيات الجديدة، كتلك التي يستخدمها القطاع الخاص، ضمن المعوقات[63].

إن بالإمكان فعل المزيد لتحفيز الاستثمار في البحث والتنمية وذلك من خلال تحسين البيئة اللازمة للابتكار الخاص – ذلك مثلا من خلال حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالاختراعات المتعلقة بالمحاصيل التجارية (انظر إطار 7.3) وتقليل العوائق أمام استيراد واختبار التقنيات، وهناك أسلوب آخر يتمثل في جعل التمويل العام للبحث والتنمية موضعًا للمنافسة وفتح الباب أمام القطاع الخاص للمشاركة في إجراء الأبحاث بتمويل خاص مشترك. لقد أصبح التمويل التنافسي أمرًا شائعًا، خاصة في أمريكا اللاتينية، وصار لبعض التمويلات هدفٌ محدد يتمثل في تمويل الابتكار الخاص (كمنظمة FONTEC على سبيل المثال)، ومع هذا فلا يزال هناك أسلوب آخر هو "تمويل عملية الشراء" وهو عبارة عن جائزة محددة لمكافأة الذين يقومون بتطوير تقنيات بعينها، كتطوير أنواع نباتات مقاومة لمرض معين [64]، وقد أُستخدمت

الجوائز على مر العصور لتحفيز الاختراعات، كما حدث عند اختراع طريقة محددة لقياس خطوط الطول[65]، هذا ويمكن كذلك ربط الجائزة بالمنافع الاقتصادية التي ستتولد عنها فعليًا[66].

الترتيبات المؤسسية لزيادة كفاءة وفعالية أنظمة البحث والتنمية

على الرغم من انتشار الهيئات البحثية العامة في معظم البلدان النامية، إلا أن كفاءتها وفعاليتها في عالم اليوم المتغير باتت محل شك، ولقد تم استعراض الإصلاحات المؤسسية لهيئات البحث والتنمية في تقرير التنمية العالمي لعام 2002، حيث شملت هذه الإصلاحات إنشاء هيئات ذات إدارة ذاتية جيدة أو إنشاء مؤسسات عامة مثل EMBRAPA (المؤسسة البحثية الزراعية البرازيلية العامة)، وهو ما من شأنه أن يحسن من فعالية وكفاءة هذه الهيئات في تقييم احتياجات المزارعين والاستجابة لها، فضلاً عن زيادة التنافسية في التمويل من خلال آليات التمويل التنافسية. وسعيًا إلى إنجاح هذه الإصلاحات، ينبغي أن تكون مصحوبة بالتزام ببناء القدرات على المدى البعيد (إطار 7.5)، وهو ما أثبت جدواه في الأنظمة البحثية العامة الحالية القوية في البرازيل والهند والصين، وكذلك فإن من التحديات التي تواجه الأنظمة البحثية في أفريقيا قضية اجتذاب العلماء والاحتفاظ بهم، حيث إنهم يعملون في سوق عالمية، وخاصة العالمات اللاتي يمثلن 21 بالمائة فقط من إجمالي عدد العلماء (انظر بؤرة تركيز ز) [67].

وكذلك فإن الجامعات البحثية لا تُستخدم الاستخدام الأمثل لتقوم بدورها في دعم العلوم المدعومة من الجانب العام، ولقد زادت آليات التمويل التنافسية التي تسعى للحصول على المال العام، من الدور الذي تكلف به الجامعات في مجال البحث والتنمية في بعض البلدان، فعلى سبيل المثال تم توجيه من 30–50 بالمائة من المنح التنافسية الموجهة للبحث والتنمية الزراعية في البرازيل وتشيلي والإكوادور والمكسيك إلى الجامعات[68]، بل إن الجامعات تُعد الآن الجيل الثاني من العلماء، وتدعو الضرورة إلى إعداد سياسة شاملة للعلوم الزراعية لمواجهة نواحي الضعف المستمرة في أنظمة الجامعات، وخاصة لدى البلدان التي تقوم اقتصادياتها على الزراعة (انظر بؤرة تركيز ز).

وعلى الرغم من أن الاستثمار في هيئات البحث والتنمية العامة لا يزال يحظى بقدر من الأهمية، إلا أن القطاع العام لا يمكن أن يقوم بالأمر بمفرده، ولقد أدت الأساليب القائمة على العلم والأساليب الخطية الخاصة بـ "توصيل – البحث – للمزارع"، وهي تلك الأساليب التي تقوم فيها أنظمة البحث العامة بتخليق التقنيات ثم إيصالها عبر أنظمة الانتشار العامة إلى المزارعين، أداءً جيدًا في بعض السياقات (الثورة الخضراء)، إلا أنها لا تستطيع تحقيق المتطلبات السوقية السريعة التغير في عالمنا اليوم، خاصة ما يتعلق بمنتجات القيمة المرتفعة ومنتجات القيمة المضافة، وكذلك فإنها لا تتناسب مع السياقات الغير متجانسة بدرجة كبيرة، كما هو الحال في المناطق المطيرة من الصحراء الكبرى، والتي تحتاج إلى أساليب أكثر شمولا لتأمين عملية التنمية واحتضان الابتكارات الحديثة.

إطار 7.5: طاقة التنمية طويلة الأمد في غانا

يعد مشروع تنمية الحبوب في غانا، أحد قصص النجاح الأفريقية القليلة التي تبرز الدعم الطويل الأجل المقدم من جانب المانحين لتدعيم البحث القومي والتوسع من أجل إنتاج الغذاء، كما تعد غانا إحدى البلدان القلائل اللاتي تحظي بزيادات مستدامة في حصة الفرد من الغذاء المُنتج. لقد ركز المشروع في المقام الأول على زيادة الناتج من الذرة واللوبيا من خلال استخدام الأنواع المُحسنة وممارسات إدارة كل منطقة من المناطق الزراعية البيئية في غانا، ولقد كانت السمة المميزة هي التدريب الذي حظي به قرابة 50 عالمًا عند التخرج، والذين عاد معظمهم للعمل في المشروع.

لقد قفز الإنتاج السنوي للذرة من 380 ألف طن عام 1979، وهو العام الذي بدأ فيه المشروع، إلى ما يزيد عن مليون طن عند نهاية المشروع عام 1998، كما زادت إنتاجية الذرة بمقدار 40 بالمائة، لترتفع من 1.1 طن إلى 1.5 طن في الهكتار.

إن منهج التوسع الرأسي الذي تبناه المشروع قد أشرك المزارعين في كافة مراحل البحث واشتمل على تقييم اجتماعي اقتصادي للتقنية المستخدمة، وبعد أن تم إكمال المشروع ببرامج التوسع واسعة النطاق التي دعمتها منظمة "ساساكاوا جلوبال 2000" غير الحكومية، كان أكثر من نصف المزارعين في غانا قد استخدموا الأصناف والأسمدة وطرق الزراعة المُحسَّنة بحلول عام 1998، إلا إنه عقب رفع الدعم عن الأسمدة، هبط معدل استخدامها بنسبة 25 بالمائة، مما مثل تحديًا أمام استدامة هذا المنهج، ومن الجدير بالذكر أن تبني المُزارعات السيدات (39 بالمائة) لهذا المنهج كان أقل من الرجال(59 بالمائة)،مما يشير إلى الفروق بين الجنسين في إمكانية الحصول على الأصول والخدمات، وخاصة التحيزات في عمليات التوسع.

المصدر:
Canadian International Development Agency, personal communication, 2006; Morris, Tripp, and Dankyi 1999.

يبدو العمل الجماعي والشراكات، التي تشمل العديد من الأطراف المعنية داخل إطار أنظمة ابتكارية، خطوات مهمة لتحسين الكفاءة والفعالية، وإن هذا الإطار من شأنه أن يميز مصادر الابتكار المتعددة، وأن ينظر إلى الأطراف المعنية المتعددة على أنها هي تلك الأطراف القائمة على التطوير والأطراف الأخرى المنتفعة بالتكنولوجيا، وبينهما تفاعل ثنائي الاتجاه (تفاعل غير خطي). تتميز هذه الأنظمة بالعديد من المزايا، حيث يمكنها الجمع بين الأصول التكميلية كالملكية الفكرية والموارد التخليقية وبين الأدوات البحثية، كما أن بإمكانها حصد مزايا الاقتصاديات ذات الحجم والنطاق المُوسعَين، هذا فضلا عن أن بمقدورها تيسير انتقال التكنولوجيا من خلال الترتيبات التي تجريها مع موزعي القطاع الخاص الذين يتعاملون في مُدخلات هذه المنظومة، ومما لا ريب فيه أن هذه الأنظمة تستطيع أن تعزز سلاسل القيمة المتكاملة INTEGRATED VALUE CHAINS، كما يمكنها أن تحتضن آليات للتعبير عن متطلبات المستهلكين والمزارعين من التكنولوجيا فضلاً عن تحديد سمات المنتج.

شراكات عالمية وإقليمية للوصول إلى اقتصاديات موسعة

إن ارتفاع التكاليف الثابتة لمعظم الأبحاث التي تتم حاليًا يتطلب وجود اقتصاديات موسعة في مجال البحث والتنمية، وهو ما يحول بين البلدان والهيئات البحثية الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين الانتفاع بمثل هذا النوع من الأبحاث، فإن العديد من البلدان النامية قد تكون أصغر من أن تحقق مستوى فعالاً من البحث والتنمية الزراعية، فيما عدا مجال البحث التَكيُفي، وتعد قضية إقامة مؤسسات لتمويل الأبحاث وتنظيمها على أساس دولي، هي العقبة التي تحول دون تحقيق الكفاءة العالمية في العلوم الزراعية، وتعوق معظم البلدان الصغرى [69].

لقد تم إنشاء المجموعة الاستثمارية للأبحاث الزراعية الدولية لتيسير هذه الفوائض من خلال إنتاج بضائع دولية عامة ينتفع منها الفقراء، وقد كان عملها الجماعي الذي يتم من خلال 64 جهة ممولة و15 مركزًا دوليًا أحد قصص النجاح العالمية في مجال الزراعة، ويعد نظام المجموعة الاستثمارية لا غنى عنه للبلدان الصغيرة ذات الاقتصاديات القائمة على الزراعة، لخفض نفقات البحث والتنمية، إلا أنه حتى البلدان الصناعية يمكنها الانتفاع من هذا النظام.يعتمد النجاح المستقبلي لهذا البرنامج على زيادة تمويله الأساسي والتركيز الشديد على الأولويات (انظر فصل 11).

ويمضى التعاون الدولي في مجال البحث والتنمية في سبيله إلى ما وراء نطاق عمل المجموعة الاستثمارية، فالقدرات المتنامية في البلدان الكبيرة كالصين والبرازيل والهند تمثل مصدرًا لم يُستخدم الاستخدام الأمثل في التعاون بين الجنوب – و– الجنوب، والذي يمكن أن تنتفع به البلدان الأخرى ذات الموارد المحدودة، وإن الترتيبات التعاونية بين البلدان النامية من شأنها أن تجعل ذلك ممكنًا، ويعد FONTAGRO (الصندوق الإقليمي للتقنية الزراعية الموجهة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي) أحد الأمثلة على ذلك، حيث

أُنشئ الصندوق في عام 1998 كاتحاد شركات من 13 دولة، وهو يخصص منحًا بأسلوب تنافسي للمنظمات في المنطقة، مما يحقق اقتصاديات موسعة الحجم والنطاق تعمل على تحقيق الأولويات[70] البحثية المتفق عليها مسبقًا، هذا ويتم تنفيذ مناهج مماثلة من خلال "منتدى البحث الزراعي في أفريقيا" والعديد من المؤسسات الإقليمية الفرعية، كما يقوم صندوق أمريكا اللاتينية للأرز المروي، والذي يشمل أعضاء من القطاعين العام والخاص ومن المنظمات المنتجة في 13 دولة، بتمويل أبحاث تحسين زراعة الأرز الإقليمية.

الشراكات العامة– الخاصة

نظرًا لانتشار أنظمة البحث والتنمية العامة في البلدان النامية، واتساع الدور العالمي الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال البحث والتنمية وتطوير السلاسل ذات القيمة VALUE CHAINS، صار من الممكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تحظى بمزيد من التأثير، وهي آخذة بالفعل في الانتشار.

إتاحة التقنية الحيوية لصغار المزارعين

يقوم أحد أشكال الشراكات العامة – الخاصة بتوفير التقنية الحيوية لصغار المزارعين في البلدان النامية، في المناطق التي لا تحظي بقدر كبير من الاهتمام التجاري من جانب القطاع الخاص، ويمكن للشراكات في مجال التقنية الحيوية أن تربط بين الأطراف المعنية العالمية والمحلية، عبر ترتيبات معقدة تعكس الأصول التي يمتلكها كل منهم (جدول 7.2)، وتُعد المجموعة الاستثمارية طرفًا في 14 شراكة من هذه الشراكات[71]، كما تُعد أيضًا بعض هذه الشراكات نوعًا من أنواع المؤسسات الخيرية، مثل "جايتس فاونديشن" (أو مؤسسة جايتس)، فضلا عن المؤسسات المرتبطة بشركات القطاع الخاص العاملة في مجال التقنية الحيوية من أمثال "سينجينتا فاونديشن" (أو مؤسسة سينجينتا)، والتي تقدم موارد جديدة للتمويل الخاص بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأدوات والتقنيات البحثية.

جدول 7.2 أصول القطاعين العام والخاص في البحث الزراعي البيئي

المؤسسة/الشركة	الأصول العلمية والتكنولوجية	أصول أخرى
شركات الأبحاث متعددة الجنسيات (شركات علوم الحياة)	• الجينات والتراكيب والأدوات الجينية ومصادر المعلومات المتعلقة بها. • القدرات البحثية في مجال التقنية الحيوية	• الوصول إلى الأسواق وشبكات التسويق العالمية • الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية • اقتصاديات بحجم السوق • مهارات حماية حقوق الملكية الفكرية
المراكز البحثية الزراعية الدولية (التابعة للمجموعة الاستشارية)	• مجموعات الجيرمبلازم والمصادر المعلوماتية • البرامج والبنية التحتية التقليدية لتربية السلالات • القدرة البحثية التطبيقية/التكيفية	• الوصول إلى الشبكات البحثية الإقليمية والعالمية • الحصول على التمويل ثنائي الأطراف أو متعدد الأطراف من الجهات المانحة • تحقيق نوع من السلامة والاستقلالية القوية ذات الصيت
معاهد البحوث الزراعية القومية (في البلدان متوسطة الحجم)	• المعرفة والمادة العلمية المحلية/القومية • البرامج والبنية التحتية التقليدية لتربية السلالات • القدرة البحثية التطبيقية/التكيفية	• البرامج والبنية التحتية الخاصة بتسليم ونشر الحبوب • تحقيق نوع من السلامة والاستقلالية القوية ذات الصيت
الشركات المحلية	• المعرفة والمادة العلمية المحلية/القومية • القدرة البحثية التطبيقية/التكيفية	ية التحتية اللازمة لتوزيع الحبوب وتسويقها

المصدر:

frican Agricultural Technology Foundation (AATF) 2004; Wright and Pardey 2006.

ملحوظة: للتبسيط تم استبعاد معاهد البحوث المتقدمة والعاملين الآخرين في المنظومة البحثية العالمية من هذا الجدول.

على الرغم من الوعد الذي قطعته الشراكات العامة والخاصة على نفسها، إلا أن الشراكات من هذا النوع كانت بطيئة في تحقيق نتائج على أرض الواقع، نظرًا للتكاليف المرتفعة للمعاملات التجارية التي تتم في التفاوض حول اتفاقيات الملكية الفكرية (إطار 7.6)، وكذلك فقد أدى عدم التماثل في المعلومات المتاحة حول مراكز الأصول، وفيشات (مفردات) الصفقات، والصدام بين الثقافات العامة والخاصة، فضلاً عن انعدام الثقة المتبادلة، إلى فشل عمليات التنسيق بين الأطراف المعنية[72].

الابتكار في السلاسل ذات القيمة

إن النوع الثاني من الشراكات يلقى دعمًا من الأسواق الجديدة للمنتجات مرتفعة القيمة وسلاسل التوريد Supply chains، وقد يكون الابتكار في هذه السلاسل أقل اعتمادًا على البحث والتنمية المحلية، إذ إن التكنولوجيا الخاصة بالعديد من المنتجات عالية القيمة تعد أقل ارتباطًا بالموقع عن تلك التكنولوجيا التقليدية الخاصة بمحاصيل إطعام الماشية (على سبيل المثال علم البساتين في الصوبات الزراعية، وتربية المواشي المُدرة للألبان في الحظائر). يشمل النظام الديناميكي للابتكار الشركات الخاصة والمزارعين والقائمين على التشغيل والهيئات التنظيمية ومنظمات البحث والتنمية العاملة ضمن شراكات أو شبكات أو اتحاد شركات.

يمكن لصانعي السياسات تسهيل هذه الشراكات العامة الخاصة من خلال توفير الحوافز على الابتكار عبر التمويلات التنافسية التي تتشارك في تمويل كلاً من البحث والتنمية والاختبارات الاستكشافية للابتكارات، بالشراكة غالبا مع الأطراف الخاصة المعنية كالمزارعين أو القائمين على التشغيل أو الشركات التجارية الزراعية الأخرى. سيقوم مشروع الابتكار الزراعي القومي بالهند بدعم حوالي 15 بالمائة من السلاسل ذات القيمة، مثل تلك الخاصة بالوقود الحيوي والماشية، بما يقارب 5 ملايين دولار لكل منها، من خلال ذلك المنهج، ويمكن أيضا تسهيل التنسيق على مدى سلسلة القيمة عن طريق تحويل كيانات التنسيق أو مجموعات المشاركين في سلسلة قيمة معينة إلى كيانات رسمية

إطار 7.6: خيارات حماية حقوق الملكية الفكرية لتمكين الفقراء من الحصول على العلوم الحديثة

كما يمكن أيضًا تيسير عملية التنسيق على طول السلاسل ذات القيمة، من خلال تشكيل هيئات تنسيق، أو اتحاد من المشاركين في سلسلة بعينها من هذه السلاسل.

يمثل تزايد نسبة الأدوات والتقنيات التي تخضع للحماية بوصفها ملكيات فكرية في العالم المتقدم، سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، تحديًا أساسيًا يحول دون تسخيرها لصالح الفقراء من الناس. وبالنسبة للعديد من البلدان، قد لا تكون هناك مشكلة في أن الجين خاضع للحماية في البلدان الغنية، إذ إن حقوق الملكية الفكرية ليست ذات صلة بالموضوع إلا في الدولة المانحة لبراءة الاختراع أو حق الانتفاع بالسلالة النباتية (ما لم يتم تصدير منتج مستخلص من هذا الجين أو الأداة إلى دولة تحمل حق الملكية الفكرية)، وحيث إن العديد من البلدان الصغيرة والأقل تطورًا لا تمثل سوقًا تجارية جذابة لدى الشركات الخاصة، فإن عددًا قليلاً من براءات الاختراع هو الذي يتم نقله إلى هذه البلدان، ويمكن للبلدان أن تقرر استخدام جين أو أداة معينة إذا كان بمقدورها الحصول عليه فعليًا (عن طريق الحصول على الحبوب التي تحوي هذا الجين).

تُعد حماية براءات الاختراع أكثر شيوعًا في البلدان الواعدة أو البلدان الكبيرة، وبالنسبة لكل البلدان، تزيد الحاجة إلى الحصول على التقنيات والأدوات الحديثة، فضلاً عن المعلومات الدقيقة اللازمة للانتفاع الفعال بها، في الموعد المناسب، من قيمة التوصل إلى اتفاق رسمي يسمح بالحصول على هذه التقنيات.

تشمل بعض المناهج الابتكارية التي تم تصميمها للحصول على العلوم ذات الملكية المسجلة – أو على الأقل تقليل تكاليف المعاملات التجارية اللازمة للقيام بذلك – لصالح صغار المزارعين في البلدان النامية، ما يلي:

- برنامج "تجزئة السوق والتراخيص الإنسانية": والذي يدرك أن العديد من التقنيات قد تكون نافعة للمزارعين الفقراء الموجودين في أسواق قد لا تكون جذابة لدي الشركات الخاصة، ويعد الأرز الذهبي المحتوي على فيتامين (أ) المُحسَّن مثالاً على ذلك، حيث تم التفاوض حول براءات الاختراع الخاصة به لاستخدامه في الأغراض الإنسانية في البلدان النامية التي يقل دخل الفرد فيها عن 10000 دولار سنويًا.
- إن "موارد الملكية الفكرية العامة للزراعة" هو اتحاد يضم مجموعة من المنظمات العامة المعنية بالبحث والتنمية، والتي تشجع التشارك في الملكية الفكرية في القطاع العام وتقدم تراخيص للاستخدام الإنساني في البلدان النامية.
- برنامج "المعلومات الحيوية للمجتمع المفتوح" والذي يدعم التنمية التعاونية ذات "المصادر المفتوحة أو المتاحة" للتقنيات الأساسية المهمة، كأدوات التحويل الجيني، التي ستصير متاحة للبلدان النامية مجاناً، كما يعمل هذا المنهج على تنقية قواعد البيانات الواردة من مكاتب براءات الاختراع سعيًا إلى تقليل تكاليف المعاملات التجارية اللازمة للحصول على إحدى براءات الاختراع.
- مؤسسة التكنولوجيا الزراعية الأفريقية، والتي تلعب دور الوسيط في عمليات جلب براءات الاختراع لصغار المزارعين في أفريقيا، حالة تلو الأخرى، على أساس إنساني، لعبت المؤسسة دور الوسيط في عملية الشراكة بين المركز الدولي لتحسين زراعة الذرة والقمح، ومعهد البحوث الزراعية بكينيا، وشركة BASF (إحدى الشركات الخاصة المنتجة للكيماويات الزراعية)، ومنتدى إدارة الموارد العضوية والتقنيات الزراعية، وشركات الغلال(الحبوب) والمنظمات غير الحكومية، للحصول على الذرة المقاوم لعشب الاستريجا الطفيلي، وهي تقنية مكافحة آفات متاحة لصغار المزارعين في كينيا.

المصدر: African Agricultural Technology Foundation (AATF) 2004; Wright and Pardey 2006.

زيادة استجابة البحث والتنمية لاحتياجات المزارعين والسوق

تهدف شراكات البحث والتنمية الرسمية مع منظمات المزارعين إلى تحسين الطلب على الابتكارات من خلال إشراك المزارعين في صناعة القرار، ويمكن أن يساهم العمل الجماعي في هذا الصدد في تعريف العوائق وجمع المعلومات الموروثة وتجميع المطالب التكنولوجية، كما تساعد هذه الشراكات على زيادة حجم البحث والاختبار والانتشار التكيفي، وتيسير الوصول إلى المدخلات والأسواق وتمويل التقنيات الجديدة.

لقد أظهرت جمعيات المزارعين (راجع الفصل 6) اهتمامًا كبيرًا بهذه الشراكات، ولقد كان أحد مناهجها يسعى لتمكين المزارعين، من خلال إشراكهم رسميًا في مجالس إدارة هذه المنظمات، إلا أن هذا لا يؤتي ثماره إلا إذا كان النظام يتسم باللامركزية وكان للمزارعين مصالح تمكنهم من التحكم في تخصيص الموارد، مما يعطيهم القدرة على اعتماد المشروعات والبرامج البحثية والتصديق عليها، كما هو الحال في المكسيك (إطار 7.7).

هذا ويمكن أن يكون للمزارعين تأثير أكبر من هذا متى كانوا يقومون بتمويل نصيب كبير من عمليات البحث والتنمية، ولعل أبرز الأمثلة على هذا المنهج هو استخدام الضرائب المفروضة على المحاصيل التجارية كالقطن والبن، والتي تتحكم فيها منظمات مُنتجي السلعة، في الأبحاث المتعلقة بمحصول الشاي

إطار 7.7: يقود المزارعون المكسيكيون عملية البحث من خلال مؤسسات "بروديوس" (أو المنتج)

لقد تم إنشاء مؤسسات "بروديوس"[73]، وهي منظمات غير حكومية يديرها المزارعون، في المكسيك عام 1996، لزيادة التمويل الإضافي للمعاهد البحثية الزراعية القومية التي تعاني من ضعف في السيولة النقدية، ولإعطاء المنتجين دورًا في تمويل البحث والتنمية الزراعية وتحديد النقاط التي ستقوم بالتركيز عليها، كما تساعد هذه المؤسسات في تحديد الأولويات واعتماد المشروعات البحثية في كل ولاية والمشاركة في تمويلها.

وفي عام 1998، قامت الـ32 مؤسسة (مؤسسة واحدة من كل ولاية) بإنشاء مكتب تنسيق قومي لمساعدتها على أن تصبح من الأطراف الرئيسية الفاعلة في نظام الابتكار الزراعي المكسيكي، وهي الآن تمثل جماعات ضغط (لوبي) ناجحة فيما يخص البحث والتنمية الزراعية.

إن لهذه المؤسسات صلات رسمية ناجحة مع المعاهد البحثية والتعليمية، فضلاً عن المجلس القومي للعلوم والتكنولوجيا، كما أنها تدير اتحاد ثقات (اتحاد شركات) يمتلك آلية لمواءمة التمويلات بين الحكومة والمنتجين.ومع هذا فإن هذه المنظمات تعد تابعة لكبار المزارعين التجاريين، لذا فقد باءت محاولات ضم صغار المزارعين بالفشل نظرًا لارتفاع تكاليف المعاملات التجارية عند التعامل مع كل مزارع على حدة، بالإضافة إلى صعوبة تعريف صغار المنتجين بالتوجه العام صوب الزراعة التجارية، والتي هي الهدف الأساسي لمؤسسة "بروديوس".

المصدر: Ekboir and others 2006.

في تنزانيا والأبحاث الخاصة بمحصول البن في كولومبيا. وعلى الرغم من انتشار استخدام هذه الضرائب في البلدان الصناعية، إلا أنها لا تستخدم بالقدر الكافي في البلدان النامية، على الرغم من قدرة هذه الضرائب على تعويض قلة الاستثمار وتحسين توجيه الطلب على المحاصيل وزيادة فعالية الأبحاث.

لقد كانت الضرائب[74]، في معظم الحالات، تمثل 0.5 بالمائة أو أقل، من قيمة المنتج من السلعة، ومتى تم دمج هذه المبالغ مع التمويل العام، كما هو الحال في أستراليا وأوروجواي[75]، يصبح بالإمكان القيام بزيادة واضحة في كثافة البحث في البلدان النامية، وحتى في الحالات التي تكون فيها الضرائب غير مُجدية[76]، لا يزال بوسع الجهات المانحة والحكومات ضخ المزيد من الأموال عبر جمعيات المزارعين، للوفاء بأغراض البحث التكيفي بصفة خاصة، كما هو الحال في مالي، حيث تقوم لجان المستخدمين الإقليمين بإدارة الأموال لأغراض البحث التكيفي.

تقوم أكثر الشراكات نجاحًا بإدراج جمعيات المزارعين في السلاسل ذات القيمة والشراكات العامة الخاصة، وذلك لتجميع الطلبات السوقية (إطار 7.8)، وزيادة توافر الأموال اللازمة للاشتراك في تمويل هذه الشراكات. لقد كان لجمعيات المزارعين، في السنغال، صلاحيات قوية لاتخاذ القرار في "الصندوق القومي للأبحاث الزراعية"، الذي يمول الأبحاث التي تتم بالشراكة مع جهات القطاع الخاص والأطراف المعنية بالتنمية.

إن من التحديات الكبرى التي تحول دون دمج جمعيات المزارعين مع جهات الابتكار التكنولوجي، هو وجود قادة هذه الجمعيات في أوضاع تعليمية واجتماعية أقل من العلماء والاستشاريين الفنيين، وتتسع هذه الفجوة مع الفقراء والمجموعات المُهمشة والنساء، وغالبًا ما تدعو الحاجة إلى بناء القدرات والتمويل، لتمكين الأعضاء الأضعف، ولضمان أن يعبر قادة المزارعين عن اهتماماتهم تعبيرًا عادلاً.

استخدام التكنولوجيا المتاحة بشكل أفضل لإطالة وتطبيق ابتكارات تقنيات المعلومات والاتصالات

هناك اتفاق عام حول وجود فجوات معقولة في الإنتاجية والربحية، في معظم أنظمة الفلاحة الصغيرة، مقارنة بما يمكنها تحقيقه اقتصاديًا (انظر فصل 2) [77]، ويفسر العجز عن الوصول إلى المدخلات والعجز عن تحمل المخاطر جانبًا من هذه الفجوات (انظر فصل 6)، إلا أن من الأسباب الرئيسية هي تلك الفجوة في المعلومات والمهارات والتي تحد من القدرة على تبني التقنيات وممارسات الإدارة المتاحة أو تقلل من فعاليتها الفنية إذا تم تبنيها، ومن ثم فإن التأكيد الحالي يقع على المناهج الجديدة الخاصة بالتوسع القائم على الطلب وتطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات لتضييق هذه الفجوات.

المناهج الجديدة الخاصة بالتوسع بناءً على الطلب

يساعد التوسع الزراعي المزارعين على تعلم كيفية تعزيز إنتاجيتهم، وزيادة دخلهم والتعاون مع بعضهم البعض ومع الشركات التجارية الزراعية وهيئات الأبحاث الزراعية، ومن ثم فإن برامج التوسع تنتقل حاليا من مرحلة فرض الممارسات التكنولوجية (نموذج التسليم) إلى التركيز بدرجة أكبر على بناء القدرات بين أهل الريف، حتى يكون بمقدورهم التعرف على الفرص المتاحة، سواء الفنية أو الاقتصادية، والاستفادة منها (نموذج التمكين). وللوصول إلى ذلك الدور واسع النطاق، يجب تدريب أنصار المنهج التوسعي على مجالات تتجاوز مجرد الزراعة التقنية، وتعريفهم بكيفية تبني مهارات تتعلق بحشد المزارعين والاستفادة من الذكاء السوقي، وإدارة الأعمال التجارية الزراعية وغير الزراعية (انظر بؤرة تركيز ز).

لقد كان للخدمات العامة السيادة في مجال التوسع، فقد فاق الإنفاق العام على عمليات التوسع ذلك المخصص للأبحاث الزراعية في معظم البلدان النامية، إلا أن عمليات التمويل والتدبير (الجلب) العامة تواجه مشاكل عميقة تتمثل في الحوافز التي يجب توفيرها لموظفي الجهات الحكومية والعامة لكي يلتزموا بالمصداقية تجاه عملائهم، فضلاً عن ضعف الالتزامات السياسية حيال عملية التوسع وحيال الزراعة بوجه عام، وعدم وعي القائمين على التوسع بالتقنيات الحديثة ووسائل التنمية الأخرى، والعجز الحاد في الاستدامة المالية لدى العديد من البلدان، وضعف الأدلة على وجود تأثير ملحوظ.

كان نموذج "التدريب والزيارة" المستخدم في تنظيم عملية التوسع أحد أبرز الجهود المؤثرة في إصلاح عملية التوسع العام، وقد ظل البنك الدولي يعزز خُطى ذلك النموذج منذ عام 1975 وحتى 1995 في أكثر من 70 دولة، إذ كان النموذج يهدف إلى تحسين أداء أنظمة التوسع من خلال دعم إدارتها، وصياغة رسائل توسع منتظمة محددة، إلا أنه عانى من نقاط ضعف أخرى، خاصة الاستدامة المالية وانعدام المُساءلة الحقيقية، فكانت النتيجة هي انهيار الهياكل التي تم إنشاؤها[78].

إطار 7.8: إضافة قيمة إلى محصول المزارع الفقير: نبات المنيهوت في كولومبيا وغانا

إن نبات المنيهوت، الذي كان يُنظر إليه عادة كأحد نباتات إعاشة الفقراء، قد بزغ نجمه كهمزة وصل إستراتيجية في سلاسل القيمة الصناعية في كولومبيا وغانا والعديد من البلدان الأخرى، وقد سهلت الشراكات الزراعية العامة الخاصة هذا التحول من خلال القيام بتنسيق أكبر بطول سلاسل القيمة ومن خلال البحث والتنمية داخل سياق أوسع من المنتجات والأسواق الجديدة، وتوفير المزيد من التنافسية.

أما في غانا، فإن الاستخدام المستدام للمنيهوت في مشروع لإنتاج السلع الصناعية قد أدى إلى إنشاء أنظمة تربط المزارعين، وخاصة النساء، بالأسواق الجديدة لمنتجات المنيهوت، كالدقيق والمخبوزات ومواد لصق الخشب الرقائقي (الخشب المصنوع من طبقات رقيقة ملصقة بعضها ببعض). لقد تعاون معهد أبحاث الغذاء المحلي مع المستخدمين الصناعيين لربط أكثر من 100 فرد من صغار المزارعين في سلسلة من سلاسل القيمة الخاصة بإنتاج المنيهوت وتجفيفه في المناطق الريفية، ثم تكسيره وطحنه في المنشآت المركزية، ثم توزيعه على المستهلكين في المناطق الصناعية.

وفي كولومبيا، قام المركز الدولي للزراعة الاستوائية بإعداد هيكل أبحاثه المبكرة عن المنيهوت التي كانت تدور حول استخدام رقائق المنيهوت المجففة في صناعة أعلاف الحيوانات، وفي الفترة بين عامي 1980 و1993، تم بناء 101 مصنعًا تعاونيًا و37 مصنعًا خاصًا، وبحلول عام 1993 أنتجت هذه المنشآت 35000 طن من رقائق المنيهوت المجففة، بقيمة تقديرية تصل إلى 6.2 مليون دولار.

ومنذ عام 2004، أدرجت وزارة التنمية الزراعية والريفية المنيهوت صراحةً ضمن دعواتها التنافسية لإقامة مشروعات البحث والتنمية، سعيًا إلى تحفيز المزيد من الابتكار والحفاظ على التنافسية في سلاسل القيمة، كما قامت بتعريف المستنسخات عالية القيمة ذات القيمة الغذائية المُحسنة، والطفرات الحديثة في النشا، والمنيهوت السكري، ودمجها في سلاسل القيمة الخاصة بأعلاف الحيوانات، وصناعة النشا والإيثانول، على الترتيب.

المصدر: البنك الدولي 2006h.

من المركزية إلى اللامركزية

لقد ابتعدت العديد من الحكومات، فى التسعينيات من القرن العشرين، عن الأنظمة المركزية ونقلت إلى الحكومات المحلية مسئولية إجراء التوسع، بل وتمويله في بعض الأحيان، بما يتماشى مع جهود أشمل تبذلها لنزع مركزية الحكومة كلها (انظر فصل 11)، وتشمل المزايا المتوقعة من هذا التوجه تحسين عملية الحصول على المعلومات المحلية وتحقيق حشد أفضل لرأس المال الاجتماعي لاستخدامه في الأعمال الجماعية، فضلا عن تحسين المصداقية، إذ قد يعمل الوكلاء تحت إدارة الأطراف المعنية المحلية أو كموظفين لدى الحكومة المحلية، والتي من شأنها – إذا تم انتخابها بصورة ديمقراطية – أن تكون حريصة على تلقي ردود أفعال طيبة بشأن الخدمة، من الناخبين الذين يتلقون الخدمة.على الرغم من وجود أسباب وجيهة تدعو لنزع المركزية في عمليات التوسع، أدت الصعوبات العامة التي تواجه عملية التوسع، بالإضافة إلى الرؤية السياسية المحلية، في بعض الحالات، إلى إعاقة التقدم في تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية الفعالة[79].

إن من العناصر الأخرى الواعدة، والتي يزداد تطبيقها بصورة مستمرة، إشراك المزارعين في الحكم اللامركزي، فمنذ عام 2000، تعقد وكالات إدارة التكنولوجيا الزراعية في الهند، والبرنامج القومي للزراعة والماشية في كينيا، منتديات للأطراف المعنية، على المستوى القومي ومستوى الضواحي والضواحي الفرعية، للتخطيط لأنشطة التوسع وتحديد أولوياتها. إن كلا الجانبين يدعم المجموعات المعنية بمصالح المزارعين فيما يخص أنشطة معينة متعلقة بالمحاصيل والماشية، فضلا عن التعلم من مُزارع إلى مُزارع والتشارك في المعرفة، إضافة إلى عمليات الشراكة مع القطاع الخاص. وفقًا للتقديرات المتفائلة للمرحلة الأولى (والتي تشير إلى وجود زيادة بمقدار 25 بالمائة في دخل المزارعين في معظم المناطق التابعة لوكالات إدارة التكنولوجيا الزراعية بالهند، وما يزيد بكثير عن 5 بالمائة في معظم المناطق المجاورة)، فإن البرنامجين يُبليان بلاء حسنًا على المستوى القومي، وهناك العديد من المبادرات المماثلة قيد التنفيذ في بلدان أخرى، كدولة تنزانيا[80].

المزج بين العام والخاص

تدرك المناهج الأخرى الجديدة السمات الجيدة الخاصة التي تتميز بها العديد من خدمات التوسع، مثل المشورة الفنية التي يقدمها القائمون على التشغيل وبائعو الجملة للمزارعين لإنتاج محاصيل ومنتجات ماشية عالية القيمة (انظر فصل 5). تشمل الأنظمة المختلطة بين العام والخاص، جمعيات المزارعين والمنظمات غير الحكومية والوكالات العامة التي تتعاقد على خدمات التوسع، وإننا نجد المناهج المختلفة قائمة إلى جوار بعضها البعض، في نقلة نوعية من مبدأ "الممارسة الأفضل مطلقًا" أو "الممارسة التي تناسب الجميع" إلى مبدأ "الممارسة المناسبة أكثر من غيرها"، والتي تتحدد وفقًا لظروف اجتماعية وسوقية معينة، فعلى سبيل المثال قد تكون المناهج القائمة على التمويل العام مع إشراك الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة بالمنتجين، في عملية التوسع هي الأكثر مناسبة للمزارعين العاملين في محاصيل الإعاشة (جدول 7.3)، أما بالنسبة لعمليات تحويل الزراعة إلى الشكل التجاري، فتبدو الصيغ المختلفة للتمويل الخاص المشترك هي الأكثر ملائمة، حتى الوصول إلى الخصخصة الكاملة لبعض الخدمات. وفي كل هذه الأنظمة التي تسعى لجعل أنظمة الابتكار الزراعي أكثر ارتباطًا بالطلب، تدعو الحاجة إلى دراسة كيفية التعبير بشكل أفضل عن مطالب النساء، مع احتواء القيود الحالية المفروضة عليهم (ولنقل مثلا المشاركة في جمعيات المزارعين)، وتوظيفهم في الخدمات الاستشارية لزيادة فعالية تقديم الخدمات[81].

وكما هو الحال في الأبحاث، يعد "تعزيز الطلب" جانبًا من جوانب التوسع الناجح، وقد تصبح الإدارة مسئولية المزارع أو الشركات التجارية الزراعية بدلاً من

الحكومات المحلية. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال بالإمكان تمويل التوسع تمويلاً عامًا، إلا أن الأموال قد تتدفق عبر جمعيات المزارعين ذات المصالح في عمليات تخصيص الأموال (راجع الشكل 7.3)، وقد تتعاقد هذه الجمعيات بدورها مع جهات خاصة ومنظمات غير حكومية للقيام بخدمات التوسع، كما هو الحال في "الخدمات الاستشارية الزراعية القومية" في أوغندا، التي يرى المزارعون أنها تمارس دورها بشكل جيد [82]. هناك منهج آخر يدعو إلى امتلاك شركة خاصة، تقوم، بالاشتراك مع النظام الحكومي للتوسع، بعمليات التمويل وتقديم الخدمات الاستشارية، خاصة فيما يتعلق بالمُدخلات الكيميائية الزراعية، كما هو الحال في مادهيا برادش، في الهند[83].

التوسع من مزارع إلى مزارع:

لقد أصبحت طرق التوسع أكثر تنوعًا بحيث شملت التوسع من مزارع إلى مزارع، وقد كانت الشبكات بين المزارعين دائمًا قنوات قوية لتبادل المعلومات والحبوب، ومن ثم ظهرت برامج عديدة تصوغ هذه الشبكات في شكل رسمي وتربط بينها للتشارك في المعلومات والتعلم، فبرنامج campesino a campesino (أو مزارع إلى مزارع) في نيكاراجوا وشبكة Mviwata (أو شبكة المزارعين) في تنزانيا يقدمان تغطية قومية باستخدام أسلوب المزارع – إلى – المزارع[84].

جدول 7.3 أساليب تقديم خدمات الإرشاد الزراعية وتمويلها

	مصدر تمويل الخدمة				
مُقدم الخدمة	القطاع العام	المزارعين	الشركات الخاصة	المنظمات غير الحكومية	منظمات المنتجين
القطاع العام	خدمات مشورة القطاع العام التي تتميز باللامركزية	خدمات نظير أتعاب		تتعاقد هذه المنظمات مع موظفين من الجهات العامة المقدمة لخدمات التوسع	تتعاقد هذه المنظمات مع موظفين من الجهات العامة المقدمة لخدمات التوسع
الشركات الخاصة	عقود ممولة تمويلا عامًا مع مقدمي الخدمة	خدمات نظير أتعاب أو عن طريق تجار المدخلات	معلومات مُقدمة مع مبيعات المدخلات أو تسويق المنتجات		تتعاقد هذه المنظمات مع موظفين من الجهات العامة المقدمة لخدمات التوسع
المنظمات غير الحكومية	عقود ممولة تمويلا عامًا مع مقدمي الخدمة	خدمات نظير أتعاب		تستأجر المنظمات طاقم عمل وتقدم الخدمة	
منظمات المنتجين	صناديق عامة يديرها جمعيات المزارعين				تستأجر المنظمات طاقم عمل للتوسع لتقديم خدمات للأعضاء

المصدر:

Birner and others (2006).

n.a.= غير قابل للتطبيق

.. = مثهمل في التطبيق.

وهناك منهج آخر ذو صلة بالموضوع وهو منهج "مدرسة حقل المزارع"، والذي صُمم في البداية كوسيلة لتعريف وإطلاع مزارعي الأرز المروي في آسيا على الإدارة المتكاملة للآفات، ولقد تم إنشاء هذه المدارس، كنوع من التجريب غالبًا، في حوالي 80 دولة نامية، وتم توسيع نطاق عملها لتشمل أنواعًا أخرى من التكنولوجيا[85]. أوضحت تقييمات الآثار، والتي لا تزال محدودة، أن هذا المنهج يمكن أن يحسن بشكل ملحوظ من معلومات المزارعين عن خيارات التكنولوجيا الحديثة، إلا أن المدارس لم تبرز فعالية التكلفة المرجوة في تقديم الخدمات[86]، ولعل هذا يرجع إلى أن معلومات الإدارة المعقدة، كتلك الخاصة بالإدارة المتكاملة للآفات، لا تنتقل من مزارع إلى مزارع بنفس سهولة انتقال تلك الخاصة بالسلالات المحسنة من الحبوب، فضلاً عن أن المزايا المكتسبة من المهارات الإدارية لا تظهر إلا على المدى البعيد.

العودة إلى جدول الأعمال

عادت خدمات التوسع الآن، بعد فترة طويلة من التجاهل، لتحتل مكانها على جدول الأعمال، مع إحساس بالتفاؤل حيال العديد من الابتكارات المؤسسية الواعدة، ومما لا ريب فيه أنه لا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به لتوصيل خدمات التوسع الضرورية إلى صغار المزارعين في أنحاء العالم، خاصة المجموعات الفقيرة منهم، وتبقى معرفة الأساليب المُجدية في الظروف المتنوعة للعالم النامي إحدى التحديات القائمة بلا شك، وتدعو الحاجة إلى المزيد من التقييم والتعلم والتشارك في المعرفة لشحذ قوة الدفع هذه التي عادت بعد طول غياب.

أدوات جديدة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على مستوى المزرعة

يمنح التناقص في تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزارعين وأهل الريف في البلدان النامية قدرًا أكبر من إمكانية الوصول إلى المعلومات، ففي الصين تحتوي 83 بالمائة من القرى الآن على خطوط هاتف أرضي، بينما تحتوي 56 بالمائة منها على تغطية من شبكات الهاتف المحمول، أما في الهند فتحتوي 77 بالمائة من القرى على خدمات الهاتف الأرضي و19 بالمائة على خدمات الهاتف المحمول، وهي تتسع بسرعة مذهلة، ففي يوم واحد في عام 2006، باعت شركة نوكيا أكثر من 400 ألف هاتف محمول، وتصل الاشتراكات في المتوسط إلى 6 ملايين اشتراك شهريًا، يقع العديد منها في المناطق الريفية.

شكل بياني 7.3 تمويل خدمات تمديد المهلة، المنهج التقليدي منها والحديث:

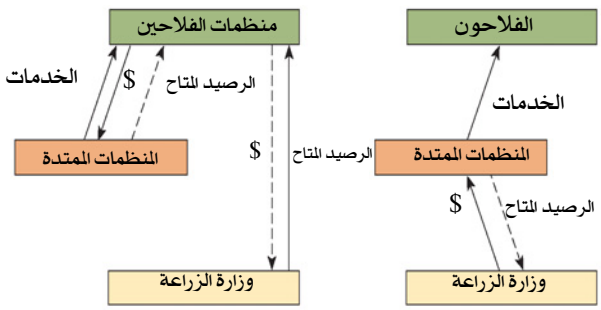

المصدر: Chipeta 2006

في أفريقيا، يمتلك 9 بالمائة من السكان هواتف محمولة تعمل ضمن شبكات تسع حتى 60 بالمائة من السكان، ففي أوغندا، توجد بـ 80 بالمائة من المجتمعات المحلية تغطية هاتف محمول، وتمتلك 5 بالمائة من الأسر هواتف محمولة [87]. إن اتساع رقعة التغطية عن معدل امتلاك الهواتف يستحث المشاركة السوقية عن طريق خفض تكاليف المعاملات التجارية في تسويق المحاصيل، وزيادة الأسعار، خاصة بالنسبة للبضائع القابلة للتلف [88]. تقوم هيئة تبادل السلع الزراعية الكينية ومؤسسة "سفاري كوم ليمتد" بجمع المعلومات الحديثة الموثوق بها عن أسعار السلع وبثها للمزارعين الكينيين من خلال شركات تقدم خدمات رسائل قصيرة (SMS) منخفضة التكلفة.

يستخدم المزارعون كذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحصول على النصائح الخاصة بالتوسع من العديد من المصادر، إلا إن الأمر يتطلب بعض الوقت لإنشاء "خدمات حسب الطلب". في الهند، تصل جهات التشغيل الخاصة وإحدى المنظمات غير

الحكومية إلى عشرات الآلاف من المزارعين ويتزايد معدل أدائها بسرعة كبيرة (إطار 7.9)، هذا ويتم ربط أجهزة الحاسب الآلي حاليًا عبر شبكات المحمول لتوسيع نطاق المعلومات بدرجة كبيرة، ومن المتوقع أن تعلن أجهزة الحاسب المحمول التي ستطرح في الأسواق، والتي سيصل ثمنها إلى 100 دولار، بداية عهد جديد ذي دور أكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[89].

تحتاج السياسات الخاصة بتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية إلى التركيز على المحتوى والتعليم بنفس قدر التركيز على البنية التحتية، إذ إن التعليم يُعد واحدًا من العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنتاج الزراعي، بالإضافة طبعًا إلى الكهرباء وشبكات الطرق والنماذج التجارية الملائمة [90]. يجب أن يتم ربط عملية إبداع المحتوى المحلي بالابتكارات المؤسسية، حتى يصبح بالإمكان تقديم خدمات توسع تستجيب لاحتياجات المزارعين.

إطار 7.9: الأعمال الزراعية الخاصة والمنظمات غير الحكومية: توجيه احتياطي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المزارعين في الهند

تُعد الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية بالهند، من الرواد العالميين في تقديم المعلومات للمزارعين، نتيجة لتقدم الهند الرهيب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقدم شركة e-Choupals (راجع الفصل 5) الآن معلومات عن الطقس وتقنيات الزراعة باللغات المحلية، فضلا عن المعلومات الخاصة بالأسعار السوقية.

قامت مؤسسة "م. س.سواميناثان" البحثية بإنشاء مراكز معلومات في بونديشيري في عام 1997، وقد تم ربط هذه المراكز، بدعم من منظمة أبحاث الفضاء الهندية، عن طريق القمر الصناعي بمركز للمعلومات في فيليانور، وتدار هذه المراكز عن طريق جماعات تطوير الذات النسائية، التي تتلقى تدريبًا وقروضًا ائتمانية بالغة الصغر لبدء مشروعات صغيرة كإنتاج عيش الغراب أو المبيدات الحشرية الحيوية.

تستخدم هذه المجموعات النسائية الحاسبات الآلية بالمراكز لإدارة حسابات مشروعاتها وتقوم بتنسيق أنشطتها من خلال روابط الفيديو مع القرى الأخرى.

يمكن للمزارعين استخدام هذه المراكز للوصول إلى قواعد البيانات الخاصة بالمعلومات الفنية، والتي ينشئها المركز الرئيسي بمساعدة خبراء من المعاهد الزراعية المحلية، بلغتهم المحلية، فمزارعو منتجات الألبان على سبيل المثال تلقوا تدريبًا في بعض المراكز باستخدام حاسبات ذات تطبيقات شاشات لمسية (touch screen)أعدتها كلية الأطباء البيطريين المحلية، ويقوم أحد التحالفات، والمؤلف من 80 شريكًا، بنشر هذا المفهوم في جميع أنحاء الهند.

المصدر: M.S.Swaminathan Research Foundation (MSSRF) 2005.

التقدم للأمام

تُعد العلوم والابتكارات التكنولوجية عناصر بالغة الأهمية لنجاح جدول أعمال منهج "الزراعة – من أجل – التنمية" على أربع جبهات. أولا: على المستوى العالمي، ستتزايد أهمية العلم في الوفاء بالطلب المتزايد، خاصة مع وجود معوقات تحول دون زيادة الموارد، فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة، وثانيًا: على مستوى البلدان جميعها، يُعد العلم والابتكار ذو أهمية محورية للحفاظ على تنافسية السوق، سواء المحلي أو العالمي. ثالثًا: لم يتسنَ حتى وقتنا هذا الانتفاع الكامل من قدرة العلم على مواجهة الفقر، سواءً في المناطق ذات الموارد المتميزة أو تلك الأقل تميزًا، ولا

تزال محاولات تحوير التقنيات لتتناسب مع تزايد عدم التجانس بين المزارعين واختلاف احتياجات النساء والرجال من المزارعين، تمثل تحديًا علميًا ومؤسسيًا.

رابعًا: سيكون للعلم دور خطير في التأقلم مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره، فضلاً عن معالجة المشكلات البيئية بشكل أعم.

نظرًا لأن سياسات البحث والتنمية الحالية غالبًا ما ستترك العديد من البلدان النامية يتامى في التكنولوجيا الزراعية خلال العقود المقبلة، فلا يمكن تجاهل الحاجة إلى زيادة التمويل المخصص للبحث والتنمية الزراعية في كل أنحاء البلدان النامية، إذ قد تواصل العديد من البلدان فقدان قدرتها على تبني المعارف والتقنيات التي يتم الوصول إليها في بلدان أخري، ومن ثم تأكيد قدرتها التنافسية. إن أهم الأمور المُلحة الآن هو تحريك الركود في تمويل البحث والتنمية الزراعية وأنظمة المعلومات الأشمل في بلدان الصحراء الكبرى، وينبغي أن يتم هذا التحريك عن طريق القيادة والتمويل القومي، إلا أن ذلك سيتطلب دعمًا متزايدًا ومستدامًا بصورة هائلة من المنظمات الإقليمية والدولية.

تعتمد إمكانية مواصلة التقدم، خاصة في توصيل منافع البحث والتنمية إلى البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على الزراعة والمناطق الأخرى الأقل تميزًا في الموارد، على الأبحاث التي يتم إجراؤها في هذه المناطق لتحسين إدارة المحاصيل والتربة والماء والماشية، وتطوير المزيد من الأنظمة الزراعية المستدامة والمرنة. يجب أن يتم دمج هذه الابتكارات التكنولوجية، والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بالمكان، مع الابتكارات المؤسسية، لضمان الانتفاع من أسواق المُدخلات والمُخرجات، والخدمات المالية، وجمعيات المزارعين، للوصول إلى نمو واسع النطاق في الإنتاجية.

إن انخفاض الإنفاق على البحث والتنمية ليس إلا جزءًا من المشكلة، إذ تواجه العديد من المنظمات البحثية العامة عوائق مؤسسية خطيرة تقف حائلاً بينها وبين الوصول إلى الفعالية، ومن ثم تحد من قدرتها على جذب التمويلات، ومن ثم يلزم القيام بإصلاح كبير، وبالمثل فإن التوسع الزراعي قديم الطراز يتخلى عن العديد من المناهج الجديدة في التمويل وتقديم الخدمات والتي تشمل العديد من الأطراف المعنية. إن ظهور أسواق القيمة العليا يخلق فرصًا جديدة في القطاع الخاص لدعم الابتكار على طول سلسلة القيمة، بحيث تشمل مؤسسات القطاع العام، والقطاع الخاص والمزارعين ومنظمات المجتمع المدني، ولعل ما نحتاجه الآن هو الفهم الأفضل للأساليب المُجدية في كل سياق من السياقات، ومواصلة النجاحات الحالية واستكمالها.

بؤرة التركيز هـ: الحصول على مزايا الكائنات المعالجة جينيًا وتوجيهها لصالح الفقراء

إن الكائنات المعالجة جينيا هي نتاج نقل جين أو أكثر، من البكتيريا أو السلالات البرية عادةً، لأحد النباتات المحصولية. في عام 2006، قام المزارعون في أكثر من 22 دولة بزراعة الحبوب المعدلة جينيًا على مساحة تقارب 100 مليون هكتار، أي ما يعادل 8 بالمائة من إجمالي المساحة العالمية المزروعة بالمحاصيل (شكل E.1)، وعلى الرغم من أن تبني هذه الكائنات المعالجة كان أكثر انتشارًا في المحاصيل التجارية، إلا أن لها قدرة معقولة على تحسين إنتاجية أنظمة زراعة صغار المزارعين، وتوفير غذاء ذي قيمة غذائية أعلى لأولئك المستهلكين الفقراء في البلدان النامية، ومع هذا فإن المخاطر البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بسلامة الغذاء، المرتبطة بهذه السلالات لا تزال محل جدال، وتدعو الحاجة إلى قواعد تنظيمية تتسم بالشفافية ومراعاة الفعالية في التكلفة تكون حافزًا لتأكيد ثقة عامة الناس، على أن تقوم هذه القواعد بتقييم الأخطار والمنافع في كل حالة على حدة.

الاقتناع السريع بالقطن المعدل Bt

لقد واصل المزارعون في البلدان النامية تبنيهم للسلالات المعدلة جينيًا منذ عام 1996، ويرجع ذلك غالبًا إلى الفوائض المعرفية القادمة من المراكز الخاصة للبحوث والتنمية في البلدان الصناعية، إلا أن استخدامها كان محدودًا في محاصيل محددة (كفول الصويا والذرة المستخدمة لتغذية الحيوان، والقطن)، وللحصول على سمات محددة (كمقاومة الآفات وتحمل مبيدات الأعشاب)، وفي البلاد ذات الزراعة التجارية (كالأرجنتين والبرازيل)، أما السلالة الوحيدة التي انتشرت انتشارًا واسعًا بين صغار المزارعين فهي القطن Bt نظرًا لمقاومته للحشرات، فقد زرع ما يقارب 9.2 مليون مزارع، معظمهم في الصين والهند هذه السلالة على مساحة 7.3 مليون هكتار في عام 2006.[1]

إن الانتشار السريع لهذه السلالة في الصين والهند يشهد بمدى ربحيتها لمعظم المزارعين، وتؤكد الدراسات المتاحة على مستوى المزرعة تحقيق أرباح أعلى من تبنى هذه السلالة، كما أنها توثق المنافع البيئية والصحية الهائلة نتيجة الاستخدام الأقل للمبيدات الحشرية، إلا أن هذه النتائج تختلف من عام إلى آخر[2]، (الشكل 5.1) وحسب الإعدادات المؤسسية والمناطق الزراعية البيئية. لقد أبلغ المزارعون في الصين، في معظم الدراسات، عن وجود زيادة في صافي الدخل تُقدر 470 دولارًا للهكتار (340 بالمائة)، والتي ترجع بشكل أساسي إلى الانخفاض بمقدار الثلثين في معدل استخدام المبيدات الحشرية (جدول E.1)[3]، إلا أن بعض التقارير توضح حدوث انخفاضات أقل بكثير في معدلات استخدام المبيدات الحشرية، والتباين الإقليمي في المنافع[4]، ومع هذا فإن الصين تمثل حالة ناجحة من حيث الإنتاجية ودخل المزرعة والحصص الربحية. لقد دعمت التكلفة المنخفضة للحبوب الانتشار السريع والممتد للقطن Bt في الصين، ويرجع الفضل في ذلك لسلالات القطن Bt المعدلة بشكل علني والتوالد اللامركزي الذي يسر نقل سمات هذه السلالة إلى الأنواع المستخدمة محليًا[5].

وبالمثل، استخدم المزارعون الهنود الذين زرعوا هذا القطن قدرًا أقل من المبيدات الحشرية وحصلوا على زيادة ملموسة في الإنتاجية[6]، فضلاً عن ثبات هذه الإنتاجية[7]، وعلى الرغم من الانتشار السريع والناجح للقطن في جوجارات، وماهاراشترا، وكارناتاكا، وتاميل نادو، إلا أن المزارعين في أندهرا برادش قد مُنوا بخسائر في البداية، ويرجع ذلك غالبًا إلى استخدامهم أنواع معدلة بشكل سييء[8].

شكل 1. هـ تزايد تبني الكائنات المعالجة جينيًا في معظم المناطق، فيما عدا أفريقيا وأوروبا

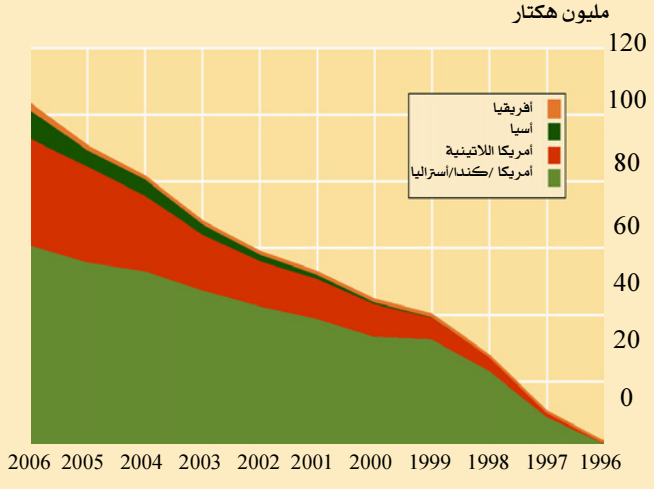

المصدر: James 2006

ملحوظة: a.= مساحة المنطقة المزروعة بالنباتات المُعالجة جينيًا في أوروبا إلى 200.000 هكتار ويتركز معظمهم في رومانيا وأسبانيا.

تقدم بطيء في المحاصيل الغذائية المعدلة

لم تحظ المحاصيل الغذائية المعدلة بانتشار واسع بين صغار المزارعين في البلدان النامية، فمنذ عام 2001، تنتج جنوب أفريقيا (غالبًا كبار المزارعين) الذرة البيضاء Bt (المستخدمة للاستهلاك الآدمي)، بمعدل يغطي 44 بالمائة من إجمالي المساحات المزروعة بالذرة البيضاء في عام 2006، [9] في حين اعتمدت الفلبين استخدام الذرة البيضاء Bt لإطعام الحيوانات، وتسمح الصين بزراعة واستخدام الخضراوات المعدلة جينيًا بشكل علني.

وعلى الرغم من الانتشار المحدود للمحاصيل الغذائية المعدلة، إلا أن الاهتمام بها لا يزال مرتفعًا، وهناك موجة من منتجات الجيل الثاني تشق طريقها إلى الأسواق، فالأرز والباذنجان والخردل والمنيهوت والموز والبطاطا والعدس والترمس، المعدلة جميعها، قد تم اعتمادها للفحص الميداني في واحدة أو أكثر من البلدان، ولا تزال العديد من المحاصيل الغذائية المعدلة تشق طريقها البحثي في البلدان النامية[10].

تعد العديد من هذه التقنيات بمنافع هائلة للفقراء من المنتجين والمستهلكين، وإن أبرز السمات هي تلك الخاصة بالسلعة الأساسية في العالم، الأرز، والتي تشمل مقاومة الآفات والأمراض وتحسين نسبة فيتامين (أ) (الأرز الذهبي)، وتحمل الملوحة والفيضان، هذا وقد أظهر الاختبار الميداني المتقدم لأرز Bt في الصين وجود إنتاجيات أعلى وانخفاض بنسبة 80 بالمائة في استخدام المبيدات الحشرية[11]. وتعد المنافع الصحية المتوقعة من الأرز الذهبي ضخمة، لأن الأرز هو السلعة الرئيسية في العديد من البلدان الفقيرة بالعالم، والتي تعاني من نقص في فيتامين (أ)، ففي الهند وحدها يمكن إنقاذ من 0.2 – 1.4 مليون سنة عمرية[12] كل عام من خلال الاستهلاك واسع النطاق للأرز الذهبي، ولعل هذا سيكون أقل تكلفة من البرامج التي تسعى لتعويض النقص في فيتامين (أ) [13]، وعلى الرغم من ذلك الوعد الخاص بإنقاذ الحياة، إلا أن التقديرات التي ظهرت في التسعينات من القرن العشرين، والتي أكدت أن سلالات الأرز المعدلة ستتوافر للمزارعين بحلول عام 2000، كانت متفائلة للغاية[14].

لقد كانت أفريقيا صاحبة أقل قدر من الانتفاع بالمحاصيل المعدلة جينيًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن المحاصيل الغذائية المهمة على الصعيد المحلي مثل الذرة السكرية والمنيهوت قد حظيت بقدر قليل من انتباه الشركات العاملة في التكنولوجيا الحيوية التجارية[15].

جدول 1.هـ: المنافع البيئية والاقتصادية للقطن Bt

	الأرجنتين[أ]	الصين[أ]	الهند[ب]	المكسيك[أ]	جنوب أفريقيا[ج]
الإنتاج المضاف (بالمائة)	33	19	26	11	65
الربح المضاف (بالمائة)	31	340	47	12	198
عدد رشاشات الكيماويات التي تم خفضها (عدد)	2.4	———	2.7	2.2	———
نسبة الخفض في تكاليف مكافحة الآفات (بالمائة)	47	67	73	77	58

ملحوظة:هذه الأرقام قائمة على عمليات المسح على مستوى المزرعة في أهم المناطق المنتجة للقطن في كل دولة.

a. Adapted from FAO 2004e.

b. Qaim and others 2006. Other recent studies include Gandhi and Namboodiri 2006, who reported similar trends except for a much higher increase in profits (88 percent.)

c. Bennett, Morse, and Ismael 2006. Other studies point to high variability in yields (Gouse, Kisten, and Jenkins 2003; Gouse and others 2005; Hofs, Fok, and Vaissayre 2006).

= -غير متاحة

يمكن للسلالات المعدلة جينيًا أن تقلل من مشكلات أفريقيا العسيرة، كالأمراض الحيوانية والجفاف وعشب الاستريجا (عشب طفيلي مدمر)، بشكل أسرع بكثير متى تم دمجها في برامج التربية (التوالد)، وقد أظهرت دراسة حديثة أن من المرجح أن يتبنى المزارعون الأشد فقرًا الموز المعدل جينيًا والمقاوم للأمراض، خاصة مع تزايد الخسائر حاليًا نتيجة الأمراض[16].

ما سر التقدم البطيء للسلالات المعدلة جينيًا؟

يرجع التقدم البطيء في تطوير السلع الغذائية الأساسية المعدلة جينيًا إلى خمسة أسباب رئيسية:

تجاهل السمات التي هي في صالح الفقراء والمحاصيل الفريدة (اليتيمة)، تتركز استثمارات البحث والتنمية في مجال الكائنات المعالجة جينيًا في القطاع الخاص، تحدوها المصالح التجارية في البلدان الصناعية، ونظرًا لأن القطاع الخاص لا يستطيع موائمة منافع البحث والتنمية مع المحاصيل الغذائية التي يزرعها صغار المزارعين (انظر فصل 7)، فينبغي أن يقود القطاع العام بهذه المسيرة، إلا أن القطاع العام لم يستثمر بالقدر الكافي في البحث والتنمية بوجه عام، وفي التكنولوجيا الحيوية بشكل خاص. تنفق المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية، تلك المنظمة العالمية الرائدة في مجال الأبحاث الزراعية الموجهة لسد احتياجات الفقراء، ما يقارب 7 بالمائة من ميزانيتها (حوالي 35 مليون دولار) على التكنولوجيا الحيوية، ويخصص جزءٌ منها فقط للسلالات المعدلة جينيًا[17]، في حين تتميز الهند والصين والبرازيل بوجود برامج عامة ضخمة للتكنولوجيا الحيوية، والتي تنفق مجتمعة عدة أضعاف المبلغ الذي تنفقه المجموعة الاستشارية[18]، إلا أن الأرقام لا تزال صغيرة بالمقارنة بمبلغ 1.5 مليار دولار الذي تنفقه الشركات الأربعة الكبرى سنويًا[19].

المخاطر، لقد أدت مباعث القلق المستمرة حيال سلامة السلع الغذائية الأساسية والمخاطر البيئية، إلى بطء الانتشار في العديد من البلدان، وقد صمدت هذه المخاوف على الرغم من الأدلة العلمية الحديثة المتوافرة التي تؤكد أن الكائنات المعالجة الموجودة حاليًا في الأسواق آمنة بنفس درجة السلالات التقليدية[20]، وبالمثل فإن الأدلة العلمية والخبرة الناتجة عن 10 سنوات من الاستخدام التجاري لا تدعم حدوث تطور في المقاومة لدى الآفات المستهدفة، ولا تدل على حدوث أي ضرر بيئي من زراعة السلالات المُحسنة، كانتقال الجين إلى السلالات الأخرى البرية من نفس النوع، متى تم اتخاذ التدابير والاحتياطات المناسبة[21]، ومع هذا فعلى الرغم من السجل التاريخي الطيب لهذه السلالات، إلا أنه ينبغي تقييم المنافع والمخاطر لكل حالة على حدة، مع مقارنة المخاطر المحتملة للتكنولوجيات البديلة وأخذ السمات المحددة والسياق البيئي الزراعي الذي ستُستخدم فيه السلالات، في الاعتبار، هذا وتضارع وجهة النظر العامة للأخطار في أهميتها التقييم الموضوعي القائم على الأدلة العلمية، لضمان القبول العام لهذه التقنيات.

ضعف القدرة التنظيمية.تعد قدرة الهيئات التنظيمية على تقييم المخاطر البيئية وتلك المتعلقة بسلامة الغذاء، فضلاً عن اعتماد نزول الكائنات المعالجة إلى الأسواق، محدودة في معظم البلدان النامية، ومن شأن هذه الأنظمة الضعيفة أن تُذكي روح انعدام الثقة وتشعل نيران المعارضة لهذه السلالات، ومن ثم يُعد ضعف القدرة التنظيمية عاملاً أساسيًا في إبطاء اعتماد المنتجات، حتى تلك التي خضعت بالفعل لاختبارات مكثفة، مثل الأرز Bt في الصين والباذنجان Bt في الهند[22]، كما يؤدي ضعف القدرة أيضًا إلى انتشار استخدام الكائنات المعالجة غير المعتمدة في العديد من السياقات (كالقطن في الهند والصين، وفول الصويا في البرازيل في الأعوام السابقة)، وهو ما من شأنه أن يزيد من انخفاض الثقة العامة في الأنظمة التنظيمية.

الوصول المحدود للتكنولوجيات المُسجلة باسم جهات معينة.مع ازدياد نسبة الأدوات والتقنيات الجينية الخاضعة لنظم حماية الملكيات الفكرية، والتي يتحكم فيها بدرجة كبيرة مجموعة صغيرة من الشركات متعددة الجنسيات، فإن تكاليف المعاملات التجارية اللازمة للوصول إلى اتفاقيات نقل المادة العلمية ومنح التراخيص يمكن أن تبطئ من الأبحاث العامة ونزول الكائنات المعالجة إلى الأسواق (انظر فصل 7).

تعقيد التجارة في الكائنات المعالجة. تعاني بعض البلدان من قلق حيال الآثار الصحية للواردات من السلالات الغذائية المُعدلة، ومن بينها المعونات الغذائية، ويخشى المصدرون خسارة الأسواق العالمية

وخسارة سمعة المنتجات المعالجة بالجينات الوراثية، كما أن عليهم أن يدرسوا تكاليف عزل عمليات تخزين وشحن السلالات المعالجة عن بقية السلالات التقليدية، فضلاً عن الحصول على تراخيص صلاحية السلالات المعالجة للاستهلاك في الدولة المستوردة[23]، وقد يؤدي تباطؤ المزارعين والبلدان في الاقتناع بالكائنات المعالجة إلى خسارة هذه السلالات لتنافسيتها في الأسواق العالمية، حتى لو تبنت كُبريات البلدان المستوردة السلالات المقللة للتكلفة، كالقطن Bt على نطاق واسع[24].

التقدم للأمام

تخلق المناقشات العالمية الحالية والصراعات بين مجموعات المنتفعين التي تدعم أيًا من جانبي النقاش الدائر حول السلالات المعالجة، الكثير من الشكوك وتقلل الاستثمار في البحث والتنمية، وتعرقل التقييم الموضوعي للتكنولوجيا، وتثبط من تبني هذه السلالات في البلدان النامية[25]، وسيؤدي ذلك إلى ضياع فرصة هامة للمساهمة في جدول أعمال التنمية الزراعية المساندة للفقراء، إذا لم يتم تقييم المخاطر والمنافع المحتملة من استخدام هذه السلالات، تقييماً موضوعيًا، استنادًا إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة مع أخذ وجهات النظر العامة حيال المخاطر في الاعتبار.

يتطلب نزول السلالات المعالجة إلى الأسواق نظامًا تنظيميًا يتميز بالشفافية وفعالية التكلفة، مع وجود الخبرة والكفاءة اللازمتين لإدارة هذا المنتج واستخدامه، وتعد عمليات الإفصاح عن المعلومات العامة ووضع الملصقات، متى كانت مُجدية اقتصاديًا، والخدمات الاستشارية، أمرًا بالغ الأهمية لحشد الدعم العام للسلالات المعدلة، وإن وجود نظام تنظيمي لا يعني بالضرورة وجود ضوابط صارمة أو متشددة حيال المخاطر، بل على العكس، يمكن للمُنظمين الأكفاء الإبقاء على المعلومات اللازمة للحصول على الاعتمادات في حيز المعقول لضمان السلامة القائمة على معرفة السمات والأنظمة البيئية التي سيتم استخدام المنتج فيها. قد تفرض الحواجز التنظيمية المبالغ فيها تكاليف مرتفعة على المجتمع من خلال إعاقة أو إبطاء الوصول إلى التقنيات النافعة، كما أنها قد تعوق المنافسة في أسواق الحبوب وتقلل الخيارات المتاحة أمام المزارعين، إذ إن الهيئات البحثية العامة وشركات الحبوب القومية قد لا يكون بمقدورها تحمل التكاليف المرتفعة لاستخراج التراخيص (بلغت أكثر من مليون دولار بالنسبة للسلالات الأولى من القطن Bt في الهند).

يجب على صُناع القرار، عند إعداد المعايير والضوابط التنظيمية، أن يوازنوا وجهات النظر العامة الخاصة بالمخاطر، ودرجات تحمل المخاطر، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر، وعلى الرغم من غياب أي مخاطر مثبتة، إلا أن الحيطة والحذر يدعوان لتقييم واسع النطاق للمخاطر والمنافع المحتملة للتكنولوجيا في النظام الغذائي والبيئي الأشمل، كما يجب أيضًا أن يدرس تقييم المخاطر عواقب ومخاطر عدم استخدام السلالات المعالجة، إذ إن السلالات المعالجة تعتبر[26]، على سبيل المثال، أداة قوية لتحسين مستوى التغذية وهو أمر من شأنه أن ينقذ العديد من الأرواح (الأرز الذهبي على سبيل المثال)، أو يساعد المزارعين على التكيف مع التغيرات المناخية من الاستخدام الأسرع للجينات المقاومة للجفاف أو الفيضانات.

وأخيرًا، يجب على البلدان والمجتمعات أن تُقيِّم بنفسها المخاطر والمنافع وتتخذ قرارها الخاص بناء على ذلك، وعلى مجتمع التنمية العالمي أن يكون على أهبة الاستعداد للاستجابة لنداء البلدان التي تطلب الوصول إلى التقنيات الحديثة، كما حدث في الإعلان الأخير للاتحاد الأفريقي[27]، كما أن عليه أن يكون مستعدًا لتلبية طلبات تمويل عمليات تنمية السلالات المعالجة الآمنة وتزويدها بالسمات التي هي في صالح الفقراء، فضلاً عن خفض التكاليف المبدئية المرتفعة الخاصة بالاختبار وطرح المنتج في الأسواق، ومتى تم طرح موجة جديدة من التقنيات الآمنة التي تعين الفقراء، وحازت القبول، صار لزامًا أن تنخفض التكاليف التنظيمية انخفاضًا حادًا.

الفصل الثامن

زيادة استدامة أنظمة الزراعة

ضاعفت الثورة الخضراء في آسيا من إنتاج الحبوب بها في الفترة ما بين 1970–1995، ولكن المساحة الكلية للأراضي المنزرعة بالحبوب قد تزايدت بنسبة 4 بالمائة فقط[1]. وقد قابل هذا التكثيف الزراعي الطلب العالمي للغذاء، كما قلل من الجوع والفقر (الفصلان 2 و7). وبالإبطاء في التوسع في المساحة المزروعة بطريقة فعالة، استطاع التكثيف الزراعي الحفاظ على الغابات والمستنقعات و التنوع الحيوي، كما تُمكّن من تقديم خدمات حماية البيئة[2].

لكن التكثيف الزراعي جلب مشاكل بيئية خاصة به. ففي أنظمة الحصاد المكثف يتسبب استخدام الكيماويات الزراعية بشكل مبالغ فيه وبطريقة غير مناسبة في تلوث مجاري المياه، كما أنه يصيب الناس بالتسمم ويخل بالنظم البيئية. كما ساهم الإسراف فى الري في ازدياد ندرة المياه والضخ غير المستمر للمياه الجوفية وإلى تدهور الأراضي الزراعية الخصبة. كذلك تسبب النظم المكثفة لتربية الماشية– التي هي جزء من الثورة الحيوانية المستمرة –مشاكل بيئية وصحية.

كما أن التركيز العالي في تربية الماشية سواء في / أو بالقرب من المناطق الحضرية ينتج مخلفات من الممكن أن تنشر أمراض الحيوانات مثل مرض السل ومرض أنفلونزا الطيور ، بالإضافة إلى مخاطر على صحة الإنسان.

أما في المناطق التي لم تتأثر بالثورة الخضراء فلا يوجد إلا قليلا – إن وجد– من التكثيف الزراعي. وبدلاً من ذلك تنمو الزراعة عن طريق توسيع الرقعة الزراعية بتخصيص أراضي أكثر للزراعة. وقد أدي هذا إلى مشاكل بيئية من نوع آخر– أولها تدهور وفقدان الغابات والمستنقعات والتربة الزراعية والمراعي. ففي كل عام يتدهور أو يندثر حوالي 13 مليون هكتار من الغابات الاستوائية بسبب الزراعة في المقام الأول. وربما تتأثر حوالي 10–20 بالمائة من أراضي اليابسة من تدهور الأراضي أو التصحر[3].

والتدهور في الموقع للرأسمال الطبيعي له تأثير مباشر على الإنتاجية الزراعية لأنه يُقوِضْ أساس الإنتاج الزراعي في المستقبل من خلال تآكل التربة واستنفاذ المواد المغذية للتربة (جدول 8.1) والتقديرات الخاصة بالتأثير الإنتاجي وضخامته على تدهور الأراضي أمر محل جدال. ولكن في الأماكن الحارة مثل الأراضي المرتفعة في أثيوبيا يمكن أن يكون التدهور كبيراً للغاية لدرجة أنه يُضعف مكاسب التغير التقني.

كما تمتد المشاكل النابعة من الإنتاج الزراعي خارج الحقول أو المراعي: كتلوث المياه، انسداد خزان المياه بالرمال والطمي بسبب تآكل التربة، استخراج المياه من خزانات المياه الجوفية، التصحر، فقدان التنوع الحيوي، انتشار أمراض الماشية. ورغم أن المزارعين وأصحاب المراعي لديهم دوافع قوية لمواجهة المشاكل في الموقع، إلا أن دوافعهم لتخفيف الآثار خارج الموقع ضعيفة. وتفادي تلك الآثار الخارجية يستدعي آلية منظمة وحلول تفاوضية ومدفوعات محولة بين هؤلاء الذين يتسببون في التلف والذين يتأثرون به، و ربما تشتمل على أعداد غفيرة من الناس لا يجمعهم المكان والزمان والاهتمامات. وهذا مما ثَبُت صعوبته في معظم البلاد الفقيرة بسبب الضعف العام للمؤسسات العامة والنظام القانوني. وتحتاج بعض المشاكل، مثل انتشار أمراض الحيوان والتغير المناخي، إلى تعاون على المستوي العالمي (انظر فصل 2). وتنشأ العوامل الخارجية السلبية المتداخلة بالنسبة للإنتاج– حتى وإن لم تكن سهلة التتبع– عندما يستخدم المزارعين مواردهم اليوم غير مكترثين بالمورد المتوارث الذي سيتركونه لأجيال المستقبل.

وتعمل المشاكل البيئية بطرق مختلفة في نظم الزراعة المكثفة والتوسعية (انظر الفصل 2 للتعريفات ورسم الخرائط للنظم المهمة في الزراعة). تتميز النظم المكثفة في المناطق ذات الإمكانيات العالية بأن بيئتها الطبيعية تكون عادة مرنة إلى حد ما ولا تصاب بالتلف بسهولة. ورغم ذلك، فإن الاستخدام الخارجي العالي لطاقة الإنتاج غالباً ما يجعل تلك الأنظمة مصادر لتلوث مجري الماء من السماد ومبيدات الآفات الزراعية، وكذلك تسرب مخلفات الحيوان وزيادة مستوى الملوحة في المياه.

جدول 8.1 المشاكل البيئية للزراعة داخل الموقع وخارجه

	التأثيرات على الموقع	التأثيرات خارج الموقع (تأثيرات خارجية)	التأثيرات العالمية (تأثيرات خارجية)
الزراعة المكثفة (مناطق ذات إمكانيات عالية)	تدهور التربة (تمليح – فقد المواد العضوية)	نفاذ المياه الجوفية التلوث الكميو زراعي فقد التنوع البيولوجي المحلي	انبعاثات الغاز المتسببة في الاحتباس الحراري. أمراض الحيوان. فقد تنوع الجينات في المحصول البديل
زراعة توسعية في الأراضي الأقل جودة	نفاذ المواد المغذية للتربة تآكل التربة نتيجة لتأثيرات المواقع	تآكل التربة نتيجة للقرب من مجاري المياه (وضع الخزان) تغير المياه (مثل عدم الاحتفاظ بالمياه في المناطق أعلى مجارى المياه) تدهور المراعي في المناطق ذات الملكية العامة	الإقلال من عزل الكربون بسبب التصحر وانبعاثات الغاز من حرائق الغابات فقدان التنوع البيولوجي
مستوى التعاون النموذجي المطلوب	لا يوجد (تعاون فردي أو جماعي)	المجتمع – خط تقسيم المياه – الحياض– مستوى تخطيط المكان – إقليمي أو قومي	عالمي

وعلى العكس فإن المناطق ذات الأنظمة التوسعية تكون ضعيفة وتتلف سريعاً. والاستخدام المنخفض لطاقة الإنتاج يعني أن الأجهزة التوسعية ليست مصدراً كبيراً للتلوث، ولكن زراعة المنحدرات الشديدة الانحدار والتربة الهشة ،ممكن أن يُشكلا تآكلاً شديدًا للتربة مما يتلف المناطق التي بها مجاري مياه.

محفزات انحلال الموارد:

بعض أسباب تدهور الموارد في المناطق القروية لا ترتبط كثيراً بالزراعة، فقطع الأشجار واستخراج المياه والسياحة يساعدوا أيضاً على انحلال الموارد من خلال التصحر وتحول النظم الطبيعية للبيئة والتلوث. بالإضافة إلى ذلك، فإن كثير من المزارعين وأصحاب المراعي لا يتسببوا في انحلال أراضيهم أو الإساءة إلى الموارد الطبيعية. الكثير من الإنتاج مستمر بشكل دائم، وفي بعض الحالات ما زالت بعض المناطق مستمرة في الزراعة منذ قرون، إن لم يكن منذ آلاف السنين. وفي حالات أخرى، مثل منطقة Machakos بكينيا، استعادت المناطق التي كانت قد تدهورت حالتها وعاد إنتاج المحاصيل إلى حالته الطبيعية[4] وحتى في المناطق التي ظنوا أنها قد سِيءَ استخدامها وإداراتها. غالباً ما يُظهر التحليل الدقيق أن المزارعين يتخذوا عدة إجراءات للحفاظ عليها. ومع ذلك، فإن الأنشطة الزراعية والرعوية غالباً ما تكون العوامل الأساسية الدافعة للتدهور.

يحتاج التغلب على المشاكل البيئية إلى فهم جيد للدوافع الخاصة للمصادر الفردية للمستخدمين وطرق إدارة الموارد بأشكال أكثر نجاحاً من وجهة نظر المجتمع. فتوجد عوامل كثيرة تؤثر على الدوافع الخاصة لإدارة الموارد بما في ذلك المعلومات، والأسعار، والدعم، ونسب الفائدة، والقرب من السوق، والمخاطرة، وحقوق

الملكية، والتكنولوجيا، والعمل الجماعي (انظر جدول 8.1). وهذه العوامل التي كثيراً ما تؤدي إلى التدهور خارج الموقع وداخله من الممكن تعديلها من خلال تغييرات في السياسة والاستثمار العام رغم أن القوي العالمية تغير دوافع تدهور الموارد بطرق جديدة ومن الممكن للأسواق العالمية أن تترك آثار بيئية عالمية مثل تأثير الطلب الآسيوي لفول الصويا للماشية على التصحر في الأمازون (انظر فصل 2). بالإضافة إلى ذلك، فإن تغير المناخ يزيد من مخاطر الإنتاج في نظم زراعية كثيرة ويقلل من قدرة المزارعين والمجتمعات الريفية على معالجة المخاطر بأنفسهم.

وهناك دافعان من الصعب السيطرة عليهما، ألا وهما الفقر والسكان. فالفقر يمكن أن يكون مصدر التدهور في الأماكن الأقل خصوبة حيث توجد الأراضي الرديئة والتربة الضعيفة والتي لابد وأن تدعم الكثافة السكانية المتصاعدة، ولكن حتى في تلك المناطق فالعلاقة ممكن أن تكون معقدة وغير محددة[5]. في سياقات أخرى يسيطر الفقراء سيطرة مثالية على أنصبة صغيرة فقط من إجمالي الموارد ولذلك فهم لا يساهمون إسهاماً كبيراً في تدهور الأراضي. إذاً التقليل من الفقر لن يغير وحده من تدهور الموارد. ومع ذلك فإن الفقراء والنساء كثيراً ما يكونوا أكثر المتأثرين بالتدهور في الموارد في أي مكان يحدث فيه لأن لهم أقل الامتيازات والاختيارات لمعالجة التدهور. ويعتمدون أكثر على موارد الملكية العامة[6].

إن الضغط السكاني له تأثيرات مختلطة على تدهور الموارد، وهذا يعتمد على التقنيات الموجودة. وكما لاحظ (مالثوس) في القرن الثامن عشر في إنجلترا فإن الضغط السكاني بدون تقدم تقني يؤدي إلى زحف زراعي إلى المناطق الأكثر هامشية، ويقلل من متوسط الإنتاج ويؤدي إلى تدهور الموارد، ويزيد الفقر سوءاً. وعندما تتواجد التقنيات والمؤسسات المناسبة ممكن أن يؤدي نمو السكان إلى الاستفادة من ذلك. وتستمر التحسينات في أحوال الموارد وفي إنتاج المحاصيل. ولأن كثير من تقنيات إدارة الموارد الطبيعية تتبع الكثافة في العمالة (مثل إقامة المسطحات، أو وضع الفواصل بين الأراضي، أو إقامة أبنية للري)، فإن نمو السكان يمكن بالفعل أن يساعد في هذا التقدم لأنه يُخفض من تكاليف العمالة[7].

عندما يرتبط ضغط السكان بمستويات عالية مبدئية للفقر مع قليل من الاختيارات التقنية لدفع الإنتاجية، من الممكن حينئذٍ أن ينحدر التدهور والفقر سريعاً إلى أسفل[8]. وهذا ما يحدث في بعض المناطق في أفريقيا حيث توجد كثير من المزارع الصغيرة للغاية التي لا تكفي لإعاشة أسرة، حيث توقفت الزيادة في نمو المحاصيل. كما أن فرص العمل خارج المزرعة نادرة. هذه المناطق المتأزمة ممكن أن تصبح مهداً للصراع المدني، مشردة كلاجئين بسبب البيئة ومعرقلة للجهود الوصول إلى الفقراء المعدمين والمعرضين للفقر والأذى[9].

مع هذه الخلفية، دعنا الآن نتجه إلى استراتيجيات لتحقيق تطور في أنظمة الزراعة الكثيفة والمتسعة بشكل دائم. التحديات الأساسية في المناطق التي تعتمد على الري هي استخدام مياه اقل لمواجهة ندرة المياه التي تزداد؛ والتوقف عن استخراج المياه الجوفية التي تحدث بشكل غير دائم؛ ومنع انحلال أراضي الري عن طريق إشباعها بالمياه أو التمليح واستنفاذ المواد المغذية بها. في مناطق الزراعة المكثفة بشكل عام (مناطق الري والأراضي ذات الجودة العالية التي تعتمد على الأمطار)، يجب التحكم في المدخلات الحديثة مثل البذور والسماد ومبيدات الآفات والمياه لدوام الحصول على محصول جيد دون إتلاف للبيئة. في النظم المكثفة للحفاظ على الثروة الحيوانية، خاصة المناطق المدنية أو المناطق المحيطة بها، تحتاج إدارة مخلفات الحيوان ومخاطر الأمراض إلى التحسن. وفي المناطق الأقل خصوبة التي تعتمد على توسيع الرقعة الزراعية، تحتاج التنمية بها إلى دعم معيشة السكان المحليين مع البقاء متوافقا مع الخدمات البيئية الأخرى على أساس ضعيف بالنسبة للمصدر. في كل من المناطق ذات الإمكانية العالية والأماكن الأقل خصوبة يمكن استخدام

المدفوعات للخدمات البيئية عندما تتجاوز المنافع الاجتماعية التكاليف المتاحة لاستخدام الأراضي الحالية وتكاليف إدارة البرنامج.

تحسين إدارة مياه الزراعة:

تستخدم الزراعة 85 بالمائة من المياه المستهلكة في البلدان النامية، بشكل أساسي في الري. ورغم أن الزراعة المعتمدة على الري تمثل حوالي 18 بالمائة فقط من المساحة المنزرعة في العالم النامي، فإنها تنتج حوالي 40 بالمائة من قيمة الإنتاج الزراعي[10].

كما أن استمرارية الإنتاجية العالية لأراضي الري تعتبر مدخلاً لإطعام كثير من البلدان النامية، ولكن مسارات المستقبل المقبلة (انظر فصل 2) في كثير من البلدان تمر بتجربة نُدرة المياه بطريقة خطيرة وتزداد سوءاً. إذ أن إمدادات المياه العذبة قد استُهلكت تماماً بالفعل في كثير من أحواض الأنهار، ويتصاعد الآن الطلب على المياه مما يزيد من الحاجة الشديدة للمياه حوالي 15–35 بالمائة من إجمالي سحب المياه على مستوى العالم لزراعة الري والتي تقدر بأنها غير دائمة– إذ يتجاوز استخدام المياه الإمداد المستجد[11].

فحوالي 1.4 بليون شخص يعيشون في أحواض الأنهار تحت ضغط بيئي عالي حيث إن استخدام المياه يتجاوز أقل منسوب عند زيادتها (خريطة 8.1) وكنتيجة للسحب الزائد ممكن لأنهار مثل الجانجا Ganges واليلوريفر Yellow River وأموداريا Amu Darya/ وسيرادريا Syr Darya، وشاو فرايا Chao Phraya وكولورادو ريفر Colorado River، وريو جراند Rio Grande ألا يصلوا للبحر خلال فترة من السنة. ومن النتائج المعروفة الأخرى للري غير الدائم هو تدهور بحر الأرال Aral Sea في آسيا الوسطي، وتقلص بحيرة تشاد Lake Chad في غرب أفريقيا وبحيرة كابالا Lake Chapala في وسط المكسيك.

ولقد توسع الاستخدام المكثف للمياه الجوفية للري سريعاً باستعمال البئر الأنبوبي وتقنية المضخة الآلية. وفي شبة القارة الهندية، ارتفع سحب المياه الجوفية من أقل من 20 كيلو متر مكعب إلى أكثر من 250 كيلو متر مكعب في السنة منذ الخمسينات من القرن العشرين [13] وتوجد أكبر المساحات التي تعتمد على ري المياه الجوفية في البلدان النامية في الصين والهند.

خريطة 8.1 أدى استنزاف المياه الشديد إلي الضغط علي كثير من أحواض الأنهار

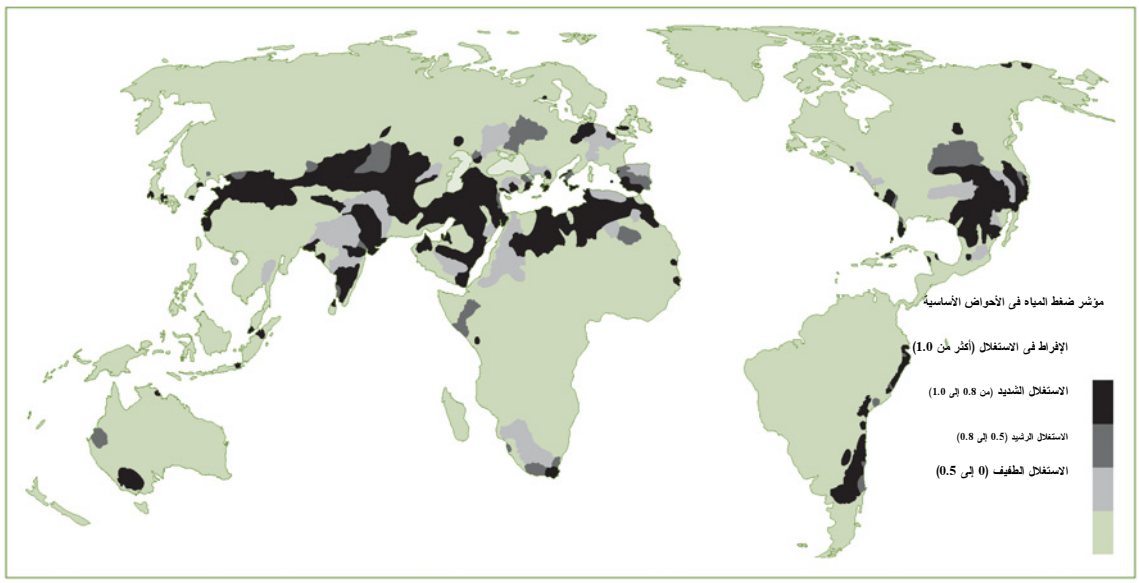

المصدر: Data from Smakhtin, Revenga, and Dll 2004; map reprinted with permission from United Nations Development Programme 2006.

ملحوظة: مؤشر ضغط المياه البيئي يمثل الاستخدام الإجمالي للمياه بالنسبة للمياه الموجودة، بعد الأخذ في الاعتبار متطلبات المياه في البيئة المحيطة (أى أقل تدفق للحفاظ على الأسماك والأصناف الأخرى في المياه، والحفاظ على قناة النهر وفيضان المستنقعات والخضرة والحزام الأخضر بجانب النهر).

ويعد الاعتماد على المياه الجوفية مرتفعاً في الشرق الأوسط وجنوب آسيا نسبياً بالنسبة للمساحة الكلية المزروعة (الشكل 8.1).

ولكن بسبب طبيعة المياه الجوفية المتاحة للجميع فهي تتعرض للاستنفاذ وللتلوث من المستخدمين الزراعيين والصناعيين ورجال البلدية، كما تتأثر بتداخل المياه المالحة. حيث يكون استخدام المياه الجوفية أكثر كثافة يكون إعادة ملء الخزان بطيئاً فلا يستمر دائماً مليئاً[14].

إن موارد المياه الجوفية تُستغل بشكل كبير لدرجة أن لوحة المياه في كثير من الخزانات قد هبطت إلى مستويات تجعل الضخ صعباً ومكلفاً للغاية. ويتأثر المزارعون الصغار الذين لا يستطيعون الضخ من المضخات الغالية والتي غالباً ما يكون لها حقوق مياه غير آمنة. ويؤدي تداخل المياه المالحة بسبب الضخ الزائد – أكثر الأشكال شيوعًا لتلوث المياه الجوفية – إلى فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. وفي خزان هيرموسيللو على ساحل المكسيك أدى سحب المياه منه سنوياً، الذي يعد ثلاث أو أربع أضعاف معدل إعادة الملء، إلى هبوط 30 متراً في مؤشر المياه وكان تداخل المياه المالحة بمعدل كيلو متر سنوياً مما جعل كثير من الشركات الكبيرة التي تعمل في مجال الزراعة أن تنتقل إلى مناطق أخرى[15]. وتزيد مؤشرات هبوط المياه تعرض خزانات المياه الجوفية الساحلية لتغير المناخ، كما أن التداخل الملحي سيزداد سوءاً في الخزانات المنهكة عند ارتفاع منسوب البحار.

كما أن الإدارة السيئة للمياه تؤدي أيضاً إلى تدهور الأراضي في المساحات التي تروي من خلال التملح والإشباع بالمياه. ويحدث الإشباع بالمياه عادة في البيئة ذات الرطوبة أو المساحات المروية بماء زائد وليس بها مصارف كافية (مثال، الري بدون قياس لوادي النيل والدلتا في مصر). والتمليح مشكلة أكبر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة (مثال ، مناطق الري الكبيرة المحاطة بباكستان وحوض بحر أرال Aral Sea). حوالي 40 بالمائة تقريباً من الأراضي التي تروى في المناطق الجافة في آسيا يُعتقد أنها تتأثر بالملوحة[16]. والنتيجة هي انحدار في الإنتاج وفقد للأراضي الزراعية. التحسين في إدارة المياه والاستثمارات داخل المزارع– مثل تسوية الحق والصرف، ممكن أن يصلح من تلك المشاكل، ولكن هذا كثيراً ما يتطلب استثمارات عامة كبيرة داخل وخارج البنيات التحتية للمزرعة ويحتاج أيضاً لمؤسسات قوية لإدارة المياه وإلى عمل جماعي وفهم جيد لعلم المياه.

شكل بياني 8.1 معدل الاعتماد على الري بالمياه الجوفية مرتفع في الشرق الأوسط وجنوب آسيا

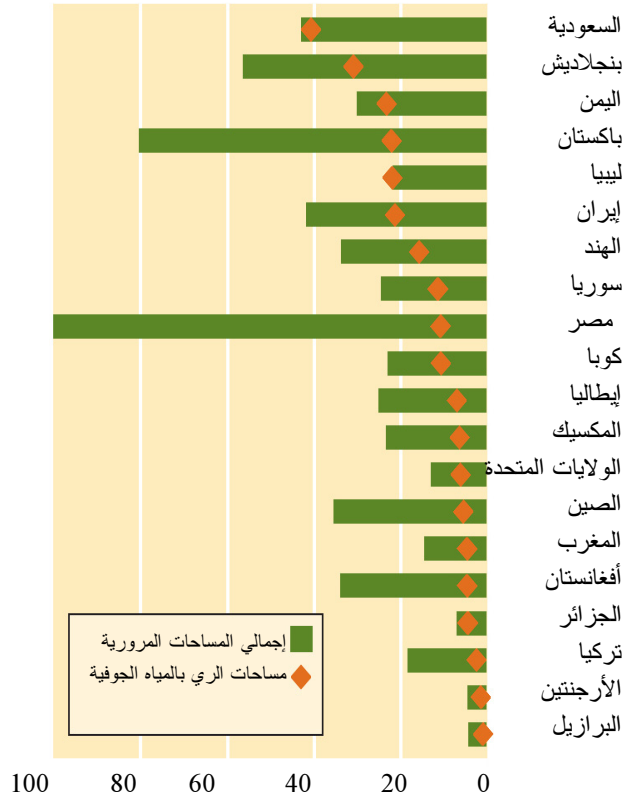

(النسبة المئوية) من إجمالي الأراضي المنزرعة

المصدر: (FAO) تقرير المياه الموقع على شبكة المعلومات الدولية

http//www.fao.org/aglw/aquastat/main/index.stm

وأيضاً عن طريق الهيئة الدولية للمعلومات عن الري والصرف وموقعها:

http://www.ocod.org/index-e.html

مع التنافس على زيادة المياه، نجد أن مجال التوسع في الري محدود (مع بعض الاستثناءات مثل المنطقة

الأفريقية جنوب الصحراء). وهكذا يجب على الزراعة أن تُلبي طلب الغذاء في المستقبل من خلال تحسينات في إنتاجية المياه في المناطق التي تُروى والمناطق التي تُغذيها الأمطار (انظر فصل2).

يشير التخطيط إلى أن التحسينات في المحصول في المناطق الموجودة التي تعتمد على الري ستكون المصدر الأساسي للنمو في الزراعة المروية، وليس الزيادة في الرقعة الزراعية (انظر فصل 2)[17]. مقابلة تحدي ندرة المياه سيحتاج إلى إدارة متكاملة لاستخدام المياه على مستوى فيضان الأنهار لتحسين تقسيم المياه عبر القطاعات ولاستخدام المياه داخل نظم الري بكفاءة أعلي. ويجب أن تتكيف تفاصيل السياسات مع الظروف المحلية، وتشتمل بشكل عام على مزيج من اتجاهات متكاملة لإدارة المياه، وتقنية أفضل، وإصلاحات في المؤسسة وفي السياسة.

التحرك نحو إدارة متكاملة للمياه في الزراعة المروية:

كان التركيز في معظم القرن العشرين علي بناء البنية التحتية لزيادة سحب المياه. ومنذ ذلك الحين والارتباطات المتداخلة المتزايدة بين المتنافسين من المستخدمين للمياه وسياسات البيئة المائية أدت إلى ضغط بيئي شديد في كثير من الأحواض، حيث يكون الفيض المتبقي بعد التحويلات للاستخدام في الصناعة والبلدية والزراعة غير كافي للحفاظ على سلامة النظم البيئية للنهر وخزانات المياه الجوفية. والمدخل لتلبية تلك المتطلبات المتزايدة يكون عن طريق الاستخدام الأكفأ لمياه الري وتوزيع أفضل للمياه.

من الممكن أن تجلب التدخلات المحلية عواقب غير متوقعة في مكان آخر في الحوض. فمثلاً، التحسينات الكُفء مثل تطبيق القناة والري الدقيق ممكن أن يقلل كمية المياه الموجودة بالنسبة للمستخدمين أسفل المجري وكذلك حجم الفيض للبيئة المحيطة لأن التحسينات الكُفء غالباً ما ينتج عنها توسع في مناطق الري.[18] من الممكن لحصاد المياه واستخدام مياه جوفية أكثر أن يكون لها تأثيرات مماثلة على مستخدمين آخرين في الحوض. ولتفادي الاستثمارات والسياسات المضللة، أصبح من المهم بشكل متزايد الحد من كمية التدخلات المحلية في علم المياه الشامل للنظام بأكمله[19].

الإدارة التكيفية – هي طريقة لمعالجة الأنهار بوضوح بالاحتمالات بالنسبة لتجارب النظام البيئي الطبيعي لسياسة التدخلات مما يساعد على تخفيف الانحلال البيئي وفقدان أراضي المستنقعات والمواطن الأصلية للحياة البرية، حتى في الأحواض التي تعاني من نقص شديد في المياه. فمثلاً علاج الانسياب البيئي كان له نتائج واحدة في منطقة بحر أرال Aral Sea الشمالية، بالرغم من التعقيدات بالنسبة للمياه التى لا مثيل لها بالإضافة إلي تلف بيئي ضخم بسبب سحب مياه زائدة للري في الماضي (إطار 8.1).

وجود ظروف مناخية غير معروفة وتغيرات في أحوال المياه يزيد من الحاجة الملحة في إيجاد طرق تخطيط متكاملة، وهذا واضح بالفعل في المناطق الفاصلة التي تُروى على نطاق واسع. ففي المغرب صُممت السدود على أساس نمط سقوط الأمطار في الماضي، ولكن في فترة عصيبة غير عادية من الجفاف كان حجم المخزون من المياه غير كافياً مما أدي إلى عجز كبير في المياه. وهكذا تستخدم مشاريع الري الغالية الثمن في أقل من إمكانياتها بكثير، بالإضافة إلى أن التعديلات التي تسمح بتقنيات توفير المياه، مثل الري بالتنقيط، تزيد من التكاليف، ولأن التغييرات في سقوط الأمطار بسبب تغير المناخ من المتوقع أن تُحدث تأثيراً مماثلاً في أنحاء أخرى من أفريقيا فإن تجربة المغرب تعتبر قصة تحذيرية للبلاد التي تخطط عمل استثمارات جديدة في الري في المناطق المعرضة للجفاف. وتبعاً لتنبؤات حديثة، فإن المتغيرات الأكبر في الترسيب سوف تؤثر كثيراً على سطح الأرض عبر ربع القارة[21].

وبما أن المناخ يؤدي إلى انكماش الأنهار الجليدية في الجبال، فإن نظم الري علي الأجل البعيد لن تتلقي مياه سطحية جارية من ذوبان الجليد في الأنديز ونيبال وأجزاء من الصين، أو ربما يتلقونها في الوقت غير المناسب بسبب الذوبان المبكر. وسيتطلب ذلك

استثمارات إضافية لتخزين وتوفير المياه. وإدراج مخاطر المناخ في تصميم نظم الري والتخطيط طويل المدى يمكن أن يقلل كثيراً من التعديلات المُكلفة بعد ذلك.

تحسين إنتاجية مياه الري:

الندرة الملموسة للمياه ربما تصبح واقع من الحياة في معظم المناطق الفاصلة، ولكنها تزداد حدة بالسياسات التي تحث على استخدام أكثر للمياه وتنمية زائدة للبنية التحتية المائية. توسع الزراعة المروية بالذات كثيراً ما يكون على حساب مستخدمين آخرين للمياه، والتنوع البيولوجي، وخدمات نظام البيئة، كما أنه يدمر مصايد الأسماك والمستنقعات. كما يسهم في المشكلة أيضاً، الجمود البيروقراطي، والسعر المدعم للمياه التي تعطي للمزارعين، والفشل في التعرف عليها أو تفسير ظواهر الأمور.

وتعاني كثير من مشاريع الري الكبيرة من أنظمة تسليم المياه بطريقة غير مرنة مما يقيد تجاوب المزارع للأسواق المتغيرة وفرص الربح، ويشجع الاستخدام غير الدائم للمياه السطحية والجوفية. وتحديث تلك الأنظمة يتطلب الجمع بين الاستثمارات المادية، الدوافع الاقتصادية، والتغير المؤسسي. كما أن إعادة هندسة كثير من مشروعات الري المعتمدة على القناة لتسهيل إدارة أكثر مرونة للحياة على مستوى الحقل يمكن أن تشجع المزارعين في أن يزرعوا محاصيل أكثر تنوعاً، ويعدلوا في إمدادات المياه حسب احتياجات المحصول. وسيكون المزارعون أكثر استعداداً للمشاركة في تكاليف الخدمات عندما يكون هناك إمدادات بالمياه جديرة بالاعتماد عليها أكثر.

إطار 8.1: استعادة بحر Aral الشمالي من خلال مضاعفة تدفق Syr Darya

التوسع غير الدائم في زراعة القطن والإدارة الضعيفة للمياه في حوض بحر Aral أسفر عن كارثة بيئية كبيرة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. حيث كان بحر Aral قد تقلص كثيراً لدرجة أنه انقسم إلى جزئين، وفي التسعينيات أصبحت معظم الأراضي حول بحر Aral الشمالي أرضاً خراب مالحة.

في عام 1999 بدأت كازاخستان في استعادة البحر. وفي جنوب مصب Syr Darya رفعت قناة طولها 13 كيلو متر مستوى البحر الشمالي وقللت من ملوحته، حيث كانوا يعتقدون أنه يتطلب عشر سنوات لرفع مستوى المياه. ومع ذلك، بعد سبعة شهور فقط من انتهاء القناة وصل الارتفاع إلى المستوى المنشود، وبدأت مياه زائدة تتدفق على Spilway إلى الجنوب. وارتفع منسوب المياه إلى أربعة أمتار في المتوسط.

وبدأت مصائد الأسماك المحلية، والمحاصيل، والثروة الحيوانية في الانتعاش، وربما أصبح المناخ في المنطقة أقل خطرًا. وتبدو آمال المستقبل الاقتصادية إيجابية مرة أخرى لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

إن مفتاح هذا التحول هو مدخل متكامل لاستعادة نهر Syr Garya. وإعادة إعمار السدود والقناطر والجسور على النهر في كازاخستان، الذي أُهمل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ضاعف من تدفق النهر وحسّن من إمكانية القوة المائية. أما بالنسبة لنهر Aral الشمالي، اعتمد النجاح على التعرف على استثمارات محلية منتقاه ممكن أن تساهم في خطط إقليمية أو متعددة البلاد وأكثر اتساعاً.

المصدر: Pala 2006; World Bank 2006q.

وتبين الدروس من التجربة العالمية أن النماذج في الحكومة اللامركزية في قطاع الري، من خلال جمعية مستخدمي المياه، عادة ما تكون أكثر نجاحاً عن ممثلي الحكومة بالنسبة لاستعادة التكاليف. ومع أن اللامركزية أكثر ميلاً لإحراز صيانة أفضل، فإن نتائج الكفاءة والإنتاجية مختلطة[22].

يشكل الإصلاح المؤسسي في مشروعات الري العملاقة تحدياً في كل مكان، ولكن هناك بعض قصص نجاح مشجعة. ففي سبعينيات القرن الماضي، كان مكتب النيجر Office du Niger، وهو أحد مشروعات الري الكبيرة في مالي Mali، وفي حالة فوضي نتيجة لإدارة مركزية عالية من القمة حتى القاعدة[23]، وفي الثمانينيات من القرن نفسه بدأت الحكومة في إصلاحات لم تنجح إلا عندما أعيد تعريف مهمة ممثلي الري– مقدمين دوافع قوية للقطاع الخاص في إدارته، وما نجم عنه سلطة للمزارعين، ومقيمين ائتلافا قوياً من المساهمين (انظر فصل11). وأعظم كفاءة للمشروع ضاعفت الإنتاج أربع أضعاف، كما زاد الإنتاج بصفة عامة بنسبة 5.8 بين 1982-2000. كما زاد سكان المنطقة بنسبة 3.5 منجذبين بفرص العمالة وانخفض الفقر أكثر من المناطق الأخرى[24].

غالباً ما تخلق السياسات الاقتصادية دوافع غير مناسبة للمزارعين في اختيارهم للتقنية وممارسات إدارة المياه. في الزراعة المروية، يشجع دعم الطاقة في استخراج المياه الجوفية، كما أن التسعير الدولي لمياه القنوات يبعد المزارعون عن المحاصيل التي لا تحتاج كثيراً من المياه.

إن الدعم لري القنوات والطاقة والأسمدة في الهند الذي شجعته الدولة كي تحصل على الإنتاج بأسعار مضمونة، جعل المزارعين يزيدوا كثيراً في إنتاجهم للأرز والقمح ومحاصيل أخرى ذات قيمة منخفضة مستخدمين زراعة تكثيف المياه ومعتمدين كذلك على سحب مياه جوفية بطريقة مفرطة (انظر فصل 4)[25].

أكثر من خُمْس خزانات المياه الجوفية استُخدمت استخداماً زائداً في ثلاث أو أربع بلدان رائدة في مشروع الثورة الخضراء، مؤثرين بطريقة غير متناسبة على صغار المزارعين مدمرين مياه الشرب (الشكل 8.2). المصادر والتكاليف الأكثر واقعية للمياه والكهرباء لن تساعد فقط في تصحيح الدوافع لاستخدام المياه بطريقة سليمة. **ولكن من الممكن أيضاً للجهات التي تمد هذه الموارد لتغطية أفضل لمشروعهم ولتكاليف الصيانة وتحسين جودة خدمة التوصيل.**

ولكن إلغاء الدعم لخدمات الري أثبت صعوبته. وضع أسعار أفضل واستعادة التكاليف هي أهداف واضحة لكثير من مشروعات وسياسات الري، ولكن هناك تقدماً قليلاً[26]، فتطبيق الأسعار تبعاً لحجم المتر المكعب لمياه الري قد قابل عقبات في كثير من البلدان النامية – ما عدا أرمينيا، وإيران، والأرمن، والمغرب، وجنوب أفريقيا، وتونس. وحتى في الأماكن التي تقبلت المحاسبة على أساس المتر المكعب كمبدأ، فإن استعادة التكاليف أقل مما يتوقع بسبب التهرب من الدفع، والعبث بعداد المياه، ومشاكل القياس [27].

شكل بياني 8.2 خزانات المياه الجوفية في الهند نفذت من الماء

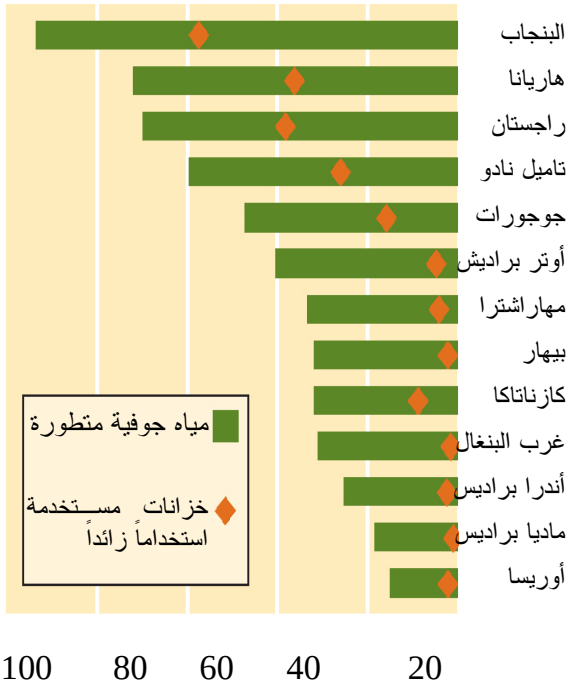

المصدر: World Bank 2003d.

ملحوظة: "المياه الجوفية المتطورة" هي نسبة مئوية لكل المياه الجوفية في البلد. "خزانات مستخدمة استخداماً زائداً" هي نسبة مئوية للكتل الإدارية التي بها استخراج المياه الجوفية ويفوق إعادة الملء.

يمكن أن تحسن تكنولوجيات مبتكرة نوعية الخدمات وتُسَهل الري لاسترداد التكاليف. فعلى سبيل المثال، دقة قياس استخدام المياه في الري هو الآن ممكن مع التحكم فى القناة [28]. أو من خلال البيانات المستمده من الأقمار الصناعية. كما الانتقال من تشغيلها يدويًا إلى

التحكم الآلي لقناة الري، هو معمول به في استراليا، ويمكن أن يُستخدم في بعض البلدان النامية[29] . تكنولوجيات الاستشعار عن بعد تُمكن من قياس كمية المياه من المياه السطحية والجوفية وعمل مخططات تنطبق على ذلك[30]. وبالرغم من أن هذه التكنولوجيات تحتاج إلى الاستثمار الأولي الكبير، فإنها يمكن أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة عن غيرها من البدائل[31].

والإصلاحات الاقتصادية خارج قطاع المياه التي تؤثر في أسعار المنتجات المرتبطة بها غالباً ما يكون لها تأثيراً كبيراً على إنتاجية المياه في الزراعة. ففي إقليم البنجاب بالهند، المشهور بزيادة استعماله للمياه الجوفية، أقل دعم لأسعار الأرز يزيد من الانجذاب المالي للأرز بالنسبة لمحاصيل أخرى أقل كثافة مائية .وكذلك، ففي كثير من البلدان الشحيحة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يدعم إنتاج القمح المرتوي على حساب محاصيل أخرى من محاصيل البساتين و التى من الممكن أن تدفع عائد أعلى للمياه. وتستطيع سياسات تجارية أكثر تحرراً أن تشجع أيضاً التخصص الرشيد – أما المنتجات التي تتطلب مياه أكثر فممكن استيرادها من أماكن بها مياه أكثر. أما الأماكن النادرة المياه فتتخصص في المحاصيل التي تحتاج كثافة مائية أقل ولها قيمة عالية.

يصبح تتابع الإصلاحات في قطاع المياه مع الإصلاحات الاقتصادية العريضة ذو أهمية قصوى إذا تغيرت الإصلاحات العريضة لجميع القوي السياسية وخلقت دعماً للإصلاحات في قطاع المياه وإلا يتعطل الإصلاح بها.

استخدام أسواق المياه عندما تكون حقوق المياه آمنة:

و من الجانب النظري، فإن تحديد مواقع المياه في القطاعات و في مشروعات الري يعتبر الوسيلة الأكثر فاعلية اقتصاديًا لتحسين إنتاجية المياه. تطورت أسواق المياه المحلية بطريقة طبيعية حيث جعل التحكم الاجتماعي و البنية التحتية الهيدروليكية ذلك ممكناً (مثل، الأردن وباكستان). ومع ذلك، فمن غير المرجح أن الأسواق سوف تعيد توزيع المياه على نطاق واسع في البلدان النامية في المستقبل القريب.[32] وحتى الآن، أسواق كبيرة من المياه قد اقتصرت على البلدان التي لديها أُطر مؤسسية قوية وتأمين حقوق المياه (الفردية أو الجماعية لاستحقاقات المياه)، مثل شيلى والمكسيك. أصبحت التجارة المائية على الإنترنت، وخاصة بين المزارعين والمستخدمين في المناطق الحضرية، ممكنة الآن في كاليفورنيا.

كلما تصبح المياه نادرة، من المحتمل أن يزيد الاهتمام بأسواق المياه من كفاءة زيادة تخصيص المياه بين مختلف المستمدين. في الخبرة السابقة مع أسواق المياه الرسمية تبين أنه قد تكون هناك حاجة إلي مجموعة متنوعة من النظم ويتوقف ذلك على المؤسسات المحلية، والقواعد الثقافية، والظروف الهيدرولوجية، والقدرة على نقل المياه على مدى مسافات طويلة. كما أن تصميم أسواق المياه يحتاج إلى أن تأخذ في الاعتبار تزايد تواتر الجفاف نتيجة لتغير المناخ وإمكانية تقنين المياه. قد تكون هناك حاجة إلي مرونة في عملية توزيع المياه حيث تعتمد المخصصات المائية الفعلية على توافر المياه.

حقوق المياه العادلة والملبية لاحتياجات جميع مستخدميها هي شرط أساسي للنجاح في تقدم أسواق المياه. عدم المساواة في حقوق المياه التقليدية في كثير من الأحيان يعتبر جزءًا من حقوق المياه التقليدية، وحقوق توزيع الأراضي، والوصول إلى الري. فعلي سبيل المثال، غالبًا ما يتم استبعاد امرأة من بناء وصيانة أشغال الري، وهي وسيلة شائعة بين المشاركين في العملية للحصول على الحقوق في النظام.[33] مع الضغط المتزايد على الموارد المائية والمياه، أصبح توفير حقوق جماعات السكان الأصليين و الفلاحين وأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين، والمرأة ذوى أهمية خاصة.

إن تضارب مصالح مستخدمي المنبع والمصب للمستخدمين قد زاد من تعقد تخصيص حقوق المياه. فالخلافات المحلية يمكن أن تُحل من قبل نهج المجتمعية

في إدارة الموارد المشتركة، ولكن التوصل إلى اتفاق بين مستخدمين أعلى النهر وأسفله على نطاق أوسع ولا سيما في سياق المياه العابرة للحدود، هو الآن أكثر صعوبة. وبالمثل، فإن فرض الحقوق على المياه الجوفية هو تحدٍ نظرًا لصعوبة مراقبة مصدر الاستخراج.

اغتنام الفرص المتاحة و القيام بالإصلاحات

من المحتمل أن كثير من التغييرات في إدارة الري من توزيع حقوق المياه لوكالات إصلاح الري يكون أمرا ليس بالسهل. فالإصلاحات في الماضي في كثير من الأحيان كانت و لا تزال ناقصة التفاؤل الشديد بقدرة أو رغبة البيروقراطيات المحلية والوقت المناسب والتكلفة اللازمة للاستثمار. وفي أندونيسيا و مدغشقر وباكستان، اتفقت استراتيجيات الإصلاح التي تتجاهل الواقع السياسي مع التقدم البطيء[34] إصلاح نظم الري وتوزيع المياه هي في جوهرها عملية سياسية. فعلى سبيل المثال، تتعارض بيروقراطية إدارة المياه مع تفويض من المسئولية وقدر أكبر من المساءلة لمستخدمي المياه. عندما يكون هناك إبطال للإصلاحات السياسية فضلا عن إبطال التقنية، فمن الأرجح أن تنجح. ففي شيلي، ومالي، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، نجحت الإصلاحات المؤسسية في مجال المياه إلى حد كبير لأنهم كانوا جزءًا من مجموعة أوسع من الإصلاحات السياسية والاقتصادية مع القوى المساندة السياسية: "في مالي ترئس الرئيس الدفاع عن إصلاح مكتب النيجر(انظر الفصل 2). و كانت المغرب في قيادة وزارتي المالية والشئون الاقتصادية ذات أثر كبير في بناء توافق في الآراء وإيجاد فرصة للمتابعة حتى تم الإصلاح[36] والمركزية المحدودة مع البلدان وآليات المساءلة في القطاع (مثل الجزائر، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية اليمن) هي بداية لإطلاق سراح المعلومات وإلى الجمهور، وإشراك فئات المواطنين، والى سَنْ التغيرات مما زاد المُساءلة علي أنظمة الري المدارة بطريقة علنية[37].

وجود إطار قانوني مناسب وتقسيم واضح للمسئوليات بين القطاع العام ومستخدمي المياه ضروريً لنجاح تفويض إدارة مستخدمي المياه، بما في ذلك القدرة على وضع الميزانيات، وتحديد ما يتم لتقديم الخدمات، وجمع المدفوعات. [38] كما أن رابطة مسئولية المرأة في جمعيات مستخدمي المياه والمساواة بين الجنسين وتدريب الموظفين يمكن أن يُحسنوا من أداء جمعيات مستخدمي المياه. والاعتماد على المرأة والمنظمات غير الحكومية (NGOs) و مشاركة المرأة في البناء وإعادة التأهيل والعمل بنشاط. وقد ساعد في تحقيق المشاركة للمرأة في جمعيات مستخدمي المياه في بعض الحالات الناجحة، مثل جمهورية الدومينيك [39].

زيادة الرقعة الزراعية من خلال الثورة الخضراء

هناك تحول ملحوظ في ارتفاع المُدخلات المرتفعة في الزراعة وراء تكثيف الري في الزراعة والامكانات العالية للري بالمطر يجوبون المناطق الزراعية في البلدان المتحولة و البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية التي تتمثل في الثورة الخضراء، وارتفاع المدخلات الزراعية وعادة ما ينطوي على حقول أحادية المحاصيل و مجموعة من أصناف البذور والأسمدة الحديثة، ومبيدات الآفات.

وعلى الرغم من نجاحه بشكل كبير في زيادة الإنتاج الغذائي وتجنب تحويل كميات هائلة من الأراضي الإضافية للزراعة، وارتفاع المدخلات الزراعية. كانت هناك مشاكل بيئية خطيرة كسوء إدارة مياه الري التي تمت مناقشتها. وتنشأ مشاكل اضافية خارج الموقع ناتجة عن عدم التحكم في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات: تلوث المياه؛ و الأضرار غير المباشره لأكبر النظم الايكولوجيه عندما تتجاوز النترات و الدخول إلى شبكات المياه والزراعة؛ التسمم بالمبيدات و الأسمدة غير المقصود للإنسان والحيوان والنبات و الحشرات[40]. أصبح نفاذ الأسمدة المغذية من المشكلات الرئيسية في النظم المكثفة في آسيا، مما تسبب في تدمير الطحالب والأراضي الرطبة وعوائل الحياة البرية.

وبالمثل قدمت أدلة منبهة على إن الإنتاجية المكثفة للعديد من هذه النظم لا يمكن أن تستمر باستخدام نهج الإدارة الحالية.

هناك أدلة متزايدة على أن حالة التربة في انحلال و أن مكافحة الآفات والأعشاب الضارة تسبب تباطؤ نمو الإنتاجية. وهذه الاتجاهات توجد في نظم الأرز المكثف و أنظمة القمح– الأرز المكثفة في جنوب آسيا، الإطار (8.2).

إطار 8.2: تدهور الموارد في نظم الأرز والقمح فى جنوب آسيا

نظام القمح والأرز يغطي 12 مليون هكتار في سهل جاجينتك الهندي بين باكستان والهند، ليوفر حصة كبيرة من تسويق الحبوب الغذائية في الهند وباكستان. ولكن الزراعة المكثفة والمستمرة لمحصول واحد و هو الأرز (فصل الصيف) والقمح (فصل الشتاء) قد أدى إلى خطورة تدهور التربة والمياه التي قد تبطل الكثير من المكاسب الإنتاجية من الثورة الخضراء مثل ملوحة التربة، وبين التربة والمغذيات، وانخفاض المادة العضوية من نضوب المياه الجوفية، وحشد السكان ومكافحة الآفات والأعشاب الضارة ومقاومه المبيدات الحشرية.

في البنجاب في الهند، زاد الاستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة النيتروجينية من تركيز النترات وبقايا المبيدات في الماء والغذاء والأعلاف، فوق حدود الاحتمال. كما أن النتائج على المدى الطويل من التجارب في الهند وبيانات التحليل الاقتصادي لقياس الإنتاجية على مر الزمن وعبر المقاطعات في ولاية البنجاب في باكستان أن تكشف أن تدهور التربة ونوعية المياه قد أنكرت العديد من المكاسب التي تحققت من اعتماد أصناف محسنة وغيرها من التكنولوجيات.

المصادر: Ali and Byerlee 2002; Kataki, Hobbs, and Adhikary 2001. :

أدت الزراعية عالية المدخلات إلي انخفاض التنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية المحلية، والتنوع الوراثي في نمو المحاصيل.[41] تنوع أصناف المحاصيل الحديثة في كثير من الأحيان تحمل مصادرمماثلة من مصادر المقاومة الوراثية لتأكيد الإنتاج، على الرغم من أن هذا يجري مصدود عن طريق زيادة سرعة دوران أصناف من الإنفاق من قبل وأكثر أن التربية على نهج توسيع القاعدة الجينية أو تكييف المواد للاستباق دائمة التطور والآفات والأمراض (انظر فصل 7) "حَفَظَ المحاصيل والمصادر الجينية الحيوانية من خلال بنوك الجينات خارج الموقع من خلال الدعم العالمي (انظر فصل 11) وحتى أصبحت ذات أولوية أعلى نظرًا للحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ.

وفي مواجهة مشكلات الموارد ذات الصلة، تحتاج إلى مساعدة المزارعين على صَقْل نظم الزراعة وإدارة المحاصيل و الممارسات طبقًا للظروف المحلية. يمكن لنظم أكثر تنوعًا في كثير من الأحيان أن تقلل من الحاجة إلى الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية (على سبيل المثال، البقول المختلطة– نظم الحبوب)، ولكن السلطة، والأسمدة، وإعانات الإنتاج واظبت على التحول إلى أنماط زراعة المحاصيل البديلة، كما هو الحال في ولاية البنجاب في الهند.[43] الاستثمارات التكميلية في الهياكل الأساسية للسوق ومؤسسات البحوث والمعارف ستكون هناك حاجة أيضًا إلى الفوائد البيئية من حيث التنويع من شأنه ترجيح الميزان لصالح أنماط المحاصيل البديلة.

الكلفة البيئية للتلوث الناجم عن الأسمدة والمبيدات الحشرية يمكن تخفيضها عن طريق إدارة أفضل لهذه المدخلات دون التضحية بالمحاصيل. الإدارة المتكاملة للآفات التي تجمع مبادئ الأيكولوجية الزراعية مع الاستخدام الحكيم للمبيدات يمكن أن تُزيد الغلة وتخفض الأضرار البيئية (الإطار 8.3) ". المعرفة الأخرى القائمة على إدخال تحسينات في مجال الإدارة المجزية

للمزارعين وتشمل استخدام أصناف مقاومة للآفات، و أفضل توقيت وتطبيق والأسمدة والمياه) الزراعة المحكمة باستخدام معلومات الأنظمة الجغرافية (نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، والحراثه الزراعية المنخفضه (انظر فصل 7)(45).

وبالرغم من الوعد بتكامل ممارسات الإدارة، فإن المزارعين كانت تُبطئ في الأخذ بها. وأحد أسباب ذلك هو الإعانات على المياه والأسمدة التي لا تزال بعض الحكومات تقدمها في نظم مكثفة من خلال جعل تكلفة أقل للمدخلات ، والاعانات لتشجيع المزارعين على أن يكونوا أكثر إسرافًا في استخدامها. هناك سبب آخر هو أن الكثير من هذه الممارسات لكي تتحسن المعرفة تتطلب بحث لأنظمة ممتدة. يمكن أن تولد وتنقل المعارف والمهارات لصنع القرار للمزارعين بدلًا من تقديم غطاء التوصية علي المناطق الواسعة. (46) كما أن المزارعين أيضًا بحاجة إلى قدر أكبر من التعرف على الايكولوجيه للالمام بالقراءه والكتابة لكى يصلوا الى فهم أفضل للتفاعلات المعقدة في النظم الأيكولوجية- هدفًا للعديد من المزارعين لإرساء المدارس الميدانية على نهج الإدارة المتكاملة (انظر فصل 7). السبب الثالث هو العوامل الخارجية السلبية لكثير من الأضرار البيئية في المدخلات العالية للنظم الزراعية. ومن جانب آخر عمل رابط بين المصالح الشخصية وبين التكنولوجيات السليمه بيئيًا من المزارعين وبين القيم الاجتماعية الأكبر للخدمات البيئية التي يقللون من قدرها، فإن النظم يمكن أن تؤدي إلى تدهور كبير ما لم يكن بعيدًا عن الحوافز (التعليق، أوعن طريق فرض ضرائب على مبيدات الآفات على نحو فعال منظم للتلوث، على سبيل المثال .

ولكن قوات جديدة في العمل تدفع العديد من المزارعين إلى استخدام أكثر كثافة للنظم الثابتة. وثمة توسع سريع في الطلب على بيئة العضوية وغيرها من المنتجات المرخصه بيئيًا (انظر فصل 5). الصحة الجيدة، والنوعية، والمعايير البيئية الناشئه عنه سلاسل التوريد للأسواق المركزية التجارية و التى تجبر المزارعين على التحول إلى أفضل وأكثر الممارسات الزراعية الثابتة. و تسمح اللامركزيه في الحكم المحلي بإمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات والاستخدام المحلي في رأس المال الاجتماعي الذي ينظم علاقات خارجية. المجتمع المدني لديه أيضًا القدرة على تقديم المساعدة التقنية والمساعدة على تنظيم المزارعين والمجتمعات المحلية لتلبية أكثر للمعايير البيئية الملحة. ومنظمات المجتمع المحلي وتعاونيات المنتجين و التى كانت في صلب التوسع الأخير في تصدير الإنتاج الحيوي في شرق أفريقيا (47)

نظم إدارة الثروة الحيوانية المكثفة

بناء علي النمو في الطلب على اللحوم والألبان والبيض والحيوانات، ازدهرت نظم إدارة الثروة الحيوانية المكثفة في العالم النامي، كنتيجة مباشرة للارتفاع نصيب الفرد من الدخل والتحضر (انظر فصل 2). هذا التكثيف قد ساعده التغير التكنولوجي، ولا سيما في تربية الحيوانات، والتغذية، والصحة. والنتائج هي أن الحيوانات الأكثر إنتاجية؛ وزيادة وحدات الإنتاج من شأنها المحافظة علي حجم الاقتصاديات وزيادة التكامل ضمن سلسلة الأسواق، وتحسين النوعية وتخفيض أو خفض تكاليف التسويق والنقل.

تكثيف الثروة الحيوانية أيضًا تسبب في المشاكل البيئية المرتبطة بالانتقال من الإنتاج المنتشر في المناطق الريفية إلى الوحدات المتخصصة في الثروة الحيوانية في المناطق الحضرية والمناطق المقبلة علي النمط الحضري الآن على نطاق واسع في أنحاء كثيرة من آسيا. إلا أن الأخطار البيئية الرئيسية هي الأخطار التي تهدد البيئة وتلوث المياه والتربة بالمخلفات الحيوانية، وخاصة النيتروجين، والفوسفور، والمعادن الثقيلة شديدة السُمية مثل الكاديميوم، والنحاس، والزنك. كما أن الثروة الحيوانية في المناطق الكثيفه السكان تضيف أيضا إلى حد كبير من مخاطر انتشار الأمراض الحيوانية وارتفاع الخسائر الاقتصادية. بعض هذه الأمراض هي أيضًا خطرًا على البشر، ولا سيما من حيث كثافة السكان والحيوانات والبشر التي تأتي من اتصال وثيق بها.

تحتاج استراتيجيات إدارة البيئة والمشاكل الصحية لنظم إدارة الثروة الحيوانية المكثفة إلى تغيير هذا النمط من التركز الحضري. فالمجالات التي يمكن أن تستوعب أعلى كثافه للثروة الحيوانية يمكن تحديدها مع تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية التي تفرض النظم الزراعية الحالية وأرصدة المغذيات على المناطق الحساسة بيئيًا، وكثافة السكان السائدة والبنية التحتية[48] حثت الشركات على الانتقال الى بيئة اكثر مُلاءمة للمجال و الذى يتطلب على حد سواء "تواصل القيادة (أدوات قائمة على السوق". القيادة والسيطرة يمكن أن تشمل التدابير التي تحد من حجم مزارع تربية المواشي (النرويج)، والحد من كثافه الثروة الحيوانية لكل مزرعة (المانيا)، وإدخال حد أدنى للمسافات بين المزارع(اسبانيا) أو بين المزارع وأقرب ممر مائي (البرازيل). الأدوات القائمة على السوق تشتمل على تخفيضات ضريبية للنقل (تايلاند، الإطار 8.4)، والضرائب البيئية على النقل للعيش في المناطق الحضرية، ودعم الاستثمار للهياكل الأساسية اللازمة للحد من المغذيات (البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). نظم سماد الحصص للتداول، مع الحكومة و نظام لإعادة الشراء للحد من الضغط عمومًا علي الحيوانات، وقد عملت بها في هولندا [49].

الإطار 8.3: تكاتف إدارة مكافحة الحشرات للقضاء على سوسة البطاطس وAndean في بيرو

إن الآفة الزراعية وAndean و سوسة البطاطس هى التهديدات الرئيسية لإنتاج البطاطس، والحد من المحاصيل بمقدار الثلث إلى النصف. لمساعدة المزارعين بدأ المركز الدولى للبطاطس في بيرو والشركاء على التكيف من أجل البحث في نوعين من البطاطس التي تنموا في المجتمعات المحلية في جبال الأنديز فى عام 1991.

*** قدم البحث عدة ممارسات للمكافحة المتكاملة للآفات:**

- مراقبة المواد الكيميائية، مع انتقائية المبيدات الحشرية
- والمراقبة الزراعية، وتعديل وقت الحصاد، إدارة التربة، والحرث بعد الحصاد
- و المراقبة الميكانيكية : مثل النقل، وخنادق حول حقول البطاطس، والحواجز النباتية، والقضاء على النباتات المتسلقة.
- المكافحة البيولوجية، بواسطة الفطر
- الالتقاط باليد لكبارالحشرات باستخدام الدجاج لأكل اليرقات.

ورغم أن المزارعين لم يعتمدوا علي جميع الممارسات، بينت الدراسة القَبلية و البَعدية أن المزارعين يمكنهم الحد بشكل كبير من الأضرار وزيادة صافي الدخل المتوسط 154 دولار للهكتار الواحد. أظهر تحليل التكلفة والفوائد المرتبطة باستخدام بيانات المسح معدل العائد الداخلي 30 بالمائة، مع كل بحث وتطوير للتكاليف المدرجة في الحياة وخدمة 20 سنة.

المصدر: TAC's Standing Panel on Impact Assessment SPIA 1999; Waibel and Pemsl 1999.

السبب الأول في الآونة الأخيرة للأمراض الناشئة من قبيل انفلونزا الطيور هو مزيج من التقليدية ونظم الإنتاج المكثف في المناطق المكتظة بالسكان من جانب كل من السكان و الثروة الحيوانية، كما يحدث في المناطق الحضرية والمناطق المقبلة علي الحضرية (انظر بؤرة التركيز ح).[50] ورغم أن وبائيات انفلونزا الطيور ليست واضحة تماما بعد، وانتشارها في شرق آسيا يبدو أنه تزايد بسبب هذا المزيج. فإن الخلفية التقليدية لنظم الطيور الداجنة التي تتركز حول المناطق الحضرية تسمح باستمراريته – وإن كان على مستوى منخفض بانتقال الفيروس، في حين أن القيام بعمليات كبيرة مكثفة قرب المناطق الحضرية، مع حركة علف الحيوانات، والناس، تمكن الفيروس من الزيادة و الانتشار.

إطار 8.4 : تكثيف عمليات إدارة إنتاج الدواجن في تايلاند ..

لقد تمكنت تايلاند التي تعد واحدة من البلدان المهمة في مجال الإنتاج الداجنى في العالم (حيث كانت قد صدرت ما يزيد علي 500 مليون طن عام 2003) – من السيطرة علي العديد من المخاطر التي يشكلها هذا الأمر، وقد أدي نظام التحديد الجغرافي وفرض الضرائب إلي تقليل تركز الإنتاج الداجني في المناطق المحيطة بالمدن – علي نحو ملحوظ – وذلك في فترة أقل من عشرة سنوات .

(انظرالشكل التالي)، وقد اضطر مربو الدواجن الموجودون بالقرب من العاصمة بانكوك إلي دفع ضرائب مرتفعة وذلك رغم أن المربين الموجودين خارج تلك المنطقة قد تمتعوا بالإعفاء من الضرائب[51].

كما تم أيضاً السيطرة علي إنفلونزا الطيور والتي تعد مرضاً بعدياً جداً – وذلك رغم عدم القضاء علي المرض بصورة نهائية، فعقب انتشار المرض في أواخر عام 2003، أقامت الحكومة التايلاندية مناطق خالية من المرض تتميز بالسيطرة علي الحركة فيها علي مدار الساعات الأربع والعشرين، وبمزيد من إجراءات أمن حيوي عالية، حيث كان يقوم الآلاف من المفتشين بالمرور علي المنازل – كل علي حدة – للبحث عن أي حيوانات مصابة بالمرض [52] . وقد تحول كبار المصدرين إلي تصدير لحوم الدواجن مطهية، ومن ثم فقد انخفضت معدلات الإصابة بمرض انفلونزا الطيور، ولكن شهد شهر اغسطس من عام 2006 حادثتي انتشار لذلك المرض كانت إحدي تلك الحالات في مزرعة إنتاج داجني في إحدي القري بينما كانت الحالة الأخري فى وحدة تجارية صغيرة لم يكن بها احتياطات أمن حيوي قوية مما يؤكد علي ضرورة اليقظة .

تايلاند تحول التركيز من تربية الدواجن بعيدًا عن بانكوك

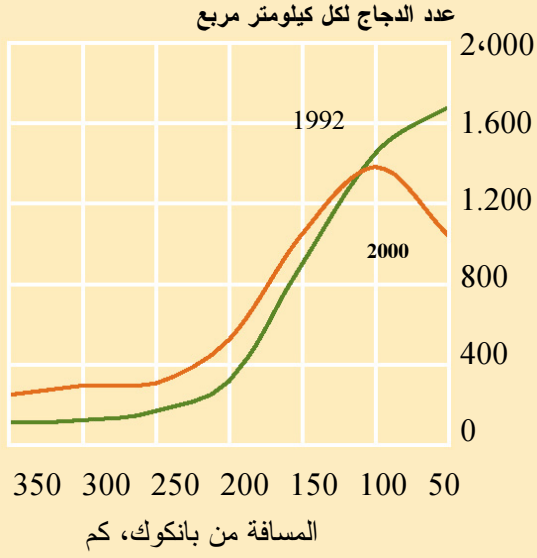

المصدر: Steinfeld and others 2006

عكس اتجاه التدهور في المناطق الأقل تفضيلاً

العديد من المناطق الأقل تفضيلاً التي اكتسبت كثيرًا من النجاحات الزراعية التي تحققت في الماضي في زراعة الغلة. وتشمل الأراضي الأقل تفضيلاً الأراضي ذات القدرة الزراعية المنخفضة المحتملة بسبب سوء المناخ والتربة والتضاريس كما أنها تغطي المناطق التي يمكن أن يكون لها احتمالية الزراعية عالية. ولكن قد تعرضت بسبب محدودية البنية التحتية والوصول إلى الأسواق، وانخفاض الكثافة السكانية، أو الاجتماعية والتهميش السياسي (انظر فصل 2). تشغل المناطق الأقل تفضيلاً **54** بالمائة من الرقعة الزراعية و31 بالمائة من سكان المناطق الريفية من البلدان النامية (انظر فصل 2). كثير من هذه المناطق هي إما التلال

أوالمناطق الجبلية (النجد) أو شبه القاحلة والمناطق الجافة والأراضي). وهي في مجملها تتسم بالتوسع في الرقعة الزراعية، وتدهور الموارد، والفقر. مناطق الاستيطان في الغابات المدارية، على الرغم من صغر حجمها في مداها والسكان، وثمة فئة مهمة أخرى من المنظور البيئي، مع المساهمة في تخفيض وإزالة الغابات وعزل الكربون العالمي وتغير المناخ.

تشمل المناطق الأقل تفضيلاً منظومة واسعة من أنظمة الزراعة منخفضة المدخلات، والهجرة، من المناطق القاحلة، والمناطق الزراعية – الرعوية في المناطق الجافة ؛ المحاصيل المدمجة، الشجر، وإنتاج الماشية في التلال والمناطق المرتفعة ؛ في زراعة أطراف الغابات .العديد منها يعتبر هش بيئيًا، وبه تربة وغطاء نباتي، ومناظر طبيعية متدهورة. بعض منها، لا سيما في المرتفعات والمناطق الحجرية. وكذلك تحمي أيضًا مستجمعات المياه. تنظم تدفق المياه فى أحواض الأنهار الرئيسية ونظم اختزان كميات كبيرة من الكربون فوق الأرض وتحتها، ويتبع المجال تنوعًا بيولوجيًا غنيًا . فلما تجد هذه المنافع البيئية تقييمًا في السوق.

تدهور الأراضى وإزالة الغابات في المناطق الأقل تفضيلاً أدت إلي تقليل الإنتاجية الزراعية وتتسبب في فقدان قيمة أخرى من خدمات النظم الأيكولوجية، بما في ذلك التنوع البيولوجي للسكان. تدهور الأراضي هو أقسي ما في هذه النقاط الساخنة من تلال الهيمالايا؛ في المناطق المنحدرة في الانديز، جنوب الصين، وجنوب شرق آسيا ؛ المراعي في أفريقيا ووسط وغرب آسيا، والأراضي القاحلة من منطقة الساحل.تدهور معظم الأراضي نتيجة لتآكل الرياح والمياه.[54] التعدين الناتج عن مغذيات التربة أدي إلي تقصير و ترييح الأرض لدرجة منخفضه جدا واستخدام ضئيل للمخصبات في معظم انحاء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وانتشر الرعي الجائر وتَدهوُر المناطق الرعوية على نطاق واسع في الكثير من السهول في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والساحل.

التقديرات العالمية لمدى تدهور التربة وأثر الإنتاجية تعتبر نادرة ولها العديد من المناقشات. في أفريقيا جنوب الصحراء، وتقديرات الخسائر في الإنتاجية عمومًا في مرمى واحد بالمئة في السنة أو أقل، [55] لكن في المناطق الواسعة في كينيا، وأثيوبيا، وأوغندا هي أعلى من ذلك. ووفقًا لقرب البيانات المستنتجة من الأشعة تحت الحمراء، فإن حوالى 56 في المئة من الأراضي قابلة للتدهور بصورة خطيرة فى حوض نهر نياندو في كينيا [56] وعلى النطاق الدولي، فإن تكاليف تدهور الأراضى فى كينيا قد يُتَرَجَمْ إلى خسائر لكل من 3.8 فى المائة من الناتج في الناتج المحلي)[57]. وتدهور التربة يميل إلى أن يكون أكبر مشكلة على مستوى مناطق مستجمعات المياه مع المنحدرات الشديدة. وقد أدى ذلك إلى تآكل وفقدان 5 بالمائة من المنطقة المنتجة في ليسوتو خلال حوالى 30 عامًا[58]. وفي تركيا في منطقة الأناضول الشرقية، تؤثر التعرية على أكثر من 70 بالمائة من مساحة الأرض والمراعي المستصلحة.

تآكل التربة ومستجمعات المياه في الأعالي يسبب الترسيب والتملح أسفل النهر (عن طريق أملاح في مياه الري في العديد من المناطق المروية. فعلى سبيل المثال، في تيجراي من اثيوبيا تتآكل التربة فعلى مستوى المستجمعات بنسبة النصف في القدرة على التخزين في الخزانات في غضون خمس سنوات من البناء. في المغرب، ينخفض تآكل التربة وطاقتها التخزينيه 34 خزان كبير بنحو 0.5 بالمائة في السنة. ووفقًا لمجموعة واحدة من التقديرات، فإن تكاليف استبدال سعة التخزين التي فُقدت من الترسب على المستوى العالمي قد تصل إلى 13 بليون دولار في السنة[59].

التوسع الزراعي على الحدود هو السبب الرئيسي وراء إزالة الغابات، حتى وإن لم يكن جميعها وتحويلها وتدهور الغطاء الحجري. ويرتبط التوسع في الرقعة الزراعية بإزالة الغابات بحيث يحدث على نحو أسرع في بقية المناطق المدارية الرطبة و للتكنولوجيات السليمة بيئيًا لمنطقة الأمازون، وغرب أفريقيا، وأجزاء من جنوب شرق آسيا (انظر خريطة 8.2). إزالة الغابات في الأراضي فسيفساء[60] : (فيها المجموعات الصغيرة من الغابات تكمن في النظم الزراعية المكثفة للاستصلاح، في كثير من الأحيان على مَقرُبة من المراكز الحضرية) تعتبر مساهمة صغيرة لمجمل فقدان الغابات، ولكن هذه الغابات مهمة للتنوع البيولوجي والموائل والممرات البيولوجية[61].

بما أن أكثر من نصف جميع الأنواع موجودة أساسًا في المناظر الطبيعية الزراعية خارج المناطق المحمية، والتنوع البيولوجي، فلا يمكن الحفاظ عليه إلا من خلال مبادرات من جانب المزارعين. هذا الاعتماد على التنوع في المناظر الطبيعية الزراعية و يعترف فيه

صراحة بمفهوم ecoagriculture (نهج متكامل لقطاع الزراعة. الحفظ، وسبل المعيشة في المناطق الريفية ضمن سياق النظم الأيكولوجية أو المناظر الطبيعية)[62].

في كثير من المناطق الأقل تفضيلاً، نمو السكان يعتبر موضع ضغوط هائلة علي قاعدة الموارد الطبيعية. حتى قبل عقود قليلة، كانت الموارد الطبيعية الوفيرةوالشائعة تُستخدم مرة واحدة، ويمكن أن تُسترد من خلال الإراحة والتحول و الحرث. كثير من الأراضي الأكثر هشاشة لم تُزرع على الإطلاق ولن يخدشها الرعاةالرحل. الغابات قليلة التسوية توفر سبل العيش والصيد وجمع الثمار للقبيلة. واليوم، فإن العديد من هذه الأراضي تدعم كثافة سكانية متوسطة إلى عالية، وتوفر الغذاء والوقود والأخشاب والمياه، والإسكان. دون ما يكفي من الأرض أو زيادات في الإنتاج الحيواني لتأمين سبل عيشهم، فإن المزارعين يقومون بتوسيع مجالات الأرض المتاحة من جانب وتطهير الأراضى الجديدة – والكثير منها تعتبرهشة متدهورة بيئيًا و يمكن بسهولة إضافتها لمخزون الثروة الحيوانية بالفعل في المناطق الرعوية. وفي بعض الأحيان قد تساعد على الحد من تكثيف هذه الضغوط، الإطار (8.5). في البلدان النامية والتي في المرحلة الانتقالية تعتبر الهجرة إلى الخارج خيارًا مهماً لكسب العيش، ولكن لها عواقب منها زيادة في عدد النساء والمزارعين وعامةً الشيخوخة من القوى العاملة الزراعية في العديد من هذه المجالات (انظر فصل 3).

(خريطة 8.2) العديد من البقع الحارة المتصحرة تقع في المناطق الاستوائية

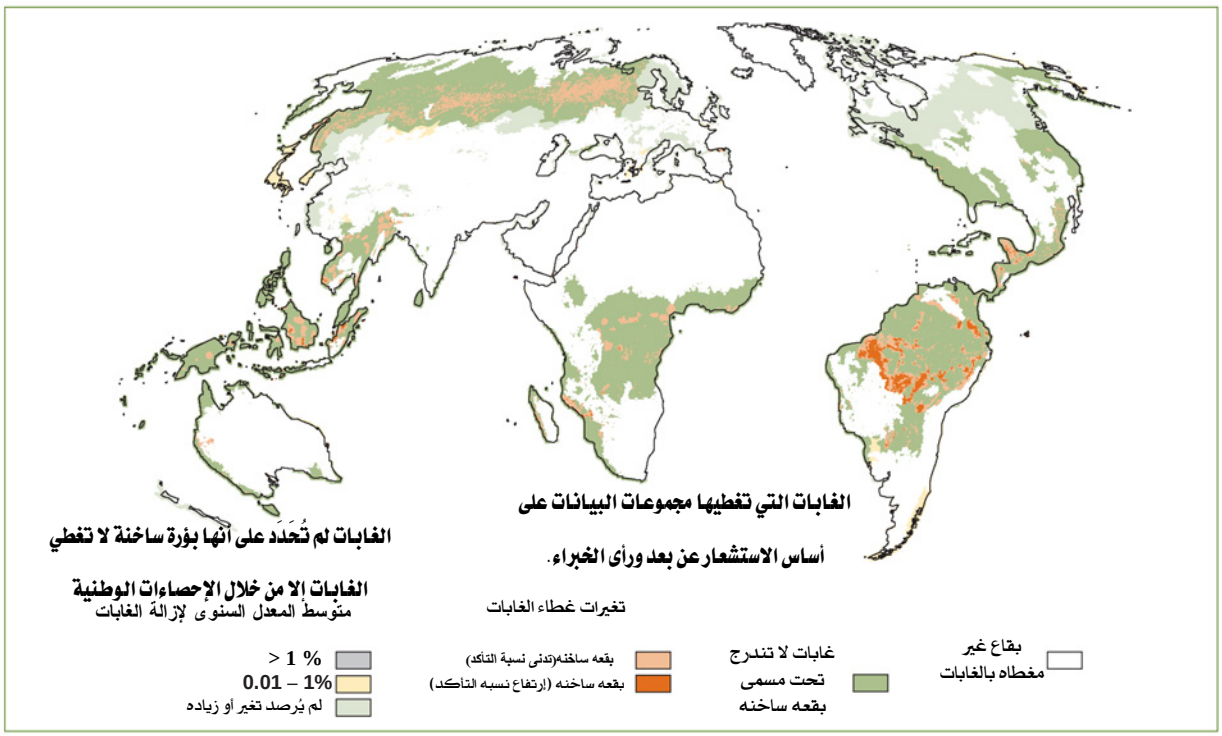

المصدر: Lepers and others 2005. Reprinted with permission, © American Institute of Biological Sciences.

ملحوظة: تُعرف المناطق باسم البقاع الساخنة، عندما تتجاوز معدلات إزالة الغابات معايير الحد المقبولة و ذلك طبقا للتقييم إما من خلال بيانات إزالة الغابات المتاحة أو من خلال أراء الخبراء.

استراتيجيات للمناطق الأقل تفضيلاً

السياسة العامة الرامية إلى الحد من فقرالبيئة والحفاظ عليها مُضمنة في كثير من المناطق الأقل تفضيلاً. كثير من هذه التدخلات أهُملت بسبب تصور أن معدلات العائد على الاستثمارات العامة على نحو أفضل في المناطق العالية القدرة الحقيقية – كما كان خلال

المراحل الأولى من الثورة الخضراء في آسيا وما قد يكون صحيحًا في أفريقيا اليوم. ولكن الاستثمارات العامة في الطرق، و التعليم، والري، وبعض أنواع البحث والتطوير يمكن أن تُنتَجْ على أسعار تنافسية من العوائد[63] والنتائج الإيجابية بالنسبة للبيئة و الفقر في المناطق الأقل تفضيلاً.و بالرغم من أن بعض التدخلات السياسية تهدف إلى الحد من الفقر إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى مبادلات مهمة بين الفقر والبيئة – والطريق الجديد لتنمية البيئة ويعتبر ذلك سبب رئيسي لإزالة الغابات[64]

شكل تدخلات السياسة العامة ينبغي أن يتوقف على نوع المنطقة الأقل تفضيلاً و على سياق الاقتصاد المحلي . التنوع في كلتا الحالتين موضوع في الاعتبار. وتشمل الخيارات تشجيع المزيد من الهجرة الى الخارج، وتعزيز تنويع الدخل الى أنشطة غير الزراعة، وزيادة النفقات المتكررة على شبكات الأمان، وتدعيم تطوير زراعة أكثر كثافة عندما يكون ذلك مربحًا وتقديم مبالغ لسداد قيمة الخدمات البيئية. الخيارات غير الزراعية تعتبر عمومًا أكثر قدرة على البقاء في البلدان المتحولة القائمة على الاقتصاد الحضري ومع ديناميكية القطاعات غير الزراعية – وأقل من ذلك الفقراء في الزراعة القائمة على البلدان ذات الاقتصادات الراكدة.

التنمية الزراعية في المناطق الأقل تفضيلاً مقيدة بدرجات متفاوتة هشة، منحدرة، وبالفعل – التربة المتدهورة؛ غير منتظمة بالإضافة إلى قلة سقوط الأمطار وضعف فرص الوصول إلى الأسواق وارتفاع تكاليف النقل . التحول إلى أنظمة أكثر كثافة للزراعة من النظم التي يمكن أن تدفع الإنتاجية، وخفض أو إلغاء الحاجة إلى مزيد من التوسع في مساحات زراعة المحاصيل يعد مطلوب. مع ضمان الاستخدام الثابت للموارد على المستويات المحلية وجنب العوامل الخارجية البيئية السلبية على أعلى المستويات.

استراتيجيات هذه المناطق يجب أن تستند إلى اثنين من التدخلات الرئيسية : (1) تحسين التكنولوجيات من أجل الإدارة الثابتة للأراضي والمياه وموارد التنوع البيولوجي ؛ و (2) وضع المجتمعات المحلية في مقعد القيادة لإدارة الموارد الطبيعية. كلا النهجين في حاجة إلى بيئة سياسية داعمة للنجاح.

إطار 8.5 : المسارات الأربعة الاختفاء أو استعادة الغابات،أو النمو أو المعاناة

بدأ التوسع فى الحدود الزراعية نحو المناطق المغطاة بالغابات من خلال عوامل عديدة و شمل ذلك الضغوط السكانية و الفقر و ظروف السوق البنية التحتية للطرق و فرص العمل خارج نطاق الفقر. أما الطرق الرئيسية الجديدة فقد أصبحت قوة هائلة فى إزالة الغابات. كما يمكن لتكثيف الزراعة أن تساعد على تخفيف الضغوط على غطاء الغابات و لكن الناتج يعتمد على كيفية أداء هذه العوامل. أحيانًا تجعل فرص عمل السوق من الزراعة مصدر ربح من خلال استمرار فى التوسع نحوه على الرغم من تكثيف الزراعة فى الحقول القائمة.

هناك أربعة مسارات ممكن اتباعها

تكثيف إزالة الغابات من الممكن أن يساعد على إبطاء إزالة الغابات فى حالة إذا كانت الظروف الجغرافية أو أسواق العمل المُحكمة تمنع أى توسع أكبر نحو مناطق الغابات. و من أمثلة ذلك، أدت تكثيف زراعة الأرز فى الأودية فى الفلبين إلى امتصاص العمالة الزائدة من مزارع منحدرات التلال مما سمح للغابات أن تنمو مرة أخرى [65]. و لكن يمكن لعملية إزالة الغابات أن تستمر حتى مع التكثيف. إلا أن مساحات الغابات تضاءلت فى مدينة تيراى الهندية فى حين زادت الثورة الخضراء من قيمة ضم الأرض للزراعة حتى صدر قانون عام 1980 و الذى منع الاقتطاع من الغابات لأجل الزراعة. و يُعد التوسع فى زراعة فول الصويا فى هوامش الغابات البرازيلية هو مثال آخر للقوى الاقتصادية العالمية العاملة.

إزالة الغابات مع الافقار عندما لا تظهر استدامة استغلال الأرض، تنخفض خصوبة التربة و تتقلص الدخول الزراعية و ربما لا تنشأ إعادة النمو الطبيعى للغابات. و بالتالى يهجر المزارعون الأرض حيث العديد من الهكتارات فى مدينة إمبراتا جلاس لاندز فى جنوب شرق آسيا كما هُجرت مساحات كبيرة من المراعى بالقرب من بيليم بالبرازيل. و لو أن هذا النوع غير المستدام من استخدام الأرض يرتبط بالضغوط السكانية الكبيرة، فإن النتيجة ستكون الافقار و الاضمحلال، كما فى مدغشقر.

إعادة زراعة الغابات مع التكثيف من المحتمل أن تتزامن إعادة زراعة الغابات مع التكثيف حينما يؤدى انحلال الغابات إلى ندرة الخشب، مما يُزيد من قيمة الغابات، كما يؤدى التوزيع الأفضل لامتلاك الأراضى إلى السماح للأسر و المجتمعات بإدراة الغابات. و تكون النتيجة فى النهاية: توليفة جيدة من المحاصيل الزراعية و الغابات ذات الإدارة كما فى أجزاء فى كينيا و تانزانيا و الساحل.

إعادة زراعة الغابات مع هجرة المناطق الريفية تنمو الغابات مرة أخرى فى بعض الأقاليم و تتزامن مع الهجرة الخارجية (كما فى: أوروبا الشرقية و اليابان و أمريكا الشمالية و مؤخراً وسط و شرق أوروبا). يبدو أن العديد من البلدان النامية تتجه نحو هذا التحول من الزراعة إلى إعادة زراعة الغابات و يشتمل ذلك على أجزاء من آسيا مثل (الصين، الجمهورية الكورية و شبه جزيرة ماليزيا و من المحتمل أجزاء أخرى من الهند و فيتنام) و أمريكا الوسطى (كوستاريكا و جمهورية الدومنيكان) و كوبا و المغرب[66].

المصدر: World Bank 2007i.

التكنولوجيات المتقدمة لتحسين الإدارة الثابتة للموارد:

إن انخفاض الإنتاجية في معظم المناطق الأقل تفضيلاً يتطلب من التكنولوجيا الجديدة طفرات جديدة لتأمين الربحية وعكس انحدار الموارد بالإضافة إلى تحسين سُبل المعيشة. اجتذبت المناطق الأقل تفضيلاً في الأونة الأخيرة، المزيد من الاهتمام بالبحث والتطوير الزراعي. (العام والخاص) (انظر فصل 7). إن الجهود الأولية المُستهدفة لإدارة الموارد الطبيعية وحفظ المياه الشحيحة ومكافحة التعرية واستعادة خصوبة التربة مع تقليل استخدام المدخلات الخارجية (الأسمدة) تعتبر ممارسات معقدة ومحددة.

ركزت تحسينات شتلات النبات على الأصناف الأكثر تحملاً للجفاف وسوء ظروف التربة والتي لها القدرة على مقاومة الآفات والأمراض. ويمكن لهذه التحسينات أن تُدر مكاسب كبيرة في الإنتاجية وستكون أكثر أهمية للمزارعين في محاولة للتكيف مع تغير المناخ وبالإضافة إلى ذلك يُعد تحسين مكافحة الآفات والأمراض ذات الأهمية خاصة لتحقيق استقرار الغلة ومرونة النظم الزراعية ويعتبر تحسين مقاومة الآفات والأمراض أمرًا مهمًا لاستقرار المحاصيل وزيادة مرونة الأنظمة الزراعية.

لا بد أن الإدارة المتكاملة للتربة وإدارة المياه قد تلقوا قدرًا غير كافٍ من الاهتمام. وبالرغم من أنها قد تؤدي إلى تطورات ملحوظة في الإنتاجية الزراعية في كثير من المناطق الأقل تفضيلاً [67]. يمكن لتحسين إدارة المياه والتربة والمحصول مضاعفة إنتاجية المناطق المروية بمياه الأمطار مع المحاصيل الغلات المنخفضة الحالية[68]. والاستثمارات في تجميع المياه والري على نطاق صغير تعتبر ظروف مساعدة. تقلل من عوائق سبل إدارة التربة. والمحصول المكلفة وذلك بزيادة ربحيتها.

كان لظهور أنابيب الآبار وتكنولوجيا المضخات في التسعينيات خلق تحول مثلث الفقر في جنوب آسيا – بنجلاديش، شرقي الهندي ومنطقة تيراي في نيبال. سيطر صغار الفلاحين على الري باستخدام تكنولوجيا بسيطة منخفضة التكاليف. – تحويل نهر مع الرفع (باليد أو بحبل) بمضخات صغيرة من المياه الجوفية الضحلة أو الأنهار أو الفيضانات الموسمية – كما أن هناك نجاح محلي آخر في أفريقيا خاصة في البستنة المرتفعة القيمة (في بوركينا فاسو، مالي، النيجر وتنزانيا على سبيل المثال) ولكن هذه المشروعات تتطلب رأس مال اجتماعي وعمل للمجتمع.

كانت مجموعات الفلاحين المستخدمين خلف نجاح مشروع التنمية القومي في نيجريا (Fadama) الذي قام باستثمارات في معدات الري وأصول الفلاحة الأخرى والبنية التحتية الريفية والخدمات الاستشارية. قد زادت

دخول المشاركين في هذا المشروع القائم على المجتمع لأكثر من 50 بالمائة في المتوسط ما بين عام 2004 و2006. وفي نطاق السافانا الجاف حيث استثمر الفلاحين أساسًا في الري الصغير النطاق، ارتفع متوسط الدخول حوالي 80 بالمائة [69].

يعتبر ضم الأشجار إلى أنظمة الفلاحة (الحراجة الزراعية) طريقة أخرى واعدة كان لها أثر واسع في كثير من التلال والمناطق الرعوية في أفريقيا. وقد أدت فرص السوق الجديدة إلى انحصار إنتاج الفاكهة والبندق من قبل الفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة. في كينيا تساهم أشجار الفاكهة بـ 10 بالمائة من إجمالي دخل الأسرة بغض النظر عن الثراء ويأتي حوالي 60 بالمائة من حطب الوقود والفحم النباتي من المزارع. ضاعفت أنظمة التربة القائمة على الحراجة (بصورة رئيسية من خلال التناوب والأشجار الدائمة المثبتة للنيتروجين) بل أكثر من ضاعفت المحاصيل ورفعت صافي العائد على الأرض والعمال في منطقة جنوب أفريقيا (انظر فصل 7).

إطار 8.6 : علم زراعة الغابات في Parklands في النيجر يحول الصحراء ويستعيد مصادر الدخل

تزامنت سلسلة من حالات الجفاف بالساحل في السبعينيات والثمانينيات مما أدى إلى تدهور شديد للأراضي وفقدان كثير من الأراضي والحيوانات وسبل كسب العيش في النيجر. أثارت الأزمة البيئية والاقتصادية البحث عن حل يجمع بين السلطة وخبراء التكنولوجيا والمجتمعات مع الحلول المذهلة.

ارتفعت كثافة الأشجار والجنبات من 10 إلى 20 مرة منذ عام 1975 في الكثير من القرى الموضوعة تحت الدراسة في مناطق مارادي وتاهوا وزيندر بالنيجر. وفي العشرين عامًا الماضية زاد غطاء الأشجار في 10 إلى 6 مليون هكتار بدون اللجوء إلى زراعة أشجار واسعة النطاق بأسعار باهظة (على ضوء ما سبق التكلفة ألف دولار للهيكتار) ويمكن للحراجة الزراعة للحدائق بهذا الحجم أن تتكلف من 5 إلى 6 بليون دولار.

كان المفتاح الأساسي لهذا التحول هو الانتقال من الملكية العامة للأشجار إلى التعرف على حقوق الملكية الفردية. فبدلاً من إزالة الأشجار من حقولهم والتي كانت ملكًا للحكومة فيما سبق بدأ الفلاحون معاملتها على أنها أصول قيمة. تطور تكامل الحراجة الزراعة مع الحدائق (المحاصيل – الحطب – أنظمة إنتاج الثروة الحيوانية) ليضم الجاو والشجر الاستوائي وأشجار وشجيرات أخرى.

يسجل الريفيون تحسنًا في خصوبة التربة وسبل كسب العيش على الرغم من ضعف الأداء الاقتصادي للدولة.

زاد عدد الخراف والماعز بفضل الأعلاف المأخوذة من الجاو. كان النساء أكثر المستفيدين لأنهن يملكن معظم الثروة الحيوانية. وقد انخفض الوقت المعتاد لجمع النساء للحطب من حوالي ساعتين ونصف في اليوم إلى نصف ساعة أما في القرى التي لم ترتفع فيها الثروة الحيوانية كانت مشكلة توافر المياه – وليس الطعام– هي العائق الأساس. أصبحت مبيعات الخشب مصدر دخل مهم في المناطق الريفية بالقرى المدروسة خاصة بالنسبة للفقراء.

المصدر: Larwanou, Adoulaye, and Reij 2006; Polgreen 2007; McGahuey and Winterbottom, personal communication, 2007; Reij, personal communication, 2007.

إن تكثيف الثروة الحيوانية باستخدام أنظمة التكامل بين الحراجة الزراعية وإنتاج الثروة الحيوانية في المناطق الأقل تفضيلاً، يعتبر طريقة أخرى ذات نتائج عالية. ويعد عدم توافر الغذاء العائق المشترك في أنظمة تكثيف الثروة الحيوانية التقليدية [70] ولمواجهة ذلك يقوم الفلاحون بتحسين إدارة المراعي لإنتاج المحاصيل العلفية واستخدام مخلفات المحاصيل والمنتجات النصف صناعية في شمال أفريقيا وبذرة القطن في غرب أفريقيا والأشجار العلفية بالنيجر. قام مائة ألف من الفلاحين أصحاب الحيازة الصغيرة في شرق أفريقيا

بزراعة علفية عالية الجودة وسهلة الزراعة وتأتي بصافي 40 دولار للبقرة في السنة. وهناك جهود يمتد ذلك إلى 2 مليون آخرين من أصحاب الحيازات الصغيرة[71]. في النيجر قد أدت الحراجة الزراعية للحدائق إلى انتعاش ملحوظ للتربة المنهكة وأمدت بغذاء للثروة الحيوانية على حوالي 5 إلى 6 مليون هيكتار (انظر إطار 8.6).

إن زراعة الحفظ هي تكنولوجيا أخرى قائمة لإدارة الأراضي وقد تم تطبيقها في مجال واسع من الظروف. (انظر فصل 7). في الساحل، زراعة الأشجار ووضع الأحجار بطريقة بسيطة ومنخفضة التكاليف لإبقاء الأمطار داخل منطقة المزارع يبقي على مغذيات التربة ويحد من التآكل مما يؤدي إلى ارتفاع وثبات المحاصيل والدخول [72]. وفي مناطق التلال الشديدة الانحدار في منطقة شيتاس في المكسيك أدى الجمع بين ثلاثي الحفظ وحرث المحاصيل إلى زيادة صافي العائد على الأرض والعمال[73].

قد اختلطت نتائج هذه الممارسات المتنوعة [74]. إن بعض ممارسات إدارة الموارد الطبيعية ببساطة لا تؤتي بالمكاسب الكافية في إنتاجية الأرض والعمال حتى يجعل الاستثمار ذو قيمة[75]. فالكثير يتطلب كثافة عمالية ولا يتواكب مع ندرة العمالة الموسمية، كبار السن من السكان، زيادة دور الفلاحات والأرض المراحة والمصاطب و(المحاصيل المزروعة للأغراض العضوية والمغذيات التي تحرث بدلا من أن تحصد) تترك الأراضي دون إنتاج محاصيل وتنافس الأسمدة مع الحاجة إلى الطاقة من المواد العضوية النادرة.

إن إدارة الموارد الطبيعية تحتاج إلى كثافة معلوماتية وقد لا يكون لدى الفلاحين دراية بالتوسعات الزراعية المناسبة أو يكونوا غير مدربين. ولا يبدو أن التعلم من الجيران ذو أثر كبير في ممارسات إدارة الموارد الطبيعية المعقدة [76].

إن الاستثمارات في إدارة الموارد الطبيعية على غير تلك الموجودة في مدخلات الموسم الواحد مثل السماد والبذور المحسنة، هذه الاستثمارات طويلة الأجل وتتطلب تأمين حقوق ملكية طويلة الأمد على الموارد. لم يُقْبِل الفلاحين على زراعة الأشجار مثلا لو لم يتأكدوا من حقهم في حصاد الناتج (كما في النيجر). وقد تُقْبِل المجتمعات على الاستثمار في مناطق الري وقطع الأخشاب لو كانت لديهم حقوق آمنة في استخدام هذه الموارد مع طرد أو السيطرة على أي دخلاء (كما في أثيوبيا) [77] من المهم أن تكون الحقوق الفردية أو المجتمعية رسمية لضمان استثمارات طويلة الأجل.

وضع المجتمعات المحلية في مقعد القيادة: يتطلب تبني الكثير من ممارسات إدارة الموارد عمل جماعي للمجتمع أو المستويات الأعلى. قد كان هناك تنوعًا هائلاً للمؤسسات المجتمعية في إدارة الموارد البشرية خلال السنوات الأخيرة بقيادة كثير من المؤسسات الغير حكومية التي أصبحت نشطة في كثير من المناطق الأقل تفضيلاً. كما تشجعها أيضًا من خلال بعض وكالات التنمية الدولية مثل (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) لتقوية الفقراء خاصة النساء والتأكد من مشاركتهم في فرص النمو الجديدة كما هو الحال في مشروع الأراضي الجنوبية في بيرو [78] كما اتجهت بعض الحكومات أيضًا إلى المجتمعات المحلية لتتولى أدوارا قد سبق أن قامت بها الدولة (ولم تكن دائما في الشكل المناسب) مثل إدارة الغابات في الهند والكثير من الأراضي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمراعي أثناء فترة الانتقال من الشكل المركزي للتخطيط في منغوليا.

هناك أهمية خاصة للسُّبل التي تتعلق بمشاركة الفلاحين والمجتمعات في إدارة الموارد الطبيعية بسبب التنوع البيئي الزراعي في المناطق الأقل تقديرًا الحاجة إلى انتقاء وتبني التكنولوجيا الملائمة للطلب المحلي والظروف. يمكن للسبل المجتمعية أن تمد بحقوق ملكية آمنة وعمل جماعي لتحسين إدارة الموارد الطبيعية كما يمكن أن تساهم أيضًا في الإدارة المحلية الخارجية والتوسط بين أعضاء المجتمع وأنشطة الحكومة والمتطوعين والمؤسسات الغير حكومية.

أبدت المنظمات المجتمعية التي تمثل اهتمامات مجموعة حاملي الأسهم بما فيهم الرعاة والنساء، أنها أكثر فعالية في فض الصراعات حول الموارد الطبيعية من السلطة المركزية[79] وبعض المنظمات المجتمعية الأكثر نجاحًا تقودها النساء فمن المهم المشاركة النشطة للنساء حيث أنهن يعتمدن أكثر على الموارد الطبيعية في المناطق المحلية كفلاحات وجامعي حطب وعلف ومياه[80] . إن مشاركة النساء في المنظمات المجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية يحسن فعاليتها وقد أثبتت نتائج التقارير أن 33 برنامجًا ريفيًا في 20 بلد مساهمات أعلى للمشاركة والثبات وفض المنازعات في المنظمات المجتمعية التي تضم النساء [81].

غالبًا ما يحتاج العمل الجماعي لإدارة الموارد أن يكون على مستوى واسع متطلبًا التعاون بين مجموعات الفلاحين أو حتى كل المجتمعات[82]. فمثلاً إحاطة سطوح التلال للسيطرة على تآكل التربة وجمع المياه يتطلب تنسيق استثماري وتنظيم للمشاركة في المياه بين كل فلاحي نفس منطقة التلال. كما تتطلب تنمية مستجمعات المياه مجتمعا أو أكثر ولكن التأكيد على المشاركة الواسعة والدخول المستمرة يعتبر تحديًا لأن برامج إدارة مستجمعات المياه غالبًا ما يكون لها فائزون وخاسرون. قد يسبب حفظ تدخلات مثل إغلاق المراعي خسائر في الدخول في المدى القصير على الأقل خاصة للفقراء (كما في تركيا انظر إطار 8.7)

إطار 8.7: روايتان عن الإدارة المستمدة من المجتمع ومستجمع مياه الأمطار والمراعي

الاستدامة البيئية ودخل التبادل التجاري في شرق الأناضول (تركيا)

يعد تآكل التربة أحد المشاكل الأكثر حدة في تأثيرها على استدامة الزراعة في تركيا لأن تقريبًا ثلث الأراضي المزروعة ومساحات شاسعة من الأراضي والمراعي الجبلية لها مسارات شديدة الانحدار. يتأثر حوالي 16 مليون هكتار أو أكثر من 70 بالمائة من الأراضي المزروعة والمراعي في تركيا بالتآكل خاصة في مستجمعات المياه العليا بنهر الفرات شرق الأناضول. تعتبر أنظمة الثروة الحيوانية المتسعة عائق أساسي. قد أدت الإدارة السيئة للمراعي إلى تدهور شديد في التربة مع الحد من إعادة الغابات الطبيعية.

ساعد مشروع إعادة تأهيل مستجمعات المياه بشرقي الأناضول مع مشاركة المجتمع القوية على التقليل من تدهور التربة والغالبات في المنطقة. فقد أغلق مراعي الغابات وأعاد تشجير المدرجات المتدهورة في سفوح التلال وكثف الإنتاج الحيواني والبستنة في الوادي وعوض عن فقدان الدخل من أنظمة الثروة الحيوانية الخارجية. وبدون الأخذ في الاعتبار لفوائد انخفاض الترسب أسفل النهر، كان للمشروع عائد يقدر بحوالي 16 بالمائة ويعتبر ناجحًا على المجال الواسع.

شهدت كثير من الاسر ارتفاعًا في دخولها ولكن الفقر المتأثر بالمشروع غامضًا. فالمنتفعين الأساسيين من الري الصغير النطاق هم الأسر التي لديها القدرة على الوصول للينابيع، المصدر الأساسي للمياه في منطقة المشروع. إن أغلب الثروة الحيوانية تملكها الأسر الثرية بالأرض والقدرة على التحول إلى أنظمة مكثفة للثروة الحيوانية. وقد ارتبطت الفوائد المباشرة للمشروع بالملكية للأرض ومصدر المياه في حين يبقى دخل الغابات من جمع وقود الأخشاب ومبيعات ــ من حيث يستطيع الفقراء أن ينتفعوا بنفس الدرجة ــ متاح فقط على مدى طويل، بعد استعادة غطاء الغابات على سفوح التلال.

تظل معالجة استدامة البيئة على توليد دخل للفقراء ضعيفة بسبب عدم الجزم بحجم وتوقيت حفظ الاستحقاقات وعدم عدالة الوصول إلى الموارد الإنتاجية في مناطق الزراعة المكثفة. بعد الرغبة المبدأية للمجتمعات في الموافقة على غلق الغابات في مقابل فوائد التعويضات الفورية من المتوقع وجود ضغوط لفتح هذه المناطق المغلقة للمراعي.

الإدارة المجتمعية للمراعي تثير دخول الرعاة في منغوليا:

تعتبر منغوليا صاحبة أكبرمساحات للمراعي المتبقية في العالم ــ تأوي 172 ألف أسرة رعوية لما تمتلكه من أراض رعوية وتعتبر ملكية خاصة، ولكن القوانين العرفية كانت تحكم إدارة المراعي قبل فترة التخطيط المركزي. مع التمهيد لسوق اقتصادي تم إعادة تقديم ملكية الثروة الحيوانية الخاصة ولكن دون أن تستمر محكومة بالمؤسسات التقليدية.. إن الارتفاع السريع في عدد الأسر الرعوية (أكثر من الضعف ما بين عامى 1992 و 1999) أدي إلي زيادة نسبة التصحر في 76 بالمائة من الأراضي الرعوية،و قد تلقت سبل الإدارة المشتركة بين المجتمع والحكومة الدعم الفني والقانوني من المؤسسات الغير حكومية والحكومية الفعالة وبدأت تملأ الفراغ المؤسسي في إدارة المراعي.

إن ممارسات إدارة المراعي القائمة على المجتمع تبدو أعلى في المساحات ذات المراعي المحدودة السعة، البعيدة عن المدن ومراكز السوق وفي المجتمعات الرعوية ذات العلاقات الاجتماعية القوية. وتعتبر أصعب المسائل هي حل النزاعات بين الرعاة من مجتمعات مختلفة. كما توضح التقارير عن مواقع مختلفة ارتفعت الدخول ما بين 9 و 67 بالمائة أثناء ثلاث سنوات منذ بداية المشروع. فتحسين وحماية العلف وصناديق تمويل العلف والإعداد لعلف إضافي للشتاء قد ساعد على خفض فاقد الحيوانات بمتوسط من 6 إلى 12 بالمائة.

المصدر: World Bank 2004f; Ykhanbai and Bulgan 2006.

يثبت نمو المنظمات المجتمعية تحديًا للوزارات الحكومة المسئولة عن الزراعة والموارد الطبيعية لأنها غالبًا ما تملك الثقافة والموارد الطبيعية التي تدعم سُبل المشاركة. قد يكون لزامًا أن تنشأ هياكل جديدة متخصصة للربط بين الأنظمة والوزارات المعنية وعلى الجانب الآخر يمكن تقليص المنظمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني لربط السياسات المركزية بالمنتجين.

إن الدعم القيادي والتدريبي من المؤسسات الغير حكومية غالبًا ما نجح في ملأ الفراغ في القيادة والمهارات الفنية في المجتمع ووزارات الحكومة ويمتد ذلك حتى داخل الفراغ المؤسسي في أثناء فترة الانتقال في منغوليا (كما هو في منغوليا انظر إطار 8.7).

قد تدخل التدخلات للحد من الفقر من شأن الطرق التقليدية لإدارة الموارد الطبيعية العامة فمثلاً تحاول الحكومة أن تساعد المجتمعات الرعوية في إدارة أزمات الجفاف والمراعي في أنظمة الزراعة الرعوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانتهى الأمر بتدخل المزارع والمراعي (انظر إطار 8.8).

وبالتالي رغم أنها واعدة لا تعد السبل المجتمعية قائمة بذاتها. فخسارة الموارد الفادحة والصراعات الاجتماعية الغير محسومة ونقص القدرة أو ببساطة غياب المجتمع غالبًا ما يتطلب تدخلات مركزية أكثر أو على الأقل دعم من وكالات خارجية. قد يتطلب فض منازعات بين الرعاة والزراعيين في كثير من المناطق الجافة (مثل السودان ولبنان ومنغوليا) أو إدارة موارد المياه فيما وراء مستجمعات المياه المباشرة أكثر مما تستطيع أن تقدمه السبل المجتمعية. لا يزال هناك الكثير مما يستحق التعلم عن ظروف نجاحهم وتقدمهم.

إطار 8.8 : إدارة الجفاف والثروة الحيوانية في المناطق الرعوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن معظم الأراضي الزراعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتلقى أقل من 400 مليمتر من الأمطار تخصص لنظم الأغنام التي تستخدم الأراضي المتاحة للمحاصيل ومناطق الرعي الواسعة من السهول. تتخذ المجتمعات الرعوية استراتيجياتها الخاصة للتعامل مع الجفاف. تقلل الممارسات الرعوية المتنقلة من مخاطر نقص الأعلاف الكافية في أي موقع. إن التنظيمات الرعوية الترددية مع المجتمعات البعيدة تمنح الفرصة للوصول إلى الموارد في سنوات الجفاف.

قد أدارت الاستراتيجيات التقليدية للمخاطر أزمات الجفاف ومكنت المجتمعات الرعوية من البقاء لقرون. وهذا التداخل بين الجفاف ونظم الإدارة التقليدية قد ساعد على بقاء توازن إحجام القطيع مع إنتاجية المراعي مع تحاشي تدهور مساحات المراعي على المدى البعيد. ولكن هذه القدرة على إدارة أزمات الجفاف قد تقلصت مع النمو السكاني، وأصبحت الناس تبحث عن كسب العيش من الموارد الضئيلة في مناطقهم مع سرعة وطول فترات الجفاف المصاحب لارتفاع الحرارة العالمي. يأتي الجفاف الآن بخسارة ملحوظة في الثروة الحيوانية ويدفع كثير من الفلاحين والرعاة للفقر ويعطل الاستثمارات لإدارة أفضل للموارد.

تدخلت الحكومات عبر المنطقة لإدارة خسائر الجفاف ولكن في حينه دون النظر إلى عواقبه على المدى البعيد للأزمة وأهم التدخلات هي إعانة الغذاء للثروة الحيوانية والإعفاء من الديون وكلاهما يسبب الإخلال بالموارد. كانت إعانات الأعلاف (ومعظمها من الشعير) ناجحة للغاية في حماية الثروة الحيوانية والإنتاج أثناء الجفاف. ولكنها عجلت بتدهور المراعي على المدى الطويل

المصدر: Hazell, Oram, and Chaherli 2001.

بالتقليل من شأن عملية أقلمة حجم العلف مع التغيرات المناخية. قد زاد حجكم العلف زيادة هائلة في السنوات الأخيرة وتغيرات ممارسات الرعي، فكثير من الحيوانات لا تترك مكانها أثناء فترة الجفاف ويأتي لها المياه والغذاء في شاحنات. ويؤدي ذلك إلى الإفراط في الرعي أثناء مواسم الجفاف ويقلل من البذر الطبيعي السنوي للمراعي ويربك التربة ويساهم في التعرية الرياحية خاصة في المناطق القريبة من المياه ونقاط إمدادات الغذاء. شجع ارتفاع أسعار شراء الحكومة للشعير على ميكانيكية التعدي على زراعة الشعير في المراعي حيث لا يمكن أن تستديم.

إن إعادة جدولة نظم ضمان الفلاحين تعطي إعانية قصيرة الأجل للراعة وفلاحي المناطق الصغيرة، قد أثبتت هذه الطريقة فوائدها الكبرى في المزارع الكبيرة ــ وساهمت في جمع الديون المزعنة للفقراء في المنطقة من خلال بنوك التنمية الزراعية بالمنطقة. هناك بدائل أفضل تحتاج للاستكشاف ــ قد تكون أشكالاً أبسط لتأمين الجفاف والإنذار المبكر للجاف وشبكات أمان للفقراء.

مع وجود الظروف الخارجية في المناطق الأقل تقديرًا والتي تعمل من أجل استدامة الزراعة والحد من الفقر، لا يعني ذلك دائمًا تدهور البيئة. هناك بعض التكنولوجيات أو السبل المجتمعية لحل كل ما يحدث غالبًا بين الحد من الفقر وتدهور البيئة. وتتطلب الحلول تقنيات أكثر فعالية لإدارة البيئة الخارجية بما في ذلك تكاليف الخدمات البيئية.

دفع نفقات الخدمات البيئية:

توفر الأراضي الزراعية الموجودة في كل من المناطق الأقل تفضيلاً والمناطق ذات الإمكانيات المرتفعة، نطاق عريض من الخدمات البيئية القيمة مثل عزل الكربون، الراعية بالتنوع البيئي، تنظيم تدفق المياه وتوفير مياه نقية. لا تقدم أي تعويضات للمزارعين من أجل تقديم هذه الخدمات ونتيجة لذلك يميل المزارعون إلى خفض إنتاجهم. تنشأ العديد من المناهج القائمة على زيادة الخدمات البيئية على أساس توجيه المزارعين إلى "ما يجب القيام به" بغض النظر عن كونه "الشيء الصحيح" بالنسبة للآخرين وليس بالضرورة بالنسبة للمزارعين. كما حاولت مناهج أخرى أن تقوم بتنظيم ما يستطيع المزراعون القيام به وما لا يستطيعون القيام به. إلا أن ولا منهج من المناهج عمل بشكل جيد أو استمر لفترة طويلة.

وأحياناً يمكن للتكنولجيات المُرضية لجميع الأطراف أن توفر كلاً من عوائد كبيرة للمزارعين ومستويات أعلى في تقديم الخدمات البيئية ولكن يبدو أن هذا بعيد المنال

وربما لا يبقى الأمر مرضي لكافة الأطراف مع مرور الوقت نظرًا لتغيرات الأسعار [83].

ونوجز القول بأنه إذا أراد المجتمع من المزارعين أن يتولوا ممارسات إدارة الموارد الطبيعية التي توفر أرباح خارج الحقل الزراعي فإن المجتمع سيكون بحاجة إلى تقديم تعويضات لهم. وقد تم تطبيق هذا على نطاقات صغيرة من خلال تقديم قروض ذات امتيازات للاستثمارات من خلال استخدام برنامج (الغذاء– من أجل –العمل) لأجل أنشطة صيانة الأنهار والغابات وتشمل تلك الأنشطة زراعة الأشجار وتوفير المدخلات الأساسية مثل زراعة الشجيرات بدون تكلفة. عادة ما تقدم هذه الجهود أرباح على المدى القصير إلا أن الحافز الذي توفره ينتهي بانتهاء الأرباح. كانت أرباح هذه البرامج قصيرة الأمد مؤقتة في أحسن الأحوال. كما تهدف المناهج المدمجة لنفقات الخدمات البيئية (PES) إلى معالجة هذه المشكلة.

إن نفقات الخدمات البيئية (PES) للسوق هي منهج قائم على السوق لرعاية البيئة على أن المستفيدين من الخدمات البيئية (مثل مُستخدمي المياه النقية) ينبغي أن يدفعوا في مقابلها. أما الذين يُقدموا هذه الخدمات ينبغي أن يُدفع لها في مقابل تقديمهم للخدمات في آليات نفقات الخدمات البيئية (PES)، يلتقي مُقدمو الخدمات البيئية المطلوبة (أو اتباع ممارسة يُعتقد أنها تُنشئ هذه الخدمات). كما أن المشاركة في تقديم الخدمات تُعدعمل تطوعي ويظهر منهج نفقات الخدمات البيئية (PES) جذابًا في حالة أنه:

1– يوفر تمويلات مالية جديدة والتي لم تكن متاحة من نواحٍ أخرى من أجل الصياغة الدورية للبيئة.

2– قادر على الاستمرار حيث إنه يعتمد على المصالح الشخصية المتبادلة لمستخدمي الخدمات ومقدميها وليس على رغبة تمويل الحكومة أو المتبرع.

3– يبدو أكثر فعالية لو أنه ينشئ خدمات لها مكاسب تزيد عن تكلفة توفيرها.

ظهر مؤخرًا اهتمام قوي ببرامج نفقات الخدمات البيئية (PES) وبالأخص في أمريكا اللاتينية. لدى كوستاريكا البرنامج الأقدم في نفقات الخدمات البيئية (PES)، حيث أنشأته في عام 1977 وبنهاية عام 2005 كان البرنامج يتحمل نفقات صيانة الغابات بمساحة 270 ألف هكتار أو ما يعادل 10 بالمائة من مساحة الغابة. قامت المكسيك أيضًا بإنشاء برنامج مماثل في عام 2002 وفي نهاية عام 2005 كان البرنامج يتحمل نفقات صيانة البيئة لمساحة 540 ألف هكتار (أو ما يعادل 1 بالمائة من مساحة الغابة) [85]. كما ركزت برامج نفقات الخدمات البيئية (PES) في معظم البلدان النامية على الغابات المحمية ولكن تزايد الاهتمام في تطبيق المنهج على المناطق الزراعية. أبرز مشروع تجريبي تم إجراؤه على المراعي المتآكلة في كولومبيا وكوستاريكا ونيكاراجوا، أما التغيرات القوية في استخدام الأرض مع المراعي المتآكلة والمتحولة إلى نظام المراعي (Silvopastoral) (حيثما تنتج الأشجار والماشية معًا) (انظر شكل بياني 8.3) [86]. على الرغم من ممارسات التحديات المكلفة والتقنية إلا أن الأسر الفقيرة تشارك بنشاط.

شكل بياني 8.3: مع شركات القطاع العام، تحولت المراعي المتدهورة إلى أرض زراعية دائمة الاستخدام في نيكارجوا:

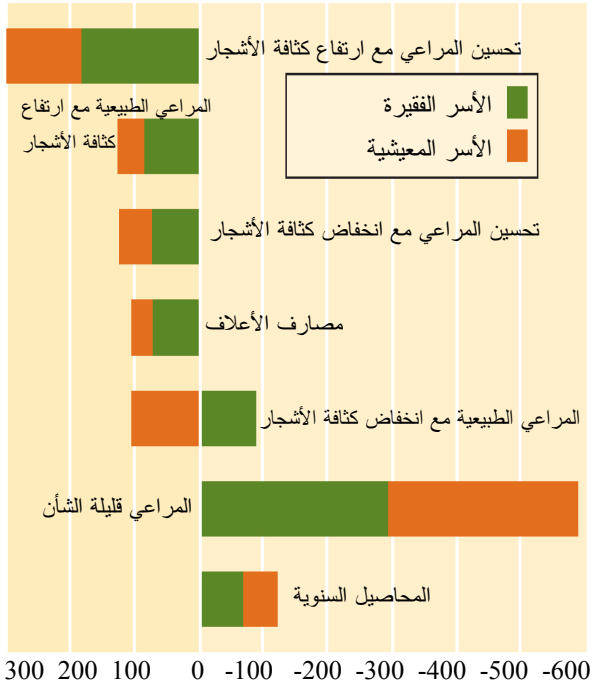

المصدر: Computations from Silvopastoral Project GIS mapping data by Pagiola and others (forthcoming).

Notes: Land use changes by poor and nonpoor Silvopastoral Project participants in Matiguás-Río Blanco, Nicaragua (2003–05). Areas converted to other uses with net land-use change of less than 30 hectares are not shown. The poor are de. ned as households below the national poverty line, using household survey data on income from all sources.

يُعد مستخدمي المياه هُم أبرز المصادر الحالية لتمويل برامج نفقات الخدمات البيئية (PES) ويظهر ذلك بشكر رئيسي من خلال اللامركزية، البرامج الخاصة بمستجمعات المياه وأيضًا من خلال البرامج القومية المتوسعة (كما في المكسيك). إن مستخدمي المياه الذين يدفعوا من أجل صيانة مستجمعات مساقط المياه من خلال آليات نفقات الخدمات البيئية (PES) وهم أنظمة توفير المياه المحلية، منطقة الطاقة الكهربائية أنظمة الري والقائمين على التعليب. كما يمكن لمقوم مدفوعات مستجمعات المياه أن تتوسع بوضوح مع إدراك جيد لخدمات المياه لتغيرات الاستخدام للأرض عند ارتفاع المنسوب وانخفاضه.

مدفوعات عزل الكربون في ظل آليات تنمية نظيفة أو سوق (التجزئة) التطوعي، هم مصدر قوي كبير آخر لتمويل نفقات خدمات البيئة (PES) (انظر فصل 11). يمكن للمزارعين ذوي الإنتاج الصغير أن يستفيدوا من مدفوعات عزل الكربون ولكن يتطلب هذا منظمات قوية للمجتمع المحلي قادرة على تطوير رقابة ملائمة إظهار أكثر للأنظمة. كما قام مشروع (Scole Té) في إقليم (Chiapas) بالمكسيك بحشد المجتمع المحلي ومنظمات المزارعين لاستغلال الكربون من خلال الحراجة الزراعية.

من مجمل سعر بيع ثاني أكسيد الكربون الذي وصل سعره إلى 3.30 دولار للطن، كن نصيب المزارعين 60 بالمائة حيث ارتفعت الدخول المحلية للأسر بمعدل 300 دولارا إلى 1.800 دولارا في العام [87].

لكن العديد من العوائق والتي تشتمل على تكاليف النقل المرتفعة (40 بالمائة في هذه الحالة) والحاجة لتنسيق الأنشطة للعديد من المزارعين الصغار لاستحداث كميات كبيرة من الكربون المعزول والمشاركة المحدودة لصغار المزارعين في هذا السوق.

لو أنه هنا ضرورة لاستخدام برامج المدفوعات بتوسع أكبر فسوف يكونوا ملتزمين بضمان قاعدة تمويل دائمة على المدى البعيد والتي تربط مستخدمي الخدمات والممولين بشكل مباشر. وتظهر سهولة ذلك من تهديدات بيئية قوية أو ظاهرة فعليًا أو عندما يتم الإدراك الجيد للأسباب والآثار بين أنشطة الحقل الزراعي والنواتج البيئية.

مستجمعات الأمطار الصغيرة والتي تتجه نحو النهر و التي يكون لها طاقة كهرومائية (غالبًا ما تكون قابلة للترسيب) أو الموارد المائية المحلية (متأثرة بالتلوث و الترسيب) تعتبر جميعها من المرشحات الجيدة. للأحواض الكبيرة للمستخدمين المتعددين، حيث تأثير المصب يكون له الأثر التراكمي لعدد لا يحصى من استخدامات المنابع،التى تعتبر من المرشحات الفقيرة. كما أن استخدام المؤسسات العامة للحفاظ على الحوار عن التنوع البيولوجي و الذى يعتبر صعب أيضًا بسبب عدم وجود أصحاب المصالح و المصالح المالية القوية.

الخاتمة

منذ قمة الأرض في ريو عام 1992 هناك اتفاق عام على أن جداول أعمال الزراعة والبيئة لا تفترق. إن تدهور الموارد الطبيعية يقلل من شأن أسس الإنتاج الزراعي ويزيد من المخاطرة مع فرض خسائر اقتصادية عالية من الاستخدام الغير مستديم للموارد الطبيعية. لم ينجح جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية بدون الاستخدام الأكثر استدانة للموارد الطبيعية – المياه – الغابات – الحفاظ على التربة والمحاصيل المتنوعة جينيًا والتنوع الحيواني وأنظمة اقتصادية أخرى. وفي نفس الوقت غالبًا ما تكون الزراعة المدخل الأساسي للتداخلات بغرض حماية البيئة فهي المستخدم الأساسي للأرض والمياه ومصدر كبير لانبعاثات الغازات من الصوبات الزراعية والسبب الأساسي في قلب الأنظمة الاقتصادية الطبيعية وفقدان التنوعات الحيوية. إن العلاقة الوثيقة بين جدول أعمال الزراعة والبيئة يتطلب تكامل سبل السياسة.

تبقى البصمات البيئية الكبيرة للزراعة في الموارد الطبيعية متاحة ولكن هناك فرص عديدة لتقليلها والخطوة الأولى هي توفير المحفزات الصحيحة من أجل الاستدامة. إن تحسين إدارة الموارد الطبيعية المكثفة والغير مكثفة يحتاج إلى التحكم في الأسعار وسياسات الدعم التي ترسل الإشارات الخاطئة للفلاحين وتقوية حقوق الملكية والإعداد لدعم طويل الأجل لإدارة الموارد الطبيعية وتنمية المعدات لمقاومة المخاطر المناخية.

إن التكنولوجيات الأفضل والطرق الأفضل لإدارة المياه والمدخلات الحقلية الحديثة متاحة لكي تجعل الفلاحة المكثفة أكثر استدامة. ولكن انتشارها معطل لسياسات التسعير الغير ملائمة والتدريب الغير كافي للفلاحين والفشل في إدارة الظروف السلبية الخارجية. تظهر التكنولوجيا الجديدة الواعدة في المناطق الأقل تفضيلاً ولكن تبنيها معقد بسبب طول الوقت برغم الوصول للنتائج والحاجة إلى العمل الجماعي. يعد انحلال السيطرة للمنظمات المحلية لإدارة الموارد الطبيعية والمجتمع أحد طرق التنمية الواعدة مؤخرًا. وعلى الجانب الإيجابي هناك العديد من الفرص لتقوية الزراعة على اعتبار كونها ممدة بخدمات بيئية. فظهور أسواق جديدة وبرامج تدعم الخدمات البيئية سبيل واعد يجب أن تتبعه الحكومات المحلية والمجتمع الدولي. يعد دور الزراعة مركزي لمواجهة تغير المناخ والوقاية من التنوع الحيوي وقد يكون تمويل الكربون مصدرًا مهمًا لتمويل السلع الدولية العامة (انظر فصل 11). ولكن في كثير من الأحيان يعتبر تطوير الأسواق للخدمات البيئية على المستوى المحلي مع التقريب بين الممدين بالخدمات والمنتفعين بها قد يكون واعدًا أكثر من تحقيق برامج المدفوعات القومية عندما تضعف الحكومة والقدرات المالية.

سوف يكون لتغير المناخ آثار بعيدة المدى على الزراعة من شأنها أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الفقراء. إلا أن الخطر الأكبر من فشل المحاصيل ونفوق الثروة الحيوانية سوف يتسبب فى خسائر اقتصادية ويُقوض الأمن الغذائي والتي يرجح أن تحدث أكثر بكثير من قسوة استمرار ظاهرة الاحتباس الحراري. هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير التكيف العاجلة للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ، وتيسير الإجراءات الدولية والقطرية والتخطيط الاستراتيجي. لكونها مصدرًا رئيسيًا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. تعتبرالزراعة لديها الكثير من الإمكانات غير المستغلة للحد من الانبعاثات عن طريق تخفيض إزالة الغابات والتغيرات في استخدام الأراضي والممارسات الزراعية. ولكن لكي يتحقق ذلك فإن الوضع العالمي الراهن لآلية تمويل الكربون تحتاج للتغيير.

أثر تغير المناخ

يمكن أن تكون آثار تغير المناخ على الزراعة مدمرة في كثير من المناطق. حيث تعانى العديد من المناطق من هذه الآثار بالفعل و التي سوف تصبح أكثر شدة تدريجيًا كما يمكن أن يصبح ارتفاع درجات الحرارة والمناخ أكثر تنوعًا (انظرفصل 2). لا شك في أن الأدلة العلمية إزاء خطورة المناخ على الزراعة واضحة الآن. ولكن على وجه الدقة حجمها غير مؤكد بسبب التفاعل المعقد و عمليات مراجعة البيانات للأنظمة الاقتصادية والاقتصاد. هناك خمسة عوامل رئيسية تؤثر على الإنتاجية الزراعية وهى: التغيرات في درجات الحرارة والأمطار، وثاني أكسيد الكربون و التسميد، وتقلب المناخ، وصرف المياه السطحية. وفي البداية، ومع ارتفاع تركيزات الكربون في الغلاف الجوي الذى يفيد في نمو المحاصيل ويمكن أن يسفر عن تعويض الخسائر الناجمة عن الحراره وندرة المياه، إلا أن "التخصيب الكربوني" قد يكون أصغر حجمًا من الناحية العملية مما كان مقدرًا من البيانات التجريبية[1].

في إطار تقديرات معتدلة إلى متوسطة من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بنسبة (1 – 3 درجات مئوية)، توحي نماذج المحاصيل المناخية بالتنبؤ بأثرصغير على الإنتاج الزراعى العالمى. وبسبب هذه الأثار و التى معظمها في المناطق المدارية. وتطويرالبلدان ويقابلها المكاسب التي تحققت في المناطق المعتدلة وإلى حد كبير فى البلدان الصناعية.[2] و في البلدان الاستوائية وحتى المعتدلة الحرارة (1 درجة مئوية للقمح و الذرة و 2 درجة مئوية للأرز) يمكن أن تقلل إلى حد كبير من المحصول لأن الكثير من المحاصيل بدأت بالفعل في الحد من التكيف مع الحرارة.

إن الزيادات في درجات الحرارة فوق 3 درجة مئوية، من المتوقع أن تسفر عن خسائر تحدث في المحاصيل في كل مكان وتكون حادة في المناطق المدارية. في أجزاء من أفريقيا و آسيا و وأمريكا الوسطى، يمكن أن تنخفض الغلة من القمح والذرة بنحو 20 إلى 40 بالمائة كلما ترتفع درجة الحرارة بين 3 و 4 درجات مئوية. وحتى مع افتراض إجراء تعديلات على مستوى المزرعة لارتفاع متوسط درجات الحرارة.[3] مع التخصيب الكامل لثاني أكسيد الكربون إلا أن الخسائر ستكون كبيرة بنحو النصف. [4] كما أن غلات الأرز ستتراجع وإن كان أقل من محاصيل القمح والذرة.

وهذه هي تقديرات متحفظة لأنها لا تنظر في الخسائر الناجمة عن أكثر حالات الجفاف والفيضانات الكثيفة علي المحاصيل والثروة الحيوانية، والتغيرات في الجريان السطحي للمياه السطحية[5]. ولا يمكن التحكم في درجات الحرارة و نحن علي بداية آثار استجابة المحاصيل فى الزراعة فى مناطق ببعض البلدان النامية و الذى من شأنه أيضًا أن يتضرر من جراء الفيضانات الناجمة عن التملح وارتفاع مستوى سطح البحر والمياه المالحة في المياه الجوفية[6]. و الذى من شأنه أن يقلل من مدى توافر مياه الري من مصادر المياه السطحية والجوفية في بعض المناطق. كما أن

الوصول إلى المياه السطحية قد يكون ضعيف بوجه خاص في شبه المناطق، وخاصة في أجزاء من أفريقيا وفي المناطق المروية التي تعتمد على الذوبان الجليدي. بالإضافة إلى أن ما بين 75 و 250 مليون شخص من المتوقع أن يشهدوا زيادة فى ضغوط المياه في أفريقيا[7]. في جميع المناطق المتضررة، الفقراء سيكونون عرضة للأثار غير المتناسبة بسبب اعتمادهم على الزراعة وتدني القدرة على التكيف.

التكيف مع تغير المناخ

يعتبر تكيف النظم الزراعية مع تغير المناخ أمراً ملحاً لأن أثره واضح بالفعل والاتجاهات سوف تستمر حتى لو تثبتت انبعاثات الغازات عند المستويات الحالية. ويمكن للتكيف أن يقلل إلى حد كبير من الأثرالاقتصادى السلبى.

و يبدو أن المزارعين الآن يتكيفون فعلاً. وطبقًا لآخر بيانات المسح من 11 بلدًا أفريقيًا فإنهم يحاولون زراعة أنواع مختلفة من نفس المحصول و تغيير مواعيد الزراعة وتكييف الممارسات لتقصير فترة الموسم الزراعي. [8]. ولكن في بعض البلدان أكثر من ثلث الأسرالتي تتصور قدراً أكبر من تقلب المناخ أو ارتفاع درجات الحرارة حسب التقرير إلا أنه لم يطرأ لها أي تغيير في الممارسات الزراعية. أما الحواجز التي تحول دون التكيف فهى تختلف من بلد لآخر، ولكن بالنسبة لكثير من المزارعين في أثيوبيا وكينيا والسنغال تشير التقارير أيضًا إلى عدم إمكانية الحصول على المياه[10].

لن تكون المزارعين قادرة على التكيف مع قيود تغير المناخ في البلدان ذات الموارد الشحيحة من دون مساعدة خارجية. سوف يحتاج الفقراء إلى مساعدة إضافية في التكيف معها، ولا سيما حيث التكاليف أعلى من ذلك القطاع العام يمكن أن يسهل التكيف من خلال تدابير مثل التأمين على المحاصيل والثروة الحيوانية، وشبكات الأمان، والبحث عن ونشر المحاصيل المقاومة للفيضانات، والحرارة، و للجفاف.

مشاريع الري الجديدة في المناطق الزراعية في الأراضي الجافة من المرجح أن تكون فعالة لا سيما عندما يقترن بالإصلاحات وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات القيمة العالية[11]. ولكن بقدر أكبر من الثاني بسبب هطول الأمطار وتغير التدفقات التى تحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار في التصميم الجديد لمشاريع الري والتكييف القائمة. إن تكلفة تعديل مخططات الري و نشوئها، ولا سيما عندما تعتمد على ذوبان الجليد) كما هو الحال في جبال الانديز، ونيبال، وأجزاء من الصين) أو تنظيم تدفق المياه من ارتفاعات الأراضي الرطبة. ويمكن أن تتعرض إلي أن تعمل بملايين إن لم يكن البلايين من الدولارات[12].

هناك معلومات أفضل عن المناخ يحتمل أن تكون آخر طريقة فعالة من حيث التكلفة على التكيف مع تغير المناخ[13]. إلا أن النظرة المنطقية في برنامج الدعم المالي والتى نشأت فى عام 1982 ردًا على الجفاف الساحلي ، و معلومات الطقس في الوقت المناسب والمشورة التقنية، ساعدت المزارعين على تحسين إدارة مخاطر الطقس والحد من الأثر الاقتصادي للكارثة[14].

و هناك مزيد من الشكوك الناجمة عن تغير المناخ يمكن أن تكون أفضل من خلال التخطيط لحالات الطوارئ في جميع القطاعات ساعدت كثير من البلدان الأقل نموًا في إعداد خطط العمل الوطنية للتكيف لتحديد الأولويات العاجلة لتحسين التأهب للمناخ[15].إلا أن تغير المناخ في التدفق على نطاق واسع، في جدول الأعمال الاقتصادي، بدلاً من اتخاذ المنظور الزراعي على التوالي سيكون حاسمة في تنفيذ هذه المخططات[16].

تقدر تكاليف التكيف مع تغير المناخ – بعشرات مليارات الدولارات في البلدان النامية – و ربما تتجاوز الموارد المتاحة، للدلالة على عمليات النقل التي تُتطلب من البلدان الصناعية. وصلت المساهمات في الصناديق القائمة للتكيف من 150 دولار إلى 300 مليون دولارفى العام[17] كما أعلنت نيروبي أن إنشاء الإطار للتكيف مع تغير المناخ هو خطوة في هذا الحق. ولكن ليس من المتوقع أن توفر العشرات من المبالغ المطلوبة في مجتمع يحتاج إلى وضع آليات لتقديم مجموعة من السلع العامة، بما في ذلك المناخ والتنبؤ به، والبحث و محاصيل جديدة تتكيف مع الطقس و أساليب للحد من تدهور الأراضي.

تُتخذ من هذه التدابير قوس يكسب فيه الجميع، مثل الجفاف والفيضانات وتحسين الأصناف التي تتحمل التغيرات و التقلبات الهيدرولوجية في الري الجديد والاستثمارات بسبب طول الفترة الزمنية الفاصلة بين تطوير التكنولوجيات.

هناك حاجة إلى تطوير دعم نظم المعلومات واعتمادها في مجال الاستثمارات لدعم اقتنائها الآن. كما أن ضرائب الكربون على أساس مبدأ من يلوث يدفع يمكن أن يكون مصدرًا رئيسيًا للدخل لذلك.

الحد من تغير المناخ بالزراعة

تبعث الثروة الحيوانية والمحاصيل ثاني أكسيد الكربون، والميثان وأكسيد النيتروز والغازات الأخرى، مما يجعل من الثقافة الزراعية مصدرًا رئيسيًا لانبعاثات غازات التدفئة (انظر شكل 1ف). وفقًا لمخزونات الانبعاثات التي تقدمها الحكومات إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. تعبرالزراعة عن أن نحو 15 بالمائة من انبعاثات غازات الدفيء العالمية إضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية (الزراعة هي السبب الرئيسي وراء إزالة الغابات)، وترفع مساهمتها العالمية، من 26 بالمائة إلى 35 بالمائة من انبعاثات غازات التدفئة.إن حوالي 80 بالمائة من إجمالي الانبعاثات من الزراعة، بما في ذلك إزالة الغابات، تأتى من البلدان النامية (انظر شكل 1. ف)[18]..

وتسهم الزراعة بنحو نصف الانبعاثات العالمية لاثنين من أقوى الغازات و هم ثاني أكسيد الكربون وغازات التدفئة غير كاربون مثل: الميثان وأكسيد النيتروز. أكسيد النيتروز من التربة (من استعمال الأسمدة والأسمدة) والميثان من التخمر المعوي في إنتاج الثروة الحيوانية كل حساب لحوالي ثلث إجمالي الزراعة انبعاثات ثاني اكسيد النيتروز ويتوقع أن تشهد بقية[19]. غير كاربون من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون من حرق الكتلة الإحيائية،، إنتاج الأرز، وإدارة السماد و الزراعة هما أيضًا مساهمان رئيسيان في خفض تنحية الكربون (تخزين) من خلال التغير في استخدام الأراضي (على سبيل المثال، فقدان المواد العضوية في التربة في الأراضي الزراعية والمراعي، وتحويل الغابات إلى الزراعة)، على الرغم من أن التقديرات الكمية غير مؤكدة.

كما يمكن الحد من إزالة الغابات عن طريق إبطاء انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من التغيرات فى استخدام الأراضى الزراعية. والفرص المتاحة لذلك من خلال الحد من تجارة الكربون هي من حيث المبدأ كبيرة جدًا بصفة عامة بسبب انخفاض العائدات من التكنولوجيات السليمه بيئيًا لتحويلها إلى الاستخدامات الزراعية من جهة، وتحويل الغابات إلى المراعي التقليدية في آكر.وتنتج عرض صافي قيمة الاستحقاقات المقبلة من عائدات قدرها 2 في الهكتار الواحد في قيمة الأراضي بتكلفة خسارة 145 ألف طن من الكربون المحتجز، أو ما يعادلها أقل من 0.01 دولار لكل طن من ثاني أكسيد الكربون، وتتطابق قيمة لتحويل الغابات إلى مزارع الكاكاو مكثفة في الكاميرون 3 دولار للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون.[20] بسعر حوالى 27 دولارًا لكل طن من ثاني أكسيد الكربون في أسواق الكربون (مقارنة لأسعار تجارة مايو 2007 المبادرة القطرية في تغيرات المناخ في البلدان الأوروبية 2008–10حصة الكربون المسموح) يمكن أن يردع تحويل 5 ملايين كيلومتر مربع من الغابات بحلول 2050.[21] التغييرات فى إدارة الأراضى الزراعية مثل (الحراثه، والحراجة الزراعية، وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة وأراضي المحاصيل)، هى مناهج واعدة أكثر من تحسين التغذية وعلم الوراثة والثروة الحيوانية المجترة، والتخزين والتقاط تكنولوجيات السماد، والتحويلات من الانبعاثات إلى الغاز الحيوي. وكثير من هذ النهج قد يكسب فيه الجميع نتائج في زيادة الإنتاجية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، أو إنتاج الطاقة تتمكن من جانب المنتجات، مثل الطاقة الحيويه التى تتطلب استثمارات أخرى كبيرة على المستوى العالمي، مثل التنمية المنخفضة وأنواع مختلفة من الأرز وسلالات المواشي. وأنه ليس من الواضح حتى الآن أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من البدائل للحد من انبعاثات غازات التدفئة عن طريق زيادة الكفاءة في مجال النقل والطاقة.(22) إن تحسن العلاقة بين القطاعين العام وطبيعة البحوث في هذا المجال تستحق الدعم الدولي المبتكر لحلول فعالة من

حيث التكلفة للحد من الانبعاثات من الماشية. وحقول الأرز، على سبيل المثال، عن طريق تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية انبعاثات منخفضة، وباستخدام التكنولوجيا الحيوية المتقدمة في الزراعة ويمكن أيضًا الحد من تغير المناخ من خلال زيادة إنتاج الطاقة الحيوية للنقل والطاقة. ويعتمد الكثير على إجمالى انبعاثات غازات الدفيئة من خلال كامل الدورة الموالية لزراعة الأعلاف و المخزون و المحاصيل إلى الاستخدام النهائي – الذي يمكن أن يلغي الكثير من عزل الكربون من الوقود الحيوى الموالية (انظر بؤرة التركيز ب).

الشكل1. ف: الرقم فى فلوريدا الزراعية وما يرتبط بها من إزالة الغابات تشكل المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات التدفئة من مجموع انبعاثات غازات التدفئة (بالنسبة المئوية)

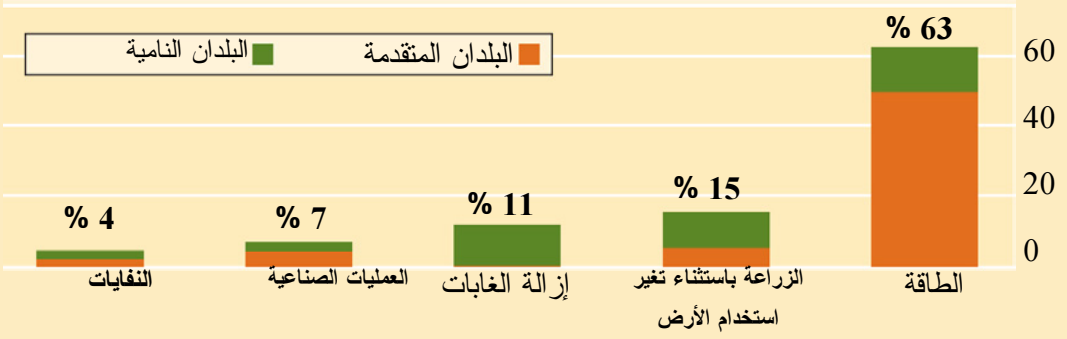

المصدر: WDR 2008 team based on data from the United Nations Framework Convention on Climate Change, www.unfccc.int.

ملحوظة: هذه هي آخر البيانات المتاحة للبلدان النامية كمجموعة، بما يتسق والمقارنات باستخدام بيانات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ التى لا يمكن تحقيقها إلا لمعلومات 1994. وهناك مجموعة كبيرة من عدم اليقين بخصوص إجمالي الانبعاثات الناجمة عن التغير في استخدام الأراضي (أساسًا من إزالة الغابات). أفضل تقدير للمساهمة من الانبعاثات الناجمة عن التغير في استخدام الأراضي لإجمالي الانبعاثات هو 20 بالمائة (. تتراوح من 10 إلى 30 في بالمائة من إجمالي الانبعاثات العالمية خلال التسعينيات (واتسون 20001 وغيرها. الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ تقدير الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات على أساس قوائم جرد الانبعاثات كما أفادت به في البلدان الناميه (11.4 في بالمائة) هي تقدير ضعيف للمتوسط.

دعم وتمويل الكربون يمكن التخفيف من آثارها

السوق الناشئة لتجارة انبعاثات الكربون يوفر إمكانيات جديدة للاستفادة من الزراعة إلا أن استخدامات الأراضي التي تنتج الكربون. كما أن العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيق أوسع نطاقًا من الفوائد الرئيسية لهذه المدفوعات الآلية – آلية التنمية النظيفة (آلية التنمية النظيفة) من بروتوكول كيوتو – هو التغطية المحدودة للتحريج وإعادة التحريج (انظر فصل 2). لم تُدرج أي حوافز في البروتوكول بالنسبة للبلدان النامية للحفاظ على الغابات، على الرغم من أن إزالة الغابات تسهم بخمس انبعاثات غازات التدفئة العالمية عن طريق الزراعية إلى حد كبير عن طريق التعدي.

المفاوضات لفترة ما بعد عام 2012 ينبغي أن تصحح هذا العيب الكبير. ويمكن أيضًا استكشاف اعتمادات لتنحية الكربون في التربة (على سبيل المثال، من خلال الحرث)، الوقود الحيوى "الأخضر"، والحراجة الزراعية في المناظر الطبيعية الزراعية. وهناك حاجة أيضًا لحوافز للاستثمار في مجال العلم والتكنولوجيا لتخفيض الانبعاثات التكنولوجيات، مثل سلالات الماشية التي تنبعث منها الميثان أقل. الأقمار الصناعية للاستشعار عن بعد لرصد النتائج على أرض الواقع هو منهج واعد جديدة. [23]

من أجل التخفيف من آثارها، سوف تكون هناك حاجة إلي هيكل أفضل معاهدة المناخ في المستقبل لتشجيع المشاركة الكاملة وللامتثال لها من أجل التكيف. وبسبب وجود سلبية توزيع المنافع فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة في الحصول على تعاون وتمويل البلدان الصناعية، التي لا ترى المنفعة المباشرة من المساهمة. ولكن مظهر من مظاهر تغير المناخ وزيادة الحاجة الملحة إلى الإرادة على المستوى العالمي للتصدي لكل من التكيف والتخفيف (انظرفصل 11).

الفصل التاسع

التحرك بعيداً عن الحقل الزراعي

تواجه معظم المناطق الريفية في الدول النامية تحديات توظيف هائلة، ورغم هجرة بعض سكان الريف إلى المدن، لا يزال عدد سكان الريف في ازدياد، وأحياناً تكون تلك الزيادة سريعة وبصفة خاصة في مناطق مثل المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة جنوب آسيا، ولذا يجب إيجاد فرص عمل لتلك الإضافة السنوية للقوي العاملة الريفية، في الاقتصاد الريفي غير الزراعي أو الصناعي، وقد تهاجر تلك العمالة إلى الحضر.

ويوفر القطاعان الزراعي وغير الزراعي في سوق العمل بالريف الوظائف للعمال المهرة وغير المهرة في مشاريع ذاتية التوظيف أو بأجر، وتوفر الزراعة فرص عمل لكثير من العاملين بأجر حيث تبلغ نسبتهم 20 بالمائة من القوى العاملة في هذا القطاع، ويعد العمل في إنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي عملاً يتميز بنشاط عالي وقيمة مرتفعة، وهو قطاع يحتاج لعمالة كثيفة ويتمتع بفرص جيدة لنمو الوظائف فيه، ورغم هذا، فإن ظروف العمل في الزراعة لا تؤدي دائماً إلى حدوث تطورات كبري فيما يخص الضمان الاجتماعي ويرجع ذلك إلى طبيعة عملية الإنتاج، من ناحية وإلى الافتقار للتنظيم الملائم من ناحية أخرى، هذا وتتزايد فرص العمل في المناطق الريفية بعيداً عن العمل في المزارع– تزايداً سريعاً، ويشمل هذا النوع من الوظائف العمل في أنشطة تجارية عديدة منخفضة الإنتاجية في أسواق محلية ضعيفة ولكن توفر القطاعات الفرعية النشطة المرتبطة بالزراعة أو باقتصاد الحضر فرص عمل للعمال المهرة.

تعد الأجور في قطاع الزراعة منخفضة أو أقل في متوسطها من الأجور في القطاعات الأخرى، ويرجع هذا التفاوت في الأجور– في كثير من الأحيان – نتيجة لتركيبة المهارات التي يتمتع بها العمال. في القطاعات الاقتصادية الريفية غير المرتبطة بالزراعة يحصل العمال غير المهرة، ومنخفضي الإنتاجية، العاملين في مشاريع ذاتية التوظيف أيضاً على أجور منخفضة للغاية رغم أن العمال المتعلمين يحصلون على وظائف مرتفعة الرواتب في نطاق مدنهم أو مدن أخرى.

ولذا تضطر الأسر الريفية التي لا تمتلك أية أراضي أو تلك التي تمتلك مساحات بسيطة من الأراضي الزراعية إلى تقديم خدماتهم مقابل أجر في أنشطة القطاعات الزراعية وغير الزراعية أو قد يضطروا إلى الهجرة من الريف لأن العمل يعد مورد الرزق الأساسي للفقراء، وعليه، فإن السعي لجعل سوق العمل في الريف سبيلاً فعالاً للهرب من الفقر يعد من التحديات الرئيسية في مجال السياسة، وقد أُهمل هذا الأمر إهمالاً شديداً، كما أنه لم يُفهم على نحو جيد عند رسم السياسات.

وقد تُحدث أجهزة سياسية نشيطة – خاصة بسوق العمل في الريف– في الزراعة والقطاعات الأخرى– تخفيضاً دائماً وطويل المدى لمستوى الفقر في المناطق الريفية وربما يكون من المهم توفير مناخ أفضل للاستثمار في المناطق الريفية في القطاعات الزراعية وغير الزراعية من الاقتصاد، ورغم ذلك، فإن تحسين المناخ الاستثماري ليس كافياً حيث إنه من الضروري أن تكون هناك استثمارات موجهة لمجالات التعليم والتدريب من أجل تحويل العمال غير المهرة إلى عمال مهرة، ومن ثم يمكن أن يستفيد العمال من الفرص المتاحة أمامهم على المستوى المحلي أو أن يهاجروا، وأما فيما يخص العمال غير القادرين على الهجرة، سيمكنهم على الأقل تخفيف وطأة فقرهم.

توظيف العمالة الريفية، تحد مثبط للهمم:

لا تزال أعداد القوى العاملة الريفية الهندية في ارتفاع سنوى بنسبة 1.5 بالمائة مما يضيف أربعة ملايين عاملاً جديداً كل عام، وفي بنجلاديش، يضم مليون شخص للقوى العاملة في الريف سنوياً ولا يزال ملايين العمال في المناطق الريفية تحت أسر وظائف ذات أجور منخفضة.

هذا وتتسع الفجوة بين عدد العمال في المناطق الريفية وعدد الوظائف الجديدة في الزراعة وذلك في مناطق جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وجنوب آسيا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولا تزال تلك الفجوة متسعة أيضاً في مناطق أخرى من العالم (انظر الشكل 9.1)، ولا يزال بإمكان العمل على تطوير وزيادة

الإنتاجية الزراعية أن يخلق مزيد من الوظائف الجيدة في معظم الدول النامية، ونظراً لانخفاض مستوى مرونة الطلب على الغذاء، لن تتلاشي القوى العاملة في المجال الزراعي نسبياً فحسب بل على نحو كلي، كما يحدث حالياً بالفعل في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وأوربا وآسيا الوسطي، هذا ولن يتمكن التقدم الزراعي بمفرده من مواجهة التحديات التي تواجه العمالة الريفية وسيتحتم أن يصبح القطاع الاقتصادي غير الزراعي في الريف مصدراً أساسياً للوظائف الجديدة.

شكل بياني 9.1: لا تكفي الزراعة لاستيعاب العمال الجدد بالريف:

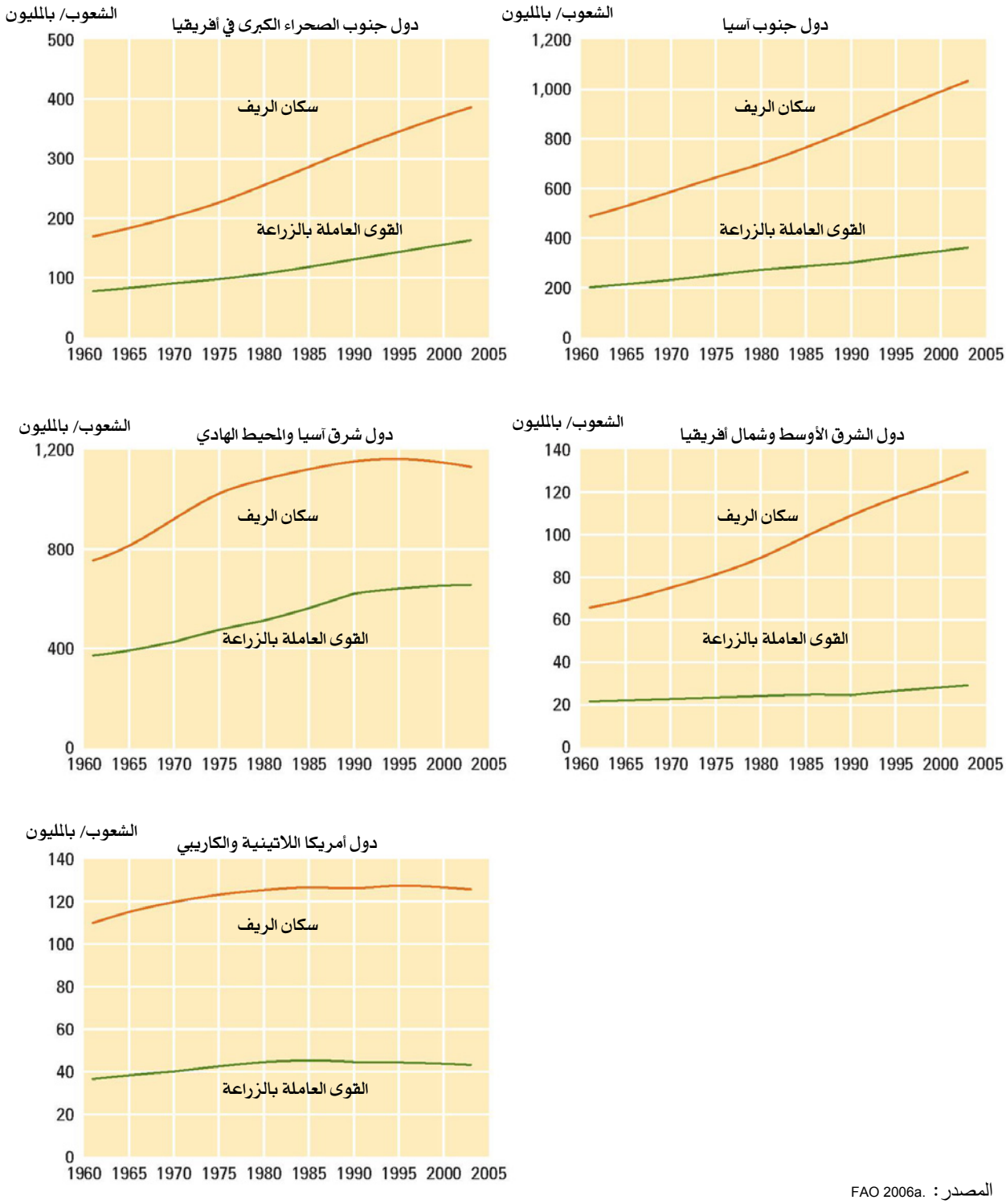

المصدر: FAO 2006a.

ملحوظة: نظراً لعدم توافر البيانات حول القوى العاملة الريفية استخدام نمو السكان في الريف بوصفه وسيطاً للنمو في تحديد عدد القوى العاملة الريفية.

يؤدي تنوع الأنشطة في المناطق الريفية إلى تنوع مناظر في مصادر الدخل (الجدول 9.1) وفي معظم الدول، تعد الأنشطة غير الزراعية مصدراً لنسبة تتراوح بين 30 بالمائة و 50 بالمائة من الدخل في المناطق الريفية، وكما ذكر في الفصل الثاني، فإن هذا – رغم كل ذلك– لا يعني بالضرورة أن مكان الريف لديهم مصادر متنوعة من الدخل، بل يعني ذلك فقط أن سكان الريف يختلفون من حيث مصادر الدخل.

جدول 9.1: المصادر المتنوعة لدخل الأسر الريفية:

	نصيب الدخل			
	الدخل اللازراعي	الدخل الزراعي		
	التحويلات وأخرى	أعمال حرة	الأجور	أعمال حرة
بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء				
أثيوبيا 1999	0.18	0.05	0.03[b]	0.74
غانا 1998a	0.05	0.22	0.15	0.02
مالاوي 2004a	0.04	0.10	0.12	0.08
نيجريا 2004a	0.01	0.12	0.19	0.13
زامبيا 2003	0.17	0.10	0.06[b]	0.65
جنوب آسيا				
بنجلاديش 2000a	0.29	0.22	0.21	0.13
نيبال a 1998	0.14	0.15	0.19	0.18
باكستان 2001a	0.17	0.12	0.24	0.06
شرق آسيا				
أندونيسيا 2000a	0.16	0.23	0.34	0.09
فيتنام 1998a	0.04	0.49	0.08	0.04
اوروبا وآسيا الوسطى				
أذربيجان 2001	0.20	0.27[b]		0.53
ألبانيا 2005a	0.23	0.21	0.25	0.04
بلغاريا 2001a	0.45	0	0.19	0.18
قيرغستان 1998	0.30	0.09	0.20[b]	0.42
امريكا اللاتينية والكاريبي				
الإكوادور a 1998	0.04	0.24	0.25	0.18
السلفادور 2001	0.18	0.23	0.32	0.09
جواتيمالا 2000a	0.19	0.14	0.21	0.22
نيكاراجو 2001a	0.10	0.17	0.31	0.21
بنما a 2003	0.12	0.16	0.44	0.15
بيرو 1997	—	0.44[b]		0.07

المصدر:

World Bank (2005p) for Zambia, World Bank (2005n) for Ethiopia, World Bank (2003e) Kyrgyzstan, World Bank (2003a) for Azerbaijan, World Bank (2005k) for El Salvador, Escobal (2001) for Pero, Davis and others (2007) for the remaining countries.

a. باستخدام منهجية مقارنة لحساب الدخول (انظر الإطار 3.2)

b. قد تتضمن مصدرين أو أكثر للدخل

=- غير متوفرة

إن تركيبة التوظيف في القطاع الريفي تظهر اختلافات كثيرة في شتى أنحاء الدول النامية (الجدول 9.2) وتوظف قطاعات العمل في المجالات الزراعية وغير الزراعية نسب تتراوح ما بين 47، 49 بالمائة من الذكور البالغين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي جنوب آسيا و الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتصل تلك النسبة إلى 38 بالمائة في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادي[1]، أما في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء فتصل نسبة توظيف الذكور البالغين إلى 20 بالمائة.

ويعد العمل في مجالات بعيدة عن الزراعة مهمًا بالنسبة للإناث حيث إنه يوظف 25 بالمائة من النساء الريفيات البالغات في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادي وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ففي منطقة جنوب آسيا يشارك 11 بالمائة من النساء في سوق العمالة بأجر في المجالات الزراعية، ولكن هناك عددًا أقل يعمل في الأنشطة الريفية غير الزراعية، وهذا يتناقض مع الحال في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث تشارك النساء على نحو أقل في سوق

العمل بأجر في المجالات غير الزراعية حيث تشارك النساء على نحو أكبر في الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية بالريف وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء تشير الإحصائيات المستقاة من عمليات المسح الوطنية إلى انخفاض نسبة عمالة النساء بأجر، لكن هناك معلومات برزت تشير إلى أن العديد من النساء وبصفة خاصة الفقيرات منهن أصبحن الآن يعتمدن اعتمادًا متزايدًا على العمل في المجال الزراعي بأجر[2].

كما يعد العرض بالنسبة للإناث في سوق العمل قرارًا أسريًا يحدده قوة التوازن الأسري[3]، وأن تغير قوى التوازن بدخول النساء لسوق العمل يغير بدوره من عملية اتخاذ القرار الأسري. وفي المجتمعات التقليدية التي لا تعمل بها النساء خارج نطاق الحقل الزراعي، يمكن أن تظل هذه المجتمعات على هذا النحو لفترات طويلة حتى وإن تغيرت الظروف خارج نطاق الأسرة مثل عمل النساء بأجر. ولكن بمجرد أن تبدأ النساء في العمل سيصبح التغيير سريعًا مع خروج كثير من النساء من المنازل ونشاطهم في سوق العمل. وهذا يشير إلى أنه يمكن أن يكون هناك أجور مرتفعة عند تدخل الحكومات لمرة واحدة أو المنظمات غير الحكومية التي تساعد النساء على دخول سوق العمل. وبمجرد بدء هذه العملية ستتمسك النساء بنموذج تحقيق الذات الذي تم تحقيقه.

جدول 9.2: العمالة الريفية وقطاعات الأنشطة (بلدان مختارة)

قسم النشاط	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	شرق آسيا والباسيفك (باستثناء الصين)	جنوب آسيا	المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء
الرجال						
الزراعة، العمل الحر	38.4	8.5	24.6	46.8	33.1	56.6
الزراعة، الأجور	20.9	10.1	9.4	9.4	21.8	4.0
غير الزراعي، العمل الحر	9.2	7.4	8.8	11.5	11.8	6.9
غير الزراعي، الأجير	17.2	31.3	30.9	17.4	15.4	8.6
غير نشطة أو غير مدرجة	13.4	27.5	26.0	14.4	14.6	21.7
النساء						
الزراعة، العمل الحر	22.8	6.9	38.6	38.4	12.7	53.5
الزراعة، الأجور	2.3	5.4	1.0	5.7	11.4	1.4
غير الزراعي، العمل الحر	11.7	1.6	2.8	11.3	2.9	6.8
غير الزراعي، الأجور	11.5	18.1	3.9	8.4	2.7	2.8
غير نشطة أو غير مدرجة	51.2	46.9	53.3	35.5	64.3	32.7

المصدر: WDR 2008 team.

ملحوظة: البيانات خاصة بعام 2000 أو العام الأقرب له والمعلومات الواردة بالجدول تستند إلى عمليات المسح التي استهدفت عينات من السكان في 66 دولة والتي غطت 55 بالمائة من سكان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء، 97 بالمائة من سكان بلدان جنوب آسيا، و 66 بالمائة من سكان بلدان شرق آسيا باستثناء الصين، و 74 بالمائة من بلدان أوربا وآسيا الوسطي، و 47 بالمائة من سكان بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و85 بالمائة من سكان بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (انظر الحاشية 19 الفصل 3 للتعرف على طريقة إجراء المسح والبلدان التي شملها هذا المسح).

توظيف الأجور الزراعية:

الزراعة مصدر عمل كبير ومتنامي للعاملين بأجر تكتشف عملية تقدير العدد الصحيح للعاملين بأجر في مجال الزراعة صعوبات عديدة. نظراً لأنه في كثير من الأحيان تكون العمالة بأجر في مشاريع ذاتية التوظيف، وتفتقد عمليات المسح التي تجرى للقوى العاملة وعمليات التعداد السكاني التي تصنف العمال بأجر لكثير من البيانات. فعلى سبيل المثال، توضح الدراسات المتعمقة التي أُجريت مؤخراً في المناطق الريفية في أفريقيا أن المشاركة في سوق العمل تُعد أكبر بكثير مما توضحه عمليات المسح التي أُجريت على نطاق واسع على سكان الريف[4]. وذلك لأن العمل بأجر في المجال الزراعي يُعد مهماً للغاية بالنسبة للسكان الفقراء أو الذين لا يملكون أراضي، وتوضح البيانات المستقاة من جميع المناطق أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الدخل القومي لكل فرد ونصيب العُمال من الأجر في العمالة الريفية (شكل بياني 9.2).

شكل بياني 9.2: ارتفاع نصيب أجور العمال في المجال الزراعي مع ارتفاع دخل الفرد

(نصيب العمال بأجر من الوظائف في الزراعة بالنسبة المئوية)

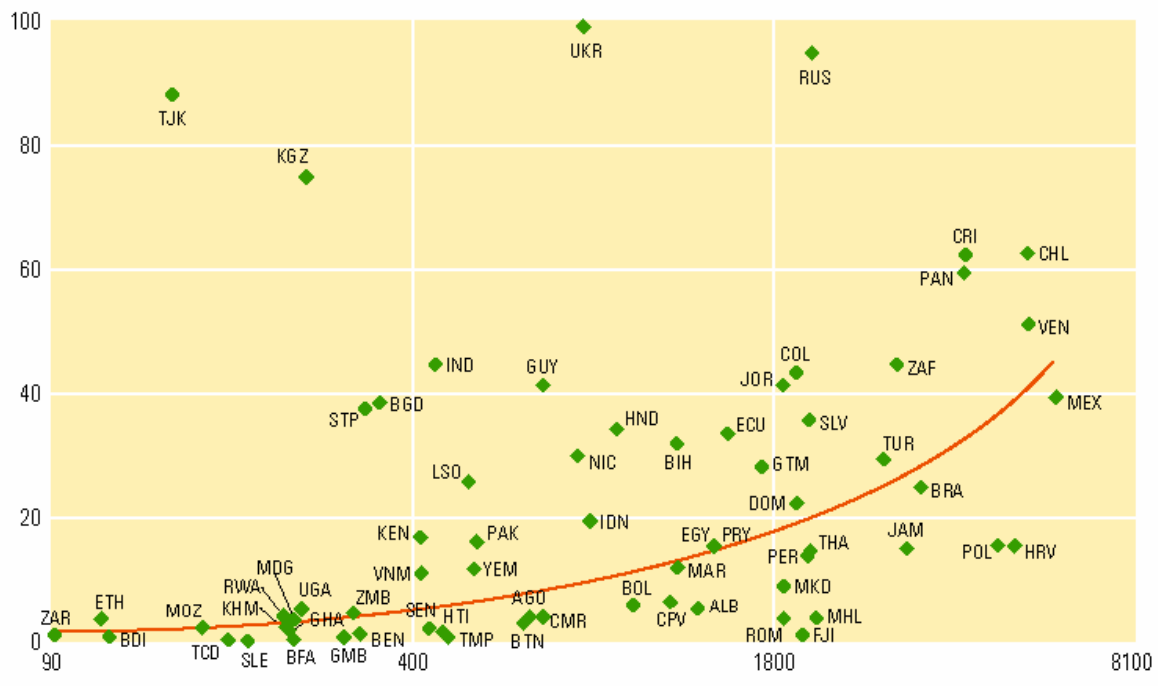

إجمالي الناتج المحلي للفرد بمعدل ثابت 2000 دولار (على المدى الطويل)

المصدر: WDR 2008 team; World Bank 2006z.

تقرير البنك الدولي لعام 2006

ملحوظة: انظر الجدول 9.2 هناك قائمة تحتوى على الرموز ثلاثية الأحرف للبلاد التي ترمز إليها في الصفحة ن.

شكل بياني 9.3: نصيب العمال بأجر من التوظيف في المجال الزراعي يرتفع في العديد من البلدان.

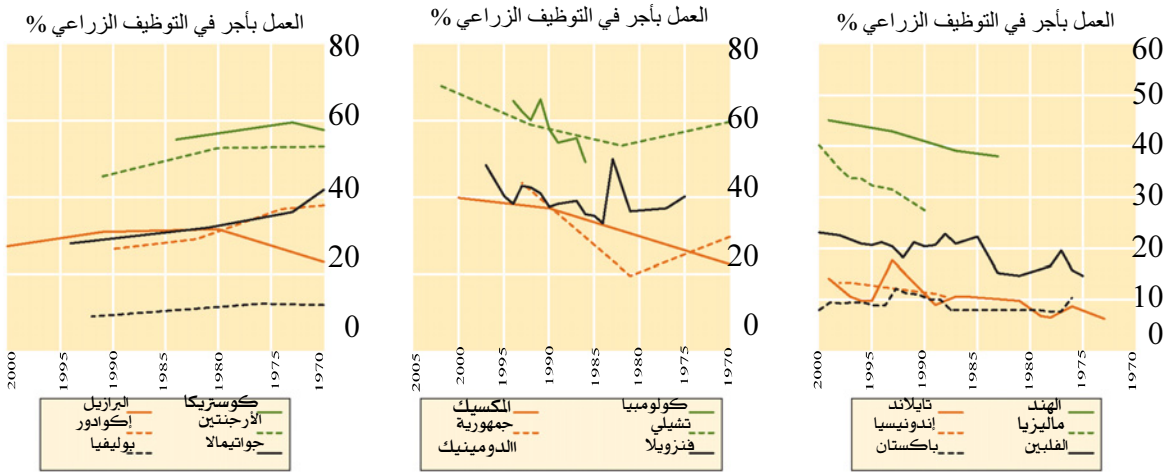

المصدر: Census data (Argentina, Bolivia, Brazil, Chile, Costa Rica, Dominican Republic, Ecuador, Guatemala, Mexico); Labor Force Surveys (Colombia, Indonesia, Malaysia, Philippines, Pakistan, Thailand, Venezuela) from the International Labour Organization Web site at http://www.ilo.org. National Sample Survey data reported in Glinkskaya and Jalan 2005.

وتحمل البيانات الإجمالية الإقليمية بين طياتها اختلافات واسعة بين الدول، حيث يتمثل العمال بأجرة في كل من بوليفيا وبيرو بنسبة أقل من 15 بالمائة من القرى العاملة في الزراعة وعلى النقيض من ذلك، يسيطر العاملون بأجر على العمل في قطاع الزراعة في شيلي وكوستاريكا حيث تتخطي نسبتهم 60 بالمائة ويعمل

مائة مليون شخص في الهند بأجر في الزراعة ويمثل هذا الرقم تقريباً أكثر من نصف القوى العاملة في الهند[5].

ويتزايد عدد العمال بأجر في معظم مناطق العالم كما يزيد أيضاً نسبتهم في القوى العاملة (انظر الشكل 9.3)[6]، وقد ازدادت نسبة العمال بأجر في الهند من 42 بالمائة في الفترة من 1988/1987 لتصل إلى 47 بالمائة من1994/1993. ولم تحدث كثير من التغيرات[7] منذ ذلك الحين، وعلى النقيض من ذلك تبدو نسبة العمال بأجر في انخفاض في أمريكا اللاتينية بعض الدول- وقد كان انتشار عقود العمل غير الرسمية في البرازيل أحد الأسباب (انظر أدناه)[8].

تأثير طبيعة الزراعة في الطلب على العمالة والعقود:

توجد عدة عوامل تتميز بها الزراعة وتشمل الطبيعة الموسمية للزراعة والمخاطر التي تتعرض لها المنتجات الزراعية ومشاكل الوكالات، وتؤثر تلك العوامل في الطلب على المعاملة الزراعية، فقد ازدادت الطبيعة الموسمية للعمالة في قطاع الزراعة في البرازيل منذ عام 1999 لفصل نسبة التباين فيه إلى 20 بالمائة حسب بعض التقديرات (انظر الشكل 9.4). بينما تتراوح في شيلي نسبة التباين لأجور العاملين في زراعة الفواكه بين 50 بالمائة إلى 60 بالمائة فرقاً بين الأجور في موسم النشاط والأجور في موسم الهدوء[9].

ولهذا يميل الرجال الذين يعملون في الحقول إلى البقاء ضمن العمالة التي تعمل طوال العام، ولكن تنخفض مشاركة النساء بنسبة 30 بالمائة من ذروة الموسم إلى أقل فترات الموسم نشاطاً، ويتميز عمل النساء بأنه أكبر ارتباطاً بعمليات الحصاد، وتعاني السيدات من ارتفاع معدلات البطالة حيث تتعدي تلك المعدلات نسبة 50 بالمائة يومياً خلال الفترات الأقل نشاطاً من الموسم.

يتعرض الإنتاج الزراعي إلى مخاطر مثل الجفاف والفيضانات والآفات، وعدم استقرار الأسعار، وتؤثر كل تلك حتى وإن كانت هناك تأمينات ضدها- على الطلب على العمالة حيث ينخفض هذا الطلب وقلص أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستعانة بالعمالة مدفوعة الأجر لتعويض نقص الأرباح[10] المحقق من زراعتهم، وعليه، فإن الأجور تختلف اختلافاً شديداً مع تغير الظروف الجوية والمخاطر الزراعية الأخرى، وقد انخفضت الأجور الزراعية الحقيقية بنسبة 50 بالمائة في عام 1974 عندما شهدت بنجلاديش موسماً جافاً، وقد أظهر تحليلاً أجري في 257 من مناطق الهند في الفترة من 1956 حتى 1987 أن الأجور تعد حساسة للصدمات أو المخاطر التي يسببها سقوط الأمطار بينما لا تتأثر الأجور على نحو كبير في المناطق التي تتمتع بخدمات مالية متطورة وجيدة والمناطق التي بها طرق جيدة للأسواق حيث يمكن للعمال أن يجدوا عملاً[11].

شكل بياني 9.4: أصبح التوظيف الرسمي في قطاع الزراعة بالبرازيل دوري بشكل أكبر

مؤشر العمالة الرسمي في الزراعة (ديسمبر 1991 = 100)

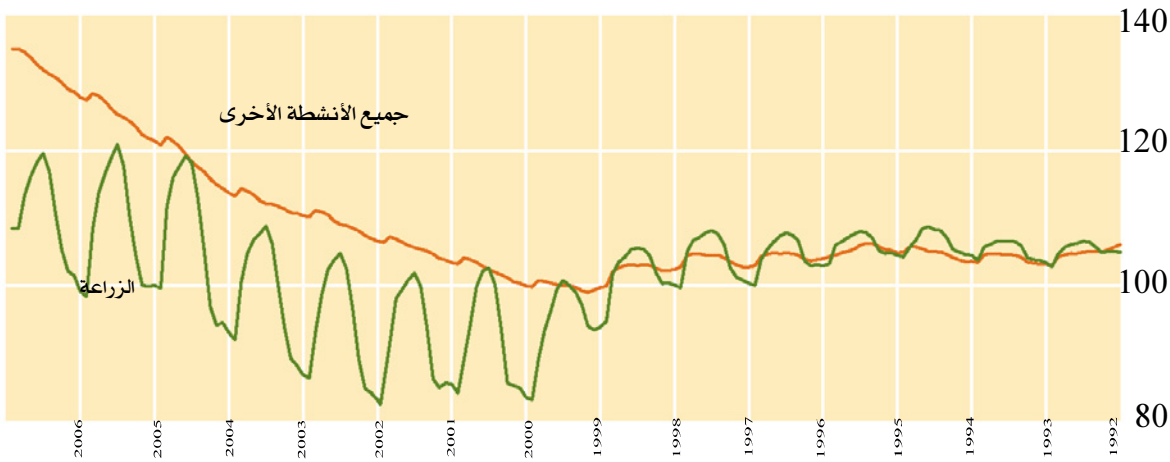

المصدر: Carneiro 2003, updated.

والزراعة بطبيعتها تجعل عقود الإشراف صعبة التنفيذ، لأنه دون مراقبة قوية، سيصبح ملاحظة جهد العامل صعب، كما سيصعب أيضاً الاستدلال على الجهد من الإنتاج الذي خضع للملاحظة. ومن أجل التغلب على تلك المشكلة، برزت العديد من الترتيبات الخاصة بالعقود كل توضح حوافز ملائمة لعمل العمال، ومنها ربط الأجر بالإنتاج بالنسبة للعاملين في عمليات الحصاد، وقد أظهرت الأبحاث أن العمال يبذلون جهداً أكبر عند ربط الأجر بالإنتاج وذلك على نحو أكبر من الجهد الذي يبذلونه وفقاً لنظام الأجر اليومي[12]. ولكن نظام ربط الأجر بالإنتاج يعني أن الدخول التي اكتسبها العمال من الأجور سوف تختلف من عامل إلى آخر وفقاً لقدرة كل منهم على بذل الجهد بينما سيكسب العمال ذوى الظروف الصحية السيئة مالاً أقل.

ورغم هذا، ففي المناطق التي تشهد رواجاً، أدي تزايد الفرص في القطاعات غير الزراعية إلى رفع قيمة عقود العمل طويلة المدى مما أدي لتقليل انتشار تلك العقود، وقد شهدت الهند انكماشاً ملحوظاً في عدد العمال الدائمين، وتعد أغلبية العمالة الزراعية عمالة موسمية وقد ازدادت نسبة العمال الموسميين من 65 بالمائة عام 1972 حتى 80 بالمائة عام 2002 بين الرجال ومن 89 بالمائة إلى 92 بالمائة بين النساء[13]، ويعد العمال بأجر أكثر الفئات عرضة للفقر حيث وصلت نسبة الفقر بينهم إلى 49 بالمائة عام 1994 وهى نسبة تمثل ثلاث أضعاف نسبة الفقر بين العمال الدائمين والتي تبلغ 17 بالمائة[14].

سوء ظروف العمل في الزراعة خصيصاً:

يواجه العاملون بأجر في الزراعة مخاطر كبرى فيما يتعلق بفرص عملهم، والسلامة والبيئة، وهم نادراً ما يخضعون لأي مظلة من مظلات حماية العمال[15]، كما أن قوانين العمل الوطنية لا توفر لهم الحماية الكافية وعادة ما تستثني الزراعة من القوانين الخاصة بالعمل حيث إن معظم قوانين العمل تستهدف العاملين في القطاعات الصناعية وحتى عندما تصدر قوانين فإن ضعف معرفة أصحاب العمل والعمال منها، والتطبيق الضعيف لتلك القوانين يعوقان الالتزام الكامل بتلك القوانين في المناطق الريفية

وقد تكون ظروف العمل محفوفة بالمخاطر، وحسبما ذكرت منظمة العمل الدولية، يعد العمل في الزراعة واحداً من أخطر ثلاثة مهن (مع التعدين والعمل في الإنشاءات) وتشهد الزراعة حوالي نصف عدد حالات الوفاة التي تحدث أثناء العمل سنوياً، وقد قدر عدد حالات الوفاة أثناء العمل بالزراعة سنوياً بعدد 355 ألف حالة وفاة[16]، كما يواجه العاملون بأجر في مجال الزراعة مخاطر الأمراض التي تنتقل من المواشي للإنسان ومخاطر التعرض لمبيدات الآفات ومخاطر الآلات. ولكن العمال بأجر يفتقدون للتدريب المناسب والمعدات الوقائية، وعادة ما يتلقي العمال الموسمين تعليماً وتدريباً أقل مما يتلقاه نظرائهم، ويتعرضون لمخاطر الإصابة والوفاة على نحو أكبر من نظرائهم ونظراً لعدم إمكان الفصل بين ظروف العمل وظروف المعيشة في البيئات الريفية، فإن مخاطر التعرض لمبيدات الآفات تمتد خارج مناطق العمل الفعلية للمناطق السكنية. (انظر بؤرة التركيز ط)

إن مرونة الموازنة بين قيام أصحاب العمل بتوظيف عمال لفترات قصيرة، وتحقيق الحماية الأساسية للعمال كانت تتميز دائماً بصعوبة التحقيق، ويُطبق تشريع العمل في البرازيل على أسواق العمل الريفية والحضرية على حد سواء، وقد طلب من العمال في عقد التسعينيات من القرن العشرين أن يقدموا مساهمات مباشرة في نظام الضمان الاجتماعي بنسبة 36 بالمائة من رواتبهم ورغم أن المساهمات الإضافية كانت ستشمل دفع أموال بصورة مباشرة للعمال مما كان سيفيد العمال مباشرة حيث الحصول على مرتب شهر إضافي، ضمان حد أدني من الإجازات مدفوعة الأجر، ودفع تعويضات عند الفصل، إلا أن العمال اعتقدوا أن تكلفة هذا المشروع أكبر من فائدته إلى حد كبير، ولذلك فقد انتشرت التعاونيات غير الرسمية للوظائف المؤقتة. حيث قام أعضاء هذه التعاونيات بالتنازل عن المكاسب في مقابل رواتب وعلاوات أعلى[17].

قد تقلل خطط التعاقد مع العمال من المتغيرات المفاجئة التي يتعرض لها العاملون بالزراعة ولكن ستفيد ممارستهم العملية من المزيد من التنظيم، وقد يستغل المقاولين الذين لم يُنظم عملهم بعد العمال من خلال استقطاع عمولات واحتجاز رواتب العمال، وفرض

قيود من الديون على العمال، والمغالاة في تكاليف الانتقالات والإسكان والطعام[18].

توفيق قوانين العمل مع ظروف الزراعة والعمالة في الريف

هل تفرق قوانين العمل في المعاملة بين العاملين في الزراعة وبين العاملين في الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية؟

لقد أكد تقرير التنمية الدولي الصادر عام 2005 أن القوانين الجائرة تلحق الأذى بالجماعات الأكثر عرضة للفقر، ويقول التقرير أن الهدف الرئيسي من سياسات قانون العمل يجب أن يكون تحقيق الفائدة للعمال والفقراء منهم بصفة خاصة، والعمل على خلق مزيد من الوظائف سواء بطرق رسمية أو غير رسمية للعمال الأقل مهارة، كما أن هناك هدفاً آخر يجب تحقيقه حيث يجب أن يتوافق قانون العمل مع ضم نسبة أكد من العمال للقطاع الرسمي حيث إن القطاع الرسمي يوفر حماية أفضل للعمال ومعاشات بعد التقاعد وخدمات تأمين صحي كما يطور من العلاقات التي تربط العمال بأسواق الائتمان ويفرز الاستثمارات طويلة المدى التي تقوم بها الشركات في (تحسين حال) العمال من خلال التدريب أثناء العمل وأن التحدي الذي يواجه السياسة هو العمل على تشجيع الطابع الرسمي للوظائف والعمل على استمرارية المرونة في ذات الوقت.

ويمكن للقوانين المنظمة لسوق العمل وبصفة خاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط أن تقلل من الطلب على الوظائف دون قصد من تلك القوانين، كما يمكن لتلك القوانين أن تشجع الصفة غير الرسمية للعمل من خلال فرض حد أدني للأجور ودفع التعويضات عند فصل العمال.

وفرض ضريبة عمل خفية وتعد تلك الضريبة هي الفارق بين ما يدفعه صاحب العمل وما يتلقاه العامل من راتب فعلي، وعلى سبيل المثال فرضت دول مثل البرازيل والمكسيك ونيكاراجوا، وبولندا ضرائب عمل باهظة على العمالة الريفية المرتبطة بالانتقال من وظائف غير رسمية إلى وظائف رسمية[19] .

ويعد تقيد القانون للحد الأدنى من الأجور دافعاً لصاحب العمل والعامل على اللقاء في سوق العمل غير الرسمية، ويسبب تقيد الحد الأدنى للأجور. وجعل ذلك أمراً ملزماً، إحباطاً للتوظيف الرسمي لعمال ذوي إنتاجية منخفضة أو هامشية وهم العمال صغار السن. وربما يكون لذلك آثار متعددة في أسواق العمل في الريف والحضر، وعلى سبيل المثال، هناك ربط للحد الأدنى للأجور في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد فيما عدا قطاع التوظيف الحكومي في نيكاراجوا ولكن التوظيف الرسمي للعمال الريفيين والزراعيين قد تأثر على وجه الخصوصية[20] وتوضح الأدلة أن الحد الأدني للأجور المرتفعة التي حددت إنما هو مرتبط بالتوزيع العام للرواتب، وعليه، يلجأ العمال ذوي الإنتاجية المنخفضة أو الهامشية للقطاع غير الرسمي لأن الشركات العاملة في القطاع الرسمي يحتمل أن تلتزم بالحد الأدنى للأجور.

تغيرات بمقدار عالي في مصادر التوظيف في الزراعة:

يُعد تحفيز نمو عملية التوظيف في مجال الزراعة من الأولويات المهمة والكبرى في الدول ذات القطاع الزراعي الكبير، وقد حفزت الثورة في مجال الزراعة بشكل مبدئي من الطلب على العمال وقللت من الفقر عن التوظيف طوال العام ومبدأ رفع الأجور[21]، ورغم هذا، فإن استخدام آلات نثر البذور والجرارات وآلات درس المحاصيل مؤخراً قد أدي إلى انخفاض لاحق في مجال توظيف قطاع الزراعة في كل من الهند والفلبين، وقد تسببت ثورة ارتفاع القيمة في حدوث موجة نامية للنمو بحال التوظيف، فالعمل في زراعة البساتين وتربية المواشي والأنشطة الأخرى عالية القيمة يوفر فرص لا بأس بها لخلق وظائف ولنمو الإنتاج (جدول رقم 9.1)، فعلي سبيل المثال يتطلب إنتاج الخضراوات عدد عمال أكبر خمس مرات من عدد العمال اللازمين في إنتاج الحبوب (شكل 9.5)، ففي المكسيك يتطلب إنتاج الطماطم 122 يوم عمل لكل هكتار وهو رقم يمثل أربعة أضعاف الرقم الذي يتطلبه إنتاج الذرة (29 يوم لكل هكتار) ويمكن أن نجد أمثلة متشابهة في صادرات بيرو من الهليون وفي صادرات شيلي من الفواكه[22].

وتعمل الثورة عالية القيمة على التوسع في الصادرات وعلى تغير تركيبة التوظيف في قطاع الزراعة، تعد صاحبة عمليات الإصلاح التي تمت في عقد السبعينيات من القرن العشرين في شيلي على زيادة العاملين بأجر في قطاع الزراعة لفصل نسبتهم إلى 68 بالمائة من القوى العاملة في مجال الزراعة وهي نسبة كانت ولا تزال تزداد منذ عام 1990 إلى أن تخطت حالياً نسبة العاملين بأجر في القطاعات غير الزراعية من الاقتصاد، تعد نسبة ومعدل زيادة العاملين بأجر يومي في القوى العاملة الزراعة الأعلى، في المناطق التي تتمتع بانتعاش الصادرات في الفاكهة وعلى النقيض من ذلك فالمناطق التى تركز على الأنشطة التقليدية (القمح – الشعير – تربية البقر) عانت من انخفاض عدد العمال بأجر منذ 1990[23].

ارتفاع التوظيف في القطاعات غير الزراعية في الريف:

لا تزال الزراعة تمثل العمود الفقري لمعظم الاقتصادات الريفية ولكن التوظيف في الريف أخذ في التنوع بعيداً عن الزراعة (الجدول9.1) وفي بعض دول أمريكا اللاتينية شهدت الأنشطة غير الزراعية في الريف نمواً بمقدار يزيد على 10 بالمائة في الفترة ما بين عامي 1980 حتى السنوات الأولي في الألفية الثالثة، وارتفعت نسبة هذه الأنشطة في شيلي من 25 بالمائة من إجمالي الوظائف الريفية في عام 1960 إلى 49 بالمائة مع حلول عام 2002، وارتفعت تلك النسبة أيضاً في البرازيل من 14 بالمائة إلى 31 بالمائة [24]، وقد شهدت اندونيسيا فترة من النمو السريع في نسبة العمالة الريفية العاملة في الأنشطة غير الزراعية قبل الأزمة المالية التي ضربتها عام 1977 (حيث ارتفعت نسبة الأنشطة غير الزراعية من 30 بالمائة عام 1990 إلى 40 بالمائة عام 1995)، وذلك قبل أن تهبط إلى 32 بالمائة عام 2003، وزادت نسبة التوظيف في بنجلاديش في الأنشطة غير الزراعية في الريف بمعدل 0.7 بالمائة سنوياً خلال عقد التسعينيات بينما زادت نسبة التوظيف في القطاعات الزراعية بنسبة 0.1 بالمائة[25].

ويبدو أن الوظائف في القطاعات غير الزراعية تعد أكثر أهمية بالنسبة للنساء على نحو أكبر من الرجال في دول أمريكا اللاتينية (الجدول 9.2)، وقد كانت الوظائف التي تشغلها النساء في شيلي في عام 1960 تمثل أكثر من 20 بالمائة من إجمالي الوظائف في القطاعات غير الزراعية وهى نسبة تفوق نسبة شغل المرأة للوظائف الزراعية بمقدار أربعة أضعاف، وبحلول عام 2000، ارتفعت تلك النسب لتصل إلى 30 بالمائة في القطاعات غير الزراعية و 7 بالمائة في القطاعات الزراعية، وعلى النقيض من ذلك في شرق آسيا والمحيط الهادي وبصفة خاصة في دول جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية، يفضل الرجال على النساء في شغل الوظائف في القطاعات غير الزراعية حيث تتأثر اتجاهات توظيف النساء بالفرص المتاحة للذكور للعمل في مجالات العمل المختلفة، إذ ينتقل الذكور للعمل في القطاعات غير الزراعية بينما تقوم الإناث بالوفاء بالطلب على العمالة الزراعية مما نتج عنه عملية "تأنيث" للقوى العاملة في الزراعة[26].

الإطار 9.1: تنمية الزراعة البستانية في ماهاراشترا

وفر مشروع ماهارا شترا لتنمية المحاصيل البستانية في الهند الوظائف من خلال تحويل الزراعة التقليدية إلى زراعة لمحاصيل البستانية ومحاصيل مرتفعة القيمة حيث قدم المشروع دعمًا لأصحاب الحيازات الصغيرة وللطوائف والقبائل والأقليات العرقية الأخرى التي شملها المشروع وبلغت نسبة الدعم 100 بالمائة لتكاليف الأجور والمدخلات المادية بينما حصل المزارعون الآخرون على دعماً بنسبة 100 بالمائة من تكاليف الأجور، و 75 بالمائة من تكاليف المدخلات المادية، وقد شملت الاستثمارات العامة الأخرى على بناء أكثر من 15 مشتلاً لضمان الحصول على مواد زراعية عالية الجودة، وإقامة موقع إلكتروني على الإنترنت للحصول على المعلومات، وتطوير خط السكك الحديدية الواصل بين مدينتى بيون وبومباي، بالإضافة إلى تطوير المرافق الأخرى مثل الميناء والمطار، وقد أدت عمليات تطوير البنية التحتية إلى منح منتجات المشروع القدرة على المنافسة محلياً ودولياً، وقد أسهم القطاع الخاص أيضاً في المشروع من خلال بناء 1600 مشتلاً وتوفير المخصبات والكيماويات الزراعية وتطوير البذور، كما استثمر القطاع الخاص أيضاً في إقامة البنية التحتية لقطاع التسويق.

لقد وفر البرنامج في الفترة من 1996 حتى 2006 (213 مليون) يوم عمل/ فرد، وتسبب المشروع في زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالفواكه في ماهارا شترا إلى 96 بالمائة من الأراضي الزراعية في الفترة من 1989حتى عام 2001، وقد وفر المشروع أيضاً المزيد من الوظائف الدائمة لتلبية الطلب على العمالة على مدار العام للعمل في بساتين الفاكهة، وقد ازداد الطلب على العمالة في المجالات التكميلية مثل النقل والتغليف والتخزين.

المصدر: World Bank 2003c.

شكل بياني 9.5: متطلبات العمل مرتفعة بشكل ملحوظ في زراعة الخضراوات عنها في زراعة الحبوب

معدل عدد أيام العمل لكل هكتار

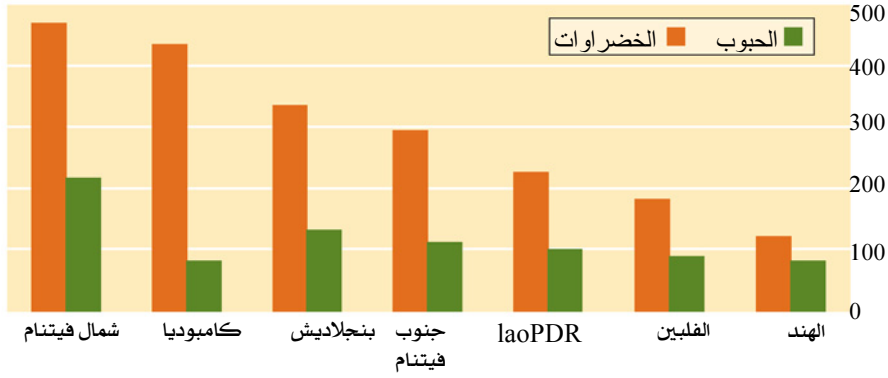

المصدر: Weinberge and Lumpkin 2005

تركيز المشاريع غير الزراعية ذاتية التوظيف في المناطق الريفية على التجارة:

تشغل أنشطة تجارة التجزئة والأنشطة الخدمية نسبة تتراوح بين 60 بالمائة إلى 75 بالمائة من الوظائف بأجر في القطاعات غير الزراعية في عدة مناطق في العالم (انظر الشكل 9.6)، وتعد تجارة التجزئة في أغلب الأحيان مشروعات ذاتية التوظيف بينما تعتمد القطاعات الخدمية على التوظيف بأجر، ويعد القطاع الصناعي بشكل عام قطاعاً صغيراً وفيه تقتصر الصناعات على صناعات تعتمد على المحاصيل الزراعية (التصنيع الزراعي)، ولكن القطاع الصناعي ينمو مع نمو وازدياد كثافة الأنشطة غير الزراعية في الريف، ومع نمو العلاقة بين الريف والحضر (انظر فصل 1)

وتغير المشاريع غير الزراعية في الريف من تركيبة التوظيف في المناطق الريفية حيث إن معظم المشاريع تتميز بالصغر، والاعتماد على التوظيف العائلي بنسبة تتراوح بين 80 بالمائة و90 بالمائة، كما هو موضح في توزيع الوظائف في إندونيسيا (انظر الشكل 9.7)[27]. وفي سريلانكا حيث يبلغ متوسط عدد العمال في المشاريع غير الزراعية نحو 2.4 عامل، ولا توظف 79 بالمائة من الشركات سوى عامل أو اثنان فقط، وفي تنزانيا لا يعمل في 58 بالمائة من الشركات سوى شخص واحد فقط بينما تبلغ نسبة الشركات ذات العامل الواحد في بنجلاديش نحو 45 بالمائة، وعليه، تعد المكاسب التي حققها التوظيف حتى الآن للعمال بأجر في هذا القطاع – في المناطق الريفية – في حدها الأدنى مقارنة بمكاسب العاملين في مشاريعهم الخاصة.

شكل بياني 9.6: تسيطر التجارة بالتجزئة والخدمات على أجور الوظائف غير الزراعية

إجمالي العمالة الغير زراعية بالنسبة المئوية

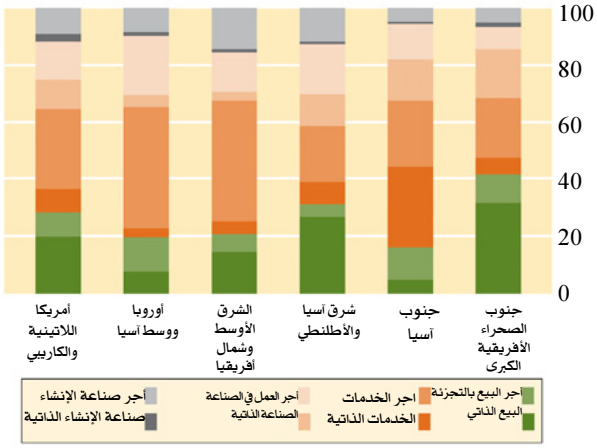

المصدر: WDR2008 team

ملحوظة: انظر الجدول 9.2

شكل بياني 9.7: في إندونيسيا معظم المشروعات الريفية غير الزراعية بها عامل واحد فقط أو اثنان ومعظمهم يعمل لحسابه الخاص، 2005

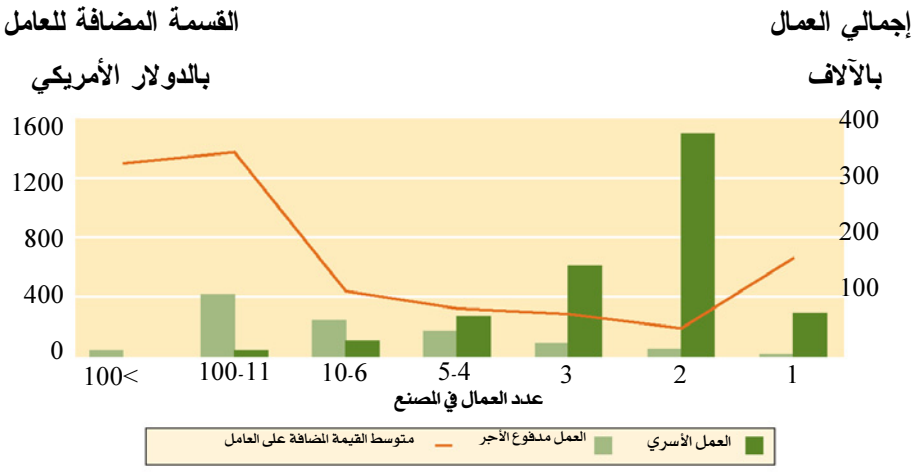

المصدر: WDR 2008 team, using Rural Investment Climate Assessment data.

المناخ الاستثماري في الريف يكشف عن المعوقات الأساسية التي تواجه المشروعات

يقدم الاقتصاد الريفي للمستثمرين مكاسب في بعض مناطق العالم بسبب انخفاض تكاليف العمالة والأراضي، وقله الازدحام، ولكن تقديرات المناخ الاستثماري في الريف أيضاً تكشف النقاب عن وجود عوائق خطيرة تعوق الاستثمار[28]، ومن بينها سوء عملية تقديم القروض والتكلفة العالية لتلك القروض، وضعف خدمات الإمداد بالكهرباء، وارتفاع تكاليف التشغيل المرتبطة بالانتقال من المشاريع غير الرسمية إلى المشاريع الرسمية الكبيرة، ومما يسبب الأذى بالمناخ الاستثماري ضعف الأجهزة الحكومية في المناطق الريفية وعدم وجود مؤسسات قضائية ذات أداء جيد.

كما يبدو أن انخفاض الطلب في السوق يعد واحداً من المعوقات في كل من إندونيسيا وفيتنام، كما يعد أيضاً (أي انعدام الطلب) ثاني أكبر المعوقات في باكستان حيث تبيع معظم المشاريع السلع أو الخدمات في السوق المحلي ولا تصدر للأسواق الخارجية إلا نادراً، وتبيع أكثر من 70 بالمائة من المشروعات في كل من تنزانيا ونيكاراجوا وباكستان منتجاتها في السوق المحلي، ويعد مجموعة من الشركات المصدر لـ 73 بالمائة من دخل بيع المنتجات، وعليه، فإن المشروعات غير الزراعية في الريف تؤدي أداءً جيداً في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث يرتفع الطلب في تلك المناطق.

وتعد مواجهة تلك العوائق والتغلب عليها أزمة من الأزمات، فإذا كان الطلب محلياً، فإن الإنتاج الذي سببه تعاظم الحصول على تمويل وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى تخفيض الأسعار بما يعيق تحقيق المكاسب كما يؤدي إلى تعزيز المنافسة في هذه الأسواق من خلال ربطها بالاقتصاد العام وهو ما يعد أمراً ضرورياً من أجل تطوير الاقتصاد غير الزراعي في الريف، وقد يؤدي تطوير البنية التحتية إلى تقليل تكاليف المدخلات وفتح أسواق أكبر أمام المشروعات المحلية (انظر فصل 5)، ولكنه من المحتمل أن تؤدي تطوير البنية التحتية إلى خلق فائزين يتجهون نحو آفاق أكبر وخاسرين لا يمكنهم المنافسة.

إن اعتماد المشاريع غير الزراعية في الريف على الأسواق المحلية يربط ربح هذه المشاريع بالظروف الزراعية المحلية ولذلك فإن نفس العوامل التي تعوق الطلب في مجال الزراعة تعمل أيضاً على إعاقة النمو في القطاع غير الزراعي بالريف، ويوضح انخفاض التوظيف في مجال التصنيع الزراعي في جميع الدول التي شملها المسح أن الروابط المستقبلية بين الزراعة والأنشطة غير الزراعية ليست في نفس الحجم الذي ينبغي أن تكون عليه.

ويعد صغر عمر المشاريع من الأمور الأخرى التي تثير القلق: ذلك أن ثلث تلك المشاريع لم تعمل سوى فترة تقل عن عامين ونصف، كما أن نصف تلك المشاريع لم تعمل سوى فترة تقل عن ثلاث سنوات ويعكس صغر عمر المشروعات معدل فشل تلك

المشروعات أو يعكس المعدل لإقامة تلك المشاريع. ويقدر المعدل السنوي للمشاريع التي تعمل في المجالات غير الزراعية في فيتنام بـ83 بالمائة، وعليه، فإن متوسط المشاريع المحلية يواجه احتمالات تشغيل لمدة تقل عن عام وتبلغ احتمالات الفشل 17 بالمائة، بينما تبلغ احتمالات فشل المشروعات في خلال ثلاث سنوات حوالي 45 بالمائة، وتكشف المحاولات الناجحة لتطوير المشروعات غير الزراعية حجم الدعم الكبير الذي يلزم تقديمه لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر، وتعد المحاولة التي قامت بها جمعية النساء صاحبات المشاريع في الهند مثالاً على ذلك (إطار 9.2).

خلق المزيد من فرص التوظيف في الريف في المجالات الزراعية وغيرها:

دون وجود اقتصاد نشط في الريف في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، لن يزيد الطلب على العمالة، وربما يعد وجود مناخ استثمار جيد من أهم عناصر السياسية الساعية لإيجاد اقتصاد ريفي نشط، وينبغي أن تقوم الحكومات بضمان حقوق الملكية لتشجيع المناخ الاستثماري، كما ينبغي على الحكومات الاستثمار في مشاريع شق الطرق وتوصيل الكهرباء ومشاريع البنية التحتية الأخرى، ويجب منع عمليات التدخل في تحديد الأسعار التي تستهدف المنتجات الريفية، ويجب وضع مناهج مبتكرة لتقديم الخدمات المالية والائتمانية والمساعدة في التنسيق بين القطاعين الخاص والعام وذلك من أجل تشجيع الصناعات المعتمدة على الزراعة.

يصاحب المزيد من الاستثمارات والتوسعات في الأنشطة الاقتصادية الريفية فرص لوظائف ذات رواتب مرتفعة، وتتركز تلك الوظائف على وجه الخصوص في مجالات بعيدة عن الحقل الزراعي، أما في المجال الزراعي، يمكن أن تعمل التقنيات الداعمة للإنتاج على دعم الدخول، ومع وجود احتمالات لبقاء الناس الأكثر فقراً في العمل بالزراعة، فإن زيادة الأجور تمثل فرصة لانتشال الملايين من الفقر وبصفه خاصة في قارة أفريقيا.

إن عمليات تحسين مناخ الاستثمار (وبصفة خاصة في تلك العمليات التي تنفذ لخلق فرص عمل في المجالات غير الزراعية) تعد أكثر سهولة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة (نظراً لوجود بنية تحتية منخفضة التكاليف)، وفي المناطق التي يوجد بها مقدرات وموارد طبيعية المشاريع المقامة بغرض العمل في الزراعة)، وهذا ينطبق على الوظائف في المجالات الزراعية وغير الزراعية ولكن افتقاد كثير من المناطق لتلك الشروط يوجب تعديل عمليات التدخل للملائمة بين تلك الاختلافات وتعد قائمة التدخلات محدودة بالنسبة للمناطق الأقل تفضيلاً وخاصة مع وجود ميزانيات حكومية ضئيلة، ولهذا فإن الاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية يعد أمراً في غاية الأهمية، وعلاوة على هذا فإن الخدمات المقدمة للمشروعات، والحوافز الضريبية، والإعانات التنموية (مثل الإعانات المالية المقدمة في شيلي للغابات ولخصوبة التربة الزراعية) يمكن أن تحفز أصحاب المشاريع الخاصة على الاستثمار في مشاريع جديدة.

إطار 9.2: التعاونيات النسائية في الهند

تأسست جمعية النساء صاحبات المشاريع الخاصة SEWA في عام 1972 في مدينة أحمد أباد بالهند، وكانت تلك الجمعية في البداية منظمة صغيرة وفي البداية كانت عضوات تلك الجمعية من النساء والفقيرات اللاتي يعملن في القطاع غير الرسمي، وتضم الجمعية حالياً 1.2 مليون عضوة من شتى أنحاء الهند، وتشترك النساء في الجمعية من خلال النقابات أو التعاونيات وتساعد النقابات سواء كانت في الحضر أو الريف عضواتها في الحصول على معاملة عادلة، والتمتع بالعدالة، والدخول للأسواق والحصول على خدمات بينما تساعد التعاونيات عضواتها في تحسين جودة منتجاتهن، وتقوم التعاونيات بتعليم عضواتها الأساليب الجديدة لكيفية التوسيع في إقامة مشاريع جديدة، فمثلاً قامت الجمعية بتعليم المزارعات العاملات في مجال إنتاج الملح كيفية إنتاج ملح مرتفع القيمة للأغراض الصناعية بدلاً من إنتاج ملح الطعام ذي القيمة المنخفضة، ويعد بنك جمعية النساء صاحبات المشاريع الخاصة من أكبر المشاريع التعاونية، وقد بلغ عدد الحسابات البنكية فيه عام 2004 حوالي 250 ألف حساب بنكي بإجمالي أرصدة يبلغ 14.4 مليون دولار، وقد شجع البنك آلاف من النساء الفقيرات على الادخار من دخولهن بانتظام من خلال برامج عدة مثل "الصرافة من البيت"، كما قدم البنك قروضاً صغيرة كانت تبلغ في متوسطها 73 دولاراً، وتفضل عضوات الجمعية سعر الفائدة 20بالمائة الذي يقدمه البنك على استغلال المرابين لهم.

المصدر: World Bank 2006i.

إن تشجيع القوى المحركة للاقتصادات الريفية يمكن أن ينظر إليه من منظور إقليمي، ويشتمل هذا المنهج على تطوير مجموعة من المشاريع المحلية التي تعتمد على الزراعة حيث تتفاعل كل من الفلاحين المنتجين والصناعات القائمة على الزراعة في نشاط متخصص من أجل منافسة أفضل، وتوضح منطقة بترولينا خوازيريو التابعة لوادي سان فرانسيسكو في البرازيل كيفية خلق مجموعة من المشاريع النشطة لروابط مع الخدمات والصناعات المحلية، وكيفية دعم الطلب على العمالة بعيداً عن الزراعة، وقد أدي الاستثمار في مشاريع الري في المنطقة والتعاون بين أصحاب المشاريع التجارية والمستفيدين من عمليات إصلاح الأراضي في إنتاج وتسويق محاصيل تصديرية عالية القيمة إلى تحقيق مكاسب مباشرة وكبيرة لصغار ملاك ومستأجري الأراضي، كما أدي أيضاً إلى توسع هائل في التوظيف في الزراعة وفي الصناعات المرتبطة بالزراعة والخدمات، وأدي أيضاً إلى تحقيق مكاسب فيما يتعلق بالأمور نظراً لقوة الموقف التفاوضي للنقابات العمالية، وأدي أخيراً إلى خفض جاد لمعدلات الفقر[29]. تشير التنمية المحلية الناجحة إلى عنصر الابتكار بصفته دافعاً ومحركاً للنمو الاقتصادي ولتعزيز الفوائض المحلية من خلال زيادة الدخول للأسواق النشطة، وتقوية الروابط بين الفلاحين من جهة والصناعات والخدمات من جهة أخرى.

الأجور والأرباح في سوق العمل بالريف:

الأجور في القطاع غير الزراعي بالريف أعلى منها في القطاع الزراعي

نظراً للاختلاف والفروق في المهارات في كثير من الأحيان. تعد أجور العاملين في القطاعات غير الزراعية في الريف أعلى بكثير من أجور العاملين في الزراعة (الشكل 9.8) ويزيد متوسط الأجر في القطاع غير الزراعي في المكسيك بمقدار 56 بالمائة عن متوسط أجر العاملين في الزراعة، ويمثل كلا القطاعين في كثير من الأحيان نموذج ثنائي لتوزيع الأجور مما يكشف على ازدواجهن.

إلى أي مدى يعكس اختلاف الأجور حقيقة تولي العمال منخفضي الأجور للوظائف الزراعية؟ فبالنسبة للعمال غير المهرة (والذين يتم تعريفهم بأنهم العمال غير الحاصلين على المؤهلات التعليمية) ثم إلغاء الكثير من اختلافات وفروق التوزيع، خاصة في أوغندا والهند. (انظر الشكل 9.9) حتى الاختلافات المتبقية في توزيع الأجور فلا يمكن إثبات أي اختلاف قطاعي جوهري من حيث تعويض العمال، وهذا يرجع إلى أن العمال يختارون قطاع أنشطتهم، ومن خلال قيامهم بذلك يمكنهم اختيار القطاع طبقا لمهارات أخرى لم يكتسبوها بالتعليم.

شكل بياني9.8: ترتفع الأجور في الوظائف الريفية غير الزراعية عنها في الوظائف الزراعية في الهند والمكسيك وأوغندا.

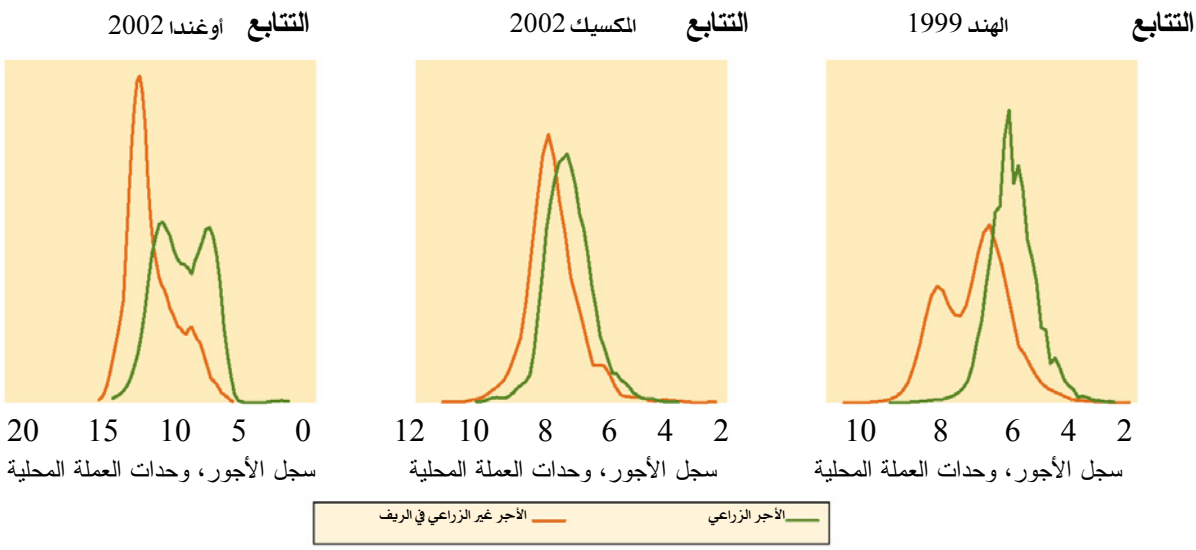

المصدر: WDR 2008 team.

ملحوظة: راجع ملحوظة الجدول 9.2.

شكل بياني9.9: لا تختلف أجور العمال غير المتعلمين عند العمل في القطاعات المختلفة زراعية كانت أم غير زراعية

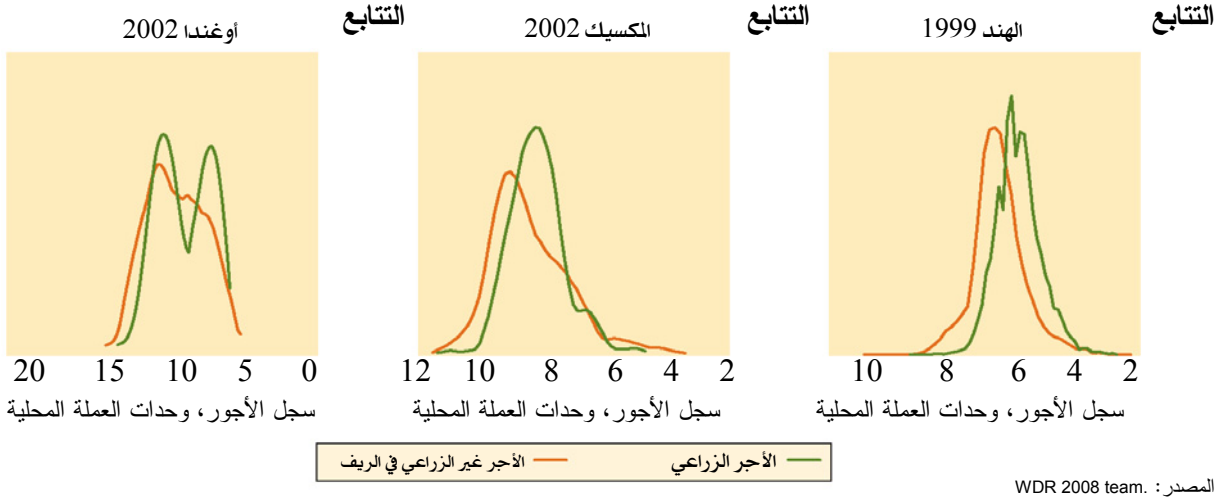

المصدر: WDR 2008 team.

ملحوظة: راجع ملحوظة الجدول 9.2.

وفي قطاعات العمل غير الزراعية بالريف تعد أجور الرجال أعلى من أجور السيدات وذلك رغم أن الفروق بين الأجور تعد صغيرة في أفريقيا حيث يتركز التوظيف أساسًا في المزارع متناهية الصغر وتعد أجور السيدات أكثر اختلافًا عن أجور الرجال حيث تميل أجور السيدات إلى اتباع نموذج ثنائي التوزيع. وفي الهند يقل متوسط الأجر بالنسبة للعاملات غير الدائمات في مجال الزراعة بمقدار 30 بالمائة عن أجر الرجال. ويقل متوسط أجر السيدات بمقدار 20 بالمائة عن أجر الرجال العاملين في نفس الوظيفة، ويعلل اختلاف توزيع المهام بين الرجال والنساء، حيث يقوم الرجال بالمهام ذات الرواتب الأعلى مثل الحرث وحفر الآبار. ما تبقي من فرق في متوسط الأجور[30].

وتقل أجور السيدات ذوي المستويات المنخفضة من التعليم عن أجور الرجال ذوي نفس المستويات التعليمية في المكسيك، ورغم ذلك يبدو توزيع الأجور متشابهة للغاية بين الجنسين في المستويات التعليمية الأعلى.

انخفاض الأجور للعاملين في الزراعة في قارة أمريكا اللاتينية وارتفاعها في قارة آسيا:

هناك دليل يوضح انخفاض أجور العاملين في الزراعة في العديد من دول أمريكا اللاتينية، فالعمالة المؤقتة في البرازيل فقدت ثلث دخلها على مدار الثلاثين عاماً الماضية (الشكل 9.1)، وفقد العمال المؤقتون 30 بالمائة من قوتهم الشرائية في الفترة من 1988 حتى 1996، ولم يستعيدوها منذ ذلك الحين، وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت الأجور الحقيقية في أغلب الدول الأسيوية والأفريقية (الشكل 9.11).

شكل بياني 9.10: انخفاض أجور العاملين بالزراعة في أغلب بلدان أمريكا اللاتينية:

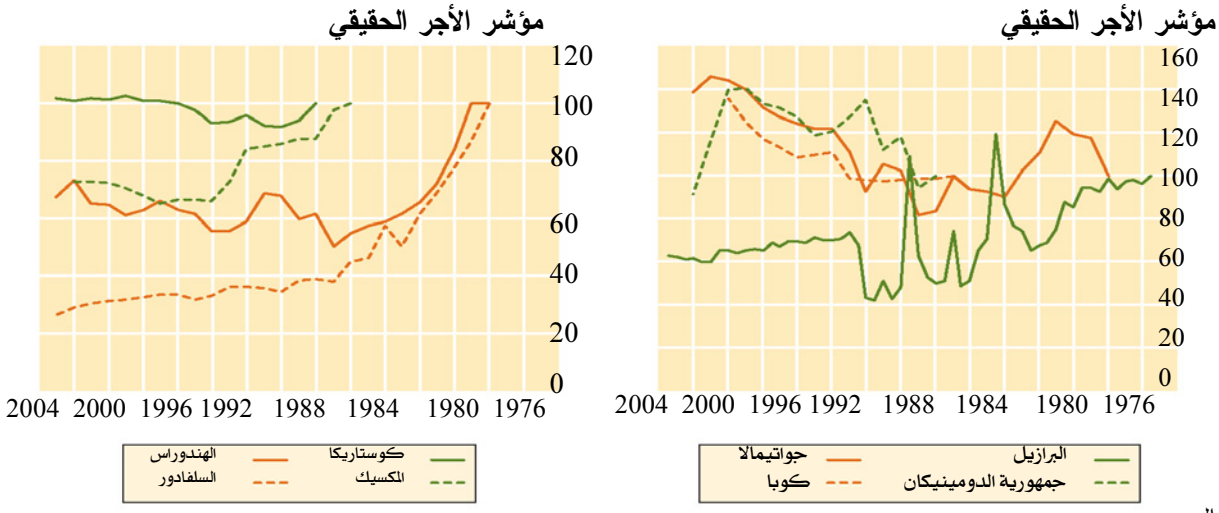

المصدر:

Brazil: Fundaçao Getulio Vargas Estatisticas Agricolas; other countries: CEPAL, Statistical Yearbook for Latin America and the Caribbean, various years.

ملحوظة: يعمل مؤشر الأسعار الاستهلاكية الوطني على تخفيض الأجور الاسمية.

دخل المشاريع غير الزراعية في الريف والتي يعمل فيها مالكوها:

هل يعد التوظيف الذاتي في القطاع غير الزراعي بالريف ملجأ، أم بطالة مقنعة، أم مصدر جيد للدخل؟ تعد القيمة المضافة لكل عامل مقياساً مبدئياً للدخل ومتنوعاً تماماً في القطاع غير الزراعي، وقد انعكس هذا في توزيع إنتاجية العمالة في المشاريع التي توظف أفراد الأسرة فقط (الشكل 9.12) ويبلغ متوسط القيمة المضافة السنوية لكل عامل في إندونيسيا 230 دولار، وتبلغ نسبة الشركات التي تخلق قيمة مضافة لكل عامل من الأجور في الزراعة حوالي 59 بالمائة، وعلى الجانب الآخر، فإن 7 بالمائة من الشركات تخلق قيمة مضافة لكل عامل تبلغ خمسة أضعاف الأجور الزراعية على الأقل.

أما المشاريع الريفية في القطاع غير الزراعي فتحقق إنتاجية مرتفعة للعمال وفي إندونيسيا تبلغ إنتاجية العامل في الشركات التي يزيد فيها عدد العمال عن عشرة، 1400 دولار، وهي إنتاجية تزيد عن إنتاجية العمال في الشركات الصغيرة التي لا يزيد عدد العمال فيها عن اثنين أو ثلاثة بمقدار ستة أضعافه، ويتميز العمال في تلك المشروعات الكبيرة بأنهم ذوي مستويات تعليمية مرتفعة حيث إن أكثر من نصفهم أنهي تعليمه الثانوي، ويمثل موظفي هذه الشركات الكبرى أعلي ذروة لتوزيع الأجور مثل ما هو موضح بالشكل 9.8، ويوضح دليل آخر من بنجلاديش أن أداء المشاريع غير الزراعية في الريف يكون أفضل في المناطق التي تتمتع بوجود طرق جيدة للأسواق وتحديات التعليم والبنية التحتية[31].

شكل بياني 9.11: ارتفاع أجر العمال في مجال الزراعة في معظم البلدان الأفريقية والآسيوية:

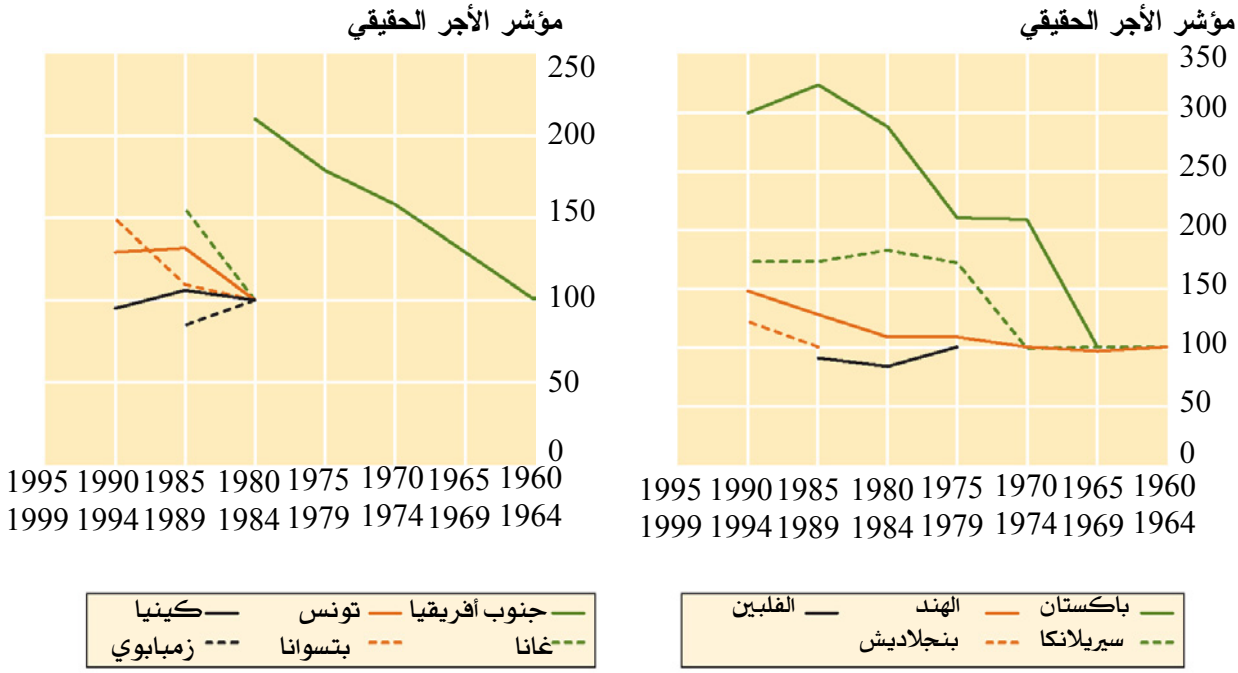

المصدر: Rama And Artecona 2002.

ملحوظة: المؤشر القائم على الأجور اليومية للذكور والإناث العاملين وانخفض من خلال مؤشر سعر المستهلك.

مورد العمل: الهجرة والاقتصاد الحضري:

الارتباط الوثيق بين إنتاج العمالة الريفية وأحوال العمالة في القطاعات الأخرى

تعكس الأجور مدي العرض والطلب على العمالة، ففي جانب العرض، يتحرك العمال استجابة للفرص التي تتيحها السوق في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية كما يستجيب العمال لخيارات السوق في الاقتصاد الحضري وذلك من خلال السفر المنتظم أو الهجرة إلى أماكن العمل، وتربط هذه الحركة القطاعات المختلفة في المناطق الريفية، كما تربط الاقتصاد الريفي

بالاقتصاد الحضري، ويمنع ركود القطاع غير الزراعي الحركة خارج مجال الزراعة في اقتصاديات الدول التي تشهد ركوداً (كما في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء)، وفي الاقتصادات التي ترتفع فيها الإنتاجية الزراعية (كما كان الحال في مناطق البنجاب في الهند خلال العقد الأول من الثورة الخضراء).

ويضعف التكامل بين أسواق العمل الاتصال المباشر بين التوظيف والأجور في القطاعات الفرعية، وربما تعكس زيادة الطلب تغيراً في اتجاه المنتجات مرتفعة القيمة كما يُحتمل أن يكون لزيادة الطلب تأثيراً ضئيلاً على الأجور في الزراعة فقط في حالة ارتفاع المرونة المعروضة من العمالة، وعلى النقيض من ذلك، فرغم حقيقة صغر المشاريع غير الزراعية في الريف، إلا أن تلك المشاريع تؤثر تأثيراً واضحاً على ظروف سوق العمل، فأي زيادة في فرص العمل في المشروعات غير الزراعية تحمل في طياتها احتمالات تخفيض المعروض من العمالة في مجال الزراعة، ولذلك فإن الإجراءات السياسية التي تهدف إلى تشجيع التوظيف في القطاعات غير الزراعية. حتى وإن كانت مشاريع صغيرة – قد تحقق فائضاً في أرباح العمال الريفيين.

إن دور المدن النشطة والمدن الصغرى بالنسبة لسوق العمال الريفيين لا يمكن المبالغة فيه وبخاصة فيما يتعلق بأسواق العمل في الريف، فالتوظيف في القطاعات غير الزراعية في الريف يعتمد على مدى القرب من المراكز الحضارية الكبرى والمدن الأصغر حجمًا، ففي المكسيك يعد نشاط عملية التوظيف أكبر بالقرب من المراكز الحضارية بينما ينخفض هذا المعدل حتى مسافة 150 كيلومتر من تلك المراكز الحضارية وبعد تلك المسافة يبدأ هذا النشاط في الاختفاء (الشكل 9.13)، ويعد عامل القرب في المسافة على وجه الخصوص من العوامل المهمة لعلمية التصنيع، ففي المحليات المعزولة هناك مزيدًا من النمو الملموس في قطاع الخدمات كما أن الأنشطة الزراعية المحلية تتيح مزيدًا من الطلب على الخدمات التي تقدم محليًا[32]. وفي إندونيسيا وحتى في داخل المناطق الريفية تتزايد نسب العمال بأجر مقارنة بالنسبة الكلية للعاملين في المجال غير الزراعي على مستوى القرى، وتشير هذه النتائج إلى الدور الذي تلعبه المراكز الحضارية صغيرة ومتوسطة الحجم بصفتها محركات لنمو التوظيف في المجالات غير الزراعية في المناطق الريفية.

شكل بياني 9.12: إنتاجية العامل في المشاريع الذاتية غير الزراعية تعتبر متغايرة في اندونيسيا:

التتابع

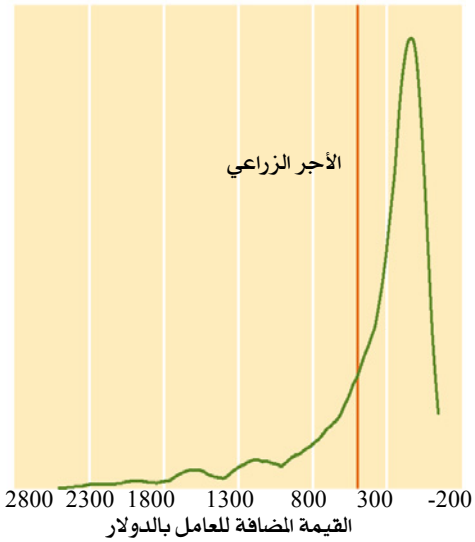

المصدر:

The WDR 2008 team has used data from the Indonesia Rural Investment Climate Survey (World Bank 2006).

ملحوظة: يتم احتساب إنتاجية العامل في المؤسسات غير الزراعية بالريف التي ليس بها عمال مدفوعي الأجر. أما الأجر الزراعي السنوي فيتم احتسابه من معدل الأجر اليومي على مستوى القرية مضروبًا في 11 شهرًا و22 يوماً.

الهجرة بالاستفادة من الاقتصاد غير الزراعي في الريف كجسر لها:

تشيع الهجرة إلى المناطق الحضرية بحثاً عن دخل مرتفع، كما تعتبر الهجرة مهوساً محتملاً من الفقر وينتج عنها تزايداً في الضغوط على الأجور في المناطق التي تشهد معدلات هجرة مرتفعة منها[33]، ويمكن أن يكون لها تأثيراً إيجابياً على مشاركة القوى العاملة في القطاع الزراعي نظراً للحاجة لتعويض غياب المهاجرين وعلى الجانب الآخر، يمكن أن تكون

التحويلات المالية حافزاً لتقليل المعروض من العمال الذين لا يهاجروا وذلك عبر توفير الأجور، كما يمكن أن تقلل التحويلات المالية من مشاركة القوى العاملة من النساء، على وجه الخصوص حيث تفضل النساء الإنتاج المنزلي. وفي دراسة أجريت على التحويلات المالية التي يرحلها المهاجرون المكسيكيون في الولايات المتحدة، نجد أن النساء في الولايات المكسيكية التي تشهد معدلات هجرة مرتفعة، تقل احتمالات عملهن خارج المنزل[34]، وثمة دليل مشابهة وجد عند حصر ساعات عملهن، ورغم ذلك، فلا يوجد أي تأثير للتحويلات المالية لا على مشاركة القوى العاملة من الرجال ولا على ساعات عملهم.

شكل بياني 9.13: نمو التوظيف في القطاعات الصناعية وقطاع الخدمات في المكسيك عند الابتعاد عن المراكز الحضارية التي تزيد أعداد سكانها عن 250 ألف نسمة.

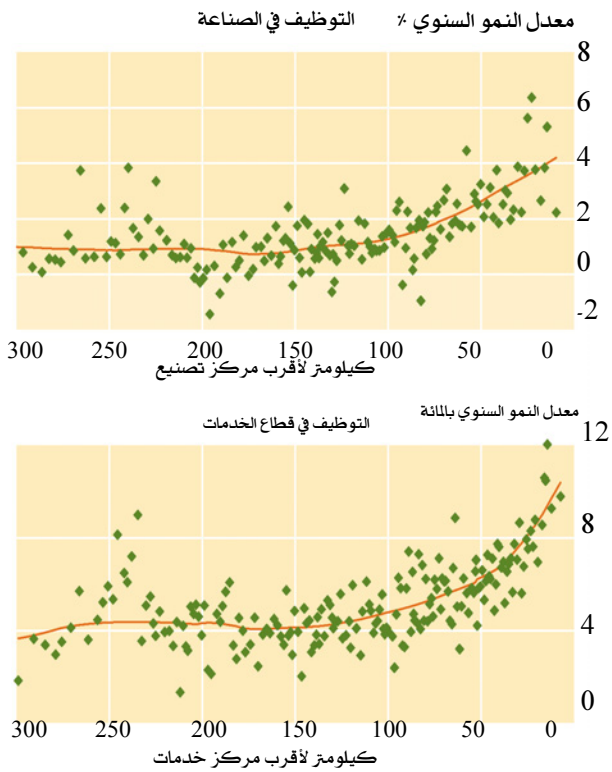

المصدر: Araujo, de Janv, and Sadoulet 2002.
ملحوظة: تخص الملاحظات المجالس البلدية ذات التعداد الأقل من 15000 يخص النمو فترة الإحصاء العامة فيما بين 1990–2000.

وتعد الهجرة أكثر انتشاراً في الاقتصاديات التي تشهد تحولات أو الأكثر حضرية، حيث تقدم المناطق التي تشهد تحولات والأكثر حضرية، التي تشهد نمواً – المزيد من الفرص للعمل، (انظر فصل 1). وقد قدر عدد الأشخاص الذين هاجروا من المناطق الريفية إلى الحضر في الدول النامية خلال الخمس وعشرين عاماً الماضية[35] بنحو 575 مليون شخص، ومن بين هؤلاء المهاجرين يعيش نحو 400 مليون شخص في دول تشهد تحولات اقتصادية حيث زاد تدفق المهاجرين إلى حوالي 20 مليون شخص سنوياً في الفترة من عام 2000 حتى عام 2005، ليصل معدلها السنوي إلى 1.25 بالمائة، وفي الاقتصادات التي تشهد تحولات اقتصادية والاقتصادات الزراعية، زادت التدفقات السنوية للمهاجرين من الريف بشكل ثابت بنسب 8 بالمائة، 0.7 بالمائة، من إجمالي عدد سكان الريف في كليهما على الترتيب.

وتوضح الأدلة أنه يمكن أن نتفهم هجرة الإسكان الأكثر ثراءاً أو الأفضل تعليماً في الريف لأن الانتقال إلى الحضر يعني تحمل تكاليف سفر وتعليم إلى أن يجد المهاجر وظيفة جيدة[36]، وعلاوة على هذا، تزيد احتمالات أن يجد المهاجرون الأفضل تعليماً نتائج ناجحة جراء هجرتهم، ففي الفلبين، تحقق المهاجرات من النساء نجاحاً أفضل من المهاجرين الرجال ذوى المستويات التعليمية الأقل[37]، وفي بعض الدول، وفي الصين بصفة خاصة، يؤدي عدم تمتع المهاجرين إلا بقدر ضئيل من الضمان الاجتماعي إلى تعرضهم لصعوبات اقتصادية مما يعوق من عملية اندماجهم في سوق العمل في الحضر ولا يتبقى أمامهم سوى العمل في وظائف غير رسمية أو غير دائمة.

ويمكن أن يقوم القطاع غير الزراعي في الريف بالوصل بين العمل بالزراعة في الريف وفرص العمل الأكثر إنتاجية في الحضر، ويمكن أن تقدم الهجرة للمدن الصغيرة أو متوسطة الحجم فرص أكبر من تلك التي توفرها الهجرة للمدن الكبرى للأسر الريفية الأكثر فقراً. وفي إندونيسيا في الفترة من عام 1993 حتى عام

2000، كان المهاجرون العاملون في وظائف غير زراعية في الحضر، يعملون فعلياً في وظائف غير زراعية، وكانوا أفضل حالاً من العمال في وظائف غير زراعية في الريف[38]، وعادة ما كان الأشخاص الأرق حالاً الذين يهاجرون لأماكن لا تبعد كثيراً عن موطنهم (داخل المقاطعة) يميلون لتحقيق زيادة أكبر في الدخل ولكن المكاسب اللاحقة التي يحققونها تكون ذات محدودية أكبر.

ونظراً لوجود تلك العوائق، فإن من أفضل الفرص لتقليل الفقر في الريف هو إمكانية مشاركة سكان الريف في الاقتصاد الحضري من خلال السفر إلى العمل في الحضر بانتظام والمحافظة على إقامتهم في الريف في ذات الوقت، وعلى موطئ قدم في الزراعة[39]. وقد أدى توافر الوظائف على نحو كبير في شمال تايلاند إلى تحسن ملموس في الدخل، هذا ويقل التفاوت في الأجور بين الريف والحضر مما يعكس القدر الكبير من التكامل بين أسواق العمل في الريف والحضر، وفي المكسيك، ازدادت نسبة التفاوت بين أجور الريف– الحضر من 28 بالمائة عام 1992 إلى 40 بالمائة عام 2002، وفي الهند، ورغم أن أجور العاملين بالزراعة لا تزال منخفضة، إلا أن ثمة دليل على تقارب أجور العمال غير الدائمين في وظائف غير زراعية في الريف والأجور في الحضر.

شكل بياني 9.14: متوسط عدد سنوات التعليم في المناطق الريفية بالنسبة للعمر:

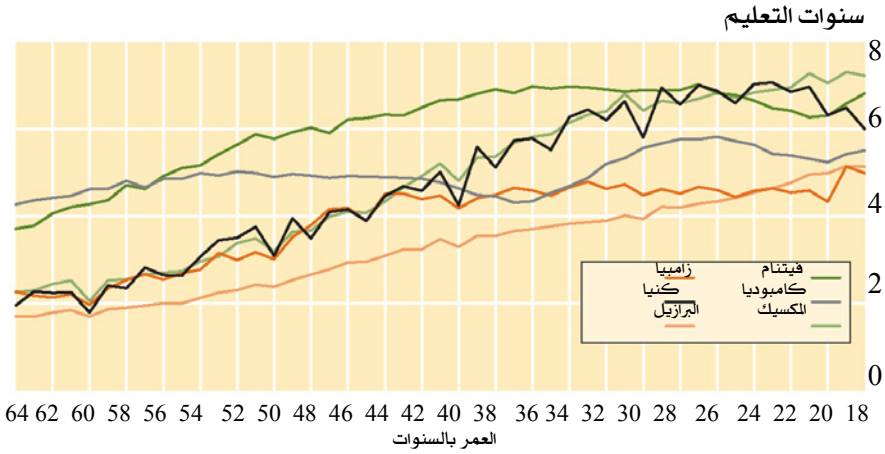

المصدر: Population census data for Brazil (2000), Cambodia (1998), Kenya (1999), Mexico (2000), Vietnam (1999), and Zambia (2000).

التعليم، والتدريب، الانتقال إلى سوق العمل:

تعد المهارات خط التأهيل الرئيسي بين الوظائف ذات الأجور المرتفعة تلك ذات الأجور المنخفضة حيث تزيد احتمالات عثور البالغين على وظائف ذات أجور في غير قطاع الزراعة ومن ثم تتزايد احتمالات هجرتهم. إن العمالة الأصغر سناً والأعلى من حيث مستوى التعليم العمال الأكثر مهارة هم من ينتقلون من الريف كي يجدوا وظائف ذات أجر أفضل في الخارج أو في الحضر (انظر فصل 3)، ويشكل المعروض الكبير من العمالة في القطاع الزراعي جزءاً أساسياً لاستمرار الفقر وعدم المساواة التي تحدث عند تروح العمالة إلى خارج الزراعة في البلدان التي تشهد تحولات اقتصادية، وينتج الزيادة في المعروض من العمالة يسبب عدم قدرة العمال غير المهرة على التحول إلى عمال مهرة[40].

مستويات التعليم في المناطق الريفية تبعث على القلق:

يتلقى العمال في الريف قدراً أقل مما يتلقاه نظرائهم في الحضر ويدرس الذكور الريفيون أربع سنوات في المتوسط في مناطق جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما يدرس الذكور في شرق آسيا والمحيط الهادي ست سنوات (انظر فصل 3). وتقل هذه

المتوسطات بعامين أو أربعة أعوام عن نظيرتها في الحضر، أما مستويات التعليم التي تتلقاها النساء، فهي أقل من ذلك حيث يقل متوسط عدد سنوات التعليم الذي تتلقاه النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي جنوب آسيا بمقدار عامين، وقد لوحظ وجود قدر هائل من التفاوت في رأس المال العشري بين الريف والحضر في الصين[41].

وتعكس تلك المتوسطات المختلفة تأخر سكان الريف وتخفي التقدم الذي أنجز طيلة العقود الماضية (الشكل 9.14) ورغم ذلك، لا تزال الدول النامية تعاني من فجوة بين مستوى التعليم في الريف والحضر وحتى في الدول التي قامت بتطوير كبير في قطاع التعليم مثل المكسيك وكينيا، لم يزد مستوى تعليم الشباب في الريف عن مستوى المدارس الابتدائية إلا قليلاً أما مستوى تعليم الشباب في الدول الأخرى، فهو أقل كثيراً (جدول 9.3).

جدول 9.3: متوسط سنوات التعليم بالنسبة للريفيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 : 25 عام – بلدان مختارة:

	أمريكا اللاتينية والكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	شرق آسيا والباسيفك (باستثناء الصين)	جنوب آسيا	المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء
المدني						
الرجال	8.7	10.6	9.3	10.1	7.3	8.5
النساء	8.9	11.1	9.2	10.1	6.5	7.6
الريفي						
الرجال	5.7	9.7	6.8	8.0	5.3	5.5
النساء	5.8	10.0	5.0	7.7	3.0	4.3

المصدر: WDR 2008 team.

ملحوظة: تقوم حسابات دعم متوسط مستوى التعليم ما بين سن 18–25 سنة على 58 بلد (ما عدا الصين والهند) مع تقارير بيانية حديثة عن سنوات التعليم قياسا بسكان عام 2000 لمزيد من التفاصيل انظر فريق WDR 2008 (2007).

تميل المستويات الدنيا من التعليم في مستوى العمالة الريفية إلى التكرار على مر الأجيال فالآباء الذين لم يتلقوا تعليماً جيداً غالباً ما يصبح أبناؤهم ذوى مستوى تعليمي منخفض هم أيضاً ولا يصبح أمامهم (أي الأبناء) فرص عمل ذات أجور عالية إلا فيما ندر، وربما يؤثر الفقر في القدرة على الاستمرار في التعليم مما يعد عاملاً مباشراً يقلل من استثمار أرباب الأسر في مجال تعليم أبنائهم، وعليه فقد أصبح كلا من الفقر والتعليم السيئ أمراً انتقالياً عبر الأجيال.

انخفاض عائدات التعليم في العمال الزراعيين وارتفاع تلك العائدات في الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية في الريف والحضر:

يعد المعدل المنخفض لعائدات التعليم على الأنشطة الزراعية التقليدية من العوامل الأساسية المحددة التي تسبب الفجوات التعليمية، ففي منطقة بوكيد نون في الفلبين، يعول معظم العمال في حصاد المحاصيل ويعملون وفقاً لنظام ربط الأجر بالإنتاج ولذا لم يكن لرفع المستوى التعليمي أي أثر على الأجور[42]، وقد لوحظت نتائج مشابهة في العديد من المناطق الأخرى. ولكن وفقاً للمقولة المشهورة التي أطلقها ت. و شولتز (عام 1975)، فإن نسبة العائدات ترتفع في المناطق النشطة حيث يتطلب التقدم التكنولوجي والتعقيد المتزايد للبيئة اتخاذ قرارات أكثر صعوبة، فأثناء الثورة الخضراء في الهند، كان للتعليم عائدات أعلى في المناطق التي شهدت استخدام أكبر للبذور الجديدة[43]. وفي تايوان (الصين) كان للتعليم قيمة أكبر في إنتاج المناطق التي تشهد تقلباً شديداً في الطقس[44] وبالمثل كانت عائدات التعليم أمراً ملحوظاً في الاقتصادات سريعة النمو، وبالنسبة للبالغين في إندونيسيا، كانت عائدات سنة إضافية في التعليم تقدر بـ 13 بالمائة وهي نسبة تقترب من التقديرات العالمية الأخرى[45].

وقد توافرت أدلة على وجود ارتباط بين التعليم والحصول على – أو العودة إلى الوظائف في المجالات غير الزراعية، وفي الصين والهند يُمكّن التعليم الجيد

الريفيين من العثور على وظائف ذات أجور مرتفعة في القطاعات غير الزراعية، بينما عدم التعليم غالباً ما يجبر العمال على امتهان وظائف زراعية أو وظائف ذات أجور منخفضة في أفضل الأحيان[46] وبالمثل، ففي غانا وباكستان وبيرو، كانت عائدات التعليم في القطاعات غير الزراعية أكثر ارتفاعاً من عائداته في الأنشطة الزراعية[47]. وتعكس هذه الدراسات التي أجريت في دول مختلفة أن عائدات التعليم، تعد على نحو متماشي مع ذلك، أعلى في المناطق الحضرية من عائداته في الأسواق الريفية وخاصة عائدات التعليم ما بعد الأساسي[48].

وتوضح أيضاً الدراسات التي أجريت في كل من بوليفيا وتركيا أن عائدات التعليم تصبح أكثر ارتفاعاً مع الاقتراب من المراكز الحضرية مما يشير إلى أن فرص العمل بعيداً عن الحقل تعزز من قيمة التعليم.

ستؤثر هذه العائدات التي يحققها الاقتصاد غير الزراعي على القرارات الخاصة بالتعليم في الأسر الريفية حال وجود فرصة للتوظيف ففي الفلبين وتايلاند، تستثمر الأسر الريفية فيه جزءاً كبيراً من دخلها الإضافي في تعليم أولادها الذين يشغلون فيما بعد وظائف غير زراعية أو يهاجرون إلى المدن للبحث عن وظائف أكثر ربحية[49]، وفي الهند تزيد الهجرة من الريف للحضر من معدل عائدات التعليم في الريف في المستويات التعليمية ما بعد المدرسة المتوسطة، ويبدو أن الآباء في الريف يدركون هذه الحقيقة، حيث يؤثر معدل العائدات من وظائف الحضر على قرار إلحاق الأبناء الريفيين بالمراحل العليا من التعليم[50].

وأيضاً، قد يعكس المستوى المنخفض من التعليم في الريف انخفاض جودة المدارس مقارنة بمدارس الحضر[51]، ويمكن أن يتضح الفرق بين جودة المدارس في الريف والحضر من الاختلافات في البني التحتية للمدارس والتي ينتج عنها اختلافات كبرى في مستوى الإنجاز التعليمي بين الريف والحضر (انظر بؤرة تركيز ز).

فرص تحسين ناتج سوق العمل في الريف عبر تنشيط برامج سوق العمل:

ويمكن أن تساعد البرامج النشطة لسوق العمل الأسر الريفية على إيجاد فرص عمل أفضل ومن ثم تساعدهم في الخروج من دائرة الفقر، وقد وفرت برامج توفيق الوظائف فرص عمل للمهاجرين بعيداً عن مجال الزراعة وذلك في الصين، وقد استفاد من تلك البرامج نحو 200 ألف من عمال المناطق النائية ومنهم نحو 110 ألف من العمال المهاجرين لمقاطعات أخرى داخل الصين، وقد أنشأ هذا البرنامج نظاماً تطوعياً لدعم نقل العمال الريفيين وتوفير برامج تدريب أثناء العمل عبر مشروعات (تدفع الأجور فيها من خلال استقطاع مبالغ مالية من كشوف المرتبات)، وقد بدأ هذا البرنامج التعيين في الوظائف المختلفة وفقاً للاحتياجات، وهذا النظام الكتروني يعمل بأجهزة الكمبيوتر ويركز على الأسواق المحلية ويراقب أمان العمال وظروفهم المعيشية، ويبلغ عن أي إساءة لمعاملة العمال كما يبلغ عن شكواهم، وقد ثبت فاعلية هذا النظام بشكل منقطع النظير في توسيع معرفة عمال المناطق النائية بالوظائف البعيدة عن الزراعة وبكيفية الحصول على تلك الوظائف، ويعد هذا النظام أداة قوية لتقليل الفقر، كما قام هذا النظام أيضاً بتحسين نظرة العمال المهاجرين للحياة وبتعزيز تطلعاتهم الكبرى، وهكذا، كان الحال بالنسبة للمهاجرات النساء اللاتي بلغ عددهن نحو ربع عدد المهاجرين جميعاً، وقد أصبحن يتمتعن بمزيد من احترام النفس والثقة، كما قللن من أعباء أعمالهن (من خلال العودة لبلداتهم الأصلية وقراهم) كما أصبحن يتمتعن بالكثير من الاستقلال الاقتصادي[52].

وهناك برنامجاً في اندرابراديشن يعمل على توفير فرص التوظيف للشباب الريفي الأكثر عرضة أو تأثراً بالفقر، حيث يقوم هذا البرنامج بربطهم بوظائف في المنطقة شبه الحضرية أو على المستوى المحلي وذلك عقب برنامجاً تدريبياً يستمر لثلاثة أشهر، ويوجد بالبرنامج ممثلين للشركات الصناعية حيث يعملوا

مدربين في هذا البرنامج، وقد وفر هذا البرنامج مما يزيد على 10 آلاف فرصة عمل في المناطق شبه الحضرية في الفترة ما بين 2005 – 2006 مما أدي إلى أن أصبحت رواتب الوظائف التي وفرها البرنامج أعلى بكثير من رواتب الوظائف المتوفرة في السوق المحلي، وعلى المستوى المحلي، فقد تم توفير أكثر من 5 آلاف فرصة عمل جزء كبير منها في صناعة المنسوجات، وقد حصلت كثير من النساء على فرص عمل من التي وفرها البرنامج، ويعد ربط التدريب بتحديد الوظيفة من أهم الأسباب الأساسية لنجاح هذا البرنامج.

الاستثمار في التعليم يكسر دورة الفقر:

للاستثمار في رأس المال البشري وجهان، بالنسبة للطلب، توجد مشكلة تتعلق بتقديم حوافز للآباء كي يستثمروا في تعليم أبنائهم أما بالنسبة للعرض، فتوجد مشكلة تتعلق بتطوير وتحسين جودة التعليم وتوفيره، وأما بالنسبة للتطبيق، فتوجد مشكلة إدارية إضافية ألا وهي أنه غالباً ما تدير وزارات مختلفة وجهي الاستثمار البشري وعادة ما تكون إحداهما وزارة التضامن الاجتماعي والأخرى وزارة التربية والتعليم.

ويتأثر الطلب على التعليم بانخفاض تكاليف مصاريف الدراسة (المصاريف المدرسية)، الملابس، الكتب، وما شابهها، والتكاليف الأخرى، والسفر على طرق بيئية لأماكن بعيدة، وعدم وجود أبناء يقومون بعمل منتج، ويمكن تخفيض هذه التكاليف، فقد أدي إلغاء المصروفات المدرسية الذي تم مؤخراً في كلا من كينا وأوغندا إلى زيادة أعداد الملتحقين بالمدارس، وقد كان لبرنامج التعليم الابتدائي المجاني الذي بدأ تنفيذه في أوغندا في عام 1997 تأثيراً هائلاً على إتمام أعداد كبيرة من الطلاب الفقراء للصف الرابع والخامس، وبصفة خاصة، الإناث، منهم[53]، ولكن قد يكون التعليم الابتدائي المجاني غير كافٍ بالنسبة للأطفال الفقراء كي يواظبوا على الحضور الدراسي وذلك بسبب التكاليف الأخرى.

تزداد عملية تقديم إعانات مالية مشروطة انتشاراً في الكثير من الدول حيث يعد الحضور الدراسي المنتظم للطالب شرطاً كي يتسلم الآباء تلك الإعانات، ويعد برنامج الإعانات السلعية المشروطة الذي نفذ أول ما نفذ في بنجلاديش وكان يسمي "الطعام للتعليم"، وقد أنشئت عدة برامج مماثلة في عدة دول ذات مستوى دخل متوسط مثل المكسيك حيث أنشئ برنامج يسمي "الفرص Opportunidades"، وفي البرازيل أنشئ برنامج يسمي "Bolsa Familia"[54] وتقلل هذه البرامج من المستوى الحالي للفقر من خلال صرف إعانات مالية كما أنها تشكل مستوى الفقر في المستقبل من خلال صرف إعانات مالية كما أنها تقلل من مستوى الفقر في المستقبل من خلال استثمار أكبر في تعليم الأطفال الفقراء، وعند نجاح هذه البرامج، يمكن اعتبارها استثمار واحد في محو ميراث الفقر الذي توارثته الأجيال. ورغم أن برامج الإعانات تعتبر مكلفة، إلا أنها حققت نجاحاً في الدول ذات مستوى الدخل المتوسط، كما بدأ تنفيذ تلك البرامج في العديد من الدول ورغم ذلك فإن العمل على تهيئة تلك البرامج لمواكبة ظروف الدول ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من تفشي الفقر وضعف المدارس وأنظمة التوثيق والتسجيل المدني– هذه الهيئة لم تزل تحدياً لم يواجه بعد.

والاستثمار في عملية توفير التعليم وموازنة جانب العرض من ناحية مع الاستثمارات مع جانب الطلب من ناحية أخرى يعد أمراً ضرورياً لزيادة الإنجازات التي تتحقق في التعليم، وفي المكسيك استهدف الناس الالتحاق ببرامج الإعانات المالية المشروطة في المناطق الريفية التي تتوفر فيها مرافق مدرسيه جيدة، فبعد المسافة عن المدرسة وجد أنه من الروابط الوثيقة والأساسية للاستفادة من البرنامج[55]. والخطوة التالية هي التوسع في عدد المرافق المدرسية إلى جميع المناطق كما أنه من الضروري أن نحسن جودة التعليم وخير مثال على ذلك هو برنامج Escuela Nueva الكولومبي للمشاركة المجتمعية وتحسين المناهج وتدريب المعلمين والإدارة، وكان هذا البرنامج يتمتع بجدول زمني مرن للتوفيق بين الأنشطة الريفية، وقد لبي تدريب المعلمين حاجة كل جماعة، ويمكن أن يعمل

إعطاء مزيدًا من الاهتمام لجودة المدرسة على زيادة العائدات التي يحققها التعليم زيادة كبيرة.

الحاجة لاستمرار الجهود لتقليل عمل الأطفال:

تتكسب العائلات الفقيرة من عمل أطفالهم على المدى القصير، وعليه، فإن هناك خسائر قصيرة المدى فيها يتعلق بالضمان الاجتماعي للأسر الريفية جراء العقوبات المفروضة ضد عمل الأطفال، فإن أبهظ التكاليف لعمل الأطفال هي قلة التعليم في المستقبل واستمرار الفقر على المدى الطويل (الإطار 9.3)، وقد اشتملت المقترحات السياسية بتقليل عمل الأطفال على فرض قيود وموانع وعقوبات على توظيف الأطفال أو التجارة فيهم، ولكن مثل هذا النوع من السياسات قد يؤدي إلى السيطرة على عمل الأطفال مقابل أجر وليس العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، إن الإعانات المادية والسلعية تدعم العائدات التي يحققها التعليم كما تعد وسيلة ناجحة في التقليل من عمل الأطفال[56]، وقد أدي برنامج Bono de Desarrollo. Humano إلى تقليل عمل الأطفال بنسبة قدرت لـ 17 بالمائة، قد نجحت البرازيل أيضاً نجاحاً واضحاً في مواجهة مشكلة عمل الأطفال.

توفير شبكات الأمان للتخفيف من التعرض للفقر:

المعاشات الريفية غير المساهمة

ربما يحتاج العجائز والمعاقين الذين خلفهم المهاجرون ورائهم إلى أنواع إضافية من الدعم لمواردهم، وقد قدمت البرازيل وبوليفيا وجنوب أفريقيا والعديد من الدول في أوربا وآسيا الوسطي معاشات في الريف لا تعتمد على المساهمات[57]، وقد حققت تلك المعاشات مكاسب فيما يخص الضمان الاجتماعي لمن يتلقون تلك المعاشات، كما حققت الفوائض في تعليم وتغذية أفراد الأسرة، ولكن تلك المعاشات تقع على الشركات والعمال في القطاع غير الرسمي، وهناك تكلفة إضافية عندما يشترك فيها عدد أقل من المساهمين في عملية الإنتاج[58].

إطار 9.3: عمالة الأطفال: توسعهم في العمل بالزراعة:

قدرت منظمة العمل الدولية أن عدد الأطفال العاملين في عام 2004 يبلغ 218 مليون طفل حيث يساعد معظمهم أسرهم في المنزل والحقل أو المشاريع التي تمتلكها الأسرة، ويوجد 60 بالمائة من الأطفال العاملين في قارة آسيا وحدها، كما تبلغ نسبة الصبيان منهم 52 بالمائة، ورغم أن 23 بالمائة من الأطفال الناشطين اقتصادياً يوجدون في الأعمال الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى إلا أن معدلات مشاركتهم في العمل تعد الأعلى في تلك المنطقة حيث قدرت المعدلات تلك بنسبة 30 بالمائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة، وقد تشمل الأعمال التي يزاولها الأطفال أنشطة مثل الدعارة وتهريب المخدرات ولكن أعداد هؤلاء تعد أعداداً صغيرة على مستوى العالم.

وقد ذكر التقرير أن نسبة الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5-14 سنة تبلغ 31 بالمائة في الدول النامية مقارنة بـ 19 بالمائة في الدول المتحضرة، كما تبلغ نسبة الأطفال العاملين الذين عملوا في المشاريع التي تمتلكها أسرهم بنسبة 9.8 بالمائة، ويتقاضي حتى 2.5 بالمائة فقط أجوراً[59]، ويعمل 26 بالمائة من الأطفال في الريف لمدة عشرين ساعة أو أكثر أسبوعياً، ويشمل عملهم على المهام المنزلية الخفيفة، كما أن 9 بالمائة من الأطفال يعملون لمدة 40 ساعة أو أكثر أسبوعياً، ويبلغ حجم انتشار الأعمال غير مدفوعة الأجر التي يقوم بها الأطفال في الريف ضعف مثيله في الحضر.

ليست كل الأعمال التي يقوم بها الأطفال مضرة حيث إن الدخل الذي تجلبه الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأطفال يعد دخلاً تحتاجه الأسر الفقيرة في الريف، ولكن المقارنة بين 40 دولة تكشف أن هناك ارتباطاً سلبياً بين عمل الأطفال والالتحاق بالمدارس، ففي تسع دول من دول أمريكا اللاتينية، كان أداء طلاب الصفين الثالث والرابع الذين زاولوا أعمال خارج المنزل لساعات طويلة سيئاً للمهام المدرسية، وتوضح الأدلة المأخوذة من كل من غانا، ونيكارجاوا، وباكستان أن عمل الأطفال له آثار سلبية على تعليم الأطفال تتشابه ويمكن أن ترجع أسباب الأداء الضعيف في المدرسة لعمل الأطفال وقد يكون لعمل الأطفال عواقب دائمة على انخفاض الأجور، ففى البرازيل، يكسب الذكور الذين التحقوا بالقوي العاملة قبل سن 12 سنة أجوراً تقل بمقدار 20 بالمائة لكل ساعة، أما الأطفال الذين عمل واحداً من والديهم وهو طفل فمن المحتمل أن يعملوا وهم أيضاً أطفال مما يعمل على تثبيت الصفات العائلية وعليه، فإن تأخير سن التحاق الأطفال بقوة العمل يعمل على تأخير التحاق الجيل التالى بسوق العمل أيضاً.

وفى البرازيل يتطلب برنامج القضاء على عمل الأطفال التحاق الأطفال الريفيين بالمدارس وأن يوافق الآباء على عدم عمل أبنائهم، وقد خفض هذا البرنامج من عمل الأطفال لحد كبير فى ثلاثة ولايات (كما بالشكل الموضح أدناه)، وفي ولاية باهيا بالبرازيل خفض البرنامج من عمل الأطفال بنسبة تزيد على 23 بالمائة.

البرنامج البرازيلي للقضاء على عمل الأطفال:

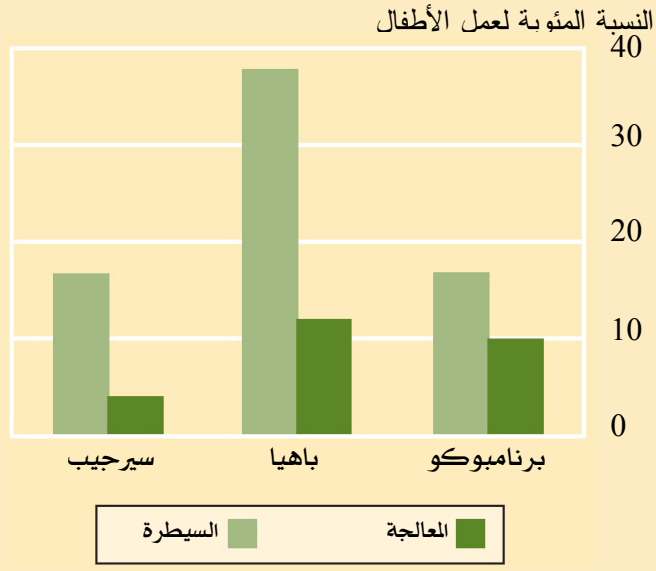

المصدر: Edmonds and Pavcnink 2005; Emerson and Portela Souza 2003; Gunnarsson, Orazem, and Sedlacek 2005; Ilahi, Orazem, and Sedlacek 2005; Yap, Sedlacek, and Orazem 2001.

ويمكن أن توفر التحويلات المالية الخاصة مورداً للدخل في الريف، كما يمكن أن تكون المبالغ المالية ضخمة قدرت تلك المبالغ بـ 60 مليار دولار أمريكي في أمريكا اللاتينية وحدها مما يخلق فرصة لمصدر هائل للاستثمار في الاقتصادات الخاصة ولكن نفقات التحويلات المالية تعد مرتفعة للغاية، وعادة ما تتخطي نسبة 20 بالمائة من التحويلات المالية، ويمكن أن يؤدي تخفيض هذه النفقات نسبة 5 بالمائة إلى توفير مدخرات سنوية تقدر بـ 3 مليارات دولار أمريكي ليستفيد منها العمال الذين يرسلون الأموال إلى دولهم[60]، ويجب أن تهدف السياسات إلى تخفيض المصاريف المحصلة على التحويلات المالية، كما يجب تشجع السياسات على الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

إنشاء شبكات أمان يمكن اللجوء إليها استجابة للصدمات:

عادة ما تستهدف شبكات الأمان الأفراد الذين لا يمتلكون الكثير من الأصول بما في ذلك العمال ورغم ذلك، فإن لشبكات الأمان تلك وظيفة تأمينية أيضاً، وتزيد شبكات الأمان من النفقات بشكل نموذجي، عندما ينخفض الدخل أو الإنتاج[61] ورغم ذلك، ففي حالات عديدة تكون شبكات الأمان تلك ذات نظام مركزي الطابع لأن الصدمات الاقتصادية عادة ما تقلص من

الموارد الحكومية في الوقت الذي تدعو فيه تلك الشبكات لزيادة الإنفاق ولمواجهة هذه المواقف يجب أن تتمتع شبكات الأمان بالمرونة والسرعة والكفاءة، ففي كلا من الأرجنتين والمكسيك أدي الانكماش الاقتصادي الذي حدث خلال عقد السبعينات من القرن العشرين إلى انخفاض الإنفاق الاجتماعي في الوقت الذي كان الفقر فيه يتزايد، وتمتلك الهند والمكسيك والفلبين اعتمادات مالية احتياطية أو ضرائب لأغراض برامج الغوث والإعانة وتعد مصادر التمويل هذه أكثر مرونة من المساعدات التي يدفعها المانحون، ولكن حتى في حالة مساعدة المانحين، فإن هناك اتجاهاً نحو زيادة المرونة (الإطار 9.4) وبالإضافة للتمويل سريع الاستجابة، فإن تحديد المستفيدين من توزيع الاعتمادات يجب أن يكون سريعاً وغير مركزي، وذلك لضمان عمل شبكات الأمان بسلاسة عند تزايد احتياجات على نحو مريع، ويجب تنفيذ تلك البرامج قبل حدوث الصدمات الاقتصادية، أما على المدى الطويل فيجب إدراج شبكات الأمان تلك مرة أخرى عندما تهدأ الأزمة.

ورغم الخبرة الممتدة في توجيه الإعانات على أساس الفقر المزمن فإن التوجيه بأثر رجعي لتخفيف انبعاثات الصدمات الاقتصادية يتطلب تطبيقاً مختلفاً، ومع الأخذ في الاعتبار تكلفة تجميع المؤشرات التي تستجيب للصدمات من أجل الاستخدام على المدى القصير، وتدرس تلك البرامج استخدام التوجيه الجماعي أو التوجيه الفردي، وتعد الأعمال العامة والإعانات الجماعية بالحبوب وخاصة تلك التي يستهلكها الفقراء أمثلة من أمثلة التوجيه الذاتي الفردي.

الإطار 9.4: التحرك التدريجي غير المكتمل نحو المعونة الغذائية النقدية

تعكس المساعدات الغذائية أن التخفيضات الحادة التى تمت في برنامج المساعدات الغذائية الدورية لم تعوضها زيادة فى شحنات المساعدات الغذائية الطارئة وذلك على المدى الطويل، وتسيطر المساعدات الغذائية الطارئة على المساعدات الغذائية العالمية: لأن 57 بالمائة من تدفقات المساعدات الغذائية. عالميًا فى الفترة من 2001 حتى 2004 كانت مساعدات طارئة، وقد أوضحت المساعدات الغذائية وجود تغييرًا جغرافيًا فى اتجاه تدفق المساعدات ليصبح إلى أفريقيا بدلاً من آسيا.

وتوضح التغيرات الكبرى التى شهدتها سياسات كل من أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي أن المانحين يتمتعون حاليًا بالمرونة فى تحديد مكان توجيه وإرسال المساعدات، وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي عام 1996 خط ميزانية الأمن الغذائى، كما أزال القيود التي تواجهها عملية توفير المساعدات الغذائية للموردين الأوروبيين، وقد شجع ذلك على زيادة عمليات الشراء محلياً وإقليميا، مما يعد ابتعاداً كبيراً عن الماضى، ورغم أن عمليات الشراء على المستوى المحلي يمكن أن تزعزع استقرار الأسعار المحلية، إلا أن عمليات الشراء تلك تعد أرخص من الشحنات الواردة من البلدان المانحة بنسبة تتراوح بين 30 بالمائة إلى 50 بالمائة وذلك بالنسبة لعمليات الجلب والتسليم[62].

تتعرض المساعدات الغذائية العينية، والإعانات المالية للمخاطر مثل سوء التوجيه والفساد، ولكن المساعدات العينية تواجهه صعوبات مثل ارتفاع تكاليف التوزيع، ويمكن أن تيسر عمليات الشراء من السوق المحلي للاستجابة السريعة للأزمات وذلك من خلال تخفيض الوقت اللازم للتسليم تخفيضاً كبيراً.

واليوم، توجه معظم الدول الأوروبية مساعداتها الغذائية على شكل نقدي– لعمليات الشراء المحلية والإقليمية حيث تتم من خلال المنظمات غير الحكومية وبرنامج الغذاء العالمى، وفى عام 2005 وصل حجم المساعدات الغذائية المجمعة من خلال عمليات الشراء المحلية والإقليمية فى الدول النامية إلى 2.55 مليون طن متري من المساعدات الغذائية، وقد يسرت كل من أستراليا وكندا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي من القوانين المنظمة للحصول على المساعدات الغذائية على المستوى المحلى، كما اتجهت تلك الدول إلى تنفيذ برامج ذات أسس مالية، هذا وتشتري نصف المساعدات الغذائية نقداً على نطاق محلى فى كلتا الدولتين.

ورغم هذه التحولات، فلا تزال الولايات المتحدة التي تمنح أكثر من نصف المساعدات الغذائية على مستوى العالم – تعتمد على الغذاء المنتج محلياً، وفى السنوات الأخيرة، أعيق تنفيذ المقترحات الخاصة لتيسير قوانين الحصول على المساعدات الغذائية على المستوى المحلى وذلك نتيجة ضغوط مارسها تحالف كان يضم شركات تعمل في مجالات الزراعة والنقل البحري. بالإضافة لمنظمات الإغاثة والتنمية غير الحكومية، ولا تزال السياسة مستمرة فى تبديد الجهود الضاغطة من أجل الإصلاح.

وعادة ما يكون للأعمال العامة كل من التوجيه المتصاعد والتوجيه الذاتي المهيأ، هذا ويوفر مشروع ماهر أشترا لضمان التوظيف في الهند مثل هذه الوظائف التي تعد شبكة أمان مهمة تعمل على تقليل تكلفة عملية إدارة المخاطر وعلى حماية الأصول التي تمتلكها الأسر في حالة حدوث صدمات، وقد توسع التوظيف في هذا المشروع غير المركزي بنسبة 64 بالمائة استجابة لأزمة الجفاف التي ضربت الهند عام 1982، وبالمثل، فقد زاد الدخل الحالي للمشتركين في مشروع برنامج تراباخار Trabajar الأرجنتيني[63].

وتتيح مشاريع العمل فرصاً أيضاً للعمال منخفضي المهارة أو العمال الريفيين لاكتساب الخبرة العملية خلال عمليات إنشاء البنية التحتية في الريف وقد شعر نحو نصف المشاركين في البرنامج أنه قد حسن من فرصة حصولهم على فرصة عمل حيث اعتقد ثلثا المشاركين في البرنامج أنه قد أعطاهم مهارات يمكن تسويقها.

بينما قال ثلث المشاركين أن البرنامج قد وسع من نطاق اتصالاتهم في سوق العمل، وتستخدم المكسيك التأمين التجاري لتوفير اعتمادات مالية غير مركزية لبرامج الأعمال العامة شبه القومية والقومية التي تنفذها المكسيك.

وتعد عمليات بيع المواشي والتغذية الإضافية وسعي المواشي وتوفير الرعاية البيطرية من البرامج غير المركزية الأخرى المقدمة للمجتمعات المرغوبة، ففي كينيا، تشمل الاستجابة لأزمة الجفاف على إعانة نقل، توفر الحد الأدني من الأسعار المحلية للمواشي وتمنع المواقف الحرجة التي يزيد فيها انخفاض أسعار المواشي من عمليات البيع بأسعار مخفضة، ويتم بناء المنبه – الذي يشجع الدعم – في كثير من الأحيان على حد أدني من التناسب بين أسعار المواشي وأسعار الحبوب، وحتى في تلك الحالات فإن الأدلة المأخوذة من منطقة شمال كينيا تشير إلى أن التدخلات التي تتم للمحافظة على الثروة الحيوانية التي يمتلكها الرعاة الأكثر عرضه للفقر إنما هي تدخلات ذات تناسب بين الربح والتكلفة يعد أعلي من التناسب الموجود في العمليات التقليدية لبيع المواشي– وإعانات النقل المرتبطة بها، وقد كان لعمليات الرعاية البيطرية وسقي الحيوانات والتغذية التكميلية وتوفير كميات إضافية من المياه وربحية أكبر من التكلفة بمقدار يتراوح بين 2.6 إلى 5.3 مرة[64].

كلمة أخيرة عن أسواق العمل بالريف والهجرة:

الحاجة إلى رعاية السياسة:

حيث إنه يجري تكثيف وتنويع الزراعة، وحيث إن الاقتصاديات تتطور، تعد الهجرة إلى المدن وأسواق العمل بالريف والتي تعمل جيداً من الأمور الحيوية لتقليل مستوى الفقر في الريف والتغلب على الفرق بين الدخول في كلا من الريف والحضر، ولكن أشد ما يدهش المرء أن تركيبة وسلوك وأداء أسواق العمل في الريف والطريقة التي تخفف بها تلك الأسواق من (آثار) عمليات الانتقال الناجحة إلى خارج مجال الزراعة لم تولي جميعها ما يكفي من اهتمام، وهناك حاجة بالتأكيد– لتوفير التدريب للعمال كي يحصلوا على وظائف جيدة كما أن هناك حاجة لتعديل تشريعات العمل من أجل حماية العمال وليس من أجل إعاقة عملية التوظيف ومن أجل مساعدة المهاجرين في الحصول على وظائف جيدة في أي مكان، كما أن هناك حاجة لعمليات تدخل في جانب الطلب على الوظائف في سوق العمل ومن أجل تحقيق مناخ استثماري أفضل، وتشتد الحاجة لشبكات أمان تختص بالمعاقين، ومقارنة بالأوجه الأخرى للاقتصاد الريفي، هناك أمور كثيرة ينبغي استكشافها لمعرفة كيفية تطوير أسواق العمل في الريف.

بؤرة تركيز (ز) التعليم والمهارات من أجل تنمية المناطق الريفية.

يشهد الريف تغييرات سريعة ولذا يجب إعداد الشباب للارتقاء بالفرص الجديدة، ودائماً ما تتغير الزراعة نظراً للتقنيات والمنتجات والأسواق والشركات والبيئات الحديثة ولذا سيضطر كثير من أهل الريف إلى الاشتراك في الأنشطة غير الزراعية أو الهجرة إلى الحضر، وحتى تستغل هذه الفرصة، يجب على الجميع امتلاك مهارات تختلف عن المهارات التي كان جيل الآباء تتمتع بها ولكن أنظمة التدريب والتعليم ليست مستعدة لمواجهة تلك التحديات.

المهارات الأساسية والأخرى لشباب الريف:

ثمة تحدياً ينتشر في أرجاء العالم، ألا وهو توفير المهارات والمستوى التعليمي المناسب، وكذا توفير المهارات المتصلة بالشباب في الريف، ولذا يجب التغلب على هذا التحدى، وأنه لمن الضروري أن يتوفر التعليم الأساسي المحفز للشباب على الدراسة والتدريب من أجل إعطائهم المهارات اللازمة في سوق العمل ولإتاحة الفرص أمام البعض منهم كي يواصلوا التعليم العالي.

تحسين جودة التعليم الأساسي:

رغم التقدم الذي تحقق على مدار العقد الماضي في زيادة الالتحاق بالمدارس في دول العالم النامي فلا تزال مستويات التعليم المقامة بعدد السنوات التعليمية تبعث على القلق في بعض من دول العالم (انظر فصل 3)، ويمكن تفسير انخفاض مستويات الإنجاز بالعمل بالزراعة، لأن الأطفال في تلك المناطق يحرمون من التعليم أو يمتنعون عن الذهاب للمدارس وذلك للمساعدة في أعمال الحقل أو الأعمال المنزلية، ولكن توضح الدراسات التي أجريت على عمل الأطفال أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5- 14 سنة والذين لا يذهبون للمدرسة الآتي: 37 بالمائة منهم لا يعملون، و 32 بالمائة يقومون بأعمال منزلية فقط[1]. وثمة أسباب أخرى لعدم انتظام الأطفال من الحضور الدراسي منها عدم القدرة على الوفاء بتكاليف الذهاب للمدارس، ويعد مكان المدارس، وعدم توافق المناهج أو اللغة التي تدرس بها مع الظروف المحلية أو الاعتقاد بأن التعليم أمر غير ضروري، وتدني جودة المدارس، ويعد تحسين جودة التعليم الأساسي- سواء كان التعليم الابتدائي كما في قارة أفريقيا والتعليم الثانوي في قارة أمريكا اللاتينية – أمراً جوهرياً لتنشيط التنمية الريفية.

إن تدني جودة المدارس يقلل من جاذبيتها ومن الفوائد التي يحققها التعليم، وقد أوضح تقرير PROBE بشأن المدارس في ريف الهند أن البنية التحتية المادية للمدارس غير ملائمة على نحو مفجع، وأن 82 بالمائة من المدارس تحتاج للإصلاح[2] وأن الكتب غير متوفرة عادة، وأن معدلات غياب المدرسين تميل للارتفاع، وقد وجدت دراسة أخرى أجريت في المدارس الابتدائية في ست دول نامية أن 19 بالمائة من المدرسين يكونون متغيبين في أي يوم من أيام الدراسة بينما يتغيب 23 بالمائة في المدارس الريفية في الهند وإندونيسيا وبيرو[3]، وأن المدرسين الحاضرين غير مُعَدين إعداداً جيداً وأن مرتباتهم متدنية، كما أوضحت تلك الدراسة انتشار العنف والتحرش، وقد وجد تقرير PROBE أن كثير من الأطفال يكرهون المدارس لأنهم يتعرضون لإساءة المعاملة أو للتفرقة ويؤدي خوف الأطفال من العنف في المدارس لانقطاعهم عن الحضور الدراسي بانتظام وذلك في كثير من الدول[4].

ويعني انخفاض جودة التعليم، تدني مستوى التعليم، وأنه لمن الشائع أن نجد 1/5 من طلاب الصف الخامس غير قادرين على القراءة والكتابة[5]، هذا وتقل فرص التوظيف مع ضعف الإنجازات التي يحققها التعليم.

المهارات اللازمة للتوظيف:

يتطلب الحصول على وظيفة والاستمرار فيها امتلاك مهارات ذات نطاق واسع سواء فيما يختص بتلك الوظيفة تحديداً أو مهارات أخرى ونظراً لأن الظروف الاقتصادية الحالية تشهد تطورات سريعة ومنافسة عالمية، فإن تلك المهارات تشمل على نحو متزايد القدرات الشخصية مثل المرونة وسعة الحيلة والاتصال.

التعليم المهني:

تهدف المدارس المهنية إلى إعداد الطلاب لدخول سوق العمل، وعادة ما يتميز قطاع التعليم المهني بالصغر في الدول النامية (يلحق 22 بالمائة فقط من الطلاب بـه) ويعد هذا القطاع أصغر من نظيره في بلـدان منظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما يبدو أن قطاع التعليم المهني في البلدان النامية يعـد للمسـتويات التعليميـة المتدنية، مثل التعليم الثانوي متدني المستوى[6]، وعادة ما يتم التنسيق مع مراكز التدريب المهنـي المتفرقـة التابعة للعديد من الوزارات، وتتمتـع البـرامج التـي تحظي بمشاركة من إدارة المؤسسات (كما في برنامج SENAR في البرازيل)، وفي وضع المناهج (كما فـي برنامج تنمية مهارات المجتمع في ناميبيا) لتأثير أكبـر فيما يخص الوفاء بمتطلبات سوق العمل.

وتدبير رابطة مـوظفي الزراعـة برنـامج SENAR، ويشكل أعضاء التعاونيـات الزراعيـة مجلـس إدارة البرنامج [7]، وتعد أنجح السمات المميزة للمشروع هي التكامل بين التدريب الوظيفي والرقي الاجتماعي فـي ذات المنظمة. هذا وترتبط العملية التعليميـة بالعمـل الريفي وظروف الحياة، وتفضل النساء فـي بـرامج الترقية الاجتماعية التي تشتمل على التـدريب علـى الوقاية من المنتجات السابقة المستخدمة في الزراعة.

وفي ناميبيا، تقوم سبعة مراكز لتنمية مهارات المجتمع لنقل التعريف والمعرفة بالمهارات الأساسـية لتمكـين الشباب من الحصول على دخل مادي من وظائف بأجر ومن خلال التوظيف الـذاتي، وتعـد تلـك المراكـز مؤسسات تدريبية تنوع دوراتها التدريبيـة الأساسـية بوصفها تغييراً لفرص الحصول على دخل مادي فـي الاقتصاد المحلي، ويقوم الخبراء بعمليات تقييم للسـوق وترصد الاهتمامات الوظيفية للشباب لحاجة أصـحاب العمل في كل من القطـاع الرسـمي والقطـاع غيـر الرسمي[8] وذلك لوضع تصور صـحيح لاحتياجـات السوق.

التدريب الذي تقدمه المشروعات:

تقدم هذه المشروعات التدريب، ويتاح هـذا التـدريب أيضاً للأشـخاص الـذين يشـغلون وظـائف ولكـن المشروعات الأصغر حجماً لا تقدم تـدريبياً إلا فيمـا ندر، وعادة ما تستخدم تلك المشروعات متدربين وهو الأمر الذي يمكن أن يديم أحد المهارات التقليدية التـي لن تفيد في تغيير الأسواق.

وفي الأسواق ذات البيئـات الملائمـة، زادت بـرامج التدريب من إنتاجية ودخل المشاريع وذلك من خـلال تطوير التقنيات والمهارات الإدارية، وفـي مدغشـقر، استهدف التدريب صغار الموردين للسـلع الوسـيطة اللازمة للتصنيع والتصدير[9]. وتشمل الأمثلة الأخرى كل من التدريب المتكامل لتطوير المشاريع الخاصة في تنزانيا، ومجلس خلق الفرص في غانا[10].

التعليم العالي:

يتميز التعليم العالي بالصعوبة وخاصة بالنسبة للشباب الريفي ويتطلب الانتقال إليه دعماً، ولذا يوفر برنامج *Jóenes con Oportunidades* حسابات ادخـار للشباب في المدارس بحيث يمكنهم أن يجمعوا فيه نقاط خـلال الصندوق من 9 إلى 12، ويمكن أن تُسحب النقود من هذا الحساب عند إتمام الصف الثاني عشر لاسـتكمال الدراسة أو لافتتاح مشروع أو لتحديد المسكن أو لشراء تأمين صحي[11]، وعليه، فإن هذا البرنامج يقدم حوافز للأطفال كي يتموا المرحلـة الثانويـة ويُيَسِّـر مـن استكمالهم للتعليم العالي.

فرص أخرى:

تُنفذ العديد من الدول الأخرى برامج لإعـادة الشـباب الذي لم يواصل دراسته- إلى الدراسة مرة أخـرى أو للحصول على دورات تدريبية غير رسمية، ومحو أمية الشباب الأمي، ورغم ذلك، لم تُنفذ كثير مـن الـدول برامج الفرص الثانية التي تلبي الاحتياجات المتنوعـة للشباب الذين هجروا المدارس في المراحل التعليميـة المختلفة والذين ينتمون إلى أوساط اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتربط تلك الدول البرامج الناجحـة بالنظـام المدرسي، كما تتعرض لمتطلبات سوق العمل، وتُـوفر تلك البرامج بشكل مرن، على أن تكون البرامج بنظام التعليم لبعض الوقت مما يمكـن مـن التوفيـق بـين مسئوليات العمل والأسرة.

وتستهدف مدارس الفرصة الثانية بالمغرب حوالي 2.2 مليون طفل بين 8-16 عاماً إمـا أنهـم لـم يلتحقـوا بالمدارس أبداً أو هجروها قبل إتمام المرحلة الإلزامية، ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع هـؤلاء فـي المنـاطق

الريفية، كما أن 45 بالمائة منهم فتيات، وتقوم وزارة التعليم بعمل برامج شراكة مع المنظمات غير الحكومية بحيث توفر الوزارة التمويل والمدربين وتطبيق المواد الدراسية بينما تقوم المنظمات غير الحكومية بإشراك الخريجين الجدد للعمل كمدربين وبإدخال الطلاب وتوفير اعتمادات إضافية للبرنامج، وإدارة البرامج المحلية[12].

التعليم الاقتصادي لأصحاب المشاريع الخاصة العاملة في الزراعة الحديثة:

يحتاج أصحاب المشاريع الخاصة العاملون في مجال الزراعة لمهارات وكفاءات تمكنهم من العمل في الأسواق المفتوحة والأسواق التي بها قدر من الطلب، ورغم أن الأساليب الزراعية المتقدمة لا تزال أساسية، إلا أن أصحاب المشاريع الخاصة يجب أيضاً أن يفهموا بشكل أفضل الجانب التجاري في عملهم وهم أيضاً في حاجة لمزيد من المعلومات الموثوقة عن السوق وفهم جيد لنفقات وعائدات عملهم، ولمعرفة الاستثمارات المطلوب القيام بها، وتسلسل القيم التي يعملون من خلالها.

ومن أجل مساعدة الطلاب في الحصول على موطئ قدم في مجال الزراعة الحديثة، تقوم بعض الجامعات الأفريقية بتشجيع تطوير المشاريع، وتقدم كلا من جامعة سوازيلاند، وكلية الزراعة في بتسوانا مشاريع خاصة عملية حيث تنفيذ خطة عمل للمشاريع التجارية باستخدام اعتمادات ائتمانية متقدمة بحيث يحتفظ الطلاب بنسبة 75 بالمائة من الأرباح وقد شاركت منظمة بحثية تعمل في مجال الزراعة وتسمي معهد الاقتصاد الريفي Institut di Economie Rurale مع معهد الـ Institut Politechnique Rurale في إقامة جهاز تفريخ (حضانة) زراعي، يمكن أصحاب المشاريع الخاصة العاملة في مجال الزراعة من دمج التقنيات الحديثة مع الأنظمة الزراعية المحلية[13].

وتعد جامعة EARTH في كوستاريكا[14] خريجها لبدء مشروعات زراعية، وتركز الجامعة على تطوير قيمة المشروعات والإدارة البيئية لها، وخدمة المجتمع[15]، أما جامعة ماكريري Makerere في أوغندا، فهي بصدد تبني نفس منهج جامعة EARTH، وفي شيلي، تدعم مراكز الإدارة التي تديرها نقابات الفلاحين – عملية صنع القرار، والقدرات الإدارية الخاصة بأصحاب المشاريع الخاصة في أوساط الأسر العاملة في مجال الزراعة والنقابات لبدء مشروعات زراعية، وتركز الجامعة على تطوير قيمة المشروعات والإدارة البيئية لها، وخدمة المجتمع أما جامعة ماكريري Makerere في أوغندا، فهي بصدد تبني نفس منهج جامعة EARTH، وفي شيلي، تدعم مراكز الإدارة التي تديرها نقابات الفلاحين – عملية صنع القرار، والقدرات الإدارية الخاصة بأصحاب المشاريع الخاصة في أوساط الأسر العاملة في مجال الزراعة ونقابات المنتجين ذات التوجيهات التسويقية[16].

الباحثون الزراعيون، والمزارعون المحترفون:

تتطلب الزراعة الحديثة وجود قدر كبير من الباحثين في مجال الزراعة، والمزارعين المحترفين المدربين تدريباً جيداً [17] ولكن المؤسسات التعليمية والتدريبية ليست مؤهلة دائماً للاضطلاع لهذه المهمة.

وقد استنفذ مخزون الموارد البشرية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء على نحو خطير، حيث إنه من بين 27 دولة أفريقية، تشهد نصف هذه الدول تقريباً انخفاضاً في أعداد الباحثين الزراعيين وذلك إبان عقد التسعينيات من القرن العشرين (انظر فصل 7)[18]، ذلك أن باحثاً واحداً فقط من بين كل أربعة باحثين – حاصل على درجة الدكتوراه، كما أن الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها النساء المحترمات في تطوير الأنظمة الزراعية لا تزال غير مستغلة حيث تشكل النساء نحو 18 بالمائة من عدد علماء الزراعة الأفارقة[19].

وتتكرر الشكوى من هجرة العاملين في مراكز البحوث وعدم شغل كل الوظائف في المراكز البحثية والجامعات، وغالباً ما يرتبط النقص في العاملين والخسائر البشرية نتيجة الإصابة بفيروس الإيدز، وقد أدار المانحون ظهورهم عن تمويل التعليم العالي والتدريب في مجال الزراعة لمدة تزيد على العشرة

سنوات، وثمة حاجة شديدة لجيل جديد من الباحثين الزراعيين لسد النقص في مخزون الموارد البشرية والمشاركة في الفرص المتغيرة المرتبطة بزيادة الإنتاج الذي يوجهه السوق ويجب أن تركز الجهود الساعية لإعادة تنشيط وتفعيل التعليم الزراعي على تطوير المناهج وتغيير أساليب التدريس، وزيادة أعداد الخريجين في جميع المستويات التعليمية من المرحلة الثانوية حيث إن معظم المؤسسات التعليمية تدرس مناهج تركز على إنتاج المحاصيل السائدة والمواشي التقليدية، ولذا يجب أن تقدم عملية إصلاح المناهج مرونة إدارية أكبر لمواجهة التغيرات السريعة، كما يجب أن تقدم عملية الإصلاح تلك واستجابة أكبر لأصحاب العمل والشركات.

إن أحد الجهود لإصلاح مواطن الخلل تلك هو أن تقوم العشرات من الجامعات التي تدرس باللغتين الفرنسية والإنجليزية بتنفيذ عملية لرفع المستوى المهني للعمال مع قيام صندوق ساساكوا Sasakawa الأفريقي للتعليم الإضافي، بالمساعدة في تلك العملية، وبالتركيز على المحترفين متوسطي المكانة، فإن البرنامج يقدم منهج دراسي متعدد فروع المعرفة، كان قد تم إصلاحه، ويمنح درجتي البكالوريوس في العلوم، والماجستير في العلوم، ويركز البرنامج على دعم عمليات نقل التقنية، وعلى الأساليب التي تعتمد على المشاركة، وعلى احترام المعارف المحلية[20].

أما بالنسبة للتعليم العالي الزراعي، يجب أن تكون الأولوية للقيام بحملة تطوير كبرى للأفراد فخلال عقد الستينيات من القرن العشرين، أرسلت الحكومة البرازيلية ألف من أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين، لدراسة الزراعة بالخارج، وفي خلال السبعينيات من القرن العشرين، أرسل مشروع البحوث الزراعية البرازيلي (EMBRAPA) خمسمائة من الباحثين الزراعيين للخارج للحصول على درجة الدكتوراه[21]، وهؤلاء العلماء هم الذين وجهوا عمليات النمو والتنويع الهائلة للصادرات الزراعية البرازيلية خلال الثلاثة عقود الماضية.

وقد أسفرت البرامج القوية لتطوير رأس المال البشري عن مكاسب طويلة المدى جنتها كل من البرازيل، الهند، ماليزيا، ودول أخرى، ألا يمكن لأفريقيا أن تتبع نفس السبيل؟ نظراً لتقاعد كبار الباحثين وأعضاء هيئات التدريس، فينبغي على أفريقيا أن تشن حملة قوية (لتنمية) رأس المال البشري، ويجب أن تهدف هذه الحملة لتوفير التدريب لنيل درجة الدكتوراه لعدد ألف من الطلاب الدارسين للزراعة خلال الخمس عشرة سنة القادمة[22] مع تخصيص نصف هذه المنح على الأقل للنساء، إن مبادرة المنحة الدراسية للنساء– التي قامت بها جامعة ماكريري في أوغندا والتي أنشأتها مؤسسة كارنيجي – يمكن أن تكون مثالاً يُحتذي به في هذا الإطار.

ويمكن أن يتم التدريب لنيل درجة الدكتوراه في المراكز الأفريقية القائمة والمعروفة بقوة الفروع العلمية الزراعية مثل مركز تنمية المحاصيل الموجود في مدينة بيتر مارتيز بيرج في جنوب أفريقيا، أو في جامعة جومو كينياتا للزراعة والتكنولوجيا في كينا، أو في الكلية الوطنية العليا للزراعة (Ecole Nationale Superieure D' Agriculture) في السنغال، وكبديل لذلك، يمكن أن يتم هذا التدريب في الجامعات الأفريقية العامة حيث يمكن لعلوم مثل الأعمال، الاقتصاد، الأحياء، العلوم أن تكمل الفروع العلمية الزراعية.

ونظراً لاعتماد شتى فروع المعروفة على بعضها البعض، فقد يكون من الأفضل تدريب المتخصصين الزراعيين في الجامعات. العامة حيث يوجد تفاعل وثيق مع المتخصصين في الأقسام الأخرى بدلاً من معاملة العلوم الزراعية وعلوم الاقتصاد الزراعي كفروع علمية منفصلة عن بعضها البعض ووضعها في جامعات زراعية منفصلة، ويجب أن يحدث هذا التغيير الآن، وأن يبدأ بالاستثمار في برامج الدراسات العليا في الجامعات المحلية.

وعندما لا يكون التدريب المحلي مجدياً في بعض فروع العلم، يمكن الحصول على تدريب لنيل درجة الدكتوراه مع الحصول على موارد علمية دولية من

مواقع دولية أو من خلال برامج متصلة يمكن أن تضم تدريب محلي متصل بموارد المعرفة الدولية ومن خلال تعليم طرق القيام بالأبحاث، والتعامل مع نطاق أكثر اتساعاً من التقنيات الحديثة، وقد أدت التحركات الكبيرة للطلاب من الجنوب للجنوب إلى تسهيل الحصول على برامج دراسات عليا لطلاب من دول ليس بها البنية التحتية اللازمة مثل الجامعات.

وفي المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء، تعد جنوب أفريقيا ثاني أهم الأماكن التي يتجه الطلاب إليها (بعد دول أوروبا الغربية)، حيث يدرس 9 طلاب من كل عشر طلاب يدرسون خارج بلادهم وفي بلد من بلدان المنطقة في جنوب أفريقيا أما في منطقة شرق آسيا، يبقي 40 بالمائة من الطلاب الذين يدرسون بالخارج في المنطقة[23] وتعد جامعتا بريتوريا (في جنوب أفريقيا) والفلبين في لوس بانوس المراكز الأساسية للطلاب الأجانب الدارسين للعلوم الزراعية.

ونظراً لطول الوقت اللازم لإعداد جيل من العلماء الزراعيين والمتخصصين يجب القيام بإجراء فوري ويجب تطبيق برامج تجمع بين تطوير الجامعات المحلين، ودعم المراكز الإقليمية ذات التميز في التدريس والأبحاث، كما يجب توفير تدريب ذي تكلفة معقولة، ومستوى مرتفع خارج المنطقة.

بؤرة التركيز ح الصلات ذات الاتجاهين بين الزراعة والصحة

الزراعة يمكن أن تشكل التهديدات الرئيسية للصحة من خلال زيادة حالات الإصابة بالملاريا المرتبطة بالري، ومبيدات الآفات السامة، والأمراض المنقولة من الحيوان إلى الإنسان مزارع في نظم تربية الماشية المكثفة. وبعض الدول النامية الرئيسية في العالم تعاني من مشاكل صحية، مثل الإيدز/والملاريا والتي يمكن أن يكون لها آثار وخيمة علي الزراعة، من خلال فقدان العمالة، والمعرفة، وأصول الأموال. لذلك فتنسيق التداخلات الصحية والزراعة يمكن أن يؤدي إلى فوائد كبيرة لرعاية الفقراء في البلدان النامية.

الزراعة تؤثر على الصحة والصحة تؤثر على الزراعة. وتدعم الزراعة الصحة من خلال توفير الغذاء والتغذية لسكان العالم ومن خلال توليد الدخل الذي يمكن أن ينفق على الرعاية الصحية. إلا أن الإنتاج الزراعي والاستهلاك الغذائي يمكن أيضا أن يزيد من مخاطر الأمراض المتصلة بالمياه (الملاريا) والأمراض التي تنقلها الأغذية فضلا عن مخاطر صحية محددة ترتبط مع الأنظمة والممارسات الزراعية، مثل الأمراض الحيوانية المعدية (أنفلونزا الطيور والحمى المالطيه)، والتسمم بالمبيدات والافلاتوكسيكس (التسمم بالمواد الكيميائية)[1].

وتتسبب الأمراض والوفيات الناجمة عن الإيدز والملاريا والسل، والأمراض الأخرى في خفض الإنتاجية الزراعية من خلال فقدان العمالة، ومعرفة البالغين القادرين على الإنتاج، والأصول المعدة لمواجهة المرض. ولأن معظم فقراء العالم يعملون في الزراعة فهم يعانون أكثر من غيرهم من العلل والأمراض، لذا فإن التوصل إلى رؤية متكاملة من أجل الزراعة والصحة يُعتبر أمراً ضرورياً لمعالجة الفقر وتعزيز الزراعة من أجل التنمية.

يضعف عدم وجود تنسيق في عمل السياسات بين الزراعة والصحة[2] من الجهود الرامية إلى التغلب على اعتلال الصحة في صفوف فقراء الريف ويعطي إعفاءًا قصيرًا لدور الزراعة في التخفيف من مخاطر المشاكل الصحية في كثير من دول العالم. والمتمثلة هنا في الملاريا، والتسمم بالمبيدات، والإيدز، والأمراض المنقولة من الحيوان إلى الإنسان. وستتم مناقشة أهمية الارتباط عن طريق الأمن الغذائي والتغذية في مكان آخر(بؤرة التركيز ج).

الملاريا

يمرض كل عام ما يقدر بـ 300 إلى 500 مليون شخص بالملاريا، كما تحدث أكثر من مليون حالة وفاة من جراء هذا، أغلبهم من الأطفال)[3] وتؤثر خصائص نظم الإنتاج الزراعي، مثل تناوب المحاصيل، ووجود الثروة الحيوانية، وقرب القرى إلى الحقول ومصادر المياه، علي خطر الملاريا. ولاسيما في الري الذي يهيئ الظروف لصالح الطفيليات وتسهيل انتقال الأمراض[4].

ووجد الباحثون في أثيوبيا الملاريا منتشرة في القرى التي تكون قريبة من منطقة السدود الصغيرة[5] التي تقيمها الحكومة. ولكن الملاريا فى تنزانيا أقل انتشارًا في مناطق الري حيث زراعة الأرز التي تحسن من دخل الأسر الزراعية بحيث يمكن أن تتحمل نفقات شبكات لمعالجة المبيدات الحشرية[6].

إن أثر الملاريا على الإنتاجية الزراعية له تاريخ طويل. ففى النصف الأول من القرن العشرين، كان يؤدي إلي مشكلة من مشاكل الصحة العامة في إيطاليا، كما هو الحال في الكثير من العديد من البلدان النامية اليوم. وكان التغيب الناتج عن المرض والوفاة شائعاً خلال فصل الزراعة، تاركاً الملايين من هكتارات من أخصب الأراضي الإيطالية[7]. في دول العالم النامية، لا تزال الملاريا لها آثار سلبية خطيرة على الإنتاجية. حيث أظهرت دراسة واحدة للمزارعين المشاركين في الإنتاج المكثف للخضراوات في ساحل العاج أن الذين يعانون من الملاريا ينتجون نحو نصف الغلة ونصف دخل المزارعين من الأصحاء[8].

من الممكن السيطرة على الملاريا بواسطة تعديل ومعالجة نظم المياه الزراعية. في أوائل القرن العشرين

حدث التحسينات والصيانة لأنظمة الري والصرف من حالات الإصابة بالملاريا إلى أكثر من النصف في جمهورية مصر العربية، والهند، واندونيسيا[9]. وأظهرت دراسة حالة في الهند في 1940–41 أن الري المتقطع لحقول الأرز خفض الملاريا من 48 بالمائة إلى 4 بالمائة. واليوم، هناك العديد من الخيارات المتاحة للتخفيف من الآثار السلبية للري مع الحفاظ على الإنتاجية الزراعية. وتشمل تزويد مواقع محددة بالمعرفة بأساليب الصرف، وتجفيف الرطوبة المتقطعة في حقول الأرز، زراعة الأرز بالتناوب مع محاصيل الأراضي الجافة، واستخدام الثروة الحيوانية ك "طعم" للبعوض[10].

التسمم بالمبيدات

يمكن أن تُزيد مبيدات الآفات الزراعية من الإنتاجية، ولكن عندما يتم تناولها بطريقة سليمة، وهي تعتبر مواد سامة للإنسان وغيرها من الأنواع. وبالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالسلامة الغذائية. يتسبب التعرض لتسمم غير مقصود في قتل ما يقدر بـــ 355 ألف شخص كل عام، الثلثين منهم في البلدان النامية[11] وتكون تكاليف العلاج الطبي، وفقدان العمالة، وانخفاض الإنتاجية الطويلة الأجل أن تكون مرتفعة.

يقوم كثير من المزارعين في البلدان النامية بالاستخدام المفرط لمبيدات الأفات ولا يأخذون احتياطات السلامة لأنهم لا يفهمون المخاطر ويخشون قلة حصادهم. ومما يزيد الأمور سوءًا، أنه نادرًا ما تكون للبلدان النامية أنظمة تنظيمية قوية لنظم المواد الكيميائية الخطرة: حيث تستخدم مبيدات الأفات المحظورة أو المقيدة في البلدان الصناعية على نطاق واسع في البلدان النامية[12].

تتنوع تصورات المزارع للاستخدامات المناسبة للمبيدات حيث تختلف مع الثقافة والمكان والزمان. ومن الشائع فى أمريكا اللاتينية للمزارعين الاعتقاد بأن التعرض للمبيدات الحشرية يزيد من تسامحهم ويجعلهم أقوى وأكثر قدرة على العمل، وصور المعتقد الذي غالبًا ما يؤدي إلى التعرض بدرجة عالية جدًا لمثل تلك المبيدات. في مجتمعات زراعة البطاطس في كراتشي، وأكوادور، وتوثيق الباحثين 171 حالة تسمم لكل مائة ألف شخص سنويًا بسبب المبيدات في أواخر التسعينيات وتعد من أعلي المعدلات عالمياً. فقد مثل التسمم بالمبيدات هناك أكبر ثاني سبب للوفاة بالنسبة للرجال (19 بالمائة) والرابع للمرأة (13 بالمائة). ومن هنا نرى أن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وفقدان وقت العمل يفوق فوائد استخدام المبيدات الحشرية. بينما حقق المزارعون الذين ركزوا علي المواد الطبيعية وعدم استخدام مبيدات الآفات بدرجه كبيرة إلا عند الضرورة مع الحفاظ على المحاصيل معدلات ربح متزايدة [13].

فى الفلبين فى سنة 1989–91 طبق عموم المزارعين جرعتين من المبيدات الحشرية[14] لكل موسم نمو، مما أدى إلى رفع التكاليف الصحية بمتوسط 70 فى المائة من تلك التي لا تستخدم المبيدات. استفاد المحصول من استخدام مبيدات الآفات أكثر من ما يقابله من تكلفة المرض[15].

وللحد من التكاليف الصحية والاقتصادية من استخدام مبيدات الآفات، يمكن لواضعي السياسات المالية تمويل التدريب والحملات الإعلامية والحد من إمكانية الوصول إلى المواد الكيميائية الزراعية الأكثر خطورة من خلال فرض ضرائب أو حظر استخدامها. كما يظهر التحكم الطبيعي والإدارة المتكاملة للآفات، نتائج واعدة. في نيكاراجوا أدى تدريب المزارعين على استخدام المبيدات المناسبة لتقليل معاناة التعرض الأقل بعد سنتين، وتسبب في ارتفاع صافي العائدات عن غير المدربين[16].

فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب HIV وAIDS

في عام 2006 قدر أن 39.5 مليون شخص في العالم كانوا مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، وحوالي 2.9 مليون آخرين لقوا حتفهم بسبب هذا المرض[17]. إن معظم الأشخاص المتضررين من الإيدز كانوا يعتمدون على الزراعة، وانحدرت سبل معيشتهم من

جراء هذا المرض في كثير من البلدان. في كثير من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يتطلب الإيدز إعادة التفكير في سياسات التنمية، كما أن أجزاء من جنوب آسيا قد تواجه حالات مماثلة إذا لم يخمد هذا التوسع الوبائي[18].

لقد حدت الأمراض والوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز من العائدات والإنتاجية الزراعية. وأجريت دراسة فى عام 1997 علي إنتاجية العمال من الشاي الكيني وجدت متوسط الإنتاجية يوميًا أقل 23 بالمائة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من العمال من العاملين الأصحاء فى الميادين نفسها[19]. علاوة على هذا أظهرت دراسة من الأسر الريفية في موزمبيق أن الأسر التي عانت من مرض أو وفاة الذكور البالغين يُحتمل أن تكون قد عانت من خفض كبير في الإنتاج الغذائي، بالنسبة إلى فئات أخرى من الأسر. وهذا يُمثل صدمة كبيرة بالنسبة للأسر التي تعتمد على إنتاج الكفاف وبالفعل أقل بكثير من الحصة الغذائية الموصى بها على (الشكل H.1).

ويحد فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب من قدرة الخدمة المدنية الزراعية. بين عامي 1996 و2000 في كينيا، 58 بالمائة من جميع الوفيات من الموظفين في وزارة الزراعة كانت مرتبطة بالإيدز[20]. كما تنبأت وزارة الزراعة في موزمبيق بأنها قد تفقد 20–24 بالمائة من الموظفين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب في الفترة من 2004 إلي 2010.

انخفاض الإنتاج الزراعي والأرباح، يمكن أيضا أن يزيد من خطر فيروس نقص المناعة البشرية. إن مواجهة سبل العيش غير الآمنة، يتسبب في أن بعض أفراد الأسرة يتجهون إلى الهجرة بحثاً عن العمل أو الانخراط في ممارسة الجنس على سبيل المقايضة. وتشير الدراسات إلى ارتباط كبير بين الهجرة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، مما يدل على أن التنقل يؤدي إلى زيادة احتمال السلوك المحفوف بالمخاطر[21].

الشكل 1.ح انخفاض ثابت في إنتاج الغذاء بعد حالات المرض أو الوفاة تأثراً بالإيدز في موزامبيق النسبة المئوية للإنتاج الإجمالي اليومي لاستهلاك السعر الألفي الموصي به يومياً.

إجمالي إنتاج كنسبة مئوية للاستهلاك اليومي المنصوح به بالسعرات الحرارية

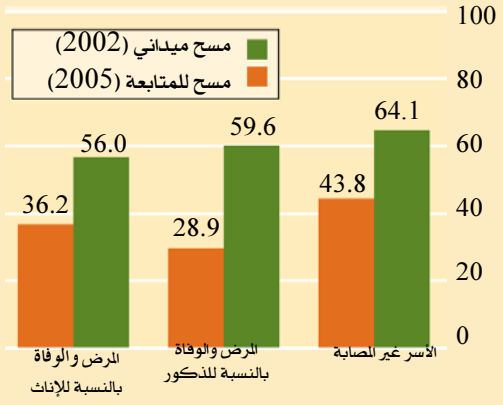

المصدر: بيانات من Massingue ودونوفان (2007)

وبمقارنة إنتاج السعر الألفي من الأسر المتضررة من الكبار أو المرض أو الوفاة، من المرجح أن تكون مرتبطة بالايدز، لم تتأثر مع الأسر المعيشية في المناطق الريفية في موزمبيق.

ملحوظة: نظرًا لأن إنتاج مزارعي الكفاف، يمكن أن يستخدم كمقياس للاستهلاك – النتاج بالمائة يوميًا المنصوح به بالسعرات الحرارية يساوي متوسط كمية الإنتاج المنزلي (سعرًا حراريا في اليوم (ما يعادل الكبار) مقسوما على الاستهلاك المنصوح به و (3000 سُعرًا حراريا في اليوم (ما يعادل الكبار).

وهناك مجال كبير للسياسة الزراعية على أن تصبح أكثر استجابة لفيروس نقص المناعة البشرية وكذلك دعم الأهداف الصحية والزراعية. ويعتبر تعزيز التكنولوجيات والمحاصيل من إحدى الطرق لمعالجة فقدان وفيات العمالة الناجمة عن الإيدز في مجال الزراعة. أما بالنسبة لصغار الملاك الأكثر فقراً قد تكون، القيود الرئيسية على العيش هي الأرض والنقدية بدلاً من العمل. لذلك فالتحويلات النقدية لمساعدتهم على توظيف اليد العاملة، وضمان امتلاك النساء للأراضي، وتوسيع نطاق الإرشاد الزراعي ليشمل

النساء والأيتام يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على الرعاية الاجتماعية[22].

يمكن الاستفادة من بعض البرامج المستهدفة للصلات بين الإيدز والحياة الزراعية. وذلك للتغلب على قلة الأراضي والعمل وكثيرًا ما يواجه المصابين بالإيدز معضلة تحمل النفقات، واستعادة سبل كسب العيش من خلال برنامج الزراعة الذي نفذ في ليسوتو في عام 2002 والرعاية من قبل وزارة الزراعة، وتشجع إنتاج المحاصيل الغذائية العالية المحتوي على قطع صغيرة من الأرضي القريبة من البيوت. وقدر ذكر 53 بالمائة من المشاركين قد استقرت بهم الأوضاع أو زاد إنتاجهم الغذائي[23] برنامج آخر في موزمبيق يوفر للأيتام والأطفال الضعفاء الأكثر عرضة لارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية – المهارات الحياتية والزراعية فضلاً عن الوجبات اليومية المغذية. وهناك برامج مشابهة يجري اختبارها في كينيا وناميبيا وسوازيلاند وزمبابوي[24].

ارتفاع تهديدات الأمراض الحيوانية المنشأ

ارتبطت ثورة الثروة الحيوانية في البلدان النامية بالنمو غير المسبوق في التجمعات الحيوانية في المناطق الحضرية والمناطق القريبة من الحضرية للبلدان النامية، مع التأثيرات الكبيرة على صحة الإنسان والحيوان. هناك 1.415 نوع من الكائنات المعدية من المعروف أنها مسببة للأمراض إلى البشر، فإن 61 بالمائة من هذه الأمراض هي حيوانية المصدر، أو يمكنها الانتقال من الحيوانات إلى البشر. كما يعتبر 175 نوعًا من الأمراض المعدية للكائنات الحية تعتبر "ناشئة" (أو المعاد تنشئتها) في الإنسان، 75 بالمائة حيوانية المصدر[25]. ويعد الفقراء هم الأكثر عرضة لهذه الأمراض دائماً نظراً لقربهم وحاجتهم الدائمة لحيوانات المزرعة.

الأمراض الحيوانية المصدر لها أهمية في البلدان النامية تنقسم إلى ثلاثة أشكال مبنية علي نوع الانتقال: المنقولة بالأغذية (الديدان الشريطية، الحمى المالطية، والسل)، المعدية (انفلونزا الطيور، والسل)، والأمراض التي تحملها ناقلات (داء الكلب أو داء المثقبيات).

تعتبر الأمراض الحيوانية منذ زمن طويل مسألة اقتصادية كبرى. والخسائر من وفاة الحيوانات الناجمة عن سلالة فيروسH5N1 انفلونزا الطيور من الأمراض الشديدة والسيطرة عليها تحتاج إلي تكاليف تشغيل تقدر بعشرات المليارات من الدولارات. ومنذ أواخر عام 2003 كانت سلالة من انفلونزا الطيورH5N1 هي المسئولة عن نفوق 4544 من الدواجن في 36 بلداً، بالإضافة إلى 269 حالات مرضية بشرية ووفاة 163 واعتبارًا من يناير2007). ليس من السهل انتقال الفيروس من وإلي البشر. ولكن مما يثير القلق الشديد أنه يمكن أن يتحول داخل الحيوان أو الإنسان لينتقل بسهولة من البشر إلى البشر، ورفع احتمالية كارثة الوباء.

الوسيلة الرئيسية للتحكم في الأمراض الحيوانية هو الذبح على وجه السرعة وغيرها من الحيوانات المريضة التي يكون هناك اتصال بينها وبين البشر وتخفيض الحمولة الفيروسية. التلقيح يعتبر مكلفًا وصعبًا تحت ظروف البلدان النامية[26]. لذلك فالسيطرة على الأمراض الحيوانية في المنشأ الحيواني أمر بالغ الأهمية والصعوبة[27]. والسبيل إلى ذلك هو الاستجابة بسرعة وبصورة شاملة بمجرد ظهور المرض في الحيوانات[28]. وهذا يتطلب ليس فقط تدريب الفنيين بل أيضًا إيجاد الحوافز للكشف عن وإعدام الحيوانات المريضة.

الجزء الثالث

الفصل العاشر

البرامج الناشئة في البلدان من أجل عوالم الزراعة الثلاثة

كيف يمكن توظيف جداول أعمال الزراعة من أجل التنمية للوصول لأفضل النتائج؟

لو أن التنمية الزراعية لديها هذه القدرات النادرة لخفض معدلات الفقرفلماذا لم تدرك البلاد النامية ذلك بجدية؟ هبطت معدلات الفقر سريعاً في الصين، والهند، وفيتنام، وبلدان أخرى عندما تخطوا أوقات سريعة من التنمية الزراعية إلى انطلاقات صناعية ودخول عالية تبعت لحظات مهمة من التنمية الزراعية في اليابان وفي الجمهورية الكورية. ولكن تستخدم الزراعة القليل للتنمية ولتأمين الطعام في البلدان القائمة على الزراعة اليوم بنفقات اجتماعية مرتفعة. كما أن قدرتها الكاملة لخفض الفقر الريفي لا تستغل إلا بقلة في تغيير وتمدين البلدان النامية ذات عدد سكان كبير من الريف الفقير.

وتقترح الفصول من 4 إلى 8 بعض الأسباب لقلة استغلال الزراعة في التنمية والتي تشمل (1) إصلاحات غير مكتملة وغير سوية لنظام التجارة العالمي (وخصوصاً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2) السياسات الانحيازية المتقلصة المستمرة ضد الزراعة في الكثيرمن البلدان النامية، (3) موارد الزراعة التي تعاني من وجودها تحت الاستثمار ومن ضآلة الاستثمار ومن تقاعص المتبرعين عن استغلالها منذ البداية، (4) تنمية مؤسسية غير مكتملة وخصوصاً للمستأجرين الصغار والذي يتبعه تخفيض مقياس البلد في الزراعة، (5) بطء في إخراج وفي تبني ابتكارات تكنولوجية جديدة، (6) استنزاف الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية المرتفعة والتي تقلل من حصاد الإنتاجية. ولكل سبب الحلول الخاصة به والتي يتم تناولها في كل من هذه الفصول.

ولكن الدروس السابقة لايمكن تطبيقها دائماً على المستقبل وخصوصاً في سياق فرص مهمة جديدة. ويمكن للتحديات الجديدة أن تخترق النماذج الجديدة. هذا بالإضافة إلى أن جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية يجب أن يكون مناسباً ومحدداً للسياق وعاكساً لنموذج القرية والظروف المحلية. كما أن هذا الفصل يقوم بإبراز بعض هذه الفرص والتحديات ويقترح رؤية الزراعة للتنمية في زراعة العوالم الثلاث. كما أن جوانب استغلال جدول الأعمال سيتم تناوله في فصل 11.

فرص جديدة وتحديات:

فرص جديدة:

الإصلاحات في السياسات الاقتصادية الكبيرة، وفي النظم التجارية وفي سياسات التسويق في الكثير من البلدان الفقيرة في 1990 أدت إلى حوافز أفضل للفلاحين للاستثمار وإلى عملاء تجاريين خاصين أكثر نشاطاً. كما أدت إلى عوائد أكبر للاستثمار العام والخاص في الزراعة وفي المناطق الريفية (انظر فصل 4) . فإن عدد النزاعات المسلحة قد انخفض مما جعل العديد من البلدان يتبنى أساليب أكثر ديمقراطية وذات أوضاع لامركزية من السلطة. بالإضافة إلى أن العولمة تفتح فرص تصدير جديدة وتزيد تدفق العملة الأجنبية والتكنولوجيا. أما سلاسل القيمة العالية فهي تعمل على دمج الأسواق على الميزان العالمي وظهور زراعة جديدة تنتج منتجات عالية القيمة والتى يسيطر عليها التغيرات في متطلبات المستهلك. كما أن الأسواق الإقليمية تفتح لمحاصيل الغذاء التقليدية كما في غرب أفريقيا ومركوسور (انظر فصل 5).

وتقدم الابتكارات المؤسسية وسائل أكثر فاعلية وإن كانت غير مكتملة لامتلاك الأرض أو الخدمات والمدخلات المالية ومنظمات إنتاجية أكثر فاعلية (انظر فصل 6). وتقدم التكنولوجيات البيولوجية والمعلوماتية

الجديدة الإمكانية للمكاسب الإنتاجية المهمة لو أن نظم السلامة ونُظم الريف المعلوماتية الصالحة للاستخدام والتي أمكن وضعها في المكان المناسب لاستغلالها (انظر فصل 7). وتدفع طرق أفضل لإدارة الموارد الطبيعية للثبات ولخفض النفقات الخارجية (انظر فصل8).

حتى أفقر البلدان في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء كان لديها نجاحات زراعية متعددة على مر العقود العديدة السابقة والتي تلتها تطورات أكثر في البيئة الاقتصادية الكبيرة بعد عام 1990[1]. فقد جعلت بعض الحكومات في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء كما في الصين والهند للزراعة أولوية كبيرة واعدة بتخصيص أكثر من ميزانيتها لها. وقد أقر المتبرعون بنواياهم للاستثمار أكثر في الزراعة والبعض بدأ بالفعل العمل على تحقيق ذلك. فهذه الالتزامات ضرورية الآن لتثبيت ولرفع مستوى النجاح.

التحديات الجديدة:

إن رفع الإنتاجية الزراعية لجعل الزراعة أفضل والذي يعمل كأداة للتنمية ليس سهلاً وخاصة في بعض البلدان التي في أشد الحاجة إليها. فالاتجاه الطويل المنحدرفي أسعار السلع الدولية يعرض الربح في نظم إنتاج كثيرة للخطر عند مستويات غزارة الإنتاج. فإنه مع إغلاق حدود الأرض أمام جزء كبيرمن العالم النامي، واستمرار وجود ضغوط ديموغرافية قوية، فإن المكاسب في إنتاجية الأرض وإدارة أرض ثابتة قد أصبح أساسياً. ومن ناحية أخرى تتحدى أسعار الطاقة المرتفعة مستقبل القوة الزراعية معتمدة على مشتقات البترول مثل سماد النيتروجين. هذا بالإضافة إلى تيارات جديدة من الابتكارات التكنولوجية والتي يمكن أن تقل بسبب قلة الاستثمار في البحث وفي التنمية وفي عدم وجود تقنيات السلامة لتوجيه تبني التكنولوجيا الجديدة فى الجينات.

سوف يشجع تغير المناخ وزيادة ندرة المياه على الاستخدام الأمثل للمياه ونظم فلاحة سلسة. تغير المناخ كما سيكون شديداً جداً في بعض البلدان الفقيرة التي ليست على أي استعداد للتأقلم. فإدارة المياه في هذه البلدان ليست متطورة بأي شكل لا يتم تمويل العلوم لإحداث تكنولوجيا جديدة قادرة على التكيف.

ولذا فإن في أي تنمية زراعية مستقبلية يجب أن يضاعف الأخضر(إنتاجيًا ويكون صديقًا للبيئة) بل يجب أيضاً أن يضم أصحاب الحيازات الصغيرة وخاصة المرأة. وهذه الحقيقة تفرض تحديات هائلة مع الاقتصاديات الزائدة المرتبطة بقيمة السلاسل الأسواق المركزية التجارية ماركت والأسواق ذات القيمة التصديرية العالية. وعلى التنمية الزراعية أن توفر وظائف جيدة للفلاحين غير المالكين والمهمشين ولكن هناك العديد من الابتكارات الموفرة للعمالة وتظل الوظائف موسمية وغير متطلبة للبراعة. كما يجب أن تُفتح فرص استثمار جديدة في الاقتصاد الريفي اللازراعي خلال مناخ استثماري أفضل ولكنها تتطلب مهارات جديدة للريف الفقير ليمتلكها. ولا عيب من أن السياسات والمؤسسات والاستثمارات المتطورة في الزراعة يمكن أن تخفض معدلات الفقر. كما أن هناك طرق شاملة متعددة القطاعات مطلوبة من أجل توصيل إسهامات الزراعة مع استثماراتها إلى قطاعات أخرى طارحة نقاط معقدة من أولويات الاستثمار والتناوب السياسي في عمليات الميزانيات وتسوية التنفيذ فيما بين القطاعات المختلفة (انظر فصل 11).

إن مخاطبة الاقتصاد السياسي لجدول أعمال الزراعة من أجل التنمية سيكون صعباً. فالتحدي السياسي الاقتصادي الأول سيكون لمساندة حلف الزراعة في البلدان القائمة على الزراعة والتي تستطيع أن تحرك مساندة العامة لفكرة التنمية الزراعية المعتمدة على أصحاب الحيازات الصغيرة. أما التحدي السياسي الاقتصادي الثاني فهو تجنب الإعانة الحكومية ومكابد الحماية في مخاطبة اختلافات الدخل الريفي المدني والفقر في التحويل وفي البلدان المدنية بالاستثمار أكثر في السلع العامة وفي شبكات الأمان. فيمكن للمؤيدين الخاصين إضافة صوتهم وتأييدهم السياسي لتحسين الحوافز الزراعية.

المنهج المقترح:

ظهر منهج الزراعة من أجل التنمية من خلال تطبيق دروس من الماضي وتقدير الفرص والتحديات الجديدة بسمات عامة متعددة. فهذه الطريقة تعتمد على ظروف مسبقة مثل أسس الاقتصاد الكلي والاستقرار الاجتماعي السياسي. وتعتبر شاملة في تحريك الكثير من العوامل في عالم الزراعة مثل: أصحاب الحيازات الصغيرة ومؤسساتهم، الأعمال الزراعية، المقاولين الخاصين في مجموعات القيمة، البلد بأدوارها ومهامها الجديدة والمجتمع المدني من أجل توازن الأهداف المتعددة للسياسة (إطار 10.1). فهذا المنهج يختلف بين أنواع البلدان واحتياجاتها حيث تصبح مستقرة بيئيًا وعملية للتنفيذ.

الشروط المسبقة:

الاستقرار السياسي والاقتصادي الكبير ضروري من أجل التنمية الزراعية فبدون الاستقرار يمكن لأجزاء بسيطة أخرى من جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية أن يُنفذ، وهذه مقدمة منطقية يمكن تداركها بشدة في البلدان المعتمدة على الزراعة بعد منتصف 1990.

الفهم:

يجب أن تعكس السياسات أربعة أهداف في "مُعين السياسات" والتي تضع الأولويات في جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية (10.1). السياسة الأولى تؤسس أسواق فعالة و قيمة القيود. أما السياسة الثانية فهي تسرع دخول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الزراعية ورفع ابتكاراتهم وتنافسهم. السياسة الثالثة تحسين المعيشة وتوفير الغذاء في وجود الوظائف الزراعية الريفية القليلة المهارات. أما السياسة الرابعة فهي تزيد التوظيف وفرص الاستثمار في الاقتصاد الريفي بينما تدفع المهارات لتجعل الريف الفقير ليحصل على هذه الفرص أو أن يهاجر بنجاح. فهذه السياسات جميعًا تؤدي إلى ثلاث سبل للخلاص من براثن الفقر وهى الزراعة والتوظيف الريفي والهجرة خارج دائرة الفقر.

إطار 10.1 معين أهداف السياسات الأربعة في جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية:

1. **تحسين اختراق الأسواق وتأسيس قيمة قيود فعالة:**

تربط قيمة القيود بالطلب في الأسواق الزراعية لمنتجي أصحاب الحيازات الصغيرة وتخلق الوظائف عبر تلك الروابط وفي الزراعة. فبالإضافة لتدخلات السياسة لتسهيل تطوير قيمة القيود التي تشمل تحسين المناخ الكلي للاستثمار وتكوين شراكة استراتيجية عامة وخاصة.

2. **تشجيع تنافس** أصحاب الحيازات الصغيرة **وتسهيل دخول الأسواق:**

يمكن أن يكون أصحاب الحيازات الصغيرة منافسين ومصدر للابتكار بواسطة منح كافية ثمينة. وفي إطارات محببة مما تجعلهم يسوقوا الكثير. كما أن تدخلات السياسة لتشجيع تنافسهم وربحهم يشمل إصلاحات التجارة من أجل اختراق أفضل للأسواق وبنية تحتية أفضل، وتكنولوجيا أفضل وخدمات مالية ومدخلات مناسبة ومنظمات فعالة للمنتج فعالة لكسب الخدمات والأسواق وصناعة السياسات.

الحث على التحول من الوجود في الأسواق يتطلب زيادة امتلاك الأسهم من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة العاديين وخصوصاً للأرض ولمهارات المقاولين ولرأس المال الاجتماعي. كما أنه يتطلب بنية تحتية لفتح آفاق جديدة لديها قدرات زراعية ولكن تعاني من اختراق ضعيف للأسواق وتقنيات ضعيفة لإدارة المخاطر.

3. تحسين المعيشة في وجود وظائف زراعية ريفية وقليلة المهارات:

يمكن تحسين المعيشة للفلاحين المتواجدين بواسطة ثلاث وسائل. الوسيلة الأولى هي بزيادة إنتاجية الأرض (لغلة أكبر في قطع أرض صغيرة) وإنتاجية العمالة (لزيادة دخول عمالة الأرض والعمالة الحرة في الوظائف الحرة غير التي في الأرض). أما الوسيلة الثانية فهي بزيادة مرونة نظم الزراعة لخفض عوامل الخطر وعدم سلامة الغذاء وخصوصاً من خلال إدارة أفضل للموارد الطبيعية. تشمل الوسيلة الثالثة تحسين القيمة الغذائية للغذاء المنتج للاستهلاك المنزلي. أما الوسيلة الرابعة فتعني بتوظيف الدخل في أسواق العمالة الزراعية وفي الاقتصاد الريفي اللازراعي ليمتلك دخل نقدي وليخفض القابلية للتأثر. كما أن تحسين سبل المعيشة للمستأجرين الصغار الموجودين وللعمالة الغير مدربة عادة يتطلب معونة غذاء، تحويلات نقدية، ومعاشات لكبار السن. وتتطلب هذه التطورات استثمارات هائلة في رأس المال البشري للجيل القادم لتجنب انتقالات للفقر فيما بين الأجيال مصحوباً بمستويات تعليم منخفضة بكثافة في المناطق الريفية..

4. زيادة فرص التوظيف في أسواق عمالة الريف وتشجيع المهارات:

من جانب العرض لسوق العمالة، حيث المهارات الجديدة لها أهمية لكسب مدخل لمصادر متعددة من الوظائف. أما من جانب الطلب ، فإن الاستثمار وفرص الوظائف للعمالة المدربة يمكن تشجيعها في القطاع الريفي اللازراعي من خلال مناخ استثماري أفضل ومن خلال تطور إقليمي وفي الزراعة من خلال التوظيف في مهن فنية وخاصة في أنشطة ذات قيمة عالية. ويمكن للعمالة المدربة أن يتم جذبها إلى هجرة ناجحة. تدريب الناس على هجر الزراعة هو الجانب الآخر من التحول الاقتصادي الهيكلي في ظل تنمية الزراعة.

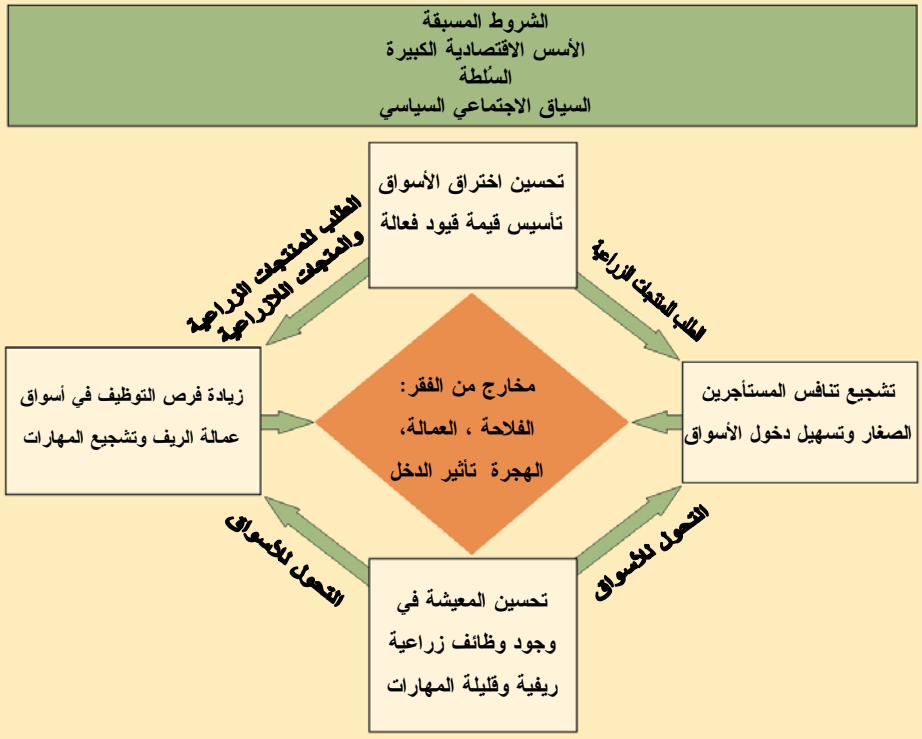

المصدر: WDR 2008 team.

المفاضلة:

جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية لأجل الاقتصاديات الزراعية والمحولة والمتمدينة. فالهدف الكلي في البلدان التي تعتمد على الزراعة هو تسريع التنمية وخفض معدلات الفقر ومنح الأمان الغذائي. أما في البلدان المحولة فالهدف هو خفض الاختلافات

القائمة بين دخل الريف والمدينة وخفض فقر الريف. أما البلدان المتمدينة فالهدف هو ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بأسواق الطعام المحلية وإلى السوبر ماركت على وجه الخصوص وخلق العديد من الوظائف الشاغرة. ولذا فإن الشروط شكلية تختلف حسب كل نوع بلد.

الثبات:

يحتاج تصميم وتنفيذ جدول الأعمال التأكيد على الثبات البيئي بواسطة الربط بين التنمية وحماية البيئة. تحتاج حوافز الإنتاج، المؤسسات والتكنولوجيا إلى أن تنحاز إلى إدارة الموارد الطبيعية بطريقة أفضل كما تحتاج إلى أن تشجع تدبير الخدمات البيئية.

المرونة:

لن تنفذ السياسات والبرامج ولن يكون لها تأثير إيجابي لو لم تكن مرنة سياسياً أو لو كانت القدرة الإدارية للتنفيذ ضعيفة أو كانت الموارد المالية غير كافية.

وبالرغم من أن العوالم الثلاثة للزراعة تقدم نماذج عامة للبلدان، فإنها تخفي أيضاً اختلافات واضحة بين البلدان في نفس العالم. ولذا فإن جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية يجب أن يكيف ليكون محدد لكل بلد.

البلدان المعتمدة على الزراعة: دفع النمو، خفض الفقر، تأمين الغذاء:

تمثل بلدان جنوب الصحراء 89 بالمائة من سكان الريف في البلدان المعتمدة على الزراعة ولذا سيكون التركيز في هذا الجزء عليها. فإن إجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي الزراعي في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء قد زاد بسبب السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية المطورة من 2.3 بالمائة سنوياً عام 1980 إلى 3.3 بالمائة في عام 1990 وإلى 3.8 بالمائة سنوياً ما بين عام 2000 وعام 2005. وقد انخفض الفقر الريفي في 10 من 13 بلد تم تحليلهم خلال 1990–2005 (انظر جدول2 في تطوير العالم المختار في نهاية الكتاب). فإن النمو السريع والخفض الثابت للفقر في الكثير من البلدان يمكن تحقيقه الآن ولكن سوف يحتاج إلى التزام وموارد.

فإن الزراعة مهمة لتأمين الغذاء في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء وخصوصاً خلال خفض معدلات الفقر. ولكن أسواق الغذاء تخدم على نحو هزيل الملايين من أصحاب الحيازات الصغيرة وخاصة في الأماكن النائية ذات البنية التحتية الضعيفة ولذا فإن هذه المناطق يجب أن تعتمد على إنتاجها لتأمين الغذاء. وتواجه العديد من البلدان قلة في العملة الأجنبية وأسعار نقل عالية والتي تحد من وارداتهم وبالتالي احتياجاتهم من الغذاء(انظر بؤرة التركيز ج).

فإن الهدف الكلي للبلدان الصحراوية الأفريقية المعتمدة على الزراعة هو تأمين نمو زراعي دائم، وخفض الفقر، وتحسين تأمين الغذاء. إن هذا الهدف يعكسه البرنامج الأفريقي المتكامل لتنمية الزراعة (إطار 10.2) للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. فإن جدول الأعمال الناشئ لتحقيق الهدف الكلي كما يشرح في الأسفل يمكن أن يمنح أساس جيد لتقيمات البلد المقترحة تحت البرنامج الأفريقي المتكامل لتنمية الزراعة.

السمات الشكلية للبلدان المعتمدة على الزراعة:

هناك سمات شكلية للبلدان المعتمدة على الزراعة يجب أن تؤخذ في الاعتبار في تشكيل جدول الأعمال لتحقيق أهداف التنمية الشاملة،وخفض الفقر، وتأمين الغذاء. ولكن الاختلاف بين البلدان الأفريقية الصحراوية وعبر المناطق داخل البلدان كبير من ناحية الحجم، والقدرة الزراعية، وروابط النقل، والاعتماد على الموارد الطبيعية وسعة البلد.

ظروف متباينة محلية:

فإن الطريق إلى نمو الإنتاجية في الصحراء الأفريقية سوف يختلف اعتباريًا عن ذلك الذي في آسيا (انظر فصل2). كما تنتج بيئات زراعية متباينة نطاق واسع من نظم الفلاحة. ويعد ثمان محاصيل:الذرة، الأرز، الشعير، الدخن، الذرة السكرية، المنيهوت، اليام، الموز/ موز الجنة من السلع الرئيسية في أفريقيا بالمقارنة مع سلعتين رئيستين فقط في آسيا خلال ثورتها الخضراء وهم الأرز والشعير[2].

إطار 10.2 برنامج التنمية الزراعية المتكامل لأفريقيا

تطور البرنامج الأفريقي المتكامل لتنمية الزراعة بواسطة الاتحاد الأفريقي من خلال مبادرة أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بهدف مساعدة البلدان الأفريقية للوصول إلى طريق أعلى من النمو الاقتصادي من خلال تنمية تقودها الزراعة وتقضي على الجوع، وتحد من الفقر وعدم السلامة الغذائية، وتسمح بتوسيع الصادرات. وتقدم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إطار مشترك (أفضل من مجموعة من برامج فوق الحدود) والتي تنعكس في الأسس الرئيسية وفي الأهداف التي تم وضعها بواسطة رؤساء أفريقيا ورؤساء الحكومات من أجل (1) توجيه استراتيجيات البلد وبرامج الاستثمار، (2) السماح بتعلم النظير والمراجعة و (3) تسهيل ميلا أكبر وتناغم لجهودالتنمية.

تعريف الأسس والأهداف الأساسية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي كما يلي:

- التنمية المدارة بالزراعة كإستراتيجية أساسية لتحقيق هدف تنمية الألف عام للحد من الفقر.
- 6 بالمائة متوسط نسبة نمو سنوي للزراعة على المستوى القومي.
- توزيع 10 بالمائة من الميزانية القومية للقطاع الزراعى (بالمقارنة مع الحالى 4 بالمائة).
- استخدام التكامل الإقليمي والتعاون لتشجيع النمو.
- كفاءة السياسة، الحوار، المراجعة، و المحاسبة، كلها مبادئ برامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.
- الشراكة والتحالف لتشمل الفلاحين، العاملين في الزراعة، ومجتمعات المجتمع المدني.
- الاستخدام بواسطة دول فردية، التناسق بواسطة مجتمعات إقليمية اقتصادية والتسهيل بسكرتارية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

متناغم مع مبادئ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للملكية وللمحاسبة فإن عملية البرنامج الأفريقي المتكامل لتنمية الزراعة في مستوى البلد أساس الطلب من خلال الاستشارة مع المجتمعات الإقليمية الاقتصادية والدول الأعضاء. وقد تم ذلك خلال عملية من ثلاثة أجزاء وهم:

- تقييم البلد للتقدم والأداء من أجل أهداف ومبادئ البرنامج الأفريقي المتكامل لتنمية الزراعة. ويشمل التقييم تعريف الفجوات في انحياز السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات شاملة معاونة التنمية للنمو ولأهداف الصرف.
- إن البرنامج الأفريقي المتكامل المحكم لتنمية الزراعة قد تأسس ليشمل أفعال مطلوبة والتزامات بواسطة الحكومات القومية والقطاع الخاص والمجتمع الزراعي وشركاء التنمية النشطاء في البلد لغلق الفجوات التي تم التعرف عليها في تقييم البلد. إن هذا الحكم يوجه سياسة البلد وردود أفعال الاستثمار ليواجه أهداف التنمية الزراعية التى تبلغ 6 بالمائة، كما يوجه إلى التخطيط للمساعدة للتنمية لدعم جهود البلد، ويوجه إلى شراكة بين القطاع العام والخاص بالإضافة إلى تحالف عمل لرفع ولتثبيت الاستثمارات المطلوبة في العمل الزراعي والقطاع الزراعي.
- تم إعداد الحوار السياسي وتنظيمات المراجعة لمراقبة الالتزامات والتقدم بما فى ذلك تنظيمات المؤسسة للاتصال وللمراجعة والتقنيات والسعات لتسهيل الانتقال إلى سياسة معتمدة على البرهان وموجهة ناحية النتيجة للتخطيط وللاستغلال.

الإطار المشترك للبرنامج الأفريقى المتكامل لتنمية الزراعة حول المبادئ والأهداف المشتركة يمكن أن يؤثر ويوسع أداءها ذو العلامة المميزة، التعليم المتبادل، تجانس جهود تنمية البلد.

فحالياً، هناك اثنين من المجتمعات الإقليمية الاقتصادية وهم السوق العام لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) والمجتمع الاقتصادي للدول الأفريقية الغربية (ECOWAS) واللذان يغطيان حوالي 40 دولة أفريقية قد أخذا قيادة قوية وملكية لجدول الأعمال والآن يعملان مع أعضاء الدول لتسريع استخدامه. ويعد حوالي 12 دولة في منطقتين لمناقشة حول الدائرة المستديرة بعد تلك العملية المكونة من ثلاث أجزاء التى ذكرت فيما قبل. ويتوقع أن يتم الانتهاء من هذه العملية في المنطقتين بنهاية 2008.

المصدر: NEPAD secretariat 2005,2006.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المواشي مهمة في معظم نظم الفلاحة. إن تغير الخواص والعناصر يعقد المهمة العلمية لاكتشاف التكنولوجيا الجديدة ولكنها أيضاً تقدم منظور لنطاق واسع من الابتكارات.

تعتمد الزراعة الصحراوية بشدة على وقت وكمية المطر. فإن 4 بالمائة من الأرض الصالحة للزراعة يتم ريها مما يمثل أقل من ربع الأرض في الهند في الفجر عند ثورتها الخضراء في 1960. فإن الاعتماد على المطر لا يزيد فقط تغير الخواص والعناصر في نظم الفلاحة بل يزيد أيضاً من التعرض للصدمات الجوية ويحد من القدرة لاستغلال التكنولوجيات المشجعة للمحصول. بالرغم من أن نظم الفلاحة الحالية يتم ريها بالمطر، فإن القارة لديها قدرة على تخزين المياه وإدارتها أفضل.

الدول الصغيرة أو المحاطة بالأرض

فإن معظم الدول المعتمدة على الزراعة في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء صغيرة مما يصعب عليهم أن يحققوا اقتصاديات متوازنة في البحث، والتدريب، وتصميم السياسة. وتعني الدول الصغيرة أسواق صغيرة إلا إذا اندمجت الأسواق الإقليمية بطريقة أفضل. فيعيش حوالي 40 بالمائة من السكان الأفريقيين في دول محوطة بالأرض وهذا بالنقيض إلى 12 بالمائة فقط في مناطق أخرى في العالم النامي[3]. وتواجه الدول المحاطة بالأرض مصاريف نقل والتي تساوي في المتوسط 50 بالمائة أكثر من الدول الساحلية[4]. وتمثل مصاريف النقل حوالي ثلث أسعار السماد في مالاوي، زامبيا، نيجريا (فصل 6). فإن مصاريف النقل العالية تجعل العديد من المحاصيل غير المروجة تجاريًا ، وتزيد من تذبذب الأسعار والمخاطر المرتبطة بذلك للفلاحين والوكلاء والمستهلكين.

النزاع وما بعد النزاع:

أكثر من نصف نزاعات العالم عام 1999 حدثت في أفريقيا الصحراوية[5]. أي أن عدد النزاعات تقلص في الأعوام الحالية ولكن آثارها السلبية على التنمية والفقر مازالت مهمة[6]. فإن العديد من الدول المتنازعة لديها قاعدة لموارد زراعية غنية وقلة النزاع سيؤدي إلى تنمية أسرع. على سبيل المثال، فإن في موزمبيق وفى السنوات العشر التالية لحربها الأهلية ازداد دخل كل شخص 70 بالمائة بالمقارنة 4 بالمائة في العقد السابق والقيمة الزراعية المضافة ازداد بنسبة 60 بالمائة[7].

كثافة سكان ضئيلة:

تجعل المساحات الكبيرة وكثافة السكان الضئيلة في العديد من الدول في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء التجارة والبنية التحتية وشروط الخدمات غير رخيصة. وتؤخر هذه العوامل التنمية الزراعية مباشرة بزيادة مصاريف النقل وبتعطيل تبني التكنولوجيا وبزيادة تكاليف الخدمات الزراعية والاجتماعية وبجعل ظهور منتج منافس، عامل منافس، وأسواق رصيد[8]. ولكن على العكس فإن المناطق ذات كثافة السكان الضئيلة وبإمكانيات زراعية جيدة تمثل مخزون للامتداد المستمر للمنطقة مما يضع الأولوية فى سياسة الأرض الجيدة وفى الاستثمار في البنية التحتية.

الموارد البشرية:

فإن قاعدة رأس المال البشري في الجامعات الأفريقية وفي المهن الزراعية تزداد نتيجة للتراجع في التدريب خلال العشرين عاما السابقين. فإن وباء فيروس ضعف المناعة المكتسبة يعمل على إضعاف أكثر قدرة العاملين المدربين والفلاحين (انظر بؤرة التركيز هـ). ولكن على العكس تؤكد إنجازات التعليم الابتدائي الريفي لجيل مستقبلي من المتعلمين والمستأجرين الأفارقة الصغار والمقاولين اللامزارعين.

شكل بياني 10.1 مُعين السياسة للبلدان القائمة على الزراعة

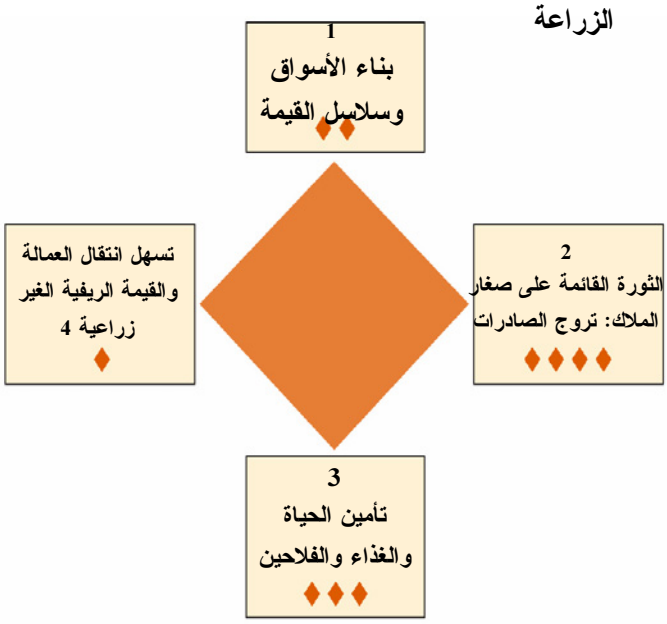

المصدر: WDR2008 team.

ملحوظة: تعبر عدد الماسات عن الأولوية النسبية للسياسة بوضع 10 نقاط للأهداف.

جدول أعمال للدول المعتمدة على الزراعة:

إسهام إمكانيات الزراعة في التنمية الأفريقية يحتاج النجاح فى التوظيف إلى اثنين من الأولويات وهما: تحسين منافسة أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق العالية والمتوسطة الإمكانيات حيث الرجوع للاستثمارات يعد الأعلى وكذلك اختيار الاستثمارات في التكنولوجيات الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية لتحسين المعيشة ولتأمين الغذاء ولمرونة البيئة في البيئات النائية والخطرة (الشكل 10.1). فإن المنهج المتوازن من التحويلات والاستثمارات للإنتاج مطلوب لتحقيق الأمن الغذائي المألوف والقومي. تضع متطلبات للنجاح هو استقرار الاقتصاد الكلى والسلام. سيكون المجهود المستمر مهماً لدمج ولتعميق ولتأكيد الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة وسياسة القطاع. وستكون الأهداف كما يلي:

- تحسين اختراق الأسواق وتطوير سلاسل أسواق حديثة.
- تحقيق نسبة كبيرة و منتج معتمد على المستأجر الصغير في الزراعة الأفريقية مع التأكيد على وجود الفلاحين في الأسواق وتشجيع إدارة للموارد مستقرة.
- تحقيق الأمن الغذائي وتطوير المعيشة لهؤلاء الفلاحين ويشمل ذلك تحسين مرونة نظم الفلاحة للتغيرات المناخية.
- التمويل فى التنمية الزراعية من أجل تطوير القطاع الريفي اللازراعي.

بناء الأسواق وسلاسل القيمة:

إذا أخذنا في الاعتبار اختلاف المساحة في الزراعة الأفريقية فإن تركيز السلعة ذات النمو السريع سوف يختلف جذرياً بواسطة منطقة البيئة الزراعية وسوف تسهل عملية اختراق الأسواق.تحتاج الاستراتيجية لموازنة السلع الغذائية وحجم الصادرات التقليدية والمنتجات ذات القيمة العالية والتي تشمل المواشي وتحتاج لمجموعات مختلفة من أصحاب الحيازات الصغيرة للمشاركة في كل من هذه المهام. فإن النمو يجب أن ينشأ أساساً من قدرة الفلاحين على فهم أين تقع أفضل فرصهم عن الاقتراحات المركزة أو الحلول القياسية. وتسود سلع محاصيل المنتج الحالي وسيستمر ذلك في المستقبل القريب لتلائم الطلب المستمر. فإن الصادرات الغير تقليدية وحتى وإن نمت سريعًا فسوف يكون لديها تأثيراً صغيراً على دمج النمو الزراعي والتوظيف لأن دورهم في الاقتصاد الزراعي مازال متواضعاً[9]. إن معظم الصادرات التقليدية والغير تقليدية كما هو الحال فى أسواق الصادر الإقليمي للسلع الغذائية الأساسية والمواشي. ففي كل الحالات يمكن تحسين سلاسل القيود فعلياً، إلا أنه في جميع الحالات يمكن تحسين كفاءة سلاسل القيمة باستمرار.

سوف يؤمن ويستقر النمو الزراعي لو عملت الأسواق بشكل أفضل ويمكن تحقيق ذلك خلال شراكة عامة خاصة لتنمية سلاسل الأسواق لاستغلال فرص السوق الجديدة (فصول 5، 6، و7). إن التقدم في إصلاح أسواق المنتج في أفريقيا كانت مهمة في التسعينيات والتقدم المستمر مطلوب لبناء المكاسب وخصوصاً في تيسير التجارة الإقليمية. ففي العديد من البلدان، هناك حاجه لأسواق أفضل وفعالة على الأقل كما هو الحال لتوسيع أسواق المنتجات من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية (انظر فصل 6). إن تقوية الأسواق تتطلب استثمارات مادية في البنية التحتية مع اهتمام خاص بالطرق والاتصالات والاستثمارات المؤسساتية للتنظيم، ولمعلومات الأسواق، ولعمل منظمات المنتجين.

لا يمكن للأسواق العمل عن طريق الطرق الريفية دون مخاطبة نقص البنية التحتية الكبير. فإن الأولوية الأولى هي توصيل الفلاحين للمدن وخصوصاً لتسهيل دخول أصحاب الحيازات الصغيرة للسوق في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة. ويتطلب دمج السوق الإقليمي تطوير فى البنية التحتية منسق عبر الدول وتعاون تجاري فعال حتى تصل المعلومات عن الأسواق ويتم محاربة الفساد في النقل وفي الجمارك.

مخاطر عديدة – كسياسات عامة لا يمكن التنبؤ بها، نفقات صفقات عالية، و تقلبات الجو كلها تزيد من

تذبذب الأسعار في الأسواق الصغيرة. برامج معلومات السوق الأفضل وبرامج التسويق الممتدة يمكن أن تخفف هذه المخاطر وهناك بعض الأدوات الإضافية مثل أدوات حادة وبدائل أخرى يمكن توظيفها بواسطة أصحاب الحيازات الصغيرة المنظمين في بعض الدول. تستطيع بعض الدول المعرضة لمخاطر جوية متكررة تخزين للمحاصيل العامة لخفض عدم استقرار السعر. هناك حاجة لحراسة وتأمين أعمال وكالات احتياطي الغذاء حتى لا يتقلقل استقرار السوق بما فى ذلك سلطة البنك المركزي وعمليات أسواق ذات قوانين مشددة وعمليات قابضة للقطاع الخاص. ولكن المخاطرة الكبيرة لتذبذب الأسعار تظل تهدد الفلاحين والمستهلكين في العديد من الدول المعتمدة على الزراعة. فإن شبكات السلامة مهمة حتى ترتفع الدخول أو يتحسن عمل الأسواق.

ثورة الإنتاجية الزراعية القائمة على المستأجر الصغير:

هناك فجوات كبيرة بين المحاصيل الحالية وما يمكن تحقيقه اقتصادياً بواسطة خدمات دعم أفضل وخصوصاً في مناطق ذات إمكانيات أعلى (الباب الثاني)، مما يحقق التفائل بأن أهداف النمو الطموحة سوف تنجز. التبني السريع يتطلب حوافز متطورة، واستثمارات في البحث الزراعي ونظم التوسيع، والحصول على خدمات مالية (السوق الذكي) أي إعانات لتحفيز أسواق المدخلات وتقنيات أفضل لإدارة المخاطر(الفصلان 6 و7).

سوف يتطلب تكنولوجيات وتصميم خدمات دعم المؤسسات طرق لامركزية لتناول تباين النظم الزراعية التي تروى بمياه الأمطار. فإن الحاجة لتبني تكنولوجيات وخدمات للظروف المحلية ولبناء عدة خدمات دعمية معاً يتضمن طريقة مختلفة عن تلك التي طُبقت خلال الثورة الخضراء في جنوب آسيا. ففي أوغندا، التوسيع اللامركزي القائم على الفلاحين باتجاه سوق قوي يحسن في الحقيقة نسب التبني(التنفيذ). فإن الحاجة للللامركزية تمتد لأبعد من الخدمات الزراعية ولكن المناطق الزراعية الحيوية يجب أن تُخدم بواسطة حكومات أكثر كفاءة ولديها قدرات مادية أفضل بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

فإن الإنتاجية العالية غير واردة بدون اهتمام سريع بتربة أفضل وإدارة أفضل للمياه. فيجب على المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء أن تستبدل مكونات التربة التي استخرجتها لمدة عقود. فإن الفلاحين الأفارقة يخصصون أقل من 10 كيلوجرامات من الأسمدة لكل فدان بالمقارنة بأكثر من 100 كيلوجرام في جنوب آسيا. لذا يجب رفع البرامج لتطوير أسواق فعالة للأسمدة ونظم محاصيل الغابات ليستكمل خصوبة التربة من خلال البقوليات (الفصول 6 و 7 و 8). فقد نتج تحرير أسواق الأسمدة في توسع ملحوظ في استخدام أصحاب الحيازات الصغيرة للأسمدة في كينيا ومحاصيل الغابات في زامبيا قد حسن حفظ التربة والمحاصيل.

استخدمت الاستثمارات السابقة للري في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء تكنولوجيات باهظة الثمن وصعبة التطبيق والتي اعتمدت بشدة على إدارة القطاع العام. اليوم تطرح طرق جديدة أمال أفضل. فإن الري الزهيد الثمن وعلى نطاق ضيق بالإضافة إلى الخطط الكبيرة المكلفة الفعالة حالياً توسع منطقة الري ويمكن توقع المزيد في المستقبل (انظر فصل 8). وتشمل الأمثلة الإصلاحات المؤسسية لإدارة الري على نطاق واسع في مالي والتي رفعت بتميز دخول فلاحين الأرز والخضراوات بالإضافة إلى خطط فاداما في نيجريا والتي تعتمد على تكنولوجيات ذات نطاق صغير[10]. ولذا فإن إدارة مياه فعالة في النظم المعتمدة على مياه الأمطار يمكن أن يتحقق ويحتاج لتأكيد أكبر.

يجب عكس ركود الاستثمار في البحث الزراعي والخدمات الاستشارية لإنتاج تكنولوجيات أوسع وأكثر تطبيقاً (انظر فصل 7). هناك أمثلة حالية لجيل التكنولوجيا ومنها النيهوت المتنوعة في شرق أفريقيا المقاومة لفيروس الفسيفساء، والذرة المحتملة للجفاف في جنوب أفريقيا، والأرز الجديد لأفريقيا (شتلة الأرز

الجديد لأفريقيا) وكلهم حققوا أرباح ذات قيمة. يجب مضاعفة الاستثمار في البحث مع استمرار الإصلاحات في البحث الزراعي ونظم التوسع، كما يجب استبدال جماعة العلماء الزراعيين الذين أحيلوا إلى المعاش، كما يجب أيضاً إحداث شراكة بين مؤسسات المنتجين وبين القطاع الخاص. فإن جهود بحثية دولية وإقليمية مثل التي تتم من خلال المجموعة الاستثمارية للأبحاث الزراعية الدولية والمنتدى العام للبحث الزراعي في أفريقيا قد أصبحت أيضاً ذات أهمية كبيرة. إن التمويل المنافس للابتكار عبر قيمة القيود والذي هو الطريق لتأمين أن التكنولوجيا متصل بشدة بطلبات السوق والخدمات.

توسيع الصادرات الزراعية

سوف تكون السلع الغذائية أساس ثورة المستأجر الصغير في معظم الحالات ولكن المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء لديها إمكانيات جديرة بالاعتبار لتوسيع الصادرات للأسواق الدولية. يجب على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والحكومات الأفريقية أن تقوم بمجهود أكبر لترويج نمو الصادرات الزراعية. إن معوقات التجارة في الدول الصناعية يستمر في فرض تكاليف باهظة على الفلاحين الأفارقة للمحاصيل المصدرة مثل القطن (انظر فصل 4) والطعام المصنع. وتستمر الدول الأفريقية في فرض الضرائب على الصادرات الزراعية وحيث تحرر أسواق الصادرات فإن الدخول تتحسن عموماً (على سبيل المثال القطن في زامبيا والقهوة في أوغندا) تتطلب تلك الأسواق المحررة دوراً جديداً للحكومة وخصوصاً في تسهيل الحصول على التكنولوجيا لتحسين الإنتاج وتأمين عملية عادلة وفعالة لنظام التسويق.

وتمنح الأسواق الإقليمية آمال عظيمة للنمو. فإن معوقات التجارة تحتاج أن يتم خفضها حتى أن المنتجين الأفارقة والمستهلكين يمكن أن يستفيدوا من المشاركة في الأسواق الكبيرة. خذ في الاعتبار تريدنت، مؤسسة لتجارة الحبوب في غرب أفريقيا والتي تستخدم تكنولوجيات المعلومات الابتكارية ليساهم بمعلومات عن السعر وليسهل التجارة عبر الحدود بين أعضائها (انظر فصل 5).

تقدم القيمة العالية، العمالة الكثيرة للبستنة والمنتجات للمواشي للأسواق الخارجية، المحلية ، والإقليمية فرص نمو قوية. ولكن يجب التغلب على مشاكل التسويق والاتصال لتلك المنتجات القابلة للفساد وذات الجودة الحساسة. إن اشتراك المستأجر الصغير في هذا النمو سوف يعتمد على العمل الجماعي كما كان الحال بالنسبة للقهوة الرائجة للتصدير في رواندا ولمنتجات الألبان للأسواق المحلية في كينيا. وفي أمثلة أخرى، فيمكن لصادرات الفول الأخضر من السنغال بمزارعها المتوسطة أن تجذب اقتصاديات لها باع في التسويق بالإضافة إلى أن سوق العمالة يعتبر الوسيلة الأساسية من حيث المكاسب الإنتاجية تترجم إلى خفض في الفقر الريفي. ولكن عدم الاهتمام الكافي قد أُعطي لأداء أسواق العمالة الريفية.

تأمين المعيشة والغذاء للفلاحين المتواجدين

لن يستطيع كل أصحاب الحيازات الصغيرة أن يسحبوا أنفسهم خارج دائرة الفقر. لذا تحسين الإنتاج في الزراعة المتواجدة لهؤلاء الذين يتمتعوا بحرية أقل للوصول للموارد ولفرص الأسواق يمكن أن يؤمن لهم استهلاكهم للطعام والصحة وبالتالي الوصول إلى زراعة متوجهة للسوق ومن ثم خلق وظائف عديدة. في غضون ذلك، إن احتياجاتهم الملحة هى لتكنولوجيات استقرار المحصول مثل الأنواع المقاومة للأمراض والتي تتطلب مدخلات قليلة مشتراه (انظر فصل 7)، نظم فلاحة مرنة، معتمدة على إجراءات مثل حصاد المياه لتقليل مخاطره وللحصول الأفضل على ماشية صغيرة بالإضافة إلى وظائف لازراعية.

ولذا فإن أرض مستقرة وإدارة للمياه تعد من الأشياء المهمة لتحسين الإنتاج ولتقليل مخاطر الإنتاج. فقد تم تبني بتوسيع تكنولوجيات على نطاق صغير (مدوس المضخات) وتقنيات إدارة أفضل للتربة وللمياه (حصاد المياه، محاصيل الغابات، سلاسل الجبال) في بعض المناطق. فإن بعض الطرق لإدارة المخاطر أيضاً

تظهر بعض التفاؤل. ويمكن الآن للتأمين القائم على الجو أن يقلل من المخاطر ويغطي القروض لتمويل التكنولوجيات الجديدة والذي يتم تجربته في مالاوي. ولذا فإن تأمين التنافس والتغيرات التقنية والمؤسسية يعمل على خفض التكاليف في نظام تسويق الغذاء مما يؤمن أيضاً أسعار غذاء ومحاصيل أقل وأكثر استقرار لها أهميتها للفلاحين المتواجدين لأن كثير منهم مشترين للغذاء.

إلى ما بعد الزراعة خلال قابلية انتقال العمال والتطويرالريفي اللازراعي:

تعتبر القابلية الجغرافية الأكبر لانتقال العمال وتطوير في المهارات يعد من الأشياء الرئيسية للحد من الفقر الريفي. وبسبب انتشار ضعف المناعة المكتسبة والملاريا، يجب أن تتوافر رعاية صحية أفضل والتعليم جزء مكمل لشبكات آمان تحمي أصول الفقراء والذين هم أقرب للفقر من الجفاف، والمرض، وموت فرد من أفراد العائلة (انظر فصل 9). ويعتبر برنامج الغذاء من أجل التعليم في الساحل والذي يمنح أسره حوافز لجعل أولادهم في المدرسة خلال أوقات الجفاف مثال على ذلك[11].

يصب النمو الزراعي الناجح في الاقتصاد اللازراعي مع ازدياد الطلبات للمنتجات الصناعية اللازراعية الريفية وخصوصاً التصنيع الزراعي والأنشطة المضيفة للقيمة. إن أجواء الاستثمار الريفي الجاذبة بكفاءة لسحب الأموال من الحوالة النقدية والمدخرات المنتجة محليا يعظم ذلك التناثر ويخلق العديد من الوظائف الشاغرة.

بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والمؤسسية، فإن جدول الأعمال السابق يحتاج إلى مستويات عالية من الاستثمار. فالصرف العام على الزراعة في الدول المعتمدة على الزراعة يعد حالياً أقل من نصف ذلك الذي يصرف في الدول المحولة والمتمدينة كنصيب من إجمالي الناتج المحلي الزراعي (انظر فصل 1)، وأقل من نصف هدف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والذي يمثل 10 بالمائة من الميزانيات القومية. وبينما مكاسب الكفاءة يمكن أن تحقق في الصرف الحالي، فإن درجات عالية من الصرف مطلوبة شاملة الصرف من المتبرعين. هذا بالإضافة إلى أن الكثير من احتياجات الاستثمارات يجب أن يأتي من مدخرات ريفية واستثمارللقطاع الخاص آخذين في الحسبان المناخ الاستثماري المحيط كعامل أساسي.

البلدان المتحولة– خفض الفجوات بين النفقات الحضرية والريفية والحد من الفقر الريفي:

تمثل الدول المتحولة من النظام الحضري النسبة الأكبر من العالم الزراعي بنسبة عدد سكان 2.2 بليون نسمة ونسبة فقر ريفي هائلة (حوالي 600 مليون فلاح يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً أي تحت خط الفقر ويمثلوا نصف سكان العالم). ويشكل هذا العالم 98 بالمائة من سكان الريف في جنوب آسيا، 96 بالمائة في شرق آسيا والمحيط الهادي و92 بالمائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعيش 81 بالمائة من نسبة الريف الساحق في هذه الدول في المناطق الريفية.

قد أصبحت الدول المتحولة من النظام الحضري أسرع الدول نمواً وخصوصاً في إجمالي الناتج المحلي والذي بلغ 6 بالمائة سنوياً منذ 1990 مع العلم بأن النمو الحالي في الصين والهند وفيتنام بلغ أكثر من 8بالمائة. ولكن النمو يتم بقيادة قطاعين الصناعة والخدمات. وقد أبطأ النمو الزراعي إلى 2.9 بالمائة في السنة في 1993–2005 بعد الثورة الخضراء مما أثر على النمو في 1970 و1980 الذي كانت نسبته 3.3 بالمائة. وتعد الزراعة مسئولة فقط عن 7 بالمائة من نمو إجمالي الناتج المحلي في 1993–2005.

قد وسع النمو الأبطأ في القطاع الزراعي، والنمو السريع في القطاع اللازراعي وأسواق العمالة المجزأة بقوة حسب مهارات العمال ومع الفجوة بين دخل الريف والحضر بالإضافة إلى الضغط السياسي للاستثمار في الزراعة وفي تطور الريف.

يقدم النمو السريع لدخول الحضر والطلب على منتجات ذات قيمة عالية تقدم الدافع الأساسي للنمو الزراعي السريع وللحد من الفقر في هذه الدول بالرغم من أن

نمو الإنتاج المستقر في محاصيل الغذاء يتطلب اهتمام مستمر. فإن الأسواق للمنتجات ذات القيمة العالية تنمو سريعاً– 6 بالمائة سنوياً لزراعة الأشجار في الهند على سبيل المثال. فالعديد من هذه الأسواق لديها إمكانيات ملموسة لتوسع أكبر. فيعد استهلاك الخضراوات لكل شخص 33 كيلوجرام فقط سنوياً في الهند بالمقارنة بـ 66 في الصين و 76 في اليابان. وسوف تستمر أيضاً منتجات المواشي ومنتجات الحيوانات والنباتات المائية فى النمو سريعاً. يمكن للدول في هذه المجموعة أن يقوموا بعمل أكثر من مجرد اختيار أسواق عالمية متوسعة والتشكيلة الناجحة من التكنولوجيا والعمالة الزهيدة. ولدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ميزة جغرافية طبيعية في هذه الأسواق ولذا فالصادرات الزراعية قد نمت بنسبة 4.4 بالمائة في السنة منذ 1993.

فإن الهدف الكلي للزراعة للتنمية في الدول المتحولة من النظام الحضري هو الحد من الفقر الشديد في الريف وخفض تلك الفجوات بين الدخل في الريف والحضر.

الصفات الشكلية للدول المتحولة:

هناك صفات شكلية محددة يجب أخذها في الاعتبار في تصميم جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية والتي تظهر اختلاف في صفات البلد والإقليم المحددة (إطار 10.3).

الإطار 10.3: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – زراعة من أجل الوظائف وخلق شبكة آمان

يمثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA كيف أن الزراعة تظل صاحبة عمل رئيسي ولا تزال غير متناسبة مع نصيبها في الاقتصاد. بين 1993 و2003 بينما نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ظل 14بالمائة فإن نصيبه في التوظيف سقط من 34 بالمائة إلى 28 بالمائة. لكن في الفترات الجوهرية، قوة العمالة الزراعية استمرت تنمو بنسبة 1.2بالمائة سنوياً.

زيادة السكان فى الريف تعني انخفاض في مساحة الأرض لكل شخص. فإن النطاق المسموح لتحسين إنتاجية الأرض محدود في بعض الدول ولذا أن يزيد بشدة دخل مزرعة كل شخص والذي سيأتي من زراعة بدون عمالة. فإن إنتاجية أرض تونس هو فقط 40 بالمائة أقل من أسبانيا بينما نسب عمالة الأرض أقل 70بالمائة.

تعد الزراعة الملجأ الأخير لهؤلاء بحركة رأس المال بشري الأقل مثل: كبار السن، الأقل تعليماً، والسيدات. وبلغ متوسط عمر الفلاح في تونس 53 عاماً في 1995 و 88 بالمائة من الفلاحين لم يتعدوا المرحلة الابتدائية. وفي جمهورية مصر العربية، يميل الذكور خلال سن البلوغ (15–24) وبعد سن 55 للفلاحة كوظيفة حيث يصعب التوظيف في قطاعات أخرى. يعد التوظيف الزراعي وسيلة للمعيشة للأسر المتأثرة بالنزاع. وقد أخفض حرب الخليج حصيلة البترول العراقي بنسبة 95بالمائة وحصيلته من غير البترول إلى 72بالمائة بينما انخفضت حصيلته الزراعية إلى 18بالمائة. ومعتمداً على البيانات من جامعة بير زيت أن نسبة سكان الضفة الغربية وغزة المشتركين في العمل بالزراعة بالقطعة ارتفعت من 16.8 بالمائة إلى 32.6 بالمائة في بداية الانتفاضة الثانية.

وظيفة شبكة الأمان الزراعية تجذب مستويات عالية من دعم البلد ولكن هذا يهدف للحماية وللإعانات بدل من نمو الإنتاج ونمو مصادر جديدة للدخل. من 12 دولة MENA [12]، 11 دولة يمنحون الزراعة حماية للتجارة، 11 دولة يقدمون دعم محلي للسعر، 9 دول يقدمون رصيد ممنوح، و 9 دول يقدمون إعانات طاقة. وتشوه هذه السياسات اختيارات المحصول وتنفع كبار مالكي الأراضي الأكثر. ففي مصر، على سبيل المثال، فإن نسبة 9.7 بالمائة من إعانات المياه تصل إلي الربع الفقير من الأسر.

تستخدم الزراعة 80بالمائة من ندرة مياه MENA في وقت القلق من إتاحة المياه للمدن والصناعة. ويستخدم الكثير من تلك المياه لري الحبوب حيث العائد لكل متر مكعب هو عشر ذلك الذي للمحاصل ذات القيمة العالية مثل الخضراوات. ومن مصر 3.4 مليون فدادين مروية، 1.9 مليون من القمح والأرز. ويشجع كل من إعانات الطاقة، دعم السعر، وحماية التجارة الاستخدام اللاقتصادي للمياه.

القرب من الاتحاد الأوروبي (EU) وأسواق الخليج تخلق الفرص لصادرات الفاكهة والخضراوات ذات القيمة العالية. يباع الفلفل الغزاوي بـ 2 شيكل للكيلو ولكنه يمكن أن يصل إلى 5.5 شيكل للكيلو من تجار الجملة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي. في غضون ذلك، انخفضت الأسعار في الوطن لنقص التكامل مع الأسواق الدولية: انخفضت أسعار الطماطم الحقيقية إلى 29بالمائة من 1993–2003عبر المنطقة [13].	• وضع في المكان جيل جديد من برامج دعم الدخل الريفي التي تستهدف الضعيف. • دعم سلاسل العرض الموجه للجودة لخرق الأسواق ذات القيمة العالية يعزز بالتسويق الخاص وبالبنية التحتية الريفية العامة. • إبعاد مشوهات السوق والتي تحبط المحصول ذات القيمة العالية وتؤثر على الاستخدام اللاإنتاجي لاستخدام المياه. • إعطاء الشباب الريفي القدرة على المهارات لاكتساب معيشة محترمة خارج المزارع.
إن التحدي الذي يواجه الحكومة هو دعم الدور الثنائي للزراعة كمصدر للوظائف وشبكة آمان الآتي:	

المصادر: Assad, El-Hamidi, and Ahmed 2000; FAO 2004a, FAO 2006a, FAO 2007a; Mirza 2004; Shetty 2006; World Bank 2006b, World Bank 2006w, World Bank 2005h.

الضغوط الديموغرافية وحجم المزرعة المتقلصة:

يعد متوسط حجم المزرعة حالياً في آسيا حقاً صغيراً فيبلغ متوسط حجم المزرعة في بنجالادش والصين والمناطق المثلثة في فيتنام 0.4–0.5 فدان (انظر فصل3). وسوف يستمر هذا التقلص في الحجم في جنوب آسيا لأن عدد سكان الريف يزدادوا لـ 1.5 بالمائة في السنة وليس متوقعاً أن ترتفع حتى 2020 [14]. لأن المزارع الصغيرة حجماً ذات كثافة عمالية فهناك سؤال يطرح نفسه هل الدول الأسيوية الشديدة الكثافة السكانية يمكن أن تنتج بكفاءة الحبوب ومحاصيل الغذاء الأخرى على المزارع وخصوصاً لو أن مرتبات الريف ارتفعت؟

إن زيادة السكان وتقلص حجم المزارع يضغط على التوظيف في الريف. فالهند لديها 80 مليون فلاح هامشيين بأصول منخفضة يبحثون عن أعمال غير التي في المزارع للمعيشة[15]. بالإضافة إلى ذلك، ملايين من الأسر الريفية الغير مالكة للأرض تعتمد على مرتب التوظيف الزراعي حيث يبلغ 82 مليون في الهند فقط. يعد التوظيف المربح لسكان الريف واحداً من أهم تحديات العصر وخصوصاً في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث التوظيف الريفي اللازراعي (والعمل الغير مدرب عموما) ينمو ببطء.

ندرة المياه:

تستخدم إمدادات المياه العذبة في العديد من الدول والطلبات المتزايدة للاستخدامات الصناعية والحضرية والبيئية سوف تقلل المياه المتاحة للزراعة. تعد مشكلة ندرة المياه مشكلة قاسية ومعرضة لأن تسوء مع تغير المناخ وزيادة الطلب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمناطق الشاسعة من الهند والصين (الفصلان 2 و8). وقد أدى الاعتماد الكبير على الري بالآبار في العديد من الدول إلى الضخ أكثر وزيادة ضخ مياه الآبار في الطبقة الصخرية المائية بإعادة شحن ضعيف وجودة مياه آبار متدهورة.

مناطق متخلفة:

بعض المناطق الريفية قد ازدهرت بتنمية اقتصادية شاملة ولكن مناطق أخرى ركدت نتيجة مستويات عالية من الفقر. المناطق المتخلفة متواجدة في المناطق الداخلية في الصين وفي ولايات عديدة في شرق وفي وسط الهند، الأرض النجدية في فيتنام والمناطق الجافة في شمال أفريقيا. وتختلف الأسباب حيث هناك استثمارات ضئيلة في الطرق والري، وسلطة ضعيفة، وتهميش اجتماعي (انظر فصل 2). ولكن بعض تلك المناطق لديها إمكانيات جيدة لنمو زراعي ويمكن أن يكونوا منطقة منتجة للحبوب في المستقبل (كما في شرق الهند). التحدي هو أن تعبر عنق زجاجة السياسة الاقتصادية في رفع القيود المفروضة على النمو في تلك المناطق.

السياسة الاقتصادية للسياسات الزراعية

يزداد الضغط السياسي للفلاحين لخفض الفجوة بين دخل الريف والحضرمن خلال الحماية ومن خلال

الإعانات (انظر فصل 4). بسبب العدد الكبير من الفقراء، فإن حماية أسعار الغذاء لرفع دخول الفلاحين من المستوى المتوسط والمرتفع يمكن أن يكون له ثمن باهظ للفلاحين من المستوى الفقير والذي يشمل معظم الفلاحين الصغار والذين يعتمدون على شراء الطعام. هناك دليل حالي من أندونيسيا بمثل ذلك التناوب وهو منع تصدير الأرز لمنع انخفاض في أسعار المنتج مما كان السبب الرئيسي لزيادة أعداد الفقراء من 16 بالمائة في 2005 إلى 18 بالمائة في 2006[16]. وتعد المياه والسماد مثالاً على الإعانات وشكلا آخر من الدعم لدخول المزارع. فإن المياه والسماد ليسوا فقط ارتداديين في توزيع منفعتهم للفلاحين الكبار ولكن الإعانات أيضاً تشوه الأولويات المالية بعيداً عن السلع العامة مثل البنية التحتية الريفية وخصوصاً بحدود مالية محدودة في هذه الدول وتسبب مشاكل بيئية (انظر فصل 4). التحكم السياسي للفلاحين الكبار يرسخ بديمقراطيات مؤسسة جيداً مثل الهند وفي دول بشكل ديمقراطي حكومي أقل مثل بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (إطار 10.3).

جدول أعمال للدول المتحولة:

أهداف السياسة للدول المتحولة للنظام الحضري هي كما يلي (الشكل 10.2):

- ترقية الأنشطة ذات القيمة العالية لتنوع فلاحة المستأجر الصغير بعيداً عن الأراضي المركزة بالمحاصيل حيث دخل الحضر يرتفع وطرق الغذاء تختلف.
- نشر الثورة الخضراء في محاصيل الغذاء إلى مناطق تم تجنبها من التقدم التكنولوجي وبوجود أعداد كبيرة من الفقراء شاملة العديد من شديدى الفقر وبالتالي تقدم شبكات أمان. كما أنها تشجع قيام أنشطة خاصة بالمواشي وخاصة بواسطة الذين لا يملكون أراضي أو الملاك الصغار كبديل للأرض.
- منح البنية التحتية لدعم تنوع الزراعة والاقتصاديات الريفية.
- تشجيع الاقتصاد الريفي اللازراعي لمواجهة مشكلة التوظيف الريفي وللاستثمار بكثرة في مهارات لتشجيع الناس على الهجرة إلى القطاعات السريعة النمو فى الاقتصاد.

من الثورة الخضراء إلى الزراعة الجديدة

على الرغم من اهتمام البلد الحكومية ودعمها الكبيرين للثورة الخضراء قاد القطاع الخاص الثورة الفاتحة فى الزراعة عالية القيمة بتسهيلات حكومية وبالنسبة للمنتجات سريعة الفساد تربط البنية التحتية ورصيد الأموال والمؤسسات الزراع بماكينات التشغيل وسلاسل البيع بالتجزئة(روابط بالمزرعة – الشركة والآلة) وتتواجد اقتصاديات المقياس فى التشغيل والتسويق مع تجزئة وتقليص حجم المزرعة ولهذا فإن بإمكان الابتكارات المنظمة مثل الفلاحة بالعقود خفض تكاليف المعاملات المالية والمخاطر بالنسبة لصغار الملاك فربط الملاك الصغار بالمشغلين وبائعى التجزئة يمكن توفير الحصول على رأس المال من خلال البنوك ويوفر التكنولوجيا والفرصة للتوسع وترتيبات البيع مرة أخرى بالإضافة إلى مراقبة سلامة الغذاء.

وحيث يمكن أن يحدث ذلك فى اقتصاديات صغار الملاك وهو ما يتضح بالدليل من خلال الصادرات المتصاعدة للزراعة عالية القيمة من الدول المستبدلة (انظر فصل 2) ولكن الطريقة التى توزع بها الفوائد على مدار سلسلة القيمة تعتمد على قوة مضاربة اللاعبين المختلفين. ويستطيع صغار الملاك المضاربة كمجموعات أفضل من مضاربتهم كأفراد ولذلك فإن الأولوية الأهم هى تسهيل العمل الجماعى عن طريق منظمات المنتج للوصول إلى مقياس فى التسويق والمضاربة على أسعار أفضل (انظر فصل 6)

وعلى الرغم من التحول لمنتجات عالية القيمة الذى يعرض أفضل التوقعات للنمو الزراعى فسيعتمد ذلك على نمو مستمر للإنتاجية فى المنتجات الغذائية الأساسية لإخراج المصادر. وفى بعض المناطق لم يتم تطوير أسواق المنتجات الغذائية الأساسية بصورة كافية ولذلك فإن إنتاج الأساسيات الغذائية للاستهلاك الشخصى هو استراتيجية لتقليل المخاطرة وكذلك تنتج الدول الضخمة (الصين والهند) بصورة ضرورية أغلب ما يستهلكونه.

وتحتاج لكل من ثروة القيمة العالية والتوسع فى الثروة الخضراء فى المناطق الأقل أفضلية إدارة أفضل للمياه

على ضوء الندرة المتزايدة والجودة المتدنية وتستطيع الحركات المستقلة السيطرة على المنافسة على الماء بين الكثير من المستخدمين وخاصة فى المناطق التى تعانى من ضغط المياه (انظر فصل 8) تمثل المؤسسات الإصلاحية فى الرى وإجلاء الناس الخاصة العمل مثل إعانات المياه والكهرباء وتوفير بيئة مساندة للتجارة والاقتصاديات المبكرة كلها تمثل خطوط فى تحسين إنتاجية المياه ومقابلة الاحتياجات التنافسية وتتطلب الإصلاحات متسعة القاعدة بطولات قوية وتوزيعات عادلة لحقوق المياه للتغلب على العوائق السياسية ويتزايد ندرة المياه سيأتى دور أسواق المياه فى اللعب واحتياج إلى مساندة لظهورهم وقوانين جديدة محتملة. فالأردن على سبيل المثال كونت سوق غير رسمى بالتسجيل والترخيص وقياس كل الآبار محددة الأنصبة الفردية.

شكل بياني 10.2 مُعين السياسة للبلدان المتحولة

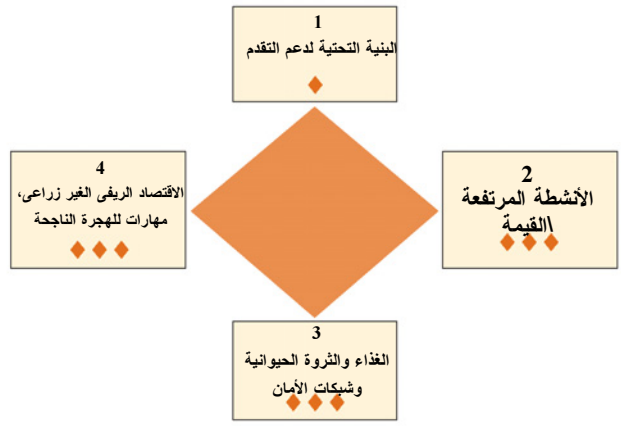

المصدر : WDR 2008 team.

ملحوظة: يشير عدد الماسات إلى الأولوية المرتبطة لاهتمام السياسة و10 نقاط عبر الأهداف.

جعل الأنظمة المكثفة أكثر ثباتاً

يعد تقليل الأثر البيئى للأنظمة الزراعية المكثفة خاصة التلوث الزراعى الكيميائى والتلوث الناتج عن فضلات الحيوانات يعد أولوية للإصلاح الصحى على المستوى البيئى والإنسانى بالإضافة إلى الحد من بطء النمو الإنتاجى بسبب انحلال التربة والمياه وتحتاج الممارسات الزراعية الأكثر ثباتاً الجمع المتعقل بين الحصول على حق الحوافز (أسعار المدخلات والمخرجات) وتطبيق تكنولوجيا جيداً المطورة مثل جيداً المدمجة للآفة والمغذى الزراعى وقوانين أفضل.

امتداد الثورة الخضراء إلى المناطق المتباطئة

مع التحول إلى نظام الزراعة الجديد وتقلص الأرض الزراعية فى المناطق الأكثر إمكانية يمكن أن يؤمن امتداد الثورة الخضراء أقوات المزارعين ويقودهم إلى السوق. فيعتمد نمو الإنتاجية فى هذه المناطق على الاستثمارات الهائلة فى التحكم بالرى والمياه وفى البحث الزراعى والاتجاهات الجديدة للتوسع مدعوماً بإصلاحات فى تسعير وتسويق الحبوب.

ومع المساندة والتنظيم اللائقين يمكن للمزارعين الصغار والذين بالكاد يملكون أراضى زراعية تحسين مستوى معيشتهم خاصة بالنسبة لتربية الماشية فتأسس نجاح الهند فى إنتاج الحليب على العمل الجماعى للمزارعين الهامشيين من خلال الشبكة الهندية التعاونية لمنتجات الألبان (انظر فصل 5) وللملاك الصغار خاصة من النساء دور فعال فى المشاركة فى النجاحات التى تتحقق فى الثروة المائية وتربية الدواجن فى بنجلاديش.

التقدم الريفى خارج المزرعة له علاقة بالمدن

مع التزايد السكانى على الزراعة والبطء فى الحصول على وظائف حضرية والاكتظاظ السكانى فى الحضر، ظهرت الأولوية للتشجيع على التوظيف لغير الزراعيين بالريف فى المدن الثانوية لتقوية العلاقات الريفية الحضرية. فالتحرك العمالى فى الصين على سبيل المثال كان أساسه الافتقار إلى الأسواق الكافية وفى الهند كان نفس السبب أو بسبب القيود على تأجير الأرض الزراعية. ويعد سوق الأرض الزراعية مفتاحاً لتوحيد المزارع الصغيرة على عملية تشغيلية كفء وتحول العمالة للأنشطة غير الزراعية والهجرة. وهناك فرص أخرى حيث التطور على المستوى المنطقى والإقليمى للمجموعات الزراعية، فى مجال معالجة وتغليف المنتجات عالية القيمة وفى الدول ذات

الكثافة السكانية العالية تقود الصناعات المعتمدة اقتصادياً على الحضر القطاع الريفى اللازراعى ولهذا فتعتبر الاستثمارات فى البنية التحتية والمهارات والإصلاحات فى المناخ الاستثمارى أولويات خطة العمل.

مهارات تقود إلى الهجرة الناجحة

يعتمد النزوح عن الزراعة إما للقطاع الريفى غير الزراعى أو بالهجرة إلى مناطق الحضر على مستوى تعليمى أفضل وأعلى قيمة. فهناك حاجة إلى استثمارات هائلة فى القوة البشرية لإعداد الجيل الجديد لترك الزراعة فالبرامج التى توفر تحولات شرطية مثل المنح المادية التى تمنع فى مدارس بنجلاديش بشرط الحضور الدراسى يمكن أن تزيد الطلب على التعليم ولكنها يمكن أن تفشل إذا لم يتم تحسين مستوى التعليم بالريف إلى درجة كبيرة (انظر بؤرة التركيز ز).

شبكات السلامة لهؤلاء المتروكين جانبًا

تمتلك الدول ذات الاقتصادات التى باتت تعتمد على قطاعات أخرى غير القطاع الزراعى أكبر تركيز لفقراء العالم ولهذا فإن الدعم المباشر عن طريق خطط جيدة التصميم والتحكم فى برامج التوظيف المناطق الريفية متضمنة البنية التحتية ومصادر المياه وتجفيف (desiltation) القنوات والبرك يمكنه الحد من الفقر وتحسين مناخ الاستثمار الريفى والمحافظة على الموارد الطبيعة المهملة. دشنت الهند واحداً من أكبر البرامج وهو ما يعرف بالخطة القومية للعمالة الريفية منشئين بذلك البنية التحتية الأساسية للمناطق الريفية لرفع الإنتاجية الزراعية غير الزراعية وهى حماية لأسر الفلاحين من الإخفاقات المحصولية المفاجئة بسبب الجفاف أو أية صدمات أخرى. فيجب على المراقبة الكبيرة وآليات المحاسبة والتقييمات الصارمة أن تضمن استخدام فعال وعادل للمورد.

البلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية ــ ربط صغار الملاك بالأسواق الغذائية الجديدة وتوفر فرص عمل جيدة

شاركت الزراعة بنصيب صغير فى النمو الوطنى فى الدول القائم اقتصادها على الحضر بنسبة 5بالمائة من عام 1993 إلى 2005 ولكن العديد من القطاعات الفرعية الزراعية بأفضليات شديدة التميز حافظت بصورة رائعة على النمو والأمثلة على ذلك: فول الصويا والوقود العضوى فى البرازيل والفاكهة والسالامون فى شيلى والخضراوات فى جواتيمالا والقطاع التجارى الزراعى كبير فتظل الزراعة المصدر المسيطر للتنمية والحد من الفقر فى العديد من المناطق الثانوية فنسبة 88 بالمائة من المجتمعات الريفية فى أمريكا اللاتينية وأوروبا ووسط آسيا هى دول قائمة اقتصاديا على الحضر.

تتحول أسواق الغذاء المحلية لاسيما من خلال ثورة السوق التجارى، وبامتداد الزراعة التجارية التى أدت إليها اقتصاديات نطاق مرتبط بالآلية والتسويق فيصبح سوق العمالة الريفية فى قطاع الزراعة والاقتصاد الريفى غير الزراعى أكثر أهمية لربط مكاسب الإنتاجية الزراعية بانخفاض مستوى الفقر الريفى.

والهدف العام من استخدام الزراعة فى التقدم هو تشجيع إدخال المزارعين الصغار فى أسواق الغذاء الجديدة وتوفير فرص عمل جيدة فى الزراعة وفى الاقتصاد الريفى غير الزراعى.

السمات البنائية للدول المقامة اقتصادها على الحضر

ثورة المتجر السوبر ماركت

فى أمريكا اللاتينية والكاريبى وأوروبا ووسط آسيا زادت الدخول المرتفعة والتحضر السريع[17] من الطلب على المنتجات عالية القيمة مع وجود أسواق غذائية متنامية بصورة أسرع حتى من الدول المتقدمة[18] ويعد الاستهلاك المحلى المصدر الرئيسى للطلب على الزراعة فى أمريكا اللاتينية مستحوذاً على ثلاثة أرباع المخرج الإنتاجى فى وقت تتوافر نسبة 60 بالمائة من المبيعات المحلية بالتجزئة مرسلة عن طريق المتاجر (السوبر ماركت) والقضية المهمة فى استخدام الزراعة للتقدم هى المكافحة للحفاظ على الربط بين الأسواق الغذائية الحديثة والدعم الغذائى الوطنى فى أجواء تتزايد فيها سلاسل غذائية متعولمة.

ولا تزال الصادرات التقليدية مهمة حيث تساهم بنسبة 80 بالمائة من الصادرات الزراعية بالمنطقة [19]، موفرة أسواقاً جديدة حيث أصبحت تتماشى مع الأذواق المختلفة للمستهلك وتمتد الصادرات عالية القيمة بشكل سريع مع تحول الملاك الصغار إلى الأسواق الملائمة خاصة فيما يتعلق بالقهوة العضوية وتجارة السوق الزراعى المنتظم Fair Trade والذي تسيطر عليهما تجارياً على المستوى العالمى أمريكا اللاتينية[20]. ولكن بالنسبة للملاك الصغار ورغم أن هناك تحديات هائلة للبقاء فى المنافسة يعرض سوق الغذاء المحلى الجديد أكثر فرص سوقية حيوية.

النسبة المرتفعة الثابتة للفقر الريفى واللامساواة

التناقض فى أمريكا اللاتينية أنه مع الأداء الجيد للزراعة كقطاع إنتاجى مع الاحتفاظ بنسبة 2.5 بالمائة للنمو السنوى فى القيمة الزراعية على مدار 40 سنة ماضية، إلا أن الريفيين لم يحصلوا على أجور جيدة فلا زال الفقر الريفى ثابت عند 58 مليون[21] (بحد فقرى 2 دولار يومياً) وكان معدل الفقر الريفى عام 2002 إلى 46 بالمائة وهو معدل لم يتغير فى العشر سنوات الماضية. بالإضافة إلى هذا تصاعد معدل فقر الحضر الذى يمثل 28 بالمائة، ما شجع على هذا الهجرة المكثفة من الريف إلى الحضر المكثفة والتى استوعبت 15 بالمائة من المجتمع الريفى فى الفترة من 1993-2002 .

كما أن المجتمع الريفى يتغير، والهجرة انتقائية حيث تخلف سكان متسمين بتغلب نسائى وفقد للأكثر تعلماً وكبار السن وعدد متصاعد من الأهليين (السكان الأصليين) وتساهم سوق العمل الزراعى والاقتصاد الريفى غير الزراعى فى 70 بالمائة من الدخول الريفية ويعملوا معاً على تشغيل 55 بالمائة من القوة العاملة الريفية النشطة. وعلى الرغم من هذا يستمر العديد من الملاك الصغار جزئياً فى الارتباط بالزراعة من أجل الطعام حتى يتم استيعابهم فى اقتصاد السوق الزراعى كمنتجين أو يتم تشغيلهم فى الزراعة أو فى الاقتصاد الريفى غير الزراعى أو يهاجروا[22]. وسبب تأخرهم بالزراعة من أجل الطعام هو نقص الأصول التى تمكنهم من دخول أسواق منتجات جديدة ونقص المهارات للحصول على وظائف أفضل أو الهجرة إلى المدن.

وأضف إلى ذلك سمتان بنائيتان: المناطق الزراعية الأقل أفضلية الكبيرة المساحة مع وجود نسبة كبير من الفقراء الريفيين المعتمدين على الزراعة (ميسو الأمريكين واندیان بلاتيوس وشمال شرق البرازيل) بالإضافة إلى نسبة اللامساواة العالية والثابتة والتى تحد بشدة من الوصول إلى الأصول والمشاركة فى صنع خطة عمل من أجل فقراء الريف.

السيطرة الحكومية الضعيفة

تتواجد الأسواق الحديثة بوضوح فى أمريكا اللاتينية ولكن العامل الأساسى لجدول عمل الزراعة من أجل التقدم كما فى المناطق الأخرى هو ضعف السيطرة على الزراعة والمناطق الريفية[23].

أصبحت جداول أعمال الزراعة من أجل التقدم متعددة القطاعات والاتجاهات ولكن تبقى المنظمات الحكومية بعيدة. فيفتقر وزراء الزراعة للقدرة على تعزيز رؤية متسعة واستراتيجية بجدول عمل متكامل والتعاون عبر موفرى الخدمة وتنظيم أداء السوق وإعادة هيكلة الأنماط الاجتماعية المختلفة[24]. بشكل كبير ولا يزال إعادة التمركز غير كامل مع وجود حكومات محلية تفتقر إلى الإمكانية والموارد وآليات المحاسبين بشدة. ولازالت المنظمات المجتمعية الممثلة للفقراء بالريف تعمل بصورة ضعيفة متراجعة عن المشاركة الفعالة بسبب اللامساواة الاجتماعية الخانقة.

إطار 10.4 سمات خاصة للزراعة فى أوروبا ووسط آسيا

تدهور الإنتاج الزراعى والطلب على الغذاء بشدة تحت طائلة التخطيط المركزى الشيوعى المفروض من العشرينات فى الاتحاد السوفيتى السابق ومنذ الخمسينيات فى وسط وشرق أوروبا ونتجت التدهورات من فكرة حقوق الملكية الجماعية مادفع إلى تنظيم الإنتاج على نطاق جمعى واسع وفى مزارع البلد، بالإضافة إلى التحكم فى الإنتاج والتوزيع والتشغيل ونصيب المدخلات والتسويق كل بدوره يتم بصورة مركزية جماعية بالإضافة إلى تدهور الأسعار التجارية وأنظمة سعر العملة التى تحكمها البلد. وعملت الإعانات المباشرة للتشغيل والشركات التجارية على الاحتفاظ بأسعار المستهلك ومدخلات الزراعة منخفضة وأسعار المنتج مرتفعة.

وعمل سقوط سور برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى بصورة درامية على تقيد السياسات الزراعية والغذائية فى التسعينيات فتم تحرير الأسعار وأسعار العملة والسياسات التجارية وقطعت المعونات وظهرت قيود ميزانية شديدة وتم خصخصة حقوق الملكية عن طريق القطاع الزراعى الغذائى وتحول اتخاذ قرارات الإنتاج إلى الشركات والأسر.

فتسببت حركة التحرر والخصخصة للمزارع وشركات الغذاء بشكل مبدئى فى هبوط حاد فى مستوى الإنتاج والاستهلاك ولكن منذ منتصف التسعينيات قادت حوافز أفضل وتعليمات إصلاحية إلى الإصلاح ونمو ثابت للإنتاجية. الفقر مع انخفاض القيمة الزراعية المضافة ولكن منذ هبوطها ظهرت محاولات إصلاحية واضحة (انظر الشكل التالي)

وقد تنوع الموقف بشكل هائل اليوم عبر المناطق. فاندفعت عشرة دول من وسط وشرق أوروبا بعد الإصلاحات النظامية الكبيرة فيما يعرف بالسياسية الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى. واستفاد نمو الإنتاجية من الاستثمار الأجنبى الهائل فى قطاع الغذاء مع التوجه إلى مزارع مشتركة كبيرة ومزارع أسرة أصغر.

وفى منطقة القوقاز وأجزاء من وسط آسيا تحولت الزراعة فى المناطق ذات الدخول المنخفضة ونسبة الفقر الريفى العالية، إلى زراعة صغار الملاك على أراضى حصلت عليها الأسر تحت نطاق برامج توزيع الأراضى. وعملت الحوافز العمالية الأفضل فى هذه المزارع الصغيرة على جلب مكاسب إنتاجية وكان العائق الأساسى أمام تنافسية صغار الملاك هو الوصول إلى أسواق الائتمان مدخلات مخرجات.

وفى أجزاء واسعة من كازخستان مازالت تسيطر روسيا وأوكرانيا على مزارع كبيرة وفى بعض المناطق اتخذ تركيز الأرض الزراعية أشكالاً متطرفة بحيازة للأرض ممتدة بصورة عمودية متحكمة فى مناطق شاسعة من الأرض الزراعية (فى الغالب من الحبوب) فى كازخستان وروسيا. بعد وقوع الأزمة المالية الروسية (والتى أصلحت من مفاهيم التجارة) ونمو عوائد الحكومة من صادرات المعادن والوقود (والذى عمل على زيادة تحولات الحكومة إلى المزارع والمناطق الريفية وخفض متأخرات المدفوعات) أصبح المحرك وراء نمو قوى فى مخرجات الإنتاجية منذ عام 2000 كما ساعد كل من الاندماج العمودى فى الزراعة والتمويلات الرأسمالية من الشركات المحلية والأجنبية فى هذا الصدد.

إما بالنسبة لبيلاروس واوزباكستان وتوركمنستان فهم فى بداية عمليات الإصلاح السوقى وجدول العمل الأساسى بالنسبة لهم هو بناء مؤسسات لوضع زراعة الملاك الصغار فى المنافسة.

المصدر: Swinnen and Rozlle 2006

استعادة النمو الزراعى فى شرق أوروبا ووسط آسيا مصحوبًا بهبوط حاد فى مستوى الفقر

قيمة الزراعة المضافة فى أوروبا ووسط آسيا.
الثابت 2000 دولار

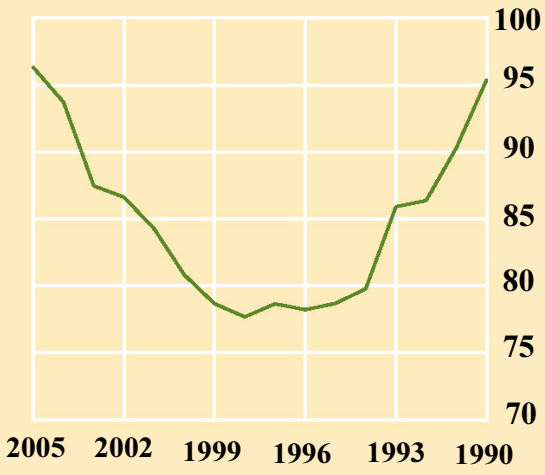

معدل الفقر فى أوروبا ووسط آسيا.
2 دولار يومياً
%

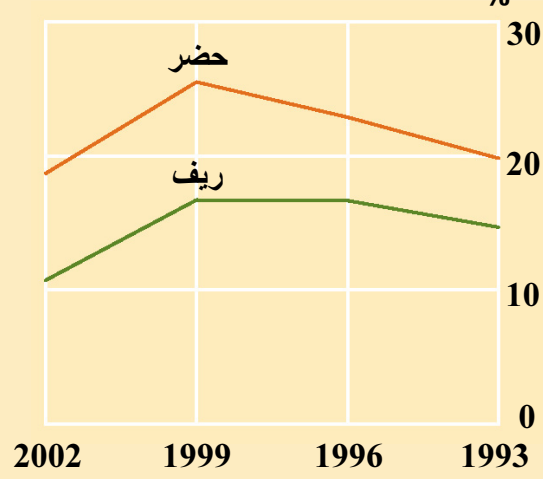

المصدر: Ravallion, Chen, and Sangraula 2007; World Bank 2006y.

واعتمدت أيضاً كل من دول شرق أوروبا ووسط آسيا على الحضر اقتصادياً بصورة مهمة. ويتسموا بعدة سمات تميزهم عن أمريكا اللاتينية. وترجع هذه السمات المميزة إلى تاريخهم فى التخطيط المركزى والتحولات الغير كاملة لاقتصاديات السوق (انظر الإطار 10.4)

جدول عمل الدول المقام اقتصادها على الحضر

بعد الضبط البنائى فى الثمانينيات عملت دول أمريكا الجنوبية بجد كبير لتكثيف النمو فى القطاعات الثانوية المنافسة مدعمة بالاستثمار الحكومى لدفع الاستثمار الخاص فى قطاع الكتب (ولكن بسوء استثمار واضح للمعونات) وتم استكمال هذا بالعون الاجتماعى الذى وصل عن طريق (غالباً بصورة شرطية) التحويلات المادية الذى كان هدفها الفقراء المعدمين والخزانات الإقليمية للفقر. وفى البرازيل وفى إطار من الزراعة المزدهرة باتت تحويلات الأمن الاجتماعى والاقتصاد الريفى اللازراعى مصادر الدخل الأسرع نمواً بالنسبة للأسر الريفية بين عامى 1991 – 2000[25] ومع الضبط النباتى الفعال على المستوى الأكبر أصبحت هذه الحركة التى كان أساسها النمو وشبكات السلامة مكلفة، مما أدى إلى شعور بعدم الرضاء فى البرازيل وفى القارة بأكملها.

تحولت العديد من الدول إلى اتجاه بديل ناشدين الحد من الفقر الريفى بزيادة الدخول المستحقة فى الزراعة وفى الاقتصاد الريفى غير الزراعى فى مواجهة المساعدة الاجتماعية وبالتالى محاولين الربط بين التنمية والحد من الفقر فى اعتماد أقل على الحماية الاجتماعية وفى الاكوادور قام برنامج الحد من الفقر وتطور الريف المحلى PROLOCAL على أساس زيادة حصول الفقراء على الأصول فى إصلاح لأجواء استخدام الأصول مع التأكيد على التطور الأقليمى وتوفير الحماية الاجتماعية وفى بيرو قام برنامج *Sierra Exportadora* على أساس زيادة الحصول على الأصول فى مساعدة للمؤسسات الريفية للدخول فى المنافسة وتوفير الحماية الاجتماعية[26].

فى هذا النموذج الجديد تتضع أهداف خطة العمل كالتالى: (انظر الشكل 10.3)[27]

- إدخال الملاك الصغار فى أسواق الغذاء الجديدة والتى تتطلب من بين الآليات الأخرى حصول أكبر على الأرض الزراعية ومهارات للزراعة الجديدة.
- تحسين الإنتاجية فى الزراعة من أجل الطعام وتوفير المساعدة الاجتماعية مع توفير مدفوعات للخدمات البيئية لتوفير محفزات للمحافظة على التربة.

- اتباع النهج الإقليمى لتشجيع الاقتصاد الريفى غير الزراعى وتقوية المهارات للحصول على وظائف وفرص استثمار يوفرها نمو الاقتصاد الريفى غير الزراعى.

زيادة فرصة الحصول على أصول من أجل الزراعة الجديدة

تتطلب زيادة مشاركة المزارعين الملاك الصغار فى أسواق الغذاء المحلية الحيوية الاهتمام باللامساواة المتأصلة التى تظهر فى الحصول على الأصول والخدمات العامة تلك اللامساواة التى تعوق قدرتهم التنافسية[28] ويمكن لصغار الملاك الذين لا يزالون على هوامش الأسواق الاستفادة من الفرص الجديدة عن طريق حصول أكبر على الأرضى الزراعية والبحث والتدريب والمساعدة التقنية والخدمات المالية ومنظمات المزارعين. وتعد منظمات المنتج والزراعة القائمة على التعاقد ضرورتان لصغار الملاك للمشاركة فى سلاسل القيمة وتوفير متطلبات المتجر (السوبر ماركت) ومن المهم أيضاً تواجد الشراكات العامة والخاصة مع القطاع الزراعى التجارى الفعال فى تنظيم الملاك الصغار كموردين منافسين فى هذه الأسواق.

شكل بياني 10.3 معين السياسة للبلدان القائمة على اقتصاد المناطق الحضرية

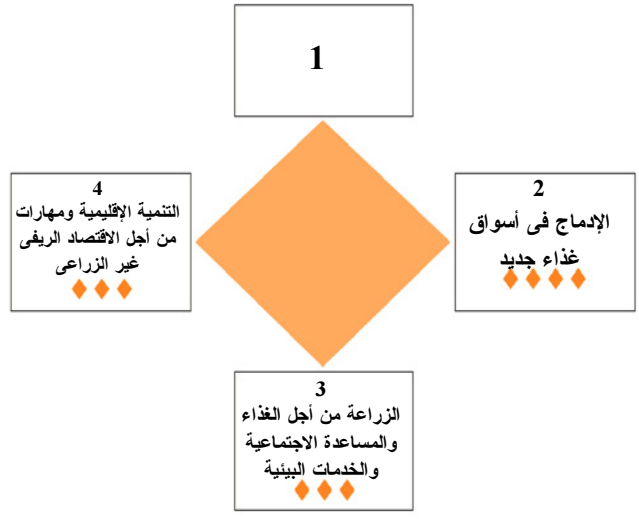

المصدر: WDR 2008 team.

ملحوظة: يشير عدد الماسات إلى أولوية اهتمام خطة العمل محددة عشر نقاط عبر الأهداف.

تحسين الأقوات المعيشية فى الزراعة من أجل الكفاف وتوفير المساعدة الاجتماعية

يمكن للزراعة من أجل الطعام أن تكون نموذجاً فى التحول طويل الأجل لزراعة الأسرة منخفضة الإنتاجية فيمكن أن يتحول المزراعين من أجل الطعام إلى ملاك صغار منوعين من دخولهم لتحسين مستوياتهم المعيشية ولكن الجزء الزراعى من دخلهم (توظيف ذاتى) يعتمد على إمكانية أقل فى النمو فى كثير من الحالات ولكن تتضح الفوائد الاجتماعية فى الاستثمار وفى الجزء الزراعى من دخولهم لسببين، الأول: الأهمية الكبيرة لتأمين حصولهم على الطعام والتغذية الأساسية والثانى: هو الحفاظ على دخولهم فى غياب فرص عمل أفضل، وتتضمن الاستثمارات المطلوبة أنظمة زراعية أكثر مرونة وتغطية أكثر للاحتياجات الغذائية التى قامت أساساً على الإنتاج المحلى ويتطلب أيضاً تحسين الأقوات المعيشية المساعدة الاجتماعية وخاصة نظام المعاشات لكبار السن الذين لم يعد من الممكن إعادة تدريبهم. وامتدت برامج المعاشات الريفية غير المساهمة بسرعة مساعدة للجيل الأصغر سناً للحصول المبكر على الأرض الزراعية معارضين الهجرة الانتقائية للأفضل تعليماً بعيداً عن الزراعة.

توريد الخدمات البيئية

بدأت دول أمريكا اللاتينية والكاريبى وأوروبا ووسط آسيا فى إقامة الآليات المقننة لحماية بيئتهم وإدخال مدفوعات للخدمات البيئية. ويجب تثبيت القوانين فى ظل سلطة مطورة بصورة كبيرة ويجب أن تكون خطط الدفع ثابتة مادياً في حساب مشتري الخدمة وذلك بامتداد القارة.

التطور الإقليمي لخلق وظائف ريفية:

يعتبر الاقتصاد الريفي غير الزراعي مصدر للعمالة الذاتية والعمالة بالأجر ولكنها عملية ثنائية بشكل كبير فهي وظائف تحتاج إلى مهارات عالية ومهارات منخفضة ومجازفات اقتصادية تضيف قيمة عالية ومنخفضة. ويمكن لتعزيز المهارات لوظائف الإنتاجية العالية أن توفر طريقاً خارج حدود الفقر. وتتبع دول

أمريكا اللاتينية اتجاهاً إقليمياً مختلفاً في تشجيع مجموعات من الشركات التكميلية في مواقع جغرافية مختارة ويمكن لأنظمة الإنتاج الزراعي المحلية الاستفادة من الميزات المقارنة للبيئة الزراعية للإقليم أو من القرب من المراكز الحضرية أو من المنح المؤسساتية والحضارية أو التاريخية. وتذهب مشروعات التطور المدفوعة إقليمياً فيما وراء تنمية المجتمع لخلق فرص اقتصادية جديدة قائمة على مقياس وتوافقات محلية والوصول إلى السوق. ويتم اتباع هذه الحركة الإقليمية لتطور الريف في شرق أوروبا أيضاً على أساس الروابط بين الريف والمدن الكبيرة والمدن الصغيرة.

تحتاج سياسة الحد من الفقر القائمة على الدخول المكتسبة إلى إعادة تقييم من قبل آليات السلطة والمؤسسات والوكلاء الذى يعد الكثير منهم مشوشين ويجب إعادة هيكلة وزارات الزراعة كي تستجيب للمهام الجديدة للدولة والتحول في الزراعة في سلسلة القيمة وعلى المجتمع المدنى أن يتواجد كمشارك نشط في السلطة على الرغم من النماذج المستمرة للاستبعاد الاجتماعي المتأصل في اللامساواة العميقة[29]. ويعتبر جدول أعمال هذا ضخماً (انظر فصل 11) فإصلاح السلطة من أجل الزراعة وإصلاح المناطق الريفية يعد أولوية تحتاج إلى التجربة والتعلم.

جدوى السياسة الإدارية والمالية

تتطلب الإجراءات الفعالة تقييم لكفاءة السياسة ووسائل الاستثمار التي تكون جداول الأعمال المقترحة وتتنوع الجدوى بوضوح باختلاف الأداة وبأسلوب البلد خاصة فيما يتعلق بتطبيق الإصلاح. وتفهم العوائق السياسية والإدارية والمالية المحتملة أمام الإصلاح يُعد ضرورة للتطبيق الناجح. فللأدوات المختلفة مستويات مختلفة سياسية وإدارية ومالية للإجراءات عارضين خطوطاً إرشادية في تأسيس جداول أعمال لخطة الزراعة من أجل التقدم.

الجدوى السياسية:

بينما تعتبر الخطة الإصلاحية للسعر والتجارة إصلاح الأرض الزراعية والري واضحة وقادرة على جلب الدعم السياسي إلا أن لها دائماً فائزين وخاسرين ويجعل هذا الصراع بين الفوز والخسارة القرارات أكثر صعوبة على الرغم من أن البحث الزراعي له بعض العقبات ولكن الآثار غالباً ما تكون أقل سرعة وأقل وضوحاً من الاستثمارات الأخرى وللبرامج التعليمية وبرامج الغذاء خاسرين قليلين وأولاً لا يوجد خاسرين على الإطلاق، ولكن هذه البرامج واضحة بشدة وعادة ما يكون لها تأييد سياسي قوي ولكن تكاليفها هي ما تقيد التطبيق.

ولكن ما يمكن أن يتم لتحسين الإجراءات السياسية؟ عندما يكون هناك فائزين وخاسرين من الإصلاح يمكن تعريفهم تستطيع الاستراتيجيات استخدام الدليل القائم على البحث للمعلومات والنقاش، وتحديد برامج الدعم التكميلي الإداري المحتمل حدوثه لمساعدة الخاسرين على التحول لمصادر دخل أخرى وتوفير التعويضات كما حدث في برنامج PROCAMPO المكسيكي لجعل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ذات إجراءات سياسية عن طريق تحولات مصرفية مضاعفة وعندما تتأخر الإصلاحات أو يكون لها نتائج غير أكيدة تكون التزامات دعم المستقبل مهمة. وقد دشنت أوغندا إصلاحات التوسع والبحث عن طريق حركة الخدمات الزراعية القومية وحركة البحث الزراعي القومي والتي ألزمت الحكومة للتمويل والتطبيق.

القدرة الإدارية:

غالباً ما يكون تطبيق القدرة ضعيفاً خاصة في الدول القائمة اقتصادياً على الزراعة. وقد افترضت البرامج المصممة بصورة مغلوطة ضرورة وجود قدرة أكبر للتطبيق من الموجودة فعلياً وقام البعض بوضع القدرة المؤقتة لمساعدة التطبيق كحل أفضل من تعزيز القدرة الموجودة وكانت النتيجة استثمارات غير ثابتة أحبطت جداول الأعمال الجيدة وكان الدرس هنا هو ملاءمة البرامج طويلة الأجل مع القدرة الموجودة بصورة أكثر دقة مع توفير الدعم لتقوية القدرة الموجودة (انظر فصل 11).

القدرة المالية:

تتميز بعض الأدوات المقترحة بصعوبة تحقيقها مادياً في ظل مخصصات الميزانية الحالية. فحتى مع الكفاية الأكبر في الإنفاق الحالي ستكون زيادة توزيعات الحكومة للزراعة في الميزانية ضرورية والبرامج

الأكثر تكلفة هى برامج البنية التحتية (الري والطرق) وتحتاج الدول القائم اقتصادها على الزراعة إلى زيادات هائلة في مخصصات الميزانية الحالية وشراكة بين القطاعين العام والخاص مبتكرة لتحقيق هذه الاستثمارات وتقوم تنزانيا حالياً باختبار توفير أموال تكميلية على أساس تنافس للحكومات المحلية لتمويل خطط ري على نطاق متوسط، وتركز خطط الإنفاق العام القومي على استمالة الاستثمار الخاص في الري وبرامج تحول النقود والغذاء أيضاً مكلفة فهى تحتاج اختيارات خروج كافية وهادفة ومعقولة لجعلهم متاحين.

اكتشاف مشاكل السياسة:

هل لجداول العمل الخاصة بالزراعة من أجل التنمية هذه احتمالية للنجاح أكبر من الماضي؟ فدروس من الخبرة تواجدت في توقع منظور للتغييرات الدافعة في الثلاث عوالم للزراعة بالتماشى مع الفرص والتحديات الجديدة تقدم الدليل المفيد. فاحتمالية النجاح في استخدام الزراعة من أجل التقدم يمكن أن يتم تشجيعها بتكوين جداول أعمال شاملة متميزة وثابتة بيئية ومفضلة للجدوى السياسية والقدرة الإدارية والمقدرة المالية مثل هذه الجداول تقوم أساساً على الوكلاء المرتبطين بكل هدف في السياسة وهم: (1) قطاع الأعمال الزراعى وسلسة القيمة (2) صغار الملاك المتجهين إلى السوق ومنظماتهم (3) العدد الهائل للمزارعين من أجل الطعام بمهن متنوعة (4) عمال في سوق العمالة الزراعي والاقتصاد الريفي غير الزراعي. وفي كل حالة يجب مواجهة عقبات أساسية في تحديد جداول أعمال الزراعة الوطنية من أجل التقدم لإيقاف كوارث خطة العمل الصعبة بحكم نهائي في نطاق الاقتصاد السياسى.

وبالنسبة للدول القائم اقتصادها على الزراعة فأزمة خطة العمل هي التوازن بين تأمين الحصول على الغذاء مباشرة بالتركيز على الزراعة من أجل الطعام من خلال أنظمة زراعية لينة وشبكات الأمن مثل المساعدة الغذائية أو بالتركيز على المقاولين الأكثر مهارة وبين المناطق المفضلة زراعياً التي بإمكانها ضمان النمو وضمان الحصول على الغذاء عن طريق طعام أرخص وفرص عمل أفضل. فالضغوط الحالية للفقر وكوارث الغذاء وجهت النفقات العامة وأولويات التبرعات باتجاه شبكات الأمن ولكن يمكن للاستقرار السياسي والاقتصادي الأكبر ووسائل خطة العمل الأفضل أن يحولوا جداول الأعمال من التحولات إلى النمو. وتشير الحكومة الجديدة والالتزامات التبرعية للاستثمار في النمو الزراعي إلي التأكيد الأكبر على الدخول المكتسبة في مواجهة التحويلات. فالزيادة الأكبر في المساعدات الأجنبية وفي توزيعات الميزانية في الريف يمكنها توفير الموارد المطلوبة للهروب من مصيدة المساعدة الغذائية والتحرك باتجاه النمو وخطة الحد من الفقر.

وبالنسبة للدول المتحولة عن الاقتصاد الزراعي فأزمة خطة العمل تتركز في اختيار الوسائل لمواجهة مشكلة اختلاف الدخول بين الريف والحضر فتم مقابلة مطالب المزارعين للمساعدة في الدخول وردود أفعال السياسية لشحن الأصوات على أسس غير ثابتة من خلال اللجوء إلى الإعانات باعتبارها الوسيلة المفضلة محققين مكاسب معاد توزيعهما بتكلفة مرتفعة على اعتبار النمو المسبق حدوثه بالإضافة إلى فساد الصحة العامة والعملية التعليمية والاستثمار البطيء في البنية التحتية والخدمات العامة الأخرى. وكان البديل هو رفع الدخول المكتسبة للأسر الريفية في الزراعة عن طريق التنوع والتحديث في الاقتصاد الريفي غير الزراعى من خلال الأجور والعمالة الفردية وفي الإعداد للهجرة الناجحة لأسواق العمالة في الحضر. وهاهنا مرة أخرى ابتعدت التحركات الأخيرة عن التحولات (بصورة بسيطة) وفي اتجاه الإنتاجية المتزايدة في توليد الدخول (والمدفوعة جزئياً بقطاع الزراعة التجارية).

وبالنسبة للدول القائم اقتصادها على الحضر فإن أزمة خطة العمل تمثل بين النمو السريع في قطاع الزراعة المتوسطة إلى كبيرة (والتي تكون أحياناً كبيرة أي تبلغ مساحتها بين خمسة عشر ألف و ثلاثون ألف هكتار

وليس هذا غريباً، كما في ماتوجراسو) والذي يكون مصحوباً بشبكة أمن اجتماعية مكثفة لتعويض الخاسرين والمستبعدين أو الدخول المكتسبة في قطاع صغار الملاك الذين باستطاعتهم المنافسة في أسواق الغذاء الحديثة والصادرات غير التقليدية ويبقى التنوع في الدخول في الاقتصاد الريفي غير الزراعي فعالاً لتقوية تنافسية الأسرة كما هو واضح في مرونة مزارع الأسرة في الدول الغربية والآسيوية فتحتاج الدول الآسيوية في اقترابها من المستوي المعيشي للريف إلى إدارة سياسية واضحة فيجب بناء المؤسسات لدعم تنافسية صغار الملاك ويجب أن تمتد برامج الحصول على الأرض الزراعية لمحاربة اللامساواة الدءوبة ويجب أن يكون لصغار الملاك صوتاً أعلى متحدين البناء الاجتماعي التقليدي.

والمطلوب عمله الآن أصبح مفهوماً بشكل أفضل. فالمناهج القوية متاحة لتعزيز إمكانية نجاح جداول أعمال الزراعة من أجل التقدم وهناك مؤشرات تفيد بأن الحلول تبتعد عن التحولات وتقترب من الدخول المستحقة للفقراء وهم قوة الزراعة الرئيسية للتقدم. فالسلطة الجيدة مع استقرار الاقتصاد الكلى والدعم السياسي والقدرة الإدارية هم في كل الحالات مفتاح النجاح.

الفصل الحادي عشر

تدعيم نظام الإدارة العامة من المحلية إلى العالمية

تظل الزراعة، كما سيأتي فى هذا التقرير، أحد أهم المقومات الواعدة لخفض معدلات الفقر العالمي، وكما حدد الفصل العاشر العناصر الرئيسية لأجندات استخدام الزراعة فى عملية التنمية. يناقش هذا الفصل الدور المحورى للإدارة فى دعم تلك الأجندات ويطرح عدداً من التساؤلات مثل : ما هو دور الدولة والقطاع الخاص في المجتمع في دعم الزراعة من أجل التنمية؟ كيف يمكن تحسين رسم السياسة الزراعية وتطبيقها؟ ماذا يمكن للامركزية والتنمية المجتمعية أن تضيفه؟ وكيف يمكن للمساعدات التى يقدمها المانحون أن تجعل التنمية الزراعية أكثر فاعلية؟ وماذا يمكن للمجتمع الدولى القيام به لتحقيق أجندة الزراعة من أجل التنمية؟ تتمتع مقومات السياسة التى ورد ذكرها فى الفصل السابق، كتوفير البنية التحتية والخدمات وشبكات الأمن الاجتماعى التى تتطلب مقدرة إدارية وموارد مالية بدعم سياسى كبير، فخطط الرى التى لم تعمل على الإطلاق، وأنظمة التوسع التى أخفقت أمثلة شائعة لتلك المشكلة، فمقومات السياسة لا تفرض تلك المشكلات، مثل إلغاء المساعدات التى يستفيد منها فى الأغلب كبار المزارعين يصعب النهوض بها سياسياً. (انظر فصل 4). إذ تتفاقم تلك المشكلة عن طريق التحديات الإدارية فى الدول النامية: إذ تعانى تلك الدول من عدم استقرار سياسى واقتصادى، وافتقاد للرؤى وضعف القدرة المحاسبية، وضعف الأداء، والفساد وعدم تطبيق القانون بصورة فاعلة. (انظر الشكل 11.1).

وتميل مشكلات الإدارة نحو التعقيد بصورة أكبر فى الدول التى تعتمد على الزراعة، حيث تعد الدولة عاملاً مهماً فى التعاطى مع إخفاقات السوق. وغالباً ما تبتلى تلك الدول بالصراعات وتحديات ما بعد الصراع بإعادة بناء الزراعة. وتواجه العديد من الدول مشكلات إدارية معينة فى المناطق الريفية مثل البُنَىْ السياسية والاقتصادية المتأصلة التى غالباً ما ترتبط بالملكية غير المتكافئة للأرض، وهو ما يؤيد عدم التكافؤ الذى يؤدى بدوره إلى الصراعات المحلية العنيفة. (الإطار 11.1)[1]. وما دامت هذه الصراعات الجوهرية التى غالباً ما تهدد حياة الناس – ستظل دون حل، فإن استخدام الزراعة من أجل التنمية سيظل هدفاً بعيد المنال.

شكل بياني 11.1: تحصل البلدان المتحولة والقائمة على الزراعة على نسب أقل في الإدارة

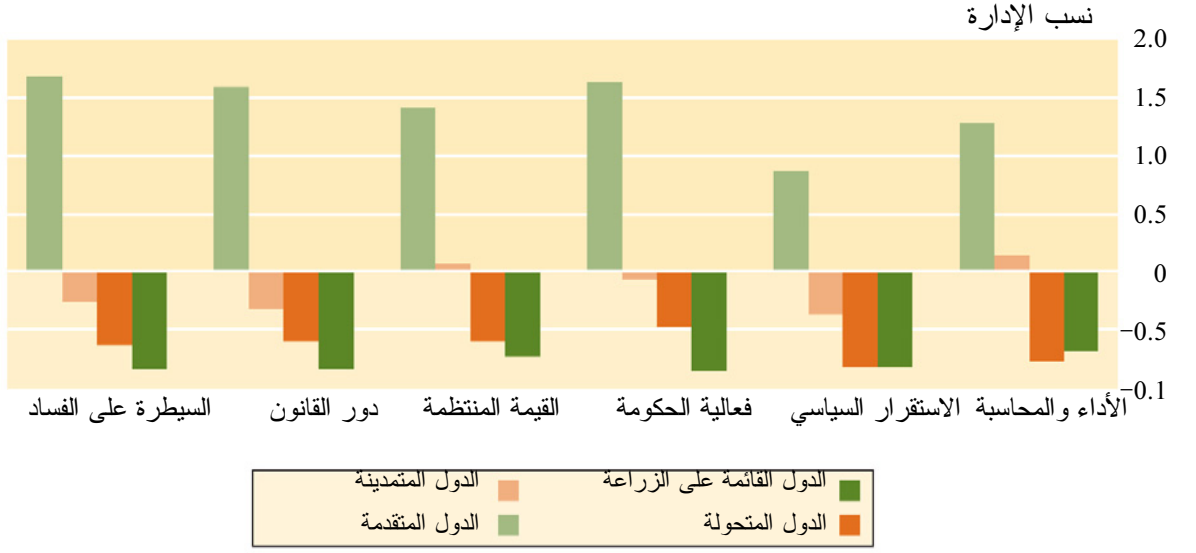

المصدر: Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi (2006).

ملحوظة: تعظم المؤشرات الإدارية النظر إلى جودة الإدارة التي تقدمها أعداد كبيرة من الأعمال الصغيرة، المواطنين وأبحاث الخبراء في الدول النامية والمتقدمة.

وتعد الإدارة ضرورة لتحقيق أجندة الزراعة من أجل التنمية، فحقيقة الأمر أن مشكلات الإدارة سبب رئيسى فى عدم تطبيق العديد من توصيات تقرير التنمية العالمى فى الصادر عام 1982. لكن التوقعات بحل مشكلات الإدارة اليوم والمدة أكثر مما كانت عام 1982. وقد حول العالم انتباهه تلقاء الإدارة، فعمليات الدمقرطة المستمرة، ومشاركة المجتمع المدنى، والثقل المتنامى لمشروعات الزراعة، وإصلاحات إدارة القطاع العام، والسيطرة على الفساد، واللامركزية تحمل توقعاً كبيراً بأن تطور من الأداء الزراعى. ومنذ مطلع التسعينيات[2] تراجعت نسبة الدول التى تعانى من انعدام الاستقرار والصراعات، إذ تحسن الاستقرار الاقتصادى فى أفريقيا التى كانت تفتقره، (انظر فصل 1)، كما يحمل التعاون الإقليمى المتنامى والإصلاحات المتوقعة للمؤسسات الدولية توقعاً كبيراً بالنسبة لأجندة الزراعة من أجل التنمية.

وقد كانت هناك أدلة على تحول الاقتصاد السياسى لصالح استخدام الزراعة من أجل التنمية فقد أضحى كل من المجتمع المدنى والقطاع الخاص أقوى عما كانا حيث ساهم ارتفاع نسبة المشاركة فى وضع السياسة من فرص صغار الملاك وفقراء المناطق الريفية فى رفع مكانتهم وآرائهم السياسية، ودخل العاملون السياسيون الخاصون الأقوياء سلاسل القيمة الزراعية، وكان لهم مصالح اقتصادية في القطاع الزراعى الغنى والديناميكى.

إلا أن النجاح لا يمكن أن يكون محتماً فى كل الحالات، فربما تستفيد الزراعة من الإصلاحات العامة فى الإدارة لكن تعقيدها وتنوعها يجعل بذل جهود خاصة أمراً ضرورياً. وزيادة المشاركة والمحاسبة فى المناطق الريفية تظل تحدياً حتى فى الأنظمة الديمقراطية، وتواجه النساء الريفيات تحديات خاصة منحتهم فرصة المشاركة السياسية. واختيار المزيج المناسب من أدوات السياسة ليس بالأمر الهين، وحتى وإن وجدت المحاسبة السياسية بشكل أكبر. وربما تطالب جماعات المصالح، جيدة التنظيم، بمقومات سياسية تعوزها الكفاءة مثل دعم الأسعار. كما تعد إصلاحات القطاع العام واللامركزية الأكثر فاعلية فى تعزيز أجندة الزراعة من أجل التنمية ذات أهمية كبرى بالنسبة للدول والبيئات. إضافة إلى أن إصلاحات الإدارة العالمية بحاجة لأن تأخذ فى الاعتبار، ويناقش هذا الفصل الخطوات التى يجب اتخاذها لتعزيز الإدارة فى ضوء تلك التحديات.

تبادل الأدوار: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى:

تظل الدولة مسئولة عن خلق بيئة فاعلة لأجندة الزراعة من أجل التنمية، لأن الدولة وحدها هى القادرة على تهيئة الأجواء المناسبة لازدهار القطاع الخاص والمجتمع المدنى كاستقرار اقتصاد الدولة والأمن وحكم القانون. على الرغم من أن هذه الأبعاد الإدارية لا تخص الزراعة، إلا أن القليل من الإصلاحات الزراعية المحددة التى تمت مناقشتها هنا يمكن تطبيقها، ما لم تطبق هذه الأبعاد بصورة صحيحة.

الإطار 11.1: الصراعات على الأرض تشرد الملايين فى كولومبيا.

عانت كولومبيا منذ القرن التاسع عشر من صراع داخلى طويل بين الفلاحين ومالكى الأراضى مبنى على أساس عدم المساواة فى امتلاك الأراضى.

وقد ناصرت اثنتان من الجماعات المسلحة (فارك FARC وإلن ELN) قطاعات معينة من الفلاحين الكولومبيين فى قضايا الأرض. وقد تأسست فارك فى عام 1969 رداً على الهجوم الذى شنته الحكومة على حملة الفلاحين من أجل الإصلاح الزراعى. كما بدأت "إلن" كحركة إيدلوجية مستوحاة من الثورة الكوبية للقتال من أجل الفقراء ومن لا يمتلكون أراضى ولذا تشكلت AUC، المنظمة شبه العسكرية، فى الثمانينيات رداً على الجماعات المسلحة وتمثل ملاك الأراضى، وبدأت فى القيام بعمليات محلية ضد الجماعات المسلحة فى التسعينيات.

وقد اكتسب الصراع بين هذه الجماعات المسلحة حياة فى حد ذاته، إذ تفاقم نتيجة للكميات الضخمة من الأموال التى ضخت فيه وزاد الانشقاق ليصل إلى الموارد الطبيعية (النفط) وتجارة المخدرات ليجعل أجزاء من الدولة غير خاضعة لسيطرة الحكومة، وقد أدى الصراع المستمر إلى كارثة إنسانية ضخمة. ويقدر البنك الدولى عام 2000/1999 عدد المشردين الكولومبيين نتيجة الصراع بحوالى 1.8مليون نسمة وهو ما يعد الأعلى فى العالم. كما يقوض التهجير القسرى الضخم الجهود الحكومة لتحسين الفرص والتعاطى مع عدم المساواة – أساس الصراع، وهذا الصراع والتهجير القسرى هما مصدر الحركة المضادة للإصلاح وإعادة توزيع الأراضى. وترك الأراضي عبر التهجير القسري الداخلي والذي بلغ حوالي 4 مليون هكتار من الأراضي حسب التقديرات الأخيرة وهو ما يبلغ ثلاثة أضعاف ما أعادت الحكومة توزيعه في العقود الثلاثة الماضية عبر سياسة إصلاح الأراضي التي ترعاها الحكومة. ولأن الأراضي التي هجرها المزارعون عبر التهجير القسري لم تعد صالحة للزراعة فقد ارتبطت بخسائر الإنتاجية مما أضعف الأوضاع الاقتصادية الريفية والتنافسية الزراعية مما أدى إلى حبس تملك الأقاليم في دوامة من العنف.

المصدر: Deininger, Ibanez, and Querubin (2007); World Bank (2002b).

التغلب على إخفاقات السوق لتجنب على الفشل الحكومى:

بالرغم من كون الزراعة نشاطاً خاصاً إلى حد بعيد، إلا أن إخفاقات السوق أمر قائم نتيجة لقوى الاحتكار، والعوامل الخارجية فى إدارة الموارد الطبيعية، وفاعلية الاقتصاد فى سلسلة الإمداد والمهارة غير المستثناة فى البحث والتنمية. والمعلومات وعدم تناسق المعلومات لتحركات السوق. إضافة إلى تلك الإخفاقات تأتى تقلبات السوق والعزلة وتبديد الأرض الزراعية كعوامل غير مباشرة، مع العرضة للكوارث المناخية التى تؤدى إلى ارتفاع قيمة التعاقدات والمخاطر. وتحاول الحكومات التغلب على إخفاقات السوق تلك عبر التشريعات وتنمية المؤسسات والاستثمار فى المنافع العامة والمواصلات.

ولقد تعاملت معظم الحكومات مع إخفاقات السوق عبر توفير الخدمات الخاصة فى الزراعة، وبرغم نجاح بعضها فى ذلك– مما مكنهم من إطلاق الثورة الخضراء– إلا أن النتائج كانت غالباً ما تأتى سلبية، وفى بعض الحالات كارثية، ويأتى ضعف النتائج نتيجة للضعف الشديد للمعلومات المتوافرة عند تنفيذ الاستثمارات العامة، ورداءة التنفيذ والعرضة للخلافات والفساد مما يؤدى إلى إخفاق حكومى.

ونظراً لتلك المشكلات، تم خفض التدخلات الحكومية القوية عبر أساليب الضبط البنيوى فى الثمانينيات والتسعينيات، مما أكد الدور الأساسى للسوق. والتأكيد على "تعديل الأسعار" وتحسين مناخ اقتصاد الدولة كان لها آثاراً إيجابية على الزراعة مثل خفض عبء الضرائب (انظر فصل 4). إلا أنها تركت العديد من إخفاقات السوق دون حل وخلقت جيلاً ثانياً من المشكلات (انظر فصل 5)، خاصة عندما لم يستطع القطاع الخاص ملأ الفراغ المتخلف عن ذلك.

وهناك اتفاق عام على ضرورة استثمار الدولة فى الأغراض العامة الرئيسية مثل البحث الزراعى والتنمية والطرق الريفية وحقوق الملكية وتطبيق القواعد والاتفاقات. حتى فى الاقتصادات المتقدمة. ويأتى خلف تطوير تلك الأغراض العامة، يجب على الدولة تقديم التسهيلات والتنسيق والتشريع، بالرغم من أن فاعلية الدولة فى هذه الأدوار أمر مثار نقاش وتحدد أجندة الزراعة من أجل التنمية دوراً قوياً للسياسة العامة لتعزيز خفض الفقر، والمساواة بما فيها المساواة بين الجنسين عبر بناء أصول منتجة وتقديم شبكات أمان.

لكن كيف يمكن التغلب على الإخفاقات الحكومية فى تطبيق تلك الأجندة خاصة فى الدول المعتمدة على

الزراعة حيث تكون الحاجة إلى التعامل مع إخفاقات السوق أكثر إلحاحاً؟ وتأتى السياسات البيروقراطية الزراعية ضعيفة بشكل خاص بعد الضعف المؤسسى، ولذا فإن الإصلاحات الإدارية يجب أن تعزز من قدرة الإدارة الزراعية. وأخيراً فإن مستوى الدخل الحكومى فى الزراعة هو نتاج عمليات سياسية تعتمد على الأولويات السياسية والقيم الإيدولوجية.

تقديم التسهيلات والتنسيق والتشريع أدوار جديدة للدولة:

لقد ازدادت الحاجة إلى التنسيق من قبل القطاع العام لنمو سلسلة إمداد الغذاء. ويتجلى فشل التنسيق عندما يتعرض الفلاحون أو القائمون بالعمليات للعزلة أو انقطاع الاتصال أو عندما يتم القيام بالاستثمارات التكميلية من قبل الآخرين فى المراحل المختلفة فى سلسلة الإمداد وربما ازدادت فى أعقاب انسحاب المؤسسات الخاصة فى دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حيث يقلل ضعف البنية التحتية والمخاطر العالية وارتفاع تكاليف النقل من استثمارات القطاع الخاص. وفى مثل تلك الحالات فإن تنسيق النشاطات العامة والخاصة والمجتمع المدنى يمكن أن تخفض مخاطر الاستثمار الخاص فى الخدمات الأساسية لصغار الملاك (انظر فصلين 5، 6).

ويتطلب تطبيق أجندة الزراعة من أجل التنمية التنسيق عبر الوزارات المختلفة، تلك الأجندة تشترك فيها قطاعات مختلفة ولا تتبنى أمور الإنتاج الزراعى فقط بل تتبنى أيضاً الأمن الغذائى والأمن الحيوى وصحة الحيوان وصحة الإنسان والتغذية والبنية التحتية البدنية والخدمات والبيئة والتجارة وإدارة الأزمات الطبيعية والمساواة بين الجنسين وشبكات الأمن. وتقع كل تلك الأمور فى نطاق سيطرة الوزارات المختلفة. بل إن إنتاج المحاصيل والرى والماشية ومصايد الأسماك والغذاء غالباً ما يتم التعامل معها من قبل وزارات متخصصة يتوجب عليها أن تضم قطاعاً عريضاً من المشتركين فى هذه النواحى، لتشمل القطاع الخاص والمجتمع المدنى والمانحون لتشكيل سياسات متكاملة. ونتيجة لذلك يحتاج واضعو السياسات وموظفو الدولة مهارات جديدة فى تقديم التسهيلات كمنسقين.

كما أصبحت التشريعات أيضاً أكثر أهمية وتعقيداً، فالحكومات مطالبة بتنظيم وضبط الأمن الحيوى وأمن الغذاء والمعايير، وحماية الملكية الفكرية وجودة المعلومات الزراعية واستخراج المياه الجوفية، وحماية البيئة. وتتطلب خصخصة الأسواق الزراعية أطر عمل تنظيمية للحفاظ على التنافسية (انظر فصل 5). إضافة إلى ذلك تلزم العشرات من الاتفاقات الدولية الدول على تنفيذ العديد من التشريعات والقواعد حتى وإن كان ذلك مكلفاً. بيد أن التشريعات ليست مجرد وظيفة للقطاع العام، فالقطاع الخاص يمكنه، وغالباً ما يتمكن، من الاشتراك فى ضبط الذات وتبنى ممارسات مسئولية اجتماعية مشتركة تدعم الزراعة من أجل التنمية.

المجتمع المدنى: صورة أخرى لتعزيز الإدارة:

يتألف القطاع الثالث من منظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وبمقدوره المساعدة فى التغلب على إخفاقات السوق فى الزراعة حتى تتجنب الإخفاقات الحكومية والعمل الجماعى عبر منظمات المنتجين – يمكن أن تسهل اقتصادات التدرج – فعلى سبيل المثال التزويد بالمعلومات والتوسع والتسويق وإدارة الموارد الطبيعية العامة مثل مساقط المياه وأنظمة الرى. والكفاءة المتميزة لبعض المنظمات غير الحكومية يمكن تسخيرها لتقدم الخدمات، خاصة على نطاقات المجتمع والحكومة المحلية. كما يمكن أن تشترك تلك المنظمات فى وضع المعايير مثل وضع معايير التجارة العادلة. لكن ذلك العمل الجمعى يمكن أن يفشل أيضاً عبر استثناء الجماعات المحرومة من الامتيازات التى لا يحصل عليها سوى الصفوة من المحليين.

المجتمع المدنى الفاعل والنشط يعزز إدارة القطاع العام بإعطاء حق التعبير لصغار الملاك، والنساء الريفيات والعمال الزراعيون (انظر فصل 1)، ويمكن لمنظمات المجتمع المدنى مراقبة وضع السياسة الزراعية وتطبيقها. كما يمكن محاسبة واضعى تلك السياسة والإدارة العامة وخلق حوافز للتغيير. غير أن النهوض

بكل ذلك يتطلب حرية المشاركة والوصول إلى المعلومات وحرية الصحافة وهو ما يعد أمراً أساسياً. وأخيراً فإن الإدارة الجيدة نتاج عملية اجتماعية وسياسية طويلة الأمد يصوغها تاريخ الدولة والإقليم متمثلة فى مؤسساتها وتقودها الحركات الاجتماعية، ومواطنو الدولة وقادتهم، كما يمكن للمانحين دعم تلك الإصلاحات.

عمليات السياسة الزراعية:

بناء التحالفات:

الالتزام السياسى بأجندة الزراعة من أجل التنمية يتطلب تشكيل تحالفات بين العناصر الداعمة لتلك الأجندة. فعلى المستوى الوطنى يمكن لوزارات الزراعة تشكيل تلك التحالفات، لكنهم بحاجة إلى التغلب على تحديات رئيسية. أحد تلك التحديات هو التنسيق عبر الوزارات المختلفة، ولأن مصالح القطاعات غالباً ما تسيطر على الأهداف التنموية الواسعة، فالآليات عالية المستوى للتفاعل بين الوزارات يمكنها المساعدة كما حدث فى أوغندا (الإطار11.2). والتحدى الآخر هو عمليات المشاركة الإدارية التى تضم عدداً كبيراً من المنتفعين وكذلك المانحين. وهناك تحدى آخر مرتبط بتلك التحديات هو تجنب سطوة المزارعين الكبار الذين يمارسون نفوذاً بوزارات الزراعة بصورة أكبر من صغار الملاك وضمان حرية التعبير للجماعات المحرومة من الامتيازات كالمرأة والمجموعات القبلية والشباب.

وعلى الرغم من قدرة وزارات الزراعة على التنسيق بين المنتفعين، تظل اتحادات المنتجين تلعب دورًا أساسيًا فى دعم التحالفات الداعمة للزراعة (الإطار 11.2) فيصبحون أكثر فاعلية إذا توحدوا عن طريق البرلمانين والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين. ويمكن للعمل الزراعى أن يكون شريكاً أكثر أهمية فى تلك التحالفات خاصة فى الدول المتحضرة وتلك التى تشهد تحولاً. (انظر بؤرة التركيز د) ويعد قطاع العمل الزراعى فى الهند أحد القوى المدافعة عن الإنفاق على الزراعة، معترفة بأهمية النمو الزراعى المتسارع.

الإطار11.2: ترجمة الرؤية إلى ممارسة وجهة نظر وزير سابق لخطة أوغندا لتحديث الزراعة.

الخطة لتحديث الزراعة هى استراتيجية أوغندية لخفض نسبة الفقر عبر زيادة الدخل والأمن الغذائى والتوظيف وتحويل الزراعة القائمة إلى زراعة تجارية وتعمل لجنة التوصية الوطنية التى يرأسها وزير المالية على تنسيق تلك الخطة. فيشترك فيها 13 وزارة ووكالة إضافة إلى الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى وشركاء التنمية.

الخطة المبنية على رؤية استخدام الزراعة من أجل التنمية والتقدم ظلت ثابتة، لكنها كانت أبطأ من المتوقع، فسار التغيير المؤسسى بطيئاً، ودائماً ما تواجهه التحديات كما لم يظهر أثره بوضوح ولم يلق التقييم المناسب مما جعل توسيع الإصلاحات أمراً صعباً. والتغير في القيادة السياسية والسياسات غير المتسقة وتضارب مصالح الوزارات تمثل تحدياً آخر. وبالفعل فإن العمل فى بيئة يتداخل فيها عمل القطاعات المختلفة يتطلب تغييراً فى التفكير والقدرات. وتجعل برامج دعم قطاع خفض الفقر عمليات الموازنة تشاركية، لكن كل وزارة تظل ملتزمة بسقف معين من النفقات تفرضه عليها وزارة المالية. مما يجعل من الصعوبة بمكان تمويل الخدمات المخطط لها.

وإطار عمل الخطة متعددة القطاعات لا يزال غير مدرك جيداً، مما أسفر عن تكامل غير متوازن عبر الوزارات المختلفة. وأصبحت الإدارة معتادة على المشروعات أكثر منها على خطة البرنامج الذى يتطلب وضع موازنة بين مشاركة القطاعات المختلفة وتنفيذها بالرغم من التآلف على الممارسات المركزية وتطوير المسئولين الحكوميين لمسئولياتهم الآن، يظل تدبير الموارد المالية اللامركزية تحدياً.

ويتطلب التطبيق الصبر والتنسيق والشراء من المزارعين والمنتفعين لضمان التمويل الأنسب، ويقوم أعضاء البرلمان باتخاذ قرارات الميزانية النهائية. رغم بطء العملية فى عدد من المناطق بأن الخطة، فى مجملها، تلوح كنجاح فى الأفق.

المصدر: Kisamba Mugerwa, personal communication, 2007.

ويمكن للقطاع الخاص استخدام خبراته وثقله السياسى فى تشجيع تلك الإصلاحات، عبر المناقشات الخاصة والعامة على سبيل المثال. وجماعة العمل فى الزراعة ومنتدى القطاع الخاص والحكومى فى كمبوديا مثال شاهد على ذلك. ويمكن للقطاع الخاص المساهمة فى إصلاحات السياسة التجارية كما هو الحال فى قوة العمل الفلبينية لإعادة التفاوض حول الاتفاقات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة[3].

غير أن بناء التحالف المساند للزراعة يتمثل فى تجنب خلق ضغوط "للاستثمار الخاطئ أو رفض الإصلاحات (انظر فصل 4). وخلق تحالفات سياسية تدعم حقوق العمال الزراعيين يمثل تحديًا آخر فالعمال الموسميون والعاملات فى قطاع الفاكهة بتشيلي يتمتعون بحقوق أقل من تلك التى يتمتع بها العاملون الآخرون فى باقى قطاعات الاقتصاد إذ يتحكم عدد محدود من الشركات فى معظم صادرات الفاكهة التشيلية، وتمكنوا من معارضة الإصلاحات الداعمة لحقوق العمال[4].

دعم المشاركة والمشاورات:

وبالتوازى مع الاهتمام المتزايد بالمشاورات الديمقراطية فإن تشكيل سياسات التنمية الزراعية يجب أن يضم المنتفعين والمواطنين. ويمكن للمشاركة إيجاد دعم سياسى لأجندة الزراعة من أجل التنمية. وستتعرض تلك المشاركة، بالطبع، لتكاليف التعاقدات، لكنها تحدد السياسات والبرامج المناسبة لاحتياجات المجتمع. ويمكن لاتحادات صغار الملاك تعزيز المشاركة، وتظهر السنغال كيف أمكن لمنظمات المنتجين، بما فيها تلك التى تشتمل على ممثلات للنساء الريفيات تشكيل اتحادات مظلة وطنية لزيادة مشاركتهم فى وضع السياسة الوطنية والتأثير على نتائج السياسة. (إطار 11.3).

وتتضمن المشاركة النموذجية ورش عمل المنتفعين. ففى الهند يشترك المنتفعون فى مناقشة "تخطيط السيناريو" حول إصلاح نظام البحث الزراعى، ودفع العلماء والآخرين على التفكير خارج نطاق عملهم اليومى والكفاءة التقنية[5]. وهناك طرق عديدة لتعزيز مشاركة المنتفعين وفقراء المناطق الريفية. وفى "منتديات المواطن" تطرح القضايا للمواطنين. والهيئات العالمية للمنظمات غير الحكومية تستخدم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال لربط آلاف من المواطنين فى اجتماعات دار البلدية لمناقشة سياسات محددة.

استخدام الأدلة لاختيار سياسات ودعم إصلاح السياسة:

خلق التزام سياسى بأجندة الزراعة من أجل التنمية يحتاج بصورة مبسطة، إلى اختيار المزيج المناسب من الأدوات السياسية التى تلائم الحاجات والأولويات (انظر فصل 10). ووضع السياسة المبنية على الأدلة، والتى تشمل بحثاً قوياً ومراقبة راسخة وتقييمات يمكن أن تسهل ذلك الاختيار. لذا يمكن أن تستخدم تصميماً عشوائياً لتقييم التدخلات السياسية، كما حدث فى برنامج تحويل النقد المشروط المكسيكى.

الإطار11.3: دعم منظمات المنتجين وتطوير الرؤية من أجل الزراعة فى السنغال:

فى مارس من عام 2002 أعلن الرئيس السنغالى الجديد عبد الله واد أن السنغال بحاجة إلى رؤية واسعة للزراعة، وأن تلك الرؤية تمت صياغتها عبر أكثر من عامين من المشاورات مع شركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدنى وجماعات المنتجين والوزارات الحكومية. وجاءت النتيجة قانون Agro-Silvopastoral Law, عبارة عن رؤية لكيفية تحديث الزراعة فى العقدين القادمين. وقدم اعترافاً قانونياً بالإصلاحات المؤسسية للخدمات اللامركزية والاستجابة والقابلية للمحاسبة من قبل المنتجين ومنظمات الفلاحين . وكان الهدف الرئيسى من القانون خفض الفقر والقضاء على اللامساواة بين السكان فى الريف والحضر والرجل والمرأة.

وكانت أنشطة الجماعات فى ظل القانون الجديد المظلة الوطنية لمنظمة المنتج الزراعى (انظر الإطار10.6) ولضمان عكس القانون الجديد وجهة نظر صغار الملاك أقامت منظمة المظلة الوطنية لمنظمة المنتج الزراعى (CNCR) بعقد 35 اجتماعاً تشاورياً على المستوى المحلى و11 على المستوى الإقليمى و1 على المستوى القومى. وكانت غالبية المقترحات فى القانون النهائي من توصيات (CNCR) مما يشير إلى الأهمية السياسية للمنتجين الزراعيين.

وفى 2004 وافقت الجمعية الوطنية على القانون ودخلت وزارة الزراعة فى حملة اتصالات موسعة لنشر القانون وتبنى نصوصه مع توضيحاته وشروحاته. وتمت ترجمة القانون إلى اللغات الستة الرئيسية فى البلاد (جولا- ماندينك – بولار- سيرير- سوتيك- ولف).

ويعزى الكثير من النجاح إلى (CNCR) وقد شكل قادة منظمات المنتجين (CNCR) فى 1993 بدعم من المنظمات الدولية لتنظيم الاتحادات منظمات المنتجين المختلفة وتحسين الاتصال والتعاون بين مجموعات المنتجين وضمان توحد كلمتهم عند مخاطبة الدول وشركاء التنمية الآخرين. وللتشاور مع منظمات المنتجين استخدمت (CNCR) المنتديات المحلية التى أسستها المنظمات ضمن المشروعات التى مولها المانحون. وقد كانت تلك المنتديات عاملاً أساسياً فى إشراك الفلاحين فى مشاورات السياسة على المستوى المحلى ونشر المعلومات. واليوم تشمل منظمة (CNCR) 22 اتحاداً للفلاحين ومربو الماشية والنساء ومصايد الأسماك والغابات. وهو عضو أيضاً فى ROPPA وهو شبكة من منظمات المنتجين الزراعيين فى غرب أفريقيا والناشط فى وضع السياسة الزراعية الإقليمية.

المصدر: Resnick 2006; world Bank 2006c.

ويطلب الكونجرس المكسيكى تقييماً نصف سنوى للمشروعات الفيدرالية كجزء من الخطة المبنية على النتائج لوضع السياسة والتطبيق. والسر فى ذلك هو تطوير آليات فعّالة لنتائج التقييمات الداخلية إلى عملية تعليم مؤسسى وتغيير.

والبحث المبنى على الأدلة يمكن أن يبنى دعماً سياسياً ويجعل من تغيرات السياسة أمراً ممكناً[6]. فسياسة تحرير الأرز فى فيتنام فى 1995 – 1997 تم تشجيعها عن طريق دراسة أظهرت أن سياسة التحرير لن تؤدى إلى خفض الأمن الغذائى وستؤدى إلى آثار جيدة على أسعار الأرز وخفض الفقر والتعاطى مع المخاوف لدى معارضي الإصلاح[7]. ويستخدم المانحون تقييمات الأثر الاجتماعى لتشجيع حوار السياسة حول الإصلاح الزراعى كالإصلاح فى قطاع القطن فى بوركينافسو. وتمزج تلك التقييمات بين التحليلات الكمية والنوعية- ويشترك المنتفعون والخبراء فى تحديد الرابح والخاسر للإصلاحات المقترحة – للوصول إلى استراتيجيات مقبولة اجتماعياً. وهناك مثال آخر جدير بالاهتمام هو Canada's Rural Lens وهو قانون يقدم تقييماً اجتماعياً إجبارياً بالسياسة التى تؤثر على السكان الريفيين.

ربط السياسات الزراعية بالميزانيات:

يعد ربط السياسات والاستراتيجيات الزراعية بالميزانيات أمراً مهماً فى تجنب ضعف وسوء الاستثمارات. فالاستثمارات تشكل تحدياً أكبر بالنسبة للدول التى تعتمد على الزراعة، بالنظر إلى ضخامة الموارد المالية المطلوبة لأجندة الزراعة من أجل التنمية. ويمكن لتحويلات المانحين أن تفى بتلك المتطلبات، لكن زيادة قاعدة الدخل القومى وتطوير تخطيط الميزانية والإدارة هى مسئوليات الدولة. وأطر عمل الإنفاق متوسط المدى، المرتكز على ميزانيات البرامج ذات الأهداف الواضحة والتكاليف المحددة

والتخطيط الواضح يرتبط بالموارد المالية والأولويات. وتعد فيتنام رائدة فى استخدام التقييمات المبنية على الأدلة لضمان وجود الزراعة فى خطط إنفاقها متوسطة المدى (الإطار 11.4).

وفى الدول التى تشهد تحولات والمتحضرة غالباً ما يكون التحدى فى خلق دعم سياسى لإعادة تخصيص موارد الميزانية من الإعانات غير المتكافئة وغير المثمرة إلى أدوات سياسية أكثر فاعلية ففى 10 دول فى أمريكا اللاتينية كان نصيب الإعانات غير الاجتماعية فى جملة الإنفاق العام فى القطاع الريفى حوالى 48 بالمائة ما بين عامى 1998 و2000 [8].

والدعم السياسى للإصلاح يمكن إيجاده عبر زيادة الشفافية التأثيرات الموزعة لتلك السياسات لبناء تحالفات تدعم الإصلاح، وتتحرك تدريجياً إلى الإعانات المستهدفة، وصياغة تلك الإصلاحات بصورة تقلل من معارضتها (انظر فصل 4).

تعزيز البرلمانات:

يتوقع من البرلمانات فى الدول الديمقراطية أن تكون لاعباً رئيسياً فى رسم السياسة الزراعية ووضع الموازنة غير أنه فى الديمقراطيات الناشئة، خاصة فى أفريقيا، دائماً ما يفتقر البرلمانيون إلى الموارد والمعلومات والفريق الداعم للاشتراك فى صياغة وتشكيل الاستراتيجيات الزراعية والسياسات والموازنة. وتعزيز قدرة اللجان البرلمانية المسئولة عن الزراعة والتنمية الريفية والتمويل يمكن أن يزيد من دعم أجندة الزراعة من أجل التنمية، والمثال على ذلك الصعوبة التى واجهتها وزارة الزراعة الأوغندية فى إعلام وإشراك وإقناع البرلمانيين بمزايا خطتها لتحديث الزراعة (انظر الإطار 11.2) أحد التحديات الرئيسية فى تأمين التمويل المناسب لبعض مشروعات الخدمات العامة الأساسية.

تعزيز التكامل الإقليمى:

تنسيق السياسات الزراعية على المستوى الإقليمى عبر الدول يمكن أن يسفر عن خلق تعاون واقتصادات متدرجة تحقق أجندة الزراعة من أجل التنمية ويمكن للتكامل الإقليمى أن يقوى الإدارة فى دعم الزراعة. وتوضح خبرة غرب أفريقيا الفرص والتحديات. (إطار 11.5).

الإطار 11.4: تقدم فيتنام فى تنظيم الميزانيات مع أولويات القطاع:

أعادت وزارة الزراعة والتنمية الريفية الفيتنامية بنيتها ودورها كجزء من إصلاح الإدارة العامة. ومنذ ذلك الحين أخذت تدريجياً فى التكيف مع السوق، بإعادة تنظيم وظائف وقدرات العاملين به، وربط وتركيز الإنفاق العام على الأولويات الجديدة. وتطور الوزارة إطار عمل لإنفاق متوسط المدى ذو أداء واضح ومؤشرات نتائج وإعداد خطط إنفاق سنوية مستمرة. كما بدأت مؤخراً فى تبنى تقييمات مبنية على الأدلة لاستراتيجية التنمية الريفية، واختارت المشروعات الاستثمارية. وتلك الإصلاحات بحاجة إلى تعميقها ودعمها إذ تسعى إلى تطوير إدارة الإنفاق على المستوى المحلى، متبنية لا مركزية الإنفاق العام.

المصدر: World Bank 2006a.

إصلاحات الإدارة لتطبيق سياسة أفضل:

تعزيز الإدارة أمر ضرورى ليس لوضع السياسة فقط، وإنما لتطبيق الأجندات الزراعية بصورة فاعلة واستخدام الموارد العامة بصورة أكثر كفاءة ولتحسين الإدارة من أجل تطبيق السياسة يساعد فى التفريق بين أساليب جانبي الطلب والإمداد (شكل 11.2). ويحدد مقومات الخطط المقبولة سياسياً والمناسبة لأوضاع الدولة.

الإطار5. 11: التكامل الإقليمي: فرص وتحديات فى غرب أفريقيا:

دخلت دول غرب أفريقيا فى العديد من العمليات الإقليمية التى تهدف إلى فقط تكلفة التعاقدات وتبنى اقتصادات متدرجة عبر عدد من البلدان الصغيرة، وشارك البعض منهم فى آلية مراجعة الأقران الأفريقى African Peer Review Mechanism، وهو تجمع إقليمى لتطوير الإدارة. ودخل المجتمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا فى نزاع القرار والوقاية اللذين يمثلان أهمية فى التنمية الزراعية. وتستفيد دول غرب أفريقيا الفرنكفونية الأعضاء فى الاتحاد المالى والاقتصادى الأفريقى من عملة واحدة واتحاد جمركى. والدول الأعضاء فى اللجنة الدائمة للسيطرة على الجفاف فى الساحل توفر تكاليف تنظيمية من خلال تنظيم تسجيل المبيدات الحشرية. وتتبنى أنظمة البحث الزراعية القومية لدول غرب ووسط أفريقيا الإحدى وعشرين اقتصادات متدرجة فى زراعة المحاصيل عبر تعاونها فى مجلس الوسط والغرب الأفريقى لأبحاث الزراعة والتنمية.

والفلاحون فى غرب أفريقيا بمن فيهم صغار الملاك منظمون على النطاق الإقليمى. فشبكات منظمات المنتجين الزراعيين فى غرب أفريقيا نشطة فى وضع السياسات الإقليمية الزراعية وفى تنمية استراتيجيات البحث الزراعى الإقليمي.

لكن التعاون الإقليمى له تحديات فأكثر من منظمة تعمل من أجل التكامل الاقتصادى فى غرب أفريقيا وحتى الكبيرة منها تواجه مشكلات فى التنسيق وربط السياسات الزراعية . وقد اضطلع التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا بدور الريادة فى تطبيق برنامج تنمية زراعية أفريقى شامل لشراكة جديدة للاتحاد المالى والاقتصادى الأفريقى، والسياسات الزراعية فى كل الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، يجب عليها ربط السياسات الزراعية الإقليمية بالميزانيات المناسبة لضمان ومراقبة تطبيقها.

المصدر: African Capacity Building Foundation 2006; Resnick 2006; WDR consultation in Bamako, April 2 - 3, 2007.

شكل بياني 11.2: التوافقات الجيدة للظروف الخاصة بالبلدان من ناحية الإ نتاج ومن ناحية نهج تقديم الدعم، مطلوبة لتحسين سلطة القطاع الزراعي

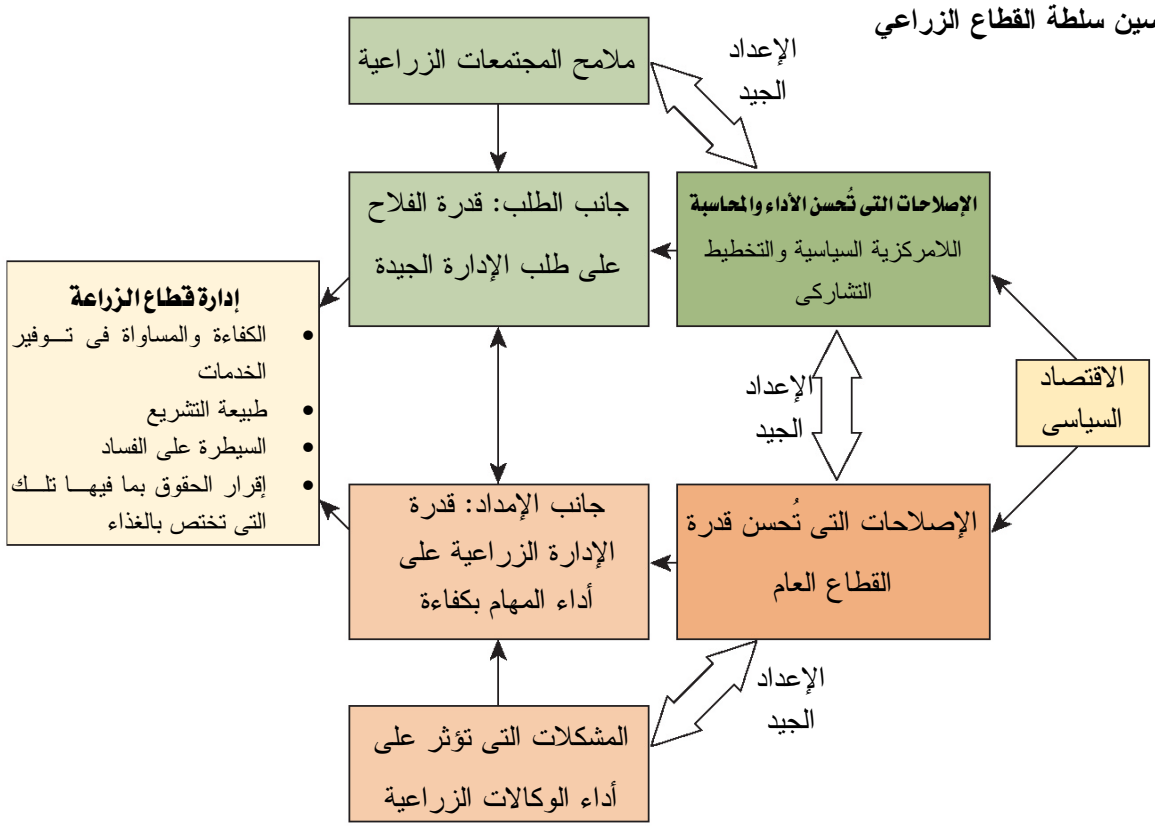

المصدر: Birner and Palaniswamy forthcoming.

ملحوظة: أسهم "الإعداد الجيد" تشير إلى أن الاستراتيجيات لتحسين الإدارة الزراعية بحاجة لأن تكون محددة السياق، واضعة فى اعتبارها ملامح المجتمعات المحلية (جانب الطلب). أو المشكلات المحددة التى تؤثر على أداء الوكالات الزراعية (جانب الإمداد). علاوة على ذلك الحاجة إلى التنسيق الجيد بين جوانب الطلب وجوانب الإمداد.

إصلاح وزارات الزراعة والتنمية الزراعية:

رغم إمكانية خفض التدخل المباشر للدولة فى الزراعة – عن طريق الاستعانة بالمصادر الخارجية على سبيل المثال– تظل الإدارة الزراعية الفاعلة ضرورة فى متابعة أجندة الزراعة من أجل التنمية. وتتطلب وزارات الزراعة مهارات جديدة وبنى إدارية للقيام بأدوارها الجديدة. ففى الوقت الذى يخفض فيه توسع الإمداد الزراعى الخارجى الحاجة إلى تشغيل عدد كبير من الموظفين بصورة مباشرة، إلا أنه يتطلب اختيار مهارات جديدة وعقود الإدارة لضمان جودة خدمات التوسع بموجب العقود، والتحكم للسيطرة على الفساد فى عملية التوظيف والتعاون مع منظمات الفلاحين فى إدارة العقود.

وهناك حاجة لإصلاحات داخلية لتطوير التنسيق بين وزارات التموين والزراعة والتنمية الريفية ووزارات القطاعات الأخرى. وقد تمت تجربة العديد من نماذج التنسيق، لكن الحلول يجب أن تكون موافقة لأوضاع الدولة، فقد دمجت المكسيك وزارتى الزراعة والتنمية الريفية فى الوقت الذى فصلتهم البرازيل وأقامت أوغندا هيئة تنسيقية يترأسها وزير المالية . (انظر الإطار 11.2).

ولأن وزارات الزراعة جزء من الإدارة العامة وعرضة لتشريعات الخدمة المدنية العامة فإن الإصلاح الداخلى الضرورى مثل ضبط بنية المرتبات ونظام التوظيف غالباً ما تكون كجزء من إصلاحات القطاع العام. وبرغم تواجد إصلاح الإدارة العامة على الأجندة لمدة طويلة كانت هناك بعض الأساليب المبتكرة الجديدة، وقد حققت الهند نجاحاً فى استخدام الحكومة الإلكترونية (بالنسبة لسجلات الأرض). والمكسيك وماليزيا تخضع الوكالات الحكومية لشهادة الأيزو ISO9000 للإدارة، لمعايير المنظمة الدولية. وهى شهادة مبنية على جودة الأداء وإرضاء العميل.

وهناك حاجة للإصلاحات الداخلية فى سيطرة الجنس الواحد على وزارات الزراعة تلك الإصلاحات بحاجة لأن تضمن توظيف وترقي المرأة فى وزارات الزراعة إضافة إلى الإشراف على سياسات سيطرة العنصر الواحد والبرامج والخدمات.

ويواجه الإصلاح الداخلى للإدارة العامة تحديات سياسية كبرى خاصة إذا ما قامت بتسريح العمالة وتحولت من الأنظمة المعتمدة على الأسبقية إلى الأنظمة المعتمدة على الأداء. وفى الحالات التى لا يتوقع أن تأتى فيها الإصلاحات العامة، فيوصى غالباً بعدم التسرع فى إصلاحات الإدارة العامة وقيادة الإصلاحات فى الوكالات الحكومية الرئيسية.

ومهما كان مسار الإصلاح الذى تم اختياره والخدمة العامة موجهة المهمة وموجهة النتائج مع فريق عمل من القمة إلى الحقل ملتزمين بأجندة الزراعة من أجل التنمية، فإن ذلك يتطلب رؤية وقيادة من وكلاء التغيير وقادة الإصلاح .(الإطار 11.6).

تغيير دور الدولة:

إصلاحات القطاع العام التى تغير دور الدولة تمت مناقشتها فى الفصول السابقة:

- إبرام العقود مناسب للوظائف التى تتطلب التمويل العام ولكن ليس بالضرورة تزويداً عاماً وما هو يستخدم بصورة مضطردة فى خدمات الاستشارة الزراعية فى أوغندا. (انظر فصل 7).
- الشراكات العامة والخاصة تتعدى مرحلة التزويد الخارجى وتخلق مسئولية مشتركة فى تمويل وتقديم الخدمات الزراعية والبنية التحتية، كما فى بانرورال، التى تقدم خدمات التمويل لصغار الملاك فى جواتيمالا. (انظر فصل 6) . وليست كل تلك البرامج مناسبة لاستهداف الفقر لكنها يمكن أن تحرر الموارد العامة التى يمكن توجيهها نحو الفقراء وفق ترتيبات مؤسسية أخرى.
- وشراكات المجتمع المدنى الخاصة والعامة تشمل ثلث منظمات القطاع مثل منظمات المنتجين مع وكالات القطاع العام والشركات الخاصة كما هو الحال فى تبنى أوغندا (كاسافا كمشروع سلعة تجارية). (انظر فصل 7).

- تنمية السلطة الإدارية لجماعات المستخدم يتم تطبيقها على نطاق واسع فى إدارة الموارد الطبيعية والرى. والفرص والتحديات التى تواجه نقل السلطة إلى جماعات المستخدم مشابه لتلك التى تمت مناقشتها من قبل (CDD).
- الخصخصة تخدم بصورة مثلى تلك الخدمات التى لا تحتاج إلى تدخل الدولة والخدمات البيطرية دليل على ذلك، فزادت أعداد الأطباء البيطريين فى 10 دول من جنوب الصحراء الكبرى من 70 فى أواسط الثمانينات إلى 1.780 في 2004[9] وفى ذات الوقت استمر الأطباء البيطريون الحكوميون فى لعب دور مهم.
- شركات الخدمات: يتم إنشاؤها وملكيتها من قبل المنتجين، وتقدم الخدمات الزراعية المساعدة للفقراء وفى الهند تقوم شركات الألبان بتقديم الخدمات لأكثر من 12 مليون بيت، تستفيد منها النساء بوجه خاص نظراً لدورهم فى صناعة الألبان . (انظر فصل 6).

القابلية للمحاسبة: المسارات الطويلة والقصيرة:

الإصلاحات الداخلية للإدارة الزراعية وتغير أدوار الدولة هى أساليب لجانب الإمداد والتوجيه تلك الإصلاحات للعمل إلى جانب الفقراء فمن الأهمية بمكان دمجها مع أساليب جانب الطلب التى تعزز قدرة الريفيين على طلب خدمات زراعية أفضل وإخضاع مقدمى الخدمات للمحاسبة. ففى أثيوبيا على سبيل المثال، تقوم المنظمات غير الحكومية بتقييم قناعة الفلاحين بالاستشارات الزراعية أو خدمات الرى عن طريق استخدام بطاقة تقرير المواطن[10].

الإطار 11.6: صناعة الثورة الخضراء عبر الرؤية والقيادة:

جاءت الثورة الخضراء فى الهند نتيجة القادة السياسيين والإداريين الذين تعاملوا مع إخفاقات السوق، ومكّنوا عدداً كبيراً من صغار المُلاك من زيادة إنتاجهم. وقد حظيت بدعم سياسى كامل لرئيس الوزراء، لكنها تطلبت رؤية وقيادة عالية الكفاءة لكبار المسئولين فى الإدارة العامة. يؤمن س سوبرا مانيام وزير الزراعة 1964 – 1967 بدور العلم وقدرة صغار الملاك على تحديث الزراعة وقد امتنع المشككين فى البرلمان ولجنة التخطيط بهذا الدور، وتبنى إصلاح المؤسسات والسياسات لدعم الزراعة بالتغلب على كل أشكال العقبات الإدارية والتشريعية. والرؤية والقيادة أمران مهمان لجعل الزراعة المكثفة معززة بيئياً.

ويقود " أم أس سواميا ثان" القائد العلمى للثورة الخضراء الآن " الثورة دائمة الخضرة" وتطوير خطة رى دائرة النيجر التى تغطى 60.000 هكتار فى مالى (انظر فصل 8). أن نجاح الثورة الخضراء أمر ممكن الحدوث فى أفريقيا . فمحاصيل الأرز تضاعفت أربع مرات بين عامى 1982 و2002 والفضل يرجع فى ذلك إلى الإصلاح المؤسسى الكبير، الذى مكّن الفلاحين من المشاركة فى إدارة الخطة عبر عقود أداء ثلاثية الأطراف صالحة لمدة ثلاث سنوات .. وكانت دائرة النيجر تخضع لمحاسبة الفلاحين وتضع لجان عمال الزراعة المشتركة الأولويات والحفاظ على المصادر الخارجية يدفع الفلاحون تكاليفه بالكامل. واضطلع بوباركارسادا سي وزير التنمية الريفية وترا أورى مدير الوكالة بدور الريادة فى تشجيع صغار الملاك من الفلاحين فى زيادة إنتاجهم . وكما هو الحال فى الهند حظى قادة الإصلاح في الإدارة العامة بدعم كامل من رئيس الوزراء.

المصدر: Aw and Diemer 2005; Subramaniam 1995; Swaminathan 1993.

ومن الأساليب الواعدة الأخرى إشراك منظمات المنتج فى مجالس إدارة منظمات البحث الزراعى وعقب تلك المسارات القصيرة من جعل مقدمى الخدمات قابلين للمحاسبة أمام الفلاحين تأتى المسارات الطويلة حيث يستخدم الفلاحون جماعات الضغط والتصويت لإجبار المشرعين على اتخاذ خطوات لتطوير أداء الخدمات

الزراعية. وتحرير التصويت الريفى عبر خفض شراء الأصوات وتعزيز المنافسة المتعددة وتساعد فى جعل هذا المسار أكثر فاعلية وإعلام الناخبين بأداء الخدمة عبر وسائل الإعلام المتاحة يعد أمراً أساسياً وإيجاد القدرة على المحاسبة بالنسبة للمرأة الريفية يتطلب جهوداً خاصة مثل توفير مقاعد للنائبات فى مجالس الإدارة واستخدام بطاقات تقرير لكل جنس على حدة. ويمكن تعزيز مشاركة المرأة الريفية أن تساعد النساء فى استخدام كلا المسارين من إمكانية المحاسبة.

تشكيل هيئات تشريعية فعّالة للزراعة:

تخلق الوكالات التشريعية الفاعلة مناخاً استثمارياً مساعداً لمنظمات القطاع الخاص والفلاحين . ويجب أن تتعامل التشريعات الزراعية مع أهداف التنمية الواسعة مثل: ضمان الأمن الغذائى والصحة العامة وبلوغ الأهداف البيئية وحماية العمال الزراعيين.

وقد تتطلب الموارد الخارجية والخصخصة وكالات للاضطلاع بالمهام التشريعية الجديدة مثل تشريعات المحاسبة ومحاربة الاحتكار.

ويجب أن تشكل التشريعات توازناً بين جماعات المصالح المختلفة متجنبة المبالغة أو التراخى فى التشريعات خاصة إذا ما كانت هناك مخاطرات وشكوك كما فى التكنولوجيا الجديدة على سبيل المثال.

والوكالات التشريعية بحاجة إلى الإصلاح لمواجهة هذا التحدى وتجنب الاستهداف من جانب جماعات المصالح السياسية والخاصة. ولذا يجب أن تكون الحلول ملائمة للدولة لكن خلق وكالات تشريعية مستقلة وتشجيع مشاركة العامة فى التشريعات غالباً ما يكون مبشراً. والاستثمار فى القدرات لتطبيق التشريعات الزراعية أمر مهم أيضاً وشهادة "البذور Seed" مثال واضح على ذلك. ولقد عانى الفلاحون فى التاميل نادو بالهند من مشاكل ضخمة فى الدخول لأنهم تسلموا بذور قطن غير صالحة[11]، ولذا فإن جودة الأداء وآليات قرار الصراع العادل مكون مكمل للتشريعات الفعالة.

السيطرة على الفساد فى الزراعة:

قد يعوق الفساد أجندة الزراعة من أجل التنمية فغالباً ما تكون إدارة الأراضي أكثر الوكالات الحكومية فساداً. (انظر فصل 6) ومشروعات البنية التحتية الزراعية الكبيرة، كتلك التى تقام للرى عرضة هى الأخرى للفساد، كما هو الحال فى توزيع المياه فى أنظمة الرى العامة[12] . وقد تعمد الشركات إلى رشوة المشرعين، كما حدث فى تشريعات التكنولوجيا الحيوية فى أندونيسيا والمبيدات والآفات فى الهند[13]. وكلما كانت الدولة أكثر مشاركة فى تزويد المواد والخدمات مثل الأسمدة والائتمان وتسويق المنتجات الزراعية، كلما زادت نسبة تواجد الفساد. ولذا فإن تراجع دور الدول يمكن أن يحد من الفساد. وطريقتى جانبى الطلب والإمداد يمكنا من التغلب على الفساد فى الزراعة فإصلاحات إدارة النفقات العامة وإصلاحات التوظيف هى أساليب نموذجية لجانب الإمداد التى غالباً ما تكون جزءاً من الإصلاح الشامل للقطاع العام. والنموذج الناجح لجانب الطلب هو مراقبة أسعار الغذاء فى محلات الغذاء من قبل الجمعيات النسائية فى الهند[14]. ودراسة استراتيجة خفض الفساد فى مشروعات الطرق في القرى تطبق تصاميم تجريبية عشوائية لمقارنة المحاسبة الاجتماعية وأساليب جانب الإمداد بالمحاسبة الحكومية وأساليب جوانب الإمداد. وتشير الدراسة إلى أن المراقبة قد تخفض نسبة السرقات إذا ما كان لأعضاء المجتمع نصيب خاص فى النتائج[15].

ووجدت دراسة أخرى أن المحاسبة الحكومية تصبح أكثر فاعلية عندما تنشر فى الصحافة والراديو[16] والتكنولوجيا الجديدة، خاصة تكنولوجيا المعلومات (الحكومة الإلكترونية) يمكن أن تخفض نطاق الفساد كما حدث عند تسجيل الأراضى على الحاسبات فى كارناتاكا (انظر فصل 6) . ورغم تلك الأدلة فإن الدراسات الخاصة بالاستراتيجيات التى تتعامل مع الفساد فى الزراعة قليلة إلى حد كبير، وستساعد كثرة الأبحاث فى تعريف نوع الأعمال والسبب خاصة إذا تزايدت الاستثمارات العامة فى الزراعة.

اللامركزية والإدارة المحلية:

اللامركزية – نقل الإدارة السياسية والسلطات المالية إلى المستويات الأقل فى الحكومة – أحد إصلاحات الإدارة التى يمكن أن تساعد فى دعم أجندة الزراعة من أجل التنمية. وعند تقارب الحكومة مع الشعب فإنها تبشر بجعل وضع السياسة وتطبيقها أكثر استجابة لحاجات الجماهير فى المناطق الريفية. ويمكنها أن

تصحح الإخفاقات فى الزراعة بضمان الوصول بشكل أكبر إلى المعلومات المحلية وتحريك رأس المال الاجتماعى لتطبيق السياسة. كما يمكن أن تعاون فى مواجهة تحديات التنسيق فى أجندة الزراعة من أجل التنمية علاوة على ذلك أنها تحمل آمالاً بسياسات محاسبة أفضل للزراعة الأفريقية شريطة توافر المقدرة الملائمة والقابلية للمحاسبة التى يمكن تنميتها على المستوى المحلى (انظر فصل 10).

ولقد انتشرت اللامركزية في 80 بالمائة بالفعل من البلدان النامية قامت بتجربة بعض أشكالها وسعت 70 بالمائة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى إلى تطبيق اللامركزية السياسية[17].

ومع ذلك فإن الهيئات المنتجة محلياً تتوافر لديها مجالات محدودة للعمل لأن اللامركزية المالية تتأخر خلف اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية لتقديم الخدمات الريفية وتتنوع بصورة كبيرة عبر بلدان المنطقة.

تحديد المستويات الملائمة للامركزية:

يوفر مبدأ تقديم الإعانات قاعدة لإطار عمل لتحديد المستويات الملائمة من اللامركزية للوظائف الزراعية. والوظائف العامة للاستراتيجيات ذات الصلة- مثل ضمان الأمن الغذائى والسيطرة على الأمراض المتوطنة – بحاجة لأن تظل مسئولية قومية على الرغم من الحاجة إلى قدرات إدارية كبيرة لتطبيقها على المستويات المتوسطة والمحلية. وبالنسبة للأبحاث الزراعية فإن مستويات مناطق الزراعة البيئية دون المستويات الإدارية ربما تكون المستويات الملائمة للامركزية للكفاءة. وعلى الرغم من عدم جدواها للدعم السياسى الذى يوضح التوازن فى تحديد المستويات الملائمة للامركزية. والتوسع الزراعى الذى يواجه التغيرات المحلية وإحجام العملاء غالباً ما يتم تنظيمه بأفضل صورة فى المستويات الأدنى من الحكومة وبالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدنى.

وتستحق آليات الكفاءة والقابلية للمحاسبة التى تقدم سلعة أو خدمة المزيد من الاهتمام، وفى كثير من الدول الزراعية يظهر العجز على المستويين المركزى والمحلى. وهو ما يجعله ضرورة للاستثمار فى الكفاءة والقابلية للمحاسبة على المستويات المختلفة للحكومة معتمداً على الوظائف الزراعية لأن تكون لامركزية. وتوقعات المدى الطويل لإيجاد القدرة والقابلية للمحاسبة.

واللامركزية عملية سياسية تعنى تحويل القوة والسلطة. وكباقى الوزارات غالباً ما ترفض وزارة الزراعة على المستوى المركزى نقل مواردها المالية وموظيفها إلى الحكومات المحلية. ويحجم هذا الرفض من إمكانات الهيئات المحلية المنتخبة التى شكلتها اللامركزية السياسية لأن تصبح عضواً فاعلاً فى أجندة الزراعة من أجل التنمية. وإيجاد دعم سياسى للإصلاح غالباً ما يكون أمراً أساسياً لإنهاء الأجندات غير المتكافئة وتحقيق اللامركزية.

زيادة الإسهامات المالية للحكومات المحلية:

أحد أهم أهداف اللامركزية المالية هو تحسين مستوى الدخل وفى ذات الوقت جعل الحكومات المحلية قابلة للمحاسبة من قبل دافعى الضرائب، لكن الحكومات المحلية لا تزال تساهم بشكل منخفض فى الموارد وففى المكسيك أسهمت حكومات الدولة بـ 16 بالمائة من نسبة موارد الزراعة والماشية وبرامج التنمية الريفية (خلال الفترة من 1996- 2004) والباقى من التحويلات المركزية المقيدة. والدخل المولد محلياً فى أوغندا أقل من 10 بالمائة من التحويلات التى تقدمها المجالس المحلية والباقى يأتى من التحويلات الحكومة المركزية والتى يأتى معظمها من المنح المشروطة (84 بالمائة من 2000 – 2001) [18].

والجهود التى تبذلها الحكومات المحلية ستزيد الدخل المحلى أضافت من حين لآخر عبئاً ضريبياً واضحاً على الزراعة ولم تكن له سوى فوائد محدودة كما حدث فى تنزانيا[19] وأوغندا [20]. وفي الصين أيضاً فرض المسئولون المحليون فى الماضى ضرائب مضاعفة على السكان المحليين مما أدى إلى احتجاجات واسعة. وفى 2004 استجابت السلطات المركزية لذلك بمنع

المسئولين المحليين من رفع الرسوم على الفلاحين وإلغاء الضريبة الزراعية دون التعويض الكامل للحكومات المحلية مما أدى إلى أزمة إنفاق عام محلي[21]. وتطوير كفاءة الحكومات المحلية المالية سيتطلب خدمات لممتلكات الدولة وأسس ضريبية أكثر مرونة وتقاسم الدخل من بين المناطق الغنية إلى الفقيرة وتخصيص الاعتمادات المالية لصالح جماعات واستثمارات معينة مثل المعوزين.

إعطاء الأولوية لأجندات الزراعة:

تحتاج مؤسسات الدولة إلى وضع أولويات، لكن ما هى الأولويات التى يجب أن تحددها الأجندة الزراعية من أجل التنمية، من الواضح أن القيادة السياسية المحلية أمر مهم، لكن التصميم المؤسسى لمؤسسات الحكومات المحلية مهم أيضاً ويمكن لبعض التشريعات الخاصة خفض استحواذ الصفوة والاستثناء الاجتماعى. وفى الهند يقوم مجلس القرية بحجز مقاعد للنساء ولأعضاء الهيئات والقبائل. وقد وجدت دراسة أجريت حول حجز مقاعد للنساء فى ولايتين هنديتين أن هذه المشاركة زادت من الاستثمار فى نوع البنية التحتية المرتبطة بالمرأة[22]. والتجارب فى دول جنوب آسيا أظهرت أن أعضاء المجالس المحلية من النساء بإمكانهن أن يصبحن أكثر فاعلية إذا ما تم توفير برامج التكامل بين الجنسين لأعضاء المجالس المحلية من الرجال والسيدات. [23]

واللامركزية للحكومات المحلية لا تعنى بالضرورة زيادة الإنفاق العام على الزراعة، فربما يتم تخفيضها على المدى القريب خاصة إذا لم يتم تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، واللامركزية التى تعهد بها قانون المشاركة العامة فى بوليفيا عام 1994 زادت من الإنفاق العام على التعليم والبنية التحتية الريفية والماء والصحة العامة لكن نسبة الاستثمار فى الزراعة انخفضت كحصة فى الإنفاق العام[24]. والتحول من الإنفاق العام فى أعقاب اللامركزية ليس خبراً سيئاً بالنسبة لأجندة الزراعة من أجل التنمية، التى تعترف بالتعليم والصحة والبنية التحتية الريفية كشروط مسبقة لاستخدام الزراعة من أجل التنمية. لكن الحكومات المحلية بحاجة إلى الكفاءة لإدارة أجندة الزراعة من أجل التنمية لازدياد أهميتها مع مرور الوقت فعلى سبيل المثال غالباً ما تهمل التوسع الزراعى لأنه غير ملحوظ بقدر البنية التحتية ولهذا يرتبط بالمكافآت الانتخابية البسيطة. وتعزيز القدرة فى الإدارة المحلية لإدارة التوسع فى المشاورات مع منظمات المنتجين المحليين ومع الدعم من الوزارات الفرعية المركزية يمكن أن يزيد جودة الخدمات المقدمة للفلاحين.

التنمية التى يقودها المجتمع:

تتيح التنمية التى يقودها المجتمع لجماعاته والحكومات المحلية السيطرة على قرارات التخطيط وموارد الاستثمار. وهى بذلك مرتبطة باللامركزية وكلتا الطريقتين يمكن أن تمضيا قدماً. وتعمل التنمية التى يقودها المجتمع على تحريك الجماعات المدنية وتشركهم بصورة مباشرة فى اتخاذ قرارات الإنفاق العام وتسخير قدراتهم وإبداعاتهم ورأس المال الاجتماعى، ونادراً ما تصل الحكومات المحلية إلى تلك المرحلة خاصة فى المراحل المبكرة من اللامركزية، غير أن التنمية التى يقودها المجتمع تواجهها تحديات وسيتبقى الكثير لكى يتم تعلمه فى تصميم وتطبيق مشروعات التنمية التى يقودها المجتمع من أجل الزراعة.

تطبيق أجندة الزراعة من أجل التنمية محلياً:

تركز المجتمعات مثلها مثل الحكومات المحلية على الوفاء بالحاجات الأساسية من الصحة والتعليم والبنية التحتية إلا أنهم ما أن يتجهوا إلى أنشطة زيادة الدخل تصبح المشروعات الزراعية – لتشمل تلك المرتبطة بصغار الملاك والأسواق عالية القيمة – خياراً مهماً. وتوفر مشروعات زيادة الدخل الخاصة مثل الماشية بدلاً من المصالح العامة كالمنشآت الصحية. لذا فهى غالباً ما تطبق مع جماعات المنتجين بدلاً من المجتمع ككل. تلك المشروعات بحاجة إلى بنود خاصة لمنع استحواذ الصفوة عليها. وهناك طرق جيدة لتقديم القروض والمنح الضرورية لتجنب تقويض التمويل

الزراعى ومؤسسات التمويل التابعة للدولة. وتنمية موارد مياه الأمطار التى يقودها المجتمع فى جنوب الهند على سبيل المثال تمزج القروض بتقديم البذور كمنح للقرويين الفقراء[25].

أظهرت مشروعات التنمية التى يقودها المجتمع فى شمال شرق البرازيل أن النجاح لا يعتمد على قدرة المجتمع فقط وإنما على حاجة السوق أيضاً والمساعدة الفنية وبناء الكفاءات والمشروعات الأكثر نجاحاً هى تلك التى تتعرض بصورة ضئيلة لمخاطر السوق مثل خطط الرى والمشروعات الأكثر تعقيداً تعتمد بصورة كبيرة على المساعدة الفنية والتدريب للنجاح وتتطلب التعامل الفعّال بين التنمية التى يقودها المجتمع والأساليب القطاعية[26].

تطوير المحاسبية على المستوى المحلى:

تطوير المحاسبية شرط مهم لتمكين المجتمعات من تطبيق أجندة الزراعة من أجل التنمية على نطاق واسع. وكما هو الحال فى الأسواق والدول يمكن للمجتمعات أيضاً أن تفشل لأنها لا تمتلك هيئات رسمية للسلطة والمحاسبة يمكن أن تتوقف عبر انتهاكات السلطة والإقصاء الاجتماعى والإبقاء على السياسات الاجتماعية القائمة ومن ثم تستثمر مشروعات التنمية التى يقودها المجتمع موارد بارزة فى تغيير سياسات المجتمع عبر تشجيع توفير معلومات أكثر شفافية والمشاركة المجتمعية غير المتحيزة للجنس فى اتخاذ القرارات المحلية. والمراقبة التشاركية للمؤسسات المحلية. وتتطور المحاسبة بمرور الوقت وتحتاج الحلول لأن تكون أكثر ملائمة بالنسبة لأوضاع الدولة والأوضاع المحلية . وعندما تقترن مشروعات التنمية التى يقودها المجتمع بتدفق الموارد يمكن للمشروعات أن تغير من ديناميكيات المجتمع لما هو أبعد من المدى والإطار الزمنى للمشروع.

تشجيع التقييم والتعلم:

تشير أحد الأفكار المستقبلية أن التنمية التي يقودها المجتمع قد أصبحت واقعاً على نطاق واسع فأكثر من 9 بالمائة من عمليات الإقراض بالبنك الدولى تستخدم هذا الشكل من التنمية. وتُظهر التجربة أن التنمية التي يقودها المجتمع يمكنها أن تسرّع من تنفيذ المشروعات، وتزيد من فعالية التكلفة، وتجعل التحويلات المالية أكثر فعالية، وتُحسن من جودة التنمية التحتية، وتزيد من الدخل النابع من الزراعة. لقد تحققت هذه التجربة المهمة بواسطة رفع الأسعار بنسبة معينة[27]. لكن، استنتاج وتوجيه القرارات النهائية المحددة يتطلب المزيد من التجارب والتقييمات ذات التأثير الدقيق[28]. وستظهر المزيد من التجارب والتقييمات والتعلم ما يمكن للتنمية المستمدة من المجتمع أن تفعله لدعم الزراعة من أجل أجندة التنمية وكيف يمكنها فعل ذلك بفعالية أكثر.

فعالية المعونة للبرامج الزراعية:

لدى المؤسسات المالية الدولية، وهيئات وأجهزة التنمية أحادية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الدولية وشركاء التنمية الآخرون جميعهم أدواراً يلعبونها من أجل تحقيق برنامج الزراعة من أجل أجندة التنمية. وتعتبر زيادة التبرعات التي يقدمها المتبرعون بالأمر الجوهري لتمويل هذه الأجندة. وتمثل معونة التنمية بالفعل جزءاً كبيراً من الميزانية الزراعية في أغلب الاقتصادات القائمة على الزراعة. فبالنسبة لدول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى الـ24، يبلغ معدل المعونة الرسمية للتنمية الدولية 28بالمائة من إجمالي الإنفاق الزراعي[29]، أما موزمبيق والنيجر ورواندا فيبلغ معدل المعونة الرسمية للتنمية بها أكثر من 80بالمائة [30]. ومع هذا التمويل والتبعية الكبرى يجب أن تكون معونة التنمية شديدة الفعالية، وشديدة التعزيز بدلاً من أن تكون مُقوّضة لجهود الدولة لتحسين الحكم والإدارة بالزراعة.

إخفاقات المتبرع وتحديات الحكم والإدارة:

نظراً إلى أن المتبرعين يُعتبرون مسئولين عن مقاطعاتهم الانتخابية والسياسية ببلادهم، فإن لديهم محفزات لدعم المشروعات والبرامج التي يمكن عزوها ونسبتها إليهم. وغالباً ما يؤدى هذا الأمر إلى تداخلات متقطعة ومتشابكة وغير مستقرة بل وأحياناً متعارضة

من قبل المتبرعين. ففي أثيوبيا، كان هناك 20 متبرعاً في الغالب يدعمون أكثر من 100 مشروع زراعي عام 2005، وذلك عبر تكاليف مرتفعة للصفقات وجهود متضاعفة. أما في مالاوي، أعادت السياسات الزراعية المتعارضة للمتبرعين تصميم برامج الأمن الغذائي الوطني عدة مرات[31].

ونظرًا للاهتمام الشديد بفعالية معونة التنمية، يستخدم المانحون حاليًا مؤشرات الحكم والإدارة الجيدة كمعاييرٍ لاختيار الدول المؤهلة للمعونة الزراعية. وتفرض هذه الممارسة مأزقاً شديدًا بالنسبة للزراعة من أجل أجندة التنمية تحت مظلة هذه الممارسة، وذلك لأن الدول القائمة على الزراعة تميل إلى أن تكون أقل صلاحية وغير مؤهلة للمعونة. وتتضمن تدفقات المعونات الكبرى تحديات أخرى تتعلق بالإدارة والحكم، حيث أوجدت هذه المعونات مجالاً للفساد، كما جعلت الحكومات ذات مسئولية ضئيلة عن مقاطعتها السياسية والائتمانية وبرلماناتها. ويمكن للحماية الزراعية في الدول المانحة أن تقوض من المعونة المتاحة للزراعة بالدول النامية، وأن توجد أيضاً تحدياً للإدارة تواجهه الدول المانحة- ألا وهو عدم توحد السياسة. (انظر فصل 4).

المبادرات العالمية والإقليمية:

التزم مجتمع التنمية الدولي –الدول المانحة والمشاركة على حد سواء – بمبادئ إعلان باريس حول فعالية المعونة والذي وُقع عام 2005، حيث يعمل على تعزيز الملكية الوطنية والقيادة الحكومية، وتنظيم دعم المانحين لأولويات وإجراءات الحكومة، والتوفيق بين عمليات المانحين والحكومة، وإدارة الموارد من أجل مكاسب ونتائج التنمية، وضمان المحاسبة المشتركة. وتدعم عدة مبادرات هذه المبادئ في التنمية الريفية. كما يدعم برنامج المنح العالمية للتنمية الريفية – وهى شبكة تضم 29 هيئة مانحة وتنموية- الحكومات المتلقية للتبرعات أثناء إعداد وتنفيذ البرامج الزراعية المشتركة بموجب إطار فعالية المعونة الخاص بلجنة معونة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعمل هذا البرنامج على جمع الخبرات العملية وقيادة الإرشادات بهدف إدارة البرامج الزراعية. كما تدعم الوحدة الإقليمية للمعونة الفنية – وهى شبكة إقليمية لتعزيز ودعم فعالية المعونة بوسط أفريقيا- عملية تبادل وتوفير الخبرات للحكومات بين الدول. وتهدف Terr Africa والشراكة بين الحكومات والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والمنظمات العلمية، والمانحين المنفردين–متعددي الأطراف إلى توفير دعماً متوافقاً منسجماً لممارسات الإدارة المستدامة للأرض الزراعية في أفريقيا. وتطور مبادرة Neuchatel – وهى مجموعة غير رسمية من ممثلي المانحين متعددي الأطراف والريفيين- من الآراء والإرشادات المشتركة لدعم الخدمات الاستشارية الزراعية[32].

القيادة الحكومية، وملكية الدولة، ومناهج توسيع القطاع:

تعتبر القيادة الحكومية وملكية الدولة شرطان أساسيان لفعالية المعونة. وتتطلب كلاً منهما أن ينظم شركاء التنمية معونتهم لاستراتيجيات التنمية الزراعية بالبلاد. كما يعتبر تنظيم معونة التنمية الاستراتيجية القطاعية المملوكة للدولة أيضاً أمراً ملازماً ومتأصلاً في منهج توسيع القطاع، والذي تم تطويره في الأصل من أجل التعليم والصحة [33]. وبموجب هذا المنهج، يتفق الحكومة والمانحون على دعم برنامج مترابط لتنمية القطاع الزراعي، على أن يكون مقترناً بالإصلاح السياسي والمؤسسي. وإذا ما تم تصميم هذا البرنامج وتقسيمه على مراحل وتنفيذه وفقاً لأولويات الحكومة وقدراتها، فستتيح مناهج توسيع القطاع الزراعي سبيلاً لتنظيم دعم المتبرعين مع الإنفاق الحكومي العام وأنظمة التدابير.

وفي أوغندا، ساندت استراتيجية زراعية متماسكة وإصلاحات مؤسسية أخرى استراتيجية مترابطة قادتها الدولة في الحد من الفقر (انظر الإطار 11.2). وأسفرت إدارة تدفقات المعونة الموجهة نحو استراتيجية إنفاق داعمة للفقراء – والتي تتضمن برامج الإنفاق على المناطق الريفية- عن إرساء التزامات ثابتة طويلة الأمد من قبل المتبرعين[34]. أما في

تنزانيا، تغلبت القيادة الحكومية على انقسامات (17 متبرعاً إما منفردين–متعددي الأطراف أو كانوا من الداعمين للزراعة عام 2005) عبر " سلة التمويل"؛ (وتعنى جمع الموارد الخاصة بالمتبرعين) وقيادتها عبر الإنفاق المتفق عليه بالإجماع على برنامج للتنمية الزراعية.

في 2005، ثم تدشين برنامج توسيع القطاع الريفي في نيكاراجوا، ويواجه هذا البرنامج بعض الصعوبات الماثلة بمناهج توسيع القطاع، حيث وقعت الحكومة والقطاع الخاص بالإضافة إلى 15 مانحًا – يقدمون أكثر من 90بالمائة من معونة المانحين للقطاع الزراعي –قانون الإدارة الذي يعزز بدوره من قيادة الدولة، والتوفيق بين الجهود، وتنظيمها. ويضع هذا التمويل المشترك – الذي تم تأسيسه عام 2006– إسهامات وتبرعات الهيئات المتبرعة في حساب موحد، حيث تُستخدم هذه التحولات في الأولويات التي حددتها مؤسسات نيكاراجوا. وبالرغم من أن هذا الأمر يعتبر بداية جيدة، كانت تكاليف الصفقات الأولية مرتفعة، ونتيجة لهذا ساهم 4 متبرعين فقط في هذا الحساب الموحد.

تركيز واهتمام أكبر على النتائج:

في ظل الزيادات المرتقبة في المعونة، يجب على المتبرعين القيام بالكثير من الجهود لتقديم هذه المعونة بصورة فعّالة. كما أن هناك حاجة إلى المحفزات للوصول لهذه النتائج. ففي تنزانيا وأوغندا على سبيل المثال، يؤثر أداء التنفيذ على مخصصات الموازنة – حيث تذهب الكثير من الموارد إلى المناطق والمؤسسات التي تحظى بسجل جيد في تقديم النتائج المتفق عليها[35].

وقد تحسنت أيضاً جودة دعم المتبرع للزراعة. فقد حازت حصة البنك الدولى من القروض الداعمة للزراعة– على معدلات مرضية أو مرتفعة منحته إياها مجموعة التقييم المستقلة حيث زادت حصة البنك من 57 بالمائة عام 1992 إلى 88 بالمائة فى عام 2005. ومع ذلك ستتطلب زيادة الدعم للزراعة من أجل أجندة التنمية المزيد والمزيد من التجارب، والتعلم، والضبط وذلك عبر استخدام آليات متنوعة مثل برامج ضبط الإقراض والتعلم وقروض الابتكار[36]. فالتقييم الجيد سيكون بالغ الأهمية لزيادة الدعم.

التقدم فى الأجندة العالمية:

يتطلب تنفيذ أجندة الزراعة من أجل التنمية أكثر من مجرد الحكم والإدارة الجيدة والتنسيق بين المتبرعين. فالعمل على المستوى الدولى يعتبر ضرورياً لإنجاح أجندات الدول فى المحيط الدولى الفعّال، كما أن التقدم فى الزراعة يعتبر هو الآخر أمراً مهماً للوفاء بالتحديات العالمية الكبرى.

في القرن الـ 21، والتي تتضمن البيئة، الصحة، الفقر، والأمن. ولدى الأجندة العالمية الناشئة للزراعة قضايا وأهداف جديدة، والتي يوجهها اللاعبون الجدد والتخفيضات التي تتم عبر القطاعات. ومع ذلك تتواني المؤسسات والآليات الهادفة لتنفيذ وتمويل الأجندة العالمية وتتأخر عن هذه التنميات الجديدة فكيف يمكن إصلاحها للاستجابة للوقائع والحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة ؟

الأجندة العالمية للزراعة فى القرن الـ 21 :

تستجيب الأجندة العالمية المحددة فى هذا التقرير فى (انظر الفصلين 4–9) للتغيرات السريعة بالأنظمة الغذائية والزراعية وفي الكيانات الاقتصادية، وذلك نظراً للحاجة الماسة إلى الحد من الفقر والحاجة للاستجابة لتحدى الدعم البيئي.

تحقيق العدالة البيئية والمساواة: أصبحت أهداف تنمية الألفية التي أرساها قادة الدول في قمة الألفية التابعة للأمم المتحدة – هي الموجه والمرشد الأكثر أهمية للعدالة والمساواة العالمية حيث تترابط تلك الأهداف الأربعة – وهم الفقر والجوع، المساواة بين الجنسين، ودعم البيئية، والتبادل العادل ــ فى التجارة الدولية – بشدة مع الزراعة من أجل أجندة التنمية وتعتبر معونة التنمية الزراعية إحدى الآليات والأدوات الكبرى لتحقيق العدالة والمساواة العالمية، ومع ذلك هناك بعض الجهود الأخرى التي لا تقل أهمية عما

سبق ذكره، ومثالاً على ذلك، ستضر إعانات التصدير وحماية الاستيراد الذي تقوم به الدول الغنية إمكانية استفادة الدول الفقيرة من أجندة الزراعة من أجل التنمية (انظر فصل 4) كما تفوض انبعاثات الغازات فى الدول الغنية من إنتاجية أنظمة الزراعة الضرورية لاستمرار حياة الفقراء (انظر بؤرة تركيز و).

إدارة الأبحاث والتنمية للفقراء في عهد الخصخصة: تعتبر الأبحاث والتنمية الزراعية عنصراً رئيسياً فى الأجندة العالمية، وهذا لأن العديد من أنماط الأبحاث الزراعية لديها اقتصادات مدرجة، والتي تتطلب عملاً جماعياً للسيطرة على هذه الاقتصادات المدرجة وتبني إمكانات تكنولوجية ضخمة تعمل على مساعدة الفقراء، خاصة للمحاصيل النادرة مثل (نبات الدخن، والبقوليات) والمواشي (مثل الماعز)، كما تعتبر الأبحاث والتنمية عاملين مهمين أيضاً لتمكين الزراعة من تلطيف وضبط تغير المناخ، وتشرح الثورة البيولوجية الجزئية من إمكانات الزيادة الإنتاجية، إلا أن هذه الإمكانية تنبع من شركات القطاع الخاص متعددة الجنسيات. وإذا ما أفادت هذه التقنيات الفقراء، فمن الضروري زيادة الاستثمار العام فى الأبحاث وذلك لإنشاء بروتوكولات ولوائح فعالة للأمن البيولوجي، وتمكين الدول النامية من الوصول إلى الأساليب التي تحميها حقوق الملكية الفكرية (انظر فصل 7).

الحفاظ على الموارد الجينية للأمن الغذائي المستقبلي: تعتبر الموارد الجينية والبذور هي الأساس لبعض أكثر المداخلات الزراعية نجاحاً وذلك لتعزيز النمو والحد من الفقر (انظر فصل 7). ويعد الحفاظ على الإرث الغني العالمي للتنوع الجيني الحيواني والمحاصيل أمراً جوهرياً للأمن الغذائي العالمي المستقبلي. كما تعد البنوك الجينية والموارد الطبيعية التي تتيح حرية وصول عادلة بالنسبة لجميع الدول وتتيح الاقتسام العادل والمتساوي للمنافع والأرباح أمراً جيداً للصالح العام العالمي لذا فالأمر يتطلب عملاً جماعياً عالمياً.

تقليل الخسائر العابرة للحدود الناجمة عن الحيوانات المصابة بالأوبئة وأمراض النباتات والأوبئة الجينية المنتشرة: تفشت وانتشرت الأمراض النباتية والحيوانية والأوبئة الجينية المنتشرة نتيجة لزيادة السفر على مستوى العالم والتجارة والنمو الكبير للأنظمة الزراعية. ومن المحتمل ان تكون خسائر هذه الأمراض مرتفعة إذا ما انتشرت وأصبحت متفشية عالمياً كما هو الحال مع مرض انفلونزا الطيور الذي يفرض خطورة عالمية على صحة الإنسان وهناك حالة واضحة للتعاون الدولي للسيطرة على أمراض النباتات والماشية فى مهدها والحيلولة دون انتشار هذه الأمراض والأوبئة بين الدول بصورة تزيد من تعطيل التجارة فى المنتجات الزراعية. ومن ناحية أخرى يبدو أن استعداد العالم لمواجهة تهديد الإرهاب البيولوجي الذي قد يؤثر ويضر بالغذاء والنظام الزراعي ليس كافياً.

ممارسة الإشراف البيئي العالمي من أجل تنمية مستدامة: أقرنت قمة الأرض فى عام 2002 أجندة دعم البيئة مع أجندة التنمية الموسعة (انظر فصل 8) وفي الوقت الذي تعتبر فيه الحلول الإقليمية أو المحلية غير كافية فى العادة، بدا أن العمل الجماعي الدولي أمراً مطلوباً للتقليل من ظاهرة التصحر واقتلاع الأشجار، وفقدان التنوع البيولوجي وستزيد الحاجة لتوفير الغذاء لـ 9 مليار شخص بحلول عام 2050 وازدياد الاندفاع نحو إنتاج الوقود الحيوي إلى ازدياد التنافس على الموارد النفيسة سواء كانت الأرض أو الماء.

إدارة الموارد العالمية – تغير المناخ: يوضح تغير المناخ مدى الإخفاق فى إدارة أكثر الموارد العالمية أهمية، وهو الغلاف الجوي. ومن المتفق عليه الآن أن ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي ستكون أكثر شدة وعسرة كلما اقتربنا من خط الاستواء، ومن ثم ستكون أثارها أشد خطورة على المناطق القروية الفقيرة (انظر بؤرة التركيز و) وبالرغم من أن إطار اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها قد حققا الكثير فإن بعض الدول المسببة للتلوث قد أولت حتى فترة قريبة – القليل من الأولوية لتلطيف حدة أزمة تغير المناخ ومثالاً على ذلك القيادة الحرة، وستكون الخسائر الاقتصادية للتراخي الدولي بشأن هذه المشكلة ضخماً للغاية من هنا يظهر لنا أن الزراعة ستكون أكثر القطاعات المعرضة للخطر من جراء تغير المناخ، فضلاً عن أن قصور المحاصيل وخسائر الماشية يفرضان بالفعل خسائر اقتصادية جمة للفقراء، وتحقيق

الأمن الغذائي من ناحية أخرى تتيح الزراعة فرص كبيرة للحد من انبعاثات الغازات الصادرة عالمياً، وذلك من خلال فصل وامتصاص الكربون من الهواء، كما أنها أيضاً توفر إدارة أفضل للماشية وتوجد معدلات منخفضة لاقتلاع الأشجار وتعرية التربة وإزالة الغابات.

الحد من خسائر الصفقات التجارية بواسطة القوانين والمعايير يحتاج الحد من العوائق والعقبات والخسائر فى الصفقات التجارية الدولية بحاجة إلى قواعد واضحة للعبة والتي من شأنها تنظيم تنوع قطاع عريض من السياسات العامة المعدة على المستوى القومي، متضمنة القواعد والقوانين الصحية والصحة النباتية ودرجات معايير المنتجات الخاصة (انظر فصل 5).

الحاجة إلى تنسيق أفضل:

تعد الكثير هذه القضايا متشابكة ومترابطة فيما بينها، وهي سمة مميزة للأجندة العالمية الجديدة فالأمراض الحيوانية تتعلق بالمعايير الصحية للتجارة والصحة والبيئة، والموارد الجينية تتعلق بالإدارة الفعالة للأبحاث الزراعية الدولية والإمكانات التكنولوجية بالإضافة إلى إدارة الملكية الفكرية والقدرة على السيطرة والتحكم فى الأمراض النباتية كما أن أغلب هذه القضايا الآن لها أبعاد تتعلق بالبيئة والنوع (أبعاد جذرية) والفقر ويتداخل الكثير منها مع الصحة البشرية والتجارة وكل هذه الأشياء مجتمعة تزيد من الحاجة للجهود المنسقة عبر القطاعات والمؤسسات.

اللاعبين الجدد، والأدوار المتغيرة جذرياً لتلك المتواجدة حالياً:

كانت معظم منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة إحدى أولى المؤسسات العالمية التي تم تأسيسها بنهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أقرت هذه المنظمة الحاجة لتوفير الاحتياجات الكافية من الغذاء كشرط مسبق لإحلال الأمن والسلام ومع إنشاء المجموعة الاستشارية للتنمية الزراعية الدولية عام 1971، قدم المجتمع الدولي العلوم الزراعية والتكنولوجيا للصالح العام العالمي (انظر فصل 7).

وأدت الجهود الرامية لقياس ومعايرة القوانين – التي تتضمن التجارة في البضائع والسلع الزراعية – إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية وعدة منظمات أخرى تأسست على تلك المعايير مثل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وCodex Alimentarius الجدول (11.1).

وقد أُسست المؤسسات العالمية والاتفاقات المتعلقة بالبيئة على التوازي من أجل الزراعة، والتنمية والتجارة وفي بادئ الأمر كانت مثل هذه المنظمات تحظي بالقليل من الاهتمام. وقد احتفظ اللاعبون الزراعيون التقليديون مثل منظمة الغذاء والزراعة الفاو بدور قيادي فى المناطق المهمة بالرغم من تراجع مستوى الفريق الفني، ورغم دورها القيادي لعبت مثل تلك المنظمات دوراً محدوداً في مفاوضات الاتفاقات الدولية بشأن التنوع الحيوي، وتغير المناخ، والتصحر وفي الاتفاقات التي تم التوقيع عليها في قمة الأرض التي عُقدت فى ريودي جانيرو عام 1992.

ولا تتناسب المنظمات المتخصصة التقليدية متعددة الحكومات والتي تم إنشاؤها في وقت سابق من أجل وضع أجندة أكثر سهولة – مع التخفيضات الجديدة عبر الدول فضلاً عن أنها غير مهيئة للزيادة السريعة للاعبين الجدد.

وفي التسعينيات دخل لاعبون جدد – خاصة مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية النشط – المضمار العالمي، ودفعوا بالحكومات للتحرك قدماً في أجندة التنمية الدولية وإتمام المبادرات العامة إلى جانب اشتراكهم، خاصة من أجل الأمن الغذائي والبيئة، والعدالة والمساواة العالمية وتعتبر موازنات بعض هذه المنظمات الأكثر تأثيراً مثل أوكسفام، وصندوق البيئة الدولي، مساوية، بل أنها تتخطي موازنة منظمة الغذاء والزراعة[37]. ويعتبر هؤلاء اللاعبين الجدد شديدي النشاط في الدفاع عن وتأييد وتسخير التمويل الخاص والتمويل العام والخاص المختلط من أجل الموارد العالمية والتي ارتفعت خلال العقد الأخير.

جدول 11.1 أنواع المنظمات الدولية والشبكات المرتبطة بالزراعة

القطاع والمنظمة	المنظمات متعددة الحكومات	منظمات أخرى
منظمات متخصصة فى القطاع الزراعي	منظمة الغذاء والزراعة (الأمم المتحدة) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المنظمة الدولية للصحة الحيوانية برنامج الغذاء العالمي برنامج المتبرع العالمي للتنمية القروية (متضمناً المتبرعين القرويين)	الشبكات العالمية لمنظمات المزارعين (مثل الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين Via Compesina شركات العمل الزراعي متعددة الجنسيات مثل Monsanto Dow Chemicals(b) سلاسل السوبر ماركت(b) المجموعة الاستشارية للتنمية الزراعية (c)
منظمات متعددة القطاعات وشبكات تتضمن الزراعة	Codex Alimentations	Harvest Plus (c)
منظمات التنمية وهيئات التمويل مع البرامج الزراعية	مجموعة البنك الدولي: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	المؤسسات الخاصة وهيئات التمويل مثل (ومؤسسة جيتس ومؤسستروكفيلرRockefeller منظمات التنمية غير الحكومية مثل (أكسفام، كير، وهيئات الإغاثة الكاثوليكية).
المنظمات البيئية المتخصصة	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة اللجنة متعددة الحكومات حول تغير المناخ المنشأة البيئية العالمية	منظمات غير حكومية بيئية مثل صندوق البيئة الدولي، السلام الأخضر Greenpeace(a) الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (c)
منظمات متخصصة في قطاعات أخرى	منظمة الصحة العالمية منظمة التجارة الدولية صندوق التنمية للمرأة (الأمم المتحدة)	شركات الأدوية والتكنولوجيا الحيوية (b) المنظمة الدولية للقياس (c)
هيئات الحكم العالمية العامة	قمة مجموعة الثمانية G8+5 الأمانة العامة للأمم المتحدة مجلس الجمعية المجلس الاقتصادي المجلس الاجتماعي	

المصدر :.WDR 2008 team

A = منظمات غير حكومية وشيكات

B = شركات القطاع الخاص

C = منظمات مختلطة العضوية (حكومية، مجتمع مدني، أو قطاع خاص)

وكانت مؤسستي روكفيلر وفوود من بين أولى المؤسسات الخيرية الداعمة للتنمية الزراعية، وقد بدءا فى المكسيك عام 1942 ثم تقدما بعد ذلك من خلال تأسيس مراكز رولين للأبحاث مثل المجموعة الاستشارية للتنمية الزراعية الدولية. كما أصبحت مؤسسة جيتس مؤخراً إحدى أكبر الممولين للأجندة الزراعية، خاصة فى دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، كما دخلت كل من مؤسستي "جوجل" Google و"كلينتون" Clinton مجال دعم الزراعة أيضاً.

غير الفهم العالمي للعمل الزراعي من طبيعة الأجندة العالمية، خاصة من خلال سلاسل الإمداد المدمجة، والتركيز العالمي على بعض الصناعات، وهيمنة الأبحاث والتنمية الخاصة في بعض النطاقات (انظر بؤرة التركيز د) لقد بدأت شبكات الأعمال الخاصة مثل مائدة العمل المستديرة فى أفريقيا فى تعزيز الاستثمار فى القطاع الزراعي.

كما اشترك بعض اللاعبين الجدد من الدول النامية فالصين لديها استراتيجية لدعم الزراعة الأفريقية[38]. وتقدم الهند المساعدة الفنية للعديد من الدول بالقارة الأفريقية وافتتحت EMBRAPA وهي شركة عامة برازيلية للأبحاث والتنمية الزراعية فرعاً لها فى

أفريقيا وذلك لإتاحة المساعدة والمعونة الفنية والتدريب لعلماء غانا.

الزراعة من أجل أجندة التنمية فى السياق العالمي الجديد:

فى ظل التعقيد وعدد القضايا الناشئة، وقوى التخفيض المتبادل الكبرى واللاعبين الجدد، فإن تقديم أجندة معقدة للزراعة من أجل التنمية يعد تحدياً هائلاً، حيث إنه تخطى قدرة البنية المؤسسة الدولية الحالية. ومع ذلك، فالكثير من الخبرات الحالية، يمكنها تقديم دروساً مفيدة من أجل التحرك للأمام (إطار 11.7).

الإطار 11.7 الاضطلاع بالخدمات العامة على مستوى العالم

الأبحاث الزراعية: تعتبر المجموعة الاستشارية CGIAR أحد أكثر المؤسسات العالمية نجاحاً فى القرن الـ 20 وهي جهد جماعي إلى جانب إدارة غير رسمية، وقد بدأت هذه المجموعة في عام 1971 بـ18 عضواً (ممولاً) وميزانية قدرت (عام 2007) بـ 100 مليون دولار، وأربع مراكز بحثية ومنذ نشأتها نمت هذه المجموعة لتضم الآن 64 عضواً – 25 منهم من الدول النامية وميزانية قدرها 451 مليون دولار (14بالمائة منها تقدمها الدول النامية) كما تدعم 15 مركزاً بحثياً وقد نتج عن الاستثمار فى المجموعة الاستشارية للتنمية الزراعية الدولية الكثير من الربح [39] ويساعد هذا النظام الدول على الانتفاع من الاقتصادات المعيارية المدرجة فى الأبحاث والتنمية (انظر فصل 7).

ومع ذلك، أصبح تمويل واهتمام المجموعة الاستشارية CGIAR نقاط للخلاف من أجل الحفاظ على وثاقة صلته بالقضية. إن هناك تحول تجاه تخصيص الدول، والإدارة قصيرة المدى للأرباح فى أنشطة التنمية، وهي الاتجاهات التي تقودها رغبات المتبرعين الفرديين بدلاً من العمل الجماعي، وتعتبر هذه الأنشطة على حساب الاستثمارات الاستراتيجية فى البضائع العامة الدولية ذات الأرباح طويلة المدى مثل الحفاظ على وتحسين الموارد الجينية والتكنولوجيا الحيوية، واستيلاد النباتات وإدارة الموارد الطبيعية.

هذا، وتتفاعل المجموعة الاستشارية أيضاً مع نطاق من المشاركين الجدد. وخير مثال على ذلك برنامج فائض الحصاد والذي يستخدم عمليات توليد المحصول التقليدية لإنتاج محاصيل ذات محتوى غذائي دقيق متزايد ويوضح البرنامج بعض الأساليب الجديدة للقيام بهذا العمل حيث إنه يوفر التمويل لـ 10 مراكز تابعة للمجموعة الاستشارية للتنمية الزراعية الدولية ويشترك مع الجامعات، والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية فى كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ويعمل هذا البرنامج فى 20 دولة نامية، كما اجتذب 52.2 مليون دولار على سبيل المنح، متضمن 28.5 مليون دولار من مؤسسة جيتس وحدها.

الموارد الجينية:

استحثت الحركة المتزايدة لإدارة الموارد البيئية الشائعة على الاتفاقية الدولية، للموارد البيئية الزراعية من أجل الغذاء والزراعة، والتي تعزز من المحافظة والاستخدام المستدام للموارد الجينية الزراعية والاقتسام العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استفادتها من الغذاء والزراعة ولدعم هذا أسس Bioversity International ومنظمة الغذاء والزراعة صندوق تنوع المحاصيل العالمي عام 2004، والذي يهدف لتطوير وتعزيز نظام الحفاظ الجينى العالمى للمحاصيل المهمة التي تغطيها الاتفاقية ويهدف هذا الصندوق للحصول على منح قدرها 250 مليون دولار، تم التعهد حتى هذا الوقت بأكثر من 115 مليون دولار.

لقد تم التفاوض على اتفاقية للموارد الجينية النباتية على مدار 7 سنوات، كاستجابة مع اتفاقية التنوع الإجمالي. كما تؤثر الاتفاقات الدولية الأخرى أيضاً على التبادل والحفاظ على الموارد الجينية الدولية. وتتضمن هذه اتفاقية مفاهيم حقوق الملكية الفكرية التابعة للتجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، واتفاقية التنوع الإحيائي واللجنة متعددة الحكومات للموارد الجينية، والمعرفة والفلكلور التقليدي التابعة لمنظمة حقوق الملكية الفكرية العالمية ويعد التوفيق بين هذه الاتفاقات هو التحدي الحالي، وذلك لأنها قد تطورت فى قطاعات مختلفة على يد مسئولين حكوميين من وزارات مختلفة مثل (التجارة، الزراعة، البيئة، والثقافة)

الأمن الغذائي والجودة.

تعتبر Codex Alimentarius التي تقودها الغذاء والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هي المثال القائم منذ فترة طويلة للهيئات الدولية وتعاون القطاع العام والخاص فى المعايير الغذائية وممارسة التصفيف وعلوم الصحة والمواد المضافة ولدى المنظمة الدولية للمعايرة (ISO) وهي شبكة غير حكومية تضم 157 مؤسسة معيارية قومية اجتمعت للاتفاق على المعايير الدولية القابلة للمقارنة أقسام للزراعة وتكنولوجيا الغذاء.

وتعرف اتفاقية معايير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة الصحة العالمية قواعداً وقوانيناً ومعاييراً شفافة تغطي تحركات المنتجات عبر الحدود ويعتبر التقدم الحادث بهذا الشأن متواضعاً حيث إن الدول لديها قيم مختلفة ومخاطر مصاحبة للمنتجات الغذائية، الأمر الذي أسفر عن اختلافات في اهتمام تلك الدول فى تحديد القوانين والمعايير وقد قدم القطاع الخاص أيضاً مجموعة وافرة من المعايير الجديدة. ومع ذلك فإن جهود التوفيق بين هذه المعايير تتيح الكثير من المنافع والأرباح الضخمة المحتملة ويعتبر الدعم للعمل التحليلي الجيد لفهم هذه المنافع والتكاليف والمخاطر أمراً بالغ الأهمية لتكوين المفاوضات الدولية.

انتشار الأمراض الحيوانية عبر الحدود:

من أبرز أمثلة التعاون الدولي للسيطرة على الأمراض الحيوانية هي القضاء قريباً على مرض طاعون الماشية وهو فيروس واسع العدوى بين الماشية ففي طليعة الثمانينيات انتشر الوباء عبر ربوع أفريقيا وقدرت الخسائر فى نيجيريا وحدها من جراء هذا المرض بـــ 2 مليار دولار فى الفترة ما بين 1979 – 1983 كما واصل الوباء انتشاره فى آسيا وأوروبا وقد تم إنشاء البرنامج العالمي لاستئصال طاعون الماشية والذي قادته المنظمات الإقليمية ودعمته منظمة الغذاء والزراعة والمنظمات المانحة الأخرى لتنسيق عمليات الاستئصال العالمية للمرض بحلول عام 2010 من خلال تعاون واشتراك عمال الصحة الحيوانية بالمجتمع، والرعاة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات فى عمليات المراقبة النظامية وبرامج التلقيح واليوم، يعد مرض طاعون الماشية على مقربة من الاستئصال بالرغم من أن الانتشار للمرض فى النظام الاقتصادي الصومالي مازال يمثل مصدراً للقلق وقد تم تقرير معدل احتساب المنفعة فيما بين 1.4، 2.6.

وللحد من خطورة تفشى وانتقال المرض، كانت استجابة الدول الصناعية قوياً للغاية وذلك نظراً للمخاطر الجمة التي ستضر بصحة الإنسان كما تقترب الالتزامات المحددة للصندوق العالمي المخصص للسيطرة على مرض انفلونزا الطيور 2.5 مليار دولار ومع ذلك فإن استجابة المتبرعين كانت بصورة عامة ارتجاعية وليست استباقية من أجل تقديم دعماً طويل الأمد للمراقبة وأنظمة الإنذار المبكر في الدول النامية.

المصادر:

http://www.csiro.au; Consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR) 2006; Global Crop Diversity Trust 2006; Mariner, Roeder, and Admassu 2002; Pardey and others 2006; Perrings and Gadgil 2006; Pinstrup-Andersen 2006; Raitzer 2003; Unnevehr 2004; World Bank 2004a.

وتختلف جدوى المتطلبات المؤسسية والعملية بصورة كبيرة حيث تعتمد على السلعة العامة العالمية التي سيتم توفيرها (الإطارين 11.7 و 11.8) ويتطلب بعضها – مثل الأبحاث والتنمية والإعداد المعياري – مؤسسات متخصصة والتزامات طويلة الأمد للتمويل. أما المتطلبات الأخرى – مثل محاربة الأمراض العابرة

للحدود – آليات مرنة من أجل الاستجابات الفورية والتنسيق بين القطاعات. وقد تتبدد هذه المتطلبات إذا ما تلاقي غرضها – مثل استئصال والقضاء على مرض طاعون الماشية. وتتطلب العناصر الأخرى للأجندة العالمية مثل مقاومة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية للأهمية العالمية – مشاركة فعالة من المنظمات الزراعية في محيط مؤسسي متعدد القطاعات بصورة كبيرة والتزامات طويلة الأمد.

إصلاح السلطة العالمي:

هناك إدراك واسع النطاق للحاجة لإصلاح المؤسسات العالمية كما تعتبر خيارات الإصلاح المتنوعة مطروحة هي الأخرى، والتي تتراوح ما بين الإدارة والإصلاحات العملية لتحسين فعالية هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة متضمنة منظمة الغذاء والزراعة ودمج هيئات الأمم المتحدة الكثيرة فى 3 هيئات فقط واحدة للتنمية وثانية للشئون الإنسانية وأخرى للبيئة.

الإطار11.8: التمويل الدولي للتكيف مع تغير المناخ وتخفيض آثاره ــ ضرورة تلبية احتياجات البلدان الأكثر عرضة لتغيرات المناخ وأصحاب الحيازات الصغيرة.

بدون القيام باستثمارات كبرى ومهمة من أجل التكيف، سيقوض تغير المناخ من التقدم الحادث في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في الدول النامية الأكثر عرضة للخطر، بل وستؤثر خصوصاً على صغار الملاك من المزارعين بدول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وبعض المناطق الأخرى. ورغم عدم توافر تقييمات محددة بشأن احتياجات التمويل من أجل التكيف بالقطاع الزراعي وهو القطاع الأكثر حساسية بالنسبة لتغير المناخ– فإنها من المحتمل أن تكون كبيرة فيما يتصل بالتدفقات الإجمالية للمعونة الحالية في هذا القطاع. وتنقسم الموارد الحالية للتمويل إلى 3 صناديق تمويلية أنشأتها اتفاقات مراكش لعام 2001 بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هذه الصناديق هي: الصندوق الخاص لتغير المناخ، والصندوق الخاص بتغير المناخ، وصندوق التكيف والذي تحوله حصة قدرها 2 بالمائة مشروعات آلية التنمية النظيفة، وصندوق الدول الأقل تقدماً، بالإضافة إلى برنامج الهيئة البيئية العالمية حول تغير المناخ. على صعيد آخر فإن الموارد المالية التي تعهدت بها الدول الصناعية حتى الآن تعتبر صغيرة مقابل ما هو متطلب لتمويل عملية التكيف في الدول النامية الأكثر عرضة للخطر. وبإمكان أي اتفاقات مستقبلية إضافة المزيد من الموارد التمويلية، مثل الاتفاقية الخاصة بخفض الانبعاثات الناجمة عن الأعمال التجارية.

هذا ويتم تمويل المشروعات الخاصة بتخفيف حدة أثار الغازات الناجمة عن الصعوبات الزجاجية في الدول النامية عبر آلية التنمية النظيفة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، هذا بينما يمكن الاتفاق على موارد التمويل الأخرى حتى قبل التفاوض على معاهدة المناخ الجديدة والتي ستأتي بعد اتفاقية كيوتو. وتتعلق حصة صغيرة للغاية من التمويل الإجمالي لآلية التنمية النظيفة بالزراعة (حيث تم تخصيص 3 بالمائة من التمويل المخصص لعام 2006 لمشروعات المخلفات النباتية التي يتم استخدامها كوقود أو مصدر للطاقة، و2 بالمائة للمخلفات الحيوانية، و1بالمائة فقط من أجل العلوم الزراعية)، أما حصة السوق الأفريقية فكانت مجرد 3 بالمائة فقط. وستعمل عملية إزالة الغابات وفصل الكربون عن التربة (مثل الحفاظ على ورعاية الأرض المحروثة) في آلية التنمية النظيفة – وكلاهما غير مؤهلين حالياً– أو اتفاقية المصادر الجديدة للتمويل ليتم تضمين هذه المصادر في أسواق الكربون، على افتتاح المزيد من الفرص لمشاركة الدول القائمة على الزراعة، جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وباقي المناطق، خاصة إذا كانت هناك استطاعة لتضمين صغار الملاك. لقد صممت منشأة شراكة كربون الغابات والتي أعلن البنك الدولي عنها مؤخراً من أجل التغلب على تحديات التنفيذ لمدفوعات الكربون لعمليات إزالة الغابات التي تم تجنبها (سواء من خلال آلية التنمية النظيفة أم لا) كما أنها مهدت الطريق أمام الزراعة لأن تلعب دوراً مهماً في تقليل انبعاثات الغازات الناجمة عن الصوبات الزجاجية من عمليات إزالة الغابات وتعريتها.

إن ضمان انتفاع صغار الملاك من برامج التكيف والتخفيف يعتبر أمراً مهماً من أجل تحقيق العدالة والمساواة في معالجة تغير المناخ. إن تحديات ربط صغار الملاك من المزارعين بأسواق الكربون العالمية تعتبر مشابهة بطرق عدة لتحديات ربط صغار الملاك بالأسواق الناشئة الأخرى، وتعد الطرق التي تم تقديمها في الفصل الخامس لتحقيق هذا المراد مرتبطين بصورة متساوية. وكما يوضح المشروع الإرشادي التمويلي للكربون الذي تضمن صغار الملاك في إقليم شيابس بالمكسيك (انظر فصل 8)، يمكن لتكوين منظمات المنتجين، والتأكيد على قدرة التعزيز، وإشراك المنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً مهماً في تقليل تكاليف الصفقات. وستكون التكنولوجيا الابتكارية لمراقبة انبعاثات الكربون مثل الأساليب القائمة على GIS = هي الأخرى. وستكون هناك حاجة شديدة الأهمية أيضا إلى الشراكة الفعالة للمجتمع وتضمين المجموعات الأكثر عرضة للخطر في العملية الاستشارية وتطوير استراتيجيات التكيف وذلك لضمان أن برامج التكيف لن تنأى وتتجاهل الأكثر فقراً، وهؤلاء الأكثر عرضة لمخاطر المناخ.

المصادر: Schneider and Lane 2006, Mace 2006 Stern 2006, Capoor and Ambrosi 2007, World Bank 2006, Oxfam International 2007a.

وتعد عملية إصلاح الهيئات الدولية عملية جيو سياسية معقدة من شأنها أن تستغرق وقتاً وجهداً كبيرين.

ولن يكون إصلاح بعض عناصر نظام الحكم الدولي أمراً كافياً. فهناك حاجة إلى آليات جديدة للوفاء بالتحديات الثلاثية التي تواجه الإدارة العالمية للزراعة: وهي توفير الدعم السياسي، التنسيق بين القطاعات وضمان التمويل الملائم. وتعول صعوبة هذه التحديات على العنصر المحدد في الأجندة. ويعتبر الجدل السياسي معوقاً كبيراً لإرساء قوانين للتجارة الدولية، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للأبحاث والتنمية الزراعية التقليدية. فتحديد معايير الغذاء العالمية ليس غالباً نسبياً، في حين أن متطلبات التمويل تعتبر عائقاً كبيراً لإدارة أفضل للموارد الطبيعية. وهذه العناصر من الأجندة العالمية التي تواجه كل هذه التحديات الثلاثة الجدل السياسي، احتياجات التنسيق بين القطاعات، والتكاليف المرتفعة من الصعب إدراكها. كما أن مقاومة تغير المناخ. تعتبر قضية واضحة محل نقاش.

معالجة التنسيق: تزيد إخفاقات التنسيق للبضائع العامة العالمية– المصاحبة للاهتمامات المختلفة للدول، والمعتقدات حول المعايير التنظيمية، وآليات الحكم غير الفعال، والاتفاقات الدولية غير المترابطة أو غير المتناسقة – من تكاليف صفقات الإدارة العالمية. وبينما يلعب اللاعبون دوراً مهماً في دعم الأجندة العالمية، بأنهم يصيغون أيضاً لتحديات التنسيق. وقد زاد مدى إخفاقات التنسيق أيضاً مع توالد وانتشار الاتفاقات الدولية، والتي نبع الكثير منها بواسطة المخاوف المحددة وتطورت دون مشاركة من المساهمين المزارعين. لقد كان تحدياً كبيراً أن يتم التوفيق بين الاتفاقات الدولية التي تغطي استخدام وتبادل الموارد الجينية الزراعية، مثل تلك الموارد التي تغطيها اتفاقات الحفاظ والاستخدام، والتجارة وحقوق الملكية الفكرية، والبيئية والمعرفة الثقافية والتقليدية (الإطار11.7)[40].

وتُلقى الاتفاقات المتداخلة وغير المتناسقة عبئاً من القدرة الضعيفة على التنفيذ على كاهل الدول النامية أما الاتفاقات التي تتعامل مع القضايا ذات العلاقة فهي الطريقة الأخرى المناقضة لعدم التناسق[41].

هذا، وتعتبر الشيكات العالمية المحددة لهذه القضية وشراكات اللاعبين القدامى والجدد خياراً مؤسسياً مهماً لاقتناص الفرص الناشئة والتفاعل مع القضايا الفارضة لنفسها في هذا الوقت. وتتضمن أمثلة هذه الشراكات البرامج الجديدة للتحصين الإحيائي. والصندوق العالمي للسيطرة على مرض إنفلونزا الطيور من

الشبكات المرنة والنشطة التي يمكنها في بعض الأحيان تعبئتها وتحريكها سريعاً، يمكن للتمويلات الجديدة السماح لهذه الشراكات بالعمل وتأدية الوظيفة المنوطة بها.

من ناحية أخرى، فإن توالد الشراكات العالمية توحد تحديات جديدة، إذ تضمن القضايا الرئيسية تخفيض تكاليف الصفقات والتعاملات من حيث التنسيق بين الكثير من اللاعبين واستدامة التمويل مع الكيانات الحكومية الضعيفة[42]، وتتنافس الشيكات من أجل نفس الصناديق وليس نقط مع بعضها البعض ولكن أيضاً مع المنظمات التقليدية[43]، لذا، فمن الضروري استخدام الشركات العالمية للمناطق التي لديها مصالح ومزايا نسبية.

زيادة الالتزامات المالية: الاقتصاد السياسي للعمل العالمي يحدد الاقتصاد السياسي للعمل العالمي والمرتبط بالمصالح والمحفزات السياسية القومية– الصور المتعلقة بإصلاح المؤسسات العالمية وتمويل الأجندة العالمية. وتحتاج التحالفات الداعمة لأجندة الزراعة من أجل التنمية للتغلب على التحديات السياسية المتأصلة في بعض عناصر الأجندة العالمية وتأمين التمويل المناسب. وعندما تكون الدول الصناعية مصلحة ذاتية قوية، يكون التقدم أسهل بصورة واضحة، كما حدث بالضبط في مشكلة إنفلونزا الطيور[44]. ويوضح عنصر المصلحة الذاتية المهم أنه قد يتم توفير التمويل الإضافي لمدى أبعد من قنوات معونة التنمية المعتادة وذلك عبر أخذ تمويلات مباشرة من مزانيات وزارات الزراعة.

وقد ثبت أنه عندما تكون للدول الصناعية مصلحة ذاتية ضعيفة فإن جميع الدعم الحالي الكافي يصبح أمراً عسيراً. إن هناك دليلاً قوياً على أن المجتمع الدولي أقل وأدنى استثماراً بصورة كبيرة في المنافع العامة الدولية الخاصة بالزراعة والغذاء وفي الآثار المتمركزة للمظاهر الخارجية العالمية[45].

ويبدو أن التمويل أكثر صعوبة بالنسبة للقضايا التي لها منافع وأرباح طويلة الأمد مثل، العلوم والتكنولوجيا، والموارد الجينية وتغير المناخ.

لا يمكن تناول أكثر العناصر المتطلبة للأجندة العالمية دون الاعتراف بأن التنمية المستدامة، تعتبر أمراً أساسياً للعدالة والمساواة الاجتماعية. ويعتبر هذا الأمر شديد الوضوح على وجه الخصوص في حالة تغير المناخ حيث إن الدول الغنية هي التي تتحمل المسئولية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري الحالية، نظراً للاستغلال المفرط للمركبات الجوية عالمياً، حتى وإن كان الأمر عن غير قصد ومع ذلك، فإن الكثيرين من المزارعين الفقراء يعتبرون أكثر عرضة لتغير المناخ[46]. وعلى أساس مبدأ الملوث هو من يدفع، فإن الدول الغنية يقع على عاتقها المساعدة في جهود التكيف الموجهة للدول النامية الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ. وتعد الموارد المالية التي تم التعهد بها حتى الآن أبعد بكثير مما هناك حاجة فعلية إليه (الإطار 11.8).

إن هناك بارقة أمل : فقد أعلنت دول مجموعة الثمانية في قمتهم التي عقدت في هيليجندام عام 2007، أنهم يهدفون لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للنصف على الأقل بحلول 2050[47]. وقد بدأت بالفعل آليات السوق– خاصة تجارة الكربون– في لعب دوراً رئيسياً في تخفيف آثار تغير المناخ. وإذا ما تم الوفاء بالتحديات المؤسسية لربط صغار الملاك من المزارعين بأسواق الكربون العالمية، فان تخفيف تغير المناخ قد يصبح حتى ولو فرصة مهمة للدخل بالنسبة لدول مجموعة الثمانية (الإطار 11.8).

تعزيز قدرة وزعامة الدول النامية :

لقد تم تطوير بعض الاتفاقات المعقدة فنياً مثل اتفاقية مفاهيم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة– بمشاركة ضئيلة من الدول النامية، رغم التداعيات بعيدة الأمد عليهم. وتحتاج القدرة الفنية والتفاوضية للدول النامية لأن يتم تقويتها لمواجهة احتياجاتهم. وفي الفترة ما بين 2001– 2004، زادت منظمة التجارة العالمية من دعمها للسياحة واللوائح التجارية بالدول النامية من 2.5 مليون دولار إلى 18.9 مليون دولار، مساعدة بذلك الدول في التفاوض، والإصلاح، والتجهيز للاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف. كما أن زيادة مشاركة الدول النامية في تمويل المنافع العامة العالمية من شأنه أيضاً أن يزيد المشاركة في الإدارة

والملكية، كما هو الحال في المجموعة الاستشارية للتنمية الزراعية الدولية (الإطار11.7).

دعم العمل التحليلي والدفاع :

يمكن للبيانات المحسنة. والتعيين العلمي بشأن خسائر الاتفاق في تجهيز المنافع العامة العالمية المحددة- مجتمعة مع الدفاع والتأييد النشط- أن تبني دعماً وتأييداً للأجندة العالمية. ونظراً لعدم تناسق المعلومات، فإن العمل التحليلي يعتبر أمراً مهماً لإعلام اللاعبين بمنافع وتكاليف العمل أو التراضي العالمي[48]. ويلقى اللاعبين غير التابعين للدول والإعلام بدائرة الضوء الآن على سياسات الدول الصناعية التي تضر بالدول النامية. وخير مثال على هذا، الضغط من أجل إصلاح التجارة الزراعية الذي تقوده منظمة أكسنام وهي منظمة غير حكومية دولية لها تأثير على اتفاقية السكر بالاتحاد الأوروبي (انظر فصل 4). وقد ساعدت تقييمات هيئة الحكومات الدولية لمناقشة تغيرات المناخ ومراجعة سيترن (Stern) الأخيرة[49] من زيادة الوعي بشأن خسائر التراضي والتكامل. ويمكن لهذا التحليل أن يسخر إيثار ودعم الدول الصناعية للمنافع العامة حتى وإن كانت الدول النامية هي المنتفعة الرئيسية.

التقدم للأمام بسلطة حكم أفضل من أجل الزراعة:

هناك ثلاثة أنواع من مشكلات الحكم التي يمكن لها أن تعوق أجندة الزراعة من أجل التنمية. كما أن ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي الضخم يحد من التنمية المحتملة بهذا القطاع. وتؤدي مشكلات الاقتصاد السياسي لصور من التميزات السياسية وضعف الاستثمار وسوء الاستثمار في الزراعة. أما مشكلتي قدرة ومورد الدولة فيتسببان في إخفاقات في تنفيذ أجندة السياسة، خاصة في البلدان القائمة على الزراعة.

وقد تحسن الاستقرار السياسي والاقتصادي الضخم في العديد من الدول. كما قل التحيز المناهض للزراعة في السياسات الاقتصادية الضخمة وذلك كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية.

علاوة على ذلك، فمن المحتمل أن تستفيد الزراعة من إصلاحات السلطة العامة والتي تعتبر مرتفعة حالياً في الأجندة وتتضمن اللامركزية، إدارة القطاع العام القائمة على النتائج والحكومة الإلكترونية والمزيد من حقوق الحصول على المعلومات، وآليات المحاسبة الجديدة.

يوضح الدليل أن الاقتصاد السياسي قد تغير لصالح التنمية القروية والزراعية كما أن كلا من المجتمع المدني والقطاع الخاص في حالة قوية حالياً. كما زادت العملية الديمقراطية وزيادة صناعة السياسة التشاركية من احتمالات أن يرفع ويزيد صغار الملاك والقرى الفقيرة من أصواتهم السياسية. فالدول حالياً تعمد إلي تمرير قوانين تعمل على تعزيز المساواة القروية، كما هو الحال في المكسيك والسنغال. كما دخلت القطاعات الخاصة الجديدة والقوية في سلاسل القيمة الزراعية، وغالباً ما تكون لهم مصالح اقتصادية في القطاع الزراعي النشط والمزدهر.

ومع ذلك، لا يمكن افتراض أن أجندة الزراعة من أجل التنمية ستنجح حتى وإن كانت الظروف أفضل حالياً، حيث يجب على صناع السياسة والمشاركين على كافة المستويات – المحلية والعالمية – أن يبذلوا جهوداً خاصة لامتصاص هذه الفرص من أجل تحقيق هذه الأجندة. ولاستغلال المساحة السياسية الجديدة التي أحدثتها العملية الديمقراطية واللامركزية وممارستها الصوت السياسي، يحتاج صغار الملاك والفقراء القرويين إلي تشكيل منظمات أكثر فعالية. أما التعزيز وتقوية قدرة التنفيذ السياسي، يتعين على الدول تحديد تركيبة إصلاحات الحكم لجانب الطلب والإمداد التي تناسب ظروفهم الخاصة بأفضل صورة. ومن المطلوب أيضاً الابتكارات المؤسسية من أجل التنسيق الأفضل للأجندة الزراعية عبر القطاعات المختلفة.

وتتطلب استراتيجيات التنمية الزراعية المستقرة قدرة أقوى على التحليل والتقييم السياسي والالتزام بصناعة السياسة على أساس الدليل. ويدعو استخدام أجندة الزراعة من أجل التنمية – كما أوضحت النجاحات السابقة – إلي الرؤية والقيادة.

وتتطلب أجندة الزراعة من أجل التنمية مؤسسات متخصصة التي لديها التزام ودعماً طويل الأمد، مثل

المجموعة الاستشارية للتنمية الزراعية الدولية، وهيئات تحديد المعايير، كما تتطلب شبكات متخصصة في القضية ومتعددة القطاعات من أجل اقتناص الفرص الناشئة والتفاعل السريع مع الطوارئ – وتتطلب أيضاً آليات جديدة لضمان أن هذه الأجندة منسقة ومندمجة بصورة جيدة في المهام الأكثر أهمية للقرن الـ21، وتتضمن هذه المهام إنهاء الجوع والفقر ومحاربة الأمراض الوبائية، واستدامة البيئة، وتخفيف أثار التلوث والتكييف مع تغير المناخ، وتوفير الأمن. إن التحديات الخاصة بإنقاذ هذه الأجندة الدولية تعتبر كبيرة. ولكن في هذا العالم وعلى هذا الكوكب فإن هناك مصلحة مشتركة كبرى لدعم كل أجندة زراعة من أجل التنمية في الدول. كما أن الوفاء بهذه التحديات يعتبر قضية للمساواة والعدالة بين الشمال والجنوب وبين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ملحوظات ببليوجرافية

يستند هذا التقرير على كم كبير من مستندات البنك الجدولي وعلى مصادر خارجية عديدة أعدت CIRAD (مركز الأبحاث الزراعية للدول النامية) أوراق الخلفية والملحوظات، كما ساهم كلاً من الأفراد الآتي ذكرهم في الإعداد:

, Ursula Aldana, Harold
Alderman, Mubarik Ali, Julian Alston, Jock R. Anderson, Gustavo Anriquez, John Baffes, Arturo Barrera, Kaushik Basu, Julio A. Berdegué, Dirk Bezemer, Estelle Biénabe, Eran Binenbaum, Genny Bonomi, Norman Borlaug, Colin Bradford, Sumiter S. Broca, Steven Buck, Piet Buys, Gero Carletto, Romain Charnay, Carol Chehab, Shaohua Chen, Manuel Chiriboga, Gilles Cliché, Hugo Contreras, Katia Covarrubias, Octavio Damiani, Jose Eli da Veiga, Benoit Daviron, Benjamin Davis, Junior Davis, Alan de Brauw, Niama Nango Dembélé, Priya Deshingkar, Octavio Diaz, Stefania DiGiuseppe, Andrew Dorward, Chris Dowswell, Svetlana Edmeades, Germ‚n Escobar, Cathy Farnworth, John Farrington, Céline Ferre, Michel Fok, William Foster, Rachel Gardner, Paul Glewwe, Michael Goodman, Peter Hazell, Spencer Henson, Chang-Tai Hsieh, Terry Hurley, Jenni James, Esteban Jara, David R. Just, Panayotis Karfakis, Larry Karp, Jonathan Kydd, Peter Lanjouw, Susana Lastarria-Cornhiel, Qiang Li, Ethan Ligon, Chengfang Liu, Luis Felipe Lopez-Calva, Niels P. Louwaars, Mark Lundy, Sarah Lyon, Shiva Makki, Carlos Mladinic, Félix Modrego, Siwa Msangi, Hideyuki Nakagawa, Roberto Martinez Nogueira, Susan Olivia, Jorge Ortega, Keijiro Otsuka, Philip G. Pardey, Eija Pehu, Prabhu Pingali, Per Pinstrup-Andersen, Carlos Pomareda, Colin Poulton, Jules Pretty, Felicity Proctor, Julian Quan, Esteban Quinones, Catherine Ragasa, Vijayendra Rao, Martin Ravallion, Thomas Reardon, Claudia Ringler, Rudi Rocha, Cristi‚n Rodriguez, Lourdes Rodriguez-Chamussy, Mark W. Rosegrant, Scott Rozelle, Elisabeth Sadoulet, William Saint, Prem Sangraula, Ramiro Sanhueza, Denis Sautier, Alexander Schejtman, Kate Sebastian, John M. Staatz, Kostas Stamoulis, Timothy Sulser, Nabs Suma, Luca Tasciotti, Timothy Thomas, Isabelle Vagneron, Alberto Valdés, Cornelius van der Meer, Dominique Van Der Walle, Hester Vermeulen, Thomas Walker, Steve Wiggins, John Wilkinson, Mette Wik, Paul Winters, Stanley Wood, Jim Woodhill, Takashi Yamano, Alberto Zezza, and Linxiu Zhang.

أوراق الخلفية لهذا التقرير متاحة إما على شبكة المعلومات الدولية على موقع www.worldbank.org/wrd2008 أو من خلال مكتب إعداد تقرير التنمية الدولية. كما أن وجهات النظر الموضحة في هذه الأوراق ليست بالضرورة لموظفي البنك الدولي أو الأفراد القائمين على إعداد التقرير.

قدم العديد من الأفراد والمنظمات داخل وخارج البنك الدولي ملحوظاتهم البنّائة لفريق الإعداد. قُدمت الملحوظات القيمة والإرشادات من خلال:

Asya Akhlaque, Kym Anderson, Richard Anson, Asian Farmers
Association, Doyle Baker, Shawki Barghouti, Brad Barham, Chris Barrett, Priya Basu, Peter Bazeley, Pierre Bélanger, Deepak Bhattasali, Hans Binswanger, Pierre-Marie Bosc, Daniel Bradley, Karen McConnell Brooks, Michael Bruentrup,
Mark E. Cackler, Michael Carter, Rocio Castro, Hernan Ceballos, Robert Chapman, Robert S. Chase, B. Chinsinga, Ken Chomitz, CIRAD (Agricultural Research Developing Countries), C.S. Clark, CORDAID (Netherlands), Eric Crawford, Dana Dalrymple, Salah Darghouth, Charlotte De Fraiture, Cornelis de Haan, Klaus Deininger, Freddy Destrait, Jean-Jacques Dethier, Xinshen Diao, Eugenio Diaz-Bonilla, Gerhard Dieterle, Charles E. Di Leva, Ariel Dinar, Josué Dioné, Shanthi Divakaran, Dutch Actors involved in Agriculture and Development, Mark Dutz, Carl Eicher, Allison Evans, Marcel Fafchamps, Shenggen Fan, Jean Fares, Hilary Sims Feldstein, Erick Fernandes, Tony Fischer, Ade Freeman, German Development Organizations, Andrew D. Goodland, Ashok Gulati, Jim Harvey, Yujiro Hayami, Willem Heemskerk, Richard Henry, Hans Herren, Ulrich Hess, Melissa Hidrobo, John Hoddinott, Heike Hoef. er, Masayoshi Honma, International Federation of Agricultural Producers, International Crops Research Institute for the Semi-Arid Tropics, International Food Policy Research Institute, International
Livestock Research Institute, Steven Jaffee, Willem G. Janssen, Ravi Kanbur, Kapil Kapoor, Rabih H. Karaky, Omar Karapasan, Amir Kassam, Roy Katayama, John Kerr, Nadim Khouri, Renate Kloeppinger-Todd, Anjini Kochar, Masami Kojima, Sergey Kononov, Bonwoo Koo, Holger A. Kray, Alexander Kremer, Jean Marcel Laferrière, Eric Lambin,
Florence Lasbennes, Daniel Lederman, Luis-Felipe Lopez Calva, Mark Lundy, Kseniya Lvovsky, Eric Manes, William Martin, Alex McCalla, Marie-Rose Mercoiret, Jeanot Minla Mfou'ou, Stephen D. Mink, Donald Mitchell, Michael Morris, Megumi Muto, Ijaz Nabi, Rakesh Nangia, John Nash, David Nielson, Ian Noble, Bonny Ntare, Netherlands-based Development Organisations, Steven Were Omamo, Bernardo Ospina, G.B. Oxfam, Stefano P. Pagiola, Lucian Peppelenbos, Guillermo Perry, Denis Pesche, Francisco Pichn, Catherine R. Ragasa, Dhushyanth Raju, Karl Rich, Sherman Robinson, Pierre Rondot, Jim Ryan, Paulo Santos, Alexander Sarris, Carlos Sere, Shekhar Shah, Melinda Smale, Jimmy Smith, Steve Staal, Chris Sturgess, Daniel Sumner, Brent Swallow, Johan Swinnen, Erik Thorbecke, C. Peter Timmer, Rob Tripp, Manfred van Eckert, Frans van Hoof, Anthony Venables, Walter Vergara, Bertus Wennink, Melissa Williams, Alan Winters-Nelson, Jim Woodhill, and Vittoria Zaffarano.

كما نتقدم بخالص الامتنان لما يزيد عن المائة مّساهم الذين قدموا ملحوظاتهم من خلال الاستشارات عبر البريد الإليكتروني.

Gytis Kanchas,
Polly Means, Nacer Mohamed Megherbi, Shunalini
Sarkar, and Roula I. Yazigi. Merrell J. Tuck-Primdahl

أيضًا نخص بالشكر كل من قدم يد العون من:

Kavita Watsa والتي دعمت الفريق بالاستشارات والمساعدة على النشر.

ورغم الجهود المبذولة لتجميع قائمة أسماء متكاملة للذين ساهموا في الإعداد، إلا أن فريق الإعداد يقدم اعتذاره لكل من سقط اسمه سهوًا، كما أنه يعيد تقديم خالص شكره لكل من ساهم في إكمال هذا التقرير.

Background papers

Ali, Mubarik. "Horticulture Revolution for the Poor: Nature, Challenges and Opportunities."
Alderman, Harold. "Managing Risk to Increase Ef. ciency and Reduce Poverty."
Anderson, Jock R. "Agricultural Advisory Services."
Anrيquez, Gustavo, and Genny Bonomi. "Long-Term Farming and Rural Demographic Trends."
Berdegué, Julio, Alexander Schejtman, Manuel Chiriboga, Felix Modrego, Romain Charnay, and Jorge Ortega. "Towards National and Global Agendas for Agriculture for Development: Latin America
and the Caribbean."
Bezemer, Dirk, and Peter Hazell. "The Agricultural Exit Problem; An Empirical Assessment."
Buck, Steven, Céline Ferré, Rachel Gardner, Hideyuki Nakagawa, Lourdes Rodriguez-Chamussy, and Elisabeth Sadoulet. "Pattern of Rural Population Movements in Mexico, Brazil, and Zambia."
Buys, Piet, Céline Ferré, Peter Lanjouw, and Timothy Thomas. "Rural Poverty and Geography: Towards Some Stylized Facts in the Developing World."
Chiriboga, Manuel, Romain Charnay, and Carol Chehab. "Women in Agriculture: Some Results of Household Surveys Data Analysis."
Damiani, Octavio. "Rural Development from a Territorial Perspective:
Case Studies in Asia and Latin America."
Daviron, Benoit, and Isabelle Vagneron. "Fair Trade: A Quick Assessment."
Davis, Benjamin, Paul Winters, Gero Carletto, Katia Covarrubias, Esteban Quinones, Alberto Zezza, Kostas Stamoulis, Genny Bonomi, and Stefania DiGiuseppe. "Rural Income Generating Activities: A Cross Country Comparison."
Deshingkar, Priya, and John Farrington. "Rural Labour Markets and Migration in South Asia: Evidence from India and Bangladesh."
Dorward, Andrew, Jonathan Kydd, and Colin Poulton. "Traditional Domestic Markets and Marketing Systems for Agricultural Products."
Escobar, German, Carlos Mladinic, Ramiro Sanhueza and Octavio Diaz. "Rural Territorial Development: The Milk Territory in Southern Chile."
Farnworth, Cathy, and Michael Goodman. "Growing Ethical Networks: The Fair Trade Market for Raw and Processed Agricultural
Products (in Five Parts), with Associated Studies on Africa and Latin America."
Hazell, Peter, Colin Poulton, Steve Wiggins, and Andrew Dorward. "The Future of Small Farms: Synthesis Paper."
Henson, Spencer. "New Markets and Their Supporting Institutions: Opportunities and Constraints for Demand Growth."
Just, David R. "A Review of Behavioral Risk Research with Special Application to Developing Countries."
Karp, Larry. "Income Distribution and the Allocation of Public Agricultural Investment in Developing Countries."
———. "Managing Migration from the Traditional to Modern Sector in Developing Countries."
Lastarria-Cornhiel, Susana. "Feminization of Agriculture: Trends and Driving Forces."
Ligon, Ethan, and Elisabeth Sadoulet. "Estimating the Effects of
Aggregate Agricultural Growth on the Distribution of Expenditures."
Lopez-Calva, Luis Felipe. "Migration in Rural Mexico: From Tlapanalan to Manhatitlan."
Martيnez Nogueira, Roberto. "New Roles of the Public Sector
for an Agriculture for Development Agenda."
Modrego, Félix, Romain Charnay, Esteban Jara, Hugo Contreras,
and Cristian Rodriguez. "Small Farmers in Developing Countries:
Some Results of Household Surveys Data Analysis."
Otsuka, Keijiro, and Takashi Yamano. "The Role of Rural Labor
Markets in Poverty Reduction: Evidence from Asia and East Africa."
Pardey, Philip G., Julian Alston, Jenni James, Paul Glewwe, Eran
Binenbaum, Terry Hurley, and Stanley Wood. "Science, Technology
and Skills."
Pehu, Eija, and Catherine R. Ragasa. "Agricultural Biotechnology."
Pomareda, Carlos. "Contract Agriculture: Lessons from Experiences
in Costa Rica."
Poulton, Colin. "Bulk Export Commodities: Trends and Challenges."
Pretty, Jules. "Agroecological Approaches to Agricultural Development."
Quan, Julian, Junior Davis, and Felicity Proctor. "Rural Development
from a Territorial Perspective: Lessons and Potential in Sub-Saharan Africa."
Ravallion, Martin, Shaohua Chen, and Prem Sangraula. "New Evidence on the Urbanization of Global Poverty."
Reardon, Thomas, and Julio Berdegué. "The Retail-Led Transformation
of Agrifood Systems and its Implications for Development Policies."
Rosegrant, Mark W., Siwa Msangui, Timothy Sulser, and Claudia
Ringler. 2006b. "Future Scenarios for Agriculture: Plausible Futures
to 2030 and Key Trends in Agricultural Growth."
Sautier, Denis, Hester Vermeulen, Michel Fok, and Estelle Biénabe.
"Case Studies of Agri-Processing and Contract Agriculture in Africa."
Schejtman, Alexander, Julio Berdegué, and Félix Modrego. "Income Diversi. cation through Agricultural Development."
Sebastian, Kate. "GIS/Spatial Analysis Contribution to 2008 WDR: Technical Notes on Data & Methodologies."
Staatz, John, and Niama Nango Dembele. "Agriculture for Development in Sub-Saharan Africa."
Valdés, Alberto, and William Foster. "Making the Labor Market
a Way out of Rural Poverty. Rural and Agricultural Labor Markets
in Latin America and the Caribbean."
Walker, Thomas. "Participatory Varietal Selection, Participatory
Plant Breeding, and Varietal Change."
Wik, Mette, Prabhu Pingali, and Sumiter Broca. "Global Agricultural
Performance: Past Trends and Future Prospects."
Wilkinson, John, and Rudi Rocha. "Agri-Processing and Developing
Countries."

Zezza, Alberto, Paul Winters, Benjamin Davis, Gero Carletto, Katia Covarrubias, Esteban Quinones, Kostas Stamoulis, Panayotis Karfakis, Luca Tasciotti, Stefania DiGiuseppe, and Genny Bonomi. "Rural Household Access to Assets and Agrarian Institutions: A Cross Country Comparison."
Zhang, Linxiu, Scott Rozelle, Chengfang Liu, Susan Olivia, Alan de Brauw, and Qiang Li. "Feminization of Agriculture in China: Debunking the Myth and Measuring the Consequence of Women Participation in Agriculture."

Background Notes

CIRAD (Agricultural Research for Developing Countries). "Experiences with the Development and Diffusion of Conservation Agriculture in Ashanti and Brong Ahafo Regions of Ghana."
Baffes, John. "The Political Economy of the US Cotton Program."
Basu, Kaushik. "How Poor Farmers Behave."
Borlaug, Norman, and C. Dowswell. "In Search of an African Green Revolution: Looking Beyond Asia."
Bradford, Colin. "Food and Agriculture in Global Governance."
Edmeades, Svetlana. "Main Messages and Supporting Evidence for Public Expenditure on Agriculture."
Hsieh, Chang-Tai, and Elisabeth Sadoulet. "Agriculture and Development."
Louwaars, Niels P. "International Policy: the Seeds of Confusion."
Makki, Shiva S. "Global Actors and Market Concentration in Agribusiness."
Otsuka, Keijiro. "The Asian Farm Size Dilemma."
Pinstrup-Andersen, Per. "The Organization of International Agricultural Research."
Rao, V. "Culture is Changing in India's Villages."
Saint, William. "Growing the People who can Make African Agriculture Grow: Human Capital Development for African Agriculture."
Van der Meer, Cornelius L. J. "Agricultural Development, Private Sector Development and Rural Livelihoods: About Synergies."
Van der Walle, Dominique. "Impacts of Road Infrastructure on Markets and Productivity."
World Development Report 2008 Team. "Income and Employment from a Cross-section of Household Surveys."

التعليقات الختامية

عرض عام

1. آخر الأرقام التي تم رصدها عن الفقر الريفي في العالم لعام 2002.
2. البنك الدولي عام 1982.
3. بالنسبة للعديد من البلدان النامية يعرف أصحاب الحيازات الصغيرة بأنهم يزرعوا حقل بمساحة 2 هتكار أو أقل.
4. Hayami 2005.
5. Pardey and others 2006.
6. أفضل التقييمات لما تتسبب به الانبعاثات من تغيير استخدام الأرض (وبشكل رئيسي بسبب تجريف الغابات) وهو بنسبة 20 بالمائة، بمعدل تقريبي من 10 إلى 30 بالمائة (watson وآخرون 2000).
7. Staatz and Dembele 2007.
8. Vyas 2007.
9. Reardon and Berdegué 2006.

الفصل الأول

1. يعرف أنهم يعيشوا على دخل يومي أقل من 1.8 دولار طبقا لتعادل القوة الشرائية بالدولار (Ravallion, Chen, and Sangraula 2007). العام الأخير الذي من خلاله تتاح بيانات الفقر الريفي في العالم في عام 2002.
2. Bairoch 1973.
3. Ravallion and Chen 2007; World Bank 2007c.
4. باستثناء جنوب أفريقيا.
5. De Ferranti and others 2005.
6. Ravallion, Chen, and Sangraula 2007.
7. ينجم هذا التفكك من الآثار غير المباشرة للتمدين على الفقر الريفي من خلال الحوالات البريدية المالية وتغير الأجور الريفية من خلال أسواق العمل الريفية الأشد إحكامًا (انظر بؤرة تركيز أ) ومع ذلك. هناك اقتراض حذر بأن كل المهاجرين من الريف للمدينة فقراء، وهو الأمر المحتمل لأن المهاجرين في الغالب هم الأفضل تعليمًا وذوي العمل الحر(انظر فصل 9).
8. يؤكد Schultz 1978; Hayami 2005; and de Gorter and Swinnen 2002على وجه الخصوص على أهمية افتراض الدخل النسبي (في مقابل الفقر المطلق) في محاولة فهم صنع السياسة الزراعية.
9. Delgado, Minot, and Tiongco 2005.
10. مستندة على بيانات مسجلة في مصفوفات الحسابات الاجتماعية لهذه الدول من خلال المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء في أوائل عام 2002.
11. يسمى هذا أثر "الأجر الحقيقي النافع" (Hsieh and Sadoulet 2007).
12. Christiaensen and Demery 2007; Ravallion 1990.
13. Minten and Barrett تحت الطبع.
14. يعتبر الإحصاء السكاني أن الزيادة تصدر بشكل كبير من الزيادة الحقيقية في إنتاج الكاكاو بدولة غانا وليس من زيادة التهريب عبر الحدود من ساحل العاج نظرًا لاختلاف الأسعار.
15. يعد السمك الآن هو ثاني أكبر منتج تصدير من أوغندا (Kig-gundu 2006) كما أصبحت كينيا ثالث أكبر دول العالم في تصدير الزهور.
16. Humphrey, McCulloch, and Ota 2004; Maertens and Swin-nen 2006.
17. Dorosh and Haggblade 2003; Haggblade, Hazell, and Rear-don
تحت الطبع، يبقى القياس الكمي لديهم مع ذلك صعبًا نظرًا لمشاكل التزامن.
18. Diao and others 2003.
19. أشار العديد من المحللين البارزين أن كوريا تعد مثال واضح للدولة التي لم تستثمر في زيادة إنتاجيتها الزراعية قبل البدء في النمو الصناعي السريع (Amsden 1989: Ban. Moon, and Perkins 1990) وقد بني هذا التفسير إلى حد كبير على ظاهرة النمو الكورية التي أعقبت الحرب الكورية والتي جاءت كنتيجة مباشرة للنمو الصناعي السريع، ومع ذلك تظهر التحليلات الدقيقة أن ذلك كان مسبوقا باستثمارات كبيرة في البنية التحتية الريفية (أي الطرق بشكل رئيسي)، الري، المخصبات، وتنوع بذور ذات المحاصيل الكبيرة خلال النصف الأول من القرن العشرين مما هيء الأسباب الأولية المهمة التي أسهمت في انطلاق الصناعة بعد ذلك (Kang and Ramachandran 1999).
20. Datt and Ravallion 1998b; Fan 1991; Rosegrant and Hazell 2001; Timmer 2002.
21. Diao and others 2003.
22. http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/jsp/index.jsp.
23. مستندة على خطوط الفقر المحددة في كل دولة (warr 2001).
24. نظام الهوكر أو نظام تسجيل الأسرة كان خاملا بشكل كبير عبر السنوات الماضية.
25. Fields 2005; Karp 2007b.
26. McCulloch, Weisbrod, and Timmer 2007; Ravallion and Chen 2007.
27. Dong 2006; Mellor 1999.
28. Wang and others 2006.
29. Ravallion and Chen 2007.
30. Bonschab and Klump 2006; van de Walle and Cratty 2004.
31. Ravallion and Datt 1996; Suryahadi, Suryadarma, and Sumarto 2006; Warr 2001.
32. Ravallion and Datt 2002.
33. Haggblade, Hazell, and Reardon تحت الطبع.
34. Ravallion 2005.
35. Foster and Rosenzweig 2004.
36. Hayami 1998.
37. de Janvry, Sadoulet, and Nong 2007. See Amsden 1991, Hayami, Kikuchi, and Marciano 1996, and Kikuchi 1998 for case studies from Taiwan, China, and the Philippines.
38. Hossain 2004; Kijima and Lanjouw 2005.
39. Anríquez and López 2007.
40. De Ferranti and others 2005; Ferreira, Leite, and Litchfi eld 2006; Figueiredo, Helfand, and Levine 2007; Paes de Barros 2003.
41. Ellis 2005; Maxwell 2005.
42. Martin and Mitra 2001.
43. Krueger, Schiff, and Valdés 1991.
44. Deininger and Okidi 2003.
45. Fan, Zhang, and Zhang 2004.
46. Thorbecke and Wan Jr. 2004; Teranishi 1997 تشكل المستويات الأمثل للضرائب في محيط الزراعة (وفي الغالب الصادرات الزراعية قاعدة الضرائب أما أرباح النقد الأجنبي فقد نوقشت في البنك الدولي 2000a.
47. Alston and others 2000.
48. Inocencio and others 2005.
49. Fan and Chan-Kang 2004.

50. ارتفع الإنفاق العام على الزراعة في الصين بنسبة 15 بالمائة في العام وذلك بين عام 1995 وعام 2005 مقارنة بالركود الفعلي في النصف الأول من التسعينيات (الخطة الخمسية رقم 11 بالصين). حكومة الهند، لجنة التخطيط لعام 2006، البنك الدولي 2004d.
51. López and Galinato 2006.
52. لا تشمل القواعد الإحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة معونة التنمية (OECD/DAC) تنمية ريفية (والتي تصنف كمعونة متعددة القطاعات) أو المعونة الغذائية(وهي شريحة فرعية من برنامج المعونة العام) لم يظهر الاتجاه الحالي هنا للمناهج القائمة على البرامج والمشروعات متعددة القطاعات.
53. نظام تحديد المدين (OECD) يُبلغ بالالتزامات وليست الاعتمادات المالية المنفقة.
54. ويتضمن ذلك المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء وشمال أفريقيا.
55. Anderson, Feder, and Ganguly 2006.
56. de Gorter and Swinnen 2002.
57. إن الإحصاء السياسي للأمن الغذائي لم يكن كافيًا في حد ذاته ليُبرز الثورة الخضراء. كما تكشف السيرة الذاتية لـ.C.Subramaniam الوزير الأسبق للزراعة في ذاك الوقت، كم من المستويات العُليا تدخلت لإقناع المتشككين، بما فيهم أعضاء البرلمان بأن تطوير الزراعة في الهند على أساس العلوم والتقنية كان مجدي (Visvanathan 2003)
58. Bates 1981.
59. Djurfeldt, Jirstroml, and Larsson 2005 يشيرون إلى أن اثنين من المعتقدات السياسية التي أرساها طبقة الأثرياء من الحضر كانوا مهمين لهذا الاختيار للسياسة بأن: (1) أصحاب الحيازات الصغيرة يعارضون التغيير و(2) يعد الإنتاج واسع النطاق أكثر أهمية في الهند كانت تشيع بعض المعتقدات قبل الثورة الخضراء ولكن كانت توجد محفزات سياسية قوية لتشمل أصحاب الحيازات الصغيرة في الجهود المستمرة لتحسين الإنتاج.
60. Suri 2006.
61. Anderson 2004.
62. Mercoiret 2005.
63. Bates 1981.

نقطة التركيز أ

1. Byerlee, Diao, and Jackson 2005.
2. الأمم المتحدة 2006.
3. Ravallion, Chen, and Sangraula 2007.
4. Ravallion, Chen, and Sangraula 2007.
5. Yang 1999; Ravallion and Chen 2007.
6. تقارن هنا مساهمة الهجرة في الحد من الفقر في المناطق الريفية باستخدام معدل خط فقر أعلى عند دخل يومي 2.15 دولار بدلاً من 1.08 دولار في اليوم عند أقصى معدل لخط الفقر وذلك لأنه من غير المعقول الاعتقاد أن كل المهاجرين يعيشون في فقر مدقع.
7. التفسيرات لهذه التركيبات هي كالآتي: هجرة ذات مستوى فقر محايد: كل المهاجرين فقراء. وأينما تمثل "H, H_u" وH_r إجمالي معدلات الفقر الحضري والريفي على التوالي، فإن S_u وS_r يمثلان على التوالي نسب السكان في الريف والحضر، أما الرمز السفلي t يمثل الوقت.

$$H_t - H_{t-1} = \underbrace{S_t^r\left(H_t^r - H_{t-1}^r\right)}_{\text{Rural contribution}} + \underbrace{S_t^u\left(H_t^u - H_{t-1}^u\right)}_{\text{Urban contribution}} + \underbrace{\left(H_{t-1}^u - H_{t-1}^r\right)\left(S_t^u - S_{t-1}^u\right)}_{\text{Urban-rural migration}}$$

All migrants poor:

$$H_t - H_{t-1} = \underbrace{S_t^r H_t^r - S_{t-1}^r H_{t-1}^r + \left(S_{t-1}^r - S_t^r\right)}_{\text{Rural contribution}} + \underbrace{S_{t-1}^u H_t^u - S_{t-1}^u H_{t-1}^u}_{\substack{\text{Urban contribution} \\ \text{(on urban population)}}} + \underbrace{\left(S_t^u - S_{t-1}^u\right)\left(H_t^u - 1\right)}_{\substack{\text{Urban contribution} \\ \text{(on migrants)}}}$$

8. Renkow 2005.
9. تنخفض معدلات الفقر فقط في الإكوادور في المناطق ذات الطاقات الزراعية الكبيرة وبينما ترتفع معدلات الفقر في غالبية كمبوديا وكينيا في كل المناطق ولا تنخفض في المناطق المتميزة راجع أبحاث Minot, Baulch, and Epprecht 2003 for Vietnam; Benson, Chamberlin, and Rhinehart 2005 for Malawi; Buys and others 2007 for the other countries.
10. في تايلاند، يعيش تقريبًا 50 بالمائة من الفقراء في مناطق ذات إمكانية زراعية قوية وإمكانيات جيدة للوصول للمدة الكبيرة ومن ثم الأسواق. وأظهرت دراسة حديثة أجريت عن أمريكا الوسطى، أن نسبة كبيرة من السكان الفقراء الذين يعيشون في المناطق ذات سبل المواصلات الجيدة في جواتيمالا ونيكاراجوا (البنك الدولي e 2004).
11. Jalan and Ravallion 2002.

الفصل الثاني

1. ويك بينجالي وبروكا 2007.
2. يعرض هذا الفصل بيانات تخص مناطق البنك الدولي والتي يمكن ربطها بمسميات تم تقديمها في الفصل الأول بالطريقة التالية: جنوب آسيا (SA) شرق آسيا والمحيط الهادي (EAP) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) الدول القائمة اقتصاديًا على الحضر) شرق أوروبا ووسط آسيا (ECA) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (LAC) انظر الجدول (101)
3. Evenson and Gollin 2003; IRRI pers. comm. and CIMMYT pers. comm.
4. FAO 2006a.
5. Based on studies of decomposition of agricultural growth by Fan and Pardey 1997, Huang and Rozelle 1995, McKinsey and Evenson 2003, and Mundlak, Larson, and Butzer 2004.
6. Bruinsma 2003.
7. Ruttan 2002; Timmer 2002.
8. Mundlak, Larson, and Butzer 2004.
9. القياس المبني على دراسات تحليل النمو الزراعي بواسطة فان وبادري 2007 وهونج وروزيلي 1995 وميكسش وايفنسون 2003 ومونداللك ولارسون وبوتسر 2007.
10. Fan, Zhang, and Zhang 2002; McKinsey and Evenson 2003; Rozelle and others 2003.
11. Huang and Rozelle 1996.
12. Lusigi and Thirtle 1997; Thirtle, Hadley, and Towsend 1995.
13. Binswanger, Khandker, and Rosenzweig 1993; Fan, Zhang, and Zhang 2002; Mundlak, Larson, and Butzer 2004.
14. Foster and Rosenzweig 1996.
15. Frisvold and Ingram 1995.
16. Fan, Zhang, and Zhang 2004.
17. Ali and Byerlee 2002; Huang and Rozelle 1995.
18. World Bank 2006r.
19. A reliable growing period is defined as greater than 150 days.
20. Binswanger and Pingali 1988.
21. Morris and others 2007.
22. Henao and Baanante 2006.
23. Köhlin 2006.
24. Chamberlin, Pender, and Yu 2006.
25. ربما تكون بعض الاختلافات بين أمثلة الريف الموضحة هنا نتيجة لاختلافات في مستوى عدم التجمع لبيانات الكثافة السكانية ولكن يمكن إيجاد تعدد الخواص عبر أكبر الدول بعيدًا عن نوع البيانات.
26. Based on Ali 2006.
27. Joshi, Singh Birthal, and Minot 2006.
28. Ali 2006.
29. World Bank 2007a.
30. Agricultural GDP in constant 2000 reais (Instituto de Pes-quisa Economica Aplicada (IPEA) 2006.

31. World Bank 2005j.
32. Aldana 2006.
33. World Bank 2006f.
34. World Bank 2006e.
35. Ali 2006; Dinham 2003.
36. Delgado and others 1999.
37. De Haan and others 2001.
38. World Bank 2007b.
39. FAO 2004d.
40. FAO 2004d.
41. FAO 2004d.
42. Belasco 2006.
43. Bruinsma 2003; FAO 2006d; Rosegrant and others 2006b.
44. World Bank 2006d.
45. World Bank 2007i.
46. Barreto and others 2006.
47. Sauven 2006.
48. وصف لحالة TFPRT المرجعية فالحالة المرجعية لنموذج IFPRI هو سيناريو لتصميم سياسات قديمة حيث يتم تصوير عالم يتطور في العقود القادمة كما يتطور اليوم دون توقع للتدخلات المتعمدة مما يتطلب سياسات جديدة أو مكثفة في مواجهة التطورات المتوقعة. فالتكهنات السكانية مأخوذة من التكهنات المتوسطة المتعددة للأمم المتحدة (2004) بنمو سكان عالمي يتزايد من 6.1 بليون نسمة عام 2000 إلى أكثر من 8.2 بليون نسمة 2050 ويتبع النمو الاقتصادي ببطء افتراضات سيناريو الحديقة التكنولوجية لتقيم النظام البيئي للألفية الثانية 2005 ولكن ببعض الضوابط للملاءمة مع تكهنات البنك الدولي المتوسطة الأمد. وقامت قيم الإنتاجية الزراعية على أساس تقيم النظام البيئي للألفين (سيناريو الحديقة التكنولوجية) وتكهنات التقرير الداخلي (FAO) للأعوام 2006/2030/2050 FAO) وظروف التجارة الموجودة اليوم كان مفترض لها مسبقا.
الاستمرار حتى 2050 وتكهنات متطلبات المياه والتوسع في قدرات البنية التحتية وتحسين كفاية استخدام المياه كلها أشياء تم مداولتها بنماذج IMPACT- WATER و IFPRI واستخدام الطاقة والإنتاج تم دمجهم لوكالة الطاقة الدولية (IEA) 2004 مرجع والذي يمكن في إطار تكهنات الطاقة المتاحة. ويتم تطوير بيانات التغيير البيئي عبر عمل جماعي مع نموذج متكامل لتقييم النظام البيئي قامت به وكالة تقييم البيئة الهولندية القائم على بيانات تم الحصول عليها من وحدة أبحاث المناخ التابعة لجامعة شرق أنجليا. وتأثيرات التغير المناخي للسيناريو المرجعي تعتبر مشابهة للسيناريوهات المتوسطة مثل IPCCB2.
49. الأرقام السابقة الخاصة بالنمو في احتياجات اللحوم والحبوب مستمدة من الفاو.
50. Rosegrant and others 2006b.
51. Cassman and others 2003.
52. البنك الدولي 2007.
53. Scherr and Yadav 1996.
54. Sebastian 2007.
55. التقييم الشامل لإدارة المياة في عملية الزراعة 2007 التقييم العالمي لعلم الزراعة والتكنولوجيا للتنمية IAASTD2007 برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2006.
56. التقييم الشامل لإدارة المياه في عملية الزراعة 2007.
57. برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2006.
58. البنك الدولي 2006.
59. التقييم الشامل لإدارة المياه في عملية الزراعة 2007.
60. برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2006.
61. Stern 2006.
62. بنك التنمية الأفريقي وآخرون 2007.
63. Parry, Rosenzweig, and Livermore 2007; Warren 2006.
64. التقييمات التي أعدها Warren 2006 for Stern 2006, قائم على نموذج المحصول المتاح والاقتصاد الاجتماعي الذي طوره المعهد الدولي لتحليل الأنظمة العملية وتفترض تلك النتائج وجوده درجة كبيرة من التكييف والتجارة الدولية وغياب الأسمدة CO2 وتتنوع تقييمات التقرير الخاص عن سيناريوهات الانبعاثات، والتنمية التكنولوجية والنمو الاقتصادي وأوضاع الاقتصاد الاجتماعي كما طورها IPCC.
65. Darwin and others 1995, as reported in Schmidhuber and Tubiello تحت الطبع; Fischer, Shah, and Velthuizen 2002; Reilly and others 1996.
66. Fischer, Shah, and Velthuizen 2002, as reported by Schmid-huber and Tubiello تحت الطبع.
67. يتوقع البنك الدولي أن تنخفض أسعار النفط إلى النصف ما بين عامي 2006 و2015، بينما يتوقع آخرون مثل وكالة الطاقة الدولية في باريس أن تظل أسعار النفط الخام قريبة من المعدلات المتوسطة خلال العقود العديدة القادمة.
68. Rosegrant and others 2006a.
69. Schmidhuber 2007.
70. FAO 2000.
71. U.S. Congressional Research Service 2004.
72. وزارة الزراعة الأمريكية 2006.
73. Baffes 2006.
74. وزارة الزراعة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث الاقتصادية 2004.
75. مؤسسة أبحاث الكونجرس 2004.
76. Lucas, Jones, and Hines 2006.
77. Murray 2007.
78. Cassman and others 2003; Reynolds and Borlaug 2006.
79. Bruinsma 2003.
80. Cassman and others 2003.
81. Alexandratos 2005.
82. Alexandratos 2005.

نقطة تركيز B

1. تستخدم التكنولوجيات الحالية المنتجات الزراعية كالسكر والذرة للحصول على الإيثانول، وبذور اللفت وفول الصويا وزيت النخيل للحصول على الوقود الحيوي.
2. وزارة الزراعة الأمريكية 2007.
3. Garten Rothkopf (شركة استشارات دولية) 2007.
4. وكالة الطاقة الذرية 2004، Garten Rothkopf (شركة استشارات دولية) 2007.
5. Koplow 2006.
6. البنك الدولي 2007.
7. وزارة الزراعة الأمريكية 2007.
8. البنك الدولي 2007.
9. Schmidhuber 2007.
10. البنك الدولي 2007.
11. قد تقدم تكنولوجيات الإيثانول السلولوزية فوائد بيئية واجتماعية، غير أنه في أغلب الحالات، قد تستغرق ما بين 10 إلى 15 عامًا لكي تصبح متاحة تجاريًا، إذ أنها تستخدم في الوقت الحاضر على أسس تجريبية (وكالة الطاقة الدولية) تلك التكنولوجيات يتم اختبارها على نطاق منشأة تجريبية عبر خطوات لعملية فردية يمكن أن تستغرق عقدًا من الزمن.
12. وزارة الزراعة الأمريكية 2007.
13. وزارة الزراعة الأمريكية 2007.
14. نقل الإيثانول من ولايات الغرب الأوسط في الولايات المتحدة إلى المدن الساحلية عبر الشاحنات بدلاً من نقل الجازولين عبر خطوط الأنابيب سوف يستهلك طاقة أكبر.
15. Farrell and others 2006; Hill and others 2006; Kartha 2006; review of studies reported in Worldwatch Institute 2006 and Kojima, Mitchell, and Ward 2006.

16. Koplow 2006.
17. Commission of the European Communities 2006.
18. Turner and others 2007.
19. FBOMS (Fórum Brasileiro de ONGs e Movimentos Sociais) 2006.
20. Worldwatch Institute 2006.
21. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) 2006b; Worldwatch Institute 2006.
22. Kojima, Mitchell, and Ward 2006.

الفصل الثالث

1. في هذا الفصل، تعرف الأسر الريفية بأنها الأفراد الذين يقطنون في المناطق التي تعرف "بالريفية" طبقًا للتعريفات الخاصة بالدولة (انظر فصل 2).
2. ناقش الفصل الثاني العديد من أمور المرافق العامة التي تحدد جزئيًا المحيط الريفي مثل (الطرق، المشاركة في الأسواق، البيئة الزراعية) وتؤثر على عوائد الأصول.
3. De Weerdt 2006; Krishna and others 2006; Larwanou, Abdoulaye, and Reij 2006.
4. Peters 2006; World Bank 2006n.
5. Du, Park, and Wang 2005; Foster and Rosenzweig 2004; Kijima and Lanjouw 2004; Lanjouw 2007; Lokshin, Bontch-Osmolovski, and Glinskaya 2007; McCulloch, Weisbrod, and Timmer 2007.
6. Beegle, De Weerdt, and Dercon 2006; De Weerdt 2006; Krishna 2006b; McCulloch, Weisbrod, and Timmer 2007; Nargis and Hossain 2006.
7. Davis and others 2007; Deichmann, Shilpi, and Vakis 2006; Haggblade, Hazell, and Reardon 2005.
8. Mansuri 2007b; Quisumbing, Estudillo, and Otsuka 2004.
9. Lucas 1987; Mansuri 2007b; McCarthy and others 2006;Rozelle, Taylor, and de Brauw 1999.
10. Knight and Song 2003 for China and World Bank 2006n for Malawi. Calculations for Mexico based on ENIGH (الاستقصاء القومي لدخل ونفقات الأسر لعام 2004).
11. لا يراعي مزارعي الإنتاج التجاري الكبير في الفصل الثالث، حيث إن الفصل يركز على سبل الخروج من براثن الفقر.
12. لا تتمتع هذه الأسر بالضرورة بالاكتفاء الذاتي ومن بين المزارعين القائمين على الزراعة من أجل الكفاف، يوجد مشترين خالصين وبائعين خالصين للغذاء (انظر فصل 4) تشارك معظم هذه الأسر في السوق من أجل الغذاء والعمل أو البضائع المصنعة ولكن بطريقة محدودة عن الآخرين.
13. لاحظ أن هذا القياس الكمي لا يعكس بدقة كل ملامح الهجرة كاستراتيجية للمعيشة، إذ إن الأسر التي اختارت أن تهاجر لم تدرج في الإحصاءات بينما رصدت التصنيفات الأسر، التي بقت واعتمدت في غالبية دخلها على التحويلات العامة والخاصة والتي كان العديد منها إما كبيرة في السن أو ترأسها امرأة. بالإضافة إلى هذه الأسر، تعد الهجرة هي الاستراتيجية الأساسية لمعيشة الأسرة للعديد من الأفراد الشباب والمتعلمين الذين خرجوا من نطاق الريف.
14. ترتفع نسبة الأسر المتنوعة الدخل عندما تعتبر أجور العمل الزراعي وغير الزراعي والعمل الحر كمصادر دخل منفصلة.
15. نستخدم المصطلح "ازدواج" عندما نؤكد على التباين الشديد الذي يوجد بين الأنشطة آخذين في الاعتبار وجود سلسلة متصلة من الدلالات (مثل مستويات الدخل) عبر الأنماط المزدوجة.
16. http://faostat.fao.org.
17. إلا أنه في غانا ونيجيريا، والتي يعقد السواد الأعظم من المزارعين فيها على الزراعة من أجل الكفاف، يبيع هؤلاء المزارعين نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج الكلي المعروض بالسوق من كل أنماط الأسر (54 بالمائة و32 بالمائة على التوالي).
18. Deere 2005; Dolan and Sorby 2003; Newman 2001; Zhang and others 2007.(انظر فصل 4).
19. تم تقييم المعدلات الإقليمية باستخدام إحصاءات الأسر الموجودة والقوى العاملة في كل إقليم. فلكل دولة، تم استخدام إحصاءات من عام 2000 أو إحصاءات العام الأقرب ووصل عدد السكان إلى 2000 نسمة (كما صدر عن الأمم المتحدة) استثنت الإحصاءات التي أجريت على شرق آسيا ودول الباسيفيك (EAP). الصين ولكنها تضمنت كمبوديا فيجي، إندونيسيا، جزر مارشال،تايلاند، تيمور ليست، وفيتنام الذين يساهموا بنسبة 66 بالمائة من سكان آسيا خارج الصين. ويشتمل جنوب آسيا على: بنجلاديش، بوتان، الهند، وباكستان وهم يساهموا بنسبة 97 بالمائة من سكان الإقليم كما تشتمل المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء (SSA) على الديمقراطية وإثيوبيا وغانا وجامبيا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وموزمبيق ورواندا والسنغال وسيراليون وساوتومي برنسيب جنوب أفريقيا وأوغندا وزامبيا الذين يمثلون 55 بالمائة من سكان الإقليم تشتمل أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي على بوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومنيكان والإكوادور وجواتيمالا وجوايانا وهاييتي وهندوراس وجاميكا والمكسيك ونيكاراجوا وبيرو وبنما وبارجواي والسلفادور ويمثلوا 85 بالمائة من سكان الإقليم. يتضمن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) مصر، الأردن، المغرب، اليمن ويمثلوا 47 بالمائة من سكان الإقليم راجع فريق 2007 إعداد تقرير التنمية الدولية 2008.
20. Katz 2003; Lastarria-Cornhiel 2006; لاحظ أن المرأة ذات العمل الزراعي الحر ربما لم تدرج في الإحصاءات. Deere 2005 ناقش على سبيل المثال الأسباب العديدة وراء عدم اكتمال التقرير عن التحيز في أمريكا اللاتنية.
21. Barrett and others 2005; Haggblade, Hazell, and Reardon forthcoming; Otsuka and Yamano 2006.
22. استنادًا على احصاءات الأسر من 66 بلد (انظر نقاط الحواشي الدخلية رقم 33 وتقرير البنك الدولي لعام 2008 فريق 2007 من المصادر). راجع أيضًا (تحت الطبع) :Davis and others 2007 Reardon and others.
23. de Brauw and Harigaya (تحت الطبع); Macours and Vakis 2006; Ratha and Shah 2006; Rogaly and Rafi que 2003; World Bank 2005a.
24. Anríquez and Bonomi 2007; Anríquez 2003; Lohmar, Rozelle, and Zhao 2001; World Bank 2006s; World Bank 2005a.
25. Otsuka and Yamano 2006 show evidence from Bangladesh, the Philippines, and Thailand.
26. بالرغم من تحديد الاختيار، ربما يكون إجمالي التأثير العام للهجرة والتعليم إيجابي، وذلك نظرًا لوجود أثر ذو حافز إيجابي (راجع أيضًا Stark, helmenstein, and Prskawetz 1997 من أجل دليل نظري و Boucher, Stark and Taylor 2005 من أجل دليل تجريبي من الريف المكسيكي) ونظرًا لاستخدام الحوالات النقدية البريدية لتغطية مصروفات الدراسة لأعضاء الأسرة الآخرين.
27. Anríquez and Bonomi 2007.
28. de Janvry and others 2006; Gertler, Martinez, and Rubio-Codina 2006; Mansuri 2007a; Taylor and Mora 2006; Yang 2006; Yang and Choi forthcoming.
29. Frankenberg, Smith, and Thomas 2003; Macours and Swin-nen 2006; Owen 1966.
30. Jalan and Ravallion 2002.
31. de Janvry and Sadoulet 2006b; Singh, Squire, and Strauss 1986.
32. يمكن أن تنجم مثالب سوق العمل عن الأجور المرتفعة أكثر منها من موازنة المنافسة لضمان استيعاب حراري (Leibenstein 1986)
33. de Janvry, Fafchamps, and Sadoulet 1991; Von Braun, Hotchkiss, and Innmink 1989.

34. Bandiera and Rasul 2006; Basu 2006b; Conley and Udry 2004; Dufl o, Kremer, and Robinson 2006; Foster and Rosenzweig 1995.
35. Basu 2006a; Bourguignon and Chiappori 1994; Carter and Katz 1997; Goldstein and Udry 2006; McPeak and Doss 2006; Udry 1996; Udry and others 1995.
36. Baland and Platteau 1996; McCarthy 2004; Ostrom 1990.
37. Dufl o and Udry 2004.
38. مازالت الرجال تعمل ثلاثة أرباع الوقت الذي تعمله النساء، ويعكس هذا بشكل ثقافي كم المسئوليات المنزلية التي تتحملها المرأة (Newman 2001).
39. Katz 1995; Von Braun, Hotchkiss, and Innmink 1989; Von Braun and Webb 1989; Warner and Campbell 2000.
40. Hall and Patrinos 2006; World Bank 2003i; Zezza and others 2007.
41. World Bank 2003i.
42. Jayne and others 2006b. ومع ذلك، في دراسة أجريت عن الريف الأوغندي اكتشف دي والك أن هذا النمط انعكس نظرًا لأن العديد من المتعلمين بدوا أكثر استجابة لحملات تشجيع التعليم وتعلموا بسرعة كيف يحموا أنفسهم. وأن يكن، يؤدي فقدان البالغين المنتجين وإن كانوا رسميًا غير متعلمين (يمكن أن يؤدي إلى فقد لمعرفة إنتاج المحاصيل مرتفعة القيمة النقدية (Yamano and Jayne 2004).
43. Gillespie 2006; Thirumurthy, Graff-Zivin, and Goldstein 2005.
44. عند مراجعة الأدلة لـ40 بلد أفريقي في المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء اكتشف Monasch and Boeram 2004 أن الأيتام من الآباء المصابين بالإيدز غالبا ما يتركزون في بعض المناطق الريفية في بعض البلدان وليس في مناطق أخرى.
45. Anríquez and Bonomi 2007.
46. Andre and Platteau 1998; de Janvry, Sadoulet, and Finan 2005; Otsuka and Yamano 2006.
47. Benfi ca 2006.
48. عندما تكون معظم الحقول صغيرة وليست معظم الأراضي الزراعية جزء من مزارع كبيرة فإن أسلوب توزيع الأرض الزراعية ينخفض على الرغم من أن أسلوب توزيع إجمالي الأرض مرتفع بكثير ومن ثم يصبح التوزيع مزدوج. ناقش Johnston and Kilby 1975 ازدواجية توزيع الأرض وأشار إلى نموذج التوزيع الموحد لمعظم البلدان، يعد أكثر إنتاجًا لأنه يُعادل من الإنتاج الهامشي للعمالة عبر الحقول. وحديثا، أظهر Vollrath 2007 أن هناك علاقة سلبية قوية بين عدم المساواة في توزيع الأرض والإنتاجية الزراعية.
49. ترجع الزيادة الواضحة في ارتفاع نسبة الحقول الصغيرة في بنجلاديش في جزء منها إلى التغيير في منهجية الإحصاء الزراعي، إذ أن الإحصاء في عام 1977 لم يتضمن قطع أرض تقل عن أدنى حجم للحدود بين الأراضي الزراعية. (Anriquez and Bonomi 2007).
50. Zezza and others 2007.
51. يمكن استنتاج هذا من حقيقة أن المجموعات العمرية تنقلص في المناطق الحضرية والريفية لذا فإن تقلص المناطق الريفية ليس بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة، وحقيقة الأمر، إذا حدث أي تغيير فإن الدليل يشير إلى انعكاس الهجرة في السنوات الأخيرة.
52. Boucher, Barham, and Carter 2005; De Ferranti and others 2004; Macours, de Janvry, and Sadoulet 2004; Rao and Walton 2004.
53. Agarwal 1994; Deere and Doss 2006; Deere and León 2003; World Bank 2005k.
54. Jacobs 2002; Quisumbing and others 2001; World Bank 2006n.
55. Fafchamps, Udry, and Czukas 1998; Lybbert and others 2004; Rogg 2006; Seré 2006.
56. Davis and others 2007; Zezza and others 2007.
57. Fafchamps and Minten 2002; La Ferrara 2003; Munshi 2003; Putnam, Leonardi, and Nanetti 1993; World Bank 2006s.
58. Agoua, Mercoiret, and Ouikoun 2000; Bernard and others 2006; Kaburie and Ruvuga 2006.
59. de Janvry and Sadoulet 2004 النهضة بالمجتمع من أجل محو الفقر الريفي. 2006 (SERP)
60. Carter and Barrett 2006; Dercon 2004; Hoddinott 2006; Lybbert and others 2004; McPeak 2004.
61. Christiaensen and Sarris 2007; Christiaensen and Subbarao 2005; Dercon, Hoddinott, and Woldehanna 2005; González and Lopez 2007; Krishna 2006a.
62. Alderman and Paxson 1992; Binswanger and Rosenzweig 1993; Fafchamps and Pender 1997.
63. Gaiha and Thapa(تحت الطبع); Rasmussen 2004; Santos 2006.
64. Gaiha and Thapa (تحت الطبع).
65. Cavendish 1999.
66. Alderman, Hoddinott, and Kinsey 2006; de Janvry and others 2006; Jensen 2000; Thomas and others 2004.
67. Barrett 2007; Behrman and Deolalikar 1990; Dercon and Krishnan 2000; Fafchamps 1998.
68. Anríquez and Bonomi 2007; Von Braun 2003.
69. Berry and Cline 1979; Carter 1984 وبالرغم من نقاش البعض بشأن اختلافات جودة الأرض أو خصائصها غير الملحوظة إلا أن ذلك يمكن أن يساعد في تفسير العلاقة العكسية (Assuncao and Braido) (تحت الطبع) Benjamin 1995 كما أشار آخرون إلى أن انعكاس العلاقة يستمر حتى بعد التحكم في جودة الأرض والخصائص الأخرى للأرض الزراعية (Heltberg 1998: Kimhi 2006)
70. Feder 1985; Kevane 1996; World Bank 2003g; Zimmerman and Carter 2003. غالبًا ما تتزامن إخفاقات التأمين وأسواق الائتمان للظروف الأساسية الشائعة مثل: تبديد المساحة، تباين الخواص، التوقيت الموسمي ومخاطره covariant (Binswanger and McIntire 1987; Binswanger and Rosenzweig 1993).
71. Karp 2007a.
72. ونفس الشيء ربما تظهر بعض التبادلات المرتبطة بالسياسات المعززة للأرض، والتي تهدف إلى تقليل تقسيم حقل ما لأسرة إلى قطع زراعية صغيرة وبالرغم من إمكانية تقليل الاندماج لتكاليف النقل، إلا أنه يمكنه أن يزيد من المخاطر (فعلى سبيل المثال، قطع الأراضي المنفصلة جغرافيًا، أقل احتمالية تصاب بنفس الكارثة) علاوة على ذلك، تترك سياسات الاندماج مساحة لسيطرة الصفوة من المجتمع، ومن ثم يصعب تطبيق آليات عادلة وشفافة لإعادة توزيع الأرض عبر أنماط مختلفة من الأسر والسياسات التي تفرض أدنى حد للأرض الزراعية يُمكن أن ينتج عنها قصور كبير مصحوب بكفاءة محتملة وتكلفة لعدالة في التقسيم (Vranken and others 2007)

نقطة تركيز ج

1. FAO 2002.
2. FAO 2006c.
3. مشتقة من الميزانية الغذاء التي تزرعها الدولة حيث تزداد من خلال الغذاء المستورد والمعونة الغذائية بينما تقل من خلال الهالك أثناء

التخزين، والكميات المستخدمة كحبوب وغذاء للحيوانات والغذاء المصدر حسب المعايير التي تم ضبطها من خلال عملية عدم المساواة في تقدير عدد الأفراد الذين يعانون من نقص الغذاء ومن هذا المنطلق إنها تحدد سبيل توفير منظم في توفير للغذاء.

4. تعرف السلع الغذائية الأساسية على أنها الحبوب والغلات، المحاصيل الجذرية، والدرنيات.

5. Sen 1981.

6. Sanchez and others 2005.

7. Katz 1994.

8. FAO 2006c; صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال (UNICEF) 2007.

9. Alderman 2005.

10. يعكس هذا المصطلح حقيقة أنه، باستثناء الحالات الحادة فإن أدنى المكونات الغذائية لنقص الغذاء تُعد غير مرئية وذلك على عكس العجز في الطاقة والتي تنتج عن نقص تشبع الأفراد الذين يعانون من نقص الوزن نتيجة نقص الغذاء.

11. http://www.gainhealth.org.

12. Darnton-Hill and others 2005.

الفصل الرابع

1. Hayami and Godo 2004.

2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2006b.

3. 2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2006b.

4. Baffes and de Gorter 2005.

5. Schiff and Valdés 1992.

6. مشتقة من Easterly 2006.

7. Townsend 1999.

8. على النقيض تم تضمين آثار المبالغة في قيمة العملة في تقييمات صافي الضريبة بالنسبة للدول القائمة على الزراعة والدول المتحولة، التي كانت فروق القيمة بالنسبة للعملة الصعبة في السوق السوداء كبيرًا لمدة طويلة.

9. الدول المتضمنة في التحليل هي بلغاريا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

10. Anderson forthcoming.

11. متضمنا Anderson and Martin 2005; Bouët 2006a; تقييمات للضريبة الزراعية الداخلية التي من المحتمل أن يتم إضافتها للتكاليف وقد استعرض "Bouet 2006 b" 15 دراسة تقيم تأثير التحرير الكامل للتجارة، والتي تعتبر مؤشرًا لتكاليف السياسات الحالية، وفي الوقت الذي تختلف التكاليف الضمنية الحالية، تتشابه الأدوار النسبية لمصادر الانحرافات وتوزيع تكاليف عبر المناطق خلال الدراسات. وحازت تكاليف الرفاهية الضمنية للسياسات التجارية الزراعية الحالية على متوسط 66 بالمائة من حيث نسبة تكاليف السياسات التجارية بالنسبة للدراسات العشر وأن الدول النامية تحملت 36 بالمائة من التكاليف في 15 دراسة (وهو تقدير متوسط) بينما تم احتساب 55 بالمائة لسياسات الدول النامية من هذه التكاليف في 8 دراسات، أما معدل التعريفات الجمركية تقدم ثم احتساب أكثر من 90 بالمائة من تكلفة السياسات التجارية الزراعية في 4 دراسات.

12. يعتبر تكلفة الـ17 مليار دولار بمثابة تحول لإجمالي الناتج المحلي لعام 2005 وأسعار الحصة المثبتة بـ26 مليار دولار لتقييم 2015 martin, anderson Van Der Mensbrugghe 2006 . ويتيح الدراسات الأخرى تقييمات أكثر ارتفاعا أو انخفاضًا (انظر الملحوظة 11).

13. Anderson, Martin, and Valenzuela 2006; Francois, Van Meijl, and Van Tongeren 2005; Hertel and Keeney 2005,.

14. Anderson and Valenzuela forthcoming.

15. Anderson, Martin, and van der Mensbrugghe 2006a.

16. Baffes 2007.

17. Anderson, Martin, and van der Mensbrugghe 2006a; FAO 2005b.

18. Aziz and others 2001.

19. Baffes 2005.

20. Anderson and Valenzuela forthcoming.

21. Alston, Sumner, and Brunke 2007.

22. Panagariya 2005; Tangerman 2005.

23. Ashraf, McMillan, and Zwane 2005.

24. Anderson, Martin, and van der Mensbrugghe 2006a.

25. Hertel and others 2007.

26. Ravallion and Lokshin 2004.

27. Baffes and Gardner 2003.

28. Ivanic and Martin 2006.

29. Hertel and Reimer 2005; Winters 2002.

30. Minot and Goletti 2000.

31. Ravallion 1990.

32. Nicita 2004.

33. Bussolo and others 2006; Isik-Dikmelik 2006; Klytchnikova and Diop 2006.

34. Martin and Ng 2004.

35. Anderson, Martin, and van der Mensbrugghe 2006a Martin and Anderson 2006; Polaski 2006.

36. Anderson, Martin, and Valenzuela 2006; Hertel and Keeney 2005.

37. Anderson and Valenzuela forthcoming.

38. Laborde and Martin 2006.

39. Martin and Anderson 2006.

40. Hertel and others 2007.

41. Staatz and Dembele 2007; World Bank 2004c.

42. World Bank 2004c.

43. World Bank 2004c.

44. Baffes and Gardner 2003.

45. Winters 2006.

46. FAO 2006b; Winters 2006.

47. Foster and Valdés 2005.

48. Baunsgaard and Keen 2005.

49. World Bank 2000a.

50. تعتبر ضرائب الاستهلاك من الناحية النظرية أكثر فعالية من الضرائب التجارية. ويمكن أن يوفر مثلاً مبسطًا لخفض بقيمة 1 بالمائة في معدل التعريفة الجمركية على الاستهلاك النهائي للسلعة مستبدلاً بزيادة قوامها 1بالمائة في الضريبة الداخلية المناظرة لنفس السلعة إيضاحًا مفيدًا والأسعار التي ستواجه من قبل المستهلك وعائدات الضريبة ستظل دون تغيير لكن المنتجين الداخليين هم من سيواجهون بأسعار قريبة من مستويات السوق العالمية.

51. International Monetary Fund 2005.

52. World Bank 2004b.

53. Ashraf, McMillan, and Zwane 2005.

54. Coady, Dorosh, and Minten 2007.

55. Binswanger 1989; Schiff and Montenegro 1997.

56. López and Galinato 2006.

57. Fan, Sukhadeo, and Rao 2004.

58. Chand and Kumar 2004.

59. Allcott, Lederman, and López 2006; Esteban and Ray 2006.

60. انظر Bardhan 2002 لمناقشة مزايا وعيوب اللامركزية.

61. Lederman, Loayza, and Soares 2006.

الفصل الخامس

1. Fafchamps, Minten, and Gabre-Madhin 2005.

2. Kohls and Uhl 1985.

3. Shepherd 1997.
4. تم تنفيذ ذلك بواسطة شركة كينيا وملاوي لتبادل السلع الزراعية (KACE) وشركة نظام معلومات السوق الزراعي في موزمبيق (SIMA) ومانوبي التي تعمل حاليًا على توسيع نطاق الأنشطة في بوركينا فاسو، وغانا، ومالي، وتنزانيا، وأوغندا وزامبيا (انظر الموقع: (http://www.manobi.sn/sites/?M=6&SM=20&IDPresse=22).
5. Fafchamps, Minten, and Gabre-Madhin 2005; Kleih, Oko-boi, and Janowski 2004; Temu and Msuya 2004.
6. Gabre-Madhin and Goggin 2005; United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) 2006a.
7. اقتصرت التعاقدات المستقبلية والآجلة في الهند على بعض السلع (مثل عباد الشمس والسكر والقطن) بعد أن تم منع العمليات التجارية الأوسع نطاقا في عام 1952 وفي عام 2004، تم رفع حظر العمليات التجارية المستقبلية لأكثر من 54 سلعة زراعية (World Bank 2005 f) بينما أعيد الحظر مرة أخرى بالنسبة للقمح في عام 2006.
8. Narender 2006; Sahadevan 2005.
9. اشتمل ذلك على الربح الذي تم الحصول عليه خلال أسبوعين والذي يخص العمليات التجارية المستقبلية لبذور guar الحمص والبقول السوداء وزيت فول الصويا وقصب السكر وعلكة guar والعدس.
10. Dana, Gilbert, and Shim 2006; Dana, Gravelet-Blondin, and Sturgess 2007; Dorward, Kydd, and Poulton 2006.
11. Avalos-Sartorio 2006; Hazell, Sheilds, and Sheilds 2005; Mitchell and Le Vallee 2005,.
12. Cummings, Rashid, and Gulati 2006; Dorward, Kydd, and Poulton 2006; Umali-Deininger and Deininger 2001.
13. Dawe 2001; Myers 2006; Timmer 2002.
14. Dorward, Kydd, and Poulton 2006.
15. Byerlee, Jayne, and Myers 2006.
16. رغم امتلاك ملاوي لتلك الاحتياطيات إلا أن ذلك أدى إلى اضطراب التجارة المحلية بفرض حظر على الصادرات، الأمر الذي نتج عنه خلل في معايير موازنة الأسعار.
17. World Bank 2006p.
18. إن إقرار انتشار محاصيل القطن المتنوعة المعدلة جينيًا في البلاد الرئيسية المنتجة كان بمثابة عاملاً رئيسيًا في الزيادات الجلية في الإنتاجية والمحاصيل على مستوى العالم.(Poulton 2007).
19. Poulton 2007.
20. Mayer and Fajarnes 2005.
21. في الكاميرون أدى ذلك إلى "تجانس" حبوب الكاكاو المصدرة وقد تم تصدير أغلب الكاكاو على أنه "معتدل التخمر" بدلاً من الكاكاو ذو الجودة العالية "جيد التخمر" كما أدى ذلك أيضًا إلى انخفاض في الأقساط المدفوعة في الحبوب ذات الجودة العالية (Tollens and Gilbert 2003).
22. Baffes, Lewin, and Varangis 2005; Tollens and Gilbert 2003.
23. KILLICAFE تعمل الشركات التي يملكها الفلاحون على تسهيل عملية التسويق وتقدم المساعدة الفنية للأعضاء لتحسين معدلات الإنتاجية والجودة لديهم. وقد تجاوزت مبيعات صادرات القهوة 500.000 دولار أمريكي سنويًا وقد مكن تحسين الجودة الفلاحين من الحصول على نسبة 70 بالمائة كزيادة عن السعر العادي. (www.technoserve.org/news/TZCoffeeSectorBrief.pdf).
24. Akiyama, Baffes, and Varangis 2001.
25. Akiyama and others 2003; Bonjean, Combes, and Sturgess 2003.
26. Akiyama, Baffes, and Varangis 2001; Shepherd and Farolfi 1999.
27. Winter-Nelson and Temu 2002.
28. Bonjean, Combes, and Sturgess 2003; Poulton 2007; Tsch-irley, Zulu, and Shaffer 2004.
29. Poulton 2007.
30. Bonjean, Combes, and Sturgess 2003.
31. Regmi and Gehlar 2005.
32. CII-McKinsey & Co. 1997.
33. غطت دراسة السوق 78 بالمائة من جملة مبيعات الأسواق التي تتعامل مع المانجو والبندورة والبطاطس والذرة في التأميل ونادو ماهارشترا وأوريسا وأونار براويش والهند (البنك الدولي 2007).
34. Shilpi and Umali-Deininger 2006.
35. Reardon and Berdegué 2006.
36. Asosiación Nacional de Tiendas de Autoservicios y Distri-buidoras (ANTAD) 2005; Goldman and Vanhonacker 2006; Rear-don, Pingali, and Stamoulis 2006.
37. See Reardon and Berdegué 2002 for Latin America, Ber-degué and others 2005 for Central America, Dries, Reardon, and Swinnen 2004 for Central and Eastern Europe, Schwentesius and Gómez 2002 for Mexico, Reardon and Farina 2002 for Brazil, and Weatherspoon and Reardon 2003 for Africa.
38. Reardon and Berdegué 2006.
39. Berdegué and others 2005; Boselie, Henson, and Weather-spoon 2003; Dries, Reardon, and Swinnen 2004; Natawidjaja and others 2006.
40. Similar fi gures have been obtained in Costa Rica and Brazil (Reardon and Berdegué 2006).
41. Boselie, Henson, and Weatherspoon 2003; Dries and Rear-don 2005; Manalili 2005.
42. Reardon and Berdegué 2006; Reardon and others 1999.
43. Modern retailers in Vietnam signaled to consumers their supply chain food-safety assurance procedures during and after the avian fl u crisis, which won many consumers away from wet markets and into supermarkets in Ho Chi Minh City (Phan and Reardon 2006).
44. These studies looked at tomatoes in Guatemala (Hernán-dez, Reardon, and Berdegué 2007), Indonesia (Natawidjaja and others 2006), and Nicaragua (Balsevich, Berdegué, and Reardon 2006); kale in Kenya (Neven, Odera, and Reardon 2006); lettuce in Guatemala (Flores, Reardon, and Hernandez 2006); guavas in Mexico (Berdegué and others 2006a); and produce in China (Wang and others 2006).
45. Berdegué and others 2003; Dries, Reardon, and Swinnen 2004.
46. Reardon and Timmer 2006.
47. Reardon and Berdegué 2002; Reardon and Timmer 2006.
48. Flores, Reardon, and Hernandez 2006.
49. For example, farmers growing peanuts in Senegal (Warning and Key 2002), poultry in India (Ramaswami, Birthal, and Joshi 2006), and maize in Indonesia (Simmons, Winters, and Patrick 2005).

74. Farnworth and Goodman 2007; Henson 2006.
75. Becchetti and Costantino 2006; Murray, Raynolds, and Taylor 2006; Utting-Chamorro 2005.
76. Mendoza and Bastiaensen 2003; Zehner 2002.
77. Lernoud and Fonseca 2004.
78. Henson 2006.
79. Akiyama and Larson 1994; FAO 2004d.
80. تضاعفت صادرات الصين الزراعية ذات الجودة العالية من 4.2 بليون دولار إلى 8 بليون دولار في عام 2004، بينما زادت صادرات أغذيتها المعالجة لأكثر من ثلاثة أضعاف من 2.6 بليون إلى 8 بليون.
81. FAO 2004d.
82. Henson 2006.

بؤرة التركيز د

1. FAO 2007b.
2. World Bank 2003f
3. Freeman and Estrada-Valle 2003.
4. van der Meer 2007.
5. Reardon, Henson, and Berdegué forthcoming.
6. تشتمل الكيماويات الزراعية الرئيسية على مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية ومبيدات الفطريات وغيرها من الكيماويات المستخدمة في الزراعة.
7. Mercier Querido Farina and dos Santos Viegas 2003.
8. da Silveira and Borges 2007.
9. ETC Group Communiqué 2005.
10. Tirole 1998.
11. Murphy 2006.
12. FAO 2004b; International Coffee Organization 2007; International Cocoa Organization (ICO) 2006; Vorley 2003.
13. Morisset 1998.
14. World Bank 2006v
15. van der Meer 2007.
16. http://www.tetrapak.com.
17. http://www.danone.com; http://www.grameen-info.org.
18. http://www.cocoasustainability.mars.com/News/article5. htm.

الفصل السادس

1. Ayalew, Dercon, and Gautam 2005; Deininger and Jin 2006; Place and Otsuka 2002.
2. Alden-Wily 2003.
3. Deininger, Ayalew, and Yamano 2006.
4. Chauveau and others 2006.
5. Burns 2006.
6. Goldstein and Udry 2006.
7. في حالات تعدد الزوجات، الزوجات اللاتي بين أولى يحصلن على الشهادات الفردية الخاصة بكل واحدة منهن.
8. Deere and León 2001.
9. Deininger and Castagnini 2006.
10. Khadiagala 2001.
11. Raju, Akella, and Deininger 2006.
12. شفافية الهند أمام المجتمع الدولي 2005.
13. حكومة كينيا 2004.
14. Lobo and Balakrishnan 2002.
15. World Bank 2007e.
16. Swinnen and Vranken 2006.
17. Deininger and Jin 2003.
50. Balsevich, Berdegué, and Reardon 2006; Dries and Reardon 2005; Hu and others 2004.
51. أشار Rodrigues , Gutman 2007 وآخرون 2002 إلى أنه في الوقت الذي أخفقت فيه المحلات الصغيرة تمكنت المحلات المتخصصة خاصة محلات بيع الخبر والأسماك واللحوم والفاكهة والخضراوات من المنافسة.
52. Mukherjee and Patel 2005.
53. Some examples are Xincheng and SanLu in China (Hu and others 2004), Homegrown in Kenya (Boselie, Henson, and Weath-erspoon 2003), Konzum in Croatia (Dries, Reardon, and Swinnen 2004), Hortifruit in Central America (Berdegué and others 2003), and ITC in India (DeMaagd and Moore 2006).
54. Minten, Randrianarison, and Swinnen 2006; Swinnen and Maertens 2005.
55. Reardon and Berdegué 2002.
56. World Bank 2005d.
57. Buzby, Frenzen, and Rasco 2001; Henson 2006.
58. Unnevehr 2003.
59. http://www.eurepgap.org/Languages/English/about.html.
60. Henson and Caswell 1999; Jha 2002; OECD 2003; Wilson and Abiola 2003.
61. Jaffee and Henson 2004; World Bank 2005d.
62. Otsuki, Wilson, and Sewadeh 2001 is widely referenced.
63. Calvin, Flores, and Foster 2003.
64. تكاليف التوافق هي التكاليف الإضافية التي يتوجب على الحكومة والقطاع الخاص النهوض بها للوفاء بمتطلبات التوافق مع المعايير المفترضة في الأسواق الخارجية والتي قد تضم تحديث أنظمة المراقبة الرسمية أو التفتيش والاستثمار في تطوير قدرات معامل الاختبار وتغييرات في عمليات وتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع وتحديث البنية التحتية للمزارع أو المصانع وشهادة الجودة وتكاليف الاختبار.
65. Umali-Deininger and Sur 2006; World Bank 2005c.
66. See Jaffee 2005 for Indian spices, Minten, Randrianarison, and Swinnen 2006 for Madagascar vegetables, Manarungsan, Naewbanij, and Rerngjakrabhet 2005 for Thai vegetables, and Dries, Reardon, and Swinnen 2004 for various examples in Eastern Europe.
67. Maertens and Swinnen 2006.
68. World Bank 2005f.
69. World Bank 2005d.
70. توفر مؤسسات تنمية التجارة والمعايير إعداد المشروعات والمنح الخاصة بها للدول النامية الساعية إلى التوافق معايير sps ومن جني الأرباح أو الحصول على فرصة الوصول إلى الأسواق http:// (Standards Trade Develbpment Facility, www.standardsfacility.org).
71. كلمة عضوي بالنسبة للحيوانات تعني أنها تمت تربيتها دون خضوعها لاستخدام المضادات الحيوية أو هرمونات النمو، وبالمثل فالغذاء العضوي هو الطعام المنتج دون استخدام البذور المعدلة وراثيًا.
72. Farnworth and Goodman 2007.
73. Dimitri and Oberholtzer 2006; International Federation of Organic Agriculture Movements (IFOAM) 2006.

18. Deininger and Chamorro 2004; Deininger and Jin 2007; Macours, de Janvry, and Sadoulet 2004.
19. Deininger, Ayalew, and Alemu 2006.
20. Cain 1981; Kranton and Swamy 1999; World Bank 2003h.
21. Nagarajan, Deininger, and Jin forthcoming.
22. Bardhan and Mookherjee 2006.
23. Bird and Slack 2004.
24. Banerjee and Iyer 2005; Nugent and Robinson 2002.
25. Appu 1996; Deininger 1999; Lutz, Heath, and Binswanger 1996.
26. Banerjee, Gertler, and Ghatak 2002.
27. World Bank 2007f.
28. Zeller 2003.
29. Boucher, Carter, and Guirkinger 2006.
30. Sarris, Savastano, and Tritten 2004.
31. Boucher, Carter, and Guirkinger 2006.
32. Peck Christen and Pearce 2005.
33. Pearce and others 2005.
34. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (الفريق الاستشاري المعين بمساعدة الفقراء 2004).
35. Adams, Graham, and Von Pischke 1984.
36. تقرير التنمية الدولي 1989: وجهت كل من النظم المالية والتنمية نقد حاد لهذه البرامج وبحلول نهاية العقد، فإن معظم الحكومات والهيئات المانحة قامت برفع السياسات المالية المتعسفة وتقليص قيادة الدولة لبرامج الائتمان الزراعي (البنك الدولي 1989).
37. Coffey 1998.
38. Cuevas and Fischer 2006; Nair and Kloeppinger-Todd 2007; World Bank 2007g.
39. Aeshliman 2007.
40. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (الفريق الاستشاري المعني بمساعدة الفقراء) 2006 ب.
41. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (الفريق الاستشاري المعني بمساعدة الفقراء) 2006 أ.
42. Nair and Kloeppinger-Todd 2006.
43. Conning 2005.
44. Fleisig and de la Peña 2003.
45. de Janvry, McIntosh, and Sadoulet 2006.
46. Hess 2003; Skees and Barnett 2006.
47. Just 2006.
48. McPeak 2006.
49. McCord, Botero, and McCord 2005.
50. Hazell 1992.
51. Sarris, Karfakis, and Christiaensen 2006.
52. Gine, Townsend, and Vickery 2006.
53. العوامل المؤثرة في الطب على الأسمدة وتناقش في Helly 2006.
54. Yanggen and others 1998.
55. لمناقشة كيفية تأثير المخاطر على قرارات استخدام الأسمدة انظر (Anderson and Hardaker 2003).
56. Morris 1998.
57. ولمناقشة التحديات المنطقية التي يواجهها موزعي الأسمدة انظر Gregory and Bumb 2006.
58. Jayne and others 2003; Kherallah and others 2002.
59. للاطلاع على المبادرات في بلدان المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء انظر Minot وآخرين 2006 وعام 2007.
60. منظمة الزراعة والأغذية والزراعة 2005 وهي مركز دولي تنمية خصوبة التربة والتنمية الزراعية 2003 م.
61. Crawford, Jayne, and Kelly 2006.
62. Borlaug and Dowswell 2007.
63. Kelly, Adesina, and Gordon 2003.
64. Dufl o, Kremer, and Robinson 2006.
65. Van der Meer and Noordam 2004.
66. مبادرات أخرى دعم مشاريع مدخلات الموزعين في أفريقيا وتشمل بذور التنمية ورأس المال الزراعي الأفريقي. (http://www.sodp.org). \ (http://www.aac.co.ke/).
67. Bramel and Remington 2005.
68. الاتحاد: عبارة عن منظمة غير ربحية تمكن أعضاءها من التعاون لتبادل الخدمات والمعلومات والتمثيل وتطلق المنظمات المهنية على نفسها لقب "جمعيات" بدلاً من "اتحادات" وفي النشاط التجاري الكلي مثل شراء الحاصلات الزراعية أو منتجات الأعضاء المباعة، وتوزع الفوائد على الأعضاء بما يتناسب مع حجم المعاملات مع التعاونيات بدلاً من مساهمة رأس مال العضو ويتم تعويض مساهمة رأس المال بنسبة فائدة ثابتة وتستفيد التعاونيات من نظام مالي محدد مميز عن النظم الخاصة بالشركات إذا تتميز بأنها غالبًا ما تكون معفية من الضرائب.
69. مجلس ما وراء البحار للتنمية التعاونية 2007 التعاونيات المعروفة بالأسماء التجارية وتشمل Land O'Lakes, Welch's, Sunkist, Blue Diamond, and Ocean Spray.
70. Mauget and Koulytchizky 2003.
71. Banerjee and others 2001.
72. http://www.agro-info.net.
73. Mercoiret, Pesche, and Bosc 2006.
74. مجلس التنمية الوطنية للآليات (http://www.Nddb.Org)
75. http://www.juanvaldez.com/.
76. Chen and others forthcoming; Mercoiret, Pesche, and Bosc 2006; Stockbridge 2003.
77. Bernard, de Janvry, and Sadoulet 2005.
78. Berdegué 2001.
79. Berdegué 2001.
80. Brock and McGee 2004.
81. Hussi and others 1993.
82. بحلول عام 1995، لم تتمكن 20 بالمائة من تعاونيات القرى والاتحادات إرساء أسعار المستهلك، كما فشلت 13 بالمائة من تلك التعاونيات في إرساء أسعار المنتج وعانت 24 بالمائة من الاتحادات و7 بالمائة من تعاونيات القرى من التدخل في تعيين فريق العمل أو إقصائهم من وظائفهم، و27بالمائة من الاتحادات لا تزال تضم بين أعضاء مجالس إدارتها أعضاء معينين سياسيًا.
83. Collion and Rondot 2001; Mercoiret, Pesche, and Bosc 2006.
84. World Bank 2006c.

الفصل السابع

1. Conway 1999.
2. Evenson and Gollin 2003.
3. Evenson and Rosegrant 2003.
4. See Web site at http://www.indiastat.com.
5. Reynolds and Borlaug 2006.
6. يشير "السحر البطئ" إلى العائد طويل الأجل من الاستثمار في البحث والتنمية، إلا أنه مرتفع (برادلي وباينتاما 2001).
7. يعد التبني (الانتشار) عاليًا في القمح، والذي يعد محصولاً مهمًا في إثيوبيا فقط.
8. InterAcademy Council 2004; Quisumbing 1996.
9. Byerlee and Eicher 1997.
10. المركز الدولي لتحسين زراعة الذرة والقمح.
11. Falusi and Afolami 2000; Nweke, Spencer, and Lynman 2002.
12. مركز الأرز الأفريقي قسم الاتصالات الشخصية، 2007، كيجيما سيرانكووما وأوتسوكا.
13. المركز الدولي للدراسات الاستوائية 2006.

14. Joshi and others 1996.
15. Walker 2007.
16. Joshi and others 1996; Walker 2007.
17. Sperling, Loevinsohn, and Ntabomvura 1993; Walker 2007.
18. Gollin 2006.
19. Blackeslee 1987.
20. تعد أبحاث الصيانة مهمة أيضًا لإنتاجية الماشية، ففي جنوب أفريقيا تتصل خسائر أمراض الماشية اتصالاً مباشرًا بالإنفاق على صحة الماشية لقد وجدت الدراسات السابقة التي تجاهلت هذه الصيانة جنت عوائد منخفضة من تحسين حالة الماشية في جنوب أفريقيا ولكن عندما تم أخذ اعتبارات الصيانة في الاعتبار، وصلت العوائد على الماشية إلى حوالي 40 بالمائة (تونسيند وثيرتل 2001).
21. Stokstad 2007.
22. Long and Hughes 2001.
23. See http://www.promusa.org.
24. Kamuze 2004.
25. Karamura and others 2006.
26. المركز الدولي لتحسين زراعة الذرة والقمح.
27. Lantican, Pingali, and Rajaram 2003.
28. Xu and others 2006.
29. Smale and Drucker forthcoming.
30. Narrod and Pray 2001.
31. Steinfeld and others 2006.
32. Thibier and Wagner 2002.
33. Leksmono and others 2006.
34. بنك التنمية الأسيوي، داي وآخرون 2000.
35. Fuglie and others 2002.
36. McGaw, Witcombe, and Hash 1997; Gibson 2002; Pablico 2006.
37. البنك الدولي 2004.
38. Pretty 2006.
39. See http://www.rolf-derpsch.com/siembradirecta.htm.
40. المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية.
41. مركز الأبحاث الزراعية الفرنسي للتنمية الدولية 2006.
42. Angus 2001.
43. المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية ، 2006أ.
44. Waibel and Pemsl 1999.
45. Zeddies and others 2001.
46. InterAcademy Council 2004.
47. الأبحاث الزراعية عن الدول النامية 2006.
48. See Web site at http://www.icipe.org.
49. البنك الدولي 2006.
50. Tripp 2006.
51. Barrett 2003.
52. هذا القسم معتمد بالدرجة الأولى على أعمال برادلي وآخرون 2007.
53. Alston and others 2000.
54. العديد من هذه الدراسات لم تأخذ في الاعتبار الفوائض التكنولوجية من الدول الأخرى (ماريديا وبييرلي 2000)، إلا أن الدراسات الإيكونومترية التي تشتمل على تكاليف كل البرامج، سواء أكانت ناجحة أم لا، والفوائض التكنولوجية، أظهرت وجود عوائد مرتفعة (الستون وآخرون 2000، رايتزر 2003).
55. Pardey and others 2007.
56. Pardey and others 2007.
57. Beintema and Stads 2006.
58. Alston and Pardey 1993; Hayami, Kikuchi, and Morooka 1989.
59. Byerlee and Traxler 2001; Maredia and Byerlee 2000.
60. Alston 2002.
61. Pardey and others 2007.
62. Gardner and Lesser 2003; Pardey and others 2007.
63. Gisselquist, Nash, and Pray 2002.
64. Kremer and Zwane 2005.
65. Sobel 1996.
66. Masters 2005.
67. Eicher 2006.
68. البنك الدولي 2005.
69. Byerlee and Traxler 2001.
70. See Web site at http://www.fontagro.org.
71. Spielman, Hartwich, and von Grebmer 2006.
72. Pardey and others 2007.
73. بالأسبانية تعني كلمة "بروديوس" "هيا إلى المزرعة".
74. كانجاسنيمي 2002، عند استخدامها، كان هناك غالبًا بعض المسئولية على عاتق العلماء الممولين، تجاه الفلاحين.
75. قامت أوروجواي، من خلال الزراعة التجارية، بفرض رسوم على كل الأبحاث الزراعية، والتي تعادل التمويل العام بنسبة 0.4 بالمائة (انظر Allegri 2002).
76. تعد الرسوم مجدية بالنسبة للمنتجات التي تمر من خلال عمليات تصنيع محدودة أو سلسلة تسويقية أو عندما يكون المنتجون أكثر قوة وأكثر تنظيما ولا ينطبق ذلك على السلع الأساسية كالمنيهوت.
77. Christiaensen and Demery 2007.
78. Anderson, Feder, and Ganguly 2006.
79. Anderson 2007; Qamar 2002.
80. Singh 2007.
81. Blackden and others 2006; Doss and Morris 2001; Moore and others 2001.
82. Ekwamu and Brown 2005; Ellis and others 2006.
83. Sulaiman V. and Hall 2002.
84. Cuéllar and Kandel 2006; Uliwa and Fischer 2004.
85. van den Berg and Jiggins 2007.
86. Feder, Murgai, and Quizon 2004; Godtland and others 2004; Tripp, Wijeratne, and Piyadasa 2005.
87. International Telecommunication Union (ITU) 2006.
88. Muto 2006.
89. Sullivan 2005. 90 Lio and Liu 2006.

بؤرة التركيز هـ

1. James 2006.
2. FAO 2004e; Smale and others 2006.
3. Huang and others 2002; Qaim 2005.
4. Fok, Liang, and Wu 2005; Pemsl, Waibel, and Gutierrez 2005; Yang and others 2005.
5. Pray and others 2002; Sakiko 2007; Smale and others 2006.
6. Gandhi and Namboodiri 2006.
7. كان هناك انخفاض ملحوظ في معامل تنوع الإنتاجيات في محاولات الدراسة الميدانية في الهند من 0.69 في القطن التقليدي إلى 0.57 في المحاصيل المعدلة وراثيًا.
8. Bennett, Morse, and Ismael 2006; Gandhi and Namboodiri 2006; Herring 2007; Qaim and others 2006; Stone 2007.
9. James 2006.
10. في دراسة أجراها معهد بحوث سياسة الغذاء العالمي لخمسة عشر دولة نامية، اشتملت الخط البحثي العام للمحاصيل الغذائية المعدلة جينيًا على 201 حالة تحول جيني في 45 محصولا مختلفًا. وبالإضافة إلى ذلك، كان لـ"مبادرة التحديات العظمى في مجال الصحة العالمية"، وهي

شراكة بين القطاعين العام والخاص، مشروعات بحثية مستمرة عن المحاصيل الأساسية مثل الموز والأرز والمنيهوت والذرة السكرية، سعيًا إلى الوصل لمعدلات متزايدة من المُغذيات متناهية الصغر.

11. Huang and others 2005.
12. يتم حساب سنوات العمر عن طريق ضرب عدد المنتفعين في متوسط عدد السنوات الإضافية المتوقعة لكل منتفع.
13. Stein, Sachdev, and Qaim 2006.
14. Byerlee 1996.
15. Eicher, Maredia, and Sithole-Niang 2006.
16. Edmeades and Smale 2006
17. Pingali 2007; Spielman, Cohen, and Zambrano 2006.
18. Byerlee and Fischer 2002; Pingali 2007.
19. Spielman, Cohen, and Zambrano 2006.
20. Brookes and Barfoot 2006; International Council for Science 2003; Task Force of the International Life Science Institute (ILSI) International Food Biotechnology Committee 2001; The Royal Society 2002.
21. FAO 2004e; Sanvido and others 2006.
22. Pray and others 2006.
23. يتم تنظيم حركة المحاصيل المعدلة وراثيًا عبر الحدود من خلال بروتوكول كارتاجينا، المبرم بموجب اتفاقية التنوع الحيوي، إلا أن التركيز يكون على الكائنات المعدلة وراثيًا، مثل الحبوب المُعدة للاختبار والإنتاج التجاري.
24. Gruere and Bouët 2006; Nielson and Anderson 2001.
25. Bernauer 2003.
26. Barrett and Brunk 2007.
27. الشراكة الجديدة لأمانة تنمية أفريقيا.

الفصل الثامن

1. Rosegrant and Hazell 2001.
2. وتشير التقديرات إلى تحسن germiplasm إلى حد كبير من خلال الثورة الخضراء ، وأنقذ نحو 80 مليون هكتار من الأراضي في البلدان النامية خلال التسعينات(ونيلسون و ماريديا 2007).
3. تقييم النظام الايكولوجي للألفية عام 2005.
4. Mortimore ,. Tiffen. و gichuki1994 و pagiola1994 تظهر في كيتوي / مشاكوس في كينيا أنه حتى مع التكلفة الباهظة لتدابير الحفظ مثل المدرجات قد اعتمدت على نطاق واسع من قبل المزارعين الفقراء دون الوصول إلى أسواق الائتمان الرسمية.
5. Ruben and Pender 2004.
6. Jackson 1993.
7. Boserup 1965; Tiffen, Mortimore, and Gichuki 1994.
8. Cleaver and Schreiber 1994; Place, Pender, and Ehui 2006.
9. Messer, Cohen, and Marchione 2001.
10. Comprehensive Assessment of Water Management in Agriculture 2007; Hazell and Wood forthcoming; Sebastian 2007.
11. Millennium Ecosystem Assessment 2005.
12. United Nations Development Program 2006.
13. Shah and others 2003.
14. Comprehensive Assessment of Water Management in Agriculture 2007.
15. Howe 2002.
16. Millennium Ecosystem Assessment 2005.
17. Comprehensive Assessment of Water Management in Agriculture 2007; International Assessment of Agricultural Science and Technology for Development IAASTD) 2007; Rockström and Barron 2007.
18. Feuillette 2001; García-Mollá 2000; Moench and others 2003.
19. Comprehensive Assessment of Water Management in Agriculture 2007; World Bank 2006t.
20. World Bank 2005h.
21. de Wit and Stankiewicz 2006.
22. World Bank 2006l.
23. Aw and Diemer 2005.
24. World Bank 2006o.
25. Gulati, Meinzen-Dick, and Raju 2005.
26. Dinar 2007.
27. World Bank 2006x.
28. مثال نظام التشغيل الألي للقناة هو تكنولوجيا مراقبة القناة الكاملة، التي تشمل البوابات وغيرها من الهياكل التنظيمية التي يتم التحكم بها عن بعد عن طريق موقع الإحصاء المضيف وإحدى سمات هذه التكنوولوجيا المبتكرة هي القدرة على التحكم بدقة وقياس تدفق المياه.
29. Nayar and Aughton 2007.
30. Pongkijvorasin and Roumasset 2007.
31. Bastiaanssen and Hellegers 2007.
32. Molle and Berkoff 2006.
33. Backeberg 2005; Kuriakose and others 2005; United Nations Development Program 2006; World Bank 2006x; Zwart-eveen 1997.
34. World Bank 2006x.
35. Aw and Diemer 2005; Saleth and Dinar 2005.
36. World Bank 2005h.
37. World Bank 2003b.
38. World Bank 2006l.
39. International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2001.
40. Millennium Ecosystem Assessment 2005.
41. Fowler and Hodgkin 2004; McNeely and Scherr 2003.
42. Heisey and others 1997.
43. World Bank 2003d.
44. Pingali and Rosengrant 1994; Susmita, Meisner, and Wheeler 2007.
45. Pretty 2006.
46. Pingali, Hossaim, and Gerpacio 1997.
47. Forss and Lundström 2004; Forss and Sterky 2000.
48. Steinfeld and others 2006.
49. World Bank 2005i.
50. Gilbert and others 2006.
51. FAO 2007c.
52. Gilbert and others 2006.
53. Dixon, Gibbon, Gulliver 2001.
54. Scherr and Yadav 1996.
55. Bojo 1996.
56. Cohen, Shepherd, and Walsh 2005.
57. Cohen, Brown, and Shepherd 2006.
58. World Bank 2007h.
59. Palmieri and others 2003.
60. Area of forests in mosaic lands is about 16 percent of total forest cover in tropical areas, as calculated from World Bank 2007i.
61. World Bank 2007i.
62. Scherr and McNeely 2006.

15. وقد كانت هذه المبادرة التي يمولها صندوق أقل البلدان نموا. تنفذ من قبل مرفق البيئة العالمية (GEF).
16. Stern 2006.
17. Stern 2006.
18. Stern 2006.
19. Intergovernmental Panel on Climate Change 2007b.
20. البنك الدولي 2007 باستخدام بيانات من Tomich 2005 وغيرها، من هذه التقديرات لا تضع في حساباتها الأرباح الضائعة لأصحاب الأراضي الناجمة عن تحويل الأرباح والمشردين أن نفترض أن العمل يمكن أن يغير إيجاد فرص العمل بلا أجور.
21. Sathaye and others forthcoming cited after World Bank 2007i.
22. Steinfeld and others 2006; Stern 2006.
23. World Bank 2007i.

الفصل التاسع

1. من الصعوبة بمكان قياس مشاركة القوى العاملة والعمال الموجهون نحو نشاط محدد لعدة أسباب ترتبط بنموذج السر الريفية للنشاط، وستعلن الكثير من النساء عن عدم وجودهن ضمن القوى العاملة إذا ما اعتبروا أن نشاطهم الأساسي يكمن في مسئوليتهم عن رعاية شئون الأسرة، حتى وإن كانوا يقومون بنشاط في الحقول أو في أعمال المنزل وبالإضافة إلى ذلك لكي نتجنب الإحصاء المزدوج يعد التقرير الإحصائي النشاط الأساسي للعمال. والمشاركة الجماعية في أي قطاع من النشاط أو نوع من العمل لم يتم تقييمها التقييم الكامل. وقد تنخفض نسبة التقارير حول أجور عمال الزراعة إذا ما كانت الزراعة هي نشاطهم الأساسي حتى وإن لم تكن مصدرهم الأساسي للدخل. وإذا ما طبقنا التعريفات الشائعة نجد أن مصطلح العمل خارج ميدان الزراعة تشير إلى العمل في القطاعات غير الزراعة أما العمل خارج المزرعة فيشمل كلا من العمالة الزراعية وغير الزراعية.
2. Cramer and Sender 1999; Erlebach 2006; Sender, Oya, and Cramer forthcoming.
3. Basu 2006a
4. Cramer and Sender 1999; Erlebach 2006; Johnston 1997; Sender, Oya, and Cramer forthcoming.
5. Deshingkar and Farrington 2006.
6. Hurst, Termine, and Karl 2005.
7. Glinkskaya and Jalan 2005.
8. World Bank 2003g.
9. Jarvis and Vera-Toscano 2004.
10. Kochar 1997.
11. Jayachandran 2006.
12. Foster and Rosenzweig 1994.
13. Sundaram and Tendulkar 2007.
14. Dev 2002.
15. Hurst, Termine, and Karl 2005, citing Olney and others 2002.
16. Hurst, Termine, and Karl 2005.
17. Valdés and Foster 2006.
18. Hurst, Termine, and Karl 2005.
19. بالنسبة للبرازيل والمكسيك ونيكاراجوا انظر Vales وFoster 2006 وبالنسبة لبولندا تطبق هذه الضريبة على دخل المناطق الحضرية.
20. Ureta 2002.
21. Jayaraman and Lanjouw 1999; Otsuka and David 1994.
22. Escobal, Reardon, and Agreda 2000; Jarvis and Vera-Toscano 2004.
23. Valdés and Foster 2006.
24. Valdés and Foster 2006.
63. Fan and Hazell 2001.
64. World Bank 2007i.
65. Shively and Pagiola 2004.
66. Rudel 2005.
67. World Bank 2007h.
68. Rockström and Barron 2007.
69. Nkonya and others 2007.
70. McIntire, Bouzart, and Pingali 1992.
71. ICRAF, personal communication, 2007.
72. de Graaff 1996; Helben 2006; Reij and Steeds 2003.
73. Erenstein 1999.
74. See Tripp 2006 and Ruben and Pender 2004 for useful reviews.
75. Pender, Place, and Ehui 2006.
76. Tripp 2006.
77. Gebremedhin, Pender, and Tesfaye 2006.
78. International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2005b.
79. Uphoff 2001.
80. Jackson 1993.
81. Westermann, Ashby, and Pretty 2005.
82. Knox, Meinzen-Dick, and Hazell 2002.
83. As shown in a recent Consultative Group on International Agricultural Research Science Council (CGIAR) 2006a study, more powerful win-win options are elusive.
84. Pagiola and Platais forthcoming.
85. Pagiola and Platais forthcoming.
86. Pagiola and others forthcoming.
87. Tipper 2004.

بؤرة تركيز و

1. Long and others 2007.
2. Stern 2006; Parry, Rosenzweig, and Livermore 2007.
3. Estimates by Warren 2006 based on data prepared by Parry and others 2004. Scenario without the CO2 fertilization effect.
4. Long and others 2007.
5. إنتاج المحاصيل يرتبط بصورة كبيرة بدرجات الحرارة، فإذا ما حدث ارتفاع طفيف في درجات الحرارة خلال هذه المرحلة الحرجة يمكن أن يكون لها أثر كبير على المحاصيل، وهو أمر غير مدرج توقعان نموذج محاصيل ـ المناخ (schenker and Roberts 2006، وآخرون challinor).
6. Dasgupta and others 2007.
7. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) 2007a.
8. 9.500 دراسة استقصائية للمزراعين في 11 بلد أفريقي أجريت تحت اسم "أثار تغير المناخ والتكيف معه في النظم الزراعية في أفريقيا" الذي يموله منظمة البيئة العالمية (GEF).
9. Maddison 2006.
10. ظهور أدلة أخرى مشابهة جدًا وقعت مؤخرًا لشبكة البيئة والاقتصاد والسياسة في أفريقيا الدراسة الاستقصائية 7 من المزراعين في حوض نهر لمبوبو في جنوب أفريقيا (gbetibouo 2006).
11. Kurukulasuriya and others 2006; African Development Bank and others 2007.
12. Vergara and others forthcoming; Vergara 2005.
13. Arndt, Hazell, and Robinson 2000.
14. International Research Institute for Climate and Society (IRI) and others 2007.

25. Haggblade, Hazell, and Reardon forthcoming.
26. Hurst, Termine, and Karl 2005.
27. دراسات تقييم مناخ الاستثمار الريفي في بنجلاديش وإندونيسيا ونيكاراجوا وباكستان وسيرلانكا وتنزانيا متاحة على الشبكة الدولية http;//iresearch.worldbank.org/investment clinate/.
28. برنامج تقييم مناخ الاستثمار الريفي التابع للبنك الدولي امتدت الى بنجلاديش وأندونيسيا ونيكاراجوا وباكستان التابعة للبنك الدولي، وتقوم دراسات مناخ الاستثمار الريفي على جمع معلومات عن الشركات غير الزراعية الريفية وإدراك العقبات التي تقف أمام عملياتها والتنمية.
29. Damiani 2007.
30. Sundaram and Tendulkar 2007.
31. World Bank 2004g.
32. Araujo, de Janvry, and Sadoulet 2002.
33. Hanson 2005.
34. Hanson 2005.
35. التقييمات التي تم حسابها تفترض أنه في غياب الهجرة فإن معدلات السكان في المناطق الريفية والحضرية سيكون متساويا ومن ثم تقديم مقاييس محافظة للهجرة وإعادة تصنيف المناطق الريفية إلى مناطق حضرية لم يتم دراسته بالرغم من أنها قد تفسر بعض التحول نحو الحضر واستقلال الهجرة.
36. See, for example, Hoddinott 1994, Lanzona 1998, Li and Zahniser 2002, Matsumoto, Kijima, and Yamano 2006, and Zhao 1999.
37. Quisumbing and McNiven 2005.
38. McCulloch, Weisbrod, and Timmer 2007.
39. Otsuka and Yamano 2006; Satterthwaite and Tacoli 2003.
40. Banerjee and Newman 1993.
41. World Bank 2007c.
42. Otsuka and Yamano 2006.
43. Foster and Rosenzweig 1993.
44. Gurgand 2003.
45. Dufl o 2001.
46. de Brauw and others 2002; Du, Park, and Wang 2005; Kashisa and Palanichamy 2006.
47. Fafchamps and Quisumbing 1999; Jolliffe 2004; Laszlo 2004.
48. Orazem and King forthcoming.
49. Cherdchuchai 2006; Quisumbing, Estudillo, and Otsuka 2004; Takahashi 2006.
50. Kochar 2000.
51. Hanushek and Woessmann 2007; OECD 2004; World Bank 2006z.
52. World Bank 2005e.
53. Nishimura, Yamano, and Sasaoka forthcoming.
54. Rawlings and Rubio 2005.
55. de Janvry and Sadoulet 2006a; Rugh and Bossert 1998.
56. Ravallion and Wodon 2000; Schady and Araujo 2006; Schultz 2001.
57. المعاشات غير الاكتتابية المطبقة في بوليفيا تغطي المناطق الريفية والحضرية.
58. Levy 2007.
59. Edmonds forthcoming, using data from UNICEF's Multiple Indicator Cluster Surveys; http://www.childinfo.org/MICS2/MICSDataSet.htm.
60. Ratha 2005.
61. Alderman and Haque 2006.
62. Clay, Riley, and Urey 2004.
63. Galasso, Ravallion, and Salvia 2004; Ravallion and others 2005.
64. Morton and others 2006.

نقطة تركيز ز

1. Edmonds and Pavcnink 2005.
2. De and Dreze 1999.
3. Chaudhury and others 2006.
4. World Bank 2006z.
5. De and Dreze 1999.
6. منظمة التربية والعلوم الثقافية التابعة للأمم المتحدة 2006.
7. FAO and UNESCO 2003.
8. Johanson and Adams 2004.
9. Johanson and Adams 2004.
10. Johanson and Adams 2004.
11. http://www.oportunidades.gob.mx.
12. FAO and UNESCO 2003.
13. Muir-Leresche 2003.
14. EARTH (Escuela de Agricultura de la Región Tropical Húmeda) جامعة موجودة في كوستاريكا تهتم بتعليم علوم الزراعة والموارد الطبيعية .
15. Juma 2006.
16. Barrera 2007.
17. Section based on Saint 2007.
18. معهد أبحاث سياسة الغذاء العالمي (IFPRI) 2004.
19. Stads and Beintema 2006.
20. www.saa-tokyo.org/english.
21. Eicher 2006.
22. Eicher 2006.
23. منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة.

نقطة تركيز ح

1. Hawkes and Ruel 2006; Perry and others 2002.
2. Lipton and de Kadt 1988.
3. منظمة الصحة العالمية (المكتب الإقليمي لأفريقيا) 2006.
4. Mutero and others 2005; Snowden 2006; Keiser and others 2005.
5. Amarcher and others 2004.
6. Mutero, McCartney, and Boelee 2006.
7. Snowden 2006.
8. تقارن الدراسة الفلاحين الذين يشكون من الملاريا كأعراض لمدة يوم أو اثنين (Girardin and others 2004).
9. Keiser, Singer, and Utzinger 2005.
10. van der Hoek 2003; Mutero and others 2005.
11. منظمة الصحة العالمية (WHO) 2003.
12. Goldman and Tran 2002.
13. Yanggen and others 2003; Cole, Carpio, and León 2000.
14. الأثار الصحية لاستخدام مبيدات الحشائش غير واضحة في نتائج التقييم، ويمكن أن يكون عائدا لارتفاع نسبة حالات التسمم بالمبيدات الحشرية مقارنة بالتسمم الناجم عن مبيدات الحشائش.
15. Pingali, Marquez, and Palis 1994; Rola and Pingali 1993.
16. Hruska and Corriols 2002.
17. United Nations Joint Programme on HIV/AIDS (UNAIDS) 2006.
18. Binswanger 2006.
19. Gillespie and Kadiyala 2005
20. Staatz and Dembele 2007.
21. Gillespie and Kadiyala 2005.
22. Jayne and others 2006b.

15. Olken 2007.
16. Finan and Ferraz 2005.
17. Work 2002.
18. Bahiigwa, Rigby, and Woodhouse 2005.
19. Brosio 2000.
20. Bahiigwa, Mdoe, and Ellis 2005.
21. Lin, Tao, and Liu 2007.
22. Chattopadhyay and Dufl o 2004.
23. بنك التنمية الآسيوي 2004.
24. Faguet 2004.
25. Hayward 2006.
26. Zyl, Sonn, and Costa 2000.
27. Binswanger forthcoming; Binswanger and Nguyen 2006.
28. Wassenich and Whiteside 2004; World Bank 2005m.
29. OECD 2006a.
30. ستكون النسبة أقل، إذا ما تم استخدام بيانات الإنفاق بدلا من بيانات الالتزام. من ناحية أخرى، فإن قاعدة بيانات الإنفاق غير مكتملة كما أنها غير مجتمعة بواسطة القطاع.
31. Blackie and others 2006; Chinsinga 2007; Evans, Cabral, and Vadnjal 2006; Harrigan 2003.
32. See http://www.donorplatform.org, http://www.ruta.org, and http://www.neuchatelinitiative.net.
33. تهدف مناهج توسيع القطاع إلى تصنيف جميع التحويلات المهمة في سياسة واحدة وبرنامج اتفاقي تحت قيادة الحكومة وتبني الطرق والمناهج العامة عبر القطاع، وفي نفس الوقت الاعتماد على الإجراءات الحكومية لإنفاق واحتساب جميع التحويلات. (Foster, Brown, and Naschold 2000).
34. Mosley and Suleiman 2007.
35. World Bank 2005b.
36. World Bank 2005b.
37. Alex McCalla, personal communication, 2007.
38. Forum on China-Africa Cooperation at http://www.fmprc. gov.cn/eng/; People's Republic of China 2006.
39. Raitzer 2003.
40. Louwaars 2007.
41. Oberthür 2002.
42. Lele and Gerrard 2003.
43. World Bank 2004a.
44. Winter-Nelson and Rich 2006.
45. Lele and Gerrard 2003; Raitzer and Kelley forthcoming.
46. Stern 2006.
47. http://www.g-8.de/nn_92452/Content/EN/Artikel/__g8-su m m it/2007- 06-07-g8-k l i ma s chut z __ en.ht m l.
48. Unnevehr 2004.
49. Stern 2006.

23. Abbot and others 2005.
24. Gillespie 2006.
25. Taylor, Latham, and Woolhouse 2001.
26. United Nations Systemwide Infl uenza Coordinator and World Bank 2007.
27. Zinsstag and others 2007.
28. World Bank and others 2006.

الفصل العاشر

1. Gabre-Madhin and Haggblade 2004.
2. FAO 2006a.
3. Collier 2006; Staatz and Dembele 2007.
4. Limao and Venables 2001.
5. International Institute of Strategic Studies (IISS) 2000.
6. Ndulu 2007.
7. Staatz and Dembele 2007.
8. Hayami and Platteau 1997.
9. Diao and others 2003; Staatz and Dembele 2007.
10. Pender and Nkonya 2007.
11. Staatz and Dembele 2007.
12. الجزائر، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، جمهورية سوريا العربية، تونس، الضفة الغربية وغزة، وجمهورية اليمن.
13. فاو 2006 أ.
14. فياس 2007.
15. فياس 2007.
16. البنك الدولي 2006.
17. 80 بالمائة من السكان حسب تعريفات الدولة للحضر ولكن فقط 56 بالمائة يستخدمون تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعتمد على كثافة السكان (دي فيرانتي وأخرين 2005).
18. ويلكينسون وروشا 2006.
19. المؤسسة الاقتصادية للاتحاد القومي عبر أمريكا اللاتينية والكاريبي (CEPAL) 2006، فاو 2004 جـ.
20. فارنوورث وجودمان 2007، هينسون 2006، ليون 2006.
21. رافيلليون، شين، وسانجرولا 2007.
22. بردجوبة وآخرين 2006 بـ.
23. دي فيرانتي وآخرين 2004.
24. مارتينز نوجيبويرا 2007.
25. هليفاند وليفاين 2005.
26. بيشون 2007.
27. البنك الداخلي الأمريكي للتنمية 2005.
28. البنك الدولي 2005.
29. مارتينيز نوجيويرا 2007.

الفصل الحادي عشر

1. انظر Binsqanger , Deininger. And Feder 1995 من أجل المراجعة التاريخية لتحديات الحكم النابعة من علاقات الأراضي.
2. Goldstone and others 2005.
3. Herzog and Wright 2006.
4. التواصلات الخاصة 2007 لـJulio Beddegue.
5. التواصلات الخاصة 2007 لـ Riikka and Wiltem Janssen
6. Sabatier and Jenkins-Smith 1993.
7. Ryan 1999.
8. López and Galinato 2006.
9. التواصلات الخاصة2007، C.de Haan.
10. البنك الدولي i2003.
11. Sharma 2007.
12. Huppert and Wolff 2002; Rinaudo 2002; Wade 1982, Wade 1984.
13. BBC News 2005; Fredriksson and Svensson 2003.
14. Ackerman 2004.